



AMERICAN  
UNIVERSITY OF  
BEIRUT



W. B. LIBRARY





349.297  
M191KA

# فِئَةُ الْعَيْنِ

بِفَتْاوى عُلَمَاءِ الْحَرَمَيْنِ

يشتمل على :

- (١) فتاوى العلامة الإمام الشيخ حسين إبراهيم المغربي مفتى السادة المالكية بمكة المكرمة رحمه الله تعالى [بصلاب الكتاب]  
(٢) فتاوى العلامة الإمام الشيخ محمد صالح الرئيس الزبيرى تغمده الله برحمته [بهامش الكتاب]

الطبعة الأولى : سنة ١٣٥٦ هـ سنة ١٩٣٧ م  
حقوق الطابع محفوظة

أشرف على تصحيحه وضبط أصوله  
فضيلة الأستاذ الشيخ محمد علي بن حسين المالكي  
مفتى السادة المالكية بالحرم المكي [سابقاً]

يطلب من المكتبة التجارية الكبرى بأول شارع محمد علي بمصر  
لصاحبها مصطفى محمد

مطبعة مصطفى محمد  
صاحب المكتبة التجارية الكبرى بمصر

## ترجمة الشيخ حسين المغربي

رحمه الله تعالى

هو العالم الورع الزاهد العلامة العارف بربه المحدث الفهامة مفتي السادة المالكية بمكة المحمية ، الشيخ حسين بن إبراهيم المغربي أصلاً المصري ولادة ومنشأ ، الأزهرى طالباً ، المكي جواراً ومهاجراً . نشأ قدس الله سره عفيفاً لم يكشف ذيله قط على محرم وحفظ القرآن على الشيخ عبد الرحمن المسالح العارف بربه تغمده الله برحمته وطلب العلم بالأزهر على الشيخ منة الله الشباس والشيخ إبراهيم الباجوري والشيخ عثمان الديايطي وغيرهم من مشايخ الأزهر المنيف ثم هاجر إلى مكة واستوطن بها وكان محبباً إلى أهلها لعفته وصلاحه وتركه مالا يعنيه وتولى بها إفتاء المالكية ولم يزل يفتي ويدرس ويؤلف بها إلى أن توفي سنة ألف ومائتين واثنين وتسعين هجرية على مهاجرها أفضل الصلاة وأزكى التحية وشيعت جنازته بنحفل عظيم من العلماء والأشراف والأعيان لم يعهد مثله قبل

ومن تأليفه متن مصطلح الحديث وشرحه وتوضيح المناسك وحاشيته ، وحاشيته على نسك الشيخ يحيى بن الشيخ محمد بن محمد الخطاطب المكي الشهير في فقه مذهب الإمام مالك رحمه الله تعالى وفتاوى مهمة أيضاً ورسالة في ربيع العبادة على مذهب مالك رحمه الله تعالى وشرح على حكم ابن عطاء الله السكندري وحاشيته على قصة مولد النبي صلى الله عليه وسلم للعلامة الدردير وتعريفات الألفاظ التي اصطلاح عليها للمؤلفين في جزءه لطيف

ولم يطبع من تأليفه إلا شرح مصطلح الحديث مع متنه وتوضيح المناسك مع حاشية عليه مهمة لابنه الأستاذ الشيخ محمد عابد مفتي المالكية تغمده الله الجميع برحمته ، وهذه الفتاوى التي قام بضبطها وتصحيحها ذوالهمة العلية محي السنة المحمدية سيدي وسندي الشيخ المحقق والأستاذ المدقق محمد علي المالكي ابن المؤلف المذكور ضاعف الله لى وله والنسليين الأجور



بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله الذي جعل العلماء هداة  
 للإيمان والإسلام وأهل بعضهم  
 للفتيا لتبين الحلال والحرام  
 وأشهد أن لا إله إلا الله وحده  
 لا شريك له شهادة خالصة عن  
 الآوهام وأشهد أن سيدنا وحيينا  
 محمداً عبده ورسوله إلى سائر  
 الخلق بالتمام اللهم صل وسلم  
 على سيدنا محمد خير الأنام وعلى  
 آله وصحبه الكرام صلاة  
 وسلاماً دائماً متلازمين على  
 عمر الدهور والأيام ﴿أما بعد﴾  
 فيقول العبد الفقير عظيم الذنب  
 والتقصير راجي عفو رب الناس  
 أقل الناس حسن بن عبد الرحمن  
 أبو رأس المنسوب إلى عرب  
 العرب كما هو مثبت في القرطاس  
 الدوعني ووطناً الخريبي مسكناً  
 الشافعي مذهباً الأشعري اعتقاداً  
 العلوي سلوكاً فإنه لما كان يوم  
 الجمعة المبارك لخمس خلون من  
 شهر رجب الذي البركات فيه  
 تصب سنة ألف ومائتين وستة  
 وعشرين فقد أشار على سيدنا  
 وشيخنا وأستاذنا وموصلنا إلى  
 ربنا جمال الدين ومربي الطالبين  
 من أهله الله لحل مشكلات  
 المسلمين والتقى الزاهد والورع  
 العابد العالم العلامة الحبيب الغمامة  
 المجمع علي جلالة قدره في جميع  
 الأقطار من شرقه إلى غربه  
 ذو الفضائل والمكارم الذي لم  
 يأخذه في الله لوم لائم محمد صالح

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك اللهم إذ أطلعت لعلم الفتوى من سماء التحقيق شمساً وبدورا .  
 وجعلت علماء الشريعة الغراء أرفع الناس في الدارين مكانة وجوراً وسروراً .  
 واخترتهم لحفظ فرائض الإسلام وسننه . وأقمتهم نجومأ يهتدى بها في ظلمات  
 الجهالات إلى منهجك القويم وسننه . وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن سيدنا  
 محمداً رسول الله صلي الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه الذين نصرُوا الحق  
 وأظهروه . ودمغوا الباطل وأهله وأماتوه . وبعد : فيقول حسين بن إبراهيم  
 الأزهرى المالكي قد جمعت مسائل يحتاجها قليل البضاعة مثلى عند الاستفتاء  
 والاحتياج . والله أسأل أن يلهنا الصواب ويجعلنا مع الحق في امتزاج . إنه  
 أكرم مسئول وأرجى مأمول ﴿مقدمة﴾ المطلوب من العلماء أن يبينوا لنا معنى  
 اللهم إني أسألك العفو والعافية والمعافة الدائمة ﴿الجواب﴾ معنى العفو أن يعفو  
 الله عن خلقه ويصفح عنهم ويترك عقابهم إذا استحقوه ومعنى العافية دفاع الله  
 عن العبد يقال عافاه الله من المكروه معافة وعافية وهب له العافية من العلل  
 والبلاء كأعفاه ومعنى المعافة أن يعافيك الله من الناس ويعافهم منك اه خفاجي  
 على الشفاء بزيادة من القاموس [مسئلة] شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد ناسخ  
 كما في عدوى على الزرقاني ﴿ما قولكم﴾ في مباح أمر السلطان بتركه ، ولى الأمر  
 هل تجب طاعته ؟ ﴿الجواب﴾ سئل الأجهورى عن ذلك فأجاب بوجوب طاعته  
 فيه انظر الزرقاني [مسئلة] إذا لم يوجد نص في مسئلة فأقضى بعض المتأخرين  
 بأنه يرجع فيها لمذهب أبي حنيفة لأن المسائل التي فيها خلاف بين مالك وأبي حنيفة  
 اثنان وثلاثون مسئلة فقط وفيه نظر بل ظاهر كلام القراني أنه يرجع في تلك  
 النازلة لمذهب الشافعي لأنه تليذ الإمام كذا في حاشية الخرشى عند قول المصنف  
 وحيث ذكرت قولين الخ وقوله اثنان وثلاثون لعله من الأصول وإلا فينبهما  
 اختلاف كثير في الفروع كما هو معلوم [مسئلة] يجوز تقليد مذهب الغير ولو  
 بعد الوقوع لضرورة أو لغيرها كما في الأمير على عب [مسئلة] قال الأجهورى  
 في الفتاوى وإذا حكم الحاكم بالقول الضعيف فلا ينقض حكمه ما لم يشتد ضعفه  
 كالحكم بشفعة الجار ومحل مضى حكمه بالقول الضعيف حيث لم يول على الحكم  
 بغير الضعيف والحاصل أنه إذا كانت توليته إنما هي على ما يحل العمل به وهو  
 الراجح أو المشهور وحكم بالقول الضعيف فإنه ينقض وإن كانت توليته إنما  
 هي على العمل بما يقتضيه رأيه فلا يجوز له الحكم بالضعيف وإذا وقع ونزل فإنه  
 لا ينقض حكمه كما في حاشية الخرشى عند قول المصنف وحيث ذكرت قولين



ابن الشيخ ابراهيم بن محمد بن عبد اللطيف بن عبد السلام الزمزمي المكي الزبيرى نسباً الشافعي مذهباً أن أجمع فتاواه وأبوابها فامتثلت أمره وقبلت إشارته وإلا والله إني لم أكن من أهل ذلك الميدان وإنما طمعت في نفحة من الملك المنان فلم أزل أكتب وأنقل العبارات فبذلك حصل لي جملة بشارات ويحمد الله قد حققها خالق الأرض والسموات فأسأل الله سبحانه وتعالى أن ينفعني به وأن لا يحرمني من بركته في حياته وبعد وفاته وأن يتوب علي وعلى والدي ومشايخي وإخواني وأزواجي ومن أحاطت عليه شفقة قلبى وكافة المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات إنه جواد كريم ذو الفضل العظيم آمين اللهم آمين وهذا أوان الشروع فأقول

### ﴿كتاب الطهارة﴾

#### (باب الوضوء)

سئل رضى الله عنه وأرضاه عن أمر الوضوء في طهارة متسعة الجوانب في جانب منها وأتى بالأدعية الواردة فيه هل يكره له ذلك مع كونه داخل الطهارة أم لا يكره له ذلك مع كونه داخل الطهارة أم لا يكره لا تتسع المحل ولم يتلوث بالنجاسة أفيدوا أنا بكم الله (أجاب عنى الله عنه ونفعنا بعلومه) بقوله حيث كان الموضع المذكور معداً للنجاسة كالبول فيه ونحوه

أو أقوالاً الخ ﴿ما قولكم﴾ فيمن أئلف بفتواه شيئاً هل يضمن أم لا ﴿الجواب﴾ قال عبد الباقي رحمه الله في باب الغصب فرع لاشيء على مجتهد أئلف شيئاً بفتواه أى لأن كل مجتهد مثاب أخطأ أم أصاب وضمن المقلد غير المجتهد كعلماء زماننا إن نصبه السلطان أى أوتولى فعل ما أفتى فيه لأنه كوظيفة عمل قصر فيها وإلا فقولان اه بتوضيح وزيادة من المجموع قال العلامة الأمير رحمه الله على عقب واستظهر شيخنا أنه إن قصر في مراجعة النصوص ضمن وإلا فلا ولو صادف خطأ لأنه فعل مقدوره ولأن المشهور عدم الضمان بالغرور القولى ويزجر وإن لم يتقدم له اشتغال بالعلم والله أعلم ﴿ما قولكم﴾ في صلة الرحم هل هى واجبة أم مندوبة ﴿الجواب﴾ قال عجب صلة الرحم واجبة بل حكى عياض وغيره الاتفاق على وجوبها وقطعها كبيرة وقال ابن عمر صلة الرحم فرض بلا خلاف ومن تركها فهو عاص بانفاق ولا تجوز شهادته واختلف في الرحم الذى عليه أن يصله ف قيل كل من يحرم عليه نكاحه من أجل القرابة وقيل كل من بينه وبينه قرابة وقال الشيخ زروق قال القرافي التى تجب صلتها كل قرابة قريبة تنشر الحرمة بحيث لو كان أحدهما ذكراً والآخر أنثى حرم كالعالم والخال وابن الأخ وابن الأخت وما سوى ذلك فمستحب والصلة تحصل ولو بالسلام كما بينه الأقفهسي وبالسؤال عن الحال وقال ابن عمر لا حد في صلة الرحم إلا ما يخاف منه الانقطاع والله ولى التوفيق ﴿ما قولكم﴾ فيمن ارتكب ذنباً ومات قبل مضى ثلاث ساعات ولم يتب عما ارتكبه فهل يموت عاصياً ويكتب عليه ذنب ما ارتكبه أم لا ﴿الجواب﴾ سئل عن هذا عجب فأجاب بقوله ورد في رواية أن الشخص إذا عمل ذنباً ينتظر ست ساعات فإن استغفر منها كتب له صاحب اليمين حسنة وإلا كتب عليه صاحب الشمال سيئة وفي رواية أنه ينتظر سبع ساعات وقد ذكر الروايتين الحافظ السيوطي رحمه الله فإذا مات قبل مدة الانتظار ولم يتب لم يكتب عليه والله أعلم ﴿ما قولكم﴾ في الشريف هل هو أفضل من العالم أم العالم أفضل ﴿الجواب﴾ الشريف أفضل من العالم من حيث النسب والعالم أفضل من حيث العلم وفضيلة العلم تفوق فضيلة النسب كذا في فتاوى الأجهورى والله أعلم [مسئلة] من أمه شريفة له شرف دون من أبوه شريف كما قاله ابن عرفة ومن وافقه قال العلامة الأمير وما قاله ابن عرفة لا ينبغي أن يختلف فيه والله أعلم ﴿ما قولكم﴾ في التسمية بعبد النبي هل يجوز أم لا ﴿الجواب﴾ في فتاوى العلامة المذكور لم أر لأصحابنا حرمة التصريح بالتسمية بعبد النبي لكن مقتضى كلامهم كراهة التسمية به وسئل السبكي الشافعي عن التسمية به فأجاب بالمنع خوف التشريك من الجهلة باعتقاد أو ظن حقيقة العبودية وتردد فيما إذا قصد به التشريف ومال الأذرعى للجواز حينئذ قال الدميرى الأكثر على المنع خشية التشريك



كالدخ فلا يبعد أن يكون ماذكر  
 داخلا في قاعدة تعارض المانع  
 والمقتضى فحينئذ يقدم المانع  
 وهو ظاهر وإن وجد نص ممن  
 يعتمد عليه بخلاف ذلك عول  
 عليه والله سبحانه وتعالى أعلم  
 (سئل رضى الله عنه وأرضاه)  
 عن الماء الموقوف للوضوء  
 والغسل إذا كان في بركة أو جارية  
 وهو قتلان هل يصح الزيادة على  
 الثلاث الغسلات لأن الماء  
 النازل من العضو يعود إلى الماء  
 لا خارجه لأن في بعض الكتب  
 ذكروا تكره الزيادة على الثلاث  
 إذا كان ملكه أو مباحا وتحرم  
 الزيادة إذا كان موقوفا ولم  
 يبيتوا الحرمة هل في حنفية  
 لأن الماء الزائد يضيع بخلاف  
 مسألتنا فإن الماء يعود إلى البركة  
 أم الحرمة مطلقاً أفتونا مأجورين  
 (أجاب نفعا الله به) بقوله نعم  
 تحرم الزيادة المذكورة في الماء  
 الموقوف مطلقاً كما نص على  
 ذلك ابن حجر والرملي في كتبهم  
 وعلا ذلك بأنه غير مأذون فيه  
 من الواقف وقول السائل إن  
 الماء يرجع في نحو البركة ليس  
 كله يرجع بل يبقى منه على العضو  
 مع عدم الأذن أيضاً والله تعالى  
 أعلم (سئل رضى الله عنه) عن  
 مس المصحف هل يحل حمله ومسه  
 مع الحدث للبالغ لحاجة التعليم  
 فيه كالصبي المميز لأنهم أحلوه  
 له لحاجة التعليم فقط والحاجة

كعبدالدار وعبدالكعبة انتهى وقد تقرر في مذهبنا أن المسئلة إذا لم يوجد فيها  
 نص يرجع لمذهب الشافعى وأجاب العلامة عامر الشبراوى الشافعى بقوله  
 المعتمد الجواز ولا يجب على من يسمى بهذا الاسم تغيير اسمه ولا يستحب والله  
 أعلم [مسئلة] يجوز تسمية الكافر والمبتدع والفاسق إذا لم يعرف إلا بها أو  
 خيف من ذكره باسمه فتنه وذكر القرافي ما يفيد أنه لا يحرم مخاطبة الذمى بنحو  
 معلم اه فتاوى عجم [مسئلة] في التوضيح ذكر أبو المعالى أن مالكا كثيراً ما يبنى  
 مذهبه على المصالح وقد قال إنه يقتل ثلث العامة لمصلحة الثلثين وفي عب أب  
 معناه قتل ثلث مسلمين مفسدين لإصلاح ثلثين مفسدين حيث تعين القتل طريقاً  
 لإصلاح الثلثين دون الحبس أو الضرب وإلا منع صوناً للدماء والمراد بالإفساد  
 تخريب أما كن الناس وقيام بعضهم على بعض ثم إن الظاهر أن الإمام أو نائبه  
 يخير في تعيين الثلث من جميع المفسدين بالمعنى الأول للقتل مع نظره بالمصلحة  
 فيمن هو أشد فساداً من غيره وقولى ثلث مفسدين هو الصواب خلافاً لما سرى  
 لبعض الأوهام من جواز قتل ثلث من أهل الصلاح لإصلاح ثلثين مفسدين  
 فإنه غلط فاحش وانظر لو كان لا يحصل إصلاح المفسدين إلا بقتل أكثر من  
 ثلث مفسدين والظاهر عدم ارتكابه صوناً للدماء اه وفي الأمير قال المأزرى وهذا  
 الذى حكاه أبو المعالى عن مالك صحيح انتهى ونقله الخطاب وزاد بعده عن شرح  
 المحصول أن ما ذكره إمام الحرمين عن مالك لا يوجد في كتب المالكية فتأمل قال  
 سيدى محمد بن عبدالقادر الفاسى هذا الكلام لا يجوز أن يسطر في الكتب لئلا يغتر به  
 بعض ضعفة الطلبة وهو لا يوافق شيئاً من القواعد الشرعية قال الشهاب القرافي  
 ما نقله إمام الحرمين عن مالك ، المالكية ينكرونه إنكاراً شديداً ولم يوجد ذلك في  
 كتبهم إنما نقله المخالف وهم لم يجدوه أصلاً وقال ابن السمعان نقله إمام الحرمين لم ينقله أحد  
 من علماء المذهب وما ذكره في التوضيح عن المأزرى أنه قال هذا الذى حكاه  
 أبو المعالى عن مالك صحيح إنما ترجع فيه الإشارة إلى أول الكلام وهو أن مالكا  
 كثيراً ما يبنى مذهبه على المصالح لا إلى قوله بأثره وقد قال إنه يقتل ثلث العامة  
 لإصلاح الثلثين أو أنه حمله على مسألة تترس الكفار بالمسلمين ثم إن في قوله إن  
 مالكا يبنى مذهبه على المصالح نظر فإن المخالفين ينسبون ذلك لمالك والمالكية  
 يابون ذلك على وجه يختص به حسباً تقرر ذلك في علم الأصول والذى ذكره  
 العلماء وتبره وامنه في هذا النقل هو حمله على الإطلاق والعموم حتى يجرى في الفتن  
 الواقعة بين المسلمين عياداً بالله وما يشبه ذلك وفي بن وماقاله شارحنا من جواز  
 قتل الثلث المفسدين حيث تعين طريقاً لإصلاح الباقي غير صحيح ولا يحل أن يقال  
 به فإن الشارع إنما وضع لإصلاح المسلمين إقامة الحدود عند ثبوت موجباتها  
 ومن لم تصلحه السنة فلا أصلحه الله ومثل هذا التأويل الفاسد هو الذى يوقع



كثيراً من الظلمة المفسدين في سفك دماء المفسدين نعوذ بالله من شرور أنفسنا  
وفي الحديث من شارك في دم امرئ مسلم ولو بشطر كلمة جيء به يوم القيامة  
وبين عينيه آيس من رحمة الله ولما ذكر اللخمي أن المركب إذا ثقل بالناس  
وخيف عليه الغرق يقتربون علي من يرمى والرجال والنساء والعبيد وأهل الذمة  
في ذلك سواء قال ابن عرفة عقبه تعقب غير واحد نقل اللخمي طرح الذي  
لنجاة غيره وربما نسبهم لحرق الإجماع وقال بعضهم لا يرمى الآدمي لنجاة  
الباقين ولو كان ذمياً وقال ابن الحاجب إذا خيف على المركب طرح ما ترجى به  
نجاتها غير الآدمي بإذنتهم وبغير إذنتهم ويبدأ بما ثقل جسمه وعظم جرمه انتهى  
وقد تبع إمام الحرمين علي ثقله المذكور تلميذه الغزالي في المنحول وغض بذلك  
في حق مالك وأتبعه بإساءة الأدب على أبي حنيفة جداً ولا حول ولا قوة إلا بالله  
العلي العظيم؛ وقد اتفق لي في يوم عيد عند بعض أشياخنا رؤية ما ذكر في المنحول  
فتأسفت بما قال في حق أبي حنيفة فما هو إلا أن وضعت كتاب المنحول من يدي  
وكان بين أيدينا كتب ننظر فيها فوق في يدي تفسير البيهقي فرأيت فيه تشييعاً  
كبيراً على إحياء الغزالي وما فيه من الأحاديث الموضوعة فأخذتني من ذلك عبرة  
وقلت جزاءً وفاقاً ولا يغتر بما لعج هنا فإنه مثل ما لشارحنا اه بحذف  
﴿ما قولكم﴾ في كرامات الأولياء ومعجزات الأنبياء ما للفرق بينهما وهل يصح  
أن يقال كلما جاز أن يصدر معجزة لنبي جاز أن يصدر كرامة لولي مطلقاً  
أو في المسألة تفصيل؟ أفيدوا الجواب ﴿الجواب﴾ اعلم أن المعجزة هي الأمر  
الخارق للعادة إن وقع بعد النبوة والكرامة هي الأمر الخارق للعادة يظهر علي  
يد عبد ظاهر الصلاح ملتزم لمناجاة نبي كلف بشريعته مصحوب بصحيح  
الاعتقاد والعمل علم بها أو لم يعلم وليست في وقوعها التباس النبي بغيره  
للفرق بين المعجزة والكرامة لأن المعجزة يجب إظهارها معها دعوى النبوة  
دون الكرامة فيجب علي الولي أن يخفيها إلا عند ضرورة أو لتقوية يقين بعض  
المريدين كما عرف بعضهم عسلاً من الجو ووضع في يده مريده وبعضهم  
أرى غيره الكعبة من بلاد بعيدة فكل ما وقع معجزة للأنبياء جاز وقوع مثله  
كرامة للأولياء إلا إنزال القرآن وطلوع السماء بالجسد يقظة كما روى أن الأسود العنسي  
لما ادعى النبوة طلب أبا مسلم الخولاني فقال له أشهد أني رسول الله فقال لا قال  
أشهد أن محمد رسول الله قال نعم فأمر بنار فألقى فيها فوجدوه قائماً يصلي وقد  
صارت عليه برداً وسلاماً فكان عمر بن الخطاب يقول الحمد لله الذي لم أمت حتى  
رأيت من أمة محمد من فعل به كما فعل بإبراهيم الخليل اه ملخصاً من عبد السلام  
والسحيمي علي الجوهرية وفي فتاوى ابن حجر الحديثية ان كرامة الولي من بعض  
معجزات النبي ولما كان متصفاً بعظيم اتباعه أظهر الله بعض خواص النبي علي يدي

موجودة في الكبير مثله أم لا يحل  
إلا للصبي المميز فقط أفيدونا  
(أجاب) نعم لا يجوز حمل  
المصحف للبالغ لحاجة التعليم مع  
الحدث بل لا بد من الطهر والله  
سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضي  
الله عنه) في سن الوضوء بما  
مسته النار كما في الحديث الوارد  
في ذلك فهل المراد بالمس التأثير  
أم المراد المس الحقيقي حيث إنه  
لا يسن الوضوء إلا بما مسته  
النار بالمباشرة بما وضع عليها  
كالحم المشوى فيها كما قاله بعض  
الناس وزعم أن المطبوخ بالنار  
لا يسن الوضوء منه وهل مثل  
المطبوخ حيث قلتم بسن الوضوء  
منه القهوة المطبوخة بالنار أم لا؟  
بينوا لنا ذلك سيدي وتفضلوا  
علينا بالنقل الصريح عن أئمتنا  
الشافعية وما قالوه شراح الجامع  
الصغير علي هذا الحديث حيث  
إن المسألة واقعة وبعض الطلبة  
يستشكل ذلك ويزعم أنه لا يسلم  
إلا إذا كان هناك نص في ذلك  
فتفضلوا سيدي بذلك ولو أعبناكم  
ولكم الأجر إن شاء الله تعالى  
وقولهم يسن الوضوء من الأكل  
هل هو عام أو بما مسته النار وما  
كيفية هذا الوضوء، هل كوضوء  
الصلاة أم لا بينوا لنا ذلك  
بيانا شافياً ولكم الأجر إن شاء الله  
تعالى (أجاب حفظه الله تعالى)  
الحمد لله رب العالمين ما شاء الله  
لا قوة إلا بالله نعم المراد بالمس

وارثه ومتبعه وقد تنزلت الملائكة لاستماع قراءة أسيد ابن حضير الكندي  
 وكان سليمان أبو الدرداء يأكلان في صحفة فسبحت الصحفة أو ما فيها ثم الصحيح أنهم  
 ينتهون إلى إحياء الموتى خلافاً لأبي القاسم القشيري فهو ضعيف والجمهور على خلافه  
 فالصحيح تجويز جملة خوارق العادات كرامة للأولياء وفي شرح مسلم للثوري  
 أنه تجوز الكرامات بخوارق العادات على اختلاف أنواعها وخصها بعضهم بإجابة  
 دعوة ونحوها وهذا غلط من قائله وإنكار للحس بل الصواب جريانها بانقلاب  
 الأعيان ونحوها وقد مات فرس بعض السلف في الغزو فسأل الله إحياءه حتى  
 يصل إلى بيته فأحياء الله قلباً وصل بيته قال لولده خذ سرجه فإنه عارية عندنا  
 فأخذ سرجه ميتاً وقال الياقبي صح بالسند المتصل إلى الشيخ القطب عبد القادر  
 الجيلاني رحمه الله أن أم شاب كان ذلك الشاب عنده دخلت تلك الأم على الشيخ  
 وهو يأكل في دجاجة فأنكرت أكله الدجاجة وإطعامه ابنها أرذل الطعام فقال لها  
 إذا صار ولدك بحيث يقول لمثل هذه الدجاجة قومي يأذن الله فقامت ولها  
 أجنحة وطارت بها حق له أن يأكل الدجاج والله أعلم [مسألة] إذا شق على  
 النساء مسح الرأس فقال العلامة الأمير يجوز لها أن تقلد من يقول بمسح  
 بعض الرأس من غير ضرب ولا تهديد خلافاً للشبرخي ومن وافقه وهل تقلد  
 مذهب الغير أو القول الضعيف في المذهب؟ قولان والمعتمد الأول ويجوز  
 التلقيق بأن يسمح بعض الرأس على مذهب الشافعي وبمس زوجته بغير قصد  
 ولا وجدان ويصلي على مذهب مالك ونحو ذلك وهذا ما اعتمده سيدي محمد الصغير  
 قال العلامة العدوي وقد اطلعت على رسالة تؤيد ما قاله شيخنا الصغير فيكون  
 هو الراجح وفي الأمير على عقب في فصل الجمعة أن القول بالتلقيق هو الأليق  
 بالحنيفية والرحمة وفي الدسوقي وذكر الخطاب عن ابن عمر جواز العمل بالقول  
 الشاذ في خاصة النفس وأنه يقدم على العمل بمذهب الغير لأنه قول في المذهب  
 وهو اختيار المغاربة وقد تقدم أنه ضعيف والمعتمد تقديم مذهب الغير كما  
 هو اختيار المصارية اه بتوضيح [مسألة] للضيف إطعام الهر والسائل كما  
 في حاشية الخرشى من باب العارية [مسألة] في المجموع أنه يجوز أخذ الأجرة  
 على الفتيا إن لم تتعين بأن كان هناك من يحسنها أي وأما إن تعينت بأن  
 لم يوجد من يحسن الفتيا غيره فلا يجوز أخذ الأجرة [مسألة] القهوة في ذاتها  
 مباحة ويعرض لها حكم ما يترتب عليها ومثلها الدخان أي أنه في ذاته مباح  
 على الأظهر ويعرض له ما يترتب عليه وكثرته فهو كما في المجموع «ما قولكم»  
 في شخص قال لأخيه با كافر فهل يلزمه «الجواب» في الموطأ عن عبد الله  
 ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال من قال لأخيه كافر  
 فقد باء بها أحدهما أي أن من قال لأخيه في الإسلام أنت كافر فقد رجع بكلمة

التأثير في شمل ما كان بطبخ وشي  
 وقلي فدخلت في ذلك القهوة  
 والمراد بالوضوء الوضوء الشرعي  
 لا اللغوي والله سبحانه وتعالى  
 أعلم ولفظ الحديث الذي في  
 الجامع مع شرحه الكبير للعلامة  
 المناوي توضأ وأما مسته وفي  
 رواية لأبي نعيم غيرت النار أي  
 من كل ما أثرت فيه بنحو طبخ  
 أو شيء أو قلى، وأخذ بظاهره  
 جماعة من الصحابة والتابعين وقال  
 الجمهور منسوخ بخبر أبي داود  
 عن جابر كان آخر الأمرين من  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ترك الوضوء منه ثم قال قال  
 الرافعي وفي الحديث دلالة على  
 أن لفظ المس يصح إطلاقه  
 وإن كان هناك حائل (حرم من)  
 عن أبي هريرة رضي الله عنه  
 (حرم من عن عائشة) قال الشارح  
 وعن المص من الأحاديث  
 المتواترة انتهى وفي الإيباب  
 مع المتن ويسن بمس ميت أو  
 حمله ومن فسد وقى وأكل لحم  
 جزور قال الحلبي وأكل مامسته  
 النار إلى أن قال والمراد في جميع  
 هذه الصورة التي قلنا يسن  
 الوضوء فيها الوضوء الشرعي كما  
 نص عليه الشافعي في نحو الغيبة  
 وصوبه النووي كما مر مستنداً إلى  
 ما يأتي عن الشاشي وهو غسل  
 الأعضاء الأربعة مع النية والترتيب  
 لا اللغوي الذي هو مجرد النظافة  
 خلافاً للتولي وابن الصباغ إلى



## (باب الأذان)

(سئل رضى الله عنه) عن الصلاة والسلام على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الأذان هل يسن للمؤذن سرّاً أم جهراً؟ أفيدونا (أجاب عفا الله عنه) بقوله قال العلامة في الإيعاب أفنى شيخنا زكريا وغيره بأن ما يفعله المؤذنون الآن عقب الأذان من الإعلان بالصلاة والسلام مراراً أحسن لأن ذلك مشروع عقب الأذان في الجملة والأصل والكيفية حادثة انتهى كلامه والله سبحانه أعلم

## (باب الأحداث)

(سئل رضى الله عنه) في رجل ابتلي بعلّة في مقعدته ولم تزل مقعدته نازلة وتمتد منها رطوبة دائمة بحيث تلوث الثوب فما يكون حكم هذه الرطوبة هل هي نجسة أم لا حيث لم يتحقق خروجها من باطن الدبر فإذا قلتم بنجاستها هل يعنى عنها للضرورة وهل يجوز له أن يصلى بوضوءه ماشاء من الفرائض أم يكون حكمه كحكم دائم الحدث يتوضأ لكل فرض أم لا؟ أفئونا (أجاب نفى الله تعالى به) نعم الرطوبة المذكورة نجسة كانت دماً أو نحوه ويعنى عنها حينئذ حيث لم تجاوز محلها ولا ما حاذاه من الثوب ولم يخالطها أجنبي ولم يخرج بفعل فاعل حيث

الكفر أحدهما لأنه إن كان القائل صادقاً في نفس الأمر فهو ظاهر وإن كان القائل كاذباً فقد جعل الإيمان كفراً فقد كفر كذا حمله البخارى على تحقيق الكفر على أحدهما وحمله غيره على الزجر والتغليظ فظاهر الحديث غير مراد وقال الباجي من أهل مذهبنا إن كان المقول له كافراً فهو كما قال ولا يخيف على القائل أن يصير كافراً أو قال ابن عبد البر أى احتمل الذنب في هذا القول أحدهما قال أشهب سئل مالك عن هذا الحديث فقال أرى ذلك في الحرورية قيل تراهم بذلك كفراً قال ما أدري ما هذا اه زرقانى بتصرف [مسئلة] هل يتنزل العزم على المعصية منزلة المعصية في الكبر والصغر فالعزم على الزنا مثلاً يأتى ثم الزانى أو لا يتنزل منزلة المعصية؟ (الجواب) تردد الباقى في ذلك وجزم غيره بأن العزم على الكبيرة يكون مطلق سيئة وهو ظاهر أقول وظاهر هذا أنه صغيرة اه عدوى (ما قولكم) في المتقى هل له مرتبة أو أكثر (الجواب) في حاشية الخرشي أعلم أن للبتقى كما قال ناصر الدين اللقاني ثلاث مراتب الأولى التوقى عن العذاب المخلد بالتبرى عن الشرك وعليه قوله تعالى وألزمهم كلمة التقوى والثانية التجنب عن كل ما يؤثم من فعل أو ترك على الصغائر عند قوم وهو المتعارف باسم التقوى في الشرع وهو المعنى بقوله تعالى ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا إلى آخره والثالثة أن يتنزه عما يشغل سره عن الحق ويقبل إليه بنفسه وجسمه وهو التقوى الحقيقي المطلوب بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته (ما قولكم) في المسألة إذا كان فيها قولان ولم يترجح أحدهما عن الآخر هل للعالم أن يفتى بأحدهما تارة وبالأخر تارة أخرى (الجواب) في حاشية الخرشي حكى القرافى الإجماع على تخيير المقلد بين قولى إمامه إذا لم يظهر له ترجيح أحدهما أى يختار قولاً ويفتى به لأنه يجمع بينهما وإذا أفنى بأحد القولين في نازلة ثم حصلت نازلة أخرى مماثلة لتلك فله أن يفتى فيها بالقول الآخر مع أن النازلة مماثلة وإذا قلنا يفتى بأحد القولين اشترط بعضهم أن لا يفتى الفقراء بما فيه تشديد والأغنياء بما فيه تخفيف ونقله الإجماع طريقة وقيل إنه يذكر القولين أو الأقوال وهو يقلد أيهم أحب قال قال بعض وينبغى أن يختلف ذلك باختلاف أحوال المستفتين ومن لديه منهم معرفة عن ليس كذلك أقول وهو الظاهر عندى وقال القرافى في كتاب الأحكام للحاكم أن يحكم بأحد القولين المتساويين بعد عجزه عن الترجيح ولا يجوز العمل ولا الفتوى ولا الحكم بالضعيف [مسئلة] سئل سيدى أحمد بن زكريا إذا رأت الخلائق ربها يوم القيامة وحججوا عن رؤيته هل يتخيّلونه بعد ذلك؟ فأجاب بعدم جواز التخيل لأن ما فى الخيال مثل والله تعالى منزّه عن أن يكون له مثل أو يدرك بالوهم أو الخيال هذا ما تقتضيه ظواهر النصوص فإن قلت التنزيه عن المثل يقتضى نفي المثل له تعالى وهو معارض لقوله وله المثل الأعلى في السموات والأرض



وجدت الشروط الثلاثة عني عن كثيرها وقليلها ولا عني عن القليل وإلا فهي طاهرة وله أن يصلي بوضوءه ماشاء من فرض ونقل وصح وضوءه حال خروجها وعبارة التحفة عطفاً على ما ينقض وكمقعدة المبسور إذا خرجت فلو توضأ حال خروجها ثم أدخلها لم ينقض وإن اتكأ عليها بقطنه حتى دخلت ولو انفصل على تلك القطنه شيء منها لخروجه حال خروجها إلى آخر ما في التحفة قال العلامة ابن قاسم عليها توهم بعض الطلبة أنه ينبغي أن لا يصح الوضوء حال خروجها كما لا يصح الوضوء حال خروج البول وهو خطأ لأن الوضوء هذا حال خروجها أي بعده وإنما هو ظاهر نظير الوضوء بعد انقطاع البول وهو صحيح فتأمل أما حال وقوع الخروج فينبغي عدم صحة الوضوء فتأمل ثم قال قوله ولو انفصل الخ صريح في عدم النقض بأخذ قطنه كانت عليها حال خروجها هذا وينبغي أن يكون المراد أن المنفصل المذكور لم يدخل ثم يخرج انتهى كلامه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضي الله عنه) عن امرأة شافعية قائمة للصلاة فليسها عبد خصي فهل والحالة هذه يكون ناقضاً لها وهل يحرم عليه النظر إليها أم لا أفيدونا (أجاب رضي الله عنه) بقوله نعم يكون ناقضاً لها

قلت المثل المثبت له تعالى غير المثل المتني فالمثل المتني بمعنى المماثل والمقيس عليه والمثبت بمعنى الصفة فقوله تعالى والله المثل الأعلى أي الوصف الأعلى وهو الوجوب الذاتي والغنى المطلق والجود الفائق والنزاهة عن صفات المخلوقين فتبارك الله رب العالمين قاله السنوسي في شرح الجزائرية اه نفرأوى ببعض تصرف (ما حكم التواضع) لأهل الدنيا من أجل دنياهم (الجواب) قال في حاشية الخرشي ثم لا يخفى أن التواضع لله ولرسوله وللوالد والشيخ والسلطان واجب وللإسليمين من حيث كونهم مسلمين مندوب ولأهل الدنيا من حيث دنياهم جرم (فائدة) روى أحمد والترمذي وصححه والنسائي والضياء وغيرهم عن ابن عباس أقبلت اليهود إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت أخبرنا ما هذا الرعد قال ملك من الملائكة موكل بالسحاب بيديه خرق (١) من نار يزر به السحاب ليسوقه حيث أمر الله قالوا فما هذا الصوت الذي يسمع قال صوته قالوا صدقت اه من الزرقاني على الموطأ (ما قولكم) في أهل الجنة هل يولد لهم أم لا (الجواب) في الزرقاني على الموطأ وذكر الغزالي عن أبي سعيد مرفوعاً إن الرجل من أهل الجنة ليولد له الولد كما يشتهي ويكون حمليه وفصاله وشبابه في ساعة واحدة اه [مسئلة] في حاشية الخرشي عن السنوسي إن جرم الشمس وحدها قدر الأرض مائة مرة وستون مرة وثلاث مرة وفي طبقات الشيخ الشيرازي في ترجمة مولى ابن عباس أنه كان يقول سعة الشمس سعة الأرض وزيادة ثلاث مرات وسعة القمر سعة الأرض وما ذكره كل منهما مخالف لما ذكره تت من أن الشمس قدر الدنيا مائة وعشرون مرة والقمر قدر الدنيا مائة وعشرون مرة (ما قولكم) في حاكم صلب شخصاً هل يجوز النظر إليه أم لا (الجواب) قال في حاشية الخرشي لا يجوز النظر للصلوب ولا للبخوزق ونحوهما [مسئلة] إذا جزم بقلبه أن الله واحد ومحمد رسوله ثم مات فالمعتمد أنه يكون ناجياً عند الله بمجرد التصديق القلبي وأما النطق فهو شرط في اجراء الأحكام الدنيوية كذا في حاشية الخرشي [مسئلة] لا يجب على العالم أن يعلم غيره إلا بعد الطلب وهو الصحيح عند ابن العربي وغيره خلافاً للطرطوشي ومن وافقه أفاده في حاشية الخرشي [مسئلة] يجوز الدعاء على الظالم بعزله كان ظالمه له أو لغيره والأولى عدم الدعاء على من لم يعم ظلمه فإن عم فالأولى الدعاء وينهى عن الدعاء عليه بذهاب أولاده وأهله أو بالوقوع في معصية لأن إرادة المعصية معصية وينهى أيضاً عن الدعاء عليه بمؤلمات تحصل له فوق ما يستحقه ، وفي بجواز الدعاء بسوء الخاتمة قولان الراجح كما قاله ابن ناجي وغيره المنع خلافاً للبرزلي اه من حاشية الخرشي (مسألة) أكثر العلماء على جواز رفع البصر إلى السماء في الدعاء وكرهه الطبري والقاضي شريح ووجه قول

(١) قوله خرق : الخرق المندبل يلف ليضرب به وفي حديث علي رضي الله عنه البرق يخارق

ثم إن كان مسوحاً بأن قطع ذكره وأثنياء وذهبت شهوته بحيث لم تبق له شهوة للنساء أبداً حل نظره وإلا فلا والله أعلم (سئل) رضى الله عنه عن رجل تزوج بامرأة ولها مرضعة فهل ينتقض وضوؤه بلبسها أم لا فإذا قلت لا فهل تكون الحرمة على التأيد أم لا أفيدونا (أجاب) عفا الله عنه بقوله نعم لا ينتقض وضوؤه بلبسها وتكون الحرمة على التأيد والله أعلم وفي النهاية بعد قول المنهاج إلا محرماً والمحرم من حرم نكاحها بنسب أو رضاع أو مصاهرة على التأيد بسبب مباح لا حرمتها واحتراز بالتأيد عن يحرم جمعها مع الزوجة كأختها إلى آخر ما فيها ولا شك أن أم الزوجة من الرضاع يحرم نكاحها على التأيد بسبب مباح وهو المصاهرة ففي المنهاج مع التحفة ويحرم عليك بالمصاهرة زوجة من ولدت وإن سفل من نسب أو رضاع أو ولدك وإن علا من نسب أو رضاع ويحرم عليك أمهات زوجتك منها أى النسب أو الرضاع ولو لطفلة طلقتها الخ والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضى الله عنه) عن رجل دخل المسجد ومعه كتاب علم أو لوح فخلع النعال حقه وجعل الكتاب أو اللوح المذكورين فوقه فجاء رجل واعترض عليه وقال له فاعلك هذا

الأكثر أن السماء قبله الدعاء ووجه القول الثاني أن رفع البصر إلى السماء يوم الجمعة والله منزّه عن الزمان والمكان (فائدة) لا بأس باكتحال الرجل لضرورة دواء وأما لغير ضرورة ففيه قولان عند مالك بعدم الجواز والخلاف في الأئمة وغيره جائز قطعاً والاكتحال سنة عند الشافعية لا المالكية ويجوز للرجل لبس معصفر ومزعفر قاله البدر اه من حاشية الخرشي وأما فصل العدة (ما قولكم) فيمن يدعى عدم نكاحه أبوى نبيينا صلى الله عليه وآله وسلم وما الحكم في هذا القائل (الجواب) روى من حديث عائشة رضى الله عنها إحياء أبويه معاً حتى آمن به رضى الله عنها والحديث وإن كان ضعيفاً يعمل به في المناقب كما يعمل به في الفضائل ونفع الإيمان بعد الموت من خصائصه صلى الله عليه وسلم وفائدة إحيائهما مع أنهما موحدان زيادة لإظهار مسرته صلى الله عليه وسلم على أن أهل الفترة ناجون وكان إحياء أبوى النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وحكمة تأخيرها إلى آخر حياته عليه السلام ليحصل الإيمان لهما بجميع ما جاء به صلى الله عليه وسلم، ومن قال بعدم نكاحهما فهو ملعون فقد قال أبو بكر بن العربي المالكي أن من يقول إن أبوى النبي صلى الله عليه وسلم في النار ملعون لأن الله تعالى يقول إن الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة؛ ولا أذى أعظم من أن يقول أن أبويه في النار اه ملخصاً من مولد المدائني وحاشية الشيخ عبادة عليه

### (باب في أحكام تتعلق بالقرآن)

[مسئلة] في السيد فرع يكره جعل القرآن أجزاء قال مالك إنه تعالى يجمعه وهم يفرقون اه برزلى اه أمير على عب في سنن الصلاة (مسئلة) من حضر قراءة القرآن يحرم عليه الكلام ويجب عليه الاستماع ويدل عليه قوله تعالى وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له الآية وكذلك يحرم رفع الصوت على كلامه صلى الله عليه وسلم لأنه من الوحي ويكره على المعتمد قيام من يقرأ كلامه صلى الله عليه وسلم لأحد اه ملخصاً من الخرشي وحاشية العدوى في شرح قول المختصر ورفع الصوت عليه من باب الخصائص (مسئلة) لا يرخص لناسخ القرآن في ترك الوضوء إلا أن يقلد قول ابن مسleme من أهل المذاهب أن الوضوء لمس المصحف مستحب وليس بعزيمة كذا في المعيار وفي المجموع ومنع الحدث من مصحف وحمله وكتابته خلافاً لما في تمت وغيره من اغتفار عدم الوضوء للناسخ اه (مسئلة) قال عجم يؤخذ من الحديث جواز قراءة الفاتحة عند الوداع وهو قوله في الحديث كان يذكر الله في كل أحواله ومن الأحوال حال السفر ومن الذكر القرآن بل أفضل الذكر القرآن لقوله تعالى إنا نحن نزلنا الذكر اه من حاشية الخرشي (ما قولكم) في قراءة الفاتحة للنبي صلى الله عليه وسلم هل هي جائزة

أم لا (الجواب) في حاشية الخرشى وأما الفاتحة له صلى الله عليه وسلم فذكر  
الخطاب في باب الحج عن الشافعية قولين أرجحهما عدم الجواز ولا نص  
في مذهبنا في المسئلة والذي عليه علماء الشافعية الآن جواز ذلك قال عجم وإذا  
لم يوجد نص في مذهبنا فنرجع إلى مذهب الشافعية في ذلك فلا يحرم ذلك والذي  
يقول بالحرمة يحتج بأنه لم يرد جواز ذلك عنه صلى الله عليه وسلم ولا أذن فيه  
ولاية ولا يهجم على العظيم إلا بما أذن فيه وهذا لم يأذن فيه والله أعلم (ماقولكم)  
فيمن يكرر القرآن في المصحف بالحاضر أو يقرأ غيباً وإذا وقف يفتح المصحف  
وينظر بدون وضوء هل يسوغ له ذلك أم لا (الجواب) يجوز له ذلك لأنه  
يدخل في المتعلم قال في المجموع وجاز مسه لمعلم ومتعلم فيما يستدعيه التعليم وإن  
ما متذكراً يراجع بنية الحفظ والله أعلم (ماقولكم) في تعليق المصحف على أنه  
حرز بغير وضوء وفي تعليق بعضه على بهيمة لعين حصلت لها أو لحوف  
حصولها أفيدوا الجواب (الجواب) يجوز قطعاً تعليق الحرز من القرآن  
بسائر من جلد أو غيره يمنع من وصول الأذى إليه ولو على حائض أو نفساء  
أو جنب أو بهيمة كان حامله صحيحاً أو مريضاً إذا كان مسلماً وأما الكافر  
فلا يجوز لأنه يؤدي إلى امتنانه وفي الدردير وينبغي لكاتب الحرز وحامله  
حسن النية واعتقاد النفع من الله تعالى ببركته اه وأما جعل المصحف كله حرزاً  
فقليل يجوز لأنه خرج عن هيئة المصحف وصرف لجهة أخرى فيجوز حمله  
بغير وضوء وقيل يمنع لبعد خروج الكامل عن هيئة المصحف وهما قولان  
متساويان كما يفيد الخطاب وفي حاشية الأمير علي عبق المعتمد أنه لا يجوز  
حمله بغير وضوء على أنه حرز إلا إذا غير عن هيئة المصاحف (ماقولكم) في  
كتب شيء من القرآن للسخونة وتبخير من به سخونة بحرق شيء مكتوب من  
القرآن هل يجوز مطلقاً أو إن تعين طريقاً للدواء من السخونة أم لا يجوز  
مطلقاً (الجواب) في حاشية العلامة العدوى على الزرقاني الظاهر أنه يجوز  
مطلقاً وسئل عجم عن العوض الذي يؤخذ على كتابة الاحراز فأجاب لا يمتنع  
أخذ العوض في كتابة الاحراز وفي الرقيا إذا كانت بما يفهم معناه وليس  
في فعله أثم وكذا بما لا يفهم معناه إذا تكرر النفع به كما ذكره الآي عن  
ابن عرفة وما وقع في طرر ابن عات بما يخالف ذلك ونقله بعض شراح المختصر  
في باب الجعل فهو غير معول عليه اه وسئل عن يكتب للناس للحمية ويحل  
المربوط فأجاب كتابة ورقة الحمية ليست بسحر كما أفتى به ابن أبي زيد ومثله حل  
المربوط والله أعلم (ماقولكم) فيمن ربط المصحف بشيء ووضع ذلك الشيء على  
كتفه فصار القرآن خلف ظهره هل يعد ذلك من الامتحان المحرم أم لا (الجواب)  
في الزرقاني أن هذا ليس من الامتحان المحرم والله أعلم (ماقولكم) في الانكاء

حرام فهل طريق مع المعترض أم  
لا أفتونا (أجاب نفغنى الله به)  
بقوله نعم فعله المذكور حرام لما  
فيه من الإهانة الظاهرة ويجب  
على كل من رآه الإنكار اطاقته  
باليدين فاللسان فالقلب وفعل  
المعترض المذكور وإنكاره هو  
عين الصواب والله تعالى أعلم  
(باب التيمم)

(سئل رضى الله تعالى عنه) عن  
شخص أصابته نجاسة يدينه وفقد  
الماء ودخل وقت المكتوبة هل  
يصلى بلا تيمم لأن الشرط إزالة  
النجاسة والنجاسة لا تزول  
إلا بالماء أو يتيمم أفيدونا بالجواب  
(أجاب) نفغنى الله به بقوله نعم  
المسئلة من مسائل الخلاف  
المتكافى فالذى جرى عليه العلامة  
الشهاب ابن حجر أن إزالة  
النجاسة شرط للتيمم مع القدرة  
وأما العجز فلا فعليه يتيمم ويعيد  
والذى جرى عليه الشمس الرملي  
أنها شرط مطلقاً فعليه يصلى فإد  
الطهورين ويعيد والله أعلم (سئل)  
رضى الله عنه عن الشخص إذا  
تيمم لفقد الماء في سفر دون  
مرحلتين بالتراب هل عليه قضاء  
الصلاة يعنى يعيدها إذا أدرك  
الماء أم لا، نريد جوابها ودليها  
من كتاب الله أو سنة رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أو من قول  
الصحابه رضى الله عنهم لأنهم  
يحاجون الناس ولا يرضون إلا  
بقول الله أو رسوله أو أصحابه

رضى الله عنهم أفيدونا (أجاب)  
نعم مذهب الإمام الشافعي رضي  
الله عنه لا فرق بين كون السفر  
طويلاً أو قصيراً مرحلتين أو  
دونهما والدليل عليه إطلاق السفر  
في القرآن العزيز قال الشافعي  
رحمه الله تعالى ولم تحده الصحابة  
رضى الله عنهم بشيء وحدوا  
سفر القصر ولما روى الشافعي  
عن ابن عيينة عن ابن عجلان عن  
نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما  
أقبل من الجرف حتى كان بالمربد  
تيمم وصلى العصر ثم دخل المدينة  
والشمس مرتفعة فلم يعد الصلاة،  
هذا إسناد صحيح انتهى؛ والجرف  
بضم الجيم والراء وبعدهما فاء  
موضع بينه وبين المدينة ثلاثة أميال،  
والمربد موضع بقرب المدينة  
والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل)  
نفعى الله به عن الضابط المشهور  
في كلام الفقهاء في باب التيمم إذا  
بلغ الشخص مسافة حد القرب  
عن الماء أو حد البعد أو الغوث  
ما المقرر في كل منهما من السعي  
إلى الماء وإن فات الوقت فإن  
خالف وترك السعي فيما هو واجبه  
السعي هل يصح أم لا أقفونا  
(أجاب) عفا الله عنه نعم يجب  
طلب الماء في حد الغوث وحدوه  
بثلاثمائة ذراع فيجب الطلب  
إذا توهم وجود الماء في هذا  
الحد إن أمن على الوقت  
والبضع والنفس والمنفعة والمال  
والاختصاص فإن لم يأمن ذلك

بالظهر على حائط مكتوب فيه القرآن أو بعضه هل يحرم أم لا (الجواب)  
في حاشية العدوى على الزرقاني والظن كراهة ذلك إذا لم يقصد الإهانة والله أعلم  
(ماقولكم) في كتب شيء من القرآن في حائط أو سقف مسجد أو غيره هل يحرم أم لا  
(الجواب) في الزرقاني ويكره كتبه بجائط مسجد أو غيره وانظر هل محل  
الكرهه مالم يكن ممتناً كجعله في سقف مجلس يمشى فوقه بالنعل فيحرم أو الكراهة  
مطلقاً لعدم قصد الإمتنان وهو الظاهر والله أعلم [مسئلة] يجوز التعامل بالدرهم  
وفيها أسماء الله وإن أدى إلى أن يمسها النجس قال ابن رشد أجاز سلف هذه الأمانة  
البيع والشراء بالدرهم وفيها أسماء الله وإن كان ذلك يؤدي إلى أن يمسها النجس  
واليهودي والنصراني ويكره للرجل في خاصة نفسه أن يشتري بها من كافر لما  
فيها من أسماء الله تعالى فمن امتنع من ذلك أجر ومن فعله لم يأثم اه عدوى علي  
الزرقاني وفي الفيشي كره مالك إعطاء الكافر الدرهم فيه بعض آية ومقتضاه أن  
ما فيه آية كاملة لا يجوز إعطاؤه ما هي فيه اه [مسئلة] يجوز مس الآيات المكتوبة  
في كتب العلم للمحدث فقها أو غيره وكذا كتب الرسائل للسلام ولو لجنب قال  
سند: قال مالك يكتب الجنب الصحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم ومواعظ  
وآيات من القرآن ويقرأ الكتاب الذي يعرض عليه وفيه آيات من القرآن  
وأرجو أن يكون خفيفاً نقله الزرقاني وينبغي أن يكون هو المعول عليه خلافاً  
لما نقله التائي عن ابن حبيب من منع ذلك اه زرقاني (ماقولكم) في مس  
كرسي المصحف لغير المتوضئ هل يجوز أم لا (الجواب) يحرم مس المصحف  
وإن بعود أو تقليب أو راقه به ويحرم حمله بالكرسي وأما مس الكرسي فلا  
يحرم وحرمة الشافعية وأجاز الحنفية مسه بعود وحمل الكرسي الذي عليه  
المصحف بل عندهم قول بقصر الحرمة على مس النقوش فذهبنا وسط أفاده  
الدسوقي [مسئلة] يجوز مس اللوح لمعلم ومتعلم حال التعليم والتعلم وما ألحق بهما  
كحمله لبيته مثلاً وإن كان كل من المعلم والمتعلم حائضاً لا جنباً وكذا مس المصحف  
الكامل لهما على المعتمد وإن كان حائضاً لا جنباً خلافاً لعج ومن وافقه حيث  
قال بجواز مسه لهما وإن كان كل منهما جنباً ولكنه لا يقرأ لقدرته على إزالة الجنابة  
قبل أن يقرأ فقد ضعفه عدوى في حاشيته على الزرقاني وفي حاشية الحرشي وإن  
كان اعتمد في حاشية عقب أن الجنب كالحائض وفي البناني كذلك والله الموفق  
للصواب (ماقولكم) في شخص جمع تهليل القرآن وقراءه كما يقرأ السورة هل  
يكره ذلك أم لا (الجواب) إذا قصد به القرآن فإن رتبته على السور فلا بأس  
وإن نكس حرم إذا وقع في آيات سورة واحدة وإن وقع في آيات سور متعددة  
كره وإذا قصد به الذكر المجرد عن القرآن فلا بأس به غير أن مثل هذا لا يفعله  
إلا العامة، والاعتناء بالسلف أولى من إحداث البدع؛ أفاده الحرشي في كبيره



والله أعلم ﴿ماقولكم﴾ في الجنب هل يجوز له أن يقرأ شيئاً من القرآن إذا قصد الذكر وهل له أن يقرأ القرآن لأجل التعوذ أو الرقي وإذا قلتم بالجواز هل يعد قارئاً فله ثواب القراءة أم لا وهل يطالب بالاستعاذة والتسمية أم لا ﴿الجواب﴾ يحرم على الجنب قراءة القرآن ولو قصد الذكر فقط خلافاً للشافعي وإن لم يسمع نفسه وأما أجرأوه على قلبه فلا يمنع لأنه لا يعد قراءة ويجوز التعوذ للجنب وفي المجموع ولا يتقيد به كالأية بل ظاهر كلامهم أن له قراءة قل أوحى وفي الخطاب عن الذخيرة لا يتعوذ بنحو كذبت قوم لوط وتبعه الأجهوري وغيره ونوقش بأن القرآن كله حصن وشفاء وكما يجوز له التعوذ يجوز له الرقي والاستدلال وفي حاشية الخرشى وكذا يجوز اليسير لأجل التبرك وله أن يكرر عند تكرار الخوف أو الرقي أو التبرك وقال الأجهوري ومن تبعه إن المتعوذ ونحوه لا يعد قارئاً فلا ثواب له لأن الثواب منوط بالقصد امتثالاً واستظهار في حاشية الخرشى أن له الثواب لأن التعوذ مأثور به وقال في حاشية الزرقاني قرر شيخنا رحمه الله أن القارئ لتعوذ ونحوه لا يطالب بالاستعاذة لعدم قصد التلاوة بخلاف التسمية فإنها تقرأ في كل أمر مهم والله الملهم للصواب ﴿ماقولكم﴾ في الجنب إذا ركب دابة هل يجوز له أن يقرأ قوله تعالى سبحان الذي سخر لنا هذا الآية ﴿الجواب﴾ في الزرقاني والظاهر أن من الرقيا ببعض القرآن وبغيره ما يقال عند ركوب الدابة ليدفع عنها مشقة الحمل فيجوز للجنب فيما يظهر ومثله ما روى الطبراني من حديث أبي الدرداء عنه عليه الصلاة والسلام من قال إذا ركب دابة بسم الله الرحمن الرحيم بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء سبحانه ليس له سمي سبحانه الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وإنا إلى ربنا لمنقلبون والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعليه السلام قالت الدابة بارك الله عليك من مؤمن خفت عن ظهري وأطعت ربك وأحسنيت إلي نفسك بارك الله لك في سفرك وأنجح حاجتك والله أعلم (مسئلة) في فتاوى عيج ظاهر المدونة أن الوضوء من المال المحبس عموماً جائز وهو نص جواب عز الدين بن عبد السلام إذا قيل له ما جوابكم في الصهاريج التي بنيت للسبل هل يجوز الوضوء منها أم لا؟ فأجاب أما الطهارة بماء الصهاريج الموقوفة للشرب فلا يجوز وإن وقفت للانتفاع جاز وإن شك جاز أن يعمل القدر المخفف ومثل هذا الجواب للبايزي وزاد في المشكوك فيه قوله وينبغي أن يجتنب الوضوء منها للشك في ذلك ﴿ماقولكم دام فضلكم﴾ في إخراج الفال من المصحف هل يمنع أفيدوا ﴿الجواب﴾ قال العلامة العدوي علي الزرقاني عند قوله في باب جمل ويحرم اللعب بالطاب وفي معناه أيضاً بما لا يجوز أخذ الفال من المصحف وفي الخفاجي علي الشفاء نقل عن الإمام مالك رحمه الله أنه لا يجوز التفاؤل من المصحف وما وقع في فتاوى الصوفية من أن علياً كرم الله

فلا يجب عليه الطلب ويجب الطلب أيضاً في حصد القرب وقدروه بنصف فرسخ لكن في هذا الحد لا يجب الطلب إلا إن يتقن وجود الماء فيه وأمن على نفسه وبضعه وفوت رفقته ومال غير الذي يجب بذله للطهارة والوقت ولكن هذا إن لم يلزمه القضاء كأن كان الغالب على المحل الفقد واستوى الأمران فإن لزمه القضاء بأن غلب الوجود أو يتقن الوجود لزمه الطلب في حد الغوث والقرب وإن خشي فوات الوقت لأنه لا بد له من القضاء فإن زاد على نصف الفرسخ فحد بعد ولا يجب فيه طلب للماء إن يتقن وجوده وحيث ترك السعي فيما يجب فيه السعي عصى ولم يصح تيممه والله الهادي أعلم (سئل) عن شخص تعذر عليه استعمال الماء والتراب والحال أن البدن متنجس وصلى لحزمة الوقت صلاة صحيحة بجملة أركانها وما تيسر من شروطها فهل هذا المصلي بهذه الصفة هو الذي اختار النوى عدم قضائه أم لا؟ بينوا لنا ذلك بيانا شافياً (أجاب) نعم هو مختار العلامة النوى في شرح المذهب ونص عبارته فيه ونقل أمام الحرمين والغزالي أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال كل صلاة تقتقر إلى القضاء لا يجب فعلها في الوقت وأن المزنى رحمه الله تعالى قال

كل صلاة وجبت في الوقت وإن كانت مع خلل لم يجب قضاءؤها قالوا وهما قولان منقولان عن الشافعي رحمه الله تعالى وهذا الذي قاله المزني هو المختار لأنه أدى وظيفة الوقت وإنما يجب القضاء بأمر جديد ولم يثبت فيه شيء بل ثبت خلافه والله أعلم انتهى، وقال قبل ذلك واحتج من قال يصلي ولا يعيد بحديث عائشة رضي الله عنها أنها استعارت قلادة من أسماء فهلكت فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم ناساً من أصحابه في طلبها فادركتهم الصلاة فصلوا بغير وضوء فلما أتوا النبي صلى الله عليه وسلم شكوا ذلك إليه فزلت آية التيمم راوه البخاري ومسلم ووجه الدلالة أنهم صلوا بغير طهارة ولم يأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بإعادة قالوا وإيجاب الإعادة يؤدي إلى إيجاب طهرين عن يوم وقياساً على المستحاضة والعريان والمصلّي بالإيماء لشدة الخوف أو للمرض إلى آخر ما فيه والله عز وجل أعلم

### (باب الغسل)

(سئل رضي الله عنه) عن كيفية الغسل من الجنابة وفيما إذا نوى عند غسل يده خارج الإناء ثم استنجى فهل ذلك المس الذي ذكرنا أن هناك دقيقة وإلا إذا نوى عند الاستنجاء وكذلك إذا مس فرجه في أثناء

وجه فعله لا أصل له وفي كتب فقه الشافعية جواز ذلك مع الكراهة اهـ (ما قولكم) في مسح الأظفار القرآن من ألواحهم بالريق وفي تغليب القرآن والكتب بالريق (الجواب) في حاشية الخرشى قال ابن الحاج في المدخل لا يجوز مسح لوح القرآن أو بعضه بالبصاق ويتعين على معلم الصبيان منعهم ذلك واشتد نكير ابن العربي على من يبلطخ صفحات أوراق المصحف بالريق وكذا كل كتاب يسهل قلبها قائلاً إنا لله على غلبة الجهل المؤدى للكفر قال في المجموع ولا يبلغ هذا الحد أي لا يبلغ هذا الحد الكفر فقد اغتفر الشافعية مثل ذلك (ما قولكم) في الإجارة على قراءة القرآن بالتطريب والالغام هل هو مكروه أم لا (الجواب) تكراه الأجرة على قراءة القرآن لأن القراءة على هذا الوجه مكروهة لأن المقصود من القراءة التدبر والتطريب ينافي ذلك وأما الإجارة على أصل التلاوة فإجارة وكذا على تعليمه مشاهرة ومقاطعة على جميعه أو على بعضه ورجية لمدة معلومة والمشاهرة غير لازمة لواحد منهما وأما الوجية والمقاطعة فلازمتان لكل منهما اهـ ملخصاً من أقرب المسالك وص من باب الإجارة وفي المجموع وقضى بالإضافة على الشرط أو العرف وهي الأول إن أقرأه غيره قبلها يسير كالدس لا إن ترك القرآن وبكثير للثاني اهـ (فوائد) الأولى: قال صلى الله عليه وسلم خيركم من تعلم القرآن وعلمه، يشمل الوالد بتعليمه ولده ولوعلمه بدفع أجرة للعلم وقد أجاب سخون أبا ولد كان يطلب العلم عنده إذا توليت العمل بنفسك ولم تشغل ولدك عما هو فيه فأجرك في ذلك أعظم من الحج والرباط والجهاد. الثانية: ذكر ابن عرفة عن القاسمي أن على المعلم زجر الولد في تكاسله بالوعيد والتفريع فإن لم يفد فالضرب بالسوط من واحد إلى ثلاثة ضرب إبلام دون تأثير في العضو فإن لم يفد زاد إلى العشرة فإن لم يفد فلا بأس بالزيادة عليها. الثالثة: سئل أنس كيف كان المؤدبون على عهد أبي بكر وعمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم قال كان للؤدب إناء فيه ماء طاهر يمحون به الصبيان ألواحهم ثم يصبون ذلك الماء في حفرة من الأرض فتنشق اهـ وقال القاسمي وينبغي أن يصب ذلك الماء في المواضع البعيدة عن النجاسة وكان معلنا يأمرنا بصبه في حفرة بين القبور ذكره ص في باب الإجارة عن بن وفي الأمير على عقب في بن جواز الزجر بنحو ما قرده بالنظر وأن الصبيان إذا كانوا لا يتحفظون من النجاسة لم يجر تعليمهم في المساجد ولكن قدمنا في أحكام المساجد عن دس أن المذهب منع تعليم الصبيان فيه مطلقاً كانوا مظنة للعبث والتقدير أم لا لأن الغالب عدم تحفظهم من النجاسة

(فصل) في استعمال الحرير والتقدين (ما قولكم) فيمن فرش على خالص الحرير شيئاً كثيفاً هل يجوز له الجلوس عليه أم لا (الجواب) في المعيار قال بعض حذاق التونسيين يؤخذ من قولهم من فرش فوق النجاسة طاهراً وصلي صحت

صلاته جواز جلوس الرجل على خالص الحرير إذا جعل عليه كشيئاً غيره وينسبه ما غشي من آنية الذهب برصاص وفي الزرقاني عند قول العزبة ويحرم على الرجال لبس الحرير والجلوس عليه ثم إن حرمة الجلوس ولو بمحائل ويحرم النظر لمن يجلس عليه وفي المجموع عطفاً على المحرم وحرير ولومع كشيء حائل كما قال الزرقاني وأجاز الحنفية فرشته وتوسده ووافقهم ابن الماجشون اهـ ، وبهذا تعلم ضعف ما قاله بعض حذاق التونسيين والله أعلم **﴿ما قولكم﴾** في ولي الصغير هل يجوز له لبسه الحرير والنقدين أم لا **﴿الجواب﴾** المعتمد أنه لا يحرم عليه أن يلبسه ذلك وإنما يكره له فقط لبسه الذهب والحرير ويجوز له لبسه الفضة كذا في الزرقاني قال العلامة العدوي ولعل الفرق بين الفضة حيث جازت دون الحرير والذهب فيكرهان أن الفضة جاز لبسها في الجملة حيث جاز للرجل لبس الخاتم منها وزنه درهمان فأقل والله أعلم **﴿ما قولكم﴾** فيمن ينسج عمام من الحرير هل يجوز أم لا ؟ وهل يبيعها مباح أم لا **﴿الجواب﴾** في الزرقاني سئل ابن غازي عن هذا فأجاب لا بأس ببيعها وعملها وإن كانت مما تلبسه الرجال فقط لأنه قد يشتريها من لا يلبسها ومن يصرفها في غير اللباس أي بأن يجعلها ستراً فإن تحقق أو غلب على ظنه صرفها في لباس الرجال فإنه يحرم عليه ذلك فإن شك في ذلك جاز كما هو مقتضى كلام ابن غازي اهـ بزيادة من حاشية العلامة العدوي والله أعلم **﴿ما قولكم﴾** فيما يفعله بعض الحجاج من جعل الحرير على الجمال هل يمنع أم لا **﴿الجواب﴾** في حاشية الخرشى الظاهر المنع والله أعلم **﴿ما قولكم﴾** في استعمال الحرير لحكة أو جهاد وما حكم افتراشه والاستناد إليه **﴿الجواب﴾** المشهور منعه لحكة ما لم يتعين طريقاً للدواء وكذا يمنع للجهاد على المشهور خلافاً لابن الماجشون فيهما وكذا يمنع افتراشه والاستناد إليه وقال ابن الماجشون يجوز الجلوس والركوب عليه والارتفاق به ولو من غير حائل لما في ذلك من امتهانه اهـ خرشي بزيادة من عدوي **﴿ما قولكم﴾** في الراية التي تكون للجهاد هل تجوز من حرير كراية الجهاد أم لا **﴿الجواب﴾** في المجموع عطفاً على ما يجوز وراية لخصوص الجهاد أي وجاز استعمال الحرير حاله كونه راية لخصوص الجهاد لالولي والله أعلم (مسئلة) في حاشية العلامة العدوي على الزرقاني أن العلم من الحرير الخالص قياماً ولحمة اختلف في القليل منه الذي لا يحرم فقل قدر أصبع وقل قدر أصبعين وقل ثلاثة وقل أربعة ثم قيل إن القليل المذكور مكروه وقل جائز وأما ما كان أقل من أصبع فإنه جائز اتفاقاً [مسئلة] اختلف في الخبز وهو ماسداه حرير ولحمته وبر أو قطن أو كتان فقل يجوز لبسه وصححه في القبس وقل يكره واستظهره ابن رشد وهو المعتمد وأما ماسداه وبر ونحوه ولحمته حرير فذكر عجب الكراهة فيه أيضاً وزاد على ذلك مانصه ويبقى النظر فيما أحد هذين أي السداء واللحمة من

الغسل هل هو ناقض أم لا وهل صور الاغتسال رافعة كافية عن الأصغر أولاً فإذا قلتم نعم فإذا أراد الإنسان بعد الاغتسال أن يتوضأ هل يحرم عليه ذلك أم لا فإذا قلتم بالحرمة فبأي سبب التحريم ؟ أفيدوا بالجواب (أجاب) نفعا الله بقوله نعم أقل الغسل نية رفع الجنابة وتعميم ظاهر البدن شعر أو بشراً بالماء وكيفيته الفاضلة نحو أن يستقبل القبلة ويسمى مقروناً بالنية مع غسل الكفين نعم يسن لمن يغتسل من نحو إبريق أن يقرن النية بغسل محل الاستنجاء بعد فراغه منه ثم يزيل ما على بدنه من قدر طاهر أو نجس ثم الوضوء كاملاً ثم يتعهد مواضع الانعطاف كالأذن ويخلل أصول الشعر ثلاثاً بيده المبلولة ثم إفاضة الماء على رأسه ثلاثاً ثم على شقه الأيمن ثلاثاً ثم الأيسر ثلاثاً والدلك كل مرة من الثلاث وقول السائل فيما إذا نوى خارج الإناء الخ أقول الدقيقة إنما ذكروها في المسألة الوسطى وهي فيما إذا نوى عند الاستنجاء ولكن من المعلوم أنه في الأولى والأخيرة وهي ما إذا مس فرجه في أثناء غسله ينتقض طهره لأنه مس وقع في أثناء الطهر وقوله وهل صور الاغتسال الخ نعم هي رافعة كافية عن الأصغر وإذا أراد بعد الاغتسال أن يتوضأ

سن له الوضوء باتفاق الشافعية ولا كراهة ولا حرمة بل لا وجه للقول بهما من تتبع نصوص المذهب والله أعلم في التحفة قال المصنف وينبغي أن يتفطن من يغتسل من نحو ابريق لدقيقة وهي أنه إذا طهر محل النجس بالماء غسله ناوياً رفع الجنابة لأنه إن غفل عنه بعد بطل غسله وإلا فقد يحتاج للمس فينتقض وضوؤه أو إلى كلفة في لف خرقة على يده انتهى ؛ وهنا دقيقة أخرى وهي أنه إذا نوى كما ذكره مس بعد النية ورفع جنابة اليد كما هو الغالب حصل بيده حدث أصغر فقط فلا بد من غسلها بعد رفع حدث الوجه بنية رفع الحدث الأصغر لتعذر الاندراج حينئذ . انتهى مافي التحفة (فائدة) يمكن أن يخرج من دقيقة الدقيقة بأن يغسل محل النجس من غير نية رفع الجنابة بباطن الكف ثم يغسل المحل ببقاء الكف ناوياً رفع الجنابة فهذا لا مس معه كما هو ظاهر انتهى . وفيها أيضاً كالإيعاب والعبارة له مع متنه فرع لو أحدث في أثناء الغسل شيء من أعضاء وضوئه غسل الباقي وأجزأه عن جنابته وحدثه ولا يلزمه ترتيب أعضاء وضوئه لأن الحدث لما طرأ وعليها الجنابة لم يكن له تأثير لاندراجها فيها أو وقد غسل أعضاء الوضوء أو بعضها تم غسله أن شاء ولزمه

الحرير وبعضه الآخر منه ومن غيره هل يتفق على حرمة وهو الظاهر ولا يخالف هذا قول بعضهم إن الخبز قد يكون أكثره حريراً إذ يحمل على ما إذا كان أحد هذين فيه حرير وهو أكثر انتهى وحكى بعض الأشياخ الحرمة وقد كان شيخنا رحمه الله قزرها اه ملخصاً من الزرقاني والعدوى من باب جمل وعبرة المجموع وكرهه مانسج بحريه وغيره وهو الخبز ولو كانت اللحمة حريراً كما نص عليه بعض شراح الرسالة ولبعض شرح الأصل منعه لغلبة اللحمة اه [مسئلة] يجوز السجاف من الحرير إذا كان قليلاً والمراد بالقليل مادون الثلث والكثير الثلث فأكثر لأن الثلث من حيز الكثير في غالب المسائل والفرق بين السجاف والعلم أن العلم أشد اتصالاً بالثوب وبعضهم قاس السجاف على العلم فلذلك جزم الشيخ أحمد النفراوى بحرمة ما زاد على أربعة أصابع كذا في حاشية الخرشى ، وفي المجموع عطفاً على الجائزات وسجافاً أى وجاز الحرير حالة كونه سجافاً لا تقا باللايس وفاقاً للشافعية ﴿ماقولكم﴾ في تحلية آلة الحرب بأحد النقيدين هل يجوز أم لا ﴿الجواب﴾ لا يجوز تحلية شيء من آلات الحرب إلا السيف فإنه يجوز تحليته بذهب أو فضة سواء كان في قبضته أو جفيره لورود السنة بجواز تحليته بأحدهما ومحل جواز ذلك إذا كان السيف للجهاد وأما لو كان لحمه في بلاد الإسلام فإنه لا يجوز وأما بقية آلات الحرب كالخنجر والجنينة والسكين والرمح فيحرم تحليتها بأحد النقيدين اقتصاراً على الوارد لأنه ورد في السنة إلا تحلية السيف فقط وكذلك يحرم تحلية السرج والركاب واللبايم بأحد النقيدين اه ملخصاً من خرشى وعدوى ومجموع بتوضيح

﴿فصل﴾ في خصوصياته صلى الله عليه وسلم [مسئلة] إن قلت كيف قال الله تعالى ليغفر لك الله ماتقدم من ذنبك وما تأخر مع أنه صلى الله عليه وسلم سيد المعصومين ؟ قلت قال الحافظ السيوطى إن أحسن ما يجاب به عن هذا أنه كنى بالمغفرة عن العصمة أى يعصمك الله تعالى عن الذنب فيما تقدم من عمرك وفيما تأخر وقد نص غير واحد على أن المغفرة والعفو والتوبة جاءت في القرآن والسنة في معرض الاسقاط والترخيص وإن لم يكن ذنب ومنه عفا الله عنك لما أذنت لهم ؟ عفا الله لكم عن صدقة الخيل والريق ، فإن لم تفعلوا وتاب الله عليكم . علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم فتاب عليكم وعفا عنكم : أى رخص لكم والله أعلم

﴿فصل﴾ في بيان الأعيان الطاهرة [مسئلة] قولهم لعاب الحى طاهر : محله إن خرج من غير المعدة وأما الخارج منها فنجس وعلامته أن يكون أصفر منتناً اه صاوى (فائدة) كان البحر الملح عذبا في الأصل فحصلت له المرارة من قتل قاييل لهايل



غسلها أى الأعضاء التى سبق غسلها  
الحدث عن الحدث الأصغر بنية  
مرتباً لها لاستقلال غسلها  
حيثئذ عن الأصغر المستلزم  
وجوب الترتيب ويخير فى غسلها  
قبل إتمام الغسل أو بعده انتهى  
وفى المنهاج مع المغنى والنهاية  
والتحفة والعبارة لها وأكمله  
أى الغسل إزالة قدر ثم الوضوء  
وفى قول يؤخر غسل قدميه  
والخلاف فى الأفضل وعلى كل  
تحصل سنة الوضوء بتقديم كله  
أو بعضه وتأخيرهُ وتوسطهُ أثناء  
الغسل إلى آخر ما فيه وفى الإيعاب  
مع المتن قال فى المجموع عن الأصحاب  
ولو أخر الوضوء أو بعضه عن  
الغسل أو وسطه بأن أتى به فى أثناءه  
حصلت السنة ومع ذلك تقديمه  
أفضل لأنه الغالب من أحواله  
صلى الله عليه وسلم والعادة  
المعروفة له انتهى ملخصاً انتهى  
إيعاب وفى الروضة فرع من اجتماع  
عليه حدثان أصغر وأكبر فيه  
أوجه الصحيح يكفيه غسل جميع  
البدن بنية الغسل وحده ولا  
ترتيب عليه والثانى يجب بنية  
الحدثين إن اقتصر على الغسل  
والثالث يجب وضوء مرتب  
وغسل جميع البدن فإن شاء قدم  
الوضوء وإن شاء أخره والرابع  
يجب وضوء مرتب وغسل باقى  
البدن إلى آخر ما فيها فانظروا فقل  
الله تعالى إلى هذه النصوص السابقة  
المصرحة بأن فعل الوضوء بعد

ومن ذلك الوقت تغيرت الأطعمة وحمضت الفواكه وغير ذلك كما فى حاشية  
الخرشى [مسئلة] الصفراء طاهرة وهى ماء أصفر ملتحم يخرج من المعدة يشبه  
الصبغ الزعفرانى لأن المعدة عندنا طاهرة فما خرج منها طاهر مالم يستحل إلى  
فساد كالقئ للتغير قال الأمير فيه أى فى قولهم المعدة طاهرة أن الطاهر المعدة  
بمعنى الجلدة حيث أظهرت كلها وما الذى فيها فلا حكم له قبل انفصاله وبعده  
نجس اهـ (ماقولكم) فى الفسيخ وهو السمك المملح الموضوع بعضه فوق بعض  
هل هو طاهر يجوز أكله أم نجس (الجواب) قال فى حاشية الصاوى ونظر  
بعضهم فى الدم المسفوح من السمك هل هو الخارج عند التقطيع الأول لا ما خرج  
عند التقطيع الثانى وقال ابن العربى بطهارة دم السمك مطلقاً ويترتب على الخلاف  
جواز أكل الفسيخ وعدم جوازه فعلى القول بنجاسة دمه لا يؤكل منه إلا الصف  
الأول وعلى كلام ابن العربى يؤكل كله وقد كان العلامة الدردير يقول الذى  
أدين الله به أن الفسيخ طاهر لأنه لا يملح ولا يرضخ إلا بعد الموت والدم  
المسفوح لا يحكم بنجاسته إلا بعد خروجه وبعد موت السمك إن وجد فيه دم  
يكون كالباقي فى العروق بعد الزكاة الشرعية والرطوبات الخارجة منه بعد ذلك  
طاهرة لا شك فى ذلك ومذهب الحنفية أن الخارج من السمك ليس منه بدم  
لأنه لا دم له عندهم وحيثئذ فهو طاهر على كل حال وعلى القول بنجاسة الدم  
المسفوح منه إذا شك هل هذا السمك من الصف الأول أو من غيره أكل  
لأن الطعام لا يطرح بالشك اهـ [مسئلة] قولهم الفخار إذا حلت به نجاسة مائة  
غاصت وسرت فى أجزائه لا يقبل التطهير والظاهر أن الفخار البالى الذى كثر  
استعماله إن حلت نجاسة غواصة يقبل التطهير ثم إن عدم قبول الإناء التطهير إنما  
هو باعتبار أنه لا يصلي به مثلاً وأما الطعام فلا ينجس إذا وضع فيه بعد غسله  
لأنه لم يبق فيه أجزاء النجاسة كما قاله أبو على المسناوى (ماقولكم) فى دود  
الطعام والنمل إذا سقط فى الطعام هل يؤكل الطعام الموجود فيه ما ذكر أم لا  
(الجواب) ذكر فى المجموع أن المتولد من الطعام كدود الجبن وسوس الفاكهة  
يؤكل مطلقاً وأما غيره كالنمل فإن كان حياً وجبت نية زكاته وإن كان ميتاً فإن  
تميز أخرج ولو واحدة وإن لم يتميز أكل إن كان الطعام غالباً لأن كان أقل أو  
ساوى على الراجح فإن شك هل غلب الطعام أو لا فلا يطرح بالشك وليس  
كضفدعة شك هل بحرية أم برية فلا تؤكل لعدم الجزم بإباحتها والله أعلم  
(ماقولكم) إذا وقع الفأر فى زلعة جبن حالوم فهل يجوز أكل الجبن  
بعد غسله أم لا لسريان النجاسة فيه (الجواب) إن علمنا وقوعه بعد  
صيورته حالوما فإنه يغسل ويؤكل وإن كان قبل ذلك لم يؤكل ولو غسل  
وإن شككنا فى وقت وقوعه فإنه يغسل ويؤكل إذا لا يطرح الطعام بالشك

الغسل سنة ثم انظر عبارة  
الروضة الذاكرة للخلاف في  
وجوبه فكيف يسوغ لمن له أدنى  
مسكة بالفقه أن يقول بأن الوضوء  
يحرم ولكن نعوذ بالله من زلة  
القدم وطغيان القلم والله الهادي اعلم  
(باب النجاسة)

سئل رضى الله تعالى عنه وأرضاه  
عن قول المنهاج مع التحفة ولا  
ينجس قلنا الماء ولو احتمالا  
كأن شك في ماء أبلغهما أم لا وإن  
تيقنت قلته قبل فكيف قالوا  
بطهارة الثنتين مع الاحتمال مع  
أنهم متيقنين أنها دونهما وغلبوا  
الاحتمال على اليقين أفيدونا  
(أجاب) نفعتنا الله تعالى به نعم  
هم لم يغلبوا ذلك الا ليقين آخر  
وهو أصل الطهارة في الماء  
والشك في النجاسة المنجسة  
وعبرة النهاية عملا بأصل الطهارة  
ولا ناشككنا في نجاسة منجسة  
ولا يلزم من حصول النجاسة  
التنجيس قال الشبرايملى قوله  
ولا ناشككنا أى في كون  
النجاسة منجسة فالنجاسة محققة  
وكونها منجسة مشكوك فيه  
انتهى كلامه فقد توجد النجاسة  
ولا يوجد التنجيس لكثرة الماء  
مثلا فهو مما تعارض فيه الأصل  
والظاهر فقدموا الأصل هنا  
وهو طهارة الماء والله سبحانه  
وتعالى اعلم (سئل) نفعتنا الله  
به ورضى الله عنه ماتقولون  
في دن الحمر المتخذة إذا تشرب

كذا أجاب عج والله أعلم (ماقولكم) في السمك الصغير الذى يملح ويقال له  
الملوحة هل يجوز أكله ولو تغيرت رائحته أو التغير ناقل له عن الإباحة (الجواب)  
في فتاوى الأجهورى لا شك أن ميتة البحر طاهرة ولو تغيرت وتنتت ويؤكل  
مالم يتحقق ضرره قال في المدونة إذا ملحت حيتان فأصيب فيها ضفادع ميتة  
فلا بأس بأكلها لأنها من صيد البحر انتهى وسواء تنتت أم لا ولم يقيد بها أحدا إذا  
لم تنتت فإن قلت قد تقرر أن دم السمك نجس فما ملح منه نجس لوجود الدم  
فيه قلت لا نسلم أن السمك الصغير الذى يجعل ملح منه وإن سلم فإنما يحكم  
علي دم السمك بالنجاسة حيث انفصل عنه إذ هو حيثئذ من الدم المسفوح وأما  
مادام فيه فهو طاهر وليس من المسفوح فلا يكون نجساً وهذا صريح في كلامهم  
وبه تندفع المعارضة بين قولهم ميتة البحر طاهرة وبين قولهم الدم المسفوح نجس اه  
والله أعلم (ماقولكم) في الدم المسفوح المحكوم بنجاسته هل هو الخارج عند  
الذبح وإذا كان كذلك فما حكم الخارج بعد السلق حين تعلق الشاة ويضرها  
الجزار في لبثها هل هو من المسفوح أم لا وما حكم الدم الخارج من ميتة البحر  
بعد موتها هل هو حكم لحما أم لا (الجواب) سئل العلامة الأجهورى عن هذا  
فأجاب الدم المسفوح هو الخارج عند الذكاة وما يخرج من الشاة ونحوها عند  
تعلقها وفتح لبثها فهو من المسفوح وما يوجد في باطن البهيمة عند شق جوفها  
مسفوح ودم السمك المنفصل عنه نجس سواء انفصل عنه في حال حياته أو بعد  
موته وأما مادام به في محله فهو طاهر اه والله أعلم (ماقولكم) في استعمال المرقد  
لأجل قطع عضو كالسيكران هل يجوز استعماله لشخص يراد أن يقطع منه عضو  
أم لا (الجواب) في المجموع والظاهر جواز ما يسقى من المرقد لقطع عضو  
ونحوه لأن ضرر المرقد مأمون وضرر العضو غير مأمون والله أعلم [مسئلة]  
في فتاوى عج سئل عن الفسيخ فأجاب السمك إن غسل من دمه وملح بحيث  
لا يخرج منه دم يشربه بعضه فطاهر ولا يفتنجنس اه [مسئلة] في فتاويه المذكورة  
أيضاً يكره غسل الدين بدقيق الترمس ونحوه ولا يخالف هذا قول ابن وهب عن  
مالك أنه لا بأس أن يتسلك بنحو الفول لأن الأصل أن لا بأس تستعمل فيما  
غيره خير منه ولذا قال ابن رشد في قول مالك لا بأس أن يكنى الصبي أن تعبيره  
بلا بأس يدل على أن ترك تكنيته خير من فعلها ويكره الغسل بالنخالة لأنها من  
أصل الطعام وربما أكلت في الشدة ويكره الغسل بالعسل واللبن وامتشاط المرأة  
بما يعمل من التمر والزبيب [مسئلة] إذا وضع نحو الدجاج في الماء الحار  
لأجل إخراج ريشه فيغسل ويؤكل لأن هذا ليس بطبخ حتى يقال إن النجاسة  
سرت في أعماقه كما يستفاد من النوادر كذا في الفتوى المذكورة (ماقولكم)  
في القلس هل هو طاهر ولو تغير عن حالة الطعام أو ينجس بمطلق التغير كالقلىء

منه وأخرج منه وجف كيف يكون وجه طهارته أفيدونا أثابكم الله الجنة (أجاب) نفعا الله تعالى به بقوله حيث انقلب الخمر خلا طهر الدن وإلا ينقلب فيطهر بالنفس مع زوال الطعم واللون والريح وصفاء الغسالة من لون الخمر إلا ما بقى من لون أوريح وعسر فيعنى عنه أوطعم وتعذرا وهما كذلك والله تعالى أعلم (سئل رضى الله تعالى عنه) عن الباعة الذى يجعلون منها عموداً للساعات وغيرها هل هو حق حيوان بحرى أوبرى وهل هو طاهر أم نجس أفوتونا مأجورين (أجاب) نفعا الله بحياته بقوله الذى ذكره أهل الخبرة أن الباعة نوعان بحرى لا يعيش إلا فى البحر فهذا طاهر بلا خلاف والنوع الآخر يعيش فى البر والبحر وقد اختلف النقل فيه عن أهل الخبرة فقال بعض منهم انه لا يشبه ما كولا فى البر فعليه هو نجس وهذا أشهر القولين فيه ما لم يدبغ ويطبخ بعد الدبغ والا فطاهر وقال البعض الآخر بل يشبه ما كولا فى البر فعليه هو طاهر ان ذكرى أودبغ قبل الطبخ وعلى كل حال هو عا وقع فيه الاختلاف والشبهة فما تحقق أنه بحرى فطاهر وما علم أنه برى لم يدبغ حرم وما شك فيه حل ولا يخفى الورع والله سبحانه أعلم (سئل رضى الله عنه) عن النجاسة

(الجواب) قال فى المجموع ولا نجس القلس إلا بمشابهة العذرة فلا يضر حوضته لحفته وتكرره وهل كذلك التى أو بمطلق التغير وهو ظاهر المدونة تأويلان هذا حاصل ما حرره الرماضى ورد على الخطاب والجماعة فى تشهيرهم التنجيس بمطلق التغير فيهما اه والله أعلم (ماقولكم) فى الآجر المحروق بالنار هل يكون طاهراً إذا كانت طينته مخلوطة بزبل الخيل ونحوها (الجواب) نعم هو طاهر قال فى المجموع ورماد النجس ودخانه طاهران على الراجح والله أعلم (فصل) فى أحكام المياه (ماقولكم) فى تغير الماء عند تسخينه بدخان الحطب مثلاً هل يضر أم لا (الجواب) إذا تغير الماء بدخان فإن كان الإناء الذى فيه الماء بغطاء محكم لا يضر ذلك التغير فيستعمل فى العبادات لأنه من التغير بالمجاور غير الملاصق فلا يضر ولو فرض أنه غير اللون والطعم خلافاً لما فى الخرشى وأما إذا أتى الدخان على سطح الماء فهو من الملاصق والتغير بالملاصق فيه خلاف فابن الحاجب والشيخ خليل وجماعة على عدم الضرر والموضوع تغير الريح فقط وأما تغير الطعم واللون بالملاصق فيضر لأنه يحمل على أنه مازج الماء وارتضى هذا القول الحطاب وقال ابن عرفة وجماعة آخرون يضر التغير بالملاصق وارتضاه ابن مرزوق انتهى ملخصاً من المجموع وحاشيته وحاشية الخرشى [مسئلة] الذى يضر فى التغير بنحو بخار المصطكى أن يبخر الإناء فارغاً ويحبس البخار حتى يصب عاياه الماء وأما إذا تغير الماء من إناء مبخر بعد ذهاب الدخان منه فهو من التغير بالمجاور كما قال عبق والشيخ العدوى أى فلا يضر إذا تغير ريح الماء فقط كما اقتصر عليه الدردير وأما اللون والطعم فيضر لما فى حاشية الخرشى من أن المجاور الملاصق إذا غير اللون والطعم يحمل على أنه مازج الماء

(فصل) فى إزالة النجاسة (ماقولكم) فيمن فرضه الإيماء فى سجوده وأوماً إلى محل به نجاسة هل تبطل صلاته لأنه يجب تطهير مكان المصلى وقد فسره بعضهم بأنه محل قيامه وسجوده وجلوته أم لا تبطل أفيدوا الجواب (الجواب) الراجح صحة صلاته لأن مكان المصلى الذى يجب تطهيره هو ماتمسه أعضاؤه بالفعل وتفسير بعضهم بأنه محل قيامه الخ يحمل على ما إذا سجد بالفعل فلا يجب على المومى طهارة محل السجود أفاده الزرقانى (ماقولكم) فى رداء المصلى إذا وقع وهو طاهر على نجاسة جافة هل تبطل صلاته كما قالوه فى طرف عمامته إذا كان نجساً وألقى بالأرض ولولم يتحرك بحركته أم لا تبطل أفيدوا الجواب (الجواب) حيث كان الرداء طاهراً فلا يضر كما قال الزرقانى ولا يضر استطراق رداء المصلى على نجاسة جافة اه وفى المعيار أن الإمام البرزلى قال احفظ فى الإكمال أن يثاب المصلى إن كانت تمس النجاسة ولا يجلس عليها لا تضره وأما طرف عمامة المصلى

تكون في المسجد هل ازالها  
فرض عين علي من علم بها أو كفاية  
فان قلم كفاية فذاك أو فرض  
عين فهل تتعين على كل فرد فرد  
ولو ازالها أحد العالمين بها هل  
يأثم باقيهم فان قلم يأثمون فما وجه  
الآثم مع أن الفرض قد حصل  
وهو الإزالة وإن قلم لا يأثمون  
فكيف وهو فرض عين وهل  
المعفو عنها وغيرها سواء أم لا  
أفيدونا (أجاب) عفا الله عنه  
بقوله نعم إزالة النجاسة غير  
المعفو عنها من المسجد  
فرض كفاية علي كل من علم بها  
فإذا قصر الكل أثموا وإن  
فعلها البعض سقط الحرج عن  
الباقى والله سبحانه وتعالى أعلم  
(سئل رضى الله عنه) عن ثوب  
تنجس ثم بعد التنجس ألصق  
به هردا وحذاء متنجسين فغسل  
الثوب غسلا ولم يزل الهرد  
والحذاء فيه لونا ويرى أحما فحكم ذلك  
الثوب وهل فيه وجه يجوز العمل  
به كي يستعمل في الصلاة ونحوها  
أم لا بينوا لنا ذلك (أجاب)  
نفعتنا الله تعالى به بقوله نعم  
الواجب في الثوب المذكور غسله  
حتى تصفو غسالته من لون الحناء  
والهرد ويرجع وزنه إلى ما كان  
قبل حصول الهرد والحناء به لأن  
حكمهما حكم الصبغ المتنجس  
هذا إذا كان الباقي اللون وحده  
أو الريح وحده وأما إذا بقيا  
كما هو صورة السؤال فلا يعني

فما بطلت الصلاة إلا لنجاسته وقد قالوا يجب إزالة النجاسة عن محمول المصلي  
ولو حكما فيدخل فيه طرف العامة المتنجس ولو لم يتحرك بحركته والله أعلم  
(ماقولكم) فيمن حرك نعله المتنجس وهو في الصلاة هل يقطع صلاته لبطانها  
أم لا (الجواب) قال الزرقاني والصواب عدم القطع فيمن حرك نعله المتنجس  
حيث مسه من محل طهارته لأنه ليس بحامل والقطع فيمن رفعه لأنه حامل وقال  
في المعيار لأن الغالب الدخول به في مواضع النجاسة بخلاف القيقاب فانه يغسل  
(ماقولكم) فيما يصيب الثوب من انتفاض الكلب أو من ذيل الفرس هل ينجسه  
أم لا (الجواب) قال في المعيار وما يصيب الثوب من انتفاض الكلب أو من  
ذيل الفرس لا يوجب حكما لأن الحيوانات محمولة علي الطهارة اه وهذا ما لم يعلم  
أن ما أصاب الثوب من الانتفاض نجس وإلا وجب غسله والله أعلم (ماقولكم)  
فيمن ذكر نجاسة في الصلاة وهم بالقطع فنى وتمادى فهل تبطل صلاته أفيدوا  
الجواب (الجواب) تبطل صلاته على الأصح خلافا لابن العربي القائل بالصحة  
كذا في الزرقاني وفي حاشية الخرشى أن ما قاله ابن العربي قول ابن القاسم وهو الظاهر  
لعذره بالنسيان وهو المناسب ليسر الدين والله أعلم (ماقولكم) فيمن رفع رأسه  
من السجود فرأى نجاسة في محل السجود (الجواب) قال ابن عرفة يقطع وهو  
الراجح بناء على أنه لا يشترط مع عليه في الصلاة بالنجاسة التلبس بها وذهب بعض  
متأخري فقهاء القرويين إلى أنه يتماذى ولا يقطع ويعيد في الوقت كمن نسي غسلها  
قبل الدخول ولم يتذكر إلا بعد السلام وهذا مبنى على أنه لا بد أن يصحب عليه  
في الصلاة بالنجاسة التلبس بها ومثل هذا من رأى في صلاته بعلمته نجاسة بعد  
سقوطها ذكره الزرقاني وغيره والله أعلم (ماقولكم) فيما يفعله الصاغة من إحماء  
نحو الذهب والفضة بالنار وإطفائه في الماء النجس بعد إخراجهم من النار هل  
يطهر إذا غسل بعد ذلك بالماء الطاهر أم لا (الجواب) يطهر إذا غسل بالماء  
لأن النجاسة لا تغوص في أعماقه وإنما أزال الله الحرارة التي حصلت بالنار  
عند وجود الماء فإذا انفصلت فلا يقبل بعد ذلك شيئا يداخله فليس هناك  
قدر زائد على الواقع من انفصال الحرارة عن نحو الذهب والفضة والحديد  
بمداخلة الماء إياها أفاده في المعيار وفي ضوء الشموع لو شرب نحو الحديد  
من الماء النجس لزاد وزنه وهو خلاف المشاهد والله أعلم (ماقولكم)  
في الشك في الطريق هل يؤثر أم لا (الجواب) ذكر في المجموع أن الشك لا أثر له  
في المطعومات وكذا في نجاسة الطرقات كما في الخرشى عن ابن عرفة والله أعلم  
(ماقولكم) في المأموم إذا رأى نجاسة بإمامه وهو بعيد عنه هل يكلمه أم لا  
(الجواب) قال في المجموع وإن علمها مأموم بإمامه أراه إياها ولا يمسها فإن بعد  
فوق الثلاث صفوف كلبه واستخلف فإن تبعه بعد رؤيته النجاسة بطلت على



المأموم أيضاً والله أعلم (ماقولكم) في الخنزير إذا ولغ في إناء هل حكمه حكم الكلب من أنه إذا ولغ في الإناء يندب إراقة الماء الذي ولغ فيه وغسل الإناء سبعا تعدياً بلا نية ولا ترتيب أم كيف الحال أفيدوا الجواب (الجواب) ذكر في المجموع أن ندب إراقة الماء من الإناء الذي ولغ فيه الكلب وغسله سبعا لأجل التعبد ولذلك لم يطلب في الخنزير أي لأن الشارع لم يتعبدنا بذلك فيه وقيل لحشية الداء الذي يصيب الكلب المسمى بالكلب بفتح اللام لأن الكلب يرد الماء كثيراً في أوائل إصابة ذلك الداء والله أعلم (ماقولكم) فيما يجعل على سطح المسجد أو البيت من الرماد الذي أصله مما يجتمع من الزبل والروث وغير ذلك ويحرق ويجعل على السطوح كالجير لأجل أن يمنع من كثرة القطر فإذا قطر منه شيء فاحكمه (الجواب) في المعيار سئل ابن عرفة عن ذلك فأجاب بأنه في أول ما يقطر نجس ثم يظهر بعد ذلك فلا يضر ما ينزل منه والله أعلم (ماقولكم) في حصير فيه ثقب لا متصل ثياب المصلي إلى ماتحته من النجاسة لكنه يستقر على الأعلى فهل إذا جلس عليه تبطل صلاته أم لا أفيدوا الجواب (الجواب) في المعيار أن العلامة الغبريني أجاب بصحة الصلاة وأجاب ابن عرفة بأنه يعيد صلاته لصحة اتصاله بالنجاسة والله أعلم (ماقولكم) في رجل صلى إلى جنب من يتحقق نجاسة ثوبه ولاصقه هل تبطل صلاته أم لا أفيدوا الجواب (الجواب) في المعيار قال البرزلي احفظ في الإكمال أن ثياب المصلي إن كانت تمس النجاسة ولا يجلس عليها لا تضره وإن استند إليه في المدونة ولا يستند لحائض ولا جنب فقيل لأن المستند شريك المستند إليه وقيل لنجاسة ثياب المستند إليه ويعيد من فعل ذلك في الوقت ومن الاستناد من دفع نعله بيده مع تحقق نجاسته والله أعلم [مسألة] إذا جاء ثوب شخص نجس على كتف المصلي بحيث يعد حاملاً له لا تبطل صلاته لأن الثوب منسوب ومحمول للابس كما في حاشية الخرشى (ماقولكم) في القلس هل هو طاهر أم نجس (الجواب) قال في المجموع ولا ينجس القلس إلا بمشابهة العذرة فلا تضر حوضته لحقيقته وتكرره والله أعلم (ماقولكم) في الخمر وغيره من النجاسات هل يجوز التداوى بشيء من ذلك أم لا (الجواب) قال في المجموع ولا يجوز الدواء بالخنزير ولو تعين وفي غيره خلاف وأجازوه للغصة لا للعطش لأنه يزيد وأجازوه الخنفة لأجل العطش وأجازوه الشافعية لدفع الهلاك من عدم الرطوبة لا للعطش نفسه اه وفي حاشية الخرشى من باب البيوع والحاصل أنه قد ذكر النووى مانصه والأصح عند الشافعية جل التداوى بكل نجس إلا الخمر، والخنزير موضعه إذا لم يوجد طاهر يغنى عن النجس جمعاً بين الأخبار اه والله أعلم (ماقولكم) في دخول المقبرة بالأنملة هل هو جائز أم لا (الجواب) ذكر في المعيار أن دخول المقبرة بالأنملة جائز لأن النبي صلى

عنهما إلا إذا تعذرت الإزالة بأن قال أهل الخبرة لا يزولان إلا بالقطع وهذا هو الصحيح في الروضة ومقابله يطهر وإن بقيا إذا تعسرت الإزالة كبقاء أحدهما والله الهادي أعلم (سئل) عفا الله تعالى عنه فيما إذا عض كلب شخصاً أو نحوه وتمكن من غسله وترتيب موضع العض ولم يفعل ذلك حتى التزم موضع العض فهل يجب عليه شق ذلك الموضع ليغسله ويتربه لتقصيره أم لا أفيدونا بالجواب (أجاب) رضى الله تعالى عنه وأرضاه بقوله نعم حيث كان في غسله مشقة لا تحتمل عادة فترك لأجلها لم يجب عليه الشق متى نالته بالشق مشقة لا تحتمل عادة وإن لم تبسح التيمم وأما إذا لم تنله بالغسل المشقة فترك فهو مقصر فيلزمه الشق والغسل ما لم يخش ميسح تيمم هذا ما جرى عليه في التحفة وجرى الرمي والخطيب على أنه إذا خشي بالغسل ضرراً فترك لأجله فلا يلزمه الشق مطلقاً والله عز وجل أعلم (سئل) نفعا الله به عن النجاسة الكلية هل يشترط لازالتها مع السبع الغسلات طهور التراب والغبار أم لا وهل المخرج من الكنف حيث لم يبق له عرق ولون والمقبرة المنبوشة والأرض المتنجسة إذا تعاقبت على مذكر الرياح والأمطار وتراكت السيول

فأخذت من التراب واعطت حتى صار ما ذكر كالصعيد الطيب فهل يحكم عليه بغير الصفة الأولى لفقد الشرط أم لا وهل ملح الماء إذا اضمحلت فيه ميتة غير معفوعة عنها قبل التلمح بصير المنعقد نجساً أم لا وهل يعنى عما عمت به البلوى وشق الاحتراز عنه كأمتعة الصبيان الذين لا يحتاطون عن النجاسة أم لا وهل الصلاة على بول مأكول اللحم صحيحة أم لا وهل قول المذهب قوى المدرك يجوز التقليد به لفاعله أم لا يبنوا لنا ذلك بياناً شافياً (أجاب) رضى الله عنه نعم يشترط في تراب غسلات المغظلة أن يكون ظهوراً ولا يشترط فيه الغبار فيصح الغسل بالطين والواجب من التراب ما يكدر الماء ويصل بواسطته إلى جميع أجزاء المحل ولا يظهر الخارج من الكنف كتراب المقبرة المنبوشة والميتة الواقعة في المملحة بحال لأنها أعيان نجسة ولم يستثن منها سوى شيئين الجلد والخزرة يعنى عما عمت به البلوى من نحو ثياب نحو الصبيان والقصابين والكفار المتدينين باستعمال النجاسة وأما الصلاة على نحو بول المأكول فباطلة لنجاسته على الراجح في المذهب وأما على مقابله فصحيحة ففى الروضة ولنا وجه أن مايؤكل لحمه بوله وروثه طاهران وقول أبي سعيد الأصطخرى من أصحابنا

الله عليه وسلم والسلف كانوا يفعلونه لأنهم كانوا يصلون على الميت على شفير القبر بنعالمهم وما ورد في الحديث يا صاحب السبتيين اخلع نعليك فإنما قال له ذلك لأنه رآه يتقلع في مشيه تعجباً بحاله فأمره بذلك ليتخف بعض مابه من الزهو والعجب بنفسه وأقوى بعضهم فيمن أزال نعلا من موضعه بآخر أنه يضمه لأنه لما نقله وجب عليه حفظه وصوبت هذه الفتيا اه (ماقولكم) في المصحف أو الكتاب إذا حلت فيه نجاسة هل يغسل محلها أم لا أفيدوا الجواب (الجواب) إن كانت نسخة المصحف أو الكتاب من الأمهات المعبرة التي يرجع إليها ويعتمد في صحة غيرها عليها وكان يوجد ثم نسخة من الكتاب سوى ما وقعت فيه النجاسة فالحكم أن يزال من جرم النجاسة ما استطاع عليه ولا أثر للأثر فإن الصحابة رضوان الله عليهم تركوا مصحف عثمان رضى الله تعالى عنه وعليه الدم ولم يحويه بالماء لكونه عمدة الإسلام وأما إن لم يكن المصحف أو الكتاب فينبغي أن يغسل الموضع ويجبر إن كان مما يجبر أو يستغنى عنه بغيره والله أعلم أفاده في المعيار (ماقولكم) في طهارة الخبث هل هي شرط في مس المصحف أم لا أفيدوا الجواب (الجواب) في المعيار سئل أبو القاسم البرزلى عن ذلك فأجاب أما طهارة الخبث فليست بشرط في مس المصحف فقد نهوا على تعليق التائب على البهائم والحيض وعلى قراءة القرآن في الطرق وفي الأماكن النجسة وعلى ذكر الله في الخلاء وعلى معاملة المشركين بالدنانير والدرهم التي فيها اسم الله وعلى الاستنجاء بخاتم فيه ذكر الله ومس المصحف من أهم ما يذكرون ولو كانت طهارة الخبث شرطاً فيه لم يهملوها اه أى ما لم يلزم على ذلك ملابسة المصحف للنجاسة بأن كانت في يديه وإلا حرم قال في المجموع الراجح كراهة التلطيخ بالنجس في ظاهر الجسد قال في ضوء الشموع إلا أن يس بها مصحفاً فيحرم والله أعلم (ماقولكم) في الخاتم فيه ذكر الله ألبس في الشمال حالة الاستنجاء أم لا (الجواب) أفاد في المعيار وغيره أن حاصل المذهب في الاستنجاء بخاتم فيه ذكر الله أو اسم نبي ثلاثة أقوال الكراهة والجواز والحرمه والذي رجحه الخطاب الكراهة ولام ابن العربى والتأتى يؤيد القول بالتحريم وسئل عن ذلك مالك رضى الله تعالى عنه فقال أرجو أن يكون خفيفاً قال ابن رشد في البيان قوله أرجو أن يكون خفيفاً يدل على أنه عنده مكروه وأن نزع عنه أحسن وقال ابن رشد في فعل ابن القاسم ليس بحسن ويحتمل أنه إنما فعل ذلك لأن خاتمه كان ضيقاً يشق عليه تحويله إلى اليد الأخرى كلما احتاج إلى الاستنجاء ووسع ذلك الاحتياج إلى لبسه في الشمال لأنه أحسن ما روى ولما في نزع عند كل استنجاء من المشقة ولا سيما على تأويل ابن رشد في خاتم ابن القاسم أنه كان ضيقاً اه وهذا ما يلبس القدر وإلا حرم فقد ذكر في المجموع أنه يكره دخول الكنيف بذكر الله ومنه خاتم

واختاره الروياني وهو مذهب مالك وأحمد والمعروف من المذهب النجاسة انتهى كلام الروضة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) عفا الله تعالى عنه لو سحر الإنسان كلباً وعقله ثابت هل يكلف بالواجبات ويمكن من زوجته ولا ينجس غيره أم لا أجيبوا لكم الأجر والثواب (أجاب) رضى الله عنه نعم يكلف ويمكن من زوجته ولا ينجس غيره والله الهادي أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن أصابته نجاسة كلبية فصب عليه الماء الممزوج بالتراب فأزال العين والأثر فاستدام الصب بعد ذلك برهة من الزمن بحيث لو فرق وقت الصب لساوى وقته أكثر من وقت سبع غسلات فهل يحسب ذلك لصب المستدام غسلة واحدة لعدم صدته بالمرات أم يحسب سبعاً لطول زمنه ومساوات وقته لوقت سبع غسلات أفقونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه وأرضاه بقوله لا تكفى استدامة الصب وإن طال زمنه في النهاية ولو غمس المتنجن سباً في ماء كثير راكداً وحركه سبعاً وتربه طهر وإن لم يحركه فواحدة قال ع ش أى وإن طال مكثه أى ويفارق ما مر في انفاس المحدث من تقدير الترتيب لأن الترتيب صفة تابعة والعدد ذوات مقصودة فلا يقاس

في يسراه فإن لابس القدر حرم وفي الزرقاني ويكره على ما رجح الخطاب وقيل يحرم دخول الخلاء بشيء فيه ذكر الله تعالى كالحاتم والدرهم إن لم يكن بسائر وإن لم تدع ضرورة من ارتياح أى أو خوف ضياع وإلا جاز ومثل الذكر الدخول بآيات من القرآن ولا شك أن الذكر أشد كراهة من إدخال ما فيه ذكر وحرم الدخول بالقرآن وجزئه وتلاوة القرآن أو بعضه في موضع الخلاء المعد كغيره عند انكشاف الارتياح أو خوف ضياع ونحوه فتجوز القراءة والدخول بالمصحف (فائدة) في حاشية الشيخ الجمل الشافعي على المنهج وقد صح أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل الخلاء وضع خاتمه وكان نقشه محمد رسول الله أى محمد سطر ورسول سطر والله سطر قال العلامة ابن حجر ولم يصح في كيفية وضع ذلك شيء لكن قال الأسنوى في المهمات وفي حفظي قديماً أنها كانت تقرأ من أسفل ليكون اسم الله تعالى فوق الجميع زاد في نور الثبراس والذي يظهر أن هذه الكتابة كانت مقبولة حتى إذا ختم بها كان على الاستواء كما في خواتيم الأحكام اليوم قال بعضهم وكان نقش خاتم أبي بكر نعم القادر هو الله ونقش خاتم عمر كفى بالموت داعياً يا عمر ونقش خاتم عثمان لتصبرن أو لتندمن ونقش خاتم علي الملك لله اه (ما قولكم) فيمن ذكر نجاسة في الصلاة فقطعها وذهب ليغسلها فغسلها وصلى بها ثانية هل يعذر بالنسيان الثاني أم لا (الجواب) يعذر بالنسيان الثاني كما هو أحد قولين ذكرهما سند واستظهره الخطاب كما في حاشية الخرشى والله أعلم (ما قولكم) فيمن شك في إصابة النجاسة لثوبه أو ظن أنها أصابته هل يجب عليه غسله أو نفضحه أفيدوا الجواب (الجواب) قال في المجموع وإن شك في إصابتها لثوب والشك هنا يشمل الظن غير القوى كما في الخطاب والرماسي وجب نفضحه ولو رشته واحدة في الخطاب ولا يلزم استغراق جميع سطحه اه ومنه تعلم أنه إذا ظن ظناً قوياً وجب عليه غسله والله أعلم (ما قولكم) فيمن يعتريه سلس البول كل يوم مرة هل يجب عليه غسله أم لا (الجواب) يعني عما يعسر من الإحداث من بول أو غائط أو مذى أو ودى ولو مرة في كل يوم مدة استقراره فإذا برئ منه وجب عليه غسله لأن الحكم يدور مع العلة وجوداً وعدماً كما في المجموع وغيره والله أعلم [مسئلة] كان الشيخ عيسى الغبريني يقول إن وجد النعال من جلد الميتة فإنه ينجس الرجل إذا توضع عليه وخالفه تليذه البرزلى وقال لا تنجس لجواز استعماله في الماء واستظهر الخطاب ما قاله الشيخ عيسى لأنه استعمل في غير يابس وماء واقتصر عليه في المجموع [مسئلة] في حاشية الأمير علي عبد الباقي من يحس بنزول نقطة فإذا قش تارة يحدّها وتارة لا يحدّها لا يلزمه التفتيش إن اعتراه ذلك كل يوم ودين الله يسر كما أجاب به ابن رشد فإن قش فوجدّها فعلى حكمها بخلاف من فزع من شيء فأحس بنزول



أحدهما بالآخر ومن الفارق علم الحكم والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل غس يده في ماء قليل فقليل له قد ولغ في إنائه كلب قبل صب ذلك الماء فيه والحال أنه معتقد صدق القائل وهناك قرينة دالة عليه فغسل وترب على الوجه الأكمل إلا أنه قطرت قطرة على ثوبه قبل الترتيب ففسى غسلها ثم تذكرها بعد أن غسل ذلك الثوب من نحو وسخ وغسلت أثواب كثيرة له ولغيره في الإناء المغسول فيه ذلك الثوب وأوانى وغير ذلك وحصلت الملامسة بواسطة الرطوبة من الرجل لغيره ممن يعرف ومن لا يعرف بنحو المصافحة فبعد تذكرة قد الإمام مالكاً رضى الله عنه في الماضي والمستقبل والحال أنه يسمح رأسه كله فهل له ذلك أم لا وما حكم من لامسهم هل يجب عليه إعلامهم بذلك والحال أنهم أناس كثيرون بين حاضر وغائب أم لا وإذا قلتم بالأول والحال أنه يخشى من إعلام بعضهم فهل بذلك يسقط الوجوب أم لا وإذا أخبرهم ما حكم عبادة من لم يسمح رأسه كله والحال أن المدة طويلة مجهولة بينوا لنا ذلك جزاكم الله عن المسلمين خيراً (اجاب) عفا الله عنه نعم تقليده للإمام مالك صحيح قبل العمل وبعده حيث وجدت شروط التقليد وهى العلم بتعلقات المسئلة التي قلد

شئ في القصة فيجب عليه الاستبراء إن كان يخرج لعدم استنكاح وفيه أيضاً من تمكن منه الوسواس فله أن يتخلص منه بالقول الضعيف كقول العراقيين السلس لا ينقض مطلقاً وفيه أيضاً فائدة قال الشيخ في شرح الغزاة قولهم السلس لا ينقض ما لم ينزل على وجه الاعتياد خلاله فينقض وهو ظاهر اه وقوله كقول العراقيين الخ أى والقول المعتمد أن السلس إن لازم نصف الزمن لا ينقض وإلا نقض (فائدة) سئل عجب هل وقع التخفيف في الغسل بعد أن فرض مكرراً كالصلاة أم لا فأجاب نعم وقع التخفيف في كل من الغسل للجنازة وغسل الثوب فقد أخرج أبو داود والبيهقي عن ابن عمر رضى الله عنهما قال كانت الصلاة خمسين والغسل من الجنازة سبع مرات وغسل الثوب من البول سبع مرات فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل حتى جعل الصلاة خمساً وغسل الجنازة مرة وغسل الثوب مرة انتهى وهل كذلك غسل غير الجنازة من الحيض ونحوه وكذا الغسل من البول كما هو الطهر أم لا والظاهر أن السؤال في تخفيف الغسل لم يكن في ليلة الإسراء والله أعلم انتهى (ما قولكم) في الثوب يبل في الخمر ثم يجفف حتى لا يبقى فيه الاحكم الخمر فهل يطهر أم لا (الجواب) في فتاوى الأجهورى قد ذكر الإمام المازرى والقرطبي ومن وافقهما كالشيخ خليل أن العلة في نجاسة الخمر هو الشدة المطربة وأن الحكم ينعدم بانعدامها وحيث إذا أصاب الخمر ثوباً وجف بحيث لم يبق إلا حكمه أبقى ما لو بل بالماء لم يتحلل منه ما فيه الشدة المطربة فقد طهر وكذلك يقال فيما غاص في الفخار من الخمر وجف بحيث لم يبق إلا حكمه أبقى ما لا يتحلل منه ما يسكر وقد ذكروا أن آنية الخمر إذا تخلل فيها الخمر فإنها تطهر بطهارة ما غاص فيها (تممة) تحليل الخمر لا يجوز على الراجح وقيل مكروه اه وفي المجموع أنهم اختلفوا في تحليلها بالحرمة لوجوب إراقها والكراهة والإباحة أو إن تخمرت بلا قصد جاز ويطهر الخمر أيضاً إذا تحجر وقيد الخطاب بما إذا لم يعد إسكره ورده عجب بأنه لا إسكر مع التحجر وبعد البلى بدور الحكم مع العلة ومن هذا الطرطير الذى يوضع في الصبغ فإن عاد الإسكر ببله عادت نجاسته وإلا فلا والله الملهم للصواب (مسئلة) الخاتم المندوب يكون درهمين من فضة فأقل ويندب أن يكون باليسرى كما هو آخر فعله صلى الله عليه وآله وسلم ويندب جعل فضه للكف لأنه أبعد من العجب ويحرم المتعدد وإن دون درهمين كما يحرم ما زاد ذهبه عن الثلث وإلا كره كذا في المجموع وفي فتاوى عجب وأما لبس خاتم النحاس والحديد والرصاص والعقيق وغيرها كالخشب والجلد فالأول والثاني وقع فيهما خلاف بالحرمة والكراهة والراجح الكراهة ما لم يكن للتداوى وإلا فيجوز فإن النحاس يمنع الصفري والحديد من الجن وكذا الثالث ومثله القزدير وأما العقيق وما بعده فحائز اه.

(فصل) في الوضوء وما يتعلق باللحية وبقية الشعر (ماقولكم) في حكم الوضوء بماء زمزم (الجواب) أفاد الحطاب أنه لا خلاف في جواز الوضوء والغسل بماء زمزم إذا كان طاهر الأعضاء بل صرح ابن حبيب باستحباب ما ذكر من الوضوء والغسل به وأما إزالة النجاسة به فالمذهب الكراهة كذا في حاشية العدوى علي أبي الحسن والله أعلم (ماقولكم) فيمن نوى إخراج الحدث في أثناء وضوئه فلم يخرج هل يرتفع أم لا (الجواب) لا يرتفع وضوؤه لأن هذا رفض مقيد فقد نوى خروجه إن خرج فلم يخرج ولا يضر إلا الرفض المطلق كما قالوا في باب الصوم لا يبطل صومه إذا نوى أن يأكل شيئاً فلم يفعل كما في المجموع والله أعلم (ماقولكم) في تنف الشيب وقص شيء من اللحية وحلق الشارب والعنفة وبقية شعور البدن هل يجوز أم لا (الجواب) ذكر العلامة العدوى في حاشيته على الزرقاني أن تنف الشيب قال مالك فيه لأعله حراماً وتركه أحب إلى وأما قص شيء من اللحية فلا حرج على من طالت لحيته أن يأخذ ما زاد على القبضة وأما حلق اللحية والشارب والعنفة فحرام ويؤدب من حلق لحيته أو شاربه إلا أن يريد الإحرام بالحج ويخشى طول شاربه في زمن الإحرام ويؤذيه فقد رخص فيه وكذلك إذا دعت ضرورة إلى حلقه أو حلق اللحية لدواء ماتحتها من جرح أو دمل ونحو ذلك ويكره حلق ماتحت الذقن من الشعر قال مالك هو فعل المجوس اه زاد الصفي إلا للضرورة وقال بعضهم يطلب حلقة لأنه من الزينة والزينة مطلوبة فتركه تشويه وحالة مذمومة وقد يطول حتى يكون أكبر من اللحية فيكون أشد تشويهاً وقد انتصر السكندري لهذا القول وأيده بنقول كثيرة فراجعه وأما الشعر الذي على الحلق فيجوز حلقة كما يجوز حلق يسير من الشارب كحلق يسير مما فوق العنفة ويجوز إزالة الشعر الثابت على الخد بموسى أو ملقاط ويستحب قص شعر الأنف لانتفهِ الحديث ورد في ذلك ولأن تنفهِ يورث الأكل وقصه أمان من الجذام كما في حديث ويجوز حلق الرأس ولو لغير ضرورة على المشهور ويندب حلق العانة وكذا الشعر الذي فوق الدبر والأتنين مخالفة للنصارى فإنهم يقولونه وتنف الإبطين أحسن من حلقيهما ويكره صبغ الشيب بالسواد إلا في خصوص الجهاد فجاز وأما في نحو بيع العبد فحرام وكذا يكره صبغ اللحية بالصفرة تشبيه بالصالحين وكذا يكره تبيضها بالكبريت وغيره لأجل استعجال الكبر لأجل الراحة والتعظيم وإيهاما لوصوله سن الشيخوخة ويجوز للرجل أن يصبغ لحيته ورأسه بالحناء والكتم (فائدة) المواظبة على تسريح اللحية صباحاً ومساءً سبب في طول الأجل ودفع البلاء وأما ما اشتهر على السنة العامة من أنه يكره تسريحها عند الغروب فهو لا أصل له ويستحب أن يقرأ عند تسريح الجانب الأيمن الفاتحة وعند الأيسر ألم نشرح وعند الأسفل قل هو الله أحد فمن فعل ذلك فتح الله عليه أبواب الخير قال الأجهوري وقد واظبت على ذلك واعتمدته

فيها والثاني عدم التلقيق والثالث عدم تتبع الرخص الرابع اعتقاد أرجحية من قلده أو مساواته لإمامه ولم يرتض هذا في التحفة بل اعتمد صحة التقليد مع اعتقاد المرجوحية ويجب عليه إعلام من لا مسهم إذا كانوا يعتقدون التنجيس وإلا ندب الإعلام هذا حيث تمكن من الإعلام وإلا بأن لم يتيسر لبعد أو خوف ضرر فلا وجوب ولتلطّف في الثانية حتى يتوصل إلى الأخبار ومن علم منهم ذلك فهو بالخيار إن شاء قضى ماصلاه فيما يتقن معه النجس دون ماشك فيه وإن شاء قلده بشرطه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى بما صورته إذا كان النعل متنجساً بنجاسة كلية ويبست واضمحلت بالدوس وبعد مدة أعطاها الخراز يصلحها فغمسها في الماء وأصلحها وأعطاها صاحبها وأخذ مدة وفطن أنها متنجسة فهل عليه أن يخبر صاحب الإصلاح وهو قد استعمل الإناء والمغموس فيه ذلك أو كيف الحكم يصير الحال للشقة في تعدى النجاسة إلى الغير مع الجهل أو يقلد تقليداً ضابطاً الخ ما فيه (أجاب رضى الله عنه) بقوله نعم يجب إعلام من يتقن إصابته لشيء من ماء ذلك الإناء سواء صاحب الإصلاح وغيره بخلاف ما إذا لم يتقن فإنه لا يجب الإعلام وفي



التحفة وغيرها كالإيعاب والعبارة له فرع قال الزركشي وغيره نقلاً عن الخناطى من رأى في ثوب مصل نجاسة غير معفو عنها لزومه إذا لم يقم به غيره الأعلام بها وألحق ابن عبدالسلام بالمصلى في ذلك مريد الصلاة قال فيجب إعلامه بالنجاسة وكل ما لا شعور له به وإن لم يكن عاصياً لأن الأمر بالمعروف لا يتوقف على العصيان الخ مافيه وفي نهاية العلامة الرملي أفتى الوالد رحمه الله في حمام غسل داخله كلب ولم يعهد تطهيره واستمر الناس على دخوله والاعتسال فيه مدة طويلة وانتشرت النجاسة إلى حصره وفوطه ونحوهما بأن ما يتقن إصابة شيء من ذلك نجس وإلا فظاهر لأننا لا نتنجس بالشك ويظهر الحمام بمرور الماء سبع مرات إحداهن بطفل بما يغسل به للحصول الترتيب كما صرح به جماعة ولو مضت مدة يحتمل أنه مر عليه ذلك ولو بواسطة الطين الذى في نعال الداخلين لم يحكم بنجاسته كما في الهرة إذا أكلت نجاسة وغابت غيبة يحتمل فيها طهارة فيها انتهى فنقول حيث احتمل أيضاً تطهير إناء الإصلاح المذكور بتكرار الماء عليه سبعا مع الترتيب ولو بواسطة النعال كان الحكم فيها مثل مسألة الشيخ محمد الرملي رحمه الله تعالى وحيث يتقن النجاسة في شيء من ذلك

وجربته فوجدت بركتته ونفعه اه ما زاده الصفى وذكر الفيشى أنه لا بأس بحلق بقية شعر الجسد والله أعلم (ماقولكم) في الخاتم إذا منع وصول الماء للبشرة هل يجب تعميمه بالماء في الوضوء نيابة عما تحته كما قاله في الشوكة أم لا أفيدوا الجواب (الجواب) إذا كان الخاتم مباحاً لا يجب تحريكه ولو منع وصول الماء للبشرة لافى وضوء ولا في غسل نعم إذا نزع يتدارك غسل ماتحته ومثله أساور المرأة والظاهر أنه لا يجب تعميم الخاتم نيابة عما تحته بخلاف الشوكة وأما إن كان ممنوعاً بأن كان من ذهب أو جعله خاتمين وإن كانا درهمين فقط فيكفى ذلك به إن كان واسعاً وحرمة شيء آخر ولا بد من نزع إن كان ضيقاً كذا في المجموع وغيره والله أعلم [مسئلة] أسفل اللحية لا يجب غسله في الوضوء وحديث أنه صلى الله عليه وسلم توضأ وأخذ غرفة تحت ذقنه محمول على وضوئه في الغسل أو لنحو تبرد كما في الأمير علي عبق (ماقولكم) في رأس المتوضئ إذا كان بها عرق هل يجب غسله ثلاثين الماء الذى يمسح به رأسه أم لا (الجواب) في المجموع لا نعرف غسل الرأس لعرق لأنه مبنى على التخفيف ولأن العرق ينزل أسفل الشعر والله أعلم (ماقولكم) فيمن نوى أن يتوضأ في المسجد فلما خرج من بيته ذهل عنها ثم وصل المسجد فتوضأ وهو ذاهل عنها هل يصح وضوؤه أم لا (الجواب) اختلف في تقدم النية يسير عرفاً كما إذا كان في بيته بالمدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام ونوى وهو بيته أن يتوضأ بحمامها فوصل الحمام وتوضأ وهو ذاهل عنها فقيل بالإجزاء وقيل بعدمه وفي حاشية الخرشى الأصح الإجزاء وكل قرية كالمدينة حكمها حكمها وإنما قالوا كالمدينة لأن بها تكلم الإمام مالك رضى الله تعالى عنه وفرض المسئلة أنه لو سئل لم يجب وإلا فهي نية حكماً وأما تقدمها بكثير فيضرب قطعاً أفاده في المجموع والله أعلم (ماقولكم) في ماء الوضوء إذا تغير بذلك وصار مضافاً هل يضر أم لا (الجواب) لا يضر إضافة الماء بذلك متى عم العضو طهوراً قال في ضوء الشموع وينبغي أن معنى لا يضر إضافة الماء بذلك أى بنهايته والمبالغة فيه وأن الغرض حصل قبل التغير بأول الإمرار والله أعلم (ماقولكم) في شخص صلى الخنس كلا بوضوء ثم تذكر أنه ترك مسح رأسه ولم يدر من أى وضوء وقلتم إنه يأتي بمسح رأسه ويعيد الخنس فنبى ثانياً وأعاد الخنس بدون مسح رأسه فما الحكم (الجواب) في المجموع إذا صلى الخنس كلا بوضوء أو صلى الأربع بوضوء والعشاء بوضوء آخر ثم تذكر ترك مسح رأسه ولم يدر من أى وضوء والموضوع بقاء وضوء العشاء فإنه يأتي بمسح رأسه ويعيد الخنس فإذا نسى ثانياً وأعاد الخنس بدون مسح فإنه يأتي بالمسح ويعيد العشاء وحدها ولا يلزمه ابتداء الوضوء لعذره بالنسيان الثاني ولا يلزمه إعادة غيرها لأنه إذا كان الترك من وضوئها فظاهر برامة ذمته بإعادتها بعد إتيانه بالمسح

فلا بأس بتقليد الإمام أبي حنيفة رحمه الله ولو بعد العمل فإنه رضى الله عنه قائل بطهارة النعسل المذكور حيث اضطلعت النجاسة وشروط التقليد كما ذكر العلامة ابن حجر في تحفته عليه بالمسئلة على مذهب من يقلده من سائر شروطها ومعتبراتها الثاني اعتقاد الأرجحية أو المساواة لكن المشهور الذى رجحاه جواز تقليد المفضل مع وجود الفاضل الشرط الثالث أن لا يكون مما ينتقض فيه قضاء القاضى الرابع أن لا يتبع الرخص بأن يأخذ من كل مذهب بالأسهل الشرط الخامس أن لا يلفق بين قوانين يتولد منهما حقيقة مركبة لا يقول بها كل منهما كأن يقلد مالكاً في طهارة الكلب ويمسح بعض رأسه تقليداً للشافعى وأن لا يعمل بقول فى مسألة ثم بضده فى عينها والله أعلم وقد نقل المليارى فى فتحه عن ابن زياد النخعي كلاماً مفيداً فى التقليد وذكر أن الوضوء والصلاة قضيتان ولا يخفى على مثلك ذلك والله أعلم (سئل) أطال الله بقاءه فى ماء الشيشة المتغيرة التى هى آلة التنباك هل هو نجس أم طاهر أو طهور وإذا قلتم بالثالث فهل إذا عدم الماء المطلق وخيف من استعمال ذلك الماء نحو تقذر يعدل عنه إلى التيمم أم لا وإذا قلتم بعدم العدول فهل يجوز إراقة

وإن كان الترك من وضوء غيرها فقد أعاد غيرها بصحيح وهو وضوء العشاء الكامل وبرئت ذمته من جميعها فلم يعذر بالنسيان الثانى لا تبدأ الوضوء وأعاد العشاء (فصل) فى نواقض الوضوء [مسئلة] ينتقض الوضوء بالشك فى طروق الناقض ما لم يكن مستنكحاً وإلا فلا ينتقض وضوؤه وينتقض أيضاً بالشك فى الطهارة بعد تيقن الحدث وبالشك فى سبق الطهارة على الحدث والحال أنه يتيقنهما وينتقض فى هذين ولو من مستنكح والمستنكح من يأتيه كل يوم ولو مرة وقال عجم ومن تبعه الأليق بالحنيفية السمعاء أنه يوم بعد يوم مستنكح كالمساوى فى السلس فأجراه عليه وإن شك فى طروق الناقض أو السابق منهما وهو فى الصلاة أتمها حيث دخلها ييقن ثم إن استمر على شكه أعاد الصلاة دون مأومه وإن تحقق الطهارة أو قوى الظن لم يعد وأما لو شك وهو فيها هل توضأ بعد الحدث أم لا فإنه يقطع ويستخلف إن كان إماماً أفاده فى المجموع وغيره [مسئلة] ينتقض وضوء المرأة بخروج منى الرجل من فرجها إذا دخل بوطئه إياها وكانت اغتسلت أو توضأت ونوت رفع الأصغر ثم أرادت رفع الأكبر فقط فينتقض الأصغر بالمنى الذى خرج بعد الوضوء وقبل الغسل لأن خروجه فى هذه الحالة معتاد وأما لو دخل فرجها بلا مس فلا يوجب وضوءاً ولا غسلاً لأن هذا دخول وناقض الخروج وإن دخل بمس وحملت وجب الغسل وأعاد الصلاة من وقت وصوله فرجها وإن لم يظهر منها تنزيلاً للحمل منزلة البروز وإن شرب فرجها منياً من حمام فلا وضوء عليها وإن حملت فلا غسل عليها وإن كان الحمل يستلزم إمناءها وسكنهم أحقوه بما خرج بلذة غير معتادة والمضى إذا خرج بلذة غير معتادة لا يوجب غسلًا نعم يوجب الوضوء أفاده الزرقانى والعدوى وغيرهما (ما قولكم) فى شخص اعتراه سلس البول هل ينتقض وضوؤه أم لا بينوا لنا النص أثابكم الله (الجواب) سلس البول أو المذى أو غيرهما إذا لازم أكثر الزمن أو نصفه فلا ينتقض الوضوء ويندب الوضوء منه فى هاتين الصورتين ويندب أن يكون متصلاً بالصلاة وقيل يتدب الاستنجاء منه كما فى الطراز وقيل لا يندب وهو قول سحنون لأن النجاسة أخف من الحدث وأما إن عم السلس الزمن فلا نقض به ولا يندب الوضوء منه وأما إن فارق أكثر الزمن فينتقض فالصور أربع ثم إنهم اختلفوا فى ملازمة السلس هل المعتبر فيها أوقات الصلاة التى هى من زوال الشمس إلى طلوعها ثانى يوم أو المعتبر الزمن كله والمعتمد الأول وتظهر فائدة الخلاف فيما إذا فرضنا أن أوقات الصلاة مائتان وستون درجة وغير وقتها مائة درجة فأتاه السلس فى هذه المائة وفى مائة من أوقات الصلاة أيضاً فعلى المعتمد الذى يعتبر أوقات الصلاة فقط ينتقض الوضوء لفارقه أكثر زمن أقاوت الصلاة التى هى مائتان وستون كما فى المثال لأن السلس أتاه فى مائة



ثم التيمم أم لا وإذا قلتم بالثاني وخيف منه ضرر يبيح التيمم ما حكمه بينوا لنا ذلك (أجاب) نفخى الله تعالى به نعم هو طهور والتغير الواقع به بما في المقر غير ضار وإن كان التغير كثيراً لونا وطعما وريحا وخوف التقذر لا يبيح العدول إلى التيمم بخلاف ما إذا خشى من استعماله مبيح تيمم فيجوز له العدول إلى التيمم ويجوز الأراقة قبل الوقت وأما إذا أراقه بعده فلا يجوز فلو فعل تيمم مع وجوب الإعادة إن لم يخش مبيح تيمم باستعماله وإلا فلا إعادة والله سبحانه وتعالى أعلم

(كتاب السواك)

(سئل عفا الله عنه في السواك) ذكروا أن السنة في ابتدائه أن يكون شبراً فهل إذا ابتدأ به ناقصاً عن ذلك مكروه أم خلاف الأولى لأن رجلاً ابتدأ سواكاً أقل من شبر ويزعم أن الشبر طويل إذا وضعه في عمامته أو في جيبه فقصره من هذه الخيثة فهل يكون ذلك عذراً لعدم ابتدائه به شبراً أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم إذا ابتدأ به ناقصاً يكون خلاف السنة وليس بمكروه والله أعلم وفي الإيعاب فائدة في البيهقي والطبراني كان موضع سواك رسول الله صلى الله عليه وسلم من أذنه موضع القلم من أذن الكاتب قال العراقي فيه نذب وضعه فوق الأذن في

منها وبقى مائة وستون وأما ما أتاه في المائة التي هي غير أوقات الصلاة فهي غير معتبرة على هذا القول كما علمت وأما على القول الثاني الذي يعتبر الزمان كله فلا ينقض الوضوء لملازمته أكثر الزمان لأنه أتاه في مائتين مائة من أوقات الصلاة ومائة من غيرها ولم يبق إلا مائة وستون وألغى العراقيون السلس مطلقاً قال في التوضيح ولا ينبغي أن تؤخذ المسألة على عمومها بل ينبغي أن تقتيد بما إذا كان الإتيان والانقطاع مختلفاً غير منضبط فيقدر بذنه أيهما أكثر فيعمل عليه فلو انضبط الإتيان بأول الوقت أخرها أو آخره قدمها اه وهذا يجري على القولين فإن لازم وقت صلاة فقط نقض وصلاها قضاء كما أفتى به الناصريين من يطول به الاستبراء ومن يحدث كلما تطهر بالماء يصلي بحاله لأنه سلس كمن إذا قام أحدث كذا لابن بشير واستظهره الخطاب وقال اللخمي يتيمم من إذا تطهر بالماء أحدث والأحوط الجمع هذا حاصل ما في المجموع والزرقاتي وحاشية العلامة العدوى عليه والله الملهم للصواب وإليه المرجع والمآب [مسألة] ينتقض الوضوء بشك في طرو ناقض من غير المستكح وأما هو فلا ينتقض وضوؤه به وهو من اعتراه الشك كل يوم ولو مرة ولا يعمل على أول خاطره على المعتمد لعدم انضباطه واستظهر ضم الوضوء للغسل لأحدهما للصلاة كما في المجموع بزيادة من عب (ما قولكم) في شخص تعلق به الشيطان في السلس وتحكم منه بحيث إنه لا يقدر على الخلاص منه إلا بالعمل بقول العراقيين بأن السلس لا ينتقض ولو فارق أكثر الزمن فهل له العمل بقولهم أم لا (الجواب) يفهم من كلام الشيخ زروق أن لمن استنكهه الشك في شيء وهناك قول ضعيف يندفع به الشك أن يراعيه ويعمل به فإذا استنكهه الشك في مفارقة أقل الزمن أو أكثر فإنه يراعى القول بأن مفارقة الأكثر كفارقة الأقل والنصف في عدم النقض كذا في فتاوى الأجهوري والله أعلم وفي الفتاوى أيضاً (فائدة) للوسواس والخواطر الرديئة وهي أن يضع يده على صدره ويقول سبحان الملك القدوس الفعال سبع مرات ويقرأ قوله تعالى «إن يشأ يذهبكم ويأت بخلق جديد وما ذلك على الله بعزيز» مرة واحدة اه [مسألة] لو تخيل المتوضئ أن شيئاً حصل منه بالفعل لا يدري ما هو هل هو حدث أو غيره فظاهر كلام أهل المذهب أنه لا ينتقض وضوؤه لأن هذا من الوهم اه من صاوى

### باب الغسل

[مسألة] إن تعذر ذلك باليد سقط ولا يجب بخرقه ولا استنابه كما رجحه ابن رشد فيكون هو المعتمد؛ إذ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها فيكفي تعميم الجسد بالماء إذ لم ينقل عن الصحابة أنهم كانوا يتخذون خرقة يدلكون بها فلو كان واجباً لشاع من فعلهم اه من حاشية الخرشى وغيرها [مسألة] قول

حديث الترمذى ضع القلم على  
أذنك قيل ويكون غلط المختصر  
وطول شبر وتكره الزيادة عليه  
لأن الشيطان يركب عليها ووضعه  
بعد الاستياك بغير غسل انتهى  
كلام الإيعاب والله سبحانه  
وتعالى أعلم

### ﴿باب الحيض﴾

(سئل رضى الله عنه) عن رجل  
به سلس المنى ودام به فما يكون  
حكمه فهل حكمه حكم المستحاضة  
أولا فإن قلتم حكمه غير حكم  
المستحاضة فصلوا لنا في دخوله  
المسجد والقراءة أنا بكم الله الجنة  
(أجاب) نفعا الله به نعم حكم سلس  
المنى كحكم سلس البول  
والمستحاضة لكن يجب عليه  
الغسل لكل فرض ومنه الطواف  
المفروض إذا أراد سواه الركن  
وطواف الوداع وله دخول  
المسجد والقراءة والاعتكاف  
والله تعالى أعلم

### ﴿باب صفة الصلاة﴾

(سئل عفا الله عنه) عن القيام  
في المكتوبة ذكره ركن فهل  
إذا قام لقراءة الفاتحة وجلس  
لقراءة السورة قراءة نفسه  
أو لقراءة إمامه وإذا كملت  
السورة قام وركع من قيام تصح  
صلاته لأن قراءة السورة سنة  
أم يشترط القيام في قراءة الفرض  
والسنة أفيدونا (أجاب نفعا  
الله تعالى به) لا تصح الصلاة  
إذا قعد في أثناء الصلاة للسورة

سيدي خليل في صفة الوضوء المقدم على غسل الجنابة مرة مرة ضعيف في  
فتح الباري ورد من طرق صحيحة أخرجهما النسائي والبيهقي من رواية أبي سبلبة  
عن عائشة أنها وصفت غسل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من الجنابة  
وفيه ثم تمضمض ثلاثا واستنشق ثلاثا وغسل وجهه ثلاثا ويديه ثلاثا ثم أفاض  
الماء على رأسه ثلاثا كما في دس [مسألة] إذا توضأ الجنب قبل الغسل وقبل أن  
يتم غسله مس ذكره فإنه يجب عليه أن يغسل أعضاء الوضوء بنية الوضوء فإن  
نوى رفع الحدث الأكبر لم يجزه لأنه قد ارتفع بالغسل الأول فهو بمنزلة ما إذا  
نوى المتوضئ غير الجنب رفع الحدث الأكبر كما قاله عجب رحمه الله تعالى وغسل  
أعضاء الوضوء بنية هو قول صاحب الرسالة وهو المشهور ومقابله قول القابسي  
يغسلها بغير نية لبقائها ضمننا في نية الطهارة الكبرى اه ملخصا من أبي الحسن  
على الرسالة وعدوى

﴿فصل﴾ في التيمم [مسألة] قولهم يجوز التيمم لخوف حدوث مرض أو زيادته  
أو تأخر برى. ويعرف ذلك بالعادة معناه يعرف ذلك بالقرائن العادية تخوف  
انقطاع عرق العافية باستعمال الماء وليس من العاجز عن استعمال الماء للمرض  
المبطون الذى كلما قام للماء واستعمله انطلق بطنه بل هذا يؤمر باستعمال الماء  
وما خرج منه غير ناقض انظر ضوء الشموع [مسألة] كل من أمر بالتيمم إذا  
تيمم وصلى يحرم عليه الإعادة كما في عب وغيره وفي المجموع ليس في النقل  
تصريح بالحرمة قال في حاشيته لكن للحرمة وجه إن كانت الإعادة من حيث  
ذات الطهارة الترابية استضعافا لها عن المائية لما فيه من الاستظهار على الشارع  
فما شرع اه هذا إذا تيمم وصلى غير مقصر وأما المقصر كواجده بعد طلبه بقربه  
أو برحله وخائف لص أو سبع فتبين عدمه أو مريض عدم تناول وراج  
قدم ومتردد في لحوقه صلى وسط الوقت ثم لحقه في الوقت وكذا من نسي الماء  
الذى معه ثم ذكره بعد أن صلى وكذا المقتصر على كوعيه والمتميم على مصاب  
بول ومن وجد بثوبه أو بدنه أو مكانه نجاسة ومن تذكر إحدى الحاضرتين  
بعد ماصلي الثانية منهما ومن يعيد في جماعة ومن يقدم الحاضرة على يسير المنسى  
فإنه يعيد مادام الوقت باقيا واعلم أن كل من أمر بالإعادة فإنه يعيد بالماء إلا  
المقتصر على كوعيه والمتميم على مصاب بول ومن وجد بثوبه أو بدنه أو مكانه  
نجاسة ومن تذكر إحدى الحاضرتين بعد ماصلي الثانية منهما ومن يعيد في جماعة  
ومن يقدم الحاضرة على يسير المنسى فإن هؤلاء لا يعيدون ولو بالتيمم واعلم أيضا  
أن المراد بالوقت الوقت الاختيارى إلا في حق هؤلاء فإنهم يعيدون ولو في  
الضرورة ما عدا المقتصر على كوعيه فإنه الاختيارى كذا في كبير در بتوضيح  
وفي دس وقوله والمتميم على مصاب بول أى سواء وجد ظاهرا حال تيممه عليه

والحال أنه قادر على القيام بلا مشقة لأن فيه إحداث ركن في الصلاة وهو هذا القعود بلا موجب وقد نصوا على أن زيادة الركن الفعلي مع العلم والتعمد مبطله واستثنوا من ذلك مسائل منها مريض لو كان إذا قرأ الفاتحة فقط لم يقعد أو والسورة قد جازله ذلك والاستثناء معيار العموم فدل على أنه مع القدرة مبطل والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) ما معنى قولهم في تكبيرة الإحرام إذا كررها يدخل بالأوتار ويخرج بالاشفاق بينوا لنا ذلك (أجاب) عفا الله عنه معنى ذلك أن من كبر تكبيرة التحرم ثم كبر أخرى ناويا بها التحرم أيضاً بطلت صلاته بهذه الثانية فإذا كبر ثالثة ناويا بها التحرم أيضاً والدخول في الصلاة دخل في الصلاة بالثالثة وخرج بالرابعة ودخل بالخامسة وهلم جرا هذا كله حيث لم يعرض مبطل بين الأولى والثانية وكذا ما بعدهما وإلا بأن عرض مبطل كشك في النية أو قطع للصلاة كتلفظ بالنية دخل بكل كما هو معلوم والعلة في كونه يدخل بالأوتار ويخرج بالاشفاق إذا نوى الافتتاح أن نية الافتتاح المذكورة متضمنة لقطع الأولى أما إذا لم ينو افتتاحاً ولا تحللاً مبطل فهو ذكر محض لا يؤثر والله سبحانه أعلم (سئل رضي الله عنه)

أم لا إلا أنه إذا لم يجد غيره يكون كعدم الماء والصعيد لأن طهارة الصعيد واجبة فلا يطالب بالتيمم بالنجس فإن تيمم به ووجد الطهارة في الوقت أعاد ولو في الضروري وأما قول عج محل إعادة التيمم على مصاب بول إذا وجد حال التيمم عليه طاهراً وإلا فلا إعادة ففيه نظر اه بتصرف توضيح (ماقولكم) في شخص يتيمم وهو واجد للماء ويؤمن أنه يتيمم لنزلة به فهل يجوز له ذلك إذا كان ظاهر الصحة بينوا لنا الحكم مفصلاً (الجواب) في المختصر وشرحه إن خيف غسل كجرح من رمد أو دمل أو نحو ذلك مسح إن صح جل جسده أو أقله وكان ذلك الأقل أكثر من يد أو رجل والحال أن غسل الصحيح في صورتين لا يضر بالجريح وإلا بأن ضر غسل الصحيح الجريح والموضوع أنه صح جل جسده أو أقله ففرضه التيمم فإذا كانت الجراحات في يديه وكان غسل الصحيح يضر يديه لتناول الماء بهما تيمم حيثنذ وكذا يتيمم إن قل الصحيح جداً كيد أو رجل لأن التافه لاحكم له وفي حاشية الدسوقي تنبيه محل كون فرضه التيمم عند الضرر إذا كان غسل كل جزء من أجزاء الصحيح يضر بالجريح وأما إذا كان بعض الصحيح إذا غسل لا يضر بالجريح وبعضه إذا غسل يضر فإنه يمسح ما يضر ويغسل ما لا يضر ولا يتيمم فإذا كان المرض بعينه وكان غسل باقي وجهه يضر بعينه وغسل يديه ورجليه لا يضر بهما فإنه يمسح بقية وجهه ويكمل وضوءه ولا يتيمم اه

### (فصل) في الحيض

[مسألة] إذا استعملت المرأة دواء لرفع دم الحيض أو تقليله فإنه يكره ما لم يلزم عليه قطع النسل أو قلته وإلا حرم كما في حاشية الخرشى

### باب أوقات الصلاة

(ماقولكم) في تأخير الصلاة للضرورة هل هو من الصغائر أم من الكبائر (الجواب) في الأمير على عقب هو من الصغائر لأن الكبائر كيف وقد قيل بالكرهية وأما تأخيرها عن الضروري فكبيرة وقد بسط ذلك في الحاشية قال والمعتمد لاحرمه إلا إذا أخرها كلها للضرورة وهذا ظاهره أنه يدرك أي الاختياري بالإحرام اه

### باب الأذان

(ماقولكم) في الاستغفارات والتوسلات والتساييح التي يفعلها المؤذنون ليلاً هل هي بدعة حسنة أم لا وما معنى قوله صلى الله عليه وسلم وكل بدعة ضلالة (الجواب) في حاشية الدسوقي أن ما يفعله المؤذنون ليلاً من الاستغفارات والتوسلات والتساييح بدعة حسنة وفي حاشية شيخنا الباجوري عند قول العلامة اللقاني في الجوهرة وكل شر في ابتداء من خلف أن البدعة تعترها الأحكام الخمسة فتارة تكون واجبة كضبط المصاحف والشرائع إذا خيف عليها الضياع



ما حكم التعوذ في ابتداء قراءة الحديث ونحو الفقه من بقية العلوم (أجاب رضى الله عنه) الحكم فيه الإباحة لا السنة ولا الكراهة وعبارة الإيعاب للعلامة ابن حجر قال في المهمات وإذا أتى بالذكر لعجزه عن القراءة فالتعجز عنه لا يسن التعوذ وإن اقتضى سنه قول الشيخين ويشترط أن لا يقصده بالذكر شيئاً آخر سوى البدلية كأن استفتح أو تعوذ بقصد إقامة سننها قال فتصوّر كلاهما بما إذا لزمه الذكر قبل القراءة بأن عجز عن التسمية فتعوذ بدلا عنها وله احتمال بنده كالافتتاح لكون الذكر بدلا عن القراءة وهو الأوجه الخ ما في الإيعاب فظهر لك أن التعوذ إنما يطلب للذكر لكونه بدلا عن قراءة القرآن أما إذا لم يكن الذكر بالصفة المذكورة فلا يطلب فالحديث ونحو الفقه بالأولى والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) عن الزاوية إذا وقفت للصلاة هل يكون لها تحية المسجد ويكون بها اعتكاف أم لا لأن مثل زاوية ابن علوان مختلفين في كونها مثل المساجد أم لا أقنونا مأجورين (أجاب) عفا الله عنه بقوله نعم الزاوية المذكورة حيث علم أن واقعها نوى بها المسجدية وكانت عمارتها في موات أو ملك له وتلفظ بالمسجدية سنت لها التحية

وتارة تكون محرمة كالمكوس وسائر المحدثات المنافية للقواعد الشرعية وتارة تكون مندوبة كصلاة الأويح جماعة ولذلك قال سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فيها نعمت البدعة هي وتارة تكون مكروهة كزخرفة المساجد وتزويق المصاحف وتارة تكون مباحة كاتخاذ المناخل للدقيق في الآثار أن أول شيء أحدثه الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم اتخاذ المناخل وإنما كانت مباحة لأن لين العيش وإصلاحه من المباحات فوسائله مباحة فالمراد بقوله في الحديث وكل بدعة ضلالة الكل المجموع لا الجميعي فالبدع التي تكون ضلالة هي المنافية للقواعد الشرعية والله أعلم (ماقولكم) فيمن يقرأ القرآن فسمع المؤذن فهل يستمر على قراءته أو يسكت عن القراءة لأجل حكاية الأذان (الجواب) يقدم حكاية الأذان على قراءة القرآن وإن كانت القراءة أفضل لأن حكاية الأذان تقوت باشتغاله بالقراءة كذا في حاشية الخرشى من باب الكسوف باب ستر العورة والخلوة

(ماقولكم) في قوله في المجموع والعورة المغلطة من الحرة بطنها ومن السرة للركبة وهما خارجان فما معنى خروج السرة عن العورة المغلطة مع أن السرة من البطن والبطن من المغلطة (الجواب) قال العلامة الأمير في ضوء الشموع خروج السرة إنما يظهر من حيث المحاذي لها من خلف وإلا فهي من البطن وهذا على أن الإعادة في الوقت في الظهر المحاذي للصدر ومقاربه إلى محاذاة السرة لا على ما لعبد الباقي من الإعادة الأبدية في محاذي البطن مطلقا فليحرمه (ماقولكم) في قولهم كشف العورة المخففة لا يبطل الصلاة هل مع الحرمة أو الكراهة (الجواب) كشف العورة المخففة في الصلاة مكروه وإن كان يحرم النظر إليها فكراهة كشفها في الصلاة بالنسبة للخلوة عن الناس كما في المجموع وفي حاشيته إنما مال للكراهة نظرا للإعادة في الوقت ولا غرابة مع أنه قيل بالسنة مطلقا وإن عبر بعضهم بالوجوب فقد يستعمل في الواجب الخفيف وفي وجوب السنن اه بتوضيح [مسئلة] عورة المرأة مع محرم لها غير الوجه والأطراف فيجوز لمحرمها ولو برضاع أو صهر مؤبد التحريم كزوج مع أم زوجته أو بنتها أن يرى رأسها ويديها ورجليها ويحرم عليه أن يرى صدرها وثديها ونحو ذلك وأجاز الشافعية أن ينظر منها ماعدا ما بين السرة والركبة وهي فسحة وقوله أو صهر مؤبد التحريم يحتز به عن أخت الزوجة فإن تحريمها غير مؤبد فيحرم النظر إلى أطرافها لأنها كالأجنبية اه ملخصا من المجموع وحاشية الأمير على عبد الباقي [مسئلة] العبد إن كان جميلا فهو كالأجنبي يحرم نظره لسيدته لغير الوجه والكفين ظاهرهما وباطنهما وإن مجبوبا وإن كان وخشا أى قبيح المنظر فكالمحرم يحرم عليه نظر غير الوجه والأطراف وفي خلوته بها خلاف والمشهور

وحيث لا يعلم ذلك فلا تسن التحية والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن قوله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أسجد على سبعة اعظم الجبهة واليدين والركبتين وأطراف القدمين هل يجب في السجود وضع جميع باطن أصابع الرجلين حتى لو وضع باطن أصبع من كل رجل ما يكفيه أم لا يجب أفيدونا (أجاب نفعا الله به) لا يجب في السجود إلا وضع بعض باطن كف اليد أو أصابع الرجل ففي التحفة بعد المنهاج قلت الأظهر وجوبه نعم لا يجب وضع كلها بل يكفي جزء من كل من بطنى كفيه وأصابعهما ومن ركبتيه ومن بطنى أصابع رجله كالجبهة دون ماعدا ذلك كالخرف وأطراف الأصابع وظهرها الخ ما في التحفة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل عن صلاة الأوابين) يخرج وقتها بدخول وقت العشاء أم بفعل صلاة العشاء أفتونا مأجورين (أجاب) نعم يدخل وقت صلاة الأوابين بفعل صلاة المغرب كما ذكره العلامة الشبرايملى في حاشيته على النهاية وتخرج بدخول وقت العشاء لكنها تقضى لأنها ذات وقت والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) عن سنة الظهر القبلية والبعدية إذا جمع الأربعة بنية واحدة فهل له أن يتشهد فيها تشهدين

الجواز ومحل جواز نظر الأطراف والخلوة للوخش وإن كان ملكا لها بلا شرك فإن كان لها فيه شريك ولو الزوج منع وعبد الزوج المحبوب كعندها فإن كان وخشا فكالمحرم وإن كان جميلا فكالأجنبي وروى عن مالك أن محبوب الأجنبي كذلك وصوب خلافه اه من المجموع بزيادة من در (ماقولكم) في المرأة هل يجوز لها أن تأكل مع غير محرما (الجواب) قال مالك تأكل المرأة مع غير ذى محرم ومع غلامها وقد تأكل مع زوجها وغيره ممن يؤاكله كما في الحرشى [مسألة] الرجعية لا يجوز لمن طلقها أن ينظر إليها بلذة ولو لشعر أو لوجه وكفين ولا يجوز له الخلوة بها ولأن يسكن معها في دار خالية وأما في دار جامعة له وللناس فجائز ولو أعزب ولا يجوز له الأكل معها ولو كان معه من يحفظها فكل من الخلوة والأكل معها وسكنها معها منفردين عن الناس حرام ولو كان نيته رجعتها وإنما شدد عليه لئلا يتدكرا ما كان في جامعها كذا في دس في باب الرجعة [مسألة] النظر للعورة مستورة جائز وجسها من فوق سائر لا يجوز مادامت متصلة وأما لو انفصلت فلا يحرم جسها خلافا للشافعية ويحرم النظر لشعر الأجنبية مادام متصلا فإن انفصل فليس بعورة خلافا للشافعية أيضا كما في حاشية الحرشى [مسألة] ذكر العلامة الأمير في باب العارية عن البناني أنه يجوز خلوة الرجل بجارية زوجته إن كان مأمونا (ماقولكم) في تعليم البنات الكتابة في نفسها هل يجوز أم لا وفيمن بنى مدرسة يحضرن فيها البنات المراهقات المشتيات ويخرجن من بيوتهن كاشفات وجوههن بلا نقاب ويتعلن الكتابة عند رجل أجنبي ووقت الامتحان يجتمع الرجال من أهل السنة والجماعة ومن الروافض وغيرهم للتفرج عليهن فهل يجوز تعليمهن الكتابة على هذه الكيفية أو عند امرأة مسلمة أو كافرة أم لا (الجواب) أما تعليم البنات الكتابة عند امرأة مسلمة أو محرم لها فمكروه قال ابن رشد في البيان والتحصيل وقد كره ذلك إمامنا لما في تعلهن الكتابة من الفساد خصوصا في هذا الزمان اه وكان زمانه في القرن الرابع فبالك بزماننا وأما تعليمهن عند رجل أجنبي وحضورهن المدرسة التي هي لصاحب الشيمة والغيرة مفسدة وهن كاشفات وجوههن مع اجتماع الرجال الأجانب بهن وقت الامتحان فحرام قطعاً لأن ما أدى إلى الحرام حرام ألا ترى أن الشارع قد حرم حضورهن الجماعة التي هي عبادة محضة إذا أدى إلى ذلك فما بالك بحضورهن الأمر الممنوع مع أدائه إلى أعظم من ذلك؟ وأما تعليمهن الكتابة عند امرأة كافرة فحرام أيضا قال القرطبي وابن عطية في تفسير سورة النور لا يحل كشف شيء من جسد المرأة والصغيرة التي تشتهى بين يدي الكافرة إلا أن تكون أمة لها فيجوز كشف الوجه والكفين انتهى ومثله في الشبرخيتي خصوصا وفي تعليمهن عندها واختلاها بهن ذريعة لأن

تجرهن لدينها ويعلم إليها وسد الذرائع مطلوب عندنا وأما باني هذه المدرسة فبناؤه لا يجوز بل هو من قسم من سن سنة سيئة فعلية وزرها ووزر من يعمل بها إلى يوم القيامة وفي هذا القدر كفاية والله أعلم

باب استقبال القبلة

﴿ماقولكم﴾ فيمن التفت في صلاته بجميع جسده وبقيت رجلاه إلى القبلة فهل تبطل صلاته أم لا وهل يفرق بين من في المسجد الحرام ومن في غيره أم هما سواء

﴿الجواب﴾ في الزرقاني ويكره الالتفات لغير ضرورة ولو بجميع جسده حيث بقيت رجلاه إلى القبلة فإن استدبر أو شرق أو غرب بجسده ورجليه بطلت صلاته ثم ما تقدم من المكروه شامل لمعاين الكعبة حيث لم يخرج شيء من بدنه عن سمتها فإن خرج عن سمتها وجهه أو شيء من بدنه ولو أصعبا بطلت صلاته على المعتمد ولو بقيت رجلاه وبقية جسده لها وفي العدوى ومقابل المعتمد ما قاله أبو الحسن من أنه إذا استدبر برأسه ونحوه أو شرق أو غرب مع بقاء قدميه للقبلة لم يضره ذلك ولو بمكة والله أعلم [مسألة] يرخص لمن سافر سفر قصر وكان راكبا دابة ركوباً معتاداً أن يصلي النفل ولو وترأ إلى جهة سفره ولا يجب عليه أن يبتدئ النفل إلى جهة القبلة بل يستحب التوجه لها ابتداء والمحمل كالدابة وهو ما يركب فيه من شقذف وغيره ويومي بسجوده إلى جهة الأرض ولا يسجد على الدابة وإذا أوما إلى الأرض فلا يشترط طهارتها لأنه لا يشترط طهارة البقعة إلا إذا كانت الأعضاء تماسها وإذا صلى على الدابة قائماً راكعاً وساجداً أجزأه على المذهب ولا يرخص لماش ولا لراكب سفينة ولا فيما دون مسافة القصر أو سفر غير مباح أن يصلي صوب سفره إيماء ولو إلى القبلة وإذا كان في محفة أو عرية أو تحترق في سفر القصر فإنه يجلس متربعا ويركع كذلك ويسجد على أرض ما ذكر ولا يومي بالسجود اه ملخصاً من خرشي وعدوى ودر و دس

(مسألة) إذا صلى الفرض على الدابة أعاد أبداً إلا لأجل التحام الحرب الجائر في قتال كافر أو غيره من كل قتال يجوز الدفع به عن النفس أو المال أو الحرير أو لأجل خوف من افتراس سبع أو لصوص إن نزل عن الدابة فيصلي من حصل له شيء مما ذكر على الدابة إيماء إلى الأرض مستقبل القبلة إن قدر فإن تعذر استقبالها صلى لغيرها فإذا حصل الأمن لمن خاف سبعاً أو لصاً بعد أن صلى فإنه يتدب له أن يعيد مادام الوقت باقياً هذا إن تبين عدم ماخافه بأن تبين أنه لا سبع ولا لص وأما إذا تبين واحد منهما أو لم يتبين شيء فلا شيء عليه والمراد بالوقت في قوله مادام الوقت باقياً أن يعيد الظهرين للأصفرار والعشامين للفجر والصبح للطلوع وأما الخائف من العدو فلا إعادة عليه لأن العدو يريد النفس غالباً ومراد اللص المال غالباً فأمر العدو أشد اه ملخصاً من خرشي وعدوى [مسألة] من صلى



الفرض إلى غير القبلة ناسيا فلم يعلم حتى فرغ من صلاته أعاد في الوقت على المعتمد  
أما إن علم وهو فيها فإنه يقطعها الأعمى والمنحرف يسيرا إذا تبين لهما ذلك في  
الصلاة فيستقبلانها ويكملان وأما إن تبين ذلك بعد الصلاة فلا إعادة عليهما اه  
صفتي على ابن تركي بتصرف

### باب الصلاة

(ما قولكم) في المالكي إذا اقتدى به شافعي هل يجب على المالكي أن يبسم  
أم لا (الجواب) في الزرقاني في مبحث الذبح والظاهر وجوب بيان المالكي  
للشافعي عند بيع ذبيحته التي لم يقطع منها المراءى أو عند اطعامه منها قال العلامة  
العدوي عليه يؤخذ من ذلك أنه يجب على المالكي الذي يجعل إماماً للشافعي أن  
يبسم إذ لو عرف الشافعي أنه لا يبسم لا يصلي خلفه والله أعلم [مسئلة]  
تندب الصلاة لدفع الوباء والطاعون والزلازل والقوى والظلمة الشديدين والخسوف  
والصواعق وهذه الصلاة ذات سبب ومن ذوات السبب أيضاً الصلاة عند  
الخروج للسفر وعند القدوم منه وعند دخول مسجد والاستخارة وعند الشروع  
في قضاء أي حاجة وبين الأذان والإقامة في كل صلاة إلا المغرب وعند التوبة  
من الذنب كذا في دردير بزيادة من دس وإذا صلوا لنحو الوباء والطاعون  
فيصلون أفذاذاً أو جماعة إذا لم يحملهم الإمام على ذلك وهل يصلون ركعتين  
أو أكثر ذكر بعضهم عن اللخمي أنه يستحب ركعتان والذي يظهر الوجوب  
إذا حملهم الإمام على ذلك وإنما شرعت الصلاة لذلك لأنه أمر يخاف منه كما في  
حاشية الخرشى [مسئلة] ضم الشعر في الصلاة مكروه إذا كال لأجلها لقوله عليه  
الصلاة والسلام أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء ولا أكفت شعراً ولا ثوباً  
فأخبر أن النهي عن ذلك إنما هو إذا قصد الصلاة وأما إذا فعل ذلك لأجل  
شغل فحضرت الصلاة فصلي بهذه الحالة فلا كراهة وروى إذا سجد الإنسان  
فسجد معه شعره كتب له بكل شعرة حسنة ذكره في كبير الخرشى في باب ستر  
العورة عند قول المصنف وانتقاب امرأة [مسئلة] السجود هو مس الأرض  
أوما اتصل بها من ثابت بالجبهة واحترز بقوله أوما اتصل بها عن نحو السرير  
المعلق واحترز بقوله من ثابت عن الفراش المنقوش جداً ودخل في قوله من  
ثابت السرير الكائن من خشب لا من شريط نعم أجازه بعضهم للريض والحاصل  
أن المرتفع عن الأرض إن كان ارتفاعه كثيراً فلا يجزئ السجود عليه كما تفيد  
المدونة وهو المعتمد خلافاً لقول غير واحد إنه مكروه وأما إن كان ارتفاعه  
قليلاً كسبحة ومفتاح ومحفظة فلا خلاف في صحة السجود عليه وإن كان خلاف  
الأولى وأما السجود على الأرض المرتفعة فمكروه فقط وأما السجود على غير  
المتصل بالأرض كسرير معلق فلا خلاف في عدم صحته إذا كان غير واقف

شيخنا أي الرملي إنه يضر في العالم  
دون الجاهل والله سبحانه وتعالى  
أعلم (سئل حفظه الله تعالى) فيمن  
فاته شيء من الفروض أي  
فروض الصلاة وأراد أن يقضى  
ما فاته فهل يجوز القضاء بعد أن  
يصل السنة المؤكدة كسنة الصبح  
والمغرب والعشاء وغير ذلك  
من السنن أم لا افتونا (أجاب)  
رعاه الله (بقوله نعم حيث فاتته  
الفروض المذكورة بعذر جاز  
له تأخير القضاء إلى ما بعد السنة  
وإلا بان فاته بغير عذر وجبت  
عليه المبادرة ولا يجوز له التأخير  
والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل  
حفظه الله تعالى) عن نية الصلاة  
هل تصح بلفظ اللسان أم لا وعن  
نية رمضان هل تصح باللسان أم لا  
وعن نية الغسل من الجنابة هل  
تصح بتلفظ اللسان أم لا أفيدونا  
(أجاب) عفا الله عنه بقوله نعم  
الدليل على مسألة النية في الأبواب  
الرابعة بل في جميع الأبواب هو  
القياس على نطقه صلى الله عليه  
وسلم بنية الحج وحديث البخاري  
أتاني الليلة آت من ربي فقال صل  
في هذا الوادي المبارك أي واد  
العقيق وقل عمرة في حجة وهذا  
تصريح باللفظ والحكم كما ثبت  
بالنص ثبت بالقياس والله تعالى  
أعلم وفقنا الله وإياك، إن المذهب  
هو التلفظ بالنية بحيث يسمع  
نفسه وأما ما يفعله بعض الجهلة  
من الجهر بها حيث يسمعه غيره

في ذلك السرير وإلا صحت كالصلاة في المحمل أفاده العلامة الدسوقي [مسئلة] يكره وضع المصلي بصره موضع سجوده بل المطلوب أن يضعه أمامه وقال عياض يستحب وضعه موضع سجوده وفي كلام عج ما يشير إلى ضعف كلام عياض اه ملخصاً من الزرقاني والعدوي [مسئلة] قولهم إذا لم يقدر في الصلاة إلا على نية أو إيماء بطرف وجبت عليه الصلاة، المراد الطرف بسكون الراء أى العين أو بفتحها كحاجب وذقن لكن يخص بالأطراف التي لها عمل في الأركان لا بلسان لركوع أو سجود فيما يظهر اه من ضوء الشموع (ما قولكم) في كراهة سيدنا مالك تكرير سورة كالصمدية في ركعة وكلامه يشمل كراهة تكرارها في ركعة من فرض أو نفل مع أننا رأينا بعض الفوائد يعنى في النوافل تكرار فيها السورة في الركعة مراراً (الجواب) في ضوء الشموع أن سيدنا مالكاً بتكلم على السنن الأصلية والعمل وأما تلك الفوائد فبدع مستحسنة أو آثار ضعيفة يعمل بها في فضائل الأعمال والله أعلم (ما قولكم) في قوله في المجموع وجاز تعوذ وبسملة بنفل وكرها بفرض إلا مراعاة خلاف قد يقال إن الكراهة حاصلة مع المراعاة غاية الأمر أنه لم يبال بالكراهة لفرض الصحة عند المخالف (الجواب) في ضوء الشموع قد يقال إذا كانت المراعاة أوسع طلبت فتنتي الكراهة قطعاً نعم ليس طلب المراعاة متفقاً عليه كما في حاشية شيخنا علي عبد الباقي وفي حاشية السيد أنه يلزم من المراعاة التسلسل في الخلافات وهو حرج أقول لا يخفك أن شأن الورع التشديد اه بتوضيح (مسئلة) من أخذ وصف الصلاة عن عالم بأحكام الصلاة وإن لم يكن عالماً بالمعنى المتعارف أو أخذ وصفها من الكتب المعتمدة على الظاهر فصلاته صحيحة على الصحيح ولو لم يعرف الفرض ولا السنة من المستحب والظاهر صحة الصلاة إذا اعتقد أنها كلها فرائض حيث سلمت من خلل يفسدها وأما إذا اعتقد أن جميعها سنن أو فضائل فباطلة اه ملخصاً من الزرقاني وحاشية العدوي عليه

### باب مبطلات الصلاة

[مسئلة] لا تبطل الصلاة بالمشي لسد فرجة الصفيين على الراجح والثلاثة على ما قاله عج فالراجح يقول إن الكاف استقصائية في قول سيدي خليل كالصفيين غير الصف الذي خرج منه وغير صف الذي دخل فيه والمعتبر صفوف كالجمعة لا ما اتسع عنها فإذا رأى وهو يصلي فرجة أمامه أو عن يمينه أو عن يساره حيث يجد السبيل إلى سدها فليقدم إليها يسدها لما في الحديث من سد فرجة في الصف رفعه الله بها في الجنة درجة وبنى له في الجنة بيتاً وكذلك لا تبطل بمشي الصفوف المذكورة لأجل سترة كما إذا سلم الإمام وقام المسبوق لقضاء ما عليه ومشى لسترته يستتر بها [مسئلة] تبطل الصلاة الرباعية بزيادة مثلها والثنائية

فهذا لم يقل به الشافعي ولا غيره من الأئمة رضوان الله عليهم فليحذر طالب العلم كل الحذر من هذا وأمثاله والله سبحانه الهادي أعلم (سئل نفعني الله تعالى به) فيمن ركع واعتدل مستويًا وشك في حالة الاعتدال هل هو اطمئن في ركوعه أم لم يطمئن فهل يلزمه العود إلى الركوع أم لم يلزمه وهل الاختلاف بين من قال الطمأنينة ركن ومن قال إنها شرط لفظي أم معنوي أفتونا (أجاب) رضي الله عنه وأرضاه: نعم من شك في اعتداله هل اطمأن في ركوعه أم لا لزومه العود للركوع فوراً فإن ملك لأجل التذكر لحظة بطلت صلاته والخلف لفظي لأنه لا بد منها على كلا القولين وإذا شك فيها لزومه الاتيان بها والله تعالى أعلم (سئل عفا الله عنه) فيما إذا كان سمع الشخص ثقيلًا بحيث إنه لا يسمع نفسه إلا إذا سمعه غيره القريب منه بحيث يصل إلى أفل الجهر فهل والحال ما ذكر إذا كان مأمرًا بحججه بقراءة الآيات الشهد بحيث يسمع نفسه وإذا كان يسمعه غيره أم يسر بالقراءة بحيث لا يسمعه غيره ولا يسمع هو نفسه أم كيف الحال أفيدونا (أجاب) رضي الله عنه نعم الواجب في قراءة من ذكر أن يرفع صوته بحيث لو كان صحيح السمع لسمع أما بحيث يسمع غيره فمكروه والله سبحانه أعلم (سئل تاب الله عليه) فيمن يصلي ويده السواك قابضاً له بالهيشة المسنونة فهل ذلك مطلوب أم لا فإذا قلتم غير

مطلوب فهل يكره أم لا أفتونا  
 (أجاب) عفا الله عنه بأن ذلك  
 غير مطلوب وهو في المسجد  
 خلاف الأولى لما في ذلك من  
 عدم إتمام السنن خصوصاً في  
 الركوع والسجود والجلوس إذا  
 وضع يده على ركبتيه وفي القيام  
 إذا وضع اليمنى على اليسرى وأما  
 في السجود فهو مكروه لمنعه  
 الإفضاء باليد للسجود وعبرة  
 الإيعاب للشهاب ابن حجر رحمه  
 الله تعالى وينبغي كراهة الستر  
 في الكفين للخلاف في امتناعه  
 ثم رأيت الشافعي رحمه الله تعالى  
 نص على ذلك فإنه كره الصلاة  
 وبأبهامه الجلدة التي يجريها وتر  
 القوس قال لأنني أمره أن يفضي  
 يبطون كفيه إلى الأرض إلى آخر  
 ما في الإيعاب والله سبحانه  
 وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه  
 وأرضاه ما قولكم فيما ذكره  
 أئمتنا بأن الإمام إذا قرع من  
 فاتحته والمأموم في أثناء فاتحته من  
 أن يؤمن لقراءة امامه فإذا أمن  
 فهل يسن له إعادة فاتحته  
 مراعاة للقول الصحيح القائل  
 بقطعها أو لا يؤمن مراعاة له  
 لأن ارتكاب ترك سنة  
 أولى من الوقوع في خلاف  
 القطع بها أو يؤمن ولا يعيد  
 مراعاة للقول بأن تكرير الركن  
 القول أو بعضه مبطل أفتونا  
 مأجورين (أجاب) رضى الله  
 تعالى عنه نعم الأفضل والأكمل

بزيادة مثلها والثلاثية بزيادة أربع ومحل البطان بزيادة ما ذكر سهواً مع  
 تخفيف الزيادة فإن شك في الزيادة أجزأه سجود السهو اتفاقاً اه زرقاني  
 (مسألة) لا تبطل الصلاة بزيادة ركن قولي كتكرير الفاتحة فلا تبطل بتعمده على  
 المعتمد ولا بسهوه بالأولى اه زرقاني (مسألة) تبطل أيضاً بسجود سهو كتكبير  
 من سنة خفيفة فدون إلا أن يأثم بمن يراه فيتبعه ولا بطلان بل في البنائي تقوية  
 عدم البطان بالسجود لتكبيره وفضيلة فأنظره اه مجموع (مسألة) تبطل أيضاً  
 بلحن تعمده بأن عرف الصواب وعدل عنه ومثله من أمكنه التعلم ففرط وغير  
 من ذكر عاجز صلاته صحيحة وقولهم لا يضر اللحن عند مالك المراد به اللحن  
 خطأ أو لعجز عن الصواب اه ملخصاً من المجموع وحاشيته والمراد باللحن المبطل  
 هو اللحن الجلي وهو ما يخل المعنى أو الإعراب كما يأتي في باب الجماعة بأوضح  
 من هذا (مسألة) تبطل أيضاً بتعمد كلام والمراد بالكلام هنا الصوت ولو نهق  
 كالخمار أو حصلت صورة الكلام بتحريك اللسان والشفتين فينبغي في هذا البطان  
 كما اكتفوا به في قراءة الفاتحة اه من المجموع (مسألة) تبطل أيضاً بتعمده قء  
 ومثله القلس وأما البلغم فلا يفسد صلاة ولا صوماً إلا إذا كثر فيجری على الأفعال  
 الكثيرة ومفهوم بتعمد أنه إن غلبه لا يضر حيث كان طاهراً ما لم يزدرد أي يبتلع  
 منه شيئاً فإن ازدرده عمداً بطلت وغلبته قولان مستويان وسهواً سجد اه من ص  
 (مسألة) تبطل أيضاً بكثير فعل حكك جسد ولو سهواً والكثير عندنا ما يخل للناظر  
 أنه ليس في صلاة اه من ص وجاز قليل الحك لحاجة وكره لغيره وسجد سهوه  
 إن توسط وإن كان الوسط عمداً بطل اه (مسألة) لا تبطل الصلاة بتنحنح قل  
 ولو لغير حاجة وأما للتلاعب أو كثرة قبطل والتبسم يجرى على هذا التفصيل  
 والتنحنح صوت الحلق الشبيه بالحاء الساذجة أما قول بعضهم إحرم هكذا بهمزة  
 وحاء مكسورتين قبطل كالكلام اه من الأمير علي عب

#### باب سجود السهو

(مسألة) السجود لنحو القنوت يبطل الصلاة ما لم يقتد به يسجد لذلك فإن اقتدى به  
 وجب اتباعه ولا تبطل صلاته فان خالفه فالظاهر عدم البطان كما في حاشية الخرشي  
 (مسألة) من استسكحه السهو به مع حيث أمكنه الإصلاح ولا سجود عليه كأن تكون  
 عادته أن يسلم من ركعتين معتقداً الإتمام فهذا حيث قرب الأمر فإنه يرجع ويكمل فقد  
 أمكنه الإصلاح حينئذ ولا سجود عليه وكذا إذا سها عن سجدة ثانية بركعة أولى ثم  
 تذكر بعد تمام قراءة ركعة ثانية فيعود ويسجد لها ويبتدئ الركعة التي تذكر فيها ذلك من  
 أولها وأما إذا لم يمكنه الإصلاح فلا إصلاح عليه ولا سجود كما إذا استسكحه في سورة  
 بعد الفاتحة ولم يتذكر إلا بعد الانحناء للركوع وكذا إذا كان يسهو دائماً عن الجلوس  
 الوسط ولا يتذكره إلا بعد مفارقة الأرض بيديه وركبتيه وأما من استسكحه الشك



عدم التأمين فلو أمن سن له  
استئناف مراعاة للصحيح القائل  
بالقطع في المنهاج مع شروحه  
التحفة والنهاية والمغنى والعبارة  
له فان تحلل ذكر قطع الموالاة  
فإن تعلق بالصلاة كتأمينه لقراءة  
إمامه وفتح عليه فلا يقطع  
الموالاة في الأصح والثاني يقطعها  
فلاحتياط استئنافها للخروج من  
الخلاف الخ مافيه وإنما قلنا  
الأفضل عدم التأمين مراعاة  
للقول بان زيادة القولى كالفعل  
في أنه مبطل فالخرج من خلاف  
هذه الأقوال ترك التأمين والله  
سبحانه وتعالى أعلم

### ﴿باب شروط الصلاة﴾

(سئل حفظه الله تعالى) عن ذرق  
الطيور في المساجد ذكروا أنه  
يعنى عنه لمشقة الاحتراز عنه مالم  
يتعمد المشى عليه من غير حاجة  
أويكون هو أو مماسه رطباً فإذا  
توضأ من حنفية أو بركة في المسجد  
ودخل المسجد ورجلاه رطبتان  
يكف التحرز عن وطئ ذرق  
الطيور أو يكلف تخفيف رجله  
وإذا كان في الصف الأول ذرق  
وفي الذي يليه عدمه ومراده  
الصلاة وقلم لا يتعمد المشى عليه  
يلزمه التأخر إلى الصف الثاني  
عن الأول والحال أنه رأى الذرق  
في الأول أم لا يلزمه أفيدونا  
(أجاب) عفا الله عنه لا يكلف  
التحرز عن ذرق الطيور كما في  
التحفة والنهاية قال الشبرايملى

فلا إصلاح عليه لأنه يبنى على التمام وقال عبد الوهاب يندب له السجود بعد  
السلام فقط ولكن هذا يخالف قولهم سجود السهو سنة إلا أن يقال إن البغداديين  
لا يفرقون بين السنة والمستحب ولا يقال إذا كان يبنى على التمام لا سجود عليه  
لأن السجود بعد السلام ترغيباً للشيطان والشك المستنكح هو أن يعتري المصلي  
كثيراً بأن يشك هل زاد أو نقص ولا يتيقن شيئاً يبنى عليه وهذا يجب عليه أن  
يلهو عنه وإذا خالف وأصلح لا تبطل صلاته ولو عمداً قال الأجهوري والذي  
يظهر لى أنه إذا أتاه يومين متوالين فإنه يكون في اليوم الثاني منهما مستنكحاً إن  
علم من عادته أنه يأتيه في اليوم الثالث أيضاً أو ظن ذلك وأما لو علم أو ظن أو شك أنه  
لا يأتيه في اليوم الثالث فإنه يكون في اليوم الثاني غير مستنكح قطعاً والظاهر أنه في  
اليوم الأول غير مستنكح ولو علم أنه يستمر إتيانه في اليوم الثاني والثالث وقد يقال  
هو في هذه الحالة مستنكح كالיום الثاني أفاده العلامة العدوى على الزرقاني بزيادة من  
حاشيته على الخرشى [مسألة] السهو في السن والنوافل كالسهو في الفريضة إلا في خمس  
مسائل الجهر والسر والسورة يسجد لها في القرض دون السن والنوافل لتدبها فيهما  
الرابعة إذا عقد في النافلة ثالثة سهواً برفع رأسه فيهما كلها رباعاً في غير الفجر  
والعدين والكسوف والانسقاء أى والشفع وذلك لأن الشارع حد  
ما ذكر بركتين فيبطل بزيادة مثله وأما الوتر فلا يبطل بزيادة مثله وفي مختصر  
البرزلى من صلي الشفع ثلاث ركعات سجدة أى بعد السلام إن كان ناسياً  
وأجزأه وبطل في العمد والجهل وقوله كلها أربعا أى ويسجد قبل  
السلام لنقصه السلام بعد الركعتين الأولين والزيادة واضحة الخامسة إذا ترك  
منها ركناً ساهياً لا تجب إعادتها هذا حاصل ما في الزرقاني والعدوى من باب  
السنن وباب السهو «ما قولكم» فيمن قرأ من الفاتحة آيتين سرا في محل الجهر  
أوجهاً في محل السر هل يسجد للسهو أم لا وفيمن قرأ في ركعة واحدة السورة  
سراً في محل الجهر أوجهاً في محل السر هل يسجد أم لا (الجواب) إذا قرأ من  
الفاتحة الآية والآيتين لا سجود عليه وأما إذا قرأ أكثر من الآيتين فإن تذكر  
قبل وضع يديه على ركبتيه فإنه يعيد أم القرآن والسورة وإن تذكر بعد وضع  
يديه على ركبتيه فإنه لا يرجع ويسجد قبل السلام إن كان المتروك الجهر وبعد  
السلام إن كان المتروك السر وأما إذا ترك الجهر أو السر في السورة التي بعد أم  
القرآن من ركعة واحدة فلا يسجد له لأنه سنة واحدة غير مؤكدة وأما من  
ركعتين فيسجد له واعلم أن من ترك الجهر وأتى بدله بالسر لا يسجد للسهو إلا إذا  
اقتصر على حركة اللسان والشفقين وأما لو أتى فيما ذكر بأعلى السر بأن أسمع نفسه  
فلا سجود عليه وأن من ترك السر وأتى بدله بالجهر لا يسجد إلا إذا أتى بأعلى  
الجهر وهو أن يرفع صوته فوق سماع نفسه ومن يليه بأن كان يسمعه من بعد

عليها أى حيث كثر في المسجد أو غيره بحيث يشق الاحتراز عنه لا يكلف غيره حتى لو كان بعض أجزاء المسجد خاليا عنه وتمكنه الصلاة فيه لا يكلف بل يصلى كيف اتفق وإن صادف محل الذرق وهذا ظاهر حيث عم الذرق المحل فلو اشتمل المسجد مثلاً على جهتين إحداها خالية من الذرق والأخرى مشتملة عليه وجب قصد الخالية ليصلى فيها إذ لا مشقة كما يعلم مما ذكره في الاستقبال فليراجع انتهى كلام الشبراملى ومن كلام الشبراملى تؤخذ مسألة الصف فيتعين عليه التأخر إلى الثانى كما هو ظاهر والله أعلم وكلام التحفة والنهاية ظاهر فى تكليفه تنشيف رجليه لا شرطهم عدم الرطوبة قال الشبراملى فى الحاشية المتقدمة أى فمع الرطوبة من إحدى الجانبين لا يعفى عنه وظاهره وإن تعذر المشى فى غير ذلك من موضع طهارته كأن توضع من مطهرة عم ذرق الطير المذكور سائر أجزاء المحل المتصل بها ونقل عن ابن عبدالحق العفو؛ أقول وهو قريب للمشقة انتهى كلام الشبراملى والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه وأرضاه عن الصلاة بين اسطوانات المسجد أو سواريه هل يكره للامام الصلاة كالمأموم لأنه إذا صلى بين اتسعت الصفة

عنه بنحو صف فأكثر وأما لو أبدله بأدى الجهر بأن يسمع نفسه ومن يليه خاصة فلا سجود عليه (فائدة) إذا ترك ركناً من أركان الصلاة سهواً فإن كان من الركعة الأخيرة ولم يسلم فإنه يتداركه فإن كان المتروك الفاتحة انتصب قائماً فيقرأها ثم يتم ركعته وإن كان الركوع رجوعاً قائماً ثم يركع وإن كان الرفع منه رجوعاً محدوداً فإذا وصل حد الركوع اطمأن ثم يرفع ويكمل ركعته وإن كان سجوداً واحداً سجدته وهو جالس وأعاد التشهد وسلم وإن كان سجودين وتذكرهما وهو جالس وقد انحط بنية الجلوس فإنه يرجع قائماً ليأتى بالسجدتين منخطاً لهما منه فإن لم يفعل وسجدهما من جلوس سهواً فقد نقص الانحطاط للسجدتين ليس بواجب إذ لو كان واجباً لم ينجر بسجود السهو فإنه لو انحط أولاً للجلوس ثم سجد السجدتين منه فإن صلاته لا تبطل لكنه يكره تعدد ذلك فإن سلم من الأخير معتقداً الكمال ثم تذكر ترك ركن منها فات التدارك واستأنف ركعة بعدها إن لم يطل فإن طال بطلت صلاته ويسجد بعد السلام فى جميع ما تقدم للزيادة وإن كان الركن المتروك من غير الأخيرة تداركه إن لم يعقد ركوع الركعة التى بعدها فإن عقده برفع الرأس من الركوع بطلت ركعة النقص ورجعت الثانية أولى فإن كانت ركعة النقص هى الأولى صارت الثانية مكانها ويأتى بركعة بأم القرآن وسورة ويتشهد ويسجد بعد السلام وإن كانت ركعة النقص هى الثانية صارت الثالثة ثانية وهى بفاتحة فقط فيتشهد بعدها ويأتى بركعتين بالفاتحة فقط ويسجد قبل السلام لنقص السورة من التى صارت ثانية مع الزيادة وإذا كانت ركعة النقص هى الثالثة صارت الرابعة ثالثة ويسجد بعد السلام وإذا تذكر وهو فى الجلوس الثانى أنه ترك ركناً من الأولى رجعت الثانية أولى والثالثة ثانية والرابعة ثالثة فيأتى بركعة بالفاتحة فقط سراً ويسجد قبل السلام لنقص السورة والتشهد الأول لأنه صار ملخى بوقوعه بعد الأولى والزيادة ظاهرة وكذا إن تذكر بعد السلام بقرب بلغه فإن طال بطلت وقوله فإن عقده برفع الرأس من الركوع لأن عقده عند ابن القاسم برفع رأسه مطمئناً معتدلاً فمن لم يعتدل تدارك ما فاتته وكذا المسبوق إذا كبر للإحرام وانحنى بعد رفع الإمام رأسه وقبل اعتداله فقد أدرك الركعة معه إلا فى مسائل فعقد الركوع فيها بالانحناء عند ابن القاسم وهى ترك الركوع من ركعة فيفوت لمجرد الانحناء من التى تليها وتقوم هذه الركعة مقام ما قبلها أو ترك سر الفاتحة أو سورة فيفوت تداركه بالانحناء فإن خالف وعاد للقراءة على سنتها بطلت صلاته أو ترك جهر كذلك أو ترك تكبير عيد كلا أو بعضاً حتى انحنى فكذا ذلك أو ترك سورة بعد فاتحة أو ترك سجدة تلاوة فى فرض أو نفل حتى انحنى ساهياً عنها أو ذكر بعض من صلاة أخرى قبل التى هو فيها والمراد ببعض المتروك ما يشمل البعض حقيقة أو حكماً كالسجود القبلى المترتب

عن ثلاث سنن فبالاحتياط يفوت التدارك وتبطل الصلاة التي ترك منها البعض الحقيقي أو الحكيم للطول بالر كوع هذا حاصل ما في أقرب المسالك مع زيادة من حاشية الخرشى (ماقولكم) في إمام ترك سجوداً مترتباً على ثلاث سنن سهواً وطال وسجده المأموم هل تبطل صلاتهما أو الإمام فقط (الجواب) إذا سجد المأموم صححت صلاته وصلاة الإمام باطلة وتزاد هذه على قولهم كل صلاة بطلت على الإمام بطلت على المأموم إلا في سبق الحدث ونسيانه كذا في الزرقاني [مسئلة] يلزم المأموم ولو مسبقاً أدرك ركعة السجود عن سهو الإمام قليلاً أو بعداً وإن لم يسه المأموم معه ولا حضر سهوه ويسجد المأموم القبلي معه إذا سجد الإمام قبل السلام فلو أخر الإمام القبلي وسجده بعد السلام هل يفعله المأموم المسبوق بعد إتمام صلاته قبل سلامه أو بعده أو قبل قيامه لإتمام صلاته وقيل غير ذلك والمراد بالقبلي الذي يسجد المأموم مع الإمام ولو في مذهب الإمام فالشافعي الذي يرى السجود دائماً قبل السلام يفعله المأموم معه ولا يجوز له تأخيرها فلو سجد المأموم القبلي في محله وأخره الإمام فصلاة الإمام صحيحة ولو أخر من لحق ركعة مع إمامه السجود القبلي إلى تمام صلاته فسجد صححت صلاته وأما السجود البعدي فيؤخره المسبوق بعد قضاء ماعليه فلو قدم الإمام المالكي البعدي فهل يسجد معه نظراً لفعله أو لا نظراً لأصله وعلى كل حال لا تبطل صلاة المأموم بسجوده مع الإمام مراعاة للخلاف في ذلك فلو سجد الإمام البعدي بعد السلام وسجد معه المسبوق قبل قضاء ماعليه بطلت صلاته إن قدمه عمداً وكذا جهلاً عند عيسى لاسهواً فلا تبطل كالجاهل عند ابن القاسم أفاده الزرقاني والعدوى عليه [مسئلة] يمكن للساهي تسع تشهدات والصلاة صحيحة بأن سها فصلى الظهر مثلاً سبع ركعات وتشهد في كل ركعة وترك السورة في ركعة من الأولين فاجتمع معه زيادة ونقص فسجد قبل السلام وجلس للتشهد فبعد أن سجد القبلي سها بزيادة فسجد وتشهد فهذه تسع فإن كان دخل مع الإمام في التشهد الأخير كمل له عشر تشهدات فإن سجد مع الإمام سجود سهواً ناسياً وتشهد معه زادت على العشر كأن شك في تشهده هل سجد قبله سجدة أو سجدين فإنه يسجد واحدة ويعيد تشهده وكذا يمكن اجتماع أكثر من ثلاثين سجدة في الصلاة وهي صحيحة كتمان سجدة في كل ركعة وفي هذا قلت

يا فقيها يدعى لحل الأحاجي أصلاة فيها ثلاثون سجدة

بل مزيد وهل تشهد أخرى ضبطوه فجاوز العشر العدة

اه ملخصاً من المجموع وحاشيته [مسئلة] إذا شك هل يسجد من القبلي سجدة أو سجدين فإنه يأتي بالثانية ولا يسجد عليه ثانياً لهذا الشك لثلاث تسلسل الأمر وتحصل المشقة الكبرى ولأن المصغر لا يصغر ولا يقال التسلسل مستحيل لأن

التي وراء المأمومين ووسعت صفين وإذا صلي إلى الاسطوانة وسعت صفاً واحداً هل يكون له ذلك عذراً أم لا يعذر أفتونا (أجاب) عفا الله تعالى عنه بقوله حيث كان الإمام بحيث لو لم يصل بين العمودين لا يجحد المأمومون سعة يصلون فيها لو لم يتقدم عذر في ذلك وإلا فلا ولا كراهة في الصلاة بين السواري كما هو في سؤال مبسوط والله تعالى أعلم (سئل حفظه الله تعالى) عن الصلاة بين السواري هل تكره أم لا أفيدونا (أجاب) بتو له لا تكره الصلاة بين السواري والله أعلم وفي الإيعاب دطناً على مالا يكره وإلا الصلاة بين السواري عن جمهور أهل العلم والقول بأنها كالمنصورة والمنبر تقطع الصف قال النووي باطل وكرهها فيها جماعة من الصحابة والتابعين انتهى كلامه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في مصف فاقدر العورة ولا معه إلا نصف الست وقد رآه إذا جلس استترت عورته وإذا قام لم تستر فهل يجب عليه الجلوس أم لا أفتونا (أجاب) رضي الله عنه يستتر بما قدر عليه ويصلي قائماً ولا تجوز له الصلاة من جلوس والله سبحانه أعلم (سئل) عن شد الوسط في الصلاة هل يكره بأن شد على نفسه بحزام فوق البدن أو الزبون وهل إذا لبس فوق ذلك جوخة أو فرجية من خارج



الحزام تنتفي الكراهة أم لا أفوتونا  
 (أجاب بقوله) تكره الصلاة  
 مع شد الوسط فوق الثوب أو  
 الزبون كما صرح بذلك في التحفة  
 والنهاية وغيرهم وإذا لبس فوق  
 ذلك نحو الجوخة زالت الكراهة  
 والله تعالى أعلم (سئل) عن  
 الفرش في الروضة الشريفة وخلف  
 مقام سيدنا إبراهيم للمكتوبة قبل  
 دخول وقتها وبعد دخوله من  
 غير أن يجلس فيه حالاً بل إذا  
 قاموا للمكتوبة صلى فيه لكي  
 يحوز فيه فضيلة الصف الأول  
 وفضيلة المكان قبل إقامة الصلاة  
 يشغل في المسجد في غير موضع  
 التفريش بقراءة وتنفل وطواف  
 وزيارة الرسول صلى الله عليه  
 وسلم وقد يخرج من المسجد  
 لعذر لقضاء حاجة وطهارة ونوم  
 خفيف أو يكلمه أحد خارج  
 المسجد هل له التفريش في  
 البقعتين المذكورتين على هذا  
 الوجه المسطور أم لا يحل له ذلك  
 أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه  
 بقوله نعم لا يحل فرش السجادة  
 خلف المقام في المحل الذي يحتاج  
 الطائفون لصلاة ركعتي الطواف  
 ومثله الروضة الشريفة لأن هذين  
 المحلين قد اختصا من بين سائر  
 المسجدين بهذه الخصوصية فمن  
 فعل ذلك مع علمه بحرمته ذلك  
 عزر وقد ذكر ذلك العلامة  
 في تحفته وغيرها من كتبه والله  
 سبحانه أعلم (سئل) ما قولكم في

التسلسل باعتبار المستقبل لا استحالة فيه وفي الأمير على عب ولا يصلح قول  
 الكسائي لأبي يوسف المصغر لا يصغر تعليلاً وإنما هو مجرد مناسبة قالها الكسائي  
 [مسئلة] إذا تكلم بعد سجوده القبلي وقبل السلام فإنه يسجد بعد السلام اه  
 ص [مسئلة] إذا سجد القبلي ثلاثاً سهواً ثم تذكر فإنه يسجد بعد السلام فإن  
 كان بعدياً فلا شيء عليه قاله اللخمي كذا في عب وفي الأمير أن غير اللخمي  
 لا يرى السجود في القبلي أيضاً وهذا هو الملائم لقول الشيخ خليل عطفاً على  
 ما لا سجود فيه أو شك فيه هل سجد اثنتين اه وتبعنا هنا ما ليسدى خليل حيث  
 قلنا إذا شك هل سجد من القبلي سجدة الخ وأما علي ما للخمى فإنه يسجد لهذا  
 الشك ونحن خليليون [مسئلة] تقديم سجود السهو البعدى قبل السلام حرام  
 والصلاة صحيحة لأنه لما كان خارجاً عن الصلاة صار تقديمه كالزيادة فيها وإنما  
 صح تقديمه ولو عمداً رعيًا لمذهب الشافعي ولو كان المقدم له المأموم دون إمامه  
 بأن خالفه ولم يسلم معه أولاً وسلم معه بعد السجود كذا في البناني والظاهر أنه  
 إذا سلم قبل أن يسلم إمامه للسجود البعدى لا يضر لأن الإمام سبق منه السلام  
 الأصلي وهو تسليمة التحليل اه من الأمير على عب وأما تأخير القبلي فمكروه  
 وفي الأمير أيضاً أن بعض الشافعية قال له معترضاً على المالكية كيف تسجدون  
 بعد السلام مع الزيادة مع أن الجابر للشيء يكون داخل فيه كركعة الثوب فقال له  
 العلامة الأمير هذا إن كان فيه نقص وإلا كان زيادة على زيادة فألجم [مسئلة]  
 إذا أدرك مع الإمام ركعة وترتب على الإمام السجود القبلي فأخذه بعد السلام  
 فهل يفعله المأموم معه قبل قيامه للقضاء وضعف أو بعد تمام القضاء قبل سلام  
 نفسه أو بعده أو إن كان عن ثلاث سنن فعله قبل القضاء وإلا فبعده تردد قال  
 شيخنا والقول الأخير هو الظاهر اه من دس [مسئلة] من ترك بعضاً من صلاة  
 فرض وتذكر ذلك بعداً وترك سجوداً عن ثلاث سنن من فرض أيضاً إن شرع  
 في صلاة فرض أو نفل فإن أطال القراءة من غير ركوع بأن فرغ من الفاتحة  
 أو انحى للركوع وإن لم تطل قراءته بل وإن لم يقرأ كأمي ومأموم بطلت الصلاة  
 المتروك منها ما ذكر وحيث بطلت الصلاة الأولى فإن كان الذي شرع فيه نفلاً  
 فإنه يتم إن اتسع الوقت لإدراك التي بطلت عقد ركعة أم لا وإن عقد من النفل  
 المشروع فيه ركعة بسجديتها أتمه ولو خرج الوقت وإن لم يعقد الركعة وضاق  
 الوقت قطع وأحرم بالصلاة الأولى وإن كان الذي شرع فيه فرضاً قطع فذ وإمام  
 ومأمومه تبعاً له وندب له إذا أتم ركعة بسجديتها أن يضيف لها أخرى ويخرج  
 عن شفع إن اتسع الوقت وإلا قطع لأن الفرض يقضى بخلاف النفل فإنه  
 لا يعوّض كما تقدم وأما إذا شرع في صلاة أخرى ولم يطل القراءة ولم يركع فإنه  
 يرجع لإصلاح الأولى بلا سلام من الثانية فإن سلم بطلت الأولى وأما إن كان

امتهان المسجد وقلة المبالاة بما يحصل فيه من اللغو وجعله طريقاً والمرور فيه بالأمثلة وتجر بعض بقعه بمتاع وأكل ونوم وتلوث بنحو ماء ووضوء فهل يجوز ذلك أم لا وهل يجب علي من رأى ذلك الإنكار بالقول والفعل أو على قيم المسجد أو نحو الحكام وهل يجب علي من رأى فيه نجاسة إزالتها سواء يعنى عنها أم لا أفيدوا (أجاب) ما ذكره السائل وفقه الله تعالى لما يحبه من الأمور المذكورة منه ما هو المباح ومنه المكروه ومنه الحرام فأما اللغو هو رفع الصوت فمكروه إن لم يشوش به على نحو مصل فان شوش به على من ذكر بحيث يتأذى أذى ليس بالهين ويصدق بقوله حرم ويكره البيع فيه أيضاً والشراء وسائر العقود سوى عقد النكاح ومحل كراهة نحو البيع حيث لم يحتج إلى نحو تحصيل قوته ويكره المعتكف وغيره عمل صناعة فيه غير خسيصة كثيرة لاقلة بشرط أن لا يتخذ حانوتاً لأنه لم يوضع لذلك وفيه نوع إهانة إلا إن دخل لنحو صلاة نفاط فيه ثوباً من غير أن يجعل مقصداً للخياطة فلا بأس به فمدار الكراهة على اتخاذه معداً للصناعة فإن كانت الصنعة خسيصة تزرى بالمسجد وإن خلت عن نجاسة كما هو ظاهر أو اتخذه حانوتاً حرم ويحرم البصاق فيه إن اتصل بشئ من أجزائه وأما جعله طريقاً

ذكر القبلي أو البعض من نفل في فرض فإنه يتهدى مطلقاً كما أنه يتهدى إن ذكر القبلي أو البعض من نفل في نفل إن أطل القراءة أو ركع وإلا رجع لإصلاح النفل الأول بلا سلام ويتشهد ويسلم ويسجد بعد السلام ولا يجب قضاء النفل الذي رجع عنه إذ لم يتعمد بطلانه انتهى صاوى بتصرف وتوضيح (ما قولكم) في مالكي اقتدى بشافعي في صلاة الصبح فترك الشافعي القنوت سهواً وسجد قبل السلام فهل يسجد المالكى معه أم لا (الجواب) في حاشية الخرشى أنه يجب على المالكى اتباع الشافعي في سجوده للقنوت قبل السلام وإن خالفه فالظاهر عدم البطلان أفاده بعض الشيوخ اه بتصرف

(فصل) في قضاء الفوائت (ما قولكم) في شخص ترك صلاة الظهر والعصر إلى أن يبق إلى الغروب قدر ما يسع أربع ركعات فهل إذا صلى الظهر قبل العصر في هذه الحالة تبطل صلاته أم لا (الجواب) قولهم إن ترتيب حاضري الوقت واجب شرطاً فمن صلى العصر في وقتها الاختياري أو الضروري وعليه صلاة الظهر أو تذكر الظهر بعد أن شرع في العصر فالعصر باطلة ومحل البطلان إن كان متذكراً أن عليه الظهر أو حدث التذكر في أثناء العصر فإن تذكر بعد التمام ندب إعادة المقدم بوقت كالمكروه على ترك الترتيب ومحل أيضاً إذا بقي من الوقت الضروري ما يسعهما لأنهما لا يكونان حاضرين إلا إذا وسعهما الضروري فإن ضاق بحيث لا يسع إلا قدر أربع ركعات اختصت به العصر فإذا وقعت الظهر حيثنذ فهي قضاء فيكون حكم الترتيب بين الظهر والعصر في هذه الحالة الوجوب غير الشرطي فيدخل في قسم الحاضرة مع يسير الفوائت ويسير الفوائت خمس فأقل فيجب تقديم اليسير على الحاضرة وجوباً غير شرط على المشهور وقيل مندوب وعلى المشهور يقدم اليسير وإن خرج وقت الحاضرة وندب إعادة الحاضرة ولو مغرباً وعشاء بعد وتر إن خالف وقدم الحاضرة على اليسير بوقتها ولو الضروري فإن كان بالفراغ من الحاضرة يخرج الوقت الضروري فلا إعادة اه ملخصاً من حاشية أبي الحسن وأقرب المسالك وص [مسئلة] إن ذكر المصلي اليسير في فرض قطع فذا كان أو إماماً ويقطع مأمومه تبعاً له إن لم يركع فإن ركع ندب له أن يخرج عن شفع وإن بصبح أو مغرب والحاصل أنه إن تذكر اليسير بعد ركعة خرج عن شفع مطلقاً وبعد ركعتين كمل المغرب وأولى الصبح والجمعة وخرج عن شفع في الرباعية وبعد ثلاث كمل الرباعية وأولى المغرب ومحل كونه يشفع إن ركع مقيد بما إذا لم يخش خروج وقت المذكورة وإلا حرم الشفع وتعين القطع سواء كان الوقت ضرورياً أو اختيارياً فالضروري كما إذا ذكر الظهر في العصر وقد بقي للغروب ركعة والاختياري يتصور في جمع التقديم كما إذا شرع في العصر في وقت الظهر المختار ثم تذكر الظهر فإنه يقطع

العصر ويصلي الظهر خشية خروج الوقت اه من أقرب المسالك بزيادة من حاشية الخرشى [مسئلة] إن ذكر السير في نفل آتته وجوباً لوجوبه بالشروع فيه ولا يعوض إلا إذا خاف خروج وقت حاضرة عليه أيضاً ولم يعقد ركوعاً من النفل فإذا خاف خروجه ولم يعقد ركعة قطع وصلى الفرض فإن عقدها كله ولو خرج وقت الحاضرة اه من أقرب المسالك

### باب النافلة

[مسئلة] النفل المحدود كالقصر والعدين والكسوف والاستسقاء يبطل بزيادة ركعتين وأما الوتر فلا يبطل بزيادة مثله والفرق أن كون الصلاة ركعة واحدة أمر غير غالب والغالب إما ركعتان أو أكثر فلما زاد في الوتر واحدة رجع لما هو الغالب والركعتان من الغالب فيبطلهما من الزيادة ما يبطل غيرهما من الغالب وإذا لم يبطل بزيادة مثله فيسجد له بعد السلام اه ملخصاً من الخرشى والعدوى في باب السهو [مسئلة] النفل غير المحدود لا يبطل بزيادة مثله سهواً فإذا عقد الثالثة سهواً برفع رأسه من ركوعها كل أربعاً وجوباً وأما لو قام عامداً في ثالثة النفل فإن صلاته تبطل لدخوله في قول المصنف ويتعمد كسجدة كما في حاشية الخرشى وفي الدسوقي أن الشيخ العدوى رجع عن هذا في حاشية عبد الباقي تبعاً للبناني فقال بل الصواب الصحة إذا قام عامداً في ثالثة النفل مراعاة للقول بجواز النفل أربعاً وغايته الكراهة ومخالفته الأفضل لا تقتضي البطلان انتهى [مسئلة] يندب التنفل في غير محل الفرض ويندب له أن يتحول إلى مكان آخر كلما صلى ركعتين كما في حاشية الخرشى عند قول المصنف في باب الإمامة وتنفل بمحراه

### باب في الجماعة

ما تقول السادات أئمة الإسلام وأمناء الله علي الأحكام في الأئمة المقامين بالمسجد الحرام بمكة المشرفة زادها الله تشريفاً وتعظيماً إلى يوم الدين وهم إمام الشافعية والمالكية والحنبلية الذين قرروهم ولي التقرير على ما هم عليه الآن وكون بعضهم يتقدم للصلاة أول الوقت ثم يليه الآخر كل واحد يصلي بجماعة في مقامه المتعين له هل يجوز ذلك ويعد مقام كل واحد منهم كأنه مسجد مستقل بنفسه ولا تترك الصلاة خلف واحد منهم وهل يكون السابق أفضل أو يعد المسجد الحرام كالمسجد الواحد فتكره الصلاة خلف الثاني والثالث والرابع ولو عين السلطان إمامتهم بالسبقية أم كيف الحال أفيدوا الجواب ولكم الأجر والثواب (الجواب) في فتاوى عج أن الاستفتاء عن الأئمة بالمسجد الحرام وقع في المسألة السابعة وأن جماعة من العلماء الأعلام أفتى بأنه لا كراهة في ذلك إذ مقامهم كمساجد ثم قال قال ابن فرحون ووقفت على تأليف يتضمن خلاف ما أفتى به الجماعة وأن الإمام الراتب هو إمام مقام إبراهيم ولا أثر لأمر الخليفة في رفع

والمرور فيه بالأمته في المجموع لا يكره ولو لجنب عبوره ولو لغير حاجة لكن الأولى أن لا يعبر إلا لها هذا كلام الأصحاب تصريحاً وإشارة وقال المتولى والرافعي يكره لغير غرض الخ وأما تحجر بعض بقعه بمتاع فحيث ضيق به علي نحو مصل حرم وإلا فلا ومن ذلك وضع قفص للنعال فإن ضيق حرم وإلا فلا لأن هذا مصلحة ضرورية أو حاجة والجلوس فيه لحفظ النعال بأجرة مكروه كالبيع بل أولى ما لم يضيق بتلك على أحد فيحرم ويباح الجلوس فيه مع الحدث فلا كراهة وأما النوم والأكل والشرب فيباح أيضاً بلا كراهة اتفاقاً سواء الغريب والأعزب وغيرهما كما صح أن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما كان ينام فيه وهو كان أعزب وكذا أصحاب الصفة والعريون وعلى وصفوان ابن أمية وصاحب الوشاح بل كان ثمامة ابن أثال يبيت فيه قبل إسلامه قال في الأم فإذا بات فيه المشرك فكذا المسلم هذا إن لم يتأذبه أى بأحد الثلاثة النوم وما بعده أحد من الناس بل أو من غيرهم كأرض المسجد أو حصره بما يتولد من نحو قشور المأكول أو نواه أو عظمه والاحرم قال ابن العماد واتفاق الأصحاب على حرمة تلويثه بالطعام إذا أكل فيه أى إن حصل منه



إيذاء أو استقذار كما هو ظاهر  
ومع عدم التأذي الأولى ترك  
ذلك وأما الوضوء فيه فباح إذا  
لم يتأذى به بالإجماع على ما قاله  
ابن المنذر لكن الأولى تركه وقول  
ابن المنذر لكن يكره ضعيف أو  
مؤول أما مع التأذي به فيحرم  
كما قاله ابن العماد وإخراج ربيع  
الحدث فيه خلاف الأولى ومحله  
كما هو ظاهر ما إذا لو كتمه لم  
يضره وإلا فالأولى إخراج  
فيه بل قد يجب لتحقيق الضرر  
وأما قول السائل وفقه الله تعالى  
وهل يجب علي من رأى ذلك  
الإنكار الخ نعم يجب الإنكار  
فيما هو حرام بجمع علي تحريمه أو  
في اعتقاد الفاعل بخلاف المكروه  
أو فيما لا يعتقد الفاعل تحريمه  
فيسن الإنكار بلطف وهذا في  
غير قيم المسجد وناظره والحاكم  
أما هم فيجب عليهم الإنكار حتى  
في المكروه وقوله وهل يجب  
علي من رأى نجاسة الخ نعم يجب  
علي من رأى نجاسة في المسجد  
غير معفو عنها عينا فوراً إزالتها  
وإن لم يتعد بها واضعها وإن  
أرصد لازالتها من يقوم بها بمعلوم  
كما اقتضاه إطلاقهم والله سبحانه  
وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه  
في رجل يحدث بحديث في كتاب  
وذكر يغوث ويعوق ونسرا  
وقال قالت طائفة من السلف  
هذه أسماء قوم صالحين فلما ماتوا  
عكفوا علي قبورهم وصوروا

الكرهية ثم ذكر عج نقولا كثيرة تفيد عدم الجواز ورجحها فانظره وفي المعيار  
أن الإمام العلامة أبو محمد عبد الكريم بن عبد الرحمن بن عطاء الله المالكي مؤلف  
البيان والتقريب في شرح التهذيب أجاب عن هذا بقوله الصلاة خلف كل من  
الأئمة الذين أمر بترتيبهم إمام المسلمين في مقاماتهم المذكورة تأمة لا كراهة فيها  
إذ مقاماتهم كمساجد متعددة لأمر الإمام بذلك وسواء في ذلك الأول من بعده  
وإذا كان الإمام الأول يصلي في أول الوقت فصلاة غيره ممن يؤخر إلى ربيع  
القائمة أفضل في غير الصبح والمغرب والمصلي خلف إمام المقام منها كالمصلي خلف  
غيره والله أعلم وأجاب الشيخ أبو العباس أحمد بن عمر القرطبي مؤلف كتاب  
المفهم واختصر صحيح البخاري ومسلم بما نصه وكذلك أقول غير أن ترتيب  
الأئمة في الوقت إن كان ياذن الإمام فلا سبيل إلى مخالفته وإن كان بغير إذنه فكل  
إمام يحافظ علي ما هو الأفضل عند إمامه ولا يجوز لمتبع إمامه يخالف مذهب  
إمامه بغير موجب شرعي وأجاب غيرهما بمثل جوابيهما والله أعلم (ما قولكم  
في الجماعة) هل يفضل بعضها بعضا أفيدوا الجواب (الجواب) ذكر في المعيار أن  
الصلاة تفضل في المسجد الكثير الجماعة علي رأى ابن حبيب والشافعي من أجل  
أن صلاة الرجل مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل كما جاء في الحديث وكذا  
الصلاة في مسجد إمامه متصف بصفات الفضل والكمال كالأفقه والأورع والأقرب  
والمنسوب لقريش أو للعرب ولا يكون ممن يكرهه المأمومون وكما تفضل صلاة  
الصف المتقدم علي من بعده من حيث إنه أول من بعده إلى آخر الصفوف وكذا  
يفضل الوقوف علي يمين الإمام علي الوقوف علي يساره وكذا إدراك التكبيرة  
الأولى معه ونحو هذا والله أعلم (ما قولكم في إمام الصلاة) إذا فرغ منها هل  
يدعو ويؤمن المأمومون ويمسحون وجوههم أم لا (الجواب) في المعيار سئل  
ابن عرفة عن هذا فأجاب مضي عمل من يقتدى به في العلم والدين من الأئمة علي  
الدعاء بأثر الذكر الوارد أثر تمام الصلاة وما سمعت من ينكره إلا جاهل غير  
مقتدى به وفي نوازل الصلاة منه من الأمور التي هي كالمعلوم بالضرورة استمرار  
عمل الأئمة في جميع الأقطار علي الدعاء أدبار الصلوات في مساجد الجماعات  
واستصحاب الحال حجة واجتماع الناس عليه في المشارق والمغارب منذ الأزمنة  
المتقدمة من غير نكير إلى هذه المدة من الأدلة علي جوازه واستحسان الأخذ  
به وتأكد عند علماء الملة ورحم الله بعض الأندلسيين فإنه لما انتهى إليه  
ذلك ألف جزءاً رداً علي منكره وخرج عبد الرزاق عن النبي صلى الله عليه وسلم  
أي الدعاء أسمع قال شطر الليل الأخير وأدبار المكتوبة وصححه عبد الحق  
وابن القطان وذكر الإمام المحدث أبو الربيع في كتاب مصباح الظلام عن النبي  
صلى الله عليه وسلم أنه قال من كانت له إلى الله حاجة فليستلها دبر صلاة

ثمائلهم وعبدوها وقال رجل  
عنده حاضر في المجلس لا أقبل  
منك هذا الحديث هؤلاء  
المذكورين أمراء أو حكام أضلوا  
الناس ولا تقول إنهم صالحين  
ينبوا لنا ذلك أو يخفوه مأجورين  
خيراً (أجاب) رضى الله عنه نعم  
ذكر الخازن في تفسيره قال محمد  
ابن كعب هذه أسماء قوم صالحين  
كانوا بين آدم ونوح عليهما  
الصلاة والسلام فلما ماتوا كانوا  
أتباع هؤلاء يقتدون بهم  
ويأخذون بعدهم بأخذهم في  
العبادة فجاءهم إبليس وقال لهم  
لو صورتم صورهم الخ ما ذكره  
وهذا هو الصحيح والواجب  
على من علم يخبر بما علم ومن  
لا يعلم واجبه لا أعلم ورد الأخبار  
بالزور وهوى النفس لا يجوز  
والله أعلم (سئل) رضى الله عنه  
وأرضاه في مأموم اعتدل مع  
إمامه أو جلس معه بين السجدين  
ثم هوى حتى بلغ الأول حد  
ركوع القائم والثاني حد ركوع  
الجالس والإمام لم يهوى فيهما  
فانتظره في حد الركوع فيهما  
واطمئن هل تصح صلاته أم لا وهل  
يفرق بين المخالط للعلماء إذا قلم  
يطلان الصلاة وبين غيره أم لا  
يفرق أفيدو نامأجورين (أجاب)  
رضى الله عنه ونفعني به نعم تبطل  
الصلاة في الصورتين مع العلم  
والتعمد بخلاف الناسى والجاهل  
المعذور لقرب عهده بالإسلام

مكتوبة اه وفي الاكمال ذكر عبدالحق أما كن قبول الدعاء وأن منها الدعاء أثر  
الصلاة وأنكر الإمام ابن عرفة وجود الخلاف في ذلك وقال لا أعرف فيه كراهة  
قلت إن عني بقوله لا أعرف فيه كراهة أى لم تقدم فصحيح وإن عني مطلقاً ففيه  
شئ لأن الشيخ شهاب الدين القرافى رحمه الله تعالى ذكرها في آخر قواعده  
وعلمها بما يقع بذلك في نفس الامام من التعاطف وقال في العتية قال مالك رأيت  
عامر بن عبد الله يرفع يديه وهو جالس بعد الصلاة يدعو فقيل لمالك أترى بهذا  
بأساً قال لا أرى به بأساً ولا يرفعها جداً وقال أيضاً رفع اليدين إلى الله عند الرغبة  
على وجه الاستكانة والطلب محمود قال القاضي أبو محمد بن العربي اختلفوا في الرفع  
إلى أين يكون فقيل إلى الصدر وقيل إلى الوجه وجاء عن النبي صلى الله عليه وسلم  
أنه كان يرفع يديه في الدعاء حتى يبدو بياض إبطيه والدعاء بعد المكتوبة أفضل  
من الدعاء بعد النافلة وقال ابن عباس وقتادة فإذا فرغت من الصلاة فانصب  
في الدعاء أى اتعب ووقع النصب في الدعاء مؤذن بالإكثار منه والإلحاح فيه  
حتى يبلغ الداعي الجهد ومن الصحيح إذا أقرن الإمام فأمنوا أى إذا دعا فالداعي  
يسمى مؤمناً كما يقال للمؤمن داع وفي الحديث الصحيح علي ما ذكره الترمذى  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا رفع يديه في الدعاء لم يحطهما  
حتى يمسح بهما وجهه قال الشيخ أبو القاسم البرزلى وهذا يرد إنكار عز  
ابن عبد السلام المسح والله الموفق للصواب ((ما قولكم)) في حكم التكبير بصوت  
مرتفع عقب الصلاة ينبوا لنا ما ورد فيه وغيره مما يقال عقبها ((الجواب))  
في الصحيح من حديث ابن عباس كنا نعرف انقضاء صلاة رسول الله صلى الله عليه  
وسلم بالتكبير وفي رواية إن رفع الصوت بالذكرك حين ينصرف الناس من المكتوبة  
كان علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فكنت أعرف إذا انصرفوا بذلك قال  
الطبري فيه الإبانة عن صحة فعل من كان يفعل ذلك من الأمراء يكبر بعد صلاته  
ويكبر من خلفه وفي الواضحة عن ابن حبيب كانوا يستحبون التكبير في العساكر  
والبعث إثر الصبح والعشاء تكبيراً عالياً ثلاث مرات وهو قديم من شأن الناس  
وفيه إظهار لشعائر الإسلام ومن حديث عبد الله بن الزبير أنه عليه السلام كان يقول  
في دبر كل صلاة حين يسلم لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه له النعمة وله الفضل  
وله الثناء الحسن لا إله إلا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ومن حديث  
معاذ بن جبل رضى الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له أو صيك  
يامعاذ لا تدعن في كل صلاة أن تقول اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن  
عبادتك وعن المغيرة بن شعبه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا فرغ من الصلاة  
وسلم قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ  
قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت ولا ينفع ذا الجدم منك الجدم

أولئشه بيادية بعيدة عن العلماء  
ففي الإيعاب مع متنه في مبطلات  
الصلاة مانصه ومنها الفعل المتأني  
فان كان من جنسها بطلت بزيادة  
ركن فعلي لغير متابعة ولولتدراك  
ذكر فاته فيه حال كونه عالما بالتحريم  
عامدا وإن أكره لأنه نادرا ولم  
يطمئن فيه لتلاعبه بها حينئذ ومن  
ثم لم يفرقوا بين قليله وكثيره  
لا بزيادة قولي كالفاتحة إذ لا يغير  
نظمها وقيل يبطل بتعمده تكريره  
وعليه جمع متقدمون ونقل عن  
القديم ولا بزيادة أركان حال  
كونه ناسيا أو جاهلا بتحريم  
الزيادة لأجل تدارك مطلقا لأنه  
يما يخفى بخلاف جهل الزيادة  
لا لغير ذلك فانه كجهل تحريم  
الكلام فيما مرفيه من التفصيل  
وحاصل ما ذكر أنه إن تكلم  
جاهلا بتحريم الكلام لقرب عهده  
بالإسلام وإن خالط المسلمين  
أوبعده عن العلماء بأن نشأ بيادية  
نائية لا يسمع فيها بأحكام الشرع  
أى الأحكام الخفية منه لا كل  
أحكامه والظاهر أنه لافرق في  
البعد هنا وفي نظائره بين مسافة  
القصر ودونها لكن عسر عليه  
الانتقال لخوف أو عدم زاد  
أوضاع من تلزمه نفقتهم أو نحو  
ذلك من سائر الأعذار المستقطعة  
لوجوب الحج فان اتفق ذلك لزمه  
السفر لتعلم المسائل الظاهرة  
دون الخفية وما نحن فيه من  
الظاهرة فلا ينبغي أن يعذر به

ومن حديث ثوبان أنه عليه الصلاة والسلام كان إذا انصرف من صلاته استغفر  
ثلاثا وقال اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام إلى  
غير ذلك من الأدعية المسأورة والأذكار المشهورة اه من المعيار والله الموفق  
(ماقولكم) في إمام الصلاة إذ أقام شخصا نائباً عنه في الوظيفة هل يجوز أم لا  
وهل يستحق المعلوم أو النائب أفيدوا الجواب ولكم الأجر والثواب (الجواب)  
يجوز النيابة في الوظيفة على أسهل الأقوال فيستحق المعلوم وهو مع النائب على ما دخلا  
حيث لم يخالف شرط الواقف كما في حاشية العلامة الأمير على عبق والمجموع  
وفي الدسوقي تجوز النيابة في كذا ذات وإمامة وقراءة بمكان مخصوصة حيث لم  
يشترط الواقف عدم النيابة فيها واعلم أنه إن شرط الواقف عدم النيابة لم يكن  
المعلوم للأصلي لتركه ولا للنائب لعدم تقررده في الوظيفة أصلا وإن لم يشترط  
الواقف عدم النيابة فالمعلوم لصاحب الوظيفة المقرر فيها وهو مع النائب على  
ما تراضيا عليه من قليل أو كثير كانت الاستتابة لضرورة أم لا كما قاله القرافي  
واختاره الأجهوري والبناني وهو أسهل الأقوال (١) وقال المنوفي إن كانت  
الاستتابة لضرورة فكذلك وإلا فلا شيء للنائب ولا للنبوب عنه من المعلوم  
والله أعلم (مسألة) من أدرك الإمام في التشهد فدخل معه فظهر سلام الإمام أنه  
في التشهد الأخير فالواجب عليه إتمام فرضه الذي أحرم به ثم إن أدرك جماعة  
أعاد معهم إن شاء وكانت الصلاة مما تعاد هذا هو المنصوص في العتية وغيرها  
ولم يذكر في هذه المسألة أمره لا بقطع ولا بانتقاله إلى نفل وهو حكم ظاهر لأنه  
شرع في فرض فلا يبطله لصلاة الجماعة وهي سنة وإنما يخير بين القطع والانتقال إلى نفل  
من دخل مع الإمام في صلاة معادة كأن صلاها وحده ثم وجد الإمام جالسا  
فدخل معه معيدا لفضل الجماعة فظهر بسلام الإمام أنه في التشهد الأخير وربما  
التبست المسألان على من لا يعرف فأجرى التخيير في غير محله اه بناني نقل عن المعيار  
والذي ذكره غيره أن من لم يدرك ركعة والحال أنه غير معيد ورجا جماعة أخرى  
جاز له القطع لأنه لم ينسحب عليه حكم المأمومية فلا يستخلفه الإمام بل يجوز

(١) قوله أسهل الأقوال والمنوفي قيد الجواز بالضرورة وفي كلامه إمام إلى استحقاق النائب  
جميع المعلوم ويمكن حمله على ما للقرافي من أن ما اتفقا عليه من قليل أو كثير إن لم يشترط الواقف  
عدم النيابة فان شرط عدمها لم يكن المعلوم للأصلي لتركه ولا للنائب لعدم تقررده أصالة وارتضى عجز  
في تقريره وشيخه البدر ذلك اه عبق. وقوله وفي كلامه إمام الخ الإيعاء انما هو عند عدم الضرورة قال  
المنوفي لأن الأصل إذا اتفق لنفسه شيئا جعل العبادة متجرا وخالف غرض الواقف لأنه انما كثر  
المعلوم لأجل أن ينشط العامل ونحوه لابن الحاج وهو شيخ المنوفي وشيخ المصنف أيضا وقوله ويمكن  
حمله الخ كلام غير مناسب لأن المنوفي صرح بالجواز مع الضرورة وبالمنع مع عدمها فإفاده المحقق  
الأمير وقال عز الدين بن عبد السلام لا يجوز لمن جعل له الرزق على الإمامة أن يتناولها إلا أن يقوم  
بالإمامة على الشرط أو مقتضى العادة ولا يستنبد إلا لعذر جرت العادة بالاستتابة فيه كالمرض ونحوه  
وإن استناب بغير إذن الناظر لم يستحق شيئا وإن أذن له الناظر في الاستتابة جاز أن يستنبد ولا حقه له  
فما يجب بالإمامة عن المستنبد بل هو مستقل بالإمامة ليس نائباً فيها عن أحد انظر المعيار



حينئذ لتقصيره ثم رأيت في الخادم ما يصرح بذلك ثم قال ولا يزيد ركن فعلي للمتابعة لتأكدها مثاله ركع أو سجد قبل إمامه ثم عاد إليه أو رفع من ركوعه فاقتدى بمن لم يركع ثم ركع معه فلا يضر لأنه فعل لأجل المتابعة المأمور بها فلا تبطل بتعمد زيادة جلسة عهدت في الصلاة غير ركن وقصرت بأن كانت كقدر جلسة الاستراحة كما لو جلس بقدرها بعد هويته ليسجد ثم سجد بعد سجود التلاوة وقبل قيامه أو بعد سلام إمام المسبوق في غير محل تشهده كما قاله ابن المقرئ وهو مقيس متجه بل كلام الشيخين في سجود السهو صريح فيه وذلك لأن هذه الجلسة معهودة في الصلاة غير ركن بخلاف نحو الركوع فكان تأثيره في تغيير نظمها أشد وخرج بقولي عهدت الخ تعمد جلسة لم تعهد كالجلوس قبل الركوع فانه مبطل وإن لم يقم كما اقتضاه كلام التنييه ولو سجد لما لا يقتضيه عذر إن قرب إسلامه أو نشأ بعيدا من العلماء وإلا فلا قاله الخوارزمي (تنييه) إغذار الجاهل من باب التخفيف لا من حيث جهله وإلا لكان الجهل خيرا من العلم إذ كان يحط عن العبد أعباء التكليف ويريح قلبه عن ضروب التخفيف فلا حجة للعبد في جهله بعد الرسل قاله الإمام الشافعي رضي الله عنه

الاقتداء به ومقتضى هذا أنه إن بطلت صلاة الإمام لا يسرى البطلان له وفي الخطاب يعيد احتياطاً ولعله لنية الاقتداء بهذا الإمام أفاده الدسوقي (ما قولكم) فيمن يصلي إماماً ويحفظ الفاتحة والسورة ولا يميز فرضاً ولا سنة وإذا حصل له في الصلاة خلل لا يقدر على إصلاحه فهل تصح صلاة المؤتم به أم لا (أجاب) عن هذا عجم بقوله بحيث كان يأتي بالصلاة على وجهها ولم يميز بين ما فيها من الفرائض وما فيها من غير الفرائض فصلاته صحيحة وصلاة من خلفه صحيحة [مسئلة] قول الشيخ خليل وجازله دخول على ما أحرم به الإمام ظاهره العموم لقول صاحب الطراز إذا أحرم بما أحرم به إمامه قال أشهب يجزئه ويكون كالناسي ويعيد استحباباً وقال بعضهم هو مخصوص بمسألتي الأولى إذا لم يدر هل الإمام مقيم أو مسافر والأخرى إذا لم يدر هل الإمام في الجمعة أو الظهر لا مطلقاً كما هو ظاهر كلام المصنف قلت وهذا هو الأولى انتهى من فتاوى عجم وأما لو دخل على تعيين الجمعة أو الظهر والحال أنه لا يدرى أحرم الإمام بجمعة أو ظهر ثم تبين له مخالفة الإمام فإن كان نوى الجمعة ظاناً أن الإمام محرماً بها فتبين أنه محرم بالظهر صحت صلاته على المعتمد لأن شروط الجمعة أخص من شروط الظهر بخلاف ما إذا ظن أن الإمام محرماً بظهر فتبين أنه محرم بجمعة فتبطل وأما لو كان مسافراً ومر بجماعة يصلون فظنهم مسافرين فدخل معهم على ذلك فتبين أنهم مقيمون فإنه يعيد أبداً وأما لو كان هذا الداخل مع من ظنهم مسافرين مقيماً فانه يتم معهم صلاته ولا يضره ظن المخالفة لأن الإتمام واجب عليه سواء ظهر أن إمامه مسافر أو مقيم وكذلك يعيد أبداً من ظنهم مقيمين والحال أنه مسافر فنوى الإتمام فتبين أنهم مسافرون فإن كان هذا الذي ظنهم مقيمين مقيماً فلا تبطل صلاته لأن غايته أنه مقيم صلى خلف مسافر ثم إنه لا إعادة في الوقت على هذا المقيم سواء ظنهم مسافرين أو ظنهم مقيمين والحاصل أن المسافر ومن ظن أن الإمام في ظهر أو جمعة إذا أحرم كل منهما بما أحرم به الإمام صحت صلاته فإن عين بطلت إلا من عين الجمعة فتبين أنها الظهر فلا تبطل وإن المقيم الذي ظن إمامه مسافراً أو مقيماً فتبين خلافه فلا إعادة عليه لأبداً ولا في الوقت كما صرح بذلك شراح سيدي خليل والله المرشد للصواب (ما قولكم) في عالم يصلي مع أصحابه لموضعه البعيد من الصفوف التي خلف الإمام هل يفوتهم فضل الصف أم لا (الجواب) في عبد الباقي والأمير عليه عند قول سيدي خليل وندب الفرض بالصف الأول (فائدة) قال ابن عرفة قال ابن حبيب أخص مالك للعالم أن يصلي مع أصحابه أي مأموماً للإمام بموضعه البعيد من الصفوف مالم يكن بها فرج فليسدها أي ولا يفوته ثواب الصف وإنما فضل الصف الأول لاستماع القرآن وإرشاد الإمام واحتمال الاستخلاف اه بتلخيص (ما قولكم)

في مسجد جرت العادة بالجلوس به والامام الراتب يصلي كالأزهر والمسجد الحرام ولا يحصل طعن في الإمام بجلوس الجالسين الذين سبقت صلاتهم مع جماعة هل يجب عليهم الخروج من المسجد كما قال سيدي خليل وإن أقيمت بمسجد علي محصل الفضل وهو به خرج أم لا ((الجواب)) محل وجوب الخروج من المسجد على محصل الفضل إذا وقع الطعن بالفعل وأما إذا جرت العادة بالجلوس والامام في الصلاة كالجامع الأزهر فلا يجب الخروج كذا في الحاشية عن الصغير وفيه ما فيه نعم لا حرمة عند الشافعية اه من أمير علي عبد الباقي ((ما قولكم)) في شخص اقتدى بإمام شافعي في مسجد فيه الأئمة متعددة فتبين أنه اقتدى بمنحى فهل لا يعيد لأنه كمن صلى خلف من ظنه زيدا فتبين أنه عمرو أم يعيد احتياطا ((الجواب)) اتفق للزرقاني شارح سيدي خليل أنه اقتدى في جامع المؤيد بمصر خلف الشافعي فاذا هو الخنفي فأعاد احتياطا وقال ابنه لا إعادة لأنه كمن ظنه زيدا فتبين أنه عمرو وارتضى ما قاله ابنه الأشياخ ومال العلامة الأمير إلى قول والده فقال أقول احتياط الشيخ في الإعادة أعلى لأن الأئمة متعددة لا يمكن في جامع المؤيد فقد ظهر أن الذي وجه قصده إليه معدوم بخلاف مسألة زيد فتبين أنه عمرو فإن الذات واحدة فليتأمل انتهى ((ما قولكم)) في شخص صلى الظهر مثلا فقال له شخص لم يدخل الوقت وقال آخر دخل فحصل له شك في صلاته فأراد أن يصلي ثانيا وأراد أن يقتدى به أناس لم يصلوا أولا فهل لا يجوز اقتدائهم به لاحتمال براءة الشاك بالفعل وإن وجبت الإعادة ظاهرا فيكون فرضا خلف نقل أم كيف الحال ((الجواب)) اتفق أن العلامة العدوي صلى العصر واقتدى به الشيخ الدردير والشيخ الأمير فقال إنسان صليتم قبل الوقت وعارضه آخر فحصل لهم شك وأرادوا الإعادة وأراد الدخول معهم أناس لم يصلوا أولا فقال العلامة الأمير قدموا بعض من لم يصل أولا يصلي بنا إماما أي ولا يتقدم واحد منا لأنه لا يجوز اقتداء المتيقن بالشاك واستحسن كلامه الشيخ الدردير وخالفهما العلامة العدوي وقال إن إعادتنا واجبة وصلى بالجميع ثانيا أفاده الأمير في المجموع وغيره والحق مع الأمير والله أعلم [مسألة] إنما يحصل فضل الجماعة بركعة وهل لابد من إدراكها بسجديتها قبل سلام الإمام أم لا قولان فإن زوحم أو نكس عنهما حتى سلم الإمام وفعلهما بعد سلام إمامه فيحصل له فضل الجماعة عند ابن القاسم خلافا لأشبه أفاده عبد الباقي لكن سيأتي في باب الجماعة بعكس النسبة للشيخين [مسألة] يصح الاقتداء بلاحق في الفاتحة أو غيرها وبغير مميز بين كضاد وظاء بأن يقلب الظاء ضادا والحاء المهملة هاءا والراء لاماً أو الضاد دالا على المعتمد فيهما كذلك أن تقول الذي يبذل الضاد ظاءا مثلا إن كان عاجزا في الحال والمستقبل بأن لا يقبل التعليم بطبعه فينبغي أن يكون كالآل لكن أي فهو عاجز تصح صلاته وصلاة المقتدى به ضاق

انتهى المقصود ثقله عن الإيعاب والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضي الله عنه) في مأوموم سجد مع إمامه السجدة الثانية من إحدى ركعاته فضر به حجر فأوجعه في جبهته فرفع رأسه بقصد إزالته لا بقصد الرفع من سجدة فبعد الرفع هم بالرجوع فرأى إمامه قد رفع منه فهل تحسب له تلك السجدة أم لا فان قلتم لا فهل يجب عليه بعد سلام إمامه أن يأتي بركعة أم لا وهل إذا لم يأت بركعة وسلم بعد سلام إمامه تبطل صلاته أم لا أفيدونا (أجاب) رضي الله تعالى عنه لا تحسب له السجدة المذكورة بل يلزمه العود للسجود لوجود الصارف فان دام على الرفع المذكور ولم يعد مع العلم والتعمد بطأت وإن فعل ذلك ناسيا أو جاهلا لزمه ركعة بعد سلام إمامه فان لم يأت بها بطأت صلاته وصورة المسئلة أنه رفع رأسه مكرها كما هو صورة المسئلة وأما الرفع رأسه مختارا بلا خوف ضرر بطأت صلاته عند الشيخ ابن حجر سواء تحامل أم لا واعتمد الشيخ الرملي فيما إذا خشى الضرر وقام مكرها خوفا من جرح جبهته أنه إذا تحامل بجبهته لزمه دوام الرفع ولا يعود للسجود فأعاد بطأت صلاته وإن لم يتحامل عاد وجوبا فان لم يعد عامدا عالما بطأت صلاته كما مر من التفصيل عند الشيخ ابن حجر قال في النهاية

ومثله ما لو سجد على شيء فانتقل عنه لغيره بعد تحامله عليه ورفع رأسه عنه أي فانه إن عاد بطلت صلاته بخلاف ما لو فعله قبل سجود محسوب كأن سجد على نحو يده ثم رفعها وسجد على الأرض فان صلاته لا تبطل وقد علمت أن هذه مبطلّة عند الشيخ ابن حجر حيث علم وتعمد وإلا فلا تحسب والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) سیدی العلامة شیخنا الشیخ محمد صالح الرئیس عفا الله عنه وعافاه هل السلام علی المصلی بطریق الاستحباب أم یکره أم هو خلاف الأولى فإذا سلم هل یجب علیه الرد حالاً أم یؤخر إلى فراغها سواء حضر المسلم أم لم یحضر أم یحرم علیه أم یکره وهل یطلب منه الرد بالإشارة بالرأس أو بالید أو یحرم أو یکره أفیدوا بالجواب ولکم الثواب من رب الأرباب (أجاب) بقوله رضی الله عنه نعم یکره السلام علی المصلی فإذا سلم علیه لم یجب الرد بل یتستحب له أن یرد بالإشارة یدیه أو رأسه ثم بعد فراغه یرد باللفظ وإن ذهب المسلم فان رد باللفظ بلفظ الخطاب فی الصلاة بطلت صلاته وإن رد بلفظ الغيبة کره والله سبحانه أعلم وفي المنهاج للعلامة النووی وشرحه المغنی والنهاية والتحفة والعبارة لها ویسن ابتداءه إلا علی نحو قاضی حاجة بول أو غائط أو جماع وشارب

الوقت أم لا ولو وجد من یأتم به غیره خلافاً للخطاب وبعض الشراح وإن کان قادراً فی الحال علی التعلیم فینبغي أن لا یختلف فی بطلانها لأنه کالمبتلاعب وإن کان عاجزاً فی الحال قادراً فی الاستقبال فإن اتسع الوقت للتعلیم وجب علیه التعلیم وإن لم یتسع وجب علیه أن یأتم بمن یحسن الفاتحة فأین محل الخلاف وجوابه أن محله فی من لم یجد من یأتم به وهو یقبل التعلیم ولم یجد معلماً أو ضاق الوقت عن التعلیم وأتم به من هو أعلم منه بأن کان لا یدل حرفاً بحرف أصلاً أو کان أقل منه وإنما أتم به لعدم وجود غیره ویقال مثل هذا فی اللاحق اه عبدالباقی بتصرف ثم إن المراد باللحن المذکور اللحن الجلی وهو ما یخل بالمعنی أو الإعراب کرفع المجرور ونصبه وأما اللحن الخفی وهو ما لا یخل بالمعنی ولا بالإعراب فلا یبطل الصلاة فی کبیر الخرشی عن الأجهوری یکره الاقتداء باللاحن لحناً خفياً کظهر النون الخفیفة والتنوین عند الفاء والواو والمیم والنون لأنه خرق الإجماع وقرأ بما لم یقرأ به قلت وكذا سائر ما هو من هیئة الأداء من مد المقصور وقصر الممدود كما فی عجب أيضاً قال شیخ الإسلام فی شرح الجزرية اللحن المیل بالخطأ عن الصواب وهو خفی وجلی فالجلی خطأً یعرض للفظ ویخل بالمعنی أو الإعراب کرفع المجرور ونصبه . والخفی خطأً یعرض للفظ ولا یخل بالمعنی ولا بالإعراب کترك الإخفاء والإقلاب والغنة اه وقد ذکر الخرشی عن الزرقانی أن مد المقصور وقصر الممدود مبطل فجعل هذا من محل الخلاف وقد علمت إطلاق الأجهوری من أن مد المقصور وقصر الممدود من اللحن الخفی غیر المبطل [مسئلة] من صلی فی غیر المساجد الثلاثة منفرداً یعید فیها ولو منفرداً أو من صلی فیها منفرداً فلا یعید فی غیرها جماعة ویعید فی أحدها جماعة ولو کان مفضولاً بالنسبة لما صلی فیه منفرداً ومن صلی فی غیرها جماعة یعید فیها فی جماعة ولا یعیدها منفرداً علی الأصح وقیل لمن صلی بغيرها جماعة أن یعید فیها ولو قدراً لأن فذهأ أفضل من جماعة غیرها ورد بأنه لا یلزم من أفضلية شيء الإعادة لأجله ألا ترى إلى تفاوت الجماعات أفاده درودس [مسئلة] یحصل فضل الجماعة بركة كاملة بسجديتها مع الإمام وإنما تدرك الركعة مع الإمام بانحناء المأموم مع الإمام قبل اعتدال الإمام من ركوعه ولو حال رفعة وإن لم یطمئن المأموم فی ركوعه إلا بعد اعتدال الإمام مطمئناً اه من أقرب المسالك للردیر [مسئلة] اختلف فی المسبوق هل یجب علیه القيام لتكبيرة الإحرام کوجوبه علی غیره أو واجب علی غیره وأما هو فلا یجب علیه فإذا فعل بعض تكبيرة الإحرام فی حال قیامه وأتمه فی حال انحطاطه أو بعده بلا فصل کثیر بین أجزائه بأن لا یكون هناك فصل أصلاً أو یكون فصل یسر فی کل من هذه الأحوال الثلاثة إما أن یكون نوى بتكبيره العقد أى الدخول فی الصلاة أو نواه والركوع أو



وآكل في فمه لقمة لشغله وكائن  
 في حمام لاشتغاله بالاعتسال وإلا  
 على مصل وساجد وملتب ومؤذن  
 ومقيم وناعس وخطيب ومستمع  
 ومستغرق القلب بدعاء إن شق  
 عليه الرد أكثر من مشقة الأكل  
 كما يقتضيه كلام الأذكار  
 ومتخاصمين بين يدي قاضي ولا  
 جواب يجب عليهم الا مستمع  
 الخطيب فإنه يجب عليه الخ مافي  
 التحفة ومثله المغنى والنهاية وفي  
 العباب مع شرحه الإيعاب للعلامة  
 ويرد المصلي السلام على المسلم  
 عليه في الحال بالإشارة بيده  
 أو برأسه ندبا كافي أصل الروضة  
 في الجمعة وحزم في التحقيق وغيره  
 للاتباع في الإشارة باليد رواه  
 الترمذي وصححه ويمتنع ذلك  
 باللفظ إن كان فيه خطاب للمامر  
 فإن لم يرد بها حالا رد عليه ندبا بعد  
 فراغها باللفظ للاتباع أيضا وسنده  
 حسن كما في المجموع والذي في  
 التحقيق وشرح مسلم أنه يرد ندبا  
 باللفظ بعد الفراغ وإن رد  
 بالإشارة حالا وهل يشترط في  
 نذب الرد باللفظ بعد الفراغ  
 حضور المسلم أو لا فرق محل نظر  
 وإطلاقهم يؤيد الثاني فإن قصد  
 الدعاء له بالسلام فلا فرق بين  
 حضوره وغيبته الخ مافي الإيعاب  
 زاد في التحفة والنهاية إن قرب  
 الفصل والله سبحانه وتعالى أعلم  
 (باب صفة الصلاة)

سئل رضى الله تعالى عنه في تأمين

لم ينوهما فيعتد بالركعة في هذه الصور التسع بناء على القول بأن القيام  
 لتكبيره الاحرام لا يجب على المسبوق أو لا يعتد بها بناء على القول الآخر مع  
 الجزم بصحة الصلاة على ما قاله عجم لأن الأجهورى ومن تبعه جعلوا ثمرة الخلاف  
 ترجع للاعتداد بالركعة وعدم الاعتداد بها وأما الخطاب فجعل ثمرة الخلاف ترجع  
 لصحة الصلاة وبطلانها والذي ذكره عجم أقوى مستنداً كما في بن وأما لو نوى  
 مجرد الركوع لبطلت صلاته وإن كان يتهدى لحق الإمام وأما إذا ابتدأ تكبيرة  
 الاحرام حال الانحطاط وأتمها فيه أو بعده بلا فصل كثير بأن لم يكن هناك فصل  
 أصلاً أو كان فصل يسير فهذه ثلاثة أحوال وسواء في هذه الأحوال نوى بالتكبير  
 الإحرام فقط أو هو والركوع أولم ينو شيئاً فالركعة باطلة اتفاقاً في هذه الصور  
 التسع وأما الصلاة فصحيحة إذا علمت هذا فجملة الصور ثمانية عشر فإن حصل  
 فصل كثير بطلت الصلاة في ست صور وذلك إما أن يبتدئ التكبير حال القيام  
 أو حال الانحطاط ويتمه بعده مع الفصل الكثير وفي كل من هذين إما أن ينوى  
 بالتكبير الإحرام فقط أو هو والركوع أولم ينو شيئاً فهذه الستة تضم إلى الثمانية  
 عشر المتقدمة فالجملة أربعة وعشرون صورة هكذا يستفاد من دس في باب  
 فرائض الصلاة (فائدة) في فتاوى الأجهورى أنه سئل عن فاته إدراك  
 الركعة الأولى مع الإمام تحقيقاً أو شكاً ثم رفع عمداً أو جهلاً فهل تبطل صلاته  
 أم لا فأجاب إن تحقق قبل أن يخفض عدم الإدراك ثم ركع ورفع عمداً أو جهلاً  
 بطلت صلاته وكثيراً ما وقع هذا من العوام وإن تحقق الإدراك بعد ما رفع فإنه  
 يفصل فيه فإن ركع غير راجع الإدراك ثم رفع عمداً أو جهلاً أيضاً بطلت صلاته  
 وإن ركع راجعاً الإدراك فالذى يفيد كلام صاحب التوضيح وابن عبد السلام  
 والشيخ بهرام أن صلاته لا تبطل بذلك والذي يقتضيه كلام الشيخ زروق  
 وشيخه الثعالبي ومن وافقهما بطلان صلاته بذلك هذا تحرير هذه المسئلة فعض  
 عليها بالنواجذ وترك ما يقع في بعض الأوهام من غير استناد إلى ما يعتد به من  
 الكلام والله أعلم [مسئلة] قال ابن عرفة إذا وقف القارئ وتعدر من يفتح  
 عليه ركع ولا ينظر مصحفاً بين يديه قال الباجي إن كان في الفتحة نظر فيه قال  
 في سماع ابن القاسم تخييره بين الركوع وابتداء سورة أخرى قلت الجارى على  
 القواعد ما قال الباجي اه عجم (ماقولكم) في مأموم انصرف من صلاته ظاناً  
 أن الإمام سلم ثم لم يعلم حتى سلم إمامه فهل يسجد للسهو أم لا (الجواب) في  
 فتاوى عجم قال ابن القاسم وعلى عن مالك لو سلم المأموم وانصرف يظن أن  
 الإمام سلم ثم رجع قبل سلامه فإنه يجلس ويسلم معه ولا سجود عليه فإن لم يعلم  
 حتى سلم الإمام فقال ابن القاسم لا يسجد عليه أيضاً وقال علي عن مالك إن يسجد  
 لسهوه أحب إلى (ماقولكم) في إعادة الجماعة بعد الراتب هل فيها ثواب أم لا

المأموم مع الإمام وهو يقرأ الفاتحة ولم يكن يسمع تأمين إمامه فأمّن فهل يقطع الموالاة ويلزمه استئناف الفاتحة أم لا أقنونا مأجورين (أجاب رضي الله تعالى عنه) تنقطع الموالاة ويلزمه استئناف الفاتحة والله سبحانه أعلم

### (باب صلاة النفل)

سئل نفعتني الله تعالى به عن صلاة الوتر إذا صلى شخص العشاء ونام حصّة من الليل ثم قام وصلى قدراً معلوماً من النوافل وختمها بالوتر أو صلى العشاء والوتر وقام في الليل وصلى ما تيسر هل يصح هذا كله أم لا أفيدنا (أجاب) نعم يصح أن يقدم الوتر بعد العشاء ثم يصلي ما شاء من النوافل ويصح تأخيرها بعد النوافل وهو الأفضل لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وقرأ والله سبحانه أعلم (سئل) نفعتني الله به في شخص صلى صلاة العصر وترك سنة العصر عمداً مثلاً فهل له أن يصلي السنة بعد فعل الفرض أم لا فإن قلتم نعم فهل أحد من الشافعية قال بالمنع أم لا لأن بعض طلبة العلم يزعم أن من ترك سنة العصر عمداً وصلى الفرض لا يجوز له أن يصلي بعد فعل الفرض قولاً واحداً وينسب ذلك الزعم إلى المذهب فهل ما يقوله حق أم كذب بينونا ذلك بياناً شافياً (أجاب) رضي الله عنه نعم لم يقل بما قاله المذكور أحد من

(الجواب) يثاب من جهة كونها عبادة ويستدل على هذا بما أفتى به ابن رشد وهو أن من عليه فوائت وتنفل تنفلاً زائداً عن الفجر والوتر ونحوهما فإنه يثاب من جهة ويأثم من جهة وإذا كان نهى التحريم لا ينافي الثواب فأولى نهى الكراهة والنهي الذي ينافي الثواب هو النهي لذات العبادة كالنهى عن صوم زمن الحيض مثلاً وبعضهم قال بالمنافاة أنه من فتاوى عجم بحذف وتوضيح وفي المجموع ونذب قطع محرم أي داخل في حرمة الصلاة ولو تلاوة أي سجود تلاوة وتعبيري بالقطع المشعر بالانقضاء وقت كراهة بني عليه بعضهم الثواب أي من جهة كونها عبادة وقيل لا ينعقد ونقله في حاشية الخرشى عن سيدي يحيى الشاوي والله أعلم [مسئلة] لو تعمد ترك الركوع مع الإمام حتى رفع منه معتدلاً فإن كان من الأولى بطلت وإن تعمد تركه من غير الأولى فإن استمر على الترك حتى رفع الإمام من سجودها الثاني بطلت وإن أتى بالسجدة الأولى قبل رفع الإمام من الثانية فالراجح صحتها كما في دس [مسئلة] لا يجوز للمأموم نية مفارقة إمامه لأن المأمومية تلزم بالشروع وإلا بطلت ومحل منع انتقال المأموم عن إمامه ما لم يضر الإمام بالمأمومين في الطول وإلا جاز وعند الشافعية يجوز وإن لم يكن ضرورة كذا في المجموع

(فصل) في أحكام المساجد (ما قولكم) في الوضوء في المسجد هل يجوز أم لا وفي حلق الرأس وقص الأظافر فيه هل يجوز أم لا (الجواب) الوضوء مكروه وقيل جائز ما لم تكن أعضاؤه متنجسة والاحرم وتكره المضمضة فيه وإن غطاها بالحصباء ما لم تؤد للاستقذار وإلا منعت كما إذا كان يتأذى بها الغير ويكره حلق الرأس في المسجد وكذلك الأظافر وقص الشارب ولو جمع ذلك في ثوبه وألقاه خارجه وكذلك الاستيائك لحرمة المسجد والله أعلم (ما قولكم) في حكم الفصادة والحجامة والمخط في المسجد (الجواب) تحرم الحجامة والفصادة فيه كما في الخرشى وغيره في باب الاعتكاف وكذلك يحرم المخط كما استظهر في حاشية الخرشى في باب الجماعة ويجوز بصب لطف وكذلك التنخم فيه إن لطف أيضاً وهذا إذا كان المسجد مفروشاً بالحصباء ودفن ما ذكر فيها ويقيد هذا بالمرّة والمرتين لا أكثر لتأديته لتقطيع حصره واستقذاره ويقيد أيضاً بأن لا يتأذى به غيره فإن أدى إلى تقطيع حصره واستقذاره أو تأذى به الغير حرم (ما قولكم) في قتل القملة في المسجد وطرحها حية ورمى قشرها فيه هل يحرم أم لا (الجواب) قتلها فيه مكروه وطرحها حية قيل بكرهته وقيل بحرمة ورمى قشرها فيه حرام قال مالك أكره قتل البرغوث والقملة في الصلاة وهذا يقوى كراهة قتل القملة فيه (ما قولكم) في تعفّيش المسجد والمكث بالنجس فيه هل يمنع أم لا (الجواب) يكره تعفّيشه باليابس الطاهر وأما باليابس النجس فحرام

الشافعية وعبارة الروضة للعلامة  
النووي (فصل في أوقات  
الزواجر الراتبة) وهي ضربان  
أحدهما راتبة تسبق الفريضة  
فيدخل وقتها بدخول وقت  
الفريضة ويبقى جوازها مابق  
وقت الفريضة ووقت اختيارها  
ما قبل الفريضة إلى آخر ما في  
الروضة ومثله المنهاج وسائر كتب  
الشافعية من المتأخرين والمتقدمين  
والله يهدي من يشاء إلى صراط  
مستقيم

### (باب صلاة الجماعة)

سئل فيما إذا قلتم إنه يسن للصف  
الثاني أن يكون خلف الصف  
الأول بما يسع مصلاه كما هو  
مقرر في كتب علماء الشافعية  
وغيرهم من علماء الأئمة رحمهم  
الله تعالى فما تقولون في الصفوف  
المتقطعة خلف الصف الأول لغير  
موجب كما يصنع أهل الخصف  
بالمسجد الحرام في نحو صلاة  
المغرب والعشاء كما هو مشاهد  
ويتركون السنة الواردة الصحيحة  
فعلما وقولا فهل هذا مكروه مفوت  
لثواب الجماعة وهل خالف علماء  
الشافعية بعضهم وقال بعدم  
الكره وثبوت الثواب للصلي  
في الخصف المذكورة أفيدوا  
وما تقولون في الأقرب من  
الإمام للبيت في غير جهته هو  
مكروه مفوت لصلاة الجماعة  
أيضا وهل وقع خلاف فيه أيضا  
بين من يعتمد على قولهم من علماء

كما يحرم تقديره بالمائع مطلقا وإن طاهراً ويحرم المكث بالنجاسة فيه وهذا  
لا يخالف ما في المدونة من كراهة قتل القملة في المسجد لأننا نقول كراهة قتلها  
للضرورة أو مبنى على المكث بالنجس مكروه وكلام الخطاب يقتضي ترجيحه  
[مسئلة] يجوز إحضار الصبي في المسجد بأحد شرطين أن لا يعبث أى شأنه ذلك  
أو يعبث ولكن يعلم من عادته أنه على تقدير وقوع العبث منه يمتنع إذا نهى عنه  
كذا يؤخذ من دس والخرشي وغيرهما في باب الجماعة [مسئلة] يجوز للرجل أن  
يسكن في المسجد لأجل تجرده للعبادة من قيام الليل وتعليم علم وتعلبه ويكره لغير  
المتجرد للعبادة لأنه تغيير للمسجد عما حبس له ويحرم على المرأة وإن تجردت  
للعبادة لأنها تحيض ولأنها قد يشتهها أحد من أهل المسجد فتقلب العبادة معصية  
لأن كل ساقطة لها لا قطة [مسئلة] يجوز عقد النكاح في المسجد واستحبه بعضهم  
للبركة ولأجل شهرته أى مجرد الإيجاب والقبول من غير ذكر شروط أو نفقة  
أو كسوة أو مهر أو رفع صوت أو تكثير كلام وإلا كره [مسئلة] يجوز قضاء  
الدين في المسجد إذا كان يسيراً يخف معه الوزن والعدد وإلا كره ولم يكن على  
وجه التجرد والصرف فإن كان على وجه التجرد بأن دفع المدين بدل دينه عرضاً  
قاصداً بذلك التجرد لا قضاء دينه أو أخذ بدل فضة ذهباً قاصداً بذلك الصرف كره  
وأما بدون ذلك القصد بل قصد اقتضاء الدين فلا كراهة [مسئلة] يجوز النوم  
في القائلة للسافر وللقيم في أى مسجد كان مسجد بادية أو حاضرة وأما التضييف  
فيه أو النوم ليلاً لمن لا منزل له أو عسر الوصول إليه فيجوز في مسجد البادية  
والقرية الصغيرة ويكره في مسجد الحاضرة وفي حاشية الخرشي الظاهر أنهم إذا لم  
يجدوا مأوى ولو بأجرة يسوغ لهم المبيت ولو في مساجد الحاضرة لخصوص  
البوادي والتضييف في مسجد البادية يكون باطعام الطعام الناشف كالتمر لأن كان  
مقدراً كالطبخ والبطيخ وإلا حرم إلا بنحو سفرة تجعل تحت الإضاء بحيث يغلب  
على الظن عدم التقدير فالظاهر أنه يقوم مقام الناشف كما في حاشية الخرشي  
[مسئلة] يجوز اتخاذ بيت تحت المسجد ويسكنه ولو بأهله ولا يجوز له أن يتخذ  
بيتاً فوقه لأن ما فوق المسجد له حرمة المسجد وهذا في مسجد متأخر أعلاه عن  
مسجديته بأن بنى مسجداً ابتداء ثم أحدثت السكنى فوقه وأما إن سبق أعلاه على  
مسجديته فذكره السكنى فوقه [مسئلة] لا يجوز الفرس بالمسجد وإن قلع كما في  
دس [مسئلة] يحرم تعمد إخراج الريح في المسجد ولو كان خالياً من الناس لحرمة  
المسجد والملائكة وأما خروج الريح غلبة فإنه لا يحرم ولا بن العربي يجوز إرسال  
الريح في المسجد اختياراً كما يرسله في بيته إذا احتاج لذلك أى بأن كان إبقاؤه  
من غير إخراج يؤذيه اهـ وهو ضعيف ومع ضعفه مقيد بما إذا كان لا يترتب  
على إخراج أذية حاضر وإلا حرم لأن الأذية حرام إجماعاً [مسئلة] يحرم



الشافعية رحمهم الله تعالى أفيدوا  
 (أجاب) نعم الذي جرى عليه  
 العلامة السيوطي في رسالته والمحلي  
 والخطيب وابن حجر والرملي في  
 المسئلة الأولى الكراهة مع فوات  
 فضيلة الجماعة وسن الإعادة أيضا  
 وجرى ابن قاسم قال وفاقا  
 للطلابي والبرلسي أن الكراهة  
 المذكورة لا تقوت بها فضيلة  
 الجماعة قال نعم هي دون فضيلة  
 من دخل الصف واستقر به السيد  
 عمر البصري في فتاويه وأما المسئلة  
 الثانية وهي القرب إلى الكعبة  
 من الإمام فجرى خلاف في صحة  
 الصلاة أولا والذي صححه الإمام  
 النووي في منهاجه الصحة وقال  
 في التحفة والنهاية هو مكروه  
 مفوت لفضيلة الجماعة ولم أطلع  
 علي مخالف لهما في ذلك والله  
 سبحانه أعلم (سئل) عن قاف  
 العرب إذا لم ينطق بها في الفاتحة  
 إما نسيانا أو لغة بلده كغالب  
 أهل اليمن وحضرموت فإنهم  
 لا ينطقون بها ولو تعلموها لنطقوا  
 بها لكن بشدة مقلدين الشيخ  
 زكريا والرملي والرويان وغيرهم  
 بصحة الصلاة بذلك مع الكراهة  
 هل إذا أم يقوم ينطقون بها  
 والحال أنه ما نطق بها إلا مترددة  
 بين الكاف والقاف على لغة بلده  
 تصح صلاة المأمومين وراءه  
 أم لا أقنونا (أجاب) نعم صلاة  
 المأمومين خلف الامام الناطق  
 بالقاف العربية صحيحة حيث

إخراج الريح بصوت بحضرة الناس كما في المجموع [مسئلة] يحرم المكث في المسجد  
 بشيء نجس غير معفو عنه لتنزيه المسجد عن ذلك والمتنجس كالنجس ولو ستر  
 بظاهر وقيل إن ستر المتنجس كالنعال بظاهر جاز المكث والمرو به والراجح  
 الأول بل المشهور أنه يحكمه فإذا أزيل عين النجاسة وبقي حكمها فلا يمنع المكث  
 والمرو به فإن لم يحكمه حرم [مسئلة] يمنع تعليم الصبيان في المساجد قرآنا أو غيره  
 على المذهب ولو كانوا لا يعثون لعدم تحفظهم من النجاسة غالباً وذكر القاسبي  
 أن ابن القاسم روى أن بلغ الصبي مبلغ الأدب فلا بأس بتعليمه في المسجد وإن  
 كان صغيرا يعث فلا أحب ذلك ذكر هذه الرواية ص عن بن في باب الإجابة  
 وفي دس في إحياء الموات أن تفصيل ابن القاسم ضعيف والمذهب منع تعليم  
 الصبيان فيه مطلقاً كانوا مظنة للعبث والتقدير أم لا لأن الغالب عدم تحفظهم من  
 النجاسة [مسئلة] يكره البيع في المسجد ومحل الكراهة إذا جعل المسجد محلاً للبيع  
 بأن أظهر السلعة فيه معرضاً للبيع وأما مجرد العقد فلا يكره ومحل الكراهة  
 أيضاً إذا كان بغير سمسة بأن جلس صاحب السلعة بها في المسجد وأتى المشتري  
 لها يقلبها وينظر إليها ويعطى فيها ما يريد فإن كان البيع بسمسة أي مناداة علي  
 السلعة حرم لجعل المسجد سرقاً [مسئلة] يكره سل السيف ونحوه في المسجد  
 لغير إخافة وإلا حرم بل في فتاوى الحنفية أنه ردة [مسئلة] لا يجوز الدفن في  
 أرض المسجد لأنه يؤدي إلى نبشه إلا لمصلحة كما في الأمير على عب (ما قولكم)  
 في الصدقة والهبة هل يجوز كل منهما في المسجد أم لا (الجواب) في عبد الباقي  
 وظاهر المص أي الشيخ خليل أن الهبة والصدقة لا يكرهان في المسجد لأنهما فعل  
 معروف مرغوب فيهما ومثله في الخرشى وسله العدوى والأمير وغيرهما  
 [مسئلة] روى ابن حبيب لا يمر في المسجد بلحم ولا تنقر فيه النبل أي لا تدار  
 على الظفر ليعلم مستقيمها من معوجها [مسئلة] يكره إنشاء الضالة في المسجد أي  
 تعريفها للقطط وكذلك نشدها<sup>(١)</sup> أي طلب ربه لها وهذا هو الوارد في خبر  
 إذا رأيتم من ينشد ضالة في المسجد فقولوا له لاردها الله عليك وينشد بفتح  
 التحتانية وضم الشين المعجمة أي يطلب ما ضاع منه كما تقدم [مسئلة] يكره رفع  
 الصوت في المسجد ولو بذكر أو قرآن إلا التلبية بمسجد مكة ومنى فيجوز رفع  
 الصوت بها فيهما على المشهور ومحل كراهة رفع الصوت في المسجد ما لم يخلط  
 على مصل وإلا حرم [مسئلة] يكره رفع الصوت بالعلم فوق إسماع المخاطب ولو  
 بغير مسجد على المشهور خلافا لابن مسلة حيث جوز رفع الصوت به في غير  
 المسجد [مسئلة] يكره دخول الخيل والبغال والحمير في المسجد لأجل نقل حجارة

(١) قوله وكذلك نشدها هذه التفرقة بين الثلاثي والرباعي في الصحاح ونهاية ابن الأثير وغيرهما  
 وفي القاموس ما يفيد ترادفهما كسقي وأسقي كذا في البناني اه منه

أو غيرها منه أو إليه خوف أن تبول فيه وأما ما فضلتها طاهرة فيجوز إدخاله لذلك لا غيره فلا يجوز لأنه استعمال له في غير ما حبس له ويحجب عن ما ورد من أنه صلى الله عليه وسلم طاف على بعير بأنه فعل ذلك ليرتفع للناس فيأخذوا عنه المناسك كما قالوا فكان من الأمور الخاصة كذا في الأمير على عب (مسئلة) سئل ابن عرفة عن المسجد هل يسوغ اتخاذ طريقاً أم لا فأجاب بجوازه إذا دعت الضرورة إليه وكان البودرى من متأخري التونسيين أحد شيوخ ابن عبد السلام مدرساً بمدرسة التوفيق وكانت داره قبالة جامع التوفيق وكان إذا أتى المدرسة دخل من باب الجامع القبلي ويخرج من الباب الجوفي فعيب عليه ذلك لما فيه من اتخاذ المسجد طريقاً فاحتج بأن مالكا أجازته في المدونة حيث قال ولا بأس أن يمر فيه ويقعد من كان على غير وضوء فيه أفاده في المعيار (ماقولكم) في رجل اشترى بالجلوس في موضع من المسجد لتعليم علم ونحوه هل يقضى له به أم لا (الجواب) يقضى له به على المعتمد والظاهر اختصاصه به في الوقت الذي اعتاد فيه ما ذكر فقط لا بوقت غيره وما غاب عنه غيبة انقطاع ولا ما اعتاده والده قال ابن ناجي وموضع الطلبة عندنا بتونس يقضى لهم بها أفاده في حاشية الخرشى والله أعلم (ماقولكم) في المساجد هل يفضل بعضها بعضاً أم لا أفيدوا (الجواب) (الجواب) أجب في المعيار بأن المساجد كلها متساوية من حيث كون كل مسجداً ويستثنى من ذلك المساجد الأربعة لشهادة الشرع بزيادة ثوابها وهي المسجد الحرام ومسجد المدينة والمسجد الأقصى ومسجد قباء فركتان في مسجد قباء كعمرة كما ورد عنه صلى الله عليه وسلم وفي صحيح البخاري كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتي مسجد قباء ركباً وماشياً فيصل في ركعتين والصلاة في مسجد المدينة بألف صلاة كما في الصحيح ولكن التفضيل مختص بمسجده صلى الله عليه وسلم الذي كان في زمنه كما مال إليه ابن عرفة وفي كبير الخرشى أن الأبي في شرح مسلم قال عند قوله صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام مانصه التفضيل مختص بمسجده الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم دون ما زيد فيه بعد ذلك فينبغي أن يتيقظ لهذا ذكره الخرشى عند قول المص والغرض بالصف الأول والصلاة في المسجد الأقصى تعدل ألف صلاة أو سبعمائة أو خمسمائة بسبب اختلاف الروايات ذلك عنه عليه الصلاة والسلام والصلاة في المسجد حرام شهد زيارتها على ألف صلاة روايات متعددة انتهى التضعيف في بعضها إلى مائة ألف وما عدا هذه الأربعة فكلها متساوية صلاة المنفرد بعشرة وفي الجماعة بسبع وعشرين درجة نعم الصلاة في المسجد البعيد أفضل من القريب باعتبار كثرة الخطأ ومشقة السعي إليه وغير ذلك مما يقتضى كثرة الثواب اهـ بزيادة والله أعلم (ماقولكم) فيمن سبق إلى مكان من المسجد هل هو أحق به من غيره أم لا وهل يكفي سبق بالفرش أم لا وإذا قام السابق لحاجة

قلدوا أحد الأئمة المذكورين لكن مع الكراهة المفوتة لفضيلة الجماعة كما هو معلوم مقرر وحيث لم يقلدوا من ذكر فضلتهم باطلة والله أعلم (سئل) في رجل نصب للامامة في مسجد ليس في البلدة غيره وكان إماماً للناس في الجمعة وسائر الفروض الخمسة ولكنه لا يحسن خروج القاف من محله أى من الأعلى بل يخرجها متردداً بينها وبين الكاف وفي المأمومين من يحسن خروج القاف فكيف تكون صلاة من يحسن خروج القاف خلفه وقول الشيخ أحمد ابن حجر الهيتمي في تعريف ركن القاطعة ولا تصح قراءة قادر ومقصر بإبدال الضاد ظا ولا ذالا ولا زايًا ولو نطق بالقاف المترددة بينها وبين الكاف لم تصح وقول من قال بصحة ذلك يحمل كلامه على المعذور كما يصرح به كلام المجموع وقرئ زكريا فلو نطق بالقاف مترددة بينها وبين الكاف صحت كما ينطق بها العرب هل كلام زكريا في حق المأموم خاص أو المنفرد أو في حق الإمام وإن أحسن المأموم وفي فتح العين للمليبارى عبارته ووقع خلاف بين المتقدمين والمتأخرين في الحمد بالهاء وفي القاف المترددة بينها وبين الكاف فجزم ابن حجر بالطلان فيهما لكن جزم بالصحة في الأولى ابن الرفعة والقاضي الحسين وفي

الثانية زكريا انتهى لأن هذا الإمام حادث علينا في البلد ونصب في هذا المسجد إماماً يؤم الناس وهو يقرأ على عادة أهل أرض حضرموت وليس له يد في العلم فما يكون حال المأمومين المحسنين ذلك الحرف فهل يأتي هنا كافي باب الجماعة أنه لا يقتدى به إلا من واقفه في ذلك الحرف وهل إذا صلى معه المحسنون تكون صلاتهم صحيحة بلا كراهة ولا بطلان وهل الأولى لهم أن يصلوا بجماعة أخرى بعضهم مع بعض سواء كان في المسجد أو يوتهم إذا خافوا هتك عرضهم من الجهلة بحيث لم يوافقهم على صحة قراءة إمامهم أفيدوا (أجاب) أعلم أيها السائل وفكك الله أن طرق المتأخرين لاسيما شيخ الإسلام وابن حجر والرملي وابنه مستوية بين الترجيح فإذا فهمت ذلك فصلاة المذكور صحيحة قدر أم عجز وصلاة من خلفه كذلك لكن مع الكراهة ويجب على موليه عزله لتكميل صلاة المصلين فلو لم يفعل جاز لهم إقامة الجماعة في المسجد المذكور قبله وبعده بلا كراهة حيث لم يخش فتنة والله تعالى أعلم (سئل) في سطح لا مرقى له من داخل المسجد بل مرصاه من الخارج فكيف يحكم مسجد أو مسجدين أفتونا (أجاب) بقوله حيث لم تكن المرقاة من المسجد

ونيته العود هل يسقط حقه أم لا وإذا أعاد مكانه لشخص ثم أراد الرجوع إليه هل يكون الحق له أو للشخص الجالس (الجواب) من سبق إلى مكان من المسجد فهو أحق به إلا أن يعتاد غير السابق الجلوس بالحل الذي جلس به السابق لتعليم علم كتدريس أو إفتاء فإنه أحق به من غيره إذا عرف به وفي حاشية العلامة الأمير وهل يكفي سبق بالفرش فيه أو هو تحجير لا يجوز خلاف في الخطاب وغيره وإذا قام السابق لحاجة أو طهارة ويعود لم يسقط حقه اه وأما إن أعاره لشخص فإن حقه يسقط لاستحقاق جميع الناس ذلك وذلك من قبيل من له خلوة في مدرسة وأعارها غيره من المستحقين فإنه يسقط حقه ويأخذها الغير كما وقع للبرزلي لأن المتقدم أسقط حقه للثاني كذا في حاشية الأمير على عقب من باب العارية والله أعلم (ماقولكم) في جار المسجد هل له أن يفتح فيه باباً أم لا (الجواب) في حاشية العلامة الأمير علي عبد الباقي أنهم صرحوا بأن جار المسجد لا يجوز له أن يفتح فيه باباً والله أعلم (ماقولكم) في بنى شية خدمة الكعبة المشرفة هل لغيرهم أن يشاركهم في مصالحها وخدمتها أم لا (الجواب) منع الإمام مالك رضي الله تعالى عنه أن يشترك مع خزنة الكعبة غيرهم في القيام بمصالحها وخدمتها والتصرف فيها والحكم عليها فإن خزنتها هم أصحاب عقدها وحلها فلا يشاركهم غيرهم في ذلك وفي حاشية الخرشى قال المحب الطبري ولا يبعد أن يقال هذا إذا حافظوا على حرمة البيت ولازموا الأدب في خدمته وإلا جعل عليهم مشرف والله أعلم (ماقولكم) في خزنة الكعبة هل يسوغ لهم أخذ دراهم لأجل فتح الكعبة المشرفة أم لا (الجواب) في حاشية العلامة الدسوقي أجمع العلماء على أنه يحرم على الخدمة أن يأخذوا الدراهم لفتح الكعبة خلافاً لما يعتقد بعض الجهلة من أنه لا ولاية عليهم وأنهم يفعلون بالبيت ماشاءوا قاله الخطاب والله أعلم (ماقولكم) في مضاعفة الصلاة في المسجد الحرام هل هي خاصة بالفرض أم لا (الجواب) في حاشية الخرشى أن المضاعفة حاصلة بالفرض والنفل كما نص عليه عبد الملك خلافاً للطحاوي من الحنفية حيث خصها بالفرض والله أعلم (ماقولكم) في فناء المسجد هل حكمه حكم المسجد أم لا (الجواب) في الزرقاني يحرم لبث الجنب في المسجد وإذا حصلت له الجنابة وهو فيه وجب عليه أن يخرج من غير تيمم وحكم صحنه وسطحه حكمه وأما فناءه فلا، والفناء ما كان خلف الباب كمحل الحلاقين بالجامع الأزهر كما في حاشية العدوي وفي القاموس وفناء الدار ككساء ما اتسع من إمامها ومنه قول الأمير في باب الشركة فناء الدار ما فضل عن المسارة من طريق واسعة نافذة اه وأما منع الشيوخ من صلاة الفجر في فناءه والإمام الراتب يصلي فلا يدل على أن الفناء حكمه حكم المسجد لأنهم منعوا من صلاة الفجر فيه والإمام يصلي لقربه من المسجد فقيه طعن في الإمام



الراتب لآلانه من المسجد والله أعلم (وسئل) عجم عن السؤال في المسجد (فأجاب) بأنه ينهى عنه وينهى عن إعطاء السائل فيه اه [مسئلة] إذا خرب المسجد لا يطلب له تحية كتبه السيد عن الخطاب ومقتضاه زوال أحكام المسجدية لأصل الحبس فلينظر ذكره الأمير علي عبد الباقي عند قول سيدى خليل في باب اليمين ولا إن خربت وصارت طريقاً (ماقولكم) هل بئر زمزم وكذا حريمها وهو البناء الدائر علي قم البئر ليست من المسجد فلا يحرم على الجنب المكث فيه ولا البصاق ولا الغسل ولا غير ذلك مما يحرم فعله في المساجد أم من المسجد فله حكم المسجد من أنه يجوز فيه الاعتكاف ويحرم دخوله جنباً والمكث فيه واستحباب تقديم اليمين للدخول وركعتي التحية إن أمكن فعلهما فيه أفقونا (الجواب) أما بالنسبة للمسجد الأصلي الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم واشترط أصحابنا لصحة الطواف أن يكون داخله فقد حكى الخطاب في شرحه على المختصر عند قوله وجاز أى الطواف بسقائف لزحمة وإلا أعاد ولم يرجع له ولادم قولين مشهورين أحدهما في كون بئر زمزم من المسجد الأصلي كالمقام وهو ما لسند في الطراز قال القرافى قال سند وخرج بعض المتأخرين يعنى اللخمي المنع أى للطواف من وراء زمزم علي منع أشهب في السقائف والفرق أن زمزم في بعض الجهات عارض في طريق الطائفتين فلا يؤثر كالمقام أو حفر في المطاف اه واختاره ابن عرفة قال وألحق اللخمي بها أى بالسقائف ما وراء زمزم ورده سند بأن زمزم في جهة واحدة فقط فقول ابن الحاجب من وراء زمزم وشبهه علي الأشهر إلا من زحام لا أعرفه اه قال في التوضيح وشبه الزمزم قبة الشراب وثانيهما في كونه ليس من المسجد الأصلي كالسقائف وهو ما لللخمي وغير واحد من أئمة المذهب المتأخرين كابن بشير وابن شاس وجعله ابن الحاجب الأشهر اه وأما بالنسبة للمسجد الحرام في هذا الوقت فهو منه وله حكمه بدون أدنى شك لأمرين الأمر الأول أنه قد صار الآن في وسطه والعادة تحيل خروجه وعدم اعطائه حكمه حينئذ سيما وفي المذهب قول مشهور بكونه من المسجد الأصلي كالمقام ويؤيده حديث الزهرى أن قريشاً قالت لعبد المطلب لما شرع في حفر بئر زمزم ما هذا الصنع إنما لم نر بك أن تهتمك بالجهل لم تحفر في مسجدنا كما تنقله الكازرونى المسكى الحنفى في تذكرته عن ابن علان الصديق الشافعى الأمر الثانى ان في تاريخ الخنيس عن البحر العميق للقرشى عن أبى هريرة رضى الله عنه أنه قال إنما لنجد في كتاب الله أن حد المسجد الحرام من الحرورة إلى المسعى وعن عمرو بن العاص رضى الله عنه أنه قال أساس المسجد الذى وضعه إبراهيم عليه السلام من الحرورة إلى المسعى أفاده خاتمة المحققين السيد أحمد بن زبني دحلان عما كتبه العلامة السيد أحمد جمل الليل المدنى عن الشيخ إبراهيم الخليل في شرح مولد السيد

ولا من رجبته فحكمه مع سطحه كسجدين والله تعالى أعلم (سئل) في قول صاحب التحفة في فصل شروط القدوة سواء غلقت تلك الأبواب أم لا بخلاف ما إذا سمرت انتهى هل الباب المقفل في حكم المغلق أو المسمر وهل يفرق في المغلق بين إمكان فتحه للمأموم من بنائه لو أراد به وبين عدمه ليكون إغلاقه في البناء الذى فيه الإمام أولاً وهل يفرق في المقفل بين وجود مفتاحه حال الصلاة وعدمه أم لا وما حد التسمير المانع الذى ذكره في التحفة أفيدوا (أجاب) نعم ليس بالإغلاق كاللتمير لأنه ضرب مسمار على باب المقصورة والإغلاق منع المرور بقفل ونحوه فاللتمير مخرج للموقفين عن كونهما مكاناً واحداً وهو مدار صحة القدوة بخلاف الإغلاق وقد وافق الرملى والخطيب ابن حجر وفي شرح المحرر للزبائدى ولو مغلقة بالضبة كما ذكر الرافعى قال القليوبى ولو بقفل أو ضبة ليس لها مفتاح ما لم تسمر فإذا لا فرق بين إمكان فتح الباب من جهة الإمام والمأموم ولا بين وجود المفتاح وعدمه والله سبحانه أعلم (سئل) ما قولكم في عبارة بعضهم لا يصح الاقتداء من وراء شباك بحداد المسجد ولا يصل إليه إلا بازوراء أو انعطاف بأن ينحرف عن جهة القبلة أو أراد

الدخول إلى الإمام انتهى هل  
 هذه العبارة حكمها كذلك صحيحة  
 أم لا فإن قلتم نعم فهل مثل القبلة  
 في ذلك باقي شروط الصلاة  
 ومبطلاتها كأن لم يصل إلى بناء  
 الإمام لو أراد المأموم من  
 بنائه إلا بفقد شرط من شروطها  
 أي الصلاة كوطئ النجاسة  
 وانتقاض الوضوء وغيرهما  
 أو إلا بما يبطل الصلاة كالوثبة  
 وكالتقدم على الإمام والحركات  
 المتوالية هل هذه كلها مثل القبلة  
 التي في تلك العبارة في عدم صحة  
 الاقتداء أم لا فإن قلتم نعم فقد  
 صرحوا بالصحة في كثير من  
 مثل هذه الصور كقول النووي  
 في روضته بالصحة مع نهر بينهما  
 يمكن العبور من أحد طرفيه إلى  
 الآخر بالوثوب مع أن الوثبة  
 مبطل للصلاة أو قلتم لا فافرق  
 بينهما أي القبلة وباقي شروط  
 الصلاة أفتونا (أجاب) نعم  
 ما ذكر فيها من عدم الصحة هو  
 مافي التحفة والنهاية وكلام  
 المتأخرين فالشرط لمكان  
 الاستطراق العادي مع عدم  
 الحيلولة وعدم الزيادة على ثلاثمائة  
 ذراع تقريبا ليظهر المقصود من  
 الجماعة هو توادد المسلمين  
 وتعاطفهم واجتماع كلتهم وهمهم  
 ويقوى بعضهم ببعض ولا تحصل  
 هذه الأغراض مع التباين  
 وانفراد كل بمحل يغير محل  
 الآخر أي عرفا قاله في الشرح

الأهل قال وفي كلام غيره ما يؤيده اه وأما فتوى أبي السعود بن علي الزين  
 المالكي بأن برز زمزم مع حريمها ليست من المسجد وعللوه بأن تحبيسها سابق  
 عن تحبيس المسجد فيباح للجنب المكث والغسل ولا تصح الجمعة ولا الاعتكاف  
 لكون المسجد شرطا فيهما ولا في علوها ويقدم الداخل يسراه ويمناه خروجا  
 ولا تحية وأما البصاق فجائز إلا أن إن كان يؤدي إلى تأذي الناس وتعلقه بثيابهم  
 وأرجلهم وتكف أنفسهم عند الشرب فيجتنب والله أعلم كما في نشر الآس  
 في فضائل زمزم وسقاية العباس فهي باطلة من وجوه الوجه الأول أنه لا صحة  
 لدعواه أن أهل المذهب عللوا عدم مسجديتها وحريمها بأن تحبيسها سابق الخ إذ  
 كيف تصح وقد قال الشيخ عبق الزرقاني واستثنى من منع بيع العقار الحبس  
 خرب أم لا قوله إلا أن يباح لتوسيع كسجد للجماعة كما في النص تقدم عن العقار  
 أو تأخر وطريق ومقبرة فيجوز بيع حبس غير هذه الثلاثة لتوسيع الثلاثة أو  
 واحد منها أي يؤذن فيه ولو جبر أو أمروا أي المحبس عليهم يجعل ثمنه أي الحبس  
 الذي يبع لتوسيع الثلاثة لغيره وجوبا أي يشتري بالثمن عقار مثله ويجعل حبسا  
 مكانه من غير قضاء علي المشهور لأنه لما جاز بيعه اختل حكم الوقفية المتعلقة به  
 وسكت عن توسيع بعض الثلاثة من بعض وهي ست صور ويؤخذ الجواز من  
 قول الشارح عند قول المصنف واتبع شرطه أن جاز ما كان لله فلا بأس أن  
 يستعان ببعضه في بعض اه المراد من كلام عبق الوجه الثاني أن علو برز زمزم  
 مكان معد للصلاة والمكان المعد للصلاة مسجد وإن لم يكن على هيئة المساجد كما في  
 شرح مجموع الأمير وحجازي عليه وقد قال قریش لعبد المطلب لما شرع في حفرها  
 لم تحفر في مسجدنا وقال أبو هريرة وعمر بن العاص إن حد المسجد الحرام من  
 الحرورة أي باب الوداع إلى المسعى كما علمت وكيف يصح قوله فيباح للجنب  
 إلى قوله ولا في علوها الوجه الثالث أن تقديم الرجل اليسرى في الدخول واليمنى  
 في الخروج إنما عدوه من الآداب في نحو الكنيف من كل دونه كحمام وفندق  
 وبيت ظالم وليس منه برز زمزم حتى على فرض عدم دخوله في المسجد إذ كيف  
 تصح دعوى دناءته وقد قالوا إن النظر في برز زمزم عبادة تحط الأوزار  
 والخطايا لخبر خمس من العبادات تحط الخطايا النظر إلى المصحف والنظر إلى  
 الكعبة والنظر إلى الوالدين والنظر في برز زمزم والنظر إلى وجه العالم رواه  
 الأزرق قال بعضهم ويختار له النظر فيها ثلاثا وقالوا إذا قصد شرب ماء زمزم  
 استقبل القبلة لأنها أشرف الجهات ثم ذكر الله تعالى ثم قال اللهم إنه بلغني أن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ماء زمزم لما شرب له اللهم وإنى أشربه لكذا  
 ويسمى حاجته أو يقول اللهم فافعل ثم يسمى الله تعالى ويشرب وأنه يسأل أن  
 يصب على رأسه منه ويغسل وجهه وصدره كما نقل عن الماوردي وقد قال

الصغير فظهر من هذا أنه لا يشترط بقية شروط الصلاة لعدم ظهور المعنى المذكور فيها والله أعلم (سئل) عما إذا جمعت الإمام والمأموم سفينة مثلاً وكانت بينهما خشبة معترضة من عرض السفينة إلى عرضها وكان لا يمكن نفوذ المأموم إلى الإمام إلا منحنياً من تحتها حتى يصير في حد الراكع أو واثباً من فوقها على غير السير المعتاد فهل تصح القدوة في هذه الحالة أولاً وهل كذلك سائر المواضع المسجد وغيره كأن كانت خشبة مثبتة عرضاً في جدارين بين الإمام والمأموم أو يختلف الحكم (أجاب) نعم الصلاة في السفينة المذكورة مع الإمام صحيحة لأنه يستطرق منها عبارة العباب مع شرحه للعلامة ابن حجر والسفينة الكبيرة ذات البيوت كالدار ذات البيوت فإن صلى أسفلها والإمام أعلاها والمأموم يراه أو يرى من يراه جاز كما صرح به الشيخ أبو محمد والعراقيون ولا يجزى خلاف الدار لأنها بما فيها من سفل وعلو بمنزلة بيت واحد فيه سرر عليها المأمومون نعم إن كبرت كانت كالأبنية المختلفة فيأتي فيها الخلاف في تلك الخ مافي الإيعاب والله سبحانه أعلم (سئل) عن الصلاة بين الاسطوانات هل يكره للجماعة الصف بينها لأنها تقطع

الشيخ يحيى الخطاب في مناسكه ومن صرح بكراهة استعماله في النجاسات ابن بشير قال وأهل مكة يحكون أن رجلاً استنجى به فحدث له الباسور فكيف يصح مع هذا ونحوه مما هو محرر في كتب الفقه والمناسك أن يدعى ن له حكم الكنيف في الدخول والخروج سبحانه هذا بهتان عظيم وجهل فاضح سقيم فلا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يلتفت لمثل هذه الفتوى فضلاً على أن يعتمد عليها في فتواه والله الهادي إلى الصواب وإليه المرجع والمآب

﴿فصل﴾ في قصر صلاة المسافر [مسئلة] يسئل لمريد سفر أربعة برد قصر الصلاة الرباعية ولو كان سفره على خلاف العادة فمتى كان يقطع هذه المسافة قصر ولو قطعها في لحظة بطيران ونحوه والبريد أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال كل ميل ثلاثة آلاف ذراع وخمسمائة وقيل ستة آلاف ذراع بالهاشمي ومفاد بعضهم أن هذا القول هو الراجح والذراع الهاشمي ينقص على الذراع الحديدي المعروف الآن الثمن فتكون الستة آلاف خمسة آلاف ومائتين وخمسين ذراعاً بالحديد وهي باعتبار الزمن مرحلتان أي سير يومين معتدين أو يوم ويلة بسير الإبل المثقلة بالأحمال على المعتاد من سير وحط وترحال وأكل وشرب وصلاة معتبرة ولو كانت هذه المسافة كلها يبحر أو بعضها يبحر وبعضها يبر تقدمت مسافة البحر وتأخرت وهذا قول عبد الملك واعتمده العلامة الدردير في تقريره ولا يقصر مادام في المرسى حيث لم يجزم بالسير أو كانت المرسى داخل البساتين المسكونة ولا قصر ولو كان بالمرسى ولا يجوز الإقدام على القصر فيما دون هذه المسافة التي جملة أميالها ثمانية وأربعون ميلاً وإنما الخلاف فيما إذا وقع منه القصر فيما دون ذلك هل يعيد أم لا قال ابن رشد لا إعادة على من قصر فيما بين ثمانية وأربعين ميلاً إلى أربعين وأما إذا قصر فيما بين الأربعين إلى ستة وثلاثين بادخال الغاية ففي الإعادة في الوقت وعدم الإعادة قولان والراجح عدم الإعادة وإذا قصر فيما دون الستة والثلاثين يعيد أبداً اه ملخصاً من الحرشي وحاشية العدوي وحاشية الصاوي والأمير علي عبق [مسئلة] يقطع حكم السفر نزول مكان نوى فيه إقامة أربعة أيام صحاح فيلغى يوم الدخول المسبوق بالفجر ويوم الخروج فلا بد أن تستلزم الأربعة أيام عشرين صلاة بأن دخل قبل فجر السبت ونوى الارتحال بعد عشاء يوم الثلاثاء هذا هو المعتمد خلافاً لسحنون حيث اعتبر العشرين صلاة فقط سواء كانت في أربعة أيام صحاح أم لا وأما إذا أقام حاجة فاتفق أنه أقام شهوراً يرجو قضاءها في كل يوم فإنه يقصر [مسئلة] إذا نوى إقامة أربعة أيام وبعد تلك الإقامة عزم على السفر فقال سحنون لا يقصر حتى يعط كابتداء السفر وقال ابن حبيب متى عزم على السفر يقصر رفعاً للنية بالنية قال ابن ناجي وبالأول أقول شاهدت شيخنا يفتي به اه من حاشية الحرشي



(مسئلة) يجوز للمسافر أن يجمع بين الظهرين جمع تقديم ببر لا يبحر<sup>(١)</sup> إن زالت عليه الشمس نازلاً بمكان ونوى عند رحيله قبل وقت العصر النزول بعد الغروب فإن نوى النزول قبل دخول الاصفرار صلى الظهر في وقتها وأخر العصر وجوباً غير شرط لوقت الاختيارى فإذا قدم العصر مع الظهر في هذه الصورة أجزأ لما علمت أن التأخير واجب غير شرط ولكن يندب له أن يعيدها إذا دخل وقتها فإن نوى النزول بعد دخول الاصفرار صلى الظهر في وقتها وخير في العصر إن شاء قدمها مع الظهر وإن شاء أخرها للاصفرار وهو الأولى لأن الاصفرار ضرورى العصر الأصلي وأما إذا زالت الشمس عليه وهو سائر ونوى النزول بالاصفرار أو قبله فإنه يجوز له أن يؤخرهما ليجمعهما جمع تأخير ويجوز إيقاع كل صلاة في وقتها ولو جمعاً صورياً ولا يجوز جمعهما جمع تقديم لكن إن وقع فالظاهر الاجزاء وإعادة الثانية في الوقت وقيل يؤخرهما وجوباً ويمكن الجمع بين القولين بأن من قال بالوجوب بمعنى أنه لا يقدم العصر فلا ينافى أنه يجوز إيقاع كل صلاة في وقتها والجواز في كلام اللخمي بالمعنى المتقدم اهـ من أقرب المسالك وحاشيته وحاشية الخرشي (مسئلة) قراءة الفاتحة عند وداع المسافر جائزة قال عج عن شيخه ابن الترمذان ورد في الحديث ما يؤخذ منه جواز ذلك وهو قوله في الحديث كان يذكر الله في جميع أحواله ومن الأحوال حالة السفر ومن الذكر القرآن بل هو أفضل الذكر لقوله تعالى «إنا نحن نزلنا الذكر» وأما قراءة الفاتحة له صلى الله عليه وسلم فذكر الخطاب في باب الحج عن الشافعية قولين أرجحهما عدم الجواز ولانص في مذهبننا والذي عليه علماء الشافعية الآن جواز ذلك قال عج وإذا لم يوجد في مذهبنا نص فراجع لمذهب الشافعية في ذلك فلا يحرم ذلك والذي يقول بالحرمة يحتج بأنه لم يرد جواز ذلك عنه ولا أذن فيه ولا يتهجم على العظيم إلا بما أذن فيه وهذا لم يأذن فيه اهـ من حاشية الخرشي

### باب الجمعة

[مسئلة] من علم أن الجمعة فاتته بأن أدرك التشهد فإنه يحرم بنية الظهر مع الامام ويجلس معه ثم يأتي بعده بأربع ركعات ابن عرفة وفيها من أدرك جلوسها أتمها ظهراً ابن رشد اتفاقاً لأنه بنية الظهر يحرم قلت هذا أصح من قول بعض شيوخنا يحرم بنية الجمعة لموافقة نية إمامه اهـ من كبير الخرشي في مبحث الرعاف [مسئلة] من وجد الامام في تشهد الجمعة فدخل معه بنية الظهر ثم تذكر الامام سجدة من الركعة الأولى فقام وأتى بركعة بدلها فقل إنه يصلها معه ويأتى بركعة وتسكون له الجمعة وقيل إنه يعيدها أربعاً من أجل أنه أحرم بنية أربع ثم حولها إلى نية الجمعة قاله الغرياني فقله وقيل إنه يعيدها أربعاً يقتضى أنه يأتي بركعة بتامها

(١) قوله لا يبحر أى خلافاً للشافعية القائلين كل ما أباح القصر أباح الجمع اهـ أمير

الصف أم لا وإذا قلتم بالكراهة فصفوا وراء الاسطوانات وبعثوا عن الصف الذى قبلهم أكثر من ثلاثة أذرع فهل يكره البعد مع هذا العذر أم لا يكره أفيدونا (أجاب) نعم حيث أمكنهم الاحتراز عن تقطع الصفوف بالاسطوانات فالأولى الاحتراز عن ذلك وأما الكراهة فلم أر أحداً من أصحابنا صرح بها وأما التباعد عن الصف فهم مصرحون بالكراهة فيه حيث تعارضوا يراعى قرب الصف وإن تخلل الصفوف نحو الأعمدة كما صرح بذلك في التحفة في باب الجماعة والله تعالى أعلم (سئل) عن الثلاثة الأذرع التى بين كل صفين هل تعتبر من رؤس أصابع رجلين أم من العقبين بينوا لنا ذلك (أجاب) نعم تعتبر من من العقبين أو ما يقوم مقامهما كما فى التحفة وفى النهاية الاوجه من رؤس الأصابع والله سبحانه أعلم (سئل) عن المسبوق إذا قام لياتى بما عليه فاقتدى به آخر فهل يكره هذا الاقتداء ويفوت فضيلة صلاة الجماعة أم لا لأن فى النهاية وخرج بمقتد مالوا انقطعت القدوة كان سلم الامام فقام مسبوق فاقتدى به آخر أو مسبوقون فاقتدى بعضهم بعض فيصح فى غير الجمعة على الأصح لكن مع الكراهة اقتهم لنا أن الكراهة فى المسئلتين وفى التحفة عبر بهذه العبارة إلا أنه

وعليه فيتفق القولان على فعلها جمعة ويختلفان هل يعيدها ظهراً أم لا اه منه أيضاً  
 ﴿ماقولكم﴾ فيمن دخل الجامع لصلاة الجمعة فوجد الخطيب في صدر الخطبة  
 فاجلس حتى صلى ركعتين فهل الصلاة مكروهة أم حرام ﴿الجواب﴾ في فتاوى  
 الأجهوري جواباً عن هذا السؤال إذا دخل المالكي والامام بخطب فأحرم  
 بالنافلة ساهياً فإنه بعد إحرامه على الوجه المذكور لا يقطع النافلة فإذا دخل عامداً  
 مقلداً لمن يرى ذلك بشرط التقليد فإنه لا يقطع أيضاً والتقليد جائز بشرطه وصرح  
 أئمتنا كالقرطبي بأنه لا يجوز الإنكار على من فعل أمراً مختلفاً فيه وإنما ينكر  
 على من فعل جمعة على تركه أو كان مدرك القائل فيه ضعيفاً كشرط التمييز اه  
 وفي المجموع أن من أحرم وقت المنع يقطع إلا إذا خلا وقت الخطبة أحرم ناسياً  
 أو جاهلاً فيتم للخلاف في الداخل وزاد عذره بالنسيان أو الجهل والله أعلم  
 ﴿ماقولكم﴾ في مالكي صلى الجمعة خلف شافعي يعيدها ظهراً هل يعيد أم لا  
 ﴿الجواب﴾ إن كان الامام أعاد ظهراً لبطلان صلاته وجبت إعادة صلاة  
 من صلى خلفه إذ كل صلاة بطلت على الامام بطلت على المأمومين إلا ما استثنى  
 وليس هذا منه وإن أعادها لا لبطلان فإن في إعادة من صلى خلفه خلافاً قياساً على من  
 صلى خلف إمام صلى الحاضرة قبل الفائتة المشار إليها بقول المصنف فإن خالف  
 ولو عمداً أعاد بوقت الضرورة وفي إعادة مأموه خلاف والراجح منهما إعادة  
 كذا في فتاوى عجم وفي حاشية الخرشي قوله والراجح منهما إعادة ضعيف بل  
 الراجح عدم إعادة ثم قال في الفتاوى المذكورة فإن لم يدر أى المأموم هل أعاد  
 إمامه لبطلان الصلاة أو للاحتياط فالظاهر وجوب إعادة وسيأتى تحقيق هذه  
 المسألة بعد هذا [مسألة] من أدرك ثانية الجمعة مع الامام ثم بعد سلام الامام  
 تذكر أنه نسي منها سجدة فإنه يسجد بها باتفاق ابن القاسم وأشهب ثم كل أربعاً  
 عند ابن القاسم وجمعة عند أشهب اه من عبد الباقي [مسألة] يجزى من بجانب المسجد  
 على البيع ولو وقفاً لتوسعة المسجد كما في حاشية الخرشي وكذا يوسع المسجد ولو  
 بالطريق والمقبرة كما في دس [مسألة] الجمعة للعتيق والمراد به ما أقيمت فيه الجمعة  
 أولاً في تلك القرية وإن تأخر بناؤه عن بناء غيره مالم يحتاجوا للجديد ولا فتصح  
 الجمعة للعتيق والجديد ثم هل المراد بالاحتياج حاجة من تصح منه الجمعة أن لو حضرها  
 ولو كالصبيان والعبيد واستظهر هذا النفاوى أو حاجة من يغلب حضوره  
 أو حاجة من يلزم حضوره أو حاجة من يحضر بالفعل وإن لم تلزمه  
 ولا غلب حضوره وعلى الأخير من الاحتمالات الأربعة تعتبر كل جمعة لما فيها وهذه  
 الاحتمالات عند الشافعية ولا نص عندنا والمحققون منهم كالرمل والزيادى على  
 الاحتمال الأخير فيلزم عندهم إعادة في كل جمعة للشك في السبق فتعاد جمعة  
 إن أمكن وإلا ظهراً كما هو الواقع الآن منهم فإن قلت مامشى عليه الزيادى من

قال فتصح في غير الجمعة في الثانية  
 على المعتمد لكن مع الكراهة  
 اقهم لنا من عبارة التحفة أن  
 الكراهة في اقتداء المسبوقين  
 بعضهم ببعض دون من جاء  
 واقتدى بمسبوق فهو مافهمناه  
 من العبارتين صحيح أم الشيخان  
 قائلان بالكراهة في المسئلتين  
 كلها يثبتونها لأنها كثيرة الوقوع  
 (أجاب) نعم قال العلامة  
 الشبراملى في حاشيته على النهاية  
 قوله لكن مع الكراهة ظاهره  
 في الصورتين وعليه فلا ثواب  
 فيها من حيث الجماعة وفي ابن  
 حجر برجوعه للثاني فقط  
 والكراهة خروجاً من خلاف  
 من أبطلها وسيأتى في كلام المحلى  
 قبيل صلاة المسافر ما يصرح  
 بتخصيص الخلاف بالثانية انتهى  
 كلام الشبراملى المقصود منه  
 ولنا به أسوة فظهر من عبارته  
 أن الرمل يقول بالكراهة في  
 الصورتين وابن حجر والمحلى  
 يقولان بها في الثانية فقط والله  
 تعالى أعلم (سئل) في شخص كبر  
 خلف الامام حال كون الامام  
 في الركوع وغلب على ظنه أنه  
 أدرك الركوع مع الامام فهل  
 يعتبر غلبة الظن في هذا الموضع  
 أم لا وإذا قلتم بعدم الصحة  
 أو بالصحة فهل في ذلك خلاف  
 في مذهب الامام الشافعي أم لا  
 أفيدونا (أجاب) نعم لا بد من  
 تيقنه أنه اطمأن في ركوعه قبل

رفع إمامه عن أقل الركوع هذا هو منقول المذهب ونقل العلامة ابن قاسم عن بحث الرملي أنه يكتفي الاعتقاد الجازم وعبرة القلوب في حواشي المحلى ومثل اليقين ظن لا تردد معه كما هو ظاهر في نحو بعيد أو أعمى واعتمده الرملي انتهى فعلى الأول المنقول إذا لم يتيقن فيأتي بركعة بعد سلام الإمام ويسجد للسهو لاحتمال الزيادة والأولى في حق من أدرك الإمام في الركوع أن لا يتحرم بل ينتظر حتى يرفع الإمام رأسه من الركوع للخروج من خلاف من يقول إن الركعة لا تدرك بركوع لأن غاية الخروج من البطان أولى من إدراك الجماعة إلا إذا ضاق الوقت أو كان في ثمانية الجمعة فيجب عليه أن يتحرم ويركع معه والله الهادي أعلم (سئل) رضى الله تعالى عنه فيما إذا اعتدل الإمام والمأموم فشك الإمام في الفاتحة فقرأها فهل يقف المأموم معه أو ينتقل فإن قلتم بالوقوف معه فهل يلزمه إعادة الفاتحة أم تكفيه فاتحته الأولى وحينئذ يقرأ سورة أو يذكر ويشكل بأن فيه تطويل ركن قصير وإن قلتم ينتقل فهل ينتقل إلى ما كان فيه وهو الركوع ويشكل بأن فيه زيادة ركن فلي جمداً لغير متابعة أو ينتقل إلى السجود ويشكل بأنه تقدم بركنين فعليين على الإمام وهما الركوع

الاحتمال الأخير مخالف لما كان عليه من عدم إعادته بالأزهر لأنه أول ما تقام به فيجزم بسبق جمعة الأزهر على غيرها قلت كان تليذه العلامة سالم الشبشيرى يرد عليه في غير وجهه بما معناه حيث وجدت كثرة الجمع وجد الشك وهو احتمال تأخر جمعة الأزهر عن غيرها وتقدمها وتساويها فلا وجه لعدم شكه وما اقتصر عليه عجب من أن المحققين على الاحتمال الأول ليس كذلك بل المحققون كالرملي ومن تبعه على الاحتمال الأخير كما تقدم وعليه فإن تحققنا أن الخطيب لا يعيد لتقليد أو لعدم شك فجمعنا خلفه صحيحة وإن تحققنا إعادته وجبت الظاهر كما إذا شكنا فيها أوفى أنه هل يعيد ندباً أو وجوباً وإن علمنا أن إعادته للنبد فتندب لنا الإعادة وتصح الصلاة خلف من صلى بثوب فيه فضلة مأكول اللحم تقليداً لمالك وخطب بخطبة فيها الأركان المعبرة عند الشافعي لأن العلامة العدوى نقل عن شيخه الصغير وغيره ترجيح القول بالتلفيق وهو الأليق بالحنيفية والرحمة اه ملخصاً من عب والأمر والنفاوى [مسئلة] يحرم على الجالسين الكلام حال الخطبة ولو لم يسمعوا بعد أو صم وإنما حرم الكلام لغير السامع سدا للذريعة لئلا يسترسل الناس على الكلام حتى يتكلم من يسمع الإمام اه من ص وفي الزرقاني ومثل الكلام تحريك ماله صوت من حديد وثوب جديد وسلام ورده ولو بإشارة ونهى لاغ بالنطق وحصبه أى رمية بالحصاء وإشارة لمن لغا وكتابة لأنها تشغل وابتداء صلاة نقل اه ومن ذلك يعلم حرمة الطواف في ذلك الوقت بالأولى إذ فيه تمام الاشتغال عن سماعها والله أعلم (فائدة) قال بعض شراح المدونة أصل معنى الذريعة لغة جمل يترك هملاً في فلاة يصاد فيها الظباء والحر الوحشية فتأنس بذلك الجمل الصيد وتدور معه فإذا ذهبوا للصيد لم يذهب الجمل منهم لإلفه بالناس فإذا وقف وقف الصيد معه فيأخذون منه بسهولة ثم يسمى به كل ما كان سبباً للهلاك أو سبباً للوقوع في الأثم فإن الأثم يوقع في الهلاك ثم إن هذه العبارة إشارة إلى قاعدة وهى يجب دفع كل ما يؤدى إلى فساد في أمر مشروع وقد ظن كثير أن هذه المسئلة مخصوصة بمذهب مالك وأن العمل بها يجب عنده مطلقاً وليس كذلك كما قاله العلامة القرافى حيث قال ليس كل ذريعة فساد يجب سدها مطلقاً فإن الذرائع ثلاثة أقسام (فنها) ما أجمع الناس على وجوب سده كسب الأصنام عند من يسب الله تعالى إذا سبت وحفر الآبار في طريق المسلمين (ومنها) ما أجمعوا على عدمه كالمنع من غرس الكروم لئلا يتخذ منها الخمر (ومنها) ما اختلف فيه كبيع الآجال (ومنها) ما يكون خلاف الأولى وقد تكون ذريعة الفساد ذريعة لمصلحة أيضاً فيقدم الأرجح منهما كدفع المال للكفار لاقتداء الأسير والحاصل كما نقله بعض المتأخرين من مذهب مالك أن



والاعتدال أو يلزمه المفارقة  
أفيدونا أنابكم الله تعالى (أجاب)  
الذي اعتمده العلامة في الإيعاب  
والشيخ الرملي أنه ينتظره في الركن  
الطويل واعتمد العلامة شيخ  
الاسلام التخيير بين الانتظار في  
الاعتدال أو في السجود والله أعلم  
قال العلامة في الإيعاب مع منته  
قال القاضي فرع لو اقتدى من  
يرى الاعتدال قصيرا بمن يراه  
طويلا فأطاله أو اقتدى شافعي  
بمثله فقرأ الإمام الفاتحة وركع  
واعتمد ثم شرع في الفاتحة لم يوافق  
بل يسجد وينتظره ساجدا كما

لا يوافق من يسجد ص بل  
ينتظره وكلام البغوي يقتضيه قال  
الزركشي وهو واضح قال شيخنا  
وكلام القفال يقتضي أنه ينتظره  
في الاعتدال ويحتمل تطويله  
الركن القصير في ذلك فالخيار  
جواز كل من الأمرين وقد اختلفت  
به في نظيره من الجلوس بين  
السجدين انتهى وفيه نظر  
والأقرب ما مر عن القاضي  
إذ لا ضرورة هنا إلى تطويل  
الركن القصير الخ ما في الإيعاب  
انتهى والله سبحانه أعلم

### ﴿ باب صلاة الجمعة ﴾

(سئل) عن حصل لإمام الجمعة  
في التشهد وعلم بان واحدا من  
المأمومين عليه ركعة هل يجب عليه  
أن يتأخر ويحرم معه لتقع له الجمعة  
أم لا أفيدوا (أجاب) لا يجوز  
له ذلك فضلا عن أن يجب لانه إلى

سد الذريعة في الأصل من باب الورع والاحتياط لا من باب الواجب إذ  
المفعول بها ليس فساداً في حد ذاته والفساد معها مظنون تقل هذا الخفاجي  
على الشفا (مسئلة) من أدرك ثانية الجمعة مع الإمام ثم بعد سلام الإمام تذكر  
أنه نسي منها سجدة فإنه يسجد بها باتفاق ابن القاسم وأشهب ثم كمل أربعاً عند  
ابن القاسم وجمعة عند أشهب مراعاة لعدم سلام المأموم لانه المعتبر وسلام  
الإمام لا يفيت تداركه عند أشهب ويفيته عند ابن القاسم اه عب وفي الأمير  
وكونه يفيت عند ابن القاسم مقتضاه بطلان الركعة فينافي ما سبق له من أنه يسجد  
سجدة الركعة التي تذكر أنه نسيها يكمل عليها فالأولى أن الخلاف فيما تذكر به  
الجمعة والجماعة أي فأشهب يقول يدرك فضل الجماعة والجمعة وابن القاسم يقول  
فاته كل منهما لكن سبق لعبد الباقي في فصل الجماعة أن المأموم إن زوح  
أو نعن عن السجدين حتى سلم الإمام وفعلهما بعد سلام الإمام فهل يكون  
كمن فعلهما معه فيحصل له فضل الجماعة أم لا؟ الأول لابن القاسم والثاني لأشهب  
فقد عكس النسبة للشيخين اه بتوضيح

### باب صلاة العيدين

[ مسئلة ] إذا أدرك المأموم مع الإمام الركعة الثانية فإنه يكبر خمسا غير  
تكبيرة الإحرام حال قراءة الإمام بناء على أن ما أدركه آخر صلاته وحينئذ  
فيكبر في ركعة القضاء سبعا بالقيام هذا ما ارتضاه في المجموع ومقابله أنه يجعل  
ما أدركه مع الإمام أول صلاته وعليه فيكبر سبعا بالإحرام ويكبر في الركعة  
الثانية بعد سلام الإمام خمسا غير القيام [ مسئلة ] إن جاء المأموم ولم يعلم هل  
الإمام في الأولى أو الثانية فقال عج الظاهر أنه يكبر سبعا بالإحرام احتياطاً  
ثم إن تبين أنها الثانية قضى الأولى بست غير القيام ولا يحسب ما كبره زيادة  
عن الخمس من تكبيرة الركعة الثانية اه من المجموع وغيره [ مسئلة ] من فاتته  
صلاة العيد مع الإمام وأدركه في السجود من الثانية أو التشهد فإنه يكبر سبعا  
بتكبيرة القيام على الأظهر لأن سنة العيد أن يجتمع في إحدى ركعتيه سبعمائة  
واليوم يوم تكبير وقيل يكبر ستاً ولا يكبر لقيامه اه من أقرب المسالك بزيادة  
من الأمير [ مسئلة ] يكره أن يقال الصلاة جامعة لعدم ورود ذلك في صلاة العيد  
أو هو خلاف الأولى بل ما ورد ذلك إلا في صلاة الكسوف ومحل كونه  
مكروهاً أو خلاف الأولى إن اعتقد مطلوية ذلك وأما مجرد قصد الإعلام فلا  
بأس به اه من صاوي [ مسئلة ] إنما كانت القراءة في صلاة العيدين جهراً لأنها  
صلاة نفل نهائية لها خطبة وكل ما كانت كذلك تكون القراءة فيها جهراً فلذا  
كانت صلاة كسوف الشمس يقرأ فيها سرّاً لأنها لا خطبة لها وما يقال بعدها  
وعظ كما سيأتي وصلاة الاستسقاء يقرأ فيها جهراً لأن لها خطبتين كما يأتي

الآن لم يتحقق فوت الجمعة لانها  
لا تفوت الا بسلام الامام ولذا  
أوجوا عليه نية الجمعة لاحتمال  
أن يكون الامام قد سها عن  
الركن فيتداركه فيحصل المأموم  
الجمعة والله تعالى أعلم (سئل)  
هل يتسلسل الأمر في الجمعة  
إذا سلم إمام ووراءه مسبوقون  
وقاموا ليأتوا بما عليهم فاحرم  
آخرون وراءهم ادركوا الجمعة  
وهكذا إلى العصر أم لا أفوتنا  
(أجاب) المسئلة المذكورة مما  
جرى فيها الخلاف فالذي جرى  
عليه العلامة ابن حجر الصحة  
وبقاء الجمعة كما وصف السائل  
وأما العلامة ابن الرملي فلا يصح  
عنده ذلك وقد تقدم ذلك في  
سؤال في صلاة الجمعة في عبارة  
النهاية بقوله في غير الجمعة والله أعلم  
(سئل) هل يسن إعادة صلاة  
الجمعة ظهراً إذا كان إمامها مخالفاً  
وسواء كانت الإعادة فرادى  
أو جماعة أفيدوا (أجاب) نعم  
تسن إعادة الصلاة أي صلاة الجمعة  
ظهرها لقولهم كل صلاة جرى  
فيها خلاف تسن أعادتها ولو  
فرادى لاشك أن هذه مما جرى  
الخلاف في صحتها كما نبه على ذلك  
العلامة في تحفته في باب صلاة  
الجمعة والله تعالى أعلم (سئل) في  
قوم غرب اجتمعوا في بلدة طائفة  
منهم أهل وطن وطائفة منهم أهل  
ظعن وبثوا مسجداً وأرادوا أن  
يعقدوا فيه جمعة فهل يجوز لهم

[مسئلة] يستحسن أن يكبروا جماعة وهم جلوس قال ابن ناجي افرق الناس  
بلقيروان فرقتين بمحضر أبي عمران الفاسي وأبي بكر بن عبدالرحمن فإذا فرغت  
إحدى الطائفتين من التكبير كبرت الأخرى فمثلاً عن ذلك فقالا إنه حسن  
وأما في حال خروجه من منزله إلى المصلي فيستحب الانفراد في التكبير اه من  
ص [مسئلة] التكبير في الركعة الأولى بعد تكبيرة الاحرام ست وتقديم التكبير  
على القراءة مندوب وإذا نسي بعض التكبير فتذكره بعد ما أتم قراءته أو في  
أثناءها فإنه يبني على ما فعله من التكبير قبلها على الظاهر ويعيد القراءة ندبا بعد  
ما أتى بما تركه والتكبير في الثانية خمس بعد تكبيرة القيام ولا يتبع المأموم  
إماماً نقص كالحنفى بل يكمل العدد المذكور ولا يتبعه في تأخير التكبير بعد  
القراءة في الركعة الثانية على الظاهر خلافاً للحطاب وإن زاد الشافعي تكبيرة  
في الركعة الأولى لم يتبع وإن نسي التكبير أو واحدة منه رجع مالم يركع وإذا  
رجع قبل أن يركع كبر وأعاد القراءة استحباباً ويسجد بعد السلام لأن الرجوع  
زيادة وإن تذكره بعد الركوع تبادى ويسجد قبل السلام ومن أدرك الامام  
يقرأ في الركعة الأولى يكبر ستاً عقب تكبيرة الاحرام وكذا مدرك بعض  
التكبير ولا يصبر حتى يفرغ الامام من التكبير ويبتدئ في القراءة بل يكبر ما  
حصله مع الامام ثم بعد تكبير الامام كبر ما فاتة أفاده الزرقاني والعدوى وغيرهما

### باب كسوف الشمس

يسن له الركعتان بزيادة قيام وركوع على الصلاة المعهودة من حل النافلة  
للزوال كالعيد إلا أنه يتدب صلاة الكسوف بالمسجد لا بالصحناء ويتدب إسرار  
القراءة فيها كما أخرجه البيهقي لأنها صلاة نفل نهائية لا خطبة لها بل الذي يقال  
بعدها وعظ وقيل القراءة فيها جهراً واستحسنه اللخمي قال ابن الناجي وبه عمل  
بعض شيوخنا بجامع الزيتونة لدفع السامة ويدل لهذا ما في الصحيحين وأبي داود  
من أن القراءه فيها جهراً اه ملخصاً در وص والامير

«وندب لخسوف القمر ركعتان» جهراً بلا جمع كالنوافل الليلية ووقتها الليل  
كله والأفضل فعلها في البيوت وفعلها في المساجد مكروه سواء كانت جماعة أو  
فرادى اه ص بزيادة من المجموع

### باب الاستسقاء

صلاة الاستسقاء سنة كالعيدين فوقتها من حل النافلة للزوال والقراءة فيها  
جهراً وبعدها خطبتان إلا أن التكبير المطلوب في العيدين لا يطلب فيها ولا يرد  
الصلاة في يوم عرفة من أنها لها خطبتان والقراءة فيها سرّاً لأن الخطبة فيها ليست  
للصلاة بل لتعليم الناس اه در بزيادة من ص

## باب في الجنائز

(ما قولكم) في كفن الزوجة هل يجب علي الزوج أم لا (الجواب) في شرح الدردير الكبير وهو أي الكفن وما معه من مؤن التجهيز واجب على المنفق علي الميت بقراءة من أب أو ابن أو ورق لازوجية ولو فقيرة لا تقطاع العصمة بالموت وفي الدسوقي إن هذا هو المعتمد وقيل إنه لازم له مطلقاً وقيل يلزمه إن كانت فقيرة لا إن كانت غنية والله أعلم (ما قولكم) في خدمة سابع الميت بالقراءة والأمور المعهودة فيه هل في ذلك أثر أم لا وهل يصل للميت ثواب القراءة أم لا (الجواب) سئل الامام أبو سعيد بن لب رحمه الله تعالى عن ذلك فأجاب نقل ابن بطال في شرح البخاري عن ابن طاووس عن طاووس قال كانوا يستحبون أن لا يفترقوا عن الميت سبعة أيام قال الشافعي إنما يعني بقوله كانوا أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وهذا أصل عظيم للسابع الذي يفعله الناس اليوم ويقتضي الأثر أن لا يفارق الميت ويترك وحده تلك السبعة أيام وقد نقل الناس <sup>(١)</sup> أن الفساط ضرب على قبر أئمة من علماء الاسلام كابن عباس وما كان ذلك إلا لأجل الملازمة التي ذكرها طاووس وهذا هو الأولى بالاتباع خلافاً لما نقله ابن أبي زمنين عن ابن وضاح من إنكار سابع الميت وأنه إنما أحدثه الناس فقد علمت ما يردده والأصل في القراءة على الميت عند دفنه الحديث المشهور في سورة يس وهو اقروها علي موتاكم، فخصه قوم بحالة الاحتضار واطلقه آخرون أفاده في المعيار وفي حاشية الخرشى ونقل ابن الفرات عن القرافي الذي يتجه أن يحصل للأموات بركة القراءة كما يحصل لهم بركة الرجل الصالح يدفن عندهم أو يدفنون عنده ووصول القراءة للميت وإن حصل الخلاف فيها فلا ينبغي إهمالها فلعل الحق الوصل فإن هذه الأمور مغيبة عنا وليس الخلاف في حكم شرعي إنما هو في أمر هل يقع وكذا التهيل الذي هو لا إله إلا الله سبعين ألفاً لا ينبغي إهماله ويعتمد في ذلك على فضل الله وفي حاشية الدسوقي وفي القراءة للميت ثلاثة أقوال تصل مطلقاً لا تصل مطلقاً الثالث إن كان عند القبر وصلت وإلا فلا والذي أفتى به ابن رشد وذهب إليه غير واحد من الأئمة الأندلسيين أن الميت ينتفع بقراءة القرآن الكريم ويصل إليه نفعه ويحصل له أجره إذا وهب القارئ ثوابه له وبه جرى عمل المسلمين شرقاً وغرباً ووقفوا على ذلك أوقافاً واستمر عليه الأمر منذ أزمان سألقة ومن اللطائف أن عز الدين بن عبد السلام الشافعي روى في المنام بعد موته فقيل له ما تقول فيما كنت تنسك من وصول ما يهدي من قراءة القرآن للموتى فقال هيئات وجدت الأمر

(١) قوله وقد نقل الناس الخ في المعيار في محل آخر وضرب الفسطاط بن الحنفية على قبر ابن عباس وأبقاه عليه ثلاثة أيام اه

جمعة أم يلزمهم إتمام الصلاة وهم أهل ظعن ووطن أفيدونا (أجاب) ثم حيث كان المتوطنون أربعين جامعين لشروط الجمعة صحت الجمعة وإلا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في أهل قرية دون الأربعين يصلون الجمعة مقلدين للامام مالك في العدد المذكور مع جهلهم بشروط الجمعة عند الإمام مالك فقال لهم إمامهم صلوا ويكفي ذلك فهل يصح هذا القول أم لا بد من العلم بالشروط أفيدوا (أجاب) نعم حيث نقصوا عن الأربعين جاز التقليد للامام مالك مع العلم بالشروط المعتبرة في الجمعة علي مذهب الامام مالك والعمل بها أيضا وأما قول الامام لهم يكفي وأنتم اقتدوا بالامام فان أراد أنه لا يشترط العلم بالشروط فهو قول لا يصح ومن الشروط المعتبرة في مذهب الامام مالك أنه لا بد من غسل المني من الثوب والبدن ومس الأرمدة بشهوة ينقض الوضوء عنده والشك في الحدث ناقض للوضوء ولا بد من مسح جميع الرأس في الوضوء عنده ولا بد من الموالاة بين غسل أعضاء الوضوء ولا بد من ذلك أيضا في الوضوء والغسل ولا بد من وضع الأنف عنده علي الأرض في السجود ولا بد من وضع اليدين مكشوفتين علي الأرض ولا بد من نية الخروج



من الصلاة ولا بد أن يكون الإمام بالغاً وان لا يكون فاسقاً بجارحة ومن الشروط أن يكون الخاطب هو المصلي بهم ومن الشروط أن تكون الصلاة في المسجد الجامع فلو أقيمت في غيره ولو مسجداً لم تصح الجمعة والله تعالى أعلم (سئل) عن مصر كبير أهله أحناف يقيمون الجمعة في نحو سبعمائة مسجد تقام في بعضها بأربعين وباكراً وفي بعض بعدد متواتر وبأقل العدد جمعة لا تسقط عنهم فرض الظهر لا تنفاه شرطها وهو أن يكون في البلد حاكم ينفذ الأحكام بالفعل والقوة وفي مصر المذكورة شافعية دون العدد المعتبر في صحة الجمعة به أقاموا جمعة في مسجد متقدمة على الجميع في الوقت بالظن الأغلب الضروري مقلدين أحد أقوال الشافعي رضي الله عنه بصحتها بأقل العدد فتصح جمعهم على هذا الوجه أم لا أم حيث تقدم إحرامهم بها على إحرام جمعة غيرهم من الأحناف من غير نظر إلى كون مأموم الحنفي لا يقرأ الفاتحة ولا شيئاً من القرآن مع جهر إمامه كما هو معلوم مذهبهم وإذا قلتم لا تصح مع تقدم إحرام جمعة الأحناف المذكورين وحصل الشك في التقارن أو قلتم يبطلان صلاة مأموم الأحناف لعدم قراءة الفاتحة باعتقاد الشافعي فهل يؤثر الشك في الحالين أم لا بد

علي خلاف ما كنت أظن اه وقال في باب الحج قال ابن رشد محل الخلاف ما لم يخرج القارئ القراءة مخرج الدعاء بأن يقول قبل قراءته اللهم اجعل ثواب ما أقرؤه لفلان وإلا كان الثواب لفلان قولاً واحداً وجاز من غير خلاف وفي حاشية الصاوي أن الاجارة على أصل تلاوة القرآن جائزة أي وإذا كانت جائزة فالأجرة لازمة والله الموفق للصواب (ما قولكم) فيما يفعله الناس في جنازتهم حين حملها من جهرهم بالتهليل والصلاة على البشير النذير ونحو ذلك على صوت واحد أمام الجنازة كيف حكم ذلك وهل يجوز لبعض المأمومين أن يكون أمام الجنازة في الصلاة عليها (الجواب) في اتباع الجنائز الصمت والتفكير والاعتبار فقد خرج ابن المبارك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا اتبع جنازة أكثر من الصمت وأكثر حديث النفس قال وكانوا يرون أنه يحدث نفسه بأمر الميت وما يرد عليه والمنقول عن السلف الصالح رضي الله عنهم في المشي مع الجنائز هو الصمت والتفكير في فتنة القبر وسؤاله وشدائده وأهواله وكان أحدهم إذا قدم من سفره فلقى أحد أخوانه بين يدي الجنازة لم يرد عليه السلام والخير كله في اتباعهم وموافقهم في فعل ما فعلوه وترك ما تركوه وأما ذكر الله والصلاة والسلام على رسول الله فهو عمل صالح مرغّب فيه ولكن للشرع توقيت وتحديد في وظائف الأعمال وتخصيص يختلف باختلاف الأحوال فالوظيفة في حمل الجنائز إنما هو الصمت والتفكير والاعتبار وتبديلها بغيرها من البدع والإحداث في الدين وأما تقدم بعض المأمومين أمام الجنازة فقد وقع في كلا اللخمي نفي الخلاف في منع التقديم عليها حين الصلاة عليها بناء على الشفاعة فالمصلي يشفع فيها كالمشير إليها أفاده في المعيار وفي فتاوى عجب إذا تقدم المأموم على الإمام وعلى التابوت فصلاته صحيحة وقد ارتكب مكروهاً وتقدمه على الإمام وتقدمه على الجنازة وكذا تصح صلاة الإمام إذا تقدم على الجنازة مع كراهة ذلك اه ففعل المنع في كلام اللخمي بمعنى الكراهة والله أعلم (ما قولكم) في الطعام الذي يصنع في سابع الميت للقراء وغيرهم وفاعله ما قصد إلا الترحم على الميت وصلة الأرحام وبعض الناس يقولون إنه ممنوع ولا يجوز أكله أفيدوا الجواب (الجواب) متى صنع الطعام لأجل الترحم وصلة الأرحام من استجلاب النفوس واستنهاض القلوب بالدعاء للميت والترحم عليه فهو مقصد حسن وإنما الأعمال بالنيات وهذا أصل من الأصول المعتمدة في الأقوال والأفعال ولا يكون بدعة إلا إذا فعل على أنه دين وشرعة وأنه من حق الميت على أوليائه كما يفعله كثير من الجهلة بهذا القصد فيمنعون منه وقال المواق السابع الذي يعمل للميت ويحضره القراء وغيرهم من تركه وفعل خيراً منه فهو سابق بالخيرات ومن تركه ولم يفعل خيراً منه فهو ظالم لنفسه وأما ما يتكلفه أهل الميت من أنواع

الاطعمة بقصد الرياء والمباهاة فما أدى إلى الرياء والسمعة فهو من فعل الجاهلية وقد قال عليه الصلاة والسلام أنا وأمتي براء من التكليف؛ والمستحب إنما هو إرسال الأهل والجيران الطعام إلى أهل الميت لاشتغالهم بميتهم فقد روى أنه صلى الله عليه وسلم قال لأهله حين جاء خبر موت جعفر بن أبي طالب اصنعوا لآل جعفر طعاما وإبعثوا به إليهم فقد جاءهم ما يشغلهم لما فيه من إظهار المحبة والاعتناء والله أعلم كذا في المعيار (ماقولكم) في زيارة القبور والتوسل بالشهداء والصالحين هل يسوغ أم لا (الجواب) تجوز زيارة القبور وأما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن زيارتها فإنما كان في أول الإسلام حيث كانت الجاهلية تعظم القبور وربما عبدتها فلما استقر الأمر أباح صلى الله عليه وسلم الزيارة ذكر ذلك القاضي أبو الفضل عياض والقرطبي ويجوز التوسل إلى مولانا الكريم بأحبابه الصديقين والشهداء والصالحين وقد توسل عمر بالعباس رضى الله عنهما وكان ذلك بمشهد عظيم من الصحابة والتابعين وقبل الله وسيلتهم وقضى حاجتهم وسقاهم وما زال هذا يتكرر في الذين يقتدى بهم ولا يشكرونه وما زالت تظهر العجائب في هذه التوسلات بهؤلاء السادات نفعا الله بهم وأفاض علينا من بركاتهم كذا في المعيار وفي فتاوى عج وأما التوسل إلى الله تعالى ببعض مخلوقاته فجائز ومنه حديث الصحيح فقد ذكر فيه في فضل العباس ابن عبد المطلب عن أنس أن عمر رضى الله تعالى عنهما كانوا إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب فقال اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنينا محمد صلى الله عليه وسلم فقتسقنا وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا قال فيسقون والله تعالى الموفق للصواب (ما قولكم) في الميت هل يعلم بزيارته أم لا وهل الوقوف عند رأسه والاستغفار له مشروع أم لا (الجواب) قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام الظاهر أن الميت يعرف زيارته لأننا أمرنا بالسلام عليه والشرع لا يأمر بخطاب من لا يسمع ولما وفد رسول الله صلى الله عليه وسلم قليب بدر قال ما أتم بأسمع منهم لما أقول وقد ذهب بعض العلماء إلى أن أرواح الموتي بأفنية القبور والوقوف عند رأس الميت والاستغفار له مشروع كذا في المعيار والله أعلم . (ما قولكم) في مرض الميت الشديد هل هو من كثرة الذنوب أوله فيه أجر (الجواب) في المعيار قالت عائشة رضى الله تعالى عنها لا أكره شدة الموت لأحد بعد ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فرسول الله صلى الله عليه وسلم كان أصابه شدة في مرضه الذي توفي منه ومن يقول إنه من كثرة الذنوب فهو جاهل يتكلم في العلم بما يظهر له فيقع على أم رأسه وقال العلماء إن الله يشدد المرض على بعض عباده فيكون ذلك كفارة له حتى يلقي الله وقد غفر له ؛ وقال ابن العربي : البارئ سبحانه وتعالى بقدرته وحكمته يخفف إخراج الروح

من اليقين ويجرى وجهى البطلان من المأموم الخنفي من التكبير أم كيف الخنفي ذلك بيان شافيا في الحيرة حاصلة وإذا بها مع أربعين أحناف الفاتحة إلا الإمام وتسقط عنه فرض بينوا لذلك نعم وقد فنوى بصحتها بأى الشافعية في المدينة المشر الثلثين من عام المائتين مع إيراده أقوال الشافعية الله تعالى عنه جميعا فعلها بأى عدد ولم يلزم بإعادة الظهر بل صرح بفعلها بأى عدد فهل يجوز به ويسقط الظهر الخ أفيد (أجاب) اعلم وفقنا الله وإياك لما يحبه ويرضاه أولا إن معتمد مذهب الشافعي وهو الأصح المقتى به أن العبرة بعقيدة المأموم لا بالإمام فحيث صحت الجمعة على مذهب الشافعي بأن وجدت شروطها سقط الفرض وإن فقدت شروطها عند إمامها الخنفي كما ذكره السائل من كون الحاكم الخ وقد سئل العلامة السيوطي عما إذا كان الخطيب حنفيا لا يرى صحة الجمعة إلا في السور فهل له أن يخطب ويؤم في القرية وهل تصح الصلاة خلفه فأجاب بقوله العبرة في الاقتداء بنية المقتدى فتصح

من الجسد ويشددها بحسب ما يكون عنده من أحوال العبد فتارة يشددها عذاباً وذلك على الكافرين وتارة يشددها كفارة وذلك على المذنب وتارة يشددها لرفع الدرجات وزيادة الحسنات وذلك في الولي وتارة يشددها حجة على الخلق وتسلية وقدوة وأسوة كما لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم من شدة الموت والله الموفق (ما قولكم) في الإقسام على الله في الدعاء ببعض مخلوقاته نحو قولك بحق محمد اغفر لنا ونحوه هل يجوز أم لا (الجواب) في فتاوى عجم منع ذلك عز الدين إلا بالنبي صلى الله عليه وسلم وخالفه ابن عرفة واستدل بما لا يدل له بل إنما يدل لجواز التوسل ببعض المخلوقات وهو غير القسم وقد نبه على ذلك الخطاب فقال وقال البرزلي في مسائل الصلاة في أسئلة عز الدين هل يقسم على الله تعالى في دعائه بعظم من خلقه كالنبي والولي والمالك أو يسكره فأجاب إن صح ما جاء في بعض الأحاديث فينبغي أن يكون مقصوراً على النبي صلى الله عليه وسلم لأنه سيد ولد آدم ولا يقسم على الله بغيره من الملائكة والأنبياء والأولياء لأنهم ليسوا في درجته ويكون من خصائصه تنبيهاً على علو درجته وارتفاع رتبته وفي حاشية الخرشى من باب اليقين وأما التوسل ببعض مخلوقاته فجائز وأما الإقسام على الله تعالى في الدعاء ببعض مخلوقاته كقوله بحق محمد اغفر لنا فخاص به صلى الله عليه وسلم والله أعلم [مسئلة] إذا أدرك المأموم الإمام يدعو في صلاة الجنائزة فإنه يصبر وجوباً بلا تكبير حتى يفرغ من دعائه فإذا كبر بعد فراغه من الدعاء كبر معه وذلك لأن تكبيرات الجنائزة بمنزلة ركعات الصلاة فلو أحرم المسبوق فيها حالة دعاء الإمام كان قاضياً في صلب الإمام لكن صلاته صحيحة ولا يعتد بتلك التكبيرة عندئذ كثر وقيل يكبر ويدخل كصلاة العيد ورواه مطرف وقال به واختاره ابن حبيب ومن المتأخرين ابن رشد وسند وفي سماع أشهب أنه لا يصبر بل يدخل ولا ينتظر الفراغ من الدعاء لأنه لا تقوته كل تكبيرة إلا بالتالي بعدها وأما تكبير العيد فإن المأموم إذا أدرك الإمام في الركعة الأولى وهو يقرأ فإنه يكبر ستاً عقب تكبيرة الإحرام وكذا مدرك بعض التكبير لا يصبر حتى يفرغ الإمام من التكبير ويتبدئ في القراءة بل يكبر ما حصله مع الإمام ثم بعد تكبير الإمام كبر ما فاتاه ملخصاً من الزرقاني والخرشي والعدوي ودس (ما قولكم) في المشي في المقبرة هل يجوز بنعال أم لا (الجواب) يسكره المشي على القبر إن كان مسنناً والطريق دونه وإلا جاز ولو بالنعال النجسة زاد ابن ناجي ويجوز عندنا الجلوس على القبر وما ورد من النهي عن الجلوس عليه فمحمول على الجلوس لقضاء الحاجة كذا فسرهم مالك وكان سيدنا علي يتوسدها ويجلس عليها ملخصاً من الخرشى وحاشية العدوي (ما قولكم) في التكفين بثوب

الجمعة خلف الخنفي قرية لا سور لها إذا كان من أهل الجمعة على التحفة وأما في الشروط عند سقوط الفرض وأما بموت لها بدون العدد من القول المذكور ما طلة سواء تقدمت فارت أم تأخرت لأن المذكور لم يثبت ونص الروضة للعلامة النووي الرابع العدد ولا تنعقد من أربعين هذا هو الصحيح المشهور ونقل ملخص قولاً عن القديم بعد ثلاثة إمام ومأمومين بنبته عامة الأصحاب انتهى وأما الشك في كون مأموم الخنفي يقرأ الفاتحة أولاً فغير مؤثر بخلاف ما إذا علم منه ترك القراءة فإنه لا يحسب من الأربعين ولا يحكم بطلان صلاته إلا بركوعه ففي النهاية للعلامة الرملي والتحفة للعلامة ابن حجر والعبارة لها ولو كان في الأربعين من لا يعتد وجوب بعض الأركان كخنفي صح حسبانته من الأربعين وإن شك في إتيانه بجميع الواجب عندنا كما تصح إمامته بنا مع ذلك لأن الظاهر توقيه للخلاف بخلاف ما إذا علم منه مفسد عندنا فلا يحسب كما هو ظاهر مما مر لبطلان صلاته عندنا، ثم رأيت



في الخادم عن مقتضى كلام  
 الشيخين أن العبرة بعقيدة الشافعي  
 إماماً كان أو مأموماً وهو صريح  
 فيما تقرراته كلام التحفة وقول  
 السائل وإذا أحرم بها الشافعي  
 الخ فهذا مبني على ما تقدم فإن علم  
 تركهم لها يقينا فبطل صلاته  
 بركوع أحدهم بخلاف ما إذا  
 شك كما علم من التحفة والنهاية  
 وأما قول السائل إنه رأى فتوى  
 الخ فقد علم بما نقلناه عن الروضة  
 من كون القول المذكور لم يثبت عن  
 الشافعي فكيف يصح تقليده في  
 عمل النفس فضلاً عن الفتوى  
 به فلا يجوز العمل به علي الوجه  
 المذكور هذا وقد نقل العلامة  
 المدابغي في حاشيته علي التحرير  
 خمسة عشر قولاً في العدد (أحدها)  
 تصح من الواحد رواه ابن حزم  
 (الثاني) اثنان كالجماعة وهو قول  
 النخعي وأهل الظاهر (الثالث)  
 اثنان مع الإمام عند أبي يوسف  
 ومحمد والليث (الرابع) ثلاثة  
 معه عند أبي حنيفة وسفيان الثوري  
 (الخامس) سبعة عند عكرمة  
 (السادس) تسعة عند ربيعة في  
 رواية (السابع) اثنا عشر عند  
 ربيعة أيضاً في رواية (الثامن) مثله  
 غير الإمام عند إسحاق (التاسع)  
 عشرون في رواية ابن حبيب  
 عن مالك (العاشر) ثلاثون كذلك  
 (الحادي عشر) أربعون بالإمام  
 عند الامام الشافعي (الثاني عشر)  
 أربعون غير الامام عند الشافعي

غسل بماء زمزم هل يجوز أم لا (الجواب) في دس وذكر ابن عبد السلام  
 أنه لا يكفن بثوب غسل بماء زمزم ورده ابن عرفة بأن ذلك إنما يجري  
 على قول ابن شعبان وبأن أجزاء الماء قد ذهبت معه انظر الخطاب اهـ بن هذا  
 وقد قالوا إن الميت يغسل بماء زمزم بل هو أولى لما يرجى من بركته وقول  
 ابن شعبان لا يغسل بماء زمزم ميت ضعيف إذا علت هذا فتكفين الميت  
 بثوب غسل بماء زمزم لا شيء فيه لما علت من استحباب غسله به والله أعلم  
 [مسئلة] لا يجوز الشق عن الجنين الذي ماتت أمه ولو رجي خلاصه حياً على  
 المعتمد وهو قول ابن القاسم وقال أشهب يشق عنه وقد قال بهذا في جنين فعاش  
 وتعلم العلم وكان يفتى بقول أشهب في هذه المسئلة وغيرها ولا يعمل بقول  
 ابن القاسم كذا في فتاوى الأجهوري لأن سلامته مشكوك فلا تنهك حرمة  
 أمه الميتة لأجله بل تؤخر لموته ولو تغيرت كما في المجموع ومحل الخلاف  
 في جنين الآدمي وأما جنين غيره فإنه يشق عنه إذا رجي قولاً واحداً كما  
 في الدسوقي [مسئلة] إذا بلغ شخص دراهم له أو لغيره ثم مات تشق بطنه إن  
 كانت الدراهم قدر نصاب الزكاة ولو بشاهد وعين فإن لم يوجد عذر المدعي  
 والشاهد كما في المجموع [مسئلة] يجوز البناء اليسير علي القبر للتمييز مطلقاً  
 في أرض مملوكة أو موقوفة أو مباحة ويكره الكثير في المملوكة كما لصاحب  
 المدخل إن لم تقصد مباهاة ولا حرام ويحرم الكثير في الموقوفة مطلقاً وإن لم تقصد  
 مباهاة كما في حاشية الخرشى [مسئلة] لا يجوز للشخص إعداد قبر في حياته إذا كان  
 في أرض موقوفة كما في المجموع [مسئلة] القيام للحى يحرم لمن يحبه ويتكبر به  
 ويكره لمن لا يحبه ويتأذى منه كما يكره القيام للجنائز ويجوز لمن لا يحبه ولا يتكبر  
 به ويجوز القيام لمن يحبه لدفع الازدراء والحقارة ويستحب القيام إن خلا  
 عن المانع الموجب للنهي عن القيام للعالم والصر والوالدين ولمن نزل به هم  
 فيعزى أو سرور وللقادم من السفر وهذا كله ما لم يترتب على تركه فتنة وإلا  
 وجب وسئل مالك عن قيام المرأة لزوجها فقال لا تفعله قيل هي من أقوم الناس  
 طريقة في أمرها قال تؤدي حقه في غير هذا ولا أحبه اهـ خرشى بزيادة من  
 عدوى والأمير علي عـب عند قول سيدي خليل وقيام لهاى للجنائز [مسألة]  
 الانحناء بالرأس عند المواجهة لشخص آخر مكروه والسلام بالإشارة من غير نطق  
 مكروه في حق الناطق ومستحب في حق الآخرس فإن كان المسلم عليه بعيداً  
 جمع بين النطق والإشارة وأما السجود الذي يحصل بين الأمراء ونحوهم فحرام  
 شديد التحريم وقد خرج أنس رضى الله عنه أنه قال يا رسول الله الرجل يلتقي  
 صاحبه وصديقه أينحنى له قال لا، ولم يأت معارض لهذا النهى الصريح عن  
 الانحناء اهـ من المعيار (ما قولكم) في الصلاة على الجنائز في المسجد هل هو جائز

مشروع أم لا (الجواب) قال الشيخ خليل عطفاً على المكروهات وإدخاله أي الميت بمسجد والصلاة عليه فيه قال في حاشية الخرشى خوف انفجاره أو لحصول نجاسة منه وفي حاشية الأمير على عبد الباقي ورد أنه صلى الله عليه وسلم صلى على سهيل بن بيضاء في المسجد فقيل لم يصحبه عمل وفيه أنه صلى على أبي بكر وعمر في المسجد ومذهب الشافعية والحنابلة الجواز وهو قول عندنا اه وروى مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها أمرت أن يمر عليها بسعد بن أبي وقاص في المسجد حين مات لتدعو له فأنكر ذلك الناس عليها فقالت عائشة ما أسرع الناس قال ابن عبد البر أي إلى إنكار ما لا يعلمون وروى ما أسرع مانسى الناس ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على سهيل بن بيضاء إلا في المسجد اه وفي رواية لمسلم إلا في جوف المسجد اه واحتج بعضهم بأن العمل استقر على ترك ذلك لأن المشركين على عائشة كانوا أصحابا وردبأنهم لما أنكروا عليهم سلموا لها فدل على أنها حفظت مانسوه وروى مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه قال صلى على عمر بن الخطاب في المسجد ووضعت الجنازة تجاه المنبر قال ابن عبد البر وذلك بمحض الصحابة من غير تكبير يعني فيكون إجماعاً سكوتياً قال واحتج بعضهم بأنه صلى الله عليه وسلم خرج للصلاة على النجاشي إلى المصلى غفلة إذ ليس في صلاته على الجنازة أو صلاة العيد في موضع دليل على كراهتها في موضع آخر انظر الزرقاني على الموطأ (ماقولكم) في التعزية هل هي قبل الدفن أو بعده (الجواب) في النفاوى تكون التعزية قبل الدفن وبعده وعند القبر وكونها في المنزل وبعده الدفن أحسن ولا فرق في الميت بين الصغير والكبير ولا بين الحر والعبد ذكراً أو أنثى مسلماً أو كافراً حيث كان الكافر جاراً ولا تعزى الشابة المسلمة ولا الذي لم يميز وتنتهى التعزية لثلاثة أيام إلا أن يكون المعزى أو المعزى غائباً وفي المجموع عطفاً على المندوبات وتعزية ومدتها ثلاث بعد الدفن والأفضل بالبيت [مسألة] في الباجورى على الجوهرة أخرج البزار عن أنس بن مالك مرفوعاً من تلا قل هو الله أحد مائة ألف مرة فقد اشترى نفسه من الله ونادى مناد من قبل الله تعالى في سماواته وفي أرضه ألا إن فلانا عتيق الله فنله قبله تباعة فليأخذها من الله عز وجل اه وفي الإرشاد والتطريز في فضل ذكر الله وتلاوة كتاب الله العزيز عن أبي زيد القرطبي أنه قال سمعت في بعض الآثار أن من قال لا إله إلا الله سبعين ألف مرة كانت له فداء من النار اه (ماقولكم) في السقط إذا نفخت فيه الروح ووضعت أمه قبل أمد الحمل أو لأمد الحمل ولم يستهل صارخاً هل يبعث أم لا (الجواب) الطفل الذي نفخت فيه الروح يبعث وإن لم يبلغ أمد الحمل اه عج والله أعلم (ماقولكم) في الدعاء في صلاة الجنازة هل يجب على المأمومين أم لا (أجاب) عن هذا عج

أيضاً وبه قال عمر بن عبد العزيز وطائفة (الثالث عشر) خمسون عند أحمد في رواية وحكى عن عمر بن عبد العزيز (الرابع عشر) ثمانون حكاه المازرى (الخامس عشر) جمع كثير من غير حصر ولعل أن الأخير أرجحها من حيث الدليل قاله في فتح البارى انتهى أقول فلا عتب على مقلد الشافعى أن يقلد بعض هذه الأقوال حيث جمع شروط التقليد التي منها العلم بشروط ما يقلد فيه عند من يقلده والعمل بها واعتقاد أرجحية من يقلده أو مساواته وعدم التلفيق في المسئلة بحالة لم يقل بها أحدهم إلا أنه وعدم تتبع الرخص في المذهب بأن يخالف رتبة التكليف من عنقه ذكرها في التحفة لكنه استدرك على الثاني منها بقوله لكن المشهور الذي رجحناه جواز تقليد المفضول مع وجود الفاضل الخ ما فيها (تتميم) اعلم وفقنا الله وإياك لما يحبه ويرضاه أن التعدد إذا كان الحاجة ووجدت الشروط في كل ولم يتحقق سبق جمعة فالأفضل في حقه أن يعيدها ظهراً خروجا من خلاف من منع التعدد مطلقاً وفي الإيعاب للعلامة ابن حجر الهيتمي وظاهر النص منع التعدد مطلقاً وعليه اقتصر الشيخ أبو حامد ومتابعوه واستبعده السبكي ثم انتصر له مذهباً ودليلاً وصنف فيه ونقله عن أكثر

العلماء وفي الخادم أنه الذي  
تضافرت عليه نصوص الشافعي  
وجاهير أصحابه وأطال في  
الانتصار له بأن الذي استمر  
عليه أمر أهل الاسلام من زمنه  
صلى الله عليه وسلم ثم خلفائه  
منع التعدد إلى أن حدث ما حدث

ولمّا الذي كانوا عليه التوسعة  
في مسجدهم وقولهم المشقة تجلب  
التيسير وهو التعدد بمنوع بأنه  
سهل رفعها بالمواضع المتسعة  
في البلد وهو الذي جرت به العادة  
في اتخاذ الجوامع الواسعة  
والرحاب الفسيحة لها وعلى تسليم  
أن في ذلك مشقة فزمنها يسير  
ويحتمل للدين أكثر من ذلك  
في الحج والجهاد وغيرها قال  
السبكي ولم يحفظ عن صحابي  
ولا تابعي تجوز إحداث جامع  
آخر إلا ما جاء عن عطاء ولم يزل  
المسلمون على ذلك إلى أن أحدث  
المهدي ببغداد جامعاً آخر للحاجة  
الحاقة لكن لتأويل أن النهر  
الفاصل صيرها كالبسطين أي  
ويؤيده قول أحمد لا أعلم بلداً  
من بلاد الله أقيم بها جمتان بل  
زعم بعضهم أن تحريم ذلك معلوم  
من الدين بالضرورة وتبع السبكي  
على ذلك جمع غير الزركشي  
كالزبير العراقي وصف فيه أيضاً  
وحافظ عصره شيخ الاسلام  
ابن حجر فأفتى به وغيرها لكن  
انتصر الأذرعى للأصحاب ونظر  
فيما ادعاه السبكي بما فيه تكلف

بقوله يجب الدعاء على المأمومين في صلاة الجنازة وهو ركن من أركانها لا يحمله  
الإمام عنهم والله أعلم وسئل عج عن الشخص إذا مات وغسل وكفن في أكفان  
طاهرة ثم لفوه في شيء متنجس ووضع في النعش على بساط نجس أيضاً فهل  
الصلاة عليه صحيحة أم باطلة (فأجاب) نعم الصلاة عليه صحيحة والتكفين  
بالنجس مكروه.

## باب الزكاة

(فائدة) لا زكاة على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لأن ما بأيديهم ودائع  
الله اه عدوى قال الأمير على عب قلت فكان عدم إرثهم من هذا القيل أيضاً  
ثم هو ذوق حال وجداني خاص بهم فلا يقال كل أحد لا ملك له مع الله تعالى اه  
[مسألة] لا زكاة على الرقيق في ماله لعدم ملكه ولا على سيده لأن من ملك  
أن يملك لا يعد مالكا أي من ملك وقدر في الحال علي أن يملك مال عبده  
بالانتزاع لا يعد مالكا نعم إن انتزعه ومضى عليه حول فإنه يزكيه فتحصل  
أن العبد عندنا يملك لكن ملكا غير تام وقوله تعالى عبداً مملوكا لا يقدر على شيء  
الصفة فيه مخصصة كما هو الأصل وهو معنى ما يقال لا يلزم من ضرب المثل بعبد  
لا يملك أن كل عبد كذلك وقال ابن عبد السلام يجب زكاة مال العبد إما عليه  
وإما على سيده لأنه مملوك لأحدهما قطعاً فكانه جعله فرض كفاية بالنسبة لهما  
وعلى المشهور يمكن أن يهب لعبده ماله ولو لم يعينه له لاغتفار الجهل في التبرع  
ثم كلاً أنفق شيئاً نوى انتزاعه فلا زكاة وأما من ملك ماله قبل الحول لولده  
أو لعبده ثم ينتزعه منه بعد الحول فلا ينفعه ذلك ولا يسقط عنه الزكاة كذا  
في الدسوقي واعلم أن الحليل الشرعية ورد الاذن فيها كما في حديث بيع الصاعين من  
ردى التمر بدراهم ثم يشتري بها صاعاً جيداً لكن مذهبتنا أن لا يرسل القياس  
فيها لأنها خرجت مخرج الرخص التي يقتصر فيها على ماورد وهاهو تحيل أهل  
السبب وغيرهم أدام للهلاك فسدت الذرائع أفاده الأمير على عب [مسألة]  
لا زكاة في الفلوس النحاس ولا في حلي الكعبة والمساجد كما في حاشية الخرشى [مسألة]  
لا زكاة في الأموال المجموعة تحت أيدي النظار إن كانت للمستحقين وإن كانت  
لمصالح الوقف زكيت ولا زكاة على المدين في المال الذي تحت يده لعدم تمام الملك إن لم  
يكن عنده ما يجعله في نظير الدين ولم يبق بعد الدين ما يجب فيه الزكاة ولا زكاة في خرشي  
بزيادة من عدوى [مسألة] يجب على من غصب عشرين دينار أمثلاً أن يزكيها كل سنة  
من ماله مادامت عنده حيث كان عنده ما يجعله في مقابلة تلك العين المفصوبة وإذا قدر  
ربها على أخذها كارهاً لعام واحد ولا يرجع الغاصب على المالك بما دفعه زكاة  
عنها وأما الماشية إذا ردت بعد النصب فإنها تزكي لكل عام مضى إلا إذا أخذ  
زكاتها السعاة من الغاصب وأما النخل فتزكي ثمرته إذا رد لكل عام مضى بلا خلاف



كيف وقد قال الامام أحمد لا أعلم بلدًا من بلاد الله أقيم فيها جعتان وعلي كل فالاحتياط لمن يصلي جمعة ببلد تعددت فيه لحاجة ولم يعلم سبق جمعته للكل إعادتها ظهر أن خروجاً من هذا الخلاف، قيل وكان بعضهم يقول أصلي آخر ظهر وجب على انتهى وعندى أن ذلك لا فائدة له لأنه إن قال أصلي الظهر فإن لزومه باطناً اتصرفت نيته إليها وإلا وقعت له نفلاً انتهى كلام الأيعاب والله سبحانه وتعالى أعلم وجرى على استحباب الإعادة في الصورة المذكورة الرمي في النهاية ونقله عن إفتاء والده والخطيب في مغنيه والله تعالى أعلم (سئل) فيمن صلي الجمعة بعدد ناقص تقليداً للامام مالك بجميع الشروط فهل تسن له الإعادة أم لا وهل للشيخ ابن حجر في فتواه فتوى بالمنع أم لا وهل إذا كان للشافعي قول في المسئلة موافق لبعض الأربعة ما الأولى أن يقلد القول المرجوع عنه ذلك الإمام الموافق له القول الضعيف بينوا ذلك (أجاب) نعم تسن الإعادة والحال ما سطر ولا أحفظ أن للعلامة ابن حجر فتوى بالمنع وأما ما ذكره السائل من أن للشافعي قولاً فنعقد ذكر ذلك العلامة النووي في روضته لكن قال بعده أنه لم يثبت فعله لا يجوز تقليده وقول السائل ما الأولى

إن لم يكن زكاتها الغاصب وعلم أن فيها كل عام نصاباً أه من دس (ما قولكم) في شخص عنده ديناراً قام عنده أحد عشر شهراً ثم اشترى به سلعة باعها بعد شهر بعشرين ديناراً هل تجب عليه الزكاة (الجواب) نعم يزكي الآن لأن حول الربح مبنى على حول أصله كما في الخرشى [مسئلة] إذا تسلف شخص دراهم قدر نصاب أو أقل<sup>(١)</sup> واشترى بها سلعة ثم باعها بزيادة على ما تسلف بعشرين ديناراً أو أكثر بعد حول من يوم السلف وجبت عليه زكاة ذلك الزائد فقط إن كان ليس عنده ما يجعله عوضاً للدين وإلا زكى الدين وربحه ويقال مثل هذا فيمن اشترى سلعة بعشرين في ذمته ثم باعها بخمسين مثلاً فإن كان عنده عوض العشرين التي اشترى بها السلعة زكى الخمسين وإلا زكى الثلاثين فقط والحول من يوم الشراء ومن استفاد فائدة من العين كهبة أو صدقة أو إرث فإن كانت قدر نصاب الزكاة استقبل بها حولاً وزكاتها بعده وإن استفاد بعدها فائدة أخرى استأنف لها حولاً آخر وإن كانت الفائدة الأولى ناقصة فإنها تضم لفائدة ثانية ويكون الحول من الثانية إن كملت النصاب والافيضان لما يكمل النصاب ويكون الحول من الذي كمل النصاب ولا زكاة على من أخر قبض الفائدة فراراً من الزكاة كما إذا أخرت المرأة قبض مهرها لذلك فلا زكاة عليها حتى تقبضه وتستقبل به حولاً أه من الخرشى ودس [مسئلة] من استفاد فائدة قدر نصاب بعشرين ديناراً وحال عليه الحول ثم عرض لها النقص بعد الحول فصارت عشرة دنانير وكان الحول محرماً مثلاً ثم استفاد عشرة في رجب فإنه يزكى كل واحدة لحولها فإذا جاء المحرم زكى عشرته بالنظر لعشرة رجب وإذا جاء رجب زكى عشرته بالنظر لعشرة المحرم أه من الخرشى [مسئلة] المحتكر الذي يرصد الأسواق ولا يبيع بالسعر الحاضر إن كان له دين على أحد وكان أصل الدين عينا أو عرضاً وقبضه عينا وكان نصاباً كاملاً ولو قبضه في مرات يزكى ذلك الدين لسنة واحدة من كل حين زكى أصله أو من حين ملك أصله إن لم تجر فيه الزكاة سواء أقام عند المدين ستين أو سنة ولو أخر قبضه فراراً من الزكاة ويستفاد من كلام ابن عرفة ترجيحه وقال ابن القاسم إن أخره فراراً من الزكاة زكى لسكل عام وذكر ابن غازي أن المعول عليه كلام ابن القاسم أه ملخصاً من عدوى ودس [مسئلة] إذا قضى المحتكر من دينه أقل من نصاب ثم بعد شهر مثلاً قبض من المدين ما يكمل النصاب فالحول من ذلك الشهر الذي تم النصاب فيه فيزكيه حينئذ ثم بعد تزكية النصاب يزكى كلها قبضه ولو قل ويبقى كل اقتضاء على حوله أه من الخرشى [مسئلة] إذا

(١) قوله أو أقل أى وكان عنده عوض ذلك الدين الذى هو أقل من نصاب وأما إذا كان الأقل لا عوض له عنده فانه لا يلزمه زكاة الربح إلا إذا بلغ نصاباً وإذا كان أقل من نصاب لا يلزمه زكاة ولو كان أصله نصاباً لأن الربح الأقل من نصاب لا يضم لأصله ويكون الحول حول الأصل إلا إذا كان عنده عوض له كما في دس

أن يقلد الخ (الجواب) لا يجوز تقليد القول المرجوع عنه كما هو مقرر في التحفة وغيرها بل إن شاء قلد الإمام الآخر بشرطه والله عز وجل أعلم (سئل) نفعتني الله به في أهل اقليم إذا صلوا آخر جمعة من رمضان أو غيره يصلون بعد صلاه الجمعة المذكورة الخمس الصلوات الصبح فابعدوا وينون بها قضاء ولا موجب له ويزعمون أن في ذلك ثوابا وسنة فهل لذلك أصل ويثابون على فعلهم ذلك أم يكون ذلك الفعل بدعة وتلبسا بعباده فاسدة بينوا لنا الحكم في ذلك أثابكم الله (اجاب) رضى الله تعالى عنه نعم ما ذكر بدعة باطلة سيئة يحرم فعلها ومن اعتقد الجواز يخشى عليه الكفر والعياذ بالله تعالى قال العلامة ابن حجر في تحفته من باب صلاة الجمعة فرع كتابة الحفاظ آخر جمعة من رمضان بدعة منكرة كما قاله القمولى ثم قال وأقبح من ذلك ما اعتيد في بعض البلاد من صلاة الخمس في هذه الجمعة عقب صلاتها زاعمين انها تكفر صلوات العام أو العمر المتروكة وذلك حرام أو كفر لوجوه لا تحفى والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم (سئل) رحمه الله تعالى عن جماعة شافعية في بلدة تتم بهم الجمعة فرة يوفون اربعين وأخرى يسافر منهم البعض للجهاد ويبقى منهم نحو اثنا عشر فيقلد الامام مذهب الامام مالك

كان عند المحتكر عروض لازكاة في عينها ملكت بمعاوضة مالية لا بكهبة وكان ملكها مع نية تجر أو مع نية غلة أو قنية وباع بعين قدر نصاب فإنه يزكى لسنة واحدة ولو مضت أعوام كثيرة فلا بد أن يبيع بنصاب ولو في مرار وبعد كمال النصاب يزكى ما باع به وإن قل ولا يجوز أن يتطوع بإخراج الزكاة قبل البيع فإن قل هل يجزئه؟ قولان والمشهور عدم الإجزاء ويشترط أن يكون أصل هذا العرض عينا وإن قل عن نصاب أو عرضاً ملك بمعاوضة أيضاً سواء كان عرض تجارة أو قنية فإذا كان عنده عرض قنية باعه بعرض نوى به التجارة ثم باعه فإنه يزكى ثمنه لحول أصله الثاني لا الأول اه ملخصاً من درودس [مسئلة] المدير الذى لا يرصد الأسواق بل يبيع بالسعر الحاضر كأرباب الخوانيت يقوم سلعه كل عام بما يباع على المفلس العرض بنقد والنقد بعرض ثم بنقد ويزكى كل عام ولو بارت السلع سنين ولا يقوم إلا إذا نض له شئ ما ولو درهما ولا فرق بين أن ينض له في وسط السنة أو طرفها ويقوم عروضه لتمام السنة ويزكى ويكون الحول من يوم تقويم الجميع ويخرج عما قومه عينا لا عرضاً خلافاً لمن أجاز له إخراج عرضاً بقيمته والحول الذى يقوم المدير عند تمامه حول الأصل أى ابتداء حوله من يوم ملك الأصل أو زكاه فإذا ملك نصاباً أو زكاه في محرم وادار به في رجب فالحول الذى يقوم سلعه عنده محرم على المعتمد وقيل حول وسط من حول الأصل ومن حول الإدارة فيكون الحول على هذا ربيعاً الثاني ويزكى المدير أيضاً كل عام دينه النقد الحال المرجو المعد للتماء فإن لم يكن حالاً قوم بما يباع على المفلس العرض بنقد والنقد بعرض ثم بنقد وزكى تلك القيمة لأنها هى التى تملك لو قام غرماؤه وإن لم يكن الدين مرجو بأن كان على معدم أو ظالم فإنه لا يزكى ولا يقومه كل عام ليزكىه إن كان عرضاً وينبغى أن تجب زكاته لعام واحد إذا قبضه كالعين الضائعة والمغصوبة فإن رجاه بنقص عن أصله زكى قدر ما رجاى إن كان فيه زكاة وإن لم يكن الدين معداً للتماء بأن كان قرضاً فإنه لا يزكى إلا لعام واحد بعد قبضه مالم يؤخر قبضه فراراً من الزكاة وإلا فيزكىه لكل عام اتفاقاً اه ملخصاً من الخرشى والعدوى ودس [مسألة] إذا باع المدير أو المحتكر العروض بعروض فلا زكاة عليهما إلا لأن يفعل كل منهما ذلك فراراً من الزكاة وإلا وجبت عليهما الزكاة اتفاقاً؛ حكى الرجراجى الاتفاق على ذلك فى المدير وحكاى ابن جزى فى المحتكر اه عدوى (ما قولكم) فى مال القراض هل يزكىه ربه أو العامل وهل تخرج الزكاة منه أو من غيره (الجواب) إذا كان مال القراض غائباً غيبة ينقطع خبره فيها عن ربه فإن ربه لا يزكىه حتى يرجع إليه فيزكىه حيثئذ ولا يزكىه العامل لاحتمال دين ربه أو موته إلا أن يأمره ربه بذلك وأما إن كان مال القراض حاضراً أو مافى حكمه مما يعلم تلفه وخسره وبقاؤه وربحه وكان

العامل يبيع بالسعر الحاضر فإن ربه يقومه كل عام ويزكي رأس ماله وقد حصته من الربح فقط ويكون إخراج الزكاة من غير مال القراض ثلثا ينقص والربح يجبره فقيه نقص على العامل إلا أن يرضى العامل بذلك ولا زكاة في حصة العامل على واحد منهما إلا بعد المفاصلة فيزكيها العامل لسنة واحدة كما في الخرشى وغيره (ماقولكم) في الدنانير المسكوكة أو الفضة المسكوكة إذا اتخذتها المرأة حلياً هل تجب فيها الزكاة أم لا (الجواب) في المجموع تجب فيها الزكاة لأن المسكوك لا يكون حلياً كما في حاشية الخرشى وغيرها اه بتوضيح وأما ما في فتاوى عجب من أن المرأة إن أعدتها لعاقبة زكيت بلا كلام وإن لم تعدها لذلك فهل تجب فيها الزكاة لشمول قوله وفي مائتي درهم أو مائتي دينار ربع العشر أو لا تجب لأنه من لباسها وهو الظاهر فهو ضعيف (ماقولكم) فيمن عزل زكاة ماله ثم صار فقيراً قبل أن يدفعها للفقراء فهل يأخذ منها شيئاً أم لا (الجواب) في حاشية الخرشى من باب الوقف أن من وقف وقفاً مؤبداً على جهة ثم انقطعت تلك الجهة فإن الوقف يرجع لأقرب فقراء عصبية المحبس فإذا افتقر الواقف فلا يدخل فيهم كما قالوه في الزكاة إذا عزلها وصار فقيراً قبل أن يدفعها للفقراء فلا شيء له منها كما في كبير الخرشى [مسألة] المكاس تارة يأخذ من التجار عند قدوم أموالهم من الهند ونحوه أعيان بعض السلع في المكوس وتارة يلجئهم على بيع البعض ليدفعوا ثمنه في المكوس فهل تحسب على أرباب السلع وتجب فيها الزكاة أو تسقط عنهم في ذلك (أجاب) الشيخ الحطاب بأن المكاس إن أخذ سلعة فلا يلزم ربه أن يقومها لأجل أن يزكي تلك القيمة وأما إن أزم ربه بيعها وقبض ثمنها ودفعه في المكس فيلزمه أن يزكي عن ذلك ويبحث الشيخ القرافي في هذا الجواب بأن جبر أربابها على البيع وقبض الثمن يجبرهم على أخذ السلع لأن الإكراه على سبب البيع كالاكراه على البيع كما صرحوا به هنا والبيع الواقع على وجه الإكراه بمنزلة العدم فالجبر على بيع السلع على وجه المذكور بمنزلة أخذها بأعيانها اه أقول والنفس أميل لبحث الشيخ القرافي فلا زكاة في الصورتين (قال) الشيخ القرافي وقع السؤال عما يدفع من جانب السلطنة من الفضة ليؤخذ بدله ذهباً وفي التبديل زيادة فهل تحسب الزيادة التي في الذهب لربها من الزكاة التي عليه فأجبت بعدم حساب ذلك من الزكاة وبالله التوفيق انتهى قال عجب قلت وهو ظاهر وإنما المتوهم هل يزكي الدافع الزيادة أو تسقط زكاتها وظاهر فتوى الناصر والحطاب الأول لكن في شرح السوداني مانعه كل ما يأخذه الظالم لازكاة فيه لأنه كالجائحة اه وقال في اختصار البرزلي وأما ما يأخذه المستوهب فإن دفعه ربه لخوف منه مثل أن يكون من خدمة الأمراء أو العرب فهو بمنزلة الجائحة لازكاة فيه وإلا زكي انتهى ببعض تصرف وتوضيح وهذا موافق لبحث الشيخ

ويقيم الجمعة فهل ذلك جائز أم لا أفتونا (اجاب) نفع الله به نعم حيث وجدت شروط التقليد للإمام مالك صحت الجمعة وإلا فلا والله عز وجل أعلم (سئل) حفظه الله تعالى ما صورته في بلدة مسورة وحول السور خندق متصل طرقاً الخندق بالبحر وميمنة السور حارة وميسرته حارة وتقام في نفس السور جمعتان الجمعة لأهل السنة والجماعة من الشافعية مستوفية الشروط كاملة العدد وجمعة للخوارج مختلفة الشروط ناقصة العدد وفي الحارتين المذكورتين جمعتان أيضاً لأهل السنة والجماعة من الشافعية كل حارة بجمعة مستوفية الشروط كاملة العدد فهل في هذه الصورة تجوز إعادة الظهر فرادى أو جماعة أو يحرم وهل تعد جمعة الخوارج مع اختلال شروطها جمعة أو لا تعد شيئاً مع أن أهل السنة لو اجتمعوا كلهم في مسجد واحد أو مسجدين لم يعيهم بل يحتاجون إلى مسجد آخر وهل الحارتان أو السور تحسب بلدة واحدة أو كل واحدة مستقلة في قيام الجمعة فيها إذا وجدت الشروط المذكورة في كتب الفقه أفتونا أثابكم الله وفصلوا الأمر في غاية ما يكون لأن بعض طلبة العلم يشوش على أهل تلك البلدة وأفتى بإعادة الظهر وبسنية إعادته جماعة وليس له مستند شرعي بل حجته أنه رأى فعل



بعض من قبله مقلدا لهم مع أن  
غالب العوام معتقدون أنهما  
قرضان عليهم وبعضهم أفتى بعدم  
الإعادة وبحرمتها ولا يعاد  
جماعة نفيا لا اعتقاد العوام ولسنية  
الجماعة فصلوا لنا هذا الأمر لأنه  
مهم جدا ومطلوب من جنابكم  
التفهم والتفصيل ليفهمه الخاص  
والعام لا عدم الثواب من الملك  
الوهاب وأيضا في بلدة صغيرة دون  
هذه البلديتها جمعة واحدة مستوفية  
الشروط والعدد هل يجوز إعادة  
الظهر جماعة أو فرادى أو لا  
يجوز أو يحرم أفتونا مأجورين  
(أجاب) عفا الله عنه وعافاه  
بقوله حيث الأمر ما سطر فلا  
يجوز لمن كان داخل السور إعادة  
الجمعة ظهرا لأن جمعة من معهم  
ليست جمعة لعدم استيفاء الشروط  
فيها لا نقضها لهم عن هو خارج عن  
السور بالسور فلا يحسب معهم  
أهل الحارثين فإن كانتا تعد  
بلدا واحدا بان كان بعضهم  
يستعير من بعض واتحد النادى  
وملعب الصبيان بأن لم يوجد  
محل يسع للجمعة فالإعادة سنة  
لمن لم تقدم جمعة يقينا وحيث  
سنت الإعادة كانت الجماعة سنة  
أيضا أو وجبت كانت فرض  
كفاية وإن وجد محل يسع فالإعادة  
واجبة لمن تأخرت جمعة أو  
وقعتا معا أو شك وإن كانت  
الحارثان تعد ببلدين بأن لم يتحد  
ما ذكر فلا تجوز الإعادة حيث

القرافي المتقدم ويخالف لجواب الخطاب انظر شرح عج على خليل [مسئلة]  
المسافر إذا حال على ماله الحول وبعضه معه وبعضه الآخر في بلدة فإنه يزكى  
مامعه اتفاقا لاجتماع المال وربّه وإن لم يكن نصاباً حيث كان مامعه وما غاب  
نصاباً فأكثر ويزكى أيضاً بقية ماله الذى تركه في بلدة ولا يؤخر إلى أن يرجع  
اعتباراً بموضع المالك قال مالك وهو أحب إلى وظاهر هذا ولو لم يعلم ما بقى  
من ماله الغائب وللأجهورى فتوى بأنه يصبر حيث لم يعلم قدرها في غيبته ولمالك  
قول آخر وهو أنه يؤخر حتى يرجع إلى بلدة اعتباراً بموضع المال وعلى قول  
مالك الأول يزكى عن ماله الغائب عنه بشرطين الأول إن لم يكن هناك من  
يخرج عنه بتوكيل أو لم يأخذها الامام ببلده والثاني أن لا يكون عليه ضرورة  
من نفقة ونحوها فإن احتاج للزكاة التى يخرجها عن الغائب في نفقته أو فيما يوصله  
لوطنه فإنه يخرج عن مامعه فقط ولا يخرج عن ما غاب عنه حتى يرجع لبلده  
إلا أن يجد مسلفاً يسلفه ما يحتاج إليه فإنه يزكى ما غاب على مارجحه للخمى  
ومقتضى كلام المواق عن المدونة ترجيح أنه لا يزكى حتى يرجع إلى بلدة ولو  
وجد مسلفاً انظر عدوى ودس [مسئلة] هل ما يأخذها الحاكم في زماننا من  
العشور يحزى في الزكاة أم لا (الجواب) قال في توضيحه وعبر المصنف في  
المشهور بالإجزاء وهو بين إذا أخذها ليصرفها في مصارفها وأما لو علم أنه إنما  
أخذها لنفسه فلا انتهى وقال الشيخ الخطاب وظاهر كلام أبى الحسن أن  
الخلاف جار ولو أخذها وأكلها ونقله عن أبى إسحاق التونسي انتهى قال عج  
قلت فما يقع لحكام زماننا من أخذهم العشور من التجار لأنفسهم يحزى أربابه  
عن الزكاة لأنه من باب أخذ القيمة ولا يضر أخذهم له لأنفسهم على ما عند  
التونسي إلا أن يقال إن الكلام فيما يأخذ الجائر باسم الزكاة وحكام الزمان  
لا يأخذون إلا باسم الموجب ويلتزم بذلك عمال اليهود غالباً بمال معلوم على  
أن الزيادة لهم والخسارة عليهم حينئذ يبعد الإجزاء تأمل انتهى قال عج قلت اعلم  
أن الواجب على المزكى في إخراج الزكاة أن ينويها وأن يصرّفها لمستحقها فإن نواها  
واكرهه على صرفها لغير مستحقها فإنها تجزئ ومن صرفها لغير مستحقها أخذ الظالم المكره  
لما بالنفسه ولا يعتبر كونه يأخذها على وجه المكس أو على وجه كونها زيادة وحينئذ  
فإذا نواها فأكراه على إعطائها للظالم فإنها تجزئ قلت وما يدل على هذا ما ذكره  
القرافي فإنه قال أفتى ابن اللباد بإجزاء ما يأخذ بنوعيد من الزكاة وإن كان بنوعيد  
لا يقرون بفرضية الزكاة لأننا إن قلنا لا تجزئ لم يؤد الناس من الزكاة شيئاً فإذا هم  
يؤدون بتأويل خير من تركها عامدين انظر شرح عج على خليل

(فصل) في مصرف الزكاة [مسئلة] يجوز إعطاء الفقير أو المسكين من الزكاة  
ما يكفيه سنة ولو كان أكثر من نصاب لا يجوز إعطاؤه أكثر من كفاية سنة

اجتمعت الشروط المعتبرة وأما  
البلدة الصغيرة فلا تجوز إعادة  
الظهر فيها حيث اجتمعت فيها  
شروط الجمعة والله سبحانه  
وتعالى أعلم (سئل) رضى الله  
عنه وأرضاه في أهل بلد يصلون  
الجمعة بدون الأربعين مقلدين  
القول تصح الجمعة بأربعة مع  
الإمام على ما حكاها الشيخ العارف  
بالله أحمد القشاشي المديني في  
رسالته المسماة مفتاحاً من مفاتيح  
الرحمة في إذاعة كرامة من كرامات  
الأمة حيث قال فيه ومنها قول  
قديم للإمام الشافعي رضى الله  
عنه أن الجمعة تصح بأربعة ورجح  
المزني وابن المنذر وكذا مال  
إليه جمع من المحققين المتقدمين  
 والمتأخرين ومنهم الإمام المجتهد  
عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي  
رحمه الله تعالى وقال يكون  
لهذه المسألة أسوة بالمسائل  
المرجحة من القول القديم التي  
اختارها النووي والرافعي  
 وغيرهما اتفاقاً ووفقاً لأنه لم يرد  
عن النبي صلى الله عليه وسلم في حصر  
العدد للجمعة حديث يحتج به  
في ذلك انتهى كلامه بحروفي فهل  
يجوز لهم أن يقلدوا هذا القول  
القديم الذي ذكره في الرسالة  
المذكورة فيصلون الجمعة بدون  
الأربعين ثم يعيدون بعدها ظهراً  
مراعاة لخلاف قول الجديد  
لا تصح الجمعة بدون على  
قاعدة حيث قالوا الحافظ حجة

ولو أقل من نصاب اه من أقرب المسالك (ما قولكم) في شخص عنده مركب  
في البحر وأجرتها لا تكفيه سنة ولكن إذا بيعت يكفيه ثمنها قوت عامه هل يعد  
غنياً فلا يجوز له قبول الزكاة أم يعد فقيراً فيجوز له قبولها (أجاب) العلامة  
الشيخ محمد عlish مفتي مصر بقوله هو غني فلا يجوز له قبول الزكاة بوصف  
الفقر لأن المركب المذكورة تباع على المفلس في الدين بالأولى من فضل دار  
السكنى ورق الخدمة قال في المدونة وإن كان فيها فضل فلا يعطى قال أبو الحسن  
يريد فضلاً يغنيه لوباعهما واشترى غيرهما والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله  
على سيدنا محمد وآله وسلم اه (وأجاب المحقق) الشيخ حسن العدوي بقوله  
(الحمد لله) وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده (قاعدة) الفقير  
والمسكين إذا افترقا اجتماعاً وإذا اجتمعا افترقا وقد افترقا في قوله تعالى إنما  
الصدقات للفقراء والمساكين والفقير عند مالك هو الذي لا يملك قوت عامه  
والمسكين من التصقت يده بالتراب والملكية صادقة بأى شيء يملكه فاضلاً عما  
يترك للمفلس وحينئذ فوجود الملك لهذا المركب مع كونها لو بيعت يكفيه ثمنها  
قوت عامه مسقط لكونه فقيراً ألا ترى ما أورد على مذهب مالك من قوله تعالى  
أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر يعنى فكيف يقال فيهم إنهم  
مساكين مع وجود السفينة لهم وأجاب العلامة الخرشى وغيره من شراح المذهب  
بأن المراد مساكين الذل والغلبة أو كانوا عمالاً فيها فقط والله أعلم اه ببعض  
توضيح (ما قولكم) في شخص عزل زكاة ماله ثم صار فقيراً قبل أن يدفعها  
للفقراء فهل يأخذ منها شيئاً أم لا (الجواب) في حاشية الخرشى من باب الوقف  
أن من وقف وقفاً مؤبداً على جهة ثم انقطعت تلك الجهة فإن الوقف يرجع  
لأقرب فقراء عصابة المحبس فإذا افتقر الواقف فلا يدخل فيهم كما قالوه في الزكاة  
إذا عزلها وصار فقيراً قبل أن يدفعها للفقراء فلا شيء له منها كما في كبير  
الخرشى اه [مسئلة] زوجة الغنى إذا سافر عنها سفرأ بعيداً ولم تجد مسلفاً تعطى  
ما تحتاج إليه من الزكاة وأما زوجة الفقير فتعطى من الزكاة ولو وجدت مسلفاً  
لعسر زوجها عن الإنفاق عليها والولد الصغير إذا عجز والده عن نفقته  
يعطى من الزكاة ما يكفيه ومن كان له من ينفق عليه ويكسوه وجوباً واحتاج  
إلى ضروريات لا يقوم بها المنفق يعطى من الزكاة ما يسد ضرورياته الشرعية  
على الظاهر أفاده في حاشية الخرشى وأما إن كان ينفق عليه تطوعاً فله الأخذ  
من الزكاة سواء كان المنفق قريباً أو أجنبياً لأن له أن يقطع النفقة عنه كما في  
دس عن ح (مسئلة) تحل صدقة التطوع والفريضة لآله عليه الصلاة  
والسلام وبه الفتيا في هذا الزمان لمنعهم حقهم من بيت المال [مسئلة] إذا  
حسب دينه الذي على عديم بان يقول له اسقط عنك الدين الذي في ذمتك من

على من لم يحفظ أو لا يجوز لهم أن يقلدوا القول القديم الذي ذكره في الرسالة المذكورة فيجب عليهم أن يصلوا الظهر فقط بينما لنا يانا شافياً وإسناداً صحيحاً بدليل ونصوص لأنه قد تواتر عندهم وشاع وذاع بين الخاص والعام معتمدين على ما حكاه العارف المذكور في الرسالة المذكورة صحت الجمعة بأربعة على مذهب الشافعي في أكثر بلدان الجاوه وإن كان العدد أقل من أربعين إن كان العدد أكثر من الأربعين كذلك يصلون الجمعة ثم يعيدون بعدها ظهراً أيضاً لظنهم ربما فيهم أميون وفيهم من لا يعرف شروط وأركان الصلاة والخطة أكثرهم فيكون عددهم أقل من أربعين كما هو معلوم في حق أكثر العوام المقصرين الذين لا يبالون بالدين إنما يحضرون صلاة الجمعة لخوفهم من أن يأخذ السلطان النكال منهم وهم قد انهمكوا في طلب الدنيا والحال ليس يتيقن هل فيهم ذلك أولاً فما الحكم في هذا الظن هل يؤثر فيحرم عليهم أن يصلوا الجمعة لظنهم ذلك بل يجب عليهم أن يصلوا ظهراً ولا يؤثر هذا الظن بل يكفي وجود العدد على حسب الظاهر فقط ما لم يتبين ولم يتيقن فيهم ذلك ولأن التفطيش على كل واحد منهم سوء ظن بهم وما أمرنا

زكاة مالى لا يجوز على المشهور وقال اشهب يجوزته واما اذا كان على ملى واسقطه عنه من الزكاة فقيل يجوزته وقيل لا يجوزته ورجح كل منهما كما في دس [مسئلة] يجوز دفع الزكاة لقادر على التكسب ولو تركه اختياراً على المشهور كما في دس [مسئلة] يجوز دفع الزكاة للمدين ثم أخذها منه في الدين اذا لم يتوطأ على ذلك على المعتمد واما اذا توطأ فلا تجزئ اتفاقاً كما في الخطاب اهـ من دس [مسئلة] يجوز اعطاء الزكاة للعالم ولو كثرت كتبه حيث كان فيه قابلية وان لم يكن فيه قابلية لم يعط إلا أن تكون كتبه على قدر فهمه كما في حاشية الخرشى [مسئلة] إن أخرج عن زكاة العين عرضاً أو طعاماً أجزأ مع الكراهة وما مشى عليه الشيخ خليل في المختصر من عدم الاجزاء خلاف ما اعتمده في التوضيح قال ابو على المسناوى ظاهر كلامهم أن مافى التوضيح وابن عبد السلام هو الراجح ويدل له اختيار ابن رشد حيث قال الاجزاء اظهر الأقوال وتصويب ابن يونس له كما نقله الشيخ احمد الزرقانى انظر الدسوق وكذا يجزئ اخراج العين عن الحرث والماشية مع الكراهة على المشهور كما في الخرشى [مسئلة] يجوز اخراج الفلوس عن أحد التقدين في الزكاة مع الكراهة كما في الخرشى وغيره [مسئلة] لا يأخذ العالم والمفتى والقاضى من الزكاة إلا أن يمنحوا حقهم من بيت المال فيأخذون منها بصفة الفقر ورجحه بعض الاشياخ وعن اللخمي وابن رشد أخذهم مطلقاً ولو اغنياء ففي حاشية الخرشى وقد اجاب سيدى محمد الصالح ابن سليم الأوجلى حين سئل عن اعطاء الزكاة للعالم الغنى والقاضى والمدرس ومن في معنائهم بمن نفعه عام للمسلمين بما نصه : الحمد لله يجوز اعطاء الزكاة للقارىء والعالم والمعلم ومن فيه منفعة للمسلمين ولو كانوا أغنياء لعموم نفعهم ولبقاء الدين كما نص على جرازه ابن رشد واللخمي وقد عدهم الله تعالى في الأصناف الثمانية التى تعطى لهم الزكاة حيث قال وفي سبيل الله يعنى المجاهد لاعلاء كلمة الله وانما ذلك لعموم نفعهم للمسلمين فيعطى المجاهد ولو كان غنياً كما ذكرناه في عموم النفع وفي هذا المعنى العالم والقارئ والمعلم والمؤذن لأن ذلك بقاء الاسلام وشهرته وتعظيمه وراحة القلوب عليه فينخرط ذلك في سلك قوله تعالى وفي سبيل الله قاله محمد الصالح ابن سليم الأوجلى وقال اللخمي العلماء أولى بالزكاة ولو كانوا اغنياء ذكره الشيخ محمد الفاسى في حاشيته على المختصر قال شيخنا السيد محمل هذا كله مالم يكن لهم راتب في بيت المال وفي سئلة محمد بن سلام لمحمد بن سحنون أن الزكاة تجوز للعلماء الفقراء وهى رواية ابن وهب عن مالك انتهى أى تقيد بالفقراء ورجحه بعض شيوخنا اهـ [مسئلة] اذا كان عند الغنى شخص فقير ينفق عليه مع عياله تطوعاً واراد اعطائه من زكاة ماله فروى الشيخ انه لا يعطيها لذلك الفقير فان فعل جهلاً اساء واجزأته ان بقى في نفقته



بهذا وإنما أمرنا أن نحكم بالظاهر والله يتولى السرائر فيصلون الجمعة لأن العدد موجود فإن قلنا تصح الجمعة فهل يسن لهم إعادة الظهر احتياطاً لظنهم ربما فيهم خلل ما يمنع صحة الجمعة في حقهم أو يحرم عليهم إعادة الظهر على هذا الوجه أفيدونا بالحكم في هاتين المسألتين لكم الثواب من الملك الوهاب وكذا ما قولكم في بلدة مشتملة على قرى متعددة هل يجوز أن تقيم في كل قرية جمعة إذا وجدت في كل قرية شروط الجمعة أو لا يجوز تعدد الجمعة بل لا بد من انفصال كل قرية بعضها من بعض فإن قلتم ذلك يعنى من الانفصال فما حد الانفصال الذى يجوز لهم تعدد الجمعة والذى لا يجوز تعدد الجمعة بيننا ذلك وهل إذا كان هناك مزارع أو بساتين بين القريتين هل يكفي في حد الفصل أو لا يكفي ذلك أفيدونا أثابكم الله (أجاب) عفا الله عنه وعافاه بقوله الحمد لله رب العالمين ماشاء الله لا قوة إلا بالله اللهم توفيقاً للصواب وهداية إلى الجواب اعلم وفقنا الله وإياكم أولاً أن أقوال الامام القديمة إذا ثبتت جرى فيها خلاف بين المتأخرين فالذى رجحه إمام الحرم إن رجوعه ونص عبارته في باب العاقلة قد ذكرت مراراً أنه لا يحل عد القول القديم من مذهب الشافعى مع رجوعه عنه

وقال ابن حبيب إن تطوع بذلك لم يحزه ونقله الباجى ولم يقيد اجزاء اعطائه بجمله ذكره الدسوقي وفي المعيار عن ابن عرفه رحمه الله تعالى أن كافل اليتيمة التى تخدمه وهو يطعمها يعطيها من الزكاة ما يصحها من ضروريات النكاح والأمر الذى يراه القاضى فى حق المحجور وقيل إن قابل شيء من الزكاة خدمتها فلا يحزى لأنه قد صان بها ماله وكذا أن لم يصن ويعلم أنها لو لم تخدمه لم يعطها شيئاً فلا يعطها أيضاً والله الموفق

(فصل فى زكاة الفطر) زكاة الفطر صاع مما غلب اقتياته من قمح أو شعير أو سلت أو زبيب أو تمر أو ذرة أو أرز أو دخن أو أقط [مسئلة] يحزى لإخراج الدقيق بريعه أى لإخراج دقيق الصاع من الحب مع الزيادة التى يريد بها بعد الطحن وأما بغير ريعه فلا يحزى قطعاً اه دس عن ابن حبيب [مسئلة] إذا اقتيت غير التسعة المذكورة تخرج منه الزكاة ولو وجد شيء من التسعة إن كان عيشهم وهل يقدر نحو اللحم بحرم الصاع أو شبعه وصوب كما فى ح أو وزنه؟ خلاف فإذا اقتاتوا اللحم مثلاً وكان عيشهم فيخرجون منه قدر عيش الصاع فإن كان الصاع من الحنطة يغذى إنساناً ويعيشه أعطى من اللحم ما يغذيه ويعيشه على الصواب كما فى دس والمجموع [مسئلة] سئل عياض عن يأكل بدنيه فيظهر الصلاح ليعطى فأجاب هو كأحد الغاصبين لا سيما إن كان يظهر خلاف ما يظن كالمرأى بالصلاح وليس من الصالحين ليا كل بذلك ما لا يحل (١) فهو من الآكبين للسحت وفى تبصرة ابن محرز عن القصار إن كان معه ما يقوم به لأدنى عيشه لم يحز له أن يسئل وإن لم يكن معه ما يقوم به فالمسئلة له حلال والله الموفق اه من المعيار [مسئلة] إن أخرج قيمة الصاع دراهم أو ذهباً فإنه يحزى مع الكراهة كما قال الدردير فى فصل مصرف الزكاة من أقرب المسالك إلا العين عن حرث وماشية بالقيمة فتجزئ بكره وهذا شامل لزكاة الفطر اه وفى حاشية الصاوى فى فصل زكاة الفطر نقلاً عن تقرير الدردير أنه إن أخرج قيمة الصاع عينا فالأظهر الإجزاء لأنه يسهل بالعين سد خلته فى ذلك اليوم اه [مسئلة] إن لم يقدر إلا على بعض الصاع إن كان منفرداً أو على بعض ماوجب عليه إن وجب عليه أكثر أخرجه وجوباً فإن وجب عليه أصع ولم يجد إلا البعض بدأ بنفسه ثم بزوجه والأظهر تقديم الوالد على الولد انتهى من أقرب المسالك [مسئلة] يأثم من يؤخر عن وقت الأداء وهو اليوم كله ولا تسقط عن الغنى بمضى ذلك اليوم وأما من كان معسراً فى ذلك اليوم ثم زال فقره أوقفه فيه فإنه يندب له إخراجها فإن زال فقره قبل فجر ذلك اليوم فإنه يجب وأما لو مضى يومها وهو معسر فإنه يسقط ندب إخراجها اه من أقرب المسالك

(١) (قوله ما لا يحل) يفهم منه أنه يأخذ بغير صفة الفقر والله اعلم اه مؤلف

وقد حكى رجوعه عنه وقد حكى  
القاضي الصيدلاني في ذلك  
خلافاً للأصحاب وبالجملة من قال  
شيئاً ثم قال بخلافه فلا وجه  
لمقلده إلا العمل بالمتأخر انتهى  
وذكر أيضاً عند الكلام على  
سبق الحدث أن الشافعي إذا نص  
في القديم على شيء وجزم بخلافه  
في الجديد فذهب الجديد وليس  
القديم معدوداً من المذهب واختار  
النووي في شرح المذهب وشرح  
مسلم ما رآه الإمام ونسب في  
المجموع خلافه إلى الغلط والذي  
اختاره هو الظاهر ونص عبارة  
شرح مسلم في أوائل باب اللباس  
والزينة والصحيح عند أصحابنا  
وغيرهم من الأصوليين أن  
المجتهد إذا قال قولاً ثم رجع  
عنه لا يبق قولاً له ولا ينسب  
إليه قالوا وإنما يذكر القديم  
وينسب إلى الشافعي مجازاً وباسم  
ما كان عليه لا أنه قول له الآن  
انتهى ما نقل من شرح مسلم  
وجرى على مقابله جمع منهم الشيخ  
أبو حامد والبندنجي وابن الصباغ  
والعز بن عبد السلام وجماعة  
كالسيد السهودي؛ إذا فهمت  
ما ذكرت فلنرجع لمسألتك فنقول  
قال النووي في الروضة الشرط  
الرابع العدد ولا تنعقد الجمعة  
بأقل من أربعين هذا هو المذهب  
الصحيح المشهور ونقل صاحب  
التلخيص قولاً عن القديم أنها  
تنعقد بثلاثة: إمام ومومنين، ولم

وص والخرشي [مسئلة] يجوز له أن يخرجها من قوته الادون من قوت البلد  
إن كان يقات ذلك الدون لفقر اتفاقاً بأن كان أهل البلد يقاتون القمح وهو  
يقات الشعير لفقره وأما إذا كان يقاته لشح أو كسر نفس أو عادة فلا يجوز  
على المعتمداه من المجموع بتوضيح

### باب الصوم

[مسئلة] يثبت رمضان وغيره من المواسم كيوم عرفة وكل ما يتعلق برويته  
حكم شرعي برؤية عدلين للهلال أي لصوب واحد أولاً ولكنهما متقاربان ولو  
ادعيا رويته في الجهة التي وقع الطلب فيها من غيرهما ولكن إذا كانت السماء  
مغيمة أو حصلت شهادتهما في بلد صغير فإنه يثبت بهما اتفاقاً وأما إذا كانت  
السماء مصحية وكانت شهادتهما في المصر الكبير فإنه يثبت بهما على الظاهر من  
قول مالك وأصحابه خلافاً لسحنون ويجب الصوم على كل من سمع منهما ولا يشترط  
التصديق حيث كانت عدتهما ثابتة على المعتمد وأما السامع من سمع منهما فلا  
يجب عليه الصوم إلا إذا حكم حاكم برؤيتهما والحاصل أن الأشخاص ثلاثة إما  
راء أو سامع من الرأي أو سامع من السامع من الرأي فالأولان يجب عليهما  
الصوم ولا يجب على الثالث إلا إذا حكم حاكم اه ملخصاً من الخرشي والعدوي  
وفي الدردير أن قوله ولا يجب على الثالث مما لا وجه له والمصنف ظاهر في أن النقل  
عن رؤية العدلين بشرطه يعم كل من بلغه ذلك وهو مقتضى القواعد وهو ظاهر  
ابن عبد السلام وكيف يصح لمن بلغه من أربعة عدول كل اثنين منهم ناقلاً عن  
عدل من الشاهدين اللذين رأيا الهلال أو من عدلين نقلاً عن كل من العدلين  
عدم لزوم الصور وفي المجموع ما يوافقه [مسئلة] يحرم تأخير الشهادة إلى النهار  
وإذا شهد في النهار ترد شهادته لأنه صار فاسقاً لما قالوا في باب الشهادات إنه  
يجب المبادرة بالشهادة في محض حق الله ذكره السيد عن الدر كذا في الأمير على  
عقب [مسئلة] قال بعض الحفاظ صام صلى الله عليه وسلم تسع رمضانات اثنان  
ثلاثون ثلاثون وسبعة تسعة وعشرون وذلك لأنه فرض في السنة الثانية من  
الهجرة لليتين من شعبان كما في السيد ولم يجب قبله صوم وقيل عاشوراء وقيل  
ثلاثة من كل شهر اه ملخصاً من عب والأمير ﴿ما قولكم﴾ في شاهدين شهدا  
بهلال رمضان فمضى ثلاثون يوماً بعد ذلك ولم ير غيرهما الهلال ليلة الحادي  
والثلاثين فهل تبطل شهادتهما برؤية الهلال ويجب على الناس صوم يوم بدل  
اليوم الأول ﴿الجواب﴾ نعم تبطل شهادتهما لتبين كذبهما ولا يجوز فطر  
الحادي والثلاثين بل يجب صومه بدلاً عن اليوم الأول إذا كانت السماء ليلة  
الحادي والثلاثين صحواً وأما إذا كانت مغيمة فلا تبطل شهادتهما قال الزرقاني  
أنظر لو وقع الصوم في أول الشهر بنية واحدة وحكنا بتكذيبهما هل يجوز

ثبته عامة الأصحاب انتهى  
 ما أردت نقله من الروضة ونقله  
 عنه في شرح المذهب أيضاً فانظر  
 قوله في الروضة ولم يثبته عامة  
 الأصحاب تعلم منه ضعف هذا  
 القول جدا وقد علمت أن الإمام  
 النووي تبعاً للإمام رجح عدم  
 العمل بالأقوال القديمة التي لم  
 يجر خلاف في ثبوتها فكيف  
 فيما في ثبوتها خلاف وأما إذا  
 قلدوا مقابل ما رجحه النووي  
 جاز لهم العمل ولكن يتأكد  
 في حقهم إعادة الظهور ولهم إعادة  
 فرادى وجماعة والله أعلم وقول  
 السائل أنهم إذا تم العدد أعادوا  
 الجمعة لظنهم الأمية في البعض  
 فنقول إذا دخلوا في الصلاة مع  
 ظن ذلك فلا تصح صلاتهم  
 فالإعادة واجبة إلا إن قلدوا  
 القائل بجوازها بدون الأربعين  
 وأما إن دخلوا في الصلاة مع  
 ظن استجماع الشروط فلا تجوز  
 الإعادة لعدم الموجب للإعادة  
 والله سبحانه أعلم (الجواب)  
 عن الثانية فنقول إن كانت القرى  
 متباعدة وجب على كل قرية جمعة  
 إن جمعت الشروط وضابط البعد  
 عدم اتحاد المرافق كملعب الصبيان  
 والنادي ومطرح الرماد  
 والاستعارة من بعضهم بعضاً  
 فإن اختلف فقري وإن اتحد  
 فالمتجه فيما ذكر قرية واحدة  
 والتي لم تجمع الشروط مع عدم  
 الاتحاد فهي مع غيرها تخرج

الصوم الواقع بالنية المذكورة أولاً يجزئ لأن النية وقعت في غير محلها وأجاب  
 بعض شيوخنا بالإجزاء للشبهة اه ملخصاً من خرشي وعدوى [مسئلة] إذا حكم  
 الحاكم بالصوم بشهادة شاهدين ولم ير الهلال ليلة إحدى وثلاثين فإن كان  
 مالكيًا كذب الشاهدين ووجب على المالكي صيام الواحد والثلاثين وإن كان  
 الحاكم شافعيًا مثلاً لا يرى تكذيبهما فإنه يجب على المالكي الفطر وأما إن حكم  
 المخالف بوجوب صوم رمضان بشهادة شاهد واحد ففي لزوم الصوم قولان  
 وفي ترجيح عدم اللزوم وإذا قيل بلزوم الصوم للمالكي فصام الناس ثلاثين  
 يوماً ولم يروا الهلال وحكم الشافعي بالفطر فالذي يظهر أنه لا يجوز للمالكي  
 النظر لأن الخروج من العبادات أضعف من الدخول فيها كما قاله الشيخ سالم  
 السنهوري اه من دس [مسئلة] إذا أفطر في الصوم النفل عمداً حراماً لزمه  
 القضاء وهل يجب الإمساك أم لا قولان والأرجح لا يجب الإمساك وفي أبي  
 الحسن على الرسالة هل يستحب إمساك بقية يومه أم لا قولان وفي حاشية  
 العدوى عليه الرجح لا يستحب إمساك بقية يومه كما يفيد عيج وخرج بالعمد  
 النسيان فإن من أفطر في النفل ناسياً ومثله المكروه يجب عليه إمساك بقية اليوم  
 لأن صومه لم يبطل فلا قضاء عليه وجوباً بلا خلاف واختلف في قضائه  
 استحباباً على قولين سماع ابن القاسم منها الاستحباب كما في أبي الحسن على الرسالة  
 وخرج بالحرام غيره كالفطر لحيض أو نفاس أو لشدة جوع أو عطش أو  
 إكراه لأنه وإن كان عمداً فهو غير حرام فلا قضاء أيضاً فيما ذكر وحاصل فقه  
 المسئلة أنه لا يجب الإمساك بعد الفطر العمد لغير عذر إلا إذا كان الزمن معيناً  
 كرمضان الحاضر والنذر المعين وما عدا هذين لا يجب الإمساك بعد الفطر  
 العمد كصوم النفل أو كفارة الظهار أو القتل أو اليمين أو صوم الفدية أو جزاء  
 الصيد أو النذر المضمون أو قضاء رمضان وأما لو أفطر سهواً فما يجب قضاؤه  
 لا يجب الإمساك فيه وذلك كقضاء رمضان والنذر المضمون وكفارة اليمين  
 والفدية والجزاء لأنه يجب عليه العوض في الجميع وكفارة الظهار والقتل بناء  
 على قطع النسيان التابع ويستثنى من ذلك رمضان الحاضر ففطره سهواً يوجب  
 الإمساك وإن كان عليه القضاء والأيام المقيمة المنذورة بفطر فيها سهواً  
 فإنه يجب عليه الإمساك وعليه القضاء على المشهور اه ملخصاً من دس  
 دس والمجموع وعدوى على أبي الحسن [مسئلة] إن اضطر الصائم للشرب  
 فله أن يأكل أيضاً على المعتمد وفي الخطاب تخريجه على من اضطر لأكل الميتة  
 والمعتمد أنه يجوز له الشبع بل والتزود خلافاً لمن قال لا يأكل إلا على قدر  
 الضرورة ولا يستحب له أن يمسك بقية اليوم وكذا لا يستحب الإمساك لزوال  
 كل عذر مبيح للفطر مع العلم برمضان كالحيض يزول أثناء رمضان أو ينقطع السفر



البلدة فإن سمعت النداء وجب عليها الحضور وإلا فلا والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه وأرضاه في نية الجمع في السفر ذكروا أنها لا تجزئ إلا بعد تكبيرة التحريم أم تجزئ مع النية قبل التكبير وإذا قلتم بإجزائها مع نية التحريم فما الأفضل من ذلك تقديمها عليه أم تأخيرها المسئلة واقعة أفيدوا بالجواب ولكم الثواب من الملك الوهاب (أجاب) عفا الله عنه وعافاه بقوله الحمد لله رب العالمين ما شاء الله لا قوة إلا بالله نعم قولهم في الأولى أى أن محلها من أول الهمة إلى تمام السلام فإذا وجدت نية الجمع في أى جزء من ذلك كفت ولكن الأفضل أن تكون مقارنة لتكبيرة الاحرام خروجا من خلاف الامام أحمد والله تعالى أعلم

### باب صلاة العيد

سئل رضى الله عنه عن أهل بلد تخلص لهم مشهد لصلاة العيد قريبا من مسجد الجمعة حتى إن وافق جمعة أو وقع مطر فيصلوا في المسجد والحال أن جميع البلد معد للزراعة سواني وعثرى فأوقف صاحب أرضية المشهد هذا المحل المذكور لوجه الله تعالى وجعله مشهدا يصلى فيه ولو كان يزعه فأتاهم فقيه وقال لهم لا يجوز أن تستقبلوا المشهد ناصية وتكبوا وأنتم مستدبرين

أو يبلغ الصبي نهراً ويباح لهؤلاء التماذى على الفطر ولو بالجماع فلقدام من سفره نهراً مفطراً أن يطأ زوجته التي طهرت من حيض أو نفاس نهراً وأورد على منطوق قوله مع العلم برمضان المكروه على الفطر فإنه لا يباح له الفطر بعد زوال الاكراه وأورد علي مفهومه المجنون فإنه يباح له الفطر إذا أفاق مع أنه لم يعلم برمضان وأجيب بأن فعلهما قبل زوال العذر لا يتصف بإباحة ولا غيرها لم يدخل في كلامه اه ملخصاً من المجموع والخرشى ودر [مسئلة] إذا أراد أن يسافر في رمضان مسافة قصر وشرع في السفر قبل طلوع الفجر ولم يبيت نية الصوم فيه يجوز له الفطر بمعنى يكره ولو أقام أثناء سفره يومين أو ثلاثة وأما إذا نوى إقامة أربعة أيام فإنه يجب عليه الصوم كما يجب عليه إتمام الصلاة كما صرح به في النوادر ونقله ابن عرفة وأما إن شرع بعد الفجر أو بيت الصوم في السفر فلا يجوز له الفطر اه ملخصاً من در ودر [مسئلة عج] هل ما يقطع حكم القصر يقطع حكم الفطر وما لا فلا أم لا (فأجاب) الحمد لله حكم الفطر حكم القصر وفاقاً وخلافاً فما يقطع حكم القصر يمنع الفطر في رمضان كنية إقامة أربعة أيام صحاح وما لا فلا والله أعلم [مسئلة] إذا حلف بطلاق امرأته وهو صائم أن لا يفطر على حار ولا بارد فإنه يحث لأننا نعتبر المقاصد ومقصود الخالف المطعومات وبهذا أفتى أبو نصر بن الصباغ من الشافعية وأفتى أبو إسحاق الشيرازى بعدم حثه قائلاً لأنه يفطر على غيرهما وهو دخول الليل لقوله صلى الله عليه وسلم إذا أقبل الليل من هاهنا وأدبر النهار من هاهنا فقد أفطر الصائم والليل ليس بحار ولا بارد وقتواه صريح في مذهب الشافعي الذي يعتبر الالفاظ قال بعضهم واستدلالة بالحديث بعيد لأنه ليس بمراد فيه الفطر الحسى ولا الحكى بل معناه فقد حصل للصائم الفطر وإلام ينعتقد صوم الوصال وقد قال صلى الله عليه وسلم يواصل أفاده في المعيار والوصال في حقه صلى الله عليه وسلم مباح وفي حق غيره مكروه كما هو مذکور في باب الخصائص [مسئلة] من عليه قضاء رمضانين يبدأ بأولها ويجزئ العكس كذا في المواق اه دسوق [مسئلة] نبش الأذن بكعود لا يفطر [مسئلة] الكحل لا يفطر الصائم إلا إذا تحقق وصوله للحلق أو شك اه من دس [مسئلة] دخان الخطب لا يفطر ولو تعمد استنشاقه [مسئلة] مسافر صام في رمضان فعتش فغربت له سفرة ليفطر فأهوى بيده ليشرب فقليل له لاء ماء معك فكف قال ابن عبدوس أحب له القضاء و صوب اللخمى سقوطه وقال إنه غالب الروايات عن مالك اه دس

### باب اليمين

(ما قولكم) إذا قال والله لا أدخل علي فلان بيته فدخل عليه في دار استعارها المحلوف عليه أو دخل عليه في بيت جاره هل يحث أم لا (الجواب) إذا دخل عليه في بيت

القبلة لا يجوز لكم إلا أن تجعلوا  
مشهدكم قبلة بلدكم حتى إذا نصبتهم  
المشهد وكبرتم ماشين وأنكم  
مستقبلين للقبلة والحال أن مسجد  
البلد علي شاطئ العين الذي  
سامى البلد والمشهد الموقوف قريباً  
منه فهل فتواه صحيحة يبطل المشهد  
الموقوف ويجوز الابعاد عن  
المسجد أم فتواه باطلة خارجة  
عن الملة أفيدوا الجواب ولكم  
الثواب من الملك الكريم  
الوهاب (أجاب) رضى الله عنه  
بقوله الحمد لله فتواه باطلة لأصل  
لها والله سبحانه وتعالى أعلم

### (باب الكسوف)

(سئل رضى الله تعالى عنه) فيما  
إذا وجد إنسان إمام صلاة  
الكسوفين محرماً فهل يجوز له  
الإحرام مقتدياً به مع جهله  
بأن إمامه نوى أى كيفية  
من كيفياتها الثلاث المعروفة  
ويطلق النية ويتابع إمامه فى أى  
كيفية منها أو يعلق نيته بنيته أو ينوى  
أى كيفية ثم إن وافق الإمام  
فذاك وإلا لزمته المفارقة أولاً  
يجوز له الإحرام معه إلا إن علم  
بالكيفية التى أحرم بها حتى  
يحرم بما أحرم به فإن قلتم لا بد  
من العلم فهل غلبة الظن مثله أم لا بد  
من اليقين أفيدونا أثابكم الله  
(أجاب) رضى الله عنه نعم حيث  
ترجع عند المأموم إحدى  
الكيفيتين بأن غلب على الإمام  
الصلاة فى أحدهما ونواها المأموم

يسكنه فإنه يحنث سواء ملك فلان الرقبة أو المنفعة فقط بكرام أو إعاره إذا  
البيوت تنسب لسكانها والظاهر عدم الحنث إذا دخل عليه فى بيت جاره لأنه  
لا يقال الآن لبيت جارك بيتك وإنما يقال بيتك الذى تملك ذاته أو منفعته  
والإيمان مبناهما العرف خلافاً لما قاله سيدى خليل من الحنث قال فى المجموع  
ولا حنث فى زماننا بالحمام ومثله القهوة والفندق وبيت الشعر فى حلقه لا أسكن  
بيتاً ولا باجتماع بمسجد فى حلقه لا يجتمع معه ولا بيت الجار فى حلقه لا أدخل  
بيته اه بتوضيح (ما قولكم) إذا قال لأدخل منزل فلان فأكرى فلان ذلك  
المنزل لشخص آخر فدخل الحالف على ذلك الشخص هل يحنث أم لا (الجواب)  
لا يحنث بدخول ذلك المنزل لأنه ينسب الآن لمن استكراه لا لمن يملكه كما يؤخذ  
من قولهم إن البيوت تنسب لسكانها كما فى حاشية الخرشي (ما قولكم) فى شخص  
قال إن فعلت كذا فله على طلاق زوجي (الجواب) قال الأمير على عب  
لا يلزمه لأن الطلاق ليس بما يتقرب به لله تعالى بخلاف إن فعلت فهى طالق  
كذا فى الخطاب نقلاً عن ابن رشد وفى النفس منه شيء مع لزوم الطلاق بأى  
لفظ والفروج يحتاط فيها وقوله لله على لا ينبغى لزوم الطلاق عنه فإنه حكم لله  
عليه على أن الطلاق قد يتقرب به فإنه تعتريه الأحكام وقد رأيت التوقف فيه  
فى كتاب لابن مرزوق سماه اغتنام الفرصة وغاية ما وجهه فيه من كلام طويل  
مع عالم قفصة من تلامذة ابن عرفة أنه جعله من باب الوعد والتزام ما لا يلزم  
والتعليق لا يوجب غايته يؤكده وأما إن فعلت كذا فهى طالق فقد علق نفس  
الإنشاء فلينظر اه (ما قولكم) فى شخص قال بالله لأفعلن كذا ولم يفعله ثم قال  
أردت بقولى بالله وثقت بالله واعتصمت بالله ثم ابتدأت بقولى لأفعلن ولم أقصد  
اليمن هل يصدق أم لا (الجواب) يصدق بلا يمن وأما إن قال سبقنى لسانى يعنى  
اعتاد لسانى الحلف بالله ولم أقصد اليمن فلا يصدق ويلزمه اليمن ولو تحقق سبق  
لسانه خلافاً للشافعية فإنهم يقولون لا يلزمه يمن ويفسرون به قوله تعالى  
لا يؤاخذكم الله باللغو فى أيمانكم وأما إذا قال أردت النطق بغير اليمن فالتفت  
لسانى وسبقنى إلى اليمن فلا شيء عليه ويدين اه ملخصاً من درودس والمجموع  
[مسألة] اليمن الغموس أن يحلف بلا قوة ظن بأن يشك فى مجيء زيد أمس أو  
يظنه ظناً غير قوى ويحلف أنه قد جاء فهو آثم ولا كفارة لها إن تعلقت  
بماض كالمثال المذكور وكفارتها - إن لم يغفر الله - جهنم فهو مغموس فى الإثم  
وإن تعلقت بمستقبل أو حال كفرت فالمستقبل نحو لآتينك غداً مع جزمه أو  
تردده فى عدم المجيء والحال نحو والله إن زيدا لمنطلق فى هذا الوقت مع التردد  
أو الجزم بعدم ذلك وقوله فهو مغموس فى الإثم أى ولو تبين صدقه بعد حلقه  
لجرائته على الحلف كاذباً لكن مع تبين الصدق لا يستمر الإثم وهذا معنى قولهم

فوافقت صلاة إمامه في الواقع  
صحت صلاته وإن لم يرجع عنده  
شيء أو ترجح وتبين خلافه  
فصلاته غير صحيحة والله أعلم قال  
في الإيعاب فرع قال الزركشي  
أو وجد مصلياً جالساً وشك هل  
هو في التشهد أو القيام لعجزه فهل  
له أن يقتدي به أو لا لشكه في  
انتقالاته وكذا إذا أراد أن يصلي  
في وقت الكسوف وشك هل هو في  
الكسوف أو غيره والمتجه عدم  
الصحة لأن المأموم لا يعلم بعد  
الإحرام هل واجبه الجلوس  
أو القيام فان ترجح عنده أحد  
الاحتمالين بأن رآه يصلي متوركا  
وهو فقيه بأحكام الصلاة أحرم  
خلفه وجلس انتهى وذكر نحوه  
ابن العماد وما بحثه متجه وكذا  
قوله فان ترجح الخ لكن قد يشك  
عليه مامر من أنه لا يصح اقتداؤه  
بمن جوز كونه مأموماً وإن ظن  
أنه إمام إلا أن يفرق بأن التجويز  
ثم اقتضى قيام المانع حال  
الاقتداء وهنا لا مانع حينئذ انتهى  
ما في الإيعاب وقال العلامة ابن  
قاسم أفتى شيخنا الشهاب الرملي  
بأنه إذا أطلق انعقدت على الإطلاق  
ويخير بين أن يصليها كسنة الصبح  
وأن يصليها بالكيفية المعروفة  
انتهى وأقره ولده في النهاية قال  
العلامة الحلبي في حواشي المنهج  
هذا واضح في غير المأموم أما هو  
إذا أطلق فإنما تحمل نيته على  
مانواه الإمام فان نوى الإمام

إن تبين الصدق فلا إثم واليمين اللغو أن يحلف معتقداً حصول شيء ثم تبين خلافه  
ولا كفارة لها إن تعلقت بمأض أو حال كقوله والله لقد فعل زيد كذا  
أمس أو إنه لمنطلق الآن مع جزمه بذلك فتبين خلافه وأما إن تعلقت بمستقبل  
نحو والله لأفعلن كذا في غد مع الجزم بفعله فلم يفعله فإنها تكفر والحاصل  
أن اليمين المتعلقة بالمأضي لا تنكفر لأنها إما لغو أو غموس أو صادقة والمتعلقة  
بالمستقبل تكفر ولو لغواً أو غموساً وأما المتعلقة بالحال فتكفر إن كانت غموساً  
ولا تنكفر إن كانت لغواً وما أحسن قول عجم :

كفر غموساً بلا ماض تكون كذا لغو بمستقبل لا غير فامثلاً

ثم إن اللغو لا يفيد إلا في اليمين بالله والنذر المبهم كالاستثناء بأن شاء الله وإلا لأن  
يريد الله فإنه لا يفيد إلا فيهما ولكن نفع الاستثناء المذكور بشروط أربعة  
الأول أن يقصد حل اليمين وهل معنى حلها جعلها كالعدم أو رفع الكفارة وعليه  
ابن القاسم والثاني أن يتصل الاستثناء بالمستثنى منه ولو بعد الفراغ من غير فصل  
كما يقع لمن يقول للحالف قل إن شاء الله فيوصل النطق بهاء عقب فراغه من المحلوف  
عليه امثلاً للامر فينفعه فإن حصل فصل ضرر إلا لعارض كسعال أو عطاس  
فلا يضر والثالث أن ينطق به وإن سراً بحركة لسان لا إن أجراه على قلبه بلا  
نطق فلا يفيد والرابع أن يكون حلفه في غير توثق بحق وأما إذا كان في توثق  
بحق كما إذا حلفه على أن يأتي بالثمن أو الدين في وقت كذا لحلف وقال إن شاء الله  
لم يفده لأن اليمين على نية المحلف لا الحالف ولا ينفع اللغو في الطلاق والعق  
والصدقة والمشي إلى مكة وكذلك لا ينفع في هذه المذكورات الاستثناء بنحو  
إن شاء الله وأما الاستثناء بالأو أو إحدى أخواتها فإنه يفيد في اليمين بالله والطلاق  
وغيرهما بالشروط المتقدمة من القصد وما بعده اه ملخصاً من در ودس وعدوى  
والجموع (ما قولكم) فيمن قال لصاحبه الله ورسوله تأكل فلم يأكل هل هذا  
يمين أم لا (الجواب) ليس يمين لأنهم يقصدون به شبه الشفاعة كما في الجموع  
[مسئلة] إن قال الله لأفعلن كذا بحذف حرف القسم ثم لم يفعله يلزمه اليمين فإنه  
ينعقد ولو حذف حرف القسم سواء نطق بلفظ الجلالة منصوباً أو مجروراً لأنه  
عهد في العربية كذلك بل ولو رفع وهو ينوي خبراً يفيد الحلف بالله محلوف به  
كما في الجموع [مسئلة] إن نطق بلفظ الجلالة بغير هاء أو بغير مد طبيعي لا ينعقد  
اليمين قال في الجموع ولا بد من الهاء والمد قبلها طبعياً [مسئلة] إن قال إن فعل  
كذا أو إن لم يفعل كذا فهو يهودي أو نصراني أو على غير دين الإسلام أو مرتد  
فهو حرام ولا يرتد إن فعله أو لم يفعله وليس يستغفر الله مطلقاً فعله أو لم يفعله لأنه  
ارتكب ذنباً وأما إن قال ما ذكر في غير يمين فيرتد لأنه في هذه الحالة يخبر عن  
نفسه بأنه على هذه الحالة ولا هازلاً أو جاهلاً كما في در ودس والجموع [مسئلة]



كسنة الظهر وصرفها المأموم إلى ذلك وعكسه ينبغي أن لا يصح لعدم التمكن انتهى والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب اللباس)

سئل هل يسن طي الثوب عند النوم والتسمية أو التسمية فقط أو الطي دونها أفيدونا (أجاب) نعم يسن الطي مع التسمية ففي الإيعاب قال الزركشي وينبغي طي الثياب فقد روى الطبراني بأسانيد ضعاف خبر أطوا وثيابكم ترجع إليها أرواحها فان الشيطان إذا وجد ثوبا مطويا لم يلبسه وإذا وجدته منشورا لبسه وخبر إذا طويتم ثيابكم فاذكروا اسم الله لا يلبسها الجن بالليل وأنتم بالنهار فتبلي سريعا انتهى وفي الجامع الصغير للعلامة السيوطي مع شرحه للنواي أطوا وثيابكم أمر إرشاد أي لفوها إذا نزعتموها لإرادة نحو نوم أو مهنة ولا تتركوها منشورة فانكم إذا طويتموها ترجع إليها روحها أي تبقى فيها قوتها فالأرواح جمع روح على الاستعارة وليست هي جمع ريح كما وهم فان الشيطان أي ابليس والمراد الجن إذا وجد ثوبا مطويا لم يلبسه أي لم يتسلط على لبسه بل يمنع منه من قبل خالقه إن اقترن طيه بالتسمية وإن وجدته منشورا لبسه فيسرع إليه البلاء وتذهب منه البركة ويورث من لبسه بعد ذلك العفة عن ذكر الله سبحانه والفتور

إن قال إن فعلت كذا فعلى كفارة أو فله على كفارة ثم فعل المحلوف عليه فانه يلزمه كفارة يمين وكذا يلزمه كفارة يمين إن قال لله على كفارة من غير تعليق على فعل شيء وكذا يلزمه كفارة يمين في النذر المبهم بأن قال لله على نذر أو إن شفى الله مريضى فعلى نذر وأما إذا سعى مخرجاً نحو لله على نذر دينار فانه يلزمه ماسماه اه من أقرب المسالك [مسألة] إن قال لله على يمين أو إن فعلت كذا فعلى يمين ثم فعله يلزمه كفارة يمين وفي دس ومحل لزوم كفارة اليمين مالم يكن العرف في اليمين الطلاق وإلا لزمه طلبة رجعية كما في البناني عن الوئشريسى وغيره والحق أنه يرجع لعرف البلدان الذين تعارفوه في الطلاق فإن كان عرفهم البتات لزمه الثلاث وإن كان عرفهم استعماله في الطلاق فقط حمل على الرجعى وعرف مصر إذا قال يمين سفه كان طلاقاً انتهى ملخصاً من دروص [مسألة] إن قال عليه كفارات بعدد شعر رأسه فإن عجز صام عن الباقي كذا في السيد عن فتاوى عجم أقول هذا العدد لا يضبط والغالب أن يقصد به المبالغة في الكثرة انتهى أمير على عبد الباقي [مسألة] تتكرر الكفارة إن دل اللفظ على التكرار ولا يلتفت للقصد كقوله لله على إيمان فيلزمه أقل الجمع وهو ثلاث مالم ينو أكثر فيلزمه كما في المجموع وأقرب المسالك وغيرهما قال الصاوى وفي المواق قول باتحادها كتكرر اليمين وعلى الأول إن قال أردت بقولى على إيمان يميناً واحدة لم يقبل لأن الجمع نص وإن أراد اثنين فتردد باعتبار أقل الجمع [مسألة] في أقرب المسالك وغيره إن قال لله على يمين أو كفارة وقال أردت الإخبار بأن في ذمتى يمين أو كفارة ولم أرد الانشاء صدق ولا شيء عليه وأما في مسائل التعليق بأن قال إن فعلت كذا فعلى يمين أو كفارة ثم فعله فلا يقبل منه دعوى الإخبار ويلزمه كفارة يمين [مسألة] في أقرب المسالك وغيره تتكرر الكفارة على الخالف إن قصد في صيغة البر تكرار الحنث نحو والله لا أكلم زيداً وقصد أنه كلما كلبه فعليه يمين [مسألة] إن قال والله لا أكلم زيداً ثم قال ولو في مجلس آخر والله لا أكله والله لا أكله ونوى لكل يمين كفارة فتكرر ويلزمه ثلاث كفارات لا إن لم ينو التكرار فلا يلزمه إلا كفارة واحدة كما في أقرب المسالك والخرشى [مسألة] قال لا أشرب لك ماء أو لا أكل لك خبزاً أو لا أقربك سلاماً أو لا أجاس معك في مجلس فإنه يتكرر عليه الحنث كلما شرب له ماء أو كلما أكل له خبزاً أو كلما أقرأه سلاماً أو كلما جالس معه في مجلس لأن العرف يقتضى ذلك ويستفاد منه التكرار لا من مجرد اللفظ وهو ظاهر كما في أقرب المسالك وغيره وكذا إذا قال والله لا أترك الوتر فإنه يحنث كلما تركه لأن العرف يقتضى لوم نفسه والتشديد عليها فكلما تركه لزمه كفارة كما في أقرب المسالك وغيره [مسألة] إن قال والله لا أكلم زيداً والله لا أحنث فكلما فعله كفارة ثمان كفارة ليمينه الأصلية وكفارة للحنث فيه اه من أقرب المسالك [مسألة] تتكرر الكفارة بتكرر الفعل إذا اشتمل

اليمين على أداة تدل وضعا على التكرار كقوله كلما كلمته فعلي يمين أو كفارة أو  
 مهما دخلت الدار فعلي يمين أو كفارة وأما متى ما فليست من صيغ التكرار بل  
 من صيغ التعليق فإذا قال متى ما كلمته فعلي يمين أو كفارة فلا يلزمه كفارة إلا  
 في المرة الأولى إلا أن ينوى التكرار فتعدد الكفارة على حسب مانوى وأما  
 متى بدون ما فلا تقتضى التكرار قطعاً كأن لو إذا اه ملخصاً من أقرب المسالك  
 وص [مسئلة] إن قال والله ثم والله لا أفعل كذا ففعله كذا فتكرر الكفارة  
 ولو قصد بتكرار اليمين التأسيس لتدخل الأسباب عند اتحاد الموجب والحاصل  
 أنه إن نوى التأكيد فكفارة واحدة اتفاقاً وإن نوى تعدد الكفارات لزومه  
 على حسب مانوى اتفاقاً وإن نوى إنشاء يمين ثانية بلا قصد كفارات فالمشهور  
 كفارة واحدة ولو في مجلسين ومثل اليمين النذر المبهم والكفارة وأما العتق والطلاق  
 فتكرر إن قصد التأسيس لا إن قصد التأكيد فلا يتكرر الطلاق أما لزوم الطلاق  
 عند قصد التأسيس فلاحتمياط في الفروج وأما العتق فلتشوف الشارع للحرية اه  
 ملخصاً من أقرب المسالك وص وحاشية الخرشى [مسئلة] في المدونة من قال والله  
 لا أكلم فلاناً ولا أدخل دار فلان ولا أضرب فلاناً ثم فعل ذلك أو بعضه فإنما عليه كفارة  
 واحدة وكأنه قال والله لا أقرب شيئاً من هذه الأشياء ولو قال والله لا أكلم فلاناً الله  
 لا أدخل دار فلان والله لا أضرب فلاناً فعليه هنا لكل صنف فعله كفارة لأن  
 هذه ثلاثة أيمان بالله على أشياء مختلفة نقله المواق اه من دس [مسئلة] إن  
 قال إيمان المسلمين تلزمني إن فعلت كذا ففعله يلزمه طلاق من في عصمته  
 ثلاثاً وعتق من يملك رقبته من الرقيق وصدقة بثلك ماله من عين أو عرض أو  
 عتار حين يمينه ومشى للحج لا عمرة وصوم عام وكفارة يمين وشغل هذا إذا  
 اعتيد الحلف بما ذكر من الطلاق وما عطف عليه لأن الإيمان تجرى على  
 عرف الناس وعاداتهم فإن لم يجر عرف بحلف بعتق كما في بعض البلاد أو لم يجر  
 عرف بحلف بمشى للحج أو صدقة بثلك كما في مصر لم يلزم الحالف غير المعتاد  
 والعبرة بعادة أهل بلده سواء اعتاد هو خلافهم أو لم يعتد شيئاً أو بعادته هو إن لم  
 يعتادوا شيئاً فإن لم تكن لهم ولاله عادة بشيء فلا يلزمه شيء سوى كفارة يمين  
 وكل هذا إن لم ينو شيئاً وإلا عمل بنيته ولو في القضاء فاذا جرى العرف بالحلف  
 بكل مما تقدم وحلف بأيمان المسلمين ونوى غير الطلاق أو غير العتق أو  
 غيرهما أو غير المشى عمل بنيته إذا كانت تلك النية قبل تمام الحلف بان  
 كانت أولاً أو في أثناء الحلف وأما إذا نوى ذلك يعد الحلف فلا بد من  
 إخراج به أداة الاستثناء متصلاً باليمين اه ملخصاً من درودس وفي الأمير علي  
 عبد الباقي قال الطرطوشى ليس لمالك في إيمان المسلمين كلام وإنما اختلف  
 المتأخرون قال الأبهري يلزمه الاستغفار فقط وقيل كفارة يمين وقيل ثلاث

عن العبادة والمراد بالثياب هنا ما يلبس من نحو قميص  
 وجبة وازار وسراويل ورداء وخف ويؤخذ من العلة  
 أن العمامة كذلك فيحمله إذا أراد  
 النوم ثم يكورها إذا أراد الخروج  
 وأما ما لا يمكن طيه كقلنسوة  
 ونعل في حرمان الشيطان منه  
 التسمية المقارنة (طس) عن جابر  
 ابن عبد الله الخ ما فيه والله سبحانه  
 أعلم (سئل) عن البنش المزعفر  
 أو الجوخة الحمراء فقط أو ما أشبه  
 ذلك هل يكره لبس ذلك أو يباح  
 وهل إذا كانت شاية من المباحة  
 وتكون مقابلة أقلام أحمر وبيض  
 أو أحمر وأسود أو أسود وأصفر  
 يباح لبسها على الإطلاق أو يكره  
 في بعضها ويطلق في بعض أفتونا  
 (أجاب) نعم أما المصبوغ  
 بالزعفران ففي التحفة حكمه حكم  
 الحرير حتى لو صبغ أكثر  
 الثوب حرم وفي الامداد الأقرب  
 تحريم ما زاد على الأربع الأصابع  
 قال نعم إن صبغ السدى أو اللحم  
 بنحو الزعفران اتجه أن يأتي فيه  
 تفصيل المركب السابق وفي النهاية  
 الأوجه أن المرجع في ذلك العرف  
 فإن صح إطلاق المزعفر عليه  
 حرم والا فلا انتهى وفي فتح  
 الجواد وكالحرير في جميع مامر  
 المزعفر بعد النسيج انتهى وأما  
 المصفر فجرى العلامة ابن حجر  
 في التحفة تبعاً لشيخ الإسلام  
 زكريا على التحريم كالزعفر

في تفصيله وجرى على حل المعصفر  
الخطيب والجمال الرمي وغيرهما  
وأما المصوغ وغيرهما فجرى  
على كراهة لبس ما صبغ بعد النسيج  
بأى لون كان في الإيعاب بعالمته  
وجرى في التحفة والنهاية على  
الجواز ولم يتعرضا للكرهية وأما  
المخطط فيكره لبسه حال الصلاة  
وقد نص على الكراهة في كتب  
المذهب في التحفة ومن ثم كرهت  
أى الصلاة في مخطط أو إليه أو عليه  
لأنه يخل بالخشوع أيضاً وزعم  
عدم التأثر به حماقة فقد صح أنه  
صلى الله عليه وسلم مع كاله الذى لا  
يدانى لماصلى في خميصة لها أعلام  
نزعها وقال اهتدى أعلام هذه وفي  
رواية كادت أن تفتنى أعلامها  
والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله  
عنه وارضاه عن الذكر لله تعالى  
هل هو أفضل من الصلاة على النبي  
صلى الله عليه وسلم لأن الشرحى  
رحمه الله تعالى ذكر في فوائده  
أن جميع الأذكار لا تفيد ولا تقبل  
إلا مع حضور القلب إلا الصلاة  
على النبي صلى الله عليه وسلم فإنها  
تقبل مع عدم الحضور فهل هذا  
قوله مسلم له وإن ظفرت به نص على  
تفضيل الصلاة على الذكر تفضلوا  
اذكروه لنا وكذلك إذا صلى كافر  
على نبينا صلى الله عليه وسلم هل  
يصير بذلك مسلماً أم لا بد من لفظ  
الشهادتين أفيدونا آياتكم الله الجنة  
(أجاب) متعنا الله بحياته بقوله  
الحمد لله رب العالمين سبحانه لا علم

كفارات نقله السيد عن البدو والمواق اه أى والمشهور ما تقدم [مسئلة] ان  
قال أقسمت عليك بالله فهى يمين لأنه فعل صريح فى القسم فلم يبطله قوله  
عليك اه عبد الباقي وفى الأمير لكن فى حديث تعبير أبى بكر رضى الله عنه  
ما يقتضى عدم اللزوم أى حديث تعبير أبى بكر الرؤيا بحضرته صلى الله عليه  
وسلم فقال عليه السلام لأبى بكر أصبت بعضاً وأخطأت بعضاً فقال أبو بكر  
أقسمت عليك يا رسول الله لتخبرنى فقال لا تقسم ولم يخبره فانه لم يأمره  
بكفارة اه بتوضيح [مسئلة] فى الخطاب فرع قال فى الكتاب إذا حلفت على  
رجل ليفعلن كذا فامتنع فلا شئ عليهما وقاله الشافعى ثم نقل الخطاب بعد ذلك  
الحث عن ابن يونس وغيره قلت وهذا هو المشهور يمين الاستشفاع عند  
الشافعية ويندب اجابته له كما فى الخطاب وهو خاص بالبلاء الموحدة من بين  
حروف القسم فإنها هى التى تستعمل فى القسم الاستعطافى وهى التى يصرح  
معهما بفعل القسم اه من الأمير على عبد الباقي [مسئلة] ان قال والله لأطلقنك  
وأطلق فى يمينه فلا يجبر على الكفارة ولا يمنع من وطئها ولا يحث إلا بموتها  
ما دام ناوياً طلاقها فالمنع فى صيغة الحث من وطئها محله إذا كان الحلف  
بطلاقها اه من ضوء الشموع ودس [مسئلة] ان قال والله لا أبيع سلعتى من  
زيد فقال له عمرو وأنا فقال والله ولا أنت فباعها لهما أو لأحدهما فردها عليه  
فباعها للآخر فكفارتان بخلاف ما لو قال والله لا أبيعها من فلان ولا من  
فلان فباعها لهما أو باعها لأحدهما فردت له فباعها للآخر فكفارة واحدة  
وإنما لومه كفارتان فى المسئلة الأولى وكفارة واحدة فى الثانية لأن الأولى تعدد  
القسم واختلف المقسم عليه فيها بخلاف الثانية فإن القسم فيها غير متعدد اه ملخصاً من  
درودس [مسئلة] ان قال والله لا أكل لفلان طعاماً ونوى قطع كل ما جاء من جهته  
لمنة ثم قبل منه هدية فإنه يحث لأن نيته تفيد تعميم كل ما فيه منة كما فى ص [مسئلة] ان  
حلف لزوجته بالله أو بالطلاق لا أتزوج عليك فى حياتك ثم طلقها وتزوج بعد طلاقها  
وقال نويت بقولى فى حياتها مدة كونها فى عصمتى وهى الآن ليست فى عصمتى  
فإنه يصدق وكذا إذا قال لها إن تزوجت فى حياتك فالتى أتزوجها طالق أو  
فبىدى حر أو فعلى المشى إلى مكة ثم تزوج بعد طلاقها وقال نويت بقولى فى  
حياتها مدة كونها فى عصمتى فإنه يصدق فى الجميع فى الفتوى والقضاء لمساواة  
نيته لظاهر لفظه بلا ترجيح لظاهر لفظه على نيته عرفاً وقال عج ثم إنه يعتبر  
فى المساواة أن يحتمل اللفظ ما نواه الخائف وغيره على السواء لغة وعرفاً فلو  
احتمل ذلك لغة وكان احتمالاً فى العرف للمعنى المنوى مرجوحاً كانت النية  
كالخالفه مخالفة قربة فتقبل إلا فى القضاء والطلاق والعق المعين كمن حلف  
لا يأتى أمته ونوى برجله فإن استعمال اللفظ فى هذا مرجوح عرفاً والراجح



استعماله في الجماع وإن كان استعمال اللفظ فيهما لغة على حد سواء وكذا إذا حلف بالله أو بالطلاق أو بشيء مما ذكر لا آكل لحماً فأكل لحم طير وقال أردت أني لا آكل لحم غير الطير فيصدق في الفتوى والقضاء لأنه تقييد للمطلق لأن لفظ لحم يصدق بأي نوع من اللحم على سبيل البدل وقصره على غير لحم الطير تقييده اهـ ملخصاً من دروس وعدوى [مسئلة] إن حلف لا آكل لحماً أو لا آكل سمناً فأكل لحم الضأن وسمن البقر وقال نويت لا آكل لحم بقر وأنا قد أكلت لحم ضأن أو نويت لا آكل سمناً ضأن وأنا قد أكلت سمناً بقر قبلت نيته في الفتوى مطلقاً في اليمين بالله وغيره وفي الطلاق والعق المعين لأن نيته قربت في نفسها للمساواة وإن كانت ضعيفة بالنسبة لظاهر لفظه فلهذا إذا رفع للقاضي وكان حلفه بالطلاق أو بعق عبده المعين فادعى النية السابقة فلا يقبل ويقع عليه الطلاق وعق عبده المعين بخلاف المسئلة التي قبل هذه فانه تقبل نيته مطلقاً عند المفتي والقاضي في الطلاق والعق المعين لمساواة نيته لظاهر لفظه كما تقدم والحاصل أنه تقبل نيته في هذا الموضوع عند المفتي مطلقاً وعند القاضي في اليمين بالله وغيره إلا الطلاق والعق المعين [مسئلة] إن حلف لا أكلم زيدا أو لا أدخل داره ثم كلبه أو دخل داره وقال نويت لا أكله أو لا أدخل داره في شهر رجب مثلاً وقد مضى فيقبل في الفتوى لقرب هذه النية من اللفظ ولا يقبل عند الرفع للقاضي في طلاق ولا عق عبده معين فلو ذهب للقاضي من غير أن يرفعه أحد وذكر ذلك له كان من قبيل الفتوى كما في التوضيح «تنبيه» مما يقبل في الفتوى أن يقول الشخص حلفت بالطلاق أني لا أفعل كذا ثم يزعم أنه كاذب في ذلك القول وأنه لم يحلف ولا يقبل منه ذلك في القضاء إلا أن يشهد قبل الإخبار أنه يستخلص بذلك كما في الخطاب اهـ من دس بتصرف ومن الأمير على عقب [مسئلة] لو حلف بالله لأعتق عبيدي وقال أردت بعضهم على سبيل التخصيص أو أردت بعبيدي دوابي أو أردت بالعق البيع فتقبل نيته في الفتياء مطلقاً وفي القضاء إلا بطلاق وعق معين اهـ من عقب وفي الأمير أن قوله أردت بعبيدي دوابي معترض بأن هذا مجاز والمجاز إن قامت عليه قرينة قبل مطلقاً وإلا رد مطلقاً فكيف يمثل به لما يقبل في الفتوى دون القضاء إلا أن يتكلف أن هناك قرينة خفيفة فليأمل اهـ ومن ذلك ما لو حلف بالله لأعتق من عبيدي ثلاثة وقال نويت بيع ثلاثة دواب من دوابي أو قال لزوجته أنت طالق ثلاثاً وقال أردت أنها طلقت ثلاث مرات في الولادة أو قال نسائي طواق وله أربع وقال لم أرد الرابعة فينوي في جميع ذلك مستفتياً لافي مرافعة مع بيته أو إقرار ولو قال جميع نسائي طواق طلق الجميع إلا أن يقول استثنيت أو نويت فينفعه مستفتياً فقط ومثله لو قال هي طالقي البتة إن راجعتها ثم أراد نكاحها بعد العدة وقال نويت ما دامت في العدة صدق مستفتياً ومثله لو

لنا الاما علبتنا إنك أنت العليم الحكيم اللهم توفيقاً للسداد وهداية اليه أعلم وفقنا الله وإياك لما فيه رضاه أن الكلام في هذه المسئلة يحتاج إلى مقدمات منها معرفة حقيقة الذكر فإذا علمت ظهر بها حكم المسئلة فنقول قال الإمام العلامة سيدي محي الدين النووي رحمه الله تعالى في كتابه الأذكار فصل أعلم أن فضيلة الذكر غير منحصرة في التسييح والتهيل والتحميد والتكبير ونحوها بل كل عامل لله بطاعة فهو ذاكر لله تعالى كذا قاله سعيد بن جبير رضي الله عنه وغيره من العلماء قال شارحها العلامة سيدي محمد علي ابن علان أخرج الواحدى في التفسير الوسيط بسنده إلى خالد بن عمران رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أطاع الله فقد ذكر الله تعالى وإن قلت صلاته وصيامه وصنعه الخير ومن عصي الله تعالى فندسه وإن كثرت صلاته وصومه وتلاوته القرآن وصنع الخير ثم قال وفي شرح المشككات للشيخ ابن حجر أصل وضع الذكر ما تعبدنا الشارع بالفظه مما يتعاق بتعظيم الحق والثناء ويطلق علي كل مطلوب قولى مجازاً شرعياً سبه المشابهة انتهى وفي فتح الباري بشرح البخارى للعلامة العسقلاني ويطلق ذكر الله تعالى ويراد به المواظبة على العمل بما وجب

قال حليلة طالق وله زوجة وجارية يسميان بذلك وقال نويت بالطلاق عتق جاريتي صدق مستفتيا اه عقب يتوضيح من الأمير [مسئلة] إن شرطت الزوجة على زوجها عند العقد أن لا يخرجها من بلدها أو لا يتزوج عليها وحلفه بل ولو حلف لها متبرعا على أنه إن تزوج عليها أو أخرجها فالتى يتزوجها طالق أو فأمرها بيدها ثم فعل المحلوف عليه وادعى أنه نوى أنه لا يتزوج عليها أو لا يخرجها من بلدها في شهر رجب مثلا وقد مضى لم تفده نيته لأن اليمين على نية المحلف لأنه كانه جعل هذا اليمين عوض حقه ومن أمثلة ذلك إذا ادعى شخص على آخر بدعة فأنكرها وحلف بالطلاق أنها ليست عنده وأراد طلاقه واحدة وأراد رب الحق البتات فيلزمه الثلاث ولا عبرة بإرادته طلقت طلاقه واحدة لأن اليمين على نية المحلف ولكن يحمل على هذا على ما إذا صرح باشتراط الثلاث رب الحق تشديداً على الحالف لأن رب الحق يقول الحالف لا يأتى بالرجعية فاندفع قول البناني إن الواحدة هي مقتضى لفظه فتقبل نيته اه ملخصاً من عب والأمير وأقرب المسالك وص [مسئلة] إن عدمت نية الحالف الصريحة اعتبر بساط اليمين أى السبب الحامل عليها غالباً وإلا فهو المعبر عنه في علم المعاني بالمقام وقرينة السياق وإنما قال غالباً لأن البساط قد لا يكون سبباً كما يأتي في قوله ومن ذلك ما لو حلف بطلاق زوجته لا يأكل بيضاً الخ وبساط اليمين يجرى في جميع الايمان كانت بالله أو بطلاق أو بعقوك كما قال بعضهم

يجرى البساط في جميع الحلف \* وهو المشير لليمين فاعرف  
إن لم يكن نوى وزال السبب \* وليس ذا الحالف ينتسب

فقوله في النظم وهو المشير لليمين أى أن البساط هو السبب الحامل عليها وقوله إن لم يكن نوى وأما لو نوى شيئاً فالعبرة بنيته وقوله وزال السبب كما إذا حلف لا أشتري لحماً من السوق وكان السبب الحامل له على هذا اليمين وجود زحمة في السوق أو وجود ظالم فإذا زالت الزحمة أو الظالم جاز له الشراء من السوق لأنه كانه قال في حلفه لا أشتري من السوق ما دامت هذه الزحمة أو الظالم ولا يحنث لافي الفتوى ولا في القضاء وظاهر كلامهم اعتبار البساط ولو مع مرافعة في طلاق أو عتق إلا أن المفتي يدين الحالف في دعواه وأما في القضاء فلا بد من ثبوت كون الحالف عند وجود البساط يعنى بأن تشهد البيئة عند المرافعة بالبساط فيحمل عليه حيثئذ كان يمينه مما ينوى فيها أم لا وأما إن شهدت البيئة باليمين ثم ادعى الحالف البساط فلا يعمل به عند المرافعة وقد صرح ابن رشد بهذا التفصيل ونقله عنه الرواصي وأما إذا لم تزل هذه الزحمة واشترى من السوق فيلزمه ما حلف به وهذا مفهوم قوله في النظم وزال السبب وقوله وليس ذا الحالف ينتسب أى أنه يشترط في نفع البساط أن لا يكون للحالف مدخل في السبب الحامل على

أوندب إليه كتلاوة القرآن وكقراءة الحديث ومدارسة العلم والتفعل بالصلاة إلى أن قال فأفاد أن ما ذكر يطلق عليه ذكر الله تعالى لا لفظ الذكر من غير إضافة والله أعلم انتهى كلام الشيخ محمد على فتحصل منه أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ذكر ، بقى الكلام فيما الأول من الأذكار والأفضل فنقول الأفضل على الإطلاق كلمة التوحيد قال سيدى ومولاي العارف بالله تعالى والبال عليه سيدى مصطفى البكرى في الضياء الشمس ويشهد لأفضليتها على سائر الأذكار حتى من الصلاة والتسليم على الحبيب المختار قوله صلى الله عليه وسلم رأيت حمزة وجعفر وكان بين أيديهما طبق فيه نبق كالزبرجد فأكل منه نبقاً ثم صار عنياً فأكل منه ثم صار رطباً فأكل منه فقلت لهما ما وجدتما أفضل الأعمال قالوا قول لا إله إلا الله قلت ثم ماذا قالوا الصلاة عليك يا رسول الله قلت ثم ماذا قالوا حب أبي بكر وعمر رضى الله عنهما ولتذكر في فضائلها لباً بانحطى بذكره اقتراباً؛ فمن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ما قال عبد لا إله إلا الله مخلصاً إلا صعدت لا يرد لها حجاب فإذا وصلت إلى الله تعالى نظر الله إلى قائلها وحق على الله تعالى أن لا ينظر إلى موحد إلا رحمه

وعنه صلى الله عليه وسلم إذا قال المسلم لا إله إلا الله خرت السموات حتى تقف بين يدي الله تعالى فيقول أسكني فقوله كيف أسكن ولم تغفر لقائلي فيقول ما أجريتك على لسانه إلا وقد غفرت له وعنه صلى الله عليه وسلم كالا تلتقي الشفتان على قول لا إله إلا الله كذلك لا تحجب عن سما سماء حتى تنتهي إلى العرش لها دوى كدوى النحل تشفع لصاحبها وعنه صلى الله عليه وسلم لا إله إلا الله كلمة عظيمة كريمة على الله من قائلها مخلصاً استوجب الجنة ومن قائلها كاذباً عصمت ماله ودمه وكان مصيره إلى النار وعنه صلى الله عليه وسلم أوحى الله تعالى إلى موسى ابن عمران عليه السلام أن في أمة محمد رجالاً يقومون على كل شرف وواد ينادون بشهادة أن لا إله إلا الله جزاءهم على جزاء الأنبياء وعنه صلى الله عليه وسلم أفضل العلم لا إله إلا الله وأفضل الدعاء الاستغفار وفي رواية أفضل الذكر الحمد لله وعنه صلى الله عليه وسلم أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله وعنه صلى الله عليه وسلم جددوا إيمانكم، أكثروا من قول لا إله إلا الله وعنه صلى الله عليه وسلم أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال لا إله إلا الله خالصاً مخلصاً من قلبه وعنه صلى الله عليه وسلم

اليمن كما لو تنازع مع وليه أو زوجته أو أجنبي خلف أنه لا يدخل على من تنازع معه داراً مثلاً ثم زال السبب الحامل له على اليمن بأن اصطاح الحالف والمحلف عليه فإنه يحنث بدخوله عليه لأن الحالف له مدخل في السبب بالبساط هنا غير نافع اه ملخصاً من درودس بتوضيح [مسألة] إن قال لزوجه إن دخلت هذا المكان فأنت طالق وكان السبب في حلفه بالطلاق وجود فاسق بذلك المكان فإذا زال الفاسق منه ودخلت الزوجة لم يحنث لأنه في قوة قوله مادام هذا الفاسق موجوداً في ذلك المكان اه من أقرب المسالك [مسألة] من حلف ليشتري دار فلان فلم يرض بثمان مثلاً فأقوى القولين عدم الحنث كما في الخطاب وكذا إذا حلف لبييع داره فأعطى دون ثمن المثل فلا يحنث لأنه في قوة قوله لأشترين دار فلان إن باع بثمان المثل أو لاييعن دارى إن أعطوني ثمن المثل بالبساط نافع لما علمت أنه نية حكيم اه مجموع بتوضيح [مسألة] من سمع الطيب يقول لحم البقر داء خلف لا يأكل لحماً ولم يقصد تعمياً ولا تخصيصاً فلا يحنث بأكل لحم الضأن والطيور ونحوهما لأن البساط يدل على ذلك ومن ذلك ما إذا حلف أن زوجته لا تعتق أمها وكانت أعتقها قبل فلا يحنث لأنه لو علم ذلك ولم يحلف كما في البدر (ومن ذلك) ما إذا قالت امرأة لزوجها إن كنت تحبني فأحلف بالطلاق الثلاث أنك تنطق بمثل ما أنطق به خلف كما قالت فقالت أنت طالق بالثلاث فلا يقول مثل قولها ولا شيء عليه لأنه لو علم لم يحلف (ومن ذلك) ما إذا حلفت امرأة أمير بالله العظيم لا تسكن بعد موته دار الامارة ثم تزوجت أميراً آخر فأسكنها بتلك الدار فلا تحنث لأن بساط يمينها انحطاط درجتها بعد موته وقد زال الانحطاط بتزوجها بالأمير الآخر (ومن ذلك) ما لو حلف بطلاق زوجته أنه لا يأكل بيضاً ثم وجد في حجرها شيئاً مستوراً فقالت لا أريكم حتى تحلف بالطلاق لتأكل منه خلف فإنه لا شيء عليه إذا كان الذي في حجرها بيضاً ولا يلزمه الأكل منه لأن بساط يمينه أنه يأكل منه ما لم يمنع من أكله مانع ولأن عليه باليمن الأول يتضمن نية إخراج البيض فلا يقال إن المانع الشرعي يحنث معه فتدبر (ومن ذلك) من ضاعت حجة بيته أو تمسكه وقال لكتبة الحاكم مثلاً اكتبوا لي غيره امرأته طالق لا يعليه في موضع ولا هو في بيته ثم وجدته في بيته فلا حنث عليه عملاً بمقتضى لفظه بل هذا من البساط على المشهور هذه المسائل ملخصة من درودس بتوضيح وزيادة من الأمير على عقب [مسألة] إذا حلف ولم تكن له نية تخصيص ولا تعميم ولم يوجد بساط فالمعتبر العرف القولي وكذا الفعلي على الراجح فالعرف القولي كما إذا حلف لا يشتري مملوكاً وكان عرفهم أن المملوك لا يطلق إلا على الأبيض فلا يحنث إذا اشترى عبداً أسود وقس ما أشبه ذلك والعرف



افتحوا على صيانتكم أول كلامهم لا إله إلا الله وآخر كلامهم لا إله إلا الله فمن كان أول كلامه لا إله إلا الله وآخر كلامه لا إله إلا الله ثم عاش ألف سنة ما سئل عن ذنب واحد وعنه صلى الله عليه وسلم أن الله تعالى حرم النار على من قال لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجه الله تعالى وعنه صلى الله عليه وسلم قلت يا رب شفني فيمن قال لا إله إلا الله قال ذلك إلى وهذه الكلمة هي المانعة والدافعة والنافعة والشافعة فأما كونها مانعة فلقوله صلى الله عليه وسلم لا إله إلا الله تمنع العباد من سخط الله تعالى ما لم يؤثروا صفقة دنياهم على دينهم فإذا أثروا صفقة دنياهم على دينهم ثم قالوا لا إله إلا الله ردت عليهم وقال كذبتم وفي رواية لا تزال لا إله إلا الله تحجب غضب الرب عن الناس ما لم يبالوا ما ذهب من دينهم إذا صلحت لهم دنياهم فإذا قالوا قيل كذبتم لستم من أهلها وأما كونها دافعة فلقوله صلى الله عليه وسلم لا إله إلا الله تدفع عن قائلها تسعة وتسعين باباً من البلاء أدناهم اللهم وفي رواية لا تزال لا إله إلا الله تدفع سخط الله تعالى عنه وعن العباد حتى إذا نزلوا بالمنزل الذي لا يبالون ما تنقص من دينهم إذا سلبت لهم دنياهم فقالوا عند ذلك قال الله لهم كذبتم وأما كونها نافعة فلقوله صلى الله

الفعل كما إذا حلف لا آكل خبزاً وكان عرفهم لا يأكلون إلا خبز القمح فقط فإذا أكل خبز الشعير لا يحنث على الراجح لتخصيص عرفهم الخبز بخبز القمح كما علمت وإنما رجح اعتبار الفعل لأنه لا يضعف أن يكون قرينة اهـ ملخصاً من عقب والامير [مسئلة] إذا لم يوجد نية ولا بساط ولا عرف قولي ولا فعلي فالمعتبر العرف الشرعي إن كان المتكلم صاحب شرع فإذا حلف أنه لا يصلي أو لا يظهر هذا الوقت ثم دعا الله تعالى أو أزال أو ساهه فإنه لا يحنث لأن الشرع لا يطلق الصلاة على الدعاء ولا التطهير على التنظيف فإذا صلى الظهر أو توضأ مثلاً فإنه يحنث [مسئلة] إذا لم يوجد شيء مما ذكر فالمعتبر المقصد اللغوي فمن حلف لا يركب دابة أو لا يلبس ثوباً وليس لهم عرف في دابة معينة ولا في ثوب معين بل لفظ الدابة يطلق عندهم على معناه لغة وهو كل مادب على الأرض وكذلك الثوب يطلق عندهم على معناه لغة وهو كل ما يلبس فإذا ركب تمساحاً أو لبس عمامة فإنه يحنث لأنه المدلول اللغوي وكذا من حلف لا يصلي ولفظ الصلاة عندهم إنما يطلق على معنى اللغوي فإنه يحنث إذا دعا الله تعالى إذا الدعاء صلاة لغة وبهذا تعلم فائدة التقييد بقوله فيما تقدم إن كان المتكلم صاحب شرع اهـ در زيادة من دس وتوضيح [مسئلة] إذا أطلق في يمينه ولم يوجد بساط ولا عرف قولي ولا غير ذلك مما تقدم وكانت صيغته صيغة حنث فإنه يحنث بفوت المحلوف عليه لغير مانع كما إذا حلف ليطأها الليلة فتركه اختياراً حتى فاتت الليلة يل ولو لم مانع شرعي أو عادي فالمانع الشرعي كمن حلف ليطأ زنوجته الليلة فنزل عليها الحيض أو تبين أنها حائض فإنه يحنث إن لم يطأ ولو لم يفرط فإن وطئها حال الحيض ففي بره وحته قولان فالقول بالبر حملاً للفظ على مدلوله لغة والقول بعدم البر حملاً له على مدلوله شرعاً والمعدوم شرعاً كالمعدوم حساً يعني أنه غير معتد به في نحو الإحصان وتحليل المبتوتة أو غير مأذون فيه وإلا فهو يسمى وطئاً شرعاً ويوجب الغسل والحد والمهر ونحو ذلك وأما إذا حلف ليطأها ولم يقيد بالليلة فلا يحنث بحيضها بل ينتظر طهرها في المستقبل ويطؤها هذا هو الصواب كما في بن والرماضي خلافاً لما يفيد كلام عقب من الحنث مطلقاً، ومن أمثلة الشرعي من حلف لبيعن أمته فتبين أنها حامل منه فإنه يحنث؛ هذا مذهب المدونة في المسألتين وفرق ابن القاسم وابن دينار في مسألة الحيض بين أن يمضي زمن يمكنه فيه الوطء فيحنث وبين أن لا يمضي زمن يمكنه فيه الوطء فلا يحنث وخالف سحنون في مسألة بيع الأمة فقال إن تبين أنها حامل لا يحنث ولم يعتمدوا كلا منهما ومن أمثلته أيضاً ما لو حلف إنسان من أولياء المقتول ليقترض من الجاني فعني عنه بعض آخر من المستحقين أو تبين أنه عني عنه قبل الحلف فإنه يحنث في هذه وفي مسألة بيع الأمة المتقدمة مطلقاً أفت بوقت أم لا

عليه وسلم لا تزال لا إله إلا الله تنفع من قالها حتى يستخفوا بها والاستخفاف بحقها أن يظهر العمل بالمعاصي فلا يشكروه ولا يغيروه وأما كونها شافهة فلقوله صلى الله عليه وسلم كما لا تلتقي الشفتان على قول لا إله إلا الله الخ الحديث المار وهي ثمن الجنة لقوله صلى الله عليه وسلم ثمن الجنة لا إله إلا الله وثنم النعمة الحمد لله ومفتاح السموات والأرض لقوله صلى الله عليه وسلم لكل شيء مفتاح ومفتاح السموات والأرض قول لا إله إلا الله وحصن الله لقوله صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى لا إله إلا الله حصني فمن دخله أمن من عذابي وفي رواية يقول الله تعالى وإذا كرها محبوب الله لقوله صلى الله عليه وسلم يقول الله عز وجل قربوا أهل لا إله إلا الله من ظل عرشي فاني أحبهم وقد عقد في مفتاح الفلاح لأسمائها فصلا وذكر أن الأول كلمة التوحيد والثاني كلمة الإخلاص والثالث كلمة الإحسان والرابع دعوة الحق والخامس كلمة العدل وكلمة التقوى والمثل الأعلى والعهد ومقالات السموات والأرض وكلمة الحق والعروة الوثقى وكلمة الصدق ولها من المزايا والخصائص ما لا يسعه كتاب منها حديث البطاقة وحديث الرجل الذي حضره ملك الموت فشق أعضائه فلم يجده عمل خيرا ثم شق قلبه

فرط أم لا والمانع العادي كمن حلف ليلبس هذا الثوب فسرق قبل أن يلبسه أو غصب أو حلف ليزبحن هذا الحيوان وليأكل هذا الطعام فسرق أو غصب كل منهما قبل الأكل وقبل الذبح فإنه يحنث إن تأخرت السرقة أو الغصب عن اليمين مطلقاً أقت أم لا فرط أم لا وأما إذا تقدمت السرقة أو الغصب أو اليمين فلا حنث مطلقاً أقت أم لا فرط أم لا<sup>(١)</sup> ومعنى أقت أى جعل للمحلف عليه وقتاً بأن حلف لاللبس الثوب في هذا اليوم مثلاً وأما إن كان المانع من فعل المحلف عليه عقلياً فلا يحنث كما إذا حلف ليزبحن هذه الشاة مثلاً فماتت عقب اليمين أو تأخر موتها ولم يحصل منه تفريط وإلا بأن فرط مع التأخير حتى ماتت حنث والحاصل أن المحلف عليه إذا فات لمانع عقلي فإما أن يكون الخالف قد عين وقتاً لفعله أم لا فإن كان قد عين وقتاً كقوله لأذبحنها في هذا الشهر فماتت فيه لم يحنث مالم يضق الوقت ويفرط وإلا حنث وإن كان لم يؤقت فلا حنث إن حصل المانع عقبه أو تأخر بلا تفريط فإن فرط مع التأخير حتى فات فالحنث وقد نظم ذلك الأجهوري فقال:

إذا فات محلف عليه لمانع فإن كان شرعياً فحنثه مطلقاً  
كعقل أو عادي إن يتأخرا وفرط حتى فات دام لك البقا  
وإن أقت<sup>(٢)</sup> أو قد كان منه تبادر فحنثه بالعادي لا غير مطلقاً  
وإن كان كل قد تقدم منهما فلا حنث في حال نخذ: محققاً

ومن أمثلة العقلي ما إذا حلف ضيف على رب دار أنه لا يذبح له فتبين أنه ذبح له أو حلف ليفتنن زوجته فوجد عذرتها سقطت فلا حنث فيهما لأن رفع الواقع وتحصيل الحاصل محال عقلاً اه ملخصاً من درودس والخرشى والأمير بتوضيح [مسئلة] إن قال والله لأدخلن الدار في شهر رجب مثلاً ثم عزم على عدم الدخول قبل مضيه لا يحنث لأن صيغة الحنث المؤجل لا يحنث فيها إلا إذا فات الأجل وأما صيغة البر فلا يحنث فيها بالعزم على الضد كما إذا قال والله لا أكلم زيداً ولا يحنث إلا إذا كلف بالفعل وأما صيغة الحنث المطلق كما إذا قال والله لأدخلن الدار أو إن لم أدخل الدار فأنت طالق ثم عزم على عدم دخول الدار فطريقة ابن المواز وابن شاس في الجواهر وابن الحاجب والقرافي الحنث ومشى عليها سيدي خليل وقال غيرهم غاية ما في المدونة أن الخالف بصيغة الحنث المطلق له تحنث نفسه بالعزم على الضد ويكفر ولا يتحتم الحنث إلا بفوات المحلف عليه فله أن يرجع ليمينه ويبطل العزم كما لو قال إن لم أتزوج فعلى كذا ثم عزم

(١) قوله فرط أم لا: لا يعني ما في هذا التقسيم من التسامح ألا ترى إذا كانت المانع متقدماً على اليمين فإنه لا يتأتى تفريط اه من حاشية الخرشى

(٢) قوله وإن أقت الخ أى أن العادي إذا تأخر يحنث فيه مطلقاً أقت أم لا بادر أم لا بخلاف العقلي فإنه إن أقت فيه لم يحنث إلا إذا ضاق الوقت وفرط كما تقدم اه منه

فلم يجد فيه خيراً ففك حليته فوجد طرف لسانه لاصقاً بمنكك يقول لا إله إلا الله فغفر له بكلمة الأخلاص وحديث التلقين لسيدنا علي رضي الله تعالى عنه بها بعد أن طلب من الدلالة على أقرب الطرق إلى الله تعالى عز وجل وأسهلها على عباده وأفضلها عند الله وحديث مبايعة الصحابة بعد سؤاله هل فيكم غريب يعني أهل كتاب وأمره بفتح باب المسجد وقوله صلى الله عليه وسلم أرفعوا أيديكم فقولوا لا إله إلا الله وفعلهم ذلك وقوله صلى الله عليه وسلم اللهم انك بعثتني بهذه الكلمة وأمرتني بها ووعدتني عليها الجنة وإنك لا تخلف الميعاد ثم قال أبشروا فإن الله تعالى قد غفر لكم - الذي رواه البزار في مسنده وحديث ارشاد سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام لها فيه دليل على أنها أفضل الأذكار وهو ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال قال موسى يارب علني شيئاً أذكرك به وادعوك به قال يا موسى قل لا إله إلا الله قال لا إله إلا أنت يارب السما أريد شيئاً تخصني به قال يا موسى لو أن السموات السبع وعامرهن غيري والأرضين السبع في كفة ولا إله إلا الله في كفة مالت بهن لا إله إلا الله وفي رواية سأل موسى ربه حين أعطاه التوراة أن يعليه دعوة يدعو بها

على ترك الزواج فله الرجوع للزواج وإبطال عزمه ولا يلزمه شيء مما حلف به ما لم يكن المحلوف به طلاقاً وإلا لزمه بمجرد العزم على الضد وتحنيث نفسه ولا يتأق له الرجوع انظر حاشية المجموع واختار الرماصي هذه الطريقة كذا في دس ولكن في حاشية الخرشى أنه لا يحنث بالعزم على الضد في الطلاق فأولى اليمين بالله ونص الحاشية والذي في المدونة ومن قال لامرأته أنت طالق واحدة إن لم أتزوج عليك فأراد أن لا يتزوج عليها فليطلقها طليقة ثم يرتجعها فيزول يمينه ولو ضرب أجلاً كان على برّ وليس له أن يحنث نفسه قبل الأجل وإنما يحنث إذا مضى الأجل ولم يفعل ما حلف انتهى ما في المدونة ومقتضاه أنه لا يقع الطلاق بمجرد العزم قاله بعض شيوخنا وإذا كان لا يحنث بالعزم في الطلاق فأولى اليمين بالله اه فالدسوقي اختار ما في حاشية المجموع دون ما في حاشية الخرشى ومن حلف لا يتزوجن لا يبر في حلفه إلا إذا نكح امرأة نكاحاً صحيحاً لا يستحق الفسخ وكانت تشبه أن تكون من نسائه ولا يكتفي في البر العقد فقط بل لا بد من الوطء فإن كان حلفه ليتزوجن عليها فلا يبر إلا بما تشبه زوجته فإن تزوج بما يفسخ نكاحها أو بما لا تشبه زوجته أو نسائه وكان حلفه غير مقيد بأجل فيحنث إن عزم على الضد وإن أجل فيحنث إذا مضى الأجل اه من الخرشى بزيادة من عدوى [مسئلة] إذا حلف لا يأكل في غد فأكل فيه نسياناً فإنه يحنث على المعتمد خلافاً لابن العربي والسيوري وجمع من المتأخرين حيث قالوا بعدم الحنث بالنسيان وفاقاً للشافعي ولو حلف بالطلاق ليصوم من غد فأصبح صائماً ثم أكل ناسياً فلا حنث عليه كما في سماع عيسى وذلك لأنه حلف على الصوم وقد وجدو الذي فعله نسياناً وهو الأكل لا يبطل صومه لأن الأكل في التطوع لا يبطله وهذا الصوم تطوع بحسب الأصل فلما لم يبطل صومه لم يحنث ومثل النسيان الخطأ والغلط فمثال الخطأ حلف لا يدخل دار فلان فدخلها معتقداً أنها غيرها فإنه يحنث ومن أمثلة الخطأ ما إذا حلف لا يتناول من زيد دراهم فتناول منه ثوباً تبين أن فيه دراهم فإنه يحنث وقيل بعدم الحنث وقيل يحنث إن كان يظن أن فيه دراهم قياساً على القطع في السرقة وإلا فلا حنث أنظر الخطاب ومثال الغلط حلف أنه لا يكلم زيدا فكلمه معتقداً أنه عمرو وحلفه لا أذكر فلانا فذكره لظنه أنه غير الاسم المحلوف عليه فإنه يحنث فيهما وأما لو حلف لا أذكر فلانا فأراد ذكر غيره فجرى ذكره على لسانه غلطاً فلا يحنث لأن الصواب أن الغلط اللساني لا حنث فيه وما وقع في كلامهم من الحنث بالغلط فالمراد به الغلط الجنائي وهو الخطأ لا اللساني اه ملخصاً من درودس [مسئلة] إن قال والله لأدخلن الدار فأكرهه على عدم دخولها ومنع منه قهراً ولو من غير عاقل فإنه يحنث وعليه الكفارة لأن يمينه وقعت على حنث وأما إن وقعت على بر كقوله والله



فأمره أن يدعو بلا إله إلا الله فقال موسى يارب كل عبادك يدعونها وأنا أريد أن تخصني بدعوة أدعوك بها فقال تعالى يا موسى لو أن السموات وساكنتها والبحار وما فيها وضعتوا في كفة ووضعت لا إله إلا الله في كفة لوزنت لا إله إلا الله قال الشيخ إبراهيم الكوراني رحمه الله تعالى تضمن سؤال موسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام بقوله إنما أريد شيئاً تخصني به أن يعلمه ذكراً أفضل من الأذكار المتداولة بين العباد ودل الجواب على أن الذي يطلبه من أفضل الأذكار هو المتداول بين العباد فالمطلوب خصوصاً هو المبدول عموماً فوقع التخصيص في عين التعميم بتعظيم مرتبة لا إله إلا الله والله أعلم وله لا خشية الاطباب لا وردنا في خصائصها وتأتيجها العجب العجاب فإن سائر أرباب الطرائق أصحاب الشراب الفائق من فائق ذائق أجمعوا على اتخاذها ورداً ذكرها يبلغ الأوطار ولنكتف بهذا المقدار فإن فيه كفاية لطالب رفيع الاطوار انتهى ما أردنا نقله من كلام العارف البكري وحيث تم الكلام على بعض فضائل كلمة التوحيد فلنشرع الآن فيما يتعلق بالصلاة على النبي المختار صلى الله عليه وسلم فنقول قال العلامة سيدي الشيخ ابن حجر الهيتمي

لا أكلم زيداً ولا أدخل داره في هذا الشهر فأكره على الفعل فكلمه أو دخل داره قهراً فإنه لا يحنث لكن بقيود ستة أن لا يعلم بأنه يكره على الفعل قبل الحلف وإلا حنث لأنه داخل عليه في يمينه وأن لا يأمر غيره بالكراهة له وأن لا يكون الخالف على شخص بأنه لا يأكل مثلاً هو المكروه له<sup>(١)</sup> على الأكل وإلا حنث لأنه ظاهر أنه طوع في هذين الأخيرين وأن لا يكون الإكراه شرعياً وإلا حنث لأن الإكراه الشرعي كالطوع كوالله لا أدخل المسجد ثم حبسه فيه القاضي لدعوى توجهت عليه وحلفه أن لا يدفع ماعليه من الدين في هذا الشهر فأكرهه القاضي على الدفع لكونه موسراً وأن لا يفعل ثانياً طوعاً بعد زوال الإكراه وأن لا تكون يمينه لا يفعله طائعاً ولا مكراً وإلا حنث « بقى ما لو حلف على زوجته بالطلاق مثلاً أن لا تخرج من الدار فخرجت لسيل أو هدم أو لأمراً شديداً لا يمكنها القرار معه أو أخرجها صاحب الدار لكون مدة الكرى قد انقضت أو نودي على فتح قدر وهي حامل أو مرضع فخرجت لخوفها على رضيعها أو على ما في بطنها كما يقع في مصر عند إرادة نزح الكنف فينادي شخص ليعلم الناس بذلك لتخرج الحامل ونحوها ففي سماع ابن القاسم عن مالك لا حنث عليه في هذه الفروع واستصوبه بن خروجه عن نيته حكماً لو سئل على قاعدة البساط المتقدم وفي عيد الباقي ويحتمل الحنث لأنه كالإكراه الشرعي لأن الخروج واجب شرعاً وفي مثل هذا ورده بن بأنه غير صحيح لمخالفته للنص اهـ ملخصاً من درودس بتوضيح [مسألة] إذا حلف ليصوم من غدأ فرفض ولم يقدر على الصوم حنث وأما إن ظهر أنه عيذ فإنه لا يحنث لأن بساطه إن كان يصام فكأنه قال لا صوم من غدأ إن كان يصام نقله السيد عن عجب عن ابن عرفة اهـ من حاشية الأمير على عبد الباقي بتوضيح [مسألة] إذا حلف لا آكل هذا الرغيف أو هذا الطعام فأكل بعضه ولو لقمة حنث وهذا في صيغة البر وأما في صيغة الحنث نحو والله لا آكل هذا الرغيف أو هذا الطعام أو إن لم آكله فهي طالق فلا يبر بفعل البعض ومن حلف أن لا يلبس هذا الثوب حنث بإدخال طوقه في عنقه ومن حلف لا يصلي حنث بالإحرام ومن حلف لا يصوم حنث بالأصباح ناوياً ولو أفسد الصلاة بعد الإحرام أو الصوم بعد الأصباح ومن حلف لا يركب حنث بوضع رجله في الركاب ولو لم يستقر على الدابة حيث استقل عن الأرض ومن حلف إن وضعت ما في بطنك فانت طالق فوضعت واحداً وبقى واحد حنث بوضع أحدهما ومن حلف لا يطؤها حنث بمغيب الحشفة وقيل بالانزال ولم يلتفتوا في هذا للحنث ببعض كأنه لتعويل الشارع في أحكام الوطء على مغيب الحشفة ومن حلف لا يدخل الدار لم يحنث بإدخال رأسه بخلاف رجله والأظهر إن اعتمد عليها ومن حلف ليقرأ

(١) قوله هو المكروه له الخ وقيل لا يحنث في هذا والقولان ذكرهما ابن عرفة اهـ دس اهـ منه

في كتابه الدر المنضود في الصلاة على صاحب المقام المحمود صلى الله عليه وسلم قال الحليمي ما حاصله المقصود بالصلاة عليه صلى الله عليه وسلم التقرب بأدامها إلى الله عز وجل وقضاء حقه فإنه تعالى وإن أوجب ثناؤه عليه عند الملائكة وتعظيمه فمضى اللهم صل على سيدنا محمد اللهم عظمه في الدنيا بإعلاء ذكره وإظهار دينه وإبقاء شريعته وفي الآخرة بتشفيعه في أمته وإجزال أجره ومثوبته وإبداء فضله للأولين والآخرين بالمقام المحمود وتقديمه على كافة المقربين الشهود وتفسيرها عليه بالتعظيم لا ينافيه عطف آله وأصحابه عليه في ذلك لأن تعظيم كل أحد بحسب ما يليق به والحاصل أن في الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم فائدة له بطلب زيادة مامر له بزيادة درجاته فيه إذ لا غاية لها ولا انتهاء وفائدة للمصلي بحصول مأموله من نصوع العقيدة وخلوص النية وإظهار المحبة والمداومة على الطاعة والاحترام للواسطة الكريمة فهي محبة له وتوقير من أعظم شعب الإيمان لما فيها من أداء شكره الواجب علينا لعظم منته علينا بنجاتنا من الجحيم وفوزنا بالنعيم المقيم صلى الله عليه وسلم فالمصلي داع ويكمل لنفسه حقيقة لأننا إذا صلينا عليه صلى الله عليه وسلم صلي الله علينا ومن حصر الفائدة

القرآن اليوم أو سورة فقرأ ذلك ثم إنه أسقط حرفاً فإن علم أنه يسقط مثل ذلك حلف عليه وله ما نوى وإن جاء بما لا يعرف من الخطأ الكثير أوترك سورة فهو حانت وقال مالك في من حلف ليتزوجن على امرأته امرأة أمسكها سنة فتزوج امرأة أمسكها أحد عشر شهراً ثم ماتت فإنه يتزوج غيرها ويتبدئ السنة وقال سحنون يجوز له أن يمكث مع الثانية بقية السنة وقال شيخنا وغيره إذا حلف على شخص أن يأكل فإن كان حلف عليه في آخر الأكل فلا يبر الحالف إلا بثلاث لقم وإن كان في أوله فلا يبر إلا بشبع مثله (فرع) لو حلف ليجلسن في بقعة من الجنة برجلوسه في الروضة المشرفة قلت وورد في مجالس الذكر أنها رياض الجنة وقبور المؤمنين فإن نوى الحقيقة حث أفاد هذه المسائل الأمير على عقب [مسئلة] إذا حلف شخص لمن عليه دين لا فارقتك أولاً فارقتي حتى تقضي حق فقر منه ولو لم يفرط بأن انفلت منه كرها عليه فإنه يحث قال العلامة الأمير إن قلت فراره إكراه برأى والإكراه في البر لا حث به قلت هو في المعنى حث أى لألزمك اه بتوضيح وكذا يحث في هذه المسئلة إن أحال المدين الحالف فرضي بالحالة وترك سبيله فيحث بمجرد قبولها ولو لم تحصل مفارقة من الغريم لأن القبول بمنزلة المفارقة ولو قبض الحق بحضرة الغريم وما ذكره المصنف من الحث بالحالة وعدم الاكتفاء بها خلاف عرف مصر الآن من الاكتفاء بالحالة ومعلوم أن الإيمان مبنية على العرف اه دس [مسئلة] إن حلف لا أكله فإنه يحث بإرسال رسول كلام إن بلغ للمحلف عليه وكذا إذا كتب له كتاباً فإنه يحث إن وصل للمحلف<sup>(١)</sup> عليه بأمر الحالف سواء كان عازماً حين كتابته أو املائه أو الأمر بكتابته أم لا وإن أوصل بغير أمر الحالف بأن دفعه الحالف للرسول ثم بعد ذلك رده عن إيصاله للمحلف عليه فعصاه وأوصله إليه فلا يحث الحالف لا بإيصاله ولا بقراءته على المحلف عليه وكذا لا يحث إذا لم يصل للمحلف عليه ولو كان عازماً عليه حين الكتابة بخلاف الطلاق فإنه يقع بمجرد الكتابة عازماً عليه لأن الطلاق يستقل به الزوج بلا مشافهة فلا يتوقف على حضور الزوجة ولا مشافهتها بخلاف الكلام فإنه يتوقف على ذلك ثم إنه إذا ادعى أنه نوى لا أكله مشافهة ووصول الكتاب وإبلاغ الرسول ليس فيهما مشافهة فتقبل نيته في الرسول مطلقاً في الفتوى والقضاء لموافقة نيته لظاهر لفظه ولا تقبل في وصول الكتاب في العتق المعين والطلاق لأن نيته مخالفة لظاهر لفظه لأن الكلام شامل للغوى والعرفي بخلاف كلام الرسول فإنه لم يحصل به كلام لا لغة ولا عرفاً

(١) قوله أن وصل للمحلف عليه أى ولولم يفتحه المحلف عليه أوفتجه ولم يقرأه كأنه لا يخفى عن المذهب وهو ظاهر المصنف تبعاً لظاهر المدونة خلافاً لقل ابن رشد انظر عقب اه منه

في الثاني إنما أراد بذلك تنبيه المصلي وحثه على تحصيل الكمال المسبب له على صلاته ولم يرد خلوها عن فائدة تحصل له صلى الله عليه وسلم منها الخ ما ذكره العلامة في الكتاب المذكور (قال) سيدى العارف بالله تعالى الشيخ عبد الوهاب الشعراني في العهود المحمدية أخذ علينا العهد العام من سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نكثر من الصلاة والسلام على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلاً ونهاراً ونذكر لإخواننا ما في ذلك من الأجر والثواب ونرغبهم فيه كل الترغيب إظهاراً لمحبتة صلى الله عليه وسلم وأن نجعل لهم ورداً صباحاً ومساءً من ألف صلاة إلى عشرة آلاف صلاة كان ذلك من أفضل الأعمال ثم قال واعلم يا أخي أن طريق الوصول إلى حضرة الله تعالى من طريق الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم من أقرب الطرق فمن لم يخدمه صلى الله عليه وسلم وعلى آله وسلم الخدمة الخاصة به وطلب دخول حضرة الله تعالى فقد رام المحال إلى أن قال وقد جيب إلى يا أخي أن أذكرك جلة من فوائد الصلاة والتسليم على رسول الله صلى الله عليه وسلم تشويقاً لك عسى أن يرزقك الله محبته الخالصة ويصير شغلك في أكثر أوقاتك الصلاة والتسليم

فإذا قال إن كلمته فهي طالق أو فعبدى فلان حر ثم أرسل له كلاماً مع رسول وبلغه له وادعى أنه نوى المشافهة قبل منه في الفتوى والقضاء وأما إن أرسل له كتاباً ووصله ثم ادعى المشافهة لم يقبل عند الرفع للحاكم في خصوص العتق المعين والطلاق لحق العبد والزوجة اه ملخصاً من درودس [مسئلة] إن حلف لا يكلمه ثم رأى شخصاً فسلم عليه معتقداً أنه غيره فبين أنه هو فانه يحنث ولا يقال إن هذا من اللغو ولا حنث فيما يجري فيه اللغو لأننا نقول إن الاعتقاد هنا ليس متعلقاً بالخلف عليه حتى يكون لغوا بل بغيره لأن الاعتقاد تعاقب بزيد فبين أنه غيره<sup>(١)</sup> وزيد ليس محلوفاً عليه بل المحلوف عليه عدم الكلام وقوله معتقداً أنه غيره وأولى ظاناً أو شاكاً أو متوهماً أنه غيره وأما عكس هذه المسئلة وهو لو كلم رجلاً يظنه المحلوف عليه فإذا هو غيره لم يحنث ولو قصده كما ذكره الشارح أى بهرام في كبريه وشامله ولا يقال هذا فيه العزم على الضد وهو يوجب الحنث لأننا نقول العزم على الضد إنما يوجب الحنث في صيغة الحنث فقط ومن هذا يعلم أن الحنث وعدمه منوطان بهما تبين لا باعتبار الاعتقاد ومن ذلك لو قال امرأته طالق ماله مال وقد ورث قبل يمينه مالا لم يعلم به فيحنث إلا أن ينوى في يمينه أعلمه فلا حنث اه ويؤخذ منه أن من قال عبد فلان حر وانكشف الأمر أنه ورثه قبل أن يقول هذا القول فانه يعتق عليه ولم ير هذا منصوفاً وكذا يحنث إذا سلم على جماعة فبين أن المحلوف عليه فيهم وأولى إن كان عالماً بذلك إلا أن يحاشيه أى يخرجهم منهم بقلبه قبل السلام عليهم وكذا إن أخرجه بقلبه في أثناء السلام كما تقدم في مسئلة أيمان المسلمين تلزمى وهو المعتمد ومقابلة أن الإخراج بالنية جال الدين لا ينفع اه ملخصاً من درودس [مسئلة] إذا حلف بالطلاق أو بغيره أنها لا تخرج إلا بإذنه فأذن لها وخرجت بعد إذنه لكن قبل علمها بالإذن فإنه يحنث سواء أذن لها وهو حاضر أو في حال سفره أشهد على الإذن أم لا وكذا يحنث بتركها عالماً بخروجها بغير إذنه لأن مجرد علمه لا يعد إذناً فلا بد من الإذن الصريح وأولى أن يعلم ويؤخذ من هذه المسئلة ما أفتى به بعض الشيوخ فيمن حلف غريمه أنه لا يسافر من هذه البلد إلا بإذنه فسافر مصاحباً له من غير إذنه أنه يحنث لأنه خرج بغير إذنه وذلك أنه ربما كان له غرض في بقائه فإن كان البساط خوف هروبه وقد أمن بكونه معه فلا حنث وأما إذا حلف لا يأذن لها في الخروج إلا لبيت أبيها مثلاً فأذن لها في ذلك فزادت عليه بأن ذهبت لغيره قبله أو بعده أو اقتصرت على غيره من غير علم حال الزيادة فلا شيء عليه وأما لو زادت وهو عالم بزيادتها ولم يمنعها فإنه يحنث لأن علمه كإذنه وقد حلف أن لا يأذن لها في ذلك الزائد وأما علمه بعد فعلها الزيادة فلا

(١) قوله فبين أنه غيره وهذا معنى قول المجموع وليس لغواً فإن اللغو حال الخلف اه منه



على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وتصير تهدي كل عمل عملته في صحيفة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
كما أشار إليه خبر كعب بن عجرة  
رضي الله تعالى عنه أني أجعل  
لك صلاتي كلها أي أجعل لك  
ثواب جميع أعمالى فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم إذا يكفيك  
الله هم دنياك وآخرتك فمن ذلك  
وأهمها صلاة الله وسلامه  
وملائكته ورسوله علي من صلى  
وسلم عليه (ومنها) تكفير  
الخطايا وتركية الأعمال ورفع  
الدرجات (ومنها) مغفرة الذنوب  
واستغفار الصلاة عليه لقائلها  
(ومنها) كتابة قيراط من الأجر  
مثل جبل أحد والكيل بالمكيال  
الأوفى (ومنها) كفاية أمر الدنيا  
والآخرة لمن جعل صلاته كلها  
عليه كما تقدم (ومنها) محق الخطايا  
وفضلها على عتق الرقاب (ومنها)  
النجاة من سائر الأهوال وشهادة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم له  
بها يوم القيامة ووجوب الشفاعة  
(ومنها) رضي الله تعالى عنه ورحمته  
والأمان من سخطه والدخول  
تحت ظل العرش (ومنها) رجحان  
الميزان في الآخرة وورود الخوض  
والأمان من العطش (ومنها)  
العتق من النار والجواز على  
الصراط كالبرق الخاطف ورؤية  
المقعد المقرب من الجنة قبل الموت  
(ومنها) كثرة الأزواج  
في الجنة والمقام الكريم (ومنها)

يوجب حنثه وأما لو حلف لا خرجت إلا بإذني فأذن لها في أمر فزادت فالحنث  
مطلقاً علم بالزيادة أو لم يعلم ثم إنه إذا قال لها لا تخرجي إلا بإذني وبعد ذلك  
قال لها اخرجي حيث شئت فإنه تنحل يمينه إلا أن يقصد التهديد على حد قوله  
تعالى اعملوا ما شئتم فليس إذناً فلا تنحل اليمين وأما إذا قال لا تخرجي إلى موضع  
أو إلى موضع من المواضع إلا بإذني فليس قوله لها اخرجي حيث شئت إذناً  
معتبراً فيهما على المعتمد لأنه لما قيد بإلى موضع أو إلى موضع من المواضع دل  
على أن مراده لا بد من إذنه لها في الخروج إذناً خاصاً في كل منهما وأما إذا حلف  
لا تخرج إلا بإذنه وأذن لها ثم رجع فخرجت فذهب ابن القاسم يحنث ومذهب  
أشهب لا يحنث وخرجاً علي ما إذا شرط لامرأته أن لا يخرجها من بلدها إلا  
برضاها فرضيت وأخرجها ثم طلبت الرجوع فإنه لا يلزمه خلاف قول ابن القاسم  
أنه يلزمه أن يرجعها اهـ ملخصاً من عقب والامير وعدوى ودس [مسئلة] إذا  
حلف لا يعير زيداً فوهبه أو تصدق عليه أو حلف لا يهبه فتصدق عليه فإنه  
يحنث لأن قصده عدم نفعه ولا ينوي في الطلاق والعتق المعين إذا رفع للقاضي  
مع بينة أو إقرار في هذه الصور الثلاث وأما إذا حلف لا يتصدق عليه أو  
لا يهبه فأعاره أو حلف لا يتصدق عليه فوهبه فإنه يحنث ولكن ينوي في هذه  
الصور الثلاث مطلقاً حتى في الطلاق والعتق المعين مع المرافعة للقاضي وأما عند  
المفتي فينوي حتى في الطلاق والعتق المعين في الصور الست اهـ در بتوضيح  
[مسئلة] إن حلف لزيد لأقضيئك حقك في شهر رمضان مثلاً فلما قضاه دينه  
فيه استحق بعض الدين من يده وأولى كله فإنه يحنث ولو كان البعض الباقي يفي  
بالدين وذلك لأنه رضى في حقه إلا بالكل فلما ذهب البعض انتقض الرضا وهذا  
في القضاء بغير الجنس وظاهره الحنث بالاستحقاق ولو أجاز المستحق أخذرب  
الحق ذلك الشيء المقتضى به الدين الذي استحقه وهو كذلك ولكن الحنث مقيد  
بقيد الأول أن يقوم رب الدين به بعد الاستحقاق وأن يكون قيامه بعد  
الأجل الذي حلف المدين ليقضين الدين فيه لربه وكذا يحنث إذا قضى دينه  
في ذلك الأجل فظهر به عيب قديم يوجب الرد ولكن الحنث هنا مقيد بقيد  
ثلاثة القيد المتقدمين في مسألة الاستحقاق وهما أن يقوم رب الدين به بعد  
وجود العيب وأن يكون قيامه بعد الأجل والثالث أن يكون الغيب موجباً للرد  
فإن ساع رب الدين ولم يقم به لم يحنث الحالف وإن قام رب الدين به قبل الأجل  
فلا حنث إن أجاز وكذا إن لم يجز واستوفى حقه قبل مضي الأجل وإلا بأن  
مضى الأجل حنث وكذا يحنث إذا وهب رب الدين للدين الحالف ما في ذمته  
فقبل الهبة ولكن إن دفعه لربه بعد القبول وقبل الأجل ثم يرجع به عليه لا يحنث  
فقول الدردير تبعاً لعبد الباقي ولا ينفعه دفعه لربه بعد القبول لا يسلم بل الحق

رجحانها على أكثر من عشرين غزوة وقيامها مقامها (ومنها) أنها زكوة وطهارة وينمو المال ببركتها (ومنها) أنه تقتضى له بكل صلاة مائة حاجة بل أكثر (ومنها) أنها علامة على أن صاحبها مدام يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم من أهل السنة (ومنها) أنها عبادة وأحب الأعمال إلى الله تعالى (ومنها) أن الملائكة تصلى على صاحبها مدام يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم (ومنها) أنها تزين المجالس وتنقى الفقر وضيق العيش (ومنها) أنها ياتمس بها مظان الخير (ومنها) أن فاعلها أولى الناس به صلى الله عليه وسلم يوم القيامة (ومنها) أنه ينتفع هو وولده بها وبشواها وكذلك من أهديت في صحيفته (ومنها) أنها تقرب إلى الله عز وجل وإلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (ومنها) أنها نور لصاحبه في قبره ويوم حشره وعلى الصراط (ومنها) أنها تنصر على الأعداء وتطهر القلب من النفاق والصدل (ومنها) أنها توجب محبة المؤمنين فلا يكره صاحبها إلا مناقب ظاهر النفاق (ومنها) رؤية النبي صلى الله عليه وسلم في المنام إن أكثر منها في اليقظة (ومنها) أنها تنقل من اغتيال صاحبها وهي من أبرك الأعمال وأفضلها وأكثرها نفعاً في الدنيا والآخرة وغير ذلك من

أنه ينفعه وكذا يحث إن دفع قريب المدين مثلاً الدين عن المدين الحالف بلا إذنه سواء دفع ذلك القريب من مال نفسه أو من مال الحالف لكن إن علم الحالف قبل مضي الأجل بدفع القريب ورضى بدفعه عنه برّ لأن عليه ورضاه منزل منزلة دفعه لكن الحث بدفع القريب محمول على قريب غير وكيل أو وكيل تقاضى لدينه الذى على الناس أو وكيل ضيعة<sup>(١)</sup> أو وكيل بيع أو شراء أما لو كان وكيل قضاء للدينون التي عليه أو كان مفوضاً فإنه يبر بدفعه أمره أم لا علم بذلك وسكت أم لا وكذا يحث إذا تذكر بعد الحلف أن رب الدين قبضه أو قامت له بيعة بالقضاء ولا يبر بذلك ولا يبر إلا بدفع الحق لربه ولم يعولوا هنا على البساط وإلا فقتضاه لاحث حينئذ وإذا دفعه فإن شاء رجع به وإن شاملم يرجع فإن دفع الحق لربه فأبى وقال لاحق لى فاستظهر عجب جبر رب الحق على قبوله لأجل أن يبر الحالف اه ملخصاً من درودس [مسئلة] إن حلف لا يأكل شيئاً من طعام زيد ثم إن زيدا أعطى رغيماً لولد الحالف فأكل منه ذلك الحالف فإنه يحث ولولم يعلم أن ذلك الرغيغ من عند زيد خلافاً لسخنون القائل بعدم الحث عند عدم العلم ولكن حث الحالف مقيد بقيد الأول إن كانت نفقة الولد على أبيه الحالف والثاني إن كان المدفوع للولد يسيراً ولو الذى لا ينتفع به إلا فى الوقت كالسكرة فإن كان الولد لا نفقة له على أبيه فلا حث وإن كان المدفوع للولد كثيراً فلا حث إذ ليس للأب رد الكثير أى أنه لا مصلحة في رده فهو ملك للولد بخلاف اليسير فإنه لما كان للأب رده كان باقياً على ملك ربه فكان الحالف أكل من الطعام المحلوف عليه وبذلك يعلم أن كسوة الولد ليست كالطعام فإذا حلف لا ألبس ما يكسوه لى زيد ثم إن زيدا كسا ولد الحالف ثوباً مثلاً فلبسه الأب الحالف فلا يحث لأنه من الكثير الذى ليس له رده كذا قاله عج والعبد كالولد إلا أن الحالف يحث بأكله مما دفع لعبده ولو كثيراً بخلاف الوالدين اللذين تجب نفقتهما على الحالف فلا يحث بأكله مما دفع لهما سواء كان قليلاً أو كثيراً لأنه ليس له رده لأن الوالدين ليس محجوراً عليهما للولد ومثل الوالدين ولد الولد لعدم وجوب نفقته عليه اه ملخصاً من درودس وعدوى [مسئلة] إن حلف لا أكله أياماً لزمه ترك الكلام فى ثلاثة من الأيام ولا يحسب يوم الحلف من الأيام الثلاثة حيث سبق بالفجر لكنه لا يكلمه فيه فإن كلبه فيه حث وقيل إن يوم الحلف لا يبلغ بل يكمل<sup>(٢)</sup> بقيته من اليوم الذى يلي اليومين

(١) قوله أو وكيل ضيعة أى وهو الذى وكاه على بيع الضيعة وهي فى الأصل العقار كما فى القاموس وذكر ابن مرزوق أن وكيل الضيعة هو الذى يتولى شراء النفقة للبيت من لحم وصابون وغير ذلك اه من دس وفى الامير وكنا نسمع اطلاقه على من يباشر له زرع أرضه وخراجها وفى مثال النحر كل رجل وضيعة فسر بحرفة الصانع الذى إذا تركها ضاع وضاعت اه منه  
(٢) قوله بل يكمل أى كما هو ظاهر نظم تت لما فيه التلقيق وهو قوله

الأجور التي لا تحصى وقد رغبتك  
بذكر بعض ثوابها فلازم يا أخى  
عليها فإنها من أفضل ذخائر الأعمال  
الح ما ذكره سيدى الشيخ عبد  
الوهاب الشعرانى نفعنا الله تعالى  
به، وحيث ذكرنا نبذة من فضائلها  
ينبغي التنبيه على بعض صيغها  
العظيمة الفضل فمنها اللهم صل على  
سيدنا محمد عبدك ونيك ورسولك  
النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم  
تسلياً بقدر عظمة ذاتك في كل  
وقت وحين انتهى ذكر بعضهم  
أنها بمنزلة مائة ألف صلاة  
وقال بعض العارفين إن  
هذا قصور فإن عظم ذات الله  
تعالى لا نهاية لها فينبغي أن  
تكون وراء ذلك (ومنها) اللهم  
صل على سيدنا محمد وعلى آله  
وأصحابه وأزواجه وذريته وأهل  
بيته عدد ما في علك صلاة دائمة  
بدوام ملكك انتهى قال العلامة  
سيدى الصغير ابن ميار من  
قراها فكأنما قرأ دلائل  
الخيرات أربعين مرة انتهى  
(ومنها) اللهم صل على سيدنا محمد  
الفتاح لما أغلق والخاتم لما سبق  
وناصر الحق بالحق والهادى  
إلى صراطك المستقيم صلى الله  
عليه وعلى آله حق قدره ومقداره  
العظيم انتهى ذكر بعضهم أنها  
تعديل سبعمائة ألف صلاة (ومنها)  
اللهم يا رب محمد وآل محمد  
صل على محمد وعلى آل محمد  
واجز محمد صلى الله عليه وسلم

الصحيحين وظاهر ما في كتاب التذوق وترجيحه وكلام بعض الشراح يقتضى  
ترجيح القول الأول وكذا يلزمه ترك الكلام معه في ثلاثة أيام إذا قال لأخبره علي  
الراجح فإنه المجرى الشرعى وقيل يلزمه شهر رعياء للعرف اه ملخصاً من درودس  
[مسئلة] إذا أعلم زيد خالداً بأمر واستحلفه على كتابته لحلف خالد ثم إن زيدا  
أسره لغيره فأسره ذلك الغير لخالد وأخبره به فقال خالد للخبر له ما ظننت  
إن زيدا قال ذلك الأمر لغيري فإنه يحنت بذلك فتزل قوله ما ظننته قال لغيري  
منزلة الأخبار ولولم يقصده وينبغي أنه إذا كان البساط عدم الفشو مثلاً ففشى  
من غيره أنه لا يحنت ثم إن ما هنا من الحنث بالمفهوم فيؤخذ منه قوة الحنث في  
الفرع الذى ذكره الخطاب آخر الباب وهو حلف لا أعب معك إلا هذا الدست  
من الشطر نج غلطه شخص عليهما فحنثه الشافعية وجماعة بناء على أن الاستثناء من  
النفي إثبات ولم يحنثه الطرطوشى بناء على أن المستثنى مسكوت عنه كيف وقد قيل  
إنه منطوق وفي ابن قاسم على جمع الجوامع حلف لا يلبس ثوباً إلا الكتان  
لا يحنت بترك اللبس أصلاً إما لأن الأيمان على العرف لأن المراد في العرف  
إن لبست لا ألبس إلا الكتان أو معنى الاستثناء من النفي إثبات أنه أخرجه من  
المنع باليمن وأثبت له الإباحة والتخير لا الوجوب فلينظر اه من المجموع بزيادة  
من حاشية عقب وتوضيح وقوله وفي ابن قاسم كالتعقيب والاعتراض على قول  
الخطاب فحنثه الشافعية وكأنه يقول كيف نسبة هذا للشافعية مع ما قاله ابن قاسم  
على جمع الجوامع من عدم الحنث أنظر ضوء الشموع [مسئلة] إذا حلف  
لزوجته لا أكلبك حتى تفعل كذا ثم قال عقب حلفه اذهبي يحنت لأن قوله اذهبي  
كلام قبل الفعل بخلاف ما إذا حلف بطلاق أو غيره أنه لا يكلم زيدا إلا أن يدهأه  
بالكلام فقال له زيد إذا والله لا أبالي بك فإن هذا لا يكون تبدئة معتداً بها في  
حل اليمين فإن كلبه قبل صدور كلام غير هذا حنث وإنما لم يجعل لا أبالي بك  
كلاماً ولو كرره لأنه في جانب البر وهو لا يحصل إلا بكلام معتد به وجعل ابن  
قاسم قوله اذهبي كلاماً فحنثه لأنه في جانب الحنث وهو يحصل بأدنى سبب خلافاً  
لابن لبابة فلم يحنثه وقد اختصا في ذلك عند مالك كما في السيد اه ملخصاً من عقب  
والأمير ودس [مسئلة] إن قال البائع للمشتري حين البيع أنا حلفت لا أبيع  
لفلان وأخشى أنك تشتري له بالوكالة فقال الشراءى لافلان ثم بعد تمام البيع  
قال المشتري اشتريت لفلان المحلوف عليه فلا يحنت إلا أن يثبت بالبيئة أنه اشتراه  
لفلان فيحنث والبيع لازم للحالف مع الحنث ما لم يقل الحالف إن كنت تشتري  
له فلا يبيع بيني وبينك لم يحنت ولم يلزم البيع على المعتمد وهو قول اللخمي

كراه خيار عدة ثم عدة بين وسفر والعقبة تنبع

يلفق بعض اليوم لليوم قبله وقد قيل لا تلتقي فاحفظه ينفع

تلزم قاض للفضا طقه ثامناً وصوب هذا إلى رأى يرجع اه أميراه منه



ما هو أهله وقد ورد في الحديث عن جابر رضي الله عنه أن من قالها صباحاً ومساءً أعيب سبعين كاتباً ألف صباح ولم يبق حق لنيه إلا أداء وغفر له ولوالديه وحشر مع آل محمد نقله ابن السبعين في شفاؤه وتعب السبعين هذا الزمن الطويل بكتابة ما لقائل ذلك من الثواب بالاستغفار وبالله التوفيق (تنبه) علم مما ذكر أن كل محل طلب فيه ذكر بخصوصه فالاستغفار به أولى من غيره ولو من قرآن أو مأثور آخر ذكره الشيخ قال في حاشيته على المحل في باب الجمعة وما ذكره الشيخ الشرجي من أن جميع الأذكار لا تفيد إلا بالفهم لمعناها فهو ما أفتى به السبكي وفي شرح الأذكار للعلامة ابن علان قال رضي الله عنه أثناء كلام له لأن شرط ترتب الثواب على الذكر معرفة معناه ولو بوجه كما أفتى به السبكي بخلاف ترتب الثواب على قراءة القرآن فانه حاصل للقارىء وإن لم يعرف معناه لكن قول المنهاج ويسن تدبر القراءة والذكر لعدم حصول ثواب الذكر مع جهل معناه كما في القرآن ومن ثم نظر فيه الاسنوى قال ابن العز الحجازي في مختصر فتح الباري والعبارة للفتح ولا يشترط استحضاره لمعناه ولكن يشترط أن لا يقصد غير معناه وإن انضاف إلى

والتوسى ومقابلة أن البيع لازم والشرط باطل ويحتمل إذا علمت أنه إذا قال الشراء لي سم قال اشتريت لفلان ولم يثبت ذلك لم يحتمل أى لكون الوكيل غير مصدق فيما يدعيه ولا يخفى الورع أو ليس أنه قد قيل كما في الرضاع ومثله كما نقله شيخنا السيد البليدي عن شيخه سيدي محمد الزرقاني إذا حلف علي زوجته بالطلاق أنها لا تدخل حماماً مثلاً فقالت له بعد ذلك دخلته فلا تصدق ولا يحتمل إلا إذا ثبت بالينة اه ملخصاً من درودس [مسألة] إن حلف بطلاق أو غيره لأقضيئك دينك إلى رمضان مثلاً إلا أن تؤخرني فمات رب الحق المحلوف له قبل الأجل وأجله الوارث أجلاً ثانياً فلا يحتمل بفرار الأجل الأول من غير قضاء على المعتمد ثم إن ما ذكر من عدم الحنث مقيد بما إذا كان الوارث رشيداً وكان الميت ليس عليه دين وإلا حنث ومن ذلك ما إذا مات المورث المظلوم فلوارثه ثواب أيضاً في ذلك الظلم لا تنقل الحق له وهو أظهر الأقوال في البدر والسيد اه ملخصاً من عقب والامير [مسألة] حلف لزوجته علي قطعة لحم لتأكلنها<sup>(١)</sup> فخطفتها هرة عند مناولته إياها وابتلعها فشقت الزوجة جوف الهرة وأخرجتها قبل أن يتمثل في جوفها منها شيء وأكلتها وحصل توان من الزوجة في أخذ القطعة من زوجها حين خطفتها الهرة والمراد بالتواني أن يمضي زمن بقدر التناول ولا يشترط الزيادة على ذلك هذا هو الصواب فالراجع الحنث فإن لم تتوان في أخذها لم يحتمل قطعاً ولو لم تشق الزوجة جوف الهرة ولم يحجروا هذا على المانع العادي حيث حنثوه فيه مطلقاً إذا حلف ليأكلن هذا الطعام فسرق قبل الأكل سواء أفت أم لا فرط أم لا كما تقدم ومن حلف على طعام ليأكله فأكله بعد فسادة قولان إلا أن يتوانى فالحنث على الأظهر اه مجموع بتوضيح [مسألة] حلف لا يكسوها هذين الثوبين ونيتة أنه لا يكسوها الثوبين معاً ففي المدونة أنه يحتمل، واستشكل عدم قبول نيتة بأنها مساوية للفظه والنية المساوية للفظ تقبل مطلقاً في الفتوى والقضاء ولو بطلاق وعق معين مع المرافعة كما تقدم وأجيب بأن لا نسلم مساواة نيتة للفظ بل نيتة مخالفة للفظه لأن قوله لا كسوتها إياهما كما يحتمل لا كسوتها إياهما جميعاً يحتمل لا كسوتها بكل واحدة منها على انفرادها فهذا الاعتبار صارت النية مخالفة لظاهر اللفظ والنية إذا كانت كذلك تقبل عند المفتي مطلقاً كانت النية بالله أو بغيره ولا تقبل عند القاضي مع المرافعة إذا كانت النية بطلاق أو عق معين اه من دس [مسألة] إذا وضع مالا في مكان أو دفنه فيه ثم طلبه فلم يجده لنسيان المكان الذي دفنه أو وضعه فيه لحاف لقد أخذتية ثم أمعن النظر ثانياً فوجده في مكانه الذي دفنه فيه أو أنها أخذته فإن كان حين الحلف معتقداً أنها

(١) قوله لتأكلنها بكسر اللام على حذف ياء المخاطبة ونون الرفع الساكنين وفتح اللام على الغنية وفوله فخطفتها بكسر الطاء على الأصح قال تعالى (إلا من خطف الخطافة) وفتح الطاء لغة رديئة اه من دس اه منه

أخذته أو ظانا أو شاكا فلا يحث سواء كان الحلف بطلاق أو غيره لأن المعنى إن كان ذهب فقد أخذته وقد ظهر أنه لم يؤخذ أو أنها أخذته وأما إن كان حين اليمين جازما بعدم الأخذ فيقع الطلاق سواء تبين أنه في موضعه أو أنها أخذته ولا يقع اليمين بالله لأنه غموس لا كفارة فيه في هاتين الصورتين وأما إن تبين أن غيرها أخذه أو لم يتبين شيء فإن كان حين الحلف جازما بعدم الأخذ أو ظانا أو شاكا فإنه يقع الطلاق عليه ولا كفارة في اليمين بالله لكونه غموساً وأما إن كان حين اليمين في هذا الموضوع جازماً بالأخذ أو ظاناً ولم يتبين أن أحداً أخذه فلا حث سواء كان الحلف بطلاق أو غيره وسيأتي نظر هذا فيما إذا تناقض متحالفان على طائر حلف أحدهما أنه غراب وحلف الآخر أنه حدة ولم يتبين شيء فلا حث عليهما دفعا للتحكم ويدين كل منهما وإن تبين أن أحداً أخذه والموضوع أنه حلف جازماً بالأخذ أو ظاناً له حث إن كان حلفه بغير الله ولا حث إن كان اليمين بالله لأنها لغو هذا تحرير ما تلخص من حاشية الخرشى والدسوق وضوء الشموع [مسئلة] قوله في الحديث من كان حالفاً فليحلف بالله فيه رمز إلى أن الأولى التوقي عن اليمين مهابة وتعظيماً إلا لمقتض فإنه إذا أكثر منها ربما خفت مهابتها عليه فحلف كاذباً وعليه يحمل ما في سماع القرويين أن عيسى عليه السلام قال لبي إسرائيل كان موسى عليه السلام ينهاكم أن تحلفوا بالله إلا وأتم صادقون وأنا أنهاكم أن تحلفوا بالله صادقين أو كاذبين وقال ابن رشد قول عيسى خلاف شريعتنا فإنه صلى الله عليه وسلم صدر منه الحلف كثيراً وكان كثيراً ما يقسم والذي نفسى بيده والذي نفس محمد بيده صلى الله عليه وسلم وأمره الله به في آية قل إني وربي إنه لحق قل بلى وربي لتبعن وأما ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم الآية فهي عن الحلف على ترك البر نظير ولا يأتل أولو الفضل منكم الآية اه من ضوء الشموع [مسئلة] إن قال بصوم العام لأفعلن كذا وجعل الصوم مقسماً به كما يقسم بأسماء الله فلا شيء عليه وكذا إذا قال صوم العام لأفعلت لاشيء فيه وكان شيخنا عليه سحائب الرحمة يستعمل ذلك كثيراً يوم السامع أنه حلف وأما إن قال إن كان كذا فعلي صوم العام فظاهر أنه نذر يلزم ومن هذا لو قال بالطلاق أو بالعاق لأفعلن كذا ولم يفعله والحال أنه جعل قوله بالطلاق أو بالعاق مقسماً به كما يقسم بالله ولم يقصد بذلك حل العصمة ولا تحرير الرقة لاشيء فيه كما سمعته من شيخنا وهو ظاهر وليس هذا كتعليق الإنشاء كقوله إن فعلت كذا فهي حرة أو زوجتي طالق فإن هذا يلزم قطعاً اه من ضوء الشموع بتوضيح [مسئلة] إن قال ودين الإسلام فإن أراد به الأحكام الإلهية انعقد وصار يميناً لأنها ترجع لكلام الله وخطابه وأما إن أراد تدين العباد وطاعتهم لم يلزم وكذا لا يلزمه شيء إذا قال وخاتم الصوم الذي علي فم العباد إلا أن يريد به

الذكر استحضار معناه وما اشتمل عليه من تعظيم الله تعالى ونفى النقص عنه زاد كمالاً فإن وقع ذلك في عمل صالح مما فرض من صلاة أو صوم أو جهاد أو غيرها ازداد فإن صح التوجه وأخلص لله تعالى فهو أبلغ الخ ما ذكره في الشرح فتبين بذلك أن الأذكار سوى كلمة التوحيد جرى فيها الخلاف في اشتراط فهم معناها أو لا وأما تفرقة الشيخ الشرجي بين الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وبين بقية الأذكار غير كلمة التوحيد فلم أرها لغيره ولكن الشيخ قدوة ويحتاج بكلامه لأنه من العلماء الأعلام ومع ذلك فكلامه رضى الله عنه لا يدل على أفضلية الصلاة على كلمة التوحيد ولم أعر على نص فيه تفضيل الصلاة على كلمة التوحيد وإنما الذي قدمناه تفضيلها على الصلاة وأما الكافر فلا يدخل في الإسلام إلا إذا أتى بكلمتي الشهادة ففي التحفة ولا بد في الإسلام مطلقاً أو في النجاة من الخلود كما عليه الإجماع في شرح مسلم من التلفظ بالشهادتين من الناطق فلا يكفي ما بقلبه من الإيمان وإن قال به الغزالي وجمع محققون لأن تركه التلفظ بهما مع قدرته وعلمه بشرطيه أو شطره لا يقصر عن نحو رمي مصحف بقدر

ولو بعجمية وإن أحسن العربية على المنقول المعتمد والفرق بينه وبين تكبيرة الاحرام جلي بترتيبهما (ثم قال) ويؤخذ من تكريره رضى الله عنه لفظاً أشهد أنه لا بد منه في صحة الاسلام وهو ما يدل عليه كلام الشيخين في الكفارة وغيرها لكن خالف فيه جمع وفي الاحاديث ما يدل لكل انتهى كلام التحفة وفي المغنى قال ابن النقيب في مختصر الكفاية وهما أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله وهذا يؤيد من أفتى من (٩٩) بعض المتأخرين بأنه لا بد أن يأتي بلفظ أشهد

في الشهادتين وإلا لم يصح اسلامه وقال الزنكلوني في شرح التنبيه هما لا إله إلا الله محمد رسول الله وظاهره أن لفظة أشهد لا تشترط في الشهادتين وهو يؤيد من أفتى بعدم الاشتراط وهي واقعة حال اختلف المفتون في الافتاء في عصرنا فيها والذي يظهر لي أن ما قاله ابن النقيب محمول على الكمال وما قاله الزنكلوني محمول على أقل ما يحصل به الاسلام فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم امرت أن اقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله رواه البخاري ومسلم ولا بد من ترتيب الشهادتين بأن يؤمن بالله ثم برسوله فإن عكس لم يصح كما في المجموع في الكلام على ترتيب الوضوء وقال الحلي في إن الموالاة بينهما لا تشترط فلو تأخر الايمان بالرسالة عن الايمان بالله تعالى مدة طويلة صح قال وهذا بخلاف القبول في البيع والنكاح لأن حق الدعوى الى دين الحق ان يدوم ولا تختص بوقت دون وقت فلأن العمر كله بمنزلة

الحكم الإلهي فيلزم وكذا يلزم إذا قال والذي خاتمته على في إن أراد به الله تعالى وأما إذا قال والعلم الشريف فالمتبادر منه - العلوم المدونة فلا يلزمه شيء إلا إن يريد علم الله تعالى أو أحكامه وإلا لزم اه ضوء الشموع بتوضيح [مسئلة] إذا قال إن فعلت كذا أكون داخلاً على أهلي زانياً فاسقاً ثم فعل المحلوف عليه يلزمه الطلاق الثلاث كما استظهره في حاشية الخرشى [مسئلة] إن حلف لا آكل فلان طعام فاشترطاً طعاماً اشتركا فيه وأكله معاً لا يحنث إن أكل قدر حظه فأقل تنزيلاً للآكل منزلة المقاسمة وإن كانت الشركة شائعة وفي الخطاب حلف لا يأكل فلان طعاماً فأكله ولم يعلم بأنه طعام فلان المحلوف عليه إذا أعطاه ثمنه لم يحنث قرب الامر أو بعد قال بن وهو مخالف لما تقدم من أن الخطأ مثل النسيان في الحنث أقول يمكن توجيهه بأنه بدفع الثمن لم يتحتم المن نعم الظاهر أنه لا يجبر على قبول الثمن اه من الأمير على عبد الباقي على الجميع سبحانه الرحمة [مسئلة] كفارة اليمين بالله وما شابهه كعلى يمين أو كفارة أو نذر إطعام عشرة مساكين مسلمين أحراراً لكل مد نبوى وهو ملء اليدين المنوسطين مما يخرج في زكاة الفطر وندب زيادة على المد بغير المدينة قال الإمام الزيادة بالاجتهاد وقال أشهب يندب زيادة ثلثة وقال ابن وهب نصفه أو رطلان من خبز بالبغدادى وهو أصغر من رطل مصر ييسير وندب دفع آدم يؤكلان به من نحو لحم أو لبن ولو كانوا أطفالاً استغنوا بالطعام عن اللبن فيعتبر شعبهم ولو لم يساوا العكبر على الأرجح وفي بن ترجيح أنه يعطى كل واحد مداً أو رطلين من خبز وإن كانوا كباراً فيكفى شعبهم مرتين شعباً وسطاً في كل مرة كغداء أو عشاء أو غداً من أو عشاء من وسواء توالى المراتن أم لا فصل بينهما بطول أم لا (١) وسواء أكل كل منهم مداً أو دونه أو أكثر منه كانوا مجتمعين أو متفرقين ، متساوين في الأكل أو مختلفين ولا بد أن يكون الغداء والعشاء لعشرة بعينها فلا يجزئ أن يغدى عشرة ويعشى عشرة أخرى والإخراج من غالب قوت البلد على الراجح وقيل من قوت المكفر وقيل الأعلى منهما احتياطاً أو كسوتهم للرجل ثوب يستر جميع بدنه إلى كعبه أو قريب منه ولو لم يكن على

(١) قوله بطول أم لا : أراد بطول زائد على ما يحصل به الجوع اه امير اه منه

المجلس انتهى كلام المغنى وقال العلامة شمس الدين في نهايته ويعتبر ترتيبهما وموالتهما كما جزم به الوالد رحمه الله تعالى في شروط الامامة ثم قال ويؤخذ من كلام الشافعى انه لا بد من تكرار لفظ أشهد في صحة الاسلام وهو ما يدل عليه كلامهما في الكفارة وغيرها لكن خالف فيه جمع انتهى كلام الشيخ الرملى في النهاية فظهر بذلك أن الكافر لا يدخل في الاسلام بالصلاة على النبي المختار صلى الله عليه وسلم بل لا بد من لفظ الشهادتين مع ترتيبهما والموالاة عند الشيخ الرملى والله سبحانه وتعالى أعلم



(باب زكاة النبات) سئل رضى الله عنه في أهل بلديعتادون تسميد أشجارهم بدل السقاية ويرون أنها لنفوا ثمرة من السقاية لها ويخرجون على ذلك خرج السقاية بل أكثر فهل يجب على مالك الأشجار العشر أو نصفه وأيضاً هل يكره أكل الثمرة من أجل التسميد أم لا وكذلك إذا كانوا يعتادون تحريث أشجارهم بدل السقاية ما حكمه في وجوب الزكاة أفوتونا مأجورين (اجاب) عفا الله عنه (١٠٠) بقوله التسميد والتحريث لا يغير حكم الواجب فيجب نصف العشر إن

سقيت بمؤنة أو لا فالواجب العشر ولا يكره أكل الثمر المذكور وإن ظهر ريح النجس فيه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) نفعتنا الله تعالى به إذا كان عين من الماء تنزل على بلدة ومنع الحاكم الرعية سقيهم منها أشجارهم إلا بمال معلوم يبذلون له في مقابلة ذلك فما حكم ذلك في وجوب الزكاة على صاحبها أفوتونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه بقوله حيث كان الماء مباحاً فظلم الظالم لا يغير حكم الشرع والظالم حسابه على الله فيرجعون عليه إما في الدنيا وإما في الآخرة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه ما قولكم في أهل بلدي يخرجون زكاة الحبوب مع السنابل والتبن بالتخمين بحيث قد جربوا مراراً متعددة لا ينقص عن قدر الزكاة هل يصح ويجزئه عن الزكاة أو لا يصح ولا يجزئه ذلك بل لا بد من التصفية من السنابل والتبن حتى يصح القبض والقباض للمستحقين وإذا قلتم لا يصح إلا بعد التصفية فهل يكفي أن يصفى قدر الزكاة الواجب عليه فقط أو لا يكفي بل لا بد أن يصير

هيئة القميص كإزار يمكن الاشتغال به في الصلاة ولا يشترط الجديد بل ما فيه قوة وللرأة ثوب وخمار وتكفي الكسوة ولو كانت من غير وسط كسوة أهل محله فالمدار على مطلق سائر أو عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب كالتى تجزئ في الظهار ثم إن عجز وقت الإخراج عن هذه الأمور الثلاثة الخير فيها وهى الإطعام والكسوة والعتق بأن لم يكن عنده ما يباع على المفلس يلزمه صيام ثلاثة أيام وندب متابعتها يفعلها الجهلة من التكفير بالصوم مع القدرة على واحد من الثلاثة المتقدمة غير كاف ولا يجزئ تليف من نوعين كإطعام خمسة وكسوة خمسة وأما من نوع واحد فيجزئ خمسة أمداد خمسة مساكين ورطلين من خبز لكل من الخمسة الباقية أو سبعهم مرتين اه ملخصاً من درودس والمجموع [مسئلة] يجزئ دفع نصف مد مع رطل من خبز لكل من العشرة أو نصف مد وغداء أو عشاء اه عدوى [مسئلة] إذا كان عليه ثلاث كفارات فأطعم عشرة وكسا عشرة وأعتق عشرة وقصد كل نوع منها عن واحدة فإنه يجزئه ولولم يعين لكل يمين كفارة اه عدوى [مسئلة] تجب الكفارة بالحنث وأجزأت قبله سواء كان حلفه بنذر مبهم أو باليمين أو بالكفارة أو بالله كانت الصيغة صيغة برأ وحنث اللهم إلا أن تكون صيغة الحنث مؤجلة فالأحب أن لا يكفر حتى يمضى الأجل كالمعتقد على بر، وأما المعتقد على حنث فإنه يخير إن شاء فعل وإن شاء كفر ولم يفعل اه دس باختصار

### باب في النذر

[مسئلة] إن نذر شيئاً ولم يقدر عليه سقط ما عجز عنه وأتى بمقدوره إلا إذا نذر بدنة من الإبل ذكراً أو أنثى وعجز عنها فيلزمه بدلها بقرة ثم إن عجز عن البقرة لزمه سبع شياه بدل البقرة ويشترط في كل شاة أن تجزئ ضحية اه من أقرب المسالك [مسئلة] إذا نذر قربة بلا تعليق نحو لله على عتق عبد أو صوم شهر لزمه بل ولو بالتعليق على معصية أو غضبان ومنه نذر اللجاج وهو أن يقصد منع نفسه من شيء ومعاقبتها نحو لله على كذا إن كنت زيدا وهذا من أقسام اليمين عند ابن عرفة وعلى كل حال يلزمه الذى التزمه فالخلف لفظي خلافاً لليث وجماعة القائلين إن المعلق على المعصية واللجاج يلزم في كل كفارة وقد أفتى ابن القاسم ولده عبد الصمد بهذا

في جميع النصاب بينوا لنا الحكم وإذا قلتم لا يجوز إخراج الزكاة إلا بعد التصفية فهل قول من أقوال العلماء الشافعية وغيرهم من بقية المذاهب الأربعة يجوزون إخراج الزكاة مع السنابل إذا اشتدت الحاجة أو اشتدت الضرورة بأن كان هناك حبوب كثيرة ولم يقدر أهلها على التصفية ولم يكن من يأخذ بأجرة كفى بعض القرية المنفصلة المتباعدة عن البلد وكذلك عين من الأرز ما ينقطع من السنبلى إلا بالدق الكثير فينقطع ويتقشر معاً ولا يمكن أن يقطع من السنابل إلا بعمل كثير وأهل البلد

يؤخرون مع السنايل لعجزهم عن قطعها وعن التصفية فإن أرادوا أن يأكلوا شيئاً منه يدفوا على قدر كفايتهم فإن كان على هذه الحالة إذا قلم ما أحد من العلماء يجوزون إخراجها إلا بعد التصفية فغاية المشقة والضرورة وهم يحاجزون عنها فكيف الحكم على هذا بينوا لنا أنابكم الله (أجاب) سيدى عفا الله عنه وعافاه نعم إخراجهم الزكاة بغير تصفية غير مجزئ وأما إذا غلب على ظنهم أن ما بأيديهم بعد اشتداده يبلغ النصاب (١٠١) فيجوز لهم إخراج الزكاة مما بأيديهم

من المصنف أو يصفون من هذا بقدر الزكاة فإن كان الذى أخرجه زائداً فهو تبرع منهم أو ناقصاً لزمهم التكميل والله أعلم فى المنهاج فى فصل التعجيل مع شروحه المعنى والنهاية والتحفة والعبارة لها مع المتن وله تعجيل الفطرة من أول رمضان والصحيح منعه قبله والصحيح أنه لا يجوز إخراج الثمر قبل بدو صلاحه ولا الحب قبل اشتداده لأن وجوبها سبب واحد هو البدو والاشتداد فامتنع التقديم عليه وقبل الظهور يمتنع قطعاً ويجوز التعجيل بعدهما ولو قبل الجفاف والتصفية لا مكان معرفة قدرهما تخميناً ثم إن بان نقص كمل أو زيادة فهى تبرع الخ ما فيها وفى حاشية الشيخ الشبرا مى على النهاية ما نصه قوله قبل الجفاف والتصفية أى حيث كان الإخراج من غير الثمر والحب اللذين أراد الإخراج الإخراج عنهما لما تقدم أنه لو أخرج من الرطب أو العنب قبل جفافه لا يجزئ وإن جف وإن تحقق أن المخرج مساوى الواجب أو يزيد عليه انتهى وفى

القول وكان حلف بالمشى إلى مكة فحنت وقال إني أفتيتك بقول الليث فإن عدت لم أفتك إلا بقول مالك اه ملخصاً من أقرب المسالك (ما قولكم) فى شخص قال إن فعلت كذا فله على صلاة أو صوم أو صدقة أو صوم بعض يوم أو صلاة ركعة أو طواف شوط ثم فعل المحلوف عليه فليأزمه ؟ (الجواب) قال فى الجواهر إن التزم مطلق الصوم فيلزمه يوم وإن التزم مطلق الصلاة فركعتان وإن التزم مطلق الصدقة فأقل ما يتصدق به أى من درهم ونصفه وربعه والفلس والفلسين وما زاد فهو خير وأما نذر صوم بعض يوم أو صلاة ركعة أو طواف شوط فيأتى بعبادة كاملة اه عدوى على أبى الحسن وانظر المجموع [مسئلة] إن قال على نذر أو لله على نذر يلزمه كفارة يمين لأن النذر المبهم كاليمين كما تقدم [مسئلة] إن طلب من شخص شىء فقال على فيه شىء لمكة أو صدقة كاذباً ولا يريد إلا منعه من الطالب له فلا شىء عليه وأما لو أخبر عن نذر حاصل بنفس قوله نذرت فالظاهر اللزوم وأما إن قال على فيه عتق أو طلاق وأقيمت عليه بينة فيلزمه ما ذكر كذا فى الخطاب وهو يفيد أنه إن قال عند المفتى أنا قلت ذلك كاذباً يقبل اه مجموع بتصرف [مسئلة] إن قال لله على نذر إن شئت بضم التاء فإن النذر يلزم ولا يتوقف على مشيئة بخلاف ما إذا قال أنت طالق إن شئت بالضم فإن الطلاق لا يلزم والفرق أنه عهد التعاق فى الطلاق دون النذر وأما إن قال إلا أن يدولى فينفع فى رجوعه للعلق عليه فقط فى باب الطلاق وفى باب النذر فإن قال على الطلاق أو على نذر إن دخلت الدار إلا أن يدولى وأراد إلا أن يدولى دخولها ثم بدا له دخول الدار فدخلها فلا يلزمه طلاق ولا نذر لأنه جعل قوله إلا أن يدولى راجعاً للعلق عليه فقط وأما إن جعله راجعاً للصيغة فقط أو لها وللعلق عليه فلا ينفعه هذا تحقيق المقام كما فى حاشية الخرشى وسيأتى فى باب الطلاق إن شاء الله تعالى [مسئلة] قولهم النذر إنما يلزم به ما ندب رد عليه أنه إن نذر صوم رابع النحر أو الإحرام بالحج قبل زمانه أو مكانه يلزمه مع أنه مكروه وأجيب بأن الصوم والإحرام مطلوبان مع قطع النظر عن الزمن وغير مطلوبين عند ملاحظة الزمن فالنظر متعلق بالصوم والإحرام نظراً للحال الأول اه من عدوى [مسئلة] إذا نذر شخص أن يصوم أياماً معينة فرض

التحفة بعد قول المنهاج وتجب يبدو صلاح الثمر واشتداد الحب ومع وجوبها بما ذكر لا يجب الإخراج إلا بعد التصفية والجفاف فيما يجب بل لا يجزئ قبلها ثم قال فالمراد بالوجوب بذلك انعقاده سبباً لوجوب الإخراج إذا صار تمراً أو زيباً أو حباً مصفى فعلم أن ما اعتيد من إعطاء الملاك الذين تلزمهم الزكاة الفقراء سنا بلا أو رطباً عند الحصاد والجذاذ حرام وإن نووا به الزكاة ولا يجوز حسابه منها إلا إذا صنى أو جف وجذو إقباضه كما هو ظاهر الخ ما فى التحفة والله سبحانه الهادى أعلم

(سئل) رضى الله عنه وأرضاه ونفعنا به ما قولكم في رجل زرع زرعاً من الأرض فبلغ أو أن الحصاد فقطعه مع سنبله لربطة ربطة مضبوطة في كل ربطة قدر صاع غالباً تبليغ نصاباً فأخرج زكاته بسنبله المذكور بحيث لو صفي لا ينقص عن ما وجب عليه وترك تصفيته لتعسر ذلك كما في بعض أقطار الجاوى بحيث لو صفي لخرج منه حب الأبيض فإن كان الأمر كذلك ويترتب عليه ضرر لأنه لا يمكن ادخاره (١٠٢) مع ذلك فهل يصح مع عذره أم لا فإن قلتم لا لأنه مجهول القدر

برئ ذمته لو فرض أنه لا ينقص بل زاد على ذلك عند أهل الخبرة عما وجب عليه كما في بيع الفاسد أنه لم يطالب به يوم القيامة لوجود التراضي ثم فهل هنا كذلك مع وجود الوفاء عما وجب عليه فإن قلتم نعم فعسى من كرم أخلاقكم أن تنصصوا لنا بنصوص العلماء وهل يجوز أخذه للأكل قبل قطع الجميع وأخذه فريكاً بعد اشتداد الحب كما عم ابتلاء في بعض أقطار الجاوى يأخذون فريكاً للتصدق والبيع قبل ذلك وهل لنا قبوله وشراؤه مع اشتهاره عند أهله أم لا فإن قلتم لا في الجميع هل يجوز تقليد من جوزه من الأئمة الثلاثة مع جهله عن أحكام مقلده أم لا كيف الحال أفوتونا أثابكم الله ثواباً جزيلاً في الدارين آمين (أجاب) عفا الله عنه وعافاه ونفعنا به الحمد لله رب العالمين اللهم هداية نعم يصح الإخراج إذا صفي قدر الواجب وإن لم يصف الباقي إن قال أهل الخبرة أنه لا ينقص المخرج عن النصاب وعبارة الإيعاب مع متنه وما يدخر

مرضاً لا يقدر معه على الصوم أو حصل له جنون أو إغماء أو حصل للمرأة حيض أو نفاس حتى انقضت تلك الأيام سقطت ولا تقضى لفوات وقت الصوم وإن زال عذرهما ذكر وبقى من الأيام شيء وجب صومه وأما إذا أفطر ناسياً أو أخطأ الوقت كما إذا نذر صوم يوم الخميس فصام يوم الأربعاء يظنسه الخميس وأصبح يوم الخميس مفطراً ثم تذكر فإنه يجب الإمساك والقضاء فيهما وكذا يجب القضاء والإمساك إذا أفطر مكرهاً وزال الإكراه ومال العلامة العدوى لعدم قضائه قائلاً المكروه أولى من المريض وأما إذا أفطر في النذر المعين لأجل السفر فإنه يجب القضاء اتفاقاً كذا في أقرب المسالك وشرح سيدى خليل في باب الصوم (ما قولكم) في من نذر درهما للصدقة هل يتعين التصديق به أم له أن يتصدق ببذله (الجواب) في حاشية الأمير على عبد الباقي في الاعتكاف قال ابن رشد قالوا إن نذر درهما للصدقة تعين وليس له أن يمسكه ويتصدق بمثله ولا أفضل منه كما إذا نذر صوماً أو صلاة بالمساجد الثلاثة أو ساحل كدمياط فيلزمه الإتيان إليها وأما إذا نذر عكوفاً بساحل أو عكوفاً أو صلاة أو صوماً بكالآزهر فلا يلزمه الإتيان بل يفعل ما نذره بموضعه وانظر لم عينوا التصديق بالدرهم ولم يعينوا المكان للعبادة قال ابن رشد وهذا إشكال لم نزل نوره على القضاة ولم يتحرر لى جواب أرضاه وأجاب الناصر بأنه ورد انتهى عن شد الرجال لغير المساجد الثلاثة وحمل الانتقال مطلقاً عليه فلذلك قلنا بل يفعل ما نذره بموضعه ولم يتحقق مثل ذلك في مسألة الدرهم اه بتوضيح باب الجهاد

(ما قولكم) في ذى أراد أن يرفع بناءه على بناء جاره المسلم هل يمنع من ذلك أم لا (الجواب) يمنع من ذلك وفي المساواة قولان فقييل يجوز وقيل لا يجوز وإذا ملكوا داراً عالية أقروا عليها على المعتمد كما في حاشية الخرشى والله أعلم (ما قولكم في دار الإسلام) هل تصير دار حرب بمجرد استيلاء الكفار عليها وتجب الهجرة منها أم لا (الجواب) في دس بلاد الإسلام لا تصير دار حرب بمجرد استيلائهم عليها بل حتى تنقطع إقامة شعائر الإسلام عنها وأما مادامت شعائر الإسلام أو غالبها قائمة فيها فلا تصير دار حرب وفي المعيار قال

من الحب في قشره ولا يؤكل معه كاز وعلس وباقلاء فنصابه إن كان في قشره عشرة أوسق اعتباراً بقشره الذي ادخاره فيه أصلح له وأبقى له بالنصف فلم أنه لا تجب تصفيته من قشره وأن قشره لا يدخل في الحساب هذا إذا بلغ صافيه النصف ويرجع فيه لأهل الخبرة إن لم يختلف وإلا امتحن وقديج الامتحان عند التردد إلا أن يحتاط ذكره الأذرعى وهو نظير ما يأتي في الإناء المختلط وإلا بأن زاد عليه ونقص منه فحسابه كما ذكره الشيخ أبو حامد في الأول ومشى عليه في الشرح



الصغير وأعتد ابن الرفعة وتقله والأذرعى عن ابن كعب وقال إنه واضح وتبعه الزركشى وجزم به فى الأنوار الخ مافيه وجرى على ذلك ابن حجر فى شرح الإرشاد والمنهج القويم وشيخ الإسلام فى الاسنى وشرح المنهج والخطيب فى المغنى وم فى النهاية فظهر بذلك أن العلة هى عدم الإضرار بالمالك وقد علم أن الإخراج للحب من السنبل مضر به فليكن الحكم ما ذكره وتبرأ به ذمة المخرج ويجوز الأخذ منه للاكل والحال ما سطر قبل قطع الجميع إذا كان كلنا (١٠٣) أخرج شيئاً زكاه وأخذه فريكاً بعد الاشتداد

بالشرط المذكور وهو إخراج زكاته منه ولنا قبوله وشراؤه إذا علمنا أنه وجبت فيه زكاة ثم أخرجت وكذا التصديق والاهداء جائز بالشرط المذكور وعبرة الإيعاب مع المتن ويلزمه الإخراج إذا صار الثمر تمراً أو زيباً أو الحب مصفى ومحله فى غير العلس بأن الشافعى رضى الله عنه كما فى المجموع وغيره خيره فيه بين أن يخرج من كل عشرة أوسق وسقاً لأنه فى هذه العشرة أبقى له وبين أن يصفيه ويعطى من كل خمسة نصف وسق وألحقه ابن الرفعة فى ذلك الأرض وتلحقه بالاقلا. أيضاً بناء على أنه مثلها على ما مر انتهى كلام العلامة الشيخ ابن حجج فى إيعابه والله سبحانه وتعالى الهادى إلى صراط مستقيم أعلم

### ﴿باب زكاة الفطر﴾

سئل رضى الله عنه فى إخراج فطرة الزوجة هل يجزئ إخراج الزوج فطرة زوجته بغير إذنها أو لابد من استئذنها أو هل يجب عليه تملكها إياها أولاً وكذا فى عيد التجارة إذا غربت شمس آخر يوم من رمضان

زعيم الفقهاء أبو الوليد بن رشد رحمه الله تعالى فى أول كتاب التجارة إلى أرض الحرب من مقدماته ليس فرض الهجرة ساقطاً بل الهجرة باقية لازمة إلى يوم القيامة واجبة بإجماع المسلمين على من أسلم بدار الحرب فلا يقيم حيث تجرى عليه أحكام المشركين بل يهجر دار الحرب ويلحق بدار المسلمين ولا يقيم بين أظهر المشركين لثلاث تجرى عليه أحكامهم فلا يباح لأحد الدخول إلى ديارهم حيث تجرى عليه أحكامهم فى تجارة أو غيرها وقد كره مالك رحمه الله أن يسكن أحد يبلى يسب فيها السلف فكيف يبلى يكفر فيها الرحمن وتعد فيها من دونه الأوثان ومثل وجوب الهجرة على من أسلم بدار الحرب من طراً عليه الكفر وهو مسلم قال تعالى ( ترى كثيراً منهم يتولون الذين كفروا لبئس ما قدمت لهم أنفسهم أن سخط الله عليهم وفى العذاب هم خالدون ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي وما أنزل إليه ما اتخذوا أولياء ولكن كثيراً منهم فاسقون) وقال تعالى (إن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين فى الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصيراً إلا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلاً فأولئك عسى الله أن يعفو عنهم وكان الله عفواً غفورا) والظالمون أنفسهم فى هذه الآية السابقة إنما هم التاركون للهجرة مع القدرة حسبما تضمنه قوله تعالى (ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها) وقال صلى الله عليه وسلم لا تسكنوا المشركين ولا تتجمعوا هم فمن ساكنهم أو جامعهم فهو منهم وقد روى أشهب عن مالك لا يقيم أحد بموضع يعمل فيه بغير الحق قال فى العارضة فإن قيل فإذا لم يوجد بلد إلا كذلك قلنا يختار المرء أقلها إثماً مثل أن يكون بلد فيه كفر فبلد فيه جور خير منه أو بلد فيه عدل وحرام فبلد فيه جور وحلال خير منه للقيام وبلد فيه معاص فى حقوق الله فهو أولى من بلد فيه معاص فى مظالم العباد؛ والحاصل أن الهجرة وهى الخروج من دار الحرب إلى دار الإسلام كانت فرضاً فى أيام النبي صلى الله عليه وسلم وهذه الهجرة باقية مفروضة إلى يوم القيامة وأما الهجرة التى انقطعت بقوله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة لا هجرة بعد الفتح فهى القصد إلى النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة فلما فتح الله مكة سقطت الهجرة وبقي تحرير المقام بين

وهم فى سفينة فى البحر قريب ببندر مثلاً فهل يجب عليهم الدخول إليه إذا لم تكن هناك مشقة أو هل تكون فى الذمة ويتخير سيد العبد فى إخراجها أينما أراد أو لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم يجوز إخراج فطرة الزوجة بغير إذنها ويجزئ عنها ولا يجب استئذنها ولا تملكها أو ما من وجبت عليه الزكاة وهو فى اللغة فإن كان بسفينتهم مستحق ولو بعض صنف صرف إليه فإن لم يوجد فلا قرب محل اليهم به مستحق ولا يجوز له أن يؤخر إلى غير ذلك ما وجد مستحقاً بمحل أقرب والله أعلم

وفي العباب مع شرحه للعلامة الهيثمي فرع تجب الفطرة على المنفق تحملاً لا أصالة فالجواب يلاقي المؤدى عنه ثم يتحمله المؤدى لانها وجبت طهارة له سواء الزوجة والمملوك والقريب ثم قال وفي الجواهر له اخراجها عن زوجته بدون اذنها قطعاً وان قلنا انه متحمل وهو أى المؤدى كالحال عليه كما صححه في المجموع ونقله عن مقتضى كلام الشافعي والاصحاب لانها لازمة للمتحمل ولا يطالب بها المتحمل (١٠٤) عنه وليس للمؤدى عنه مطالبته أى المؤدى بالاداء

وفي المجموع ليس للزوجة مطالبته باخراجها لانها واجبة عليه دونها ووجوبها اما أن يجرى مجرى الضمان والحوالة وكل منهما لا مطالب به لان المضمون عنه لا يطالب الضامن بالاداء ولا المحيل المحال عليه وكذا القريب والمملوك انتهى الخ مافي الايعاب وفي المنهاج والظاهر منع نقل الزكاة قال في التحفة بعد كلام طويل وللمتتبعين من أهل الخيام الذين لا قرار لهم صرفها لمن معهم ولو بعض صنف كمن بسفيته في اللجة فيما يظهر فان فقدوا فلبن باقرب محل اليهم عند تمام الحول فان تعذر الوصول للاقرب فهل ينقل للاقرب الى ذلك الاقرب وهكذا أو يحفظ حتى يتيسر الوصول اليهم كل محتمل ولو قيل ان رجا الوصول عن قريب انتظر والانتقل لكان اوجه الخ مافي التحفة والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل نفعنا الله بعلومه) عن أهل ناحية غالب قوتهم الذرة مثلاً فهل يجوز لهم اخراج زكاة الفطر تمرًا وذرة ام تمرًا خالصاً أم لا فان قلتم لا يجوز

أظهر المشركين وبهذا تعلم أنه متى جرت أحكامهم على المسلمين فهي دار حرب وتجب الهجرة منها والله الملهم للصواب (ماقولكم) في عمل المسلم للذمي هل يجوز أم لا (الجواب) إن كان المسلم يعمل للذمي وغيره والحال أن المسلم في محله ككأنوته بأن يخطط له وغيره مثلاً فذلك جائز وإن استبد بعمل الذمي فمكروه وإن كان تحت يد الذمي كالخدمة في بيته والارضاع له فيه فمحظور بمعنى يحرم حرمة خفيفة فان وقعت الاجارة على ذلك فانها تفسخ فان فاتت ومضت فله الاجارة وأما حمل الخمر له ورعى الخنزير فأشد حرمة ولذلك تفسخ إن وقعت الاجارة على ذلك وإن فاتت ومضت تصدق المسلم بالاجرة وأما الاجارة على بناء دورهم فان كانت لمجرد سكنهم دون بيع الخمر فمكروه كما يكره كون المسلم مقارصاً أو مساقاله وإن كانت لسكنهم مع بيع الخمر فحرام كبناء الكنيسة كذا في حاشية الخرشى من باب العارية والله الموفق [مسئلة] لا يجوز اعارة العبد المسلم لخدمة الذمي لما فيه من اذلال المسلم وقد قال تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً ولكن تمضى إذا وقعت ويجبر الذمي على اخراج المسلم هذا ما حققه البناني قائلاً لا فرق بين العبد المسلم المعار للذمي والعبد الموهوب له في ان الذمي يجبر على اخراجها من تحت يده وتواجر له المنافع افاده الأمير عن البناني (ماقولكم) في شراء أولاد أهل الشرك منهم هل يجوز أم لا (الجواب) فرع قال الخطاب ويجوز شراء أولاد أهل الشرك منهم قاله في النوادر وظاهره ولو أولادهم لأنه يصدق عليهم أنهم أولاد الشرك اه من حاشية الخرشى (ماقولكم) في كفار استولوا على المسلمين في بلاد الإسلام وأجروا على المسلمين أحكامهم هل يكونون حريين أم لا وإذا كانوا حريين فهل يجوز للمسلم أخذ أموالهم ولو بغير وجه شرعي أم لا أفتونا (الجواب) الكفار المذكورون حريون وأخذ مال الحربى يجوز ولو بغير وجه شرعي لقول العلامة الدردير في آخرباب الجهاد من أقرب المسالك وما أخذه لصوص المسلمين من الحربى فهو لهم حلال ولا يخمس على التحقيق اه قال الرصاع لأن مال الحربى لا حرمة له والله أعلم.

### كتاب النكاح

[مسئلة] يحرم خطبة امرأة راكبة لغير فاسق ولو لم يقدر صداق وفسخ عقد الثاني

فعلهم هذا فهل أحد قال من أصحاب الامام الشافعي رضى الله عنهم وعنه بجواز ذلك أم لا ومع ذلك ان أهل تلك الناحية لا يأتون التمر الا تفكيهاً أفتونا بالجواب الشافى أنا بكم الله تعالى (أجاب حفظه الله تعالى) بقوله نعم لا يجوز التمر والحال ماسطر على مارجحه المتأخرون ويجوز على ما صححه القاضي أبو الطيب وأبو محمد الجويني في الروضة فرع في الواجب من الأجناس المجزئة ثلاثة أوجه أحدها عند الجمهور غالب قوت البلد والثاني قوت نفسه وصحبه ابن عبدان والثالث يتخير في الأجناس وهو

الأصح عند القاضي أبي الطيب ثم قال فيها ورجح في التهذيب الصغير على التمر وعكسه الشيخ أبو محمد أخ فعاية يجوز إخراج التمر بدلا عن الذرة لأنه أعلى منها وقد نصصوا على أنه يجوز إخراج الأعلى عن الأدنى وأما إخراج الصاع تمرا وذرة أو حنطة وشعيرا وما أشبه ذلك فقال في الروضة ولا يجوز عن شخص واحد فطرة من جنسين وإن كان أحدهما أعلى من الواجب هذا هو المعروف ورأيت لبعض المتأخرين تجوزته انتهى وما ذكره من (١٠٥) المعروف هو الذي رجح في كتب شيخ

الاسلام وابن حجر والرملي وغيرهم  
**﴿فائدة﴾** قال في الروضة فرع  
 إذا أوجنا غالب قوت البلد  
 وكانوا يقاتون أجناسا لا غالب  
 فيها أخرج ماشاء والأفضل أن  
 يخرج من الأعلى واعلم أن الغزالي  
 قال في الوسيط المعتبر غالب قوت  
 البلد وقت وجوب الفطرة لا  
 في جميع السنة وقال في الوجيز غالب  
 قوت البلديوم الفطر وهذا التقيد  
 لم أظفر به في كلام غيره انتهى  
 كلام الروضة والله عز وجل أعلم  
**﴿باب زكاة النقيدين﴾**

**(سئل)** متعنا الله تعالى بوجوده  
 عن اشترى عرضا من عروض  
 التجارة بمائة ريال وسلها ذهبا  
 وحال الحول والعرض المذكور  
 باق بعينه فما يكون إخراج الزكاة  
 ريات أم ذهبا لأن عند المشتري  
 سار ذكر الريالات والسلم وقع  
 ذهبا أفوتونا (أجاب) حفظه  
 الله تعالى بقوله نعم تقوم عروض  
 التجارة بالريالات ونخرج  
 ريات ولا عبرة بالاستبدال  
 المذكور والله سبحانه وتعالى أعلم  
**(سئل)** رضى الله عنه في الجنينة  
 المعدة سلاحا للقتال أو الزينة  
 فهل الحذوة تابعة لها في المصاغ

استحبنا إن لم يدخل ولا فلا فسخ على الصواب إن لم يسأحه الأول والأصح يستحب  
 الفسخ خلافا لمن قال بوجوب الفسخ كما في دس (ما قولكم) في امرأة معتدة من طلاق  
 رجعي عقد عليها شخص ووطئها فيها هل يتأبد تحريمها أم لا (الجواب) لا يتأبد تحريمها  
 لأنها زوجة ما دامت في العدة والتي يتأبد تحريمها المعتدة من موت أو طلاق  
 غيره طلاقا بائنا أو من شبهة نكاح أو المستبرأة من غيره إذا عقد عليها شخص  
 زمن العدة أو الاستبراء ثم وطئها ولو بعد العدة وكذا يتأبد تحريمها إذا وطئها  
 زمن عدتها أو استبرائها من غير عقد يظنها زوجته وكذا يتأبد تحريم المعتدة  
 والمستبرأة إذا عقد عليها فيها ثم قبلها أو باشرها فيها وأما إذا قبلها غير مستند لعقد  
 كما إذا قبل معتدة أو مستبرأة من غيره معتقدا أنها زوجته فلا يتأبد تحريمها  
 وكذا يتأبد تحريم من وطئها بملك أو شبهة والحال أنها معتدة من نكاح  
 أو شبهة كعكسه بأن يطأها بنكاح أو شبهة وهي مستبرأة من ملك أو شبهة  
 والله أعلم (ما قولكم) في رجل من بلاد يقال لها التاكة خطب امرأة من وليها  
 فأجابه بالقبول ثم قال للزوج عند ذكر مهرها جعلت عليك كذا لرقبتها وكذا  
 لسالفه أمها وجداتها وأعطيتك أنا كذا مثلوب واجعل عليه أنت كذا مثلوب  
 ليكون المال من الجهتين بينكما مثلوب ثم قال الولي في صيغة عقد النكاح  
 زوجتك بتي علي هذه الشروط التي ذكرتها لك فقال الزوج قبلت نكاحها بهذه  
 الشروط ثم تعاشر معاشرة الأزواج في النكاح ومعاشرة الشركاء في المال المعين  
 منهما ولا يتصرف أحدهما فيه إلا بإذن صاحبه فهل هذا النكاح صحيح أم لا  
**(الجواب)** بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على  
 أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين اللهم هداية للصواب ورضى  
 من الكريم الوهاب واتباعاً للسنة الغراء التي من عمل بها كان من الأبرار ومن  
 ابتدع دخل في مضمون قوله عليه الصلاة والسلام وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة  
 في النار وقد تحصل من هذا السؤال أن اللفظة الأجمية وهي المثلوب معناها  
 الشركة فقد اجتمعت الشركة مع عقدة النكاح وحاصل ما ذكره شراح سيدي  
 خليل أن النكاح يفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بصداد المثل إذا اجتمع مع  
 النكاح شركة أو بيع أو جعالة أو صرف أو مساقاة أو قرض أو قراض لتنافي

(١٤ - قررة العين - ١) أو تكون منفصلة عنها ويحرم على الشخص إذا فعل ذلك من فضة وهل السكين  
 الملاصقة إذا كان لها فضة تحرم أو لا سواء كانت لتذكية أو لقتال أو نحوه أفوتونا (أجاب بقوله) نعم حذوة الجنينة إن  
 كان حديدا الجنينة محتاجا إليها بأن لم تكن زائدة على خشبة الحديدية جرى فيها الخلاف في الجواز فأما تحلية القراب فالذي  
 ذكره العلامة المدابني تحريم تحلية القراب ولكن الجاري على قواعدهم هو حل التحلية وهي كما في تحفة العلامة فعل عين المقد



في محال متفرقة مع الأحكام حتى يصير كالجزء منها انتهى وأما إن كانت الحذوة زائدة على الخشبة فهذا لاشك في تحريمه وليس مما فيه الخلاف وأما السكين المذكورة فإن كانت صيغت بقصد القتال جرى فيها التفصيل المار وإلا حرمت بلا خلاف والله سبحانه أعلم (سئل) نفعا الله تعالى به في حذوة الجنية الفضة المنفصلة أو المتصلة بالخلاف فما الحكم في ذلك هل يكون حلالاً أم مكروهاً أم حراماً أم كيف (٦٠٦) الحكم وهل يجب فيها الزكاة إذا كانت حراماً أم مكروهاً أم لا وكذا

صدر الجنية إذا كان فضة ورأس السكين وخلاف السكين إذا كان فضة فما الحكم في جميع ذلك هل يحرم أو يكره أو يباح وهل تلزم الزكاة أو لا أفيدوا (أجاب) عفا الله عنه نعم حذوة الجنية حيث زادت على حديدتها بأن لم تحتج لها الحديدية فلا شك في تحريمها ولا فرق في ذلك بين المتصلة والمنفصلة وحيث حرمت وجبت الزكاة وأما الرأس والصدر فحيث كان تحلية حل والتحلية فعل النقد في محال متفرقة مع الأحكام حتى يصير كالجزء وأما السكين فحيث كان المقصود منها القتال جرى فيها تفصيل الجنية وإلا حرمت بخلاف ووجبت الزكاة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله تعالى عنه وأرضاه في تعجيل الزكاة قبل الحول بنحو شهر مع الجهل بمن أعطاه حالة الوجوب فهل يجزئ ذلك والحال ما ذكر أم لا وهل أحد قال بجواز ذلك ممن يصح تقليده من أئمة المذهب أم لا أفيدوا (أجاب) وفقه الله لما فيه رضاه نعم يجزئ ذلك والحال ما ذكر والله أعلم ونص

الأحكام بين النكاح وهذه المذكورات فإن النكاح مبنى على المسامحة وهذه مبنية على المشاحة وفي حاشية الخرشى نقل ابن عرفة سمع سحنون ابن القاسم لو قال تزوج ابنتي بخمسين وأعطيتك هذه الدار فلا خير فيه لأنه من وجه النكاح والبيع اهـ فلو تركوا هذا الابتداء وزادوا في المهر ماشوا لكانوا على الصواب وزال عنهم الارتباب وإن كانت كثرة المهر مكروهة لما ورد من يمن المرأة قلة مهرها ويسر أمرها وذكر السيد كان صدقه صلى الله عليه وسلم على جميع أزواجه اثني عشر أوقية ونصف أوقية وذلك خمسمائة درهم كما في الأجهوري ورواه مسلم نعم صدق النجاشي لأم حبيبة أربعة آلاف درهم وصدق فاطمة الزهراء كان درعاً على الأصح اهـ من الأمير على عقب والله أعلم (ماقولكم) في رجل أفسد على رجل زوجته وتزوجها هل يتأبد تحريمها عليه أو لا وهل يعزر أو لا (الجواب) قيل يتأبد تحريمها عليه والمشهور لا يتأبد تحريمها ويفسخ نكاحه فإذا عادت لزوجها وطلقها أو مات عنها جاز لذلك المفسد نكاحها كما في دس ويعزر لارتكابه معصية والله أعلم (ماقولكم) في شخص خطب امرأة وصار يهدىها وهي معتدة ثم تزوجت غيره فهل هذه الهدية جائزة أم لا وهل له الرجوع عليها أم لا (الجواب) أصل المذهب لا رجوع له عليها كان الرجوع عن زواجها من جهته أو من جهتها وهو الراجح كما في المجموع تبعاً لحاشية الخرشى والأوجه أن له الرجوع عليها إذا كان الامتناع من جهتها إلا لعرف أو شرط وهذا التفصيل ذكره اللقاني عن البيان وأجاب به صاحب المعيار لما سئل عن المسئلة وصححه ابن غازي في تكميل التقييد ومثله لو أهدى أو أنفق على مخطوبة غير معتدة ثم تزوجت غيره وأما الاتفاق على المعتدة فهو حرام وأما الإهداء لها فهو جائز لأن في الهدية مودة ولا تكون كالنصرح بالخطبة

### فصل في أركان النكاح

وهي أربعة الأول الصيغة بأن يقول الولي أنكحت أو زوجت فلاناً فلانة ولو لم يسم صداقاً كما في نكاح التفويض وصح بوهبت لكن لا بد مع الهبة من ذكر الصداق حقيقة أو حكماً كأن يقول وهبتها لك بصداق قدره كذا أو وهبتها لك تفويضاً (ماقولكم) في رجل وكل آخر على عقد نكاحه فقال ولي المرأة لو كمل الزوج أنكحتك

عبارة المغنى للخطيب والنهاية للرمل بعد قول المتن وشرط أجزاء المعجل بقاء المالك أهلاً للوجوب إلى آخر الحول وكون القابض آخر الحول مستحقاً اهـ قالوا واللفظ للنهاية وقد يفهم أنه لا بد من العلم بكونه مستحقاً في آخر الحول ولو بالاستصحاب فلو غاب عند الحول أو قبله ولم يعلم حياته أو احتياجه أجزأ المعجل كما في فتاوى الحناطي وهو أقرب الوجهين في البحر ومثل ذلك ما لو حصل المال عند الحول ببدل غير بلد القابض فإن المدفوع يجزئ عن الزكاة

كما اعتمده الوالد رحمه الله تعالى إذ لا فرق بين غيبة القابض عن بلد المال وخروج المالك عن بلد القابض خلافاً لبعض المتأخرين انتهى كلامهما وخالف في التحفة في مسألة الغيبة ونص عبارتها بعد قول المتن وكون القابض مستحقاً الخ قال فلو زال الاستحقاق كأن كان المال والآخذ آخر الحول بغير بلده أو مات أو ارتد حينئذ لم يحز المعجل الخ ثم قال وقضية المتن وغيره اشتراط تحقق أهليته عند الوجوب فلو شك في (١٠٧) حياته أو احتياجه حينئذ لم يحزه واعتمده

جمع متأخرون الخ ثم قال والحاصل أن المعتمد الموافق للمنقول أنه لا بد من تحقق قيام مانع به عند الوجوب وأنه لا أثر للشك لأن الأصل عدم المانع الخ والله أعلم (سئل) رضي الله عنه عن نصاب زكاة التقدين مقداره كم بالريال وكم بالمشخص أفيدوا (أجاب) نعم الذي تحرر أن أقل النصاب في الفضة من الريال الفرنسي ومثله المغربي أربعة وعشرون ريالاً وأقل النصاب في الذهب من المشخص التام عشرون مشخصاً هذا ما تحرر الآن والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) حفظه الله تعالى عن السادة الحسينيين إذا منع عنهم ما يستحقونه من بيت المال فهل يجوز لهم الزكاة والصدقة عليهم أم لا أفوتونا (أجاب) رعا الله تعالى نعم معتمد المذهب لا يجوز صرف الزكاة إليهم وإن منعوا ما ذكر وجوز لهم ذلك الاضطخري حيث منعوا واختاره الهروي ومحمد بن يحيى والفخر وأفتى به شرف الدين البارزي قال ابن زياد ويجوز لهم الآخذ إذ قلدوا القائل بالجواز ويسقط الفرض عن المعطى

أو زوجتك موكلتي بالصداق المسمى فقال الوكيل قبلت نكاحها فهل هو صحيح أم لا (الجواب) إن قال ولي الزوجة لوكيل الزوج زوجتك فقال الوكيل قبلت ونوى نفسه أو كانت ذهنه خالياً لم ينعقد للوكيل ولا للوكيل وإذا قال الوكيل قبلت ونوى ذلك لوكيله كفى والمطلوب من الولي أن يقول للوكيل زوجت موكلتك فلاناً فلانة بنت فلان والله أعلم . الثاني المحل وهو الزوج والزوجة المعلومان الخاليان من الموانع الشرعية كالإحرام الثالث الصداق وأقله خالص ربع دينار أو ثلاثة دراهم شرعية ويجب شاهدان عدلان عند الدخول فان عدما فيكفي اثنان مستور حالهما وقيل يستكثر من الشهود وندب الإشهاد عند العقد ويشترط في الشاهد أن يكون غير من له ولاية العقد ولو تولى العقد وكيله باذنه فشهادة من له ولاية العقد ووكيله باطلة وكذا الولي البعيد الذي لم يتول العقد لتولي من هو أقرب منه لا تقبل شهادته كما في ح الرابع الولي وهو مجبر وغير مجبر فالجبر الأب والمالك والوصي فالأب يجبر ابنته إن كان رشيداً وإلا فوليّه إن كانت بكرأ ولو عانساً بلغت ستين سنة أو أكثر فله أن يزوجه ولو لأعشى أو أقل حالاً أو مالا ولو برقع دينار ولو كان مهر مثلها قنطاراً وليس ذلك للوصي [مسئلة] ليس للأب أن يزوج ابنته لمجذم أو مجنون أو أبرص أو عنين أو مجبوب أو معترض أو مقطوع ذكر أو أنثيين قائم الذكر حيث كان لا يبنى وأما إذا كان يبنى فله جبرها على نكاحه أى لأنها تلتذ بنزول المنى منه وليس له أن يزوج ابنته برقيق ولو عبده إلا برضاها به بالقول كما في دس [مسئلة] للأب جبر ابنته الثيب إن صغرت فان تئيبت وتأيمت قبل البلوغ ثم بلغت قبل النكاح فلا تجبر وهذا قول ابن القاسم وأشهب كما في التوضيح واستحسنه اللخمي وصوبه ومقابلته اسخنون يجبرها مطلقاً [مسئلة] للأب أن يجبر ابنته إذا تئيبت بعارض كرتبة أو بزنا أو غصب ولو ولدت منه [مسئلة] ليس للأب أن يجبر ابنته البكر إذا رشدتها بأن قال لها رشدتك أو أطلقت يدك أو رفعت الحجر عنك ولا بد من إذنهما بالقول وكذا الوصي والمالك يجبر أمته وعبده بلا إضرار عليهما فيه فان كان فيه إضرار كترويجهما من ذى عاهة من كل من فيه أمر يوجب الخيار بكدام أو برص أو جنون لا قبح منظر أو فقر والوصي وإن نزل كوصي الوصي

والله سبحانه أعلم (سئل) في ولد فقير بلغ تحت يد والده فهل للولد المذكور الخروج من تحت يد والده ليتعلم العلم أو ليتعلم حرفة تغنيه عن مته والده وتكفف الناس والحال أن والده لم يرض ذلك وهل يجبر الولد لطاعة والده حيث إن الوالد المذكور ملتزم لولده مادام باق تحت يده مؤنته ومؤنة من تلزمه مؤنته أو يمنع الوالد المذكور من إبقاء ولده تحت يده حيث لم يرض الولد المذكور البقاء تحت يد والده ومادام ملتزم له بمؤنته ومكفيه وهو تحت يده فهل للولد المذكور

أخذ شيء من زكاة مال والده الذي تدفع إلى أصنافها حيث كان من الأصناف الثمانية والحال أن والده غني أم لا أم كيف الحكم في جميع ذلك أفتونا (أجاب) وقفه الله تعالى لما فيه رضاه نعم له الخروج من تحت يد والده حيث لاربية في خروجه وللولد المذكور أخذ الزكاة حيث كان من أحد الأصناف وإن التزم والده المؤنة والكفاية ولمن تلزمه مؤنته والله سبحانه أعلم في التحفة ولها بعد البلوغ (١٠٨) الانفراد عن نحو أبيها إلا إن ثبتت ربية ولو ضعيفة فيما يظهر

فلولى نكاحها وإن رضى أقرب منه ببقائها في محلها فيما يظهر أن يمنعها الانفراد بل يضمها إليه إن كان محرماً وإلا فإلى من يأمنها بموضع لائق ويلاحظها ويظهر في أمره ثبتت الربية في انفراده أن لوليه منه كما ذكر ثم رأيتهم صرحوا به وجوزوا ذلك لكل عصبية وهو شاهد لما قدمته في الآتي أيضاً انتهى كلام التحفة وفي الإيعاب مع متته عطفاً على من لا يجوز دفع الزكاة إليه قال في متته ولا مكنتي بنفقة من تلزمه نفقته من نحو زوج أو قريب أصل وفرع بذلها له من تلزمه ثم قال بخلاف نكير المكنتي لنحو إعسار وبخلاف المكنتي بنفقة متبرع انتهى كلامه مع شرحه ولا شك أن الولد إذا كان قادراً على الكسب لا تلزم الوالد نفقته بل إذا أنفق عليه تكون على وجه التبرع والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل له ضيع وعقارات وغلة كل منهما في غالب الأعوام تصرف عليه كل السنة فقط بلا زيادة وقيمة كل منها لو قسطن على العمر الغالب كفته وزادت زيادة فهل يسمى

يجبر أن أمره الأب بالجبر ولو ضمنا كزوجها قبل البلوغ وبعده أولم يأمره ولكن عينه الزوج أو قال زوج بنتي من أحببت أو أنت وصي علي نكاحها أو علي بضعها . وأما إذا لم يذكر شيئاً من النكاح أو التزويج أو البضع فالراجح عدم الجبر كما إن قال أنت وصي علي بناتي وأما إذا قال أنت وصي علي مالي أو علي بيع تركتي أو قبض ديني فلا جبر اتفاقاً فلو زوج جبراً في هذه الصور فاستظهر عجب الإماء وتوقف فيه النفراوي وأما إن زوج بلا جبر فانه يصح ولكن لا جبر للوصي إلا إذا بذل الزوج مهر المثل ولم يكن فاسقاً فليس هو كالأب من كل وجه اهملخصاً من درودس (ما قولكم) في شخص مريض قال إن مت فقد زوجت ابنتي لزيد مثلاً ثم مات الأب فقال زيد قبلت فهل يصح هذا النكاح أم لا (الجواب) يصح إن قبل الزوج ولو بعد موت الأب ببعد علي المعتمد كما في الدسوقي ثم يقدم في ولاية غير الجبر ابن فابنه فأب فأخ فابنه فجذ لأب فعم فابنه وقدم الشقيق علي الذي للأب فولى أعلى وهو من أعتقها أو أعتق من أعتقها أو أعتق أباهما فكافل كفلاً زمنياً يحصل فيه الشفقة عليها بالفعل والمعتمد أن الكافل لا يتولى إلا عقد الدنيئة وإن كانت غير دنيئة فلا يزوجه إلا الحاكم ومقابله يتولى الكافل عقد مكفولته ولو شريفة ثم حاكم إن كان لا يأخذ دراهم على تولية العقد ولا يقدم والحاكم لا يزوجه إلا بإذنها إن ثبت عنده صحتها من المرض وخلوها من مانع كالإحرام والعدة وأنه لا ولي لها أو لها ولي ولكن عطلها أو غاب عنها غيبة بعيدة ورضاها بالزوج وأنه كفوها في الدين أي التدين والعمل بالأحكام الشرعية والحرية والسلامة من العيوب ولو من غير ما يوجب الخيار مع مساواتها فيما هي عليه من صفات الكمال وأن المهر مهر مثلها في غير الرشيدة وأما هي فلها إسقاط الكفاية فيما ذكر ثم يقدم أي فرد من أفراد المسلمين (ما قولكم) في رجل تزوج ثيباً شريفة لا عصبية لها ولا كافل وهو كفؤها بعد ثبوت طلاقها ودعواها انقضاء عدتها في أربعين يوماً وتعيين الزوج والصدوق المسمى واذن لها واحد من المسلمين في تولي عقدتها وحصل العقد بحضرة جماعة من المسلمين ثم دخل بها ذلك الزوج فادعى شخص فساد العقد لعدم تولي القاضي العقد فما الحكم أفيدوا (الجواب) العقد صحيح لا يسوع فسخه لعدم القاضي الشرعي في هذا الزمان فلا ولاية له

موسراً يحرم عليه أخذ الزكاة ولا يجزئ عنها ويلزمه الدم اللازم على الموسر في باب الدماء أو لا يسمى موسراً فيأخذ وتسكني ولا يلزمه وهل مثله ما إذا كانت الغلة تكفيه السنة كلها مع زيادة وقيمة كل لا تكفيه أو قسطن وكذا قيمتها فيأخذ ويجزئ مولا يجب عليه ما ذكر أم يفرق بشيء فيأخذ ما ذكر ويجزئ ولا يلزم في بعض دون بعض وهل نادراً الأعوام مثل الغالب فلا ينظر إليه أو يعطى حكمه من حصول غلة وعدم وهل إذا كان له من النقد ما يكفيه ووضعه في أموال التجارة وصار يقلبها مع الجهل



بمكسبها وخسارتها ومع الصرف منها تقوم أموال التجارة وينظر في ثمنها هل يكفي للعمر الغالب أو يحكم بنقره أو بغناه أم كيف يفعل أفيدوا (أجاب) عنى عنه <sup>سكت</sup> لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم اللهم هداية للسداد نعم ماذا كرسائل وقته الله تعالى لما يحبه ويرضاه في المسئلتين الأول يكون الشخص به غنيا موسرا يحرم عليه أخذ الزكاة ولا تجزى عن مؤديها ويجب عليه الدم في النسك حيث فضل عنده ما بقي بقيمة الدم وليس نادر الأعوام (١٠٩) مثل الغالب بل لكل حكمه فان كانت

لا تكفيه في سنته تلك فلا يجب الدم ويؤخذ الزكاة في السنة المذكورة وإن كانت تكفيه فلا يأخذ زكاة ويجب الدم وأما المسئلة الثالثة فان كانت أموال التجارة بحيث لو قومت كفت أثمانها العمر الغالب فلا شك في وجوب الدم وعدم أخذ الزكاة وإن كانت لا تنفي قيمتها بما ذكر في نظر لمكسبها في مثل زمانه ومكانه هل يفي بسنته أم لا فان وفي فالوجوب وعدم الأخذ والا بان لم يفي فلا وجوب وله الأخذ من الزكاة بقدر ما يكفي دخله لتسام سنته في العادة الغالبة باعتبار زمانه ومكانه ونص التحفة مع متن المشهاج ويعطى الفقير والمسكين اللذان لا يحسمان التكسب بحرفة ولا تجارة كفاية سنة لأن وجوب الزكاة لا يعود إلا بمضيها قلت الأصح المنصوص في الأم وقول الجمهور يعطى كفاية العمر الغالب أى ما بقى منه لان القصد إغناؤه ولا يحصل إلا بذلك فان زاد عمره عليه فيظهر أنه يعطى سنة إذا واحد للزائد عليها ثم رأيت جزم بعضهم الآتى وهو صريح فيه أما من

أصلا انما الولاية لعامة المسلمين اذا فقد العاصب اذ شرط القاضى مفقود في هذا الزمان ولا تكاد تجتمع شروطه فيمن يتولى القضاء الآن وبذل المال في القضاء من الباطل وقبول الرشوة فسق والله أعلم <sup>ا</sup> من فتاوى العلامة الشيخ محمد عليش [مسئلة] اذا تولى العقد غير المجبر مع وجود المجبر فسخ ابدأ ولو اجازة المجبر عقد من فوض له أموره وثبت التفويض له بالصيغة أو العادة بينة لا بمجرد دعوى ولا باقرار المجبر بعد العقد [مسئلة] يزوج الحاكم العادل ابنة الغائب المجبرة إن كانت الغيبة بعيدة كأفريقية من مصر ولم يرج قدومه واذنها صحتها والظاهر أن الغيبة المتوسطة يقال فيها ما قارب الشيء يعطى حكمه والنصف يلحق بالغيبة القريبة فيفسخ النكاح فيها والقاضى تزويجها ولو دامت نفقتها ولم يخف عليها ضيعة فان خيف فسادها زوجها ولو جبرا على المعتمد <sup>ا</sup> ملخصاً من در و دس [مسئلة] يصح العقد بأبعد من الأولياء مع وجود أقرب لم يجبر في شريفة ودنية فلا يفسخ بحال واما اذا تولى عقد نكاح امرأة رجل أجنبي مع وجود رجل خاص من أوليائها وكان الخاص غير مجبر فان كانت تلك المرأة شريفة وهى من كان يرغب فيها الوصف من أمور أربعة الحسب وهو ما يعد من مفاخر الرجال والنسب والمال والجمال على مقتضى مقاله زروق فلولى الخاص إن قرب بعد الدخول أو الحاكم إن عدم الولي أو غاب على ثلاثة أيام فاكثر رد نكاحها واجازته فهو صحيح موقوف على الاجازة وفي تحتم الفسخ ان طال الزمن قبل الدخول دخل أم لا ورجح كما في المجموع أولا يتحتم ويخير الولي بين الاجازة والرد وهو الظاهر كما في در والطول بالعرف وانظر هل الفسخ بطلاق أم لا كما في حاشية الخرشى واما إن طالت اقامتها مع زوجها نحو ثلاث سنين أو ولدت ولدين فانه يصح النكاح ولا كلام للخاص وإن كانت دنيئة كمتعة ومسلمانية صح العقد عليها بالولاية العامة مع الجواز وليس لوليها الخاص كلام [مسئلة] قال عبق فان سكت الولي عند عقد الأجنبي لها مع حضوره فهو إقرار له قال البناني وفيه نظر فقد ذكر ابن لب عن ابن الحاج أنه لا اعتبار برضا الأقرب إذا لم يتول العقد ولا قدم من تولاه ولا يعد هذا إقراراً للنكاح ذكره في نوازه في عقد نكاح الخال مع

يحسن حرفة تكفيه الكفاية اللاتقة به كما مر أول فيعطى ثمن آلة حرفته وإن كثر وظاهر أن المراد بإعطاء ذلك له الإذن في الشراء أو الشراء له نظير ما أتى أو تجارة فيعطى رأس مال يكفيه كذلك ربحه غالبا باعتبار عادة بلده فيما يظهر ويختلف ذلك باختلاف الأشخاص والنواحي وقدره في أرباب المتاجر بما كانوا يتعارفونه وأما الآن فلا ينضبط إلا بما ذكرته ثم رأيت بعضهم صرح بذلك ولو أحسن أكثر من حرفة والكل يكفيه أعطى ثمن أو رأس مال الأدنى

وإن كفاه بعضها أعطى له وإن لم تكفه واحدة منهما أعطى واحدة وزيد له شراء عقار يتم دخله بقية كفايته فيما يظهر ثم قال وليس المراد بإعطاء من لا يحسن ذلك إعطاء تقديكفيه تلك المدة لتعذره بل ثمن ما يكفيه دخله فيشترى به عقارا يستغله ويستغنى به عن الزكاة فيملكه ويورث عنه للصلحة العائدة عليه لأن الفرض أنه لا يحسن تجارة ولا حرفة ولو ملك هذا دون كفاية العمر الغالب كمل له من الزكاة (١١٠) كفايته كما يحتمل السبكي وأطال في الرد على بعض معاصريه في اشتراطه

اتصافه يوم الاعطاء بالفقر والمسكنة أى باحتياجه حينئذ للمعطى ويؤيد الأول قول الماوردى لو كان معه تسعون ولا يكفيه إلا أربع مائة أعطى العشرة الأخرى وإن كفته التسعون لو أنفقها من غير اكتساب فيها سنين لا تبلغ العمر الغالب فإن قلت إذا تقرر أنه يشترى له عقار يكفيه دخله بطل اعتبار العمر الغالب لأن العمر الغالب في العقار بقاءه أكثر منه قلت ممنوع لأن العقارات مختلفة في البقاء عادة وعند أهل الخبرة فيعطى لمن بقي من عمره الغالب عشرة مثلاً عقاراً يبقى عشرة وهكذا على أن الذى يظهر أنه ليس المراد منع اعطاء عقار يزيد بقاءه على العمر الغالب بل منع ما ينقص عنه وأما ما يساويه أو يزيد عليه فإن وجدنا تعين الأول أو الثانى فقط اشترى له ولا أثر للزيادة للضرورة ويظهر أيضاً فيما لو عرض انهدام عقاره المعطى أثناء المدة أنه يعطى ما يعمره به عمارة تبقى بقية المدة نعم إن فرض وجود مبنى أخف من عمارة ذلك لم يبعد أن يقال

حضور الأخ الشقيق ورضاه دون تقديم منه [مسئلة] المعتمد في اليتيمة ما ارتضاه المتأخرون من أن المدار على خيفة فسادها في مالها أو في حالها فتم خيف فسادها فيما ذكر زوجت سواء بلغت عشرين أو لا رضيت بالنكاح أم لا فيجبرها ولها على التزويج ووجب مشاوره القاضى في تزويجها فإن لم يخف عليها الفساد وزوجت صح إن دخل كـثـلـث سنين أو ولدين غير توأمين وإن خيف فسادها وزوجت من غير مشاوره القاضى صح النكاح إن دخل وإن لم يطل فمشاوره القاضى واجبة غير شرط بل لو زوجها جماعة المسلمين حيث لاولى لها فهو سائغ ولو لم يشاور القاضى لما علبت من عدم القاضى الشرعى وفى حاشية الخرشى في باب الحجر سئل السيورى عن البكر اليتيمة تريد النكاح وتدعى عليه البلوغ هل يقبل منها أو يكشف عليها فأجاب بأنه يقبل قولها وسيأتى في باب الطلاق أن الصبي لو طلق وقال لم أبلغ فالظاهر أنه يقبل قوله وربما يدل عليه فرع السيورى المذكور [مسئلة] لو زوج الحاكم المجبرة لغيبه الأب غيبة انقطاع ثم قدم الأب وأثبت أنه كان زوجها بماله من الإجماع في غيبته برجل فأقضى الناصر بأنها لا تقوت بدخول الثانى نقله البدر اه أمير على عقب [مسئلة] للأب جبر ابنه الصغير والمجنون المطبق لمصلحة كتزويج الصغير من غيبة أو شريفة أو ابنة عم أو لمن تحفظ ماله والمصلحة في المجنون خوف الزنا أو الضرر وعلم السولى أن الزواج متعين لإنقاذه من ذلك لا إن احتاج للخدمة فلا يزوج لأجلها وجبر الأب محمول على المصلحة وأما الوصى فله جبرهما أيضاً ولكن لا بد من ظهور المصلحة وإلا فلا جبر ومثله الحاكم فيجبرهما مع عدم الأب والوصى إذا ظهرت المصلحة وقال بعضهم قيد المصلحة إنما هو حيث كان الصداق من مال الولد وإلا فلا يعتبر كما يدل عليه كلامهم والصداق على الأب إذا جبرهما وكانا معدمين حال العقد ولو شرط أنه لا يلزمه وإن مات الأب أخذ الصداق من وإن تركته كانا موسرين فعليهما ما يسرا به كالأب أو بعضا لأبى الأب كما أنه لا يلزم الوصى ولا الحاكم صداق مطلقاً وإن تزوج الصغير بغير إذن وليه فسخ عقده إذا طلع عليه فلامهر لتلك الزوجة ولا عدة عليها إن وطئها ولو أزال بكارتها لأن وطئه كالعدم وقال ابن عبد السلام ينبغى أن يكون في نظير إزالة بكارتها أرش

يتعين شراؤه له ويبيع ذلك ويوزن ثمنه في هذا انتهى المقصود من التحفة مع بعض حذف وفي الإيعاب مع مثله ومن ملك شيئاً أعطى الباقي كما يأتى ما يصرح به عن الماوردى في الروضة عن جميع أن من له عقار أى مثلاً ينقص دخله عن كفايته أعطى تمامها ولا يكلف بيعه لأنه إما فقير أو مسكين وبحسب الأذرعى أنه لو كان نفيساً ودخله قليل وقيمه كثيرة ولو باعه واشترى بثمنه غيره لكفاه دخله وجب أن لا يعطى لقدرته على تحصيل كفايته وإنما يلزم بيعه ليتجرى في ثمنه وإن كفاه ربحه لأنه

لا يوثق به وفيه تعريض به إلى الذهاب ثم قال في الإيعاب وقوله ومن ملك الخ أخذه من قول المساوردي أو ملك ما لا يحصل من ربحه تمام الكفاية أعطى ما يحصل من ربحه تمامها فإذا ملك الجوهرى تسعة آلاف دون كفايته فهو فقير أو مسكين وكذلك أصحاب العقار والمواشي إذا لم يحصل لهم من ربيعهما تمام الكفاية أعطى كل ما يشتري من العقار والمواشي ما إذا ضمه إلى ملكه كفاه على الدوام انتهى والله تعالى أعلم وفيما نقلناه (١١١) كفاية لمن تأمل والله سبحانه أعلم (سئل)

عفا الله عنه في رجل هلك وأوصى على قاصره وخلف مالا فهل للوصى إخراج الزكاة من مال القاصر إذا حال عليها الحول أم لا أفيدونا (أجاب) عفا الله عنه بقوله نعم يجب على الولى إخراج زكاة موليه إذا حال عليه الحول والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن هلك وخلف قاصراً وأوصى عليه شخص آخر والحال أن الهالك خلف لقاصره ما لا يجب فيه الزكاة فهل إذا حال عليه الحول وأخرج الزكاة يضمن إذا ادعى عليه القاصر بعد بلوغه أم لا أفيدوا (أجاب) نفى الله به نعم ليس عليه ضمان بإخراجه الزكاة الواجبة في مال موليه ولكن الأحوط في حقه أن يحكم من يرى وجوب إخراجها فيحكم عليه بالإخراج خوفاً من أن موليه يدعى عليه بعد الكمال عند من يرى عدم الوجوب فيغرمه فإذا وجد الحكم عليه ارتفع الخلاف وبقي الوجوب مجعاً عليه والله الهادي أعلم (سئل) رضى الله عنه عن القرض إذا استقرض شخص من شخص مائة ريال وبعد أخذه الريالات نوى بها

ماشئها وجزم به أبو الحسن وقولنا ولا عدة عليها أى بخلاف ما لو مات الصغير قبل الفسخ فعليها عدة الوفاة ولو لم يدخل وإذا وقع من الولى رد فهو طلاق لأنه عقد صحيح غايته أنه غير لازم قال ابن المواز وإذا لم يرد الولى نكاح الصبي والحال أن المصلحة في رده حتى كبر وخرج عن ولايته جاز النكاح قال ابن رشد وينبغي أن ينتقل النظر له فيمضى النكاح إن أراده أو يرده كما في بن ثم يقال في الصغير ما قالوه في السفیه وهو أنه إن مات هو يتعين الفسخ من قبل الشرع وإن ماتت هي قبل الفسخ يرثها إن أجازها الولى لكون الإرث أكثر من الصداق وإن رده الولى لكون الصداق أكثر فلا يرثها اه ملخصاً من الخرشي والمجموع وأقرب المسالك وص (ما قولكم) في امرأة ثيب طلب منها الإذن لوليها في العقد فسكتت فهل يكفي صمتها في ذلك أم لا (الجواب) إن كانت حاضرة كفى صمتها في إذنها لوليها على مذهب ابن القاسم واقتصر عليه في المجموع وقال ابن حبيب يكفي صمت الثيب في الأذن للولى حضرت أو غابت فهي كال بكر عنده في ذلك وإنما يختلفان في تعيين الزوج والصداق ففي البكر يكفي الصمت والثيب لا بد فيها من النطق اه دس بتصرف وعبرة المجموع ولا يعقد غير المحبر إلا بأذنها والصمت كاف فيه أى في الأذن للولى في العقد ولو من ثيب حضرت كفى الزوج والمهر من بكر أى كما أن الصمت كاف في الزوج والمهر من بكر ولا تعذر بهل ولو عرفت بالبله اه [مسئلة] الصغير غير اليتيم إذا غاب أبوها نحو عشرة أيام والطريق غير مأمونة تزوج إذ خيف عليها الضيعة أو عدت النفقة ويزوجها الحاكم لا وليها خلافاً لابن وهب فليست كاليتيم من كل وجه ألا ترى أن هذه لا يزوجه إلا الحاكم واليتيم يزوجه وليها بعد مشورة الحاكم قاله شيخنا اه دس وأما إذا كانت مأمونة والنفقة جارية عليها فيتحم فسخ نكاحها أبداً ولو أجازها المحبر أو ولدت الأولاد ومحلله مالم يتبين إضراره بها بغيبته بأن قصد تركها من غير زواج فإن تبين ذلك كتب إليه الحاكم إما أن تحضر تزوجه أو توكل وكيلها يزوجه وإلا زوجناها عليك فإن لم يفعل زوجها الحاكم عليه ولا فسخ كما قال الرجرجى اه دس [مسئلة] النكاح هزله جد ولو قامت قرينة على إرادة الهزل من الجانبين ومثل النكاح الطلاق والعق والرجعة (ما قولكم) في شخص أقر

التجارة وتصرف فيها للتجارة فهل تلزم فيها زكاة كالدين أم لا تلزم لأنها للارفاق لأن مفهوم حاشية البجيرى في أن القرض إذا بقيت عند المستقرض حول ما تلزمه الزكاة إذا لم يتصرف فيها بنية التجارة وأما إذا تصرف فيها بنية التجارة فإنها تلزمه زكاتها والذي اهتم الناس من كتب الأصحاب أن القرض ما فيه زكاة تفضلوا بينوا ذلك (أجاب) عفا الله عنه نعم ما نقله البجيرى في الحاشية من التفصيل هو المعتمد المحفوظ وصورة المسألة أنه استقرض مائة مثلاً من أربطال الأبن بقصد



أن يتاجر فيها فأدامت تحت يده بغيرها فلا زكاة وإن مضت عليها أحوال فلو اشترى بهذا اللبن ماشاً مثلاً وأباه التجارة انعقد الحول من الآن وأما لو كان المستقرض عين النقد فلا شك في انعقاد الحول وتجب الزكاة بتام حوله والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) حفظه الله تعالى عن تحلية آلات الحرب بالفضة فهل يحل وإذا قلتم بالحل فهل يلزم زكاة لأن بعض المشايخ يقرر في درسه أن فيها زكاة وسألناه وأجاب (١١٢) في حاشية البجيرى وقال آله الحرب وإن حلت تحلية الفضة

لها تلزم فيه الزكاة فهل هذا القول الذى فى الحاشية متفق عليه بين أصحابنا ومعتمد أم أحد خالف فى ذلك أفيدونا (أجاب) غفر الله له نعم المحفوظ والمقرر فى تحلية آلة الحرب أنه لا زكاة فيها حيث حلت فى العباب مع شرحه للعلامة ابن حجر وله لاللمرة تحلية آلة الحرب بفضة كسيف ورمح إلى أن قال لا اتخاذ برة الناقه ولا تحلية كل حيوان كما حكاه البيهقى عن النص وفى المجموع عن الدارمى وآخرين تجب زكاته اتفاقاً لأنه يحرم وهو كما قال اه مافى الإيعاب فانظر وفقنا الله وإياك لما علل به الدارمى وموافقة النووي عليه تعلم أن المحل إذا كان حلالاً لا تجب زكاته فكان والله أعلم الشيخ الشوبرى الناقل عبارته الشيخ البجيرى فى حاشيته لم يطلع على ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم وفى حاشية الشيخ البجيرى التصريح بعدم الوجوب وهو مانصه قوله مباح يؤخذ من مشم ر أن الحلى ليس بقيد وأن المدار على الإباحة ولو للأناء ونص عبارته ولو اشترى إناه

على نفسه بعدم قصد النكاح حين الهزل هل يمكن من تلك الزوجة أم لا (الجواب) ذكر أبو عمران أنه يمكن منها ولا يضره إنكاره وهو الموافق لما يأتى من قول المؤلف وليس إنكار الزوج طلاقاً وقيل لا يمكن ويلزمه نصف الصداق [مسئلة] إذا قيل للبكر فلان يريد أن يتزوجك وجعل لك من الصداق كذا فسكتت فقيل لها هل تفوضين لفلان فى العقد فسكتت فعقد لها فلان على ذلك الرجل بالصداق الذى سعى لها فبعد العقد ادعت أنها لم ترض بذلك الزوج أو الصداق أو الولى الذى عقد لها أو ادعت أنها تجهل أن الصمت رضا فلا تقبل دعواها وتم النكاح ولو كان شأنها الجهل والبلادة وهذا مبنى على نذب إعلامها بأن صمتها رضا وهذا عند الأكثر وتأويل الأقل أنه يقبل دعواها أنها تجهل أن الصمت رضا وهو مبنى على وجوب إعلامها به وقال حمديس إن عرفت بالبله وقلة المعرفة قبل دعواها الجهل وإلا فلا تقبل دعواها فالمسئلة ذات أقوال ثلاثة اه ملخصاً من درودس [مسئلة] يشترط فى الولى أن يكون حراً بالغاً ذكراً عاقلاً غير محرم بأحد النسكين مسلماً فى المسئلة وأما الرشد والعدالة فشرط كمال فيعقد السفية ذو الرأى أى العقل ولطفنته ولو مجبراً إذ سفهه لا يخرج به عن كونه مجبراً والأحسن أن يستأذن وليه فلو عقد بغير إذنه نذب اطلاعه عليه لينظر فيه فإن لم يفعل مضى لمن لاولى له وأما ضعيف الرأى فيفسخ عقده إن لم يكن نظراً أو منع لإحرام الزوج والزوجة والولى من النكاح فلا يقبل زوج ولا تأذن زوجة ولا يوجب وليها ولا يوكولون ولا يميزون حيث كان واحد منهم محرماً ويفسخ قبل البناء وبعده ولو ولدت الأولاد ويندب للولى ومثله الزوج أن يفوض العقد لفاضل رجاء لخيره وبركته لكن الولى لا يوكول إلا من اجتمعت فيه الشروط المتقدمة وأما الزوج فله أن يوكول فى قبول العقد ولو عبداً أو امرأة أو صبياً أو كافراً إلا المحرم والمعتوه فلا يصح توكيلهما ولكن لا يصح قول ولى الزوجة لو وكيل الزوج وزوجتك موكلتى بل يقول زوجت فلانة من فلان وليقل وكيل الزوج قبلت لفلان ولو قال قبلت لكفى إذ انوى ذلك لو كيله فإن نواه لنفسه أو خلى ذهنه لم ينعقد [مسئلة] لا يضر الفصل بين الإيجاب والقبول إن كان يسيراً كما إذا سكت قدر خطبة النكاح ثم قال قبلت نكاحها [مسألة] إذا اتفق الزوج مع ولى الزوجة

يتخذ حلياً مباحاً خفيته واضطر إلى استعماله فى ظهريه ولم يمكنه غيره وبقي كذلك حولاً فهل تجب زكاته الأقرب كما قال الأذرى لا لأنه معد لاستعمال مباح اه كلامه رضى الله عنه فتأمل مانقله عن العلامة الرملى يظهر لك أن مانقله عن الشيخ الشوبرى غفلة عن هذه لأنه إذا لم تجب فى الأناء الذى أصله التحريم فلأن لا تجب فى حلية السلاح بالأولى والله يهدى من يشاء إلى صراط مستقيم انتهى محمد صالح الرئيس (سئل) رضى الله عنه عن شخص ملك عشرين

ريالاً دون النصاب ويقبض الربح فيها وعند آخر الحول تمت وبلغت أربعين فهل عند آخر الحول يلزمه زكاة الأصل لحاله ومن حين الربح يحسب له حول لحاله أم يلزمه زكاة الجميع عند آخر الحول أفيدونا (أجاب) عفا الله عنه نعم المسئلة فيها تفصيل وهو أنه إذا كانت عروضاً فلا يرد الربح بحول وكذا إن نضت بما لا يقوم به كأن باع بمشايخص وهي تقوم بالفضة وأما إذا نضت بما تقوم به قبل تمام الحول كأن اشتري بالعشرين كما هو (١١٣) صورة السؤال في محرم فقبل الحول

باع بالعروض بأربعين ففي هذه الصورة إذا أتى محرم زكي العشرين والعشرون الثانية يزكيها حول بيع العروض والله سبحانه وتعالى أعلم

### (باب الصوم)

(سئل) نفغني الله بعلومه في أهل بلد حكم قاضيهم بهلال شهر شوال بشهادة العدول ليلة الثلاثين فعاند بعض طلبة العلم وأبدى عذرين بأن الشهود ليسوا بعدول والحال أنهم نحو أربعة عشر والآخر بأن القاضي فاسق وسبب فسقه أنه يرى والديه بالإفك ويصرح بأن أباه أبو لهب وتارة يسميه نمرود وتارة فرعون وتارة إبليس وغير ذلك من الأسماء القبيحة فحصل لبعض الناس شك مع عناد الرجل المذكور في موافقة الحكم للصواب فهل لهم يقضوا ذلك اليوم أو لا فإذا قلم يقضوا فهل هو واجب أو سنة أفيدوا (أجاب) نفغنا الله به نعم حيث كان المذكورون عدولاً فلا عبرة بالشك المذكور ولا يجوز القضاء فضلاً عن استجابته فضلاً عن وجوبه وأما ما ذكره البعض المذكور من كون الشهود فسقة فحيث

على أن المهر أربعون ريالاً مثلاً ويذكر أن في حضرة الناس أنه مائة ثم تنازعا قضى علي الزوج بصداق السر إن أقام بيته على أن العلن لأصل له وحينئذ فلا عبرة بدعوى الزوجة الرجوع عن صفاق السر وإن لم يقمها فلها تحليفه إن ادعت عليه الرجوع عن صفاق السر فإن حلف قضى به وإن نكل حلفت وقضى بالعلن وإن نكلت قضى بالسر قال في المجموع وكره صفاق السر وعمل به إن أعلننا غيره وحلفته إن ادعت الرجوع عنه إلا لبيته أن العلن باطل لا أصل له اهـ (ما قولكم) في رجل زوج ولده وضمن له الصفاق أو زوج بنته وضمن صفاق من زوجها له ودفع الصفاق ثم طلق الزوج تلك الزوجة قبل الدخول ومعلوم أن الزوجة تستحق النصف فهل يرجع النصف الآخر للأب أو للزوج أفيدوا الجواب (الجواب) يرجع النصف الآخر للأب وليس للزوج فيه حق لأن الضامن إنما التزمه على كونه صداقاً ولم يتم مراده قال سيدي خليل ورجع لأب وذو قدر زوج غيره وضامن لابتته النصف بالطلاق والله أعلم (ما قولكم) في عبد تزوج بغير إذن سيده فهل للسيد رد نكاحه أم لا (الجواب) للسيد ذكر أو أنثى رد نكاح عبده الذكر القن ومن فيه شائبة ككاتب حيث تزوج بغير إذنه وله الامضاء ولو طال الزمن بعد علمه وإذا رده يقول طلقت زوجة عبدي فلان منه وتكون طليقة بائنة وليس للسيد أن يزيد عن واحدة وهذا إن لم يبعه فإن باعه فلا رد له وليس للمشتري فسخ نكاحه كالموهوب له بخلاف الوارث فله الرد إلا أن يرد العبد بعيب التزويج فله رد نكاحه إن كان قد باعه غير عالم وإلا فلا وحيث رد السيد نكاحه فلزوجته ربع دينار من مال العبد إن كان له مال وإلا أتبعته به في ذمته إن دخل العبد بها بالغاً وإلا فلا شيء لها وترد الزائدة إن قبضته وسواء كانت حرة أو أمة اهـ ملخصاً من درودس (ما قولكم) في عبد غر حرة وتزوجها علي أنه حر فهل لها المسمى إذا فسخ النكاح (الجواب) تتبع الزوجة العبد القن ومن فيه شائبة حرية ككاتب بعد عتقها بما بقي من المهر بعد أخذها ربع دينار إن غرا الزوجة بأنهما حران فإن لم يغرابا أن أخبراها بحالهما أو سكتا فلا تتبعهما ومحل اتباعهما إن لم يبطل ما بقي بعد الربع دينار سيد أو سلطان عن العبد قبل عتقه وكذا عن المكاتب حيث غر ورجع رقيقاً لعجزه

### (١٥ — قرة العين)

ثبت فسقهم وكان المذكورون يلفون عدد التواتر بحيث يؤمن تواطؤهم على الكذب في العادة ويفيد إخبارهم العلم الضروري عمل بإخبارهم ولا يجوز القضاء في هذه الصورة لأن المقرر في علم الأصول أنه لا يشترط في عدد التواتر اسلام ولا عدالة وحيث لم يبلغوا عدد التواتر وثبت فسقهم بالوجه الشرعي وجب القضاء وما ذكره البعض من جانب القاضي وأنه فاسق فإن ثبت أن أباه ليس متصفاً بالصفات التي ذكرها فلا شك في فسقه ثم إن كان موليه عالماً بذلك

ومقره عليه نفذت أحكامه لأنه قاضى ضرورته وإن لم يعلم موليه ذلك لم تنفذ أحكامه لفسقه والله أعلم (سئل) عفا الله عنه  
 فيمن نام بجامعاً فذهب من نومه بعد الفجر وهو مفزع فلم يدر هل النزع وقع منه قبل الفجر أو حال استيقاظه أفيدونا (أجاب)  
 رضى الله عنه نعم صوم من ذكر صحيح لأن الأصل الصحة فلا نزاع فيها إلا يتيقن وجود الجماع بعد الفجر والله سبحانه أعلم  
 في المنهاج وشروحه والعبارة للتحفة (١١٤) ولو طلع الفجر الصادق وفي فيه طعام فلفظه صح صومه وكذا

لو كان جامعاً عند ابتداء طلوع  
 الفجر فنزع في الحال أى عقب  
 طلوعه فلا يفطروا إن أنزل لأن  
 النزع ترك الجماع فإن مكث بأن  
 لم ينزع حالاً بطل يعنى لم ينقصد كما  
 صححه في المجموع الخ ما فيها وفي  
 العباب مع الشرح للعلامة ابن  
 حجر وإن مضى زمن ولو لحظة  
 بعد الطلوع وهو يجمع ثم عليه  
 قضى وجوباً لأن بعض النهار  
 مضى وهو يجمع فأشبه الغلط  
 بالأكل الخ ما فيه ومنها تعلم أن  
 الكلام حيث تحقق وجود جماع  
 بعد الفجر ونظيره من نام ممكناً  
 ثم استيقظ وشك هل زالت  
 إليه عن مقره قبل استيقاظه  
 أو بعده فإن وضوءه صحيح لأن  
 الأصل بقاء الوضوء فإن قلت  
 قال الأصل هنا أيضاً بقاء الجماع قلت  
 عارض ذلك الأصل ظاهر الصحة  
 مع عدم وجود الجماع حال  
 الاستيقاظ والله سبحانه  
 وتعالى أعلم (سئل) رضى الله  
 عنه عن شخص تخرج مقعده  
 وهو صائم حال خروج الغائط  
 ويردها بعد الاستنجاء هل يبطل  
 صومه أم لا أفوتنا (أجاب)  
 عفا الله عنه نعم لا يبطل صومه

لأن غر وخرج حراً فلا يعتبر إسقاطهما عنه اه ملخصاً من در

(فصل في الكفاءة) (ما قولكم) في العتيق هل هو كفؤ للحر أم لا (الجواب)  
 هو كفؤ لها قال سيدى خليل والمولى أى العتيق وغير الشريف أى الدنى  
 في نفسه كالمسلماني الدنى في حرفته كحار وزبال والأقل جاها أى قدراً ومنصباً  
 كفؤ اه [مسئلة] الأوصاف التي اعتبروها في الكفاءة ستة أشار لها  
 بعض بقوله

نسب ودين صنعة حرية ■ فقد العيوب وفي اليسار تردد

فإن ساوى الرجل المرأة في الستة فلا خلاف في كفاءته ولكن الذى  
 اعتمده القاضى عبد الوهاب أنها المماثلة في الدين والحال ولا يشترط المماثلة  
 في غير ذلك فمتى ساواها الرجل فيهما كانت كفؤاً واقتصر على هذين  
 الوصفين سيدى خليل حيث قال والكفاءة الدين والحال والمراد بالدين  
 التدين أى كونه ذا دين أى غير فاسق والمراد بالحال السلامة من العيوب  
 التي توجب الخيار في الزوج وليس المراد بالحال الحسب والنسب والحسب  
 وهو ما يعد من مفاخر الرجال كالكرم والعلم والصلاح فانهما يتبدان فقط اه  
 ملخصاً من درودس (ما قولكم) في امرأة رضيت بغير كفء ودخل بها ثم اطلع  
 على ذلك الولي فهل له الفسخ أفيدوا (الجواب) قال في حاشية الدسوقي فإن  
 تركتها المرأة بأن رضيت بغير كفء ولم يرض الولي بتركها فللاولياء الفسخ  
 ما لم يدخل فإن دخل فلا فسخ اه

(فصل في الأنكحة الفاسدة. اعلم أن للنكاح الفاسد بالنسبة لفسخه ثلاثة  
 أقسام القسم الأول ما يفسخ قبل الدخول وبعده ما يبطل وذلك في ثلاث مسائل  
 الأولى الصغيرة اليتيمة إذا زوجت مع فقد شروطها الثانية الشريفة إذا زوجت  
 بالولاية العامة مع وجود خاص غير مجبر وهاتان يفسخ فيهما النكاح ما لم يدخل  
 ويبطل كثلث سنين أو تلد ولدين وإلا فلا فسخ الثالثة نكاح السر وهو ما أوصى  
 الزوج فيه الشهود بكتمه عن أحد ولو عن امرأته القديمة وهذه يفسخ فيها إن  
 لم يدخل ويبطل وإلا لم يفسخ والمراد بالطول هنا الطول بالعرف بأن يشتر بين  
 العام والخاص بعد كتمه والفسخ في هذه بطلاق لأن القاعدة أن النكاح المختلف

والحال ما ذكر والله الهادى سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه في شخص من عادته إذا غطس في الماء لا يدخل إلى  
 جوفه شيء من منافذه فغطس في بعض الأيام وهو صائم فدخل من أحداهما فهل يفطر بذلك لتعرضه لمنافى الصوم  
 أم لا يفطر لظنه عدم دخوله اعتماداً على عادته السابقة أفوتنا أمجورين (أجاب) رضى الله تعالى عنه نعم حيث أمكنه الغسل  
 بلا غس فأنه يس فوصل الماء للجوف أنظر كما يؤخذ من كلام التحفة والنهاية وعالده في التحفة بكرهه الغس كالمباغة



والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضى الله عنه) في شخص صائم تغوط فخرج له شيء من الغائط إلى حد الظاهر ثم عاد إلى الجوف من غير اختياره ليؤسدة الخارج واتصاله بما بقي في الجوف فهل يفطر بعوده لتسببه أيضاً في برونه وظهوره أم لا يفطر لعدم اختياره في عوده وقياساً على عود مقعدة المبسور لا اضطراره إلى عوده أفتونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه إن عاد الخارج من غير اختيار منه فلا فطر بخلاف ما إذا تمكن (١١٥) من قطعه فانه يفطر لتعليههم عدم

الفطر في المقعدة بالاضطرار ولا اضطرار مع تمكن القطع والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيما لو أخبر طبيب عدل زوجاً صائماً فرضاً أنه إن لم يطأ أصابه أو أصاب الموطوءة محذور تيمم فهل يجوز له الجماع في الحالين خوف المحذور على نفسه وخوفه عليها أو يحرم أو يجب وفي غير الحرمة هل يجب كفارة عليه في صورة الخوف على الزوجة أم لا فإن أوجبتمونا فهل هي كفارة الجماع المعروفة أو كفارة الانتقاد لأن الجماع ارتفق به شخصان وإذا تحقق للزوج وقوع الفجور من الزوجة إن لم يطأها فهل يجب عليه الوطء أم لا فإن كان صائماً فرضاً وجوزتموه أو أوجبتموه فما الحكم في الكفارة وماهى أفيدونا أنا بكم الله الجنة (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث أخبره الطبيب العدل بأنه إن لم يطأ في النهار حصل له مبيح التيمم وجب الوطء عند ابن حجر وجاز عند شيخ الإسلام والخطيب والرملى ثم إن كان مبيح التيمم على الواطئ فلا فدية

فيه يفسخ بطلاق لأن الشافعى وأبا حنيفة يريان جواز نكاح السر وبه قال جماعة من المالكية واغتنفروا القول المشهور الكتم لخوف ضرر من ظالم أو ساحر وقوله وهو ما أوصى الزوج فيه الشهود بكتمه وأما إذا اتفق الزوجان والولى على كتمه ولم يعلموا البيئة بذلك أو أوصى الولى فقط أو الزوجة فقط أوهما الشهود أو أوصى الزوج الولى والزوجة معاً أو أحدهما فلا يضر. القسم الثانى ما يفسخ قبل الدخول فقط وفيه مسائل منها ما إذا تزوج امرأة على شرط أن لا يأتياها إلا نهاراً فقط أو ليلاً فقط فيفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بصداق المثل لأن هذا الشرط يناقض مقتضى النكاح ولما فيه من الخلل في الصداق لأنه يزيد إن كان المشترط الزوج وينقص إن كان المشترط الزوجة وإنما لزم في هذا صداق المثل مع أنه فاسد لعقده والقاعدة أن ما فسد لعقده يلزم بالدخول فيه المسمى لأن محل هذا مالم يؤثر خلافاً في الصداق كما هنا وإلا مضى بصداق المثل كالفاسد لصداقه فقط ومنها ما إذا وقع النكاح بخيار يوماً أو أكثر لأحد الزوجين أولها معاً أو لأجنبي فيفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بالمسمى إن كان وإلا فصداق المثل لا إخبار المجلس فلا يفسخ لجوازه اتفاقاً أو على المعتمد ومنها إذا قال الولى زوجة موكلتى بصداق قدره كذا تاتى به آخر الشهر فإن لم تأت به فلا نكاح بيننا فقال قبلت النكاح على ذلك فيفسخ قبل الدخول لا بعده إن جاء بالصداق في الوقت المذكور أو قبله ويثبت بعده بالمسمى إن كان وإلا فصداق المثل فإن لم يأت به إلا بعد انقضاء الأجل أو لم يأت به أصلاً ففسخ قبل الدخول وبعده ومنها وجه الشفار وهو أن يقع على أن تزوجنى بتك مثلاً بكذا على أن أزوجك بنتى بكذا فإنه يفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بالأكثر من المسمى وصداق المثل وكذا صريح الشفار وهو مالم يسم لواحدة منهما صداق إلا أن التصريح يفسخ قبل الدخول وبعده ولم يدخل بها زوجها صداق المثل وأجاز الامام أحمد وجه الشفار وأجاز الخنفية الشفار مطلقاً ومنها ما وقع على شرط يناقض المقصود من النكاح كما إذا وقع النكاح على شرط أن لا يقسم بينهما وبين ضرتهما في المبيت أو على أن يجعل لضرتهما جماعة أو أقل أو أكثر تستقل بها أو شرطت عند تزويجها بمحجور لصغر أو رق أن نفقتهما على وليه أو وقع على نفقة معينة كل شهر أو كل يوم أو وقع على

عليه بل على الموطوءة لأنه فطر ارتفق به شخصان وإن كان الخوف عليها فلا فدية عليها بل عليه لذلك والفدية هو مدلس كل يوم مع القضاء وإذا تحقق منها الفجور لا يجوز له الوطء بل إن فعله لزمته الكفارة العظمى والله سبحانه وتعالى أعلم قال في الإيعاب مع المتن فصل يباح الفطر من الصوم الفرض لشدة جوع أو عطش وإن كان صحيحاً مقبلاً لقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج وقوله تعالى ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً وقوله تعالى ولا تلقوا

بأيديكم إلى التهلكة وإنما يباح الفطر إن كان ذلك بحيث يخاف منه مبيح تيمم أخذاً سماً يأتي في المرض بأن يخشى ذلك لو صام على نفس أو عضواً أو منفعة منه أو غيره كأن كان غريباً لا يتمكن من إنقاذه أو صائلاً يلزمه دفعه ولا يتمكن من دفعه إلا بفطره لشدة ما به من جوع أو عطش وحينئذ فله الفطر بل يجب عليه كما صرح به الغزالي وغيره سيما إن خاف هلاكاً لا ينافيه التعبير بالإباحة لأن المراد بهما مطلق الجواز الشامل (١١٦) للوجوب وما اقتضاه صانع المصنف أن صورة الإباحة

غير صورة الوجوب غير صحيح بل الذي يتجه أنه متى خاف مبيح تيمم لزمه الفطر أخذاً من كلامهم في باب التيمم ويباح الفطر بمرض كوجع العين كما في الشامل قال ابن العماد وليس منه غلبة الصفراء انتهى وفي اطلاقة نظر بل إن خيف منها مبيح تيمم كانت كذلك قاله في البحر عن والده وأقره واعتمد غيره ولو تسبب به إذا أجهده الصوم معه أى شق عليه مشقة شديدة وظاهر صناعته أن المراد بالاجتهاد هنا غير مبيح التيمم السابق وليس كذلك بل المراد في الموضوعين مبيحه كأن يخاف بسببه نحو زيادة مرضه أو بطله برئه أو غير ذلك من مبيح التيمم أخذاً من قول الشيخين أن يجهد الصوم مع المرض ويلحقه ضرر يشق احتماله على ما ذكرنا من وجوه المضار في التيمم انتهى ويوضحه قول المجموع عن الأصحاب شرط إباحة الفطر أن يلحقه بالصوم مشقة يشق احتمالها قالوا وهو على التفصيل في باب التيمم انتهى قال ابن الرفعة واكتفى بعض الأصحاب بما يسمى مرضاً

أن نفقتها عليها أو وقع على أن ينفق على ولداً من غيره أو على أبيها أو وقع على أن العصمة بيدها لا يده فإن الشكاح يفسخ في الجميع قبل الدخول ويثبت بعده بصداق المثل ويلغى كل شرط من هذه الشروط ومنها ما إذا أجل بعض الصداق لأجل مجهول كموت أو فراق أو قدوم زيد ولا يعلم وقت قدومه فإنه يفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بالأكثر من المسمى وصداق المثل وأما لو قال متى شئت أعطيتك ما بقى فالمقول عن ابن القاسم أنه إن كان ملياً جاز وأما لو ذكر الصداق ولم يذكر حلول ولا أجل فيحمل على الحلول والنكاح صحيح (واعلم) أن العقد لا يفسخ إلا باشتراط هذه الأشياء في صلب العقد وأما إن حصل شيء منها بعد العقد فلا ضرر في ذلك فلها أن تسقط حقها في القسمة ولها أن تنفق عليه وله أن ينفق على أولادها من غيرها وعلى أبيها ومكارم الأخلاق لا تضر واحترز بقوله على شرط يناقض المقصود عن الشرط المكروه وهو ما لا يقتضيه العقد ولا ينافيه كما إذا شرط في العقد أن لا يتسرى عليها أو لا يتزوج عليها أو لا يخرجها من مكان كذا أو من بلدها فلا يفسخ قبل الدخول ولا بعده ولا يلزم الوفاء وإنما يستحب وهذا فيما لا تعليق فيه فإن علق طلاقها أو طلاق من يتزوجها عليها أو عتق من يتسرى عليها وقع المعلق عليه وإنما كره ذلك لما فيه من التحجير على ما أحله الله [مسئلة] ترتحل المرأة مع زوجها حيث ارتحل بشروط الأوله أن يكون السفر بموضع مأمون الثاني أن تكون الطريق مأمونة الثالث أن يكون الزوج مأموناً في نفسه الرابع أن يكون غير معروف بالإساءة عليها الخامس كونه حرّاً السادس كون البلد المستقل إليها قريبة لا يخفى على أهلها خبرها فيها السابع أن تكون تلك البلد تقام فيها الأحكام فإذا وجدت تلك الشروط وطلب الرجل السفر بزوجه قضى له يسفرها وإن تخلف شرط منها فلا تجبر على السفر معه أفاده دس في مبحث الحضانة (القسم الثالث) ما يفسخ قبل الدخول وبعده فمن ذلك ما إذا وقعت صيغة النكاح بغير اللفظ بل وقعت بكتابة أو بأشارة ومن ذلك ما إذا لم يحصل شهود أصلاً قبل الدخول أو بشهادة عدل واحد وامرأتين أو بفاسقين ومن ذلك نكاح المتعة كأثر تزوجك سنة كذا بصداق قدره كذا أو أتزوجك سنة أو شهراً بكذا ويفسخ بلا طلاق وفيه المسمى

وهو بعيد انتهى وهو كما قال وألحق بخوف زيادة المرض مخوف هجوم علة فإن تكلفه أى المريض الصوم صح على أحد احتمالين للغزالي كالصلاة في المغصوب والاحتمال الثاني لا يصح كصوم الحائض والعيد والأول أوجه ثم قال فرع يجب الفطر لا تقاذ حيوان محترم الأوضح يجب الانقاذ وإن أدى إلى الفطر لأنه لم يجب علينا بل لكونه وسيلة إلى الانقاذ الواجب إذا أشرف على التلف يفرق أو غيره إن لم يقدر على الانقاذ إلا به أى الفطر إبقاء لمهجته ومثل ذلك الانقاذ من

صائل على بضع أو غيره وقيد عبد الملك المقدسي الوجوب بما إذا تعين عليه ونظر فيه السبكي والأذرعى بأنه يؤدي إلى التواكل وأجاب الزركشي بأن مراده إذا لم يتعين عليه وعلم أو ظن أن غيره يقوم به وإلا لم يجز الترك كغيره من فروض الكفاية ويفسد كالحامل لأنه فطر ارتفق به شخصان الخ ما في الإيعاب وفي باب الكفارة وألحقه بالصوم أو تابعه مشقة شديدة أي لا تحتمل عادة وإن لم تبسح التيمم فيما يظهر ويؤيده (١١٧)

ليست عند ابتداء المشقة حينئذ فيلزمه الشروع في الصوم فإذا عجز عنه أفطر وانتقل للاطعام بخلاف الشبق لوجوده عند الشروع إذ هو شدة الغلبة وإنما لم يكن عذراً في صوم رمضان لأنه لا بد له انتهى ومثله في النهاية والمغنى زاد فيه ولأنه يمكنه الوطء فيه ليلاً بخلافه في كفارة الظهر لاستمرار حرمة إلى الفراغ منها كما مررت الإشارة إليه وإذا لم يكن صوم فلا يجب وإن كان الفجور وعبرة المنهاج مع شرحه المغنى والنهاية والتحفة والعبارة لها ولو أعرض عنهن أو الواحدة لم يأثم ولكن يستحب أن لا يعطلهن أي من ذكر أن الشامل للواحدة وأكثر من الجماع والمبيت تحصيناً لمن ثلثا يؤدي إلى فسادهن أو أضرارهن ثم قال ومن ثم اختار جمع قول المتولي يكره الاعراض عنهن وقوى الوجه المحرم لذلك الخ ما فيها والله أعلم (سئل) رحمه الله تعالى فيمن جامع زوجته في ليلة من رمضان ففي أثناء الجماع سمع الأذان فزعر فهل يفطر بذلك ويحرم عليه وتلزمه الكفارة بذلك أم لا وهل

إن دخل لأن فساد له عقده ولأن الإجماع تقرر على منعه ولم يخالف فيه إلا طائفة من المبتدعة وما حكى عن ابن عباس من أنه كان يقول بجوازه فقد رجع عنه كما في بن والمضر بيان الأجل في العقد للمرأة أو وليها وأما لو أضمر الزوج في نفسه أن يتزوجها مادام في هذه البلد أو مدة سنة ثم يفارقها فلا يضر ولو فهمت من حاله ذلك على الراجح وأما لو أضمره ولم تفهمه المرأة ولا وليها فائتر اتفاقاً ويعاقب فيه الزوجان ولا يبلغ بعقابهما الحد ويلحق فيه الولد بالزوج ومن ذلك نكاح المحرم بأحد النسكين ومن ذلك نكاح المريض ولكن يفسخ قبل وبعد ما لم يصح المريض فإن صح لم يفسخ (فائدة) كلما اختلف فيه ولو خارج المذهب مظنة أسئلة أربعة الأولى يكون فسخه بطلاق سواء فسخ مطلقاً أو قبل الدخول لا بعده فإن أعادوا العقد صحيحاً بعد الفسخ كانت معه بطلقتين وإن أعادوه صحيحاً قبل الفسخ استمر على عصمة كاملة وسواء أعادوه في مجلس أو فيه فقد قيل بصحته بعد العقد إذ لا قائل بجوازه ابتداء ثم إن فسخ المختلف فيه لا يحتاج لحكم حاكم إلا إن امتنع الزوج فتى تراضى الزوج والولى على الفسخ لم يحتاج لحكم حاكم ويكفى قول الزوج طلقها أو فسخت نكاحها وإن لم يرض الزوج فالحكم كما في بن ثم إن أوقعه الزوج من غير حكم حاكم فهل يكون بائناً مثل حكم الحاكم وهو ما ارتضاه العلامة العدوى قائلًا لأن الرجعي إنما يكون من نكاح صحيح لازم أو يكون رجعيًا وهو ما ذكره السيد البليدى في حاشيته على عقب قائلًا فائدته ارتداد طلاق ثان عليه وإن لم يكن له عليها رجعة الثانية التحريم في المختلف فيه تارة يكون بعقده فعقده يحرم المنكوحة على أصوله وفضوله ويحرم عليه أصولها لأن العقد على البنات يحرم الأمهات ولا يحرم عليه فصولها لأن العقد على الأمهات لا يحرم البنات وتارة يكون بوطئه وذلك فيما يحرم وطئه أو مقدماته كما لو تزوج المحرم امرأة فدخل بها ففسخ فإنه يحرم عليه نكاح ابنتها ولو فسخ قبله لم تحرم فالمتختلف فيه كالصحيح الثالثة إذا مات أحد الزوجين قبل الفسخ سواء دخل بها أم لا فإن الحى يرث فإن فسخ قبل الموت فلا إرث ولو دخلت أو كانت العدة باقية لأنه طلاق بائن على ما ارتضاه العلامة العدوى كما تقدم الإنكاح المريض فلا إرث فيه وإن كان مختلفاً في فساد له لأن مذهب

فرق في النزع قبل الإنزال أو بعده أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه حيث كان الأذان مقارناً للفجر وقصد بالنزع ترك الجماع فصومه صحيح ولا شيء عليه وإن كان الأذان يتأخر عن الفجر ولو لحظ أنه لزمه القضاء ولا كفارة عليه وإن لم ينزع في صورتين لزمه القضاء فيها ولزمته الكفارة أيضاً في الأولى إن علم وتعمد ولا فرق في النزع قبل الإنزال وبعده والله سبحانه وتعالى أعلم



(باب الاعتكاف) (سئل) رضى الله عنه فيمن يذر أن يعتكف صائما أو يصوم معتكفا ثم تعذر عنه بموت بعد التمكن أو غيره فهل يجب إخراج مد عن كل يوم من الصيام أم لا وإذا قدر على الاعتكاف من غير صوم فهل يجب مع أنهم ذكروا أن الصوم شرط له لا يجوز بدونه فإن قلتم يجب فهل يفدى عن الصوم أم لا أم يفرق بين المتمكن وغيره وإذا تعذر الاعتكاف عليه لتخليد (١١٨) حبس أو عدمه لكن دخل وقته المعين وهو فيه فهل يصوم أو يترك بلا

فدية أو بها أفيدونا أفادكم الله تعالى (أجاب) رضى الله عنه نعم إذا تعذر عليه الصوم بعد التمكن في الصورة المذكورة وخلف تركه أخرج عنه المد أو صيم عنه ففي الإيعاب تجب الفدية بطرق أحدها البدلية عن الصوم أى فوته فمن مات وعليه قضاء صوم واجب أو عليه صوم نذر كما في المجموع والروضة وأصلها هنا وهو المعتمد وإن اقتضى كلامهما في باب النذر خلافه أو كفاية بعد التمكن منه وكذا قبله إن فاته الصوم بلا عذر وجبت الفدية في تركته ثم قال ولقريب ولو غير وارث وللأجنبي بإذنه أى القريب أو بإيصاء الميت له الصيام الخ ما فيه وإذا قدر على الاعتكاف دون الصوم وجب الاعتكاف دون الصوم المأبوس منه لهرم أو زمانة أو شدة مشقة أو مرض لا يرجى برؤه ولزومه الفدية للصوم المذكور وقولهم الصوم شرط فيما ذكر أى إذا كان قادرا فإن كان عاجزا عنه حال النذر فلا يلزمه الصوم أصلا وإن عرض العجز بعد النذر بنحو الهرم لزمته والله أعلم ففي

الشافعي صحته ومذهبنا فساده وإن احتاج المريض منهما إلى الزواج أو إذرث الوارث للمريض منهما في التزويج ولا إرث فيه سواء مات المريض أو الصحيح لأن فيه إدخال وارث وللريضة المسمى إذا فسخ بعد الدخول ومثل فسخه بعد الدخول موتها أو موت زوجها قبل الدخول فلها المسمى لأنه يتكمل بالموت هذا إذا تزجت المريضة بصحيح وأما إذا تزوج الزوج في مرضه المخوف ومات منه قبل الفسخ فلها الأقل من ثلث تركته ومن المسمى ومن صدق المثل ومثله نكاح الخيار لا إرث فيه إذا حصل الموت قبل الدخول وقبل الفسخ وأما لو حصل دخول فقد لزم كما تقدم وإنما كان لا إرث فيه لأنه لما كان منحللا كان كالعدم وإلا إنكاح العبد بأن تولى عقد امرأة وإلا إنكاح المرأة بأن عقدت على نفسها أو غيرها فلا إرث في نكاح تولى العبد العقد ولم يقبل أحد بجواز توليته العقد ابتداء إلا أنه قيل بصحته بعد الوقوع وأما تولى المرأة فلا يبيح حنيفه وكونه لا إرث في نكاحهما قول أصبغ واعتمده ابن يونس ومال إليه بن وضعفه بعضهم ويشير إلى ضعفه في المجموع لأنه حذف إنكاحهما عند ذكر الإرث الرابعة ما فسخ بعد البناء سواء كان متفقا على فساد أو مختلفا فيه يجب للمرأة فيه المسمى إن كان حلالا وإلا يكن فيه المسمى كصریح الشغار أو كان حراما تكمر فلها صدق المثل وما فسخ قبل البناء لاشيء فيه سواء كان متفقا على فساد أو مختلفا فيه كان الفساد لصداقه أو لعقده أولها وكذا يسقط بالموت قبله لكن بقيد إن فسد لصداقه مطلقا متفقا عن الفساد به كالخمر أو كان مختلفا فيه كالأبق أو فسد لعقده واتفق على فساد كمنكاح المتعة أو اختلف فيه وأثر خلا في الصدق كالحلل أو على حرية ولد الأمة أو على أن لا ميراث بينهما فإن كان مختلفا فيه ولم يؤثر نية منكاح المحرم ففيه الصدق فليس الفسخ قبل الدخول مثل الطلاق قبل الدخول في النكاح الصحيح إلا ما قل عن الصدق الشرعى وهو ربع دينار بأن جعل لها مهر أقل من ربع دينار كدرهمين وأبى من إتمامه ففسخ قبل الدخول فلها نصف ما فرضه على أحد المشهورين والآخر لاشيء عليه وكذا لو ادعى الزوج الرضاع وأنكرته الزوجة فيفسخ ولها قبل البناء نصف الصدق لاتبامه على أنه قصد فراقها بلا شيء وهذا معنى قولهم كل نكاح فسخ قبل الدخول

الإيعاب لا يصام عن حى معذور أو غيره بلا خلاف وإن أيس منه ذكرا كان أو أنثى ثم اليأس لما بهرم أو زمانة أو شدة مشقة ويلزمه الفدية أصالة لا بدلا عن الصوم الخ إذا عجز عن الاعتكاف لتخليد الحبس لزمه الصبر إلى الخروج وإن طال حبسه وإذا خرج لزمه القضاء والله أعلم قال في الإيعاب في كتاب النذر ومن نذر صلاة أو صوما أو اعتكافا في وقت معين تعين إيقاعها فيه ومتى منع منها من جهة عدو أو مرض أو سلطان مثلا لزمه القضاء الخ ما في الإيعاب

(باب الحج والعمرة) (سئل) رضى الله عنه فيمن أنشأ الحج من أقصر المواقيت ثم أفسده وسافر وأتى للقضاء من أبعاد المواقيت فهل يلزمه الإحرام منه أم له أن يصبر حتى يقرب من مكة بقدر تلك المسافة القصيرة التي أنشأ الحج منها أفتونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه بقوله الحمد لله وحده نعم يلزمه أن يحرم من الأبعد الذي مر عليه ولا يجوز له التأخير للأقرب والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن شخص قصد الحج (١١٩) إلى بيت الله والحال أن الشخص المذكور لم يعرف فرضاً ولا واجباً ولا سنة

بل هو مقتد بأفعال الناس كيف ما فعلوا من المناسك شيئاً فعل مثلهم ولم يعلم أن في الحج فرض ولا واجب بل هو عارف أصل الوجوب وجوب الحج فهل يكون حكمه حكم من صلى ولم يعتقد فرضاً من الصلاة ولا سنة فيكون حجه باطلاً أو صحيحاً فيفارق الصلاة فما الفارق بينهما بيننا ذلك والحال ما ذكر (أجاب) رضى الله عنه حيث كان المذكور عند الثانية مصوراً للنسك ولو بوجه ما انعقد نسكه ثم إذا أتى بالاركان كذلك عارفاً مثلاً بأن هذا طواف وسعى إلى غير ذلك وأتى به على أنه هو صرح نسكه وإن لم يصور النسك بوجه أصلاً فلا يتعقد النسك أو صورته وحين أتى بالأعمال لم يعلم بها أو علم بها ولم يعلم كيفيتها صح له الوقوف دون بقية الأعمال ففي حاشية الفتح لابن حجر الواجب عندنية الحج تصور كيفيته بوجه وكذا عند الشروع في كل من أركانه انتهى وفي التحفة يكفي لانقاده تصوره بوجه ولو نوى بالفرض التطوع لم يضر لأن النسك شديد التعلق وكذا

فلا شيء فيه إلا نكاح الدرهمين وفرقة المتلاعنين وفرقة المتراضعين أى قبل البناء ففيها نصف المسمى لاتبامه على قصد فراقها بلا شيء. وأما لو ثبت الرضاع بينة أو بإقرارهما أو ثبت زنا الملاعة فلا يلزمه شيء لعدم اتبامه. وأما المتفق على فساده كالحامسة وأولى الأصول والفصول فليس فسخه طلاقاً ولا يحتاج لحكم لعدم انعقاده وليس فيه إرث إذا مات أحدهما قبل الفسخ ثم إذا طلق الزوج فطلاقه كالفسخ فإن كان مختلفاً في فساده وقع طلاقاً بائناً وإن كان متفقاً على فساده فهو مجرد فراق فإن دخل فالعدة من يوم الفسخ أو الطلاق ولها المسمى إن كان ولا فصداد المثل وإن لم يدخل فلا شيء لها على ما تقدم (ما قولكم) في امرأة طلقت ثلاثاً ثم عقد عليها عبد ووطئها فهل إذا طلقها تحل لمطلقها أم لا (الجواب) يحلها إذا كان بالغاً وعقد عليها بإذن سيده وأوج فيها حشفته إيلاجاً جائزاً بأن كان في قبلها ليس في أيام حيض أو نفاس بل بعد انقطاعها والغسل منهما وأقر هو والزوجة بالإيلاج أو لم يعلم منهما لإقرار ولا إنكار لكن إذا سئلا حاضرين فلا بد من إقرارهما فإن أنكر أو أحدهما لم تحل ولا بد أن يكون الإيلاج بانتشار في نكاح لازم للزوجين ابتداء أو بعد الإجازة فلا تحل بوطء عبد أو سفيه لم يأذن له ولية في العقد إلا بوطء بعد الإجازة ولا تحل بوطء ذى عيب أو بوطء عبد غر حرة بأنه حر إلا بوطء بعد الرضا فإذا طلقها العبد حلت لمن أبته بعد أن تعتد وإذا كان ذلك العبد ملكاً للزوج ووجهه لها انفسخ النكاح وكان لمطلقها العقد عليها بعد العدة [مسئلة] يضل فيها بعض المالكية وهي أن يحلف مالكي على زوجته بالحرام ومعلوم أن المشهور فيه عند المصريين ثلاث بعد الدخول وجرى العمل في المغرب بأن الحرام طلقة بائنة والشافعية يرون أنه رجعى فيذهب ذلك المالكي الذي حلف بالحرام لشافعي فيراجعها له ثم يطلقها ثلاثاً ثم يذهب لبعض الجهلة المضلين من المالكية فيفتيه بأنه لا يلزمه الثلاث بناء على قول المغاربة إن الحرام طلقة بائنة والبائن لا يرتد عليه طلاق فقد ضل وأضل وما درى أنه لما راجعها على مذهب الشافعي صار معها في نكاح مختلف فيه والمختلف فيه يلحق فيه الطلاق ولو خارج المذهب وأيضاً المغاربة القائلون إن الحرام طلقة بائنة محله ما لم يجر عرف بأنه

استقرب ابن قاسم أنه يصح بمن لم يميز بين الفروض والسنن وإن اعتقد بفرض معين نفلاً وقال الشيخ على الشبر المسمى الأقرب اشتراط التمييز كالصلاة بدليل قول التحفة ولو حصل أى علم الكيفية بعد الإحرام أو قبل تعاطي الأفعال كفى فإنه صريح في أنه لم يحصل العلم بالكيفية لا قبل الإحرام ولا بعده لم يكف وعليه فيكون المعبر فيه عين ما يعتبر في الصلاة بلا فرق غاية الأمر أنه يعتبر في الصلاة حال النية وفي الحج لا يعتبر بذلك انتهى أى بل يعتبر عند فعل كل ركن معرفة

كيفيته بأن يعلم فرضيته والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن الجائى من اليمن مريداً الحج لكن بنية الإقامة بجدة ثلاثة أشهر للتجارة أو أزيد إلى أن يحجى وقت الحج فهل يلزم إذا حاذى يلزم أن يحرم بعمره إن كان قبل أشهر الحج أو بالحج بأن كان في أشهره أم لا يلزمه ذلك لأن فيه حرج وهو تضرره ببقاء الإحرام أو النفوذ إلى مكة قبل قضاء حاجته بجدة للتحلل من الإحرام وإذا أحرم من يلزم وتحلل من (١٢٠) العمرة ثم سافر المدينة فهل يلزمه مع العود الإحرام من ذى الحليفة وهكذا

يتكرر عليه الإحرام كلما حاذى ميقاتاً أم الإحرام الأول الذى من يلزم كافي أحيوا (أجاب) رضى الله عنه بقوله حيث قلنا إن جدة ليست ميقاتاً للجائى من اليمن كما عليه الشيخ عبدالرؤف وجماعة فيلزم الجائى من اليمن حيث قصد النسك عند رأس العلم قبيل مرسى جدة الإحرام منه بالنسك الذى أرادته من حج وعمره إن كان الوقت صالحاً لما أرادته والا بأن جاء في غير أشهر الحج قاصداً للحج فيحرم بعمره أو يجاوزه غير محرم مع عزم العود للإحرام أو محرماً إذ تم غرضه من جدة وأما إذا قلنا إن جدة ميقات اليمن كما هو معتمد ابن حجر في تحفته وعليه فتوى المكين فلا حرج في ترك الإحرام من رأس العلم وتأخيرها إلى جدة فيحرم منها بعد تمام غرضه منها وذكر العلامة م ر الكبير في فتاويه أن من مر على الميقات مريداً للنسك مع عزمه إقامة طويلة يلبس قبل مكة أن له تأخير الإحرام إلى البلدة المذكورة وخالفه في ذلك العلامة ابن حجر وابن الجلال فقالا لا بد من الإحرام من الميقات

ثلاث وإلا فيوافقون المصريين على أنه ثلاث خصوصاً وقد اشتهر عند العامة أن الحرام يجمع الثلاث اه من ضوء الشموع وزيادة من تقرير العلامة الأبطح [مسئلة] إذا ارتد مالكي أو ارتدت زوجته لزمه طلاقه بآئنة لا رجعية خلافاً للبخزومي وقيل الردة فسخ بغير طلاق وهو قول ابن الماجشون وابن أبي أويس ثم إذا رجع المرتد منهما للإسلام ثم طلقها قبل أن يعقد عليها فانه يلحقه ما أوقعه من الطلاق لأن الردة عند الشافعية فسخ كقول ابن الماجشون فإذا رجع المرتد للإسلام عادت لعصمته فصارت معه في عصمة مختلف فيها فيلحقه الطلاق قطعاً كما علمت ومحل طلاق المرتدة ما لم تقصد فسخ النكاح وإلا لم يفسخ معاملتها بتقيض قصدتها وهو كسراء المرأة زوجها تريد فسخ نكاحها فلا يفسخ كافي دس [مسئلة] إذا طلق شخص زوجته بالثلاث وعنده عبد فزوجته علي تلك الزوجة حرة أو أمة ثم باعه عليها قاصدين بالبيع فسخ نكاحه فلا يفسخ النكاح ويرد البيع معاملتها بتقيض قصدتها ومثله قصد السيد فقط وكذا إذا كان للسيد عبد وأمة فزوج العبد على الأمة ثم قصر السيد فسخ نكاحهما فوجب الأمة للعبد قاصداً نزاعاً منه فلم يقبل الهبة فلا يفسخ النكاح بخلاف ما لو قبل العبد الهبة فيفسخ النكاح سواء قصد السيد انتزاعها منه أم لم يقصد ذلك [مسئلة] إذا تزوج شخص أمة فلا تفرد بيت مع زوجها جبراً عن سيدها إلا لشرط أو عرف وللسيد السفر بها ولو طال السفر ويقضى للزوج بالسفر معها إن شاء إلا لشرط أو عرف وهذا إذا لم تفرد بيت وأما إن أفردت بيت فليس لسيدها أن يسافر بها إلا لشرط أو عرف [مسئلة] إذا تزوج امرأة وشرطت عليه حين العقد الخروج لتمشط كالبلانة أو لتولد كالدابة فانه لا يلزمه ذلك الشرط كافي الدسوقي [مسئلة] إذا تزوجها على تعليم القرآن محدوداً بحفظ أو تعليم محدوداً بنظر في المصحف منعه مالك وكرهه ابن القاسم وأجازاه أصبغ وإن وقع مضى على المشهور كما في دس [مسئلة] لا يجوز أن يتزوج أمة ويجعل عتقها صداقها وما ورد من أنه عليه السلام تزوج صفية وجعل عتقها صداقها فهو من خصوصياته أو أنه لم يصحبه عمل أهل المدينة كما في دس

(فصل في المحرمات) يحرم إخراج المتى المتسكون في الرحم ولو قبل الأربعين

أو العزم على العود كما مر والفتوى على ما قالاه ويتكرر الإحرام بالنسك على من وصل إلى الميقات وهو حلال مريداً للنسك إلى جهة الحرم بالنسك الذى أرادته على ما مر فإن لم يرد نسكاً حين مروره بالميقات كان الإحرام في حقه سنة وله تركه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن من بذى الحليفة قاصداً ببلده وناوياً الحج في سنته بعد إقامته ببلده مثل أهل اليمن يزورون الرسول صلى الله عليه وسلم بعد الحج ويعودون في محرم مارين على ذى الحليفة قاصدين ببلدهم وناوين



الحج في سنتهم فهل يجب عليهم الإحرام بالعمرة إلى مكهم يسافرون إلى بلدهم بعد تحمهم أم لا لأنهم مع عودهم من  
 البين يحرمون من ميقاتهم بيلم وإن أوجبتم الإحرام عليهم فالحج المصري يزور بعد الحج ويعود على ذي الحليفة وفي نيته الحج في سنته  
 فإذا أوجبا عليه الإحرام بالعمرة ثم بعد تحمله ينفذ بلده لشق عليه ذلك مشقة (أجاب) رضى الله عنه لا يجب على من ذكر الإحرام من  
 ذي الحليفة وإن أراد النسك في عامه المذكور وعبارة العلامة محمد علي بن (١٢١) الجلال في شرحه على الإيضاح وظاهر قوله  
 أى صاحب التحفة وإن أراد إقامة  
 طويلة الخ شموله ما إذا أنشأ السفر  
 بقصد مكة أو الحرم أولا بكدة  
 أو الطائف وهو مشكل في الشق  
 الثانى كما قاله السيد عمر البصرى  
 إذ يقتضى وجوب الإحرام  
 على من مر بذي الحليفة  
 مريدا النسك مع إنشائه السفر  
 إلى غير جهة الحرم وهو بعيد  
 وخرج تأباه محاسن الشريعة ثم  
 نقل ما فى فتاوى الشهاب الرملى  
 من نية الإقامة ببلد قبل مكة الخ  
 ثم قال ويؤيد تقييد شيخنا بأن  
 يكون إنشاء سفره إلى جهة الحرم  
 قولهم وأما غيره أى المكى فميقات  
 المتوجهين الخ أى إلى جهة الحرم  
 فخرج غيرهم فلا يكون ذلك  
 ميقاتا لهم ولا يجب عليهم الإحرام  
 وبه يعلم جواب ما وقع السؤال  
 عنه وهو أن نحو البنى والمصرى  
 بعد فراغ حجه وتوجهه إلى بلده  
 يرميقات وهو قاصد الحج في  
 العام القابل أو العمرة ومقتضى  
 تعبيرهم وجوب الإحرام عليه  
 وفيه من الحرج بل والتسلسل  
 ما لا يخفى وهو لا بد أن يكون  
 سفرهم إلى جهة الحرم فمن كان  
 سفره إلى غير تلك الجهة لا يجب

يوماً وإذا نفخت فيه الروح حرم إجماعاً قال عقب إلا من زنى وخافت القتل  
 خصوصاً إذا كانت بكرأ ووجه العموم من كونها بكرأ أو ثيباً قبل الأربعين  
 أو بعدها ولو نفخت فيه الروح أن المطلوب الاستتار بستر الله تعالى اه من  
 ضوء الشموع بتوضيح من تقرير العلامة الأبطح ويجوز من النسب تحريمها مؤبداً  
 سبع : الأم والبنت والأخت والعمة والحالة وبنت الأخ وبنت الأخت ويحرم  
 مثلن من الرضاع فالجدة أربعة عشر ويحرم بالصهر مؤبداً أربع زوجة الابن  
 وزوجة الأب والجد وأم الزوجة وبنتها ولا تحرم البنت إلا إذا دخل بالأم  
 أو تلذ بها بنكاح أو ملك أو شبهة نكاح أو شبهة ملك كأن يشتري أمة ويتلذ بها  
 وتستحق من يده أو يظهر بها عيب فترد أو تلذ بها معتقدا أنها أمة فتبين أنها  
 ملك لغيره ويتأبد أيضاً بتحريم الملاعة المنكوحة في العدة وأزواجه صلى الله عليه  
 وسلم فهذه إحدى وعشرون مؤبدات التحريم على ما علمت ويحرم عشرون لعارض  
 الخامسة والمتزوجة والمعتدة والمستبرأة والحامل والمبتوتة والمشركة والأمة الكافرة  
 والأمة المسلمة لو اجد الطول أى لمن يقدر على تزويج الحرث والأمة إذا أخذها سيدها  
 لشخص فإنه يحرم على ذلك السيد وطئها في مدة الأخدام ولو قليلة والمرأة المريضة  
 لمسافيه من إدخال وارث وهو منهى عنه واليتيمة قبل البلوغ إذا فقدت الشروط على  
 ما تقدم والمرأة التى خطبها رجل فركنت إليه فيحرم على شخص آخر أن يتزوجها  
 والمرتدة وأمة نفسه أى العقد عليها فيحرم على المالك أن يتزوج أمته للاجماع  
 على أن الزوجية والمالك لا يجتمعان لتنافى الحقوق ومثل أمة نفسه أمة ولده فإن  
 وقع فسخ قبل الدخول وبعده إن سبق المالك بل وإن طراً ملكه أو ملك ولده  
 لها أو لبعضها بعد التزويج وهل له بعد فسخ النكاح وطؤها بالملك قبل الاستبراء  
 أو لا بد من الاستبراء قبل وطئها قولان لابن القاسم وأشهب وسبب الخلاف أنها  
 هل تصير أم ولد فقال ابن القاسم تصير أم ولد وحينئذ فلا حاجة للاستبراء وقال  
 أشهب لا تصير أم ولد وحينئذ تحتاج للاستبراء وسيأتى فى فصل أم الولد يمشى  
 سيدى خليل على أنها تصير أم ولد إذا اشتراها حاملاً منه وأما إذا اشتراها بعد  
 أن ولدت فلا تصير أم ولد وسيدته وأم سيده والجمع بين الأختين والمرأة وعمتها

(١٦٦ - قرّة العين) عليه الإحرام انتهى كلامه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه هل يكره ركوب  
 الحمار فى الحج والعمرة لانه ماورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه ركب فى النسك أم لا (أجاب) رضى الله عنه لا كراهة  
 فى ركوب الحمار فى النسك وإنما حيث وجد الجمل فهو أفضل وتركه خلاف الأفضل والله سبحانه أعلم (سئل) رضى  
 الله عنه عن قال نويت الحج وأحرمت به وإن حصل لى عذر فأتحلل فهل له التحلل من غير تعين عذر بعينه وإن عين

عذرا بعينه ووجد ذلك العذرو قال في لفظه فأتحلل فهل هو مخير بين التحلل أو عدمه أو يصير حلالا بوجود العذرو هل يشترط  
تقدمها أم توسطها أم تأخرها عن نية الاحرام أم لا بد تأخرها من غير فاصل (أجاب) رضى الله عنه نعم يصح الشرط  
المذكور مع الاطلاق في العذرو التعيين ويحمل حيث أطلق على عذر شق معه مصابرة الاحرام مشقة لا يحتمل عادة كالمرض  
والحيض وان عين عذرا فلا يتجاوز (١٢٢) ثم إن قال عند الاشتراط فأتحلل فهو مخير عند وجود العذرين

التحلل والبقاء على إحرامه بخلاف  
مالو قال فأنا حلال فانه يصير  
حلالا بوجود العذر ولا يحتاج  
إلى تحلل ويشترط في نيته اشتراط  
التحلل أن تكون موجودة عند  
قوله مثلا نويت الحج فلو تقدمت  
نية الاشتراط على نية النسك  
أو تأخرت فلا يعتد بها كما في  
التحفة والنهاية وغيرهما والله  
سبحانه اعلم (سئل) رضى الله عنه  
عن أحرم عن غيره فقال في نيته  
نويت الحج وأحرمت به الله  
تعالى عن فلان فهل يضر تأخر  
اسم المحجوج عنه عن قوله  
وأحرمت أم لا يضر (أجاب)  
رضى الله عنه بقوله نعم ظاهر  
الإيضاح أنه يضر تأخير اسم  
المحجوج عنه ولكن الذي اعتمده  
المأخرون التفصيل وهو أنه إن  
كان عازما عند قوله نويت الحج  
أن يقول عن فلان فلا يضره  
تأخير اسمه لأن النية محلها القلب  
والتلفظ بها سنة وأن لا يعزم  
على ذلك عند النية وانما طرأ له  
بعد وقوع النسك له فلا يقع عن  
المحجوج عنه والله تعالى أعلم  
(سئل) رضى الله عنه عن جاهل  
الحج إذا كان مخالطا للعلماء مثل

والمرأة وخالتها من كل من لو قدرت إحداها ذكرا لا يجوز له نكاح الأخرى  
فالجملة إحدى وأربعون انظر الأمير على عقب [مسئلة] في الأمير ذكر البرزلى  
مانصه رأيت في بعض التقايد عن سنن أبي داود النهى عن جمع عمتين وخالتين  
وصورة العمتين أن يتزوج رجلان كل أم الأخرى والخالتين كل بنت الآخر  
فيولد لكل بنت فكل واحدة من البنيتين عمة الأخرى في الأولى وكل حالة  
الأخرى في الثانية اهـ [مسئلة] إذا نكح شخص امرأة نكاحا جمعا على فساد  
كنكاح معتدة وخامسة فإن كان عالما بذلك فلا يحرم أصولها وفصولها  
ويحد لأنه زنى وأما إن كان لا يعلم بأنها معتدة أو يعتقد حل الخامسة لكونه  
حديث عهد بالإسلام فلا حد عليه وحرم عليه أصولها وفصولها وأما المختلف  
في فساد فهو كالصحيح العقد فيه على البنات يحرم الأمهات والدخول على  
الأمهات يحرم البنات ولو بالنظر لغير الوجه والكفين إن وجد اللذة  
ولو لم يقصد لأن قصد فقط ولا إن تلذذ بالنظر للوجه والكفين فلا يحرم  
فيهما إلا اللذة بالمباشرة أو القبلة [مسئلة] إذا عقد الأب نكاح امرأة ولو  
مختلفا فيه كحرم بأحد النسكين وشغار وتزويج المرأة نفسها حرمت على أولاده  
وكذا عقد الابن ولو صغيرا يحرم على الأب وأما عقد الشراء فلا يحرم فإذا  
اشترى الأب جارية فلا تحرم على ابنه بنفس عقد الشراء لأن التحريم في الملك  
إنما يكون بالتلذذ وكذا يقال في الابن إذا اشترى أمة لا تحرم على أبيه بعقد  
الشراء وإنما تحرم بالتلذذ إن كان الابن بالغاً وأما إن كان غير بالغ فإنه لا يحرم  
على أبيه الأمة ولو مرافقاً لأن تلذذه ووطأه كلاوطه [مسئلة] تحرم البنت من  
الزنى خلافا لابن الماسجشون وكذا تحرم البنت التي شربت من لبن امرأة زنى  
بها إذا كان الابن موجوداً حال الوطء وكذلك تحرم المخلوقة من ماء زنى أبيه  
أو ابنه وصرح في القبس بأن من زنى بحامل لا يجوز له أخذ بنتها التي تلدها  
بعد الزنى لأن زرع غيره سقى بمائه وأما المخلوقة من ماء زنى أخيه فلا تحرم  
كما ذكره البحيرى في شرح الارشاد لأنها بمنزلة الربية لا بمنزلة بنته وهو أحد  
قولين ومقتضى كلام بعضهم ترجيحه ويدخل في بنت الزنا ما إذا التقطت امرأة  
من رجل في نحو حمام ووضعته في فرجها ثم حملت منه فيصدق على ذلك الحمل

أهل مكة وجدة إذا لبس واحد منهم أو فعل شيئا من الاستمتاعات جاهلا أنه حرام هل يعذر ولا تجب عليه الفدية أم لا  
يعذر كجاهل الصلاة أفتونا مأجورين خيرا (أجاب) رضى الله عنه لا يعذر الجاهل المذكور بتحريم ما ذكر إلا في المسائل  
الخفية فيعذر فيها وإن كان مخالطا للعلماء والله اعلم وبعبارة الإيعاب للعلامة ابن حجر في مبحث الطيب وظاهر كلامهم  
هنا أنه لا فرق بين من يعذر بجهله وغيره وقد يوجه بأنه من شأن هذا كونه يخفى على العوام فلم يفضل فيه بين قريب

الاسلام أو الناشئ ببيادية بعيدة عن العلماء وغير هاهم رأيت القاضي أبا الطيب قال لو ادعى في زماننا الجهل بتحريم الطيب واللبس فقيه وجهان انتهى والذي يتجه منهما أنه إن كان مخالطاً للعلماء بحيث لا يخفى ذلك على مثله لم يقبل الخ ما في الإيعاب مما أطال به في تحقيق المسألة والله أعلم (سئل) رضى الله عنه عن الحلال إذا تبخر في رداء ثم لبسه المحرم ولا ظهرت عين الطيب في الرداء غير رائحة تفوح منه فهل يباح له ذلك (١٢٣) واستدامة اللبس لأنه مجرد تروح أم يحرم وتلزمه الفدية إن استدام أم لا

أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم الرداء المبخر فلا حرمة ولا فدية في اللبس والاستدامة له وعبرة الإيعاب للعلامة ابن حجر وفي المجموع لو لبس ثوباً مبخرأ بالطيب أو مصبوغاً به لزمه الفدية انتهى ويتعين حمل الأول على ما إذا عبق بالثوب شيء من عين البخور نفسه انتهى كلام الإيعاب والله أعلم (سئل) رضى الله عنه عن النسعة التي يلبسونها العرب غالباً ويتخذونها بغير إزار بأن تكون معقودة وموثوقة بربط جيد على الخصر لئلا تكون سريعة الانحلال وإذا أراد الشخص اللابس لها أن يحرم فهل إذا أحرم وهو لابس لها تلزمه الفدية أو لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم تحل النسعة المذكورة في الاحرام ولا تلزم الفدية من أحرم وهو لابس لها وعبرة العلامة في حاشيته على الإيضاح في باب محرمات الاحرام والمراد بشدهما أى الهيمان والمنطقة ما يشمل العقد وغيره سواء فوق ثوب الاحرام أم تحته الخ ما في

أنه خاق من مائه حيث علم ذلك ومقتضى كون المخلوق من الزنا كولد الصلب تحريم حليلته علي أبيه من الزنا اه من الخرشى وحاشيته [مسئلة] يجوز الجمع بين المرأة وبنت زوجها وبين المرأة وأم زوجها وبين المرأة وأمتها قال عجم وجمع امرأة وأم البعل ه أو بنتها أو رفقها ذوحل

[مسئلة] تزوج الرجل بأم زوجة أبيه وابنة زوجة أبيه من غيره إذا ولدتها أمها قبل التزوج بأبيه جائز إجماعاً وأما إذا ولدتها أمها بعد أن تزوجت بأبيه وفارقه وأنت بها من زوج آخر والموضوع أن لبن الأول لم ينقطع فهي حرام [مسئلة] من زنى بامرأة جاز له أن يتزوج بأصولها وفصولها وجازت هي لأصوله وفروعه على الراجح وقيل الزنا يحرم الأصول والفصول وهو مذهب الحنفية ولو بالمقدمات قالوا إن تلذذ ببنت زوجته أو أمها عالماً بأنها بنتها أو أمها حرمت عليه زوجته وبالغ الإمام أحمد فقال من لاط بابن زوجته حرمت عليه اه ضوء وخالفه في ذلك الأئمة الثلاثة . (ما قولكم) في امرأة أرضعت ولداً مع بنتها ثم طلقها أبو تلك البنت وتزوج امرأة أخرى ثم ولدت بنتاً فهل لذلك الولد الذي رضع مع البنت الأولى أن يتزوج ببنت المرأة الثانية (الجواب) لا يحل له أن يتزوجها لأنه رضع من لبن أبيها واللبن كما ينسب للمرأة ينسب للرجل فجميع أبناء ذلك الرجل المتقدمين والمتأخرين اخوان ذلك الولد من الرضاع والله أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم [مسئلة] لا يجوز ما يقع لبعض الشافعية من إفسادهم العقد الأول لعدم عدالة الشهود لأجل أن لا يلحقها الطلاق الثلاث لأن شرط الفسخ عندهم أن لا يتحيل به على إحلال المبتوتة قال المازرى إذا تزوجها أى مبتوتته قبل زوج عالماً يحل ويلحق به الولد فجعله من المسائل التي يجتمع فيها الحد والحقوق الولد كما في ح لتشوق الشارع للحقوق النسب لكنه لم يجعله شبهة تدرء الحد سدا للذريعة اه من ضوء الشموع

(فصل في بعض مسائل الصداق) (فائدة) كان صداقه صلى الله عليه وسلم على جميع أزواجه اثني عشر أوقية ونصف أوقية وذلك خمسمائة درهم كما في عجم ورواه مسلم نعم أصدق النجاشي لأم حبيبة أربعة آلاف درهم وصداق فاطمة الزهراء كان درعاً على الأصح وورد من يمين المرأة قلة مهرها وتيسر أمرها وورد المرأة

الحاشية المذكورة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن المحرم إذا أراد أن يطبخ قوته فأحرق شيء من شعره بسبب الطبخ بغير اختياره فهل تلزمه الفدية أم لا وهل مثل ذلك راكب الراحلة إذا حك رجله القتب أو الشداد أم فرق بين ذلك أفقونا ما أجورين (أجاب) رضى الله عنه لا فدية ولا حرمة على من أصابته النار بغير اختياره فأحرق شعره بخلاف الحاك المذكور وفي الإيعاب مع متهمه وممكنه أى تمكنه من اطفاء نار وقعت في شعره فأحرقته



كتمسكه منع الخالق في تفصيله فان أطلق إطفاءها فتركه لزمته الفدية لتقصيره والا فلا انتهى وفي الإيعاب أيضاً وبحث بعضهم أنه لا فدية علي من زال من نحو رجله شعر بواسطة تحريكها برجل مراكوب لا اضطارره اليه غالباً ولأن السلف والخلف لم يزلوا واقعين في ذلك ولم يعلم من أحداً يجاب الفدية فيه انتهى ورددته عليه في الحاشية وقوله لا يخفى عدم مماثلته هذا للمكره على الإزالة عجيب بل هذا أولى (١٣٤) من المكره ولا يؤيد ما زعمه في الجواهر لأنه في شعر سقط بغير

قصد منه بالكلية أى ولا تقصير وعدم وجوب شيء في هذا واضح من كلامهم انتهى كلام الإيعاب فظهر من كلامه الفرق بين النار والحك ولكن البعض المذكور قد سوى بينهما والمعتمد ما قاله ابن حجر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن قول الإيضاح فرع يحرم على المحرم أكل صيد ذبحه هو أو صاده غيره له يأذنه أو بغير إذنه أو أعان عليه أو كان له سبب فيه فان أكل منه عصي ولاجزاء عليه بسبب إلا كل فهل إذا فعل هذه المذكورات من غير أكل لم يحرم عليه أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم يحرم ذلك كما نبه عليه هو نفسه قبل ذلك بفرعين حيث قال يحرم على المحرم الإغارة على قتل الصيد بذلاله قال الشارح ابن علان أى ولو لحلال ثم ان كان بيده ضمنه والا فلا لأنه لم يلزم حفظه أو إعارته آلة أو بصياح أو نحو ذلك انتهى كلامه والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه عن ملك صيدا فأحرم زال ملكه عنه ولزمه إرساله فلو أرسله مالكة مرات كثيرة وهو

على عمر بقوله تعالى وآتيتم إحداهن قطارا لا ينافي الكراهة وقد أخرجه أصحاب السنن وأحمد والطبراني وابن حبان وردها عليه لما قال في خطبة كل من زاد علي مهر فاطمة أو مهر زوجاته صلي الله عليه وسلم جعلت زيادته في بيت المال فقالت له امرأة في طرف المجلس لا يحل لك هذا يا ابن الخطاب وقد قال الله تعالى وآتيتم إحداهن قطارا فلا تأخذوا منه شيئا وكان رضى الله تعالى عنه رجاءا للحق فاطرق وقال امرأة أصابت ورجل أخطأ [مسئلة] يتكمل الصداق المسمى أو صداق المثل بوطه ويقامتها بيت زوجها سنة ولو لم يتلذذ بها إن بلغ وأطاعت وبموت أحد الزوجين قبل الدخول إن سمي صداقا بخلاف التفويض فلا شيء فيه بالموت قبل البناء اهـ منه أيضاً [مسئلة] إن نقص الصداق عن الربع دينار وما ذكر معه فإن كان قبل الدخول ففسخ إن لم يتمه فإن كان سمي لها درهمين ولم يتم الربع دينار أو الثلاثة دراهم وفسخ فلها نصف ماسما فتأخذ درهما فإن آتمه فلا فسخ وإن دخل قبل إتمامه بأن غفل عنه حتى دخل لزمه إتمامه ربع دينار أو ثلاثة دراهم أو ما قيمته ذلك لصحة النكاح ولا يلزمه صداق المثل اهـ منه [مسئلة] إن أصدقها شيئا لا يملك شرعاً تحكمم فإن النكاح يفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بصداق المثل ولا سبيل لفسخه اهـ منه [مسئلة] إن وقع النكاح علي شرط إسقاط الصداق يفسخ قبل البناء ويثبت بعده بصداق المثل اهـ منه [مسئلة] إذا أجل الصداق أو بعضه بأجل مجهول كموت أو فراق فإنه يفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بالأكثر من المسمى وصداق المثل وجاز النكاح بالأجل المجهول عند الحنفى اهـ ملخصاً منه ومن المجموع [مسئلة] إن قيد الصداق بأجل بعيد جداً تحكمسين سنة فإن النكاح يفسخ قبل البناء ويثبت بعده بصداق المثل لأنه مظنة الدخول علي إسقاط الصداق قال البناني هذا ظاهر إذا أجل الصداق كله أو عجل منه أقل من ربع دينار وأما إذا عجل منه ربع دينار فأكثر وأجل الباقي إلى الخمسين فالذى يؤخذ من تعليلهم الفساد هنا بأنه مظنة إسقاط الصداق أن هذا صحيح فإن نقص الأجل عن الخمسين لم يفسد النكاح اهـ ملخصاً من در ودس [مسئلة] إذا وقع النكاح مع بيع في عقد واحد كبعتك هذه السلعة وزوجتك بتي بمائة فإنه يفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بصداق المثل فإذا ثبت

يعود إلى مكانه مثل الحمام الذى ألف البيوت ثم بعد إرساله وعوده أتلفه حيوان أو غيره فهل يلزم المالك الجزاء وهل إذا أرسله وعاد ثم تحلل وتملكه بملكه وهل إذا أخذه حلال بعد إحرام المالك وذبحه سقط الجزاء أم لا يبنوا لنا ذلك (أجاب) رضى الله عنه بقوله حيث لم يضع يده عليه بعد إطلاقه فأتلفه الحيوان المذكور فلا يلزمه شيء وإذا أرسله وعاد بعد تحلله وهو في غير حرم ثم صاده هو أو غيره ملكه وإذا أخذه الحلال بعد أن أطلقه المالك وأمن فإنه يملكه الآخذ

إن كان في غير حرم وكذا قبل إطلاق المسالك وفي المنع وحيث لزمه الأرسال ملكة آخذه ولو قبل إرساله لأنه صار مباحا انتهى والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن أجير حج أحرم عن ميت من جده وميقات الميت يلزم فهل يأثم الأجير بالاحرام من جده وهل إذا أحرم من رأس العلم الذي فوق جده يخرج من خلاف القائلين وجوب الاحرام من يلزم أم يلزمه الذهاب إلى يلزم من جده وهل العمرة كالحج يجب الاحرام بها (١٢٥)

إلى أدنى الحل مثل التنعيم ويحرم بها منها وهل إذا لبس وهو محرم للعدر لبدنه ثوب وبدن وجوخة ونزع البدن والجوخة في البيت وإذا خرج لبسهما هل يتكرر عليه الدم لأن الملاقى للبدن هو الثوب دون البدن والجوخة أم يتكرر عليه الدم بلبسهما وهل إذا مر على الميقات قاصداً للنسك ولم يحرم منه لعدر حر أو برد أو مرض يسقط عنه الأثم والدم أم يلزمه الاحرام مع اللبس أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله لا يأثم الأجير باحرامه من جده لمن ميقاته يلزم وإذا أحرم من رأس العلم المعروف خرج من الخلاف ولا يلزمه الذهاب إلى يلزم اتفاقا وإذا استوجر للعمرة من ميقاته يلزم فالحكم فيه كذلك يكفيه الخروج إلى جده والافضل أن يحرم من رأس العلم ويحرم عليه الاحرام من أدنى الحل فلو فعل حط من الاجرة ولزمه عدم ولا يتكرر عليه الدم بلبس البدن والجوخة فوق القميص حيث لم يسترأندا على ماستره القميص بل ولا يجب دم بلبسهما حيث

النكاح بالدخول ثبت مامعه من البيع وغيره من بقية الأمور السبعة الآتية وإن لم يحصل مفوت ويرجع في البيع ومامعه لقيمة المبيع ومثل البيع القراض والقرض والشركة والصرف والمساقاة والجمالة فلا يصح اجتماعها مع النكاح في عقد واحد وهذا كله في نكاح التسمية وأما في التفويض فيجوز اجتماعها مع البيع ونحوه وهو ما ارتضاه البناني راداً على الرامضى اهـ ملخصاً من أقرب المسالك و ص [مسئلة] إذا وهب رجل بنته لرجل على أن يستمتع بها بلا صداق أو أن المرأة قالت للرجل وهبتك نفسي وقال الولي أمضيت ذلك وشهدت الشهود على ذلك فإنه يفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بصداق المثل كما في التوضيح عن ابن حبيب خلافا للبا جى حيث اعترضه وقال بل يفسخ قبل الدخول وبعده وهو زنى يحدان فيه وينتفى عنه الولد وأجابوا عن بحث البا جى بأنه بمنزلة النكاح على إسقاط الصداق وتقدم أنه إن وقع على إسقاطه يفسخ قبل البناء ويثبت بعده بصداق المثل [مسئلة] قال ابن عرفة نقلاً عن ابن حبيب للزوج سؤال ولي زوجته عن الصداق النقد الذي دفعه له فيما صرفه فيه وعلى الولي تفسير ذلك وحلقه إن اتهم اهـ من صاوى [مسئلة] صداق المثل ما يرغب به مثل الزوج فيها باعتبار دين ومال وجهال وحسب وهو ما يعد من مفاخر الآباء وباعتبار بلد فإذا نكحت نكاحاً فاسداً سواء كان متفقاً على فساده أو مختلفاً فيه فإن هذه الأوصاف تعتبر يوم الوطء كالشبهة فإذا نكحها نكاحاً فاسداً ووطئها فإنه يلزمه صداق مثلها بحسب ما فيها من الأوصاف المتقدمة وكذا إذا وطئ أجنبية يظنها زوجته أو أمته فعليه صداق مثلها بحسب ما فيها من الأوصاف المتقدمة والموضوع أنها غير عالة بنوم أو إغماء أو جنون أو لظنها أنه زوجها أو سيدها وأما العالة فلا مهر لها وتحد لكونها زانية ولا يتعدد المهر إن اتحدت الشبهة كأن غلط مراراً وظنها في الأولى زوجته هنذا وفي الثانية دعداً فلها مهر واحد وإن لم تتحد بأن ووطئها يظنها زوجته ثم ووطئها يظنها أمته فلها في كل مرة مهر مثلها كالزنا بها غير عالة أو أكرهها فإنه يتعدد لها المهر بتعدد الوطء اهـ من أقرب المسالك [مسئلة] يجوز للزوجة الرشيدة بعد البناء أن تهب لزوجها جميع الصداق الذي تقرر به النكاح لأنها ملكته وتقرر بالوطء سواء قبضته منه أم لم تقبضه قال تعالى فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً فكلوه هنيئاً مريئاً وإن

كانا بالصفة المذكورة وإذا مر على الميقات قاصداً نسكاً لزمه الاحرام منه ولا يجوز له المجاوزة من غير إحرام ثم إن وجد العذر مقارناً لم يلزمه تجرد والا بأن لم يوجد عذر حال النية تجرد فإذا وجد العذر لبس لزمه الدم في الحالين والله عز وجل أعلم (سئل) رضى الله عنه عن شخصين محرمن اشترى أحدهما ستة طيور مثلاً قاطم قطا البر وأمر البائع بذبحها وأكلا المحرمين لهما حال كون أحدهما جاهل بالحرمة والآخر ناسياً الاحرام فبعد أن أكلتا ذكرا الحرمة وكان الشراء من

غير إيجاب وقبول فهل يلزم الفداء لكل طير شاة تجزئ في الأضحية أم يجزئ صغير حق خمسة أشهر مثلاً أو لا يلزم شيء لأن المشتري جاهل الاحرام وهل الفداء على جميع من أكل منها من المحرمين أو يلزم المشتري فقط وإذا أخرج المشتري فدى لجميع الطيور فهل عادة يلزم من أكل منهن شيء أولاً وعن الشعرات الذي تنتف على الحرم في أوقات متعددة من غير موالاته فهل تلزمه في كل شعرات دم (١٢٦) أو لا يلزمه إلا الإطعام عن كل شعرة مدام كيف الحال أفيدونا (أجاب)

رضي الله عنه نعم يلزم لكل طير شاة لأن دماء الصيد والشجر لا تتداخل ولا عبرة بالجهل والنسيان لأن هذا من باب الاتلاف وهما إنما يرفعان عنه الأثم فقط دون الجزاء والدم على من أمر بالذبح هما وحدهما وحيث أمر به اشتراك في إخراج الواجب وأما من أكل من غير دلالة على الذبح فلا يلزمه شيء فإن حصلت منه دلالة على الذبح شارك المشتري المذكور في الجزاء وإذا أخرج المشتري ما وجب على غيره يأذنه أجزأ عنه ولا يشترط في الجزاء أن يكون مجزئاً في الأضحية بل في الصغير صغير وفي الكبير كبير وفي المعيب والصحيح مثله وفي الإعياب عند قول المتن وفي الحمام شاة ومستندهم توقيف بلغهم وقيل مستندهم التشبه وفائدة الخلاف كما في الحاوي وغيره أنه لو كان صغيراً فهل يجب سحلة أو شاة كاملة وجهان مبنيان على أن الشاة وجبت توقيفاً أو تشبيهاً وقضيته ترجيح شاة كاملة لكن في الاملاء أنه يجب في الصغير شاة صغيرة مع القول بأن المستند

وهبته له قبل البناء أو وهبته له مالا يصدقها به قبل العمد أو بعده قبل البناء جبر في المسئلتين على دفع أقله وهو ربع دينار أو ما يقوم به أو ثلاثة دراهم كما تقدم أو لثلاث يخلو التكاح من صداق وهذا ظاهر في المسئلة الأولى وأما في الثانية فيدفع لها ما وهبته له ويزيد عليه ربع دينار اه منه [مسئلة] إذا اشترى الأب لابنته شيئاً وسماه لها ونسب إليها ووضعها عندها أو عند (١) كأمها ثم مات الأب فإن البنت تختص بذلك الشيء إذا أقر الورثة أنه سماه لها أو شهدت بينة بذلك قال الناصر اللقاني ولعل ما هنا من الاكتفاء بالتسمية مخصوص بالشورة لأن الغالب أن الشورة إنما تشتري وتسمى للبنت بقصد الهبة والتملك بخلاف ما لو قال لابنته اجعل في هذا الموضع كرمًا أو جنانًا أو ابن فيه داراً ففعل الابن في حياة أبيه والأب يقول كرم ابنى أو جنان ابنى ثم مات الأب فلا يستحق الابن البقعة بذلك بل تكون بينه وبين بقية الورثة وليس للابن إلا قيمة عمله منقوضاً ولا يستحق ذلك الابن شيئاً إلا بإشهاد بهبة أو صدقة أو بيع كان ذلك الابن صغيراً أو كبيراً ويقال مثل ما ذكر فيما إذا قال الابن في دابة يملكها هذه دابة ولدى كافى دس

﴿فصل في الولية﴾ وهي طعام العرس مندوبة للقادر عليها ولو قبل البناء سقراً أو حضراً ويندب أن تكون بعد البناء [مسئلة] تجب إجابة من عين الولية العرس فقط وإن كان المدعو صائماً ولا يجب الأكل وإن لم يطر ومحل وجوب الإجابة إن لم يكن في المجلس من يتأذى منه لأمر ديني كمن شأنه الخوض في أعراض الناس أو من يؤذيه ولم يكن منكر كفرش حرير يجلس عليه هو أو غيره بحضرته وكآنية تعد من ذهب أو فضة لا كل أو شرب أو تبخير أو نحو ذلك ولو كان المستعمل غيره بحضرته وكسماح غانية ورقص نساء وحرمة سماع الغانية إذا كان يثير شهوة أو بكلام قبيح أو بآلة من ذوات الأوتار وإلا كان مكروهاً إن كان من النساء لامن الرجال فلا كراهة إلا أن يكونوا متشبهين بالنساء وإلا كان حراماً قال الإمام عز الدين ابن عبد السلام من كان عنده هوى من مباح كعشق زوجته وأمه فسماعه لأبأس به ومن قال لأجد في نفسي شيئاً فالسماع في حقه

(١) يابض بالأصل

التوقيف ونقله في البحر عن الأصحاب وبه يعلم أنه لا يشترط هنا كونها مجزئة في الأضحية خلاف ما أوهمه في الروضة في الدماء وإن أقره شيخنا اه كلام الإعياب وأما الشعر فإن اختلف الزمان والمكان وكان في كل مرة دون الثلاث فالواجب الإمداد ولا تكمل الفدية إلا بثلاث متوالية باتحاد الزمان والمكان والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضي الله تعالى عنه هل يجوز العمل بما في التحفة من جواز التأخير للاحرام للجاني من اللين عن محاذات يلزم إلى جده أم لا



(أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم يجوز تأخير الاحرام إلى جدة لمن سلك طريق يلم وقد اشيع الكلام في ذلك العلامة إدريس الصعیدی فی رسالته والاحتياط لا يخفى والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في المحرم بيجع أو عمرة إذ ليس محظا من قنصوة وقبأ مثلاً ثم نزع ثم لبسه بقصد أو لا بعذر كغسل من جنابة ومسح رأس أو لاهل عليه فدية أخرى للبه ثانياً وتكرر باللبس ثالثاً ورابعاً وهكذا أم الواجب فدية واحدة (١٢٧) وإن نزع ثم لبس ثم نزع ثم لبس أم كيف الحكم أفتونا (أجاب) رضى الله

عنه حيث لبس لغير عذر ثم نزع ولبس تكررت عليه الفدية إن اختلف الزمان أو المكان أو تخلت تكفير سواء كان نزع لغير كفيل جنابة أم لا وإن لبس لعذر ثم نزع لعذر كفيل جنابة فلا تكرر وإن اختلف الزمان والمكان وأما إن نزع لالتحذير العذر المذكور بل لزوال نحو المرض كبرد تكررت عليه فدية إن اختلف الزمان أو المكان أو تخلت فدية والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في امرأتين واحدة منهما مزوجة وواحدة عذبة ثم سافرتا من جدة إلى مكة وأحرمتا بعمره ثم وصلا متتاة الدرب أصابهما كسل وغطيا وجوههما وحسبا أن الاحرام يبطل ووصلا إلى مكة ولم يطوفا ولم يسعيا ثم المرأة المزوجة وطئها زوجها فوالذي يجب على المزوجة والذي على العذبة أفتونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه يلزمهما بتغطية الوجه مع العلم والتعمد والاختيار شاة أضحية أو صيام ثلاثة أيام وثلاثة أصع تفرق على ستة

ليس بمحترم وقال السهروردي المنكر للسمع إما جاهل بالسنن والآثار وإمام غير بما حرمه من أحوال الأخيار وإما جامد الطباع لا ذوق له فيصر على الإنكار قال بعض العارفين السماع لما سمع له كاه زمزم لما شرب له واعلم أن العلماء اختلفوا في العود وما جرى مجراه من الآلات المعروفة ذات الأوتار فالمشهور من المذاهب الأربعة أن الضرب به وسماعه حرام وذهبت طائفة إلى جوازه ونقل سماعه عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن جعفر وعبد الله بن الزبير ومعاوية بن أبي سفيان وعمر بن العاص وغيرهم وعن جملة من التابعين ومن الأئمة المجتهدين ثم اختلف الذين ذهبوا إلى تحريمه فقيل كبيرة وقيل صغيرة والأصح الثاني وحكى المازني عن ابن عبد الحكم أنه قال إذا كان في عرس أو ضيعة فلا ترد به شهادة وأما الرقص فاختلف فيه الفقهاء فذهب طائفة إلى الكراهة وطائفة إلى الإباحة وطائفة إلى التفریق بين أرباب الأحوال وغيرهم فيجوز لأرباب الأحوال ويكره لغيرهم وهذا هو المرتضى وعليه أكثر الفقهاء المسوغين لسماع الغناء وهو مذهب السادة الصوفية اهـ (ماقولكم) في شخص دعوى لولية عرس فيها آلة له وهل يجب الإجابة أم لا (الجواب) لا تجب الإجابة مع الحرام كما إذا كان هناك آلة له أو صورة حيوان كاملة لها ظل وإن لم تدم لأن تصاویر الحيوانات تحرم إجماعاً إن كانت كاملة لها ظل مما يطول استمراره بخلاف ناقص عضو لا يعيش به لو كان حيواناً وبخلاف مالا ظل له كنفش في ورق أو جدار وفيما لا يطول استمراره خلاف والصحيح حرمة والنظر إلى الحرام حرام وإما تصوير غير الحيوان كالسفن والأشجار فلا حرمة فيه وليس من المنكر ستر الجدران بحجر إذا لم يستند إليه وكذا لا تجب الإجابة إذا كثرت الأزدحام أو كان يغلق الباب دون المدعو وإن لمشاورة وأما الزمارة والنفير ففكره إذا لم يكن جذا حتى يلهي كل اللهو وإلا حرم وأما الطار فلا يكره إذا لم يكن فيه ضواصير وإلا حرم ولا يكره الطبل الكبير المغشى من جهتين اهـ من در [مسئلة] في حاشية الأمير رحمه الله تعالى علي عبق قال الإمام الشافعي رضى الله عنه لا يعذب على أمر اختلف العلماء فيه واختلف العلماء رحمة في هذه الأمة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثت بالحنيفية السمحة قال الله

مساكين لكل واحد نصف ويلزمهما الطواف والسعي والتقصير ثم يلزم المزوجة عمرة تامة تحرم بهما ما أحرمت أولاً وتطوف وتسعى وتقصّر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن شخص أحرم بالحج عن ميت متعرض بغير أمر وأحرم بعده شخص آخر بالحج مأمور ورثت بإيجار معين فهل تصح الأجرة للمتعرض أم لا والمحرم الثاني فما تقولوا في حجه وأجرته المعين هل يصح له شيء والمسألة واقعة أفتونا (أجاب) رضى الله عنه حيث كانت الحجة

فرضه وقعت حجة الأول للنسب وليس للحاج شي من الأجرة ووقع حج الثاني له وإن كنت الحجته نفلاً فمن أدن له الميت أو وارثه ووقع حججه للميت واستحق الأجرة ومن لم يقع له إذن وقع حججه له والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عما إذا أحرم شخصان فضولا عن ميت بحج وسبق إحرام أحدهما فما الصحيح من الإحرامين وهل يجب أجرة أحد منهما إن عملا طامعين لعلهما بوصية الميت بأجرة (١٢٨) معينة أم لا يستحق أحدهما أجرة وهل يختلف الحكم فيما إذا كان أحدهما هو

موصى الوارث مثلاً بالتنفيذ لها أم لا وإذا قلتم بصحة إحرام السابق فأحرام الثاني يفسد أم يقع له أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم الأول من الإحرامين هو الواقع عن الميت حيث كان للنسك فرضا وإلا فمن أدن له الميت وحيث كان الأول فضولياً فلا يستحق شيئاً وأما الثاني فوقع حججه له إلا إذا كان للنسك نفلاً وقد أدن فيه الميت فيقع الحج للميت ويستحق الأجرة المشروطة والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن الصخرة التي بنى عليها جرة العقبة هل يجزئ الرمي فيها أو لا بد أن يكون الرمي تحتها أفيدوا (أجاب) رضى الله عنه نعم ما ظهر من الصخرة المذكورة هو من الرمي لأنه من مجتمع الحصى والله تعالى أعلم ففي الإيضاح العاشر قال الشافعى رضى الله عنه الجرة مجتمع الحصى لا ما سأل من الحصى فمن أصاب مجتمع الحصى بالرمي أجزأه وما أصاب سائل الحصى ليس بمجتمع ولم يجزه والمراد بمجتمع الحصى في موضعه المعروف الآن وهو الذى كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم

تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج أى ضيق قال الإمام ابن عبد السلام إن الله تبارك وتعالى لم يوجب على أحد أن يكون حنيفياً ولا مالكيّاً ولا شافعيّاً ولا حنبليّاً والواجب عليهم اتباع الكتاب المنزل والنبي المرسل ومن اقتدى بقول عالم فقط سقط عنه الملام والسلام بحروفه

### باب الخلع

(ما قولكم) في رجل قال لزوجته إن أعطيتى كذا أطلقك مجزوم بخذف النون والياء فاعل والنون للوقاية والياء مفعول وأصله أعطيتنى فأعطيته ذلك هل يلزمه طلاق بائن أم لا (الجواب) إن فهم منه الالتزام بأن قال أطلقك أو طلقتك ولا بد أو إن أعطيتى كذا التزمت أن أفارقت متى شئت بكسر التاء أجبر على إنشاء الطلاق بأن يقول لها أنت طالق ولا يلزمه الطلاق بمجرد إعطائها له ما طلبه على المعتمد وإن فهم منه الوعد بأن قال إن أعطيتى كذا أفارقت أو فارقتك لكن لست ملتزماً للفراق أى فارقتك إن شئت بضم التاء فإن ورطها أى أوقعها في ورطة ببيعها متاعها أجبر على إنشاء الطلاق كما في مسألة الالتزام وإن لم يوقعها في ورطة بأن كان عندها دراهم أو دنائير فدفعت منها فلا يلزمه الطلاق بناء على المشهور من عدم لزوم الوفاء بالوعد أفاده دس وغيره (ما قولكم) في رجل أبرأته زوجته وردت عليه ما أخذته من المهر فأخذه ولم يسمع منه طلاق في ذلك الوقت ثم بعد يوم أو يومين ادعى أنه طلق يوم الإبراء فهل ينفعه ذلك في أخذ المال أم يقع الطلاق ويرد المال (الجواب) في حاشية الدسوق إن قصد الصلح على أخذ متاعه وسلم له فهو خلع لازم ولو لم يقل أنت طالق كما في سماع ابن القاسم وفي المجموع وكفت المعاطاة حيث فهم الخلع أى بعرف لهم أو بقرائن خالية بكريان حديث الخلع في محاوراتهم انتهى بزيادة من ضوء الشموع (ما قولكم) في رجل أبرأته زوجته من باقى صداقها وهى حافظة لما لها دون دينها فطلقها على ذلك وقبل خروجها من العدة راجعها له مالكي جهلأمنه وعاشرها معاشرة الأزواج ثم طلقها فهل يلحقه هذا الطلاق الثانى عند المالكية أم لا (الجواب) يلحقه الطلاق الثانى عندنا لأن نكاحها بمجرد الرجعة مختلف فيه لأن طلاقه في الغرض المذكور رجعى عند الشافعية لأن من السفه عندهم

اه وفي المنح وشرح الإيضاح للرملى وابن الجلال وابن علان وإليعاب والعبارة لابن علان كلام الشافعى يدل على أن مجتمع الحصى المعهود لأن سائر جوانب الجمرتين الأوليين وتحت شاخص جمره العقبة مما بلى منى هو الذى كان في عهده صلى الله عليه وسلم وليس ببعيد لأن الأصل بقاء ما كان على ما كان حتى يعرف خلافه الخ ما فيها ولا شك أن ما ظهر من الصخرة المذكورة من مجتمع الحصى فالرمي فيه جائز ولا يشترط في صحة الرمي التباعدها ولا الرمي تحتها بل يجزئ

الرمي على الصخرة تحت العلم المنسوب والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن قول الشيخ أحمد بن حنبل في شرحه على مختصر بافضل في رمي جرة العقبة وأما ما فعله كثير من الجهلة من الرمي من أعلاها فباطل لا يعتد به فهل قوله وهذا مصرح به في جميع كتبه فإن قلتم لا ينوئنا ما هو المعتمد وهل أحد من باقي علماء المذهب وافقه على هذا أم لا ينوئنا بيانا شافيا (أجاب) رضى الله عنه نعم قال (١٣٩) العلامة الشيخ محمد بن سليمان النكردي

ثم المدنى في حاشيته على الشرح المذكور قوله من أعلاها أى إلى خلفها إذا رمى من أعلاها إلى المرمى فإنه يكفى خلافا لمن فهم من هذه العبارة عدم الاجزاء فقد صرح بالاجزاء في الإيعاب وقال القسطلاني في شرح البخارى اتفقوا على أنه من حيث رماها جاز سواء استقبلها أو جعلها عن يمينه أو يساره أو من فوقها أو من أسفلها أو وسطها والاختلاف في الأفضل اه بحروقه ونقل النووى في شرح مسلم الإجماع على الجواز وصرح بالحكم الذى ذكرته ابن الأثير في شرح مستند الشافعى والزركشى في الخادم وغيرهما فلا ينبغى التوقف فيه وقد أشبعت الكلام في بعض الفتاوى اه كلام العلامة في الحاشية المذكورة ومنه يعلم الجواب من أن الشيخ لا يقول بالبطان إذا رمى من أعلاها فى المرمى وإنما يقول بالبطان إذا رمى من أعلاها خلفها هكذا هو الواجب أن يفهم وما سواه فهو باطل غير معول عليه وفي الإيعاب فعمل منه أن ما فعله كثير من جهلاء الحاج من رميهم من أعلاها باطل لأنه ليس لها

تضييع الدين فى الأمير علي عبد الباقي وعند الشافعية من لم تحفظ دينها ليست رشيدة والنكاح المختلف فيه كالتفريق على صحته فى حقوق الطلاق قال سيدى خليل فى مبحث النكاح المختلف فيه كطلاقه قال العلامة الدردير تشبيه تام ثم قال وإن طلق قبله أى الفسخ لحقه الطلاق انتهى بتصرف وفى المجموع وفسخ المختلف فيه طلاق وطلاقه قبله أى الفسخ كهواه [مسئلة] إذا أبرأته فقال لها روى وسكت لزمه واحدة بآئنة مالم يبق أكثر للقرينة الدالة على الطلاق لأن نزاعهما فيه [مسئلة] إن قال أنت طالق طلقة لارجعة فيها فالطلاق رجعى ولا عبرة بقوله لارجعة فيها لأنه ثبت الرجعة بأول لفظة فلا يسقط ما وجب له من الرجعة بقوله لارجعة فيها ومثله أنت طالق طلقة تملكين بها نفسك فإنها رجعية وقيل بآئنة وقيل ثلاث والأول أرجح ورجح اللقائى أنها بآئنة وهو ما عليه مالك رضى الله عنه وابن القاسم والقول بأنه ثلاث ضعيف ومحل ذلك مالم يقل طلاقاً تملكين به نفسك وإلا فهو ثلاث باتفاق فلوزاد على قوله تملكين الخ ولا رجعة لى عليك فهو بائن كما للبعير ذكره بعض شيوخنا اه من حاشية الخرشى «ما قولكم» فى رجل زوج ولده القاصر على بنت قاصرة ودخل بها ثم كرهته بعد بلوغها فترافع وولى القاصر وولى البنت لعالم مالكى وحكام بينهما فأخذ ولى الولد دراهم من ولى البنت لولده فى مقابلة طلاقها وطلق عن ولده البنت المذكورة وحكم العالم المالكى بوقوع الطلاق عن الولد فهل طلاق الولى عن ولده صحيح وهل تعتد البنت أم لا وهل حكم المحكم برفع الخلاف أم لا (الجواب) طلاق الولى عن ولده صحيح فى المختصر وموجه أى طلاق الخلع زوج مكلف ولوسفياً أو ولى صغير أباً أو سيداً أو غيرهما قال الخرشى أى كما يوجه طلاق زوج مكلف يوجه أيضاً ولى صغير أى صدور طلاق منه كان الولى أباً أو وصياً أو سلطاناً أو مقام السلطان على وجه النظر فى الجميع ويلزم الصغير الطلقة بآئنة ومثل الصغير المجنون فالنظر لوليه اه قال العلامة العدوى ولا يجوز لهم الطلاق بغير عوض عند مالك وابن القاسم اه قال الأمير على عقب حكى الخطاب الاتفاق على ذلك قال البنانى وغاب عنه نقل ابن عرفة عند اللخمي من جواز طلاقهم على الصغير والسفيه بلا عوض إذا كان مصلحة وهو ظاهر فأنظره انتهى ولا عدة عليها لقوله فى المختصر

(١٧ — قرة العين) إلا مرمى واحد وهو ما بأسفها على الجادة دون ما عداه من سائر الجوانب وهذا من خصوصياتها إذ الجرتان الآخران يرمى إلى كل منهما من سائر الجوانب ثم نقل كلام الشافعى وهو قوله فإن رماها من فوقها ولم يرمها من بطن الوادى أجزأ انتهى قال لأن معناه فيما يظهر أنه جاء من فوقها ورمى إلى أسفلها لأنه رماها من ورائها وهذا ظاهر من العبارة كما لا يخفى اه كلام الإيعاب وبالله التوفيق والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن رمى



الجسار يوم النفر الأول وغربت الشمس وهو يرى جرة العقبة حائلة كونه عازما على العود إلى منى للبيت ورمى يوم النفر الثاني فهل ينفعه عزمه إذا عاد والحال ما ذكر أم لا وهل إذا خرج من منى فارق بين العقبة وغيرها وهل فرق بين رمية وطوافه أو مائه وهل في ذلك اختلاف أو منصوص بالاتفاق وهل إذا نفعه العود له الخروج أم لا أفيدوا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم ينفعه عوده بسبب عزمه المذكور (١٣٠) ولا فرق بين جرة العقبة وغيرها ولا فرق بين الرمي والطواف والماء وغيره

وأما قول الإيضاح ولونفر من منى يوم النحر أو يوم النفر الأول ولم يرم ثم عاد قبل غروب الشمس من اليوم الثاني أجزأه العود ولا دم عليه انتهى فظاهر المفهوم المذكور أنه إذا عاد بعد الغروب لا ينفعه العود وهو كذلك لكن انظر تصوير مسئلته أنه نفر وأما ما في السؤال فهو لم ينفر ولا عزم عليه بل عزم على خلافه وبذلك ما في المنع للعلامة وشرح الإيضاح لابن الجلال والرملي وابن علان والعبارة للمنع حيث عللوا مفهوم الإيضاح المار بقولهم لأنه ينفره مع عدم عوده قبل الغروب أعرض عن منى والمناسك انتهى فدل قولهم المذكور أن مسألة الإيضاح مصورة فيمن نفر مع عدم العزم على العود إلى منى للرعى والمبيت وأما حيث عزم كما ذكره الخروج قبل الغروب وبعده وله العود ولا شيء عليه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن أوانى الخزف المعمولة من طين الحرم هل هي على اليقين عندكم أنها من طين الحرم وإذا قلتم نعم إنها من

ففي فصل العدة تعتد بخلوة بالغ قال الخرشي واحترز بالبالغ من غيره إذا خالعه عنه وليه فإن وطأه لا يوجب عدة على زوجته وإن كان يقوى على الجماع وفي أقرب المسالك ونقل ابن عرفة عن اللخمي أنه يجوز لمصلحته إذا قد يكون في العصمة فساد له في طهر أو حدث إبقاء وحكم المحكم يرفع الخلاف لقوله في المختصر في باب القضاء ومضى إن حكم صوابا قال الخرشي يعني أن المحكم إذا حكم فيما لا يجوز له التحكيم فيه أى كقتل ولعان وولاء ونسب وطلاق وعق فانه يعضى إن كان صوابا وليس لأحدهما أى أحد الخصمين ولا لحاكم غيرهما أن ينقضه اه فتحصل أن طلاق الولي صحيح ولا عدة عليها وحكم المحكم يرفع الخلاف [مسئلة] الردة والعياذ بالله طلاق بائن فإذا ارتدت الزوجة أو ارتد الزوج ثم أسلم أو أسلمت فلا تحل له إلا بعقد جديد بشروطه وإلا إذا قلد من يقول إنها ترجع له برجوعها للإسلام وإلا فلا يحتاج إلى عقد وفي ضوء الشموع وقيل إن الردة فسخ لا يجب عليه طلاق وعند الشافعية ترجع له بعودها للإسلام وهى فسحة (ما قولكم) فى سفية لا تحسن التصرف أبرأت زوجها فقال أنت طالق فهل تبين منه ويستحق ما أبرأته منه أم لا (الجواب) يقع عليه طلاق بائنة ويرد ما أبرأته منه لأن شرط باذل العوض الرشد وأما إن قال إن صحت براءتك فأنت طالق فإذا رد ولي الزوجة السفية أو الصغيرة أو الحاكم المسال لها ولم يعض براءتها لم يقع عليه طلاق وأما إن قدم لفظ الطلاق على البراءة بأن قال أنت طالق إن صحت براءتك فأبرأته فيلزمه الخلع ويرد المال اه من أقرب المسالك ودس [مسئلة] إن أبرأته رشيدة ليطلقها وأضمرت أنها تثبت الضرر وتعود عليه فقال إن صحت براءتك فأنت طالق فلا يلزمه طلاق كإفى ص [مسئلة] يجوز أن تخالعه بنفقة حملها أى بنفقتها على نفسها مدة حملها اه منه (ما قولكم) فى امرأة خالعت زوجها بالاتفاق على ما تلده بعد الحمل مدة الرضاع فهل يسقط بذلك النفقة عليه مدة الحمل أم لا (الجواب) لا تسقط نفقة الحمل فى أقرب المسالك ولا يسقط بخلعها على نفقة ما تلده من الحمل نفقة الحمل على الأصح وهو قول ابن القاسم لأنهما حقان أسقطت أحدهما عنه فى نظير الخلع فيبقى الآخر وقال الامام إذا خالعهما بنفقة ما تلده استلزم ذلك سقوط نفقة الحمل ورجح الأول وكذا إذا خالعهما على إسقاط نفقة الحمل فلا يسقط به نفقة الرضاع اه بتصرف

طين الحرم فهل أحد من العلماء ذكر بأنها ليست من طين الحرم من الذين يعتمد بقولهم كابن حجر وأمثاله إذا ثبت يقينا من طين الحرم فهل الذى يأخذ من الأوانى المنقولة إلى الحمل من نحو جدة وأمثالها عليه الاثم كإثم المباشر بالنقل من الحرم إلى الحمل أم ليس عليه أم لا ثم أخف من إثم المباشر بالنقل من نفس الحرم أم الذى يياشر النقل من الحمل إلى حل آخر لم يكن عليه إثم والاثم على المباشر الأول كما هو الآن الناس يشتركون الأوانى المذكورة من جدة

ويقولونها إلى نحو اليمن وعمان وغير ذلك بينوا لنا ذلك (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم أو إلى الخذف المذكورة ليست من طين الحرم كما هو صريح كلام أئمتنا وبعبارة التحفة قال غير واحد من معتبري المسكين المدرة التي يؤخذ منها طين نغار مكة الآن من الحل كما حرره جماعة من العلماء ونقله في الإيعاب عن الشافعي نفسه ولم أعلم أن أحدا من الشافعية ذكر خلافه مع تتبع ذلك لكن المدرات الآن متعددة فאלله أعلم أى (١٣١) ذلك أراد الشافعي كصاحب التحفة

أهى القرية أم البعيدة لأنهم ذكروا أن حد الحرم من جهة اليمن سبعة أميال بتقديم السين فما تحقق أنه من الخارج عن الحرم فالأمر فيه واضح وما شك فيه فالواجب عدم إخراجها كما تصرح به عبارة التحفة لكن يرخص الإخراج للحاجة كإي الإيعاب ومفهوم كلامهم أنه إذا أخرجه غيره إلى الحل لم يحرم عليه الشراء منه لأن الذى حرّمه هو الإخراج فمن أخرجه لغير حاجة وجب عليه رده والله أعلم (سئل) رضى الله تعالى عنه عن ترتيب الكتب بتراب الحرم وإخراجها أى الكتب إلى الآفاق هل يجوز أم لا لأنهم يترّبونها والأحرف رطبة فيعلق بها شيء يسير وهل يجوز إخراج الفراش والنعال الذى يعاق بهما التراب حال التفريش والمشى أم لا فإن قلتم نعم فهل يلزم الخرج تنفيض ما ذكر أم لا فإن قلتم لا يلزمه فما الفرق بين مسألة الكتب ومسألة الفراش والنعال أفيدوا بالنص الصريح (أجاب) رضى الله عنه نعم لا يجوز ترتيب الكتب بتراب الحرم إذا تحقق

[مسئلة] إذا خالعتة على نفقة الرضاع فمات الولد رجع عليها ببقية المدة إلا لشرط أو عرف فيعمل به ويقدم الشرط على العرف عند تعارضهما اه ملخصاً من أقرب المسالك وص [مسئلة] يجوز الخلع بإسقاط حضانتها لولده وينتقل الحق له ولو كان هناك من يستحقها غيره قبله وهذا هو المشهور واقتصر عليه في المجموع وفي أقرب المسالك ولكن الذى جرى به العمل وبه الفتوى انتقلها لمن يليها في الرتبة اه وقوله وينتقل الحق له مقيد بأن لا يخشى على المحضون ضرراً ما لعلوقه بأمه أو لكون مكان الأب غير حصين وإلا فلا تسقط الحضانة اتفاقاً ويقع الطلاق وإن خالعتة على إسقاط الحضانة فمات الأب فهل تعود للام وهو الظاهر أو تنتقل لمن بعدها لإسقاط حقها وأما إذا ماتت الأم فإن الحضانة تستمر للأب كما هو ظاهر كلام جمع نظراً إلى أنها ثبتت له بوجه جائز اه من ص [مسئلة] في امرأة طلقها زوجها طلاقاً رجعياً فأعطته مالا على أن لا يراجعها فقبل ذلك المال على ذلك فوقع عليه طلاق أخرى بائنة اتفاقاً إن كان على أن لا رجعة له عليها أو على المشهور إن كان على أن لا يراجعها اه من أقرب المسالك وفي الأمير على عقب يشير إلى أنه لا فرق بين التعبير بالاسم أى لا رجعة أو الفعل أى لا يراجعها وهو ما لابن الحاجب وابن عرفة وهو الحق لاتحاد المعنى وفي بن عن ابن رشد أن الخلاف في الفعل والاسم طلاق أخرى قطعاً وتقدم أن المعاوضة تكفى في الخلع [مسئلة] ينفذ خلع المريض وإن كان لا يجوز ابتداء لما فيه من إخراج وارث فإن مات من ذلك المرض ورثته ولو خرجت من العدة وتزوجت بغيره ولو كانت هى التى أحثته في المرض كما لو قال إن دخلت دار فلان فأنت طالق فدخلتها قاصدة حثته فترثه وأما إن ماتت هى فلا يرثها ولو كانت مريضة جال الخلع أيضاً لأنه هو الذى أسقط ما كان يستحقه ككل مطلقة بمرض موت فإنها ترثه دونها فإذا طلقها في مرض موته وخرجت من العدة وتزوجت بآخر فطلقها في مرض موته وخرجت من العدة وتزوجت بثالث فطلقها في مرض موته ثم مات الأول والثاني والثالث من ذلك المرض فإنها ترث الجميع ولو أكثر من ذلك ولو كانت في عصمة رجل آخر اه منه [مسئلة] إن قال خالعتك فهو بائن ولو لم يذكر عوضاً ومثل الخلع في لزوم

أنه يعلق بها شيء يخرج معها إلى خارج الحرم ففي التحفة يحرم إخراج شيء من تراب الحرم الموجود فيه الخ وأما إخراج الفراش والنعال المذكورين فلا يحرم ولا يلزم النقص للفرق الواضح بينهما وبين الترتيب فإن فيه فعلاً وقصدًا لذلك بخلافهما والله الهادى سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه عن الجسائي من اليمن في البحر له أن يؤخر إحرامه من محاذات يلم إلى جدة أم لا وهل كل من يلم اليمن وجدة مرحلتان إلى مكة أم لا وهل يترخص القصر من شيء السفر

من جدة إلى مكة أم لا وهل المعتمد يجوز ذلك أم مانعه أفقونا (أجاب) رضى الله عنه نعم للجأى من اليمن أن يؤخر لإحرامه من محاذات يلزم إلى جدة كما في التحفة للعلامة ابن حجر والفقهاء أحمد بالحاج وابن زياد اليمنى وغيرهم وقد بسط القول على ذلك العلامة الصعدي في رسالته في ذلك نعم وللبنشيء السفر من جدة إلى مكة سائر رخص السفر الطويل من قصر وغيره والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه (١٣٢) في ولى جاوز بموليه الميقات ولم يحرم عنه والحال أن الولي يريد

النسك عن ذكر فهل يلزمه دم المجاوزة وهل يأثم بها مع العلم والتعمد والحال ما ذكر أولاً كيف الحكم أفقونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم يلزم الولي دم المجاوزة ويأثم مع العلم والتعمد والحال ما ذكر والله عز وجل أعلم (سئل) رضى الله عنه في صبي عيز أحرم بإذن وليه فوجب عليه بسبب الإحرام دم وليس للصبي مال فهل تكون الكفارة في مال الولي أو يسقط عنه التكفير بالمال ويجب عليه الصوم فقط أفقونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كانت الفدية المذكورة مرتبة فاعسار المولى لا يسقط وجوب الفدية المالية في مال الولي القادر عليها لما هو مقرر أن ذلك واجب على الولي بالاصالة فالعبرة به دون موليه وإن كانت بخيرة فالأمر واضح والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيما لو وكل رجل أن يحرم عن صبي فوجب على ذلك الصبي دم بسبب الإحرام فهل يلزم الوكيل الدم أولاً فإذا قلتم لا فمن الملزوم الولي أو يكون في مال الصبي

اليثونة به ولو بلا عوض لفظ الصلح والابراء والافتداء كما إذا قال لها صالحتك أو أنا مصالحك أو أنت مصالحة لى أو أنا مبروك أو أنت مبرأة أو أنا مفتد منك أو أنت مفتدية منى قال شيخنا العدوى والظاهر أن مثل هذه الألفاظ أنت بارزة عن ذمتي أو عن عصمتي أو أنت خالصة منى أو خالصة من عصمتي أولست لى على ذمة كذا قرره رحمه الله تعالى [مسئلة] لا يجوز للزوج أن يخالف زوجته على أن تخرج من مسكنها الذى طلقت فيه لأن سكناها فيه إلى انقضاء العدة حق لله لا يجوز لأحد إسقاطه لا بعوض ولا بغيره وإن خالعه على ذلك بانت منه ولا تخرج من مسكنها ولا شيء عليها له وأما إذا خالعه على أن تتحمل بأجرة المسكن زمن العدة من مالها فيجوز اه خرشى بتوضيح [مسئلة] إن قال أنت طالق وقصد بهذا اللفظ الخلع وقع بائناً فى الخرشى وعقب إذ لو قصده أى الخلع باللفظ لم يكن نزاع أنه بائن اه بتوضيح (ما قولكم) فيما إذا قال لزوجته إن أعطينى كذا فأنت طالق فهل يختص بالمجلس أم لا (الجواب) لا يختص الاعطاء بالمجلس الذى قال لها فيه ذلك بل متى أعطته ماطلبه منها وقع الطلاق ولو بعد المجلس ما لم يطل بحيث يرى أن الزوج لا يجعل التملك إلى ذلك الزمن إلا لقرينة تدل على أنه أراد المجلس فقط فيختص به عملاً بالقرينة كما في در وغيره [مسئلة] إن خالعه بمال لأجل مجهول عجل فأخذه منها حالا والخلع صحيح اه من أقرب المسالك (ما قولكم) فيمن قال أنت طالق بما في يدك فتبين أنه تراب أو تبين أن يدها فارغة فهل يلزمه الطلاق أم لا (الجواب) يلزمه الطلاق بائناً عند ابن عبد السلام واختاره الشيخ خليل بقوله على الأحسن لأنه أبانها بجوزاً لذلك كما إذا خالعه على الجنين الذى يطن أمها أو يطن بقرتها فانقش الحمل فانه يلزمه الطلاق بائناً ولا شيء له اه من أقرب المسالك وغيره بتوضيح [مسئلة] إن قال لها إن أعطينى ما أخالعه به فأنت طالق فأعطته شيئاً تافها لم يلزمه خلع ويحلى بينه وبينها وإن لم يدع أنه أراد خلع المثل ولا يعين عليه لأن قوله ما أخالعه به مصروف عرفاً لخلع المثل فإن دفعت له خلع المثل لزمه الطلاق كما في در [مسئلة] إن قال لها إن خالعتك فأنت طالق ثلاثاً ثم خالعه على مال أخذه منها فإنه يلزمه الطلاق الثلاث ويرد لها المال الذى

أفقدونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم حيث كان الدم دم مجاوزة الميقات وقد أذن الولي للوكيل أن يحرم عن موليه فجاوز به الوكيل بلا إحرام فالدم على الوكيل وإن أذن له الولي في المجاوزة وما سواه من الدماء فهو على الولي دون الوكيل والله الهادى أعلم (سئل) رضى الله عنه في صبي ووليه أحرم بالنسك معا فلف الولي على نفسه وعلي موليه ثوبا واحداً ساتراً لجميع ما يحرم ستره فهل والحالة هذه يجب الدمان على الولي أو على كل واحد منهما دم أم يلزمه لنفسه



أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم يجب الدمان على الولي واحد عن نفسه وآخر عن وليه لما هو مقرر أن كل دم لازم المولى فهو على الولي والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن لبس وهو محرم وأراد أن يقلد قول الإمام الشافعي وغيره من أصحاب المذهب في عدم تكرار الفدية عند اللبس والنزع فهل الأولى أن يقلد مذهبه لأنه عارف بشروطه أو يقلد مذهب الإمام مالك أو كيف يفعل بيننا وبيننا يأنشأ فإنا أثابكم الله الجنة (١٣٣) (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم الأولى له في ذلك تقليد الإمام مالك في هذه

المسئلة إذا علم شروطها عنده لما علم أنها من المسائل القديمة والمعتمد فيها عدم جواز التقليد فيها ففي الفوائد المدنية للعلامة الشيخ محمد بن سليمان الكردى المدنى مانصه بعد كلام له في ذلك ففي شرح مسلم للإمام النووي والصحيح عند أصحابنا وغيرهم من الأصوليين أن المجتهد إذا قال قولاً ثم رجع عنه لا يبقى قولاً له ولا ينسب إليه قالوا وإنما يذكر القديم وينسب إلى الشافعي مجازاً باسم ما كان عليه لأنه قول له الآن اه ما أردت نقله من شرح مسلم وسبق عن المهمات أن النووي اختاره في المجموع ونسب خلافه إلى اللفظ فليكن كلامه هو المعتمد اه كلام الشيخ محمد بن سليمان رحمه الله وأما إذا لم يكن من المسائل المرجوع عنها فالأولى تقليد إمامه لتحقيقه وعليه بشروط إمامه من جميع الوجوه والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم (سئل) رضى الله عنه عن أراد أن يقلد الإمام مالك في عدم تكرار الفدية إذا كان ليس لعذر وهو محرم فهل يجوز أم لا فإن قلتم بجواز التقليد

أخذه منها على قول ابن القاسم لأن الخلع لم يصادف محلاً بناء على أن المعلق والمعلق عليه يقعان معاً فلم يجد الخلع محلاً وهذا هو المشهور وبه الفتوى قال ابن رشد وحكى البرقي عن أشهب أنه إذا خالعه لا يرد على الزوجة شيئاً بما أخذ قال وهو الصحيح في النظر لأنه جعل الخلع شرطاً في وقوع الطلاق الثلاث والمشروط إنما يكون تابعاً للشرط وحيث كان المشروط تابعاً للشرط فيبطل الطلاق واحدة أو أكثر لوقوعه بعد الخلع في غير زوجة وحينئذ فلا يرد ما أخذه فإن لم يقل ثلاثاً بل قال إن خالعتك فأنت طالق وأطلق لزمه طلقان ولا يرد لها المال وكذا إن قال إن خالعتك فأنت طالق طلقين فإنه يلزمه الثلاث ولا يرد لها المال اه ملخصاً من دس وأقرب المسالك وغيره (ما قولكم) في امرأة طلقها زوجها على مال أخذه منها ثم ثبت بعد الخلع أنها كانت مطلقة طلاقاً بائناً فهل ترجع عليه بما دفعته له أم لا (الجواب) في الخرشى ترجع فيما دفعته إليه لأن الخلع لم يصادف محلاً بخلاف ما لو كانت مطلقة طلاقاً رجعيّاً والعدة لم تنقض فإنها لا ترجع في العوض لأن الخلع صادف محلاً لمالك الزوج عصمتها ولحق طلاقه لها لأن الرجعية زوجة اه (ما قولكم) في امرأة أبرأت زوجها براءة مجهولة فقالت أبرأك الله وأبرأتك فقال إن صحت براءتك فأنت طالق فهل تصح البراءة ويقع الطلاق أم لا (الجواب) البراءة من المجهول صحيحة إذا كانت المرأة رشيدة أى تحسن التصرف فيقع الطلاق بائناً ويرأ من كل شيء لها عليه وأما إن كانت غير رشيدة بأن كانت صغيرة أو سفية أو ذات رق وأبرأته براءة معلومة أو مجهولة فالبراءة غير صحيحة فإن قال لها بعد أن أبرأته أنت طالق لزمه الطلاق بائناً ورد إليها ما أخذه منها وإن قال لها إن صحت براءتك فأنت طالق لا يقع عليه طلاق لعدم صحة البراءة وعند الشافعية من لم تحفظ دينها ليست رشيدة فحكمها عندهم حكم السفية اه ملخصاً من عبد الباقي والأمير بتوضيح [مسئلة] إن باع زوجته أو زوجها للغير لزمه طلاقه بائنة وكذا إن بيعت أو زوجت بحضرة وسكت وسواء في جميع ذلك كان هازلاً أو جاداً اه عبق وفي الأمير عن بن نقلا عن ابن القاسم يحلف الهازل ما أراد طلاقاً ولا شيء عليه اه وقوله وسكت وأما إن لم يسكت بأن أنكر على من باع زوجته

لكن بشروطه فحكم كيفية التقليد وما هي الشروط التي يقلده فيها أفوتنا ماجورين (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم يجوز تقليد الإمام مالك رحمه الله في عدم التكرار بشروط التقليد وهو العلم بحكم المسألة عنده والعمل به وعدم التلقيق وحكم هذه المسألة عند الإمام مالك كما ذكره العلامة الخطاب في شرحه على منسك العلامة خليل بعد قول المتن أو كانت نيته فعل الجميع يشير إلى ما نقله اللخمي ونقله غيره ونصه في تبصرته وأما إمطة الأذى واللباس

فعلى ثلاثة أوجه فإن حلق وقلم أظفاره وتطيب فإن كانت نيته فعل جميعها فعليه فدية واحدة وإن بعد ما بين الأفعال فذلك سواء وإلا ففي الثاني فدية ثانية وإن تعددت موجبات الفدية ولم تكن واحدة من الصور الثلاث المتقدمة فإن الفدية تتعدد ويبقى عليه صورة رابعة تتحد فيها الفدية وهي ما إذا نوى التكرار وذكرها في المختصر ونية التكرار أن يفعل شيئاً من ممنوعات الاحرام وينوى أنه (١٣٤) يفعله بعد ذلك ويكرره كأن يلبس لعذر وينوى أنه إذا زال

عنه العذر تجرد فان عاد اليه العذر عاد إلى اللبس أو تطيب بدواء فيه طيب وينوى أنه إن احتاج إلى مداواته مرة أخرى عاد إلى الدواء ونحو ذلك ومحل النية من حين اللبس الأول إلى حين نزعها قاله سند وهو يفهم من لفظ المدونة وأما من لبس الثياب ثم نزعها ليلبس غيرها أو نزع الثياب عند النوم ليلبسها إذا استيقظ فليس عليه إلا فدية واحدة كما صرح به في المدونة قال سند لأن هذا فعل متصل في العرف فلا يضره تفرقه في الحس والله أعلم وفي الحقيقة أن الموجب لاتحاد الفدية اتصال نيته لأن من خلع ثيابه عند النوم نيته أن يعود إليها إذا قام فنية التكرار موجودة وكذا من نزع ثوباً ليلبس غيره ويمكن أن يقال الخ ما ذكره العلامة في شرح المنسك رحمه الله تعالى فتلخص من كلامه أن الفدية تتحد في التطيب والحلق والقلم إذا نوى فعل الجميع وفعلها طال الزمن أو قصر وإذا نوى التكرار في نحو اللبس والطيب والدهن تتحد أيضاً وإذا فسخ

أو زوجها فلا تبين منه كما في الصاوى عن دس [مسئلة] كل طلاق حكم به حاكم فهو بائن إلا في مسلتين فهو رجعى وهما حكمه بطلاق المولى وحكمه بطلاق المعسر بالنفقة كما في أقرب المسالك وغيره ((ماقولكم)) في رجل ترك الوطء إضراراً بزوجه أو تركه لكونه غائباً أو داوم العادة وترك وطأها فهل للحاكم أن يطلق عليه إذا رفعت أمرها إليه أم لا وهل إذا حكم بطلاقها يرفع حكمه الخلاف أم لا ((الجواب)) إن ترك وطأها ضراراً وسرمداً لعبادة ورفعت أمرها للحاكم لتضررها بترك الوطء فله أن يطلق عليه بالاجتهاد وهذا إذا كان حاضراً وأما إذا كان غائباً فلا يطلق عليه إلا إذا طالت الغيبة سنة فأكثر عند أبي الحسن وهو المعتمد وقال الغرياني وابن عرفة السنتان والثلاثة ليست بطول بل لا بد من الزيادة عليها ويزاد على طول الغيبة أن تخشى الزنا على نفسها ويعلم ذلك منها وتصدق في دعواها مع طول الغيبة وأما بمجرد شهرتها للجماع فلا يوجب طلاقها ويزاد على هذين الشرطين شرط ثالث وهو الإرسال إليه إن علم محله فإن أمكن الوصول إليه وإلا فلا يعتبر هذا الشرط وهذا كله إذا كانت نفقتها دائمة وإلا طلق عليه حالاً لعدم النفقة كما سيأتى في النفقات اه ملخصاً من درودس من باب الإيلاء ثم إن حكم هذا الحاكم صحيح يرفع الخلاف ما لم يستثنى السلطان على قضاة محاكمه حين توليتهم أن لا يحكموا على غائب يطلق كما في مصر فإن السلطان منعهم من الحكم في ذلك وكتب به كتاباً وأرسله لسائر أقطار محاكمه فإن استثنى عليهم شيئاً من الأحكام فلا تنفذ أحكامهم فيه إن حكموا به ولا يرفع الخلاف في الخرشى عند قول المختصر في باب القضاء وجاز تعدد مستقل الخ وإذا قيل إنها تنعقد عامة وخاصة يجوز للخليفة أن يستثنى على القاضي أن لا يحكم في قضية بعينها أو لا يحكم بين فلان وفلان أو لا يقضى في الأموال بالشاهد واليمين اه بزيادة من عدوى [مسئلة] إن قال لامرأته اقضيني ديني وأنا أفارقك فقضته ثم قال لا أفارقك كان لي حق عليك فأعطينته قال مالك أرى ذلك طلاقاً فإن كان ذلك على وجه الفدية أى إذا ثبت أن ذلك كان على وجه الفدية ببساط تقوم عليه بينة مثل أن تسأله أن يطلقها على شيء وتعطيه إياه فيقول لها اقضيني ديني وأنا أفارقك أو ما أشبه ذلك أو يقر بذلك على نفسه

ليلبس غيره أوليئام والله عز وجل أعلم (سئل) في رجل عامى توطأ وصلي ركعتين سنة الاحرام للحج وتجرد لوى معتقداً أن ذلك نية الدخول في الحج ومضى على سبيله في الأركان والواجبات والسنن ظاناً أن ذلك الركعتين والتجرد والتلبية كافية للدخول في النسك فهل تنعقد نية الرجل المذكور على هذه الكيفية أم لا فإن قلتم لا تنعقد النية بهذا اللفظ على هذه الكيفية فهل أحد من الائمة تسكنى عنده هذه الكيفية والقصد من غير نية تصريح أم لا أفيدوا (أجاب) بقوله

نعم لا ينعقد للذكور نسك بفعله المذكور والحال ماسطرو لا أعلم أحداً من الأئمة قال باعتقاد النسك من غير نية والله سبحانه أعلم وعبرة المناوى في اتحاف الناسك إنما ينعقد الاحرام بنية اتفاقاً فينوى الاحرام بما شاء عين أو أطلق والتعيين أولى ولا يجب تلفظ بنية اتفاقاً وينعقد بمجرد النية عند الشافعية والحنابلة ولا تجب تلبية عندهما بل تسن وقال الحنفية لا يصير محرماً إلا بالنية والتلبية معاً وعند أكثر المالكية لا ينعقد إلا بنية مقرونة بقول (١٣٥) أو فعل تعلقاً به كالتلبية وتوجه

الطريق وبه جزم في المختصر لكن وافق جمع منهم الشافعية الخ ما فيه فحيث علمت ما ذكره ظهر لك أن المذكور لم ينعقد له إحرام بل هو حلال في جميع ما أتى به بإجماع الأربعة فإن كان ما ذكر حجة الاسلام فهي باقية في ذمته وإن كانت تطوعاً فلا يلزمه شيء والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله تعالى عنه في مريدي الوقوف بعرفة كالمتوجهين من نجد الحجاز وخراسان إذا دخلوا أرض عرفة قبل الزوال هل يكون دخولهم بدعة كالمتوجهين من مكة أم يسن لهم أن يمشوا دونها حتى تزول الشمس فيخطب ويصلي الامام أو نائبه ويدخلون بعد الزوال كغيرهم أم يرجون إلى نمرة ويضرب من كان له قبة بها اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم أفقونا جزيم خيراً (أجاب) نفعتنا الله به نعم يرجون إلى نمرة ويضرب كل قبة اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم وإن ترتب على تعريضه دخول عرفة قبل الزوال لأنه دخول الحاجة والله الهادي أعلم (سئل) رضى الله عنه عن الشجر الذي

كان خلعاً ثابتاً وإن لم يكن على وجه الفدية حالف بالله أنه لم يكن على وجه الفدية ويكون القول قوله اهـ دس بتصرف [مسئلة] إذا قال لزوجته أنت طالق طلاقاً لا رجعة فيها أو لا رجعة بعدها فهي رجعية اهـ تقرير عدوى اهـ دس [مسئلة] لا يجوز الخلع بعوض من ذى رق أو صغيرة أو سفينة ورد المال في المسائل الثلاثة وبانت الزوجة من زوجها ما لم يقل إن تم لى أو إن صحت براءتك فأنت طالق فإن قاله ورد المال لم يقع بخلاف ما إذا قاله بعد صدور الطلاق بأن قال لها أنت طالق إن صحت براءتك فأبرأتها فيلزمه الخلع وهذا هو المعتمد خلافاً للبرزلى اهـ ملخصاً من درودس «ما قولكم» في امرأة طلبت المخالعة من زوجها فحضر جماعة وحسبوا نفقة العدة وأجرة المنزل ومؤخر الصداق فبلغ خمسين ريالاً فقالت خالعتك علي هذا القدر المذكور فقال الزوج قبلت الخلع على نفسي ثم اعتدت وتزوجت برجل آخر ثم طلقها فاعتدت ثم تزوجها الزوج الأول ثم طلقها طلاقاً رجعياً ثم راجعها ثم خالعها ثم رفعت سؤالاً لمفتى الشافعية بما ذكر فأجاب بأن الخلع الأول غير صحيح وعقد الرجل الثانى غير صحيح وهى باقية فى عصمة الزوج الأول فما الحكم عند السادة المالكية (الجواب) خلع الرجل الأول صحيح والطلاق والخلع الواقعان فيه بعد الزوج الثانى يضمنان للخلع الأول لأن نكاح الزوج الثانى غير صحيح عند الشافعى فهو نكاح مختلف فيه والمختلف فيه يلحق فيه الطلاق فلا تحل لزوجها الأول حتى تنكح زوجاً غيره والله أعلم

### باب فى الطلاق

[مسئلة] إن كانت العصمة غير مملوكة وقت الطلاق لا حقيقة ولا تعليقاً فلا يلزم الطلاق كما إذا قال على الطلاق من التى أتزوجها لا أفعل كذا والطلاق يلزم من التى أتزوجها إن فعلت كذا أو إن كنت فعلت كذا قرره شيخنا العدوى رحمه الله [مسئلة] عند الشافعى إن قال لزوجته إن فعلت أنا وأنت كذا فأنت طالق ثلاثاً ثم خالعها حلت يمينه فإذا فعل المحلوف عليه بعد الخلع وقبل عقده عليها أو بعده لم يلزمه شيء وهى فسخة عظيمة يجوز لغير الشافعى أن يقلده فيها اهـ دس [مسئلة] إذا قال لزوجته ما أثقلب اليه حرام إن كنت لى بامرأة

تستنبه الناس فى الحرم هل هو كالذى ينبت بنفسه فى الاثم والضمان أم لا لأن بعض طلبة العلم ينسب إلى الامام النووى أن الذى تستنبه الناس من الشجر كغيره فى الحرم والضمان فهل قوله حق أم مكذوب على الامام النووى يبنوا لنا ذلك بياناً شافياً مع الدليل القاطع أثابكم الله تعالى (أجاب) نفعتنا الله به نعم أعلم وقفنا الله وإياك لما يحبه ويرضاه قبل ذلك أن الثابت فى الحرم نوعان شجر ونجم فالشجر ماله ساق كالسدر والنخل وما أشبههما فهذا هو الذى جرى فيه الخلاف بين الرافعى



والنوى فالرافعي رجع في محرره أنه لا يحرم منه إلا النبات بنفسه دون الذي يستنبته الناس كالنخل والرمان والعلامة النوى رجع التحريم والضمان في الشجر بلا تفصيل وأما النجم وهو ما ليس له ساق كالبر والذرة والدخن والبطيخ والقمام والباذنجان فهذا لا خلاف في أنه لا يحرم منه إلا ما ينبت بنفسه كالرجلة والبقلة دون ما يستنبت كالخيار والبقول والعبرة في ذلك بالأصل فلونبت البر بنفسه (١٣٦) لم يحرم قطعه اعتبارا بأصله ولو استنبت البقلة حرم قطعها إن كان بذرها

من بقلة حرمية وإلا فلا كالرجلة والدليل لما قلنا قوله في المنهاج ويحرم قطع نبات الحرم الذي لا يستنبت قال في التحفة والنهاية والمغنى والعبارة للتحفة بعد قوله الذي لا يستنبت أى لا يستنبته الناس بأن نبت بنفسه شجرا كان وإن كان بعض مغرسه في الحل أو حشيشا رطبا إجماعا للنهى عنه قال في المنهاج قلت والمستنبت كغيره على المذهب، عبارة التحفة والمستنبت من الشجر الحرمي كغيره المعلوم من كلامه أولا وهو ما نبت بنفسه في الحرم والضمان على المذهب وخرج بالشجر غيره فلا يحرم مستنبته كشعير وبر وسائر الأقوات والخضروات والبقل والرجلة فيجوز قطعها وقلعها اتفاقا انتهى كلام التحفة بحذف وفي المغنى وكذا المستنبت بفتح الباء وهو ما استنبته الآدميون من الشجر كغيره في الحرم والضمان على المذهب وهو القول الأظهر وقطع به بعضهم لعموم الحديث السابق والثاني المنع تشديدا له بالزرع أى كالخنطة والشعير والبقول

أو إن لم أضربك فقال ابن القاسم لا يحنث في زوجته لأنه أخرجها من البين إذ حين أوقع البين علمنا أنه لم يردّها بالتحريم وإنما أراد غيرها نقله ابن غازي وغيره اهـ دس [مسئلة] في أقرب المسالك ونقل ابن عرفة عن اللخمي أن ولي الصبي والمجنون يجوز له أن يطلق عنهما بلا عوض لمصلحة إذ قد يكون في بقاء العصمة فساد لأمر ظهر أو حدث اهـ قال محشية الشيخ الصاوي وهو المعول عليه اهـ

### باب الطلاق

لفظه الصريح يلزمى الطلاق أو على الطلاق وطلاق يلزمى وطلقت وتطلقت ونحو ذلك لا مطلوقة ومنطلقة وانطلق فليست من الصريح ولا من الكناية الظاهرة لاستعمالها في العرف في غير الطلاق بل هي من الكنايات الخفية إن قصد بها الطلاق لزوم وإلا فلا، ولزم في صريحه طلقة واحدة إلا لنية أكثر وصدق في دعوى نفيه إن دل بساط عليه يمين في القضاء وبلا يمين في الفتوى وذلك كما لو أخذها الطلق عند ولادتها فقال أنت طالق لإعلاما لغيره أو طالبا العلم لنفسه وكانت مربوطه فقالت له أطلقني فقال أنت طالق أى ستطلق ونحو ذلك مما يقتضيه الحال اهـ من أقرب المسالك بتوضيح أى أراد بقوله أنت طالق أنها ستطلق من الربط وإلا بأن أراد أنها مطلوقة من الربط فهو كاذب يقع عليه الطلاق كما في حاشية الخرشى اهـ «ما قولكم» في شخص أراد أن يتزوج ابنة عمه خلف أخوها بالطلاق الثلاث ما يعطيا له حتى يطلق نساءه فهل إذا طلقهن طلاقا بائنا ثم تزوج ابنة عمه ثم عقد على زوجاته فهل يخلص الخالف من البين أم لا (الجواب) في فتاوى عج إذا طلق الخلف عليه نساءه الطلاق المذكور سم تزوج أخت الخالف ثم رد نساءه لم يحنث لأن دوامها في عصمته ليس بمنزلة ابتداء التزويج مالم تقم قرينة تدل على أن القصد أن لا يجمعها مع نساءه وأنه لا يزوجهاله مع نساء أبدا أو سوى ذلك فيعمل به ولا يخلصه طلاق زوجاته بان زوجاته للطلاق المذكور والله أعلم «ما قولكم» في شخص اتهم بفعل شيء خلف بالطلاق أنه ما فعله ولا يعرف من فعله ثم تذكر بعد حلقه أن شخصا آخر فعله وسأل ذلك الشخص فأنكر فغلب على ظنه أن ذلك الشخص هو الفاعل فهل يقع على الخالف طلاق أم لا

والخضروات فإنه يجوز ولا ضمان فيه بلا خلاف ذكره في المجموع وعبارة النهاية كالمنفى حرف مجزوف وكذا الجلال المحلى إلا أنه قال بدل قولها في المجموع ذكره في شرح المذهب حيث فهمت ما ذكره فاذا ذكره بعض الطلبة المذكور حق إن أراد بالشجر ما عرفناه سابقا وهو ذو الساق لما عرفت من النقول المذكورة أنه هو المذهب الأظهر أنه لا فرق بين النبات والمستنبت وإن أراد بالشجر ما هو الأعم الذي الساق والنجم فهذا الفهم لا يوافق عليه لما تقرر من عبارة التحفة والنهاية والمغنى

والخلى المصرحين بأن ما ذكره النووي خاص بالشجر وأما النجم المستنبت فيجوز قطعه وقلعه بلا خلاف والله الموفق الهادى أعلم (سئل) أحياء الله حياة طيبة عن جاهل الحج فهل هو كجاهل الصلاة لا يعذر إلا إن نشأ ببادية بعيدة عن العلماء أم لا أفيدونا (الجواب) نعم ليس جاهل الحج كجاهل الصلاة وعبارة الإيعاب للعلامة ابن حجر في مبحث الطيب وظاهر كلامهم هنا أنه لا فرق بين من يعذر بجهله وغيره قد يوجه بأن (١٣٧) من شأن هذا كونه يخفى على العوام فلم

يفصل فيه بين قريب الإسلام وبعيده والناسئى ببادية بعيدة عن العلماء أو غيرها ثم رأيت القاضى أبا الطيب قال لو ادعى في زماننا الجهل بتحريم الطيب واللبس ففيه وجهان انتهى والذي يتجه منهما أنه إن كان مخالطاً للعلماء بحيث لا يخفى ذلك على مثله لم الخ مافى الإيعاب مما أطال به في تحقيق المسئلة والله عز وجل أعلم (سئل) عفا الله عنه ونفعنا به في رجل صلى ركعتين سنة الإحرام ولبي بعد ذلك ونوى بتليته الدخول في الحج وذلك من الميقات الشرعى فهل يصح إحرام الرجل المذكور أم لا يصح أفئونا (أجاب) عفا الله عنه بقوله نعم اقتصاره على التلبية المجردة من غير نية الدخول في النسك لا ينعقد بها إحرام وإن قارنها تجرد بخلاف نية الدخول في النسك فإنها تسكنى وإن لم تقارنها تلبية ولا غيرها قال العلامة المناوى وينعقد بمجرد النية عند الشافعية والحنابلة ولا تجب التلبية عندهما بل تسن وقال الحنفية لا يصير محرماً إلا بالنية والتلبية معا فإذا أتى بهما يصير شارعاً بالنية عند التلبية لا بها وعند أكثر

(الجواب) إذا كان حين اليمين غير عارف بمن فعل على سبيل الجزم أو غلبة الظن ثم حصل له بعد ذلك غلبة الظن بأن الفاعل شخص معين فإن ذلك لا يوجب عليه الحنث لأنه حال الحلف لم يكن عارفاً به وإنما ظن أن معرفته به بعد الحلف وهذا حيث لا نية بأنه لا يعرفه حالا وما لا فان نوى ذلك حنث كذا في فتاوى عج (ماقولكم) في شخص مرض وصار يهذى فلما أفاق أخبر بأنه حلف على زوجته بالطلاق ثلاثاً أنها لا تتوجه لبيت أهلها وهي الآن عندهم فقال ما عندى بهذا علم فما الحكم (الجواب) إذا شهدت البينة بأنه كان يهذى في تلك الحالة فإنه يحلف ولا شيء عليه وإن لم تشهد البينة بذلك فان أنكر وقرع شيء منه صدق وإن أقر بوقوع الطلاق منه وقال لم أعقل ما قلت لم يصدق كذا ذكر ابن ناجي كذا في فتاوى عج وفي الخرشى أما لو قال وقع مني شيء ولم أعقله فإنه يلزمه لقيام القرينة على كذبه (ماقولكم) فيمن وهب لأمه ثوباً تلبسه فامتنعت أن تقبله تخلف لها بالطلاق أن تأخذه فأخذته ومكث عندها نحو سبعة أشهر وردته هبة منها له فهل له قبوله أم لا (الجواب) في فتاوى عج حيث لم تلبسه فإنه يحنث وإن لبسته ثم قبله منها هبة لم يحنث إلا أن ينوى أن لا يعود إليه أو تدل قرينة على ذلك (ماقولكم) فيمن قال لزوجته إن طلبت مني الصلح فأنت طالق فطلبت منه الصلح بدينار فقال إنما أردت الصلح بنصف متاعها فهل يقبل قوله يمينه أم لا (الجواب) يقبل قوله يمينه ولو في القضاء لأن هذه مساوية بخلاف ما إذا أنكر فلا يقبل قوله في القضاء لأن نيته حيثئذ مخالفة كما في فتاوى عج [مسئلة] إن قال أنت طالق ثلاثاً إلا واحدة أو غير واحدة أو سوى واحدة صح الاستثناء ولزمه اثنتان ولو لفظ به سرّاً ولا بد من حركة اللسان كما في الإيمان لكن صحته بشروط الأول يتصل بالمستثنى منه ولو حكماً فلا يضر فصل بعطاس أو سعال فان انفصل اختياراً لم يصح الثاني أن يكون الاستثناء مقصوداً لا إن جرى على لسانه بلا قصد فلا يفيد الثالث أن لا يستغرق المستثنى منه وإلا لم يصح نحو طالق ثلاثاً إلا ثلاثاً فيلزمه ثلاث ويعتبر ما زاد على الثلاث على الأرجح فإذا قال طالق أربعاً إلا اثنتين لزمه اثنتان اه من أقرب المسالك بزيادة من المجموع (ماقولكم) في شخص حلف

المالكية لا ينعقد إلا بنية مقرونة بقول أو فعل تعلق به كتلبية وتوجه إلى الطريق وبه جزم في المختصر لكن وافق جمع منهم الشافعية اه فحيث إن المذكور قارنت تليته نية الدخول في الحج انعقد حججه بالنية فقط عند الشافعية والحنابلة وبها مع التلبية عند الحنفية والمالكية وإن لم توجد النية بل لبي قاصداً أن هذه التلبية تدخله في النسك فلا ينعقد نسكه والله الهادى أعلم (سئل) نفعنا الله تعالى به في رجل أخذ ثلاث حجج من بلده كلها

ذميت وجاء إلى مكة وهى من ثلاثين أو أكثر واستأجر من مكة من يحج عن ذلك من ريال فهل بقية المال حلال له أم لا وهل يحكم بعدالة المذكور أم لا وهل يأثم من رماه بالفسق أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم حيث كل الأمر ماسطر فالمال له أخذه وله أن يستأجر من تصح إجارته بما شاء ويأثم من رماه بالفسق إن كان بالسبب المذكور والله تعالى أعلم (سئل) عفا الله عنه (١٣٨) في رجل استأجر من بلده بحجيج كثيرة من خمسين ريالاً أو أكثر ووصل

إلى مكة وصار يتبخص الناس ويعطيهم من ريالين ومن ثلاثة والذي هو ذو حاجة يأخذ والذي ما هو ذو حاجة ما يأخذ فجاء رجل صاحب عيال مديون ملهوف ما يدرى من أين يأتي بالدرهم وأخذ من الرجل ومن غيره من حجة حجة من ذى ريالين وثلاثة إلى أن جمع له أربعة أو خمسا وطلع الجبل وقرأ الفاتحة عن كل واحد من المذكورين ونزل فهل يأثم هذا الآخذ أم يأثم الذى أعطاه حيث هو مقصر عن البحث على حق الناس وهل تبرأ ذمة هذا الرجل الذى شيل أموال الناس ولم يخرجها على الوجه المعتاد أم لا وهل المال الباقي له حلال له أكله أم لا وهل يطعن في عدالته أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كانت الإجارة عينية فلا يصح من الإجارة إلا الأولى حيث كان المذكور عدلاً ولزمه رد باقي الدراهم إلى أهلها وفي هذه الحالة لا يجوز أن يصرفها لغيره بل لا بد أن يحج بنفسه وإن لم يكن عدلاً لزمه رد الجميع لأهله وحيث كانت الإجارة ذمية وهو

بقوله عليه طلاق زوجته وعق عبده أن زوجته عيباً فنظرت امرأة أو أكثر ونفت ذلك العيب عن الزوجة فهل يلزمه ما حلف به أم لا (الجواب) لا يلزمه ما حلف به ويدين لأن الطلاق والعتاق لا يلزمان بشهادة النساء كما في الأمير علي عب بياب الشهادات إلا لمشقة مريض [مسئلة] إن قال لزوجته أنت طالق كلما حضت أو كلما جاء شهر أو يوم أو ستة فانه يلزمه الطلاق الثلاث منجزاً على المشهور وهذا فيمن تحيض أو يتوقع حيضها كصغيرة إلا إن كانت شابة لا تحيض أو آيسة لا تحيض فلا شيء عليه فان طرق الدم والشابة التي لا تحيض وآيسة لا تحيض فلا شيء عليه فإن طرق الدم الشابة التي لا تحيض بعد ذلك وقال النساء إنه حيض طلق حينئذ وإن قال كلما طلقته فأنت طالق ثم طلقها فانه يقع عليه الثلاث وأما إذا قال حتى ما طلقته أو إذا ما طلقته فأنت طالق ثم طلقها فيلزمه فيها طلقان وأما الثالثة فلا تلزمه كما أن من قال إن طلقته فأنت طالق يلزمه طلقان لأن المعتمد أن التكرار إنما هو بكلمة أو مهما لا متى ما أو إذا ما وإذا قال كلما دخل الدار فعلى طلاق فعليه بكل فعلة من الدخول طلبة ومثل كلما مهما وأما قوله حتى ما دخلت الدار مثلاً فأنت طالق فلا يتكرر الحنث على المذهب ومن حلف بالطلاق لا يترك الوتر وهو بمكة مثلاً فانه يتكرر عليه الحنث بتكرار ترك الوتر لأن العرف في مثل هذا يقتضى أنه لم يرد قصر الحنث على مرة فكأنه قال كلما تركت الوتر فأنت طالق ومثل الوتر كل عبادة لها وقت تفعل فيه لا تقدم عليه ولا تتأخر عنه وذلك الوقت دائم إلا أن ينوى مرة فلا يتكرر وهذه مسئلة تحفظ ولا يقاس عليها اه ملخصاً من الخرشى من فصل اليمين وفصل الطلاق من الخرشى وحاشية العدوى والدسوقى [مسئلة] إن قال إن فعلت كذا أكون داخلاً على أهلى زانياً فهو من كنيات الطلاق واستظهر الثلاث كما في المجموع من باب الإيمان [مسئلة] لو طلق زوجته المدخول بها طلاقاً رجعياً فليلزمه ما فعلت فقال هى طالق فان نوى الإخبار فلا شيء عليه اتفاقاً وإن لم ينو إنشاء ولا إخباراً ففي لزوم طلبة ثانية تردد فاللخمى يقول لا يلزمه طلبة ثانية وهو الأقرب كما في المجموع وعياض يلزمه طلبة ثانية ومحل الخلاف

عدل صح أخذه للدراهم المذكورة ويخرج كيف شاء لمن تصح إجارته وحيث قصر في البحث عن من يستأجره أثم ولا تبرأ ذمة واحد منهما ولا إثم حيث لم يقصر ولكن لا تبرأ ذمة واحد منهما وحيث لم يكن عدلاً فلا تصح إجارته ولزمه رد الدراهم إلى أهلها والله سبحانه أعلم (سئل) عفا الله تعالى عنه ونفعنا به عن رجل استأجر رجلاً ليحج عن ميتة والحال أن كلاهما جاهل وربما أن الأجير انفق له خدمة امرأة أجنبية في طريقه وكذا في مكة المشرقة قبل الإحرام وبعده وربما حصلت له بها خلوة



مراراً متعددة ونظر في بعض أعضائها مراراً والحال أنه جاهل معذور بجهله ولا يظن أن فعله هذا حرام فهل الرجل المذكور يستحق شيئا من الإجارة المذكورة أم لا لأنه متعاطى هذه الأمور وهل يفسق بفعله هذا أم لا لأنه مقصر في التعلم وكذا يتعاطى في حق الناس من غير معرفة وقد نهاه كثير من الذين معه ولم ينته عما ذكر بينوا ذلك أثابكم الله (أجاب) رضي الله عنه وأرضاه نعم أعلم وفقنا الله وإياك أولا أن الخلوة والنظر من الصغار فإذا (١٣٩) أصر عليها ولم تغلب طاعته معاصيه حكم

بفسقه والا فلا وأما قصيره فيها يتعاطاه فإن كان ذلك مطلوباً منه علي سبيل فرض العين بحيث توقفت الصحة عليه وتركه حكم بفسقه وإذا وجد منه المفسق عند الإجارة فالإجارة فاسدة وحكم الإجارة الفاسدة أنه يستحق فيها أجرة المثل إذا أدى بنفسه المؤجر عليه والله عز وجل أعلم (سئل) عفا الله عنه ونفعنا به وبعلمه عن رجل استأجر عن ميت بإجارة ذمية فاسدة بنحو عشرة ريال فهل يصح أن يستناب الشخص المذكور من يحج عن الميت المذكور بهذه الإجارة الفاسدة أم لا وهل يحل له إذا استناب أن يأخذ باقي الأجرة إذا استناب مثلاً بخمسة وتكون خمسة للبائس للحج وخمسة للمستناب أم لا يحل وهل يستحق المباشر أجرة المثل أم ماسمى له أم كل العشرة يبتوا لذلك يانا شافيا (أجاب) رضي الله عنه بقوله نعم يصح للمستأجر أن يستناب من حيث أنه أجنبي وقد نصوا على أنه يجوز للأجنبي أن يستناب عن الميت فإذا أجز غير استحق الأجير غيره المسمى ولزمه هو أن يرد

في القضاء ثم على القول بلزوم واحدة يحلف أنه لم يرد إنشاء طلاق ثانية حيث أراد رجعتها وهو الراجح من أقوال ذكرها الخطاب كما في دس [مسئلة] إذا حلف بطلاق لقد دفع ثمن سلعة لبائعتين أنه إنما دفعه لآخيه فقال ما كنت ظننت أني دفعته إلا للبالغ قال مالك يحنث أى لآب اللغو وهو الحلف على ما يعتقده فيدين خلافه لا ينفع إلا في اليمين بالله كما تقدم في باب اليمين [مسئلة] يلزم طلاق الغضبان ولو اشتد غضبه خلافاً لبعضهم ودعوى أنه من قبيل الإكراه باطل وكل هذا مالم يغيب عقله بحيث لا يشعر بما صدر منه كالجنون اه صاوى (ما قولكم) في رجل قالت له أم زوجته في كلام بينهما أنت فاز أى هأم بطلاق بنتي فقال عساها مائة طلاق وقال أردت الدعاء عليها ولم أرد الطلاق هل يلزمه طلاق أم لا (الجواب) ينفعه عدم إرادة الطلاق لأنه كأنه قال أتمنى لها مائة طلاق وهذا لا يقع به طلاق [مسئلة] يلزم الطلاق ولو بالهول كالعتق والنكاح والرجعة [مسئلة] إن قصد النطق بغير الطلاق فزل لسانه فطق بالطلاق فلا يلزمه في الفتوى ويلزمه في القضاء اه من أقرب المسالك [مسئلة] إن كرر الطلاق بعطف لزمه ما كرهه إن دخل سواء تابعه أم لا ولا ينفعه نية التأكيد لأن العطف ينافي التأكيد ولا يلزم في البائن إلا نسقا أى من غير فصل فإن فصل فلا يلزمه طلاق آخر إلا أن يكون الفصل بغير اختياره كما إذا فصل لسعال أو سطاس وإلا فيتكرر الطلاق وإن كرهه بلا عطف لزمه ما كرهه في المدخول بها كغيرها إن تابعه ولو حكما كفصله بسعال إلا لنية تأكيد فيصدق يمين في القضاء وبغيرها في الفتوى وتقبل بنية التأكيد في المدخول بها ولو طال ما بين الطلاق الأول والثاني بخلاف غير المدخول بها فإنه ينفع فيها التأكيد وحيث لم يطل ما بين الطلاقين فإن طال لا يلزمه الثاني لأن غير المدخول بها تبين بأول طلاقه والبائن لا يلحقها الطلاق الثاني مع الفصل انتهى ملخصاً من درودس وغيرهما [مسئلة] إن أقر مكلف إن شرب خمرأ أو زنى أو اقترض مالا من زيد مثلاً ثم خلف بالطلاق ما فعلته وإنى أخبرت بخلاف الواقع فإنه يوكل إلى دينه ويصدق يمينه في الطلاق فقط أنه كذب في إفراؤه في القضاء ولا يمين عليه في الفتوى فإن نكل طلق عليه الحاكم ومن هذا القبيل من حلف

الأجرة التي أخذها على أهل الميت ولا يحل له أكلها وإذا حج بنفسه استحق أجرة المثل على من استأجره الإجارة الفاسدة والله الهادى أعلم (سئل) تاب الله عليه عن رجل استأجر عن شخص ليحج عنه والحال أن المحجوج عنه ميت وتبين فساد الإجارة لأنها ذمية ولم يستلم جميع الأجرة في مجلس العقد فهل تقع عن الميت المستأجر له أم لا وهل تجوز الاستنابة للمستأجر أم لا أفئونا ما جورين خيراً (أجاب) عفا الله عنه نعم إن حج المستأجر المذكور وقع الحج عن الميت وتجوز الاستنابة للمستأجر ويقع الحج للميت ويستحق

الأجير على المستأجر ماساه له والله الموفق أعلم (سئل) فسمح الله له في بحو حجة جته وبلغه أمنيته عن رجل استأجر عن ميت للحج والحال أن الأجرة ذمية ولم يسلم رأس المال جميعه بل البعض منه فهل تفسد الإجارة أم لا فان قلتم بالفساد فهل يصح الاحتجاج بها وتقع عن فرض الميت المذكور أم لا وهل يصح لحا لم مكة المشرفة إذا قلتم بفساد الإجارة أن يتولى عن المستأجر له تصحيح العقد والحال أن الميت في غير (١٢٠) بدلولايته المسئلة واقعة أفتونا (أجاب) عفا الله عنه بقوله نعم تفسد إجارة

الذمية حيث لم يسلم جميع الأجرة في مجلس العقد وإذا حج المستأجر له وقع الحج للميت المستأجر له واستحق الأجير أجرة المثل وليس للحاكم أن يتولى عقد تصحيح الإجارة حيث كان للميت وارث أو وصي والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) نفعتنا الله به عن رجل استأجر ليحج عن زيد مثلاً وعقد له باسم زيد ثم رسم له كتاب فيه الاسم فإن المرسوم عمرو فأحرم المستأجر عن عمر المخلوط به سيما وعمرو قد أحرم عنه في تلك المدة آخر فكيف الحكم وهل تقع الحجتان لعمرو أم العبرة بما في نفس الأمر وهل العقد صحيح أم لا فإذا أوضحتم أمر الحج فكيف يكون حكم العمرة حيث والأجير مستأجر بهما ولم يعتمر أو ضحوا لنا ذلك أثابكم الله تعالى (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم حيث كان الأمر ما ذكر وقع حج هذا الغالط عن نفسه ولا يستحق أجرة لأنه لم يحج عن من استأجر له الذي هو زيد وعمرو قد حج عنه نعم إن كان عمرو ميتاً وقصده الغالط عند النية بالنسك وسبق إحرام

بالطلاق أنه ما أخذ معلومه من الناظر أو ما أخذ دينه من المدين فأظهر الناظر أو المدين ورقة بخطه على أنه قبض حقه من الناظر أو قبض دينه من المدين فادعى الخالف أنه كتبه قبل أن يأخذ منه حقه فلا حث عليه لأن خطه بمنزلة إقراره قبل يمينه لا بعده لسبقية الخط على الحلف ولو لم يظهر إلا بعد الحلف ولكن لا مطالبة على الناظر ولا على المدين لأن خطه بمنزلة إقراره وتكذيبه لخطه إنما ينفعه في عدم لزوم الطلاق كما تقدم أن من أقر بأنه اقترض مالا لا ينفعه تكذيبه لنفسه إلا في الطلاق فقط وأما المال الذي اقترضه فيلزمه دفعه لمن أقر له وأما تكذيبه لنفسه في شرب الخمر أو الزنى فينفعه في رفع الحد عنه خلافاً لما في أقرب المسالك أفاده ص ومحل كونه يصدق ولا يلزمه طلاق ما لم يقر بأنه شرب الخمر أو زنى واقترض أو أخذ حقه من ناظر الوقف أو من المدين بعد حلفه أنه ما فعل شيئاً من ذلك وإلا فينجز الطلاق عليه في القضاء وظاهر هذا أنه يقبل في الفتوى اه من أقرب المسالك (ما قولكم) في رجل طلق زوجته رجل آخر بحضرتها وهو ساكت فهل تطلق عليه أم لا (الجواب) تطلق عليه بطلاق الفضولي إياها وهو حاضر ساكت لأن سكوته يدل على الرضا ولما تقدم في باب الخلع أنه إن باعها أجنبي وزوجها بحضرة زوجها وسكت ولم ينكر بانت منه ولقول المختصر وطلاق الفضولي كيده وقد قالوا في باب البيوع أن يبيع الفضولي يتوقف لزومه على إجازة رب المبيع إلا إذا وقع يبيع الفضولي بحضرة رب السلعة وهو ساكت فهو لازم وصار الفضولي كالوكيل كما سيأتي [مسئلة] إن حلف وحث وشك هل كان حلفه بالطلاق أو بالعق أو بالمشي إلى مكة فإنه يؤمر بتنفيذ الجميع من غير قضاء اه من أقرب المسالك [مسئلة] إذا شك هل طلق أم لا فلا شيء عليه وأما الظن فيلزم به الطلاق كالتحقيق وأما لو شك هل أعتق أم لا فإنه يلزمه لتشوف الشارع للحرية وبفضه للطلاق ولم ينظروا للاحتياط في الفروج وقد أتوا في الطلاق على القاعدة من إلغاء الشك في المانع لأن الطلاق مانع من حلية الوطئ اه ملخصاً من أقرب المسالك و ص [مسئلة] إذا قال إن دخل زيد الدار فامرأته طالق ثم شك هل دخل أم لا فلا شيء عليه إلا أن يستند الخالف لأمر يتقوى به

الغالط المستأجر لعمرو وقع النسك من الغالط لعمرو ولا يستحق الغالط ولا المستأجر لعمرو شيئاً لأن الغالط لم يستأجر لعمرو والمستأجر لعمرو قد سبق بالأحرام وإن أحر مامعاً أو جهل السابق منهما وقع حجها عنهما ولا يستحقان شيئاً ولو علم سبق ثم نسي وقف الأمر إلى التبين وحكم العمرة يفهم من حكم الحج فيما مر من التفصيل والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) نفعتنا الله به عن رجل استأجر شخصاً ليحج عن ميتة فكانت الإجارة في غير أشهر الحج فهل تنعقد الإجارة في ذلك أم لا سواء كانت بلدته قريبة أم

بعيدة فإذا قلتم إنها تعتقد وأسرع الأجير في المشي حتى وصل الميقات قبل أشهر الحج فهل يستمر العقد أم ينفسخ فإذا قلتم بالانفساخ فهل يجب على الأجير رد الأجرة وهل يجب له أجرة المثل أم لا أفيدوا (أجاب) أنا به الله تعالى بقوله نعم حيث كانت الإجارة ذمية صح مطلقاً أو عينية فإن كان الأجير قريباً بأن كان بمكة أو بمحل يصل أهلها في العادة إذا خرجوا من بلدهم قبل يوم عرفة مكة فالإجارة فاسدة وكذا إذا كان بعيداً ووصل الأجير إلى الميقات قبل أشهر الحج (١٢١) وحيث فسدت الإجارة وحج الأجير عن الميت استحق أجرة المثل

والله عز وجل أعلم (سئل) رضى الله عنه عن استؤجر مفرداً عن ميت واتحد ميقاته وميقات من استؤجر عنه وأحرم بالعمرة أشهر الحج عن نفسه هل يلزمه دم أو دمان حتى أنه لو عاد إلى الميقات المذكور سقط عنه دم التمتع ويبقى عليه الآخر أو سقط عنه بالعود الدمان إذ قلتم بهما ولولم يعد إلى الميقات وقلتم دمان فهل يلزمه الخط من الأجرة كمسكى استؤجر عن آفأى وأحرم من مكة أولاً يلزمه إلا الدم أم الدمان فقط ويستحق الأجرة الكاملة وهل في هذا الحكم من أحرم بالعمرة عن نفسه أو أحرم بها عن المستأجر عنه سواء أويختلف الحكم وهل المسئلة اتفاقية أو اختلافية بيننا لئنا ذلك جزئتم خيراً (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم يلزمه الدمان وبعوده إلى الميقات سقطاً وإذا لم يعد لزم الدمان والخط باعتبار الأعمال والسير وعابرة منح الفتاح للعلامة ابن حجر ولو أحرم أجير حج بعمرة من الميقات المشروط أو المشروع لنفسه فلما فرغ أحرم

حصول ما حلف عليه كرويته شخصاً داخل الدار فشك هل هو زيد المخوف عليه أو غيره ولم يمكنه تحقق الداخل فيؤمر بالطلاق وهل يجبر عليه أولاً وأبلاً وهذا كله في سالم الخاطر وأما من استنكحه الشك فلا شيء عليه وقوله ثم شك هل دخل أم لا فلا شيء عليه وأما لو شك في فعل نفسه كما لو حلف لا يكلم زيداً وشك هل كلمه أم لا فطريقة أبي عمران وابن الحاجب يتجز عليه الطلاق وقال ابن رشد يؤمر بالطلاق من غير جبر إن كان شكه لسبب قائم به وإلا فلا يؤمر به وعزاه ابن رشد لابن القاسم في المدونة وحكى عليه الاتفاق اه ملخصاً من أقرب المسالك وص [مسئلة] إذا شك هل طلق واحدة أو أكثر فيطلق الجميع كأن قال الزوجان إحداكن طالق ولم ينو معينة أو عينها ونسبها فيطلق الجميع على المشهور وهو قول المصريين بخلاف العتق فيختار وقال المدنيون يختار واحدة للطلاق كالعتق اه من الخرشى [مسئلة] لو كان لرجل أربع زوجات فرأى إحداهن مشرفة من الشباك فقال المشرفة طالق وأنكرن الجميع طلقن الأربع قطعاً كما في الصاوى [مسئلة] إن شك هل طلق زوجته طلبة أو اثنتين أو ثلاثاً لم تحل له إلا بعد زوج لاحتمال كونه ثلاثاً ثم إن تزوجها بعد زوج وطلقها طلبة أو اثنتين فلا تحل له إلا بعد زوج لأنه إن طلقها واحدة يحتمل أن يكون المشكوك فيه اثنتين وهذه تكلمة للثلاث ثم إن تزوجها بعد زوج وطلقها فلا تحل له إلا بعد زوج لاحتمال كون المشكوك فيه واحدة وهاتان اثنتان محققتان ثم إن تزوجها بعد زوج وطلقها فلا تحل له إلا بعد زوج لاحتمال كون المشكوك فيه ثلاثاً ثم إن تزوجها وطلقها رابعاً فلا تحل له إلا بعد زوج لاحتمال أن يكون المشكوك فيه ابتداء اثنتين فواحدة من الأربع تمام العصمة الأولى والباقي عصمة ثانية قد تمت وهكذا لغير نهاية انظر دس [مسئلة] يلزم الطلاق بالإشارة المفهمة يد أو رأس ولو من غير الآخرس ولا يلزم بغير المفهمة ولو فهمتها الزوجة لأنها من الأفعال التي لا طلاق بها اه من أقرب المسالك [مسئلة] يلزمه الطلاق متى قال للرسول أخبرها بأنى طلقها ولو لم يصل الخبر إليها منه بزيادة من ص [مسئلة] يلزمه الطلاق بمجرد كتابة الطلاق عازماً بطلاقها ولو لم يصل وإلا بأن كان غير عازم حال الكتابة فيلزمه الطلاق إن أعطاه لمن يوصله عازماً

للمستأجر فإن عاد للميقات في تلك السنة محرماً أو أحرم منه فلا شيء عليه وإن قصد ربحه إياه أول سفره لأن ذلك لا ينافى قصد تحصيل النسك للمستأجر وإن لم يعد أجزأه على المعتمد لتناول عموم الإذن له وليس كتحالفه الوكيل لأن الحج شديد التثبت والتعلق فاكتفى فيه بأدنى إشارة ولزمه دم لمجاوزة وحط تفاوت ما بين حجتين من بلد الإجارة أحدهما إحرامها من الميقات والآخرى من حيث أحرم مع اعتبار تفاوت الفراسخ والسهولة والحزونة لأن الأجرة في مقابلة



السيرو والعمل إلى أن قال وله العدول إلى ميقات مساو للبعين أو أطول وكذا أقرب إلى مكة علي ما قاله جمع واعتمده الجلال الطبري وفرع عليه أنه لو استؤجر مكي عن آفاق ولم يشترط عليه ميقاتا كان له الإحرام عنه من مكة ولا يلزمه العدول عنها لكن الذي أفهمه كلام الروضة وأصلها وصرح به البغوي وغيره واعتمده المحب الطبري وغيره أنه ليس له العدول للأقرب فإن فعل لزمه الدم والخط ويؤيده أنه لو استأجر (١٤٣) آفاق مكيًا للتمتع لزمه دم اتفاقا نظرا للمحجوج عنه دون الأجير

انتهى كلام المنح وأما من أحرم لمستأجره بالعمرة من الميقات ثم حج له منه كذلك فإن أذن له في التمتع فتمتع فالدم على المستأجر فإن عجز فالصوم على الأجير لكن إن اشترط على الأجير العود للميقات في الحجج ولم يعد فالدم على الأجير أو بدله عند العجز أو الخط من الإجارة فإن عاد الأجير بلا شرط سقط عن المستأجر ولا يستحق الأجير غير المسمى فإن استأجره معصوب للأفراد إجارة عين ولم يأمره بتقديم العمرة قبل أشهر الحج فتمتع انفسخ العقد في هذه العمرة فيحط ما يخصها ووقعت للأجير وعليه الدمان إن كان آفاقاً ولم يعد للميقات فإن أتى بعمرة بعد الحج للمستأجر صححت ولا حظ فإن كانت الإجارة عن ميت أو إجارة ذمة أو أمره بتقديم العمرة قبل أشهر الحج فأتى بها الأجير في أشهره فلا انفساخ ولا دم لتمتع ولا حظ إن عاد للميقات وإلا وجبا والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم (سئل) رضى الله عنه وأرضاه في رجل أجزأ أن يحج عن إنسان

ولو لم يصل ومثله عدم النية على المعتمد حال الكتابة أو حال الإخراج لأنه يشدد عليه عند عدم النية للعبث وإن كتبه غير عازم وأخرجه غير عازم ولكن وصل إليها يلزمه الطلاق وأما إن كتبه غير عازم وأخرجه غير عازم ولم يصل فقولان أقواهما عدم اللزوم وأما لو كتبه مستشيراً أولاً نية له أخرجه عازماً أو مستشيراً أولاً نية له فإنه يحث في هذه الصور إن وصل اتفاقاً وكذا إن لم يصل على المعتمد إلا في صورة وهي ما إذا كتبه مستشيراً وأخرجه كذلك فتحصل أن لزوم الطلاق إما في الكتابة عازماً أو بأخراجه من يده عازماً ومثله عدم النية على المعتمد حال الكتابة أو حال إخراج الكتاب من يده وإما بالوصول إليها ملخصاً من أقرب المسالك وص [مسئلة] إن قصد أن ينطق بالطلاق فعُدل لغيره فقال أنت قائمة لا يلزمه شيء لأنه لم ينو به اه من المجموع وغيره [مسئلة] إذا أراد أن ينطق بالثلاث فقال أنت طالق وسكت عن اللفظ بالثلاث فلا يلزمه ما زاد على الواحدة لأنه لم يقصد الثلاث بقوله أنت طالق وإنما أراد أن ينطق بالثلاث فبدا له عدم الثلاث فسكت عن النطق به اه من أقرب المسالك [مسئلة] لو أراد أن ينتجز طلاقاً واحدة فقال أنت طالق ثلاثاً فقبل يلزمه الثلاث في القضاء وقبل منه مانواه في الفتوى وقيل يلزمه الثلاث في الفتوى والقضاء ولا ينوى مطلقاً وهذا هو الظاهر وهو قول مالك والأول قول سحنون اه دس [مسئلة] إن كرر الطلاق بعطف لزمه ما كرره إن دخل سواء تابعه أم لا ولا ينفعه نية التأكيد لأن العطف يتأني التأكيد ولا يلزم في البائن إلا نسقام من غير فصل وإلا فلا وإن كرره بلا عطف لزمه ما كرره في المدخول بها كغيرها إن تابعه ولو حكما كفضله بسعال الإلنية تأكيد فيصدق يمين في القضاء وبغيرها في الفتوى وتقبل نية التأكيد في المدخول بها ولو طال ما بين الطلاق الأول والثاني بخلاف غير المدخول بها فإنه ينفع فيها التأكيد حيث لم يطل ما بين الطلاقين فإن طال لا يلزمه الثاني لأن غير المدخول تبين بأول طلاقه والبائن لا يلحقها الطلاق الثاني مع الفصل اه ملخصاً من درودس وغيرهما [مسئلة] الفعل لا يقع به طلاق ولو قصد به الطلاق ما لم يجر عرف باستعماله في الطلاق وإلا وقع فإن صاحبه عوض فهو بائن وإلا فرجى كما ذكره عدوى في باب الخلع (ما قولكم) في شخص

فجاوز ميقات المحجوج عنه ولم يحرم ودخل مكة بغير إحرام فهل تنفسخ الإجارة بذلك أم لا ويلزمه دم لمجاوزة الميقات ويحرم عليه وهل الإجارة صحيحة أم كيف الحكم أفيدوا جزاكم الله تعالى أفضل الجزاء (أجاب) رضى الله تعالى عنه بقوله الحمد لله رب العالمين ما شاء الله لا قوة إلا بالله اعلم وفقنا الله وإياك لما فيه رضاه أن الإجارة نوعان ذمية وعينية فالذمية كألزمت ذمتك حجة عن متى مثلاً وهذه يصح الاستئجار لها في أشهر الحج وقبلها في سنة الحج وقبلها فإن

أطلقت حمل على السنة الحاضرة ولا يؤثر فيها نحو مرض أجير وخوف طريق إذ له إلا نابة وتوبلا عذر والنوع الآخر عينية  
وهي التي يمتنع أن ينيب الأجير غيره وتحصل بنحو استأجرتك لتخرج عن ميثا وإن لم يقل بنفسك ولا بد فيها من إمكان  
اتصال العمل فمن بمكة لا يستأجر إلا في أشهر الحج ومثله القريب وهو من لوسار من محل الاجارة في أشهر الحج أدرك الحج  
في تلك السنة فلا تصح إجارته العينية إلا في أشهر الحج ولو (١٤٣) أولها تمكنه من الاحرام حالا لا قبلها

إذ لا حاجة به إليه بخلاف البعيد  
وهو الذي إذا خرج من محل  
الاجارة في أشهر الحج لا يمكنه  
إدراك الحج في سنته فتعقد له  
الاجارة وقت الخروج المعتاد  
من محلها لمن يسير معهم من  
ركبان أو مشاة ولا يضر انتظار  
خروجهم لو أخره إن احتاج  
للسير معهم ولو لمجرد الوحشة  
نعم إن جد في السير فوصل  
المقات قبلها بطلت الاجارة  
فحيث فهمت ما ذكر فلنرجع  
لجواب السؤال فنقول إن كان  
الأجير المذكور إجارته ذمية  
فصحيحة غير منفسخة بل يلزمه  
العود إلى ميقات المحجوج عنه  
والاحرام بالحج منه فإن لم يعد  
وأحرم من دونه لزمه الدم والخط  
وهو من أهل البلاد البعيدة وأما  
إذا كان من البلاد القريبة  
والاجارة عينية وقد استؤجر  
قبل أشهر الحج فالاجارة باطلة  
فإن حج من دون المقات فله  
أجرة المثل ولزمه الخط أو من  
المقات فله أجرة المثل ولا حظ  
والله سبحانه وتعالى أعلم  
(سئل) رضى الله عنه عن رجل  
أرسل إلى آخر بعدة حجج

قال زوجته طالق أنه لا يأتي بعمره في هذا اليوم إلا ماشيا فهل إذا لم يأت بها  
أصلا يقع عليه الطلاق أم لا (الجواب) قد اختلف في الاستثناء من النفي فمن  
قال أن الاستثناء من النفي إثبات أوجب العمرة والمشي لأن عنده في قوة قضيتين  
نافية ومثبتة أو كأنه قال لا أعتمر غير ماش ولا أعتمر ماشيا فإذا لم يأت بها أصلا  
وقع عليه الطلاق ومن جعل المستثنى مسكوتا عنه لم يوجب عليه العمرة لأن  
المعنى أن اعتمر لا يعتمر غير ماش فإذا لم يأت بها أصلا لا يقع عليه الطلاق وهذا  
أليق بالعرف في نحو لا دخلت هذا المكان إلا راكبا فلا يحنث بعدم الدخول  
أصلا ففي ضوء الشموع في فصل وجب بفرض قيام من قال زوجته طالق  
لا انتفل في هذا اليوم إلا قائما يكون عدم تنفله أصلا خيرا من تنفله جالسا إذ  
بذلك يخلص من الحنث ولزوه أبغض الحلال وفي المجموع في باب اليمين حلف  
لألعب معك إلا هذا الدست من الشطرنج فخلطه شخص عليهما فحنثه الشافعية  
وجماة بناء على أن الاستثناء من النفي إثبات ولم يحنثه الطرطوشي بناء على أن  
المستثنى مسكوت عنه انظره [مسئلة] إن قصد الطلاق ولو باسقى الماء لزم كما  
في در وغيره (ما قولكم) في رجل قال لزوجته أنت طالق طلقة واحدة تملكين  
بها أمر نفسك فهل يلزمه طلاق بآئن أورجعي وإذا قلتم إنه بآئن ثم إنه طلقها  
بعد ذلك طلاقا آخر في العدة فهل يرتد على الأول أم لا (الجواب) تقدم في الخلع  
عن العدوى أنه اختلف في ذلك على ثلاثة أقوال فقيل يلزمه طلقة رجعية كمن  
قال أنت طالق واحدة لا رجعة لي عليك فبها والثاني يلزمه الثلاث والثالث  
يلزمه طلقة واحدة بآئنة ورجعه اللقاني في الأول وهو ما عليه مالك وابن القاسم  
وإذا طلقها بعد ذلك في العدة يرتد على احتياطا ومراعاة لمن يقول إنه رجعي  
لا سيما وهو الأرجح وتقدم أن كل مختلف فيه يلحق فيه الطلاق ولو كان الخلاف  
خارج المذهب (ما قولكم) في رجل رأى بعض زوجاته خارجة من الدار فقال  
إن لم أطلقك فجميع نسائي طواق فرجعت ولم يعرفها بعينها وأنكرت كل واحدة  
من نسائه أن تكون هي الخارجة فهل يلزمه طلاق الجميع أم كيف الحال  
(الجواب) ما أفتي به الأبى في مثل هذه الواقعة أنه يمكك واحدة ويلزمه طلاق  
ماعداه لأنه إن كانت التي أمسكها هي الخارجة من الدار فقد طلق ماعداها وإن

وذكر له في مرسومه يتصرف فيهن كيف شاء ويأخذ له منهن حجة وإن أراد أن يعتمر عن الباقي اعتمر وأجر من يحج  
فقط فامثل المذكور ما في رقم المرسوم وحج لاحد المحجوج عنهم واعتمر عن الباقي فهل يتكرر عليه دم المجاوزة بتكرر  
العمر أم يكفيه دم واحد وهل يصير وكلا بمجرد تصفح المرسوم اليه ويجوز له أن يتولى الطرفين ويصير وكلا واجيرا  
بمجرد تصفح المرسوم اليه ولا يحتاج إلى من يستأجره حجته التي ذكرت له وسائر العمر أم كيف الحكم وهل في المذهب

من يسوغ له الاكتفاء بدم واحد بينوا لنا ذلك بيانا شافيا كافيا من جميع الوجوه جزيما حيرى الدنيا والاخرة المسألة  
واقعة والسائل مستفيد (أجاب) رضى الله عنه وأرضاه نعم إن قلنا إن العبرة بميقات المعتمر عنه وهو المعتمد بتعدد الدم  
بتعدد العمر وإن قلنا بمقابله وهو مامال إليه الطبرى وجماعة فلا دم أصلا ويصير وكيفا بوصول المرسوم إليه  
حاشى غلب على ظنه أنه خط موكله ولا يكون (١٤٤) أجبر بذلك ولأن يتولى الطرفين ولكنه إذا حج واعتمر

وقع الحج والعمرة لمن نوى له  
بأجرة المثل دون المسمى للإذن  
من الموكل ولا يجب المسمى لما  
علت أنه لا إجارة والله سبحانه  
وتعالى أعلم

### (باب البيع)

(سئل) رضى الله عنه عن بيع  
العينة هو أن يبيع شيئا بثمان كثير  
مؤجلا ثم يشتريه من المشتري  
وبعد قبضه بحال قليل ليبقى الزائد  
بذمته هل هو حرام أو مكروه  
عند الامام الشافعى وهل حرمة  
باقى الأئمة أم جوزوه وهل مثل  
ذلك إذا اشترى شخص سلعة  
لنفسه ثم باعها على زيد وقبض  
ثمها منه ثم اشتراها من زيد بثمان  
كثير مؤجلا أفيدونا المسألة  
واقعة لأن كثيرا من الناس إذا  
كان عليه دراهم للناس يحمى إلى  
بعض الناس ويقول مرادى  
دراهم أقاضى بها الناس بزودها  
يشترى بها سلعة ويريد عليه  
في قيمتها ثم يشتريها منه ويخلصه  
القيمة وذلك حيلة مخلصه من  
الوقوع فى الربا ما الحكم فى ذلك  
أفتونا (أجاب) نعم حيث  
وجدت شروط البيع وأركانه  
والقبض الصحيح فالبيع والشراء

كانت إحدى الثلاث فقد طلق الخارجة من الدار هذا هو الصواب خلافا لابن  
عرفة حيث قال يلزمه طلاق الأربع أمال وقال الخارجة طالق وجهلت فتطلق الأربع  
كما فى دس [مسئلة] إذا قال كلها أو متى ما طلقتك أو كلها وقع عليك طلاق أو متى  
ما وقع عليك طلاق فأنت طالق وطلق واحدة فيلزمه الطلاق الثلاث فى الفروع  
الأربعة لأنه ياقع الواحدة وقع المعلق فتقع الثانية وبوقوعها تقع الثالثة لأن  
فاعل الطلقة الأولى فاعل الثانية والأولى سبب فى الثانية وإذا كان فاعل السبب  
فاعل المسبب آل الأمر إلى أن الطلقة الثانية فعلة فتجعل سببا للثالثة بمقتضى أداة  
التكرار اه ملخصا من أقرب المسالك ووص (مسئلة) إذا قال أنت طالق أبدا أو إلى  
يوم القيامة فى الخرشي يلزمه طلقة واحدة وهذا ظاهر المدونة عند ابن يونس  
وظاهرها عند ابن الحاج وجزم به ابن رشد أنه يلزمه ثلاث وهذا الثانى إمامساو  
للأول أو أرجح لذهاب ابن رشد له لأنه عجوزة المذهب اه من حاشية الخرشي  
بتصرف وتوضيح [مسئلة] فى الدسوق لو قال أنت طالق كلها حليت حرمت  
نظر لقصدته فإن كان مراده كلها حليت بالرجعة فى هذه العصمة بعد الطلاق  
الرجعى حرمت حلت له بعد زوج فإن لم يكن له قصد نظر لعرفهم فإن لم يكن  
لهم عرف نظر للبساط فإن لم يكن بساط حمل على المعنى المقتضى التأييد احتياطاً  
ومثل ذلك إذا قال لها أنت طالق كلها حلك شيخ حرمك شيخ وأما لو قال أنت  
طالق ثلاثاً كلها حليت حرمت فإن أراد حلية الزوج الثانى بعد هذه العصمة  
لا تحلها فإنها تحل له بعد زوج لأن إرادته ذلك باطله شرعاً لأن الله تعالى أحلها  
له بعده وإن أراد أنها حلت له بعد زوج وتزوجها فهى حرام عليه تأبى تحريمها والله  
أعلم (ما قولكم) فى رجل قال لآخر طالق زوجتك فإنها غير صالحة فقال لا  
أطلقها وكان ذلك بحضرة الزوجة ثم التفت إليها وقال لها روحى لحالك ولم  
يقصد الطلاق (الجواب) لا يلزمه الطلاق بذلك لأنه من الكنايات الخفية التى  
يتوقف لزوم الطلاق بها على النية [مسئلة] إذا حلف بالطلاق ليقضين غريمه حقه  
إلى أجل كذا فوهمه ربه له وصدق به عليه أو أبرأه منه فإن قبل الحالف  
الهبة بعد الأجل حنت ولو دفعه له بعد القبول وإن كان القبول قبل الأجل ثم  
دفعه له قبل مضيه فالحق أن ينفعه ولا حنت ثم يرجع به عليه كما فى دس [مسئلة]

المذكوران صحيحان ثم حيث المقصود الحيلة المخلصه من الربا فالكراهة دون التحريم وعبرة التحفة والحيلة المخلصه من  
الربا مكروهة بسائر أنواعها خلافا لمن حصر الكراهة فى التخلص من ربا الفضل والله أعلم (سئل) فى رجل مات بأرض  
حضر موت وخلف زوجة وخمسة أولاد وبناتين فبعض الورثة المذكورين غائب فن حلتهم واحد بندرجدة وأراد المذكور  
أن يبيع حصته فى تركة أبيه قبل أن تقسم التركة والمخلف لهم هو أرض ونخل وديار والمشتري حصه الوارث المشار



إليه بحجة المذكور عارف بما خلقه الميث من نخل وأرض وديار فهل يصح له بيع حصته المشاعة أم لا أقونا (أجاب)  
نعم حيث كان البائع والمشتري عالين بعين المبيع وصفته وقدره صح وإن لم تقع قسمة فإن كانا أو أحدهما يجهل شيئا من  
ذلك فليؤكل من هو عالم به ليقع البيع مع العلم الذي هو من شروطه والله سبحانه أعلم (سئل) في رجل اشترى من رجل  
أرضا بحضر موت والعقد وقع بينهما بالبت من أعمال مكة (١٤٥) المشرقة وكتب له خط في ذلك فسافر

المشتري وجاء لوكيل البائع ليقبض  
المبيع فمنعه الوكيل وقال له لم نعم  
لبائعك أرضا عندنا فسكت عنه  
مدة فتحايل المشتري على رجل  
من أقرباء الوكيل وقال له أنا  
أخذت الأرض رهنا من فلان  
وإن أخرجهما من تحت يد قريبيك  
فلك نصفها ففعل قريب الوكيل  
ذلك وقبض الأرض المشتري  
ثم بعد ذلك قال المشتري أنا لي  
بيع بمدة ومدة وضوع يد المشتري  
أقل من عشرة سنين فمات المشتري  
عن ورثة ووجدوا الخط المخلد  
المذكور بالبيع البات وقالوا نحن  
نزرع من بعد خلفه وجدنا أبانا  
واضعاً يده وخطه معنا فهل  
بالصورة المذكورة هذه  
لونازعهم وكيل البائع أو غيره  
بإقرار أبيهم بالرهن بالبينة المراضية  
تنزع الأرض منهم أم يعمل  
بالخط المخلد المذكور بلا بينة  
مكتفين بوضوع اليد من أبيهم  
وهم من بعده أم كيف الحكم  
في ذلك أقونا (أجاب) لا عبرة  
بالخط المذكور والحال ماسطر  
ولا يعمل باليد المذكورة بل  
تنزع الأرض من يدورثته حتى  
يثبت البيع أو الرهن بإقرار البائع

إذا قال غير البالغ لزوجته إن دخلت الدار فأنت طالق فدخلت بعد بلوغه فلا  
يلزمه طلاق كما في حاشية الخرشي [مسئلة] من قال لامرأته كنت طلقتك أو  
قال لعبدك كنت أعقتك ولم يكن قد فعل فلا عليه في الفتوى وقيل يلزمه كما في  
الحاشية المذكورة [مسئلة] من هذا ما إذا أمرته زوجته أن يكتب لابيها أنه  
طلقها لأجل أن يأتيها أبوها لشدة اشتياقها إليه ففعل لا يلزمه الطلاق في الفتوى  
وقيل يلزمه ومن هذا ما إذا خرجت زوجته عن طاعته غطط امرأة أخرى  
فسئل هل طلقت زوجته فقال طلقها غير قاصدا نشأ الطلاق بهذه الصيغة بل  
الإخبار بالكذب ليرغبوا في تزويجه فلا يلزمه طلاق في الفتوى وقيل يلزمه  
[مسئلة] قصد الطلاق والتصميم عليه لا يقع به الطلاق باتفاق كما في حاشية الخرشي  
[مسئلة] إن قال أنت طالق ملأ السموات والأرض فالظاهر لزوم واحدة مالم  
ينو أكثر اه من حاشية الخرشي [مسئلة] نية الطلاق بلغ بمعنى إجرائه على القلب  
بكلام النفس من غير حركة اللسان والشفيتين لا يقع فيها على الراجح كما في المجموع  
وغيره [مسئلة] طلاق الصبي لا يقع لأنه لا يصح إلا من مكلف وأما إذا ارتد  
فتبين منه زوجته لأن ردة الصبي معتبرة قال العلامة الخرشي عند قول سيدي  
خليل وإنما يصح طلاق المسلم المكلف مانصه لا يقال إذا ارتد الصبي بانت  
زوجته منه فقد وقع الطلاق مع عدم وقوعه من مكلف لأننا نقول البيئونة إنما  
وقعت عليه بحكم الشرع لأنه هو الموقع اه وفي حاشية الخرشي في باب الحجر  
لو طلق الصبي وقال لم أبلغ فالظاهر أنه يقبل قوله وربما يدل عليه فرع السيوري  
وهو أن البكر اليتيمة تريد النكاح وتدعى عليه البلوغ هل يقبل منها أو يكشف  
عليها فأجاب بأنه يقبل اه بتوضيح وقد تقدم في باب النكاح [مسئلة] إن عقد  
علي امرأة وثبت نكاحه بالبينة ثم سئل عن الشكاح فأنكره لا يكون إنكاره  
طلاقا كما في حاشية الخرشي وغيرها في باب الشكاح ((لطيفة)) في الأمير علي عبق  
أن السيد ذكر حكاية وهي أن رجلا في الكنيف حلف على زوجته بالطلاق  
لتأتين له بالماء فخلعت بعق أمته لا نواته قال والمخلص تملك الأمة للزوج في  
الحال ببيع أو غيره ثم بعد ذلك يمكن ردّها له بهبة أو غيرها وذكر مع هذه  
الحكاية أن الليث قال دخلت مكة فوجدت الناس مزدحمين علي رجل بالحرم

(١٩ - قرّة العين - ١) أو الرهن أو البيئة العادلة والله أعلم (سئل) عن شخص اشترى سلعة بثمن حالا وأقبض  
البائع ثمن السلعة من مكس أو من ربا أو غيرهما من وجوه الحرام مع علم البائع بأنصاف المشتري بهذه الصفات ثم أراد المشتري  
السلعة ببيعها فهل يحل شراؤها من غير كراهة ولا حرمة على المشتري الثاني وإن علم أنه أوفى ثمنها من الحرام أم لا أفيدونا  
(أجاب) نعم إن كان الشراء في الذمة كما هو الغالب في معاملات الناس ملك المشتري السلعة وله التصرف فيها بأنواع التصرفات من

ردها بالعيب المذكور حيث ثبت وجوده عند البائع والله تعالى أعلم (سئل) عن رجل اشترى من رجل آخر أربع بططيرين فاستكال الأولى بكاملها ولم يظهر فيها من العيوب شيء ثم استكال الثانية وخطب سمنها بالذي قبلها وعند آخر كيلها ظهر فأرملت فالمشترى يقول صار الكل متبحسا ولم يلزمه من ثمن البطتين شيء والبائع يقول بأن البطتين كل واحدة لرجل وهو وويل الجميع وما صار اختلاط الطاهر بالنجس إلا بفعل (١٤٨) المشتري وصاحب البطة الطاهرة مطالب الوكيل بشمنها فما يكون الجواب

أفتونا (أجاب) نعم حيث كان الخلط بفعل المشتري المذكور يلزمه قيمة الطاهرة والله تعالى أعلم (سئل) عن كيفية الاستحجار من يباع وهل هي مبنية على أصل المذهب أم على المختار في المذهب فإذا قلتم على المختار فهل هو اختيار النووي أم اختيار الجمهور فيما يعد بيعا أفتونا (أجاب) نعم هي مبنية على وجه خروجه ابن سريج ففي الروضة فرع المعاطاة ليست يباع على المذهب وخروج ابن سريج قولاً من الخلاف في مصير الهدى مندورا بالتقليد أنه يكتفى بها في المحقرات وبه أفق الروايين وغيره والمحقر كطل خبز وغيره مما يعتاد فيه المعاطاة وقيل هو مادون نصاب السرقة ثم قال وقال مالك رحمه الله تعالى ينعقد بكل ما يعده الناس بيعاً واستحسنه ابن الصباغ قلت هذا الذي استحسنه ابن الصباغ هو الراجح دليلاً وهو المختار لأنه لم يصح في الشرع اشتراط لفظ فوجب الرجوع إلى العرف كغيره من الألفاظ ومن اختاره المتولى والبغوى وغيرهما والله أعلم انتهى كلام الروضة والله سبحانه أعلم (سئل)

في غيرها اه فإذا قال لها أنت خالصة ثم طلقها وهي في العدة فإنه يلزمه طلاق ثانية لما علمت منه أنه قيل إن خالصة طلاق رجعية وكل نكاح مختلف فيه كالمتمق على صحته في حقوق الطلاق وأما عليه السخام ففي ص عن دس يلزمه طلاق واحدة إلا أن ينوى أكثر وأما نحو على الطلاق من ذراعى أو فرسى فلا شيء فيه لأن القصد من الحلف بذلك التباعد عن الحلف بالزوجة اه وفي الأمير على عب من قال عليه الطلاق من ذراعه لاشيء عليه إلا أن ينوى الزوجة وأما أنت طالق من ذراعى فأقام بعض الأشياخ من عدم طلاق الصبي عدم لزوم في هذا وفيه نظر فإنه نظير إيقاعه على جزئها فيكمل اه [مسئلة] إذا قال لزوجته خليت سبيلك لزمه الثلاث إن نوى ذلك أو لم ينو شيئاً فإن نوى أقل لزم مانواه سواء دخل بها أو لم يدخل اه در [مسئلة] إذا قال وجهي من وجهك حرام لزمه الثلاث في المدخول بها ونوى في غيرها فإن لم ينو شيئاً فثلاث على أرجح القولين ويلزمه الثلاث أيضاً في المدخول بها إذا قال ما أعيش فيه حرام وينوى في غيرها فإن لم ينو شيئاً فالأظهر أنه لا يلزمه شيء لأن الزوجة ليست من العيش فلم تدخل في ذلك إلا بالنية كما في المجموع [مسئلة] إن قال رجل ليست زوجتي على ذمتي ولم يرد لإنشاء الطلاق بل أراد إغاظتها أو أراد الكذب فإن دلت القرينة على عدم إرادة الطلاق باللفظ المذكور لم يلزمه بها طلاق وإلا لزمه قال في المختصر وإن قال لانكاح بيني وبينك أولاً ملك لي عليك أولاً سبيل لي عليك فلا شيء عليه إن كان عتابة وإلا فثبات اه [مسئلة] إن قال لانكاح بيني وبينك أولاً ملك لي عليك أولاً سبيل لي عليك يلزمه الثلاث في المدخول بها وينوى في غيرها وإن لم ينو شيئاً لزمه الثلاث وبحل لزوم الثلاث في المدخول بها ما لم يقل هذه الألفاظ لعتاب وإلا فلا شيء عليه وذلك كما إذا كانت تفعل شيئاً لا يوافق غرضه بلا إذن منه فقال لها ذلك في العتاب قرينة وبساط دال على عدم إرادته الطلاق اه من أقرب المسالك [مسئلة] حلف عليه الحرام لا يفعل كذا ثم فعله وراجعها مقلدا لمذهب الشافعي ثم طلقها ثلاثاً فأفتاه بعض جهلة المسالكية بعدم لزوم الثلاث بناء على أن الحرام طلاقاً بانه والباثن لا يرتد عليه طلاق وجدده له عليها عقداً وهذا خطأ لأنه لما راجعها على مذهب الشافعي صار معها في نكاح مختلف فيه وتقدم أن الطلاق يلحق في المختلف

رضى الله عنه في تبين الوجه الصحيح من الفاسد في بيع العهدة والدليل والتعليل (أجاب) نعم الوجه الصحيح فيه ما تقدم الشرط صيغة البيع وإن كان في مجلس العقد والوجه الفاسد هو ما كان الشرط في صلب العقد أو بعده وقبل لزومه والدليل على فساده ما رواه عبد الحق في أحكامه من أن الصادق المصدوق نهى عن بيع وشرط قال في المغنى العلامة الخطيب وسبب فساد الشرط كما قاله الغزالي أن انضمام الشرط إلى البيع يبق علقه بعد البيع يثور بسببها منازعة بين المتبايعين فأبطل

أعنى الشرط إلا ما استثنى انتهى وفي فتح الجواد للعلامة ابن حجر وبطل بيع عقد بشرط مقصود للتعاقدين أو لأحدهما وساعده الآخر عليه لم يوجب البيع بأن لم يقتضه العقد ولا كان من مصالحه ولا بما غرض فيه اه ولا مرية أن يبيع العهدة من ذلك وفي التحفة والحاصل أن كل شرط مناف لمقتضى العقد إنما يبطل إن وقع في صلب العقد أو بعده وقبل لزومه لإلزام تقدم عليه ولو في مجلسه كما يأتي وحيث صح أى يبيع العهدة لم يجبر على (١٤٩) فسخره بوجه وما قبض بشراء فاسد

مضمون بدلا وأجرة ومهرأ  
وقيمة ولد كالمغصوب ويقلع  
غرس وبناء المشتري هنا مجازاً  
على ما في موضع من فتاوى  
البنوى ورجحه جامعها لكن  
صريح ما رجحه الشيخان من  
رجوع مشتر من غاصب بالارش  
عليه الرجوع به هنا على البائع  
بالأولى لعذره مع شبهة إذن  
المالك ظاهراً فأشبهه المستعير  
وتطمين الدار كصبغ الثوب  
فيرجع بنقصه إن كلف إزالته  
وإلا فهو شريك به انتهى كلام  
التحفة ومثله في النهاية إلا قوله  
ويقلع الخ وقول التحفة إن كلف  
إزالته أى بأن أمكن فصله فيكلف  
المشتري هنا إزالة الصبغ والتطمين  
إن أمكن وإن خسر خسرانا  
بيننا ويرجع عليه البائع بالنقص  
للثوب والدار وإلا تمكن  
الإزالة فالمشتري شريك بصبغه  
وتطمينه والله سبحانه أعلم (سئل)  
في رجل باع حبا على رجل آخر  
وشرط عليه أن يسلمه الثمن ريبالا  
برأسه ولم يقبض منه شيئا في  
ساعته ثم مشى البائع وبقى حقه عند  
المشتري ثم ذهب إلى دائرته وجلس  
مدة أيام وجاء يطلب حقه من

فيه انظر ضوء الشموع وقس على هذه كل نكاح مختلف فيه «ما قولكم» في قوم  
عرفهم أن الحرام طلاق وطراً عايمهم عالم وأفتاهم بأن العمل جرى في المغرب  
بأن الحرام طلاقه بآنية فهل هذا العمل صحيح يصح العمل به أم لا (الجواب)  
الفاظ الطلاق مبنية على العرف ولا يحل لأحد أن يفتى لقوم إلا بعرفهم كما يأتي  
عن القرافي فأفتاه هذا العالم بأنه طلاقه بآنية لمن عرفهم أن الحرام طلاق بالثلاث  
ضلال مبين إذ لا يفتى لقوم بعرف آخرين [مسئلة] إذا قال لها يا حرام ولم ينو  
به الطلاق أو قال الحلال حرام أو الحلال حرام على والحلال على حرام أو جميع ما أمك  
حرام ولم يرد إدخال الزوجة في هذه الألفاظ لم يلزمه شيء وإن أراد إدخالها لزومه  
الثلاث في المدخول بها ونوى في غيرها وإن قال أنت حرام لزومه الثلاث في المدخول  
بها ونوى في غيرها ولا يصدق في هذه إن قال لم أنو الزوجة لأنه خاطبها بقوله  
أنت حرام كما ذكره في قوله ما أنقلب إليه من أهل حرام وأما لو قال على الحرام  
بالتعريف فإنه يلزمه الثلاث في المدخول بها وينوى في غيرها والفرق بين على حرام  
بالتشكيك وما معها وبين على الحرام بالتعريف أن المعرف استعمل في العرف  
في حل العصمة بخلاف على حرام وما معه قال البناني وقد جرى العمل بفاس  
ونواحيها بلزوم طلاقه بآنية في على الحرام بالتعريف لا فرق بين مدخول بها  
وغیرها قال في حاشية الأصل والحاصل أن كلا من هذين القولين يعنى القول  
بلزوم الثلاث والقول بلزوم طلاقه بآنية معتمد وحكى البدر القرافي قولاً آخر  
وهو أنه لغو لا يلزم به شيء وقيل إنه طلاق رجعية وقيل ينوى فيه إن نوى به  
الطلاق لزومه وإن لم ينو لم يلزمه شيء وهو المفتى به عند الشافعية اه ملخصاً من  
أقرب المسالك وحاشية ولى الله الصاوى وقوله إن كلا من عذنين القولين يعنى  
القول بلزوم الثلاث والقول بلزوم طلاقه بآنية معتمد محله ما لم يجر عرف بأنه  
بالثلاث وإلا عمل به لقوله في المجموع ومهما جرى عرف عمل به [مسئلة]  
إذا قال أنت طالق طلاق واحدة بآنية فينظر لعرف محله ذلك الخالف فإن كانوا  
يريدون بالبائنة المنفصلة لزومه الثلاث وإن كان عرفهم أنها بمعنى ظاهرة لا خفاء  
فيها وقصد ذلك المعنى فالظاهر أنه لا يلزمه إلا طلاق واحدة وتكون بعد الدخول  
رجعية اه من صاوى فاقصر الدردير على لزوم الثلاث بواحدة بآنية لعرف

المشتري فقال له ما أعطيك ريبالا إلا حسب ما بعث من أول فهل له أن يستلم منه ريبالا سعر الحاضر برأسه وإلا يسلم  
حسب يوم باعه أفيدونا (أجاب) نعم يلزمه أن يسلمه ريبالا برأسه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تواطأ هو وآخر على سلعة  
أن يسيماها في السوق وهو ينجش له فيها ففعل ما ذكر حتى إذا استقر الثمن اشتراها الناجش لنفسه واشترط الخيار فهل  
الشراء والشرط صحيحان ويثبت له الخيار أم لا أفيدوا (أجاب) نعم الشراء والشرط صحيحان والحال ما سطر والله سبحانه



أعلم (سئل) فيمن اشترى سلعة بعشرين ريالاً ومثلها بل أحسن يباع بخمسة عشر فهل يثبت للمشتري إذا ادعى الغبن وكذا كل بائع إذا غبن في بيعه ولم يقل لا خلافة وما حقيقة الغبن في المعاملات عند العلماء أفيدوا (أجاب) نعم لا يثبت الفسخ للمشتري بدعوى الغبن وكذا كل بائع ومشتري ليس له الفسخ بالغبن وإن نقص أو زاد على ثمن المثل أضعافاً مضاعفة وفي التحفة بعد قول المنهاج في باب الوكالة وهو ما لا يتحمل (١٥٠) غالباً في المعاملة كدرهمين في عشرة لأن النفوس تشج به

بخلاف اليسير كدرهم فيها نعم قال ابن أبي الدم العشرة إن سوح بها في المائة فلا يتسامح بالمائة في الألف قال فالصواب الرجوع للعرف الخ مافي التحفة والله عز وجل أعلم (سئل) نفعتني الله به في رجل باع أرضاً فيها نخيل بمائة قرش مثلاً وكان لا يعرف سوم شيء ولم يكن له علم بسعر الأراضي والبساتين في هذه المعاملات ولبسوا عليه أسعار البلد ثم لما سمع بذلك أهل الخبرة قالوا له يا قليل العقل فعلت هذا فان تلك الأرض كانت تساوي خمسمائة قرش فان المشتري قد استغنى بك بغبن فاحش فهل والحال ما ذكر للبائع استرداد أرضه من المشتري جبراً عليه أم كيف الحكم في ذلك أفئونا (أجاب) رضى الله عنه نعم ليس له أن يسترد الأرض من المشتري جبراً عليه للغبن الفاحش والله الهادي أعلم (سئل) عفا الله عنه عن وقف أرضاً على أولاده وأولاد أولاده وما تناسلوا بطناً من بعد بطن إلى أن ينقرضوا فإذا انقرضوا فيصرف ذلك الوقف إلى المسجد الفلاني فأراد

مضى [مسألة] يلزمه الثلاث في المدخول بها وينوى في غيرها إن قال لا عصمة لي عليك أو لادمتك لي عليك مالم يكن لعداء وإلا فواحدة كما إذا دفعت له مالا فقال لها لا عصمة لي عليك فواحدة مطلقاً اه در ودس بتصرف [مسألة] يلزمه طلاق واحدة دخل أو لم يدخل في قوله فارقتك وتكون رجعية في المدخول بها وإن نوى أكثر لزمه اه من أقرب المسالك [مسألة] إن قال لزوجته أنت بته وحبك على غاربك فهو من الكنيات الظاهرة ويلزم بها الثلاث في المدخول بها وغيرها على حسب العرف القديم وأما عرفنا الآن فهما من الكنيات الخفية لأن ألفاظ الأيمان مبنية على العرف فلا يلزم شيء إلا بالنية قال القرافي في فروقه مامعناه إن نحو هذه الألفاظ من برية وخلية وحبك على غاربك ورددتك لأهلك إنما قالوا يلزم فيها الثلاث لعرف مضى وأما الآن فمن الكنيات الخفية فلا تجدد أحداً اليوم يطلق امرأته بخلية ولا برية والحاصل أنه لا يحل للفتي أن يفتي بالطلاق حتى يعلم العرف في ذلك البلد اه من صر بتصرف وتوضيح [مسألة] إذا قال لزوجته أنت كالميتة أو لحم الخنزير أو الدم فهي في عرفنا الآن من الكنيات الخفية فلا يلزمه فيها شيء إلا بالنية فإذا قال لمن ثقل نومها أو لمن راحتها كريمة أنت كالميتة أو كالدّم في الاستقذار أو خلية أي من الخير أو من الأقارب أو بائن مني إذا كان بينهما فرجة وكانت القرينة تدل على ذلك أو عرفهم ذلك فلا شيء عليه وأما إذا نوى الطلاق فيلزمه مانواه كما هو ظاهر اه صاوي بتوضيح قال في المجموع ومهما جرى به عرف عمل به قاعدة كلية كالقرائن اه [مسألة] إذا قال أنت طالق من الأمس لزمه الطلاق وبلغى قوله من الأمس اه ملخصاً من در ودس

(فصل) في الكنيات الخفية وهي المحتملة للطلاق وغيره وذلك نحو اذهبي وانصرفي أو لم أتزوجك؛ وقيل ألك امرأة فقال لا أو أنت حرة أو معتقة أو الحق بأهلك ومثله انتقل إلى أهلك أو قال لأمها انتقل إليك ابنتك أو أنت سائبة أو ليس بيني وبينك حلال ولا حرام أو لست لي بامرأة وحكم الكناية الخفية أنه ينوى في الطلاق يمين في القضاء لافي الفتوى وينوى في عدده بلايين كما هو ظاهر عجب وإن لم تكن له نية في عدد فإنه يلزمه الثلاث عند أصبغ مدخولاً بها

بعض الأولاد أن يبيع ما يخصه في ذلك الوقف إلى بعض الأولاد أو إلى أجنبي مثلاً فهل يصح له ذلك أم لا فان قلتم نعم فهل يكون بيع تلك الحصة إلى أن ينقرضوا وبعد انقراضهم تصرف إلى المسجد أو ينفد في حصته إلى أن يموت البائع وبعد موته تصرف الحصة إلى باقي الأولاد وكيف الحكم أفيدوا (أجاب) رضى الله عنه لا يجوز البيع المذكور بحال

من الأحوال والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم (سئل) رضى الله عنه فيمن اشترى حصّة معينة من شخص معين في عقار معين بثمن معين وتفرق المتابعان عن مجلس العقد بالأبدان وقبض المشتري الحصّة المذكورة قبض مثلها أو حازها لنفسه وحكم الحاكم الشرعي بصحة البيع المذكور ولزومه في خصوصه وعمومه حكماً صحيحاً شرعياً معتبراً مرعياً مستوفياً شرائطه الشرعية ومسوغاته المرعية وأحضر المشتري الثمن المذكور وعرضه (١٥١) على البائع المذكور ليستلمه منه ويقبضه

لنفسه فامتنع البائع من تسلمه وقبضه وطلب فسخ عقد البيع المذكور فامتنع المشتري عن الفسخ بعد تمام البيع ولزومه وسلم المشتري الثمن المذكور للحاكم الشرعي ليسلمه للبائع المزبور فأوصله إليه ووضع في حجره بحضرة جمع من المسلمين فرفعه البائع بيده من حجره وألقاه في الأرض فهل يعد هذا قبضاً شرعياً ويرأ المشتري من الثمن أم لا أفيدوا (أجاب) عفا الله عنه بقوله نعم يكون ما ذكر قبضاً ويرأ المشتري من الثمن أم لا سبجانه تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيما يعتاده أهل جدة من أنهم إذا أخذ أحد شيئاً من ابن الصافي إما فروق أو قنائم أو قناطير فإنهم يخرجون على البائع من كل فرق أو قنينة أو قطار كفا للمشتري قدر رطل ونصف ويسمونه قصبة معتادة عندهم وهي بعد البيع وقبل الوزن مع عدم رضا البائع إنما اعتيدت فلا له مفر من ذلك ولا يستباح به إلا بالعادة المذكورة فهل يصح ذلك ويحل للمشتري أخذها وإن كانت مجهولة

أم لا لأنه لما عدل عن اللفظ الصريح أوجب رية عنده في ذلك فشدّد عليه واعترض ابن عرفة على أصبغ وأقوى بواحدة إلى أن مات والظاهر أنها بائنة في غير المدخول بها ورجعية في غيرها ولام ابن عرفة فيقده ويستثنى لفظ لست لي بامرأة إذا علق نحو إن دخلت الدار فلست لي بامرأة فدخلت فإنه يلزمه الثلاث إن نوى مطلق الطلاق أو لانية له فإن نوى شيئاً لزمه وإن نوى غير الطلاق صدق يمين في القضاء وبغيرها في الفتوى هذا هو الذي رجح من أربعة أقوال ولكن ينبغي تنقيح تصديقه بما إذا دل عليه بساط اه ملخصاً من المجموع وحاشية الخرشى ودر (ما قولكم) في رجل سأله آخر بقوله أريد طلاق زوجتك فقال راحت ورحت وادّعى أنه لم يرد طلاقاً هل تطلق أم لا (الجواب) إن كان عرفهم أن يطلقوا بهذا اللفظ وقع عليه وإن لم يكن عرف ولا قرينة تدل على الطلاق فهو من الكفريات بخفية فإذا قال أردت ذهبت عني وذهبت عنها مثلاً صدق في القضاء يمين وفي الفتوى بلا يمين (ما قولكم) في رجل تشاجر مع زوجته فقال لا اختا يا فلانة يصلح أن تكون أختك طالقاً ثلاثاً فهل يلزمه الثلاث أم لا (الجواب) إن قصد بهذه الصيغة تطليق زوجته لزمه الثلاث ولا فلا لأنه لم يسند الطلاق في لفظه إليها بل إلى أختها اه الشيخ محمد عlish وأيضاً لا يلزم من كونها تصلح للطلاق أن يقع عليها بالفعل

(فصل في تعليق الطلاق) [مسئلة] إذا قال أنت طالق إن مت أو إذا مت أو متى مت لم يقع طلاق لأنه لم يصادف محلاً لوقوع المعلق والمعلق عليه معاً وأما إذا قال أنت طالق يوم موق أو قبله بلحظة وأولى أكثر فينجز عليه الآن وأما إن قال أنت طالق إن مات زيد فينجز عليه الطلاق سواء قال إن مات أو إذا مات أو مات زيد أو قبل موته أو بعده أو يوم موته فالتعليق على موت الأجنبي ينجز فيه الطلاق في جميع ما ذكر اه ملخصاً من دروس [مسئلة] إن قال لزوجه المملوكة لآيه أنت طالق يوم موت أبي فاذا مات أبوه فلا يقع عليه الطلاق لان انتقال تركه آيه كلها أو بعضها إليه بموته ومن جهاتها زوجته المملوكة لآيه فينفسخ نكاحه فلم يجد الطلاق محلاً ويجوز له وطؤها بالملك وهذا إن أراد بقوله يوم موت أبي وقت موته وأما إذا أراد باليوم اليوم كله فإنه ينجز عليه الطلاق من الآن لأن أباه

القدر أم لا وإذا قلتم بالصحة فهل تكون للوكيل الذي يخدم بأجرة المثل في القلم خمسة ريال ويأخذ القصبة المذكورة على حكم عادة البلد أم تكون للمالك صاحب الفلوس أفقونا (أجاب) عفا الله عنه القصبة المذكورة لا يحل أخذها للمشتري ولا للوكيل إلا بصريح الرضا والبائع إما للمشتري أو للوكيل ولا عبرة بالعادة لأن مال المعصوم لا يحل إلا برضاه لا بالعادة الجارية وإن اطردت قال سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم كل المسلم حرام دمه وماله وعرضه والله سبحانه أعلم (سئل)

رضى الله عنه في امرأة مكلفة غير محجور عليها لها أرض مزروعة ملك آل بعضها إليها بطريق الميراث من أبيها والبعض الآخر بطريق الشراء من ابن عمها فأذنت لرجل في بيعها فعرضها المأذون له للسوم فساوت مائة وأربعين ريالاً فشاورها الوكيل المذكور فرفضت بالثمن المذكور وأذنت له في البيع به فباعه به من سائرها بمعاودة صحبة وقبض العربون ريالاً واحداً من المشتري وذهب المشتري يتحرف (١٥٣) في باقي الثمن فلما أحضره أنكرت المرأة المذكورة الأذن والبيع

المذكورين والحال أنها قد أشهدت على نفسها رجلين عارفين بها المعركة الشرعية فهل إذا ثبت بالبينة الشرعية إذنها ورضاها بالبيع المذكور على ما ذكر هل يلزم البيع المذكور ويحكم بالأرض للمشتري وتجبر البائعة المذكورة على قبول الثمن وقبضه أم لا أم كيف الحكم أفتونا مأجورين خيراً (أجاب) رضى الله عنه نعم يلزم البيع ويحكم بالأرض للمشتري وتجبر البائعة على تسليم الأرض للمشتري وعلى قبض الثمن فإن لم تقبضه قبضه الحاكم لها والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه بما صورته الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أما بعد فأرجو من العلماء الأعلام لأزوالوا مفيدين للأنام ومسعدين بجواز العلم السلام كشف الحجاب وتمييز الخطأ من الصواب وبيان مسلك الاختيار عما طار واستطار في بعض الاقطار وعم تعاطيه في تلك البلاد بين العباد وهي معاملة تملك فيها من له دراية فقهية بمسوغات جليلة

إذا مات وسط النهار تبين وقوع الطلاق أوله فيكون لطلاقه يوم الموت محل وقد قال سيدي خليل ونجز أى الطلاق إن علق بمستقبل محقق اه ملخصاً من درودس بتوضيح [مسئلة] لو قال لغريمه عليه الطلاق لو جئتني أمس لقضيتك حقك أو قال لشخص لو جئتني أمس لأعطيتك كذا لشيء لا يجب عليه فالذهب أنه لا يقع عليه الطلاق في المسئلةين خلافاً لأصغى القائل بأنه ينجز عليه فيهما كما في حاشية الخرشى عند قول المختصر أو جائز كلو جئت لقضيتك [مسئلة] إن علق طلاقها على واجب عادة بنجز الطلاق من الآن إن كان عمرها يبلغه عادة بأن كان أقل من مدة التعمير كقوله أنت طالق بعد سنة مثلاً فبعدية السنة أمر محقق عادة ويبلغه عمرها عادة فينجز عليه من الآن وأما إن كان لا يبلغه عمرها عادة بأن زاد على مدة التعمير كما إذا قال أنت طالق بعد ثمانين سنة فلا شيء عليه ولو بلغا ثمانين سنة بالفعل مثل أنت طالق إن مت إذ لا طلاق بعد موت وبعد الثمانين يكون ميتاً عادة اه ملخصاً من أقرب المسالك وص بتوضيح [مسئلة] إن قال أنت طالق بعد خمسين سنة مثلاً وكان عمر أحدهما فقط يبلغها عادة فلا ينجز لأنها إن كانت هي الأكبر ولا يبلغها عمرها عادة فبعد الخمسين تكون هي ميتة ولا تطلق ميتة وإن كان هو الأكبر فلا يؤمر ميت بطلاق اه ص بتوضيح [مسئلان] علق الطلاق بمستقبل ممتنع عادة كقوله إن لمست السماء فأنت طالق أو إن شاء هذا الحجر فأنت طالق فلا شيء عليه هذا قول ابن القاسم في المدونة ومشى عليه سيدي خليل وذكر ابن القاسم في النوادر أنه ينجز عليه الطلاق لهزله وبه قال سحنون وذكرهما عبد الوهاب روايتين وذكر أن لزوم الطلاق أصح كذا في دس وذكر في المجموع أنه لا شيء عليه ثم قال تبعت الأصل لأنه سبق الحنث في الهزل ثم قال وأفاد بن أنهما طريقتان اه [مسئلة] لو أراد أن يعلق الثلاث بقوله إن دخلت الدار فأنت طالق ثلاثاً وسكت عن قوله إن دخلت الدار مثلاً فلا شيء عليه كما في المواق عن المتطى اه من دس وقال في المجموع وفي عب إن أراد التعليق على دخول الدار فقال أنت طالق ورجع عن تكميل الشرط نوى في الفتوى اه [مسئلة] إن قال إن حضت فأنت طالق إن كان من شأنها الحيض أو كانت صغيرة يتوقع منها الحيض ولو بعد عشر سنين فإنه ينجز

ففسها الخواص ولم يعقلها العوام من البرية فعظم شرها وعم ضررها وهي المسماة عندهم بالبيع بسبيل العهدة وصورة الواقع في تعاطيهم أن يشتري رجل من آخر شيئاً أو غالباً في النخل مع اصرار كل رد المبيع متى أيسر البائع لكنهم يشترطون استيفاء غلة حولين مثلاً فلو أيسر البائع قبل ما أجلوه وأراد الفكك لا يمكنونه ولا بد عندهم من تسطير ما ذكر حتى يرجع الأمر إليه عند التنازع ويستشهدون على المذكور فلم يوافقوا مبتدعها على تواطىء قبل العقد بل لا تكاد توجد صيغة لهذا البيع حتى انجر



الأمر إلى اتخاذ مجموع ما ذكر صيغة يتلفز به يدل عليه وهو بيعت مثلاً والبيع على سبيل العهدة فهل على ما شرح يصير بيعاً وتجوز المعاملة به أولاً تجوز بحال وهل إذا لم يصح لعدم الصيغة يجوز التغلّي به إن وجدت معتبرة وسبقها أو أطو على ما مر فقط أو مطلقاً أو في صورة مخصوصة أو لأوفيه خلاف وهل يكون التواطؤ وعداويلزمه الوفاء بهما أو به أو لا مطلقاً وهل إذا صح أولى صورته ووفاء المشتري بالرد والمبيع على حاله وقت الشراء أو تغير (١٥٣) يقوم زمن الرد أولاً وإذا لم يصح يلزمه

بتفريط أرش التقصان وما ربحه أو يفرق بين المنفعة والغلة والزيادة والتقصان أفيدوا لا عدمكم الإسلام (أجاب) رحمه الله أعلم أن الصور المذكورة هنا ثلاثة الأولى أنهم يشترون ويشترطون غيث كان الشرط في صلب العقد وفي مجلسه قبل اللزوم فالبيع باطل وإن كان الشرط قبل العقد أو بعده بعد اللزوم فالبيع صحيح الثانية أن لا توجد صيغة فلا شك بالبطان في هذه الصورة، الصورة الثالثة وهي بيعت والبيع على سبيل العهدة فإن كان المتبايعان عارفين مقتضى هذه الصيغة وهو أن معناها بعثك هذا على أني إذا أيسرت استردته وأديت لك الثمن وأن الغلة لك في هذه المدة فلا شك ولا مرية في البطان أو كان أحدهما يعلم ذلك دون الآخر فالبطان أيضاً وإن جهلا معناها وإنما قصداً بيعاً صحيحاً فالصحة وقوله على سبيل العهدة كلمة ملغاة وإذا صح البيع كافي الصورة الثالثة والرابعة من الأولى فلا شك في جواز المعاملة ولكن مع الكراهة حيث أضمر الشرط الفاسد

عليه طلبة واحدة لا ثلاث أخذاً بما مر من أنهما ينتجز الثلاث إذا كانت الصيغة تقتضي التكرار نحو كلما حضت فأنت طالق وأما إن قال لآيسة إما لكبر أو شأنها عدم الحيض وهي شابة وهي التي يقال لها بغلة فلا شيء عليه إذا تخلف الأمر وحاضت الشابة التي شأنها عدم الحيض وقع الطلاق ذكره الخطاب ويبحث فيه بأنه إذا علق الطلاق على أجل لا يبلغه عمرها معاً فإنه لا يقع عليه طلاق ولو بلغه بالفعل كما تقدم قريباً اهـ ملخصاً من درودس [مسئلة] إن قال إن كان فلان من أهل الجنة أو إن لم يكن من أهلها فأنت طالق فإنه ينتجز عليه الطلاق من الآن للشك وهذا ما لم يكن مقطوعاً بأنه من أهلها كأحد العشرة المبشرين بالجنة وإلا فلا شيء عليه [مسئلة] إن قال أنت طالق إن شاء الله نجز عليه الطلاق من الآن لأنه لا اطلاع لنا عليها [مسئلة] إذا قال إن كانت هذه البطيخة حلوة أو إن لم تكن حلوة فأنت طالق فإنه ينتجز عليه الطلاق من الآن للشك حال اليقين اهـ من أقرب المسالك [مسئلة] إن قال أنت طالق إن دخلت الدار مثلاً إلا أن يبدو لي أو إلا أن يغير الله ما في خاطري ونوى صرفه للعلق عليه فقط كالدخول فلا ينتجز عليه الطلاق بل لا يلزمه شيء لأن المعنى إن دخلت الدار وبدأ لي جعله سبباً للطلاق فأنت طالق وإذا لم يبدل ذلك فلا ففي الحقيقة هو معاق على التصميم والتصميم لم يوجد حال التعليق فلم يلزمه شيء وأما لو صرفه للطلاق أو لم يتو شيئاً فإنه ينتجز عليه لأنه يعد ندماً أو رفعاً للواقع اهـ ص [مسئلة] إن علق بممكن وقوعه وليس في وسعنا كأن لم تمطر السماء في هذا الشهر مثلاً فأنت طالق فإنه ينتجز عليه الطلاق في يمين الحنث المذكور ولكن يحتاج لحكم حاكم من الآن بخلاف يمين البر كقوله إن أمطرت السماء في هذا الشهر مثلاً فأنت طالق فإنه لا ينتجز عليه بل ينتظر فإن أمطرت في الأجل المذكور طلقت وإلا فلا علي الأرجح اهـ من أقرب المسالك [مسئلة] إن قال إن لم أزن أو إن لم أشرب الخمر فأنت طالق فإنه ينتجز عليه الطلاق ولكن يحتاج إلى حكم حاكم فلو أخبره مفت بوقوع الطلاق من غير حكم فاعتدت زوجته وتزوجت ثم فعل المحرم بأن زنى أو شرب الخمر فإن زوجته ترد إليه لأن عصمته لم ترتفع لما علمت أن الطلاق هنا يحتاج لحكم حاكم ولكن وطء

(٢٠ - قرّة العين) ووقع التواطؤ عليه قبل العقد لأن كل شرط أفسد كره لإضماره ولا يكون التواطؤ وعداً يجب الوفاء به بل هو مسكروه كما تقرروا وإذا صح البيع في صورة لم يجز على فسخه وإذا بطل البيع وقبض المشتري فهو مضمون عليه بدلاً وأجرة ويقلع غرس وبناء المشتري ويرجع بالأرض على البائع والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رحمه الله في رجل له جارية فباعها على شخص آخر بمائة قرش بيعاً صحيحاً فجاء بعد ثلاثة أيام البائع يطلب القيمة من المشتري فقال له مالك

عندى المائة قرش زلط كما هو المتعارف الآن عندنا بمكة وجدة أن القروش إذا أطلقت المراد بها الزلط المعروف الآن لأن المشتري من أهل جدة فقال له البائع إني ما بعثك إلا بمائة قرش ريالاً فرانسه لأن القرش في بلاد البائع إذا أطلق فمرادهم بالريالات الفرانسه وأنا ما أعرف لهذا الزلط الذى تقول فما الحكم في ذلك وهل يصح هذا البيع مع هذا الفرر والغبن الفاحش وهل إذا اشترى شخص (١٥٤) من آخر سلعة بريالات مطلق ثم عند المخلص قال له أنا اشتريت منك

بريالات ذهب وهى أنه يزيد على البائع في كل ريال عين قدر نصف الثمن وإلا يأخذه بتلك الزيادة يعطونه ذهب ومن المعلوم أن الذهب ينقص عن الريال العين ويقول أنا أعرف التجارة جار بذلك في الموسم الهندى وغيره وأن الريال إذا أطلق لا يتناول الريال العين إلا إن شرطه على البائع أفتونا مأجورين (أجاب) نعم البيع المذكور صحيح ثم إن كان البيع المذكور وقع في مكة أو جدة فلا يلزم المشتري إلا تسليم القروش المعروفة في هذه البلاد وأما إذا وقع ذلك في نحو المحا فالواجب تسليم الريال لأن القرش وهو الريال عندهم هو المعروف والله سبحانه أعلم وعبارة تحفة العلامة مع المتن في أول باب البيع ما نصه ولو باع بنقد في البلد أى بلد البيع سواء كان كل منهما من أهلها ويعلم نقودها أم لا نقد غالب تعين الغالب ولو مغشوشاً أو ناقص الوزن لأن الظاهر إرادتهما له ثم قال وذكر النقد للغالب إذا المراد هنا مطلق العوض إذ لو غلب بمحل البيع عرض

الزوج الثانى وطه شبهة يبرأ الحد ويلحق به الولد اه من دس [مسئلة] إذا قال إن صليت في شهر كذا أو إن صمت فأنت طالق فإنه ينجز عليه الآن سواء صلى الخمس أو صام رمضان أم لا لوجوبه عليه شرعاً ولكن يتوقف على حكم حاكم أو جماعة المسلمين كالمسئلتين اللتين قبل هذه فإذا أمطرت السماء قبل الحكم عليه بالطلاق أو مضى الأجل ولم يصل قبل الحكم عليه بالطلاق لم يلزمه شيء. وماعدا هذه المسائل الثلاث مما ذكر يقع فيه الطلاق في الحال من غير توقف على حكم قاض اه من درودس [مسئلة] إن قال لزوجته إن دخلت دار أيك تكونى محرمة على يلزمه الطلاق الثلاث في المدخول بها وينوى في غيرها كما يؤخذ مما تقدم [مسئلة] إذا رأى اثنان طيراً فقال أحدهما إن لم يكن هذا غراباً فأمرأته طالق وقال الآخر إن كان غراباً فأمرأته طالق فإن ادعى أنها حلقة على يقين فلا حنث مالم يكشف الغيب خلاف ما جرما به وإلا فيحشنان وإن ادعى أو أحدهما أن الحلف وقع على ظن أو شك وقع الطلاق وكذا الحكم فيمن قال لرجل امرأته طالق لقد قلت لى كذا فقال له الآخر امرأته طالق ما قلته لك وكلفه أن فلانا يعرف أن لى حقاً في كذا لحلف الآخر أنه لا يعرف أن لك حقاً في كذا وكلفه عبده حر إن كان دخل المسجد في هذا اليوم لحلف الآخر عبده حر إن لم تكن دخلته في هذا اليوم لأن كلا منهما مخاطب بيقينه لا ييقين غيره اه ملخصاً من درودس [مسئلة] إن حلف بطلاق إحدى زوجتيه على إثبات دخول الدار مثلاً وحلف بطلاق الأخرى على النفي فإن التبس عليه الحال طلقاً وإن بان له شيء عمل عليه اه ص [مسئلة] إن قال عليه الطلاق ليسافر لمصر مثلاً ولم يمكنه السفر لفساد الطريق أو غلو الكراء أو قال لأشركين زيدا للحاكم فلم يوجد حاكم يشتكى له فإنه ينتظر ولا يمنع من وطئها إلى أن يحصل أمن الطريق أو يرخص الكراء أو يوجد الحاكم فإن سافر أو اشتكى بر في يمينه وإلا حنث وكذا كل سفر لموقت معين لا يمكن السفر قبله فينتظر لأن الايمان إنما تحمل على المقاصد اه ملخصاً من أقرب المسالك وص [مسئلة] إن قال إن لم أطلقك فأنت طالق فإنه ينجز عليه الطلاق ويقع من العوام كثيراً عليه الطلاق لا أطلقك اه در [مسئلة] إذا قال إن كنت تحببني أو إن كنت

كفلوس وحنطة تعين وإن جهل وزنه بل لو اطرده عرفهم بالتعبير بالدنانير أو الأشرية الموضوعين أصالة للذهب كما هو المنقول في الأول وقاله غير واحد في الثاني عن عدد معلوم من الفضة مثلاً بحيث لا يطلقونه على غير ذلك انصرف لذلك العقد على الأوجه كما اقتضاه تعليلهم بأن الظاهر إرادتهما للغالب ولو ناقصاً الخ ما فيها والله أعلم (الحمد لله الجواب) عن الثانية البيع فيها صحيح ويلزم المشتري فيها تسليم عين الريال حيث لم يوجد عند العقد شرط وأما إذا وجد عند العقد شرط فالبيع من

أصله باطل وليست هذه كالأولى لأن العرف الذي ذكره السائل غير مطرد بل هو خاص بأناس لا يعرفه إلاهم وأما العرف الأول فهو عام كما هو مشاهد والله ولي الهداية والله أعلم (سئل) رضى الله عنه في هذه الأموال التي بأيدي الناس اليوم المكتسبة غالباً بالبيع والفساد ونحوها وبمعاملة نحو الغصب هل هي حلال أم شبهة أم حرام وإذا قلتم بالأول فهل التوسع بها في لذات الأطعمة وافترا اللبس ونحوها مباح أو خلاف (٥) (١) الأولى أو مكروه وهل التوسع كاعتقاد

الناس اليوم في تعدد ألوان الأطعمة في آن واحد ومثله نحوه أو الاقتصاد على لون واحد وثوب واحد غير ساتر العورة وإذا قلتم بالثالث فهل الأخذ منها بقدر الحاجة أم بقدر الضرورة وما قدر الحاجة وقدر الضرورة في المذكورات وإذا قلتم بالثاني فهل هو ملحق بالأول أو بالثالث يبتوا لنا ذلك يانا شافيا من صلا جزاكم الله عن المسلمين خيراً لأن المسئلة واقعة حال (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم ما تحقق أنه حرام بأن علم أن هذا مغصوب أو مال الربا فلا شك في تحريمه وما علم حله فلا شك في حله وما شك فيه فيه الشبهة التي لا يحرم تناولها وإتباركها ورع وأخذها حلال لا يفسق به آكلها والتوسع في نحو المأكل المباح مباح وتركه من ورع المتقين لأنه من تركه مالا بأس به مخافة ما به بأس أى مخافة أن يفضى به إليه وأكثر المباحات داعية إلى المحظورات حتى استكثار الأكل واستعمال الطيب للتعزب فإنه يحرك الشهوة ثم الشهوة تدعو إلى الفسك والفسك إلى النظر والنظر إلى غيره

تبغضني فأنت طالق فإن أجابت بما لا يقتضى الحث بأن قالت لا أحبك في الأول أو لا أبغضك في الثاني أو سككت فانه يؤمر بالطلاق وجوباً بلا جبر عليه فإن لم يطلق كان عاصياً بترك الواجب وعصمته باقية غير منحلة وإن أجابت بما يقتضى الحث بأن قالت إني أحبك أو أبغضك فانه يؤمر به أيضاً بلا جبر على أحد التأويلين ورجح والثاني ينجز عليه الطلاق جبراً ومحل التأويلين أن أجابت بما يقتضى الحث إذا لم يصدقها فيما أجابت به وإلا أجبر على الطلاق بالقضاء اتفاقاً كما يفيد به وغيره اهـ ملخصاً من أقرب المسالك وص [مسئلة] إن قال إن فعلت هذا الشيء فأنت طالق فقالت فعلته فإن لم يصدقها أمر بالفراق بلا جبر فإن صدقها أجبر على فراقها اهـ من أقرب المسالك [مسئلة] حلف بالطلاق لا يكلم زيدا مثلاً ثم طلق من في عصمته قبل أن يكلمه ثم تزوج بغيرها ثم كلم المحلوف عليه فلا تطلق الثانية التي في عصمته حين الحث ولم تكن في عصمته حين التعليق قال العلامة العدوى تغشاه الله بالرحمة والرضوان على قول الحرشي في شرح قول سيدى خليل في باب الأيمان وفي علي أشد ما أخذ أحد على أحد إلى أن قال فانه يلزمه عند عدم النية أن يطلق نسائه الخ والمراد بالنساء التي يملكها فلا شيء عليه في التي يتزوجها أو يملكها بعد اليقين وقبل الحث خلافاً لابن الحاجب [مسئلة] وجد زوجته تشاجر مع أمه من خصوص شيء فخاف بالطلاق أن لا تفعل واحدة منهما هذا الشيء فإذا فعلته إحداها بعد التشاجر فإن كانت نيته عدم فعل واحدة منهما إياه حال المشاجرة وبعدها لزمه الطلاق وإن لم ينو ذلك فلا حث لدلالة البساط على تقييد الفعل المحلوف عليه ببقاء المشاجرة وبصدور الفعل عن غير طيب نفس وقد زالت المشاجرة وطابت النفس [مسئلة] إن قال إن كالت زيدا إن دخلت داره فأنت طالق لم يحث إلا بالكلام والدخول جميعاً سواء فعل المتقدم في اللفظ أولاً أو آخر أو فعلهما معاً فيما يمكن فيه الجمع في آن واحد وهذا يقال له تعليق التعليق وقال الشافعى لا يحث إلا إذا فعلهما على عكس الترتيب في التعليق لأنه جعل الطلاق معلقاً على الكلام وجعل الطلاق بالكلام معلقاً على الدخول فلا بد في الطلاق بالكلام من حصول الدخول أولاً لأن قوله فأنت طالق جواب في المعنى عن الأول فيكون في النية

وكذلك النظر إلى دور الأغنياء وتجملهم مباح في نفسه ولكنه يهيج الحرص ويدعو إلى طلب مثله ويلزم منه ارتكاب مالا يحل في تحصيله وهكذا المباحات كلها إذا لم تؤخذ بقدر الحاجة وفي وقت الحاجة مع التحرز من غوائلها بالمعرفة أولاً ثم بالحذر ثانياً فقل ما يخلو عاقبتها من خطر وكره السلف الثوب الرقيق وقالوا من رق ثوبه رق دينه وكل ذلك خوفاً من سرعان اتباع الشهوات في المباحات إلى غيرها فإن المحظور والمباح يشتهيان بشهوة واحدة وإذا عودت النفس



الشهوة المساحقة استرسلت فاقضى خوف التقوى الورع ومن هذا كله لاشك أن الاقتصار على لون واحد وثوب واحد غير ساتر العورة هو الكمال في هذا الزمن الأخير الذي اختلط سيله بالأبطاح وحال الضرورة أن يقتصر على سدائق وما يندفع به ضرر الهلاك والحاجة أن يقتصر على ما يشبع بطنه ويستربدنه بحيث لا تختل به مروءته وما يكفي زوجته من ذلك أيضاً وقد علمت أنا قلنا (١٥٦) بالثاني وألحقناه بالأول ومن أراد المزيد من ذلك فعليه بكتاب

حجة الإسلام إحياء علوم الدين من كتاب الحلال والحرام في ذلك ما يشفي العليل والله سبحانه وتعالى أعلم

### (باب القرض)

(سئل) رضى الله عنه فيمن أراد ديناً نقداً من آخر إلى أجل معلوم وعلم أنه لم يدايته إلا أن زادله في مقابل صبره إلى الأجل المعلوم فهل تلك الزيادة حرام أم لا فإن قلتم بحرمتها فهل إذا نذر له بتلك الزيادة تحل له أم لا فإن قلتم نعم فهل تكون من باب كل نذر جر نفعاً فهو حرام أم لا أفيدونا (أجاب) عفا الله عنه نعم إن علم المقرض أن المستقرض يرد أكثر مما استقرض لا يكون حراماً إذا لم يوجد معه شرط في صلب العقد لكنه مكروه فقد نص في التحفة وغيرها أن المستقرض إذا علم منه رد الزيادة كره إقراضه وكره أخذها وإذا نذر له بالزيادة لا تكون الزيادة حراماً ويحل له أخذها وقول السائل وفقه الله تعالى كل نذر جر نفعاً فهو حرام فهذا لا أصل له والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رحمه

إلى جانبه ويكون ذلك المجموع دليل جواب الثاني فيكون في التية بعده اه ملخصاً من أقرب المسالك و ص [مسئلة] قال لزوجه إن دخلت دار فلان لأطلقنك فدخلت لا يقع عليه الطلاق بهذه الصيغة لأن مدلولها الإيقاع أى أنها إن دخلت يوقع عليها الطلاق والحال أنه لم يوقعه وليس مدلولها الوقوع بالفعل فان نوى بها تعليق الوقوع بأن نوى إن دخلت يقع عليك طلاق لزمه والله أعلم (ما قولكم) في رجل قال لزوجه والله لأطلقنك إن دخلت دار فلان فدخلتها فهل تطلق أم لا وإذا قلتم لا تطلق فهل إذا اعتقد الخالف جهلاً منه أن الطلاق وقع عليه وقال لها أنت طالق أو خلصت منى ناويا إخبارها بما اعتقده هل تطلق بذلك أم لا (الجواب) لا تطلق بدخولها الدار لأنه وعدها بالطلاق إن دخلت الدار ولا يقع الطلاق بالوعد ويدين في أنه قصد إخبارها بقوله أنت طالق على ما يعتقده جهلاً فلا يلزمه بهذا الإخبار طلاق وكذا لا يلزمه طلاق إن لم ينو إخباراً ولا إنشاء حملاً على الإخبار قال في المجموع وإن طلق فقيل له ما فعلت فأجاب في الرجعية بمحتمل الإنشاء فالأقرب حملة على الإخبار وظاهر العمل بالنية والقصد اه (ما قولكم) في رجل قال لزوجه على الطلاق ثلاثاً إن كنت زيدا تكونى طالقاً فما يلزمه (الجواب) قال العلامة الأخ الصالح الشيخ محمد عيش مجيباً عن هذا السؤال يلزم واحدة إن لم يتو أكثر لأن جواب الشرط تكونى طالقاً وهذا من تعليق التعليق يتوقف لزوم الثلاث فيه على مجموع شيئين كلامها زيدا وعدم طلاقها وهى تطلق بمجرد الكلام فلم يوجد مجموع الشيتين فلا يلزمه الثلاث اه وأجاب عن هذا السؤال أيضاً المحقق الأخ الشيخ حسن العدوى بقوله معتمد مذهب مالك لزوم الثلاث ولا عبرة بالتعليق قال خاتمة المحققين العلامة الأمير مذهب مالك اعتبار المقاصد في ألفاظ الطلاق لا مدلول اللفظ وشأن الخالف بهذا أن يقصد بذلك التشديد على نفسه بحل العصمة ثلاثاً لا بالإقسام به فإن قال الخالف أردت الإقسام به وكان ممن يعرف القسم والمقسم به دين ويلزمه طلاق واحدة ونقل عن الإمام الأجهوري لزوم العجز أى آخر الكلام وهو قوله تكونى طالقاً وهو طلاق واحدة نظراً للتعليق وكون صدر الكلام وهو قوله على الطلاق ثلاثاً مقسماً به وقد علمت أن معتمد المذهب لزوم الثلاث فإن

الله تعالى فيما إذا تقارض رجلان في مائة قرش مثلاً ثم إن المقارض عمل فيها ونقص رأس المال وأراد الفسخ ورأس المال ناقص فهل يلزم المقرض القبول ويصح الفسخ أم لا يلزم القبول ويجب على العامل جبر رأس المال فإن قلتم يجب فهل إذا أتى العامل بالجيران من باب ثان غير العمل في باقى دراهم القراض يلزم المقرض القبول أم لا وهل إذا طلب المسالك مال القراض وفسخ ورأس المال ناقص فهل يجب على العامل تكملته من باب ثان أم يرجع عليه وإن كان

رأس المال ناقص وهل إذا عمل العامل بالتصرف في خمسين ريال وبقيت خمسين من المائة لم يعمل فيها وفات قبل العمل فهل تكون جميعها مال قراض ويجبر ما نقص من الربح أم يجري الحكم إلا في الذي قد تصرف فيها وهي الخمسون والخمسون الذي لم يتصرف فيها ما يلزمه شيء أفتونا مأجورين (أجاب) رحمه الله تعالى لا يلزم العامل جبر رأس المال إذا نقص وإنما يلزمه تنضيضه إذا كان عرضاً فيلزم أن يردده (١٥٧) إلى ما كان جنساً وصفة ونوعاً وإذا فسخ

العامل صح الفسخ ولا يشترط رضی المالك بالفسخ وإذا تصرف العامل في البعض وتلف البعض الآخر فلا تقصير فان كان التلف قبل العمل فلا ضمان ولا جبر بالربح وإن كان التلف بعد التصرف جبر التالف بالربح والله سبحانه وتعالى أعلم (باب التفليس)

(سئل) رضی الله عنه في رجل عليه ديون لجملة ناس من التجار وغيرهم ثم أعسر وظهر إعساره بالبيئة العادلة المرضية وفشوا أمره ولم يكن متمرداً فهل إذا ظهر أمره للحاكم الشرعي وشهدت الشهود المرضيون لدى الحاكم الشرعي قبل الحبس ونكل رب الدين عن التمين في أنه لم يعلم إعساره يخلى سبيله قبل الحبس أم يحبس كيف الحكم في ذلك أفتونا (أجاب) عفا الله عنه بقوله نعم حيث الأمر ما سطر فلا يجوز حبسه بل يخلى سبيله والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب الحجر)

(سئل) رضی الله عنه عن رجل مات وعنده بنات وكل عليهن ابن عمه وعنده بستان والبستان

العامّة لا يقصدون كون الصدر مقسماً به بل هو المحلوف به والله أعلم وجواب الشيخ حسن هو الذي تميل إليه النفس ويحاج بهذا الجواب أيضاً إذا قال لزوجته علي الطلاق الثلاث إن تشاجرت مع جيرانك تكوني خالصة فيلزمه الثلاث لأن المذهب اعتبار المقاصد إلا إذا قال أردت الإقسام بقولي علي الطلاق الثلاث وكان ممن يعرف القسم والمقسم به فإنه يدين ويلزمه هنا طلاق واحدة بآئنة كما هو المعتمد في لفظ خالصة والله أعلم (ما قولكم) في رجل طلق زوجته طلاقاً رجعيّاً وقبل خروجها من العدة قال لها إن كنت على ذمتي فأنت طالق فماذا يلزمه أجاب عن هذا العلامة الشيخ محمد عlish بقوله في الخرشى الطلاق مضاد النكاح الذي هو سبب الإباحة ولا بقاء للضد مع وجود ضده اه وهذا صريح أن الرجعية ليست على ذمة مطلقها فلا يلزمه طلاق لعدم تحقق المعلق عليه وهذا ما لم يطأها في العدة قبل التعليق المذكور والإلزام طلاق آخر لما علمت أن ابن وهب يقول إن الوطء بغير نية رجعة وكل نكاح مختلف فيه كالصحيح في حقوق الطلاق اه كلامه ولما اطلعت على هذا الجواب لم أرتضه وأرسلت السؤال بعينه إلى الشيخ العلامة المذكور فراجع إلى ما هو الصواب وأجاب بقوله لزمته طلاق ثانية لأن الرجعية زوجته على ذمته في حقوق الطلاق والتفقة وغيرهما إلا الاستمتاع بها والخلو بها والأكل معها والله سبحانه وتعالى أعلم اه كلامه جزاه الله خيراً حيث رجع إلى الحق والرجوع إلى الحق فريضة وهذا هو شأن العلماء العاملين (ما قولكم) في رجل قال لزوجته علي الطلاق الثلاث إن تشاجرت مع جيرانك تكوني خالصة (الجواب) يلزمه الثلاث لأن شأن الخالف بهذا أن يقصد التشديد على نفسه بحل العصمة فإن قال الخالف أردت الإقسام به وكان ممن يعرف القسم والمقسم به دين ويلزمه طلاق واحدة إلا أنها هنا بآئنة لما تقدم من المعتمد أن خالصة طلاقاً بآئنة (ما قولكم) في شخص قال لزوجته إن حملت فأنت طالق فما الحكم (الجواب) في الخرشى في باب العتق أنها تطلق عليه بمجرد الوطء ولو كان وطئها قبل التمين الطهر الذي حلف فيه ولو عزل واختار التخيّم أنه لا حنث عليه حيث عزل بخلاف ما إذا قال لأمته إن حملت فأنت حرة فإن له أن يطأها في كل طهر مرة حتى تحمل عتقت اه بزيادة من عدوى (ما قولكم) في شخص قال لزوجته وهي حامل إن

عنده برّين واحدة طيبة وواحدة دونها فباع شرب البستان من البرّ الطيبة واستبقى البرّ الذي دونها فهل يبيع البرّ المذكور جائز أم لا (أجاب) رضی الله عنه نعم حيث كان البيع المذكور فيه مصلحة للقاصرين فالبيع صحيح وإلا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) عفا الله عنه لو ادعى ابن تسع سنين قرية أنه بلغ الحلم هل يصدق أم لا بينوا لنا ذلك (أجاب) رضی الله عنه بقبوله نعم يصدق بقوله بلا يمين والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضی الله عنه في

بعض المشومات وما لحق بها من الفاكهة المعروفة عندنا بالتخشيشة فهل في شرائها جاح إذا بلغت في القيمة قدراً متناهيًا وهذه القيمة مختلفة باختلاف الأزمان والأوقات فتارة تساوى القلادة عشرة ريال عند اشتداد طلبها وقلة وجودها وتارة تساوى قرشين فهل يحرم شراؤها عند انتهاء قيمتها أم يكره ويكون سرفاً فإن قلتم إنه سرف فما تعريف السرف عرفونا (١٥٨) بالحقيقة موضحاً مصرحاً ولكم من الله مزيد الثواب (أجاب)

رضي الله عنه لا يكون شراء التخشيشة ونحوها من السفه والسرف ولا كراهة في ذلك حيث كان الشراء المذكور بشمن مثلها في ذلك الزمن والمكان أو كان بغبن غير فاحش وهو ما يحتمل في مثلها وكان ذلك من ماله أو من مال غيره الذي يظن له وفاء من جهة ظاهرة أو لا يظن وفاء وعلم ذو الدين ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم في الإيعاب تنبيه وفق الماوردي بين التبذير والسرف بأن الأول الجهل بمواقع الحقوق والثاني الجهل بمقدارها ورد بأن مفهوم التبذير وغيره ترادفهما وفسر السرف في قولهم لا خير في السرف كما لا سرف في الخير بأنه ما لا يكسب حياء في العاجل ولا أجراً في الآجل وشذ الإمام والغزالي فقالا الصرف في المباحات غير اللاتفة به تبذير وليس كذلك فقد روى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال يقول ابن آدم مالي مالي وهل لك من مالك إلا ما أكلت فأفنت أو تصدقت فأبقيت وهو صريح في أن ذلك لا يسمى تبذيراً ولا

حلت فأنت طالق فما الحكم (الجواب) في حاشية الخرشى في باب العتق أنها لا تطلق إلا بحمل مستأنف كما ذكر ابن الحاجب أن الطلاق مثل العتق في ذلك لكن قال الشارح قول ابن القاسم خلاف قول ابن الحاجب (ماقولكم) في شخص تزوج بمملوكة أبيه ثم طلقها ثلاثاً فهل تحل له بالملك قبل أن تنكح زوجاً غيره أم لا (الجواب) لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ففي أبي الحسن على الرسالة ومن طلق امرأته حرة كانت أو أمة ثلاثاً لم تحل له بملك ولا نكاح حتى تنكح زوجاً غيره للآية والله أعلم

### باب تفويض الطلاق

(ماقولكم) في شخص شرط لامرأته أنه لا يغيب عنها أكثر من شهر مثلاً وإن زاد عن ذلك فأمرها بيدها ثم خرج مسافراً فأفسره العدو فهل لها القيام بشرطها أم لا (الجواب) في الخرشى في باب الشفعة إذ خرج مسافراً فأفسره العدو فلا قيام لها بشرطها وأما لو خرج يريد غزواً فأفسره العدو والمسألة بحالها فلها القيام بشرطها ولعل الفرق أن الخروج للغزو مظنة الأسر فكأنه مختار في حصوله ولا كذلك الخروج للسفر ثم إن مسألة الأسر التي لا قيام لها فيها مثلها ما إذا سافر فحسب والله الملهم للصواب (ماقولكم) في رجل وكل شخصاً على طلاق زوجته فزاد الوكيل عن طلقه واحدة فهل الزوج مناكرته (الجواب) القول قول الزوج الموكل في الإذن وفي صفته ومن الصفة عدد الطلقات فله أن يناكره فيها كما في الشبرخيتي عند قول سيدي خليل في فصل تفويض الطلاق إن زادت على الواحدة لأنه إذا كان له أن يناكر الموكلة والخيرة اللتين ليس له عزلها فمناكرته الموكلة التي له عزلها أولى ونقل الشيخ محمد عlish أن العلامة الأمير سئل عن رجل وكل آخر على طلاق زوجته فطلقها ثلاثاً على البراءة فقال الموكل لم أرد إلا واحدة فهل يصدق يمين فأجاب للزوج رد ما زاد على واحدة حيث بادر بالإنكار ولا يلزمه اليمين إلا عند إرادة تزويجها قبل زوج اهـ [مسئلة] إذ اشترط الزوج لزوجته أنه إن تزوج عليها فقد فوض لها أمرها أو أمر الداخلة عليها توكيلاً فليس له عزلها لأن الحق وهو رفع الضرر عنها قد تعلق بها فلها أن تطلق نفسها أو الداخلة عليها كما في أقرب المسالك [مسئلة] إن كتب الكاتب وثيقة حال العقد

يدخل في قوله تعالى والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا الآية ولا في قوله تعالى إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين الخ مافي الإيعاب وقال قبل ذلك مع منته والرشد صلاح الدين والمال بأن لا يضيعه ضياعاً لا فائدة تعود عليه منه دنيوية أو أخروية كإلقائه في البحر عبثاً وصرفه في محرم ولو صغيرة كإعطائه لصوغ إناء نقد أو لمنجم أو الرشوة على باطل أو لشراء مسكر أو مخدر واحتمال غبن فاحش في معاملاته وهو ما لا يحتمله التجار غالباً فيها لا إن صرفه في خير كصدقة



ولا إن صرفه جميعه ولو حالاً في ملاذ مباحة في اعتقاده المستند إلى تقليد صحيح كنقش بناء وتزويج وملبس ومركب ومطعم وإن كان كل ذلك فوق اللائق به وعييد كثير للخدمة وجوار كثير للتسرى ونحو ذلك لأن من شأن المال أن يؤخذ ليلتذ به التذاذاً مباحاً فلم يناف ذلك كمال عقله ولم يصح سبياً للحجر عليه وخرج بمباحه المحرم كصرفه لنحو كاهن أو نائحة أو مطرب بمحرم أو لما يضر بدنه أو عقله أو لما يقتضيه في شيء (١٥٩) من ذلك والمالك جاهل بحاله وليس له

جهة ظاهرة مظنونة الحصول يوفى منها ما يصرفه في ذلك ويطالب حالاً لأن الافتراض والصرف بحرمان عليه تحريماً غليظاً كما هو ظاهر من قواعدهم فلا يبعد كونه كبيرة لأنه إتلاف لمال الغير من غير ظن حصول وفائه الخفافى بالإيعاب والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في ولد بالغ تحت حجر أبيه أعطاه مالا يتجر فيه وأذن له والده في التسرى من المال المذكور لكون الولد لا يملك شيئاً فهل إذا ملك جارية ثم دفع ثمن الجارية من مال أبيه يحل له التسرى بها لأنه مأذون له بذلك أم لا يحل لأنه أخذها من مال أبيه الذي تحته واتحد القابض والمقبض وإذا قلتم بالمنع فهل إذا اشترى الجارية واستقرض ثمنها من شخص ودفعه لمالكها وبعد ذلك أوفى القابض من مال أبيه يجوز ذلك أم لا (وسئل) عن أخوين ورثا من أبيهما مالا وبقي المال شركة بينهما وأذن كل واحد منهما للآخر في التصرف في المال المذكور وفي التسرى فهل يصح الشراء من المال المشترك للتسرى أم

أنه إن تزوج عليها فأمرها بيدها ثم تزوج عليها فطلقت نفسها ثلاثاً فإنه يلزمه ولا منكرة له بنى بها أم لا لكن له الرجعة إن دخل وأبقت من الثلاث شيئاً خلافاً لسحنون القائل بأنه بائن لا رجعة فيه لأنها أسقطت شيئاً من المهر في نظير الشرط وأما إن كتب الكاتب أن أمرها بيدها إن تزوج عليها ثم تزوج عليها ولم يعلم هل وقع ذلك في العقد أو بعده فهل له منكرتها فيما زاد على الواحدة أم لا قولان اهـ ملخصاً من خرشي وعدوى

(فصل في الرجعة) يمكن صريحها بلانية في الظاهر فقط كارتجعتها وراجعتها ورددتها لنكاحي قال ابن عرفة الأظهر عدم افتقار الصريح لنية فيكنى ولو هازلاً لأن هزلها جد والمراد بالهزل أنه خال عن نية الرجعة وينفعه ذلك في ظاهر الحال ولا يصدق فيما ادعاه من عدم النية فيؤخذ بالنفقة وغيرها لا في الباطن فلا يجوز له الاستمتاع بها إلا مع النية اهـ ملخصاً من الخرشي بزيادة من عدوى [مسئلة] تصح الرجعة بقول غير صريح ولا بد معه من قصد الرجعة كرجعتها أو أمسكتها أو أعدت الحل أو رفعت التحريم اهـ من خرشي [مسئلة] تصح الرجعة بالنية والمراد بها الكلام النفسى وأما مجرد قصد أن يراجعها فلا يكون رجعة اتفاقاً وإذا علمت أنها تصح بالنفسى فإذا نوى في نفسه أنه قد راجعها واعتقد ذلك في ضميره من غير تلفظ فقد صحت رجعته فيما بينه وبين الله على ما استظهره ابن رشد والظاهر اعتباره اهـ ملخصاً من الخرشي والعدوى وأقرب المسالك [مسئلة] تصح الرجعة بفعل ككوطء ومقدماته مع نية أى قصد للرجعة اهـ منه [مسئلة] إذا وطئ زوجته الرجعية ولم ينو الرجعة فهذا الوطء حرام ويستبرئها منه ولا يلزمه صداق ولا يحد وإن حملت من هذا الوطء يلحق به الولد نظراً لقول ابن وهب إن الوطء مجرداً عن النية رجعة وإذا أراد أن يراجعها رجعة صحيحة فلا تصح إلا إذا بقيت العدة الأولى وتكون الرجعة بغير الوطء مع النية فإذا انقضت الأولى ثم طلقها طلاقاً آخر لحقه طلاقها نظراً لقول ابن وهب المتقدم كن طلق في مختلف فيه كما في عبد الباقي قال وهل هذا الطلاق الثانى رجعى وإن لم تثبت به رجعة وقائدته لزوم طلاق بعده وتأتلف له عدة أو هو بائن وجزم البناى بأنه بائن وعلى أنه رجعى فيلغزه من وجهين طلاق رجعى لاحق تؤتلف له عدة ولا رجعة معه اهـ مجموع

لا يصح وإذا عزل الشريك عن الجارية وقال انقصه من حصتى هل يصح أم لا المسئلة واقعة والسائل مستفيد (أجاب) عفا الله تعالى عنه بقوله نعم حيث كان الابن المذكور رشيداً أو سفياً مهما صح شراؤه في الذمة وحل له التسرى المذكور سواء أذن له أبوه في التسرى أم لا وتسليمه الدراهم للبائع صحيح وليس من باب اتحاد القابض والمقبض بل هو من باب اعتقاد الرضى وكذلك المسئلة الثانية وهى مسئلة القرض صحيح أيضاً قرضاً وتسليماً وتسرياً

بل لو اشترى بدين مال أليه صح لما علم أنه من باب اعتقاد الرضى وكذلك المسئلة الثالثة إذا أذن كل منهما للآخر  
فما ذكر جاز أن يشترى أيضا بعين المال المشترك وأما الرابعة وهي مسئلة ما إذا عزل الشريك فإن كان ذلك بعد  
الإذن المار أو مع اعتقاد الرضى أو كان الشراء في الذمة صح الشراء والتسرى والله سبحانه أعلم  
(كتاب العارية) (١٦٠) (سئل رضى الله عنه) رجل استعار له كتاب فقه من أمين

ليس هو صاحب ملك إنما هذا الكتاب لقصار وهو وكيل فأخذه المستعير فبعد مدة قليلة أصاب الناس مطر كثير وأتاهم سيل كبير فشال بلدا كثيرة فمن جملتها شال حلة المستعير لهذا الكتاب وهلك الكتاب مع جملة من الكتب والأثاث فهل سيدي يلزم الضمان المستعير أو الوكيل أيهم الذى يلزمه الضمان لكتاب القصار بقيمة أفيدونا الجواب ولكم الثواب (أجاب) عفا الله عنه بقوله نعم يغرمه المستعير والوكيل وإذا غرم الوكيل رجع على المستعير والله سبحانه وتعالى أعلم (باب الضمان)

(سئل) رضى الله تعالى عنه في امرأة لها بذمة أيها دين آل إليها بطريق الميراث من زوجها المتوفى ثم قبضت بعض الدين وبقي بعضه بذمة أيها فأبرأت أيها من خمسين ريالاً من البعض الباقي عنده ثم أرادت الرجوع في الخمسين المبرأ منها فهل لها الرجوع أم ليس لها ذلك أفترنا (أجاب) عفا الله تعالى عنه ليس لها الرجوع في البراءة

بتصرف وتوضيح [مسئلة] إذا طلق زوجته طلاقاً رجعياً ثم عقد عليها فإن هذا العقد يكون رجعة كما في حاشية الحرشى وإذا كان دفع لها مهرأ جهلاً منه رجع به عليها لأنه إنما دفعه لاعتقاده لزومه تال ابن حارث اتفقوا على أن من أخذ من رجل مالا وجب لذلك الأخذ بقضاء أو غيره ثم ثبت أنه لم يكن يجب له شيء لأنه يرد ما أخذه اه بتصرف ذكره د س و ص عن البناني في باب النفقات عند قول المختصر كأنفشاش الحمل [مسئلة] إذا شك هل طلق زوجته أم لا ثم اعتقد من جهله أنه وقع عليه الطلاق فراجعها فإن هذه الرجعة غير معتد بها فإذا زال الشك بعد الرجعة وتبين له أنه وقع عليه الطلاق فلا بد من رجعة غير الرجعة التى وقعت منه لأنها مستندة لاعتقاده أنه لزمه الطلاق بالشك وتقدم أن الشك لا يقع به طلاق اه عدوى بتوضيح (ما قولكم) في امرأة ادعت انقضاء عدتها في شهر هل تصدق أم لا (الجواب) في در و صدقت المطلقة في دعوى انقضاء العدة سواء الأقراء والوضع ولو كان الوضع سقطاً بلا يمين ولو خالفت عاداتها أو خالفها الزوج إذا ادعت مدة يمكن فيها انقضاء العدة غالباً أو مساوياً وأما إذا ادعت مدة يندر فيها انقضاء العدة كالشهر فإنه يسئل النساء فإن شهدن لها أن النساء قد يحضن لمثل هذا فإنها تصدق وهل يمين أو بغيره قولان وأما إذا ادعت مالا يمكن غالباً ولا يمكن نادراً فلا تصدق ولا يسأل النساء اه بزيادة من د س بتصرف (ما قولكم) في امرأة مدخول بها غير حامل طلقت أول ليلة من رمضان خلعت للأزواج أول يوم من شوال ولم يفتها صوم ولا صلاة (الجواب) هي امرأة طلقت أول ليلة من رمضان وهي طاهرة فحاضت في تلك الليلة وانقطع عنها قبل الفجر واستمرت طاهراً خمسة عشر يوماً ثم أتتها الحيض في الليلة السادسة عشر وانقطع عنها قبل الفجر واستمرت طاهراً خمسة عشر يوماً ثم أتتها الحيض عقب غروب أول ليلة من شوال ولا يضر إتيان الحيض أول ليلة من الشهر وانقطاعه قبل الفجر لأن العبرة في الطهر بالأيام وهذا على المشهور من أن أقل الطهر نصف شهر وأما على القول الضعيف من أن أقل الطهر عشرة أيام وثمانية فتصوره ظاهر اه عدوى بتصرف [مسئلة] يندب الاشهاد على الرجعة فلو راجعها بغير شهود صححت كما في أقرب المسالك وغيره (ما قولكم) في امرأة خطبها رجل غير كف فقالت له لم تنقض

المذكورة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله تعالى عنه في رجل له عند رجل مائة ريال قيمة عبيدين وأخذ فيها أجلة بينة إلى انتهاء الأجلة جاء صاحب الحق يطلب حقه من المشتري فأراد المشتري أن يمهله صاحب الحق فأبى فجاء رجل آخر وقابل في القدر المذكور وأشهد على نفسه وكتب أيضاً ذلك المبلغ عليه بأن يؤدي كل شهر عشرة ريال فوصل من ذلك المبلغ خمسة وثلاثين ريالاً فمات المقابل قبل أن يوفى ذلك المبلغ المذكور فهل لصاحب الحق طلب على

ورثته أم يرجع إلى المشتري الأول أفقونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله الخيار للبايع إن شاء رجوع على تركه الميث الضامن وإن شاء رجوع على المشتري والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن شخص له على آخر دين به رهن فعجز المدين عن وفاة الدين فشكا حاله على صديق له فأجابه بأن أسلم الدين المذكور عنك والحال أن قدر الدين المذكور ستون ريالاً فذهب الملتزم إلى صاحب الدين وقال له (١٦١) إن لزيد على عمرو ستين ريالاً فاكاتب إليه بأن يضع عنه من الدين خمسة

عشر ريالاً وأنا الملتزم في خمسة وأربعين ريالاً فقال له لا اكاتب إليه إلا أن تلتزم بأداء الخمسة والأربعين ريالاً فقال التزمت بأدائها عن المدين فكتب إلى صاحبه فأجاب الدائن بأن أبرأت المذكور من خمسة عشر ريالاً وفك الرهن وجعل به أجيراً فطلب الملتزم الخمسة والأربعين فتمهله أياماً ثم امتنع من التسليم بعد ذلك فهل يلزمه تسليم ذلك أم لا أفيدوا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم يلزمه تسليم الدراهم بالتزامه المذكور ولصاحب الحق مطالبته بما ذكر والله الهادى أعلم

### (باب الزهن)

(سئل) رضى الله عنه عن رجل رهن عند رجل سيفاً في دراهم معلومة إلى أجل مسمى ثم إن الراهن المذكور بعد المدة المذكورة أو في المرتين ماهو له وطلب الراهن المذكور من المرتين المرهون المذكور وإذا به قد ذهب السيف المذكور فقال له أين ذلك فقال له طاح بين حوائجى وأمهلى حتى أقش وصبر

العدة وادعت أنها تحيض في كل شهرين مرة ثم خطبها كفوها قبل تمام ستة أشهر فأجابته وأخبرت أنها حاضت في كل شهر فهل تمتع من العقد نظراً لخبرها الأول أو يعقد عليها نظراً للثاني (الجواب) يعتمد على خبرها الأول وتمتع من العقد حتى تتم عدتها بحسب ما أخبرت به أولاً قال في المجموع وإن ادعت طولها وهو حتى أخذت بأقرارها في أحكام العدة انتهى

### باب الظهار

صریح الظهار لا بد فيه من ظهر امرأة مؤبد تحریمها بنسب أو رضاع أو صهر ولا ينصرف صريحه للطلاق فإذا قال أنت على كظهر أمى أو كظهر أختى من الرضاع أو كظهر أم زوجتى كان مظاهراً منها يحرم عليه الاستمتاع بها قبل الكفارة وسيأتى بيانها فلو قال نويت بهذا اللفظ الصريح الطلاق فلا يؤاخذ به مع الظهار لا في الفتوى ولا في القضاء على المشهور بل لا يلزمه إلا الظهار فقط كما في أقرب المسالك وغيره [مسئلة] كنيته الظاهرة ما أفهمت الظهار غير صريح كما في المجموع وهى ماسقط منها لفظ ظهر أو لفظ مؤبد التبريم فالأول نحو أنت كأمى أو أنت أمى بحذف أداة التشبيه والثاني نحو أنت كظهر زيد أو ظهر فلانة الأجنبية وكذا إذا قال يدك كأمى أو مثل يد أمى فهو من الكناية الظاهرة ثم إن نوى بلفظ من ألفاظ الكناية الظاهرة الظهار أو لم ينو شيئاً لزمه الظهار وإن نوى الطلاق لزمه الثلاث في المدخول بها ولو نوى أقل وأما غير المدخول بها فإن نوى الأقل قبل منه اه من أقرب المسالك [مسئلة] إن قصد بقوله أنت كأمى الكرامة أى قصد أنت مثلها في الكرامة أو في الإهانة قبل منه ولا يلزمه شيء فالكناية الظاهرة هنا يصرفها عن الظهار النية بخلاف كناية الطلاق فلا يصرفها عنه إلا البساط لا النية على المعتمد اه دس [مسئلة] إن قال أنت كفلانة الأجنبية فهذا من كنيات الطلاق لا الظهار ويلزمه به الطلاق الثلاث فقط في المدخول بها وغيرها سواء نوى الثلاث أم لم تكن له نية فإن نوى أقل فإنه يقبل في غير المدخول بها وهذا إذا لم ينوبه الظهار فإن نواه لزمه في الفتوى ويصدق ويلزمه الظهار فقط دون الطلاق مدخولاً بها أو غيرها وأما في القضاء فيلزمه الثلاث والظهار معا كانت مدخولاً بها أو غيرها إلا أن ينوى أقل من ثلاث في غير المدخول بها فيلزمه

(٢١ — قرة العين) عليه مدة من الزمن فطلبه فقال له ذهب علينا فهل تلزمه الغرامة أم لا أم كيف الحكم أفقونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث ذهب المذكور من حرز مثله فلا ضمان وإلا فيضمن والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل رهن أرضاً فهلك ولم يفكها ولم يكن له ورثة فهل يصح للمرتين رهنها بالثمن الذى ارتهن به أم لا أفيدوا (أجاب) رضى الله عنه نعم لا يصح ولا يجوز للمرتين المذكور أن يرهن الأرض المزبورة والله



تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل استعار من آخر أمتعة نساء ورهنها وهو مقر بذلك الرهن فهل يعزر فيما فعله أم لا أفيدوا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث فعل ما ذكر بغير إذن ذوى الأمتعة عزز بما يراه الحاكم والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل رهن عند آخر أمتعة نساء في قدر معلوم مثلاً ستة عشر ريالاً والحال أن الرهن يساوى ثلاثمائة قرش فرهنه (١٦٣) المرتين بغير إذن صاحب الرهن فكيف الحكم في هذا الرهن

وإذا أتى بالستة عشر ريالاً الرب الرهن وطلب الرهن فهل للمرتين دفعه وصبره حتى ييسر الله له ويفك الرهن أم كيف الحكم أفيدوا (أجاب) رضى الله عنه بقوله حيث رهن بغير إذن ذى المتاع فالرهن باطل ولصاحب المتاع أخذه ممن هو تحت يده إذا أقام البيّنة على ذلك وحلف أنه لم يأذن في الرهن وإلا فليس له ذلك لكن إذا سلم الدين أخذ متاعه والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن أعطى لآخر أمتعة نساء لأجل مسمى يتوسع بها مثلاً ثلاثة أشهر ففيها منذ سنين فهل لرب الأمتعة إذا رفع أمره إلى القاضي أن يجبر المغيّب برّد الأمتعة أفقونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم حيث كان قادراً على الفكك أجبره الحاكم الشرعى عليه وإلا فلا والله الهادى أعلم

### (باب الوكالة)

(سئل) رضى الله عنه في شخص أرسل إلى شخص بضاعة وكله في بيعها فوصل جانب من البضاعة فباعه وأرسل الثمن إليه ووصل الجانب الثانى فباعه وطلعه في

مانواه مع الظهار هذا هو الصواب كما في بن خلافا لعب اه ملخصاً من درودس [مسئلة] إن قال أنت كائنى أو غلامى فانه يلزمه الثلاث في المدخول بها كغيرها إلا أن ينوى أقل فيما يظهر وظاهر المختصر لزوم البتات هنا ولو نوى الظهار في الفتوى والقضاء وهذا هو المعتمد وقيل لا يلزم به ظهار ولا طلاق وإن دل البساط على عدم الطلاق بقوله أنت كائنى أو غلامى لم يلزمه شيء وأما لو قال أنت على كظهر ابنى أو ظهر غلامى فانه يلزمه الظهار عند ابن القاسم وهو الصواب لأن الابن والغلام محرمان عليه كالأم وأشد ولا وجه لقول ابن حبيب لا يلزم ظهار ولا طلاق اه ملخصاً من شرحى درودس (سئل ابن عبد السلام) عن قال لرجل أنت على حرام كأمى وأختى فقال لا أعلم فيها نصاً واستظهر أنه ظهار أخذنا من عكس التشبيه فإن نوى الطلاق أخذه والمراد بعكس التشبيه قوله أنت على كظهر فلان الأجنبي اه دس [مسئلة] كنيته الحفية كاذبه وانصرفى وكلى واشربى ونحو ذلك ولا تنصرف للظهار ولا للطلاق إلا بالقصد اه من أقرب المسالك [مسئلة] إن قصد الظهار بصرح الطلاق كما إذا قال أنت طالق ونوى به الظهار لا يلزمه ظهار على المعتمد وقال أبو القاسم يلزمه الظهار نظراً لنيته التى أقربها ويلزمه الطلاق نظراً لما ظهر من لفظه اه ملخصاً من أقرب المسالك و ص «ما قولكم» في رجل قال لزوجته أنت حرام على كأمى ولم يقصد شيئاً فهل يلزمه الحرام ويسقط عنه الظهار ويكون كقول الخرشى يعنى أن الزوج إذا قال لزوجته ابتداء أنت طالق ثلاثاً وأنت على كظهر أمى فإن الظهار لا يلزمه لعدم وجود محله وهو العصمة لأن الزوجة انقطعت عصمتها بالطلاق الثلاث أو يلزمه الظهار فقط وإذا قلتم يلزمه الظهار هل يجوز له معاشرتها (الجواب) قوله أنت حرام على كأمى من الكنایات الظاهرة وهى إذا لم ينوبها شيئاً يلزمه الظهار ولا يلزمه الحرام والفرق بين هذه الصيغة وبين قوله أنت طالق ثلاثاً وأنت على كظهر أمى أنه جعل هنا قوله كأمى كالحال مما قبله فينبى به وجه الحرمة وصرف الجرام عن أصله يعنى الطلاق وجعل المراد منه الظهار فكانه قال أنت حرام حالة كونك كظهر أمى وأما قوله أنت طالق ثلاثاً وأنت على الخ فقد عطف الظهار على الطلاق فلم يجعله كالحال مما قبله ويجوز كونها معه في بيت واحد إن أمن وله النظر لوجهها

درب مسلك فلما وصل في أثناء الطريق خرج عليه قوم فتهبوه ومن جملة المال المنهوب مال المرسل فلما وصل للمرسل خبر النهب قام شخص آخر يدعى أن المال ماله والأمين لا يعلم لذلك مالا جملة كافية فهل يلزم الأمين شيء أولاً لأنه أمين وأيضاً المرسل أذن له بالتصرف وتصرف على حسب الإذن ولم يعلم لأحد مالا إلا المرسل إليه بينوا لنا ذلك جزئهم خيراً (أجاب) رضى الله عنه لا يضمنه الوكيل المذكور والحال ما سطر والله تعالى أعلم (سئل) رحمه الله تعالى

في شخص أرسل إلى شخص بضاعة ووكله في بيعها فوصل جانب من البضاعة فباعه وأرسل الثمن إليه ووصل الجانب الثاني فباعه وطلعه في درب مسلك فلما وصل أثناء الطريق خرج عليه قوم فتهبوه ومن جملة مال المنهوب مال المرسل فلما وصل المرسل خبر النهب قام شخص آخر يدعى أن المال ماله والأمين لا يعلم لذلك مالا جملة كافية فهل يلزم الأمين شيء أولا لأنه أمين وأيضا المرسل أذن له بتصرف وتصرف على (١٦٣) حسب الإذن ولم يعلم لاحدا مالا إلا

المرسل إليه يثبت الناذك (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث ثبت أن المال للمدعى المذكور وحلف أنه لم يأذن فله تضمين أيهما شاء والقرار على المرسل والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في شخص أرسل بضاعة من اليمن إلى بندر جدة لو كبل له فوصلت البضاعة إلى الوكيل وتسلمها وتصرف فيها بنظره واجتهاده على عادة الوكلاء بغير جدة باع بعضها ببندر جدة قيمة مثله يوم البيع وأرسل بعضها إلى مصر لابن الموكل وسلم قيمة ما باعه منها لابن الموكل أيضا وبعد مضي مدة من السنين ادعى الموكل أنه لم يوكله في البيع وإنما وكله في استلامها وإرسالها لابنه فقط وأجابه الوكيل بأنه وكله فيها وكالة مطلقة مفوضة وتنازعا في ذلك فهل يقبل قول الوكيل في الإطلاق أم قول الموكل بيمينه في التقييد حيث كان التصرف فيها مستفادا من جهته وإذا أقام كل منهما البينة على ما ادعاه هل تقدم بينة الموكل على التقييد أم بينة الوكيل على الإطلاق حيث كان أكثر إثباتا وإذا عجز

وأطرافها كالوجه واليدين والرجلين بغير قصد لذة لا لصدرها فلا يجوز وإن لم يؤمن لا يجوز كونها معه في بيت واحد خشية الوقوع في المحذور اهـ ملخصاً من الخريشي والعدوي [مسئلة] إن قال أنت على كظهر فلانة الأجنبية إن دخلت الدار ثم تزوج فلانة الأجنبية ثم دخل الدار فيلزمه الظهار اعتباراً بيوم الحلف كما قال اللخمي واختاره ابن رشد فهو الراجح وقيل لا شيء عليه بناء على اعتبار يوم الحلف اهـ من دس [مسئلة] يجب عليه كفارة الظهار بالعزم على الوطء ولا تجزئ قبله لأنه لإخراج لها قبل الوجوب وتتحم عليه بالوطء فلا تقبل السقوط بحال اهـ من أقرب المسالك [مسئلة] كفارة الظهار ثلاثة أنواع للحر على الترتيب الأول إعتاق رقبة مؤمنة معلومة السلامة من العيوب الثاني صوم شهرين متتابعين ولو ناقصين إن ابتدأ بالهلال ولو ابتدأ أثناء شهر صام الثاني على ما هو عليه من نقص أو كمال وتتم الأول المنكسر الذي صام في أثنتائه من الثالث ولكن لا يصح الصوم إلا إذا عجز عن العتق الثالث الإطعام إن عجز عن الصوم وهو أن يملك ستين مسكينا أحراراً مسلمين مائة مد بمده صلى الله عليه وسلم من بر إن اقتاتوه فإن اقتاتوا غيره فعدله شعباً لكل واحد مد وثلثان والمد والثلثان هو قدر مد هشام ابن إسماعيل بن هشام بن الوليد بن المغيرة القرشي المخزومي كان عاملاً على المدينة لعبد الملك بن مروان فمن قال كفارة الظهار ستون مداً فالمراد مد هشام لأن سيدنا مالهكا رضى الله عنه ضبطها بمد هشام وقد علمت أن مد هشام مد وثلثان بمده صلى الله عليه وسلم فتكون بمده عليه السلام مائة مد كما علمت اهـ ملخصاً من أقرب المسالك وص [مسئلة] يتعين الصوم في تكفير العبد إذ لا يصح منه العتق وله أن يطعم ستين مسكينا كالححر إن أذن له سيده فيه لا إن لم يأذن اهـ ملخصاً من أقرب المسالك

#### باب العدة

[مسئلة] سئل المنوفى هل المرأة إذا عالجت دم الحيض قبل أوانه فنزل هل تبرأ من العدة أم لا (فأجاب) بأن الظاهر أنها لا تحل أى لأنه لا بد أن يخرج بنفسه لا بعلاج قبل زمنه انظر الصفتى (ما قولكم) في رجل عقد على امرأة ودخل بها ولم يطأها بل أنزل بين نخسها المتى وسال المتى إلى الفرج ثم طلقها فهل لأعدة عليها لعدم دخول الحشفة أم كيف الحال (الجواب) يلزمها أن

الوكيل عن البينة وتجراً الموكل على اليمين أو أقام البينة على ما ادعاه وتوجه الضمان على الوكيل وكانت البضاعة من ذوات القيم هل يضمّن قيمتها يوم التصرف أو يوم المطالبة أم لا أفيدوا (أجاب) رحمه الله تعالى نعم القول قول الموكل بيمينه في التقييد وحيث أقام كل منهما بينة قدمت بينة الموكل بالتقييد وإذا توجه الضمان على ما وصف وكانت البضاعة متقومة ضمن أقصى القيم من يوم تصرفه إلى يوم تلف البضاعة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) عما الله عنه في رجل له

أخ معه زوجة فأراد السفر وأوصاه لينفق عليها مدة غيبته فقال له كم تحسب علي فقال تحملها ما بيني وبينك مقاصرة  
والحال أن الرجل طامع في إيصال شيء من الأخ إليه فهل له الطلب عليه بما أنفقه مدة غيبته بحسب الحال أم لا أفيدونا  
(أجاب) رضي الله تعالى عنه بقوله نعم له ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضي الله تعالى عنه في رجل بمكة أرسل  
إلى رجل بالليث بطة حقة سمن ودرهم (١٤٠) وعرفه بأنه يمثاله البطة سمنًا ويرسلها له إلى مكة مع الثقة

ووصلت البطة إلى الرجل في  
الليث واشترى السمن وملا البطة  
وختمها وأكرى عليها صحبة  
جمال فجاءها الجمال إلى قريب مكة  
وبات بها عند أهله وعياله ووقف  
البطة على ما هي فأصبح الصباح  
فقام الجمال إلى البطة فوجدها  
طائحة في الأرض والسمن خارجا  
من فيها والحتم خارجا منها والبطة  
سائلة من العيوب فشال الجمال  
البطة وجاء بها فارغة إلى الرجل  
المرسلة إليه إلى مكة فأبى الرجل  
أن يقبلها فارغة ورددها على الجمال  
فهل ضمان السمن على الرجل  
الذي في مكة أو على الجمال الذي  
حملها بأجرة المثل وحصل منه  
التقصير أو على الذي أرسلها أم  
كيف الحكم أفئونا (أجاب) عفا  
الله عنه نعم ضمان السمن على  
مرسله ثم إن قصر الجمال في وضعها  
بأن لم يحكمه رجع عليه مرسله بما غرم  
والإبأن أحكم وضعها بوضع نحو  
أحجار حولها بحيث إنها لا تقع  
وإنما وقعها أمر عرض لا بتقصير  
منه فلا رجوع له عليه والله سبحانه  
وتعالى أعلم (سئل) رضي الله عنه  
في الجمال إذا قسم حمل البعير أربعة  
أقسام وفرقها على باقي جماله

تعتد ولو غير بالغة لوجود الخلوة لأن شرط عدة المطلقة بالأشهر أو بالأقراء  
خلوة بالغ غير محبوب ولا خصي سواء كانت خلوة اهتداء أو خلوة زيارة ولو  
اختل بها حال حيضها أو حال صومها أو حال صومه أو نحو ذلك من الموانع  
الشرعية لكن يشترط في الخلوة أن يمكن فيها الوطء عادة ويشترط أن تكون  
الزوجة مطيقة وإن لم يتوقع حملها كبت سبع سنين أو ثمان فتي اختل بها وهو  
بالغ غير محبوب وهي مطيقة وجب عليها أن تعتد ولو تصادقت هي وزوجها  
على أنه لم يطأها لأن العدة حق لله تعالى فلا يسقطها ماذكر فإن اختل شرط بما  
ذكر فلا عدة عليها اه ملخصاً من أقرب المسالك وص [مسئلة] الخلوة بالزوجة  
وإن أوجبت العدة لكنها لا تحل المبتوة ولا يحلها إلا إيلاج بالغ قدر الحشفة  
منتشراً بلا حائل مباحاً لا في دبر أو في كحيز وتصادقاً على ذلك والعبرة  
بالسابق من إقرار أو إنكار وأن يكون ذلك في نكاح لازم علمت خلوته ولو  
بامرأتين ولو مغمى عليه إن علمت هي كما في المجموع في باب النكاح [مسئلة]  
إن طلقت المرأة ولم تميز الحيض من غيره لكونها مستحاضة فعدتها سنة كاملة  
ولو أمة رقيقة وفي الحقيقة تمكث تسعة أشهر لزوال الريبة لأنها مدة الحمل غالباً  
وهل ابتداء التسعة الأشهر من الطلاق وهو ما في المدونة وغيرها أو من ارتفاع  
الحيض خلاف ثم تعتد بثلاثة أشهر ثم تحل للأزواج ومثل المستحاضة من  
طلقت وتأخر حيضها لغير عذر غير رضاع كمرض فعدتها سنة كاملة لادم فيها  
تسعة استبراء وتعتد بثلاثة وهل ابتداء التسعة من الطلاق أو من ارتفاع الحيض  
خلاف كما تقدم في المستحاضة فإن رأت الدم في أثناء السنة فإنها تنتظر الحيضة  
الثانية فقط أو تمام السنة ولا تنتظر الثالثة لأن عدتها قرءان ثم يحل كل من الحرة  
والأمة للأزواج اه ملخصاً بزيادة من المجموع (ما قولكم) في امرأة تأخر  
حيضها لغير عذر أو لعذر غير رضاع وطلقت فمكثت سنة لادم فيها ثم تزوجت  
ثم طلقت فما عدتها (الجواب) عدتها ثلاثة أشهر إن استمر انقطاع الدم عنها  
فإن طرأ عليها الحيض أثناء الثلاثة الأشهر فإنها تنتظر الحيضة الثانية والثالثة  
أو تمام سنة يضاء لادم فيها كما في أقرب المسالك وغيره (ما قولكم) في  
امرأة اعتادت الحيض في كل ست سنين مرة وطلقت فما عدتها (الجواب)

لدعواه أن يعير الحمل المذكور بعجز عن الحمل في أثناء الطريق ثم إنه فارق الجمال والحوول من نحو نصف مرحلة إلى  
البلدة وحده فحصل في بعض العدول شق في غيبته، وتشعر الحب الذي فيها فلما وصلت الحمول إلى الأمين المرسلة  
إليه عبرها بالكيل فوجد الحمل المقسم ناقص عن كيله أربعة كيل ووجد العدلة ناقصة كيلتين عن كيلها فهل يكون الجمال  
المذكور ضامناً للنقص المذكور أم لا كيف الحكم في ذلك أفيدوا (أجاب) رضي الله عنه بقوله نعم يكون ضامناً



للتقص المذكور والحال ماسطر والله الهادي أعلم (سئل) رحمه الله تعالى فيما إذا وكل شخص شخصاً في بيع شيء هل يجوز للوكيل أن يبيع من نفسه بمثل ما يبيعه منه للغير وهو قيمة المثل حينئذ أو يزيد الوكيل على قيمة المثل احتياطاً لدفع الرية لكونه باع من نفسه أم لا وفيما إذا أذن لشخص في بيع شيء مشافهة بلا صيغة وكالة وأرسل إليه شيء من بعد ليبيعه بحسن نظره وفوض إليه الأمر في ذلك كما هو شأن أكثر (١٦٥) المتسدين الآن هل يجوز للمرسل

إليه المأذون له أن يبيع من نفسه بمثل ما أعطى عليه غيره أو يزيد على ذلك شيئاً احتياطاً لدفع الرية أم لا وفيما إذا وكل شخص شخصاً أن يفرق شيئاً من الدراهم على الفقراء مثلاً أو أذن له مشافهة بلا صيغة وكالة أو أرسل إليه من بعد هل يجوز له أخذ شيء من ذلك حيث كان فقيراً كسائر الفقراء أم لا وإذا قلتم بالجواز في البعض دون البعض فما الفرق في ذلك فهي ست مسائل التوكيل في البيع والإذن فيه والإرسال والتوكيل في التفريق والإذن فيه والإرسال والسابعة الفرق في الجميع أو البعض إن كان أقتونا (أجاب) رضى الله تعالى عنه بقوله نعم لا يجوز أن يبيع من نفسه فيما أرسل به إليه ليبيعه بحسن نظره أو وكل في بيعه أو أذن له في بيعه وإن قال بيع من نفسك وقدر الثمن ونهاه عن الزيادة وقال ابن الرفعة يجوز في هذه وكذلك لا يجوز له الأخذ مما وكل فيه في تفرقه أو أذن له فيها أو أرسل به إليه وإن وجدت فيه الصفة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) نفعتنا الله

عدتها سنة يضاء علي الصواب كما في دس وأما ما اعتادته في كل خمس سنين مرة فعدتها خمسة عشر سنة وعبرة المجموع وإنما يعتبر الحيض حيث اعتيد في خمس سنين وإلا فسنة يضاء كما في المحشى وغيره عن الناصر وفيه فسحة انتهى (ما قولكم) في امرأة طهرت من الحيض ثم جامعها زوجها ثم طلقها فزل الدم بعد نطقه بالقاف من قوله أنت طالق فهل تعد هذه اللحظة التي طلقها فيها قبل نزول الحيض قرءاً من الاقراء الثلاثة (الجواب) عدة الحائض ثلاثة قروء إن كانت حرة وإن كانت أمة فقرءان والاقراء عندنا الاطهار وتعتد بطهر الطلاق وإن لحظة ولو وطئها في طهر الطلاق وإن كان خلاف السنة بل تعتد بطهر الطلاق وإن اتصل كالوقال أنت طالق فزل الدم بعد نطقه بالقاف فتحل للأزواج بأول نزول الحيضة الثالثة وينبغي أن لا تعجل العقد علي أحد بمجرد رؤية الدم بل تصبر حتى تستمر عليها الحيضة الثالثة يوماً أو جل يوم لئلا ينقطع قبل ذلك فلا يعتد به اهـ ملخصاً من أقرب المسالك بزيادة من الصاوى وعبرة المجموع وندب مكثها حتى يدوم يوماً أو بعضه حتى يكون حيضاً معتبراً في العدد ولا يجب حملاً لينبغي في كلام أشهب على ظاهره من الندب فيوافق ابن القاسم وهو تأويل الأكثر فإن بادرت بالعقد فانقطع حيضها أى قبل يوم أو بعض يوم له بال فنكوحه في العدة أى وتقدم أنه إن عقد عليها في عدة غيره وتلذذ بها تأبد تحريمها اهـ بتوضيح (ما قولكم) في امرأة طلقت ثم بعد مدة تنقض فيها العدة أخبرت بانقضاء عدتها ثم تزوجت رجلاً آخر ثم ادعت أن عدتها لم تنقض من الأول فهل تصدق أم لا (الجواب) لا تصدق والعبرة باخبارها الأول وتعد نادمة وكارهة للزوج الثاني قال الدردير في فصل الرجعة ولا يفيدها تكذيبها نفسها ولا يفيدها رؤية النساء فيوافقها على قولها الثاني اهـ بتصرف قال دس يعنى أنها إذا قالت أولاً عند إرادة الزوج رجعتها عدتي قد انقضت بما يمكن من اقراء أو وضع وقتهم إنها مصدقة في ذلك وقد بانث منه فإذا قالت بعد ذلك كنت كاذبة وإن عدتي لم تنقض فإن ذلك يعد منها ندماً (ما قولكم) في امرأة اعتادت أن يأتيها الحيض ساعة فقط ثم ينقطع فماعدتها (الجواب) عدتها ثلاثة أشهر لأن أقل الحيض يوم كامل أو بعض له بال والبعض الذي له بال

تعالى ببركاته عن شخص أقبض آخر زكاة ماله وأمره أن يصرف منها لشخص خمسة دراهم مثلاً ويصرف الباقي للمستحقين فصرف الوكيل للمستحقين بحسب ما رأى ثم عن له أن يعطى صاحب الخمسة من الباقي شيئاً لما رأى من شدة حاجته وزيادة بعض المستحقين فهل تجوز الزيادة على القدر المأذون فيه أم لا أفيدوا (أجاب) رضى الله تعالى عنه بقوله نعم لا تجوز له الزيادة على القدر المأذون له فيه لتخصيص الموكل له فيه فدل تنقيصه على عدم الإذن في

الزيادة والله عز وجل أعلم (سئل) رضى الله تعالى عنه في رجل بالطائف يرسل له رجل بمكة بضاعة يتجر فيها فأرسل له صاحب المال كتابا بخطه الذى لا ينكره أنك ترسل الدراهم ممتازين لها يعنى قيمة التجارة ويدكر أن أمرنا مغرض لها وفي كتاب آخر أرسل لنا فلوس محتاجين يريد ذلك من ثمن البضاعة والحال أنه غير منكر لخطه وكتبه فاعتمد الذى فى الطائف على (١٦٦) ذلك وأرسل له ما طلب صحة الجمال المعروف بينهم فذكر الجمال

أنه عدى عليه فى الطريق وأنها ذهبت فهل والحالة هذه إذا اعترف صاحب المال بكتابته بذلك تكون ذاهبة عليه أو يغرمها المرسل أقنونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه نعم إن عين له وكىلا معين يرسل معه الدراهم فلا ضمان على المرسل وإن لم يعين له وكىلا بل أطلق الإرسال فالضمان على المرسل ويرجع بعد التسليم على الجمال إن علم أنها للذى بمكة فإن لم يعلم فلا يرجع عليه والله سبحانه وتعالى أعلم

### (باب الإقرار)

(سئل) رضى الله تعالى عنه فى رجل توفى عن زوجة وبنتين وابنة وخلف لهم شياً من حطام الدنيا الدنية ولم يقيم وصيا بل أوصى عليهم والنتهم وهم قصار تحت والنتهم ثم بعد مدة تزوجت برجل وهى مقرة بحضور جمع من المسلمين بأن جميع ما هو تحت يدها من غير تعين فهو للقصار المذكورين ثم إنها طلقت من الرجل عن ابنين وبنت وتزوجت برجل آخر وتوفيت ولم توص للقصار المذكورين بما هو لهم من مخلف أبيهم ثم إن الورثة اجتمعوا

أن يزيد على ساعة وتقول النساء العارفات إن هذا الحيض فيما زاد على ساعة يعد حيضاً لانا شاهدنا بعض النساء يحضن كذلك فإن قلن إن شأن الحيض لا يكون كذلك عمل بقولهن ولا يعد حيضاً وقوله وتقول النساء الجمع غير مقصود فتكفى الواحدة إن سلمت من الكذب لأن طريقها الاخبار لا الشهادة وأما إتيان الحيض ساعة فقط فلا يعد حيضاً إلا فى باب العبادات ويلغز بها فيقال امرأة طلقت وهى تحيض كل شهر مرة وعدتها ثلاثة أشهر اه ملخصاً من أقرب المسالك وص بتوضيح (ما قولكم) فى امرأة أراد زوجها رجعتها فقالت رأيت الحيضة الثالثة وانقضت عدتى ثم ادعت أنها رأت أول الحيضة الثالثة وقالت كنت أظن دوام الدم فانقطع قبل استمراره المعتبر فى العدة فهل يفيدها ذلك وللزوج رجعتها أم لا يفيدها وقد بانث بقولها الأول (الجواب) قال ابن عرفة المذهب كله على ثبوت قولها أنها رأت أول الدم وانقطع وحينئذ فلها الكسوة والنفقة وتصح رجعتها هذا هو الراجح خلافاً لما فى المختصر من أنه لا يفيدها وقد بانث وخلافاً للشيخ أحمد من أنه يفيدها فيما عدا الرجعة اه ملخصاً من المجموع ودس فى فصل الرجعة [مسئلة] يجب على الحرة المطيعة إن وطئت بزنى أو شبهة أو غاب عليها غاصب أو ساب أو مشتر اشتراها جهلاً أو تعمد للضلال أن تستبرئ بقدر عدتها فذات الأقراء تستبرئ بثلاثة قروء وذات الأشهر بثلاثة أشهر والمرتابة بسنة لأن استبراء الحرة كعدتها ولا يطؤها زوجها ولو كانت ظاهرة الحمل منه قبل وطئها بالزنا أو الشبهة كإنقذه أبو علي المسناوى وهو المذهب وأما لو حملت من الزنا أو الشبهة فانه يحرم على زوجها وطؤها قبل الوضع اتفاقاً ولا يعقد عليها زوج مدة الاستبراء إن كانت خلية من الأزواج فان عقد عاينها وجب فسخه فان انضم للعقد تلذذ بها تأبى تحریمها عليه لكن إن كان التلذذ بالوطء فيتأبى تحریمها سواء وطئ فى مدة الاستبراء أو بعد فراغها وإن كان بالمقدمات فإن كان فى مدة الاستبراء فيتأبى تحریمها وإن كان بعد فراغ مدة الاستبراء فلا يتأبى اه ملخصاً من أقرب المسالك وص (ما قولكم) فى امرأة وضعت أحد توأمين فراجعها زوجها قبل نزول الآخر هل تقع رجعتها أم لا (الجواب) عدة الحامل وضع حملها كله فإن كان متعدداً بانقصال الأخير عنها وإن كان واحداً

واقسموا بعض المخلفات وبقى بعض وإن القصار المذكورين بعد القسمة المذكورة وجدوا بينة تشهد لهم بإقرارها فى مدة حياتها بأن جميع ماتحت يدها فهو للقصار المذكورين فهل تسمع الدعوى وترد البينة أم لا وهل تلحق الورثة شيئاً من مال القصار أم كيف الحال أفيدونا. (أجاب) رضى الله عنه نعم إقرارها المذكور صحيح نافذ ويكون جميع ماتحت يدها حالة الإقرار للقصار فتسمع الدعوى بذلك فإن اختلف ولى القصار والورثة فى شىء هل هو موجود حالة الإقرار

أم لا صدق الوارث يمينه فيحلف على نفي العلم بوجود ذلك حالة الإقرار والله سبحانه وتعالى أعلم في التحفة فرح قال له هذه الدار وما فيها. صح واستحق جميع ما فيها وقت الإقرار فإن اختلفا في شيء أهونها وقته صدق المقر وعلى المقر له البينة أخذنا من أقوال الروضة لو أقر بجميع ما في يده أو ينسب إليه صح وصدق المقر إذا تنازعا في شيء أكان بيده حينئذ وقضيته أنه لو اختلف وارث المقر والمقر له (١٦٧) صدق وارث المقر لأنه خليفة مورثه

فيحلف على نفي العلم بوجود ذلك فيها حالة الإقرار ونحو ذلك ولا يتقنع منه بحلفه أنه لا يستحق فيها شيئاً وبه أفتى ابن الصلاح وهو أوجه من قول القاضي يصدق المقر له الخ ما في التحفة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن رجل وهب لورثة شخص دوراً مثلاً وكتب لهم بذلك صكاً شرعياً وقبلوا الموهوب لهم تلك الهبة وقبضوها ومع ذلك أقر الواهب على يد جماعة على أن الدور المذكورة هبة منى لورثة فلان المذكورين فباع أحد الموهوب لهم ما يخصه على بعض إخوانه والحال أن البيع بيع أمانة فهل والحالة هذه يصح الرجوع للواهب في الموهوب أم لا وهل بيع البعض المذكور صحيح أم لا أفيدوا (أجاب) رضى الله عنه نعم يكون لإقراره المذكور مانعاً للرجوعه في الهبة وأما البيع المذكور فإن وقع شرط الرد في صلب العقد أو بعده في مجلسه فباطل وإلا فصحيح والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله تعالى عنه فيمن جاء بغنمه وسلها لشخص

فبانفصاله ولزوجها مراجعتها بعد بروزه وقبل انفصاله عنها فإذا وضعته حلت للأزواج ولو بعد لحظة اه من أقرب المسالك وفي صاوى فلو خرج وقطع عضو منه داخل الرحم فالمعتمد بقاء العدة : إذا علمت هذا تعلم أن الرجعة قبل نزول الآخر صحيحة لما علمت أنها لا تخرج من العدة إلا بانفصال الأخير (ما قولكم) في امرأة طلقت فوضعت دماً مجتمعا فهل تخرج من العدة أم لا (الجواب) في أقرب المسالك وهى أى العدة للحامل مطلقاً مطلقة أو متوفى عنها وضع حملها كله ولو علقه وهو دم اجتماع وعلامة أنه علقه أنه لو صب عليه ماء حار لا يذوب اه ومنه يعلم الجواب [مسئلة] اليائسة من الحيض كبت سبعين سنة أى الموفية للسبعين لا الداخلة فيها والتي لم تر الحيض أصلاً لصغرها أو لكون عادتها عدم الحيض وتسمى في عرف بعض النساء بالبلغة عدة كل واحدة منهن ثلاثة أشهر ولو كانت رقيقاً وتم الكسر من الشهر الرابع وألغى يوم الطلاق فلا يحسب من العدة فإن طلقها بعد الفجر لم يحسب ذلك اليوم من الثلاثة الأشهر وإن طلقت قبل الفجر فإن كان مبدأ العدة أول شهر فالثلاثة الأشهر سواء كانت كاملة أو ناقصة أو بعضها وأما بنت الخمسين إلى السبعين فيسأل النساء عن الدم النازل عليهما فإن قلن ليس بحيض فعدتها ثلاثة أشهر وإن قلن إنه حيض فعدتها ثلاثة قروء وأما من انقطع حيضها بعد الخمسين فلا عدة لها إلا ثلاثة أشهر اتفاقاً ودم من لم تبلغ خمسين حيض قطعاً. اه ملخصاً من حاشية الخرشى وأقرب المسالك و ص [مسئلة] إذا شكت المرأة المعتدة من طلاق أو وفاة في حملها فإنها لا تحل للأزواج حتى تتمكث لمنتهى أمد الحمل وهل منتهاه أربع سنين أو خمس خلاف وظاهره أنها تحل للأزواج بعد مضي العدة ولو مع وجود الحس بطنها وهو كذلك لأنه يحتمل أن تكون حركة ريج وهذا إذا لم يزد شكها فإن زاد بكب بطنها فلا تحل حتى يزول الشك وإن تحققت أنها حركة حمل لم تحل أبداً فإن مات في بطنها فلا تحل حتى ينزل ولها إن مات إنزاله بدواء اه ملخصاً من الخرشى والعدوى والمجموع (ما قولكم) في رجل طلق زوجته ثم مات فهل تنتقل من عدة الطلاق إلى عدة الوفاة أم كيف الحال (الجواب) إن كان الطلاق رجعياً فإنها تنتقل من عدة الطلاق إلى عدة الوفاة، هذا إذا كانت العدة لم تنقض وأما إذا

يبيعها ثم رجع فأرسل إليه الشخص المذكور كتاباً وذكر فيه يوم تاريخه بغنا الغنم الثلاثة والسبعين الرأس بمائة وثلاثة وأربعين ريالاً فلما حضرت المحاسبة أنكر وقال ما بيعت الغنم إلا بمائة ريال لا غير فهل إذا ثبت الكتاب المرسل من عنده هل يكون حجة عليه ويلزمه الثمن الذى ذكره فيه أم لا أم كيف الحكم في ذلك أفوتونا (أجاب) عفا الله عنه لا يكون كتابه حجة عليه إلا إن أقر بأنه خطه وأنه قصد به الإقرار لصاحبه بالثمن المذكور ولكن لصاحب الحق



تحليفه أنه لم يقصد بالكتابة الإقرار فإن حلف فذاك وإن لم يحلف حلف صاحب الحق وطالبه بالزائد والله سبحانه أعلم  
(باب الغصب) (سئل) رضى الله عنه عن أصحاب المكس إذا غصبوا عليك سلعة ثم أعطوك عوضاً عنها دراهم  
من المكس فهل إذا اشتريت بها سلعة أسلفت دراهم المكس في ثمنها مع رضى البائع بها هل تبرأ من ثمن سلعته أم لا  
وهل الدراهم المذكورة إذا خلطتها (١٦٨) بدراهم مثلها أو أكثر من ذلك من غير تمييز يحل له التصرف بها

أو لا بد من إفراز قدر المكس  
(أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم  
لا يبرأ من ثمن السلعة وإن رضى  
بذلك البائع حتى يبرئهم من الثمن  
بصریح البراءة ولا يجوز له  
التصرف في الدراهم المذكورة  
حتى يفرز منها قدر دراهم المكس  
كما في التحفة أو آخر الغصب نقلاً  
عن فتاوى النووى والله  
المهادى سبحانه أعلم (سئل)  
رضى الله عنه عن رجل لقي ختمة  
وعرف صاحبها ولم يظهرها له  
وسأله صاحبها عنها ولم يستقر  
له بها سيئه أنه جاهل فجلس  
عنده وباعها ثم مضى بعد ذلك  
مدة ومات الرجل الذى له الختمة  
وخلف عيالا وصار الرجل  
المذكور حاوش بالختمة ما يدري  
أيش يسوى بقيمتها فساءد إلا أنه  
قرأ لصاحب الختمة المذكورة  
خمس ختم من القرآن وأهدى  
ثوابها له فهل تبرأ ذمته أم لا أفيدونا  
(أجاب) رضى الله عنه نعم لا تبرأ  
ذمة المذكور بفعله المزبور بل  
إن كانت الختمة موجودة وجب  
عليه استردادها من يده وردها  
لورثة صاحبها وإن لم تكن موجودة  
وجب تسليم قيمتها لهم فإن لم يكن

انقضت ثم مات زوجها فإنها لا يلزمها عدة وفاة وكذا إذا طلقها طلاقاً بائناً  
ثم مات فإنها لا تنتقل إلى عدة الوفاة بل تستمر على عدة الطلاق بالآقراء اه  
خرشى بتوضيح (ما قولكم) في رجل عقد على غير مطيقة فمات هل تعتد عدة  
وفاة أم لا (الجواب) في أقرب المسالك لمن توفي زوجها وإن رجعية أو غير  
مدخول بها أربعة أشهر وعشراً إذا كانت حرة كانت الزوج صغيراً أو كبيراً  
حرراً أو عبداً كانت هي صغيرة أو كبيرة وفي الصاوى عند ذكر عدة الصغيرة  
المطلقة والموضوع أنها مطيقة لأن غير المطيقة لعدة عليها إلا في الوفاة اه فعلم  
من هذا أن غير المطيقة إذا مات زوجها تعتد عدة وفاة والله أعلم (ما قولكم)  
في امرأة ارتفع حيضها ولم يأتها على العادة ومات زوجها ولم تر الحيض في الأربعة  
أشهر وعشر فهل تحل للأزواج بمضى الأربعة الأشهر والعشر أم كيف الحال (الجواب)  
تنتظر الحيضة فإذا رأتها بعد الأربعة أشهر وعشر حلت للأزواج أو تنتظر تسعة  
أشهر من يوم الوفاة لأنها مدة الحمل غالباً والحاصل أنها إن أتاها الحيض في الأربعة  
أشهر وعشر حلت للأزواج بتامها وإن لم يأتها الحيض فيها انتظرت أول الأجلين  
الحيض أو التسعة الأشهر فإن حاضت أولاً لا تنتظر تمام التسعة المذكورة  
ومثل من لم يأتها الحيض في الأربعة أشهر وعشر من مات زوجها فحصل طارية  
في حملها فتنتظر الحيضة أو التسعة أشهر اه من أقرب المسالك بتوضيح [مسئلة]  
عدة الوفاة تنتصف بالرق ولو بشائبة فهي شهران وخمس ليل وإذا عتقت الأمة  
بعد وفاة زوجها لا تنتقل لعدة حرة بل تستمر على عدة الرقيق كما في أقرب  
المسالك (ما قولكم) في رجل أقر في صحته أنه وقع منه طلاق على زوجته من مدة  
متقدمة فهل ابتداء عدتها من تاريخ الطلاق المتقدم أم لا (الجواب) إذا أقر  
في صحته أنه وقع منه طلاق على زوجته ولا بينة له بذلك فإنه يؤخذ باقراره  
في الطلاق فيلزمه ما أقر به من أمر الطلاق ولا يقبل منه في تاريخ الطلاق المتقدم  
لأنه يتهم على إسقاط العدة وهي حق لله فتستأنف المرأة العدة من يوم إقراره  
بالطلاق وإن انقضت العدة على دعواه ثم ماتت فلا يرثها حينئذ لا عرفاه بأنها  
صارت منه أجنبية وإن مات هو ورثته ولا رجعة له عليها إن كانت حية والطلاق  
رجعى أما إذا كان عنده بينة تشهد بما أقر به فالعدة من الوقت الذى ذكرت

قادر على ذلك وجب عليه العزم أنه متى قدر أدى إليهم ما هو لهم والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن رجل  
استولى على نصف ختمة لرجل بالغصب ثم وضعها في مسجد مراده أنه من أتى يقرأ فيها لجأه رجل آخر وحملها من  
المسجد وباعها وأكل ثمنها ثم بعد مدة سمع أنه حرام عليه هذا الفعل فتاب إلى الله وقرأ لصاحب النسيئة المذكورة  
ما تبسر من القرآن وأهدى ثوابه إلى صاحبها فهل تبرأ ذمته بما ذكر أم لا أفقونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم

لا تبرأ ذمة المذکور بفعله المزبور بل لابد من ردها إر وحدث وإلا فقيمتها فان لم يجحد عزم على الرد متى قدر  
والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في شخصين مع كل واحد منهما ماعون مملوء سمناً والماعونانى موطنان  
في محل واحد ثم إن أحد الشخصين أراد السفر إلى بلد ثانٍ وينقل الماعون حقه فنقل ماعون الآخر حال كونه غائلاً  
وسافر به وابتاعه واستلم ثمنه والماعون الفارغ يزعم أنه أخذته يد (١٦٩) غاصبة والشخص الثاني أراد أن ينقل

ماعونه فلم يجده وعرف أن  
صاحبه قد غلط عليه وجلس  
مدة طويلة وهو باق فبعد ذلك  
خشي عليه الفوات من يد غاصبه  
وابتاعه واستلم ثمنه أى السمن  
الذى في باطنه والماعون باق  
بذاته فما يكون الحكم في ثمن  
السمن المذكور وما يكون الحكم  
في الظرف الفائت هل يغرمه الذى  
فات يده والآخر يأخذ الماعون  
الذى تحت يده بدل ماعونه أم  
كيف الحكم في الجميع أفيدونا  
(أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم  
حيث كان المذكور قادراً على  
خلاص بدل سمنه من غريمه فيعه  
للسمن باطل فيلزم المشتري رده  
إن بقى وبدله إن تلف وحكم  
الماعون في هذه الصورة  
كذلك فيلزمه إبقاؤه حتى يأتي  
صاحبه ويطالب بقيمة ماعونه  
المغصوب للحيلولة إن كان باقياً  
والفيصولة إن كان تالفاً وإن لم يكن  
قادراً على خلاص السمن فيكون  
من باب الظفر فله أخذ السمن  
بدل سمنه الذاهب وكذلك  
الحكم في الماعون فله بيعه  
وأخذ قيمة ماعونه منه للحيلولة  
إن كان تالفاً والله عز وجل

البينة أنه طلق فيه ولا معارضة بين ما هنا وبين قول سيدى خليل في باب الخلع  
والإقرار به فيه كإثباته والعدة من الإقرار أى ولها الإرث فيها وبعدها لأن  
ما هنا المقر صحيح وما ذكر في الخلع المقر مريض اه خرشى بتصرف (ماقولكم)  
في رجل طلق زوجته ولم يعلمها بذلك حتى انقضت عدتها فأنفقت على نفسها من  
ماله وتسلفت شيئاً أنفقته على نفسها أيضاً فهل يرجع عليها بما أنفقته بعد انقضاء  
عدتها من ماله ولا يلزمه دفع ما تسلفته أم لا (الجواب) في أقرب المسالك  
ولا يرجع مطلقاً لزوجته طلاقاً بائناً أو رجعيّاً وانقضت عدتها ولم تعلم بطلاقها  
بما أنفقته على نفسها قبل علمها بطلاقها وغرم لها ما تسلفت إن كانت تسلفت  
شيئاً أنفقته على نفسها وغرم لها ما أنفقته من مالها على نفسها بخلاف المتوفى  
عنها وبخلاف الوارث يتفق على نفسه من مال الميت قبل علمه بموته فإن بقية الورثة  
لهم الرجوع لا تنقل المال لهم بمجرد الموت ولولم يعلم بموته انتهى [مسئلة] للمعتدة من  
طلاق بائن أو رجعى السكنى في المحل الذى كانت فيه وجوباً على الزوج ولا  
يجوز لها سكنى غيره إلا لعذر كما يأتي اه من أقرب المسالك بتصرف [مسئلة]  
للتوفى عنها السكنى بشرطين الأول إن دخل بها وهى مطيقة أو لم يدخل بها  
وأسكنها بعد العقد عليها معه في بيته ولولس كفاية ككونها صغيرة وله عليها الكفاية  
ولو غير مطيقة لتزويل إسكانها معه منزلة الدخول بها الشرط الثاني أن يكون  
المسكن الذى مات فيه ملكاً له أو بأجرة ونقد أكثره في المستقبل فلو نقد البعض  
فلها السكنى بقدره فقط وإن لم ينقد منه شيئاً فلا سكنى لها اه ملخصاً من  
الخرشى (ماقولكم) في رجل نقل زوجته من محل سكنها ثم طلقها هل يجب  
رجوعها الأول لاعتد فيه أم لا (الجواب) في أقرب المسالك رجعت له أى للمحل الذى  
كانت به وجوباً إن نقلها لغيره ثم طلقها أو مات من مرضه واتهم على أنه إنما  
نقلها ليسقط سكنها في المكان الأول وترجع للأول أيضاً وجوباً إن كانت  
بغيره حين الطلاق أو الموت بأن كانت مرضعة ولو شرط عليها أهل الرضيع إقامتها  
عندهم لأن عدتها في بيتها حق لله وهو مقدم على حق الآدمى وانفسخت إجماعاً  
على الرضاع إن لم يرضوا برضاعها بمنزلها اه بتصرف (ماقولكم) في امرأة خرجت  
لحجة الفرض ثم طلقها زوجها هل يجب عليها الرجوع لمسكنها الأول لتعتد به

(٢٢ — فزة العين) أعلم (سئل) رضى الله عنه عن شخص أعار آخر كتاباً ولا يئنه له فلما طلبها منه قال قد  
أرجعتها منذ أيام اليك فلم يزل يعظه بتقوى الله حتى أرجع بعضها فبعد مدة ظفر المعير بشيء من كتب المستعير فهل  
يجوز له الاستيلاء على ما في يده ولا يدخل في عموم نهيه جل ذكره «ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل» أم كيف الحكم  
أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم يجوز له الاستيلاء المذكور ويكون من باب الظفر فيبيعها ويأخذ منها ثمن كتبه

والله تعالى عز وجل أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل له زوجة مطلقة منذ أربع سنين ساكنة في داره ولها بنت وابن من غيره ساكنين مع أمهم في البيت المذكور بغير رضاه فهل لهم السكنى مع أمهم أم يلزمهم الخروج أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم ليس لهم السكنى في داره بغير رضاه فإن فعلوا ذلك أجبروا على الخروج والله الهادي سبحانه أعلم (١٧٠)

### (باب الشفعة)

(سئل) رضى الله عنه عن شفعة الخلطة في الأرض هل هي جارية لدفع الضرر في جميع الأراضي العاشرة بوادي زيد وكذلك الأرض العائد كائنها لبيت المال والوقف العائد كائنه إلى الوقف إذا جرت فيها النقلة من مالك إلى آخر أم ذاك خاص بالأرض الحرة دون غيرها أم كيف ذلك المسئلة واقعة أفوتونا (أجاب رضى الله عنه) نعم لا تثبت الشفعة في البناء والشجر على الأرض الموقوفة والتي عليها خراج لبيت المال لأن شرط المأخوذ أن يكون أرضاً بتابعها وما ذكر ليس هو كذلك وفي المنهاج لا تثبت في المنقول بل في أرض وما فيها من بناء وشجر تبعاً قالاً في النهاية والتحفة والعبارة لها وأخرج تبعاً بيع بناء وشجر في أرض محتسرة لأنه كالمشقول وفيها أيضاً والعبارة للتحفة بعد قول المتن ولا شفعة إلا للشريك فلا تثبت لغير شريك ثم قال ولا لموقوف عليه بناء على إطلاق امتناع قسمة الملك عن الوقف اه وفي الزبد لا في بناء

أم لا (الجواب) يجب عليها الرجوع لمسكنها لتعتد فيه إذا خرجت مع زوجها أو غيره إذا بعدت عن مسكنها أربعة أيام لا يزيد فلا ترجع كما إذا تلبست بالإحرام فلا يجب عليها الرجوع ولو لم تبعد عن مسكنها وأما إذا خرجت لحجة التطوع ثم طلقت فيجب عليها الرجوع ولو وصلت مكة إذا علمت أنها تدرك شيئاً من العدة في منزلها ولو قل اه منه [مسئلة] يجوز للبعثة مطلقاً الانتقال من مسكنها لعذر لا يمكن المقام معه فيه كانهدامه أو خوف لص أو جار سوء وإذا انتقلت لزمت ما انتقلت إليه إلا لعذراه (ما قولكم) في امرأة طلقت وأرادت الخروج من منزلها لأجل الطواف بالبيت الحرام هل يسوغ لها ذلك أم لا (الجواب) يجوز لها الخروج في حوائجها أولعرس فلا تبيت بغير مسكنها وفي المجموع ولها الخروج وإن لعرس ولا تبيت بغير مسكنها إذا علمت هذا تعلم أنه يجوز لها الخروج للطواف والله أعلم (ما قولكم) في امرأة أسكنت زوجها في منزلها ثم طلقها فهل لها السكنى أم لا (الجواب) في الصاوى اختلف في من أسكنت زوجها في منزلها قبل الطلاق هل لا سكنى لها إذا طلقت استصحاباً للأصل أو يلزمه أجره المسكن لها مدة العدة لأن المسكارمة قد زالت قولان أظهرهما الثاني اه (ما قولكم) في امرأة طلقت طلاقاً رجعيّاً ثم مات زوجها فادعت أنها لم تخرج من العدة لأجل أن ترث فهل تصدق وترثه أم لا (الجواب) قال في المجموع في فصل الرجعة وإن مات فقالت لم أخرج منها لترث صدقت يمين إن عرفت باحتباس الدم أو لم يمض من الطلاق لموته سنة وصدقت المرضعة والمریضة بلا يمين كأن مات بعد كأربعة أشهر اه ومنه يعلم الجواب

(فصل) في بيان عدة من فقد زوجها (ما قولكم) في رجل غاب في بلاد الإسلام ولم يعلم خبره هل لامرأته أن ترفع أمرها لجماعة المسلمين ولو مع وجود الحاكم الشرعى ليشحوا عن خبره ويؤجلوا للحر أربعة أعوام وللعبد نصفها ثم تعتد أم لا (الجواب) ترفع أمرها للحاكم الشرعى والقاضى أولى من حاكم السياسة ووالى الزكاة والظاهر أن الجميع في مرتبة واحدة إلا أن القاضى أولى ولا فرق بين قاضى الأنسكة وغيره فإن لم يوجد واحد ممن ذكر رفعت أمرها لجماعة المسلمين فإن رفعت لهم مع وجود القاضى الشرعى بطل حكم جماعة المسلمين وإن

أرض محتسرة قال شارحها الجلال الرملي أو موقوفة انتهى والله أعلم

(باب الهبة) (سئل) رضى الله عنه فيمن اشترى لابنه القاصر جنينة وألبسه إياها وأعد لها من جملة ملبوسه الذى تحت يده وأقر في حال صحته بأنها ملك ابنه المذكور وحقه ثم رهنها وأوصى بأن تفك من مال الأب إذا مات وهي مرهونة وتعطى للابن المذكور فهل تفك من مال الأب إذا مات وهي مرهونة وتعطى للابن المذكور يختص



بها دون بقية الورثة أم تكون من جملة تركه الأب فتقسم على سائر الورثة أم كيف الحكم في ذلك والحال ما ذكر  
أفتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كان الحال ما ذكر فإنها تفك من مال الأب وتعطى الابن ويختص بها دون بقية  
الورثة والله سبحانه وتعالى أعلم (وثل) رضى الله عنه في امرأة لها وربة من زوجها ولم تعلم بها والوربة صارت على يد  
رحيمها زوج بنتها فقبل لها الوربة وقبض لها الحجب وهى قطعة (١٧١) أرض ورقيق وعقارات وهى لم تعلم بذلك ثم

إن صهرها زوج بنتها ماتت منه  
بنتها وتزوج منها بنتها الثانية وهما  
أولاد الواهب لها فالصهر له من  
بنتها اولادى أولاد ذكور ومن  
الثانية بنات وهو قائم عليها  
بنفقتها وكسوتها فمات زوجها  
ومات صهرها وتأخرت الحجب  
على أولاد بنتها بجميع الوربة  
ثم إن بنتها تزوجت برجل بعد  
الأول فالرقيق والعقار الذى كان  
في يدها وهبته لبنتها التى تزوجت  
الدولة وأحرمت أولاد بنتها  
الذى قبض لها أبوهم الحجب والهة  
فصار الحجب بيد الأولاد ولم  
يبينوا لها ذلك خوفا أن لا تعطيه  
لبنتها مثل الذى كان في يدها وهم  
لا يقدرون يعالجونها أو ينازعونها  
لذلك الرجل وهو بطاش فسكتوا  
على الحجب ولم يبينوا لها ذلك ثم  
إنهم أقاموا عليها أولاد زوجها  
الآخرين الذين من المرأة الثانية  
وقالوا لهم أنتم ادعوا في الأرض  
واقبلوها منها حتى لا تعطىها لبنتها  
ولا تروح عند الرجل هذا الدولة  
فقاموا عليها وقالوا لها إن الأرض  
حقنا فقالت لهم الأرض خلانى  
فهازجى فقالوا لها نحن الأرض  
لنا وأنت وإن كان لك وربة

رفعت لهم مع عدم وجوده ولكن غيره من الأحكام موجود فالظاهر الصحة فإن  
وجد قاض ولكنه غير شرعى كما هو الآن في بعض المدن فهو كالمعدوم فترفع  
لجماعة المسلمين ثم بعد الرفع لواحد عن ذكر يكشف عن حال زوجها بعد أن  
تكلف الزوجة بإثبات الزوجية وأن زوجها غائب وأنها باقية في عصمته إلى غيبته  
والكشف يكون بالتفتيش عنه في البلاد بحسب الطاقة ومن هنا نقل المشدالى عن  
السيورى أن المفقود اليوم ينظر به مدة التعمير لعدم من يبحث عنه الآن وأقره تليذه  
عبد الحميد كما في البدر والسيد فإذا وجد البحث من ذكر على حسب الطاقة فيوقف  
مال ذلك المفقود وتبقى أم ولده لمدة التعمير حيث كان لسيدها مال تنق منه وإلا  
فيخرج عتقها على قول الأكثر وتزوج بعد حيضة فإن لم تحض فثلاثة أشهر وأما  
حكمه من جهة زوجته فيؤجل الحر أربعة أعوام والعبد نصفها لعله أن يظهر خبره  
ثم بعد الأجل المذكور تدخل في عدة الوفاة ولا تحتاج إلى نية دخول فيها ولها  
الرجوع إلى التمسك بزوجها قبل الشروع في العدة لفرض حياته عندها فإن  
شرعت فيها فليس لها رجوع إلى عصمته على الراجح ولا نفقة لها في عدتها ولها  
جميع المهر من تركه المفقود وإن لم يكن دخل بها كالميت الحقيقي ويقدر بشروعها  
في العدة وقوع طلاق من المفقود على تقدير حياته ويتحقق وقوعه بدخول الزوج  
الثاني عليها فإن جاء المفقود أو تبين حياته أو موته فتفوت عليه إن تلذذ بها  
الثاني غير عالم بمجيئه أو حياته أو بكونها في عدة وفاة من الأول فإن تلذذ بها  
عالمًا بواحد من هذه الأمور فهى للأول وفائدة كونها للأول فيما إذا تلذذ بها  
الثاني عالمًا بكونها في عدة وفاة الأول فسخ نكاحها من الثاني وتأيد حرمتها  
عليه وإرثها للأول ويحل ضرب الأجل إلى آخر ما تقدم إن دامت نفقتها ولم  
تحف الزنا وإلا فلها تعجيل الطلاق ويأتى هنا وهل يطلق الحاكم أو يأمرها به  
ثم يحكم اه ما خصا من أقرب المسالك والخرشى وحاشيته والمجموع والنفاوى  
على الرسالة والامير على عقب [مسئلة] إذا شهد عدلان بموت رجل وحكم بموته  
حاكم فاعتدت زوجته ثم تزوجت ثم قدم زوجها الأول الذى حكم الحاكم بموته  
فلا تنفوت على الأول بدخول الثاني غير عالم بحياة الأول ولو ولدت من الثاني  
الأولاد كما في أقرب المسالك [مسئلة] إذا غاب رجل فرفعت زوجته أمرها

يبقى لنا فلم تحصل لها بيعة ولا حجب فاحتارت وقامت لهم من الأرض ثم إنهم سكتوا عليها مدة سنين والرجل الدولة  
موجود الذى هو زوج بنتها ثم إنها ماتت والأرض بيد أولاد زوجها فقاموا الأولاد وعمرها الأرض بغير شور  
أولاد البنات الذين قدمهم في الأرض كأنهم مرادهم يملكون الأرض وبدوا فيها وعمرها وأولاد البنات ساكتين  
خوفا من الرجل الدولة زوج خالتهن إلى أن يقضى الله أمرا كان مفعولا فهل هذا السكوت الذى هو على وجه الخوف

تروح منهم الأرض للأولاد الذين قدموهم أو يسكنوهم في العمارة خوفاً من الرجل أم لا ولهم دعوى باقية إلى بعد موت الرجل بالوجه الشرعي لهم وإلا لأولادهم من بعدهم وإلا لا، ما لهم دعوى إذا لم يقيموها على حضرة الرجل الظالم أفوتنا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه بقوله الحمد لله وحده إن كان قبول الصهر للهبة المذكورة بإذن من أم زوجته فاهبة صحيحة وإلا فهي باطلة وإذا صححت الهبة (١٧٢) المذكورة فما أعطته لبنها مع القبض الصحيح فهو لورثة

البنات وما لم تعطه فهو لجميع ورثتها يشتركون فيه وسكوت أولاد البنات لا يرفع استحقاقهم فلهم الدعوى متى شاؤا وأما إذا كان قبول الصهر بلا إذن منها في القبول فالملك باق على ملك الواهب فهو لورثته على حسب ميراثهم والله سبحانه وتعالى أعلم

### (باب الشركة)

(سئل) عفا الله تعالى عنه في شخصين اشتراكاً في مال قدره ثمانية وأربعون ريالاً فاشترى بها بضاعة وأذن أحد الشريكين للآخر أن يسافر بها إلى جهة معينة ويبيعها ويأخذ بثمنها بضاعة معينة ففعل ما أمره شريكه إلا أنه بعد بيعها أى البضاعة مكث يضارب بها في تلك الجهة برهة من الزمان ثم بعد ذلك أخذ بضاعة والحال أن تلك البضاعة المأخوذة غير الذى عينها الشريك له فحصل الخسران فيها فهل يضمن أولاً بيننا ذلك (أجاب) عفا الله عنه نعم يكون ضامناً والحال م سطر والله أعلم (سئل) في جماعة أخوة مشتركين في البيع والشراء حتى صار بأيديهم مال

للقاضى وبينت أنه لم يترك لها نفقة فطلقها القاضى ثم اعتدت وتزوجت برجل آخر فقدم الأول من السفر وأثبت أنه ترك عندها ما يكفيها أو أثبت أنه وكل وكيلاً موسراً يدفعها عنه أو أثبت أنها أسقطتها عنها في المستقبل فلا تقوت على الأول بدخول الثاني اه منه ولزوم إسقاط نفقتها في المستقبل صرح به عبد الحق في تهذيبه ونقله عنه أبو الحسن ولم يذكر خلافه خلافاً لما جزم به القرافى من أنها لا تسقط ولها الرجوع فيها كما في حاشية الخرشى [مسئلة] إذا فقد شخص في أرض الشرك أو أسرفان زوجته تمكث لمدة التعمير إن دامت نفقتها وإلا فلها التطلق لعدمها ومدة التعمير سبعون سنة فإذا مضت فلا بد من الحكم بموته ثم بعد حكم الحاكم بموته تعتد عدة وفاة ويورث ماله وتعتق أم ولده اه ملخصاً من الخرشى وأقرب المسالك وص [مسئلة] إذا اعترك المسلمون مع بعضهم ففقد واحد منهم ولم يعلم أهوى أم ميت فإن شهدت البيعة أنه خرج مع الجيش فقط فزوجته كالمفقود في بلاد الإسلام وإن شهدت أنه حضر المعترك فإن زوجته تعتد عدة وفاة من يوم التقاء الصفين وتلوم له أى انتظار القاضى مدة تعتد بعدها بعد انفصالهم وتحسب العدة من يوم الالتقاء هكذا أصل النصوص ومال البناني إلى حمله على انتهاء الالتقاء وهو يوم الانفصال ومثله المفقود زمن الوباء طاعونا أو غيره أو زمن المجاعة أو السعال فتعتد زوجته بعد ذهابه عدة وفاة ويورث مال المفقود بين المسلمين حين شروع زوجته في العدة ومثله المفقود زمن الوباء اه ملخصاً من المجموع وأقرب المسالك بزيادة من الخرشى والنفرأوى [مسئلة] تعتد زوجة المفقود بين صنفى المسلمين والكفار بعد سنة بعد النظر في شأنه بالسؤال والتفتيش حتى يغلب على الظن عدم حياته لاحتمال أسره عند العدو ويورث ماله حينئذ اه منهما أيضاً بزيادة من الخرشى والنفرأوى وفي النفرأوى أيضاً بقى من شك في حاله هل فقد في بلاد المسلمين أو الكفار لأنص في حاله قال الأجهورى وينبغي العمل بالأحوط فتعامل زوجته معاملة زوجة مفقود أرض الشرك بخلاف من سائر في البحر فانقطع خبره فسيبيله سبيل المفقود أى في بلاد الإسلام إلا أن يكون فقد في شدة ريح والمراكب في المرسى ولم يتبين له خبر فيحكم بموته لغلبة الظن بغرقه وفي مسائل القابسى إن الريح إذا قام على

فوات أحدهم ثم كبروا واحداً منهم عليهم يتصرف فحصل في ذلك المال خسران بسبب التصرف والحال أن للبيت قاصراً فهل يلزم الباقيين النقص من حصة القاصر أم كيف الحكم أفوتنا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه حيث كان بغير وجه شرعى فالضمان على المتصرف وإلا كان طريق وأما إذا كان التصرف بالوجه الشرعى بأن كان التصرف بإذن وصى القاصر وقد رأى المصلحة فيه فلا ضمان والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب الإجارة) (سئل) رحمه الله في رجل استأجر سفينة من شخص على حمل متاع معين فوصل الأجير سفينته إلى تلك البلدة لحمل المتاع فوجده قد تلف بنهب أو سرقة فقال لوكيل المستأجر الذي في تلك البلدة أعطني مثل ذلك المتاع لأوصله للمستأجر حتى يعطيني أجرتي فقال الوكيل المذكور ما أمرني مستأجرك بذلك يستحق الأجرة لتسليمه نفسه وسفينته وهل له عند تعذر الوكيل أن ينهي الأمر إلى القاضي (١٧٣) ويكون كالقضاء على الغائب ليستحق الأجرة أم يكتب للمستأجر

وينتظر الجواب وتكون مؤنة المكتوب ومؤنة الأجير والسفينة على المستأجر مدة إقامته في تلك البلدة لأنه شئ له وقع وربما لم يصله الجواب إلا بعد أشهر مثلا أم لا يستحق شيئا أصلا أم كيف الحكم أفنونا وتفضلوا علينا إذا تيسر نص في هذه المسئلة بعينها جزاكم الله خيري الدنيا والآخرة آمين (أجاب) رضى الله عنه نعم إن وقع تعيين المتاع المذكور في العقد انفسخ العقد ولا يستحق صاحب السفينة على المستأجر شيئا وإن وقع التعيين بعد العقد أبدل برضا المكترى والله أعلم وعبارة التحفة في باب الإجارة وحاصل ما مر أنه يجوز إبدال المستوفى كالراكب والمستوفى به كالحمول والمستوفى فيه كالطريق بمثلها ودونها ما لم يشرط عدم الإبدال في الآخرين بخلافه في الأول لأنه يفسد العقد كما مر ومحل جوازه فيهما إن عينا في العقد أو بعده ثم تلقا وجب الإبدال برضا المكترى أو عينا فيه ثم تلقا انفسخ العقد الخ والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه

المرآكب في المرسى فلم يتبين لهم خبر يحكم بموته أو غرقهم لكن لا يشهد الشاهد إلا بصورة الحال وإن كانوا في الوسطة فكالفقود وأما من أخذه العدو على ظهر البحر وعير به لحكمه حكم الأسير كما في المدونة اهـ ملخصاً من شب وكبير الخرشى (فصل في بيان الاستبراء) [مسئلة] يجب استبراء الأمة التي تجدد ملكها إن لم تعلم برأتها وأطاعت الوطء بحضة إن كانت من ذوات الحيض أو بثلاثة أشهر إن كانت غير حائض لصغر أو يأس أو تأخر حيضها عن عاداتها بلا سبب فصار يأتيها بعد تسعة أشهر أو بعد ثلاثة أشهر علي أحد قولي ابن القاسم أو تأخر كذلك لسبب رضاع ومرض وللمستحاضة فإن ارتبن فاستبراؤهما تسعة أشهر فإن لم تزد الرية حلتا وإلا مكثتا أقصى أمد الحمل وأما بقية الستة فتكفي كل واحدة بثلاثة أشهر من غير نظر النساء كما هو نقل المواق وإن عرفة وهو المعتمد أو بوضع الحمل كله ولو علقه إن كانت حاملا كالعدة اهـ ملخصاً من در ودس وعدوى [مسئلة] يحرم على المالك الاستمتاع ولو بالمقدمات زمن الاستبراء ولو كانت في ملك سيدها والحال أنها بينة الحمل منه ثم زنت أو غصبت أو وطئت بشبهة فاستبرأها استحباباً فيحرم عليه التمتع بها زمن الاستبراء علي ما قاله ابن رشد واختاره بن لا احتمال انفضاش الحمل وقيل لا يحرم بل هو مكروه أو خلاف الأولى وقيل جائز وتقدم في العدة أن تحريم الاستمتاع هو المذهب (ما قولكم) في شخص تزوج جارية هل يجب عليه استبراؤها قبل أن يستمتع بها أم لا (الجواب) لا يجب عليه استبراؤها وأما سيدها فيجب عليه استبراؤها إن كان وطئها بالفعل وللزوج أن يعتمد على قول سيدها أنه استبرأها ويعقد عليها ويطأها من غير استبراء وأما إذا لم يطأها السيد فله تزويجها بلا استبراء للامن من حملها ما لم يظن أنها زنت وإلا فيجب عليه أن يستبرئها قبل أن يزوجه كما في أقرب المسالك يزيادة من دس (ما قولكم) في رجل اشترى أمة وأخبره سيدها أنه استبرأها هل له أن يعتمد على قوله أم لا وإذا قلتم ليس له أن يعتمد على قوله فما الفرق بين المشتري والمزوج حيث قلتم إن المزوج له أن يعتمد على قول سيدها (الجواب) ليس للمشتري أن يعتمد على قول السيد أنه استبرأها ويحرم عليه أن يطأها حتى يستبرئها والفرق بين المزوج والمشتري تعبدى كما قرره

في رجل قرأ قرآنا وطلب أجرة هل يحل له ذلك وهل يكون ما أخذه من الأجرة من باب التكسب أو الصدقة وهل يكون ثواب القراءة للقارئ أم للقرأله أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث صححت الإجارة فله المسمى وإن فسدت فله أجرة المثل ويحل له أخذها في صورتين وإن لم تقع إجارة فليس له الطلب وحيث حل له الطلب فيكون ذلك من باب التكسب ويكون ثواب القراءة للقارئ وإذا نوى بالقراءة غيره حصل له الثواب أيضا والله سبحانه أعلم



(سئل) رضى الله عنه عن ما يأخذونه الدالين من أرباب الأموال بكلمة وتعب قليل أم لا كثيرة هل يحل لهم أخذه لأن لهم قانونا على المائة الريال وريال ومتحقق البائع والمشتري ذلك متى طلبه أعطوه من غير نزاع أم لا يحل لهم ذلك إلا بقدر التعب واما الدالين الحراج فهم يتعبون كثيرا وما يعطونهم في مقابلة تعبهم وهل إذا باعوا لشخص شيئا وأخفى عليهم من الدلالة ولا أعطاهم إلا بقدر (١٧٤) تعبهم يحل له ذلك الخفى أو لا يحل لأن ذلك

صار عادة البلد بإعطائهم ذلك سواء تعبوا أم لم يتعبوا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم الدالين المذكورين فإن شرط لهم شرط معلوم وكان العمل فيه تعب وقد صح العقد استحقوا القيمة التي وقع عليها العقد وإن لم يصح العقد وقد عرض بالأجرة كأرضيك فله أجرة المال حيث كان العمل فيه تعب وإن لم يشرط شيئا ولا عرض بما يدل غايبا فلا شيء لهم ثم لا فرق في الحكم المذكور بين دلال الحراج ودلال الحراج في التفصيل المذكور وحيث فهم ذلك تبين حكم ما إذا أخفى عنهم شيئا من الدلالة فالحرمة في الأولى والثانية ولا شيء في الثالثة والله وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل له دكان فباعه على رجل آخر والحال أنه مستأجر أربع سنوات فضت منها عامان فهل للمشتري استلام المبيع قبل استيفاء مدة المستأجر وهل يجبر المستأجر على تسليم الدكان من غير استيفاء والحال أن الدكان وقف سلطاني وهل المبيع صحيح إذا كان الدكان مشغولا بالإيجار أم لا أفئونا

شيخنا اه دس بتصرف (ماقولكم) في رجل اشترى أمة بنت ثمان سنين هل يجب عليه استبراؤها أم لا (الجواب) يشترط في الاستبراء اطاقة الوطء كبت تسع وأما بنت ثمان فلا يجب استبراؤها قال در لا إن لم تطقه كبت ثمان سنين ولكن في دس أن الحق أن اطاقة الوطء تختلف باختلاف البلدان أى فإذا كان في بعض البلدان أن بنت ثمان تطيق الوطء فيجب على مشتريها استبراؤها (ماقولكم) في رجل أراد أن يبيع أمة هل يجب عليه استبراؤها قبل بيعها أم لا (الجواب) إن وطئها سيدها بالفعل وجب عليه أن يستبرئها قبل بيعها وأما إذا لم يطأها فله بيعها بلا استبراء ولو تحقق أنها زنت وما في عقب غير صواب كما في دس (ماقولكم) في الأمة التي لا يمكن حملها عادة كبت تسع سنين قد أوجبوا على مشتريها الاستبراء وقد قالوا إن شرط وجوب الاستبراء أن لا توقع البراءة وهذه قد أوقفت براءتها (الجواب) قولهم شرط وجوب الاستبراء أن لا توقع البراءة مرادهم عدم تيقن البراءة من الوطء لا من الحمل فتى لم تيقن براءتها من الوطء وجب الاستبراء تيقن براءة رحمها من الحمل أم لا اه دس بتصرف (ماقولكم) في رجل أبضع في أمة أى أعطى إنسانا ثمن أمة ليشتريها من بلد سافر إليها فاشتراها وأرسلها فهل يجب على سيدها أن يستبرئها قبل أن يستمتع بها أم لا (الجواب) إن أرسلها مع غير مأذون له في الإرسال معه فإنه يجب على سيدها استبراؤها قبل أن يستمتع بها ولا يكتفى بحيضها في الطريق على قول ابن القاسم وهو المشهور وقال أشهب يكتفى بها ولا تستبرأ من سوء الظن وأما لوجاء بها بنفسه أو أرسلها مع من أذن له سيدها أن يرسلها معه فلا يجب على سيدها استبراء بل يكتفى بحيضها في الطريق اه ملخصاً من درودس (ماقولكم) في رجل اشترى أمة بكرأ زوجها سيدها لرجل وطلقها قبل البناء هل يجب على مشتريها أن يستبرئها أم لا (الجواب) يجب عليه الاستبراء لاحتمال وطئها خارج الفرج وحملها مع بقاء البكارة كما في المختصر بزيادة من دس [مسئلة] إذا ملك إنسان أمة بشراء أو هبة وهى حائض في أول نزول الحيضة فإن كان قبل مضى أكثرها اندفاعاً فإنها تكفى ولا يحتاج لاستبرائها بحیضة أخرى وأما إن ملكها بعد نزول أكثرها اندفاعاً ولو أقل أياماً كاليومين الأولين من

(أجاب) رضى الله عنه نعم حيث صح الفراغ بوجود شروطه الشرعية المقررة لزم المستأجر تسليم الوقف المذكور للفرغ إليه ورجع المستأجر بأجرة العامين على مؤجره والإفراغ صحيح مع بقاء مدة الإجارة ولكن تنفسخ الإجارة إذا صح الإفراغ والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيما إذا استأجر شخص داراً كاملة ينتفع بها سنة كاملة ثم حصل خراب في منافع الدار المذكورة فطلب المستأجر المذكور من مؤجره أن يعمرله ما خرب فقال أعمر

لك لكن انتقل من الدار مدة العبرة فابى المستأجر أن ينتقل فهل والحال ما ذكر يجبر المستأجر على الخروج من الدار  
 لأجل اصلاحها أم لا وهل إذا انتقل برضاه إلى محل آخر بأجرة تكون الأجرة لازمة له أم لمؤجره المذكور أم  
 كيف الحكم أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه أعلم وفقنا الله وإياك لرضاه أن الخراب المذكور حيث منع السكنى  
 من أصلها انفسخت به الإجارة وإلا بان لم يمنع السكنى من أصلها تخير (١٧٥) المستأجر على التراخي بين الفسخ والإجارة  
 ما لم يبادر المؤجر ويصلحها قبل  
 مضى مدة الأجرة لها فان لم يبادر  
 المذكور أو مضت المدة المذكورة  
 وفسخ المستأجر حاسب على  
 ماضى باعتبار أجرة المثل بما  
 وقع عليه الرضا وان أجاز وسكن  
 في الموضع أو خرج برضاه فأجرة  
 ما استأجر من الدار الأخرى  
 على المستأجر لتقصيره بترك  
 الفسخ الذى هو قادر عليه والله  
 سبحانه وتعالى أعلم (سئل)  
 رضى الله عنه فيمن استأجر بئرا  
 بما حولها من الأرض البيضاء  
 الفارغة من الشواغل مدة معلومة  
 فحرق الأرض وزرعها ثم حصدها  
 ثم لما انتهت مدته سلها لصاحبها  
 مشغولة بما سبق في الأرض بعد  
 حصادها من القشوع والنفوش  
 فهل يجب عليه إخراجها منها  
 وردها لصاحبها مثلا كانت  
 يوم استأجرها أم كيف الحكم  
 أفوتونا (أجاب) رضى الله عنه  
 نعم لا يلزمه رفع ما ذكره عبارة  
 التحفة وبعد انقضاء المدة يجبر  
 المكترى على نقل الكناسه بل  
 وفي أثنائها إذا ضرت بالسقوق  
 كما هو ظاهر وعليه بالمعنى السابق  
 تنقية بالوعة وحش مما حصل  
 بفعله ولا يجبر على تنقيتها بعد المدة وفارق الكناسه بأنها تنشأ عما لا بد منه بخلافها وبأن العرف فيها رفعها أولا  
 فأولا بخلافهما فانظر قولها بأنها تنشأ وبأن العرف الخ تجدد القشوع والنفوش من ذلك وأن حكمها حكم ما في  
 الحش والبالوعة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في خياط استلم عباءة من رجل ايركب لها خرجا  
 وقبض أجرته ثم من بعد مدة ادعى الخياط بضياع العبائة والحال انها مريحة في حرز مثلها فيضمن الخياط قيمتها

خمسة فلا تكفى ولا بد من حيضة أخرى كما في أقرب المسالك وغيره [مسئلة]  
 يكفى اتفاق البائع لموطومة والمشتري لها على حيضة واحدة بأن توضع بعد أن وطئها  
 سيدها ولم يستبرئها تحت يد أمين قبل الشراء حتى ترى الدم ثم بعد رؤية الدم  
 يحصل الشراء ولا يحتاج المشتري لاستبراء ثاناه ملخصاً من درودس (ماقولكم)  
 في أمة عاداتها يأتيها الحيض في أربعة أشهر أو أكثر إلى تسعة هل استبرأؤها حيضة  
 أو ثلاثة أشهر (الجواب) في در إن كانت تحيض لأربعة أشهر أو أكثر إلى تسعة  
 فالراجع من قول ابن القاسم أنها تستبرأ بثلاثة أشهر ولا تنتظر الحيضة ومشى عليه  
 دس واستظهر في أقرب المسالك أنها تنتظر الحيضة وفي دس أنها إذا كانت عاداتها  
 الحيض بعد تسعة أشهر فاستبرأؤها ثلاثة أشهر على قول ابن القاسم (ماقولكم)  
 في رجل تزوج أمة ثم اشتراها قبل البناء بها هل يلزمه استبرأؤها أم لا (الجواب)  
 يفسخ النكاح بطروا الملك عليه كما يفسخ إن طرأ على الملك كما تقدم في باب النكاح  
 وذكرنا هنا أنه يجوز له وطؤها من غير استبراء سواء اشتراها قبل البناء أو بعده  
 على المشهور ومقابلة يستبرئها قبل البناء وأولى بعده وهو قول ابن كنانة لأن  
 الولد إذا حدث بعد الملك كانت به أم ولد فتحتاج للاستبراء ليحصل العلم هل  
 هي أم ولد أم لا لكن يقيد عدم استبرائها قبل البناء بما إذا لم يقصد بالعقد عليها  
 إسقاط الاستبراء وإلا وجب استبرأؤها معاملة له بنقيض مقصوده انتهى ملخصاً  
 من الخرشى والعدوى وتوضيح [مسائل لا يجب فيها الاستبراء] (الأولى) إذا اشترى  
 أمة مودعة عنده أو مرهونة ولم تخرج ولم يدخل عليها سيدها في أيام الإيداع  
 أو أيام الرهن وحاضته عنده فلا استبراء عليه فإن خرج أو دخل عليها  
 سيدها وجب استبرأؤها لإساءة الظن (الثانية) استبراء على من أعتق أمة  
 الموطومة له وتزوج بها بعد العتق لأن وطء الأول صحيح والاستبراء لا يكون  
 إلا من وطء فاسد وهذا هو المشهور وقيل بوجوبه ليفرق بين ولده بوطء الملك  
 فإنه ينتفى بمجرد دعواه من غير يمين على المشهور وبين ولده من وطء النكاح  
 فإنه لا ينتفى إلا بلعان وقد استظهر المصنف في التوضيح هذا القول (الثالثة)  
 لا استبراء على من اشترى أمة زوجته وأمة ولده الصغير وأمة أمه أو نحو ذلك  
 إذا لم يسمى الظن بواحدة منهن اه ملخصاً من درودس (ماقولكم) في رجل

أم لا أفيدوا (أجاب) رضى الله عنه نعم يضمنها بالقسمه والحال ما ذكر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه  
 فيمن استأجر شخصاً على فروض عين تعيينت على الأجير بعقد صحيح ليوم في مسجد الناس الجمعة والجماعة ويعلمهم  
 القرآن وما افتقروا اليه من الفرائض والشروط ويدفع له في كل سنة مائة راضياً عليه من الجعل فهل العقد والتأجيل  
 صحيحان والاخذ وإن كان الغالب عليه (١٧٦) الفقر والأكل من صدقات الناس غير ممنوع بلا نزاع أفيدونا

(أجاب) رضى الله عنه نعم أعلم أن  
 الاستئجار للإمامة لا يصح بخلاف  
 تعليم القرآن وما افتقر اليه من  
 الفروض والشروط فالاستئجار  
 لها صحيح فإذا فهمت ما ذكر فإن  
 جمع في عقد واحد بين إمامة  
 الصلاة وما افتقر اليه فسدت  
 الإجارة واستحق أجره المثل  
 فيما يصح الاستئجار له وإن  
 استؤجر لما افتقر اليه وكان  
 معلوماً مضبوطاً كتقدير معلوم  
 من القرآن وقراءة كتاب معين  
 صحت الإجارة والتأجيل وإن  
 لا يمكن مضبوطاً استحق أجره  
 المثل كما علم والله الهادي أعلم  
 (سئل) رضى الله عنه في رجل  
 استأجر داراً آخر فيها شجرة مثمرة  
 وله مدة سنوات يستثمرها ولم  
 يثمرها المؤجر في ثمرتها فبعد مدة  
 سنوات أتى صاحب الدار بغير  
 ثمره الشجرة فمنعه المستأجر فهل  
 له أخذها أم لا (أجاب) رضى  
 الله عنه نعم ليس للمستأجر منع  
 المؤجر من أخذ الثمرة والحال ما سطر  
 والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل)  
 رضى الله عنه في رجل آجر داره  
 فيها شجرة مثمرة ولم يشترط  
 ثمرتها المؤجر على المستأجر فتركها

اشتري أمة ثم أعتقها عقب الشراء وأراد العقد عليها هل يجب استبرأؤها أم لا  
 (الجواب) يجب عليه استبرأؤها في حاشية الصاوى وأما إذا اشتراها وأعتقها  
 عقب الشراء وأراد العقد عليها فلا بد من استبرائها ولا يسكنى في إسقاط  
 الاستبراء عتقها

### ﴿باب الرضاع﴾

يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب إذا كان الرضاع في حولين وشهرين  
 ولم يستغن عن اللبن استغناءً بينا بحيث لا يقوم به إذا رد له والموضوع أنه فطم  
 وأما إذا استمر الإرضاع فإنه يحرم مطلقاً في الحولين والشهرين كما في المجموع  
 [مسئلة] يحرم الرضاع ولو من امرأة ميتة أو صغيرة لم تطلق الوطء إن قدر أن  
 بها لبناً وكذا يحرم لبن العجوز التي لاتلد وإن كان موجوداً بغير وطفه وإن كان  
 لبناً لاماء أصفر وإلا فلا يحرم كما في ص [مسئلة] يحرم الرضاع بوصول اللبن  
 لجوف الرضيع ولو مصة واحدة وإن بسعوط أى صب في أنف [مسئلة] إذا  
 فطم الرضيع في الحولين واستغنى بالطعام عن اللبن أكثر من يومين ثم أرضعته  
 امرأة فلا يحرم لأن الشأن إذا بعد الزمن أن لا يسكنه اللبن إذا رد له وأما إذا  
 لم يفطم وكان يأكل الطعام فإنه يحرم ولو فرض أنه لو فطم لا يستغنى بالطعام عن  
 الرضاع اه من أقرب المسالك بتوضيح من الأمير (ما قولكم) في امرأة أرضعت  
 طفلاً ثم طلقها زوجها وتزوج بأخرى فولدت بنتاً فهل تحل هذه البنت للطفل  
 الذى أرضعته زوجته التي طلقت أم لا (الجواب) لا تحل له لأن الرضيع يقدر  
 ولداً لصاحبة اللبن ويقدر ولداً لزوجها فيحرم على ذلك الطفل بنات ذلك الرجل  
 ما تقدم على الرضاع وما تأخر لأنهن أخوات لذلك الرضيع وكذلك يحرم عليه  
 بنات المرأة التي أرضعته ما تقدم على الرضاع وما تأخر كما في دس (ما قولكم)  
 في امرأة طلقت ثم تزوجت بأخر وفي ثديها لبن من الرجل الأول فأرضعت  
 طفلاً فهل يحرم على ذلك الطفل بنات الرجل الثاني من غيرها أم لا (الجواب)  
 إذا وطئها الزوج الثاني وأنزل نسب إليه ذلك اللبن كما ينسب للزوج الأول  
 فيحرم على ذلك الطفل بنات كل من الزوجين وأما إذا لم ينزل فلا ينسب إليه  
 فإذا وطئها ولم ينزل ثم أرضعت طفلاً فلا يحرم على الطفل بنات ذلك الرجل الثاني كما في دس

له كم سنة فبعد ذلك أراد المؤجر أخذ ثمره شجرته فمنعه المستأجر فهل له ذلك أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم  
 لا يمنع من أخذ ثمره الشجرة المذكورة والحال ما سطر والله الهادي أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل استأجر  
 رجلاً معلماً ليُعلم أولاده القرآن في بيته ويأكل ويشرب ويلبس وله في كل شهر ريال فجلس مدة ثلاثة سنوات فختم أحد  
 الأولاد القرآن وكان قد قرأ على غير هذا المعلم المذكور ربع القرآن وفك الحرف فهل والحال ما ذكر يحجر والد لوالد



المذكور على ما جرت به العادة عند ختم القرآن أم لا أم كيف الحكم (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كانت  
استئجار صحيح بأن تمت معتبراته الشرعية استحق الأجرة المشروطة لا غير وإلا يكن صحيحاً استحق أجرة المثل فيما علم  
فقط والله عز وجل أعلم (سئل) رضى الله عنه في الأخمسة التي تأخذها الفقهاء من الصبيان عادة هل تكون كافية  
في أجر المعلم وهل تمنع المعلم من طلب المثل إذا لم يعطه شيء (١٧٧) وهل إذا كان المعلم مستأجراً لا يكون له على  
الصبي بعد ذلك من مودة وتردد وهل

للتعلم إذا صادف معلمه أقبل من  
طريق يذهب إلى أخرى ويمر  
ولم يسلم عليه ولم يصافه وإذا  
قال له لم تفعل ذلك ولأى شيء  
تهجرني والحال أن لى عليك  
مشيخة واجتهدت عليك في إخراج  
الحروف بعد عجمها عليك فهل  
له يجهيه بأن ليس لك على شيء  
لأنك كنت تأخذ منى كل خيس  
عشرة ديوانية والحالة هذه فكيف  
الحكم أفتونا (أجاب) رضى الله  
عنه بقوله نعم حيث كان الاستئجار  
صحيحاً استحق ما أجر عليه وإن  
لم يوجد استئجار كما عليه العمل  
اليوم فلا يستحق شيئاً وإن كان  
فاسداً كملنى وأنا أرضيك أو  
عينت الأجرة ولم يعين المؤجر  
عليه استحق أجرة المثل حيث  
علم ذلك علم حكم الأخمسة فإن  
كانت هي المشروطة في الإجارة  
الصحيحة فلا يستحق غيرها  
وإن لم توجد إجارة رجع عليها  
بها وإن كانت الإجارة فاسدة  
فالتقاضى بأجرة المثل وللمعلم حق  
التعليم من مودة وتردد ما لم يكن  
هناك أهم منه ولكن لا ينبغي له  
طلبها ولا رؤية أن له عليه حقاً

[مسئلة] إذا طلقت امرأة في نديها ابن ثم وطئها بعد ذلك رجال بشكاح بل وإن بزنى ثم  
أرضعت طفلاً فإن هذا الطفل ولد للجميع قال في أقرب المسالك فلو فرض أن امرأة ذات  
ابن من حلال أو حرام زنى بها ألف رجل وأرضعت ولداً لكان ولداً للجميع من  
الرضاع اهـ [مسئلة] اللاتي يحرمن بالرضاع سبع كاللاتي يحرمن بالنسب فاللاتي حرمن  
بالنسب فهن ما في قوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم إلى قوله وبنات الأخ  
واللاتي حرمن بالرضاع الأم المرضعة والاخوات من الرضاعة وقد ذكرهما الله  
بقوله وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة والثالثة البنت من  
الرضاع وقد دخلت في عموم قوله تعالى وبناتكم والأربعة الباقية من الرضاع  
إنما ثبت تحريمها بخبر يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب الأولى منها العمة  
من الرضاع وهي أخت الزوج صاحب اللبن الثانية الخالة وهي أخت الأم  
المرضعة الثالثة بنت الاخ وهي من أرضعتها زوجة أخيك باللبن المنسوب إليه  
الرابعة بنت الأخت من الرضاعة وهي من أرضعتها أختك فهذه أربعة تضم  
لثلاثة الأول فقد تمت السبعة من الرضاع وكذلك يحرم من الرضاع ما يحرم من  
الصهر فيحرم عليك أم زوجتك من الرضاع وهي كل امرأة أرضعت زوجتك  
ويحرم عليك بنت زوجتك من الرضاع وأختها وعمتها وخالتها وبنت أخيها  
وبنت أختها كذلك لكن الخمسة الأخيرة وهي أخت الزوجة وعمتها الخ يحرم  
فيهن الجمع بين واحدة منهن وبين الزوجة لا تأيد التحريم اهـ ملخصاً من درودس  
وعدوى (ما قولكم) في امرأة أرضعت طفلاً فتأبد تحريمها (الجواب)  
هذه امرأة تزوجت علي زوجها رضيعاً بولاية أبيه لمصلحة ثم طلقها عليه لمصلحة  
فتزوجت بالغاً فوطئها وهي ذات ابن أوجدت بوطئها فأرضعت الطفل الذي  
كان زوجها لها فتحرم على زوجها لأنها زوجة ابنه من الرضاع وإن كانت البتوة  
طرات بعد الوطء اهـ من أقرب المسالك [مسئلة] إذا تزوج رضيعة من أبيها  
ثم طلقها فأرضعتها زوجته الكبيرة حرمت الكبيرة عليه لأنها صارت أم زوجته  
ولا يشترط أن تكون الأمومة سابقة والعقد على البنات يحرم الأمهات وكذلك  
إذا أرضعتها امرأة أجنبية فإنها يتأبد تحريمها عليه لأنها أم زوجته من الرضاع اهـ  
ملخصاً من أقرب المسالك وص (ما قولكم) في رجل طلق زوجته طلاقاً بائناً

(٢٣ — قرة العين) لأن ذلك من المن المبطل للعمل المنصوص عليه بقوله عز من قائل لا تبطلوا صدقاتكم بالمن، وفعل  
المعلم من العدول عن طريق معلمه وعدم تسليمه عليه وإجابته بأن ليس لك على شيء الخ من سوء أدبه وعلامة عدم النفع به  
دنوا أخرى بل الواجب عليه أن يفعل كما فعل حبر الأمة وترجمان القرآن بشيخه زيد بن ثابت أنه كان إذا ركب زيداً أخذ بركابه  
ومشي تحت دابته وكذا كان الإمام أحمد يفعل مع الإمام الشافعي ولكن كل ذلك سبب الحرمان ونزع البركة نسأل

الله العافية ورحمن الأدب فإن بالأدب ينال كل خير ويدفع كل ضرر والله ولي الهداية بفضلته يرشد من يشاء من عباده والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل استأجر حوشاً ثلاث سنوات مثلاً وفي السنة الثالثة ظهر مصنع في الحوش لرجل آخر وعمره وصاحب الحوش يطلب إيجاراً من صاحب التنور ومستأجر الحوش يطلب من صاحب التنور كذلك فهل يكون الإيجار (١٧٨) في هذه السنة للمستأجر أو لصاحب الحوش (أجاب)

رضي الله عنه نعم حيث لم ينص في الإجارة المذكورة على دخول المصنع المذكور فيها فأجرة المصنع لصاحب الحوش لا للمستأجر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن شخص له أرض فجاءه آخر يريد أن يشتريها منه فأجابه بقوله مالى إرادة في بيعها ولكن ابن فيها وتكون كروة البناء مناصفة بيني وبينك فهل يكون قوله ذاك صيغة إجارة أو صيغة هبة أو إعارة فإن قلت تشبه صيغة الإجارة فهل يعتبر ذلك اللفظ في الإجارة وإن قلت هبة فلم يصرح بشيء من صيغ الهبة فكيف يكون الحكم في ذلك أفئونا (أجاب) رضى الله عنه نعم يكون ما ذكر إجارة فاسدة يستحق صاحب الأرض فيها أجرة المثل للبدلة التي وضع الباني فيها يده والله الهادي أعلم (سئل) رضى الله عنه في الجمل الذي ليس حرفته إلا الكرى فاستكرى منه رجل لحمل زيت لحمله وأثناء الطريق هرق بغير فرط من الجمل بأن عثر الجمل بغير اختيار من الجمل فهل يكون الضمان عليه أم ليس

ثم تزوجت بغيره فحملت منه ثم ولدت وأرضعت طفلة فهل تحرم هذه الطفلة على زوجها الأول الذي أبانها أم لا (الجواب) يحرم عليه كل طفلة أرضعتها تلك المرأة لأن كل من أرضعت منها صارت بنت زوجته من الرضاع أى بنت من كانت زوجته والموضوع أنه كان دخل بتلك الزوجة التي أبانها وأما إذا لم يدخل بها بأن عقد عليها ثم طلقها ثم حدث لها ابن فأرضعت طفلة فلا تحرم هذه الطفلة عليه لأن العقد على الأمهات بمجرد لا يحرم البنات اه ملخصاً منهما وقال في المجموع وإن فارقتها بعد التلذذ بها فأرضعت صبية ولو بغير لبنه حرمت الصبية لأنها بنت زوجته المتلذذ بها اه (ماقولكم) في رجل تزوج بامرأة ذات لبن من زوجها الأول فأرضعت طفلة وعند هذا الزوج الثاني ولد من غيرها فهل تحرم هذه الطفلة على هذا الولد أم لا (الجواب) تقدم أنه بمجرد وطئه مع الانزال ينسب إليه ذلك اللبن وإن لم ينزل فلا فهذا الرجل إن كان أنزل فكل من أرضعته بها بعد ذلك في الحولين والشهرين ولم يستغن عن اللبن استغناء بينا يكون أختا من الرضاع بجميع ذريته وإن لم ينزل فلا يكون أختا لذريته فيحل لولده حيثن أن يتزوج واحدة ممن أرضعتها والله أعلم [مسئلة] ست لا يحرم من الرضاع الأولى أم أخيك فإذا أرضعت امرأة أجنبية أخاك فإنها تحل لك إذا خلت من مانع آخر وأولى في عدم التحريم أخت أخيك من الرضاع (الثانية) أم عمك التي أرضعته تحل لك (الثالثة) أم أخاك التي أرضعته تحل لك (الرابعة) أم ولدك التي أرضعته (الخامسة) جدة ولدك من الرضاع كما لو أرضعت أجنبية ولدك فلا يحرم عليك أم هذه المرأة الأجنبية وهي من النسب إما أمك أو أم زوجتك (السادسة) أخت ولدك كما لو رضع ولدك على امرأة لها بنت فلك نكاح البنت إلا المانع كما لو كانت أخت ولدك من الرضاع بنتك من الرضاع أو أختك من الرضاع وإلا فتحرم عليك وكذا يقال في باقي الستة كما في أقرب المسالك وغيره اه بتوضيح (ماقولكم) في رجل تزوج بامرأة ثم تصادقا معاً على الرضاع بإخوة أو نحوها وقلتم يفسخ النكاح بينهما فهل يفسخ بطلاق أو غيره (الجواب) يفسخ بغير طلاق عند ابن القاسم كما في ص (ماقولكم) في رجل تزوج امرأة ثم أقر بأنها أخته من الرضاع فهل يؤخذ بإقراره ويفسخ النكاح بينهما أم لا

عليه ضمانه فإن قلتم ما عليه ضمان هل له مطالبة الكراء أم ليس له أفئونا (أجاب) رضى الله عنه حيث كان الأمر ماسطراً فلا ضمان وليس له مطالبة بكراء مذهب والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن استأجر في ساعة إنسان ليركب فيها مع أهله وأتباعه وتراضيا على خمسة وعشرين ريالاً فاشتراط المستأجر أن لا يتحير في طريقه على بندر من البنادر فالتزم صاحب الساعة أن لا يتحير إلا في بندر واحد قدر يومين ولا يزيد عليهما فذكر له المستأجر أن

البندر يضرب إن زاد على اليومين لأن أهل ذلك البندر ظلمة يخشى منهم فالتزم أنه لا يتخير أكثر من يومين في ذلك البندر فجاء صاحب التحير بذلك الساعة إلى ذلك البندر وتحير فيه عشرة أيام لا يقدر المستأجر أن ينزل في البندر لما يخشى من جور أهله عليه ولا يقدر أن يستأجر في ساعة أخرى حتى ينتقل إليها وذلك لأنه سلم النول مرة واحدة ثم تحير في بندر آخر يوماً أيضاً وسبب تحيره ذهب الريح الذي (١٧٩) كان يسرع بسببه الوصول إلى مقصده

وأني ربح مخالف أوجب وقوف الساعة في مكان واحد ثلاثة عشر يوماً حتى فئيت الأزواد وشق الحال فهل يلزم صاحب الساعة عند مخالفته ما اشترط على نفسه شيئاً للمستأجر أم لا وهل يلزمه أيضاً في مقابلة ما حبس المستأجر في الساعة في ذلك البندر الظالم أهله شيئاً من التأديب والتعزير أم لا مع أن المستأجر قد كان استأجر من البندر الذي سافر منه ابتداء مع صاحب ساعة أخرى وطلب منه صاحب تلك الساعة في أهله وأتباعه اثني عشر ريالاً لكنه لما رآه لا يلتزم على نفسه في عدم التحير بالبندر لم يكره وعدل إلى هذه الناحية وأعطاه خمسة وعشرين ريالاً فالمسئلة واقعة ففضلوا بإبانة الحكم فيها أنا بكم الله تعالى (أجاب) رضى الله عنه نعم يعزر صاحب السفينة التعزير اللائق بأمثاله ما يراه ولي أمره حيث كان مكنته في البندر المذكور لغير ضرورة ملزمة للمكث ولا يلزمه أن يسلم شيئاً للمستأجر والحال ما سطر والله سبحانه وتعالى أعلم

(الجواب) المكلف يؤخذ بإقراره إن ثبت بينة ولو سفيهاً فيفسخ النكاح بينهما كما في أقرب المسالك بزيادة من ص (ما قولكم) في زوجة أقرت بحصول الرضاع بينها وبين زوجها هل يفسخ النكاح بينهما (الجواب) إن كان إقرارها قبل العقد عاها وكانت بالغاً ففسخ النكاح بينهما ولو كانت سفية إن ثبت إقرارها بينة وأما إن أقرت بعد العقد فلا يفسخ لاثباتها على مفارقتها بغير حق اه ملخصاً منهما [مسئلة] متى حصل الفسخ قبل البناء فلا شيء للزوجة إلا أن يقر الزوج فقط بعد العقد بالرضاع فتسكن الزوجة فلها نصف المهر وهذه إحدى المسائل الثلاثة المستثنيات من قاعدة كل عقد فسخ قبل الدخول لا شيء فيه إلا نكاح الدرهمين وفرقة المتلاعنين وفسخ المتراضعين اه ملخصاً منهما [مسئلة] للزوجة المسمى بالدخول سواء علما بالرضاع معاً أم لا إلا أن تعلم هي فقط قبل الدخول دونه فلها ربع دينار لثلاثا يخلو البضع عنه اه منهما [مسئلة] يقبل إقرار أحد أبوي صغير بالرضاع قبل العقد فقط فلا يصح العقد بعد الإقرار ولكن إقرار الأم لا بد معه من الفشو، قيل معنى الفشو فشو قولها ذلك قبل شهادتهما وقيل هو فشو ذلك عند الناس من غير قولها اه منهما (ما قولكم) في رجل عقد على بنته لآخر فشدت بينة على إقرار الأب قبل العقد بأن بنته أخت لذلك الرجل الذي عقد عليها من الرضاع فقال الأب إنما أقرت بالرضاع بينهما قبل العقد لعدم قصدى النكاح في ذلك الوقت فهل يقبل منه هذا الاعتذار أم لا (الجواب) لا يقبل اعتذاره وبفسخ النكاح بينهما اه من أقرب المسالك [مسئلة] يثبت الرضاع برجل وامرأة إن فشا منهما أو من غيرهما قبل العقد إلا أن لم يحصل فشو أو فشا بعد العقد فلا يثبت الرضاع بذلك ولا يشترط مع الفشو عدالة على الأرجح كما في أقرب المسالك [مسئلة] يثبت الرضاع بامرأتين إن فشا ذلك منهما وأولى من غيرهما قبل العقد إلا أن لم يفش أو فشا بعد العقد فلا يثبت بما ذكر ولا يشترط مع الفشو عدالة على الأرجح كما تقدم اه منه (ما قولكم) في من حضرا عقد امرأة ثم شهدا بحصول الرضاع بين هذين الزوجين فهل تقبل شهادتهما أم لا (الجواب) في المجموع ويثبت الرضاع برجلين وإن لم يفش إلا أن يحضرا العقد ساكتين فلا يقبل قولها بعد ذلك اه بتصرف وتوضيح [مسئلة] يثبت الرضاع

(باب الوقف) (سئل) رحمه الله تعالى في رجل وقف ماله في حال صحته من نخل وماء وزبر على أولاده الذكور دون الإناث فقال وقف مالى على أولادى الذكور دون الإناث ثم أولادهم ومن مات من أولادى وله عقب فنصيبه لعقبه ثم لعقبه ماتناسلوا بطناً بعد بطن والأولاد المذكورين كلا على أم ثم إنه انقضى أحد أولاد الأولاد فهل يصرف ماله للأقرب إليه مثل الارث أو يكون للأقرب للواقف وهل مثل ابن عم الأبوين يقدم على ابن عم الأب



إذا كانوا في درجة الميت المتقرب المذكور وإذا قلتم إن نصيب المتقرب المذكور يكون للأقرب للواقف ثم استحقه الأقرب المذكور ثم إنه مات فهل لأولاده شيء أو يكون للمستوين في الدرجة من جميع أرباب الوقف وما قولكم إذا كان في لفظ الصيغة ومن انقرض من أولادى فهي للأقرب فهل الضمير يعود للميت المتقرب أو يكون للأقرب إلى الواقف وهل تجوز قسمة مال الوقف (١٨٠) المذكور كغيره أو يمتنع (أجاب) رضى الله عنه حيث انقرض عقب أحد الأولاد ولم يعين الواقف

برجل وامرأتين وإن لم يقش كما في المجموع [مسئلة] لا يثبت الرضاع بامرأة ولو فشى وندب التنزه في كل من لا تقبل شهادته فقد قال صلى الله عليه وسلم كيف وقد قيل : قاله لعقبة بن الحارث لما تزوج بامرأة فقالت له امرأة إنها أرضعتها لجاء للنبي صلى الله عليه وسلم يسأله فقال له ذلك ومعناه كيف تباشرها وتقضى إليها وقد قيل إنك أخوها من الرضاع فإنه بعيد من المروءة والورع اه ملخصاً من أقرب المسالك والمجموع وص

### باب النفقات

تجب نفقة الزوجة والوالدين الحرين المعسرين ولو كافرين وخادمهما والولد الحر على أبيه لا على أمه الذكر إلى البلوغ قادراً على التكسب والأتى إلى دخول الزوج أو دعائه للدخول بعد زمن يتجهز فيه مثلها إن كان الزوج بالغاً وهي مطيقة وإلا فللدخول بالفعل ونفقة الرقيق على سيده لا تجب نفقة جد أو جدة ولا نفقة ابن ابن كما في أقرب المسالك [مسئلة] الزوجة المدخول بها تجب لها النفقة وإن لم تطلق الوطء وإن لم يكن الزوج بالغاً كما قرر به الشيخ مياره كما في أقرب المسالك فإذا هربت منه خوفاً من وطئه فلا يعد نشوزاً لعدم طاقها الوطء ولا يجب على أحد اضرار نفسه ولا يمكن من ردها له مادام يخشى منه هذا الأمر وعليه نفقتها (ما قولكم) في النفقة هل تسقط بمضى زمنها إذا لم يحكم بها حاكم أم لا (الجواب) لا تسقط نفقة الزوجة عن زوجها المورس بمضى زمنها حكم به حاكم أم لا بخلاف نفقة الوالدين والولد فإنها تسقط بمضى زمنها إن لم يحكم بها حاكم ونفقة المملوك تسقط أيضاً بمضى الزمن عاقلاً أو غيره اه بتصرف وتضمن الزوجة النفقة بالقبض مطلقاً ماضية كانت أو مستقبلية قامت على هلاكها بينة أو لا فرطت في ضياعها أو لا وأما نفقة المحضون إذا قبضتها الحاضنة فإن كانت ماضية ضمنها مطلقاً وإن كانت مستقبلية وقامت على ضياعها بينة فلا تضمنها كذا قال البساطى وقال تت تضمن نفقة المحضون إذا قبضتها ماضية أو مستقبلية إلا لينة على ضياعها بلا تفريط فلا تضمنها ماضية أو مستقبلية واعتمده الرماضى اه ملخصاً من أقرب المسالك وص ومشى في المجموع على ما للبساطى (ما قولكم) في قولهم النفقة الواجبة قوت وإدام وكسوة ومسكن بحسب عاداتهم في الأمور

وجهه يصرف إليها الريع صرف لدرجة من انقرض بينهم بالسوية ولا يقدم ابن العم الشقيق على الذى للأب بل هما سواء حيث لم يشترط الواقف خلافه وإذا استحقه من ذكر انتقل بعد موته لأولاده دون أهل درجته ومثله ما إذا شرط الواقف أنه للأقرب فإنه يصرف لأولاده بعد موته دون أهل درجته اعتباراً بشرط الواقف السابق في الأولاد أن من مات عن عقب فنصيبه لعقبه وحيث شرط الواقف أن الوقف يكون للأقرب وأطلق فالظاهر والله أعلم أنه يعود للمتوفى لأن الكلام فيه وهو أقرب المذكور وتمتع قسمة الوقف مطلقاً قال في التحفة لأن فيه تغييراً لشرطه نعم لا يمنع من مهاياة رضوا بها كلهم إذ لا تغيير فيها لعدم لزومها انتهى والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه في واقف شرط في وقفه أنه بعد الفلانية من الموقوف عليهم يكون لذوى أرحامه فانقرضوا الفلانية مثلاً ورجع لذوى الأرحام فوجد الآن ناس منهم ابن ابن خال

الواقف ومنهم أولاد بنت بنت عم الواقف ومنهم أولاد صالحه بنت سليمة بنت عم الواقف ومنهم أولاد طيبة بنت مريم بنت عم الواقف ومنهم زهرة ورقية بنات جعفر بن سعادة بنت عم الواقف ومنهم حليلة بنت محمد بن سعادة بنت عم الواقف فهل يكونوا كلهم من ذوى الأرحام للواقف أم يختص ناس منهم برحمه أقتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث لم يذكر الواقف في وقفه أنه للأقرب من ذوى الرحم اشترك من ذكر بينهم بالسوية لأن كل واحد

من ذكر يصدق عليه أنه ذو رحم والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في شخص وقف قطعة من أرض على خدام الكعبة بيت الله الحرام وحكم بصحة الوقف حاكم شرعى فهل للواقف الرجوع عن هذا الوقف وصرفه إلى غيرهم والحال أنه لم يشرط ذلك في وقفه وإذا قلتم ليس له ذلك فهل صيغة وقفه المذكور يخص الشيئين أم غيرهم يدخل معهم في ذلك أو يفصل بين أن يكون الواقف قد وقف (١٨١)

الحرام فلا يدخل غيرهم أو لا يوقف فيدخل غيرهم معهم في الوقف المذكور أفتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم ليس للواقف الرجوع عن وقفه ولا صرف ريعه لغير الموقوف عليه وصيغة الوقف المذكور وتخص الشيئين دون بقية خدمة المسجد الحرام سواء وقف على غيرهم من خدمة المسجد الحرام أم لا قال العلامة ابن حجر في شرح الإيعاب قال العلامة النووى في مجموعه ولاية الكعبة وخدمتها وفتحها وإغلاقها ونحو ذلك حق مستحق باتفاق العلماء نقله القاضى عياض وأوضحه بدليله في شرح مسلم لبنى طلحة الحجيين من بنى عبد اندارهم المشهورون الآن بالشيبيين والله سبحانه أعلم وعلم ولايتهم عليها من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيبقى دائماً لهم ولذراريهم ولا يحل تفويض شيء من هذه الأمور لغيرهم ولا لأحد منازعتهم فيها ما وجد عنهم صالح لذلك اه كلامه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رباطين وقفاً على السادة العلويين كل رباط واقفه غير

الأربعة المذكورة فظاھرہ أنه يجب عليه أن يكسوها حريراً إن كانت العادة ذلك فهل هذا الظاهر مسلم أم لا (الجواب) في الدردير ولا يلزم الزوج الحرير والخز وظاھرہ ولواعيتد واتسع حال الزوج له وهو كذلك فهو مقيد لقوله أى المختصر بالعادة وهذا قول الإمام اه بتوضيح وفي دس فإذا تزوج إنسان بنت أكبر من شأنها لبس الحرير فلا يلزمه لباسها الحرير جرت العادة بلبسه أم لا كان غنياً أم لا اه وفي ص وانظر إذا شرط عليه أن يلبسها حريراً في صلب العقد هل يلزمه ذلك لأنه مما لا ينافى العقد وهو الظاهر ولا يلزمه ثوب مخرج إلا لشرط على الظاهر اه بتصرف [مسئلة] يعرض لها عند المشاحة الماء والزيت والخطب والملح واللحم قال بعضهم أى لحم من ذوات الأربع لا من الطير والسماك إلا أن يكون ذلك معتاداً فيجربى على العادة فيفرض اللحم على القادر ثلاث مرات في الجمعة يوماً بعد يوم وعلى المتوسط في الجمعة مرتان وعلى المنحط الحال في الجمعة مرتين كذا قال بعضهم والأظهر أن الفقير يفرض عليه بقدر وسعه فيراعى عادة أمثاله ولو في الشهر مرة مثلاً اه ملخصاً من درودس [مسئلة] لا يلزمه فاكهة ودواء وأجرة طبيب ولا يلزمه أجرة حمام إلا أن تكون جنباً وليس عنده من الماء ما تغتسل به أو كان بارداً يضربها في الشتاء مثلاً وليس عنده ما تسخنه به فيلزمه أجرة الحمام لتوقف إزالة الجنابة عليه ولا يلزمه إلا قدر أكلها لا المعتاد للناس فلا يلزمه إلا أن يقدر لها حاكم حنفى شيئاً فيلزمه ما قدره لها وأما مذهبنا فلا يرى الحكم بتقدير النفقة في المستقبل لأن حكم الحاكم لا يدخل المستقبلات عند مالك رضى الله عنه اه ملخصاً من أقرب المسالك وص (ما قولكم) في رجل حلف على زوجته أن لاتزور والديها وأن لا يدخلها داراً وأن لا يدخلها أولادها من غيره فهل يقضى لهم بالدخول ولها بالزيارة (الجواب) في أقرب المسالك وحش أى قضى بتحنيته إن حلف على الأبوين والأولاد فقط أن يدخلوا لها كما يحث إذا حلف أن لاتزور والديها إن كانت مأمونة ولو شابة ولا يحث بمجرد الحكم بل بدخول أبيها عليها أو بزيارتها بالفعل وقضى لأولادها الصغار بالدخول عليها كل مرة لتتفق حالهم وقضى لأولادها الكبار كل جمعة مرة كالوالدين [مسئلة] للزوج المتمتع بشورة

واقف الثمانى أحد الرباطين دامر وله قرن موقوف عليه يتحصل منه أجرة لكن لو جمعت سنوات متعددة لما قامت بعمارة شيء من الرباط الدامر والرباط الآخر فيه بعض خراب يمكن عمارته ليس له غلة تعمّر ما خرب فيه فهل يجوز للناظر عليهما صرف غلة القرن على عمارة الرباط الآخر أم ليس له ذلك وإذا قلتم ليس له ذلك فماذا يصنع الناظر في غلة القرن أفتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم إن لم تتوقع عمارة الرباط الدامر أو خشى على الغلة الضياع صرفها الناظر

لعامة الرباط الآخر وإن توقعت عمارة الدامر في زمن لا يخشى فيه على ذهاب الغلة حفظها الناظر لعبارته هذا  
معتمد المذهب والذي عليه الفتوى وفي وجه أنها تصرف للآخر مطلقاً والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه  
في وقف أنشأه واقفه أولاً علي نفسه مدة حياته ينتفع به سائر الانتفاعات الشرعية من غير مشارك له في ذلك ولا  
منازع سواء كان حاضراً بالمدينة (١٨٢) الشريفة أو غائباً عنها في سائر النواحي والبلدان ثم من

بعده علي أولاده الذكور والإناث  
بالسوية بينهم بشرط إقامتهم  
بالحرمين الشريفين ومتى فقد  
أحد منهم بهما بطل حقه كأن  
لم يكن وإذا عاد عاد له الاستحقاق  
ثم علي أولاد أولاده كذلك  
ثم علي أولاد أولاد أولاده  
مثل ذلك ثم وثم أي جهة لا تنقطع  
هكذا لفظ شرطه في حجته حرفاً  
بحرف فهل إذا وجد الآن من  
ذريته من هو قاطن مقيم بمكة  
ومن هو قاطن مقيم بترية من  
نواحي الشرق هل يستحق الوقف  
من هو مقيم بمكة دون من هو  
مقيم بترية ولو أتى من بترية إلى  
أرض الحرمين حاجاً أو زائراً  
أو تاجراً أو غير ذلك لا مقيماً  
ولا قاصداً الإقامة هل يعود إليه  
الاستحقاق بمجرد إتيانه أم  
لا يعود إليه الاستحقاق إلا إذا  
أقام بها أفقوناً مجاورين (أجاب)  
رضي الله عنه حيث حكم بصفة  
الوقف المذكور حاكم شرعي  
استحق ريع الوقف المزبور  
من كان مقيماً بأحد الحرمين  
دون من أقام بغيرهما ولا يعود  
إليه الاستحقاق بعوده لأحدهما  
لغير إقامة والله سبحانه أعلم

زوجته من فرش وغطاء ولباس وآنية فيستعمل من ذلك ما يجوز استعماله ويقضى  
له بذلك وله منعها من بيعه وهبته وإن خلقت لا يلزمه بدؤها إلا الغطاء والوطاء  
ومالا بد منه فلو جدد ما يلي من شورتها فلا يقضى لها بأخذها اه ملخصاً من  
درودس (ما قولكم) في رجل حلف علي زوجته أن لا تخرج من داره وأطلق  
لفظاً ونية فهل يقضى عليه بالحنث أم لا وإذا قلتم لا يقضى عليه بالحنث فما  
الفرق بين هذه المسئلة والتي تقدمت من أنه إذا حلف أن لا تزور والديها فإنه  
يقضى عليه بالحنث (الجواب) لا يقضى بتحنيته فلا تخرج ولو لأبويها حيث  
أطلق والفرق بين هذه المسئلة التي أطلق فيها لفظاً ونية والمسئلة التي خصص فيها  
أنه في حال التخصيص يظهر منه قصد الضرب فلذا حنث وقضى بدخول  
والوالدين والأولاد وأن تزور والديها بخلاف حال الإطلاق فإنه لم يظهر منه  
قصد الضرر فلذا لم يقض عليه بالحنث اه ملخصاً من أقرب المسالك [مسئلة]  
تقدر النفقة علي الزوج بحاله أي يقدر الزمن الذي تدفع فيه النفقة بحسب حاله  
فأرباب الصنائع والاجراء تقدر عليهم كل يوم وتقبضها معجلة وتضمن ما قبضته  
هذا إذا كان الحال التعجيل وأما إذا كان الحال التأخير فتتظر حتى تقبضها  
ولا يكون عدم قدرته الآن عسراً وبعض الدلائل بالأسواق تقدر عليهم كل جمعة  
وأرباب الوظائف من إمامة أو تدريس وأرباب العلوفات كالجنود عليهم كل شهر  
وأرباب الرزق والحوائط والزروع تقدر عليهم كل سنة وهذا التقدير غير المألوف  
ملخصاً منهما ودس (ما قولكم) في رجل من أهل الوظائف دفع لزوجته نفقة  
شهر عينا بدل الحب والسمن وغير ذلك فرخصت الأسعار فهل له الرجوع  
بالزائد أم لا (الجواب) يجوز له إعطاء الثمن عن الذي لزمه من النفقة لزوجته  
من الأعيان التي تلزمه إذا رضيت وإن لم ترض فالواجب الأعيان ويلزم الزوج  
إن أعطاهما الثمن أن يزيد لها إن غلى سعر الأعيان بعد أن قبضت ثمنها وله الرجوع  
عليها إن نقص سعرها مالم يسكت مدة وإلا حمل على أنه أراد التوسعة عليها  
وهذا كله مالم تكن اشترت الأعيان قبل غلوها أو رخصها وإلا فلا يزيد لها شيئاً  
في الأول ولا يرجع عليها بشيء في الثاني اه ملخصاً منهما [مسئلة] تسقط نفقة  
الزوجة بعسر زوجها فلا مطالبة لها بما مضى في زمن العسر إن أيسر ولها التظليل

(سئل) رضى الله عنه عن رجل وقف أرض عقار علي أولاد زيد بالجمع وليس حال الوقف إلا اثنان ولا ثلثي ولا  
عين فقعد في يدهما ثم مات أحدهما وولد آخر لزيد المذكور ولفظ الوقف وقفت علي أولاد زيد ونسلهم الأناث فهل  
يشمل أولاد زيد المذكورين ولو تأخر أحدهم أفقوناً (أجاب) رضى الله عنه نعم يشملهم لفظ الواقف المذكور  
وكذا من أتى بعدهم من أولاد زيد المذكور يتبع الحاضر والله سبحانه أعلم (سئل) في رجل وقف نصف هذه البلدة



أى القطع على أولاد زيد ونسلهم المذكور ونصف على أولاد عمرو ونسلهم المذكور كثروا أو قلوا فانقرض أولاد عمرو إلا امرأة فهل تعود الناصفة على أولاد زيد أم لا أفتونا (أجاب) رضى الله عنه النصف المذكور على أولاد عمرو يصرف لأقرب رحم فقير حين الانقراض والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن رجل وقف هذه البلدة على زيد ونسله نسلا بعد نسل واستثنى الإناث فجاء (١٨٣)

عليه حال العسر بالرفع وإثباته عنده اه من أقرب المسالك [مسئلة] تسقط نفقتها بمنعها الاستمتاع ولو بدون الوطء فتسقط نفقتها في اليوم الذى منعه من ذلك والقول قولها في عدم المنع إذا لم تكن حاملا وإلا لم تسقط والقول قولها أنها لم تمنعه وتسقط أيضاً بخروجها من بيته بلا إذن منه ولم يقدر على ردها ولو بحاكم إن لم تكن حاملا وإلا لم تسقط لأن النفقة حينئذ للحمل وإذا غضبت وخرجت من بيته فصالحها وأعطاها كسوة فمكثت أياما ثم نشرت منه فإن عجز عن ردها لطاعته وكان نشوزها بعد شهرين أو أقل من حين أخذ الكسوة فله أخذها منها وأما إذا كان النشوز بعد أشهر فليس له أخذها كما يأتي في المرأة التى كساها ثم طلقها طلاقاً بائناً فإن خرجت وهو حاضر قادر على منعها لم تسقط لأنه نكروها بإذنه وكذا الرجعية لا تسقط نفقتها مطلقاً كانت حاملا أم لا لأنه ليس له منعها من الخروج اه ملخصاً من درودس [مسئلة] تسقط نفقة البائن بخلع أو بتات إن لم تكن حاملا وإلا فلها النفقة للحمل ولها أيضاً أجرة الرضاع إن كانت مرضعاً اه من أقرب المسالك [مسئلة] لانفقة لها بدعواها الحمل بل بظهوره وحركته فإن ظهر الحمل فلها النفقة للحمل ولها أيضاً أجرة [مسئلة] إن طلقها في أول الحمل طلاقاً بائناً وصدقها على الحمل قبل ظهوره أولم يصدقها وانتظر ظهوره وحركته فإن لها كسوتها المعتادة ولو كانت تبقى بعد الوضع ومحل وجوب الكسوة إذا كانت محتاجة لها وإلا فلا وأما إذا لم تطلق في أول الحمل بل بعد أشهر من حملها فلها قيمة ما بقي من أشهر الحمل بأن يقوم ما يصير لتلك الأشهر الباقية من الكسوة لو كسيت أول الحمل فتأخذها اه منه بتوضيح من ص [مسئلة] يستمر المسكن للحامل المطلقة طلاقاً بائناً دون النفقة إن مات زوجها المطلق لها قبل وضعها لأنه حق تعلق بذمته فلا يسقطه الموت سواء كان المسكن له أم لا فقد كراه أم لا وأما البائن غير الحامل إذا مات زوجها فيستمر المسكن لها لانقضاء العدة والأجرة فيهما من رأس المال بخلاف الرجعية التى في العصمة فلا يستمر لها المسكن إن مات إلا إذا كان له أو فقد كراه كما مر وتسقط الكسوة والنفقة في الجميع أى من في العصمة والرجعية والبائن حاملا أو لا لكون الحمل صار وارثاً اه در بتصرف [مسئلة] الحامل المطلقة طلاقاً بائناً

وفي سبيل الله وابن السبيل والضيف لاجناح علي من وليها أن يأكل منها بالمعروف ويطعم غير متمول قال أخذت به ابن سيرين فقال غير متأثل مالا انتهى وقوله متأثل هو تفسير لقوله غير متمول لارواية كما قال شيخ الاسلام في شرحه على البخارى قال الإمام البغوى في شرح السنة قوله غير متأثل مالا أى جامع وكل شيء له أصل قديم أو جمع حتى يصير له أصل فهو مؤثل ومجد مؤثل وأثله الشيء أصله ثم قال وفيه دليل على أن من وقف شيئاً ولم ينصب له قيمياً يجوز لأنه

قال لا جناح على من وليها أن يأكل منها ولم يعين له قيباً وفيه دليل على أنه يجوز للواقف أن يتفجع بوقفه لأنه أباح الأكل لمن وليه وقد يليه الواقف الخ ما في شرح السنة وحاصل جواب السائل أن سيدنا عمر وقف وقفه المذكور على الفقراء والقريب والرقاب وفي سبيل الله وإن السبيل والضيف وأجاز لمن ولي النظر أن يأكل ويطعم غيره غير جامع للغة فلم يبح له ولغيره ممن يطعمه (١٨٤) ممن لم يوقف عليهم سوى الأكل دون الجمع بخلاف الموقوف عليهم

فلهم الجمع والله سبحانه الهادي أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل وقف أرضاً على سقاية في موضع معين فبعد مدة من الزمان في نحو عشرين سنة فقام بعض الورثة وادعى عدم الوقفية وأورد على ذلك الشهادة العادلة بأن الأرض المذكورة ليست وقفاً لمورثهم أوصى بنحو ستمائة ريال على أن يؤخذ بها أرضاً ثم توقف على تلك السقاية واصطلح الورثة المذكورون بأن الست المائة يضارب بها فما حصل من مصلحة يقسم بين الورثة هذا آخر دعوى البعض المذكور فأجاب البعض الآخر بإثبات وقفية الأرض المدعى فيها وأقام على ذلك البينة العادلة بأن مورثهم وقف ذلك وأنكر دعواهم جميعاً فهل تكون هذه البينة المتأخرة معارضة للاولى أو تعد ناقلة من الملك إلى الوقفية ما الحكم في ذلك والحال ما ذكر أفتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم ثبتت وقفية الأرض المذكورة بشهادة البينة العادلة لزيادة عملها بالوقفية فهي ناقلة والآخر مستصحة وحيث أقام المدعى الوصية بالستائة بينة على

إذا مات الولد في بطنها فلا نفقة لها ولا سكن من يوم موته لأن بموته صارت قبراً له وإن كانت لا تنقض عدتها إلا بزوله كذا في شب خلافاً لما في الشامل من استمرار النفقة والسكنى إذا مات الولد في بطنها والقول الأول اختاره البرزلى والقرافى واعتمده عجب وصوب شيخنا والبناني اعتماده له وما في الشامل وإن حكم به بعض القضاة كابن الخراز وأفتى به جمع كثير من الفقهاء إلا أنه غير معتمد كما قال عج اه دس بتصرف [مسئلة] إذا كساها ثم طلقها طلاقاً باتناً ولم تكن حاملاً فإن كان الطلاق بعد أشهر من قبضها فلا ترد تلك الكسوة وإن كانت بعد شهر أو شهرين فإنها تردّها اه دس «ما قولكم» في رجل عجز عن نفقة زوجته فهل لها طلب فسخ نكاحها عند الحاكم أم لا (الجواب) للزوجة طلب الفسخ إن ادعى العجز عن النفقة الحاضرة ومنها الكسوة سواء أثبت عجزه أم لا وأما النفقة الماضية المترتبة في ذمته إذا ادعى العجز عنها فليس لها طلب الفسخ وحاصل فقه المسئلة أنه إذا امتنع من النفقة وطلبت زوجته بالنفقة الحاضرة عند الحاكم فإما أن يدعى الملاء به ويمتنع من الإنفاق وإما أن لا يجيب بشيء وإما أن يدعى العجز فإن لم يجب بشيء طلق عليه حالا وإن قال أنا موسر ولكن لا أفق فقيل يعجل عليه الطلاق وقيل يحبس وإذا حبس ولم ينفق طلق عليه وهذا كله إذا لم يكن له مال ظاهر وإلا أخذ منه وإن ادعى العجز فإما أن يثبت العجز أم لا فإن لم يثبت أمره الحاكم بالإنفاق أو بالطلاق بأن يقول له إما أن تنفق وإما أن تطلق فإن طلق أو أفق فالأمر ظاهر وإلا فيقول له الحاكم فسخت نكاحك أو طلقته منك أو يأمرها بذلك ثم يحكم به بلا تلوم على المعتمد فإن لم يكن حاكم الجماعة المسلمين العدول يقومون مقامه في ذلك وفي كل أمر يتعذر الوصول فيه إلى الحاكم أو لكونه غير عدل والواحد منهم كاف كما قاله شيخنا تبعاً لعقب ونازع فيه بن واذا ثبت عسره فإن الحاكم يتلوم له أى يمهله بالاجتهاد بحسب ما يراه من حال الزوج لعله أن يحصل النفقة طلق عليه عند فراغ مدة التلوم ولا نفقة لها على الزوج زمن التلوم اه ملخصاً من در و دس وقد قدمنا في أول باب المفقود أن جماعة المسلمين تقوم مقام الحاكم إذا لم يوجد أو وجد ولكنه غير عدل ولم أقل هناك والواحد كاف تبعاً للبناني

دعواه وخرجت الستائة من الثلث نفذت فيها الوصية والا تخرج من الثلث نفذ فيما خرج من الثلث دون ما زاد ما لم تجز الورثة ما زاد على الثلث وإن لم يقيم البينة بما ادعاه نفذ في حصته من الستائة والباقي للورثة والله سبحانه وتعالى أعلم فني التحفة كالتحفة في باب الدعوى والبيّنات في فصل التعارض ومحل التساقط إذا وقع تعارض حيث لم يتميز أحدهما برجح وإلا قدم وهو بيان نقل الملك ثم اليد ثم شاهدان مثلاً على شاهد ويمين ثم سبق

تاريخ ثم تذكر سبب الملك وتقدم أيضا نافلة عن الأصل على مستصحية له إلى آخر ما فيها ولا شك أن بينة الوقف نافلة عن الأصل الذي هو الملك والأخرى مستصحية وفي الروضة سئل الشيخ أبو إسحاق الشيرازي رحمه الله تعالى عن رجلين تنازعا دارا فأقام أحدهما بينة أنها ملكه وادعى الآخر أنها وقف عليه ولم يقر بينة فحكم القاضي لمدعى الملك ثم ادعى الآخر وقفها فأقام مدعى الملك البينة على حكم الحاكم له (١٨٥) بالملك وأقام مدعى الوقف بينة بالوقف

فرجح الحاكم بينة الملك ذهابا إلى أن الملك الذي حكم به يقدم على الوقف الذي لم يحكم به ثم تنازعا الملك وآخر يدعى وقفها فأقام مدعى الملك بينة بحكم الحاكم له بالملك وتقدم جانبه وأقام الآخر بينة بأن الوقف الذي يدعيه قضى بصحته قبل الحكم بالملك وبترجيحه على الوقف هل يرتد حكم الحاكم بذلك فقال نعم يقدم الحكم بالوقف على الحكم بالملك وينقض الحكم بالوقف الحكم بالملك انتهى كلام الروضة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل شاع في بلده أنه وقف بيتا نصفه على بنتيه وعلى ابنتيه ونصفه على مسجد فالآن البيت تحت يد البنتين يؤجرانه ويصلحانه ويصرفان نصيب المسجد في مصالحه ونصيبهما في مصالحهما مدة طويلة ولا منازع لهما في شيء ثم ماتتا وخلفت إحداهما ذرية فكان البيت تحت أيدي ذريتهما مدة طويلة أيضا يؤجرونه ويصلحونه ويصرفون نصيب المسجد في مصالحه ويصرفون نصيبهم في مصالحهم مدة طويلة ولا منازع لهم في شيء أيضا ثم

(ماقولكم) في رجل أراد سفرا فطلبت زوجته نفقة المدة التي يغيبها فادعى العجز فهل لها طلب الفسخ أم لا (الجواب) قال الأجهوري لها طلب فسخ نكاحها من الحاكم إذا ادعى العجز وردته البنات تبعاً لبعض الشيوخ بأنه إذا أراد سفراً أو عجز عن دفع النفقة المستقبلية فالتقل أن لها المطالبة بالنفقة ولا يلزم منه التطليق حالا نعم لها بعد حلول النفقة التطليق إذا أرادت ولو في غيبته كما في دس وعبرة المجموع ولها إن أراد سفراً طلبه بدفع المستقبلية أو إقامة وكيل وكذا إن أبانها وخشيت حملا في سفره فلها الكلام في شأن نفقته وقيد بأن لا ترى دما اهـ (ماقولكم) في رجل غاب وترك زوجته غير المدخول بها بلا نفقة هل لها طلب الفسخ عند الحاكم أم لا (الجواب) يطلق الحاكم على الغائب بعد التلوم إذا لم يترك زوجته شيئا ولا وكل وكيلها ولا أسقطت عنه النفقة حال غيبته وتحلف على ذلك وهذا إذا كانت غيبته بعيدة كعشرة أيام سواء دخل بها أم لا دعى للدخول أم لا على المعتمد فظهر لك أن الدخول أو الدعوة للدخول إنما يشترط في إيجاب النفقة على الزوج إذا كان حاضرا لا غائبا كما في الخطاب خلافا لبرام وأما قريب الغيبة فيرسل له إما أن يأتي أو يرسل النفقة أو يطلق عليه إن لم يطلق هو بنفسه اهـ ملخصاً من أقرب المسالك وص (ماقولكم) في رجل سافر بزوجته إلى الحج فطلبت منه نفقة السفر فأبى فإذا يلزمه (الجواب) يلزمه الأقل من نفقة الحضر ونفقة السفر في المجموع وإن سافرت لحجة الفرض ولو بلا إذنه أو بإذنه في غير الفرض فلها الأقل من نفقة الحضر والسفر اهـ (ماقولكم) في امرأة تزوجت رجل تعلم أنه معسر بالنفقة حال العقد هل لها طلب الفسخ أم لا (الجواب) في أقرب المسالك فإن علمت بعسره حال العقد فليس لها الفسخ ولو أيسر بعد ثم أعسر إلا أن يشتهر بأنه يسأل الناس فيعطى ثم انقطع إعطاء الناس له فلها الفسخ لأن اشتهاره بذلك ينزل منزلة اليسار اهـ بتصرف (ماقولكم) في رجل لا يقدر على شيء من النفقة إلا على ما يسد الرق هل لها طلب الفسخ أم لا (الجواب) إن وجد عنده ما يسد الرق أى ما يحفظ الحياة خاصة دون شبع معتاد متوسط فإنه يطلق عليه لأنها لا صبر لها على ذلك اهـ منه (ماقولكم) في رجل تزوج بامرأة عليه وصار لا يقدر إلا على خشن القوت وعلى ما يورى العورة من

(٣٤ - قررة العين) انتقل إلى ذريتهم كذلك ثم انتقل من آخر ذرية انقرضوا وأولادهم فصار إلى حال لهم فكان تحت يده مدة يؤجره ويصلحه ويصرف نصيب المسجد في مصالحه ويصرف نصيب القصار في مصالحهم ثم انقرضت الذرية واستمر الوقف تحت يده خالهم مدة ولا منازع له في شيء ثم حدث منازع كان موجودا في حياة آخر ذرية انقرضوا وعند انتقاله إلى الخال ولم ينزع في تلك الأيام ثم نازع بعد أن مضى للوقف مدة في يد الخال وأقام ثلاث شهود أو



أربعة يشهدون بأنهم سمعوا من رجل اسمه فلان أنه يقول إن هذا المنازع من ذرية الواقف وليس هذا الرجل من جيران الواقف ولا من أهل بلده فهل يجوز نزع الوقف من يد الخال بهذه الشهادة وهل يجوز منع الخال عن التصرف في غلة الوقف مع أن الوقف لم تعلم صفته يقينا وإنما شاع أنه وقف على أرحام الواقف والخال من الأرحام وفقير وظاهر حال انتقال الوقف من يد المستحقين (١٨٦) إلى يده وتصرفه مدة فيه كتصرفهم فيه ولا منازع له

أنه من المستحقين أم لا يجوز شيء من ذلك وتبقى في يد الخال وإذا انتزع بهذا الوجه فهل يجب رده إليه أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه لا يثبت انتساب المنازع المذكور للوقف بالشهادة المذكورة ولا ينزع من الخال الوقف بسبب الشهادة المزبورة ولا يكفي لثبوت استحقاق الخال الشيوع ومامعه بل لا بد من وجه شرعى يثبت به يده والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل قال وقتت بلادى قبل موتى بعشرة أيام وصرفتها لله وفي سبيل الله وفي ميزانى عن ميزان غيرى لمن تصرف المذكورة أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم الوقف المذكور صحيح ويصرف ربع الوقف في سبيل الله والمراد بهم المجاهدون للكفار الذين ليسوا مرصدين في الديوان بل هم متبرعون بالجهاد والله أعلم في الروضة فصل في مسائل تتعلق بهذا الركن أى ركن الموقوف عليه إحداها يجوز الوقف على سبيل الله تعالى وهم المستحقون لهم الزكاة انتهى وقال في باب قسم الصدقات الصنف

غليظ الثياب هل لها طلب الفسخ أم لا (الجواب) في أقرب المسالك لا يطلق عليه إن قدر على القوت ولو من خشن المأكول وهى عليه القدر ولو قدر على خبز بغير ادم ولا يطلق عليه إن قدر على ما يورى العورة ولو من غليظ الصوف وإن كانت غنية شأنها لبس الحرير اه بتصرف (ما قولكم) في رجل أعسر بنفقة الزوجة فطلق عليه الحاكم فقدر على قوت لا يناسب قدرها فراجعها في عدتها هل تصح رجعتها أم لا (الجواب) له رجعتها إن قدر على ما يقوم بواجب مثلها فيعتبر في رجعتها ما يعتبر في ابتداء النكاح فإذا كانت غنية شأنها أكل الضأن فلا تصح رجعتها إلا إذا قدر على ذلك ولها عليه النفقة إذا حصل له اليسار في عدتها ولم يرتجعها وصحت له الرجعة حينئذ لما تقرر أن كل طلاق أوقعه الحاكم يكون بائنا إلا طلاق المولى والمعسر بالنفقة وأما إذا قدر على خشن الطعام فقط فلا تصح رجعتها ولو رضيت على المعتمد وإنما اعتبر في رجعتها اليسار الكامل مع أنها لا تطلق عليه إذا وجد ما تيسر من خشن العيش كما تقدم لأن أبغض الحلال إلى الله الطلاق فلا يقدم عليه إلا بالضييق الشديد بخلاف ما لو صارت أجنبية فلا ترد له إلا باليسار المناسب اه ملخصاً من أقرب المسالك وص (ما قولكم) في رجل غاب وترك زوجته بغير نفقة وله دين ثابت على مدينه وله دار فهل تقرر نفقتها في هذا الدين وإذا لم يكف تباع داره وتنفق عليها من ثمنها أم كيف الحال (الجواب) إذا غاب زوجها فرجعت أمرها للحاكم أو جماعة المسلمين عند عدمه أو عدم عدله فانهم يفرضون لها ما طلبت من النفقة بقدر وسعه وحالها سواء كانت مدخولاً بها أم لا لكن إنما يفرض لها بعد حلفها أنها تستحق النفقة على زوجها الغائب وأنه لم يوكل لها وكلا في دفعها لها وأنها لم تسقطها عنه بوجه وقد تحتاج مع ذلك ليمين استظهار إن كان لزوجها دين على ميت مثلاً وقد لا يتم نصاب البينة بالدين فتحتاج ليمين كما إذا وجد شاهد واحد على ميت بدين لزوجها فتحلف مع ذلك الشاهد حينئذ تحلف ثلاثة أيمان ويفرضون لها في ماله سواء كان ذلك المال حاضراً أو غائباً أو مودعاً عند الناس أو ديناً عليهم ويبيع داره في نفقتها بعد ثبوت ملكه لها وأنها لم تخرج عن ملكه في عملهم إلى

السابع في سبيل الله وهم الغزاة الذين لا رزق لهم في الفئ ولا يصرف شيء من الصدقات إلى الغزاة المرتزقة الخ ما فيها والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل ساكن في رباط جاوز حد الإنبات ولم ينبت له شعر فهل يسمى أمرد ويجتمع مع بعض الناس في المسكن المذكور يتذاكرون في نحو الفقه أو يقرأون القرآن فتارة يغلقون المسكن المذكور خوفاً أن يلبثوا بغيرهم وتارة يفتحونه وتارة يكونون اثنين وتارة يكونون أكثر وليس عند أحدهم هؤلاء شهوة

ولا يظهر عليهم فجور لا في هذا ولا في غيره فهل يحرم ذلك وهل لأحد من أهل الرباط المذکور من ناظر أو غيره منع الرجل المذکور يدخله مع المذکورين لما ذكر ويمنع من الانتفاع الخالي عن الضرر الشرعي بمسكنه مع أنه ليس له عن ما ذكر غنى وربما معاشه في إقرائه القرآن بعض هؤلاء أو المذاكرة نحو الفقه لا غير وهي مصلحة ناجزة ويمنع من الدخول كل من ليس له استحقاق في هذا الرباط لحاجة كهؤلاء المذکورين أو (١٨٧) لغيرها أم لا أم كيف الحكم ثم دخل بعض أهل الرباط وقال له إنك أمرد

ويحتلون بك هؤلاء فهل يكون هذا رمى بالسوء فيعزر القائل لذلك وهو الآن على مقالته الشنيعة ولم يكررها عليه والحال أن الرجل المذکور ابن عشرين سنة أو أكثر فهو رجل اختيار في الدين والعقل مشهور بالصلاح بين الناس أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم لا يسمى المذکور أمرد ولا يحرم ما ذكر حيث كان على الوجه المستطور وليس لأحد من ناظر ولا غيره المنع من ذلك ولا يمنع الانتفاع بمسكنه حيث خلا عن الضرر ولا يمنع من الدخول للرباط المذکور وذو حاجة وإن لم يكن من أهل الاستحقاق وبمجرد قول المذکور إنك أمرد ويحتلون بك هؤلاء يوجب التعزير إلا إن قصد به قذفا فيجب الحد والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في شخص أوصى بأن كتاباً من كتبه لزيد وكتبا ل بكر وما عدا ذلك من الكتب من فقهية وصوفية ونحوية فقد وقفها على طلبة العلم بثلاثة مساجد ثلث منها على المسجد الحرام وثلث

الآن إن لم يكن له مال غيرها ولو احتاج لسكنى تلك الدار ومثل الزوجة في فرض نفقتها فيما ذكر الأولاد والأبوان اه ملخصاً من المجموع ودرو دس [مسئلة] إن تنازع الزوجان بعد قدوم الزوج من السفر فقال لها أرسلت لك النفقة وقالت لم ترسلها أو قال تركتها لك قبل سفرى وقالت لا فالقول لها من يوم رفعها للحاكم يمين فإذا سافر من أول السنة فصبرت نصفها ثم رفعت أمرها للحاكم فأذن لها في الاتفاق على نفسها والرجوع لها على زوجها إذا قدم فأنفقت على نفسها نصف السنة الباقي ثم قدم فحصلت المنازعة بينهما فلها النفقة من يوم الرفع فتأخذ منه نفقة نصف السنة الآخر وأما نصفها الأول الذى قبل الرفع فالقول قول الزوج يمين فإن رفعت لعدول وجيران مع وجود الحاكم العدل فلا يقبل قولها مطلقاً قبل الرفع وبعده هذا هو المشهور وعليه الفتيا كما في عب ومقابله ماروى عن مالك أن رفعها إليهم كرفعها للحاكم واختاره اللخمي وغيره وذلك لتقل الرفع للحاكم على كثير وذكر ابن عرفة أن عمل قضاة بلدة تونس على أن الرفع للعدول بمنزلة الرفع للحاكم وإن الرفع للجيران لغو ونفقة أولادها الصغار حكم نفقتها على ماتقدم وأما أولاده الكبار فالقول قولهم مطلقاً لأنه لا يعتنى بهم على الظاهر اه ملخصاً من دس [مسئلة] للزوجة ذات القدر الامتناع من السكنى مع أقارب الزوج في دار واحدة ولو الأبوين ولو بعد رضاها ابتداء سكنها معهم ولو لم يثبت الضرر عليها باطلاعهم على حالها والتكلم فيها إلا لما فيه إلا لشرط عند العقد أن تسكن معهم فليس لها الامتناع من السكنى معهم ما لم يحصل منهم ضرر أو اطلاع على عوراتها وإلا فلها الامتناع قال البناني ولها الامتناع من السكنى مع خدمه وجواريه ولو لم يحصل بينها وبينهم مشاجرة وأما الوضيعة التى لا قدر لها فليس لها الامتناع من السكنى مع أقاربها إلا لشرط أو حصول ضرر فلها الامتناع اه ملخصاً من أقرب المسالك وص (ماقولكم) في امرأة انفقت على زوجها وهو معسر فهل لها أن ترجع عليه بما تجمد إذا أيسر (الجواب) ترجع عليه بما أنفقته إذا كان زمن الاتفاق عليه موسراً بل وإن كان معسراً وحلفت إن لم تشهد أنها أنفقت لترجع لأن العسر لا يسقط عن الزوج إلا ما وجب عليه لنفقة غيره

منها على مسجد الشيخ عبد الله باعلوى وثلث منها على طلبة العلم بمسجد الشيخ على بن أبى بكر السكران وثلث منها على مسجد مصطفى الحاوى حق الحبيب عبد الله الحداد بترميم هذا لفظ الوصية حرفاً بحرف فكيف يكون الحال فيما ذكر فهل تقسم الكتب أرباعاً أو يلغى الثلث الرابع لاستغراق الثلاثة الأثلث الأول أم كيف الحال أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم يلغى الثلث الرابع ويكون خاصاً بالمساجد الثلاث كما ذكر لوجود الاستغراق والله سبحانه وتعالى أعلم

(سئل) رضى الله عنه في ملك أعطاه سيده بخشيش وغيره من المال واستهدى المملوك ختمة وأراد أن يوقفها لله تعالى فهل ثوابها له أو لسيده أفتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم لا يصح وقف الرقيق المذكور الختمة المذكورة فلا يثاب على ذلك والله عز وجل أعلم (سئل) رضى الله عنه في واقف أنشأ وقفه أولاً على نفسه مدة حياته ينتفع به سكنى وإسكاناً وغلة واستغلاً لا بسائر وجوه الانتفاعات الشرعية الوقفية (١٨٨) ثم من بعده على أولاده ثم على أولاد أولاده ذكوراً وإناثاً بالسوية

بينهم لا يفضل الذكر على الأنثى ومن مات منهم من أولاده قبل دخوله في الوقف وترك ولداً يدخل ولده مع أولاده في الوقف ثم على أولاد أولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم نسلاً بعد نسل وعقباً بعد عقب وجيلاً بعد جيل وبطناً بعد بطن وقرناً بعد آخر فإن مات منهم أحد وترك ولداً أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه لولده أو ولده ولده وإن سفل ومن مات منهم من غير ولد ولا ولد ولد ولا أسفل من ذلك ينتقل نصيبه لمن هو في درجته من ذوى طبقته مضافاً لما يستحقه في الوقف فإذا انقرضوا جميعاً ولم يبق من ذريته ولا من نسله ولا من عقبه أحد وخلت بقاع الأرض يكون وقفاً على عصبه الواقف المرقوم ثم إلى جهة لا تنقطع هكذا لفظه في وقفه حرفاً بحرف فمات الواقف عن أولاده عوض وعبد الله وفاطمة لا غير ماتت فاطمة عن أولادها محمد سعيد وسعيدة وشيخه وشفاف فماتت شيخه عن ابنها أحمد لا غير ثم مات أحمد بن شيخه عقيماً ثم ماتت

لأما وجب عليه نفقة نفسه وهذا إذا أنفقت عليه غير سرف وإلا رجعت بقدر المعتاد فقط وإذا أنفقت عليه بقصد الصلة أو شهدت عليها بيعة أنها أقرت بأنها لا ترجع عليه بشيء اهـ ملخصاً منهما والمجموع [مسئلة] إذا أنفق شخص على أجنبي بالغ فإنه يرجع عليه بغير السرف وإن كان الأجنبي حين الانفاق معسراً إلا لقصد صلة أو إظهار أنه أقر أنه لا يرجع فلا يرجع إليه بشيء كالمسئلة قبلها اهـ من أقرب المسالك بتصرف (ما قولكم) في شخص أنفق على صغير هل له الرجوع عليه أم لا (الجواب) يرجع عليه إن كان له مال يعلبه وتعسر الانفاق منه وبقى المال لوقت الرجوع فإن ضاع وتجدد غيره فلا رجوع وكذا إذا قال أنفق عليه فإن وجد له مال أخذت منه أو بنى مسجداً من عنده لكونه لا مال له فظهر له مالك فلا شيء له أو كان له أب موسر يعلبه وكان غائباً في الحرثى على ابن رشد والأب الموسر كالمال اهـ أى فلا بد من عليه به وبأنه موسر ويستمر يساره إلى حين الرجوع ومفهوم يعلبه أنه لو أنفق عليه ظاناً أنه لا مال له ولا أب له ثم علم فلا رجوع له وقيل له الرجوع والقولان قائمان من المدونة ومحل اشتراط علم الأب الموسر ما لم يتعمد الأب طرحه وإلا فله الرجوع عليه إذا علم به بعد ذلك كما يأتي في اللقطة اهـ ملخصاً من أقرب المسالك وص بزيادة من الحرثى وعدوى [مسئلة] يجب على الولد الحر الموسر كبيراً كان أو صغيراً ذكراً أو أنثى مسلماً أو كافراً أن يتفق على والديه الحرين المعسرين ولو كافرين والولد مسلم كالعكس وهذا إذا لم يقدر على الكسب ويتركاه والا لم تجب النفقة على الولد ووزعت على الأولاد الموسرين بقدر اليسار حيث تفاوتوا على الراجح وقيل على الرؤوس فالذكر كالأنثى وقيل على الميراث فلذلك مثل حظ الأنثيين اهـ ملخصاً من المجموع وأقرب المسالك [مسئلة] يجب على الولد إعفاف والده بزوج واحدة إن أعفته ويجب عليه أيضاً أن يتفق على خادم الوالدين حراً كان الخادم أو رقيقاً وأما زوج الأم فلا يجب على الولد النفقة عليه ولو توقف إعفافها عليه اهـ من أقرب المسالك بزيادة من ص [مسئلة] يجب على الشخص أن يتفق على ولده حتى يبلغ الذكر قادراً على التكسب وحتى يدخل الزوج على الأنثى أو يدعى للدخول اهـ من أقرب المسالك

سعيدة عن بنتها خديجة ثم ماتت شفاف عن ابنها عبد الله لا غير ثم مات عبد الله بن شفاف عقيماً مات عوض ابن الواقف عن أولاده فاطمة وسعيدة ومحمد وأبي بكر ثم مات عبد الله بن الواقف عن بنته فاطمة لا غير ثم مات أبو بكر بن عبد الله ابن الواقف عن أولاده آمنه وسعيدة وعوض ثم مات محمد بن عوض ابن الواقف عقيماً عن أخواته الأشقاء فاطمة وسعيدة ثم ماتت فاطمة بنت عبد الله ابن الواقف عقيمة ثم مات محمد سعيد بن فاطمة بنت الواقف عن أولاده أبي بكر وسلي



وأم السعد وخالد فإذا تقسم غلة الوقف على الموجودين الآن أفنونا (أجاب) نعم بموت فاطمة استحق نصيبها أولادها محمد سعيد وسعيدة وشيخة وشفاف وبموت شيخة استحق نصيبها ابنها أحمد وبموت أحمد انتقل نصيبه لذوي طبقته وهما خالا أمه عوض وعبد الله وإخوانها محمد سعيد وسعيدة وشفاف وبموت سعيدة انتقل نصيبها لبنتها خديجة وبموت شفاف انتقل نصيبها لابنها عبد الله وبموت عبد الله انتقل نصيبه لذوي طبقته وهم أخوال أمه عوض (١٨٩) وعبد الله وخاله محمد سعيد وبنت خالته

خديجة وبموت عوض استحق نصيبه أولاده فاطمة وسعيدة ومحمد وأبو بكر وبموت عبد الله استحق نصيبه بنته فاطمة وبموت أبي بكر ابن عوض استحق نصيبه أولاده آمنة وسعيدة وعوض وبموت محمد بن عوض استحق نصيبه ذوو طبقته وهم أختاه فاطمة وسعيدة وأولاد أخيه آمنة وسعيدة وعوض وبنت عمه فاطمة وبنت بنت عمته خديجة وبموت فاطمة انتقل نصيبها إلى ذوي طبقته وهم بنتا عمها فاطمة وسعيدة ولأولاد ابن عمها آمنة وسعيدة وعوض ولابن عمها محمد سعيد بن فاطمة ولبنت بنت عمها خديجة بنت سعيدة بنت فاطمة وبموت محمد سعيد انتقل نصيبه لأولاده أبي بكر وسلي وأم السعد وخالد فتنقسم غلة الوقف على العشرة الموجودين الآن وهم فاطمة وسعيدة بنتا عوض ابن الواقف وآمنة وسعيدة وعوض أولاد أبي بكر بن عوض ابن الواقف وأبي بكر وسلي وأم السعد وخالد أولاد محمد سعيد بن فاطمة بنت الواقف وخديجة بنت سعيدة بنت فاطمة

### باب الحضانة

(ما قولكم) في امرأة طلقت ولها ولد في حضانتها فتزوجت وانتقلت الحضانة لأهلها فهل إذا سكنت مع بنتها تسقط حضانتها أم لا (الجواب) في أقرب المسالك فلا حضانة للجددة إذا سكنت مع ابنتها أم الطفل إذا تزوجت إلا إذا انفردت الجددة عن بنتها المتزوجة بمسكن آخر فتبقى لها الحضانة اه بتوضيح (ما قولكم) في بنت مطيعة للوطء في حضانة أمها فتزوجت الأم وسقطت حضانتها بتزويجها ولم يبق من يستحق الحضانة إلا ابن العم وشرطه أن الحاضن للمطیقة بشرط أن يكون محرماً فهل ابن العم يستحق حضانتها في وجه من الوجوه أم لا (الجواب) لا يستحقها ولو مأمونا ذا أهل إلا إذا طلقت أمها فتزوجها فله الحضانة حينئذ في أقرب المسالك وكونه أي الحاضن محرماً لمطیقة أى بشرط كونه محرماً لمطیقة وقال الصاوي قوله وكونه محرماً أى ولو في زمن الحضانة كأن يتزوج بأمرها وإلا فلا حضانة له ولو مأمونا ذا أهل عند مالك اه (ما قولكم) في أم تزوجت وسقطت حضانتها بالدخول وعلم بذلك من يستحق الحضانة بعدها فهل يسقط حقه أم لا (الجواب) أن سكت من يستحق الحضانة سنة بلا عذر فلا يسقط حق الأم بل تبقى لها الحضانة وليس لمن يابها أخذ المحضون منها وأما إن لم يعلم بدخول الأم أو علم ولم يمض بعد العلم عام أو مضى عام وكان سكوتها لعذر يمنعه من التكلم ومن العذر جهله باستحقاقه الحضانة بدخول الزوج بها فله أخذ المحضون من الأم المدخول بها مالم يطلقها زوجها أو يمت قبل القيام عليها وإلا فتبقى لها الحضانة ومحل سقوط حضانتها بالدخول مالم يكن الزوج محرماً للمحضون سواء كان له حق في الحضانة أم لا أو كان له حق فيها وكان غير محرم فلا تسقط حضانتها بدخوله وليس لمن يليها أخذه منها اه من أقرب المسالك بتوضيح (ما قولكم) في رجل أوصى زوجته على أولادها منه ثم تزوجت فهل تسقط حضانتها أم لا (الجواب) في ذلك روايتان عن مالك فروى تسقط حضانتها وروى لا تسقط حضانتها وتفردهم بمكان والصواب أن الروايتين في الأم خاصة والرواية بعدم سقوط حضانتها وقعت بها الفتوى وحكم بها ابن حمدون واقتصر عليها ابن عرفة والقليشاني وقال صاحب الفائق

بنت الواقف أربعة وعشرين قيراطاً لفاطمة وأختها سعيدة لكل واحدة منهما ثلاثة قيراط ونصف قيراط وخمسة أسباع نصف قيراط ولأمنة وأختها لكل واحد منهم قيراطان وخمسة أسباع أخو نصف القيراط ولأبي بكر ولكل واحد منهم قيراط وسبعة أسباع نصف قيراط وثمان سباع نصف القيراط ولخديجة أربعة قيراط ونصف قيراط وسبع أسباع نصف القيراط وأربعة أسباع نصف القيراط والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) فنفعنا الله به في مسجد بني في بلدة وجعل له

أرضاً مزدرة ومحصولها ينفق على المسجد ومكث على ذلك مدة من الزمن فبعد مدة ذهب الناس الذي في البلدة الذي فيها المسجد وصار خالياً وخرب وكان الواقف يصنع طعاماً في شهر رمضان ويضعه كل ليلة لمن يحضر بالمسجد من الفقراء ومكث من بعده الناظر على محصول المسجد ثم حصل للمسجد هجر من الصلاة وصار الناظر يصنع طعاماً في شهر رمضان ويأتون إليه فقراء ويأكلون الطعام ولا (١٩٠) يصلي فيه ولم يأتوا إلا لأجل الطعام فكيف يكون الحكم هل الأولي أن يجمعوا

محصول سنوات متعددة ويبنون المسجد المذكور ويقطعون الطعام أم ينفقون المحصول في طعام للفقراء ويكون كافياً ومجزياً أم ينقلون المحصول إلى المساجد المعمورة بالصلوات أم كيف يكون الحكم يبنوا لنا ذلك (أجاب) عني عنه نعم يجب جمع محصول سنوات لعمارة المسجد المذكور ولا يجوز الصرف لغيره مادام المسجد محتاجاً للعمارة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل مات وقد كتب ورقة وذكر فيها وقفية نخل له بأرض بعيدة عنه وأشهد عليها شهوداً قدماء ولم ينقل أحد عنهم شهادتهم فيها فهل تثبت الوقفية لذلك النخل بمجرد ما ذكر في الورقة أم لا أفيدوا (أجاب) حفظه الله تعالى نعم لا تثبت الوقفية بما ذكره الحال ماسطر والله عز وجل أعلم (سئل) نفعني الله به في رجل مات عن قاصر وله أرض مزدرة ونخل بأرض بعيدة عنه فلما بلغ القاصر ذهب إلى تلك الأرض لبيع النخل فقال له أهل الأرض المذكورة قد أوقفها أبوك فقال اثبتوا لنا ذلك ويبنوا لنا الكيفية

إنها أولى لأن حق الوصية لا تسقطه الزوجية واعلم أن هذين الروايتين جارتان في الوصية إذا تزوجت ولو قال الأب في إيصائه إن تزوجت برجل فانزعهم منها لأنه لم يقل فلا وصاية لها من دس بتصرف وتوضيح (ما قولكم) في طفلة لم يبق من يستحق حضانتها إلا الوصي فهل إذا مات يستحقها وصي الوصي أم لا (الجواب) في دس إن الوصي يشمل مقدم القاضى ووصي الوصي ثم قال واعلم أن المحضون إذا كان ذكراً أو كان أنثى غير مطيقة فإن الحضانة تثبت لوصيه اتفاقاً ذكراً أو أنثى كذا إن كان المحضون أنثى مطيقة وكان الحاضن أنثى أو كان ذكراً وتزوج بأم المحضونة أو جدتها وتلد ذنبها بحيث صارت المحضونة من محارمه وإلا فلا حضانة له على ما رجحه المصنف في التوضيح ورجح ابن عرفة أن له الحضانة حينئذ فكل من القولين قد رجح (ما قولكم) في امرأة تحضن طفلاً وأراد وليه أن يسافر إلى جهة فهل له أن يأخذ الطفل منها أم لا (الجواب) في أقرب المسالك وشرط الحضانة لمن يستحقها أن لا يسافر الولي الحر عن المحضون سواء كان الولي ولى مال كالأب والوصي أو ولى عصوبة كالعم والمعتق وشرطها أيضاً أن لا تسافر الحاضنة ستة برد فأكثر فإذا سافر الولي أو الحاضنة ستة برد فله أخذه بعد أن يحلف أن السفر سفر نقلة وانقطاع ولو كان الولد رضيعاً قبل غير أمه لكن لا ينزع الولي من الحاضنة إذا سافر ستة برد سفر نقلة إلا إذا سافر لموضع مأمون وكان يأمن على نفسه وماله وعلى المحضون وإلا لم ينزع منها على المشهور إلا أن تسافر الحاضنة مع الولي فلا تسقط حضانتها ولا تمنع من السفر وإذا ادعت أن سفرها أربعة برد لزيارة أو تجارة فإنها تحلف على ذلك وتأخذه إن سافرت لأم الخ مامر في الولي وليس لوليها كلام ولو كان سفرها به يبحر ويقال في الولي إذا أخذه مثل ذلك وإن سافرت أقل من أربعة برد فلا تسقط حضانتها وليس للولي نزعها ويلزمه أن يدفع لها نفقته وإن كان رضيعاً ولم يقبل غير الحاضنة فليس للولي أخذه ولو سافرت أو سافر أربعة برد سفر نقلة اه بتصرف وزيادة من دس وص [مسئلة] لا تعود الحضانة جبراً لمن سقطت حضانتها بدخول زوج بها بعد فراقها لزوجها بطلاق أو موت سواء كانت أما أو غيرها بل الحق في الحضانة لمن انتقلت له

فقالوا ليس عندنا حقيقة ولكن سمعنا بالشائع من أفواه الناس فهل تثبت الوقفية بمجرد ما ذكر أم لا أم كيف الحكم أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم لا تثبت الوقفية بما ذكره الحال ماسطر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) عني عنه عن رجل وقف على أولاده ذكراً وإناثاً وأولاده ماتوا فهل يدخلوا أولاد البنات في الوقف المذكور أم لا أفوتونا (أجاب) بقوله نعم يدخل أولاد ولد البنت المذكور والإناث في الوقف المذكور والحال ماسطر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى

الله عنه في بقعة وقفت لمصالح المسجد فاقضى نظر الناظر أن المصلحة جعلها مسجداً توسعة للمسجد الموقوفة لمصلحة لصيقة بالمصلين فوسع بها المسجد وأدخلها فيه وجعلها مسجداً فهل يصير ما أدخله منها مسجداً بذلك أم لا فإن قلتم لا يصير مسجداً فلا كلام وإن قلتم يصير بذلك مسجداً فهل للناظر إذا رأى المصلحة في وقت آخر جعل تلك البقعة المجمعولة مسجداً بيتاً أو غيره مما يعود نفعه للمسجد لعدم الاحتياج للوسع حينئذ لقلة المصلين (١٩١) أم ليس له ذلك المسئلة واقعة أقتونا

كان الله تعالى في عونكم (أجاب) رضى الله تعالى عنه بقوله قال الشيخ عبد الرؤف المناوى في كتابه تيسير الوقوف لا يجوز تغيير الوقف عن هيئته فلا تجعل الدار بستاناً ولا حماماً ولا عكسه ثم قال قال السبكي والذي أراه في ذلك الجواز بثلاثة شروط (أحدها) أن يكون يسيراً لا يغير مسمى الوقف (الثاني) أن لا يزيل شيئاً من عينه بل ينقل بعرضه من جانب إلى جانب فإن اقتضى زوال شيء من العين لم يجوز لأن الأصل الذي نص الواقف على جنسه تجب المحافظة عليه وهو العين والرقبة وهي مادة الوقف وصورته المسماة من نحو دار أو حمام فتجب المحافظة على إبقاء المادة والصورة وإن وقع التسمح في بعض الصفات (الثالث) أن يكون فيه مصلحة للوقف الخ ما ذكره رضى الله عنه بحيث علم ذلك فما فعله الناظر المذكور حرام ولا يصير مسجداً ويجب عليه أن يرده كما كان والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله تعالى عنه في رجل أراد أن يوقف وقفاً مشاعاً

فإذا أراد من له الحضانة رد المحضون لمن انتقلت عنه الحضانة فله ذلك اه ملخصاً من أقرب المسالك وص [مسئلة] إذا أسقطت من تستحق الحضانة حقها منها بلا عذر ثم أرادت العود لها فلا كلام لها سواء أسقطها بعوض أو غيره وتبقى الحضانة لمن انتقلت إليه اه ملخصاً منهما [مسئلة] إن سقطت الحضانة لعذر كمرض وخوف مكان أو سفر ولى بالمحضون سفر نقلة ثم زال ذلك العذر فلن سقطت حضانتها الرجوع فيها اه من أقرب المسالك [مسئلة] السكنى يوزعها الحاكم أو غيره بين الحاضنة والمحضون فيجعل عليه النصف في ماله إن كان له مال وإلا ففي مال أبيه وعليها النصف أو ثلثها في مال المحضون أو أبيه وثلاثها على الحاضنة على قدر اجتهاده اه منه بتوضيح [مسئلة] لا أجرة في نظير الحضانة وعلى الحاضنة قبض نفقته وتضمنها إلا أن تقوم بينة على التلف وليس لها أن تنفق على نفسها من نفقة المحضون لأجل حضانتها إلا إذا كانت الآم معسرة فلها النفقة على نفسها من ماله لعسرها لا للحضانة وانظر إذا لم تكن الحاضنة أما بل غيرها ولم يوجد له حاضن سواها وكانت فقيرة هل يقضى لها بالاتفاق من ماله أو مال أبيه إن لم يكن له مال لتوقف مصالحه على ذلك وهو الظاهر اه ملخصاً منه ومن ص [مسئلة] في حاشية الخرشى أن الوصى مقدم على الأولياء إن أراد سفره بالمحضون

### باب البيوع

[مسئلة] لا يضر في البيع الفصل بكلام أجنبي بين الإيجاب والقبول إلا أن يكون الفصل يقتضى الإعراض بحيث لا يعده العرف جواباً للكلام السابق [مسئلة] يكفى عن الصيغة في البيع ما يدل على الرضى وإن معاطاة وصورتها أن يدفع المشتري الثمن للبائع ويأخذ منه الثمن أو عكسه سواء كانت المعاطاة في أمر حقير أو غير حقير كالثياب والريق وعند الحنفية تكفى المعاطاة في المحقرات فقط وأما غيرها كالثياب والريق فلا تكفى فيها المعاطاة ولا بد من القول من الجانبين وعند الشافعية لا تكفى المعاطاة مطلقاً ولا بد من القول من الجانبين اه من أقرب المسالك بزيادة من دس [مسئلة] إذا حصلت مزايده في سلعة من شخص فلبائع إلزام المشتري ولو طال الزمان أو انقضى المجلس حيث لم يجر عرف بعدم الزامه كما عندنا بمصر من أن الرجل إذا زاد في السلعة وأعرض عنه صاحبها أو انقضى المجلس فإنه لا يلزمه

بما خصه من مخلف أبيه وبما استجده بعد موت أبيه مشاعاً أيضاً بينه وبين إخوته علي أولاده فهل يصح ذلك والحال أن شرط الواقف التعيين فإذا صح مثلاً فهل يلزمه التعيين في حياته أم يجب التعيين بعد موته للوقف وإذا صح وشرط الواقف أن يبقى الوقف مشاعاً في حياته وبعد موته حتى تحصل القسمة بين الورثة فهل يصح أم لا وهل الغلول حق الوقف يصح أن يقبضها أحد إخوة الواقف ويدخلها في أملاكهم ويتصرف فيها حسب عادتهم في البيع والشراء حيث



هم مختلطين في الأملاك وأنواع المعاملات وهو قائم عليهم أم يجب إفرازها من يوم توقف وتصرف إلى مصرفها أم يتبع في ذلك شرط الواقف وهل يكفي في صحة الوقف خط الواقف والإشهاد عليه أم لا بد من علامة الحاكم الشرعي ينوئنا الجواب بيانا شافيا شاملا لازلت يد الفضل آخذين وبالعروة الوثقى متمسكين ولا عدمكم المسلمون في كل وقت وحين وصلى الله على سيدنا (١٩٣) محمد وعلى آله وصحبه وسلم (أجاب) عفا الله تعالى عنه بقوله

الحمد لله وحده وقف المشاع صحيح ولا يجب التعيين لافي حياته ولا بعد وفاته ويتبع شرط الوقف فيما شرطه وإذا لم يشرط الواقف شيئا تجوز قسمة الوقف عن الملك إفرازا بشرط أن لا يقع فيها رد من أهل الملك وإن كان فيها رد من أرباب الوقف وغلة الوقف المذكور يقبضها ناظر الوقف ويتبع فيما شرط ولا يكفي في الوقف الخط المجرد بل لا بد من بينة تشهد بذلك وخط الحاكم ليس بشرط وكذلك خط الواقف ليس بشرط بل متى شهد عدلان بوقوع الصيغة من الواقف ثبت الوقف والله سبحانه أعلم (سئل) في وقف شرط واقفه أن الناظر أول ما يبدأ من ريعه بعمارته وترميمه وما فيه بقاء عينه ودوام منفعة وإن أدى ذلك إلى صرف جميع غلته ومنها أن الناظر لا يؤجره أكثر من سنة ولا يؤجره أقل من أجرة المثل إلا إذا حدث بالوقف خراب يحتاج إلى عمارة بقدر ما يحتاج إليه من العمارة فهل إذا خالف الناظر ضرورة كلية فيؤجره الناظر شرط الواقف وأجر زوجته وأولادها

بها وهذا ما لم تكن السلعة بيد ذلك المشتري وإلا كان لربها إلزامه بها كما في دس (ما قولكم) في رجل فضولى باع سلعة رجل آخر بغير إذنه وصاحب السلعة حاضر ساكت هل يكون البيع لازما أم لا (الجواب) في أقرب المسالك وصح بيع غير المالك للسلعة وهو المسمى بالفضولى ولو علم المشتري أن البائع لا يملك المتاع والبيع لازم من جهة الفضولى منحل من جهة المالك ووقف البيع على رضاه ما لم يقع البيع بحضرته وهو ساكت فيكون لازما من جهته أيضاً وصار الفضولى كالوكيل وكذا يكون البيع لازما إذا بلغ المالك بيع الفضولى وسكت سنة كاملة من حين علمه من غير مانع يمنعه من القيام ولا يعذر بهجول في سكوته اه بزيادة من ص [مسئلة] إذا أمضى المالك بيع الفضولى فإن المالك يطالب الفضولى بالثمن ما لم يمض عام فإن مضى وهو ساكت سقط حقه هذا إن بيع بحضرته وأما إن بيع بغير حضرته فلا يسقط ما لم تمض مدة الحيازة وهي عشرة أعوام وظاهر كلامهم كان المبيع عقاراً أو غيره اه ص بتوضيح [مسئلة] محل كون المالك ينقض بيع الفضولى إن لم يفت المبيع فإن فات بذهاب عينه فقط كان على الفضولى الأكثر من ثمنه وقيمه ولا فرق بين كون الفضولى غاصباً أو غير غاصب اه ملخصاً من در و دس [مسئلة] إذا قال البائع من أتى بكذا من الدراهم فهذه السلعة له فأتى له بها شخص سمعه أو بلغه ذلك الخبر فالبيع لازم كافي الأمير على عقب [مسئلة] إذا قال البائع للمشتري اشترى هذه السلعة بكذا فرفض أو قال المشتري للبائع بعنيها بكذا فرفض أو نطق أحدهما بالمضارع فرضى الآخر ثم قال المبتدى بالأمر أو بالمضارع منهما لم أرد بذلك إنشاء البيع وإنما قصدى الاخبار أو الهزل فإنه يصدق يمين في المضارع والأمر فإن لم يحلف فالبيع لازم واليمين لا ترد على الآخر لأنها يمين تهمة اه من أقرب المسالك بزيادة من الخرشى وفي المجموع وصدق أحدهما يمين في نفيه إن نطق بمضارع أو أمر على الأرجح لا ماض اه [مسئلة] إن عرض سلعته للبيع فقال له شخص بكم تبيعها فقال له بكذا فقال أخذتها به فقال البائع لم أرد البيع فإنه يصدق يمين فإن نكل فالبيع لازم اه من أقرب المسالك وهذا إذا لم تقم قرينة تدل على إرادة البيع ولا على عدمه وأما إن قامت قرينة تدل على عدم أوادة البيع فالقول قول البائع بلا

منه علوا من وقت منى بنت المرحوم الشيخ سعيد الشهير بالقرأ الذى علم ماتحته للزمار سابقاً ثم صار الآن في حوز صالح الآشى والحالة أن في العلو المذكورة ثلاثة أجدره قائمة بنفسها وإنما كان يحتاج إلى جدار واحد ثم أحدث الناظر فيه مجلساً وخزانة ثم جعل فوق جنب الخزانة ديواناً بشمسته وقاعته وما جعل فيه الديوان المشتمل على شمسة وقاعة هو أيضاً من أرض الوقف ثم جعل في الديوان مجلساً بمنافعه يكون ملكاً مطلقاً وجعل للمجلس والخزانة حكراً معيناً ولم

يجعل للأرض حكراً يضاف إلى ربيع الغلة وهو يأخذهم حيث إنه من المستحقين وأجاراً فله بعض المستحقين حياة منه والبعض لم يحز فله فهل يكون متعدياً فيما صنعه وهل للحاكم الشرعي جبره على هدم ما أحدثه في الوقف إذا أضر بالوقف وإذا أضر بالوقف يحاسب بما يقول أهل المعرفة أو يحاسب بقيمته مقلوعاً ويقطع في كل عام من غلة الوقف جانباً حتى يستوفي ما حوله أم لا أوضحوا الجواب مفصلاً نفع الله (١٩٣) المسلمين بكم على الدوام آمين (أجاب)

رضي الله تعالى عنه الحمد لله اللهم توفيقاً للسداد وهداية إليه أقول وبالله التوفيق قال العلامة الشيخ عبد الرؤوف المناوي في حاشية تفسير الوقوف فروع وظيفه الناظر عند الإطلاق حفظ الأصول والغلة على الاحتياط والاجارة بأجرة المثل أي لغير نفسه ومحجوره وإن أذن له وعين له الأجرة الخ ما ذكره فظهر بما ذكره العلامة المذكور أن الاجارة المذكورة غير صحيحة حيث آجر زوجته لأولاده لكونهم محتاجيه ولخالفه شرط الواقف وحيث أضر بالوقف أجبره الحاكم على هدمه ويغرمه أرش ما نقص من بناء الوقف ليعاد به الوقف كما كان فأنما يريد هدمه هو الذي عمره كله من ماله متعدياً فلا أرش للهدم ويلزمه أجرة المثل لأرض الوقف مدة شغله لها بعمارته المتعدى بها وإن لم تضر عمارته المذكورة بالوقف فهو بالخيار إن شاء ترك جميع ذلك للوقف ولا شيء له وإن طلب أحجاره وأخشابه المملوكة له مع تمييزهما عن حجر الوقف وخشبه أخذها

يمين وإن قامت قرينة تدل على إرادة البيع فلا يلتفت بقول البائع كما إذا حصل تماكس أي تشاحح في الثمن أو سكنت مدة تدل على عدم الرضى ثم قال لا أرضى فلا يلتفت لقوله اه من حاشية الخرشي بتصرف وتوضيح [مسئلة] إن قال المشتري للبائع بكم تتبعها إلى فقال له بكذا فقال رضيت فقال البائع لم أرد البيع فاليك لازم والفرق بين هذه والتي قبلها أنه زاد هنا لفظ إلى قال في الخرشي في المسئلة قبل هذه وظاهر قوله فقال بكم أنه اقتصر عليه فلو قال بكم تتبعها إلى فينبغي لزوم البيع اه (ما قولكم) في رجل اشترى داراً على الصفة ولم يذكر له البائع ذرعها هل البيع صحيح أم لا (الجواب) في حاشية الخرشي ولا يشترط الذرع لافرق بين الأرض البيضاء والدار خلافاً لمن يقول إن الدار لا بد فيها مع الوصف من ذكر الذرع فإنه ضعيف (ما قولكم) في شخص باع حصته التي تخصه من دار ثم أخذ ما باعه بالشفعة ما صورته (الجواب) صورة ذلك أن رجلاً تعدى فباع ما يخصه من دار وباع حصته شريكه أيضاً بغير إذنه وكان ذلك الشريك من عصبته فمات ذلك الشريك فورث ذلك الرجل المتعدى حظ شريكه فلذلك المتعدى أن ينقض بيع حصته شريكه التي ورثها لأنه باعها متعدياً وإذا نقض بيع حصته شريكه فله أخذ حصته هو بالشفعة وفي هذا قال العلامة الأمير

قل للفقهاء هل ترى لمن يبيع رباعه لنفسه بشفعة يأخذ ما قد باعه انتهى وأما إن ملكه بشراء أو صدقة فلا رجوع له كما في دس [مسئلة] لا يجوز أن تدفع درهما لعطار ليعطيك به شيئاً من الإبرار من غير وزن ولا لقوال يدفع لك به فولا حاراً أو مدمساً ولا أن تأتي لجزار وتتفق معه على أن يكوم لك كوماً من اللحم لتشتريه جزافاً بل لا بد في الجواز أن يكون مجزافاً ومجموعاً عنده قبل طلبك وأن تراه عند الشراء وهذا على القول بأنه يشترط في بيع الجزاف عدم الدخول عليه وقيل يجوز الدخول عليه وعليه فتجوز مسئلة الإبرار المتقدمة وما بعدها وهي فسحة واختار شيخنا هذا القول الثاني اه دس بتصرف وتوضيح (ما قولكم) في عدل مملوء من القماش فرأى شخص بعضه واشتراه فهل تكني رؤية البعض أم لا (الجواب) لا يكفي رؤية بعض المقوم على ظاهر المذهب كما قال في التوضيح وقال ابن عبد السلام الروايات تدل على مشاركة المقوم

(٢٥ - قرعة العين) مع غرامته أرش ما نقص من بناء الوقف كما مر وإن اختلطت ولم تميز الزم الهدم حيث لم يتركها لجهة الوقف وإذا هدمها غرم مثلها أو قيمتها للوقف وتصرف القيمة في مثل المهذوم ويلزمه الأجرة لمدة بقاء ملكه بأرض الوقف لأنه من حين تعذر التمييز مستعمل لأرض الوقف في ملكه ويلزمه تسويتها وأرش نقصها إن نقصها بناؤه والحاصل أن الصور ثلاثة إن أضر بالوقف كما هو صورة السؤال الزم الهدم والأرش لنقص بناء

الوقف وأجرة المثل للوقف مدة وضع يده في الإجارة الفاسدة الصورة الثانية أنه إن لم يضر بالوقف وتميز نقضه من  
نقض الوقف تخير بين ترك ذلك لجهة الوقف ولا شيء له وإن طلب نقضه هدمه وغرم أرش ما هدمه من بناء الوقف  
ليعاده به الوقف ومحل التمييز المذكور إن لم يتغير الموقوف عما كان عليه وإلا تعين الهدم الصورة الثالثة أن لا يتميز  
الانقضاء فهو بالخيار إن شاء ترك ذلك (١٩٤) لجهة الوقف بشرط أن لا يتغير الموقوف المتغير الممنوع منه فإن تغير تعين

الهدم وتملك الانقضاء جميعها كما  
إذا اختار الهدم وغرم لجهة  
الوقف المثل في المثل والقيمة في  
المتقوم وإذا أخذ منه البديل صرف  
لجهة الوقف وفي كاتما صورتين  
يلزمه أرش ما نقص من الوقف  
وأجرة المدة التي وضع يده على  
الوقف فيها بالإجارة الفاسدة  
والله سبحانه وتعالى أعلم وأجاب  
سيدى ومولاي مولانا العلامة  
الشيخ عمر ابن المرحوم الشيخ  
عبد الكريم العطار نفعنا الله  
به بقوله الحمد لله شرط الواقف  
كنص الشارع لا يجوز مخالفته  
فلو أجر المتولى الوقف أكثر  
من سنة لغير ما استثناء الواقف  
من الخراب المحتاج لعارة  
ضرورية فإجارته فاسدة يجب  
فسخها لإعداماً للفساد وإزالة  
للבעية كما لو أجر ولم يشترط  
مدة الاستئجار ولا يكون مخالفاً  
بإجارته من زوجته لأولادها  
منه فتصبح إن كانت خيراً كأن  
تكون بخمسة عشر فيما أجرة  
مثلاً عشرة مالم يتجاوز المدة  
وليس للناظر أن يتعدى بإحداثه  
في الوقف بناء لنفسه ولو بحكر  
ولو برضى بعض المستحقين

للشي فكما يجوز البيع على رؤية بعض المثل يجوز على رؤية بعض المقوم إذا  
كان المقوم من صنف واحد والراجح الأول ومحل عدم الاكتفاء برؤية بعض  
المقوم إن لم يكن في نشره اتلاف كالشاش وإلا اكتفى برؤية البعض اه دس  
بتصرف وتوضيح (ما قولكم) في رجل اشترى ثياباً واكتفى برؤية الدفتر  
الذي فيه أوصاف تلك الثياب ثم وجدت على غير تلك الأوصاف فما الحكم  
(الجواب) يجوز أن يشتري ثياباً مربوطة في العدل معتمداً على الأوصاف  
المذكورة في الدفتر فإن وجدت على الصفة لزم وإلا خير المشتري إن كانت أدنى  
صفة فإن وجدها أقل عدداً وضع عنه من الثمن بقدره فإن كثر النقص أكثر من  
النصف لم يلزمه ورد به البيع إن شاء المشتري وليس هذا من قبيل قول المختصر  
ولا يجوز التمسك بأقل استحق أكثره لأن ذاك في المعين وما هنا في الموصوف  
وإنما اغتفر الاعتماد على الدفتر لما في حل العدل من الحرج والمشقة على  
البائع من تلويث شئته ومؤن شدة عند عدم رضى المشتري فأقيمت الصفة مقام  
الرؤية وإن كان الشيء حاضراً اه ملخصاً من أقرب المسالك وص [مسألة] إذا  
قبض المشتري العدل الذي اشتراه على ما في الدفتر وغاب عليه ثم ادعى أنه أدنى  
أو أنقص مما هو مكتوب في الدفتر فإن البائع يحلف إن ما في العدل موافق لما  
في الدفتر ولا كلام للمشتري هذا إذا قبض العدل على تصديق البائع فإن قبضه  
المشتري على أنه مصدق كان القول قول المشتري وكذا إذا قبضه ليقلب وينظر  
وإن نكل البائع عن اليمين حيث لزمه حلف المشتري ورد البيع وحلف أنه ما بديل فيه وأن  
هذا هو المباع بعينه فإن نكل كالبايع لزمه [مسألة] إذا دفع دراهم كانت عليه ديناً أو  
قرضاً أو صرفها عند صرف فادعى أخذها أنهار دينة أو ناقصة فالقول لدافعها يمين أنه  
مادفع الا جياداً أو كاملة ويحلف في نقص العدد على البت وفي نقص الوزن والعش  
على نفي العلم إلا أن يتحقق أنها ليست من دراهمه فيحلف على البت فبهما وقيل  
يحلف في نقص الوزن على البت مطلقاً كنقص العدد واعتمده في الحاشية فإن نكل  
دافعها حلف أخذها وردّها أو كل له دافعها النقص وهذا إذا قبضها أخذها  
على المفاضلة فإن قبضها ليربها أو لينظر فيها فالقول للقابض يمين فإن اختلف  
النقاد في الجودة والرداءة قبل قبض أخذها لم يلزم الآخذ إلا ما اتفق الصراف

الموقوف عليهم فإن فعله كان متعدياً يؤمر برفع بنائه إن لم يضر بالوقف فإن أضرفه المضيع لما له فليتر بص خلاصه  
لأنه لا يمكنه رفعه لما فيه من الضرر بالوقف والانتفاع به بما فيه من التصرف معه بأرض في الوقف وأقوى كثير بأنه  
يتملك للوقف بأقل القيمتين منزع وغير منزع بمال الوقف في صورة الضرر وإذا لم تكن بغلة الوقف كفاية بما  
يجب دفعه للمتولى الباني تدفع له الغلة مرة بعد أخرى حتى يوفي حقه والله سبحانه وتعالى أعلم انتهى كلام مولانا العلامة



سیدی الشیخ عمر بن عبد الکریم أدام الله تعالى النفع به (سئل) رضی الله عنه ماصورته فی وقف وقف علی مصالح المسجد الملاصق له فأدخل والی البلد بعض محلات الوقف المعدة للاستغلال فی المسجد المذكور ووسعہ بها وخرج به من جهة اليمن والغرب وأدخل فیہ أرضاً بغير رضا مالکها وحمل عامة أهل البلد علی الصلاة فیہ فضعف بسبب ذلك ريع الوقف وصار المسجد الآن خراباً لعدم قوة البناء (١٩٥) من الاصل وصارت الزیادة المذكورة بعد

ذلك متروكة مهجورة مستغنی عن الصلاة فیها بل صارت محلاً لا وساخ الناس وماوی لهم للطبخ والإیقاد والقائم وتقذیرها بذلك ونحوه ولم یقم أمر الوالی الی التي كانت هذه الزیادة من أجله فهل لناظر الوقف المذكور أن یدخل فی الوقف ما خرج منه ویجعله للاستغلال لظهور المصلحة فی ذلك للوقف والمسجد وحتى یبی دخله بخرجه أم لا وهل یجوز إخراج الأرض المغصوبة أو قیمتها وكذا إخراج ما زید فیہ من السوح ام لا کیف الحكم فی ذلك أقنونا مأجورین خیراً (أجاب) عفا الله عنه بقوله الحمد لله رب العالمین ما شاء الله لا قوة إلا بالله اللهم توفیقاً للصواب وهداية إلیه نعم یجوز للناظر أن یدخل فی الوقف ما أخرج منه ویجعله للاستغلال ویجب إخراج الأرض المغصوبة وردها لمالكها وكذا إخراج ما زید من السوح والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضی الله عنه إذا وقف أحد بیتا وشرط علی الناظر أنه لا یبیع ولا یكری ولا یؤجر فهل یتبع شرطه أو لا فإذا تبعه وصار

علی جودته وأما إذا أخذه منه ثم رجع علیه لیدله فلا یلزمه أن یدل إلا ما اتفق الصراف علی ردائه اه ملخصاً من أقرب المسالك وص (ما قولكم) فی شخص اشترى شیئاً علی رؤیة متقدمة فلما قبضه ادعی أنه لیس علی الصفة التي رآه عاها وخالفه البائع فهل القول للبائع أو للمشتري (الجواب) القول قول البائع یمینه إن حصل شك من أهل المعرفة هل تلك المدة یتغير فیها المبیع أم لا فإن قطع أهل المعرفة بعدم التغير فالقول للبائع بلا یمین وإن رجحت لواحد منهما فالقول له یمین اه ص بتوضیح (ما قولكم) فی شخص أومم البائع أن يأخذ من صبرته أصعا كثيرة ومراده أن يأخذ أصعا قليلة هل یجوز أم لا (الجواب) فی حاشية الخرشی أنه لا یجوز لأنه إنما أوممه لیتساهل له فی البیع اه بتصرف [مسئلة] إذا قال المشتري للبائع اشتر كل صاع من هذه الصبرة بكذا وأراد كل منهما أو أحدهما البعض فلا یجوز لأنه یشرط علم الثمن والثمن وهنا كل منهما مجهول حالا وما لا لأن من للتبعيض الصادق بالقلیل والكثیر والثمن یختلف بحسب ذلك ومعنی جهل الثمن والثمن ما لا أی بعد الشروع فی الكیل قبل انتهاء ما یراد أخذه اه ملخصاً من الخرشی والعدوی [مسئلة] لا یجوز أخذ من ثوب أو شقة أو شمعة لزفاف مثلا وأريد البعض اه عدوی

### باب فی الصرف

[مسئلة] لا یجوز صرف دینار ودرهم بدینار إذا حصل شك فی المساواة وأما إذا تحققنا تساوی الدینار والدرهم مع مقابلهما فإنه یجوز والمراد بالشك مطابق التردد الشامل للوهم فأحرى التحقق وإنما حرم مع الشك لأن الشك فی التماثل یتحقق التفاضل وكذا لا یجوز دینار وثوب بمثلها أو درهم وشاة بمثلها والمنع فی هذه المسئلة مطلق ولو تحقق تماثل الدینارین وتماثل قيمة العرضین لأن ما صاحب أحد التقیدین من العروض یقدر من جنس النقد المصاحب له فیأتی الشك فی التماثل والشك فی التماثل یتحقق التفاضل واعلم أن مالکاً رضی الله تعالى عنه منع المسئلتین وأبا حنیفة أجازهما بل أجاز أبو حنیفة بیع مائة دینار فی قرطاس بمائتی دینار مائة فی مقابلة مائة ویحتسب بالقرطاس

خراباً فهل یجوز أن یبیع ویشتري غیره أو یكری ویعمر أو یؤجر علی مذهب الامام الشافعی وكذا مذهب الثلاثة أو فیها خلاف بینهم فعسی من فضلکم توضحوا لنا الجواب ولکم الاجر والثواب (أجاب) رضی الله عنه نعم یجب اتباع شرط الواقف فیما شرطه ولا تجوز مخالفته ولا یجوز بیع الوقف بحال وإن أدى الی ضیاع الوقف ونقضه من جمیع آلاله نعم حیث شرط الواقف عدم اجارتها ولم یعمر الموقوف علیهم وجب علی الناظر إيجارها المتوقف

عليه بقاؤها شرط وإن خالف الواقف والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في أخوين وقفاً أراضيهما المزدرة ولفظ شرط وقفهما أنشأ الواقفان المذكوران أولاً على أنفسهما خاصة مدة حياتهما ثم من بعدهما علي أولادهما وأولادها ما تناسلا وتعاقبوا للذكور دون الإناث للبنات البر والصلة حد حياتهن لمن احتاج متهن ومن كان غير محتاج لا يعطى من الوقف لا فضلاً من أهل الوقف وإن (١٩٦) خلت الديار من الموقوف عليهم يكون الوقف علي أقرب العصابات

وإن خلت الديار بمن ذكر كان الوقف علي الفقراء والمساكين وشرطاً لاختمها نهي السدس من وقفهما الأسفل حد حياتها صلة وبر وجعلنا النظر من بعدهما علي وقفهما للأرشد فالأرشد من المستحقين فأت صالح أحد الأخوين الواقفين المذكورين عن أخيه مصلح المذكور وهو الأخ الثاني من الواقفين المذكورين عن أخيه مصلح لاغير ثم مات مصلح المذكور وهو الأخ الثاني من الواقفين المذكورين عن ثلاث بنات وعن ابن عم عاصب هو أقرب العصابات إليه وعن أخته نهي المذكورة أعلاه لاغير فواحدة من بناته الثلاث المذكورات صغيرة محتاجة وقد ضمنها العاصب المذكور إليه وثلثين كبيرتين متزوجتين غير محتجتين لاستغنائهما بالأزواج فهل يكون للأخت المذكورة ماعين لها من الوقف المذكور ويكون الباقي من الوقف يستحقه العاصب المذكور وللبنات الصغيرة البر والصلة منه ما دامت محتاجة وليس للبتين الكبيرتين لا بر ولا صلة منه مادامتا متزوجتين

في المائة الثانية والشافعي فرق بين المستثنين فأجاز الأولى ومنع الثانية وبما جوزه أبو حنيفة أن يأخذ الناس في صرف الفضة بالفضة جديداً من نحاس مع الفضة ولا ينفع ذلك عندنا اه ملخصاً من الخرشى وحاشيته بزيادة من عبد الباقي والامير (فائدة) في المدونة من اشترى فلوساً أى من نحاس بدرهم أو بخاتم فضة أو ذهب أو تبر ذهب أو فضة فافترقا قبل أن يتقابضا لم يحز لأن الفلوس لا خير فيها نظرة أى تأخيراً بالذهب ولا بالورق قال مالك وليست بحرام بين ولكن أكره التأخير وقال فيها أيضاً ولا يصالح الفلوس بالفلوس جزافاً ولا وزناً ولا كيلاً مثلاً بمثل يداً بيد ولا إلى أجل ولا يجوز إلا عدداً فلساً بفلس يداً بيد ولا يصالح فلس بفلسين ولا يداً بيدين إلى أجل والفلوس في العدد بمنزلة الدينارين والدرهم في الوزن وإنما كره ذلك مالك في الفلوس ولم يحرمه كتحريم الدينارين والدرهم اه (ما قولكم) في صرف الريال بدرهم فضة عديدة هل يجوز أم لا (الجواب) أجاز بعضهم ذلك في الريال الواحد أو نصفه أو ربعه للضرورة وإن كانت القواعد تقتضي المنع للشك في التماثل وأما ما زاد علي الريال الواحد فلا يجوز كذا قرر شيخنا العدوى والعلامة الشارح اه من دس وفي صاوى وعند الشافعية يتخلصون بالهبة في إبدال الريالات بالفضة العديدة وهي فسحة انتهى [مسئلة] يجوز للشخص أن يدفع لآخر درهماً شرعياً أو ما يروج رواجه سواء زاد وزن ذلك الرائج عن الشرعى أو نقص فالرائد في الوزن كثمان ريال والناقص كزلاطة ثمانية أى يدفع ما ذكر ليأخذ منه بنصف ذلك الدرهم طعاماً أو فلوساً ويأخذ النصف الآخر فضة وجواز هذه المسئلة بشروط سبعة أولها أن يكون ذلك في درهم واحد فلو اشترى بدرهم ونصف لم يحز أن يدفع درهمين ويأخذ نصفاً ثانيها أن يكون المردود النصف فدون ليعلم أن الشراء هو المقصود ثالثها أن يكون ذلك في بيع أو منفعة كإجارة أو كراء وأما في غيره كقرض وصدقة فلا يجوز مثاله في القرض عند الاقتضاء أى عند دفع ما عليه أن يدفع المقرض عن الدرهم الذى اقترضه نصف درهم وعرضاً فلا يجوز مثاله عند دفع المقرض للمقرض أن يدفع المقرض للمقرض درهماً والمقرض لا يريد إلا نصفه ويرد المقرض الآن نصفه فضة أو غير ذلك

غير محتجتين إلا إن أوصلهما العاصب المذكور منه بشئ برضاه من غير جبر عليه أم لا أم كيف الحكم في ذلك وهل يكون النظر علي الوقف المذكور للعاصب المذكور لرشده ويكون هو أحق بالنظر عليه من البنات وغيرهم أم لا أم كيف الحكم في ذلك أقنونا ما جورين (أجاب) رضى الله عنه نعم يكون للأخت ماعين لها وهو السدس من الوقف الأسفل مدة حياتها والباقي من الوقف يكون للعاصب استحقاقاً تبعاً لشرط الواقف ويلزم العاصب المذكور البر

والصلة للبنت المحتاجة ما دامت محتاجة دون أختها لعدم حاجتهما والنظر للعاصب حيث كان رشيداً عملاً بشرط الوقف والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في شخص وقف دياراً وأرضاً مشتملة على نخل وحرث وماء وقف ذلك على نفسه أو لأثم على أولاده ثم على أولاد أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على نسلهم وعقبهم الذكور والأنثى سواء يتدالون ذلك طبقة بعد طبقة ودرجة بعد درجة ونسلاً بعد (١٩٧) نسل وعقب بعد عقب آخر الطبقة

العليا تحجب الطبقة السفلى على أن من مات منهم وترك ولداً أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولد ولده وإن سفل ومن مات منهم من غير ولد ولا ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك إلى من هو في درجته وذوى طبقته مضافاً إلى ما يستحقه من أصل الوقف انتهى المراد من نص الواقف فإذا آل الوقت المذكور إلى اثنين مثلاً ولكل واحد منهما أولاد ذكور وإناث فمات أحدهما فاستحق نصيبه أولاده الذكور والأنثى كما هو شرط الواقف ثم مات أحد الأولاد المذكورين من غير عقب فهل تكون حصّة الميت هذا لجميع أهل درجته من أهل الوقف أم لإخوته خاصة وإذا كان شخصاً من أهل الوقف له أب من أهل الوقف ولكل من الأب والأم أب وأم من أهل الوقف فمات أبو الأم وأم الأم فهل لها أن تأخذ من الجهتين من أبيها وأمها ومثلها أبو الشخص المذكور في أمه وأبيه هل يأخذ من الجهتين

فلا يجوز ومثاله في الصدقة أن يدفع شخص لآخر درهماً على أن يكون له نصفه صدقة ويرد للصدق النصف الآخر فضا فلا يجوز ومثال الإجارة الجائزة أن تستأجر صانعاً على أن يصلح لك دلوّاً مثلاً فتدفع له الدلو وبعد إصلاحه تدفع له درهماً كبيراً نصفه في مقابلة أجرته ويرد عليك الصانع النصف الآخر حالاً وأما لو دفعت له الدرهم وأخذت منه نصفه وتركت دلوك عنده ليصلحه لم يجوز لأن من شروط الجواز انعقاد الجميع ولا يكون ذلك إلا بعد تمام العمل رابعها أن يكون المسأخوذ والمدفوع مسكوكين خامسها أن يتعامل بالدرهم والنصف وإن كان التعامل بأحدهما أكثر من الآخر سادسها أن يكون الدرهم والنصف قد عرف الوزن فيهما بأن يكون في الرواج هذا درهم وهذا نصفه ولو كان الوزن مختلفاً لأن أصل الجواز في المسئلة الضرورة سابعها أن يعجل الدرهم والنصف والسلعة المشتراة بنصف الدرهم الآخر لئلا يلزم البدل المؤخر ويستفاد من هذه الشروط عدم الجواز إذا كان بدل الدرهم ريالاً أو نصف ريال أو ربع ريال ولكن أجاز بعضهم ذلك في الريال الواحد أو نصفه أو ربعه للضرورة كما أجاز صرف الريال الواحد بالفضة العديدة كما تقدم اهـ ملخصاً من الدردير و دس بتوضيح [مسألة] لا يجوز صرف ذهب بفضة إذا كان فيه تأخير لما فيه من ربا النساء ولو كان التأخير غلبة كأن يحول بينهما نحو عدو أو سيل أو نار وكذا لا يجوز الصرف ولو قرب التأخير مع فرقة في المجلس قبل القبض لقول سندن تصارفاً في مجلس وتقابضاً في مجلس آخر فالمشهور المنع على الإطلاق وقيل يجوز فيما قرب اهـ وأما دخول الصيرفي حانوته ليخرج منهما الدراهم أو مشى قدر حانوت أو حانوتين لتقليب الدراهم فقيل بالكراهة وقيل بالجواز اهـ من أقرب المسالك [مسألة] لا يجوز أن يعقد المصارقة مع شخص ويوكل غيره في القبض إلا أن يكون قبض الوكيل بحضرة الموكل فيجوز وكذلك إذا غاب نقد أحدهما وطال بلا تفرق في المجلس فإنه ممنوع ويفسد الصرف وكذلك يمنع إذا غاب نقد كل منهما عن مجلس العقد ولو لم يطل لأنه مظنة الطول ومعنى هذا ما قاله في المدونة أن تعقد الصرف مع غيرك وليس معك شيء ثم تقترض الدينار من رجل بجانبك وهو يقترض الدراهم من رجل بجانبه فدفعت له الدينار ودفعت

فإذا أخذ كل منهما من الجهتين ثم مات عن الشخص المذكور فهل له أن يأخذ من الأربع الجهات لما تقدم أن ذلك كان مستحقاً لأبيه وأمه وهو يستحق نصيبهما بعدهما أم لا وفي استحقاق الغلة والربع المتحصل من الوقف المذكور إذا كان الوقف بمكة والمستحقون بحضر موت مثلاً وابتداء إجارة الوقف شهر المحرم إلى مثله مثلاً فمات أحد المستحقين في أثناء السنة هل يستحق حصته كاملة أم يستحق قسط جداته من السنة أم لا يستحق شيئاً أفقونا وأوضحوا الجواب مأجورين



خيراً المسئلة واقعة (أجاب) رضى الله عنه نعم يختص به الأخوة دون بقية أهل الدرجة كما استقر به الفخر ابن عساكر واستظهره الشيرازى وأفتى به أبو شامة اه ويستحق الشخص المذكور من أبيه وأمه ويأخذ الآخر من الجهات الأربع اه وإذا مات بعض المستحقين في أثناء المدة استحق قسط حياته من مدة الإجارة والله سبحانه وتعالى أعلم (باب إحياء الموات) (سئل) نفعتنا الله تعالى (١٩٨) به في مجالس العلم وغيرها من مجالس الخير فهل إذا اعتاد شخص

محلا معلوما ووجد شخص آخر قعد فيه له أن يتيمة منه قهر أم لا يذوا لنذلك يانا شافيا أنا بكم الله تعالى الجنة (أجاب) متعنى الله تعالى بوجوده أعلم أيها السائل وفقى الله وإياك لرضاه أن الكلام ليس علي عمومه بل فيه تفصيل ونص عبارة المنهاج مع التحفة ومن ألف من المسجد موضعا يفتى فيه ويقرأ فيه قرآنا أو علما شرعيا أو آله له كالجالس في شارع لمعاملة فقيه مامر من التفصيل لأن له غرضا في ملازمة ذلك الموضع ليألفه الناس ثم قال في التحفة وجلس الطالب بمحل بين يدي المدرس كذلك إن أفاد أو استنفاد فيختص به وإلا فلا انتهى وقال في المنهاج مع التحفة قبل ذلك ولو جلس في الشارع لمعاملة ثم فارقه تاركا الخرفة أو منتقلا إلى غيره بطل حقه منه وإن فارقه أى محل جلوسه الذى ألفه ولولا عذر ليعود إليه وألحق به ما لو فارقه بلا قصد عود ولا عده لم يبطل حقه إلا أن تطول مفارقه ولولعذر وإن ترك متاعه بحيث ينقطع معاملوه عنه وبألفون

لك الدراهم فلا خير فيه ولو لم يحصل طول ولو كانت الدراهم معه واقترضت أنت الدينار فإن كان أمرا قريبا كحل الصرة ولم تقم ولم تبعث له فذلك جائز انتهى ومعنى قول المدونة لا خير فيه أنه حرام لأنهما دخلا على الفساد والغرر قاله أبو الحسن اه من أقرب المسالك بتوضيح [مسئلة] إذا كان لك على شخص دراهم وله عليك دينانير فلا يجوز أن تسقط الدينانير في الدراهم أن تأجل من الدين من كل منكبا بل وإن تأجل من أحدهما لأن من يجمل المؤجل يعد مسلفا فإذا جاء الأجل اقتضى من نفسه لنفسه أى قبض وأخذ من نفسه ما أسلفه فكان الذى له الدينار يأخذه من نفسه إذا حل الأجل والذى له الدراهم يأخذها من نفسه لنفسه في نظير الدينار الذى تركه لصاحبه فقيه صرف مؤخر لأن القبض كأنه وقع عند الأجل وعقد الصرف قد تقدم فلو حلا معا لجاز اه ملخصا من أقرب المسالك وص [مسئلة] لا يجوز التصديق في الصرف لا في العدد ولا في الوزن ولا في الجودة بل يجب العد والوزن والنقد وإن كان الدافع لك مشهورا بالأمانة والصدق إذ ربما كان ناقصا عدداً أو وزنا أو زائفا فيرجع به فيؤدى إلى الصرف المؤخر وكذلك يمنع التصديق في مبادلة دينار بمثله أو درهم بمثله بل لا بد من معرفة الوزن وكذلك يمنع التصديق في مبادلة صاع من قمح بمثله أو بفول بل لا بد من معرفة الكيل وكذلك لا يجوز التصديق في القرض فن اقترض نقداً أو طعاماً أو غيرهما يحرم عليه أن يصدق المقرض فيما أخذه منه لاحتمال وجود نقص أو رداءة فيتغاضى الآخذ ويغتفر ذلك لأجل حاجته أو في نظير المعروف وكذلك لا يجوز التصديق في مبيع لأجل من طعام أو غيره لجواز وجود نقص فيغتفر لأجل التأخير أو الحاجة فيؤدى لأكل أموال الناس بالباطل وكذلك يحرم التصديق في دين يجمل قبل أجله لأن ما يجمل قبل الأجل يعد سلفاً فيحتمل أن يكون ناقصاً فيغتفر لأجل التعجيل فيكون سلفاً جر نفعاً وهو حرام اه من أقرب المسالك بتصرف وتوضيح [مسئلة] لا يجوز اجتماع البيع مع الصرف في عقد واحد كأن يشتري ثوباً بدينار على أن يدفع له دينارين ويأخذ صرف دينار دراهم فيفسد العقد على المشهور لتنافي أحكامهما لجواز الأجل والخيار في البيع دون الصرف ولأنه يؤدى لترقب حل الصرف

غيره الخ ما فهم الجواب فحيث كان الشخص ألف موضعا لطلب العلم مثلاً وفارقه ليعود أو أطلق ولم تطل مفارقه له ولا منتقلا عنه إلى غيره فحقه باق فيه فله ازعاج من جلس فيه وإقامته والله سبحانه أعلم (باب الجعالة) (سئل) نفعتنا الله تعالى بعلومه في رجل من الحجاج ذهب عليه جملة وهو في منى وصير عليه أمر الله تعالى فجاء له شخص آخر مسلم بشره بأنه رأى الجمل المذكور عند بدوى في البرداس له وغير اسمه فقال له

صاحب الجمل إن جيت الجمل من الرجل الذي عنده الجمل أعطيتك عشرة ريال حالا فهل تكون للبشر أم تكون للرجل الذي داس الجمل المذكور أفقونا (أجاب) رضى الله تعالى عنه بقوله نعم تكون العشرة ريال للذى أتى بالجمل دون الدائس والله سبحانه أعلم

(باب اللقطة) (سئل) أسبغ الله تعالى نعمه عليه في شخص التقط شيئا (١٩٩) حقيرا يجهل تعلق اللقطة ثم حفظها

وعرف بها أيا ما قلائل ولم يجد مالكها فهل يجوز له التصرف فيها إذا غلب على ظنه أن مالكها راض عنه أم لا ومع التصرف ناويا على أنه إذا وجد صاحبها أن يدفع له قيمتها وهو راض أفقونا (أجاب) حفظه الله تعالى بقوله نعم حيث كانت المذكورة لقطة الحرم فلا يجوز له التصرف فيها ولا فيجوز والحال ماسطر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في صغيرة لا يعرف لها أبوين منبوذة في الزقاق فالتقطتها امرأة وربتها حتى كبرت ثم أودعتها عند أختها بمكة وذهبت لزيارة المدينة فجاء شخص يدعى اللقطة المذكورة أنها أخته يريد نزعها من يد أخت مربيته وتزويجها بمن شاء فكذبت اللقطة وقالت لا أعرف لى أهلا وادعت البلوغ فهل ثبت أخوته لها بمجرد دعواه أو لابد من الإثبات بالبينة وهل تجبر المرأة التى هى عندها على سماع دعوته أو يوقف الأمر إلى حضور مربيته وهل لو فرض ثبوت الأخوة بينهما وادعت البنت البلوغ فى سن يجوز بلوغها فيه هل تصدق

بوجود عيب في السلعة أو استحقاق فيها ولتأديته إلى الصرف المؤخر بوجود عيب أو استحقاق فلا يعلم ما ينوب الصرف إلا بعد تقويم السلعة المستحقة وأجاز أشهب اجتماعهما وأنكر أن يكون مالك حرمه قال ابن رشد وقول أشهب أظهر من جهة النظر وإن كان خلاف المشهور واستثنى أهل المذهب من منع اجتماع البيع والصرف صورتين الأولى أن يكون البيع والصرف دينار واحد كان يشترى سلعة بدینار إلا خمسة دراهم فيدفع الدينار ويأخذ خمسة دراهم مع السلعة فيجوز الثانية أن يجتمع البيع والصرف في دينار بأن يأخذ من الدراهم أقل من صرف دينار كان يشترى سلعة أو أكثر بعشرة دنانير ونصف دينار فيدفع أحد عشر دينارا ويأخذ نصف دينار ولا بد من تعجيل السلعة والدينار والدراهم في الصورتين على الراجح لأن السلعة لما صاحب الدراهم صارت كأنها من جملة الدراهم المدفوعة في المسألة الأولى أو الدنانير في المسألة الثانية خلافا للسيورى حيث أجاز تأخير السلعة وأوجب تعجيل الصرف لبقاء لكل على حكمه الأصل وكلا لا يجوز اجتماع البيع مع الصرف لا يجوز اجتماع القرض والنكاح والشركة والجعل والمغارسة والمساقاة والقراض ولا يجوز اجتماع واحد منها مع الآخر ويجمعها غير البيع جص منقش كما في المجموع وفي أقرب المسالك

عقود منعنا اثنين منها بعقده لكون معانيها معا تتفرق

فجعل وصرف والمساقاة شركة ويجمعها في الرمز جص مشق

اه [مسئلة] إن اشتريت سلعة بدینار إلا درهمن ثم أخذت السلعة ولم تدفع للبائع الدينار ولم تأخذ منه الدرهمين بل جعلتهما التقدين لأجل واحد فيجوز لأنه لما عجلت الساعة علم أن المقصود البيع فلم يكن صرفا مؤخرا وإذا جاز مع تعجيل السلعة فقط فأولى بالجواز مع تعجيل الجميع ولكن الجواز في تعجيل الجميع لا يتقيد بالدرهمين بل الجواز حينئذ ولو كانت الدراهم المستثناة أكثر من درهمين لأن هذا من جملة البيع والصرف في الدينار وأما في صورة تأجيل التقدين بأجل واحد وتعجيل السلعة فالجواز مقيد بما إذا كانت الدراهم المستثناة درهمين فأقل لأن كانت أكثر لأن الصرف حينئذ مراعى فأجيز تأجيل التقدين لأجل

وليس له جبر على التزويج أم لا أم كيف الحكم في ذلك أفقونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه لا تثبت الأخوة بمجرد دعواه بل لابد من البينة العادلة وإذا ادعت البلوغ بالحيض أو الاحتلام لسن يحتملها وهو تسع سنين صدقت وإذا ثبتت أخوته لها فليس له جبرها على النكاح والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه في امرأة لقطت لها لقطة وهى شاة لقيتها في الخلاهى وولدها فقعدت عندها مدة ولم يحىء لها ناشد عنها فبارك الله في تلك الشاة وقعدت غم

كثيرة فبعد أن مضت مدة من الزمان مات ولد الحرمة الذي لقي اللقيطة معها وقعدت أتمته مدة من الزمان بعده وماتت  
فجاء عصبة الحرمة لزوجها وقالوا أعطنا قسمنا من لقطة هذه الحرمة التي نحن نعصبتها ولنا ميراث فيها فقال الزوج  
الحرمة حرمتي واللقطة التي لقطتها حرمتي لى فهل يقطعون عصبة الحرمة بعد أن ماتت من تلك اللقطة ويستخلصها  
الزوج أم يلحقون فيها قسمهم مع الزوج (٢٠٠) أم كيف يكون الحكم أفتونا مأجورين ولكم الثواب من

واحد وتعجيل السلعة وأما إن أجل الجميع أو أجلت السلعة فقط أو تأجل أحد  
التقدين أو تأجل بعض أحد التقدين أو بعض السلعة فيحرم وأما بيع السلعة  
بدينار لاربعة أو ثلثة أو نصفه فجائز نقداً أو مؤجلاً لأنه ليس إلا بيعاً محضاً له ملخصاً  
من الحرشي وعدوى ودر ودس [مسئلة] إن وجد أحد المتصارفين عيباً في دراهمه  
أو دنائيره من نقص عدد أو وزن أو غش بأن وجدها مخلوطة بنحاس مثلاً  
أو وجدها رصاصاً أو نحاساً خالصين فإن كان ذلك بحضرة الصرف من غير مفارقة  
ولا طول في المجلس جازله الرضى بما وجدته بما ذكر وصح الصرف وله عدم  
الرضى وطلب الاتمام في الناقص عدداً أو وزناً أو طلب البدل فيما وجد مغشوشاً  
أو وجد رصاصاً أو نحاساً خالصين ويجبر على الاتمام أو رد البدل من أباه إن لم  
تعين الداراهم والدنانير فإن عينت من الجانبين كهذه الدنانير في هذه الدراهم فلا  
جبر بل إما أن يرضى وإما أن يرد المغيب ويأخذ ما خرج من يده وإن كان وجود  
العيب بعد مفارقة أو طول في المجلس فإن رضى واجد الغش أو من وجدها نحو  
رصاص خالص صح الصرف والاي رضى بنقص الصرف وأخذ كل منهما ما خرج  
من يده وأما إن وجدها ناقصة وزناً أو عدداً بعد مفارقة أو طول فإن الصرف  
ينقض مطلقاً رضى واجد النقص به أم لا ومتى قلنا بنقض الصرف فالذي يتعلق  
به النقص أصغر الدنانير لاجمعها إلا أن يتعدى النقص أصغر الدنانير فالأكبر  
هو الذي ينقض دون الأصغر وأما إن تساوت في الصغر والكبر والجودة  
والرداءة فينقض واحد منها ما لم يزد عليه موجب النقص فإن زاد فينقض دينار  
آخر وإن لم يستغرق العيب جميعه وإذا كان فيها أعلي وأدنى فيفسخ الجميع علي  
الأرجح ويأخذ كل واحد منهما ما خرج من يده ثم إذا وجد أحد المتصارفين  
الغش فيما أخذه أو وجدته نحو رصاص وأراد أخذ البدل فيشترط فيه التعجيل  
لأنه إذا لم يعجل البدل يلزم عليه ربا النساء ويشترط أيضاً أن يكون البدل من  
نوع المبدل فلا يجوز أخذ ذهب عن دراهم زياف ولا فضة عن ذهب لأنه يؤول  
إلى أخذ ذهب وفضة عن ذهب ولا يجوز أن يأخذ بدل المغيب عرضاً لثلاً يلزم  
عليه اجتماع البيع والصرف إلا أن يجتمعا في دينار فيجوز كما تقدم اه من أقرب  
المسالك بتصرف وتوضيح [مسئلة] يجوز أن يباع بذهب أو فضة ما حلى بأحدهما

الملك الوهاب (أجاب) نفعا  
الله بعلومه بقوله الحمد لله وحده  
ما شاء الله لا قوة إلا بالله إن كانت  
المرأة المذكورة قد عرفت الشاة  
المذكورة سنة وتملكتها هي وابنها  
فلا شك أنها ملك لهما وتكون  
بعدهما للورثة بحسب الميراث  
وإن لم يعرفها أو عرفا ولم يتملكا  
فيقوم الورثة مقامها في ذلك فلا  
بد من التعريف والتملك إن أراده  
وهذا كله في لقطة غير الحرم أما  
هي فلا تملك بحال وأولاد الشاة  
تتبع لها والله سبحانه وتعالى أعلم

### (باب الوديعة)

(سئل) نفعتني الله به فيمن أرسل  
مع رجل ناقة على سبيل الأمانة  
يسوقها مع ابله حتى يوصلها إلى  
فلان بالموضع الفلاني فساقتها مع  
ابله فلما كان وقت المغرب لم يجدها  
مع الأبل فتفقدتها وقتش لها في  
الطريق ليله ثم من الغد فلم يظفر  
بها فهل والصورة هذه يكون  
ضامناً أم لا ضمان عليه أم كيف  
الحكم أفتونا (أجاب) رضى  
الله عنه نعم حيث كان مراعيها  
فضاعت من غير تقصير منه فلا  
ضمان عليه والله سبحانه وتعالى أعلم  
(سئل) حفظه الله تعالى في الأمان

المصدرة من جهة جاوه والسدت وغيرهما إلى حضرموت أو اليمن من الأمين يصحب المؤتمن مائة ريال مثلاً ثم بعد قبض  
المؤتمن ذلك يستأذن الأمين في التصرف بالدراهم المذكورة ويأخذ بها بضاعة وما طاع من البضاعة من ربح يكون  
للمؤتمن في مقابلة حمله الدراهم وإطلاقها إلى من هي له ويعودونها أجرة لحامل الأمانة المذكورة فهل يصح ذلك أم لا  
وإذا قلتم يصح فهل إذا تصرف المؤتمن ونقص شيء من رأس المال فهل يلزم المؤتمن النقص أو فانت البضاعة جميعها



فهل تكون في ذمة المؤن أم لا يلزمه شيء منها أفتونا مأجورين (أجاب) نفى الله تعالى به بقوله نعم إن كان المذکور المذکور ملكا للمرسل وأذن للحامل في التصرف المذکور جاز له ذلك وكان الحامل ضامناً وحكمه حكم القرض حتى تصل إلى المرسل إليه وإن لم يكن ملكا للمرسل بل أمانة وقعت على يده ولم يأذن صاحبها في التصرف فلا يجوز ذلك ويكون الحامل ضامناً ضمان غضب والمرسل طريق في الضمان لو (٣٠١) تلفت والله سبحانه وتعالى أعلم

### ﴿باب الفرائض﴾

(سئل) عفا الله عنه في حرمة ماتت عن أختها وعن أخ لها غائب الكل منهم أشقاء ولها أخت من السرة وعن ولد عم لها وعقبت مالا لها أيش ينوب كل واحد منهم بالفريضة الشرعية أفتونا (أجاب) بقوله تقسم التركة ثمانية عشر سهماً للأخت من السرة السدس ثلاثة أسهم والباقي بين الأخ والأخت الشقيقين والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن مات عن ابني خاله شقيق أمه وهما ولد وبنت وعن ابني خالته شقيقة أمه وهما ولد وبنت وعن ابني خالته أخت أمه من الأم وهما ابنان فهل يرثون الجميع أم الارث لبعضهم فإن قلتم بتوريث الجميع فلا بد من بيان كل ما يخص كل وارث وإن قلتم بتوريث البعض بينوا لنا البعض وما يخصهم أفتونا في ذلك (أجاب) نعم حيث لم يكن غيرهم من الورثة قسمت التركة بينهم من أربعة وخمسين للأولين ثلاثون ولذا ذكر عشرون وللأثني عشرة وللأوسطين خمسة عشر للذكر عشرة وللأثني خمسة

كثوب أو مصحف أو سيف محلى بأحدهما إذا كان يخرج منه شيء بالسبك بالنار ولا يخرج منه شيء إذا سبك فجواز بيعه ظاهر بلا شرط ويشترط لجواز بيع المحلى الذي يخرج منه شيء بالسبك شروط ثلاثة أولها إن أبيعحت الحلية لأنه لما كان الأصل في بيع المحلى المنع لأن في بيعه بصنفيه بيع ذهب وعرض بذهب أو بيع فضة وعرض بفضة وبغير صنفيه بيع وصرف في أكثر من دينار وكل منهما ممنوع لكن رخص فيه للضرورة كما ذكره أبو الحسن عن عياض فما ليس بمباح كحلية علي سكين أو ثوب رجل كعمامة رجل مقصبة ودواة فلا يجوز بيعه بأحدهما لأنه ليس من محل الرخصة فلذا لا يباع بالنقد إلا على حكم البيع والصرف فإن اجتماعا في دينار جاز وإن اجتماعا في أكثر فلا ويجوز بيعه بالعروض ثانياً أن تكون الحلية مسمرة في المباع كمصحف سميت عليه أو سيف على جفنه أو حمالة يؤدي نزعها لفساد والمراد بالمسمرة ما يشمل الخيطة أو المنسوجة أو المطرزة فإن لم يسمر فإنها لا تباع بصنفها ولا بغيره من النقد إلا على حكم البيع والصرف وأما غيره من العروض فتباع وبيع كل واحد من الحلية وماهى فيه على انفراده جائز ثالثاً أن يباع معجلاً من الجانبين فإن أجل الثمن والمثمن أو أحدهما منع بأحد النقيدين وجاز بالعروض له عند اجتماع هذه الشروط ويجوز البيع سواء كان البيع بصنفيه أو بغير صنفيه ويزاد على هذه الشروط إن بيع بصنفيه شرط رابع أن تكون الحلية ثلث ماهى فيه فدون على المشهور ويعتبر الثلث بالقيمة على الأرجح وقيل بالوزن تحريماً فإذا بيع سيف محلى وزن حليته عشرون ولصياغتها تساوى ثلاثين وقيمة فصل الصيف أربعون منع على القول الأول وجاز على الثاني وهو القول بالوزن تحريماً فإن لم يمكن التحرى فالقيمة اتفاقاً وأما ما حلى بهما معا فيجوز بيعه بأحدهما إن تبع المباع الذي هما به بأن يكون قيمة الذهب والفضة الثلث فدون وأما بيعه بهما معا فلا يجوز لأنه يبيع ذهب بذهب وفضة وفضة بفضة وذهب وقد منعوا بيع سلعة ذهب بذهب فبيع ذهب بذهب وفضة إلى آخره أولى بالمنع انتهى ملخصاً من خرشي وعدوى بتوضيح

﴿فصل﴾ في المبادلة والمراطة [مسئلة] تجوز المبادلة في الذهب والفضة بأن يباع ذهب بمثله أو فضة بفضة عدداً فإذا تساوى عدداً ووزناً جازت المبادلة

(٣٦ - قره العين) وللآخرين تسعة بينهما مناصفة وإن شئت جعلتها من أربعة وعشرين يخرج القيراط فللأولين ثلاثة عشر وثلث بينهما أثلاثاً وللذين بعدهما ستة وثلثان أثلاثاً أيضاً وللآخرين أربعة قرايط مناصفة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) حفظه الله تعالى في عبد معتق توفي وخلف إرثاً وله بنت معتقته التي أعنتته وأولاد أخى معتقته العصبه ذكرين وأثنى فالارث لمن منهم؟ هل هو للبنت أو لأولاد الأخ أفتونا (أجاب) وفقه الله نعم الميراث لابن أخى

المعتقة وليس لبنت المعتقة ولا لبنت أخيها من الميراث شيء والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) عفا الله عنه في امرأة  
تساجرت مع ابن أخيها فدخل بينهما جماعة بالصلح فأبى وقالت لا هو مني ولا أنا منه ولا يرثني إلا الفلانية الأجانب  
والحال لم يكن لها وارث غيره ومكثت جملة من السنين ثم ماتت وهي مصطاحه معه فهل قولها المذكور يكون  
وصية لهم ويدخلون مع ابن أخيها في (٢٠٣) الثلث أم يختص به دونهم وهل شهادة الشهود بالسماع تقبل أم لا

أفيدوا (أجاب) عفا الله عنه  
نعم لا يكون قولها المذكور  
وصية لهم ولا يدخلون في الثلث  
معه بل يختص بالميراث دونهم  
حيث لم يكن وارث سواه وتقبل  
شهادة الشاهد ونحو النسب إذا  
سمع من جمع يؤمن تواطؤهم على  
الكذب ولكن لا يذكر في شهادته  
السماع المذكور بل يجوز بالشهادة  
والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل)  
حفظه الله تعالى في رجل مات  
عن بنت بالغة وترك لها ميراثاً  
دراهم وغيرها ثم إنه ظهر لها  
رجل من العصابة يكون أبوه  
ابن عم أبيها فهل يلحقه شيء من  
الميراث وإلا يكون الميراث  
للبنات فقط أفوتنا (أجاب) بقوله  
نعم حيث كان من العصابة فلها  
النصف وله الباقي والله تعالى أعلم  
(سئل) رضى الله عنه عن امرأة  
ماتت وخلفت ابن عم من أب  
وأخاً من أم فما يلحق كل منهما  
من الميراث أفيدونا (أجاب)  
بقوله نعم للأخ من الأم السدس  
والباقي للعصابة والله سبحانه  
وتعالى أعلم (سئل) وقفه الله  
تعالى في امرأة ماتت عن أخت  
شقيقة وعم أخ لأبيها وعمات

في القليل والكثير ولو كان أحدهما أجود ولا يشترط إلا المناجزة وحيث  
فيجوز إبدال واحد كامل باثنين موازين كيبدال ريال واحد بأربعة أرباع ريال  
موازنة له وما ذكره من أنه يشترط في المبادلة أن تكون واحداً بواحد لا واحداً  
باثنين مفروض فيما إذا كان هناك زيادة في أحد الجانبين وإذا لم يتساويا في العدد  
والوزن فلا تجوز المبادلة إلا بشروط ستة أولها القلة في العدد كسنة فأقل  
دفعت في مثلها أو واحداً بواحد ثانياً أن يتعامل بها عدداً لا وزناً ثالثاً أن تكون  
الزيادة في الوزن فقط دون العدد رابعاً أن تكون الزيادة في كل دينار السدس  
فأقل خامساً أن تقع بلفظ المبادلة سادساً أن تقع على قصد المعروف لا على وجه  
المبايعة ولا بد في جواز المبادلة من كون الدراهم أو الدينارين مسكوكاً وهل يشترط  
اتحاد السكة أو لا يشترط في ذلك قولان والمعتمد عدم اشتراط اتحاد السكة  
وذكر بعضهم أن ما يتعامل به عدداً من غير المسكوك حكمه حكم المسكوك واعلم  
أن القواعد تقتضي منع المبادلة لكن الشارع أجازها للعرف بشرط تمحض الفضل  
من جهة واحدة ويؤخذ من هذا جواز مبادلة الريالات المشهورة بالكلاّب  
بالريالات المعلومة ومبادلة البنادقة بالحمدية لاتحاد الوزن فالفضل من جانب واحد  
كما يجوز مراطة الريالات بالكلاّب والبنادقة بالحمدية لتمحض الفضل من جانب  
واحد فإن دار الفضل من الجانبين انتفى المعروف الذي هو السبب في الجواز  
فتمنع المبادلة حيث إذا دفع من عنده ستة أجود جوهرية أو سكة حال كونها  
أنقص وزناً وأخذ بدلها ستة أردأ جوهرية أو سكة حال كونها أكمل وزناً فهو  
ممتنع لدوران الفضل من الجانبين لأن صاحب الأجود يرغب للأدنى لكمال الأدنى  
وصاحب الأردأ الكامل يرغب للناقص لجودته اه ملخصاً من أقرب المسالك  
ودس وعدوى بتوضيح [مسئلة] تجوز المراطلة وهي ذهب أو فضة بمثله وزناً  
بأن يوضع عين أحدهما من ذهب أو فضة في كفة وعين الآخر في الكفة الأخرى  
ويساوى بينهما أو يوضع عين أحدهما في كفة وصنجة في الأخرى ثم يوزن  
الآخر كذلك مساوياً له وإن كان أحد التقدين أجود من الآخر لا إن كان أحدهما  
بعضه أدنى من مقابله وبعضه الآخر أجود منه فلا يجوز لدوران الفضل من الجانبين  
وأما الأجود سكة أو صياغة فليسا كالجودة في الجوهرية فلا يدور بهما الفضل

أخوات لأبيها أيضاً فما يلحق الكل منهم أفوتنا (أجاب) بقوله نعم تقسم التركة قسماً سهماً للاخت الشقيقة النصف  
والباقي للعم من أبيها ولا شيء للعمات والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) عفا الله عنه في شخص توفي عن عصابة محقة  
ولكن لم يثبت أحد منهم درجته مع درجة المتوفى في جد معين قريب لعجزه عن بيعة تقوم له بذلك وهناك ذو رحم  
نسب نفسه إلى أخى أم الأب وشهدت له بذلك البيعة عند الحاكم فهل والجال ماسطر يأخذ ذو الرحم ما خلف الميت

أم يقسم على العصة المحققة أم يوقف الأمر إلى تعيين الحال في العصة أو الصلح بينهم أفيدونا (جواب) متغنى الله بحياته حيث تحققت العصة فيمن ذكر وقف الأمر إلى الصلح أو البيان ولا يعطى ذو الرحم شيئاً والحال ما ذكر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) حفظه الله تعالى في رجل مات عن بنت أخ شقيق وعن أولاد أخت شقيقة فهل يحجبون أولاد الأخت ببنت الأخ أم يقسم المال بينهم أفئتنا (أجاب) عفى عنه نعم (٢٠٣) تقسم التركة ثلاثة أقسام لبنت الأخ الشقيق الثلث سهمان ولأولاد

لأخت الشقيقة الثلث سهم للذكر منهم مثل حظ الأنثيين والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) نفعتنا الله ببركته عن رجل مسافر مع أناس من بلد إلى بلد آخر والحال أنه كسلان فسأله رفقة بقولهم هل لك وارث خاص فأجابهم بقوله ليس لي وارث إلا الله تعالى فبعد انقضاء مدة الأيام توفي الرجل المذكور وخلف شيئاً من المال فاختار رفقة المذكورون فيما خلفه المالك ماذا يصنعون به فما يكون حكم الله في ذلك أفيدونا أثابكم الله تعالى (أجاب) بلغه الله تعالى أمانه نعم يجب أولاً على من معه التقصى والتفتيش هل له وارث أولاً فحيث لم يوجد وارث صرف لبيت المال حيث كان منتظماً بأن كان متوليه يؤدي لكل ذي حق حقه فإن لم يكن فإن وجد قاض أمين صرف إليه ليصرفه في مصارفه فإن فقد صرفه من هو تحت يده حيث كان أميناً عارفاً في مصارفه من الفقراء والمساكين وبني هاشم والمطلب واليتامى وأبناء السبيل

علي قول أكثر أهل العلم فإن قلت المرافعة لا تغتفر الزيادة فيها ولو قلت بل كل واحد إنما يأخذ مثل عينه فأى غرض في ذلك الفعل أجيب بأنه يمكن أن يكون الغرض باعتبار الرغبة في الأنصاف دون الكبار أو بالعكس أو في غير المسكوك دون المسكوك أو بالعكس اهـ ملخصاً من أقرب المسالك وص [مسئلة] يجوز بيع مغشوش كذهب فيه فضة بمثله مراطلة ومبادلة أو غيرهما تساوى الغش أم لا وكذلك يجوز البيع المغشوش بخالص على المذهب ومحل الجوزان يبيع لمن لا يغش به بل لمن يكسره ويجعله خلياً أو غيره وفسخ إن يبيع لمن يغش به جزماً وأما إن شك هل يغش به أم لا فيكره فقط والبيع ماض اهـ ملخصاً من أقرب المسالك وص وعدوى (ماقولكم) في شخص دفع لآخر ديناراً لأجل أن يشتري له به سلعة ثمنها الدينار أو صرفه فهل للدفع له أخذ الدينار وشراء السلعة من عنده بفضة قدر صرف الدينار أم لا (الجواب) نص الخطاب على الجواز إذا أعلم المدفوع له رب الدينار بذلك وإلا فلرب الدينار دفع الدراهم التي اشترى بها السلعة وأخذ الدينار والسلعة ونقله الباني ووجه الجواز عند الاعلام أنه من باب صرف ما في الذمة من غير تأخير كما في الأمير خلافاً لعبد الباقي حيث سئل عن هذه المسئلة فأجاب بالمنع قال الأمير وهو ما يتعجب منه اهـ (ماقولكم) في الدراهم أو الدينار أو الفلوس وهي الجدد النحاس ومثلها الخنسات والعشرات والعشرينات والقروش النحاس الموجودة في زماننا لأن إذا ترتب شيء من ذلك الشخص على آخر من قرض أو بيع ثم بطلت المعاملة بها أو تغير التعامل بها بزيادة أو نقص فأى شيء يجب في قضائها (الجواب) الواجب قضاء المثل على من ترتبت في ذمته إن كانت موجودة في بلد المعاملة ويجب المثل ولو كانت مائة بدرهم ثم صارت ألفاً بدرهم أو بالعكس كذا لو كان الريال حين العقد بتسعين ثم صار بمائة وسبعين وبالعكس وكذا لو كان المحبوب بمائة وعشرين ثم صار بمائتين أو بالعكس وهكذا وإن لم تكن موجودة في بلد المعاملة وإن وجدت في غيرها فالواجب القيمة وتعتبر يوم الحكم الظاهر أن طلباً بمنزلة التحاكم وحينئذ فتعتبر القيمة يوم طلبها في دفع له قيمتها بعين مما تجدد وظهر فيقال ما قيمة العشرة دراهم التي عدت بهذه الدراهم التي تجددت ثمانية دراهم مثلاً في دفع المدين الثمانية مما تجدد وإن قيل اثنا عشر دفعها مما

والمساجد والربط ونحو ذلك والله الهادي سبحانه أعلم (سئل) نفعتنا الله بعلومه في رجل مات عن والده وعن ستة أولاد ذكور وبنت وترك مالا فكيف تكون القسمة بينهم أفيدونا (أجاب) أطال الله عمره نعم للأب السدس والباقي للأولاد للذكر مثل حظ الأنثيين فتقسم التركة ثمانية وسبعين سهماً للأب السدس ثلاثة عشر سهماً ولكل ابن عشرة أسهم للبنت خمسة أسهم والله عز وجل أعلم (سئل) أعلى الله درجته في الجنان في رجل مات عن أخ شقيق وأم



وأخوين وأختين لأب فسادا يستحق كل منهم من الأثر أقتونا (أجاب) بقوله تقسم التركة ستة أسهم للأم السدس سهم واحد والباقي خمسة أسهم للشقيق ولا شيء للإخوة من الأب والله سبحانه أعلم (سئل) عني الله عنه في رجل توفي عن زوجة وأم ولدين وبنتين ولهم كسب شيء من طريق واحد من الأولاد والأب المتوفى حرث وعرض وغيره وشيء من طريق الولد الثاني وهو غرس نخل (٢٠٤) وحرث وذلك بمواصلة من عند أخيه وأبيه وأمه بعرض وسلاح

وغيره فكيف تكون تركة الذكور والولدين والبنات المذكورات الإناث كانوا تحت حجر أبيهم أقتونا (أجاب) بقوله نعم تقسم تركة الأب على حديثها وكل ابن تقسم تركته على حديثه ولا يخلط مال على مال والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل مات عن أم وأخ سرير فماذا يستحق كل منهما أقتونا مأجورين (أجاب) بقوله نعم تقسم التركة ستة أسهم للأم الثلث سهمان وللأخ السرير السدس سهم والباقي للعصبة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله تعالى عنه في امرأة ماتت عن زوج وبنت أخ شقيق وعن رجل من عصبة عاتق أبيها فكيف يكون قسم الميراث بينهم أقتونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله تقسم التركة قسمان للزوج النصف والباقي للعصبة ولا شيء لبنت الأخ الشقيق والله أعلم (سئل) رضى الله عنه عن شخص مات وعقب له أم وعممة أخت لأبيه وابن عم أبيه فأتكون القسمة بينهم أقتونا مأجورين (أجاب) عني الله الهداية تقسم التركة ثلاثة أسهم للأم الثلث سهم والباقي

تجدد وتعتبر القيمة في بلد المعاملة وإن كان القبض في غيرهما وهذا مقيد بما إذا لم يحصل من المدين مطل وإلا وجب عليه ما آل إليه من المعاملة الجديدة الزائدة على القيمة وإلا فالقيمة فله الأحوط كمن عليه طعام امتنع ربه من أخذه حتى غلا فليس لربه إلا قيمته يوم امتناعه اه ملخصا من درودس وص

(فصل في الربا) (ما قولكم) في الربا مع الحريرين هل يجوز أم لا (الجواب) قال الله تعالى: وأحل الله البيع وحرم الربا وقال تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بيني وبين الربا إن كنتم مؤمنين وقال عليه الصلاة والسلام الربا بضع وستون بابا أدناها كإتيان الرجل أمه وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم لعن آكل الربا وموكله وشاهده وكاتبه وكان لأبي حنيفة رحمه الله على رجل ألف درهم سود فرد عليه ألف درهم بيض فقال أبو حنيفة لا أريد هذا الأبيض بدل دراهمي فأخاف أن يكون هذا البيضاء ففرد وأخذ مثل دراهمه وقال أبو بكر لقيت أبا حنيفة على باب رجل وكان يقرع الباب ثم يتنحى ويقوم في الشمس فسألته عنه فقال إن لي على صاحبه ديناراً وقد نهى عن قرض جر منفعة فلا أنفع بظل حائطه وفي المدونة قيل لمالك إن في أسواقنا صيرافة من الحريرين أنصرف منهم؟ قال أكره ذلك ولا أرى لمسلم يبلد الحرب أن يعمل بالربا فيما بينه وبين الحريرين اه ومنه يعلم الجواب

(فصل في علة ربا النساء وربي الفضل) وعلة حرمة ربا الفضل في النقد غلبة الثمنية فهو في الفلوس النحاس المضروبة مكروه لإحرام وعلة حرمة ربا الفضل في الطعام الاقتيات والادخار أي ما يغلب اقتياته وادخاره لأكل آدمي أي ما تقوم به البنية عند الاقتصار عليه ويدخر إلى الأمد المبتغى منه عادة من غير فساد وهو في كل شيء بحسبه فلا حد له ولا بد أن يكون ادخاره على وجه العموم فلا يلتفت لما كان ادخاره نادراً وحينئذ فيجوز التفاضل في الجوز لأن ادخاره نادر ولا يشترط كونه متخذاً للعيش غالباً على المذهب بل المراد أنه لو استعمل لكان قوتاً وإن لم يغلب اتخاذه للعيش كالبيض فيحرم التفاضل في البيض فتتحرى المساواة ولو اقتضى التحرى أن بيضة من غير الدجاج بيضتين من الدجاج لأن البيض من دجاج وغيره جنس واحد والقمح والشعير والسلت

سهمان لابن عم الأب ولا شيء للعممة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في امرأة توفيت عن أولاد عم وهى بنت ابن عم أولاد لعم وعن ابن ابن عمها أسفل من أولاد عم النازلة عنهم بثلاث درجات بدرجة واحدة ولها مخلفات فكيف تقسم وكذلك المتوفية عن زوج وعن أخت سريرة مع هؤلاء المذكورين أقتونا مأجورين (أجاب) حفظه الله تعالى بقوله نعم تقسم التركة ستة أسهم للزوج النصف وللأخت من الأم السدس سهم والباقي سهمان

لأولاد العم الأقربين وليس لابن السافل شيء والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل توفي عن ابن أخت وعن ابن أخ والأخت المذكورة شقيقة المتوفى والأخ المذكور أخو الميت من الأم فكيف يقسم بينهم أفتونا مأجورين (أجاب) عفا الله عنه نعم تقسم التركة أربعة أسهم لابن الشقيقة ثلاثة أسهم ولابن الأخ من الأم سهم والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) عفا الله عنه في رجل مات عن (٢٠٥) بنتين وعن أمهم وعن ثلاثة إخوان من أبيه وادخر مالا فإلى الحكم في القسمة بينهم أفتونا أثابكم الله الجنة (أجاب) رضى الله عنه تقسم التركة اثنتين وسبعين سهماً للبنتين الثلثان ثمانية وأربعون سهماً لكل بنت أربعة وعشرون سهماً وللزوج الثمن تسعة أسهم وللأخوان الباقي خمسة عشر سهماً لكل واحد خمسة أسهم وإن شئت قلت تقسم أربعة وعشرين قيراطاً لكل بنت ثمانية قيراط وللزوج الثمن ثلاثة قيراط ولكل واحد من الأخوة قيراط وثلاث قيراط والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن ماتت عن أخوين شقيقين وأختين شقيقتين وعن زوج وأم فما تكون القسمة بينهم أفتونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه تقسم التركة ستة وثلاثين سهماً للزوج النصف ثمانية عشر سهماً وللأم السدس ستة أسهم والباقي بين الأخوة والأخوات لكل أخ أربعة أسهم ولكل أخت سهمان والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن توفيت عن أربعة أولاد بنت أختها الشقيقة ثلاثة ذكور

الثلاثة جنس واحد فيحرم بيع بعضها ببعض متفاضلاً والسلت شبيه بالشعير ولكن لا قشر له والعسل وهو قريب من خلقة القمح وهو طعام أهل صنعاء اليمن والذرة والدخن والأرز الأربعة أجناس يجوز التفاضل بينهما من أجله أى يدا بيد والقطنان وهى كل ماله خلاف العدس واللوبياء والحمص والترمس والفول والجلبان والبسيلة السبعة أجناس يمنع التفاضل فى الجنس الواحد ويجوز بين جنسين والجلبان قريب من الحمص، والتمر والزبيب والتمر أجناس وذوات الزيوت أجناس كزيتونها والعسول أجناس وعلة ربا النساء فى الطعام الربوى وغيره بمجرد كونه مطعوماً لا دمي على غير وجه التداوى به فإيتداوى به من مسهل أو غيره يجوز فيه النساء أى التأخير ويدخل فى كونه مطعوماً الفواكه غير الربوى منها كرمان وأجاص والبقول وهى ماتقع بأصلها كالفلجل والجزر والقلقاس والخضر وهى ماتتناول شيئاً بعد شيء كالباكية والملوخية والخيار والبطيخ فيمنع بيع بعض هذه المذكورات ببعض إلى أجل ولو تساوى ويجوز التفاضل فيها ولو بالجنس الواحد فى غير الربوى إذا كان يدا بيد اهـ ملخصاً من أقرب المسالك وص بزيادة من المجموع

(فصل) فى القرض [مسئلة] يجوز قضاء القرض إذا كان عيناً بل ولو طعاماً أو عرضاً بأفضل صفة سواء حل الأجل أم لا لأن القرض لا يدخله حط الضمان وأزيدك وذلك كأن يدفع ديناراً جيداً عن أدنى منه أو أن يدفع ثوباً أو طعاماً أو حيواناً جيداً عن دنى لأنه حسن قضاء وخير الناس أحسنهم قضاء ورد أنه صلى الله عليه وسلم تسلف بكرة ورد عنه رباعياً ومحل جواز ذلك إن لم يدخله عليه وإلا حرم لأنه سلف جر نفعاً ويجوز القضاء بأقل صفة وقدراً معاً كأن يدفع نصف دينار أو نصف درهم أو نصف أردب أو نصف ثوب عن كامل أجود وأولى بالجواز إذا كان أقل صفة فقط أو قدراً فقط ومحل الجواز فى الصورتين إن حل الأجل وإلا فلا لما فيه من ضع وتعجل لا يجوز القضاء بأزيد عدداً أو وزناً مطلقاً حل الأجل أم لا للسلف بزيادة اهـ من أقرب المسالك بزيادة من ص [مسئلة] لا يجوز أن يدفع عشرة عن تسعة أجود منها أ عكسه لأن المقرض يتساهل فى دفع العشرة لرغبته فى جود التسعة والمقرض

وأثى وعن ذكرين هما من بنت أختها الشقيقة وعن ذكر ابن أختها الشقيقة وخلفت مخلفات ولم يكن غير المذكورين أحد أبداً فكيف تكون القسمة بينهم أفيدوا الجواب أثابكم الله الجنة (أجاب) رضى الله عنه تقسم المخلفات ثمانية وعشرين سهماً لأولاد الشقيقة الأولى أربعة عشر سهماً لكل ذكر أربعة أسهم وللأختي سهمان ولابنى الشقيقة الثانية أربعة عشر سهماً لكل ابن سبعة أسهم ولا شيء لابن ابن ابن الأخت الشقيقة الثالثة والله سبحانه

وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه ماصورته في قاتل مورثه إذا قتله خطأ أو ناسياً أو شهد عليه بما يوجب القتل فعلى هذه الصورة يرثه إذا فعل ذلك أولم يرثه أفتونا ولكم الثواب مأجورين (أجاب) نفعتنا الله بقوله الحمد لله رب العالمين ما شاء الله لا قوة إلا بالله لا يرث في هذه الصور كلها والحال ماسطر والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب المناسخة) (سئل) نفعتني الله (٢٠٦) تعالى بعلمه عن رجل توفي عن زوجة وابن وبنتين ثم

ماتت الزوجة عمن في المسئلة وأما ثم مات الابن عمن في المسئلة ثم مات إحدى البنتين عمن في المسئلة وابن عم أبيها وأبناء أخيه فماذا تستحق الجدة والبنات وابن عم أبيها أفتونا (أجاب) نعم يقسم مال الأب أربعة وعشرين قيراطاً فيكون للبنات أربعة عشر قيراطاً ونصف قيراط وثلاثة أرباع ربع قيراط وللجدة أربعة قيراط وربع قيراط وأربعة أثمان ربع قيراط وللعاصب خمسة قيراط وثلاثة أرباع وربع قيراط وخمسة أثمان ربع قيراط والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن توفي عن ثلاثة أخوان ذكور فهلك واحد منهم عن بنت وهلك الثاني عن ابنتين وذكر ومات الثالث عقيم فماذا ينص الثلاث إناث وماذا ينص الذكر أفيدونا (أجاب) بقوله نعم تقسم التركة ستة عشر سهماً للبنات الأولى ثمانية أسهم النصف وللذكر ستة أسهم ولكل بنت من البنات سهم والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) عني عنه عن رجل مات عن ولد وخمس بنات فمات من البنات اثنتين

يرغب في أخذ العشرة لزيادتها وإن كانت رديئة بالنسبة لتسعته التي أقرضها وإنما منع ذلك لدوران الفصل من الجانبين اه منه بتصرف [مسئلة] ثمن المبيع الكائن في الذمة من العين يجري في قضائه ما جرى في قضاء القرض فيجوز بالمساوى والافضل صفة مطلقاً حل الأجل أم لا وبأقل صفة وقدرأ معاً أو أقل صفة فقط أو قدرأ فقط إن حل الأجل وإلا فلا لما فيه من ضع وتعجل اه منه بتوضيح [مسئلة] إذا كان ثمن المبيع عرضاً أو طعاماً فإنه يجوز قضاؤه بأزيد صفة وقدرأ معاً أو صفة فقط أو قدرأ فقط إن حل الأجل لا إن لم يحل فلا يجوز لما فيه من حط الضمان وأزيدك اه منه بتوضيح [مسئلة] يجوز قضاء ثمن المبيع من العين بأكثر مما في الذمة عدداً أو وزناً وأولى صفة سواء حل الأجل أم لا وإنما جاز هنا ومنع في القرض لأن علة المنع في القرض وهي السلف بزيادة منفية هنا اه منه بتوضيح (ما قولكم) في شخص اقترض من آخر أقرصاً من خبز ورد له أقرصاً عددها لكن الأقرص المردودة أكبر فهل يمنع لما فيه من السلف بزيادة أو يجوز لأن القصد المعروف (الجواب) العبرة بالعدد المتقارب قال ابن شعبان لا بأس أن يستلف الجيران فيما بينهم الخبز ويقضوا مثله أى لأن القصد فيه المعروف لا المبايعه اه من أقرب المسالك وفي ص قوله العبرة بالعدد المتقارب أى ولو زاد الوزن على العدد أو نقص وينبغي مالم تحصل مشاحة وإلا فلا بد من الوزن إن اختلف أصلها فخبز قمح رد بدله خبز ذرة أو التجرى لقدر الدقيق إن اتحد أصلهما فخبز قمح رد بدله خبز قمح اه بتوضيح وقوله فلا بد من الوزن إن اختلف أصلهما أى لأن الأخاز كلها جنس واحد ولو كان بعضها من قطنية كقول وبعضها من قمح فيحرم التفاضل فيها كما في أقرب المسالك وغيره [مسئلة] يفسد القرض إن جر نفعا للقرض كما إذا كره إقامة ذهب أو فضة عنده لأمر من الأمور كقتل الحل في السفر مثلاً وكما إذا خاف سوس خبز أو قدمه فيسلف الذهب والفضة لثقل الحمل ليأخذ بدله في بلد أخرى أو يسلف الحب لنحو خوف سوس ليأخذ بدله جديداً فيحرم ويرد على صاحبه مالم يفت فالقيمة إلا لضرورة كعموم الخوف على المال في الطريق فيجوز أن يسلفه لمن يعلم أنه يسلم معه ويمالك المقرض القرض بالعقد ويقضى له

ويبقى ثلاث بنات وابن فمات الابن عن ثلاث أخوات وثلاث بنات وابن عم فما يكون حكم قسمة التركة أفيدونا (أجاب) بقوله نعم تقسم التركة خمسة وأربعين سهماً لكل أخت من أبيها تسعة أسهم ومن أخيها سهمان فجملة ذلك ثلاثة وثلاثون سهماً ولكل بنت من أبيها أربعة أسهم وجملة ذلك اثنا عشر سهماً وليس لابن العم شيء والله سبحانه يهدي وتعالى أعلم (سئل) حفظه الله تعالى في رجل اسمه محمد الجد اوى مات عن أبنائه على ومحمد على وحسين لا غير ثم مات



على عن زوجته صالحة وعن بناته جميلة وخديجة وأم الخير وعن أخويه الأشقاء محمد علي وحسين ثم مات محمد علي  
عن أولاده محمد وفاطمة ثم مات محمد بن محمد علي عن أخته الشقيقة فاطمة وعن عمه الشقيق حسين لا غير ثم مات حسين  
عن زوجته مريم وأولاده محمد ومباركة ثم ماتت مباركة عن أخيها الشقيق محمد بن حسين وعن أمها مريم لا غير فشاذا  
تقسم الدار والأرض بين الموجودين الآن قراريطا أفوتونا أثابكم الله تعالى (٢٠٧) (أجاب) حفظه الله تعالى نعم لجميلة

بنت علي من الدار والأرض  
المذكورتين قيراط وثلاثة أرباع  
قيراط وتسع ربع قيراط وكذا  
لخديجة وأم الخير أختها وفاطمة  
بنت محمد علي من أبيها وأخيها  
خمس قراريط وثلاثة أرباع  
قيراط وخمس أضع ربع القيراط  
ولمريم زوجة حسين من زوجها  
وبنتها قيراطان ونصف ربع  
قيراط وأربع أضع ربع القيراط  
وتسعا وتسع ربع القيراط ولمحمد  
ابن حسين من أبيه وأخته تسع  
قراريط وخمس أضع ربع قيراط  
وسبعة أضع ربع القيراط والله  
سبحانه أعلم (سئل) نفعنا الله  
بالتقوى في دار شركة بين أخوين  
عربي وعبد القادر بالسوية فمات  
عربي عن ابن اسمه محمد ومات  
عبد القادر عن ولد اسمه عمرو عن  
بنتين خديجة وعباسية ثم مات  
محمد المذكور عن ولدين أحمد ومحمد  
ابن محمد وبنتين صفية وآمنة فباع  
أحمد ومحمد بن محمد المذكوران  
من المذكورات ما يخصهما في  
الدار المذكورة ربعها أي لخديجة  
وعباسية بالسوية ثم مات أحمد  
المذكور عن أمه حسن شاه  
وعن زوجته خديجة المذكورة

به وإذا حصل للمقترض مانع قبل الحوز لم يطل كما يفيد البناء خلافا لما  
في كلام التتائي من أن القرض كالصدقة والهبة وكل معروف لا يتم إلا  
بالحوز ولا يلزم المقترض أن يرد القرض لربه إلا بشرط عند العقد أنه  
لوقت معلوم أو عادة فيعمل بهما فإن لم يشترطا شيئا ولم توجد عادة كان القرض  
كالعاريه المتقضي فيها الشرط والعادة فيبقى للوقت الذي يقتضي النظر القرض لمثله  
أه ملخصا من أقرب المسالك وص من باب القرض [مسئلة] يحرم هدية المقترض  
لمن أقرضه كما يحرم علي كل من رب القراض وعامله أن يهدي أحدهما للآخر  
ويحرم إهداء القاضى وذى الجاه من حيث جأه بحيث يتوصل بالهدية له إلى  
ممنوع أو إلى أمر يجب علي ذى الجاه دفعه عن المهدي بلاتعب ولا حركة فإن امتنع  
ذو الجاه عن دفع ما يجب عليه إلا بالهدية جاز الدفع له والإثم عليه وأما كونه  
يتوصل بذلك إلى أن يذهب به في قضاء مصالحه إلى نحو ظالم أو سفر لمكان فيجوز  
كالهدية لالحاجة وإنما هي تحبة أو اكتساب جاء وفي المعيار سئل بعضهم عن  
رجل حبسه السلطان أو غيره ظلما فبذل مالا لمن يتكلم في خلاصه بجأه أو غيره  
هل يجوز أم لا فأجاب نعم يجوز صرح به جماعة منهم القاضى الحسين ونقله عن  
القفال أه كذا في أقرب المسالك بزيادة من المجموع وفي المجموع عن البناني عن  
المعيار وأبى عبد الله القورى وغيرهما خلاف طويل في الأخذ على الجاه أي يجوز  
أم يحرم أم يكره أو الجواز إن كان بعمل وحركة ولا يدخل علي جعل معين بل  
يقنع بما يعطى أو محل الحرمة إذا تعين عليه شيء بجأه وأجازه الشافعية يعنى  
الأخذ على الجاه والحمد لله على خلاف العلماء وهنا دقيقة يتورع بعض ذوى الجاه  
ويقر اتباعه علي الأخذ فيكون كمن غسل العذرة بالبول وليته لو عكس فإن أخذ  
الاتباع يتفاحشون فيه من غير شفقة على ما شاهدناه ويصرفونه فيما لا يحل علي  
أنه ربما كان من أكل أموال الناس بالباطل المجمع علي تحريره ويجب علي ذى  
الجاه تخلص المستهلك منهم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم ولوجاءت  
مغرمه لجماعة وقد أهدم علي الدفع عن نفسه لكن حصته تلحق غيره فهل له  
ذلك أو يكره أو يحرم أقوال وعمل فيما يأخذه المكاس من المركب أو القافلة  
بتوزيعه علي الجميع لأنهم نجوابه أه ببعض توضيح وفي المعيار أيضا سئل أبو عبد الله

وعن ولد اسمه عربي وعن بنتين فاطمة ونفيسة ثم مات محمد بن محمد المذكور عن أمه حسن شاه المذكورة وعن زوجته  
عباسية المذكورة وعن ولدين وهما محمد بن محمد بن محمد وعبد الله بن محمد بن محمد ثم مات عربي عن أمه خديجة  
المذكورة وعن بنت اسمها صالحة وعن أختيه فاطمة ونفيسة المذكورتين ثم ماتت حسن شاه المذكورة عن ولدى ابنا وهما  
محمد بن محمد بن محمد وأخيه عبد الله المذكورين ثم ماتت فاطمة المذكورة عن أمها خديجة وعن ولدها عبد السلام

ثم ماتت نفيسة عن أمها خديجة المذكورة وعن ولدي عمها وهما محمد بن محمد بن محمد وأخيه عبد الله المذكورين ثم ماتت صفية المذكورة عن أختها أمية وعن ولدي أخيها وهما محمد بن محمد بن محمد وأخيه عبد الله ثم ماتت خديجة المذكورة عن أختها عباسية المذكورة وعن بنت ابنها عربي وهي صالحة المذكورة فإذا يخص بالقسمة الشرعية في الدار المذكورة من ذكر أسماؤهم أفيدوا (٢٠٨١) الجواب (أجاب) بقوله اللهم هداية لصواب نعم تقسم الدار المذكورة

أربعة وعشرين قيراطاً لعمر من ذلك ستة قيراط ولعباسية تسعة قيراط وستة أثمان ثلث قيراط وخمسة أثمان ثمن ثلث قيراط ولأمنة ثلاثة قيراط ولمحمد بن محمد بن محمد قيراط وثمان ثلث القيراط وثلاثة أثمان ثلث القيراط وتسع ثمن ثمن ثلث القيراط ولعبد الله بن محمد مثله ولصالحه ثلاثة قيراط وسبعة أثمان ثلث القيراط وسبعة أثمان ثمن ثلث القيراط وسبعة أثمان ثمن ثلث القيراط والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل مات عن ثلاثة أخوة أشقاء وأخت واحدة من البنات التي أمها منفردة عما ذكر بعد أبيها فما يعلق الكل من الورثة المذكورين من أبيها ومن البنات بعد أبيها أفيدونا بالجواب (أجاب) نفعتنا الله به تقسم التركة أربعة وعشرين قيراطاً فلأُم من ابنها وبنت ابنها أربعة قيراط وثمانية أضعاف قيراط ولكل واحدة من البنتين سبعة قيراط وتسع قيراط من أبيهم وأختهم وللأخوان المذكورين لكل واحد من أخيه وبنت أخيه قيراط وثلاثة أضعاف قيراط وستة أسباع تسع قيراط وثلاثا سبع تسع قيراط والأخت خمسة أضعاف قيراط وسبع تسع قيراط من أخيها وليس لها في بنت أخيها شيء والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل مات عن أم وعن زوجة وعن ثلاثة أخوة ذكور من الأم وعن ثلاث إخوة إناث من الأب فكيف يكون قسم الميراث بينهم أفيدونا مأجورين (أجاب) بقوله تقسم التركة ستة وثلاثين

العبدوسى عن يحرص الناس في المواضع الخفية ويأخذ منهم على ذلك أجره فأجاب بأن ذلك جائز بشرط أن يكون له جاه قوى بحيث لا يتجاسر عليه عادة وأن يكون سيره معهم بقصد تجويزهم فقط لا الحاجة له وأن يدخل معهم على أجره معلومة أو على المساحة بحيث يرضى بما يدفعونه له اه ص [مسئلة] من القرض الفاسد قرض شاة مسلوخة ليأخذ عنها كل يوم رطلين مثلاً ودفع قدر معين من دقيق أو قمح لحباز ليأخذ منه كل يوم قدراً معيناً من الخبز لأنه لا يقتضى طعاماً عن ثمن طعام وعند الشافعية حلية الهبة كما في المجموع

(فصل) في ذكر بعض المنهيات وغيرها (ماقولكم) في شخص استأجر دكاناً يجلد فيه الكتب والأجرة باقية في ذمته لرب الدكان فهل يجوز لصاحب الدكان أن يعطى للمجلد كتباً يجلدها ويقص عليه أجره التجديد من أجره الدكان التي بذمته أم لا (الجواب) لا يجوز عند ابن القاسم لأن المنافع وإن كانت معينة في الدكان فهي كالدين لتأخير أجزائها وقبض الأوائل ليس قبضاً للأواخر عنده ففسخ ما في ذمة المدين في مؤخر وهذا هو الراجح وأجاز ذلك أشهب لأن المنافع لما أسندت لمعين أشبهت المعينات المقبوضة وقبض الأوائل قبض للأواخر عنده وقد فعل ذلك الأجهوري كان إذا ترتبت له أجره دكانه عند المجلد يعطيه كتباً يجلدها ويقص عليه الأجرة وكان يقول هذا على قول أشهب وقد صححه المتأخرون وأقوى به ابن رشد اه من حاشية الخرشى بزيادة من دس ودر [مسئلة] يحرم النجش وهو أن يزيد شخص في سلعة يبد الدلال لإلزامه شرائها بل يزيد على ثمنها الذي شأنها أن تباع به تلك السلعة ليغر غيره وعلى هذا فإن بلغها بزيادة قيمتها فقط فلا حرمة عليه بل قال ابن العربي هو مندوب وقيل هو الذي يزيد ليقنتى به غيره وإن لم يزد عن قيمتها وعلى هذا فالمدار في الحرمة على الزيادة من غير قصد شراء سواء زاد على قيمتها أم لا قصد الغرر أم لا ثم إذا اطلع المشتري على أنه زاد ليغره وزادت على ثمنها فله رد المبيع إن لم يفت وإلا فالقيمة أو الثمن والفوات في غير المثالي والعقار بتغير سوق وبتغير ذات وإن بسمن أو هزال وكبيع ورهن اه ملخصاً من أقرب المسالك وص

(ماقولكم) في شخص اشترى داراً أو غيرها وشرط عليه البائع أنه متى أتى له

وأختهم وللأخوان المذكورين لكل واحد من أخيه وبنت أخيه قيراط وثلاثة أضعاف قيراط وستة أسباع تسع قيراط وثلاثا سبع تسع قيراط والأخت خمسة أضعاف قيراط وسبع تسع قيراط من أخيها وليس لها في بنت أخيها شيء والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل مات عن أم وعن زوجة وعن ثلاثة أخوة ذكور من الأم وعن ثلاث إخوة إناث من الأب فكيف يكون قسم الميراث بينهم أفيدونا مأجورين (أجاب) بقوله تقسم التركة ستة وثلاثين

سهما للام السدس ستة أسهم وللزوجة الربع تسعة أسهم وللأخوة من الأم الثلث اثنا عشر سهما لكل أخ أربعة أسهم وللأخوة والأخوات من الأب الباقي تسعة أسهم لكل ذكر سهمان ولكل أنثى سهم والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن مات عن عمين شقيقين وعن زوجة هي بنت واحد من عميه المذكورين لا غير ثم مات العم الثاني عن زوجته وعن سبعة بنات وعن ابن لا غير فاذا تقسم أرض الميت الأول (٢٠٩) المزدرة بالفريضة الشرعية أفتونا

مأجورين خيرا (أجاب) عفا الله عنه بقوله الحمد لله وحده نعم تقسم الأرض المذكورة أربعة وعشرين قيراطا فلبنت في النانية التي هي زوجة في الأولى سبعة قيراط ونصف قيراط وثلاثة أخماس ثمن قيراط ولأخويها لكل واحد منهما ثلاثة قيراط وعن قيراط وخمس ثمن القيراط وللزوجة في الثانية قيراط وثمان قيراط ومثلها الزوجة في الثلاثة وللبن في الثالثة قيراط وثلاث أرباع قيراط ولأخواته السبع لكل واحدة منهن ثلاثة أرباع قيراط وثمان قيراط والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) عفا الله عنه فيمن مات عن ثلاثة بنات وعن أخ لأم وعن ابن عم شقيق وعن ابن عم آخر شقيق كذلك لا غير فاذا تقسم تركته بالفريضة الشرعية أفتونا مأجورين خيرا (أجاب) رضى الله عنه بقوله الحمد لله وحده تقسم التركة ستة وثلاثين سهما للبنات الثلاث أربعة وعشرون سهما لكل بنت ثمانية أسهم والباقي اثنا عشر سهما لأولاد العم بينهم بالسوية لكل واحد منهم ثلاثة أسهم ولا شيء

بأن يرد المبيع له فهل فهل هذا البيع فاسد سواء وقع هذا الشرط حين العقد أو توطأ عليه قبله أم لا وإذا قلتم بالفساد وقد قبض المشتري تلك الدار واستغلها قبل الرد هل يفوز بالغلة أم لا (الجواب) هذا البيع يقال له بيع الثنيا ويسمى في مكة المشرفة ببيع العدة والأمانة وهو ممنوع عندنا على الراجح وفساد سواء وقع الشرط حين العقد أو توطأ عليه قبله ولو أسقط الشرط لتردد الثمن بين السلفية والثنية وإذا قبض المشتري ذلك المبيع واستغله قبل الرد كانت الغلة له على ما قاله الحطاب وهو الراجح لأن الضمان منه والخراج بالضمان ومن له الغنم فعليه الغرم خلافا للشيخ أحمد القائل إن الغلة للبائع وإن بقيت الدار عند البائع فالغلة له لا للمشتري ولو كان المشتري أبقاها عند البائع بأجرة كما يقع بمكة المشرفة لانه فاسد ولم يقبضه وأما إذا تبرع المشتري للبائع بذلك بعد البيع بأن قال له بعد التزام البيع متى رددت إلى الثمن رددت إليك الدار كان البيع صحيحا ولا يلزم المشتري الوفاء بذلك الوعد بل يستحب فقط فان فات بيع العدة بيد المشتري مضى بالثمن لأن المختلف في فساد ولو خارج المذهب يعضى بالثمن غالبا هـ دس بتوضيح [مسئلة] إذا رأى شخص سلعة في المزاد يريد الدلال فسأل بعض الحاضرين أن يكف عن الزيادة فيها لأجل أن يشتريها هو فإنه يجوز قال ابن رشد ولو في نظير شيء يجعله لمن يكف عن الزيادة ويقضى لمن كف بذلك الشيء وأما سؤال الجميع ومن في حكمهم كشيخ السوق فلا يجوز له من أقرب المسالك [مسئلة] يحرم على البائع أن يكرم من يريد الشراء منه لأجل أن يغره بالبيع له بشمن مرتفع أو نحو ذلك كما يقع في زماننا كثيرا ذكره العدوى في أوائل يوع الآجال (ما قولكم) في شخص قال لآخر سلفي ثمانين وأردك عنها مائة فقال المطلوب منه هذا ربا حرام بل عندى سلعة قيمتها ثمانون أبيعها عليك بمائة لتخلص من الربا فهل يجوز هذا أم لا (الجواب) في أقرب المسالك وغيره في فصل العينة إنه مكروه لما فيه من رائحة الربا لأحرام والله أعلم [مسئلة] إذا قال شخص لآخر اشترى سلعة كذا وأنا أربحك ولم يعين له قدر الربح فإنه يكره فإن عين له الربح بأن قال له وأنا أعطيك درهمين مثلا منع وأما إن أوما له من غير تصريح بإعطاء ربح فإنه جائز اهـ ملخصا من أقرب المسالك

(٢٧ - قرة العين) للأخ من الأم والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل له أربعة أولاد ذكر وزوجة فأقام أحدا الأولاد وصى مفوض مختار على ما عنده من نقد وعقار وغير ذلك وأن يكون قائم بإخوانه وأن يبيع ويشترى ويأخذ ويعطى ومات على ذلك عمن ذكر وقام الوصى بما أوصى به والده وإخوانه راضين مختارين مفوضين إليه الأمر في جميع ما خلفه والدم والكل منهم منزل الوصى منزلة والده في جميع الأحوال والكل في بيت واحد



مختلطين فمات أحد الإخوان عن ولد وبقي منزلة والده عند الوصي فأراد أحد الإخوان أن يسافر في تجارة لنفسه أو لغيره بأجرة معلومة وأراد الوصي أن يعطى ذلك شيئاً من مال والدهم المشاع بينهم وأمره أن يبيع ويشترى في ذلك وعين له أجرة معلومة في ذلك وقال له أنت أولى بذلك من الغير لأن نفقتك وما تحتاج في سفرك على نفسك فهل يستحق والحال ما عينه له الوصي من الأجرة ماذكر (٣١٠) وإذا قلتم لا فهل تبرع الوصي بذلك له يجوز أو يتوقف

### وص من فصل العينة

(فصل في الخيار) (ماقولكم) في شخص اشترى أمته على الخيار ثم أوقعها زمنه في السوق لتباع فلم تبع ثم أراد ردها لبايعها فهل له ذلك أو أن التسوق يعد رضا (الجواب) إن شراح سيدي خليل ذكروا بما يعد رضا الكتابة والتدبير والتزويج لأمة أو عبد والفصد لها والحجامة أو الحلق لرأس أو الإسلام لصنعة ولو هيئة أو لمسكتب والتلذذ بأمة والرهن لشيء يبيع بالخيار والبيع له ولو بلا تسوق والتسوق أى إيقافه في السوق للبيع ولو لم يبيع أو لم يتكرر والرسم بنار وتعتمد الجناية على المبيع بالخيار والإجارة من مشتر لا بائع فالإجارة منه إذا كان له الخيار لا تدل على الرد ما لم تزد مدة الإجارة من البائع على مدة الخيار وإلا كان رداً للبيع ومنه يعلم الجواب (ماقولكم) في شخص اشترى سلعة على الخيار وقبضها ثم ادعى ضياعها زمن الخيار فهل يضمن أم لا (الجواب) يضمن إلا أكثر من الثمن والقيمة فيما يغاب عليه كالرهن إلا لبينة تشهد بضياعه بلا تفريط من المشتري فلا يضمن وأما مالا يغاب عليه كالحوان فإنه يحلف إذا اتهمه البائع سواء كان هو متهماً عند الناس أم لا بخلاف المردع والشريك فلا يحلف إلا إذا كان متهماً عند الناس لا عند من قام عليه فقط وصفة يمين المتهم هنا لقد ضاع وما فرطت وأما غير المتهم فيحلف ما فرطت خاصة وإذا حلف كل منهما فلا ضمان وإن نكل أو ظهر كذبه بعد الحلف ضمن الأكثر من الثمن والقيمة إن كان الخيار للبائع في جميع ما تقدم إلا أن يحلف في صورة ما يغاب عليه أنه ما فرط في ضياعه وإلا فلا يضمن إلا الثمن خاصة إن قل عن القيمة وأما إذا ساوى الثمن القيمة أو أكثر عنها فلا تتوجه عليه يمين فإن كانت الخيار للمشتري فإنه يغرم الثمن الذي وقع به البيع وأما إذا كان الخيار لها فإنه يغلب جانب البائع فما يظهر فيضمن المشتري الأكثر من الثمن والقيمة إلا أن يحلف ما فرط فالثمن وظهور كذبه كأن يدعى ضياعه يوم كذا فتشهد البينة على رؤيته عنده بعد ذلك ونحو ذلك اهـ ملخصاً من أقرب المسالك وص ودس

(فصل في عيوب المبيع) [مسئلة] إذا اشترى شعيراً مثلاً على أنه زريعة يذر

على تبرع الجميع ورضاهم أفيدونا بالجواب الواضح أنا بكم الله تعالى آمين (أجاب) رضى الله عنه بقوله الحمد لله ماشاء الله لا قوة إلا بالله لا يستحق ما عينه له الوصي بل يستحق أجرة المثل لفساد الشركة بالشرط المذكور وتبرع الوصي بما شرطه يتوقف على إجازة الباقيين والله سبحانه وتعالى أعلم في الإيعاب الحكم الثالث الربح والخسرين الشريكين بقدر المسالين شرط ذلك أم لا لا يتقدر العمل وإن تفاوت فيه أو انفرد أحدهما أو أحدهما بالعمل لأن جعل شيء من المسالين في مقابلة لعمل مخالف لوضع الشركة وأن العمل فيها لا يقابل بعوض فإن شرط خلاف ذلك أى أن الربح يقسم على المسالين بأن شرط أنه على قدر العمل فسد العقد ونفذ التصرف للإذن وكان الربح بنسبة المسالين ولكل منهما أجرة عمله في حصة الآخر على الآخر الخ مافي الإيعاب ولكن ينتبه لمسئلة هنا وهي أنه لا بد من إذن الباقيين صريحاً حتى يصح التصرف فإن لم يأذنوا لم يصح (سئل) رضى الله عنه إذا أوصى الميت لأحدهم

أرحامه غير الورثة بمكان معين من مال أو بيت أو نخل أو غيره ولا رضىوا الورثة إلا بقيم يعطون الموصى له دراهم من الثلث بقدر قيمة المكان هل للورثة ذلك ولا تنفذ الوصية في المكان المعين أفقونا مأجورين (أجاب) يتعين ما أوصى به الموصى من المعين ولا يلزم الموصى له أن يأخذ بدل ما عين له إلا برضاه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل توفي عن أب وأم وزوجة وبنتين منها وجارية وبنت منها ونذر بشيء معلوم للتجارية المذكورة وأوصى

لها أيضا بشيء فهل يصح النذر والوصية والحال ما ذكر أم لا لأن الزوجة ادعت أن النذر لا يصح والوصية ماتنفذ وطلبت حصتها من فيما ذكر وحصتها في الجارية المذكورة فهل لها ذلك والجارية تباع والحال أنها أم ولد أم لا أفوتونا (أجاب) لا يجوز بيع أم الولد والحال ما زير لقول الصادق صلى الله عليه وسلم أيما أمة ولدت من سيدها فهي حرة رواه ابن ماجه والحاكم وصححه استاده وخبر أمهات الأولاد (٢١١) لا يبن ولا يوهبن ولا يورثن يستمتع بها سيدها مادام حياً فإذا مات

فهي حرة رواه الدارقطني والبيهقي وصححا وقعه علي عمر رضي الله عنه وخالفهما ابن القطان فصحح رفعه وحسنه وقال رواه كلهم ثقات فحيث فهم أنها تعتق بموت سيدها فالوصية لها صحيحة نافذة لأنها وقت القبول حرة وفي التحفة ولو أوصى لام ولده بألف على أن لا تزوج أعطيتها فإن تزوجت استرجعت منها انتهى فظهر من ذلك أن الوصية لها صحيحة وأن ما استرجعت لعدم التزامها شرط سيدها وأما النذر لها فإن نجزه فلا يصح أو علقه بما بعد موته فصحيح كالوصية لأنها صارت حرة تملك بموت سيدها والله عز وجل أعلم (سئل) رضي الله عنه في امرأة وكلت عبدها يشتري لها جارية لأجل تزوجها عليه فساخر العبد إلى بندر الخا مثلاً واشتري الجارية باسم سيدها واعتدت الجارية فبعد انقضاء العدة أراد العبد أن يملك الجارية المذكورة لنفسه لأجل أن يتسرى بها في غيبة سيدها عنه والقيمة يدفعها من عنده فقال له رجل لا يصح لك

في الأرض أو اشتراه أيام البذر بثمان الزريعة فلم يثبت الشعير رجع المشتري على البائع المدلس بثلاثة أشياء بالثمن وكلفة الزرع وأجرة أرض فات أو أن زرعتها وأما غير المدلس فإن كانت الزريعة لا ينتفع بها إلا في الزرع فقط فإنه يرجع عليه بالثمن فقط وإن كان ينتفع به في الزرع وغيره فهل يرجع عليه بالثمن ويرد له مثله معيياً أو يرجع عليه بالارث خلاف أفاده الأمير (ما قولكم) في أمة نادى عليها الدلال حال تسويمها أنها طبخة أو خياطة فاشتراها فوجدها بخلاف ذلك فهل له الرد أم لا (الجواب) له الرد ولو كان الدلال يقول يامن يشتري من تزعم أنها دلالة فوجدت بخلافه ولا يرد مما يقع في المناداة من تلفيق السمسار يعني ما يزيده في دورانه ولا يعتد به حيث كانت عادة السمسار التلفيق وإلا فللمشتري الرد إن وجدت السلعة بخلافه اهـ ص بتوضيح (ما قولكم) في شخص اشترى أمة فاستمرت مستحاضة فهل له الرد أم لا (الجواب) إن اشترى أمة فوجدها مستحاضة فهو عيب ترد به ولو في الوحش إذا ثبت أنها من عند البائع احترازاً عما إذا استلبها نقيّة ثم وضعت للاستبراء فخاضت ثم استمر عليها الحيض فلا ترد لأنه لا يرد إلا بالعيب القديم اهـ من دس (ما قولكم) في شخص اشترى أمة فتأخرت حيضه الاستبراء عن وقت مجيئها فهل له الرد أم لا (الجواب) إن تأخرت زمناً لا يتأخر الحيض لانه عادة بأن تأخر شهرين أو ثلاثة فله الرد لأنه مظنة الرية وهذا فيمن تتواضع وأما من لا تتواضع فلا ترد بتأخر الحيض إذا ادعى البائع أنها حاضت عنده لأنه عيب حدث عند المشتري لدخولها في ضمانه بالعقد إلا أن تشهد العادة بقدمه والتقيد بمن تتواضع قيد به ابن سهل في نوازل وكذلك في المقرب ثم ذكر أن ابن عتاب أفتى بأنه عيب حتى في الوحش التي لا مواضع فيها لأن للمشتري وطؤها ومن حجته أن يقول لا أصبر على ارتفاع حيضتها إذ الحمل فيها عيب وإن كانت وخشا وإلى هذا ذهب ابن القصار وهذا إذا ارتفع حين الاستبراء ولم يعلم قدم ذلك وأما إذا علم أنها لا تحيض من قبل فهو عيب مطلقاً اهـ من دس [مسئلة] ان اشترى أمة أو عبداً فظهر ببلد شراء الرقيق أن له أبا أو أما أو ولداً أو ظهر أن للعبد زوجة أو للأمة زوجا فان ذلك عيب يرد به كل والمراد بالولد ولو سفل اهـ ملخصاً من خرشي وعدوى [مسئلة]

ذلك لأنك مملوك ولكن بعها علي شخص آخر ثم بعد مدة أخطبها منه ففعل ذلك فباعها على الشخص المذكور ثم تزوجها منه ثم بعد ذلك اشترى من المالك لسيدته وجاء بها معه فلما وصل بالجارية إلى عند سيدها باتت الجارية حبلى منه ووافق سيدها قد اعتقته قبل شرائه للجارية فوهبته إياها بعد وصوله إليها معاونة له في العتق فهل تصير الجارية المذكورة ملك العبد المعتوق أم حرة أم أم ولد أم كيف الحكم أفيدونا (أجاب) نعم لا تصير الجارية أم ولد للمعتوق

المذكور بوضع الولد المزبور بل هي ملك من أملاك المعتوق فإذا ولدت منه بعد ذلك صارت أم ولد والله سبحانه أعلم  
(سئل) أدام الله نعمه عليه ورضى عنه فيمن مات عن زوجة وعن بنتين وابن فصار من زوجته المذكورة لا غير ومن  
جملة تركته عبد مملوك فباعته لزوجته أم القصار المذكورين وهي المنحرفة المتصرف في مالهم والقائمة عليهم ثم مات المشتري  
العبد فكبروا القصار المذكورين (١١٢) فلم يجوزوا بيع أمهم العبد إليهم ويريدون أن تكون له أجرة من تحت خدمته

في المدة التي كان فيها عند المشتري ثم  
يردون الزائد من الثمن للمشتري  
فهل لهم الرجوع في العبد وهل  
لهم المطالبة بأجرة للعبد في المدة  
الذي كان فيها عند المشتري  
أم لا أم كيف الحكم في ذلك  
أفتونا مأجورين خيراً (أجاب)  
رضى الله تعالى عنه الحمد لله وحده  
حيث كانت الأم هي الوصية  
على أولادها فالبيع صحيح ولا يرد  
العبد وإن لم تكن وصية صح  
البيع في حصتها والعبد مشترك  
بين الأولاد والمشتري فيرجع  
الأولاد على المشتري بالأجرة  
ويردون له ثمنه والله سبحانه  
وتعالى أعلم

(باب النكاح)

(سئل) نفقنا الله تعالى به هل  
يجوز تزويج الصغيرة اليتيمة التي  
لا ولي لها مجبراً واليها الصغيرة  
بوجه من الوجوه في مذهب  
الإمام الشافعي رضي الله عنه  
عند الضرورة وإذا قلتم نعم فن  
القائل بذلك وهل يصح العمل  
بقوله لأن بعض الجهات لم يكن  
بها قاض حنفياً يحكم بصحة النكاح  
ويرتفع الخلاف وإذا قلتم لا  
فهل يجوز تقليد من يرى صحة

قال ابن يونس قال ابن القاسم وإذا علم أنها لا تحيض وقد بلغت ستة عشر سنة  
وشبه ذلك فهو عيب في جميع الرقيق سواء كانت علية أو دنية اهـ دس بتوضيح  
[مسئلة] يرد الرقيق بخرأى عفونة فرج وكذا بعفونة فم إذا قوى ولو لذكر كما  
في الخطاب لتأذى سيده بكلامه اهـ ملخصاً من أقرب المسالك ودس [مسئلة]  
ي رد الرقيق سواء كان ذكراً أو أنثى إن ثبت أنه كان زنى عند البائع وكذلك يرد  
بشرب خمر وكذا بأكل أفيون وحشيشة وكذا بعدم نبات شعر العانة لدلالته  
على المرض إلا أن يكون عدم نباته لدواء فلا يرد وكذا يرد بعدم نبات شعر  
الحاجب أو الهدب ولو كانا لدواء وكذلك يرد الذكر والأنثى بزيادة سن فوق  
الاستان أو طول أحدها وأما كبر السن من المقدم فهو عيب في الرائحة ونظرة  
في غيرها اهـ من أقرب المسالك بزيادة من ص ودر [مسئلة] يرد الرقيق بالظفر  
وهو لحم نابت على يياض العين من جهة الأنف إلى سوادها ومثله الشعر النابت  
بالعين وإن لم يمنع البصر اهـ ملخصاً من درودس وكذلك يرد الرقيق ذكراً  
أو أنثى بالعسر وهو العمل باليد اليسرى فقط بخلاف الأضبط وهو من يعمل  
بكل من يديه [مسئلة] التفرير الفعلي كالشرط كتلطيف ثوب عبد بمدا فيوهم  
المشتري أنه كاتب فله الرد إن وجد غير كاتب وأما التفرير القولي فليس كالشرط  
فاذا قال عامل فلانا فإنه ثقة ملي وهو يعلم خلاف ذلك فعامله فاكل دراهمه  
فلا يضمن الغار على المشهور ومن القولي أن يقرر انا مخروقا لشخص وهو يعلم  
بخرقه وأخبره بأنه لا خرق فيه فوضع فيه سماً مثلاً قتل فلا ضمان على الغار  
على المشهور إذا لم يأخذ أجرة للانا ولا يضمن كما أن الصيرفي إذا نقد دراهم  
لا يضمن ولو أخبر بغير ما يعلم إذا لم يأخذ أجرة ولا يضمن اهـ ملخصاً من أقرب  
المسالك وص [مسئلة] يرد الرقيق بسقوط سن من مقدم الفم مطلقاً ولو من ذكر  
أو وخش وترد الرائحة بسقوط سن ولو من غير المقدم وأما الوخش أو الذكر  
فلا يرد إلا بأكثر من سن من غير المقدم لا بسقوط واحدة اهـ من أقرب المسالك  
[مسئلة] ترد الرائحة بالشيب وأما الوخش والذكر فلا يردان به إلا إذا كثرو هذا إذا  
لم يشترط في العقد وإلا رد به ولو لم يسكتوا والمدار في الشرط على الغرض الشرعي  
فاذا اشترط ما فيه غرض شرعي عمل به إذا تخلف الشرط وإن لم تكن العادة

ذلك كالإمام أبي حنيفة رضي الله عنه لأن المسألة واقعة حال وعم بها البلوى في جهتنا أن من بلغت لا يرغب فيها أحد  
غالباً ودعت الضرورة إلى تزويج الصغيرة والحال ما ذكر من غير معرفة للحكم في المذهب ولا معرفة أحكام التقليد  
من كل وجه فييد الفضل أو ضحوا لنا ذلك مع مراعاة النقل والتبيين من جميع الوجوه وما يلزم من قلد من الشروط  
فهل يلزم الزوج والزوجة معرفة ذلك المذهب وأحكامه في باب النكاح قبل العقد وبعده والعمل بذلك مادامت في



عصمته أو لهما العمل بمذهب الشافعي بعد العقد في باب النكاح وترك العمل بمذهب المقلد أم كيف الحكم لأن السائل مستفيد والمسئلة كثر القيل والقال فيها من غير فائدة فابذلوا الجهد في ذلك وأوضحوا شكر الله مسعاكم وأطال بقاءكم آمين (أجاب) حفظه الله تعالى وأبقاه بقوله الحمد لله وحده اللهم توفيقا للسداد وهداية إليه مذهب الإمام المظلي الشافعي رحمه الله تعالى أن الثيب الصغيرة لا تزوج بحال مادامت صغيرة حتى (٢١٣)

وأما البكر إن كانت يتيمة فكذا لا تزوج إلا بعد بلوغها وإذنها ويكفي سكوتها والله أعلم. قال الإمام محي السنة ناصر الحديث أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي في كتابه المسمى بشرح السنة عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اليتيمة تستأمر في نفسها فإن صمتت فهو إذنها وإن أبت فلا جواز عليها احتج الشافعي رحمه الله تعالى على بطلان نكاحها في صغرها قال اليتيمة تستأمر واليتيمة اسم للصغيرة التي لأب لها وهي قبل البلوغ لا معنى لإذنها ولا عبرة بابائها فإنه شرط بلوغها ومعناه لا تنكح حتى تستأمر انتهى كلامه وفي الروضة للإمام النووي الباب الرابع في بيان الأولياء وأحكامهم وفيه ثمانية أطراف الأول في أسباب الولاية وهي أربعة الأول الأبوة وفي معناها الجدودة وهي أقوى الأسباب لكمال الشفقة فللأب تزويج البكر الصغيرة والكبيرة بغير إذنها إلى أن قال فأما الثيب فلا يزوجه إلا بإذنها في حال

السلامة منه اه ملخصا من أقرب المسالك [مسئلة] يرد الرقيق يول في فراش حال النوم إذا بلغ سنا لا يول الإنسان فيه غالبا إن ثبت حصوله عند البائع بإقراره أو بيئته ولا يثبت حلف البائع أنه لم يبل عنده ولم يعلم بأنه بال عنده فإن نكل ردت عليه الذات المبيعة ذكرا أو أنثى اه من أقرب المسالك [مسئلة] لا رد بتهمة لرقيق بسرقة ظهرت البراءة منها بأن اتهم عند بائعه ثم ثبت أن السارق غيره مثلا فإن لم تثبت البراءة كان للمشتري الرد وهذا ما لم يكن متهما في نفسه مشهورا بالعداء وإلا فله الرد مطلقا اه من أقرب المسالك [مسئلة] يرد الرقيق إذا وجده ولد زنى لأنه مما تكرهه النفوس اه خرشي (ماقولكم) في شخص اشترى رقيقا فادعى أنه حر بعق سابق أو بغيره أو ادعت الأمة أنها مستولدة فهل له الرد بذلك أم لا (الجواب) في أقرب المسالك إن ادعى الرقيق حرية لم يصدق بلا بيينة ولا يحرم التصرف الشرعي فيه من وطه أو استخدام أو بيع لكن هذا الادعاء عيب يرد به إن ادعى الحرية قبل دخوله في ضمان المشتري بأن كانت دعواه الحرية زمن عهدة الثلاث التي يرد فيها بكل عيب أو زمن المواضعة فإن صدرت منه بعد دخوله في ضمانه فلا يرد اه (ماقولكم) في شخص اشترى أمة يظنها بكرا فوجدها ثيبا هل له الرد أم لا (الجواب) لا رد له بالاطلاع على كونها ثيبا ولو في رائحة لأنها محمولة على أنها قد وطئت إلا أن يكون مثلها لا يفتض فهو عيب لكن في الرائحة فقط لافي الوخش إلا أن يشترط أنها غير مفقضة فيعمل بالشرط اه خرشي بتوضيح [مسئلة] يرد العبد بالتخنث بأن يشته به في كلامه وحركاته بالنساء ولولم يشتهر بذلك على المعتمد وأما الأمة فترد بالفحولة بأن تشبه في كلامها وحركاتها بالرجال لكن بقيد الاشتهار اه من أقرب المسالك [مسئلة] يرد الرقيق المسلم ذكرا أو أنثى بقلف إن فات وقت ختانه إلا أن يجلب من بلاد الحرب فالعيب الختان اه مجموع وفي دس فإن كان ممن يختن كاليهود فلا يكون وجوده محتونا عيبا اه شيخنا عدوى [مسئلة] يرد الرقيق بسلس بول ويرد أيضا بسعال مفرط اه منه (ماقولكم) في شخص اشترى دارا فوجد فيها عيبا ينقص قيمتها فهل له الرد أم لا (الجواب) ترد إن كان العيب كثيرا ينقص ثلث قيمتها وأما إن كان قليلا ينقص أقل من الثلث فلا ترد به ويرجع بقيمة ماله

البلوغ ثم قال السبب الثاني عصوبة من على حاشية النسب كالآخ والعلم بينهما فلا يزوج بها الصغيرة بكرا كانت أو ثيبا ثم قال السبب الثالث الإعتاق فالمتعق وعصبة يزوجون كالآخ السبب الرابع السلطنة فيزوج السلطان بالولاية العامة البوالغ بأذنهن ولا يزوج الصغائر إلى آخر ما في الروضة وفي المنهاج مع شروحه المغنى والتحفة والنهاية مانصه وللأب ولاية الإيجاب وهي تزويج ابنته البكر صغيرة أو كبيرة عاقلة أو مجنونة بغير إذنها لخبر الدارقطني ويستحب استئذانها

وليس له تزويج ثيب بالغة إلا بإذنها لخبر الدارقطني الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر يزوجه أبوها وخبر لا تنكح  
الأيامى حتى يستأمرن رواه الترمذى وقال حسن صحيح ولأنها عرفت مقصود النكاح فلا تجبر بخلاف البكر فإن  
كانت تلك الثيب صغيرة لم تزوج سواء احتملت الوطء أم لاحقى تبلغ لأن إذن الصغيرة غير معتبر فامتنع تزويجها  
إلى البلوغ ثم قال ومن علي حاشية (٢١٤) النسب كأخ وعم لا يزوج صغيرة بحال بكرا كانت أو ثيبا

عاقلة أو مجنونة لأنها إنما تزوج  
بالإذن وإذنها غير معتبر وتزويج  
الثيب العاقلة البالغة بصريح الأذن  
للأب أو غيره ولا يكتفى بسكوتها  
لحديث ليس للولى مع الثيب أمر  
رواه أبوداود وغيره وقال البيهقي  
رواته ثقات والمعنى ومراده هنا  
ما يشمل عصيته والسلطان ومراد  
هنا ما يشمل القاضى كالأخ  
فيما ذكر فيه فيزوجون الثيب  
البالغة بصريح الأذن والبكر  
البالغة بسكوتها وكون السلطان  
كالأخ لا ينافى انفراده عنه  
بمسائل فيها دون الأخ كالمجنونة  
انتهى مافى المنهاج وشروحه هذا  
هو المقرر فى مذهب الشافعى  
رضى الله عنه وأصحابه وارتكاب  
خلافه خروج عن مذهب الإمام  
وأما تقليد إمام آخر من أئمة  
الهدى فلا عتب فى ذلك لأن الشريعة  
واحدة وكل منها غارفون فمن قلد  
واحدا منهم خرج عن عهدة  
التكليف لأنهم كلهم على هدى  
وكلهم مصيبون وقد قال عليه  
أفضل الصلاة والسلام اختلاف  
أمتى رحمة فعند الإمام أبى حنيفة  
النعمان رضى الله تعالى عنه للولى  
الأب والجد إنكاح الصغيرة

بال من ذلك العيب القليل كصدع جدار بغير واجهة الدار ولا يخاف على الدار  
منه سواء خيف على الجدار نفسه أم لا وإلا بأن كان بواجهتها أو بغير واجهتها  
وخيف على الدار السقوط منه فكثير تردده الدار اه منه (ما قولكم) فى شخص  
اشتري دار فيها بئر بمحل آباره حلوة فوجد بئر الدار التى اشتراها مالخافله الرد  
أم لا (الجواب) له الرد إذا وجد بئرها مالخا بمحل الآبار التى مأوها حلوة وكذا  
له الرد بتحويل بئرها وغور مأها اه منه [مسئلة] ترد الدار بعدم مرحاض بها  
وترد أيضا إذا كان المرحاض مواجها لبابها أو كان فى دهليزها أو كان بقرب  
الحائط بحيث يحصل منه نزاز أو يحصل منه رائحة بمنزل النوم أو الجلوس اه  
ملخصاً منه ومن ص [مسئلة] ترد الدار بشؤمها بأن جربت بأن كل من  
يسكن فيها يصاب بمصيبة اه من أقرب المسالك [مسئلة] ترد الدار بكثرة بقها  
وبكثرة نملها اه منه [مسئلة] ترد الدار إن سكنها الجن وكانوا يؤذون ساكنها اه منه  
[مسئلة] إن اشتري دابة من الأنعام أو من غيرها ولو أمة لرضاع فوجد الدابة  
مصراة أى ترك حلبها لعظم ضررها فله الرد لأن زيادة اللبن تزيد فى الثمن ويرد  
المشتري الحيوان إن حلبه مع صاع من غالب قوت أهل البلد على المشهور والراجح  
اتحاد الصاع إن تعدد المصراة مالم يتعدد العقد وإلا فيتعدد الصاع ورد الصاع  
خاص بالأنعام الإبل والبقر والغنم وظاهره اتحاد الصاع ولو تكرر حلبها  
حيث لا يدل على الرضا وأما غير الأنعام فترد بلاصاع كالأنعام إذا لم يحلبها  
ومقابل المشهور يقول يتعين رد الثمن لقول مالك فى المدونة فى الخبر لا تصروا  
الإبل والغنم فمن اشتراها بعد ذلك فهو لخير النظرين بعد أن يحلبها إن شاء أمسكها  
وإن شاء ردها وصاعا من تمر ، هذا حديث متبع ليس لأحد فيه رأى وأجيب  
للمشهور بأنه اقتصر على غالب قوت المدينة إذ ذاك وقوله لا تصروا بضم التاء  
وفتح الصاد وضم الراء بعدها واو جماعة والإبل مفعول وهذا الضبط رواية  
المتقين كما للأبى عن عياض من صر رباعيا كركى كقوله تعالى فلا تزكوا أنفسكم  
ورواية غير المتقين بفتح أوله وضم ثانيه ونصب الإبل على المفعولية وبها صدر  
النوى من صر ثلاثيا وروى أيضا لا تصر الإبل ببناء تصر للجهول ورفع الإبل  
على النيابة عن الفاعل وهى من صر ثلاثيا أيضا وحرّم رد اللبن بدون الصاع

والصغيرة ولو كانت الصغيرة ثيبا وبغى فاحش وهو ما لا يتغابن فيه الناس بأن زوج ابنته الصغيرة ونقص من مهرها نقصا  
فاحشا أو لغير كفؤ بان زوج ابنته الصغيرة عبدا أو زوج ابنه الصغيرة أمة أو إلا أى وإن لم يكن الولى أبا أو جدا  
فلا يصح إنكاحه ببغى فاحش أو لغير كفؤ وإذا عقد الأب أو الجد بمهر المثل لكفء لزم العقد ولا خيار لواحد منهما  
بعد البلوغ وإذا عقد غير الأب والجد ولو قاضيا أو أما فلهما الخيار وخيار الفسخ بالبلوغ إن كانا عالين قبله أو العلم

بالنكاح بعده وإذا اختار الصغير أو الصغيرة الفسخ بعد البلوغ لا تثبت الفرقه مالم يفسخ القاضى النكاح بينهما وسكوت  
البكر عند البلوغ حيث علمت بالنكاح قبله أو العلم بالنكاح بعد البلوغ رضا وخيارها لا يمتد إلى آخر المجلس وإن جهلت  
الخيار وخيار الصغير إذا بلغ لا يطل إلا بصريح الرضا بأن يقول رضيت أو قبلت أو دلالة بأن يفعل ما يدل على الرضا  
كالقبلة واللبس أو يعطى الغلام المهر أو تقبله الثيب ولا ينقطع (٢١٥) خيارهما بقيامهما من المجلس هذا

حاصل ما تقرر في مذهب الإمام  
التابعى أبى حنيفة النعمان رحمه  
الرحيم الرحمن فى تزويج الصغير  
والصغيرة فمن أراد تقليد هذا  
الإمام الهمام جاز ذلك بشروط  
التقليد المقررة عند علماء الإسلام  
التي منها العلم بمسئلة من شروط  
وأركان وسائر المتعبرات ومنها  
أن لا يتسبّع الرخص بأن يأخذ  
من كل مذهب بالأسهل منه ومنها  
أن لا يلفق بين قولين تتولد  
منهما حقيقة مركبة لا يقول  
بها كل منهما ومنها أن لا يعمل  
بقول فى مسألة ثم يصدّها بعينها  
ومنها أرجحية لمقلد أو مساواة  
لغيره والذي اعتمد فى التحفة  
عدم اشتراط هذا الأخير قال  
لجواز تقليد المفضول مع وجود  
الفاضل والذي يجب عليه  
التقليد هو الزوجان حيث كانا  
كاملين وإلا ففى تعاطى العقد من  
الأولياء وإذا عمل بمسألة فى  
مذهب جاز الخروج إلى الآخر  
مالم يترتب على ذلك تتبع الرخص  
أو التلفيق الذى لم يقل به عالم فإن  
ترتب على ذلك أحد هذين لم يحز  
الخروج بل يلتزم ذلك المذهب  
مادامت الزوجة فى عصمته فإن

وأما مع الصاع فلا حرمة ويحرم أيضا رد غير اللبن إذا كان رد اللبن أو غيره  
بدلا عن الصاع وذلك لما فيه من بيع الطعام بالطعام قبل قبضه لأنه برد الصاع أو جب  
عليه الشارع رد الصاع عوضا عن اللبن فلا يجوز رد اللبن ولا غيره عوضا عن  
الصاع وهذا التعليل يفيد حرمة رد غير الغالب مع وجود غالب وهو كذلك  
فلو غلب اللبن رد منه صاعا من غير ما حلبه من المصرة وإن حلب المشتري  
المصرة حلبه ثالثة فإن كان حصل له الاختبار بالحلبة الثانية فالحلبة الثالثة تعد  
رضا منه فليس له حينئذ ردها ولا يحصل بالثانية اختبار فله الحلبة الثالثة ليحصل  
له بها علم حالها ولا تعد رضا فإن ادعى عليه البائع أنه حصل له الرضا بالحلبة  
الثالثة أو ادعى عليه أنه علم أنها مصرة ورضى فإن حلف المشتري فله الرد ولا  
فلا ولا رد إن علم المشتري بأنها مصرة حين الشراء واشتراها علما بالتصيرية اه  
من المجموع وعب بتوضيح (ما قولكم) فى شخص اشترى ثورا للحرث فحرث  
به أول يوم فرقد ثم حرث به ثانى يوم فرقد فهل الحرث ثانى يوم يعد رضا  
أم لا (الجواب) فى دس ليس الحرث ثانى يوم رضا لأن له أن يدعى الاختبار  
كما ذكره الوانوغى أخذا من قول المدونة فى هذه المسئلة فإن حصل الاختبار  
بالثانية فهو حلها ثالثا رضا اه [مسئلة] يجب على البائع بيان ما علمه من عيب  
سلعته قل أو كثر ولو كان البائع حاكما أو وارثا أو وكىلا وأما قولهم إن بيع  
الحاكم والوارث بيع براءة فحلله إذ لم يكن علما بالعيب وعلى البائع تفصيل العيب  
للمشتري أو إراءته إياه إن كان يرى ولا يجوز له لإجماله فإن أجمل كهو معيب  
فدليس ويرد المبيع بما وجده المشتري فيه من العيب اه من أقرب المسالك  
(ما قولكم) فى شخص باع رقيقا وأجل فى بيان العيب الذى فيه فقال هو سارق  
فتبين فيه يسير السرقة فهل ينفعه التبرى فى يسير السرقة أم لا (الجواب) ينفعه  
ذلك فى يسير السرقة دون الفاحش منها على الأوجه لأن بيانه العيب مجملا كلا بيان  
وهذا ما للبساطى وفى بن إن كلام المدونة والنوادر كالصريح فيما قال البساطى  
كما فى نقل الخطاب والمواقىل لا ينفعه ذلك التبرى مطلقا (ما قولكم) فى شخص  
قال أبيعك عظما فى قفة أو أبيعك هذا الحيوان جزارى والحال أنه يعلم أن  
بعض العيوب فيه فهل ينفعه ذلك أم لا (الجواب) فى دس انظر هل يجرى فيه خلاف

فأرقها فله الخروج إلى المذهب الآخر والله سبحانه وتعالى أعلم وقد أجاب رضى الله عنه عن السؤال المذكور بجواب  
أخصر من هذا وهو نعم لا يجوز فى مذهب الشافعى تزويج البكر الصغيرة اليتيمة التى لا أب لها ولا جد بحال حتى تبلغ  
وتأذن ومثلها الثيب الصغيرة وتزيد الثيب على البكر بأنها لا تزوج بحال لا ضرورة ولا حاجة لا من أب ولا من غيره  
حتى تبلغ وتأذن هذا قول الإمام الشافعى رضى الله عنه وأصحابه رحمهم الله تعالى ولم يخالف فى ذلك أحد من أصحاب الشافعى



في هاتين وليس فيهما قول وأما تقليد إمام آخر من يقول بالجواز فلا حرج وكلهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم ملتزم بالإمام الهمام التابعي أبي حنيفة النعمان رحمه الرحيم الرحمن فعنده رضى الله عنه للولى الأب والجد إنكاح الصغير والصغيرة ولو كانت الصغيرة ثيباً وبغين فاحش وهو ما لا يتغاين فيه الناس بأن زوج بنته الصغيرة ونقص من مهرها نقصاً فاحشاً أو لغير كفء بأن زوج ابنته (٢١٦) الصغيرة عبداً أو زوج ابنه الصغيرة والائى وإن لم يكن الولى أباً

أو جداً فلا يصح إنكاحه بغين فاحش أو لغير كفء وإذا عقد الأب أو الجد بهر المثل لكفء لم العقد ولا خيار لواحد منهما بعد البلوغ وإذا عقد غير الأب والجد ولو قاضياً أو أمافلهما خيار الفسخ بالبلوغ إن كانا عالمين قبله والعلم بالنسكاح بعده وإذا اختار الصغير أو الصغيرة الفسخ بعد البلوغ لا تثبت الفرقة ما لم يفسخ القاضى النكاح بينهما وسكوت البكر عند البلوغ رضا وخيارها لا يمتد إلى آخر المجلس وإن جهلت الخيار وخيار الصغير والتيب إذا بلغا لا يبطل إلا بصريح الرضا بأن بقوله رضيت أو قبلت أو دلالة بأن يفعل ما يدل على الرضا كالقبلة واللس أو يعطى الغلام المهر أو تقبله التيب ولا يقطع خيارها بقيامها من المجلس ويجب تقليد القائل بالصحة على الزوجين حيث كانا كاملين والاوجب التقليد لمن يعقد لهما وشروط التقليد كافي التحفة وغيرها العلم بما للسئلة من شروط وأركان ومفسدات وسائر المعتربات ومن الشروط أن لا يتبع الرخص بأن يأخذ من كل مذهب بالأسهل منه ومن

البساطى وغيره أو يتفقان على أن البراءة لا تنفع في هذا لأن ماعله لم يبين أنه به وهو ظاهر المدونة كافي بن اه من دس [مسئلة] قال في المدونة لو كثر في برامته ذكر أسماء العيوب لم يبرأ إلا من عيب يريه آياه ويوقفه عليه وإلا فله الرد إن شاء اه من أقرب المسالك [مسئلة] ترد الدابة بعثر وحرن وهو عدم الانقياد وإذا اشتد به الجرى وقف وبعدهم إطاقة حمل أمثالها وبكل عيب يؤدي لنقص في الثمن أو المثل من اه منه بتوضيح (ماقولكم) في شخص اشترى دابة فوجدها قليلة الأكل فهل له ردها أم لا (الجواب) له الرد إن كانت القلة مفرطة كما في الخرشى (ماقولكم) في شخص اشترى رقيقاً فوجده كثير الأكل فهل له رده أم لا (الجواب) في حاشية الخرشى إن كثرة الأكل الخارجة عن العادة في الرقيق ينبغي أن تكون عيباً لأنه إذا بيع ينقص ثمنه هكذا يؤخذ من باب الاجارة فيمن استأجر أجيراً بأكله فوجده أكلوا وأما كثرة الأكل في الحيوانات البهيمة فليست عيباً [مسئلة] ترد الدابة بالدبر وهو القرحة وترد أيضاً بالثفور المفرط [مسئلة] ان اشترى دابة فوجدها تنطح فهو عيب ترد به وكذا ترد إذا وجدها ترفص إذا كان كل منهما ينقص الثمن وكذا ترد بتقويس الذراعين اه من دس (ماقولكم) في شخص اشترى فرساً فأقام عنده شهراً ثم رأى به عيباً قديماً فهل له الرد أم لا (الجواب) في بن وجدت بخط ابن غازى ما نصه قيل العمل اليوم أن من اشترى فرساً فأقام عنده شهراً لم يمكن من رده بعيب قديم فانظر هل يصح هذا اه قلت وقد استمر بهذا العمل في فاس ففى نظم العمليات

وبعد شهر الدواب بالخصوص بالعيب لا ترد فافهم النصوص

كذا في دس [مسئلة] لارد بكى لم ينقص ثمناً ولا ذاتا اه من أقرب المسالك [مسئلة] لارد بما لا يطلع عليه إلا بتغير كسوس خشب وفساد جوز ولوز وبنديق وكذا لارد بمزقائه وبطيخه إلا لشرط فيعمل به وترد السلعة ولا قيمة للمشتري على البائع عند عدم رد ما ذكر إذا لم يشترط الرد وكذا لا قيمة للبائع على المشتري في نظير كسرهما إذا ردها بالشرط فيما يظهر والعادة كالشرط ورد الخشب بالشرط إن وجد مسوساً هو ما استظهره سيدى خليل في توضيحه كما في الخرشى [مسئلة] ترد كتب الحديث إذا لم يوجد فيها لفظ الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

الشروط لا يلق بين قولين يتولد منهما حقيقة مركبة لا يقول بها كل منهما وأن لا يعمل بقول في مسئلة ثم بضده في عينها وزاد بعضهم اعتقاد أرجحية المقلد أو مساواته لغيره ولكن الذى اعتمده في التحفة جواز تقليد المفضل مع وجود الفاضل فإذا فهمت شروط التقليد فيقول السائل أولهما العمل بمذهب الشافعى الخ فنقول نعم إن لم يترتب على العمل بمذهب الشافعى رضى الله عنه تتبع الرخص ولا التلقيق الممنوع منه جاز العمل وإن ترتب على العمل أحد هذين فلا يجوز

العمل بمذهب الشافعي رحمه الله تعالى بل يلتزم مذهب من قلده في المسئلة والله الهادي أعلم (سئل) رضى الله عنه في امرأة غريبة جاءت من أرض بعيدة وخطبها رجل وادعت بأنها لم تتزوج قط وما كان لها زوج وطلقها أو مات عنها ولم يعلم حقيقة حالها فهل يجوز تزويجها والصورة هذه أولا أم كيف يكون حكمها أفتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم إن ذكرت أنها لم تتزوج جاز نكاحها وأما لو ادعت أنها (٢١٧) طلقت أو مات زوجها وانقضت عدتها

فلا يجوز للحاكم تزويجها حتى يثبت ذلك ويجوز لمن صدقها إن زوجها ولى خاص والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل خطب امرأة والحال أن المرأة المذكورة عند ناس يربونها ولم يكن لها ولى حاضر في تلك البلدة ثم إنهم أرسلوا من يدور على ولى المذكورة إلى بلد أخرى فلم يجدوه فيها فوصلوا إلى قاضي البلد المذكورة فأمرهم القاضي أن يسيروا أو يدوروا والى حيث كان ساكنًا فسيروا فلم يجدوه في تلك البلدة فقال لهم القاضي حكمه حكم المفقود فوجدوا رجلا قريبا لها من عصبته فنصبه وكيلًا على المرأة قاضي البلد التي هي فيها فأتموا العقد ومضى نحو أربعة أشهر فوصل ولها المفقود فهل بوصولها ينفسخ العقد المذكور أم لا أفتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كانت المرأة المذكورة بالغة وكان الولى الأقرب غائبا في مرحلتين من بلد العقد فالعقد صحيح وحيث كان المزوج لها قاضي بلدها أو مأذونه وليس لأحد فسخه والحال ما ذكر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) حفظه

ولا يكفي الرمز كصلعم اه بدر اه من حاشية الخرشي [مسألة] يرد الكتاب بنقص ورقة وذلك لأن عيب غير الدار لا فرق بين اليسير والكثير اه من حاشية الخرشي (فصل) فيما يمنع الرد بالعيب القديم وبيع الطعام قبل قبضه وغير ذلك (ما قولكم) في قولهم لا ينفع البائع التبرى من العيوب التي لا يعلمها إلا في الرقيق خاصة هل مطلقاً أو إذا طالت إقامته عنده (الجواب) إذا تبرأ بائع الرقيق من عيب لم يعلمه به فلا يرد عليه إن ظهر به عيب قديم عنده بشرطين الأول أن لا يعلم البائع به فإن علمه فلا ينفعه التبرى منه إلا إذا بينه تفصيلاً أو أراه إياه الثاني أن تطول إقامة الرقيق عند بائعه وحد بعضهم الطول بنصف شهر فأكثر بخلاف ما إذا لم تطل إقامته عنده فلا ينفعه التبرى مما لا يعلمه ولشترية الرد إن وجد به عيباً قديماً لأن شأن الرقيق أن يكتف عيوبه فتحصل أنه إذا وجد الشرطان لا يرد المشتري إذا وجد به عيباً قال ابن عرفة ولا يرد بيع البراءة بما ظهر من عيب قديم إلا إذا أقام المشتري بينة أن البائع كان عالماً به فإن لم يكن المشتري بينة وجب حلف البائع أنه ما كان عالماً به سواء ادعى المشتري علمه أم لا وهل يحلف على البت في العيب الظاهر وعلى نفي العلم في العيب الخفي أو يحلف على نفي العلم مطلقاً قولان الأول لابن العطار والثاني لابن الفخار وحكى ابن رشد الاتفاق على القول الثاني كما في بن اه درودس بتوضيح [مسئلة] لارد بالعيب القديم إن زال عند المشتري قبل الحكم برده سواء زال العيب قبل القيام به أو بعده وقبل الحكم بالرد عند ابن القاسم كما لو كان أعرج فزال عرجه أو كان للرقيق ولد فمات هذا إذا كان العيب لا يحتمل العود والإفرواله لا يمنع الرد كقول في فرش في وقت ينكر فإن زال عند المشتري وقال أهل المعرفة يمكن عوده فله الرد ولو وقع الشراء حال زواله اه من أقرب المسالك [مسئلة] لارد إن أتى المشتري بما يدل على الرضى بالعيب كسكوت طال أكثر من يومين بلا عذر بعد الاطلاع على العيب فإن كان لعذر كسجن أو خوف من ظالم فلا يدل على الرضا فإن سكت يوماً أو يومين حلف أنه لم يرض بالعيب ورده فإن نكل فلا رد ويحلف البائع إن كانت دعواه على المشتري دعوى تحقيق لأن كانت دعوى اتهام فلا يحلف وإن سكت أقل من اليوم فله الرد بلا يمين اه منه بزيادة من دس [مسئلة] لارد إن ركب الدابة أو استعملها في نحو طحن أو ورهنا بعد

(٢٨ — قرعة العين) الله في امرأة أتت من بلد إلى مكة أو إلى بلدة أخرى وادعت أنها خلية الزوج وليست في عدة والحال أن لها في هذه البلدة التي أتت فيها ولى وجاء رجل لولها يريد الزواج بها فإذا غلب على ظن الولى صدقها فيما ادعت به هل يجوز له أن يزوجه بغير بينة أم كيف الحكم أفتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم للولى الخاص كالأب وابن العم تزويجها بخلاف الولى العام وهو الحاكم فلا يزوجه إلا إن أقامت بينة على فراق الزوج لها أو موته فإن لم تقر

عند الحاكم تزوج ولا علم لها وزوج جازله تزويجها والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل مولى زوج مولى  
بالاجبار ثم بعد البلوغ طلبها الزوج فامتنع الأب لعدم الكفاءة وحصل بينهما نزاع وخصومة فأقبح بعض علماء الشافعية  
بأن العقد باطل إذا شرط الإيجار الكفاءة وهي مفقودة لأن الزوج مسه الرق بخلافها فهل هذا الافتاء صحيح أم لا  
وهل إذا طلب به مستولدة من عمه (٢١٨) ليزوجه ابنته بالاجبار فهل يسوغ للأب أن يجبر ابنته على التزويج منه مع

أن أمه مسها الرق بخلافها أم لا  
أفتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم  
حيث كان الرق قد لحق آباء الزوج  
المذكور دونهما فالافتاء صحيح  
والنكاح باطل ويسوغ للأب  
الاجبار حيث كان الرق في الأمهات  
دون الآباء حيث وجدت بقية  
شروط الاجبار والله سبحانه  
وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه  
في أنثيين لهما عم وأخ شقيق فمن  
يزوجهما منهما أفيدونا (أجاب)  
رضى الله عنه نعم يزوجهما  
شقيقهما حيث كان بالغاً محرراً  
والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل)  
رضى الله عنه في امرأة مستورة  
ثم إنهما تاب إلى الله تعالى ورجعت  
عما هي فيه وأتاها رجل قصده  
الزواج بها له ذلك بغير استبراء  
والعقد صحيح أم ليس له ذلك  
أم كيف الحكم أفتونا (أجاب)  
رضى الله عنه نعم له ذلك والعقد  
صحيح والله تعالى أعلم (سئل)  
رضى الله عنه عن امرأة تزوجهما  
ابن عمها من وليها أخيها فلبثت  
معه مدة من السنين وبعدها طلقها  
طلاقاً نافذاً فعادت إلى أخيها  
فكفلها أخوها إلى وفاته فصارت  
مقطوعة النفقة فجاءها خاطب

الاطلاع على العيب ولو حصل منه شيء من ذلك زمن الخصام مع البائع ومثل  
ذلك الاسلام للصنعة كما هو ظاهر اه من أقرب المسالك [مسئلة] لارد إن فات  
المبيع بهلاك أو ضياع أو بنحو صدقة وحينئذ يتعين للبشرى على البائع الأرض  
فإذا اشتراه بعشرين ثم هلك عنده أو تصدق به ثم اطلع على عيب قديم لويبع  
به يكون بخمسة عشر فإنه يرجع عليه بخمسة اه منه بتصرف (ماقولكم) في  
شخص اشترى رقيقاً فوجده متزوجاً فأراد رده فحصل موت للزوج الشامل  
لذكر والآنثى أو طلاق فهل له رده أولاً رد له لزوال عيبه (الجواب) قيل  
لارد بالموت فقط دون الطلاق على الاظهر لأن الموت قاطع للعلاقة فيزول به  
العيب لكن في موت الزوجة يزول عيب التزويج من الرجل مطلقاً من على  
الرقيق أو وخشه وفي موت الزوج يزول عيب التزويج من الامة إذا كانت وخشاً  
لأن كانت عليه وقيل يزول العيب بموت المدخول بها أو طلاقها بائناً أو فسخ  
نكاحها وهو المتأول والاحسن على المدونة وقيل لا يزول بموت ولا طلاق  
فله رده لأن من اعتاد التزويج لا صبر له على تركه غالباً وهو قول مالك قال  
البساطي ولا ينبغي العدول عنه ومحل هذه الأقوال في التزويج بإذن السيد من  
غير أن يطلبه من سيده بشفاعة جماعة فإن كان تزوجه بغير إذن أو بطلب فعيب  
مطلقاً في موت أو طلاق وأما طلاق غير المدخول بها وموتها فإنه يمنع من الرد  
اتفاقاً اه ملخصاً من درودس (ماقولكم) في شخص اشترى سلعة فيها عيب  
قديم بعشرة ثم باعها على البائع قبل اطلاعه على العيب القديم بثانية فهل يلزم  
البائع الأول يكمل لمشتريه منه بقية الثمن أم لا (الجواب) يلزم البائع أن يكمل  
للمشتري بقية ثمنه فيدفع له اثنين سواء كان مدلساً أم لا وأما لو باعه للبائع بثانية  
بعد اطلاعه على العيب فلا يلزم البائع أن يكمل للمشتري الثمن سواء دلس البائع  
أم لا وأما لو باعه لأجنبي فلا رجوع له على البائع سواء باعه للأجنبي بمثل  
الثمن أو أكثر أو أقل لأنه إن باعه له بعد اطلاعه على العيب فهو رضا منه  
وإن باعه قبل اطلاعه عليه بمثل الثمن أو أكثر فواضح لأنه لا ضرر عليه حيث  
عاد له مثل ثمنه أو أكثر وإن باعه له بأقل فلحوالة الأسواق لا للعيب أى فيبيعه  
بأقل من ثمنه لتحول الأسواق من الغلاء للرخاء لا للعيب قاله ابن القاسم

فقال ما أزوجهما إياه ما أزوجهما إلا الذي أريده أنا فقالت له ما يجوز لك أن تمنعني من رجل اختارني واخترت لنفسى  
يكفلني على سنة النبي صلى الله عليه وسلم قال تزوجى محللاً وارجمي لى زوجة قالت ما أريد إلا زوجاً على السنة المحمدية  
وصار عاضلها عن الزواج وليس لها نفقة منه بل طلقها منذ ثلاث سنين أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم ليس له عضلها  
عن النكاح فإن فعل ذلك زوجها الحاكم الشرعى على كفه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في



امراة لها ابن ولها زوج غير أبيه فزوجت ابنها بامراة أجنبية فهل لزوجها الدخول على زوجة ابن زوجته بغير طريق أم ليس له ذلك أفوتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم لا يجوز دخوله على زوجة ابن زوجته إلا بطريق شرعى بأن لا يكون هناك خلوة محرمة ولا نظر محرم ولا مس كذلك لأنها أجنبية منه والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فى امراة صغيرة زوجها ولها وغاب عنها زوجها ولم يعطها مصرفاً وبعد مدة سرقها (٣١٩) امراة وباعها فى بيت الأمير وما قدرت

تخلص منه إلا بعد عشرة سنين أو أزيد ولم تلق زوجها فاحكمها هل لها أن تنكح زوجا غيره أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم ليس لها أن تنكح زوجا غيره حتى يثبت موته أو طلاقه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيما إذا أرادت المرأة الزواج وهى أمة أم ولد وليس موجوداً من أولاد سيدها إلا بنت السيد وابن بنته فهل لأحد من المذكورين الولاء على المذكورة أم لا بد من إذن القاضى فى ذلك أم كيف أفوتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم ليس لأحد من المذكورين الولاء على المذكورة وحيث عدت العصبة للمعتق كان ولها القاضى فلا بد من إذنه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن العبد المملوك إذا تزوج بلا إذن سيده ولا إذن المرأة ولا شهود بالقضية ثم تعيش عند امرأته زماناً قليلاً ثم سافر وترك امرأته بلا نفقة ولا زاد ثم صار ستة ونصف ما جاء الرجل ولا الكتاب ولا الخبر هل يصح للمرأة العاجزة أن تزوج زوجاً

وقال ابن المواز إلا أن يكون نقص ثمنه من أجل العيب مثل أن يبيعه بالعيب ظاناً أنه حدث عنده أو باعه وكيله ظاناً ذلك فيرجع بما نقصه من الثمن أو قيمته قال ابن رشد وابن يونس وعياض قول ابن المواز تفسير لابن القاسم اه من أقرب المسالك بزيادة من دس وتوضيح (ما قولكم) فى شخص اشترى أمة بكر ثم اقتضاها ثم اطلع على عيب قديم فما الحكم (الجواب) له التماسك بالأمة وأخذ أرش العيب القديم وله ردها على البائع ودفع أرش العيب الحادث وهو اقتضاها فى أقرب المسالك وإن حدث بالمبيع عيب متوسط كعجف وهو شدة الهزال وعى وعور وعرج وشلل وتزويج رقيق واقتضاها بكر ولو وخشاً فله التماسك بالمبيع وأخذ أرش العيب القديم وله الرد ودفع أرش العيب الحادث إلا أن يقبله البائع بالحادث عند المشتري من غير أرش فيقال للبشرى إما أن ترده بالقديم ولا شيء عليك أو تتماسك به ولا شيء لك فى نظير القديم (ما قولكم) فى شخص اشترى أمة ثيباً ثم وطئها ثم اطلع على عيب قديم فهل يخير ويكون له الرد ويدفع أرش الحادث أو يتماسك ويأخذ أرش القديم أم كيف الحال (الجواب) وطء الثيب من العيب القليل وهو لا خيار للبشرى فيه بل إما أن يرد ولا شيء عليه أو يتماسك ولا شيء له فى أقرب المسالك مشبهاً بما لا خيار للبشرى فيه كالتفليل كوعك أى ألم خفيف ورمد وصداع وقطع ظفر بيد أو رجل ولو من رائحة والظاهر أن ما زاد على الظفر الواحد متوسط فى الرائحة فقط وخفيف حمى ووطء ثيب وقطع شقة كنصفين وكذا أكثر حيث لا ينقص الثمن دلس البائع أم لا أو فصلها كقميص إن دلس البائع بكتم العيب حين البيع فإن لم يدلس فى المتوسط اه بزيادة من ص [مسئلة] إن اشترى أمة فحدث بها قطع أصبع ثم اطلع على عيب قديم فقطع الأصبع من المتوسط فيخير المشتري بين أن يتماسك بالمبيع ويأخذ أرش القديم أو يرد ويدفع أرش الحادث وأما ذهاب أئمة فى المتوسط فى الرائحة لا فى الوحش والظاهر أن ما زاد على الأئمة متوسط فى الرائحة والوحش اه من ص [مسئلة] العيب المخرج عن المقصود مفيت للرد بالعيب القديم ويتعين للبشرى الأرض على البائع عند التنازع وعدم الرضا والمخرج عن المقصود كتقطع شقة قطعاً غير معتاد فجعلها

آخر أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم يجوز للمرأة المذكورة والحال ما ذكر أن تزوج والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه إذا زوج عبده أمة ثم باع أحدهما وهو العبد ولم يطلقها أى الجارية فهل للسيد الثانى الاستمتاع بها بوطء وغيره أم لا بد من الطلاق وهل يجبر العبد على الطلاق ويكون طلاقه صحيحاً أم لا وكيف يكون الحكم فيها أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله إذا بيع أحد الزوجين لا يجوز الاستمتاع من بائع ولا مشتري حتى يقع الفراق

بطلاق أو نحوه وتنقضى العدة ولا يجبر على الطلاق والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في بنتين مات أبوهما مجهلا ووكلا ابن عم لهما أبعد من العاصب الذى هو ابن عم أبي أيهما ثم أراد العاصب أن يزوجهما لابنيه فامتنعنا عن ذلك ومرادهما أن يزوجا أنفسهما على ابني وكليهما فامتنع الولي عن ذلك فهل لهما أن يرفعا أمرهما إلى أمير المسلمين ويوكل لهما من طرفه من يزوجهما (٢٢٠) بغير إذن الولي أم لا وهل إذا كان مع الولي بيعة تشهد على إقرار

أيهما بأنه زوج فلانة بفلان أو ابن عمها العاصب فهل يكون هذا العقد صحيحا أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كانت المذكورتان بالغتين عاقلتين فلا تزوجان إلا برضاها على من أحبته من الأكفاء وحيث امتنع الولي من تزويجهما على الكفو صار عاضلا وانتقلت الولاية للحاكم الشرعى فيزوجهما على الكفو بعد استئذانهما وحيث أقيمت البيعة العادلة بأن الأب قد زوج ووجدت شروط الإيجاب حين الإقرار بأن كانت بكرا والزوج كفوا موسرا مثلها وليس بين الزوج وبينها عداوة مطلقا وليس بينها وبين أيها عداوة ظاهرة قبلت البيعة وثبت النكاح وإن اختلف شرط من ذلك فلا نكاح والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن حليلة شخص تدعى لإخوة أجنبي كاخوة رحم محرم وتظهر له من عورتها ما يبدو عند المهنة بحضرة الحليل فلا يكثر ولا تعتربه الغيرة ويزعم أنها قريبة لساينهما من الجوار والمودة القديمة ولو زجرها لم تبال وفسد حالها

وإذا خرج الحليل اختلى بها وسامرهما ليلا ونادى نهارا شفقة عليها فهل يكون ما يدعى من باب حمل المسلمين على الصلاح ما أمكن أم يكون منابذا للشرعية المحمدية فيكذب المدعى ويديث الحليل أفنونا (أجاب) رضى الله عنه نعم يكون ما ذكر منابذا للشرعية المحمدية فيكذب المدعى ويديث الحليل وليس هذا من ياب ما ذكره من أنه يحمل حال المسلم على الصلاح بل ذاك في حق من لم يبد لنا صفحته وحيث أبداها أفننا عليه الحد فيجب على كل من علم

ذلك الإنكار باليد فاللسان فالقلب ويعزركل من الثلاث بما يراه الحاكم الشرعي هذا وقد أخرج الشيخان وغيرهما عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الله كتب على ابن آدم نصيبه من الزنا مدرك ذلك لا محالة فالعينان زناهما النظر والأذان زناهما الاستماع واللسان زناه الكلام واليد زناها البطش والرجل زناها الخطا والقلب يهوى ويتمنى ويصدق ذلك الفرج أو يكذبه وأخرج الطبراني في (٢٢١) كبيره عن معقل بن يسار رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأن يطعن في رأس أحدكم بمخيط من حديد خير له من أن يمس امرأة لا تحل له وأخرج الطبراني في كبيره أيضا عن أبي أمامة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إياك والخلو بالنساء والذي نفسي بيده ما خلا رجل بامرأة إلا دخل الشيطان بينهما ولأن يزحم رجل خنزير متلطخ بطين أو حمة خير له من أن يزحم منكب منكب امرأة لا تحل له وأخرج الحكيم في كتاب أسرار الحج عن سعد بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إياكم ومحادثة النساء فإنه لا يخلو رجل بامرأة وليس لها بمحرم إلا هم ١ وأخرج الطبراني في الكبير عن أبي أمامة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لتفضن أبصاركم ولتحفظن فروجهن ولتقيمن وجوهكم أوليكسفن الله وجوهكم وأخرج الطبراني والحاكم عن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال قال - يعني ربه عز وجل - النظرة سهم مسموم من سهام إبليس من تركها من مخافتي أبداته إيماننا يجد حلاوته في قلبه وصح مامن صباح إلا وملكان يناديان ويل للرجال من النساء وويل للنساء من الرجال وأخرج الطبراني من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يخلو بامرأة ليس بينه وبينها محرم وأخرج الشيخان إياكم والدخول على النساء فقال رجل يا رسول الله أفرأيت الخمر فقال الخمر الموت والمراد به قريب الزوج كأخيه وابن عمه فإذا كان هذا في قريب الزوج فالغريب من باب أولى بعدم الدخول والخلو والمقنع في ذلك

سقطا كان كالشك على ما استظهره بعضهم أى فيكون القول للبائع يمين اه ملخصا من أقرب المسالك وص [مسألة] ان اشترى نحو ثوبين في صفقة واحدة فظهر عيب بأحدهما فله رد الثوب المعيب بحصته من الثمن وله التمسك بالباقي بجميع الثمن اه من أقرب المسالك [مسألة] ان اشترى اثوابا متعددة مثلا فظهر عيب بأكثرها وبقي عنده الأقل السالم فيرد الجميع ويأخذ جميع الثمن أو يتماسك بالجميع وليس له التماسك بالأقل السالم بحصته من الثمن ورد الأكثر المعيب وانما منع التمسك بالقليل السالم لأنه كإنشاء عقدة بشن مجهول اذ لا يعرف ما ينوب الأقل الا بعد تقديم المبيع كله أولا ثم تقويم كل جزء من الاجزاء وأما اذا لم يبق الأقل السالم عند المشتري بل فات عنده فله رد المعيب وأخذ حصته من الثمن اه ملخصا من أقرب المسالك وص [مسألة] ان اشترى أحد مزدوجين كسوارين أو خفين فوجد عيبا بأحدهما فيرد الجميع ويأخذ جميع الثمن وليس له رد المعيب الا أن يتراضا بذلك اه من أقرب المسالك [مسألة] اذا رد المشتري المعيب للبائع فالغلة للمشتري من وقت عقد البيع وقبض المشتري للمبيع الى فسخ البيع إما بحكم أو تراض وكذلك يفوز المشتري بالغلة اذا أخذ منه المبيع بشفعة أو باستحقاق أو بتفليس للمشتري المفسد أو بفساد للبيع ومن الغلة الثمرة غير المؤبرة وقت الشراء لكن لا يفوز بها المشتري الا اذا جذت في المسائل الخمس وإن لم تجذ فلا تكون للمشتري في الشفعة والاستحقاق إلا اذا بيعت على اصولها وإلا كانت للشفيع والمستحق ولو زهت وفي العيب والفساد إلا إذا زهت والا أخذها البائع فيها كما يأخذها في الفلاس مطلقا ما لم تجذ وعلى هذا التفصيل قول بعضهم

والفائزون بغلة هم خمسة لا يطلبون بها على الاطلاق  
الرد في عيب ويبيع فاسد وشفعة فلس مع استحقاق  
فالاولان بزوها فازا بها والجد في فلس ويبس الباقي

فقوله فالاولان أى المشتري فيما اذا ظهر بالسلعة عيب والمشتري اذا ظهر فساد المبيع يفوز كل منهما بالغلة اذا زهت الثمرة عند رد السلعة والا أخذها البائع فيها وقوله والجد في فلس أى أن المشتري اذا حكم بتفليسه فأخذ البائع

تركها من مخافتي أبداته إيماننا يجد حلاوته في قلبه وصح مامن صباح إلا وملكان يناديان ويل للرجال من النساء وويل للنساء من الرجال وأخرج الطبراني من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يخلو بامرأة ليس بينه وبينها محرم وأخرج الشيخان إياكم والدخول على النساء فقال رجل يا رسول الله أفرأيت الخمر فقال الخمر الموت والمراد به قريب الزوج كأخيه وابن عمه فإذا كان هذا في قريب الزوج فالغريب من باب أولى بعدم الدخول والخلو والمقنع في ذلك



كله قوله عز من قائل قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك اذكى هم ان الله خير بما يصنعون  
ويكفي المتبصر الطالب لخلاص نفسه ما في هذه الآية من التأديب والتهديد وروى الحاكم في مستدركه عن ابن عمر رضى  
الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة لا يدخلون الجنة العاق لوالديه والديوث ورجلة النساء وروى الإمام  
أحمد عن ابن عمر رضى الله عنهما (٢٢٢) عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة حرم الله عليهم الجنة مدمن  
الخمر والعاق لوالديه والديوث

الذى يقر في أهله الخبث وخرج  
النسائي عن ابن عمر رضى الله  
عنهما عن النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم قال ثلاثة لا ينظر الله  
اليهم يوم القيامة العاق لوالديه  
والمرأة المرجلة والديوث وأخرجه  
أحمد أيضاً بلفظ ثلاثة لا يدخلون  
الجنة ولا ينظر الله اليهم يوم  
القيامة العاق لوالديه والمرأة  
المرجلة المشبهة بالرجال والديوث  
وأخرج الطبراني ثلاثة لا يدخلون  
الجنة أبداً الديوث والرجلة من  
النساء ومدمن الخمر قالوا  
يا رسول الله أما مدمن الخمر فقد  
عرفناه فما الديوث قال الذى  
لا يبالي من دخل على أهله قيل  
فما الرجلة من النساء قال التى  
يتشبه بالرجال قال العلماء: الديوث  
الذى لا غيرة له على أهل بيته وفى  
لسان العرب والديوث القواد  
على أهله والذى لا يغار على أهله  
ديوث والتدبير القيادة وفى  
المحكم الديوث الذى يدخل  
الرجال على حرمة بحيث يراهم  
وعبارة أصل الروضة عن التهمة  
القواد من يحمل الرجال إلى أهله  
ويخلى بينهم وبين الأهل ثم

منه النخل الذى اشتراه منه فالمشتري يفوز بالثمرة ان جذها والا فهى للبائع  
وقوله ويبس الباقي المراد بالباقي الشفعة والاستحقاق والمعنى ان الذى اشترى  
النخل غير المؤبر فأخذ منه بالشفعة أو الاستحقاق فلا يفوز المشتري بشمرة ذلك النخل  
الا إذا يبست على أصولها وإلا كانت للشفيع والمستحق وهذا معنى قولهم ترد الثمرة  
فى الشفعة والاستحقاق إلى الشفيع والمستحق ما لم تيبس على أصولها والا فهى للمشتري  
وترد الثمرة للبائع إذا فلس المشتري ما لم تجذ وإلا فهى للمشتري وأما الثمرة  
المؤبرة حين الشراء أو حين الاستحقاق فليست غلة فتد للبائع فى الفلاس والعيب  
والفساد مطلقا ولو زهت أو يبست أو جذت وفى الشفعة والاستحقاق يأخذها  
الشفيع مطلقاً ملخصاً من أقرب المسالك وص بتوضيح [مسئلة] إذا غلط  
الصباغ فصبغ الثوب لونا غير مطلوب صاحبه فإن ربه يخير بين أخذ قيمته  
أيض يوم الغلط أو يأخذه ويدفع للصباغ قيمة صبغه يوم الحكم كما فى الأمير  
(ماقولكم) فى شخص اشترى سلعة فظهر بها عيب فذكر المشتري العيب للبائع  
فرضى بأنه يقبضها منه من غير احتياج لحكم حاكم فقبل أن يقبضها البائع من  
المشتري هلكت فهل ضمانها من البائع أو المشتري (الجواب) ضمانها من البائع  
وإن لم يقبضها بالفعل لأنه لما رضى بقبضها من غير حكم حاكم دخلت فى ضمانه  
ففى أقرب المسالك ودخلت السلعة المردودة بالعيب فى ضمان البائع إن رضى  
بالقبض من غير حكم حاكم وإن لم يقبض بالفعل أو ثبت العيب عند حاكم  
بإقرار بائعها أو بالينة وإن لم يحكم فإن هلكت بعد ذلك فضايتها منه اه  
(ماقولكم) فى شخص قال يامن يشترى هذا الفص والحال أنه لم يعرفه فاشتراه  
شخص بنصف ريال فتبين أنه ياقوتة تساوى ألفاً فهل ترد لصاحبها أو يفوز بها  
المشتري (الجواب) يفوز بها المشتري لأن بيع الغلط لازم ولو كان المشتري  
عالماً بأنها ياقوتة وقت الشراء ما لم يكن البائع وكيلاً أو وصياً وإلا فالبيع غير  
ماض فى أقرب المسالك ولارد بغلط بل البيع لازم إن سمى باسم عام كحجر  
أو هذا الفص أو هذا الشيء مع الجهل بحقيقته الخاصة كأن يبيع هذا الحجر  
بدرهم فإذا هو ياقوتة تساوى ألفاً ولا فرق فى حصول الغلط بالمعنى المذكور  
من المتبايعين أو من أحدهما مع علم الآخر ومحلّه إذا كان البائع غير وكيل وإلا

بل هو الذى يجمع بين الرجال والنساء فى الحرام ثم حكى عن التهمة أن الديوث  
من لا يمنع الناس الدخول على زوجته انتهى ففاعل ذلك مخالف للشرع والطبع وفيها إغاة على الحرام قال الجلال  
البلقيني بعد ذكره ذلك فهذه كبيرة بلا نزاع ففسدتها عظيمة اه وقد عد العلامة الشيخ ابن حجر فى زواجره  
نظر الأجنبية بشهوة أو خوف فتنة ولمسها كذلك والخلوة بها والديانة والقيادة من الكبائر ومنه تعلم

أن من اعتقد حل ذلك يخشى عليه والعياذ بالله الكفر وظنه أنه قرية ظن فاسد مع مخالفته الكتاب العزيز والشريعة والسنة المحمدية المصروفة بتحريم ذلك وأن فاعله لا يدخل الجنة ولا ينظر الله إليه ويكفي ذلك عماً ذكر زجراً لمن ألقى السمع وهو شهيد وفي المنهاج للعلامة النووي رحمه الله تعالى فهل يعزرفي كل معصية لله أو لآدمي لاحد فيها ولا كفارة سواء مقدمة ما فيها حد وغيرها إجماعاً الخ ما فيها مع التحفة وفي (٢٢٣) الروضة له أيضاً في باب التعزير

هو مشروع في كل معصية ليس فيها حد ولا كفارة سواء كانت من مقدمات ما فيه حد كمباشرة أجنبية بغير الوطء الخ ما فيها ولا شك أن المذكور في السؤال معاصي لاحد فيها ولا كفارة فيعزرفاعلها بما يراه الحاكم من ضرب أو حبس أو نفي أو حلق لحية أو تسويد وجه أو توبيخ بما يليق بحال المعزرفيراه الحاكم الشرعي والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في امرأة عرية خطبها رجل أعجمي وهو مقدر على كفايتها فهل له أن يتزوجها أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كان لها عصبية نسب وهي بالغة ورضيت هي وعصبتها بالزواج المذكور صح . النكاح والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في امرأة بكر ولها ابن عم شقيق وابن عم كذلك وخطبها وخطبها المذكوران وأجنبي فمن الأولى الزوج عليها الأقارب أو الأجنبي أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم الأولى بنكاحها ابن عمها الأقرب والقريب الآخر منه تزوجها عليه والله

فلو كله الرد قطعاً ومفهوم قوله إن سمي باسم عام أنه لو سماه بغير اسمه كهذه الزاجرة فإذا هي زبرجد أو بالعكس ثبت الرد قطعاً اه بتوضيح وفي المجموع ولا كلام لبائع نحو الحجر يملكه فإذا هو ياقوت ولو علم المشتري واحترز بقوله يملكه من الوكيل والوصى فلا يمتضى اه بتصرف (ما قولكم) في شخص اشترى سلعة تساوى درهما بعشرة فهل له رد البيع بهذا الغبن الفاحش أم لا (الجواب) لا رد بالغبن الفاحش إلا أن يستسلم بأن يقول المشتري للبائع أنا لا أعلم قيمة هذه السلعة فبغني كما تباع للناس ويسمى هذا بيع الاستئمان فالمشتري حينئذ الرد بالغبن ففي أقرب المسالك ولا رد بغبن ولو خالف العادة في القسلة والكثرة إلا أن يستسلم أحد المتبايعين صاحبه بأن يخبره بجهله كأن يقول المشتري أنا لا أعلم قيمة هذه السلعة فبغني كما تباع للناس فقال البائع هي في العرف بعشرة فإذا هي بأقل أو يقول البائع أنا لا أعلم قيمتها فاشتر مني كما تشتري من الناس فقال هي في عرفهم بعشرة فإذا هي بأكثر فللمغبون الرد على المعتمد بل باتفاق اه (ما قولكم) في شخص اشترى سلعة بعقد صحيح على غير خيار ولم يقبض تلك السلعة ثم تعبت عند البائع فهل الضمان من المشتري أو البائع (الجواب) الضمان من المشتري والحال ما ذكر إلا في المبيع الذي فيه حق توفية قال في أقرب المسالك وانتقل الضمان إلى المشتري بالعقد الصحيح اللازم ولو لم يقبضه من البائع إلا فيما فيه حق توفية لمشتريه وهو المثل من مكيل أو موزون أو معدود فضمانه على البائع إلى قبضه بالكيل أو الوزن أو العدد واستيلاء المشتري عليه فيدخل حينئذ في ضمان المشتري اه بتوضيح [مسئلة] إذا باع شخص شيئاً لآخر يوزن أو يكال وتولى البائع أو وكيله الوزن أو الكيل ثم أخذ الشيء الموزون أو المكيل ليفرغه في ظرف المشتري فسقط من يده أو تلف فضمانه من البائع وأما إذا تولى تفرغته في ظرف المشتري فضمانه منه لأنه حين أخذه من الميزان أو المكيل ليفرغه في ظرفه فقد تولى قبضه فضمانه منه وأما إذا تولى المشتري الوزن أو الكيل والتفريغ فيسقط من يده فقال مالك وابن القاسم مصيبته من البائع لأن المشتري وكيل عن البائع ولم يقبض لنفسه حتى يصل لظرفه وأما إذا لم يحضر ظرف المشتري وإنما حمل ذلك في ظرف البائع بعد وزنه أو كيله ليفرغه في ظرفه بيته مثلاً فسقط منه أو تلف فضمانه من المشتري بمجرد الفراغ

الهادي سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه في امرأة طلقها زوجها وحاضت حيضتين وانقطعت الحيضة الثالثة منها بسبب مرض وانقطاعه نحو ثلاثة أشهر وتزوجت قبل أن تأتي بالحيضة الثالثة ثم طلقها الزوج الأخير ثلاثاً فبان أنها لم تف عدة الطلاق الأول فما الحكم في العقد الثاني وهل يبطلانه تستحق مصرف عدة ومونة وتحلل للزوج الأول أم العقد الثاني فاسد ولا تحلل للأول إلا إذا نكحها رجل آخر وهل لمن فسد عقده أن يتزوج بها بعقد جديد أم لا أفئونا

(أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كان العقد الثانى قبل انقضاء عدتها فهو نكاح باطل ويفرق الحاكم الشرعى بينهما وإذا فرق بينهما فليس لها مؤنة العدة ولا تحل لزوجها الأول والحال ماسطر وللأخير أن يعقد عليها إن انقضت عدتها من الأول والله عز وجل أعلم (سئل) رضى الله عنه فيما إذا زوج الحاكم امرأة بغير كفه في غيبة وليها خوفاً عليها من الفتنة هل يصح التزويج أم لا (٢٣٤) وهل إذا زوجها من غير خوف يصح أم لا وهل إذا حكم حاكم

بالصحة في هذا الحال ينقض حكمه أو لا أفيدونا بالنص الواضح (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث لم تجد من ذكرت كفواً يتزوجها ولا عدلاً تحكمه ولا حاكماً يرى تزويجها على من ذكر صرح تزويجها على غير الكفه من الحاكم الشافعى وإلا فلا يصح التزويج ومثله ما إذا لم يخش فتنة فلا يصح تزويجها وإذا حكم حاكم يرى الصحة بالصحة فلا ينقض حكمه في المنهاج للعلامة النووي مع التحفة للعلامة ابن حجر ولو طلبت من لاولى لها غير القاضى لعدم غيره أو لفقد شرطه أو زوجها السلطان الشامل حيث أطلق للقاضى أو نائبه لغير كفه ففعل لم يصح التزويج في الأصح لما فيه من ترك الاحتياط من هو كالنائب عن الولى بل وعن المسلمين ولهم حظ في الكفاءة وقال كثيرون أو لا كثرون يصح وأطال جمع متأخرون في ترجيحه وتزييف الأول وليس كما قالوا وخص جمع ذلك بما إذا لم يكن تزويجه لنحو غيبة الولى أو عجزه أو إحصاءه وإلا لم يصح قطعاً لبقاء حق ولايته وعلى الأول لو طلبت ولم

من الوزن أو الكيل أو العد ولو كانت الحامل لها بيت المشتري البائع بطريق الوكالة ولو كان السمن في فوارغه قبل وزنها والفارغة على ربها وإنما كان ضمانه حال كونه في ظرف البائع من المشتري لأن قبضه بعد الفراغ من وزنه قبض لنفسه في ظرف البائع ويجوز له بيعه بذلك قبل وصوله لداره وليس فيه بيع الطعام قبل قبضه لأنه قد وجد القبض منه اه من أقرب المسالك بتصرف وزيادة من ص [مسألة] لو فرغ المشتري الزيت مثلاً على زيت عنده ثم وجد فأراً فالأصل أنه من عند المشتري لأنه في انائه شوهده حتى ثبت أنه من عند البائع فيضمن زيت المشتري الذى تلف بسبب زيتيه أيضاً إن دلس اه خطاب بزيادة اه من أمير [مسألة] إن اشترى زيتاً مثلاً وأفرغه على زيتيه ثم وجدت فأرة ولم تعلم من أيهما فعلى المشتري كما في المجموع عن الخطاب [مسألة] أجرة الكيل أو الوزن أو العد على البائع إذ لا تحصل التوفية إلا بذلك حيث لم يكن شرط أو عرف بخلاف ذلك وإلا عمل به وأما أجرة الثمن إذا كان مكيلاً أو موزوناً أو معدوداً فعلى المشتري اه در بتوضيح [مسألة] إذا اقترض شخص من آخر شيئاً يكال أو يعد أو يوزن فأجرة الكيل أو الوزن أو العد على اقترض لأن المقرض صنع معروفاً فلا يكلف الأجرة وكذا على المقرض أجرة ما ذكر عند رد المقرض وكذا تلزم أجرة ما ذكر من قال لصاحبه أقلنى ومن قال لآخر ولنى ما اشتريت بما اشتريت ومن قال لآخر أشركنى معك في هذا الطعام ولا تلزم أجرة ما ذكر المكيل والمولى والمشارك بالكسر بالجمع لأن كلا منهم فعل معروفاً كالمقرض اه در بتوضيح (ما قولكم) في رجل اشترى من شخص قحاً بعينه وفارقه قبل أن يكتاله فتعدى البائع على الطعام فعليه فهل يلزمه أن يأتى بقمح مثله للمشتري أو يأخذ المشتري دراهمه (الجواب) في أقرب المسالك قال في المدونة ومن ابتاع من رجل طعاماً بعينه ففارقه قبل أن يكتاله فتعدى البائع على الطعام فعليه أن يأتى بطعام مثله ولا خيار للمبتاع في أخذ دنانيره ولو هلك الطعام بأمر من الله تعالى انتقض البيع وليس للبائع أن يعطى طعاماً مثله ولا ذلك عليه اه والخطأ كالعمد وليس كالسماوى اه ببعض تصرف (ما قولكم) في شخص له حب مرتب في شونة السلطان في كل شهر أردب مثلاً هل له أن يبيعه قبل أن يقبضه أم لا (الجواب)

يجبها القاضى فهل لها تحكيم عدل ويزوجها حيث ضرورة أو يمنع عليه القاضى محل نظرو لعل الأول أقرب إن لم يكن في البلد حاكم يرى ذلك لئلا يؤدى إلى فسادها ولأنه ليس كالنائب باعتباره السابقين ثم رأيت جمعا متأخرين بحثوا أنها لو لم تجد كفواً وخافت الفتنة لزم القاضى إجابتها قولاً واحداً للضرورة كما أيسحت الأمة لخائف العنت اه وهو متجه مدركا والذي يتجه نقلاً ما ذكرته أنه إن كان في البلد حاكم يرى تزويجها من غير الكفه تعين فإن فقد



ووجدت عدلاً تحكمه ويزوجها تعين فإن فقدنا تعين مآثقه هؤلاء لتتهدى كلام التحفة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل)  
 رضى الله عنه فى رجل أراد أن يزوجه بنته على ابن أخيه أو غيره مثلاً والحال أن الابن المذكور ماقد بلغ وأراد  
 أبو البنت أن يقيم رجلاً آخر يقبل العقد للابن المذكور لكونه غير بالغ فهل يصح هذا الفعل أم لا أفيدونا  
 (أجاب) رضى الله عنه نعم هذا الفعل لا يصح بالصفة المذكورة (٢٢٥) ولكن إن كان للولد المذكور أب أو جد

صح أن يقبل له عقد النكاح  
 ويكون بالأصالة للولد المذكور  
 والله الهادى سبحانه أعلم (سئل)  
 رضى الله عنه أتحل النسوة  
 المفسوخ عقدهن بسبب غير اللعان  
 لمن فسخن عقده وهل إذا حللن  
 له يشترط نكاح غيره كبنوته  
 الطلاق الكبرى أم لا بينوا لنا  
 ذلك (أجاب) رضى الله عنه نعم  
 يحل العقد عليهن له من غير عدة  
 ولا نكاح غيره لمن والله سبحانه  
 وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه  
 لو دخل بمنكوحة له ووطئ  
 أخرى بالملك فظهر بعد الوطء  
 للاثنتين أنهما أختان فمن تحل  
 ومن تحرم أفيدونا (أجاب)  
 رضى الله عنه نعم تحل له المنكوحة  
 دون الموطوءة والله عز وجل  
 سبحانه أعلم (سئل) عفا الله عنه  
 لو وطئ رجل أمة غيره بشبهة  
 بأن ظن أنها أمة بليل فحملت منه  
 ثم مات قبل الوضع وسلمت  
 الورثة مهرها وقيمة المولود فهل  
 يرث المولود المذكور من أبيه  
 أم لا أجيبوا (أجاب) رضى الله عنه  
 نعم يرث المولود المذكور من أبيه  
 والحال ما سطر والله سبحانه وتعالى  
 أعلم (سئل) رضى الله عنه فى رجل

إن كان ذلك الحب مرتباً له فى مقابلة عمل كتدريس أو قضاء أو نحو كتابة دفتر  
 أو غير ذلك فلا يجوز بيعه قبل قبضه ويلحق بذلك طعام جعل صداقاً أو خلعاً  
 فلا يجوز بيعه قبل قبضه كما لا يجوز لمن اشترى طعاماً أن يبيعه قبل قبضه لما  
 فى الموطأ والبخارى ومسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اشترى  
 طعاماً فلا يبيعه حتى يكتله وأما إذا رتب لشخص أردب حب مثلاً بشونة  
 السلطان على وجه الصدقة كجراية أهل مكة المرتبة لهم من طرف السلطان فيجوز  
 بيع ما ذكر قبل القبض لأنه ليس فى نظير عوض فى أقرب المسالك وجاز لمن  
 ملك شيئاً بشراء أو غيره البيع له قبل القبض لإطعام المعاوضة فلا يجوز بيعه قبل  
 قبضه وسواء كان الطعام ربوياً أو غير ربوياً وطعام المعاوضة ما استحق فى نظير  
 عوض فلا يجوز بيعه قبل قبضه ولو كان العوض غير متمول كطعام جعل لقاض أو جندى  
 من بيت المال فى نظير القضاء أو فى نظير حراسة الجندى أو غزوه بخلاف  
 ما لو رتب شيء لإنسان من بيت المال أو غيره كوقف على وجه الصدقة أو أهدى له  
 أو تصدق به عليه فيجوز بيعه قبل قبضه لعدم المعاوضة ومحل جواز بيع الطعام  
 المتصدق به أو الموهوب إذا لم يكن المتصدق أو الواهب اشتراه وتصدق به  
 أو وهبه قبل قبضه وإلا فلا يبيعه المتصدق به عليه حتى يقبضه اهـ بتصرف  
 وزيادة من ص وتوضيح [مسئلة] محل منع بيع طعام المعاوضة قبل قبضه إن أخذ  
 بكيل أو وزن أو عدل لا إن أخذ جزافاً فيجوز بيعه قبل قبضه فمن اشترى صبرة  
 جزافاً بشروطه جاز بيعها قبل القبض لدخولها فى ضمان المشتري بالعقد فهى  
 مقبوضة حكماً فليس فى الجزاف توالى عقدى بيع لم يتخللها قبض وحرمة بيع  
 طعام المعاوضة قبل قبضه تعبد على الصحيح اهـ منه بتوضيح [مسئلة] الوصى  
 ونحوه يجوز له إذا اشترى لأحد يتيمه طعاماً من الآخر كان له أن يبيعه لأجنبي  
 قبل قبضه قبضاً ثانياً حسيماً لمن اشتراه له لأن الوصى لما تولى الطرفين لمحجوره  
 نزل اشتراؤه من أحدهما للآخر منزلة القبض اهـ منه بتصرف [مسئلة] من عنده  
 طعام وديعة لشخص أو اشتراه له بإذنه ثم اشتراه من مالكه قبل أن يقبضه  
 المالك فلا يجوز له بيعه بالقبض السابق على الشراء لأن ذلك القبض السابق  
 على الشراء لم يكن قبضاً تاماً بدليل أن رب الطعام لو أراد إزالته من يده ومنعه

(٢٩ — قرّة العين) مات عن بنت أخيه ووصى عليها أخاها من أمها ولها ابن عم عصبه فزوجها أخوها من  
 أمها وصيها على رجل غير ابن عمها فهل لابن العم المنع من الزواج أم لا والحال أن البنت قاصرة وجاهلة ماهى حلول  
 زواج أفتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كان التزويج بغير إذن حاكم يرى صحة ذلك فالنكاح باطل وإن كان  
 بإذن حاكم يرى الصحة أو حكم بها فالنكاح صحيح وليس لابن العم المنع وإذا حكم بالبطلان فى الصورة الأولى والبنت

بالغة فهي بالخيار إن شئت ابن عمها وإن شئت غيره فإن منع ابن العم زوجها الحاكم وإن كانت دون البلوغ فلا تزوج بحال والله الهادي سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل أراد أن يشتري جارية فهل يصح له أن ينظر إلى جميع بدنها ما عدا سرتها إلى ركبتيها فإن قلتم نعم يصح له ذلك فهل يصح له أن يمس شيئاً من بدنها كيديها ونهديها ولسانها وغير ذلك فإن قلتم لا فهل يكون مرتكب ذلك (٢٢٦) والمصر عليه من إذا زجر لا يزجر فاسقاً أم لا وماذا يكون عليه

من الإثم بينوا لذلك (أجاب) رضى الله عنه نعم يجوز النظر عند إرادة البيع لمساعد العورة ولا يجوز له أن يمس شيئاً من بدنها فإن فعل ذلك فقد ارتكب معصية وبإصراره يكون فاسقاً ما لم تغلب طاعته على معاصيه والله عز وجل أعلم (سئل) رضى الله عنه في الحرية البالغة إذا طلقها زوجها طلاقاً بائناً فزوجت نفسها من غيره وهي في الحيضة الثالثة ومع وجود وليها الحاضر في البلد ودخل بها الزوج ثم بعد شهر طلقها ثلاثاً فما الحكم في هذا العقد الذي صدر منها بلاولى مع حضور الولي ومع كونها في العدة من زوجها الأول وما الحكم في هذا الدخول بها مع عدم علم الزوج الثاني بأنها في العدة الا بإقرارها بعد أن طلقها وما الحكم في المهر المسمى الذي تراضياعليه أفتونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نكاحها المذكور باطل ووطؤه شبهة لعدم عليه تجب منه العدة ولا يلزمه المسمى ولا مهر المثل والحال ما سطر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في شخص عقد بامرأة ومكث معها مدة لطيفة ثم تبين أن العقد

من التصرف كان له ذلك اه منه [مسئلة] لا يجوز أن تحيل بطعام عليك من يبيع على طعام لك على شخص من قرض ووجهه أن الذى اشترى منك الطعام ولم يقبضه إذا أحلته فقد باع ذلك الطعام الذى له في ذمتك من يبيع بغيره اه أمير على عب بتوضيح [مسئلة] يجوز لمن اشترى طعاماً أن يقرضه لشخص قبل قبضه أو يوفيه عن قرض عليه لأن الأقرض والوفاء من قرض ليسا ببيع فليس فيه توالى عقدتى يبيع لم يتخللها قبض بخلاف وفائه عن دين أصله يبيع فلا يجوز لوجود علة المنع وهي توالى عقدتى يبيع لم يتخللها قبض اه منه بتوضيح [مسئلة] يجوز للبقرض أن يبيع الطعام قبل قبضه سواء باعه لمن تسلفه منه أو لأجنبي اه منه بتصرف (فصل في الاقالة) (ما قولكم) في الاقالة هل حكمها حكم البيع أم لا وإذا اشترى شخص شيئاً ودخل في ضمانه ثم حدث به عيب ثم طلب المشتري الاقالة فأقاله البائع ولم يعلم بالعيب الحادث إلا بعد الاقالة فهل للبائع الرد على المشتري أم لا (الجواب) في أقرب المسالك الاقالة من حيث هي يبيع يشترط فيها ما يشترط فيه ويمنعها ما يمنعه فاذا وقعت وقت نداء الجمعية منعت وفسخت وإذا حدث بالمبيع عيب وقت ضمان المشتري ولم يعلم به البائع إلا بعد الاقالة فله الرد به إلا في مسائل : الاولى الاقالة من طعام المعاوضة قبل قبضه فهي فيه حل يبيع لا يبيع فلذا تجوز الاقالة من طعام المعاوضة قبل قبضه من بائعه إن وقعت بمثل الثمن الأول وأما إن وقعت بأكثر أو أقل فلا تجوز الاقالة فيه قبل قبضه لأنها حيثئذ يبيع . الثانية الشفعة فالاقالة فيها ليست بيعاً ولا حل يبيع بل هي لاغية باطلة شرعاً فمن باع نصيبه من عقار ثم أقال المشتري منه فالشفعة ثابتة للشريك بما وقعت به الاقالة وعهدة الشفيع على المشتري بحيث إن الشفيع يرجع على المشتري بالعيب والاستحقاق ولو كانت بيعاً لخير الشفيع بين أن يأخذ بالبيع الأول أو الثاني لما يأتي في الشفعة إن شاء الله تعالى من أن المشتري إذا تعدد خير الشفيع بين أن يأخذ بأى يبيع ولو كانت حل يبيع لم توجد شفعة لرجوع المبيع لصاحبه . الثالثة المراجعة فالاقالة فيها حل يبيع فمن اشترى سلعة بعشرة وباعها مراجعة بخمسة عشر ثم أقال البائع المشتري فلا يجوز للبائع أن يبيعها لآخر بخمسة عشر إلا إذا بين وإنما وجب التبيين لأن المشتري قد يكره ذلك وأما إذا باعها بالعشرة فلا يجب البيان على المعتمد لاحتمال أن كراهة

باطل بموجب فتوى من مذهب والحال أنه وقع منه يمين فإذا تحقق أن العقد باطل من أصله فهل يقع عليه اليمين أم لا فإذا حكمتم بعدم وقوعه فهل لها أن تعتد من وطء الشبهة وينسكحها بعقد صحيح أم لا أم كيف الحكم أفتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث حكم حاكم شرعى بطلان العقد الأول أو لم يحكم لكن ثبت موجب الفساد بشهادة عدلين قاما حاسبة أو أقامهما أحد الزوجين لموجب غير إسقاط التحليل فله العقد عليها وإن كانت في عدة الشبهة منه وإن

لم يحكم حاكم بما ذكر ولا قامت بينة على الوجه المتقدم فلا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره حيث كانت اليقين بالثلاث والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل تزوج بامرأة ولها بنت قاصرة ولها عصة أهل أبيها الأجنبي فدعاهم الزوج إليها فلم يقبلوها ثم رباها إلى أن كبرت فدعاهم إلى مسكها وأخذها فلم يجيبوا فهل إذا أتاها نصيب فهل لأهلها أو لزوج أمها المربي زواجها أم ليس لها أم كيف الحكم أفئونا (٢٢٧) (أجاب) رضى الله عنه لا يزوجه إلا عصبتها فإن فقدوا زوجها

الحاكم الشرعي ولا يجوز لزوج أمها أن يزوجه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في الجوارى المجلوبة من أرض الحبشة هل يجوز وطؤها مع الصغر مع أن السابى لها كافر يقال له القالة وهل إذا نطقت بالشهادتين مع صغرها هل يصح إسلامها أم لا فإن قلتم لا فهل هناك قول في المذهب يجوز تقليده للخروج من هذه الورطة أفئونا ولكم الأجر والثواب من الملك الوهاب (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كن كتابيات علينا دخول آبائنا في ذلك الدين قبل البعثة الناسخة جاز وطؤها وإن كان سابياً كافراً ففي التحفة ويحل للمسلم وطء كتابية بالملك لا نحو مجوسية اه وأما إذا شككنا في دخول أول آبائنا في ذلك الدين أو تحققنا دخوله بعد البعثة الناسخة أو لم تكن كتابية فلا يحل وطؤها إلا بإسلامها أو إسلام سابيا ولا يصح إسلامها مع الصغر على القول المعتمد ويصح على مقابل الصحيح في

المشى المبيع لكثرة الثمن اه بتوضيح

(فصل في المراجعة) (ما قولكم) في شخص باع سلعة على آخر مراجعة بخمسين على أن العشرة أحد عشر ثم ادعى الغلط وقال بل ثمنها الأصلي مائة وأتى بينة تشهد له بذلك فهل للبشترى الرد (الجواب) في أقرب المسالك وإن غلط من باع مراجعة بنقص في الثمن بأن قال للبشترى منه مراجعة اشتريته بخمسين ثم ادعى الغلط وقال بل ثمنه الأصلي مائة وصدقه المشتري في ذلك أو لم يصدقه فأثبت ما ادعاه بالبينة فللمشترى الخيار أما أن يرد السلعة أو يدفع مادعاه البائع وربحه وإن فانت السلعة بيد المشتري لا بحالة سوق خير بين دفع الثمن الذي ثبت بعد البيع وربحه ودفع قيمة السلعة يوم البيع ومحل تخيره بين دفع الثمن الصحيح وربحه ودفع القيمة مالم تنقص القيمة عن الغلط وربحه وإلا فلا ينقص عن الغلط وربحه لأنه قد رضى بدفعهما حين قال له بخمسين والعشرة أحد عشر ومعلوم أن الغلط وربحه أقل من الصحيح وربحه والعادل إذا خير بين دفع أحد أمرين إنما يختار دفع أقلهما وحينئذ فيتعين دفعه للغلط وربحه حيث نقصت القيمة عنهما وأما حوالة السوق فلا يعد في الغلط فواتاً وحينئذ فللمشترى الرد أو دفع ما تبين وربحه كما تقدم صدر الجواب اه بتصرف وتوضيح وزيادة من دس و ص [مسئلة] إن باع مراجعة وزاد في الثمن ولو خطأ لزم المشتري إن حط البائع مازاده وربحه وإلا خير المشتري في التماسك والرد كما أنه يخير في التماسك والرد إن غشه البائع كأن وضع في يد العبد مئداً ليؤم أنه يكتب وإن فانت السلعة ولو بحالة سوق ففي الغش يلزم المشتري الأقل من الثمن الذي وقع به البيع والقيمة وفي الكذب يخير بين دفع الثمن الصحيح وربحه أو القيمة يوم قبضه ولا ربح لها مالم تزد القيمة على الكذب وربحه وإلا لم يلزمه الزائد اه من أقرب المسالك بتوضيح وزيادة من ص<sup>(١)</sup>

(فصل في المداخلة) [مسئلة] من اشترى حوتاً فوجد في بطنه لؤلؤة فإن كانت مثقوبة فللقطة وإلا فليل للبائع وهو الصواب وقيل للبشترى اه من عبد الباقي [مسئلة] إذا اشترى حوتاً فوجد في بطنه حوتاً فإن كان اشتراه وزناً فهو

(١) قوله وزيادة هي قوله ولو بحالة سوق والصواب قدما في المسئلة قبل هذه اه تقرير المؤلف

المغنى مانصه ولما فرغ المصنف من إسلام التبعية شرع في إسلام المباشرة فقال ولا يصح إسلام صبي يميز استقلالاً على الصحيح المنصوص في القديم والجديد كما قاله الإمام لأنه غير مكلف فأشبهه غير المميز المجنون والثاني يصح إسلامه حتى يرث من قريته المسلم لأنه صلى الله عليه وسلم دعا علياً رضى الله عنه إلى الإسلام قبل بلوغه فأجابه ولأنه لا يلزم من كونه غير مكلف به أنه لا يصح منه كالصلاة والصوم وسائر العبادات قال المرعشي وهو الذي أعرفه في مذهب



الشافعي الخ ما ذكر في المفتي لأحوط في حق المستبرئ لدننه إذا كانت كناية محل وطؤها ان يامرها بالنطق بالشهادتين  
مقلداً لمقابل الصحيح وكذا يبرأ بتقليده إذا كانت غير كناية ونطقت بهما والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى  
الله عنه في امرأة زوجت نفسها بغير كفه وبغير علم أولياها فلما علم أولياؤها طلقها وجعل لها المطلق مصرفاً إلى  
أن غلقت العدة وبعد العدة صار يصرف (٢٢٨) عليها فأنكر عليه أولياؤها فدفعهم بقوله اصبروا حتى

أشرفكم على الفتوى الذى ترد  
زوجتى على فبعدكم يوم تحقق  
بأن المرأة أدخلت محلاً زوجاً  
غيره بغير إذن أولياها وفي  
عشرة أيام تزوج بها المطلق  
كذلك بغير إذن الأولياء فكيف  
حكم هذا النكاح هل هو صحيح  
أم باطل وهل للحاكم الشرعى  
أن يفرق بينهما ويعزرهما إذا  
رفع الأمر إليه أم كيف الحكم  
في ذلك أفقونا مأجورين (أجاب)  
رضى الله عنه بقوله الحمد لله وحده  
ما شاء الله لا قوة إلا بالله النكاح  
المذكور باطل غير صحيح الأول  
والثاني والثالث وعلى ولى الأمر  
التفريق بينهما ويعزرهما التعزير  
البليغ اللائق بأمثالهم بل إن  
وطئها استحق حد الزنا والله أعلم  
(سئل) رضى الله عنه في اليتيمة  
البكر إذا كانت قاصرة أو بالغة  
وهى عريية فأرادت أمها تزويجها  
من العجمي الأصل فهل لوليها  
الاعتراض والمنع من تزويجها  
على غير كفه وليس لأحد تزويجها  
من غير كفه بغير رضا الولي  
أم لا أم كيف الحكم في ذلك  
أفقونا مأجورين (أجاب) رضى  
الله عنه بقوله الحمد لله رب العالمين

للمشتري وإن اشتراه جزافاً فللبائع اه من عبد الباقي أيضاً (ماقولكم) في رجل  
اشترى داراً فوجد بأرضها رخاماً مدفوناً وعمداً وحلياً ونقداً هل يدخل في  
شراء الدار ويكون للمشتري أو هو للبائع (الجواب) في أقرب المسالك  
ولا تتناول الأرض مدفوناً بها من رخام وعمد وحلى ونقد وغير ذلك بل هو  
لمالكه بلا خلاف إن علم بالإثبات أنه المالك أو دلت القرائن عليه وحلف  
أنه ملكه سواء كان هو البائع أو غيره من بائع لذلك البائع أو وارث أو غيره  
وإن لم يعلم مالكة فهو لقطعة فيعرف على حكم اللقطة إن ظن إفادة التعريف  
والا كان مالا جهلت أربابه محله بيت مال المسلمين إن كان منتظماً هذا إذا لم يكن  
عليه علامة الجاهلية وإلا فهو لواجده ويخمس والخمس لبيت المال اه بتصرف  
وتوضيح [مسئلة] إذا اشترى عبداً تناول ثياب خدمته فتدخل معه في البيع  
ولو لم تكن عليه حال البيع وأما ثياب زينته فلا تدخل معه إلا لشرط  
ولو اشترط البائع عدم دخول ثياب خدمته بطل شرطه ولزم البائع أن يعطيه  
ما يستره وهذا قول أشهب عن مالك ورجحه بعضهم قال وبه مضت الفتوى  
عند الشيوخ وسمع عيسى بن القاسم أن الرجل إذا اشترط أن يبيع جارية عريانة فله  
ذلك وصوبه ابن رشد قال وبه مضت الفتيا بالاندلس فهما قولان مرجحان اه  
منه بتصرف وتوضيح [مسئلة] يجب على البائع أن يسلم للمشتري وثائق العقار  
وإلا خیر المشتري كما في دس

(فصل) في اختلاف المتبايعين (ماقولكم) في شخص اشترى سلعة وادعى أن  
ثمنها تسعة دراهم فقال البائع بل عشرة فما الحكم (الجواب) إن كانت السلعة  
قائمة حلف كل منهما على نفي دعوى خصمه مع تحقيق دعواه فيقول البائع ما بيعت  
بتسعة ولقد بعثت بعشرة ويقول المشتري لم أشتريها بعشرة ولقد اشتريتها بثمانية  
وإن تنازعا في التقديم فيجبر الحاكم المشتري على تبذنه البائع بالحلف ويفسخ البيع  
بعد الحلف ظاهراً وباطناً فيجوز لمن ردت له السلعة التصرف فيها ولو بالوطء  
والفسخ يكون بحكم حاكم أو تراض منهما عليه ويفسخ أيضاً ظاهراً وباطناً  
إن نكلا وقضى للحالف على الناكح فإن لم يحصل حكم بالفسخ ولا تراض منهما  
جاز لأحدهما الرضا بما ادعاه الآخر وتم البيع به وإن فاتت السلعة بحالة سوق

ما شاء الله لا قوة إلا بالله القاصرة لا يزوجه إلا أبوها أو جدتها بشرط الإجماع ومنها الكفاءة وأما إذا بلغت فإن  
رضيت هى ووليها بغير الكفه صح النكاح وإلا فالنكاح باطل والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه جرت  
مذاكرة في أن وجه الحرة وكفها ليسا بعورة فقال قائل يجوز النظر إلى وجه الأجنبية خصوصاً إذا كان الناظر إلى  
وجهها معتقها وإنما تمنع إذا خاف الناظر على نفسه الشهوة وإلا فلا تمنع حيث لم يكن الوجه عورة وأن ذلك مكروه

ولو بشهوة فحرام وإنما المعول عليه الجواز خصوصاً حيث كانت معتقة وهو لا يستغنى عن خدمتها له فقال آخر نعم  
قد قرر العلماء الجواز وذكروا أيضاً أن الشابة تمنع من كشف وجهها للرجال لالكونه عورة بل لخشية الافتتان وإن  
احتاجها للخدمة تكون بالجوارح وتلبس البرقع مفتوح العين وتخدم كيف شئت فما الراجح من ذلك أفيدوا الجواب  
الواضح المسألة واقعة حال والسائل مستفيد لاعدكم الأنام (٢٢٩) (أجاب) رضى الله عنه الصحيح والراجح

المعتمد من مذهب الامام المطلبى  
أنه يحرم النظر إلى وجه الأجنبية  
وكفيها عند الأمن من الفتنة  
وعند عدم الشهوة ولا فرق في  
الناظر بين كونه معتقاً أو غيره  
ومقابل الصحيح فاسد أشار إلى  
فساده في المنهاج كما في التحفة  
وفي المغنى تنبيه ظاهر كلام

المصنف أن وجهها وكفيها غير  
عورة وإنما التحق بها في تحريم  
النظر وبه صرح الماوردى في  
كتاب الصلاة وقال السبكي إن  
الأقرب إلى صنيع الأصحاب أن  
وجهها وكفيها عورة في النظر لافي  
الصلاة اه وفي التحفة ووجه الآية  
كدلت على جواز كشفهن لوجههن  
دلت على وجوب غض الرجال  
أبصارهم عنهن ويلزم من وجوب  
الغض حرمة النظر ولا يلزم من  
حل الكشف جوازه كما لا يخفى  
فاتضح ما أشار إليه بتعبيره  
بالصحيح ومن ثم قال البلقيني  
الترجيح بقوة المدرك والفتوى  
على ما في المنهاج وسبقه لذلك  
السبكي وعلله بالاحتياط انتهى  
وفي المغنى وحيث قيل بالتحريم  
وهو الراجح هل يحرم النظر  
إلى المنتقبة التي لا يتبين منها غير

فأعلى فالقول للبشرى يمين إن اشتبه أشبه البائع أم لا فإن حلف قضى له به  
ولا لحلف البائع كما يحلف ابتداء إن انفرد بالشبه اه من أقرب المسالك بتصرف  
وزيادة من عدوى [مسئلة] في الأمير قال في المدونة ومن باع حائطه وقال اشترطت  
نخلات اختارها بغير عينها وقال المبتاع ما اشترطت إلا هذه النخلات بعينها تحالفاً  
وتفاسخاً اه ومثله في الشامل اه بن [مسئلة] إذا اختلف قول المشتري والبائع  
في حدوث العيب وقدمه كان القول قول البائع أنه حادث كما في حاشية الخرشى  
من فصل الخيار

(فصل) في السلم (ما قولكم) في شخص اشترى قطاراً من لحم بمائة قرش  
علي أن يأخذ منه كل يوم رطلاً هل هو جائز أم لا (الجواب) في أقرب المسالك  
وجاز شراء من بائع دائم العمل تكباز ولحام تشتري منه جملة كقنطار مفرقة على  
أوقات ككل يوم رطلاً حتى تفرغ الجملة بدينار مثلاً ولا يشترط تعجيل رأس  
المال ولا تأجيل المثلث لأن البائع لما نصب نفسه للعمل أشبهه بماباعه الشيء  
المعين وهذا بيع لاسلم وليس لأحدهما الفسخ ولا تفسخ بعد الموت أيضاً ووجه  
كونه بيعاً أنهم نزلوا دوام العمل منزلة تعين المبيع والسلم يكون المبيع فيه في الذمة  
لامعينا ولا يشترط هنا تعجيل رأس المال بخلاف السلم فلا يجوز تأخير رأس  
المال أكثر من ثلاثة أيام ويشترط هنا الشروع في أخذ الشيء المشتري ولا يغتفر  
التأخير إلا لنصف شهر وإن لم يكن دائم العمل فهو سلم يشترط فيه شروطه السبعة  
الأول تعجيل رأس المال الثاني أن لا يكون الثمن والمثلث طعامين ولا تقدين  
الثالث أن يؤجل المسلم فيه بأجل معلوم كنصف شهر فأكثر لا أقل الرابع أن  
يكون المسلم فيه في الذمة الخامس أن يضبط المسلم فيه بعبادته التي جرى بها العرف  
من كيل أو وزن أو عدد السادس أن تبين الأوصاف التي تختلف بها الأغراض  
عادة ياناً شافياً السابع أن يوجد المسلم فيه عند حلوله غالباً اه ملخصاً من  
أقرب المسالك وص بتصرف وتوضيح [مسئلة] يجوز أن تشتري قدرأ معيناً  
كرطل لحم كل يوم بدرهم مثلاً من جزار دائم العمل ومثله الخباز ودوام العمل  
إما حقيقة أو حكماً بأن كان من أهل ذلك الشيء المشتري منه بحيث ييسر له تحصيله  
في أى وقت ولا يشترط تعجيل رأس المال ولا تأجيل المثلث لأنه من باب

عينها ومحاجرها أولاً قال الأذرى لم أرفيه نصاً والظاهر أنه لا فرق لاسماً إذا كانت جميلة فكم في المحاجر من خناجر  
وهو ظاهر انتهى كلام المغنى وتكفى الموفق رشفة من هذه النصوص والله الهادى سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه  
في امرأة ذات شيء أرادت أن تزوج على كفئها ولها أخ من الأب وأخ شقيق ففسح الشقيق أن يملكها وقال لا أملك  
لك إلا أن تجعل لى هذا الشيء فللاخ من الأب أن يملكها بغير رضا الشقيق أو لها أن توكل أحداً يملكها بغير رضاهم

أفتونا مأجورين إن شاء الله تعالى (أجاب) رضى الله عنه بقوله الحمد لله وحده حيث امتنع الشقيق من تزويجها بالكف  
وثبت ذلك عند الحاكم الشرعى زوجها الحاكم الشرعى والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن أراد نكاح  
امرأة فأخبرته أمه أنها أرضعها معه مرة واحدة لا غير واعتقد صدقها والمرضة المذكورة مذهبا يرى ثبوت الرضاع  
بما ذكر ومريد النكاح لا يرى (٢٣٠) التحريم إلا بخمس رضعات فأخبرت المرتضعة المذكورة بذلك فقالت

أنا أقلد من قال بعدم التحريم  
وأزوج ووليها لم يشعر بذلك  
نخطبها من وليها الشخص المذكور  
الذى لا يرى التحريم فقال لها  
وليها أو أزوجك على فلان  
المذكور فقالت ملبح فوكل وليها  
شافعيا ففقد لها على من ذكر  
فهل يكون النكاح صحيحا ويجوز  
لها التقليد وإن كان وليها الموكل  
لا يعتقد صحته لو علم الحال ويكون  
العبرة بما يراه الزوج ويعتقده  
من الصحة بحكم مذهبه أفتونا  
مأجورين (أجاب) رضى الله عنه  
نعم النكاح صحيح ويجوز لها  
التقليد لأن العبرة باعتقاد الزوج  
في المسائل المختلف فيها والله  
سبحانه وتعالى أعلم (سئل رحمه  
الله تعالى) حيث قلتم بالصحة وأن  
العبرة بعقد الزوج ولها التقليد  
فهل إذا وجدت أركان النكاح  
الخسة المعتبرة على مذهب الشافعى  
في باطن الأمر ولم يعلم بها الزوج  
الزوجة وأخبرها بالأركان  
المذكورة فاسق وكان في الباطن  
كاذرا واعتقدت صدقه وأخبرها  
أن تعتقد أن الأئمة كلهم على  
هدى لامزية لأحدهم على الآخر  
فقبلت قوله فهل يكون هذا

البيع ويشترط الشروع في أخذ الشيء المشتري ولا يغتفر التأخير إلا لنصف شهر  
ولكل منهما الفسخ هنا لأن البيع وإن كان جائزا فهو غير لازم وإن لم يكن دائم  
العمل اشترط فيه شروط السلم كالتى قبل هذه اه من أقرب المسالك بتوضيح وزيادة  
من دس ووص (ما قولكم) في شخص وجد عند نحاس مثلا طستا لم يكمل فاشتراه منه  
جزافا على أن يكمله هل يجوز أم لا وإذا قلتم بالجواز هل يضمنه المشتري بالعقد  
أو بالقبض أو يضمنه البائع (الجواب) في أقرب المسالك أن من وجد صائغا  
شرع في طست أو سيف أو نحو ذلك فاشتراه منه جزافا بثمن معلوم على أن يكمله  
جاز ودخل في ضمان المشتري بالعقد وأما البائع فلا يضمنه إلا ضمان الصانع  
وهو إن كان التلف من الصانع أو ادعى هلاكه ولم تقم له بيته بذلك والحال أنه  
مما يغاب عليه ضمن وإلا فلا ضمان عليه اه بتصرف وزيادة من دس [مسئلة]  
إن وجد ثوب شرع في نسجه شخص فلا يجوز أن يشتري منه ليكمل لأن الثوب  
إن خرج على خلاف الصفة المشترطة لا يمكن إعادته بخلاف نحو الطست  
المتقدم فإن نحو النحاس والحديد إن خرج على خلاف الصفة المشترطة يمكن  
إعادته على المطلوب فلذا جاز هذا إذا لم يكتر عنه الغزل من جنس المطلوب  
والأجاز لأنه لو خرج على خلاف الصفة المشترطة عمل من ذلك الغزل بدله  
على الصفة اه من أقرب المسالك بتوضيح [مسئلة] في الأمير على عرق سئل عج  
عمن وكل على قبض ثمن طعام فدفع الوكيل عن الثمن طعاما وأخذ الثمن فأجاب  
بالجواز وفيه أيضا سئل ابن زكريا عن اشترى ثمار حائط وعجز عن بعض  
الثمن فرد بدله بعض الثمر فأجاب بالجواز حيث كان الباقي من الثمن أقل من الثلث  
بخالفه بعض معاصريه فقال سيدى احمد بن زكريا لمن خالفه يارأس اللحم حكى  
ابن رشد في البيان أن القدر الذى يجوز أن يستثنى ابتداء يجوز أن يكون قضاء  
وقوله يارأس اللحم كناية عن البلادة كراس الأنعام

#### باب في الرهن

(ما قولكم) في شخص عليه دين فطلبه ربه منه وكان في يد المدين سلعة فقال  
لصاحب الدين امسك هذه السلعة حتى أدفع لك حقك فامسكها واستمرت تحت  
يده فقام بقية الغرماء على المدين وليس عنده ما يكفى جميع الغرماء فهل يختص

القدر كافيا في صحة التقليد أم لا وهل العبرة بما في نفس الأمر أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله تعالى عنه نعم العبرة  
في العقود بما في نفس الأمر ويكفى القدر المذكور في التقليد والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل  
زوج ابنته الصغيرة وشرط على الزوج أن لا يقرها إلا بعد مضي أربعة سنين فيجب على الزوج في هذه المدة الكسوة  
والنفقة أم لا أفيدونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه حيث كانت لا تحتل الوطء فلا يجب على الزوج النفقة



والكسوة والله سبحانه وتعالى أعلم (باب الصداق) (سئل) رضى الله عنه إذا خطب رجل امرأة في بعض الجهات وأهل تلك الجهة مصطلحين عند الخطبة على شيء من الدراهم مقدار عشرة ريال فرنسة أو أكثر أو أقل وطلب الدراهم الولي عند الخطبة ولم تعلم بها الزوجة ولم يسموها مهرًا فهل تجزئ عن المفروض وتبرأ ذمة الزوج أم لا ومع ذلك صار العقد على مهر المثل المسئلة واقعة أفتونا مأجورين (٢٣١) (أجاب) رضى الله تعالى عنه حيث لم تعلم الزوجة بما ذكر أو علت

بالبسطة من أمسكها أو يكون أسوة الغرماء (الجواب) هي رهن عند أشهب فيختص بها من أمسكها لأنه يكفي في صيغة الرهن عنده ما يدل على الرضا كالبيع وعليه اقتصر في متن أقرب المسالك وقال ابن القاسم لا بد في صيغة الرهن من اللفظ الصريح وعليه فيكون من أمسكها أسوة الغرماء [مسئلة] من أخذ من مدينه عبدًا رهنًا فأبق بعد الحياة في الخرشى وعقب يستوى الغرماء فيه وهو أبق ورده البناني بأنه متى حيز لا يبطل حق المرتهن منه إلا برجوعه لسيده مع علم المرتهن وسكوته اه من ص بتصرف (ما قولكم) في غلة نحو الدار أو جزء مشاع في نحو دار أو دابة أو ثوب هل يجوز رهنه أم لا (الجواب) يصح رهن ما ذكر خلافاً للحنفية القائلين لا يصح رهن المشاع ولا هبته ولا وقفه ولا يلزم الرهن للجزء المشاع استئذان شريكه بل يندب اه ملخصاً من أقرب المسالك وص (فائدة) الراهن هو دافع الرهن والمرتهن بالكسر هو أخذه ويقال له أيضاً مرتهن بفتح الهاء لأنه وضع عنده فيكون مرتهن بالفتح اسم مكان الرهن ويطلق مرتهن بالفتح على الراهن أيضاً لأنه سئله فهو مكان لسؤال الرهن اه ملخصاً من خرشى وعدوى [مسئلة] إذا لم يحز المرتهن الرهن حتى مات الراهن أو فلس أوجن أو مرض مرضاً متصلاً بالموت بطل الرهن فيكون المرتهن أسوة الغرماء ولو جد واجتهد في حوزة فحصل المانع قبله بخلاف الهبة والصدقة فإن الجد في حوزهما يفيد أنهما خرجا عن ملكه بالقول والرهن لم يخرج عنه لكن يبطل الهبة والصدقة إحاطة الدين قبل الجد ويخالف الرهن الهبة والصدقة في مسائل أيضاً منها أن الرهن يفترق إلى إذن الراهن في الحوز بخلاف الصدقة ونحوها ومنها أن الرهن متى رجع ليدربه باختيار المرتهن بطل حوزة ولو بعد سنين بخلاف الهبة والصدقة ومنها أن الزوج إذا رهن زوجته متاع البيت أو خادمه وبقيها يستخدمان ذلك فهو غير حوز ويصح ذلك في الهبة والصدقة ومنها افتقاره إلى معاينة البينة بحوزة بخلاف الهبة والصدقة اه ملخصاً من عقب والامير بتوضيح (ما قولكم) في مرتهن لشيء نازعه الغرماء بأنه إنمساخه بعد حصول المانع للراهن من موت أو فلس وادعى المرتهن أنه حازه قبل المانع وشهد له الأمين الحائز للرهن فهل القول للمرتهن أو للراهن (الجواب) لا يقبل قول المرتهن بعد حصول المانع

ومع قول القوابل ما ذكر لا يمكن الجزم الذي ذكره السائل ولا تحل للأزواج وقول السائل هل ثم فرق الخ نعم سائر ما رأيناه من أصحابنا الشافعية فرق بين الحى والميت في الحى تنقضى بأكثر مدة الحمل ولا يلحق صاحب الفراش وفي الميت لا بد من نزوله وإن زاد على مدة أكثر الحمل سوى العلامة ابن قاسم العبادى محشى التحفة فإنه سوى بينهما وستمرك نص عبارته إن شاء الله تعالى والله سبحانه أعلم قال العلامة سيدى محمد الشرينى الخطيب في مغنيه بعد

قول المتن وتنقض العدة بميت أى بوضع الولد الميت كالحى لإطلاق الآية فائدة وقع فى الإفتاء أن الولد لومات فى بطن المرأة وتعذر نزوله هل تنقض عدتها بالأقراء إن كانت من ذوات الأقراء أو بالأشهر إن لم تكن أولاً تنقض عدتها ما دام فى بطنها اختلف المصريون فى ذلك والظاهر الثانى لعموم قوله تعالى وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن ثم رأيت بعد أن الجلال البلقينى (٢٣٢) استفتى عن هذه المسألة فأجاب بذلك انتهى كلام العلامة الخطيب

فى مغنيه وقال العلامة سيدى محمد ابن سيدى العلامة أحمد الرملى فى نهايته شرح المنهاج بعد المتن المار مانصه ولو مات فى بطنها واستمر أكثر من أربع سنين لم تنقض إلا لوضعه لعموم الآية كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى ولا مبالاة بتضررها بذلك انتهى كلام العلامة فى النهاية وفى حاشية التحفة للعلامة سيدى أحمد بن قاسم تغمد الله برحمته ما نصه فرع يقبل قول المرأة فى وضع ما تنقض به العدة وظاهره ولو مع كبر بطنها لاحتمال أنه ريج مورم ولو مات الحمل فى بطنها وتعذر خروجه لم تنقض عدتها ولم تسقط نفقتها ولو استمر فى بطنها مدة طويلة وتضررت بعدم انقضاء العدة وكذا لو استمر حياً فى بطنها وزاد على أربع سنين حيث ثبت وجوده ولم يحتمل وضع ولا وطء ولا ينافى ذلك قولهم أكثر مدة الحمل أربع سنين لأنه فى مجهول البقاء زيادة على الأربعة حتى لا يلحق نحو المطلق إذا زاد على الأربع وكلامنا فى معلوم البقاء زيادة على الأربع هذا هو الذى يظهر وهو حق

أنه حاز الرهن قبل المانع ولا تفيد دعواه ولو شهد له الأمين الحائز للرهن لأنها شهادة على فعل نفسه إلا أن تشهد له بينة على التحيز أو الحوز ومعنى التحيز أن تشهد البينة على معاينة أن الراهن سلم له الرهن قبل حصول المانع ومعنى الحوز أن تشهد على أنه حازه قبل المانع ولو لم تشهد بالتحيز على الأوجه فتفيدة دعواه حينئذ ويستفاد من قولهم إن الشهادة على فعل النفس لا تفيد لأنها دعوى أن شهادة القبائى بأن وزن ما قبضه فلان كذا لا تقبل لأنها شهادة على فعل النفس بخلاف ما إذا شهد أن فلاناً قبض ما وزنه فإنه يعمل بشهادته فإن شهد بهما معاً فالظاهر البطلان لأن الشهادة إذا بطل بعضها بطل كلها حيث كان بطلان بعضها للثمة كما هنا ومحل بطلان شهادة القبائى بالوزن ما لم يكن مقاما من طرف السلطان أو نائبه كالقاضى كما بمصر وإلا عمل بشهادته كما استظهره عجم والظاهر أن تابع المقام من القاضى مثله اه ملخصاً من أقرب المسالك وص (فائدة) تباع أم الولد (١) فى مسائل الأولى إذا وطئ الراهن الأمة المهرونة بلا إذن من المهرتين فولده منها حر وتباع هى عند الأجل إن ظهر أن الراهن معسر الثانية أمة المفلس الموقوفة للغرماء يطؤها المفلس فتحمل منه الثالثة أمة الشركة يطؤها أحد الشريكين بلا إذن الشريك الآخر فتحمل منه الرابعة جارية من أحاط الدين بماله ومات فوطئها ابنه والحال أن أباه لم يمسه الخامسة أمة القراض يطؤها العامل السادسة

(١) قوله فائدة تباع أم الولد دون ولدها الخ قد نظمها ابن المؤلف عمده على المالكى بقوله لتحفظ

تباع عند مالك أم الولد	بدون ابنها بتمعة تعد
إن يطأ المفلس والشريك أو	يطأها العامل فى قرض رأوا
أوراهن بدون إذن المهرتين	أو سيد بعد جناية تبين
أو استحققت بعد أن أجلها	وأمة غرورها زوجا لها
ومن تباع فى التجوم بعدما	قد مات سيد المكاتب كما
يطؤها ابن الذى مات وقد	أحاط دينه ومساها فقد
وابنها يباع دونها أنى	باثنتين عتق عبد أمة
ملكها من بعد حملها وما	بعته سيده ماعلا
حق له أعتق أو قد ولدت	من قبل عتق من لعنقا أبت
وحامل من غير سيد وقد	وهي بدون حملها المعد
لغير من أحبل والموهوب له	أعتقها فاحفظ ولا تهمل

اه

إن شاء الله تعالى انتهى كلام العلامة فى الحاشية المذكورة والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب القسم والنشوز) (سئل) رضى الله عنه فى رجل متزوج بامرأة وأراد الزوج غيرها عليها فقبل تزوجه بالثانية اسمى لها اثنى عشر ريالاً رضوة فقبلت وأشهد على نفسه بأنها ديناً فى ذمته ودفع لها ثلاث محاييب اسلامبولى من الرضوة بعد أن تزوج فبعد أيام احتاج الزوج إلى هذه الثلاثة المحاييب فطلبها منها قرضه حسنة فبعد مدة أيام تشاجر

ولم يأتها لياتها ومن عادت ما خرج إلى الجيران التي حولها من أهلها وأهلها من غير إذنه خرجت إلى دار منها على حسب العادة والدار دار أهلها وأهلها فاستلحقها إلى بيتها وضربها ضرباً قبيحاً وكشفها إلى الأجانب الذين ليسوا محرماً لها ثم خرجت من بيتها بسبب هذا الضرب إلى بيت ولها فهل الاثنى عشر الريال لها أن تطلبها منه ويؤمر بدفعها وهل يخرجها من بيته بهذه الصورة تكون ناشراً أم مصرفها (٢٣٣)

أمرها إلى القاضي في ضربه لها للقاضي أن يريه على ذلك أفتونا (أجاب) رضي الله عنه نعم حيث كان إعطاؤها المحاييب الثلاث على وجه الهبة وقبلت وقبضتها فلها طلبها وليس لها طلب الباقي وبخروجها تكون ناشرة فلا نفقة لها ولا قسم وأما ضربه لها فإن رأى الحاكم الشرعي تعزيره عليه عزره والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضي الله عنه ما معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم استوصوا بالنساء خيراً يبنوا لنا معناه وإعرابه يبنوا شافياً أي كيف إعراب خيراً أهل هو مفعول استوصوا أو هو صفة محذوف وما الوصية المذكورة أفيدونا (أجاب) رضي الله عنه بقوله نعم معناه اقبلوا وصيتي فيهن وارفقوا بهن وأحسنوا عشرتهن بحيث تكسوهن بمعروف وتطعموهن كذلك وتسكنوهن بما يليق بهن وخيراً منصوب علي التمييز (تنبيه) من الوصية بهن تأديبهن إن تعين سمع أبو حنيفة امرأة تصيح لضرب زوجها لها فقال صدقة مقبولة وحسنة مكتوبة فقبل له كيف ذلك قال لحديث ضرب

جارية وطئها سيدها بعد جنائتها وهو عالم بها السابعة الجارية التي اشتراها شخص وأجلها ثم استحقها شخص من يده الثامنة الأمة الغارة التاسعة أمة المسكاتب يموت وفيها وفاء بالكتابة تباع في النجوم والولد حر في الجميع ويبيع ابن أم الولد دون أمه في مسئلتين الأولى إذا ملك العبد أمة فوطئها فحملت وأعتقها ولم يعلم سيده بعته لها حتى أعتقه فإن عتق العبد أمته ماض وتكون حرة والولد الذي في بطنها رقيق وحمله بعضهم علي ما إذا وضعت الولد قبل عتق السيد العبد الذي أعتقها وأما لو كان في بطنها حين العتق فإنه يتبع أمه الثانية أمة حامل من غير سيدها فوهبها للشخص واستثنى حملها ثم إن الموهوب له أعتقها فتصير حرة حاملة برقيق اه ص بتوضيح [مسئلة] شرط ضمان المرتهن أن يكون الرهن يده وكان مما يغاب عليه ولم تقم علي هلاكه بينة بضياعه بغير تفريط فيضمنه حينئذ ولو اشترط البراءة من الضمان حال العقد وإلا بأن كان يبيد أمين أو كان مما لا يغاب عليه أوقامت على ضياعه بينة فلا ضمان على المرتهن لأن ضمانه ضمان تهمة وقد زالت فلا ضمان إلا أن تكذبه البينة الشاملة للعدل وامرأتين كما لو ادعى موت الدابة أو العبد الرهن فقال جيرانه أوردقته في السفر لم نعلم بذلك أو قال مات أوضاع يوم كذا فقاتلت البينة رأيانه عنده بعد ذلك اليوم فإنه يضمن في جميع ما ذكر اه من أقرب المسالك يتصرف [مسئلة] إذا ادعى المرتهن احتراق الرهن أو سرقة وعلم احتراق محله أو سرقة متاعه فإنه يضمن ولا ينفعه ذلك إلا ببقاء بعضه لم يحرق مع ظهور أثر الحرق فإنه لا يضمن اه منه بتوضيح [مسئلة] للرهن تحليف المرتهن مطلقاً في ضمانه وعدم ضمانه لقد ضاع أو تلف بلا تفريط منه وأنه لم يعلم موضعه اه منه (ما قولكم) فيما إذا اختلف الراهن والمرتهن في قدر الدين فقال الراهن عشرون وقال المرتهن ثلاثون والرهن قيمته ثلاثون فهل القول للرهن أو للمرتهن (الجواب) في أقرب المسالك أن الرهن بالنظر لقيمته كالشاهد فمن شهد له حلف منه وكان القول له وهنا الرهن شاهد للمرتهن فالقول له وإن لم يشهد لواحد منهما بأن كان أقل من دعوى المرتهن وأكثر من دعوى الراهن حلف كل منهما على طبق دعواه ونفي دعوى الآخر وأخذ المرتهن الرهن في دينه إن لم يغرم له الراهن قيمته فإن نكلا فكحلفهما اه [مسئلة] إذا اختلفا

(٣٠ - قرة العين) الجاهل صدقة وأنا أعرفها جاهلة انتهى مناوى والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضي الله عنه في رجل تزوج امرأة بأكرة مراقة بعقد صحيح شرعي وأعطى جميع صداقها لولها المتولى تزويجها ودخل بها في بيت أهلها فقضت مدة نحو ثلاثة أشهر فبلغت بالحيض والسن فطلبها زوجها إلى بيته فأبته هي ووالدها ووالدتها وقالوا شرطنا عليك أن تكون عندنا بقية هذه السنة فقال قد تضررت ولا يلزمني الوفاء بهذا الشرط فهل تكون هذه الزوجة



ناشرة بذلك ولا يلزم الزوج شيء من نفقة وغيرها حتى تظيعه وتأتي إلى مكانه وتوفيه حقوقه أم لا وإذا تعنت ولها وقال خذها عريانة ولا أعطيها شيئا من حلي ولباس وأثاث سواء الذي اشتريته من مهرها والذي متعتها من عندي فهل للزوج أن يطالبه بما ذكر ليعطيه للزوجة وإذا امتنع من الأداء وطلبه عند الحاكم الشرعي وامتنع من الإعطاء أيضا له أن يجبره على تسليم ما ذكر أم لا (٢٣٤) وإذا قال قد صنعت صبيحة وحسبتها من المهر فهل يكون متبرعا ولا يحسب له شيء لأن بنته إذا

ذلك غير بالغة ويلزمه تسليم جميع ما أخذ من الزوج أم لا وإذا كان محل الزوج صالحا للسكنى والإقامة فيه لا احتوائه على منافعه ومرافقه وقال أهلها نريد غير هذا ونريد من يكون معها في مسكنها غير الجيران والزوج فهل يمنعون من هذا التعنت والأذى ويجبرون على تسليم الزوجة لبعليها ولا يعارضونه إلا إن خالف الشريعة المحمدية أم كيف الحال أفيدوا الجواب عن كل قضية للصواب ولكم من الله تعالى جزيل الثواب (أجاب) رضى الله تعالى عنه تكون ناشرة بما ذكر فلا تستحق عليه شيئا من الحقوق إلا بطاعتها له بأن تأتي إلى مسكنه وتوفيه ما هو له شرعا وحيث وكلت الزوجة زوجها في مطالبة أبيها طالبه وأخذ ما أثبت أنه لها ومنه ما صرفه ولها في صحتها من مهرها وإذا كان المسكن لا تقا بها أجبروا على تسليمها وليس لهم معارضته في شيء من جانبها حيث سلك طريق الشرع المنيف والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في المكي

في قدر الدين وشهد الرهن بالنظر لقيمته للرتن وقلتم يحلف معه ويكون القول له فهل إذا وجد المرتن شاهداً واحدا يشهد له فهل يضمه للرهن ويسقط اليمين أولا بد من اليمين نقل بعضهم عن المتطى أنه لا يضم له وأنه لا بد من اليمين مع الشاهد لأن الرهن ليس شاهداً حقيقياً وهو ظاهر انتهى بن

### باب الفلاس

[مسئلة] لصاحب الدين منع من أحاط الدين بماله من تبرعه بهبة وصدقة وحبس وإخدام وحالة وكذا لا يجوز له فيما بينه وبين الله تعالى وله منعه من البيع والشراء والأخذ والعطاء لأن التفليس العام وهو قيام الغرماء مانع من ذلك كما نص عليه ابن رشد بخلاف مجرد الإحاطة من غير قيام الغرماء فلا تمنع المعاوضات بالبيع والشراء كما في أقرب المسالك (ما قولكم) فيمن أحاط الدين بماله وطلب بعض أرباب الديون تفليسه وأبى غيره هل يفلس لأجل الطالب أم لا وإذا قلتم يفلس لحق الطالب فهل يحاصه من أبى تفليسه أم لا (الجواب) نعم يفلس لحق الطالب وللآخرين محاصة القائم لأن تفليسه لو أحد تفليس للجميع اه خرش [مسئلة] ليس لمن أحاط الدين بماله أن يفلس نفسه بأن يرفع للحاكم ويثبت عدم نفسه بل لا يحكم الحاكم بتفليسه إلا إذا طلبه الغرماء (فائدة) اعلم أن من أكثر ماله حلال وأقله حرام تجوز معاملته ومداينته والأكل من ماله كما قال ابن القاسم وهو المعتمد خلافاً لأصحيح المحرم لذلك وأما من أكثر ماله حرام والقليل حلال فذهب ابن القاسم كراهة معاملته ومداينته والأكل من ماله وهذا المعتمد خلافاً لأصحيح المحرم لذلك وأما من كل ماله حرام وهو المراد بمستغرق الذمة فهذا تمنع معاملته ومداينته ويمتنع من التصرف المالى وغيره خلافاً لمن قال إنه مثل من أحاط الدين بماله يمنع من التبرعات لا من التصرف المالى وسبيل ماله إذا لم يمكن رده لأربابه الصدقة على الفقراء ليس إلا وقيل يصرف في جميع منافع المسلمين كبناء القناطر وسد الثغور واختلف إذا نزع منه ليصرف في مصالح المسلمين هل يترك له منه شيء أولا والمعتمد أنه يترك له ما يسد رمقه ويستر عورته اه تقرير شيخنا عدوى اه من دسوق [مسألة] لا يكلف الحاكم الغرماء أن لاغريم على المفلس غيرهم لأن الدين يقصد إخفاؤه غالباً فإثبات حصر

إذا زوج ابنته من رجل آفاق وشرط عليه أن لا يسافر بها فسافر بها إلى الطائف في غية أبيها ثم أراد السفر بها إلى بغداد والحال أنه غير مأمون عليها فهل له أخذها جبراً أم ليس له أخذها والحال ما ذكر أفيدونا مأجورين خيراً (أجاب) رضى الله عنه نعم ليس له جبرها على السفر معه والحال ما سطر والله الهادى سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في شخص له زوجة نزل بها إلى جدة لأجل أن يسكن بها والحال أنه يريد السفر إلى نحو الهند ولم يكن لها

أحد بجدة من محارمها ولا أقاربها فهل والحال ما ذكر تجبر على السكنى بجدة على هذه الحالة أم كيف الحال ولها منه بنت عمرها نحو ست سنين يريد أن يسافر بها إلى اليمن فهل له ذلك أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم حيث كانت لم تأمن على نفسها بما ذكر فلا تجبر والا فتجبر عليه وحيث أراد سفر النقلة فله أخذ ابنته منها والا فلا والله عز وجل أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل له زوجة وأراد النزول (٢٣٥)

إلى جدة لطلب المعاش فيها فقال لزوجته يا بنت الناس امشى معى فقالت لا أمشى إلا إن أمرنى الشرع فهل له أخذها أو لم يكن له ذلك أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه حيث كان مأمونا عليها والطريق آمن والمقصد آمن لزمها السفر معه والا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل تشاجر مع زوجته وطلبت منه طلاقها فقال لها ما عندى شيء أعطيه لك لأنى فقير ولك عندى باقى صداقك ونفقة العدة ومؤنة السكنى إذا طلقتك تحل على جميع ذلك وأنا أعجز عن ذلك فقالت له أَرْضَى مِنْكَ وَلَوْ بِشَيْءٍ قَلِيلٍ فَقَالَ لَهَا مَا أَمْلَكَ إِلَّا رِيَالًا

واحدًا ترضين به وتبرئين ذمتى فى جميع ما ذكر براءة صحيحة ولو كنت حاملاً فلا تطالبين بشيء حتى تضعى حملك فإن أرضعته لك أجرك والا فلا فرضيت بالريال وأبرأت ذمته فى جميع المذكورات حتى لو ظهر بها حمل لا تطالبه بشيء ما وأشهدت على نفسها أنها أبرأت ذمته فى جميع ما ذكر براءة صحيحة فبعد مضى شهرين ظهر بها حمل فطالبته أن تنفق عليها حتى تضع حملها فقال

لا تستحىين فى ذمتى شيئاً وعندى البينة على ذلك فهل تسمع دعواها بعد البراءة الصحيحة أم لا أفئونا (أجاب) رضى الله عنه نعم تسمع دعواها والبراءة غير صحيحة والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب الطلاق) (سئل) رضى الله عنه فى رجل طلق امرأته بالثلاث ولاسمى اسمها يوم طلقها وراح لأبيها وقال له تعال شد بترك ما بقى لها عندى لا يوم ولا ليلة انقطع لقمته وانتصيت عيبتها فبيدها أبوها ولا أشهد عليه وأخذت عند أبيها مدة

### باب الحجر

(ما قولكم) فى صبي أتلّف شيئاً هل يضمن أم لا (الجواب) فى أقرب المسالك إن أتلّف شيئاً لم يؤمن عليه فإنه يضمن قيمته فى ماله إن كان له مال وإلا اتبع به فى ذمته وإن أمن عليه فلا ضمان عليه لأن من أمنه قد سلطه على إتلافه فإن كان الذى أمنه هورب المال فقد ضاع هدرا وإن كان غيره فعلى المؤمن الضمان لتفريطه إلا أن يصون به ماله وإلا فيضمن الأقل بما صونه به وما أتلّفه فإذا أمن على عشرة قروش مثلاً وعنده لنفسه ثمانية قروش فأكل بالعشرة التى أمن عليها وصان الثمانية فإنه يغرم الثمانية وأما إذا كان لشيء عنده فإنه لا يغرم شيئاً ولو استفاد مالا بعد الإلتلاف

### باب الصلح

(ما قولكم) فى شخص ادعى على آخر بشيء فأنكر فطلب المدعى اليمين من المدعى عليه فهل له أن يصلح المدعى بشيء ويفتدى من اليمين مع علمه براءة نفسه (الجواب) نعم له أن يفترى من اليمين ولو علم براءة نفسه خلافاً لما قاله ابن هشام من أنه إذا علم براءة نفسه يجب عليه اليمين ولا يجوز له الصلح لأربعة أمور منها أن فى حلقه إذلال نفسه وقد قال صلى الله عليه وسلم من أذل نفسه أذل الله ومنها أن فيه إضاعة المال ومنها أن فيه إغراء للغير ومنها أن فيه إطعام ما لا يحل ورد كلام ابن هشام بأن ترك اليمين وترك الخصام عزّ لإذلاله وحينئذ فبذل المال للاقتداء من اليمين ليس إضاعة له لأنه لمصلحة وأما إطعام الغير الحرام فلا سبيل على المظلوم فيه إنما السبيل على الذين يظلمون الناس الآية قاله البنانى اه ملخصاً من أقرب المسالك وص بتصرف [مسئلة]

قوله الصلح جائز إنما هو بالنسبة لظاهر الحال فالمسكر من المتصالحين إن كان لا تستحىين فى ذمتى شيئاً وعندى البينة على ذلك فهل تسمع دعواها بعد البراءة الصحيحة أم لا أفئونا (أجاب) رضى الله عنه نعم تسمع دعواها والبراءة غير صحيحة والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب الطلاق) (سئل) رضى الله عنه فى رجل طلق امرأته بالثلاث ولاسمى اسمها يوم طلقها وراح لأبيها وقال له تعال شد بترك ما بقى لها عندى لا يوم ولا ليلة انقطع لقمته وانتصيت عيبتها فبيدها أبوها ولا أشهد عليه وأخذت عند أبيها مدة

من الزمان سبعة أشهر لا دعوى ولا مجيب فبعد ذلك بدا لها نصيب ارتفاق فيوم بدا لها جاء بدعوى أنتى ماطلقت زوجتى  
 فخط نفسه أنه ماطلق إلا من بنات عمه سعيد الثلاث الصغار وماعتيت زوجتى بذلك فبعد ذلك حضرت الزوجة والرجل  
 فتمالوا للزوجة لك هوى فى زوجك قالت لا ماطلقتى أمس سمعنى طلاقى بأذنى وأعود عليه اليوم؟ لا أشربه فى ماء ولا  
 آكله فى زاد فقال لهم كلتكم فى نصب (٢٣٦) قبرى فأصلحوا بينهم الناس قالت أنا شارية حلي منه فاشتريت

حبها منه بخمسة وعشرين ريالاً  
 وأسليت الدراهم من يده إلى يدها  
 فبعد الاستلام للدراهم منها قال  
 لها زوجتى هذه مسعدة بنت  
 سعيد طالق منى بعد الرضا فهل  
 يجوز له عليها طريق بعد الطلاق  
 الأول ثم الطلاق الثانى واستلم  
 الدراهم راضياً مختاراً لا مغضوباً  
 ولا مرهوباً فهل له رجوع عليها  
 أم لا وهل لمساعدة بعد الطلاق  
 التالى أم لا أفئونا (أجاب)  
 رضى الله عنه نعم إن كان الطلاق  
 لفظه بنت سعيد طالق ثلاثاً  
 وقصد إحدى الثلاث الصغار  
 من بنات سعيد على ما زعم صدق  
 فلا يقع عليها طلاق ولها تحليفه  
 أنه لم يقصد طلاقها وكذا لها  
 تحليفه على قوله شد بنتك أنه لم  
 يقصد طلاقها وحيث لم يقع الأول  
 وقع الأخير وله الرجعة إن كانت  
 العدة باقية وإن انقطعت فلا بد  
 من تجديد النكاح ولها الرجوع  
 فى دراهمها والله سبحانه وتعالى  
 أعلم (سئل) رضى الله عنه فى  
 رجل زوج ابنته آخر على  
 وهى بالغة فكش مبهامة وجاء  
 إلى أبيها وقال له شد بنتك إلى  
 فكشكتها ولأهلها عندى ولألى

صادقاً فى إنكاره فما أخذه الآخر منه حرام وإلا خلال كما فى أقرب المسالك  
 وغيره (ماقولكم) فى شخص ادعى على آخر بعشرة مؤجلة فهل للدعى عليه  
 أن يصالحه بثمانية نقداً أم لا (الجواب) لا يجوز له ذلك لما فيه من ضع  
 وتعجل لأنه أسقط عنه اثنين من العشرة المؤجلة لأجل أن يعجل له ثمانية الآن  
 ومن عجل ما أجل عتد مسلفاً فكأنه سلفه الثمانية المنقودة الآن لأجل أن ينتفع  
 باثنين عند الأجل ففيه سلف جر نفعاً وأما عكس هذه وهو أن يصالحه بعشرة  
 نقداً عن ثمانية مؤجلة فلا يجوز أيضاً لما فيه من حط الضمان وأزبك (١)  
 [مسألة] لا يجوز الصلح بدراهم عن دنانير مؤجلة ولا عكسه لما فيه من الصرف  
 المؤخر [مسألة] يجوز الصلح على الاقتداء بمال عن يمين توجهت على المدعى عليه  
 ولو علم برامة نفسه وهو المعروف خلافاً لمن منعه وهو ابن هشام زعم أن ترك  
 حلف البرى إذلال لنفسه وفى الحديث من أذل نفسه أذله الله وإضاعة مال  
 وإغراء للغير وإطعامه ما لا يحل ورد بأن ترك الحلف والخصام عز لا إذلال  
 فبذل المال له ليس إضاعة وأما أكل الغير الحرام فلا سبيل على المظلوم فيه  
 إنما السبيل على الذين يظلمون الناس الله ملخصاً من عقب والامير

### باب فى الحوالة

[مسألة] شرط صحة الحوالة رضا المحيل والمحال فقط دون المحال عليه وإنما  
 يشترط حضوره وإقراره على الأرجح (ماقولكم) فى رجل له على آخر أرب  
 قح من دين وللبدين أرب قح من قرض على آخر فطلب صاحب الأرب  
 الدين أن يوفيه حقه فهل يجوز للبدين أن يحيله على الأرب القرض أم لا  
 (الجواب) يجوز إذا حل المحال به عند الأصحاب إلا ابن القاسم فاشتراط  
 حلولها معاً وقال ابن رشد يمنع مطلقاً لما فيه من بيع الطعام قبل قبضه وأجيب  
 بأن قضاء القرض بطعام البيع جائز وأما الطعامان من بيع فلا تجوز الحوالة  
 فيهما كما فى أقرب المسالك وغيره [مسألة] تكفى الإشارة الدالة على الحوالة  
 من الأخرس ولا تكفى من الناطق خلافاً لما يرويه كلام ابن عرفة اه من دس

(١) قوله وأزبك يجوز رفع أزبك بتقدير المبتدأ والنصب بان مضرة بعد وار المعية اه مؤلف

عندها فشاها الأب على توهمه بأنها طلقت وما ذكر كان مثلاً فى شهر شعبان فلما أن مضى أربعة أشهر وجاء شهر الحج  
 شكأ أبوها إلى بعض الناس فقالوا له نحن نذهب إلى الزوج ونسأله فذهبوا اليه وسأله فقال هى فلانة بنت فلان  
 طالق بالثلاث فصار الطلاق مبرهن فاستعدت إلى انقضاء ثلاثة أشهر وجاءها نصيب كزوج آخر فزوجها أبوها  
 ودخلت على الزوج فادعى زوجها الأول وقال للأب إن هذا الطلاق بعدم حضورها ليس بطلاق جهلاً من المخبرين



والأب بسبب أنهم من البادية في الوادي فصالح الأب الزوج الأول بشيء من الدراهم فطلق الزوج الأول على زعمهم طلاقاً صحيحاً فما الحكم في العقد على الزوج الثاني وهل عليها عدة أم ليس عليها عدة والعقد صحيح والطلاق في الحج صحيح أم كيف الحكم أفوتونا (أجاب) رضى الله عنه العقد الأول على الزوج الثاني صحيح والطلاق الواقع من زوجها الأول صحيح الواقع في الحج ولا تحتاج إلى عدة بعد الطلاق الثاني (٢٣٧) لأنه لم يصادف محلاً والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله

### باب في الضمان

[مسئلة] إذا ادعى شخص على آخر بدين فأنكره فقال شخص آخر إن لم آتتك به في غد فأنا ضامن فيما ادعيت به عليه ثم لم يأت به في الغد لا يلزمه ضمان لأنه وعد وهو لا يقضى به إلا أن يثبت المدعى حقه بينة فالضمان لازم وأما إذا أقر المدعى عليه بالدين فالمعتمد أنه لا يعول عليه وإذا كان لا يعول على إقراره فالضمان غير لازم كما في حاشية الخرشي [مسئلة] إذا ادعى شخص على آخر بدين فأنكره ثم قال للمدعى أجلنى اليوم فإن لم أوفك فما تدعيه على حق فإن هذه مخاطرة كما قال ابن القاسم ولا شيء عليه إلا أن يقيم المدعى بما ادعى بينة أو يقر له المدعى عليه فيؤاخذ به قولاً واحداً لأنه إقرار على نفسه كما في الخرشي [مسئلة] من قدر على تخلص شيء من نفس أو مال كمحارب أو سارق وجب عليه تخلصه بيده أو ماله أو شفاعته أو جاهه ورجع بالمال إن وجد معه وإلا اتبعه في ذمته فإن لم يخلصه ضمن قيمة المال لربه ودية النفس على عاقلته إن كان متأولاً بأن اعتقد أنه لا يلزمه تخلصه وإن كان متعمداً لاهلاكه بترك تخلصه قتل كما استظهره بعضهم وكذا يضمن الشاهد إذا كتم شهادته بمال على شخص جاحد بعد أن طلبت منه الشهادة كما ذكروا ذلك في باب الذكاة [مسئلة] من فتح باباً وكان قبل فتحه مستنداً عليه جرة عسل مثلاً فانكسرت فإنه يضمنها لأن فعله قارن الاتلاف كما قال ابن عرفة بخلاف ما لو أطلق ناراً في محل فأحرقت دار جاره فلا ضمان على المطلق اهـ دس من باب الحج

### باب في الشركة

(ما قولكم) في أخوين اتجرا في مال واحد وتصرفا فيه بأنواع التصرفات من صدقة وهبة وغير ذلك وكل منهما مفوض للآخر من غير مشاورة واستمر اعلى ذلك نحو ستة وعشرين سنة ثم ادعى أكبرهما أن جميع المال له وادعى الصغير أنه شريك لأخيه الكبير بالنصف فما الحكم (الجواب) إذا قالت البينة نحن نعرف أن الأخوين يتصرفان في جميع المال في عرف التجارة تصرف المتفاوضين فإن القول قول من ادعى أن المال للشركة للمدعى الاختصاص إلا إذا شهدت

الجارية المذكورة عن المجيء عندهم بعد الحلف المذكور فلم تجبى إليهم أبداً ثم بعد أيام تشاجر مع زوجته أيضاً فقال لها أنت طالق بشتين فهل والصورة هذه تقع هذه الطلقتان الأخيرتان فقط ولا يقع في الأولى شيء لا متناع الجارية المحلوف عليها عن المجيء وله مراجعتها بعد الطلقتين في العدة وتبقى معه بطلقة واحدة أم كيف الحكم في ذلك أفوتونا مأجورين خيراً (أجاب) رضى الله عنه نعم له مراجعتها والحال ماسطر وتبقى معه بواحدة والله سبحانه وتعالى أعلم

(سئل) رضى الله عنه عن رجل قال لزوجته وهو معه ضيق في نفسه غضبان يا امرأة يا امرأة لنى وجهك أنت حرام على ليس عقد بها قلبه شيئاً من أنواع الطلاق فهل هو طلاق صريح أو كناية أو رجعى أفيدونا بالجواب لكم الجنة ونعيمها (أجاب) رضى الله عنه بقوله حيث لم يقصد بقوله المذكور طلاقاً لزمه كفارة يمين والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في شخص تشاجر مع زوجته فقالت له أبرأك الله من الحق والمستحق (٢٣٨)

وماتستحق النساء على الرجال فقال لها إن صدقت براءتك فأنت طالق ما الحكم في ذلك أفئتنا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه بقوله الحمد لله ماشاء الله لا قوة إلا بالله لم يقع عليها طلاق والحال ماسطر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه ماصورته في امرأة قالت لزوجها يا مجرم فقال لها إن كنت أنا مجرم فأنت طالق ياكـ ثلاث أفئتنا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه إن أراد بقوله المذكور تعليقا فان كان مجرماً وهو الفاسق وقع الطلاق الثلاث وإن لم يكن مجرماً فلا يقع عليها شيء وإن أراد إساءتها بالطلاق كما أساءته بالكلمة وقع الطلاق الثلاث ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره بشرطه والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها أنت طالق فجاء وكيل الزوجة وقال لزوجها المذكور هات مصرف الزوجة فقال الزوج للوكيل المذكور تحرم على زوجتي مثل أختي سعود فماذا وقع عليها أفئتنا مأجورين (أجاب) رضى الله

الينة له بأنه ورثه من كزوجة أو وهبه له فلان هذا محصل ما في الخرشى والمجموع والدسوق وغيرهم والله أعلم

(فصل) في بيان أشياء يقصر بها عند التنازع بين شركاء وغيرهم (ماقولكم) في شخص طلب من آخر ديناً فادعى أنه دفعه له وقد طالبت المدة فهل يصدق أم لا (الجواب) قيل إن طال الزمان كعشرين سنة فإنه يصدق ولا عبرة بوجود الوثائق بيد المدعى والمعتمد أنه لا يصدق إلا ببينة ولو طال الزمان كما في الدسوق والله أعلم (ماقولكم) في شخص جلس للبيع بفناء دار شخص آخر فهل لصاحب الدار منعه أم لا (الجواب) في الخرشى وغيره أنه يقضى للباعة بالجلوس أئنية الدور ما لم يضر وهي مافضل عن المارة من طريق واسعة نافذة لاضيقة أو غير نافذة إذ لافناء حيثئذ للدور يمكن الجالس منه لأن الحق في غير النافذة لخصوص أهل دورها كذا في الأمير على عقب وأما الجلوس للتحدث ونحوه فإنهم يقامون وقضى للسابق من الباعة للأئنية إن نازعه فيه غيره ولو اشتهر به ذلك الغير والله أعلم (ماقولكم) في شخص أحدث فرناً قرب قرن آخر فنقصت غلة ذلك القرن هل يمنع أم لا (الجواب) في حاشية الخرشى أنه لا يمنع من إحداث ما ينقص الغلة كإحداث فرن قرب قرن آخر أو حمام قرب حمام آخر والله أعلم (ماقولكم) فيمن أحدث بناء في طريق وهو لا يضر فهل يؤمر بهدمه أم لا (الجواب) يقضى بهدم البناء الذي في الطريق ولو لم يضر بالمادة وفي حاشية الخرشى ولو كان ذلك البناء مسجداً والله أعلم (ماقولكم) في شخص أحدث طاقة يشرف منها على جاره هل يؤمر بسدها أم لا (الجواب) يقضى بسد كوة أو باب أو غرفة من داره يشرف منها على جاره إن أحدث ما ذكر وفي ابن وإذا سكت من فتحت عليه كوة عشر سنين بلا عذر لم يكن له مقال على قول ابن القاسم وبه القضاء اهـ وأما القديمة فلا يقضى بسدها ويقال للجار استر على نفسك إن شئت وكذا إن كانت عالية لا يمكن التطلع منها إلا بسلماً كما في أقرب المسالك وغيره والله أعلم (ماقولكم) في شخص أراد أن ينفض حصره قبالة باب داره هل يمنع إذا ضار بالمارة (الجواب) في الخرشى قال ابن حبيب ومن أراد أن ينفض حصره أو غيرها على باب داره وهو يضر غباره بمن يمر

عنه وقع عليها الطلقة الاولى وقوله تحرم على كناية فإن قصده طلاقاً وقع عليه مانواه وإن قصد به ظهاراً وكانت سعود أخته حقيقة وقع الظهار وإلا فلا وإن لم يقصد واحداً منهما لزمه كفارة يمين والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل قال لزوجته أنت طالق ثم سكتت ثم تخاصما وقال لها أنت طالق تعزى على وتحلى للكلب وأنت على كظهر أمى وأختي فهل تحل له بعد ذلك أم لا أفيدونا بالجواب ولها عشرون شاهداً على قوله والآن هو جحد

ويقول ماقلت أفقتونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله وقع عليها طلقتان وقوله تحرم على بى آخره كناية طلاق فإن قصد به طلاقا وقعت ثالثة ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره وإن لم يقصد طلاقا لزمه كفارة يمين وحيث لم تقع الثالثة وقع الظهار فإن راجعها لزمته الكفارة العظمى وإن لم يراجع فلا شيء عليه وحيث شهد عليه الشهود فلا عبرة بإنكاره والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فى رجل تشاجر (٢٣٩)

من الحق والمستحق فقال لها إن شاء الله أنت طالق بالثلاث فهل يقع عليه الطلاق والحال ما ذكر أم لا أفقتونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه حيث أطلق أو قصد تبركا وقع عليها الطلاق الثلاث ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره بشرطه وإن قصد تعليقا فلا يقع عليها الطلاق والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فى رجل تزوج على امرأة وأنت منه بغلمان وجلس معها مدة من الزمان ثم بعد ذلك أشار عليها وخطب زوجة أخرى قال لزوجته أم الغلمان قصدى أتزوج فقالت له تزوج والحال واحد ثم تزوج على زوجة أخرى فبعد ذلك غدرت به الأولى فحين دخل عليها لزمته من حلقه واتكت عليه حتى كاد الموت يأتى إليه ولزمت عليه أن يطلق زوجته الأخرى فقال فى طلاقه فلانة بنت فلان طالق بالثلاث تحل على غيرى وتحرم على فهل له الرجوع عما ذكر أم لا أفقتونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه حيث كان قادر على دفعها عن نفسه باستغاثة أو هرب أو ضرب أو قطع أو قتل فلم يفعل

بالطريق يمنع من ذلك ولا حجة له أن يقول إنما فعلته على باب دارى والله أعلم (ماقولكم) فى شخص ادعى على آخر بدين فأنكر المدعى عليه أصل المعاملة فأقام المدعى بينة شهدت له بأصل المعاملة فأقام المدعى عليه بينة شهدت له بأنه وفى الدين للمدعى فهل بينة المدعى عليه تنفعه أم لا (الجواب) إقامة المدعى عليه بينة شهدت له بأنه وفى الدين للمدعى أو صالحه عليه لا تنفعه وعليه الضمان لأنه أكذب بينته بإنكاره أصل المعاملة بخلاف ما إذا قال لاحق لك على فشهدت عليه بينة به فأقام بينة شهدت له بأنه وقاه إياه أو صالحه فقبل وظاهر كلامهم أنه لا فرق بين من لا يعرف الفرق بين إنكار المعاملة وبين قوله لاحق لك على وبين من لا يعرف الفرق بينهما وإذا وكلت وكىلا على قبض شيء فقبضه ثم أنكر القبض فقامت بينة تشهد عليه بأنه قبضه فأقام بينة تشهد له بأنه تلف فيقال فيه ما قيل فى المديان من أن البينة لا تنفعه لأنه أكذبها بإنكاره القبض وعليه الضمان وفى حاشية الخرشى ويستثنى من هذا الإنكار المكذب للبينة فى الأصول والحدود فإنه لا يضر فإذا ادعى شخص على آخر أنه قذفه أو أن هذه الدار له فأنكر أن يكون حصل منه قذف أو أن تكون هذه الدار دخلت فى ملك المدعى بوجه فأقام بينة تشهد له بما ادعاه وأقام المدعى عليه بينة أنه عفى عنه فى القذف أو أنه اشترى منه الدار أو وهبها له فقبل بينته فى هذين ولعل الفرق أن الحدود يتساهل فيها لدرئها بالشبهات وأن الأصول يظهر فيها انتقال الملك فدعوى أنها ما دخلت فى ملك المدعى لا يلتفت لها فكانه لم يحصل منه ما يكذب البينة التى أقامها وهذا فيمن يظهر ملكه وحمل غيره عليه حملا للنادر على الغالب والله أعلم (ماقولكم) فى وكيل ادعى أنه دفع الدين الذى على موكله وأنكر القابض والحال أن الوكيل لم يشهد على القابض فهل يضمن الوكيل أم لا (الجواب) يضمن الوكيل لتفريطه بعدم الإشهاد سواء كان مفوضاً أو غيره كانت العادة جارية بالإشهاد أو بعدمه وهذا ما لم يكن الدفع بحضرة الموكل أما لو كان بحضرة ولم يشهد الوكيل فلا ضمان عليه بخلاف الضامن إذا دفع الدين بحضرة المضمون ولم يشهد فإنه يضمن والفرق أن ما يدفعه الوكيل من مال الموكل وقد دفعه بحضرة الموكل فكان الإشهاد

وقع على المطلقة الطلاق الثلاث ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره بشرطه وإن عجز عن دفعها فلا يقع عليها طلاق والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فى رجل تشاجر مع زوجته فقالت له ما أبغاك أبرأك الله من الحق والمستحق وما تستحقه النساء على الرجال بحضرة رجل آخر فقال لها الزوج ما أسيبك الشعرة فيك بألف فقال الرجل الحاضر بينهما إما سيبها بالطيب يفاعل ياتارك ذا الحين أخليك تسبها غضبا عنك وأفعل معك أمرا شنيعا يخاف الزوج



من كلام الرجل الذي تهده فقال لها تكوني طالقة بالثلاث بسبب أنه غريب والذي تهده من أهل البلد فما وقع بما ذكره وجميع ما ذكر في مجلس واحد أفيدوا الجواب (أجاب) رضى الله عنه قوله المذكور كناية طلاق فان قصد به طلاقاً وقع الطلاق الثلاث ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره وإن لم يقصد طلاقاً فلا يقع عليها شيء ولها تحليفه في الثانية أنه لم يقصد طلاقها والله سبحانه (٣٤٠) وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل وضع يده على زوجته فقامت

الزوجة ونشرت يده فخلف بالحرام أن لا يطأها مادامت هي عنده فهل يقع عليها طلاق أوظهار أم كيف الحكم أفوتونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه إن قصد بقوله يلزمنى الحرام طلاقاً أوظهاراً وقع مانواه إن وطئها وإن لم ينو شيئاً من ذلك لزم كفارة يمين إن وطئها والله سبحانه وتعالى علم (سئل) رضى الله عنه في رجل تشاجر مع زوجته فجاء رجل يصلح بينهما ووقع بالزوج حق وغضب شديد فقال هي طالقة ثلاثاً من غير قصد فهل يقع عليها الطلاق أم لا أفوتونا (أجاب) رضى الله عنه حيث تقدم للمرأة ذكر في الخصام المذكور فوقع عليها الطلاق الثلاث ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره بشرطه وإن لم يتقدم لها ذكر رجوع لثبته والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في أخوين تشاجرا علي صبي عندهما يخدم بالأجرة فحلف أحدهما من امرأته بالطلاق الثلاث أن الصبي هذا الاعاد يكون لنا صبي ولا يدخل لنا بيت والصبي قاصر ولا أحد متلق له فهل يحكم بالطلاق إذا دخل البيت

على الموكل لا على الوكيل بخلاف الضامن فإنه إنما ضمن ما دفعه لأنه مال نفسه وقد فرط بعدم الإشهاد والله أعلم (ماقولكم) في شخصين شريكين في شيء لا يقبل القسمة كفرن وحانوت وحصل خلل في ذلك وامتنع أحد الشريكين من التعمير فهل يجبر الممتنع أم لا (الجواب) في أقرب المسالك يؤمر الشريك فيما لا ينقسم أن يعمر فإن امتنع قيل له إن لم تعمر حكماً عليك بالبيع فإن استمر على الامتناع حكم عليه بالبيع ولو كانت حصته يزيد ثمنها على التعمير فإن باع لغير الشريك فلا شفعة فيه للشريك كما يأتي إن شاء الله تعالى في الشفعة [مسئلة] المنقول عن ابن القاسم رحمه الله تعالى وبه القضاء أن من حدث عليه ضرر من فتح كوة أو غيرها وسكت عشر سنين بلا عذر فلا مقال له بعد ذلك اه منه [مسئلة] يقضى بمنع بناء يمنع الضوء أو الشمس أو الريح على الجار اه منه [مسئلة] لا يقضى بمنع علو بناء على بناء جاره إلا أن يكون ذمياً على مسلم فيمنع ولكن الذى علا بينائيه يمنع من الضرر كالتطلع بالاشراف من العلو الذى بناء اه منه [مسئلة] يمنع من الصعود على منارة إن كان يشرف الصاعد للأذان على الجار ولو كانت قديمة ومحل المنع مالم يجعل لها سائر من كل جهة يمنع من الاطلاع على الجيران ومالم يكن الصاعد أعنى وإلا فلا منع بخلاف الصاعد على نخلة لأخذ ثمرها أو تقليمها فلا يمنع ولكن ينذر الجيران وجوباً وقيل ندباً اه ملخصاً منه ومن ص [مسئلة] لا يمنع من إحداث روشن أو سباط بسكة نافذة أو غيرها ولا يحتاج لإذن أحد والروشن هو الجناح الذى يخرج به جهة السكة فى علو الحائط لتوسعة العلو والسباط سقف فى السكة لمن له الجانبان ومحل الجواز إن لم يكن فيهما ضرر بالمسارة بأن رفعا رفعا يبنأ عن رؤوس الناس والإبل المحملة فإن كان فيهما ضرر منعا، هذا هو المعتمد وفصل الشيخ خليل بين النافذة وغيرها ورجح أيضاً اه منه

### باب الوكالة

[مسئلة] الوكيل على بيع شيء يمنع أن يبيع ذلك الشيء لنفسه ولو سمي له الثمن لاحتمال الرغبة فيه بأكثر مالم يكن بعد تنهاى الرغبات فيه ومالم يأذن له ربه فى البيع لنفسه وإلا جاز اه در

أم لا أفوتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم يحكم بالطلاق بدخوله البيت المحلوف عليه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فى رجل اختصم مع زوجته فقال لها أنت طالق وسكت فقالت له وفيها مرة بعد أخرى نحو عشرة فقال بالثلاث ثم قالت له ثانياً قل تحرمى علي تحلى لغيرى فقال ذلك فهل يقع عليه الأول والثالث ولا عبرة بقوله بالثلاث بعد سكتته المذكورة وله مراجعتها أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله تعالى عنه بقوله نعم حيث قصد بقوله بالثلاث

أنه من تنمة الأول ويان له أثر وقوع الطلاق الثلاث وإن لم يقصد ذلك فلا يقع إلا الطلقة الصريحة فقوله تحرم على تحلي لغيري كالحليات فإن قصد الطلاق وقع وإلا فلا خيث نوى بهما الطلاق فلا رجعة وإلا فله مراجعتها والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رحمه الله تعالى في الزوج إذا وجد عند زوجته معها من اللبن فتشاجر معها ومع أمها لأجل ذلك وقال يلزمني الحرام بالطلاق ثلاثاً أنها لم تواجهها ولا خالها ولا أحداً (٢٤١) فهل لو واجهت معها أو دخل عليها البيت فواجهها من غير قصد منها

### باب في الإقرار

(ماقولكم) في شخص أقر بأنه غصب الشيء الفلاني من زيد ثم قال لا بل من عمرو وقلتم إن ذلك الشيء يكون لزيد ويقضى لعمرو بقيمة ذلك الشيء ولعمرو وتحليف زيد إن ادعى أن ذلك الشيء غصب منه فإن نكل زيد حلف عمرو وأخذه ولا شيء على المقر لزيد فإذا نكل الثاني أيضاً فما الحكم (الجواب) في الخرشي وعبد الباقي الظاهر أنه إذا نكل الثاني يشتركان في ذلك الشيء لتساويهما في النكول وفي الأمير عن البناني الظاهر اختصاص الأول لأن نكول الثاني تصديق للنكل الأول بخلاف ما إذا قيل تحالفاً فإن نكولهما كحلفهما اهـ ملخصاً ومثال تحالفهما كما إذا أقر زيد لعمرو بأحد ثوبين وقال لا أدري أي الثوبين له وقال عمرو لا أدري أيهما متاعى فإنهما يحلفان على نفي العلم ويشتركان في الثوبين بالنصف ونكولهما كحلفهما والله أعلم (ماقولكم) في رجل أقر بشيء من ماله أنه لولده الصغير ومعلوم بين الناس أنه لا مال للولد ثم مات الأب فهل يستحق الولد ذلك الشيء أم لا (الجواب) في حاشية العلامة الأمير لو أقر بشيء أنه لولده الصغير مثلاً وقد علمنا أنه لا مال للولد بوجه فركة لأنه لم يجعله صدقة عليه حتى يحوز له فهو توليج أي إدخال شيء بالكذب والله أعلم

### باب في الاستلحاق

[مسئلة] الاستلحاق عرفاً إقرار ذكر مكلف أنه أب لمجهول نسبه فأر كانه ثلاثة الأول مقر وشرطه أولاً الذكورة فلا استلحاق لأم اتفاقاً والمشهور اختصاصه بالأب دنية فلا يصح الاستلحاق من الجد خلافاً لأشهب في قوله إنه يستلحق وتأوله ابن رشد على ما إذا قال أبو هذا ولدى لا إن قال هذا ابن ولدى فلا يصدق وثانياً التكليف ولوسفها فلا يصح استلحاق المجنون والمكره والصبي والثاني المقربة وشرطه أن يكون مجهولاً نسبه فلا يصح استلحاق مقطوع النسب كولد الزنا المعلوم أنه من زنا ولا معلوم النسب فيحد من ادعى أنه أبوه حد القذف إلا أن يقر بالزنا فخذ الزنا أيضاً والثالث إقرار بأنه أب لمجهول النسب ولو مع تكذيب أمه له لتشوف الشارع للحقوق النسب والمشهور أنه لا يشترط أن يعلم تقدم

هل يقع الطلاق الثلاث بمجرد مواجهتها أم كيف الحكم أفتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كانت بمن يبالى بتعليقه بأن يشق عليها إذا تسكدر فواجهتها لم يذكر نسياناً أو جهلاً فلا يقع عليها الطلاق وإن واجهته عامدة ذاكرة مختارة وقع عليها الطلاق الثلاث ولا تحل له حتى تسكح زوجها غيره بشرطه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل حلف بالطلاق من زوجته أن هذه الجارية لم تدخل بيته ولا عبته بابه فلما خشي الوقوع أعتق الجارية وزوجها على رجل غريب سافر بها وغابت معه نحو ثلاث سنوات فلم يفتنوا إلا والجارية دخلت الدار المذكورة والحال أن الرجل مع طول المدة نسي ما صدر منه من الطلاق هل الصادر منه طلقة أو الصادر منه طلقتان أو الثلاث فسأل زوجته عما صدر منه فقالت له أنت لم تلفظ بالطلاق وإنما كان الصادر منك التزام بالحرام من إن دخلت هذه الجارية فمأذا يقع على المذكور والحال ما ذكر أفيدوا

(٣١ - قرعة العين) بالجواب (أجاب) رضى الله عنه نعم لا يقع عليه شيء والحال ما ذكر والله أعلم (سئل) رضى الله عنه في امرأة وكلت على زوجها ذا شوك أنه يطلقها منه وأثر إليه وكلها وقال له طلق فلانة زوجتك بالجبر والحال أن الزوج ضعيف ولاله قدرة فيه قال هي طالق ثلاث فهل طلاق الجبر يكون صحيحاً أم لا يكون صحيحاً أفتونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه حيث وجدت شروط الإكراه فلا يقع وإلا وقع والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه

فمن تشاجر مع زوجته وقالت له أبرأك الله من الحق والمستحق وما تستحقه النساء على الرجال فقال لها وأنت طالق فهل يقع الطلاق هذا أم لا أفتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم وقع عليه الطلاق والحال ما ذكر والله أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل أكره رجلا على طلاق زوجته بالقتل وهو قادر على ماهدده به فطلق المكره زوجته بالثلاث فهل يقع عليه شيء أم كيف الحكم (أجاب) رضى (٢٤٢) الله عنه نعم حيث ظن قدرته على ماهدده به عاجلا ظلما وعجز

ملك أم هذا الولد أو نكاحها لهذا المستلحق بالكسر وقال سحنون يشترط ذلك قال ابن عبد السلام وهو قول لابن القاسم ووجه أنهم اكتفوا في هذا الباب بالإمكان فقط لتشوف الشارع للحقوق النسب مالم يتم دليل على كذب المقر فالشرط عليه أن لا يكذبه عقل كما لو كان الأب صغير السن والمستلحق كبيرا فإن كان ذلك يحمله العقل لما فيه من تقدم المعلول على علته ولاعادة كاستلحاق من علم أنه لم يقع منه نكاح ولا تسر أصلا فإن العادة تحيل أن يكون له ولد لأن كون الولد إنما يكون بين ذكر وأنثى عادى لا عقلى ولذا قيل في قوله تعالى (أنى يكون له ولد ولم تكن له صاحبة) أن هذه حجة عرفية لا عقلية وكاستلحاقه من ولد ببلد بعيدة جداً يعلم أنه لم يدخلها فإن شك في دخوله فمقتضى ابن يونس أنه كذلك ومقتضى البراذعى صحة استلحاقه ولا يكذبه شرع كما لو كان المستلحق بالفتح المجهول النسب رقا أو مولى أى عتيقاً لمكذبه لاثام الأب على نزعه من ماله أو مولاه كما في أقرب المسالك وشرحه وحاشيته

#### باب في الوديعة

(ماقولكم) في شخص ترك متاعه عند شخص جالس فسكت الجالس وذهب صاحب المتاع ثم ضاع ذلك المتاع فهل يضمن ذلك الجالس أم لا (الجواب) سكوته عند وضعه بعد رضا فيضمن إن فرط لأن سكوته قام مقام الصيغة للمعاوضة في البيع كما في الأمير على عبد الباقي

#### باب في الإعارة

(ماقولكم) في شخص استعار شيئاً يغاب عليه ثم ادعى ضياعه وقتل يلمه القيمة أو المثل إن كان مثلياً يوم انقضاء أجل العارية بعد أن يحلف لقد ضاعت ضياعاً لا يقدر على ردّها بعده فهل إذا وجدت العارية بعد غرم قيمتها أو مثلها تكون للمستعير أو المعير (الجواب) في حاشية الخرشى وإذا وجدت العارية بعد غرم قيمتها أو مثلها فإنما تكون للمستعير ولا يأخذها المعير كما أن الصانع إذا غرم قيمة المصنوع إذا ادعى ضياعه ثم وجد بعد غرم قيمته فإنه يكون للصانع والله أعلم (ماقولكم) في شخص استعار دابة ثم أرسلها مع غلامه فرجع الغلام وادعى ضياعها فهل يكون الضمان على المستعير أم كيف الحال

المكره عن دفعه حتى بالاستغاثة والهرب فلا يقع طلاق وإلا وقع والله أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل لفظ من لسانه فقال بعد هذا فعلها فهي بالثلاث طالق عن زوجته فصح الفعل من أختها ليس من الحرمة هل يقع الطلاق أم لا أفتونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه لا يقع عليها الطلاق والحال ما ذكر والله أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل طلق زوجته من قبل طلبة واحدة وراجعها ثم بعد مدة قال لأهلها شيلوا حوائجها ما هي علي ذمتي قاصدا بهذا اللفظ طلبة واحدة في سريره ولم يلفظ بالطلاق فهل بعد أن نوى بواحدة يعد طلبة ثانية وله مراجعتها وتصير باقية معه بواحدة أم كيف الحكم أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم وقع عليها طلبة وله مراجعتها والحال ما ذكر وتبقى معه بواحدة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في امرأة وكلت رجلا على زوجها أنه يطلقها ثم أتى الوكيل إلى زوجها وقال له أنت ما طلقت سابقا والآن طلقها بالثلاث

والحال أنه مغضوب عليه والوكيل ذو شوكة وطلقها الرجل وهو ليس له صفاط في زوجته فهل للرجل أن يملك عليها بعقد جديد ومهر جديد بغير محلل يملك أم ليس له ذلك أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه حيث وجدت شروط الإكراه من كونه عاجلا ظلما والمكره قادر على تنفيذ ماهدده به والمكره عاجز عن دفعه حتى بالهرب والاستغاثة فلا يقع عليه الطلاق وإلا وقع وحيث وقع وكان بالثلاث فليس له الرجوع عليها إلا بمحلل والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى



الله عنه في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها على الطلاق ثلاثا إذا لم تأت بهذه الدعوة في هذا الوقت وإلا فانت طالق وهي تقول عندى ولم أعطك هي والحال بين الأمر أن هذه الدعوة لم هي عندها فهل يقع عليه الطلاق الثلاث أو طلاق واحدة أولا أقفونا (أجاب) رضى الله عنه حيث لم تكن قادرة على الإتيان بها فلا يقع عليها الطلاق وإن كانت قادرة على الإتيان بها ولم تأت بها وقع عليها الطلاق الثلاث والله سبحانه (٢٤٣) وتعالى أعلم

### (باب الرجعة)

(سئل) رضى الله عنه عن رجل تشاجر مع زوجته وشدها إلى بيت أبيها وقال أنت طالق وغاب عنها مدة نحو ثلاثة أشهر فهل إذا أراد مراجعتها ذلك وكيف يكون طريق المراجعة أقفونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم حيث لم تمض لها ثلاثة قروء. فله مراجعتها بقوله راجعت زوجتي فلانة بنت فلان إلى عقد نكاحي وإن مضت الأقراء الثلاث

فلا بد من عقد جديد بشروطه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل طلق زوجته فادعت أنه طلقها ثلاثا وقال ماطلقت إلا طلاق واحدة فهل إذا عدت البينة تجب عليها الرجوع إلى مسكنه والتسكين أم يجوز لها أن تمتنع من الرجوع إلى بيته والتسكين والحال أنه راجعها قبل أن تنقضى عدتها وأجرى بينهم والعدة ما انقضت أقفونا مأجورين خيرا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم حيث عدت البينة لحلف أنه لم يطلق إلا طلاقا رجعيا وراجع بشرطه وجب عليها الرجوع إلى طاعته

(الجواب) في حاشية العلامة الأمير علي عبق نقلا عن البناني إذا أرسل العارية من الدواب مع عبده أو أجيره فلا ضمان لأن الناس هكذا يفعلون وإن لم يعلم ضياعها إلا بقول الرسول وهو مأمون أو غير مأمون فذلك سواء والله أعلم [مسئلة] يخاف المستعير ما فرط فيما علم أنه هلك بغير صنعه كما إذا هلك بحرق أو قرض فأرمثلا ويرأ سواء كان الشيء المستعار مما يغاب عليه أم لا وإن نكل عن اليمين فإنه يفرم ولا ترد اليمين لأنها مبنية تهمه وحيث ضمن فإن فات المقصود من الشيء المستعار فإنه يضمن قيمة جميعه وإن لم يفت ضمن ما بين قيمته سليما ومعيبا هذا هو المعول عليه كما في الأمير علي عبق ويؤخذ من هذه المسئلة أنه يجب على المستعير تفقد العارية وكذا يجب على المرتين والمودع ونحوهم تفقد ما في أمانتهم مما يخاف بترك تفقده حصول العث ونحوه فيه لأن هذا من باب صيانة المال فإن لم يفعل ذلك تفريطا ضمن وهذا ظاهر وسأيت ذكر هذا في باب الدعاوى والأيمان

### باب الغصب

(ما قولكم) في الأكل من طعام الخلفاء والعمال وأخذ عطاياهم هل هو جائز مطلقا أم فيه تفصيل وهل لمن ظلموه أخذ عين شيئه إن ظفر به أو قدر شيئه إن لم يوجد (الجواب) إن كان جل ما لهم حلالا جاز الأخذ منهم فقد أخذ مالك جائزة من المنصور وأخذ ابن شهاب جائزة من عبد الملك بن مروان وأخذ ابن عمر جائزة من الحجاج على ما نقل قال الحسن لا يرد عطايا السلاطين إلا أحق أو مرأى أى ما لم يعلم الحرام وإن كان جل ما لهم حراما فيمنع الأخذ منهم وقيل يكره وأما من جميع ماله حرام فقال الشيخ سليمان في شرح الإرشاد يجرم الأكل منه وقبول هبته ومعاملته إن علم أن ما أطعمه أو وهبه قد اشتراه بعين الحرام وأما إن اشتراه بثمن في ذمته ثم دفع فيه عين الحرام فإنه لا يحرم أكله وأما إن كان قد ورثه أو وهب له ذلك جاز ما لم يكن عين الحرام ويفهم مما ذكر أنه لو شك هل اشتراه أو وهب له أنه لا يحرم وإذا ظفر المظلوم بعين شيئه جاز له أخذه أو أخذ ما يساوى قدره من مال الظالم سواء كان من جنس شيئه أو من غير جنسه علي المشهور وسواء علم الظالم أم لا وجواز الأخذ مشروط بشرطين الأول أن لا يكون الحق عقوبة بجرح أو قطع وإلا فلا بد من رفعه لمن يحكم عليه

وحرم عليها النشوز والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في المطلقة طلاقا رجعيا إذا انقضت عدتها ولم يراجعها الزوج في العدة هي بانث عليه بانقضاء العدة فليس له مراجعتها إلا بعقد جديد ومهر جديد برضاها إن رضيت والا فلا أم كيف الحكم في ذلك أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم لا تحل له بعد انقضاء العدة إلا بعقد جديد ومهر جديد ورضاها والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها أنت طالق ثم راجعها

ثم تشاجر معها ثانياً فقالت له أبرأك الله من الحق والمستحق وما تدعى النساء على الرجال فأجابها الزوج بقوله إن صحت براءتك فأنت طالق ثم اصطلحوا بعد البراءة المذكورة ثم تشاجروا مرة ثالثة فقال لها أنت طالق فهل له مراجعتها أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم حيث كان الأمر ما ذكر قبله مراجعتها بشرطها والله تعالى أعلم ﴿باب الولية﴾ (سئل) رضى الله (٢٤٤) عنه عن صور الحيوانات إذا اشتراها شخص وأعطائها لصبي يلعب بها

يحل الشراء المذكور للصورة وإعطائها للصبيان أم لا يحل إلا للعب البنات دون غيرهن من الصبيان أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم يحرم شراء الحيوانات المذكورة وإعطائها للصبي ليلعب بها إلا للعب البنات فهن مستثنات من ذلك في التحفة يجوز تصوير لعب البنات لأن عائشة رضى الله عنها كانت تلعب بها عنده صلى الله عليه وسلم رواه مسلم وحكته تدرين أمر الترية اهـ وحيث جاز التصوير جاز البيع فيما يتعلق بهن والله سبحانه وتعالى أعلم

### ﴿باب العان﴾

(سئل) رضى الله عنه في رجل تزوج امرأة وجلست في عقده مدة ثلاث سنوات وبعد طلقها طلاقاً بائناً ومكثت عند أهلها ثلاث سنين وأربعة أشهر ثم نالت حاملاً ولم يخبر الزوج أنها حامل ثم إن أخت الزوج أوصت عند موتها أن امرأة أخيها حامل منه فهل يثبت ذلك الحبل من الزوج المذكور أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم إن وضعته لدون أربع سنين

والثاني أن يأمن من الرذيلة اهـ ملخصاً من الخرشى والعدوى [مسئلة] من أنلف أحد مزدوجين ضمن قيمتهما على الأصح كأحد سفرى كتاب وقيل يضمن قيمة التالف وما نقصه الباقي كمن أنلف عجلاً كانت أمه تحلب عليه اهـ من الأمير على عقب في فصل الخيار [مسئلة] من تعدى على ثوب شخص آخر فصبغه فربه مخير بين أن يأخذ من المتعدى قيمته ايض يوم التعدى أو يأخذه ويدفع للتعدى قيمة صبغه يوم الحكم اهـ خرشى (ما قولكم) في رجل اشترى من آخر ثوباً يظنه ملكاً للبائع ثم تبين أنه مغضوب فردّه إلى غاصبه ورد له الغاصب دراهمه فهل يسوغ له تملك تلك الدراهم أم لا (الجواب) في الأمير في أول باب الوديعة لم يختلف أصحاب سحنون أنه يجب عليه التصديق بقيمة الثوب لأنه لم يعلم صاحبه وبالدراهم التي أخذها بدل دراهمه أى لأنه قدر على تخلص الثوب للفقراء وقد رده للغاصب ولأن الدراهم ليست عين دراهمه<sup>(١)</sup> ودراهمه في ذمة الغاصب كما قالوه في الوديعة يحرم قبولها من مستغرق الذمم ومن ردها له ضمنها للفقراء والله أعلم (ما قولكم) في ظالم كلص أو غاصب أو سارق أو مكاس أخذ شيئاً من ربه قهراً ثم اشتراه شخص غير ربه من ذلك الظالم ثم وجده ربه يد ذلك المشتري هل له أخذه منه أم لا (الجواب) له أخذه من المشتري من الظالم ولكن يدفع المشتري القدر الذى دفعه للظالم بشرطين الأول إن لم يأخذ المشتري ذلك الشيء من الظالم ليمتلكه مع علمه بأنه ظالم وإلا بان أخذه ليمتلكه فإن ربه يأخذه بجائنا الثاني لم يمكن تخليصه من الظالم إلا بالفداء فإن أمكن تخليصه من الظالم بجائناً فإن ربه يأخذه من المشتري بجائناً وإن أمكن أخذه من الظالم بأقل مما فداه به المشتري فإن ربه يأخذه بذلك الأقل كذا ذكره في باب الجهاد (فرع) إذا باع عن الصغير قريبه كالآخ والعلم بلا إيضاء ولا حضانة فكبر الصغير وأخذ شيئته فإن المشتري لا يرد الغلة ولو كان عالماً يوم البيع بتعدى البائع قاله في المعيار وقال الشيخ ميارة لأن القريب فيه خلاف بين العلماء هل ينزل منزلة الوصى أم لا وعلى الثاني فالمشتري منه له شبهة

(١) قوله ليست عين دراهمه : لكن قد يقال هو يأخذ بقدر حقه إلا أن يقال يتحاصروا مع

غرماء الغاصب وهو لا يدري ما يخصه

من اجتماعهما قبل الطلاق نسب إليه ولا يتنفي عنه إلا بلعان بشرطه والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿باب الإيلاء﴾ (سئل) رضى الله عنه فيمن تشاجر مع زوجته فقال ورب الكعبة ما عاد أجيك مرة واحدة يعنى لا يقربها الله يحرمك على كتحريم أهلى على ونوى بهله أمه وأخته فهل والصورة هذه ماذا يجب عليه في ذلك أفوتونا (أجاب) رضى الله عنه حيث أراد بقوله الأول الجماع لزمه بجماعها كفارة يمين وإن أراد بالثاني طلاقاً أو ظهاراً وقع

مانواه وإن لم ينو شيئاً مما ذكر لزمه كفارة يمين والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب الاستبراء) (سئل) رضى الله عنه فيمن ملك أمة وأراد وطأها عقب الملك من غير استبراء وهي من ذوات الأشهر فهل يحل له وطؤها فإذا قلتم لا فهل أحد يقول بذلك من علماء الشافعية أو غيرهم أفئونا (أجاب) رضى الله عنه لا يحل وطؤها حتى يستبرأ هذا هو المعتمد الذى عليه الفتوى (٢٤٥) وقال المزنى وابن سريج وصاحب

التقريب لا يجب استبراء البكر والصغيرة ومن لم توطأ قال الرويانى وأنا ميل إليه قال العلامة السيوطى قلت وهو المختار عندى والله

سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فى جارية بانث حامل بعد وطء سيدها بثلاث سنين وحيضها مراراً فهل يلحق به الحبل والحال ما ذكر وإذا قلتم لا فالحكم فى ذلك وفيها أفئونا (أجاب) رضى الله عنه لا ينتفى عن سيدها الحبل المذكور إلا أن يستبرأ بحيضه مثلاً بعد الوطء وقبل الوضع وحلف مع ذلك أن الولد ليس منه فإذا وجد الشيطان اتنى الحبل ويصير ولدها رقيقاً للسيد إن لم تكن أمه أم ولد وإلا فيتبعها ولا يلزم الأمة حد ولا غيره إلا أن تقر بزنا أو تقوم البينة به فيعمل بمقتضاه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فى جارية تدعى أنها حامل من سيدها وتم لها حول كامل وهى تدعى ذلك وبعد الحول رأى سيدها نكراً فأنكره عليها وبعد ذلك ثبت الحبل فهل يكون الطفل من سيدها على هذه الصفة أم يحل بيعها بحملها أم كيف الحكم

أفئوا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كان سيدها يطؤها فالولد ولده ولا عبرة بالرية المذكورة إلا إن استبرأها بحيضه بعد وطئه ووضعته لستة أشهر من الاستبراء وحلف على ذلك فينتفى عنه الولد وإلا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فى رجل اشترى جارية من شخص آخر والحال أن الأمة المذكورة مكثت عند الدلال نحو خمسة أشهر قبل الشراء فلما اشتراها المذكور سألها هل حضت أم لا فأجابت بأنى رأيت الدم يوماً واحداً عند سيد قبل

تسوخ له الغلة قاله أبو الحسن الصغير وكذا من باع ما يعرف لغيره زاعماً أن مالكة وكله على بيعه وهو من ناحيته وسببه فلم يثبت التوكيل ففسخ البيع فلا ترد الغلة اه أمير

### باب فى الاستحقاق

[مسئلة] الاستحقاق لغة إضافة الشيء لمن يصلح له وله فيه حق كاستحقاق هذا من الوقف مثلاً بوصف الفقراء والعلم وشرعاً رفع ملك شيء بثبوت ملك قبله وحكمه الوجوب إن توفر سببه فى الحر أو غيره إن ترتب على عدم القيام به مفسدة كالوطء الحرام وإلا جاز وسببه قيام البينة على عين الشيء المستحق أنه ملك للبدعى لا يعلون خروجه ولا خروج شيء منه عن ملكه إلى الآن وشروطه ثلاثة الأول الشهادة على عينه إن أمكن وإلا فيأذنه والثانى الإغذار فى ذلك للحائز فإذا ادعى مدفعاً أجله فيه بحسب ما يراه والثالث يمين الاستبراء ويمنعه أحد أمرين سكوت أو فعل فالسكوت عدم قيام المدعى بلا عذر أمد الحياة والفعل اشترائه من حائزه من غير بينة يشهد سراً قبل الشراء بأنى إنما قصدت شراء ظاهراً خوفاً أن يفوته على بوجه كما فى شرح أقرب المسالك وحاشيته

### باب فى الشفعة

[مسئلة] سبب الشفعة بيع الشريك الآخر جزءه الشائع فى عقار ونحوه على غير شريكه وأركانها خمسة (الأول) أخذ وهو الشفع وهو شرطه أن يكون هو المالك للجزء الآخر أو وكيله أو وليه حيث كان محجوراً عليه أو بيت مال ولو ذمياً أو محبساً لحصته (والثانى) مأخوذ منه وهو المشتري وشرطه أن يطرأ ملكه وأن يكون لازماً وأن يكون بمعاوضة ولو غير مالية كتنكاح وخلع (والثالث) شيء مأخوذ وهو المبيع وشرطه أن يكون جزءاً شائعاً من عقار ونحوه ولو منافقاً له أو شجرة أو بناء مملوكاً بأرض حبس إن انقسم وإلا فقولان مشهورهما عدم الشفعة فيه فمن قال علة الشفعة رفع ضرر الشركة أجازها مطلقاً إذ ضررها حاصل فيما لا ينقسم أيضاً ومن قال علتها دفع ضرر القسمة منعها فيما لا ينقسم فلا شفعة لأحد الشريكين بأذرع معينة من عقار ولا بغير معينة عند مالك ورجحه ابن رشد ولا شهب فيها الشفعة والعقار الأرض وما اتصل بها من بناء وشجر

أفئوا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كان سيدها يطؤها فالولد ولده ولا عبرة بالرية المذكورة إلا إن استبرأها بحيضه بعد وطئه ووضعته لستة أشهر من الاستبراء وحلف على ذلك فينتفى عنه الولد وإلا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فى رجل اشترى جارية من شخص آخر والحال أن الأمة المذكورة مكثت عند الدلال نحو خمسة أشهر قبل الشراء فلما اشتراها المذكور سألها هل حضت أم لا فأجابت بأنى رأيت الدم يوماً واحداً عند سيد قبل



أن يقبضني الدلال فما حكم المذكورة في الاستبراء هل هو بالأشهر أو بالحيض فإذا قلتم من ذوات الحيض فوطئها المشتري ما حكم وطئه وهل إذا أراد بيعها يجب عليه الاستبراء أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كانت المذكورة لم تر الدم أربعة وعشرين ساعة فيما مضى من عمرها فهو من ذوات الأشهر فيكون استبرأؤها بشهر وإن رآته أربعة وعشرين ساعة فيما مضى (٢٤٦) ثم انقطع فاستبرأؤها بحضة فإن لم تره صبرت حتى تحيض

أو تصل سن اليأس ووطئه المشتري لها قبل الاستبراء حرام لا حد فيه ولا يجب عليه الاستبراء إذا أراد البيع والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن ملك جارية من ذوات الحيض أو من ذوات الأشهر فهل يحل النظر إليها بشهوة ومضاجعتها ومفاخذتها ومعانقتها وتقبيلها أو غير ذلك من الاستمتاع ما عدا الجماع أم يحرم جميع ذلك عليه حتى تنقضى عدتها فإن قلتم بالحرمة فما فائدة الملك وإن قلتم بعدم الحرمة بينوا لنا دليل ذلك أنابكم الله تعالى (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كان ملكه لها بغير سبي كأن اشتاها أو ورثها أو غير ذلك من أسباب الملك حرم عليه جميع ذلك حتى يستبرئها وإنما حرم ذلك لأدائه إلى الوطء المحرم ولا احتمال أنها حامل بحر فلا يصح حينئذ بيعها والله الهادي سبحانه أعلم

### (باب الرضاع)

(سئل) رضى الله عنه عن رجل أخبرته أمه بأن بينه وبين زوجته رضاعاً محرماً

فلاشفعة في غيره إلا تبعاً ونحو العقار الثمرة على أصولها ونحوها من مقناة وباذنجان وقرع وبامية ماله أصل يجنى ثمره وأصله باق ولو بيعت مفردة عن أصلها مالم تيبس بعد العقد وقبل الأخذ بالشفعة وإلا فلاشفعة فيها وكذا إذا وقع العقد عليها وهي يابسة كما في المدونة فلو باع أحد الشريكين الأصول وعليها ثمرة قد أزهرت أو أبرت قبل البيع واشترطها المشتري لنفسه ولم يأخذ الشفيع بالشفعة حتى ييبس وقلنا بسقوط الشفعة حينئذ فيهما وأخذت الأصول بالشفعة حط عن الشفيع ما ينوب الثمرة من الثمن وأما لو اشترى الأصول ولم يكن فيها ثمرة أبرت أخذت بالشفعة مع الأصول مالم تيبس أو تجذ ولا فاز بها المشتري وأخذ الشفيع الأصول بالثمن ولا يحط عنه شيء من الثمن في نظير الثمار وفي الحالة التي يفوز فيها بالثمرة يرجع المشتري عليه بالثمن من سقي وعلاج ولو زادت قيمة الكلف على الثمار ولاشفعة في حيوان إلا حيواناً في نحو حائط ومعصرة محبسة فإذا كانت الحائط مثلاً مشتركة وفيها حيوان كبقرة أو آدمى مشترك بينهما فباع أحدهما نصيبه من الحائط فللاخر الأخذ بالشفعة في الحائط والحيوان (الركن الرابع) المأخوذ به وشرطه أن يكون مثل الثمن الذي أخذ به المشتري أى الذى وقع العقد عليه وإن نقد المشتري خلافه على الراجح حيث كان مثلياً ولو ديناً بذمة بائنه أو قيمته إن كان مقوماً كعبد وتعتبر القيمة يوم البيع لا يوم الأخذ بالشفعة أو قيمة الشقص فيما إذا كانت المعاوضة بشيء غير متمول من نحو نكاح وخلع وصلاح عمد على نفس أو طرف الواجب فيه القود وبما يخصه من الثمن أن صاحب الشقص في البيع غيره في صفقة ولزم المشتري لها الباقي وهو ما صاحب الشقص في الشراء كالعبد وإن قل وأن يأخذه بأجله إن أيسر أو لم يوسر وضمنه مليء وإلا عجل الثمن إلا أن يتساويا عدماً وبرهنه وضامنه وأجرة دلال وكاتب ومكس . (الركن الخامس) الصيغة وشرط لزوم الشفعة للشفيع أن يقول أخذت بالماضى لا بالمضارع ولا باسم الفاعل وأن يكون في حال معرفة الثمن وشرط لزوم المشتري تسليم الشقص أن يقول بعد قول الشفيع أخذت وأنا قد سلمت لك ذلك فيتبعه بالثمن المعجل فإن عجل الثمن فلا كلام للمشتري وأخذ منه جبراً إن لم يسلم وإن لم يعجله فإن سلم أجل للوفاء باجتهاد الحاكم ولا نقض

بعد نحو عشرة سنين وهي مساكنة لهما فوقع في قلبه صدقها لصلاحها ولم يلتفت لما يحصل بينهما من مخاصمات النساء لمزيد ورعها لكن شق عليه فراق الزوجة المذكورة لامتداد الصحبة وكونها أم أطفاله وبنات عمه ومعلوم أن إخبار الأم أو غيرها لا يؤثر في صحة النكاح مالم تقم البيئة العادلة ويتم نصابها بأربع نسوة عند القاضي مع استجماع شروط الحسبة ونحو ذلك مما هو معلوم لكن ذكر العلامة ابن حجر في شرح الإرشاد الكبير آخر باب الرضاة أنه

إذا وقع في قلبه صدقها اتجه الجزم بالحرمه حينئذ أو قريب من هذه العبارة ونحوها أيضا نقلها العلامة البرلسي في الجواهر وكأنه نقلها من الإمداد لتأخرز منه فهل ماذكراه معتمد أم لا وهل في المسئلة خلاف يجوز العمل به أو قول لبعض الأئمة وما معتمد الرملي واتباعه في مثل هذه نصاً لا مفهوماً وهل فرق بين قولهم وقع في قلبه صدقها وغلب على ظنه صدقها وإذا قلتم بالفرق أوضحتم كلا على حدته (٢٤٧) وكان العلامة ابن حجر قاسها على

مسئلة المخبر بدخول رمضان  
فاذا لم يوجد نصوص في المسئلة  
في باب الرضاع فلينقل في المسئلة  
المقيس عليها وعبارة الامداد  
المشار اليها مانصه نعم إن وقع  
في نفسه صدقها احتمل أن يقال  
يلزمه الأخذ بقولها قياسا على  
لزوم الصوم بإخبار من وقع في قلبه  
صدقها انتهى ومثله الجواهر لأنه

للشفعة ثم يبيع من ماله ما يوفى به الثمن ولو الشقص والأولى تقديم ما هو الأولى  
بالباع وإن لم يسلم ولم يعجل أجل بالاجتهاد فإن مضى الأجل ولم يأت به فله  
البقاء على طلب الثمن فيباع له مال الشفيع للوفاء وله أن يبطل أخذه بالشفعة فإن  
قال الشفيع أنا آخذ بالمضارع أو باسم الفاعل وقد سلم المشتري له الأخذ أجل  
ثلاثة أيام لإحضار النقد فإن أتى به فيها وإلا سقطت شفيعته ولا قيام له بهابعد  
ذلك وأما إن سكت المشتري أو أبى فإن يجعل الثمن أخذه المشتري جبراً وإلا  
بطلت شفيعته حالاً فيهما ورجع الشقص للمشتري . هذا خلاصة ما في أقرب المسالك  
وشرحه وحاشيته

باب في القسمة

( ما قولكم ) في شريكين في حانوت طلب أحدهما البيع وأبى الآخر فهل يجبر على البيع أم لا ( الجواب ) في أقرب المسالك وأجبر على البيع من أباه من الشركاء فيما لا ينقسم من عقار وغيره بشروط ( الأول ) إن نقصت حصة مرید البيع لو باعها مفردة من حصة شريكه فإن لم تنقص لو بيعت مفردة لم يجبر لعدم الضرر . ( الثاني ) ولم يلزم الآبي النقص فإن قال بع ما يخصك في هذا الحانوت وإن نقص عن بيعه جملة فعلى ما نقص فإنه لا يجبر على البيع معه لعدم الضرر ( الثالث ) ولم تملك حصة مرید البيع مفردة فإن ملكها مفردة وأراد بيعها وأبى صاحبه من البيع معه لم يجبر على البيع معه . ( الرابع ) ولم يكن المجموع للغلة فإن اشترى لها حانوت اشترى للغلة لم يجبر الآبي على البيع مع من أراده اه بتصرف

باب في القراض

(ما قولكم) في شخص اشترى سلعة لنفسه بثمن معلوم فلم يقدر على وفائه فقال لشخص آخر إذا اشتريت سلعة بكذا فاعطني الثمن لا تقده لربها وربحها بيننا مناصفة مثلاً فدفعه له فهل هذا قراض صحيح أم لا وإن قلتم إنه غير صحيح هل الربح للعامل وحده والخسر عليه أم لا (الجواب) هذا قرض فاسد لا قراض فيجب رده لربه فوراً لأنه قرض لم يقع علي وجه المعروف فإن تقده في السلعة فالربح للعامل وحده والخسر عليه بخلاف ما إذا لم يخبر رب المال بالشراء بل قال بعد أن اشتراها ادفع لي عشرة مثلاً علي وجه القراض والربح بيننا فيجوز

نحو أصوله وفروعه ما لم يصدقه أخذا مما مر أول محرمات النكاح فيمن استحل زوجة ابنه بل أولى وحينئذ يأتي هنا ما مر ثم وإنه لو طلق بعد الإقرار أو أخذه مطلقا فلا تحل له بعد الخ مافيهما وفي النهاية والتحفة في باب ما يحرم من النكاح بعد قول المتن والاختوات نعم لوزوجه الحاكم مجهولة ثم استدلحقها أبوه بشرطه ولم يصدقه هو ثبتت أخوتها له وبقي نكاحه نص عليه الخ مافيهما والعبارة للتحفة فدل كلامهما على أنه بالتصديق حرمت عليه لأنه في التحفة

استظهره وفي النهاية استوجهه كما هو صريح عبارتهما والذي يظهر أنه لا فرق بين قولهم وقع في قلبه صدقها وغلب على ظنه صدقها وأن المراد منهما واحد وهو وقوع نسبة التصديق في قلبه بظن قوى بدليل عبارة النهاية ما لم يصدقها والتحفة إلا إن صدقه هذا وقد سبق منا افتاء مخالف لما ذكر فليحذر والله الهادي إلى سواء السبيل أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل معاشر امرأة في الحرام سنة (٢٤٨) كاملة ثم بعد ذلك تزوجها بالجلال وجلس قدر نصف شهر فجاءت امرأة أبيه

وقالت له يا ولدى هذه أختك من الرضاة لأنى أرضعتها مع أخيك فقال لها متى أرضعتها فقالت له قبل ما يأخذ أبوك أمك بخمس ست سنين وأنت في علم الله فهل والحالة هذه الحرمة تحل لهذا الرجل أم تحرم عليه برضاها مع أخيه من أبيه (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كان اللبن الذي ارتضعت من المذكورة للأب بأن نزل بسبب ولادة من الأب رضعت منه خمس رضعات متفرقات وشهد بما ذكره رجلان أو رجل وامرأتان أو أربع نسوة حرم نسكاحها وفرق بينهما ولا فلا والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن زوجته أرضعت بنته مع ابن أخيه وزوجة ابن أخيه المذكورة أرضعت المذكورة أيضاً مع ابنها المذكور وللم المذكور ابن من زوجته المذكورة موجود قبل الرضاة المذكور ولابن أخيه المذكور بنتان من زوجته المرضعة المذكورة وجدوا بعد الرضاة المذكور ولم يراضعوا مع أحد من أولاد عمه فهل يحل لابن العم الموجود قبل الرضاة أن يتزوج بأحد البنتين المذكورتين

ويكون قراضاً على ما خلا عليه وكذا يكون قراضاً صحيحاً إذا قال ادفع لى كذا على وجه القراض فقد وجدت رخصاً اشتريه به والرجح بيننا على كذا فيجوز إن لم يسم السلعة أو بايعها فإن سمي أحدهما لم يحز وكان قراضاً فاسداً وله في تعيين البائع أجره تولى الشراء أو قراض المثل وله في تعيين السلعة أجره المثل

### باب في المساقاة

[مسئلة] هي عرفاً عقد من رب الحائط أو الزرع مع غيره على القيام بمؤنة وخدمة شجر أو نبات أى على التزام خدمته من سقى وتقيّة وتقليم وغير ذلك بجزء من غلة هذا هو الأصل وفيها لا بأس بالمساقاة على أن كل الثمرة للعامل بصيغة من لفظ مادة ساقيت فقط عند ابن القاسم وأومنه ومن مادة لفظ عاملت أيضاً عند سحنون كما سيتضح وهي مستثناة من ستة أصول كل واحد منها يدل على المنع (الأول) الإجار بالمجهول لأن نصف الثمرة مثلاً بمجهول (الثاني) كراء الأرض بما يخرج منها فيما إذا جعل للعامل جزء من البياض والبذر عليه (الثالث) بيع الثمرة قبل بدو صلاحها بل قبل وجودها (الرابع) الغرر لأن العامل لا يدري أنسلم الثمرة أم لا وعلى تقدير سلامتها لا يدري كيف يكون مقدارها (الخامس) بيع الطعام بالطعام نسيئة إذا كانت العامل يغرم طعام الدواب والاجراء لأنه يأخذ عن ذلك الطعام طعاماً بعد مدة (السادس) الدين بالدين لأن المنافع والثمار كلاهما غير مقبوض والأصل فيها معاملة النبي صلى الله عليه وسلم أهل خير ولداعية الضرورة إلى ذلك ولفظها مفاعلة أما من التي تكون لواحد نحو سافر وعافاه الله وهو قليل وأما أن يلاحظ العقد وهو لا يكون إلا من اثنين فيكون من التعبير بالمتعلق بالفتح وهو المساقات على المتعلق بالكسر وهو العقد وإلا فهذه الصيغة تقتضى أن كل واحد من العامل والمالك يسقى لصاحبه كالمضاربة والمقاتلة وليس هو المراد كما في حاشية أقرب المسالك وشرحه على المتن [مسئلة] عقد المساقات من العقود اللازمة عند جمهور الفقهاء خلافاً لأبي حنيفة فإنه منعها ووافق أصحابه الجمهور فليس لأحدهما فسخا بعد العقد دون الآخر ما لم يراضيا عليه هذا هو المذهب وأركانه أربعة (الأول) المعقود عليه وهو الأشجار وسائر الأصول وشروط صحته ثلاثة الأول أن لا يخلف

أم لا يحل له ذلك ويكونوا جميعاً أخوة من الرضاة أم كيف الحكم أفتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث لم يجتمع الابن المذكور والبنات على ثدى واحد جاز له نكاح أحدهما والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجلين تراضعا مع شخص وللشخص أخت أجنبية ثم إن الرجلين المذكورين أراد أحدهما أن يتزوج علي أخت الشخص المذكور فهل له ذلك أم لا أجيبوا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كان المتزوج المذكور لم يجتمع هو والمرأة على ثدى واحد فنكاحه



صحيح وأعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل عتده أخت ولها ولد رضيع مع ولد خاله مات أبو الولد الذى رضع معه ولد خاله ثم أخذ أمه رجل آخر وجابت منه بنت ثم جاء للخال ولد غير الذى رضع مع ولد أخته وأراد الرجل أن يزوج ولده على بنت أخته فهل يصح العقد أولا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث لم يجتمعا على ثدى واحد فالتكاح بينهما صحيح والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل (٢٦٩) ماتت زوجته وأراد الزوج بأختها

والحال أنها أرضعت مع بنته بنت أختها فهل يصح له أن يزوج بها أم لا أفيدوا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث لم ترضع من لبنه ولا لبن من تحرم عليه بنتها حلت له وجاز له نكاحها والله الهادى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن أرضعت شخصين من ثديها خمس رضعات متفرقات والحال أنها إذا عصرت ثديها يخرج منه مثل الغراء ولم تعلم هل وصل شيء إلى جوف المذكورين أم لا والحالة هذه تثبت الرضاع أم لا فإن قلتم لا الورع الترك أم لا أفوتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم لا يثبت الرضاع بما ذكر والحال ما سطر والله عز وجل أعلم

### ﴿باب الحضانة﴾

(سئل) رضى الله عنه في ولد فقيه بلغ تحت يد والده فهل للولد المذكور الخروج من تحت يد والده ليتعلم العلم أو ليتعلم حرفة تغنيه عن منة والده وتكفف الناس والحال أن والده لم يرض ذلك فهل يجبر الولد المذكور لطاعة والده حيث الوالد المذكور ملتزم لولده مادام باق تحت يده مؤنته

بضم الياء فلا تصح فيما يخلف كقضب بفتح القاف وسكون الضاد المعجمة ثبت معلوم يشبه البرسيم أو قرط بضم القاف أو موز لا تخلف ولا تنتهى لأجل معلوم فينال الذى لم ينته منه من سقى العامل فكأنه شرط زيادة عليه الثانى أن لا يبدو صلاحه خلافاً لسحنون فلا تصح فيما بدا صلاح ثمره وهو فى كل شيء بحسبه على المشهور لأن فيه منفعة لرب الحائط وهو سقوط الجائحة عنه لأن الثمرة إذا أجيحت فى المساقاة لم يكن له فى الجائحة شيء وكان له الخيار بين التماضى أو الخروج بخلاف الاجارة فإن للأجير أن يرجع فيها إذا أجيحت الثمرة بأجرة مثله فيما عمله الثالث أن يكون ذا ثمر فى عام المساقاة فلا تصح فيما لا ثمرة له أصلاً كالأثل أو لم يبلغ حد الائتمار كالودى نعم تصح فى محترزات هذه الشروط تبعاً لغيره بما تصح فيه المساقاة فيكون لها ولا يجوز ابقاؤه للعامل ولأرب الحائط لأنه زيادة إما على رب الحائط أو على العامل يناله بسقيه مسقة والفرق بينهما وبين البياض ورود السنة بالبياض (الركن الثانى) الجزء المشترط للعامل من الثمرة وشروط صحته ثلاثة الأول شيوعه فى ثمر الحائط فلا تصح بشجر معين ولا بكيل والثانى عليه كربع أو ثلث أو أقل أو أكثر فلا تصح لو قال للعامل ولك من الثمر جزء أو بعض والثالث أن لا يكون مختلفاً فلا تصح فيما لو كان فى الحائط من الثمر وشرط عليه أن يأخذ من صنف منها النصف ومن صنف آخر الثلث (الركن الثالث) العمل وهو جميع ما يقتقر الحائط إليه عرفاً كإبار وتنقية ودواب واحبال ودلاء ومساحى وأجراء وعليه خلف مارث من ذلك إلا ما مات أو مرض أو غاب أو أبق أو سرق من الحيوان العاقل أو غيره مما كان فى الحائط أولاً قبل العقد فليس عليه بدله ولا أجرته بل ذلك على رب الحائط وإنما على العامل إجراء النفقة على من فى الحائط من عبيد وأجراء ودواب وكسوتهم كانوا لأرب الحائط أولاً وشروط صحته أربعة (الأول) أن يشترط عليه رب نقص مافى الحائط من نحو دواب مما هو موجود بالحائط يوم العقد مما يحتاج الحال إليه وإلا فسدت (الثانى) أن لا يشترط تجديد الشيء فى الحائط لم يكن موجوداً وقت العقد على العامل أو رب الحائط بما تقدم وإلا فسدت إن كانت تلك الزيادة لها بال وإلا لغت كما فى بن وغيره (الثالث) أن لا يشترط زيادة

(٣٣ - قررة العين) ومؤنة من تلزمه مؤنته أو يمنع الوالد المذكور من إبقاء ولده تحت يده حيث لم يرض الولد المذكور بالجلوس تحت يده وإذا قلتم يجبر الولد لطاعة والده وإبقائه تحت يده فهل للولد المذكور أخذ شيء من الزكاة التى تدفع إلى أصنافها حيث هو من الأصناف الثمانية والحال أن والده غنى أم لا كيف الحكم فى جميع ذلك أفوتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم له الخروج من تحت يد والده حيث لا رية ولا يجبر على البقاء تحت يد والده وإن التزم

والده ما ذكر كما ذكر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل له زوجة طلقها منذ أربع سنين وله منها بنت سنها إحدى عشرة سنة وأكثر فهل والحالة هذه خلصت حضانة البنت المذكورة أو هي باقية أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم وأما البنت الصغيرة فهي بخيرة بين أبيها وأُمها فمن اختارته منهما صرفت إليه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في شخص (٣٥٠) أراد أن ينزل إلى جده وله زوجة بمكة والحال أنه لم

يكن لها بجدة أحد من أقاربها ولم يعطها شيئاً تصطرف به في طريقها بل ولم يبق عندها شيء من المصروف فهل والحال ما ذكر تجبر على النزول إلى جده بهذه الكيفية أو تكون ناشزة إن لم تفعل أم كيف الحكم وله منها بنت عمرها ست سنين فطلب منها البنت أن يسافر بها إلى اليمن فهل يجبر على ذلك أم لا أفئونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كان امتناعها من النزول لعدم الأمن أو لعدم ما تستعين به على السفر فلا تكون ناشزة بذلك وحيث كان سفره المذكور للتنقلة فليس لها الامتناع من إعطائه بنته وإلا فلها ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن طلق زوجته وله منها ابن فلن تكون حضانتها فإن قلت لم للأُم فهل لها طلب أجره الحضانة ونفقة لابن فإن قلت نعم فهل يجبر الزوج على ذلك أم لا أفئونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه نعم تكون الحضانة لأم الطفل المذكور حيث لم تزوج إلى تمام سبع سنين ولها طلب أجره حضانة الطفل ونفقته

شيء لأحدهما يختص به عن صاحبه خارج عن الحائط كأن يعمل له عملاً في حائط أخرى أو يخطط له ثوباً أو يبنّي له بيتاً أو يزيد عينا أو عرضاً أو منفعة كسكنى أو ركوب أو نحو ذلك وإلا فسدت (الرابع) أن لا يشترط عمل شيء من العامل يبقى في الحائط بعد انقضاء المساقاة كحفر بئر أو انشاء شجر أو بناء حائط بها أو تسوية أرض وإلا فسدت فإذا لم يشترط شيئاً من ذلك فلا يضر وفعله من المعروف الذى يثاب عليه فاعله (الركن الرابع) ما ينعقد به وهو الصيغة وشرطه عند ابن القاسم أن يكون بلفظ من مادة ساقيت فقط لا بلفظ إجارة أو شركة فلا تنعقد بذلك أى من البادئ منهما ويكفى من الثانى أن يقول قبلت أو رضيت ونحو ذلك قال البناني ولفظ ابن رشد والمساقاة أصل في نفسها لا تنعقد إلا بلفظ المساقاة على مذهب ابن القاسم فلو قال رجل استأجرتك على عمل حائطى هذا بنصف ثمرته لم تجز على مذهبه كما لا تجوز الإجارة عنده بلفظ المساقاة بخلاف قول سحنون فإنه يجيزها ويجعلها إجارة وكلام ابن القاسم أصح اه باختصار هذا خلاصة ما في أقرب المسالك وشرحه وحاشيته والله سبحانه وتعالى أعلم

### باب في الإجارة

[مسئلة] إذا قال احتطب على دابتي ولك نصف الحطب فيجوز إن علم ما يحتطبه عليها بعادة أو شرط وسواء قال يوم لى ويوم لك أم لا كتنقلة لى و تنقلة لك وأما إذا قال ولك نصف ثمنه فلا يجوز للغرر اه من أقرب المسالك [مسئلة] يجوز إجارة دابة لمكان معلوم على أنه إن ظفر بحاجته في أثناء الطريق حاسب ربه على قدر ماسار صعوبة وسهولة ومحل الجواز إن لم ينقد الأجرة وإلا لم يجز لتردها بين السلفية والثنية اه منه (ما قولكم) في شخص قال لآخر بع لى سلعتى وما زاد على مائة فهو بينى وبينك فلا يجوز وله كراء المثل كما كتبه السيد عن ح اه أمير على عقب [مسئلة] تصح الإجارة على حفظ زرع مثلاً ويكون له على كل قفيز مذان نص عليه ابن أبى زيد لأنه كسراء صبرة كل صاع بكذا وعن الأبهري المنع اه أمير (ما قولكم) في الحائط لا يكاد يخالف مستخيطه وهو مخالف لمؤجره يخطه الثوب فإذا فرغ أرضاه هل هو جائز أو لا لكون الأجر غير معلوم (الجواب) هو جائز وقد ذكر الخطاب أن المنع في هذه المسئلة ونحوها غلو في الدين كما يفعل في دخول الحمام

بما يليق به ويجبر أبوه على ذلك والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل توفي عن ابن وبنت وزوجة وأم وأخ لأم وأخوان لآب والمتوفى مات مجهلاً فهل للأم والأخ الضرير إذا رأوا ما ينكروه على الأولاد من أهمهم بعد مكوثها في البيت وضبطها والحال أن الابن والبنت حصل لهما عطب من غياب الأم عنهما واعتنائهما بهما بحيث لم يفعلوا وكذلك للأم والأخ من الأم الاعتراض إذا رأوا الاسراف في مال الميت بغير وجه شرعى لهم أن يرفعوا الأمر

للحاكم الشرعي وأخذ الزورة من أهمهم حيث أنها خيثة الأطباع أم ليس لهم أفيدونا الجواب (أجاب) رضى الله عنه نعم لهم أن يرفعوا الأمر للحاكم الشرعي فيقيم على الأطفال وصيا بحفظ أموالهم وحيثما كانت أم الأطفال غير صالحة للحضانة فتكون الحضانة للجدة والله سبحانه أعلم

(باب الجنائيات) (سئل) رضى الله عنه في المملوك إذا (٢٥١) جنى بقتل أو نهب أو سرقة فهل تلزم

السيد جنائية المملوك أولا وكيف يكون حكمها أفتونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله مال جنائية العبد الصادرة بنحو القتل يتعلق برقبته إن صدق السيد أو ثبتت بينة وإلا فهو متعلق بذمته يتبع به إذا عتق والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في امرأة ضربت ضربات بعصاة كبيرة ضربا شديدا رجلا في ظهره وفي صدره فسبب الضرب المذكور ورم صدر الرجل المضروب المذكور ثم بعد أيام زال منه الورم المذكور لكنه يشتكى الوجع في صدره ويخرج الدم من فمه ويقول خروج الدم من وجع صدرى بسبب الضرب المذكور وما زال عني وجع صدرى بل غالب زمني أحس الوجع المذكور وقتنا يثقل على وقتنا يخف وهو على هذه الحالة المذكورة نحو ثلاث سنين بعض الأوقات يبيع ويشترى ويأخذ ويعطى وغالب زمنه يلزم فراشه وقال سبب ملازمتي فراشى ومرضى بسبب الضرب المذكور ثم مرض مرضا شديدا فنادى

وحلق الرأس والفران يخبز واستدل للجواز بما وقع منه صلى الله عليه وسلم من حجامته ولم يشارط الحجام ثم أعطاه وربما الحق بذلك حمير الكراء بمصر بجامع القلة والمساححة فكان ذلك رخصا مستثناة اه أمير (ماقولكم) في رجل قال لآخر ارق هذا الجبل ولك عشرة قروش فرقى هل يلزم ذلك الرجل العشرة قروش أم لا (الجواب) في الصاوى وقد نص ابن يونس أن من قال ارق هذا الجبل ولك كذا أنه لا شيء له اه (ماقولكم) في شخص استأجر حيوانا وادعى ضياعه هل يضمن أم لا وإذا قلتم لا يضمن هل يحلف أم لا (الجواب) في أقرب المسالك أن المستأجر لشيء والمؤجر بفتح الجيم كالراعى أمين فإن ادعى الضياع أو التلف فلا ضمان عليه كان مما يغاب عليه أم لا ولو شرط عليه الضمان ويحلف إن كان متهماً لقد ضاع وما فرطت ولا يحلف غير المتهم (ماقولكم) في مؤجر حامل على ظهره أو دابته شيئا فانكسر هل يضمن أم لا (الجواب) في أقرب المسالك أن الحامل إذا عثر أو عثرت دابته بدهن أو غيره أو عثر بآنية فانكسرت أو انقطع الحبل الذى ربط به الأمتعة فتلفت فلا ضمان عليه ما لم يتعد في فعله أو سوقه الدابة بأن مشى في زلق من الأرض أو ضرب الدابة بعنف فطرحته ما فوقها أو نحو ذلك فإنه يضمن لتعديده فإن كذب رب المتاع غير المتعدى بأن قال له لم تعثر ولم يذهب منك شيء فهو ضامن في الطعام والادام وأما البز والعروض فالقول قوله والفرق تعبدى إلا أن يأتى رب المتاع بما يدل على كذبه بأن أقام بينة شهدت عليه بأنها رأت الشيء المدعى ضياعه بعد اليوم الذى ادعى ضياعه فيه اه بزيادة من ص وفي الأمير أن في الكراء أربعة أقوال كما في المقدمات له الكراء مطلقاً ويلزمه حمل مثله من موضع الهلاك هلك بسبب حامله أو بسماوى وهو المشهور عند ابن رشد الثانى أن له بحساب ماسار مطلقا الثالث إن هلك بسبب حامله فله بحساب ماسار وإن هلك بسماوى فله الكراء كله ويلزمه حمل مثله موضع الهلاك الرابع مذهب المدونة إن هلك بسبب حامله فلا كراء له وإن هلك بسماوى فله الكراء كله ويلزمه حمل مثله وظاهره في جميع الأقوال سواء ضمن أم لا طعاما أو غيره اه ولا يخفى أن مذهب المدونة هو المعتمد لأنه قول ابن القاسم في المدونة وهو يقدم على

المضروب المريض المذكور جماعة من المسلمين فقال اسمعوا ما أقول لكم يا جماعة المسلمين إن مرضى قد اشتد على كما ترونه وأشرفت على الموت وإنى صرت في حالة يصدق فيها الكاذب ويتوب فيها الفاجر وإن مت وصار على أمر الله إن مرضى ووجعى بسبب الضرب وإن موتى بسبب ضرب صدرى وظهر بالعصا المذكورة وبعد دعواه المذكورة صار محتضرا وانتقل إلى رحمة الله تعالى وقد خلف المذكور أولادا قاصرين وغير قاصرين وزوجتين وأما وأخا



لا بون فكيف حكم هذه الواقعة والحال أن الميت المذكور لا ينصب وصيا على أولاده القصار فهل يجوز أو يجب للحاكم الشرعي أن يدعى على الضاربة المذكورة لأنه ولي القصار شرعاً وهل للأُم والزوجتين الادعاء على المذكورة بموت المذكور بسبب الضرب المذكور بينوا لنا ما يستحق المذكور عند الضاربة المذكورة أم ما يستحقون غير الحلف أم لا تسمع دعواهم أصلاً وإذا قلتم تسمع حيث (٢٥٢) أعرض الحاكم عن الدعوى المذكورة يأثم لكونه أسقط حق

الائتمار القصار وهل يجوز للحاكم الشرعي تأخير الدعوى إلى كمال القصار وإذا قلتم بثبوت اليقين على المذكورة كم عدد اليقين هل هو خمسين يمينا أو دون ذلك بينوا لنا حكم هذه الواقعة بياناً واضحاً مفصلاً وقد علمتم عبارة المنهاج في أثناء كتاب الدعوى وعبارته ومن توجهت عليه يمين لو أقر بمطلوبها لزمه فإن أنكر حلف اه وجزاكم الله خيراً (أجاب) رضى الله عنه نعم تسمع الدعوى على الجناية المذكورة والحال ما ذكر تجب على الحاكم الشرعي الدعوى بالضرب المذكور عن القاصرين وحيث أعرض عن الدعوى أثم لتضييعه حق القاصرين ولا يجوز له التأخير إلى كمال القاصر وللوارث الكامل الدعوى أيضاً ثم حيث شهد عدلان بأن الضرب المذكور يقتل مثل الضرب المزبور وأن الموت كان بالضرب المذكور سراية وكذا إن كان الضرب المذكور لا يقتل مثله ولكن مات به سراية كما في التحفة والنهاية وغيرهما من كتب الشافعية حيث شهدا على

غيره كما يأتي [مسئلة] إذا أتى شخص لحياط بشقة وقال له إن كانت تسكني ثوبا ففصلها فقال تسكني ثم فصلها فلم تكف فلا ضمان على الحياط وإن علم عدم كفايتها لأنه لا أثر للغرر القولي إلا أن يشترط رب الشقة على الحياط أنك إن علمت أنها تسكني ثوباً فصلها وإلا فلا فقال تسكني مع علمه بعدم الكفاية فإنه يضمن اه من أقرب المسالك [مسئلة] يجوز إيجار العبد خمسة عشر عاماً والدار نحو ثلاثين عاماً ولو بشرط التقديفهما ويجوز إيجار أرض الزراعة المأونة لرى خمسين عاماً لا أكثر فإن لم يؤمن ربهما جاز العقد عليها ما ذكر دون التقد وكذلك الدار إذا كانت قديمة يحتمل بقاءها الثلاثين وعدمه فإن كانت قديمة جداً لا تبقى الثلاثين عادة لم يجوز كراؤها الثلاثين وكذا يقال في العبد اه من ص (ما قولكم) في شخص قال لحياط إن خطت لى هذه الجبة في هذا اليوم فلك عشرة وإن خطته في أزيد من اليوم فلك ثمانية فهل هذه إجارة صحيحة أم لا (الجواب) في أقرب المسالك أن هذه إجارة فاسدة للجهل بقدر الأجرة فإن وقع فله أجر مثله ولو زاد على المسمى خاطه في اليوم أو أكثر وفى ص أن محل فساد هذه الصورة إذا وقع العقد على الإلزام ولو لأحد المتعاقدين فإن كان الخيار لسكل منهما جاز لأن الغرر لا يعتبر مع الخيار وأما دفع دراهم بعد العقد زيادة على الأجرة ليسرع له بالعمل فجائز كما في ح ويقال بعد ذلك إن أسرع فاز بالزيادة وإلا فله الرجوع عليه لأنه على شرط لم يتم اه (ما قولكم) في دلال أعطاه شخص ثوباً يطوف بها في الأسواق لبيعه فادعى ضياعه هل يضمن أم لا (الجواب) إن كان ذلك السمسار من أهل الخير والأمانة فلا ضمان عليه إذا ادعى ضياع الثوب أو ضياع ثمنه بعد البيع أو ادعى تمزيقه أو خرقه بسبب نشر أو طي بغير تعديه وبلا تفريط منه فيما ذكر وهذا إذا لم يخرج عما أذن له فيه كما إذا ادعى أنه باع الثوب لرجل وأنكر ذلك الرجل الشراء ولم يكن له بينة عليه فيضمن لتفريطه بترك الإشهاد وقيد بعضهم عدم ضمان من ظهر خيره بما إذا لم ينصب نفسه للسمسة وإلا ضمن كالصانع وقد اعتبر ابن عرفة هذا القيد كما في بن اه ملخصاً من أقرب المسالك و ص [مسئلة] تفسخ الإجارة بتعذر ما يستوفي منه المنفعة بأن تهدمت الدار أو ماتت الدابة أو نحو ذلك وإذا فسخت رجع المكترى لحاسبة المكري باعتبار ما حصل

ذكر ما ذكر وجب القصاص على الجاني لكن لا يقتص إلا منه بعد كمال القاصر ويجب الجاني إلى كمال القاصرو إن لم يشهد عدلان بأن الموت المذكور سراية الضرب المذكور حلف الجاني في المسئلتين خمسين يمينا فيهما وإن نكل حلف الوارث خمسين يمينا واستحق القصاص في المسئلتين ومن المعلوم أنه لا قصاص إلا إذا كان الضرب ظليماً قصداً وإن القاصر لا يحلف إلا بعد بلوغه وما فهم السائل من المنهاج هو الصواب الذي لا محيص عنه والله سبحانه وتعالى

أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل له جبل وقع في زرع رجل آخر فجاء صاحب الزرع يريد منع الزرع من الجبل فلما قرب من الجبل أخذ الجبل برأس الرجل صاحب الزرع فأكله حتى أنه أخرج مخ رأسه فمات والحال أن صاحب الجبل غائب فهل يلزم صاحب الجبل الضمان بالدية أم لا يلزمه شيء وإذا قلتم بعدم الضمان يكون الجبل معروفاً أنه يأكل الناس أم لا يكون معروفاً أقوتنا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث قصر (٢٥٣) صاحب الجبل في ربطه وكان الجبل معروفاً

بالضراوة ضمن مالكة حيث علم ضراوته وإلا فلا يضمن والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل اتخذ له كلباً يحرس داره فجاء رجل يجلب له متاعاً من قطران فمر بدار صاحب الكلب وهو يصيح ياشارى القطران فخرج صاحب الدار فنادى على صاحب القطران أن ادخل أشرت منك القطران فتقدم إلى قرب الباب والكلب خارج الباب والسور فأكل الكلب صاحب القطران والحال أنه يراه لكن الكلب جنوب أخذ الرجل صاحب القطران على غفلة وجاء أكله في رجله فمات بالسراية بعد أيام فهل يجب على صاحب الكلب الضمان بالدية أم لا يلزمه شيء وإذا قلتم بعدم الضمان يكون سواء كان الكلب خارج الباب والسور أم داخله أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم حيث كان الكلب مرسلًا وهو معروف بالضراوة مع علم صاحبه بذلك وتقصيره في ربطه ضمن صاحبه بخلاف ما إذا كان مربوطاً وإن لم يعلم به وإن دعاه صاحب الدار

من المنفعة وما لم يحصل وباعتبار المسافة طولاً وقصراً وسهولة وصعوبة اه من أقرب المسالك [مسئلة] لا تنفسخ الإجارة بتعذر ما يستوفى به كالمساكن والراكب والشيء المحمول وظاهر هذا تعذر بسموى كموث الراكب أو تعذر بغير سماوى كما إذا فرط الحامل لشيء فتلف الشيء المحمول من طعام أو غيره أو تلف بغير سماوى من غير تفريط كما إذا عثر فكسر الشيء المحمول وإذا فرط ضمن وإذا علمت أن الإجارة لا تنفسخ بتعذر ما يستوفى به قبل الوارث السائر والراكب وقال رب الاحمال عليك جميع الأجرة وأت بمثل الأول لتمام المدة والمسافة وهذا المشهور عند ابن رشد في المقدمات والذي له في البيان أن المشهور قول ابن القاسم في المدونة وهو الفرق بين التلف بسموى فلا تنقض الإجارة ويأتيه المستأجر بمثله وعليه جميع الكراء وبين تلفه من جهة الحامل فتقضى ولا كراء له وقيل له من الكراء بقدر ماسار وظاهره فرط أم لا وظاهره أن قول ابن القاسم في المدونة مقدم على غيره اه منه [مسئلة] يخير الصغير الذى أجره وليه أو أجر سلعه إذا بلغ رشيداً قبل انقضاء المدة بين الإبقاء لتمام المدة والفسخ إذا ظن وليه بلوغه فيها أو لا ظن عنده مطلقاً أو ظن عدمه وبقي من مدة الإجارة الكثير وأما إذا ظن الولي عدم بلوغه قبل تمام المدة فبلغ وقد بقي اليسير منها كالشهر ويسير الأيام فلا خيار له في عقد الإجارة على نفسه فقط وأما عقد الإجارة على سلعه فيلزم إذا ظن عدم بلوغه مطلقاً ولو بقي من المدة سنتين بعد رشده على الولي الأراجيح كسلع السفينة مطلقاً فقط وليه الإجارة على سلعه لازم له إذا رشده في أثناء مدة الإجارة بقي منها الكثير أو اليسير ظن وليه رشده أم لا إذا الرشده لم تعلم له غاية بخلاف الصبا اه منه ((ما قولكم)) في وكيل مفوض أكرى دار موكله بأقل من كراء مثلها هل يفسخ الكراء ((الجواب)) يفسخ إن أكرها بدون أجرة المثل وكذا إن أكرها بعرض لأنه خلاف العادة هذا إذا لم تمض مدة الإجارة وإلا رجع على وكيله بما نقص عن أجرة المثل وبأجرة المثل في العرض فإن عدم الوكيل رجع على المكترى ولا رجوع للمكترى على الوكيل إن أيسر ومثل الوكيل ناظر الوقف والوصى بجامع التصرف بغير المصلحة الواجبة عليه اه منه ((ما قولكم)) في شخص استأجر داراً ثم حصل فيها

والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل طاح له متاع في بئر فقال صاحب المتاع لرجل آخر انزل البئر وأخرج لي متاعى فنزل الرجل المأمور والحال أنه بالغ عاقل غير مكره ثم أخذ إلى بعض من البئر ويده جبل ينزل به البئر فقلت الجبل من يده وطاح في البئر ومات فهل يلزم الأمر للرجل الضمان بالدية أم لا يلزمه شيء وإذا قلتم بالضمان تكون الدية على العاقلة أو على الأمر أفوتونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم حيث كان من ذكر

مميزاً ولم يكرهه على الزول فلا ضمان بقصاص ولا دية ولا كفارة وأما إذا كان غير مميز ورحته على الزول فالفقاص عليه والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل استؤجر على حفر بئر فحفر بعضاً من البئر وله ناضح ينضح والناضح لصاحب البئر وشيل التراب والحصى من البئر على الذى استؤجر على الناضح ولما أخذ الناضح إلى البعض من البئر انقطع الحبل الذى يجر به الناضح الحصى (٢٥٤) سقطت والحصى والتراب على المستأجر وهو في البئر فثبات

فهل يلزم الأجير الضمان بالدية أم لا وهل إذا قلمت بعدم الضمان يكون سواء بالأجرة أم متبرع معين لصاحب البئر وإذا قلمت بالضمان يكون متبرعاً أم بأجرة وهل تكون الدية على العاقلة أم على الأجير أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث لم يصدر من الأجير فعل يوجب انقطاع الحبل فلا ضمان عليه ولا على عاقلة ولا فرق بين كونه متبرعاً أم بأجرة وإن صدر منه ما يوجب انقطاع الحبل مع التعمد وكانت الحصة مع مامعها مما يقتل غالباً فالفقاص أو مما لا يقتل غالباً فدية مغلظة على العاقلة أو لم تعتمد ذلك فالدية على العاقلة مخففة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل اتخذ له كلباً يحرس له الزرع وله بين بلد الزرع بئر يسقى منه الزرع بالناضح فجاء راعي غنم يريد أن يسقى غنمه من بئر صاحب الزرع والكلب الذى يحرس الزرع على البئر فأكل صاحب الغنم بظهوره فتأكل حتى مات بالسراية فهل يجب على صاحب الكلب الضمان بالدية أم لا يلزمه شيء وإذا قلمت

خلل فطلب المستأجر من المالك التعمير والإصلاح لذلك الخلل فهل يلزمه ويحجر عليه إن أبى أم لا (الجواب) لا يحجر على الإصلاح ولو كان ذلك الخلل يضر أولاً لا يمكن معه الانتفاع اتفاقاً في الكثير المضر وعلى مذهب ابن القاسم في اليسير مطلقاً وأما ابن حبيب فيقول يحجر المكروى على الإصلاح مطلقاً قال ابن عبد السلام وبه العمل وعلى قول ابن القاسم يحجر الساكن بين الفسخ والبقاء في المضر ولو مع نقص منافع فإن بقى فيلزمه الكراء كله وإذا كان غير مضر فلا خيار له ويلزمه السكنى إلا أنه إذا كان لا ينقص من الكراء شيئاً فظاهر وإن كان ينقص من الكراء حط عنه بقدره وإن قل كسقوط تخصيصها كما في أقرب المسالك [مسئلة] إذا أصلح المكترى بلا إذن كان متبرعاً لشيء له سواء كان إصلاحه لما يضر أو لغيره كان الغير ينقص من الكراء شيئاً أولاً وإذا انقضت المدة خير رب الدار بين دفع قيمته منقوضاً أو أمره بنقصه كالفقاص بخلاف ما لو أذن له في التعمير فله قيمته قائماً إذا لم يقل ربها عمرها وما صرفته فعلياً وإلا فيلزمه جميع ما صرفه اه منه زيادة من ص (ما قولكم) في خربة تجوار شخص يحصل لذلك الشخص منها ضرر فطلب من ربه التعمير أو البيع لمن يعمر فأبى فهل يحجر على العماره أو البيع أم لا (الجواب) في ص لا يحجر على عمارتها ولا على بيعها ويقال لذلك الشخص ادفع عن نفسك الضرر بما تقدر عليه ولا ضمان على ربه إن حصل بسببها تلف وبه أفتى الشيخ سالم السنهورى وأفتى بعضهم بلزوم رب الخربة بما يدفع الضرر من عماره أو بيع وهذا هو الذى ارتضاه شيخ مشايخنا العدوى (ما قولكم) في شخص استأجر آخر على إيصال شيء إلى مكان معلوم فادعى الأجير أنه وصله وقال المستأجر لم يصل فهل القول للأجير ويستحق الأجرة أم لا وإذا قلمت القول للأجير فهل إذا أنكر المرسل إليه وصول ذلك الشيء فهل يضمنه الأجير أم لا (الجواب) القول للأجير أنه وصل ما أرسل به يمينه إن أشبه بأن كان الزمن يصل الأجير في مثله عادة فيستحق الأجرة لأنه أمين فإن لم يخلف حلف المستأجر ولا أجرة للأجير وأما إن أنكر المرسل إليه وصول ذلك الشيء إليه فإن الأجير يضمن اه من أقرب المسالك [مسئلة] إذا أعطى شخص شيئاً لصانع يصنعه وذكر له صفة ثم اختلفا فقال

بعدم الضمان يكون الكلب معروفاً أنه يأكل الناس أم لا ويكون الذى أكله الكلب عالماً بالكلب أنه يأكل الناس أم لا أفقونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث دخل المذكور بإذن صاحب الزرع والكلب مطلق معروف بالضراوة ضمن صاحبه وإلا بآن دخل بغير إذنه أو كان مربوطاً أو لم تعرف ضراوته فلا ضمان والله تعالى أعلم (سئل) عفا الله عنه عن شخص وجد ماشية في زرع له فجنى على تلك الماشية حال إتلافها الزرع فهل سكت بتلك الجناية



هل يضمن أولاً وهل يضمن صاحب الماشية الزرع أولاً أفيدوا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث دفع بالأخف فالأخف فقلت لم يضمن ويضمن صاحب الدابة الزرع إن قصر في حفظها بما يعتاد والله أعلم في المنهاج له دفع كل سائل قال في التحفة مكلف وغيره عند غلبة ظن صياله علي معصوم نفس أو طرف أو بضع أو مال فإن قتله بالدفع على التدرج الآتي فلا ضمان بشيء وإن كان صائلاً على نحو مال (٢٥٥) الغير قال ويدفع الصائل بالأخف

فالأخف فإن أمكن الدفع بكلام أو استغاثه حرم الضرب أو يضرب يسهده حرم سوط أو بسوط حرم عصي أو بقطع عضو حرم قتل لأنه جوز للضرورة ولا ضرورة للأغلاظ مع إمكان الأسهل ومتى انتقل لمرتبة مع الاكتفاء بدونها ضمن ثم قال وإن كانت الدابة وحدها وقد أرسلها في الصحراء على الأصح في الروضة وقال الرافعي إنه الوجه فأتلفت زرعاً أو غيره نهـ سارا لم يضمن أوليلاً ضمن للحديث الصحيح بذلك الموافق للعادة الغالبة في حفظ نحو الزرع نهـ سارا والدابة ليلاً ومن ثم لو جرت عادة بلد بعكس ذلك انعكس الحكم أو يحفظه فيهما ضمن فيهما أما لو أرسلها في البلد فيضمن مطلقاً خلافاً لما اقتضاه كلامهما في الدعاوى لمخالفته العادة وقضيته أن العادة لو اطردت به أدبر الحكم عليها إلا أن يفرق بغلبة ضرر المرسلة في البلد فلم تقو فيها العادة علي عدم الضمان ويؤيده قول الرافعي إن الدابة في البلد تراقب ولا ترسل وحدها وحينئذ فيحمل تعليلهم بها على الغالب

الصانع هذه الصفة التي قلت لي عليها وقال ربه بل ذكرت لك صفة أخرى فالقول للأجير تكياط وصباغ ونجار ونحوهم إن أشبه في دعواه بالنسبة لمالك في استعماله كصبغه شاشاً أخضر لشريف أو أزرق لنصراني فلا يقبل دعوى الشريف أنه أمره بصبغه أزرق ليهديه لنصراني ولا دعوى نصراني أنه أمره بصبغه أخضر ليهديه لشريف وهذا ما لم يتم قرينة قوية تؤيد قول المالك فإن لم يشبه الأجير حلف ربه وثبت له الخيار في أخذه ودفع أجرة المثل وتركه وأخذ قيمته غير مصنوع فإن نكل اشتركاً هذا بقيمة ثوبه مثلاً غير مصبوغ وهذا بقيمة صبغه اه من أقرب المسالك بتوضيح [مسئلة] القول للأجير في قدر الأجرة إن أشبه يمينه أشبه ربه أم لا فإن انفرد ربه بالشبهة فالقول له يمينه فإن لم يشبه حلفاً وكان للأجير أجرة مثله كأن نكلاً معاً وقضى للحالف علي الناكل هذا إذا كان المصنوع تحت يد الصانع فإن حازه ربه أو كان الصانع إنما يصنعه في بيت ربه ولا يمكنه من الخروج به فالقول في قدر الأجرة لربه إذا لم ينفرد الصانع بالشبهة وإلا فالقول له اه منه [مسئلة] ليس القول للصانع في رد الشيء المصنوع إن كان مما يغاب عليه كالثوب والحلي بل القول لربه يمينه وأما ما لا يغاب عليه كدابة دفعها ربه لمن يعملها بأجر وادعى ردها فالقول للأجير في ردها اه منه

### (باب الجمالة)

(ما قولكم) في شخص أعطى دلالاً سلعة وقال له لا تبع حتى تشاورني هل يجوز أم لا (الجواب) في المجموع ونقل التتائي على الرسالة منع قوله في الجعل على البيع لا تبع حتى تشاورني وأقره عج والنفاوى وعبرة عبد الباقي ابن عرفة والروايات ناصة بأن شرط الجعل على البيع تسمية الثمن أو تفويضه للجعل له وهو نقل ابن رشد والصقلي وعبرة الأمير عليه قوله شرط الجعل على البيع تسمية الثمن الخ أي لأنه لو قال له لا تبع إلا بمشورتي فقد يضيع النهار كله ولا يرضى الآخر ففيه زيادة غرر بخلاف نحو الآبق فيتبع زيادة اجتهاده في التفتيش عادة اه (ما قولكم) في دلال أعطاه شخص ثياباً قليلة يبيعها بالبلد ولم يسم لها ثمناً وقد قال في المدونة يجوز الجعل في بيع قليل السلع بالبلد سموها ثمناً أم لا هل قول المدونة مقيد أم لا ؟

في سائر البلاد عدم إرسالها في البلد فلم ينظر لعادة مخالفة لها بخلاف الصحراء فإن العادة لم تستقر فيها بشيء على العموم فأناطوا الحكم في كل محل بعادة أهله الخ ما في التحفة ومثله في النهاية والمغنى إلا أنه لم يذكر قوله وقياسه أنه لو جرت بعدهم فيهما لم يضمن فيهما الخ ثم قالوا في المنهاج إلا أن لا يفرط في ربطها بأن أحكمه وأغلقت الباب واحتاط على العادة فخرجت ليلاً لنحو فتح الباب لعدم تقصيره أو فرط مالك ما أتلفت كان عرضه أو وضعه بطريقها أو حضر صاحب الزرع

مثلاً وتهاون في دفعها عنه لتفريطه نعم إن حلف بحمله بالزور ولزم من إخراجها منه دخولها الزم بإبقاؤها بحلفه ويضمن صاحبها ما أنلفته أى قبل تمكنه من نحو ربط فيها فيما يظهر وإلا فهو المتلف لماله وأفهم قوله وتهاون أن له تنفيرها عن زرع بقدر الحاجة بحيث يأمن من عودها فإن زاد ولودا دخل ملكه ضمن مالم يكن ماله كذا بسببها كما مر وكذا إن كان الزرع في محوط له بأثر تركه مفتوحاً (٢٥٦) في الأصح لأنه مقصر بعدم غلقه انتهى تحفة ونهاية والله سبحانه

وتعالى أعلم (سئل) رضى الله تعالى عنه فيما إذا كانت الدار خربة وآلت إلى السقوط وتحته دكان لمالك آخر وكل من سكن فيه يخشى من سقوط الدار المذكورة عليه فهل والحال ما ذكر يجبر صاحب الدار على تفريغ ما آل إلى السقوط منها حتى يأمن ساكن الخانات على نفسه أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم لا يجبر على التفريغ والحال ما سطر حيث كان بناؤها الأصل مستقيماً فإن لم يكن مستقيماً بل بناؤه مائلاً إلى الشارع أو ملك غيره ضمن ما تلف به والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن الدية الشرعية وأرش الموضحة والسن وما فوقهن من هاشمة ومنقلة وجائفة هل حقوقه بالإبل عند البادية أم التقدر أم العروض وإن قلتم بالإبل هل لها ثمن بين تعتمد عليه الناس أو كانت قيمتها بالغة ما بلغت يوم الجناية والقبول وإن كان عندهم عادة من تاريخ أهل الخلف أن الناقة مقدرة بثمانية ريال صغيره وكبيرة وذكر وأثنى فهل تثبت هذه للعادة على ما ذكره

(الجواب) كلام المدونة مقيد فيما إذا لم يسموا ثمناً لتلك الثياب بما إذا فوض الثمن للدلال وقولها في بيع قليل الثمن لا يخفى أنه لا فرق بين قليل الثياب وكثيرها فإذا قال له بيع هذه الثياب كل ثوب بكذا أو فوض له الثمن وقال له كلما بعث ثوباً فلك أجرته المعلومة فالجواز سواء كانت الثياب قليلة أو كثيرة وأما إن جاعله على الكل بأن قال له إن بعث الكل فلك أجرته الجميع وإن بعث البعض فلا أجر لك فلا يجوز ولو كانتا ثوبين فقط اهـ ملخصاً من عقب والأمير (ماقولكم) فيما إذا أعطى للدلال ثوباً يبيعه ولم يسم له ثمناً ولم يفوض له فيه ولكن الثمن معلوم في عرفهم فهل يصح أم لا (الجواب) العرف كالشرط فيصح الجعل على ذلك وإن اتفق الشرط والعرف فالفساد منصوص عليه في العتية كما في الأمير على عقب

### باب الوقف

[مسئلة] حكى بعضهم الخلاف في وقف المشاع مطلقاً وهل هو في الصحة أو في الجواز ابتداء والمعمول به الجواز مطلقاً اهـ من الأمير على عقب (فائدة) في الأمير عن العلامة العدوى أن الجيزى أفتى بأن من التزم أن ما يبيعه بالحل الفلاني فهو وقف ثم نبى فيه يلزمه ما التزمه ولا يحتاج لإنشاء وقف لذلك ورأيته أيضاً بخط سيدى أحمد النفراوى شارح الرسالة بطرة عج وانظر هل لا بد في التعليق من تعيين المعلق فيه كما ذكر أو يدخل فيه ما يقع لبعض الواقفين أنه يقول في كتاب وقفه وكل ما تجدد لي من عقار أو غيره ودخل في ملكي فهو ملحق بوقفي هذا وحرر اهـ (فرع) نقل الناصر اللقاني أنه يشترط في ناظر الوقف ما يشترط في الوصى انتهى اهـ أمير [مسئلة] يثبت الوقف بالإشاعة بشروطها بأن يطول زمن السماع قال ابن سهل وصفة شهادة السماع في الإحباس أن يشهد المشاهد أنه يعرف الدار التي بموضع كذا وحدها كذا وأنه لم يزل يسمع منذ أربعين سنة أو عشرين سنة متقدمة التاريخ عن شهادته هذه سماعاً فاشياً مستفيضاً من أهل العدل وغيرهم أن هذه الدار حبس على كذا أو حبس فقط ويشهد الآخر بذلك بهذا جرى العمل اهـ وإنما يقع الحكم بها بعد أن يعذر الحاكم لمن ينزع في ذلك ولم يسد دافعاً شرعياً

الكتاب أم لا أفيدوا الجواب ولكم الثواب (أجاب) رضى الله عنه بقوله الحمد لله وحده الواجب في جميع ما ذكر الإبل والعبرة بقيمتها إذا عذمت الإبل ببلد العدم ونقده بالغة ما بلغت ولا عبرة بعادة خالفت الشريعة المطهرة والله أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل طلب من امرأته نفسها ومنعته وضربها ضرباً موجعاً وضربته وعضته حتى أدمته فالكل منهما طالب القصاص من صاحبه والحال أن المرأة تخرج من غير إذن زوجها ولا تصلى وضربها على شأن ما ذكر وضربته

وعضته مكافئة لأفتونا ماحقه عليها وماحقها عليه ولحكم الثواب (أجاب) رضى الله عنه بقوه الحمد لله وحده إن ضربها  
لذلك ضربا لم يكسر فيه عظاما ولم يخرج دما فلا شيء عليه في ضربها وإن كسر عظما أو أخرج دما فعليه أرشه وأما  
ضربها له فعليها الارش في ذلك إن أوجبه وإلا عزرها الحاكم بما يليق بها والله سبحانه وتعالى أعلم  
(باب حد الزنا) (سئل) رضى الله عنه في الأمة المملوكة إذا بان (٢٥٧) بها حمل ولم يكن من سيدها ولا من زوجها

ووضعت ذكرا أو أنثى فهل يجب  
على سيدها أن يقيم عليها حد  
الزنا أولا وكيف يكون حكمها  
أفتونا (أجاب) رضى الله عنه  
نعم السيد مخير في أمته إذا ثبت  
زنا إياها بأربعة رجال عدول  
أو بإقراره أن يحده بنفسه أو يرفعه  
للحاكم فيحده والله سبحانه  
وتعالى أعلم

(باب حد القذف)

(سئل) رضى الله عنه في رجل  
تزوج امرأة من أهلها سالمة العيوب  
الدينية ولم يسمع أهلها منه شيئا  
بل سمعوا من نساء أجناب بأن  
المرأة المذكورة ليست ب بكر  
والحال أنها بكر والزواج مقر  
بذلك فهل إذا طلبوا أهلها أن  
يعزروا من تكلم بغير علم في  
بنتهم لهم ذلك أم كيف الحكم  
فيهم أفتونا مأجورين (أجاب)  
رضى الله عنه بقوله قول من  
ذكر كناية قذف فإن نوا به  
قذفا حدوا وإن لم يقصدوا ذلك  
عزروا والله سبحانه أعلم

(باب التعزير)

(سئل) رضى الله عنه في الصبي  
المميز هل يصح ضربه على قراءة  
القرآن أم لا فإذا قلم إنه لا يصح

ويعمل بهذه الشهادة أيضاً في مصرف الوقف وكل ما يتعلق به مثل شروط  
الواقف وغيرها ولا يشترط تعيين المحبس عليه ولا تسمية المحبس ولا إثبات  
ملكه ولا يشترط وجود مكتوب يشتمل على الوقفية وإذا ثبتت الوقفية فلا  
يلزمهم ما استغلوه قبل ثبوت الوقفية ولا أجرة ماسكنوه كما في حاشية الخرشي  
[مسئلة] إذا وجد كتاب مكتوب عليه وقف على طلبة العلم بالمدرسة الفلانية  
فإن كانت مشهورة بالكتب ثبتت وقفيتها وإن لم تكن مشهورة بذلك لم تثبت  
وقفيتها وإذا لم تثبت يجب التوقف في أمرها حتى يتبين حالها وهو عيب ثبت  
للشترى الزد به كما في حاشية الخرشي [مسئلة] إنما يتم الوقف بالحوز ولا يكفي  
فيه الجد بخلاف الهبة لأنها خرجت عن ملكه كما في المجموع [مسئلة] إذا صدر  
الوقف في مرض الموت فمن الثلث بلا شرط حوز كيفية التبرعات كما في المجموع  
[مسئلة] إذا قال هذه الدار حبس بعد شهر يلزم إذا جاء الأجل كما إذا قال لعبده  
أنت حر إلى أجل كذا فإنه يكون حراً إذا جاء الأجل الذي عينه فإن حدث دين  
على الواقف أو على المعتق في ذلك الأجل ذاته لا يضر عقد العتق لتشوف الشارع  
للحرية ويضر عقد الحبس إذا لم يحز عن الواقف في ذلك الأجل أما إن حيز عنه  
أو كانت منفعته لغير الواقف في ذلك الأجل فإنه لا يضر حدوث الدين كذا  
في الخرشي اهـ ص [مسئلة] يبطل الوقف بمانع من موت أو فلس أو مرض موت  
قبل أن يحوزه الموقوف عليه ويرجع للغريم في الفلس وللوارث في الموت مالم  
يحزه الوارث وإلا نفذ اهـ من أقرب المسالك [مسئلة] للواقف في المرض الرجوع  
فيه لأنه كالوصية بخلاف الواقف في الصحة فلا رجوع له فيه قبل المانع ويجبر  
على التحوين إلا إذا شرط لنفسه الرجوع فله ذلك اهـ منه [مسئلة] إذا اشترط  
الواقف التغيير والتبديل والادغال والخراج فإنه يعمل به وفي المتيطى ما يفيد  
منع ذلك ابتداءً ويمضى إن وقع وفي ح عن النوادر وغيرها أنه إن اشترط في وقفه  
إن وجد فيه رغبة بيع واشترى غيره لا يجوز له ذلك فإن وقع ونزل مضى وعمل  
بشرطه كذا في بن اهـ ص (ما قولكم) في شخص وقف على محجوره داراً ثم مات  
أو فلس قبل الحوز الحسى للمحجور فهل يبطل الوقف أم لا (الجواب) يصح  
وقف الولي على محجوره إذا استمر الوقف تحت يده حتى حصل المانع لكن

(٣٣ - قرأ العين) فهل للفقهاء حد يضرب اليه أم هيل بلا كيل وإذا قلم إنه لا يصح فهل يلزم الفقهاء الإثم  
وكذا سيد العبد وولى الصبي أم كيف حكم الشرع في ذلك أفتونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم اعلم وفقنا الله وإياك  
لما يحبه أن الصبي المذكور إن لم يبلغ العشر فلا يجوز ضربه للتعليم وإن بلغها جاز للمعلم ضربه بإذن ولى أمره ضرباً غير  
مبرح ولا يزيد في الحر على تسع وثلاثين وفي الرقيق على التسعة عشر فإن خالف في ذلك أثم ووجب الإنكار عليه وإذا أتى



بالحد المشروع وتلف به شيء ضمنه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في من اشتكى من شخص ضروره في بيته ولم تثبت بينة فأخرج من توهم الضرورة لأجلها إلى بيت شخص آخر فلم يشعر صاحب البيت وهو جالس في بيته مع أهله إلا والشخص المشتكى منه داخل عليه في بيته بلا استدان فأخرجه من بيته ورفع أمره إلى الحاكم فحبسه مدة من الزمن ثم بعد ذلك توجه بعض الناس (٢٥٨) في إخراجهم من الحبس فأخرجه الحاكم بحضرة صاحب البيت ومنعه

الحاكم منعاً ملزماً لعدم العود لشيء مما فعل فبعد مضي نحو أربعة أيام عاد إلى دار الرجل المذكور ووجد معه بنت الشخص المشتكى منه الضرورة فهل والحالة ما ذكر مع قيام البينة العادلة عليه بما ذكر يكون فعله قرينة دالة لما اشتكى منه الرجل المذكور أعلاه أم لا وهل يجب إخراجهم من البلد بسبب تعرضه المذكور أم لا وهل يحرم على من يسعى في إخراجهم من الحبس وشفاعته له بعدم إخراجهم من البلد أم لا وهل يجوز للحاكم إخراجهم من البلد أم لا وهل يثاب إذا أخرجه أم لا وهل يجوز إبقاء هذا الشخص ببلده الحرام أم لا أفئتنا لا عديم المسلون (أجاب) رضى الله عنه بقوله ما ذكر أقوى دلالة على كشفه جلباب الحياء ومخالفته أمر الله وولى أمره حيث منعه فلم يمنع فيستحق التعزير اللائق بأمثاله بما يراه وإلى الأمر من إخراج أو ضرب ويثاب على ذلك وأمثال هذا عدم إبقائهم معين على ولى الأمر ولا تجوز الشفاعة فيه ولا في مثله والله سبحانه وتعالى أعلم (وأجاب) على السؤال المذكور

مولانا الشيخ محمد بن محمد عربي البناني مفتي المالكية عفا الله عنه بقوله حيث عاد بثبوت ما ذكر بالبينة الشرعية ومنعه الحاكم عن العود لتلك القضية فقد استحق الأدب الموجه الذي يزرجه عن قبيح فعالة بحسب ما يراه وإلى الأمر من تأديب أمثاله بضرب أو إخراج من البلد أو طول سجن ونحو ذلك ويثاب على ما هنالك ولا يجوز الشفاعة فيمن خالف أمر الله وانتكح محارمه إذا بلغ أمره إلى ولى الأمر أيده الله بالتوفيق والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب قسم الصدقات) (سئل) رضى الله عنه هل يصح دفع الزكاة إلى زوجة الغير إذا كان زوجها معسرا ببعض حقوقها الواجبة عليه أفئونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم دفع الزكاة إلى الزوجة المذكورة جائز بقدر ما يعجز عنه الزوج والله أعلم (سئل) رضى الله عنه هل يجوز ويجزئ دفع الزكاة إلى تارك الصلاة مع كونه مقتولا حكا والمقتول معدوم والمعدوم لا يتصور الدفع إليه حكا ولأن تارك الصلاة (٢٥٩) كسلا تهاون في أمر مولاه فيليق أن تهاون

في أمره بعدم دفع شيء إليه سيما الزكاة ولقوله صلى الله عليه وسلم لا يأكل طعامك إلا تقي وتارك الصلاة ليس من المتقين اتفاقا فلينزل إنشاء الله جلباب الإشكال عن وجه الصواب أفئونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم يجوز له الدفع لتارك الصلاة كسلا لكن لا يقبضها بل يولى عليه ويقبضها عليه إن طرأ عليه السقه والإلاولى في الصغير وأما قول السائل لأن تارك الصلاة متهاون الخ فلا شك فيما ذكر والأولى أن لا يعطى لقول الصادق لا يأكل طعامك الخ فأمره صلى الله عليه وسلم للتدب لما هو مقرر في علم الأصول والله سبحانه وتعالى أعلم

#### (باب معاملة الرقيق)

(سئل) رضى الله عنه في عبد مملوك مال سيده تحت يده فتصدق من مال سيده بغير إذنه لمحتاج وفك عسره ووسع عليه فهل يكون ثواب ذلك للرقيق أو لسيده أفئونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه نعم يلزم من أخذ المال المذكور من الرقيق المزبور أو يردده على سيده

كتاب الوقف فإنه يقبل قول الناظر في الجهات التي يصرف عليها إن كان أمينا وإذا ادعى الناظر أنه صرف الغلة صدق إن كان أمينا ما لم يكن عليه شهود في أصل الوقف وإلا فلا يصرف إلا باطلاعهم ولا يقبل بدوهم وإذا ادعى أنه صرف على الوقف مالا من عنده صدق من غير يمين إن لم يكن منهما وإلا فيحلف وله أن يقترض لمصلحة الوقف من غير إذن الحاكم ويصدق في ذلك نقله دس عن شب كما في ص [مسئلة] إذا ضاق المسجد بأهله واحتاج إلى توسعته وبجانبه عقار وقف أو ملك فإنه يجوز بيع الحبس لتوسعة المسجد وإن أبي صاحب الحبس أو الملك من بيع ذلك فالمشهور الجبر على البيع ويشتري بثمان الحبس حسبا كالأول ومثل توسعة المسجد توسعة طريق المسلمين ومقبرتهم وأما توسعة بعض الثلاثة من بعض ففي عيج أنه يؤخذ الجواز من الشيخ عند قول المصنف وأتبع شرطه إن جاز أن ما كان لله فلا بأس فيه أن يستعان ببعضه في بعض إلا أن في بعض الشراح التنصيص بأنه لا يهدم المسجد لتوسيع الطريق بخلاف الدفن فيه لضيق المقبرة لأن المسجد باق بحاله [مسئلة] لا يجوز بيع الوقف وإن خرب ولو بغيره من جنسه ولا يجوز استبداله بمثله غير خرب ولا يجوز بيع أنقاضه من أحجار وأخشاب فإن تعذر عود الانقاض فيما وقفت فيه جاز نقلها في مثله وقال ابن عرفة يجوز نقلها لوقف آخر عادم المنفعة ولو كان غير مماثل للأول وإذا منع بيع الوقف وأنقاضه فيجوز للناظر إذا تعذر عوده من غلة أو إجارة أن يأذن لمن يعمره من عنده على أن البناء يكون للباني ملكا وخلوا أى منفعة ويجعل على الباني في نظائر الأرض حكرا يدفعه للمستحق وكذلك يجوز للناظر أن يؤاجر أرضا محبسة لشخص يبني فيها نحو دار ويجعل عليه لجهة الوقف قدرا من الدراهم كثلثين درهما فإذا كانت الدار تكفى بستين درهما فهي بينهما مناصفة فالثلثين التي أخذها الباني يقال لها خلو وهذا الخلو يتعلق به البيع والإرث والوقف وغير ذلك وإذا اشترى جماعة من الباني المذكور وباع بعضهم حصته فلشركائه الأخذ بالشفعة وإذا حصل خلل للبناء في صورة أخذ الناظر لمن يبني فالإصلاح على الناظر وصاحب الخلو على قدر ما لكل لأنهما صارا شريكين وأما إذا حصل الخلل في البناء الذي حصل في أرض الوقف الخالية فالإصلاح

فإنه لا يملكه ولا يثاب الرقيق على فعله المذكور بل يأثم به والله الهادي أعلم

(باب الردة) (سئل) رضى الله عنه ما قول سادتنا الأعلام وقدة الأنام بيلد الله الحرام في أناس من العجم وهو أنهم إذا أرادوا نصب ملك عليهم يضعون المختار لذلك على مكان مرتفع ويقفون تحته صفوفًا سكوتا مستقبله مستديرين القبلة ثم يركعون له نحو تسع ركعات متواليات كما كمل ركوع الصلاة متابعين للبتقدم عليهم في الموقف

كإمام الصلاة يطمشون في كل ركوع بمقدار نحو عشر درجات ويطلقون هذه الحالة لفظاً هو ترجمة لفظ الإسلام عندهم أيضاً ويطلقون على تعظيم الملك والوالدين والاستاذ لفظ العبادة من قول لا مستحق للعبادة إلا الله عندهم أيضاً ويطلقون ذلك اللفظ على غير ما ذكر من تعظيم الأعيان أيضاً ويخسون الملك والوالدين والاستاذ بلفظ هو ترجمة لفظ المعبود بحق من قول لا معبود بحق إلا الله (٢٦٠) تعالى عندهم وزعموا أن المراد بالمعبود بحق من ذكر إلا

الله وإنما الله المعبود المطلق وأطلقوا علي من ذكر لفظاً هو ترجمة لفظ الإله الحق من قول لا إله حق إلا الله بل نفس لفظ الإله الحق أيضاً وعلي الله تعالى الإله المطلق وزعموا أن القصر في الكلمة المشرفة على وزن قصر الحمد وهذا جواب من يزعم أنه من طلبة العلم منهم ويخضعون للملك في الأقوال والأفعال بغاية الخضوع في عرفهم بل وبالسجود أيضاً بعضهم يحتج بأمر الله الملائكة بالسجود لآدم فاحكم هذه الأمور أفتونا يا طناب ولكم من الله جزيل الثواب (أجاب) رضى الله عنه بقوله ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا أقول وبالله التوفيق ومنه أستمد المعونة والتسديد من يهدي الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له ولا مانع لما أعطى ولا معطى لما منع اعلم أيها السائل وفقني الله وإياك لما يحبه ويرضاه وبلغنا رضاه أن الشرك أنواع فنه الشرك في المحبة والتعظيم بأن يحب مخلوقاً كما يحب الله فهذا من الشرك الذي لا يغتفر وهو الشرك

على صاحب الخلو فقط وأما لو كان البناء المنهدم وقفاً محضاً والخلو فوقه وانهدم الأسفل فالإصلاح من الوقف فقط واعلم أن الخلو من ملك المنفعة لا من ملك الانتفاع لأن مالك الانتفاع ينتفع بنفسه فقط ولا يؤاجر ولا يعير ولا يهب ومالك المنفعة له ذلك مع انتفاعه بنفسه والفرق أن مالك الانتفاع تقصد ذاته مع وصفه بوصف كإمام وخطيب ومدرس وقف عليه بالوصف المذكور بخلاف مالك المنفعة فإنما يقصد به الانتفاع بالذات لا مع وصف ثم إن مالك الانتفاع إذا أراد أن ينفع به غيره فإنه يسقط حقه منه وبأخذه الغير على أنه من أهله حيث كان من أهله ولما كان الخلو من ملك المنفعة صار يورث ويوهب وليس للناظر أن يخرج تلك المنفعة عن المستحق لها وإن كانت الإجارة مشاهرة وليس له الإجارة لغيره اه ملخصاً من حاشية الحرشي والامير علي عب والدسوقي [مسئلة] إذا أكرى الناظر الوقف بغير أجره المثل (١) ولم تمض مدة الإجارة فإنها تفسخ والأصح ضمن تمام أجره المثل إن كان ملياً وإلا رجع على المستأجر لانه مباشر وكل من رجع عليه لا يرجع على الآخر هذا ما لم يعلم المستأجر بأن الأجرة غير أجره المثل وإلا فكل منهما ضامن كما في حاشية الحرشي بزيادة من باب الإجارة [مسئلة] إن أكرى ناظر الوقف بغير محاباة فان أكرى بأجرة المثل فلا يفسخ كراؤه ولو بزيادة زادها شخص على المكترى وأما إن أكرى بأقل من أجره المثل فإنه يفسخ كراؤه إذا زاد عليه شخص آخر أجره المثل إلا أن يلتزمها الساكن وإلا كان أحق ما لم يزد الآخر على أجره المثل وإلا كان أحق ما لم يلتزم الساكن تلك الزيادة هذا ما استظهره في حاشية الحرشي خلافاً لما فهمه عب وتبعه في أقرب المسالك [مسئلة] للناظر عزل نفسه ويولى صاحب الوقف من شاء إن كان حياً وإلا فوصيه إن كان وإلا فالحاكم كما في دس وغيره [مسئلة] ذكر البدر أن القاضي لا يعزل الناظر إلا بجنحة وللواقف عزله ولو بغير جنحة اه دسوقي (ما قولكم) في وقف أهل محكوم بصحته ولزومه من حاكم شرعي حنفى المذهب من قضاء المسلمين وقفه الواقف مالكي المذهب وشرط فيه

(١) قوله بغير أجره المثل : أى وجد من يكرى بها ولكن قصد المحاباة فان لم يجد من يكرى

بها فلا فسخ بدليل ما يأتي في المسئلة التي بعد هذا اه مؤلف

الذى قال الله تعالى فيه ومن الناس من يتخذ من دون الله أنداداً يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حبا لله وقال أصحاب هذا الشرك لألهتهم وقد جمعهم الجحيم تالله إن كنا لفي ضلال مبين إذ نسويكم برب العالمين ومعلوم أنهم ماسوونهم به سبحانه وتعالى في الخلق والرزق والإماتة والاحياء والملك والقدره وإنما سووهم به في الحب والتأله والخضوع لهم والتذلل وهذا غاية الظلم والجهل فكيف يسوى التراب برب الأرباب وكيف يسوى العبيد بمالك الرقاب



وكيف يسوى الفقير بالذات الضعيف بالذات العاجز بالذات المحتاج بالذات الذى ليس له من ذاته إلا العدم بالغنى بالذات  
القادر بالذات الذى غناه وقدرته وجوده وإحسانه وعلمه ورحمته وكاله التام من لوازم ذاته فأى ظلم أقبح من هذا  
وأى حكم أشد جوراً منه حيث عدل من لا عدل له بخلقه كما قال تعالى الحمد لله الذى خلق السموات والأرض  
وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون (٢٦١) فعدل المشرك من خلق السموات والأرض

بن لا يملك لنفسه ولا لغيره  
مثقال ذرة فى السموات  
ولا فى الأرض فباله من عدل  
تضمن أكبر الظلم وأقبحه وقد  
حمى الصادق المصدوق صلى الله  
عليه وسلم جانب التوحيد أعظم  
حماية حتى نهى عن صلاة التطوع  
لله سبحانه وتعالى عند طلوع  
الشمس وعند غروبها لئلا يكون  
ذريعة إلى التشبه بعباد الشمس  
الذين يسجدون لها فى هاتين  
الحالتين ولسد الذريعة منع من  
الصلاة بعد العصر والصبح  
لاتصال هذين الوقتين الذين يسجد  
المشركون فيهما للشمس حيث  
فهمت ذلك ففعل هؤلاء الطغام  
الذين هم كالأنعام قد عميت منهم  
البصائر والأبصار لاشك أنه  
من المحرم الشديد التحريم  
المؤدى بصاحبه إلى الوبال  
وبؤس القرار وإنما يتردد  
النظر فى كفر فاعله وعبارة التحفة  
كالمغنى والنهاية والعبارة للتحفة  
مع متن المنهاج عطفًا على ما يخرج  
به الإنسان عن دائرة الإيمان  
ويستحق به النيران أو سجود  
لصنم أو شمس أو مخلوق آخر  
فدلّت العبارة المذكورة لمن ذكر

بقوله أن يكون النظر أولاً لنفسه مدة حياته ثم للأرشد فالأرشد من أولاده  
لصلبه ثم للأرشد فالأرشد من المستحقين بالفعل الخ فمات الواقف المذكور  
وخلف ولدين ذكرين تعيننا ناظرين على الوقف المذكور ثم مات أحدهما  
وخلف أولاداً ذكوراً وإناثاً فهل يكون أولاد الولد مقام أبيهم فى النظارة على  
الوقف المذكور مع ولد الواقف المذكور وهل قول الواقف من أولاده لصلبه  
يشمل ولد ولد الصلب أم لا يكون ولد ولد الصلب ولد أصلياً  
مع كونه من أولاد الظهور وهل إذا كان ولد الولد للصلب مقدم على ولد الصلب  
إذا كان أرشد منه ولا يمنع قول الواقف من أولاده لصلبه أم كيف يكون  
ذلك أفقونا بنص صريح من معتمد مذهب الإمام مالك أجزكم الله آمين  
(الجواب) فى الصاوى على أقرب المسالك عند قوله واتبع شرطه إن جاز  
كتخصيص مذهب أو ناظر معين مانصه أى بأن شرط الواقف أن فلانا ناظر  
وقفه فيجب اتباع شرطه ولا يجوز العدول عنه لغيره وليس له أى الناظر المعين  
الإيصاء بالنظر لغيره إلا أن يجعل له الواقف ذلك وحيث لم يكن له إيصاء به  
فإن مات الناظر والواقف حتى جعل النظر لمن شاء وإن كان ميتاً فوصيه إن  
وجد وإلا فالحاكم اه ويؤخذ من قوله وليس له الإيصاء بالنظر لغيره الخ أن  
أولاد الولد لا يكونون مقام أبيهم فى النظارة ولو جعلها أبوم لهم من بعده بل  
يتعين أن يكون الولد الباقي هو الناظر قال الصاوى وذكر البدر القرافى أن  
القاضى لا يعزل الناظر إلا بحجة وللواقف عزله مطلقاً اه وأما قوله وهل قول  
الواقف من أولاده لصلبه يشمل ولد ولد الصلب أم لا يكون  
ولد ولد الصلب ولد أصلياً الخ فى رسالة الشيخ يحيى بن محمد الخطاب شرح  
الفاظ الواقفين ص ٤٧ مانصه الثانى عشر ماقاله ابن شعبان فى الزاوى ولو قال  
على ولد ظهري لم يدخل فيه ولد ولده ذكورهم ولا إناثهم اه قال الشيخ يحيى  
الخطاب وانظره مع قوله قبل مانصه ومن جعل داره حبساً على ولده وولد ولده  
لم يدخل فيه ولد البنات لقوله تعالى يوصيكم الله فى أولادكم فليس لولد البنات  
مع ذكر ولد الولد شيء ولا على الانفراد لو انفردوا كقوله ولكم نصف ما ترك  
أزواجكم إن لم يكن لهن ولد ثم قال ولهن الربع مما تركتم إن لم يكن لكم ولد

أن السجود للمخلوق كفر مع الاختيار يستحق به صاحبه دار البوار والخلود فيها مع عباد الأحجار ثم قالوا وخرج  
بالسجود الركوع لأن صورته تقع فى العادة للمخلوق كثيراً بخلاف السجود نعم يظهر أن محل الفرق بينهما عند الإطلاق  
بخلاف ما لو قصد تعظيم مخلوق بالركوع كما يعظم الله به فإنه لاشك فى الكفر حيث انتهى كلامهم رضى الله تعالى عنهم  
فانظر قولهم بخلاف ما لو قصد الخ تجده يقرب القول بأن فعل هؤلاء الطغام مؤد للكفر لأن كونه بإمام ومع استبدار

القبلة وبهذه الصفة التي وصف السائل لا يكاد يفعله الا من نزع التوحيد من قلبه ولا يرضاه لنفسه الا من طمست بصيرته وقد اجتمعت الامة على أن التوحيد افراد المعبود بالعبادة مع اعتقاد أنه واحد في ذاته وصفاته وأفعاله قال تبارك وتعالى وإلهكم إله واحد لا إله الا هو الرحمن الرحيم وقال سبحانه وتعالى فاعلم أنه لا إله الا الله وقد أثبتت هذه الكلمة له سبحانه وتعالى الالهوية ونفتها (٢٦٢) عن كل ما سواه وقد أجمعوا على أن الالهوية هي استحقاق المعبود للعبادة

فإنه سبحانه عز وجل أرسل رسوله وأنزل كتبه وخلق السموات والأرض ليعرف ويوحّد ويعبد ويكون الدين كله لله والطاعة كلها لله قال عز وجل لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط فأخبر تعالى أنه أرسل رسوله وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط وهو العقل ومن أعظم القسط التوحيد بل هو رأس العدل وقوامه وقال تعالى فاعبد الله مخلصاً له الدين ألا الله الدين الخالص وقال تعالى وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء حيث فهمت الشرك والتوحيد والالهوية علمت أن إطلاق هؤلاء القوم هذه الكلمات على غير الله سبحانه وتعالى من ملك مقرب أو نبي مرسل أو سواه ما واعتقاد جواز الإطلاق كفر صريح مخرج لصاحبه عن دائرة أهل الإيمان مدخل له في دائرة أهل النيران فمن اعتقد شيئاً من العبادات يستحقها غير الله أو تصرف اليه فهو كافر لا شك في كفره منابذ لكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم تكاد السموات

فكان ذكور ولده الذكور وإناتهم كولد الظهر يحجبون ولم يكن كذلك ولد ذكور ولد البنات ولا أمهم اه فإنه في قوله فكان ذكور ولده الخ جعل ولد الولد كولد الظهر فتأمله والله أعلم قلت فنص ابن شعبان في خصوص المسئلة عدم دخول ولد الولد مع ولد الظهر ولا شك أن ولد الصلب مثل ولد الظهر وأما ما ذكره قبل ذلك مما استدل به الشيخ يحيى الخطاب ليس نصاً في خصوص المسئلة إذ هو في الحجب المبني على اللغة لا في لفظ الواقفين المبني على العرف على أنه فرق بين قول الواقف من أولاده لصلبه وبين قوله علي ولدي وولد ولدي وقوله تعالى في أولادكم وقوله تعالى إن لم يكن لكم ولد أو إن لم يكن لمن ولد فإن الأول مقيد بقيد لصلبه والثاني مطلق غير مقيد بذلك والقاعدة الأصولية إن الأعمال خير من الإهمال فافهم بإمعان والله سبحانه وتعالى أعلم [مسئلة] للقاضي أن يجعل الناظر شيئاً من الوقف إذا لم يكن له شيء وما أفتى به ابن عتاب من أن الناظر لا يحل له أخذ شيء من غلة الوقف بل من بيت المال إلا إذا عين له الواقف شيئاً فهو ضعيف ذكره دس عن البدر [مسئلة] يتبع شرط الواقف كشرط أن لا يزيد على كراسين في تغييره الكتاب فإن احتيج للزيادة جازت مخالفة شرطه بالمصلحة لأن القصد الاتماع كافي الخطاب فإن شرط أن لا تغير إلا برهن فالشرط باطل والرهن لا يصح لأن المستعير حيث كان أهلاً لذلك وهو أمين فلا يضمن ويقبل قوله إن لم يفرط فإن أريد بشرط الرهن التذكرة للرد عمل به ذكره الأمير على عقب [مسئلة] في الأمير يجوز للناظر تغيير بعض أما كن الوقف لمصلحة كتغيير الميضة ونقلها إلى محل آخر وأولى تحويل باب مثلاً إلى مكان آخر مع بقاء المكان ذى البناء على حاله اه [مسئلة] يجوز بيع مالا ينتفع به فيما حبس عليه وينتفع به في غيره وهذا إذا كان غير عقار ككتب علم تبلي أو لا ينتفع بها في مدرسة وقفت فيها وإذا بيع مالا ينتفع به يجعل ثمنه في مثله كاملاً إن أمكن أو في جزئه إذا لم يمكن شراء كامل فإن لم يمكن عوده في كامل أو شقصه تصدق بالثمن اه من أقرب المسالك بتصرف [مسئلة] قال أبو الحسن الصغير يجوز بيع حصر المسجد إذا استغنى عنها وكذا انقاضه وتصرف في مصالحه انتهى وكذا يقال في الزيت إذا صار لا ينتفع به في خصوص ما وقف

يتفطرون منه وتنشق الأرض وتخر الجبال هدا من قول هؤلاء الطعام فما أطلق هذه الكلمات على غير الله سبحانه وتعالى من شئ للإسلام والتوحيد وأتحة بل ولا من العقل وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن أخنع الأسماء عند الله رجل سمى نفسه شاه شاه ملك الملوك لا ملك إلا الله وفي لفظ أغيط رجل على الله رجل سمى بملك الأملاك فهذا مقت الله وغضبه علي من تشبه به في الاسم الذي لا ينبغي إلا له سبحانه ملك الملوك وحده فهو الذي يحكم

على الأحكام كلهم ويقضى عليهم كلهم فانظر كيف ذكر الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم غيظ الله وغضبه لمن تشبه به في الاسم فكيف حال من أطلق من لا يستحق إلا الملك الحق على غيره وكيف حال من أطلق ما اختص به في ربوبيته وألوهيته على عبده الذي هو معه لا شيء والرب تعالى وحده هو الذي يستحق كمال التعظيم والإجلال والتأله والخضوع والذل وهذا خالص حقه فمن أقبح الظلم (٢٦٣) أن يعطى حقه لغيره ويشرك بينه وبينه

فيه بل هؤلاء الطغام خصوا ذلك بغيره فما قدر القوى العزيز حق قدره من أشرك معه الضعيف الدليل فكيف بمن خص غيره به ونفاه عنه سبحانه هذا بهتان عظيم فمن أطلق هذه الكلمات أو اعتقد جواز إطلاقها على غير الله سبحانه وتعالى مع علمه وعدم عذره استتيب فإن تاب وإلا قتل كفراً والجاهل يعلم فإن علم ورجع فذاك وإلا استتيب كالأول فإن تاب وإلا قتل اللهم يا مقلب القلوب والأبصار ثبت قلبي على دينك اللهم فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون اهدني لما اختلف فيه من الحق يا ذاك إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم وأما قول السائل وفقه الله تعالى وزعموا أن القصر في الكلمة المشرفة الخ فهذا السؤال مبهم محتمل لأن القصر يطلق على إطلاقات باختلاف العلوم والاصطلاحات فهو لغة الحبس والمنع مطلقاً وفي اصطلاح القراء ترك الزيادة على المد الطبيعي وقد يستعمل القصر عندهم في

له انظر عدوى [مسئلة] إذا انتقل أهل مسجد جامع عنه وبنوا غيره وصار العتيق معطلا مهجوراً وعلى ذلك المسجد القديم وقف فالجمعة للجديد كما ذكره العلامة العدوى على الخرشى في فصل الجمعة وأما وقف المسجد القديم فيصرف في مصالح الجديد فقد قال ابن عرفة تنقل أنقاض الوقف إن تعذر عودها فيما وقفت فيه لو وقف آخر عادم المنفعة ولو كان غير مماثل للأول كما في دس ومنه يعلم أن نقل ريع وقف المسجد القديم إذا تعذر صرفه فيما وقف فيه إلى مثله أولى ففي أقرب المسالك ورجع الوقف في التحبيس على كفترة ومسجد ومدرسة خربت ولم يرج عودها في مثلها حقيقة إن أمكن فيصرف في فترة أخرى أو مسجد آخر أو مدرسة أخرى فإن لم يمكن ففي مثلها نوعاً أي في قرية وقيل تصرف في مثلها نوعاً ولو أمكن المثل حقيقة إلا أن في كلام عج ما يفيد تأييد الأول اه بزيادة من ص والله أعلم (ما قولكم) في شخص أخذ كتاباً موقوفاً على مكان معين وسافر به إلى مكان آخر ثم مات وفقد الكتاب هل تؤخذ قيمته من تركته ويشترى بها كتاب مثله أم لا (الجواب) تؤخذ قيمة ذلك الكتاب المفقود ويشترى بها مثله أو شقصه كما يعلم من قوله في أقرب المسالك كأن أتلف الحبس فإن من أتلفه يلزمه القيمة ويشترى بها مثله أو شقصه وهذا ظاهر إن كان غير عقار وأما العقار إذا أفسده شخص فيلزمه قيمة ما أفسده ويعاد بتلك القيمة فيقوم سالماً ومهدوماً ويؤخذ من متلفه قيمة النقص بالصاد المهملة ويقام بها مع الانقراض الحبس اه بتصرف وتوضيح والله أعلم [مسئلة] يجوز إنزال الصيف المدارس والربط الموقوفة المدة اليسيرة ولا يجوز الكثيرة لأنه يصير إعاقة ومالك الانتفاع لا يجوز له أن يعير كما ذكره عب في باب الإعاقة [مسئلة] يصرف ماء آبار المدارس والرباطات على ما نص الواقف وإلا فعلى ما جرت به العادة وما يوقف من الصهاريج للشرب في المدارس ونحو ذلك لا يجوز لأحد بيعه ولا هبته للناس ولا صرفه في وجوه لم تجر العادة بها إلا الشيء اليسير كالبياض اليسير ونحوه ونظير ذلك الطعام الذي يقدم للضيف فلا يجوز له أن يبيعه ولا يملكه لغيره بل يأكله هو خاصة على جاري العادة وله إطعام الهرة اللقمة ونحوها لشهادة العادة بذلك ولا يتغنى ببسط

حذف حرف المد من أصله فإن أراد هذا الثاني وأنهم يجوزون حذف حرف المد من أصله في كلمة النفي أو في إله أو في الله فهذا لم يقل به أحد ممن يعتد بقوله بل حرام لو وقع في لفظ الجلالة حال الصلاة أبطلها لاتفاء بعض اللفظ الموضوع له وفي اصطلاح علماء المعاني والبيان تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص والذي جرى عليه المحققون من علماء أهل السنة والجماعة أن القصر بهذا المعنى في الكلمة المشرفة حقيقي بمعنى أنه لا يمكن أن توجد تلك الحقيقة لغيره



تعالى لا عقلاً ولا شرعاً وحقيقة الإله هو الواجب الوجود المستحق للعبادة ولا شك أن هذا المعنى كلّي أي يقبل بحسب مجرد ادراك معناه أن يصدق على كثيرين لكن البرهان القطعي دل على استحالة التعدد فيه وأن معناه خاص لمولانا عز وجل فقط قال الله سبحانه وتعالى فاعلم أنه لا إله إلا الله وقال سبحانه وتعالى لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ، فهو المعبود للخواص والعوام المفزوع اليه في الأمور (٣٦٤) العظام المرتفع عن الأوهام المحتجب عن الأفهام الظاهر بصفاته

الفخام وكذا الحمد لا يستحقه على الحقيقة إلا الله تعالى وما يقع من الحمد لغيره فهو على سبيل المجاز لأن الحمد يختص بالفعل الاختياري ولا اختيار لغيره تقدس على قاعدة أهل الحق والعبد مضطر في صورة مختار وربك يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة والحاصل أنهم نزلوا حمد غير الله منزلة العدم أو منزلة الحمد له تعالى لأنه مبدئ كل جميل فحمد غيره كالعارية لأن الكل منه واليه خلقا وتمكينا وتيسيراً وكل اختيار لغيره يعود إلى اضطراب فهو الأول والآخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم وأما السجود لغير الله تعالى فلا شك في كفر فاعله وقد تقدم عن التحفة والمغنى والنهاية ما فيه كفاية لمن حلف بالعناية وقد قال الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم لا ينبغي لأحد أن يسجد لأحد ولا ينبغي في كلام الله ورسوله الذي هو في غاية الامتناع لقوله تعالى وما علمناه الشعر وما ينبغي له وقوله تعالى وما نزل به الشياطين وما ينبغي لهم وقوله تعالى عن الملائكة ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء وأما

الوقف ونحوها اه ملخصاً من عب في باب العارية ومن فتاوى عجم [مسئلة] المساكن الموقوفة على المجاورين في المدارس ونحوها لا يجوز لمن يسكنها بوصف المجاورة أن يبيع أو يهب أو يعير أو غير ذلك ولا الحزن فيها نعم يجوز له أن يسقط حقه لغيره فيستحق ذلك الغير الانتفاع به حيث كان من أهله كما وقع للعلامة البرزلي في سكنى خلوة الناصرية فانه قد أسقط له حقه فيها من كان يملك الانتفاع بها عند قدومه لسفر الحج ويجوز إسقاط الحق في الانتفاع ببيوت المدارس والوظائف مجاناً وفي مقابلة دراهم على المعتمد كما في بن عن البرزلي وإذا أسقط مالك الانتفاع حقه منه سقط حقه على الوجه الذي أسقطه فإن أسقطه مدة مخصوصة رجع إليه بعد انقضائها كالعارية وإن أطلق في الاسقاط فلا يجوز له كما أفاده البرزلي ومن استعار كتاباً وفقاً فليس له أن يعيره لأنه مالك الانتفاع فقط إلا أن يسقط ذلك المستعير حقه في العارية ويكون الثاني من أهلها اه ملخصاً من دس وعدوى من باب العارية (ما قولكم) في شخص اشترى حصة من وقف من مستحقها واستغلها مدة فهل يفوز بما قبضه من غلة تلك الحصة أم لا (الجواب) ذكر العلامة العدوى في باب الاستحقاق أنه يستثنى من قولهم المشتري العالم بأن الشيء المشتري ملك للغير لا غلة من اشترى حصة من وقف من مستحقها فإنه يفوز المشتري بغلة تلك الحصة ما دام المستحق حياً ولو كان المشتري عالماً بوقفية تلك الحصة ووجهه أنه بمنزلة المستحق الواهب منفعة شيء يستحقه لشخص آخر والله أعلم (ما قولكم) في شخص متولى أمر وقف فأجر داراً لشخص مدة ثم مات قبل انقضائها فهل تنفسخ الإجارة أم لا (الجواب) في عب وغيره أن الإجارة تنفسخ بموت مستحق وقف أجر ثم مات قبل أن تنقضي تلك المدة وانتقل الاستحقاق لمن في طبقته أو لمن يليه ولو كان ولده ولو كان ذلك ناظراً كما في الخطاب ولا يخالفه ما في تت من أنها لا تنفسخ بموت الناظر لأنه فرض ذلك في ناظر غير مستحق انتهى بتصرف والمعنى أن الناظر الذي لا تنفسخ إجارته بموته هو الذي يؤجر لعموم مصلحة الوقف بنظره ولا استحقاق له وأن الذي تنفسخ إجارته بموته هو الذي يؤجر من حيث استحقاقه لأنه بموته تنتقل الإجارة لمن انتقل إليه الحق والله أعلم [مسئلة] إذا وقف شخص كتاباً

استدلال البعض منهم بسجود الملائكة لآدم فهو كما قيل فيه : إذا كان الغراب دليل قوم ه فلا يعدوهم جيف الكلاب ه بل البعض المذكور أضرم على من اتبع طريقة من إبليس على من اتبعه كأنه لم يقرأ كتاب الله وسنة رسوله الأمرين بإفراد العبادة لله وحده ولم ينظر إلى أقاويل أهل الإسلام في تفسير السجود المذكور هل هو منسوخ بالأحاديث النبوية واجماع الأمة المصطفوية أو كان السجود لله وحده وإن آدم للملائكة قبله كما أن الكعبة قبله

أهل الإسلام أو أن اللام بمعنى مع إلى غير ذلك مما ذكره من توراته بصره وبصيرته ولم يطمس عليهما فكيف يصرف السجود الذي هو من أعظم أركان الصلاة الذي قال فيه الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد إلى عبد مرهوب لا يملك لنفسه نفعا ولا ضرا وقد علمت أن من خصائص الألوهية السكال المطلق من جميع الوجوه الذي لا ينقص فيه بوجه من الوجوه (٢٦٥) وذلك يوجب أن تكون العبادة كلها لله

وحده والتعظيم والإجلال والخشية والدعاء والإنابة والتوبة والتوكل والاستعانة وغاية الذل مع غاية المحبة كل ذلك يجب عقلا وشرعا وفطرة أن يكون له وحده لا شريك له فمن صرف شيئا من ذلك لغيره فقد شبه ذلك الغير بمن لا شبيه له ولا مثل له ولا ند له وذلك أقبح التشبيه وأبطله ولشدة قبحه وتضمنه غاية الظلم أخبر عباده أنه لا يغفره مع أنه كتب علي نفسه الرحمة فهو أحق من ذكر وأحق من شكر وأحق من عبد وأنصر من ابتغى وأرأف من ملك وأجود من سئل وأوسع من أعطى وأرحم من استرحم وأكرم من قصد وأعز من التجئ إليه وأكفى من توكل عليه فنبهنا سبحانه وتعالى كما من علينا بالإسلام أن لا ينزع منا إنه سميع قريب والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن إيمان شخص يتلفظ بالشهادتين ووجهه قبلتنا يولى فإذا ولد له أولاد قال أخرجت هذا يعني أحد الأولاد لسيدى فلان وهذا السيدة فلانة عن يوصفون بالصالح في

في مدرسة فليت أو صارت لا ينتفع بها في تلك المدرسة فإنها تباع وبشترى بشمها كتباً كاملة ينتفع بها فإن لم يمكن شراء الكاملة فجزؤها فإن لم يمكن إبدائها بكاملة أو ناقصة تصدق بشمها اه ملخصاً من أقرب المسالك وص [مسئلة] إذا أئلف شخص شيئاً من الوقف فإنه يلزمه القيمة ويشترى بها مثله أو شقصه وهذا ظاهر إن كان غير عقار وأما العقار فيعاد بقيمته فيقوم سالماً ومهدوماً ويؤخذ من متلفه قيمة النقص ويبنى الوقف بها مع الانقراض لأنها وقف هذا هو المشهور خلافاً لقول سيدي خليل ومن هدم وقفاً فعليه إعادته اه من أقرب المسالك بتصرف [مسئلة] لا يجوز أن يقسم من أجرة الوقف إلا ما مضى زمنه خشية موت من أخذ فيؤدى إلى إعطاء من لا يستحق وحرمان غيره ممن يستحق أو خشية طروق مستحق في المدة فيحرم من حقه وهذا إذا كان الوقف على معينين أو على خدمة مسجد أو على مدرسين ونحوهم وأما على فقراء فيجوز للأمن من إحرام مستحق وإعطاء من لا يستحق لعدم لزوم تعميمهم كما في أقرب المسالك [مسئلة] إذا قال وقف على ولدى فلان وفلانة كان ذلك خاصاً بها بخلاف وصي على ولدى فلان وفلانة فإن غير من سمي من أولاده يدخل والفرق أن الوصية بمعنى واحد فلا وجه للتخصيص بخلاف الوقف فله غرض في نفع البعض لفقره اه أمير على عب (فرع) قال ابن غازي في تكميل التقييد سئل أبو محمد عبد الله العبدوسى هل يجوز جمع أحباس فاس بتمامها ثم يعمر من معاليها الخرب من المساجد فأجاب نعم يقدم الأهم فالأهم ويكون ذلك سلفاً لمن أخذ منه من المساجد اه بدر (فرع آخر) لا يجوز أن يتسلف من الوقف قبل إبان الاستحقاق تأمل الفرعين فلعل الأول مخصص للثاني اه أمير (ما قولكم) في مسجد خرب وليس له غلة فأخذ ناظر المسجد قطعة من المسجد فجعلها حوانيت لأجل مصالح المسجد وزاد من الجهة الأخرى بقدر ما أخذ من المسجد للحوانيت فهل يجوز له ذلك أم لا (الجواب) سئل الأجهورى عن مسجد له مراحيض خربت حتى صارت عدما محضاً وأرادوا أن يبدلوها بحوانيت تكرر وتصرف غلتها في مصالح المسجد فهل يجوز ذلك أم لا فأجاب رحمه الله لا يجوز لهم ذلك لما فيه من إخراج الوقف عن حالته الأصلية ومثله في البرزلى معللاً ذلك بأن العبرة في الوقف باللفظ لا بالمنفعة فمن

(٣٤ - قرعة العين) حال حياتهم والله أعلم بالخاتمة عند الموت ثم إذا قدر الله على الشخص المذكور أو علي أحد أولاده شراً كدين ومرض أو إضلال ضالة هتف يستغيث بهم وينذر لهم دون الله تعالى ويزعم أن لهم في الكون تأثيراً ومن زجره بعنف أو لين قال خل سبيلى وانتدب له بأنواع الأذى من غير جريمة يقول هؤلاء أحباب الله أتقرب بهم إليه فهل يحكم بصحة إسلامه وتحل منا كخته أم كيف الحكم أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كان الأمر

ما ذكره السائل عن الشخص المذكور فلا يشك مسلم في عدم صحة إيمانه وإسلامه وعدم صحة منأخته بل هو مراق الدم حلال المال والله الهادي عز وجل أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن جرى على لسانه أو قلبه أو جوارحه كلمة أو فعل مكفر وهو جاهل أن هذا الفعل أو الكلمة تخرجه عن الإسلام أو ناس وربما يعرف فيستبعد ذلك فلا يترجر هل يكون مؤاخذاً مطلقاً أو فيه تفصيل (٣٦٦) بينوا لنا ذلك يانا شافيا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث

جرى على لسانه أو قلبه أو جوارحه الفعل المزبور مع النسيان فلا شيء عليه أو مع الجهل فإن كان هذا الفعل معلوماً من الدين بالضرورة أنه كفر كفر وصار مرتداً تجرى عليه أحكام المرتدين إلا أن يكون قريب عهد بالإسلام أو ناشئاً ببلدة بعيدة عن العلماء وإن لم يكن الفعل المكفر معلوماً من الدين بالضرورة عرف الحكم بالتكفير فإن صمم على ذلك أو استبعده صار كافراً مرتداً تجرى عليه أحكام المرتدين ففي القواطع للعلامة ابن حجر وجزم بعض المتأخرين بتكفير من اعترف بوجوب الحج ولكن قال لا أدري أين مكة ولا أين الكعبة ولا أين البلد الذي يستقبله الناس ويحجونه هل هي البلدة التي حجها رسول الله صلى الله عليه وسلم ووصف الله تعالى في كتابه لأنه مكذب إلا أن يكون هذا الشخص قريب العهد بالإسلام ولم يتواتر بعد عنده إلى آخر ما فيه ثم قال وأنت خير من قول الحلبي إن كان لم يسمع شيئاً من أخباره صلى الله عليه وسلم وما يأتي ثم ومن قول هذا المتأخر إلا أن

باب أولى ما هنا من أخذهم من المسجد شيئاً وجعله حوانيت إذ هو أخرى بعدم الجواز والله أعلم (ما قولكم) في رجل بنى مسجداً صغيراً ببلن وسقفه من قصب فوهى واندرست أكثر جدرانها فضاقت على المصلين فأراد أهل البلد توسعته وتعميره بالآجر والجص بغاية الاستحكام بحيث يسع المصلين فمنعهم ورثة باني المسجد عن تعميره وتوسعته عن حاله الأولى فهل لهم ذلك أم لا (الجواب) ورثة الباني كأحد المسلمين في أمر المسجد ليس لهم منع أحد من فعل الخير العائد لجميع المسلمين فلهم التعمير والتوسيع وغيره من المصالح والحال ما ذكر والله أعلم (ما قولكم) في أرض منى من جهة وقفها ويبيعها فهل يصح لأحد أن يقتطع له قطعة منها ويستولى عليها ويملكها ويتصرف فيها بالبيع والوقف وغيرهما ويمنع المسلمين من النزول فيها وإذا وقفها هل ينفذ وقفها وإذا وقفها على جماعة هل يطالبون الناظر عليها ويجبرونه على أخذ الأجرة منه بعد موت الواقف وهل يجب على ولي الأمر أن يهدم ذلك البناء حيث كانت تلك الأرض لا تملك كالبناء في المقبرة المسبلة وإذا منع الناظر إعطاء الأجرة للوقوف عليهم يكون آثماً عند الله وهل لكل أحد أن يزيل هذا البناء لأنه من المنكر وهل لكل أحد أن يدخل في هذه الأماكن المحكرة بالبناء كالخيشان أفتونا (الجواب) لا يجوز بيعها ولا وقفها ولا الاستيلاء عليها بنية تملكها والتصرف فيها بالبناء فيها وغيره وإذا كان كذلك فليس له منع أحد من النزول بها قال سند وجملة ذلك أن منى لا ملك لأحد فيها وليس لأحد أن يحجر فيها موضعاً إلا أن ينزل منها منزلاً فيختص به حتى يفرغ من نسكه ويخرج منها والأصل فيه ما روى عن عائشة رضى الله عنها قالت قلنا يا رسول الله ألا نبني لك موضعاً يظلك بمنى قال لا منى مباح لمن سبق خروجه الترمذي والنسائي وهذا يمنع أن يحجر أحد فيها شيئاً إلا أن يكون نازلاً بها ثم وإن كان بها كره له أيضاً قال مالك عند محمد لأنه تضيق على الناس وكره إجارة البنيان الذي بها قال في الموازية وقد سمعت أنه يكره كراء البيوت التي بها لكن هذا إن قصد كراء البقعة مع ما فيها أما إن قصد الأخشاب والأحجار والآلات التي بها فقط فلا كراهة وكذا إن قصد وقفها وعليه فيطالبون الناظر بأجرة الآلات والأخشاب التي بالبقعة وإذا امتنع الناظر

يكون هذا الشخص قريب العهد بالإسلام ولم يتواتر عنده بعد أن محل ما قاله الشيخان من تكفير من قال لا أدري أكان النبي إنسياً أو جنياً فيمن هو مخالط للمسلمين لأن قوله ذلك ينفي عن تكذيبه القرآن والسنة والإجماع إلا أن قريب العهد الذي لم يكن مخالطاً للمسلمين فإنه لا يكفر بالتردد في شيء مما مر ولا بإنكاره كما يؤخذ مما يأتي عن الروضة إلى آخر ما في القواطع عن القاضي عياض لتعذره والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم



(باب الإيمان) (سئل) رضى الله عنه عما إذا كان لمسلم على كافر حق من الحقوق فأنكره ولا يثبت فهل يجوز للمسلم تحليفه بمعبوده مثل الشمس والقمر والبقر لأن من عادة الكافر في الأغلب إذا حلفته بمعبوده يمتنع أن يحلف أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه لا يجوز له ذلك لأنه يحوجه أن يعظم ما ذكر كتعظيم الله بل ربما يؤدى للكفر وفي التحفة روى الحاكم خبر من حلف بغير الله فقد كفر (٢٦٧) وفي رواية فقد أشرك وحملوه على ما إذا

كان تعظيمه كتعظيم الله تعالى فإن لم يقصد ذلك أثم عند أكثر أصحابنا أى تبعاً لنص الشافعى الصريح كذا قاله الشارح والذي في شرح مسلم عن أكثر الأصحاب الكراهة وهو المعتمد وإن كان الدليل ظاهراً فى الإثم قال بعضهم وهو الذى ينبغى العمل به فى غالب الأعصار لقصد غالبهم به إعظام المخلوق به ومضاهاته لله تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً اه كلام التحفة فظهر بذلك أن كلام التحفة فى الكراهة حيث لم يقصد التعظيم كتعظيم الله فإن قصد تعظيمه كتعظيم الله تعالى كفر ولا شك أن الكافر لا يقصد بحلفه بما ذكر إلا التعظيم فيكون محلفه هو الذى حمله على ذلك والله المستعان وبه التوفيق والهداية إلى صراط مستقيم

#### (باب الكفارات)

(سئل) فيمن حلف حال كونه بالغاً سفيهاً فقيراً عاجزاً عن نفقة نفسه على دخول بيت أبيه وأمه النافقين عليه بلفظ والله والله يلزمه الكفر والإشراك ويكون العبد فاعلاً بأمه إن عاد

من الإعطاء يكون آثماً وعلى ولى الأمر أن يمنع من أراد البناء بها وأن يزيل بناء لما علمت أنه لا ملك لأحد فيها إلا الانتفاع وكل من له قدرة على إزالة البناء يجب عليه أن يزيله إذ هو من المنكرات والله أعلم (ما قولكم) فى دور مكة المشرفة هل يجوز بيعها ووقفها وكراؤها أم لا وهل الحسنة فيها بمائة ألف أم لا أفوتنا (الجواب) فى الفروق للقرافى بعد أن حقق عن الإمام أن مكة فتحت عنوة ما حاصله أراضى العنوة اختلف العلماء فيها هل تصير وقفاً بمجرد الاستيلاء وهو الذى حكاه الطرطوشى فى تعليقه عن مالك وللإمام قسمتها كسائر الغنائم وهو بخير فى ذلك والقاعدة المتفق عليها أن مسائل الخلاف إذا اتصل ببعض أقوالها قضاء حاكم تعين القول به وارتفع الخلاف فإذا قضى حاكم بثبوت ملك فى أرض العنوة ثبت الملك وارتفع الخلاف ويتعين ما حكم به الحاكم وهذا التقرير يطرد فى مكة ومصر وغيرهما والقول بأن الدور وقف إنما يتناول الدور التى صادفها الفتح أما إذا انهدمت تلك الأبنية وبني أهل الإسلام دوراً غير دور الكفار فهذه الأبنية لا تكون وقفاً إجماعاً وحيث قال مالك لا تتركى دور مكة يريد ما كان فى زمانه باقياً من دور الكفار التى صادفها الفتح واليوم قد ذهبت تلك الأبنية وعليه فتملك وتوهب وتوقف وقال القاضى تقي الدين القاسى والقول بمنع كراء بيوت مكة فيه نظر لأن غير واحد من علماء الصحابة وخلافهم عملوا بخلافه فى أوقات مختلفة ثم ذكر وقائع من ذلك عن عمر وعثمان وابن الزبير ومعاوية رضى الله عنهم وعلى القول بجواز البيع والكراء اقتصر ابن الحاج فإنه قال بعد ذكر الخلاف وأباح طائفة من أهل العلم بيع ربيع مكة وكراء منازلها منهم طاووس وابن دينار وهو قول مالك والشافعى قال والدليل على صحة قول مالك ومن يقول بقوله قول الله عز وجل الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم وقوله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح من دخل دار أبى سفيان فهو آمن فأثبت لأبى سفيان ملك داره وأثبت لهم أملاً كهمل على دورهم وإن عمر ابتاع داراً بأربعة آلاف درهم وأن دور أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بأيدى أعقابهم منهم أبو بكر الصديق والزبير بن العوام وعمرو بن العاص وغيرهم وقد يبيع بعضها وتصدق ببعضها ولم يكونوا يفعلون ذلك إلا

دخل هذا المحل والحال أنه مفترق إليه وليس له مولى أو محل ولم يقدر أبويه على عزله بمكاتب يختص به أو ما يصرف له فإذا عليه بهذا المين إن دخل أفوتنا (أجاب) رضى الله عنه نعم يلزمه بحلفه بالله إن دخل كفارة ممين وهى عتق رقبة مؤمنة أو كسوة عشرة مساكين بما يسمى كسوة أو إطعامهم كل واحد مداً مدافين عجز عن الثلاث لزمه صوم ثلاثة أيام ولو متفرقة ويلزمه أن يتوب من العود إلى مثل ما قاله ويستغفر الله ويندب له أن ينطق بالشهادتين والله

سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيما لو أحد تبرع على الآخر بإطعام ستين مسكيناً وقال له أخرجها عن كفارتك وأصرفها على عيالك فهل يسقط عن المخرج عنه الكفارة المذكورة أم لا أفئونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه نعم تسقط عنه الكفارة والحال ماسطر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في امرأة نذرت لبنتها بأمة معينة وللأمة ابنة فهل (٢٦٨) النذر صحيح أم لا فإن قلتم بالصحة فهل تتبع البنت التي للأمة أمها

في النذر أم لا وهل إذا كان أخ الناذرة حي فله المطالبة في الأمة والمشاركة فيها أم لا أفئونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كان النذر وقع في غير مرض الموت فهو صحيح غير متوقف على إجازة وليس للأخ المذكور مطالبة ولا مشاركة في الأمة والحال مازبر ولا تتبع البنت أمها فيما ذكر والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل قال مثلاً لله على صيام عشرة أيام إن عانقت أحد أبشوة غير امرأتى وكلما بدت منى معاينة لأحد أبشوة فله على صيام عشرة أيام مثلاً ثم إنه حصلت منه المعاينة وتسكرر منه حصولها فما الواجب عليه وما تقتضى صيغة قوله وكلما بدت منى معاينة الخ هل تقتضى التكرار بأن يجب عليه عند حصول المعاينة منه ثانياً صيام عشرين يوماً وحصولها ثالثاً صيام أربعين يوماً وحصولها رابعاً حصول ثمانين يوماً وهكذا أم كيف الحكم وهل إذا جهل كم حصلت المعاينة منه مثلاً فيكون حكمه أفئونا (أجاب) رضى الله عنه لا يتضاعف الصوم بالفعل

في أملاكهم وتؤول سواء العاكف فيه والباد في البيت خاصة والله أعلم وأما الحسنة فيها فمائة ألف ومن أعظمها الوقف إذ هو الصدقة الجارية والحال ماذكر والله أعلم بالصواب

### باب الهبة

[مسئلة] من خرج بكسرة لسائل معين لم يحز له أكلها ولا دفعها لغيره حيث بتلها له لا إن نوى الاعطاء فقط كما في جواب ابن رشد لسؤال أرسله له عياض والفرق بين التبتيل بالنية ونية الاعطاء أنه إن عبر عن التبتيل بعبارة قال أعطيت وإن عبر عن نية الاعطاء قال أريد أن أعطى قال الخطاب وأعمال التبتيل بالنية مبنى على أحد القولين في أعمال الكلام النفسى في الطلاق ونحوه فإن ذهب ولم يجده والحال أنه نوى الاعطاء فقط فالأحسن صرفها لغيره وإن أخرجها له لا من حيث خصوصه بل مطلق صدقة لفقير وجب إعطاؤها لغيره اه أمير على عب وإذا غلبت أن الأحسن صرفها لغيره إذا ذهب ولم يجده والحال أنه نوى الاعطاء فقط فلا فرق بين معين وغيره كما بينه الأمير عند قول سيدى خليل وكره تملك صدقة وفي الأمير أيضاً وإن وجدت السائل ولم يقبل فغيره أولى من الأول لتأكيد العزم بالدفع واختلف هل له أكلها أم لا فقيل يجوز أكلها وقيل لا وقيل إن كان معيناً أكلها وإن كان غير معين لم يأكلها اه (ما قولكم) في شخص تصدق بصدقة وبعد إعطائها للسكين هل يصح اهداء ثوابها لميت أم لا (الجواب) في العدوى على الرسالة في باب الأضحية أنه يصح اهداء ثواب صدقة ونحوها بعد فعلها لميت بخلاف التشريك في الأجر في الأضحية فلا يكون إلا قبل الذبح وأما بعده فلا تسقط عن المشرك فانظره (ما قولكم) في الصدقة على الذى هل فيها أجر أم لا (الجواب) قال الخرشي في باب الوقف وكذلك يصح الوقف على الذى قريباً كان أو أجنبياً لأن الوقف عليه صدقة وفي الصدقة عليه أجر والله أعلم [مسئلة] من سكت عن قبول صدقته زماناً فله قبولها بعد ذلك فإن طلب غلتها حلف ما سكت تاركاً لها وأخذ غلتها كافي الصاوى [مسئلة] إذا تجمد لإنسان مال معلوم من وظيفة أو جامكية فيصح أن ينزل عنه لغيره إن كان ذلك النزول من غير مقابلة بشئ بل هبة أما إن كان في مقابلة شئ يؤخذ فإن سلم من الربى

المذكور بل الواجب صوم عشرة أيام لكل مرة لأن لفظ كلما لم يتكرر وإنما يتجه ما قاله السائل ووقفنا الله وإياه أن لو قال كلما عانقت مرة فعشرة وكلما مرتين فعشرين الخ والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل له أربعة بنين وبنت ثم إنه قبل مرض موته بسنة نذر لاثنتين من الذكور مخصصين الصغار دون الكبار ربع ما يملكه في أرض ونخل وديار وفي جميع ما يملكه في وطنه وغيره نذراً منجزاً مع الصحة والاختيار وكتب بذلك حجة وأشهد على نفسه

فما يكون الحكم في ذلك أقنونا (أجاب) رضى الله عن نعم النذر المذكور صحيح وملكوا المنذور به ولا منازع لهم في ذلك والحال ماسطر والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب القضاء) (سئل) رضى الله عنه عما أطبق عليه علماء الزمان وحالهم من رواية الحديث بالمعنى إذا لم يحفظ اللفظ هل ذلك جائز ويستدل لهم بنقل الله تعالى في القرآن على الأنبياء (٢٦٩) وسائر الكفار إذ من المعلوم أن لغة من

تقدم بغير لغة العرب وتكلم النبي صلى الله عليه وسلم للأعاجم كالخيشة وغيرهم بلغتهم أم تمتنع الرواية بالمعنى ويستأنس له بقوله عليه الصلاة والسلام نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأذاها كما سمعها وغير ذلك وهل المنكر على الراوى بالمعنى ناه عن منكر حقيقة أو لا فإذا قلتم يجوز فهل يستوى الجاهل والعالم في ذلك أم لا بينوا لنا ذلك المسئلة واقعة (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كان الراوى خبيراً بالألفاظ ومقاصدها عالماً بما يحيل معانيها قد شهد له أهل الفن بذلك جازله الرواية بالمعنى وإلا يكن كذلك حرم عليه ودخل في متعمد الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى من سمعه الإنكار عليه طاقته والله سبحانه أعلم قال العلامة النووى في شرح مسلم إذا أراد رواية الحديث بالمعنى فإن لم يكن خبيراً بالألفاظ ومقاصدها عالماً بما يحيل معانيها لم تجز له الرواية بالمعنى بلا خلاف بين أهل العلم بل يتعين اللفظ وإن كان عالماً بذلك فقالت طائفة من أهل

جاز وإلا منع كما في الصاوى

باب في اللقطة

[مسئلة] يجب تعريف اللقطة سنة كاملة إن كان لها بال ويعرف نحو الدلو والدينار فأقل الأيام لأنها لا تلفت إليها النفوس كل التفات والتعريف يكون بمطابق طلبها وبباب المسجد لداخله ويعرفها في ابتداء الالتقاط كل يوم مرتين ثم في كل يوم مرة ثم في كل يومين مرة ثم في كل ثلاثة مرة ثم في كل أسبوع مرة كما ذكره شارح الموطأ ويعرفها بنفسه أو بمن يثق به لأمانته ولا ضمان عليه إن دفعها لأمين يعرفها وإن كان تعريفها لا يليق بالملتقط لكونه من أولى الهيئات أعطاها لمن يعرفها بأجرة منها وإن كان يليق به التعريف وأعطاها لغيره يعرفها فهلكت فإنه يضمن كما لو تراخى في التعريف حتى هلكت ولا يذكر حال تعريفه جنسها بل يذكرها بوصف عام كأمانة أو مال أو شيء والشيء التافه كدون الدرهم وكعصى لا يعرف لأنه لا تلفت إليه النفس وكقليل من تمر أو زبيب وله أكله إذا لم يعلم صاحبه وإلا منع وضمن اه ملخصاً من أقرب المسالك وص [مسئلة] للملتقط بعد السنة حبس اللقطة أو التصديق بها عن ربها أو عن نفسه أو التملك لها ولو وجدها بمكة وضمن الملتقط فيما إذا تصدق بها ولو عن ربها أو تملكها إذا جاء ربها كما في أقرب المسالك

باب في الدعاوى والأيمان

(ما قولكم) في شخص اتهم آخر هل له تخليفه أم لا (الجواب) ذكروا عند قول سيدى خليل في باب القراض والقول للعامل في تلفه أى مال القراض الخ أن القول للعامل يمين على المشهور وفي دس أن الخلاف في تخليفه وعدم تخليفه جار على الخلاف في أيمان التهمة وفيها ثلاثة أقوال قيل تتوجه مطلقاً وهو المعتمد وقيل لا تتوجه مطلقاً وقيل تتوجه إن كان متبهما وإلا فلا (ما قولكم) في شخص قال لآخر لك إحدى هاتين الأمتين وقتلته إن المقر يلزمه أن يعين ما أقربيه منهما وقتلته إذا عين أدناها ولم يصدقه المقر له أن يحلف ويدفع الأدنى للمقر له فهل إذا نكل المقر يحلف المقر له إذا كان المقر متبهما وحيث بنى الأدنى للمقر هل ينتفع به ولو بالوطء حيث كان أمة أم لا (الجواب) في حاشية الخرشى في باب الإقرار

الحديث واللغة والأصول لا يجوز مطلقاً وجوزه بعضهم في غير حديث النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجوز فيه وقال جمهور السلف والخلف من الطوائف المذكورة يجوز في الجميع إذا جزم بأنه أدى المعنى وهذا هو الصواب الذى تقتضيه أحوال الصحابة فمن بعدهم في روايتهم القصة الواحدة بألفاظ مختلفة ثم هذا الذى تسمعه في غير المصنفات أما المصنفات فلا يجوز تغييرها وإن كان بالمعنى أما إذا وقع في الرواية أو التصنيف غلط لاشك فيه فالصواب الذى قاله الجماهير إنه



يروي على الصواب ولا يغيره في الكتاب بل ينبه عليه حال الرواية في حاشية الكتاب فيقول كذا وقع والصواب كذا اه كلامه رضى الله عنه وفي الألفية للعلامة العراقي مع شرحها لشيخ الإسلام زكريا رحمه الله (وليرو) وجوبا بلا خلاف (بالألفاظ) التي سمع بها لا بمعانيها (من) يحملها وهو (لا يعلم مدلولها) ومقاصدها إذ لوروى بالمعنى لم يأمن الخلل (و) أما (غيره) وهو (٢٧٠) من يعلم ذلك (فالمعظم) من أهل الحديث واللغة والأصول (أجاز) له

الرواية (بالمعنى) ولو في الخبر أو أتى بلفظ غير مرادف أو كان المعنى غامضاً قال ابن الصلاح وهو الذي تشهد به أحوال الصحابة والسلف الأولين فكثيراً ما كانوا ينقلون معنى واحداً في واحد بألفاظ مختلفة وذلك لأن معلوم كان على المعنى دون اللفظ وقيل لا يجوز له ذلك مطلقاً وإن لم يتغير المعنى ولا خالف اللغة الفصحى خوفاً من الدخول في أمر الوعيد حيث عزا للنبي صلى الله عليه وسلم لفظاً لم يقله ولأنه قد يظن توفية لفظ بمعنى لفظ آخر ولا يكون كذلك في الواقع (وقيل لا) يجوز له ذلك في (الخبر) أى خبر النبي صلى الله عليه وسلم ويجوز له في غيره وقيل غير ذلك هذا كله فيمن أخذ من غير تصنيف أما من أخذ منه فهو ما ذكره بقوله (والشيخ) ابن الصلاح (في التصنيف قطعاً قد حذر) وفي نسخة مطلقاً حذر أى منع تغيير اللفظ الذي تضمنه بلفظ آخر بمعناه لأن ما رخصوا بسببه من المشقة في ضبط الألفاظ والجمود عليها منتف في المصنفات ولأنه إن ملك تغيير اللفظ فلا

أن اليمين هنا ترد سواء كانت دعوى تحقيق أو اتهام لأن باب الإقرار مبنى على أن يمين التهمة ترد وينتفع المقر له بالأدنى انتفاع المالك ويطأها إن كانت أمة إن أحب على الظاهر (ما قولكم) في أمين طلب المودع الوديعة منه فقال لأدري أضاعت أم تلفت فاتهمه ربها ولم يحقق عليه الدعوى وقتلته يحلف المتهم فهل إذا نكل يغرم بمجرد النكول أو ترد اليمين على رب الوديعة (الجواب) في الخرشى في باب الوديعة إن لم يحقق الدعوى فإنه يغرم بمجرد النكول لأن يمين التهمة لا ترد على المذهب وفي العدوى عن الرماصى أن يمين التهمة ترد هنا أى في باب الوديعة على المشهور وهكذا في التوضيح وابن عبد السلام وابن رشد وأصله لصاحب البيان وفي دس عن البناني كأنهم شددوا هنا أى في باب الوديعة مراعاة للأمانة وحينئذ فيحمل المصنف هنا أى حيث قال فإن نكل حلف على يمين التهمة وغيرها والله أعلم [مسئلة] المتهم هو الذى يشار إليه بالتساهل في الوديعة وقيل من ليس من أهل الصلاح ورده محشى تت رحمه الله تعالى بأن المراد بالمتهم أنه الذى لم يحقق عليه الدعوى وليس إلا مجرد التهمة كما في عدوى أى ولو كان غير متهم في نفس الأمر ودعوى التحقيق أن يحزم المدعى بكذب المدعى عليه كما في در (ما قولكم) في شخص قال لا خير أبرأتك من كل حق ثم ادعى على من أبرأه بشيء وأتى بوثيقة مكتوب فيها ذلك الحق وقتلته لا تقبل دعواه إلا إذا أتى ببينة تشهد له بأن الحق المكتوب في الوثيقة حدث التعامل به بعد البراءة فهل اليمين تتوجه على المدعى عليه ولو جهل أن هذه الوثيقة بعد البراءة ولم يحقق المدعى شيئاً أو حقق ولا خلطة بينهما (الجواب) في عبد الباقي إن حقق المدعى أن ما في الوثيقة حدث بعد البراءة فإن كان لا خلطة بينهما فلا يمين على المذهب وإن كان بينهما خلطة توجهت الدعوى وقبلت لتوجه اليمين على المطلوب حينئذ على ما تجب به الفتوى وإن جهل أن هذه الوثيقة بعد البراءة ولم يحقق الطالب شيئاً توجهت اليمين على المطلوب وإن كانت الدعوى دعوى اتهام لأن توجهها هنا في عدم الاتهام قوى من حيث إنه مبنى على الاحتياط فتحرى فيه التشديد فلا يراعى فيه خلطة على المعتمد وإن علم تقدم الوثيقة على البراءة فلا يمين اتفاقاً كما يفيد ابن رشد والله أعلم (ما قولكم) في مستعير شيء ادعى هلاكه بغير صنعه بل بقرض فأر مثلاً وقتلته يحلف ما فرط ويبرأ فهل

يملك تغيير تصنيف غيره وقضيته تخصيص المنع بما إذا رويها التصنيف ونسخناه أما إذا نقلناه منه إلى أجزاءنا وتخارجنا فلا إذ التصنيف حينئذ لم يغير ذكره ابن دقيق العيد وأقره شيخنا وعليه عمل جماعة قال ابن دقيق العيد لكنه ليس جارياً على الاصطلاح فإن الاصطلاح على أن لا يغير الألفاظ بعد الانتهاء إلى الكتب المصنفة سواء رويها فيها أم نقلناها منها ووافقنا الناظم على ذلك لكن ميل شيخنا إلى الجواز إذا قرن بما يدل عليه كقوله بنحوه (وليقل

الراوى) ندبا عقب إيراد الحديث (معنى) أو بالمعنى (أو كما قال ونحوه) كقوله أو نحو هذا أو مثله أو شبهه وهذا (كشك) من المحدث والقارئ في لفظ فانه يحسن أن يقال أو كما قال أو نحوه قال ابن الصلاح وهو الصواب في مثله لأن قوله أو كما قال يتضمن إجازة من الراوى وإذنا في رواية الصواب عنه إذا بان (أبهم) بألف لاطلاق صفة الشك وهو تكلمه وإيضاح انتهى كلام العراقي مع الشرح وفي شرح (٢٧١) التحفة للحافظ ابن حجر وشرح

الشرح للعلامة الشيخ أبي الحسن محمد بن صادق السندى ثم الممدنى رحمهما الله تعالى وأما الرواية بالمعنى فالخلاف فيها شهير فنع بعض أهل الفقه والحديث مطلقاً قال القرطبي وهو الصحيح من مذهب مالك وقيل لا تجوز في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم خوفاً من الدخول في الوعيد حيث عزي له لفظ لم يقله وتجوز في خبر غيره وبه قال مالك علي ما رواه البيهقي عنه وقيل تجوز للصحابه فقط والأكثر على الجواز للعالم أيضاً كما في الاختصار ومن أقوى حججهم الإجماع على جواز شرح الشريعة للعجم بلسانهم للعارف به فإذا جاز الإبدال بلغة أخرى فجوازه باللغة العربية أولى وفيه أنه يحتمل أن يكون هذا للضرورة والضرورة تقدر بقدرها وقال السنخاوى في شرح الألفية قال الشافعى رضى الله عنه إذا كان الله تعالى برأفته في خلقه أنزل كتابه على سبعة أحرف كان ماسوى كتاب الله تعالى أولى أن يجوز فيه اختلاف اللفظ مالم يخل معناه

إذا نكل يغرم بمجرد نكوله أو ترد اليمين على المعير (الجواب) لا ترد اليمين على المعير بل يغرم المستعير بمجرد نكوله لأنها يمين تهمة قال عبدالباقى يؤخذ من هذه المسئلة أنه يجب عليه تفقد العارية وكذا يجب على المرتهن والمودع ونحوهم تفقد ما في أمانتهم مما يخاف بترك تفقده حصول العت ونحوه فيه لأن هذا من باب صيانة المال فإن لم يفعل ذلك تفريطاً ضمن والله أعلم وقد تقدم التنبيه على هذا في باب الإعارة

### باب القضاء

[مسئلة] لا يحكم القاضى إلا بالقول الراجح من قول إمامه المجتهد المطلق ولو مع وجوده إن المجتهد ثلاثة مجتهد مطلق ومجتهد مذهب ومجتهد فتوى فالمطلق كالصحابه وأهل المذاهب الأربعة ومجتهد المذهب هو الذى يقدر على إقامة الأدلة في مذهب إمامه كابن القاسم وأشهب ومجتهد الفتوى هو الذى يقدر على ترجيح كبار المؤلفين من أهل المذاهب والأصح أن الترتيب بين هذه المراتب في القضاء مندوب ١ ص «ما قولكم» في القاضى إذا أقام أحد عنده بينة على ما ادعاه هل يقول القاضى للمدعى عليه الك مطعن في البينة قبل أن يطلب التزكية من المدعى أم يقدم التزكية أفيدوا الجواب أجاب العلامة الشيخ محمد عليش بقوله يقدم التزكية فإذا تمت اعذر قال ابن فرحون في تبصرته تنبيه الاعذار لا يكون إلا بعد استيفاء الشروط وتمام النظر والاعذار في شيء ناقص لا يفيد شيئاً قاله ابن سهل انتهى [مسئلة] لا يحكم في الرشد وضده والوصية والحبس المعقب كعلي فلان ثم أولاده وأما غير المعقب كعلي فلان وفلان فلا يتقيد بالقضاة وأمر الغائب والنسب والولاء والخد والقصاص ومال اليتيم إلا القضاة لا غيرهم كالوالى ووالى الماء والمحكم وأما نائب القاضى فهو مثله فان حكم غير القضاة مضى إن حكم صواباً وأدب ومن جملة أمر الغائب فسخ نكاحه مالم يتعذر الوصول إلى القاضى حقيقة أو حكماً بأن كان يأخذ دارهم على الفسخ وإلا قام مقامه جماعة المسلمين كما ذكره في باب الحجر ولكن الذى تقدم في فصل المفقود أن القاضى وحاكم السياسة الذى يعبرون عنه بالوالى ووالى الزكاة الذى يعبرون عنه بوالى الماء في مرتبة واحدة إلا أن القاضى أولى

وسبقه لنحوه يحيى بن سعيد القطان وقال أبو إدريس سألنا الزهرى عن التقديم والتأخير فقال إن هذا يجوز في القرآن فكيف به في الحديث إذا أصبت معنى الحديث ولم تحل به حراماً ولم تحرم به حلالاً فلا بأس به اه وقيل إنما يجوز في المفردات للعلم بمرادفها دون المركبات وقيل إنما يجوز لمن يستحضر اللفظ ليتمكن من التصرف فيه وقيل إنما يجوز لمن كان يحفظ الحديث فنى لفظه وبقى معناه مرتسماً في ذهنه فله أن يرويه بالمعنى لمصلحة تحصيل الحكم

منه بخلاف من كان مستحضراً للفظ وجميع ما تقدم متعلق بالجواز وعدمه ولا شك أن الأولى إيراد الحديث بالفاظه دون التصرف فيه وقال صلى الله عليه وآله وسلم نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأذاها كما سمعها رواه الترمذى عن ابن مسعود قال اللقاني ثم هذا الكلام فى غير ما يتعبد بلفظه أما هو فباتفاقهم لا يروى بالمعنى كالأذان والشهد والتكبير والتسليم قال المحلى وقياسه الأذكار الواردة (٢٧٢) عنه صلى الله عليه وسلم من استغفار وتوسيع وتهليل وينبغى أن

أعدادهما من هذا القبيل قال القاضى عياض ينبغى سد باب الرواية بالمعنى لئلا يتسلط من لا يحسن الرواية بالمعنى ولا يقدر على أداء حقوقها من يظن على بناء الفاعل أيرى نفسه أنه يحسن وليس كذلك ويجوز أن يكون قوله يظن للمفعول أى من الذين يكون للناس فيهم حسن الظن كما وقع لكثير من الرواة قديماً وحديثاً قال السخاوى ولكن كأد الجواز أن يكون إجماعاً اه قلت ولكنه إنما هو للعالم المذكور ولا يجوز لأحد أن يقدم عليه بمجرد أن يرى نفسه أهلاً له بل يتوقف حتى يعرض نفسه على خدمة هذا الفن الشريف ويختبرها اختباراً كلياً اه كلام شرح النخبة مع شرحه وحيث انتهى بنا القول فى مسألة الرواية بالمعنى إلى هنا احتجنا إلى التنبيه على مسألة أخرى هى الطامة العظمى وهى تجرأ من لا يحسن العربية ولم يقرأ الحديث على الشيوخ مع الإتيان على قراءة حديث النبي صلى الله عليه وسلم واللعن فيه وهذا من المنكر الذى يجب على من علم به إنكاره طاقته فى الألفية

فانظره وتأمل ولعل قولهم فى باب القضاء فإن حكم المحكم فى هذه الأمور أدب إن نفذ حكمه يشير لذلك (( ما قولكم )) فى حكم الحاكم هل يتوقف على تقدم دعوى أم لا (الجواب) قال القرافي وغيره حكم الحاكم لا يتوقف على تقدم دعوى ولا يجب على الحاكم ذلك وإنما يجب عليه النظر فيما يقع فيه خصومة بالفعل فإذا كان شخص له شخصان عدوان وخاف أن يموت من يعلم عداوتهما له فيشهدان عليه فاشهد عند الحاكم على عداوة هذين الشخصين فللحاكم تسجيل ذلك وينفع لقول القرافي المذكور ذكره العلامة الأمير فى باب الصلح عند ذكر بيئة الاسترعاء وذكره الخرشى فى باب القضاء ولكن فى أقرب المسالك فى باب الشهادات أنه يتوقف على تقديم دعوى صحيحة فى المعاملات والخصومات كالدين والقذف والقتل والعق والنسب وقد لا يتوقف كروية الهلال وشرب الخمر والزنا فإن البيئة تكفى فى ذلك وإن لم تتقدم دعوى [مسألة] يجوز للإنسان أن يعمل بالقول الضعيف فى مذهبه لأمر اقتضى ذلك عنده أى لضرورة فى خاصة نفسه ولا يفتى به لغيره لأنه لا يتحقق الضرورة بالنسبة لغيره كما يتحققها من نفسه سداً للذريعة ولكن قال بعضهم يفتى به صديقه لأن شأن الصديق لا يخفى عن صديقه وقيل بل يقلد قول الغير من أهل المذاهب إذا كان راجحاً فى مذهب ذلك الغير وهذا هو المعتمد لجواز التقليد وإن لم تكن ضرورة اه ملخصاً من أقرب المسالك وص والامير [مسألة] يجوز للخصمين تحكيم رجل عدل عدل شهادة غير أحد الخصمين المتداعين وغير جاهل فى مال من دين وبيع وشراء وجرح ولو عظم بكافة وآمة أو قطع لعضو لا يحكم فى حد ولا غير ذلك مما تقدم فإن حكم فيما تقدم مضى إن كان صواباً فلا ينقض لأن حكم المحكم يرفع الخلاف حكم الحاكم وأدب لاقتيائه على الحاكم إن نفذ حكمه بأن اقتصر أو حد أو أطلق لا بمجرد قوله حكمت ونحوه فإن كان أحد الخصمين هو المحكم فلا يجوز لكنه إن وقع صواباً مضى وقيل بل يجوز ابتداء وقال ابن عرفة والقول بعدم مضيه مطلقاً لا أعرفه اه من در [مسألة] للدعى إذا لم يجد بيئة تحليف المدعى عليه المنكروا إن لم يثبت بينهما خلطة بدين أو تكرار بيع على المعتمد فإن حلف فلا تقبل بيئة بعد ذلك للدعى إلا إذا ادعى أنه نسي البيئة

للعلامة العراقى وشرحها للشيخ زكريا رحمهما الله تعالى (التسميع) وهذا حكم سماع الشيخ بقراءة اللحن والمصحف والمحرف مع الحث على تعلم النحو وعلى الآخذ من أفواه الشيوخ واللحن الخطأ فى الإعراب والتصحيح الخطأ فى الحروف بالنطق كما يبدل الزاى فى البزار راء والتحريف الخطأ فيهما بالشكل كقراءة حجر محرك أوله وثانيه بتحريك أوله وسكون ثانيه (وليحذر) الشيخ الطالب (اللحن) أى كثير اللحن فى الأحاديث (والمصحف) والمحرف فيها



أى ليتحذر منهم (على) بمعنى  
 فى (حدثه) وهذا تنازعه يحذر  
 اللعان والمصحف (بأن  
 يحرقا) أى بسبب تحريفه مثلاً  
 (فيدخلا) أى الشيخ والطالب  
 أى أو الشيخ المفهوم منه الطالب  
 بالأولى (فى) جملة (قوله) صلى  
 الله عليه وسلم (من كذب) على  
 متعمداً فليتبوأ مقعده من النار  
 لأنه صلى الله عليه وسلم لم يكن  
 يلحن فهما رويت ولحن فيه  
 كذبت عليه (حق النحو) واللغة  
 واجب تعلمهما (على من طلبا)  
 بأن يتعلم كل منهما ما يتخلص به  
 من شين اللحن وأخويه ومعرتها  
 لأن ذلك مقدمة لحفظ الشريعة

وهو واجب ومقدمة لواجب  
 واجبه وقال الشعبي النحو فى العلم  
 كالمالح فى الطعام لا يستغنى شيء  
 عنه وعن حماد بن سلمة مثل الذى  
 يطلب الحديث ولا يعرف النحو  
 مثل الحمار الذى عليه مخلاة  
 لا شعير فيها (والأخذ) للألفاظ  
 (من أفواهم) أى العلماء بها  
 (لا) من (الكتب) من غير  
 تدريب المشايخ (أدفع للتصحيح)  
 وأخويه (فاسمع) ذلك (وإدأب)  
 أى جد واتعب فى أخذه من  
 المتقنين المتقنين أه كلام الألفية  
 مع الشرح وفى شرح النخبة مع  
 شرحه ولا يجوز تعمد تغيير  
 صورة المتن بالتصحيح أو  
 التحريف أو القلب أو الإدراج  
 مطلقاً لا لعلم ولا لغيره روى

عند تحليف المدعى عليه أو أنه لم يعلم بها قبل تحليفه فله إقامة البيعة ويحلف أنه نسيها  
 أو لم يعلم بها كما إذا أقام المدعى شاهداً فى دعوى لا تثبت إلا بشاهدين فطلب منه  
 الثانى فقال ليس عندى إلا هذا خلف المدعى عليه لرد شهادة هذا الشاهد ثم وجد  
 المدعى شاهداً ثانياً فله أن يقيمه ويحلف أنه نسيه أو لم يعلم به اه من أقرب المسالك  
 بزيادة من ص (فائدة) كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدى بن أرطاه عامه بالبصرة  
 أن اجمع بين القاسم بن معاوية وإياس وانظر أيهما أنفذ للقضاء فوله لجمع بينهما  
 وأخبرهما بما أمر به عمر فقال له إياس القاسم أحق بذلك منى ولسل عنى وعنه فقيهى  
 البصرة الحسن وابن سيرين وكان القاسم يأتيهما وإياس لا يأتيهما فعرف أيهما  
 إن سئلا أشارا بمن يعرفانه فقال القاسم لا تسأل عنى ولا عنه فوالله إن إياساً  
 أحق منى فإن كنت كاذباً فلا عليك أن لا تولى كاذباً وإن كنت صادقاً فاتبعنى  
 فقال إياس يا عدى انك أوقفت رجلاً على شفير جهنم فخلص نفسه منها يمين  
 فاجرة ويستغفر الله منها فقال له حيث فطنت لها فأنت صاحب القضية وولاه اه  
 من الأمير [مسئلة] لا يشترط فى القاضى أن يعرف الكتابة على المعتمد  
 أنظر بن اه أمير

### باب فى الشهادات

[مسئلة] لا يشترط فى الشهادة لفظ أشهد على الأظهر بل المدار فيها على ما يدل  
 على حصول علم الشاهد بما شهد به كرايت كذا أو سمعت كذا ولهذا عند هذا  
 كذا فلا يشترط لأدائها صيغة معينة كفى ص [مسئلة] إذا تعذر وجود العدل  
 كما فى زماننا اكتفى بالحر المسلم البالغ العاقل المستور الحال الذى لا يعرف عليه  
 فسق وقيل يؤمر بزيادة العدد اه من ص (ما قولكم) فى شاهد يصفق يديه  
 هل ترد شهادته أم لا (الجواب) لا تصح إلا شهادة ذى المروءة وهو المتصف  
 بترك غير لائق يخل بالمروءة ويمائخل بها الرقص والصفق بالألف بلا موجب  
 يقتضيه ولعب بكسيجة وطاب ومنقلة وشطرنج بلا قمار وإلا فهو من الكبائر  
 لأنه من أكل أموال الناس بالباطل كما فى أقرب المسالك (ما قولكم) فى قافلة حاربهم  
 قوم فهل تقبل شهادة القافلة بعضها لبعض (الجواب) تقبل شهادة القافلة بعضهم  
 لبعض فى حراية على من حاربهم ولا يلتفت للعداوة الطارئة بينهم للضرورة وسواء  
 شهد لصاحبه بمال أو نفس وأما فى الأموال فتجوز للضرورة وإن لم تكن هناك  
 عدالة وحرية محققة وإن كان ذلك فى السفر اه منه بزيادة من ص (ما قولكم) فى  
 رقيق تحمل الشهادة فى حال رقه ثم أداها فى حال حرته هل تصح شهادته (الجواب)  
 يصح تحمل الرقيق للشهادة ويؤديها بعد عتقه وكذا يصح تحمل الكافر الشهادة  
 وهو كافر وأداؤها وهو مسلم وكذا يصح تحمل الصبي الشهادة فى حال صباه  
 وأداؤها وهو مسلم إن كان فى حال صباه ضابطاً اه ملخصاً من درودس

## باب في المحظورات

﴿ما قولكم﴾ في حكم قول العامة الذي يخون الفاتحة يخونه الله ﴿الجواب﴾ في التفراوى على رسالة ابن أبي زيد في باب ما تنطق به الألسنة يمتنع قول العامة الذي يخون الفاتحة يخونه الله إلا أن يشتهر في العرف استعمال هذا اللفظ في معنى يجازيه الله أو يعاقبه فلا اثم على قائل هذا ، هذا ملخص مقاله الأجهوري

﴿سؤال من الجاوة محضه﴾ ﴿ما قولكم دام فضلكم﴾ فيمن ادعى الوصول إلى الله تعالى والوصول إلى مقام شهود الوحدة ومقام الشكر وهو منهمك في لذائذ الدنيا وشهواتها ويقول بأن له مع الله حالا أسقط عنه التكليف كالصلوات الخمس وصيام رمضان وغير ذلك من الواجبات وأباح له جميع المحرمات كلبس الحرير واستعمال الحلى الذهب والفضة وغير ذلك في حالة الاختيار واستدل بقوله تعالى قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده الآية ويجوز فعل كل ماخطر بالبال ويقول الأوامر متعلقة بأهل الظاهر لأن القلب إذا صنى بكثرة الرياضات لا يقبل الوسوس الشيطانية ويقول خطابات القرآن كلها لعوام المؤمنين لا خواصهم ويفسر اليقين في قوله تعالى واعبد ربك حتى يأتيك اليقين بالموت الاختيارى الحاصل عند كثرة مجاهدة النفس لا الموت الاضطرارى وتابعه على هذا أكثر العوام فأمرهم بالرياضات وترك الصلوات وغيرها ولهم صفات قيحة تطول فهاذا الحكم أفتونا مأجورين خيراً ﴿الجواب﴾ بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين رب زدنى علماً من يهدى الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادى له : صاحب هذا الاعتقاد قد انغمس في أبحر الخواطر الشيطانية والهواجس النفسانية حيث ادعى الوصول إلى مقام شهود وحدة الإله فهل من هذا حاله يحل ما حرم الله سبحانه هذا بهتان عظيم ودعواه أن له حالا أسقط عنه التكليف في كل وقت وحين باطلة لقوله تعالى واعبد ربك حتى يأتيك اليقين أى دم على العبادة مادمت حياً فلا تخلو لحظة عين من لحظات الحياة من هذه العبادات هكذا فسر الآية الأئمة الثقات فما أكذب هذا وما أشقاه وما أجرأه على كلام الله فقد ورد من حديث سيد المرسلين الأبرار ومن قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار ولا شك أنه لم يصل أحد إلى الحالة التي وصل إليها رسول الله صلى الله عليه وسلم ومع هذا كان أشق الناس طاعة لله وقد تورمت قدماء من طول القيام عليه أفضل الصلاة والسلام وكيف يستدل بالقرآن من لا يعرف معناه ولا يهتدى لمبناه ويحسبون أنهم على شيء ألا إنهم هم الكاذبون وقد قال عليه الصلاة والسلام من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد أى من عمل عملاً أحدثه هو أو أحدثه غيره فعلم به ليس عليه أمرنا أى حكمنا وإذنتا فهو رد أى مردود عليه رواه مسلم وفي رواية له والبخارى من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد وقيل

أن بعض أصحاب الحديث روى في المنام فكأنه قد من شفتيه أو لسانه شيء قليل له في ذلك فقال لفظه من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم غيرها ففعل بي وأخرج بقيد العمدة ما كان سهواً أو نسياناً مع شدة تحريره واعتناؤه اه كلامهما فانظر وفقك الله لما يحبه ويرضاه لما قاله علماء القرن أن التحريف والتصحيف واللحن لا يجوز مع العلم والتعمد وكذا مع التقصير ومنه تعلم ما وقع فيه أهل الزمان من التجرئ على قراءة الحديث قبل إتيان علومه والاختداع عن أهله وسببه الجهل بما يجب على الإنسان وما يحرم ولوعلم وجوب ذلك عليه لبادر للعمل به ولكن كما قيل من جهل شيئاً عاداه . هذا ونسأله التوفيق لما يحبه سبحانه ويرضاه وانما أطلنا الكلام في ذلك لما رأينا من الجرأة المذكورة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضى الله عنه) فيما يأخذه القاضي في نظير كتابة الوقائع والسجلات إذا كان موليه لم يأذن له في أخذ شيء ما هو من قبيل الرشوة ومنقصة في الدين وتهاون بالشرع المحمدى وسبب للتسلط على الرعايا في أخذ أموالهم نجاها الحكومة ومطالبته غير جائزة ومن دفع إليه شيئاً يحرم عليه ويعصى لأعانه له على تضييع مال من جعله الله له ويجب على ولي

إماتة بدعة خير من إحياء سنة وكان الإمام رضى الله تعالى عنه كبيراً ما يشهد بهذا البيت

وخير أمور الناس ما كان سنة هـ وشر الأمور المحدثات البدائع

فهذا الرجل لاشك في كفره وقد حصل الإجماع على أن من أحل ما حرم الله كفر والعياذ بالله فيقتل إن لم يتب بل قال بعضهم قتل من له أفضل من قتل مائة كافر لأن ضرره أشد اللهم لا تجعل لنا ممن اتبع هواه وسلك طريق الشيطان فأغواه واحسن لنا الخاتمة برحمتك يا أرحم الراحمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين (ما قولكم) في رجل يدعى أنه صاحب طريقة يأمر الناس بالدعاء إليه ويزهدهم في العلم وأهله ويعتقد عصيان أبي البشر عصياناً حقيقياً وأن الرضاع يحرم ولو بلغ الرجل خمسين سنة وأرضع هو مع نسائه من الرجال فوق الثلاثين ويكفر صاحب المعصية ويستدل بحديث البخارى لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ويأمرهم بمخالفة الأئمة الأربعة (أجاب) مولانا السيد محمد الكتبي مفتى السادة الأحناف بقوله الحمد لله وحده رب زدنى علماً اللهم طهر ألسنتنا أن نتلق إلا بما جاء به الكتاب ونزه قلوبنا عن الثقل إلا في الصواب وخصنا بنفيس معادن المعاني واهدنا لفصل الخطاب وحققنا بكرامة إنما يتذكر أولوا الألباب إن ثبت ما ذكر ودام الرجل عليه ولم ينزجر عما نسب من شنيع هذه الفعال إليه فعلى ولاية الانام - أقام بهم مولاهم شعائر الإسلام وأثار بهم منار الشرع - مقاباته بالزجر والردع بل ويحجرون عليه ويمنعونه عن مخالطة العوام وعن إقبالهم وميلهم إليه بل ويعزرونه لينزجر عن حاله ولينتفع الناس عن تقليده وموافقته في أفعاله وكيف يزهدهم الناس في العلماء والحال أنهم أمان أهل الأرض وضوء كنجوم السماء وقد ورد في فضلهم من الآيات والأحاديث ما عله المؤمنون قال تعالى إنما يخشى الله من عباده العلماء وقال عز من قائل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون وكيف يحكم على أئمتنا آدم صلوات الله على نبينا وعليه بالعصيان الحقيقي والحال أن الأنبياء معصومون من الصغائر والكبائر وقد قامت الأدلة عليه وما ذكره من الرضاع فهو من أقبح الأوضاع لا يقبله من له طبع سليم ومابنى عليه أمر وخيم ودعواه معرفة الشئى والسعيد وغير ذلك فهذه من تهكمه على المغييات التى سدت طرقها على السالك وتكفيره صاحب المعصية مستدلاً بظاهر الحديث فهو ينافى كونه من عامة أهل السنة والجماعة لأنه اعتقاد فرقة زائفة في القديم والحديث وأمره بمخالفة الأئمة لمن اقتدى به في الضلال وتبعه مردود عليه وراجع إليه إذ الواجب تقليد جبر منهم رضى الله تعالى عنهم وقد قال الله تعالى في كتابه العظيم ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال

الامر منع من تعاطى تلك الأمور أولاً وإذ اسكت من له علم بما ذكر وكان قادراً على التكلم هل يكون تاركاً للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيما أم له مخلص في السكوت أفيدوا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث لم يكن له رزق من بيت المال وكان ذلك الذى طلب عليه الأجر مما يصح الاستئجار له وطلب أجره مثل عمله جازله ذلك والا بأن كان له رزق من بيت المال أو لم يكن ولكن كان ذلك العمل لا يصح الاستئجار عليه فليس له طلب الأجر عليه ويجب على ولى الأمر منعه من ذلك ومن علم به وسكت مع القدرة كان تاركاً للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلا إذا عجز عن ذلك فعليه الإنكار بالقلب والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في مال قاصر تحت يد القاضى ليستخبر له وصياً موثقاً يدفعه له فجاء رجسلاً قريب للقاصر يطلب ماله فلم يثق به القاضى على مال القاصر ثم قدر الله تعالى على البلد الأمر الكائن في علمه وخرج أهلها جميعاً في درجة هارين والقتل فيهم وضاع مافى تلك البلدة من أموال وأخذ فهل والحالة هذه يضمن القاضى مال القاصر أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم لا يضمن القاضى مال القاصر حيث لم يتمكن من الدفع عنه ولا نقله والله سبحانه



وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه  
عن رجل ولى القضاء على بعض  
الجهات ولما وصل اليهم وأيده  
الله تعالى بالحكومة قبل الهدايا  
منهم جهارا ليلا ونهارا ثم  
لما استبد بالامر جعل من أهله  
وأقاربه المشاركين له في جميع  
ما يملك سابقا ولاحقا حكاما من  
تحت يده على أهل تلك الجهات  
ولم يكن له معرفة في شيء من العلوم  
الذى يتعين على القاضى حفظها  
بل يعرفون استدخال الدراهم  
والدنانير من الضعفاء والمساكين  
في تلك الجهة بالامر لا غير  
فهل يأثم القاضى بما ذكر من  
قبول الهدايا وتولية الجهة على  
المسلمين وهل حكمهم صحيح أم لا  
أفتونا (أجاب) رضى الله عنه  
نعم المسئلة الأولى قد صرحت  
فيها الأخبار الصحيحة بتحريم  
هدايا العمال بل صح أن التابعى  
قال أخذ القاضى الرشوة يبلغ  
به الكفر أى إن استحل أو  
أنها سبب له ومن ثم جاء المعاصى  
بريد الكفر اه وأما المسئلة  
الثانية فلا شك في تحريمها وعظيم  
قبحها لما ذكر من إيقاع الناس  
في المحذور ومن مخالفة الشرع ففي  
الخبر المتفق عليه إذا حكم الحاكم  
فاجتهد ثم أصاب فله أجران  
وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله  
أجر قال النووي رحمه الله تعالى  
في شرح صحيح مسلم أجمع المسلمون  
على أن هذا في حكم عالم مجتهد

وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون  
متاع قليل ولهم عذاب أليم والله سبحانه وتعالى أعلم (ما قولكم) في رجل يعتقد  
أن الله تعالى بوجود ذاته فوق سبع سمواته صاعد ومستقر على عرشه مستدلا  
بظواهر بعض الأحاديث وآية الرحمن على العرش استوى ويفسر استوى  
باستقر وصعد ويقول إن هذا مذهب أهل السنة والجماعة وإنكار فوقيته تعالى  
على عرشه مذهب الجهمية وهو كفر فهل هذا الاعتقاد ضلال وكفر بينوا لنا  
اعتقاد أهل الحق (الجواب) اعلم أن العلماء المتقدمين والمتأخرين من أهل  
السنة والجماعة اتفقت كلتهم على تنزيه الباري سبحانه عن الجهة والتحيز  
وليس في جهة فوق لأنه يلزم من اختصاصه بجهة أن يكون في مكان أو حين  
ويلزم من المكان والحيز الحركة والسكون للتحيز والتغير والحدوث  
تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ذكره القرطبي وقال نضر الدين الرازى  
رحمه الله تعالى اعلم أنه لا يمكن أن يكون المراد من الآية كونه مستقرا  
على العرش ويدل على فساد وجوه عقلية ونقلية أما العقلية فأما أحدها  
أنه لو كان مستقرا على العرش لكان من الجانب الذى يلي العرش متناهيا  
وإلا لزم كون العرش داخلا في ذاته وهو محال وكلما كان متناهيا فإن العقل  
يقضى أنه لا يمنع أن يصير أزيد منه أو أنقص فلو كان تعالى متناهيا من بعض  
الجوانب لكانت ذاته قابلة للزيادة والنقصان وكلما كان كذلك كان اختصاصه  
بذلك المقدار المعين لتخصيص نخصص وتقدير مقدر وكلما كان كذلك فهو محدث  
قتبت أنه تعالى لو كان على العرش لكان محدثا وهذا محال وكونه على العرش  
محال وأما الدلائل السمعية فمنها قوله تعالى قل هو الله أحد والأحد مبالغة في  
كونه واحداً والذى يمتلىء منه العرش يكون مركبا من أجزاء كثيرة جداً فوق  
أجزاء العرش وذلك يناقض كونه واحداً ومنها قوله تعالى ويحمل عرش ربك فوقهم  
يومئذ ثمانية فلو كان الإله العالم فوق العرش لكان حامل العرش حاملا للإله فيكون  
الإله محفوظاً وحافظاً وذلك لا يقوله عاقل ومنها قوله تعالى والله هو الغنى أى على  
الإطلاق وذلك يوجب كونه تعالى غنياً عن المكان والجهة فإذا تقرر ذلك فالآيات الدالة  
على ثبوت الاستبداء من المتشابه وللعلماء في المتشابه مذهبان فذهب السلف أن يقطع  
بكونه تعالى متعالياً عن المكان والجهة ولا يؤولون بل يفوضون علم ذلك إلى الله تعالى  
ويقولون الاستواء على العرش صفة الله تعالى بلا كيف ويجب علينا الإيمان به  
ويكون علمه الله تعالى وسئل مالك بن أنس عن قوله تعالى الرحمن على العرش  
استوى فأطرق رأسه ملياً ثم قال الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول  
والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة وما أظنك إلا ضالا ثم أمر به فأخرج  
وأما الخلف فيؤولون الاستواء بنفاذ قدرته وجريان مشيئته فاستوى بمعنى قدر

أما غيره فأثم بجميع أحكامه وإن وافق الصواب وأحكامه كلها مردودة لأن إصابته اتفاقية وروى الأربعة والحاكم والبيهقي خبر: القضاة ثلاثة: قاض في الجنة وقاضيان في النار. وفسر الأول بأنه عرف الحق وقضى به والاخيران بمن عرف وجار

ومن قضى على جهل ولا شك أن من ذكرهم السائل من القسم الأخير فيكون هذا القاضى سيأفى دخولهم النار وبش القرار وموقعا للناس في الأحكام الباطلة لما تقدم لك في النقل عن شرح مسلم من أن الجاهل لا ينفذ حكمه وإن وافق الصواب والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم

(باب الدعوى والبيئات)  
(سئل) رضى الله عنه عن امرأة متزوجة برجل من الأعراب فحصل على الرجل تعب في المعيشة فأخذ زوجته خوفا عليها وذهب يسترفد من جماعته العرب فرفدوه ورجع إلى وطنه ومكث معه من الرفد شيء ولزوجه مسك فوكلت زوجها ببيعها فباعها وأعطاهما ثمنها في حياتها فبعد مدة سنين توفيت الزوجة عن زوجها وأخيا غفلت غما بثمان المسك وكسوة: شيئا منها قد لبستها وشيئا لم تلبس ولم تحيط ولم يملك فادعى الأخ بيع المسك وأقر الزوج ثم ادعى الزوج باني بعتها وأعطيتها الثمن فهل

واستولى عليه وقال ابن عبد البر على العرش استوى أى علاه قال القرطبي فعلوا الله وارتفعه عبارة عن علو مجده وصفاته وملكوته أى ليس فوقه بمن يجب له من متعالى الجلال أحد واستوى أى قدر عليه كما قاله الأكرفن ثبت له تعالى مكانا فهو من المجسمة وحكم مثبت الجهة أنه إن قال إنه تعالى في السماء وأراد به المكان فهو كافر وإن أراد الحكاية عما جاء في ظاهر الأخبار لا يكفر ونعوذ بالله من الزيغ والضلال ونعتصم به عما يصم من الوهم والخيال

### باب في البغى

[مسئلة] البغى لغة التعدى وشرعا الامتناع من طاعة من ثبتت إمامته في غير معصية بمغالبة ولو تأويلا وثبتت الإمامة بأحد ثلاثة أمور الأول بيعه أهل الحل والعقد والثاني عهد الإمام الذى قبله له والثالث تغلبه على الناس وحينئذ فلا يشترط فيه شرط لأن من اشتدت وطأته وجبت طاعته وأهل الحل والعقد من اجتمع فيه ثلاث صفات العلم والرأى والعلم بشروط الإمامة وشروطها ثلاثة كونه مستجمعا لشروط الفتيا وكونه قرشياً وكونه ذا نجدة وكفاية في المعضلات ونزول الدواهي والملمات فالباغية فرقة خالفت الإمام الذى ثبتت إمامته باتفاق الناس عليه في غير معصية بمغالبة ولو تأويلا فلا تثبت الإمامة للتغلب إلا إن دخل عموم الناس تحت طاعته وإلا فالخارج عليه لا يكون باغياً كقضية الحسين مع يزيد وغير المعصية الممتنعون من طاعته فيها كمنع حق الله أولادى وجب عليهم كزكاة وأداء ما عليهم مما جبره لبنت المال نكاح الأرض العنوية الذى أمروا بدفعه لبنت المال أو أبوا طاعته يريدون عزله إذ لا يعزل بعد انعقاد إمامته وإنما يجب وعظه على من له قدرة وأما إذا كلف الإمام الناس بمال ظلماً فامتنعوا من إعطائه وقتلهم فقاتلوه فإنهم لا يكونون بغاة بذلك فإن تحقق الإمام بغيهم بصدق التعريف المذكور عليهم وجب عليه أولاً إنذارهم بأن يدعوه لطاعته وأنهم إن لم يطيعوا قاتلهم فإن لم يقد فيهم الإنذار كأن عاجلوه بالقتال جاز له قتلهم ويجب كفاية على الناس معاوته عليهم حيث كان عدلا وإلا فلا يجوز له قتلهم لاحتمال أن خروجهم عليه لعدم عدله وإن كان لا يجوز لهم الخروج عليه قال مالك رضى الله عنه دعه يعنى غير العدل ومايراد منه ينتقم الله من الظالم بظالم ثم ينتقم الله من كليهما اه ويكون قتله لهم بسيف ورمى ببقل وتغريق وقطع الميرة أى الطعام والماء عنهم ورميهم بنار إذا لم يكن فيهم نسوة وذرية وحرم عليه لكونهم مسلمين سبي ذراريهم ونسائهم وإتلاف مالهم وأخذه بدون احتياج له فإن احتيج للاستعانة به من نحو سلاح وخيل عليهم جاز له أخذه وحوزة ثم بعد الاستغناء عنه رد إليهم كغيره إذا وقع وحازه أو أن الاستيلاء عليه بالقدرة وحرم عليه أيضاً رفع رؤسهم بعد قتلهم برماح لحل آخر ككبد

يطالب بالبينة أم القول قوله وإذا ادعى الآخر في بعض مخالفتها بأن ليس يزوجك فيها شيء هذه من الرشد فقال الزوج أنا كنت قائماً على أختك فيما يستوجب لها ولم آخذ أختك معي تسترقد وإنما أخذتها خوفاً عليها بأن يحصل عليها جوع فهل يكون القول قول الزوج ولا يكون لها مع الزوج فيما استرقدته شيء وكذا في الكسوة الذي لم تفصل ولم تخطط ولم تملكها الزوجة وتدخل مع المخلفات أو للزوج إذا ادعى أنه لم يملكها أفوتونا

(أجاب) رضى الله عنه نعم يطالب الزوج بالبينة بأنه قد أعطاهم من المسك فإذا عدم البينة حلف الآخر وقسم الثمن بينهما ويطالب الآخر بالثانية بالبينة بأن المخلفات المذكورة ملك أخته فإن عدم البينة حلف الزوج بأنها ملكي واستقل بها وأما الكسوة التي لم تخطط ولم تفصل فإن كانت مما وجب لها على زوجها فهي ملك لها تقسم بينهما . فإن لم تجب لها عليه فيختص بها الزوج والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل ادعى على مورثك أو على عبدك عنده لى هذا الشيء مائة ريال فأنكره فأحضر المدعى شاهدين على أنه يأخذ منه ويدينه ولكن لا تشهد على محصور وعده فكيف الحكم وعلى من اليمين أفيدونا (أجاب)

أو وال وأما رفعها على الرماح في محل قتلهم فقط بجائز كالكفار فإن حصل الأمان للإمام بالظهور عليهم تركوا ولا يسترقوا ولا يأخذ منهم مالا كالجزية بل يتركهم عند الأمن منهم بجائز ولا يجهز على جريحهم ولا يتبع منهزمهم إلا إذا لم يحصل الأمان للإمام منهم وكره لرجل قتل أبيه الباغي كأمه لا قتل جده أو ابنه فإن قتله ورثه لأنه وإن كان عمداً لكنه غير عدوان ثم الباغي إما متأول في خروجه على الإمام العدل وإما خارج على غير العدل وإما معاند أى خارج عن الإمام العدل بلا تأويل فإن كان متأولاً أو خارجاً على غير العدل فلا يضمن مالا ولا نفساً ولا طرفاً أتلفهما ولا إثم عليه ومضى حكم قاضيه فلا يتعقب ويرفع حكمه الخلاف فلا يعاد الحد الذي أقامه إن كان غير قتل ولا دية عليه إن كان قتلًا ويرد الذمي المقاتل معه لذمته وإن خرج معه طائفاً وإن كان معانداً ضمن النفس والطرف والمال لعدم عذره ويكون الذي الخارج معه طوعاً ناقضاً للعهد فهو وماله فيه ولا يمضى حكم قاضيه والمرأة إن قاتلت بسلاح قتلت حال القتال فقط وبغير سلاح لا تقتل إلا إذا قتلت شخصاً وإن كانت القدرة عليها بعد القتال قاتلاً ولا تضمن وغيرها يضمن وإن كانت ذمية رقت وبالجلة قال ابن شاس يمتاز قتال البغاة عن قتال الكفار بأحد عشر وجهاً أن يقصد بالقتال ردعهم لا قتلهم وأن يكف عن مدبرهم ولا يجهز على جريحهم ولا تقتل أسراهم ولا تغنم أموالهم ولا تسبي ذراريهم ولا يستعان عليهم بمشرك ولا يوادعهم على مال ولا تنصب عليهم الردعات ولا تحرق مساكنهم ولا يقطع شجرهم اهـ ومراده بذراريهم ما يشمل النساء وقوله ولا يستعان عليهم بمشرك أى ولو خرج من نفسه طائفاً بخلاف الكفار كما في أقرب المسالك وشرحه وحاشية الصاوى عليه والله سبحانه وتعالى أعلم

### باب الردة

(ما قولكم) في من شك هل ارتد أم لا هل تجرى عليه أحكام المرتد أم لا (الجواب) في عبد الباقي في نواقض الوضوء إن من شك في الردة لا تجرى عليه أحكام المرتد ولا ينتقض وضوؤه وهو الموافق لما عليه عياض وغيره من أن من أتى بلفظ يحتمل الكفر من وجوه كثيرة ويحتمل الإسلام من وجه واحد فإنه لا تجرى عليه أحكام المرتد (ما قولكم) في من قال لصاحبه كل من خان صاحبه يخونه الله تعالى قاصداً بذلك المجازاة فهل يكون آثماً بذلك اللفظ (الجواب) سئل الأجهوري عن ذلك فأجاب بقوله الجمهور على منع إطلاق ما لم يرد على الله تعالى وهذا لم يرد إطلاقه عليه تعالى فيما نعلم وظاهر كلامهم المنع ولو قصد به معنى صحيحاً والله أعلم (ما قولكم) فيمن دعى على شخص بقوله أماته الله كافرأ هل يكفر أم لا (الجواب) إن قصد التشكيل فليس كافرأ



رضى الله عنه لا تسمع شهادة المذكورين حيث لم يعينوا فإذا عدم المدعى البينة فيحلف المورث والله أعلم هذا إن كان الدعوى على إتلاف من العبد بغير رضى صاحب الحق وإلا فيحلف العبد على البت والله أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل حصل عليه حدث أكبر واغتسل في بركة وهو متلوث بالمني في أخذه وبعد أن اغتسل وارتفع الحدث خرجت بنت بكر إلى البركة فتغسل فوجدت لذة في الماء وحملت فلما قرب وضعها وتأذت بالحمل راحت هي وأبوها إلى القاضي وأخبرت بأمرها وبأن الرجل الذي اغتسل عند القاضي فصادفها على كلامها وقال أنا الذي اغتسلت في اليوم الفلاني وكانت أغضى متلثة بالمني فاغتسلت في البركة ثم قال القاضي للرجل تزوج عليها إن كان مرادك بها فقال الرجل أنا مستعد فتزوجت البنت على رجل آخر فولدت ولدا فأتقولون في الولد يكون ابن من ويرث من أى الأبوين أفتونا أنا بكم الله تعالى (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث لم يغتسل في البركة المذكورة غير المذكور وقد خرج المني منه علي وجه حل شك في نسبة الولد له حيث كان الحمل موجودا حال العقد ونكاح الثاني باطل وإلا بأن اغتسل غيره في البركة المذكورة

علي نفسه ولا علي غيره أما إن كان علي وجه الرضى بالكفر وشرح الصدر به فكفر كما في ضوء الشموع في باب فرائض الصلاة ((ما قولكم)) فيمن قال اللهم اجعلني نبياً هل يكفر أم لا ((الجواب)) ليس هذا كفر حيث لم يشك في أن محمداً صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين لأن كلامه هذا مجرد لغو وسفه كما في ضوء الشموع في باب الصلاة والله أعلم

### باب حد الزنا

[مسئلة] الزنا بالقصر لغة أهل الحجاز وعليه فيكتب بالياء لوقوع الألف ثالثة وبالمدة لغة أهل نجد وهم تميم وعليه فيكتب بالألف قال الخرشي نقلنا عن التنيها الزنا يمد ويقصر فمن مده ذهب إلى أنه فعل من اثنين كالمقاتلة والمضاربة ومن قصره جعله اسم الشيء نفسه اه فمن هنا حد بعض القضاة من قال لشخص يا ابن المقصور والمدود لأنه تعريض بالزنا الذي يقصر ويمد قاله العلامة الأمير وهو محرم كتاباً وسنة وإجماعاً وجاحد حرمة كافر والذي فيه الحد الآتي إيلاج مسلم مكلف حشفة في فرج آدمى مطبق عنداً بلا شبهة وإن دبر الذكر أو أتى حياً أو ميتاً غير زوج أو مستأجرة مطلقاً إلا من السيد للوطء بعوض أو بدونه فلا يحد نظراً لقول عطاء بجواز نكاح الأمة التي أحل سيدها وطأها للواطئ لكن يؤدب ويلحق به الولد وتقوم عليه بمجرد الوطء يومه فإن حملت ففي ذمته وإلا بيعت عليه وله الزيادة وعليه التقصر أو مملوكة تعتق عليه بالملك وإلا فلا حد بل يؤدب ويلحق به الولد أو مرهونة بدون إذن الراهن أو ذات مغنم قبل القسم ولو حيزت أو حربية في بلاد الحرب أو دخلت بأمان أو مبتوتة وإن بعدة أو خامسة علم بتحريمها أو محرمة صهر بنكاح أو مطلقة منه قبل البناء بلا عقد البناء لا بعد ولو قبل الرجعة فلا يحد بل يؤدب أو معتقة له بلا عقد أو مكنت مملوكها بلا عقد وإلا درأ الحد ولو فاسداً ويثبت الزنا إما باقراره ولو مرة وإن لم يرجع ولو بدون شبهة علي ما لابن القاسم وابن وهب وابن عبد الحكم خلافاً لأشهب أو لم يهرب وإن قبل الحد وإما بالبينة العادلة أربعة رجال يرونه كالمرود في المكحلة في وقت واحد واتحداً ككيفية ورؤيا وأداء ومذهب المدونة عدم سقوط الحد بشهادة أربع رجال أو نساء ببقاء بكارتها والتحقيق طريقة اللخمي أن شهادتهم شبهة تسقطه وأما بظهور حمل غير متزوجة بمن يلحق به الولد وغير ذات سيد مقربه ولا يقبل دعواها العصب بلا قرينة ولا دعواها أن هذا الحمل من منى شره فرجها في حمام ولا من وطء جنى ويقبل دعواها الوطء بشبهة أو غلط وهي نائمة لأنه يقع كثيراً والحد للأنط والموطأ به ولو غير محصنين أو عبيدين وكافرين بشرط التكليف فيهما أو طوع المفعول وكون الفاعل به بالغاً وللزاني المحصن وهو من وطئ وطأً مباحاً بنكاح لازم مع انتشار بلا نكرة وهو حر

ممن هو كصفته في المني المذكور  
والحل المزبور عرض الولد علي  
القائف فيلحق الولد من أحقه  
به فإن لم يوجد قائف أو وجد  
وتخير انتسب الولد بعد كماله لمن  
يميل طبعه اليه ممن ذكر وفي هذه  
الصورة نكاح الثاني باطل أيضاً  
فإن علم بذلك فيهما فهو زان  
ولا فوطه شبهة يلزم به المهر إن  
جهلت هي وإلا فلا وإن كان  
المني نزل على وجه الحرمة فليس  
للولد المذكور أب ونكاح  
الثاني صحيح كما لو لم يكن حل  
والله سبحانه وتعالى أعلم  
(سئل رضى الله تعالى عنه)  
في رجل ادعى علي آخر علي يد  
القاضي أصالة عن نفسه وبطريق  
وكالته عن ابن عمه بأنه يستحق هو  
وابن عمه في ذمة هذا المدعى عليه  
سبعة وأربعين ريالاً وأنكره  
المدعى عليه فطلب القاضي البينة  
من المدعى فعجز عن إقامتها فحكم  
له باليمين على المدعى عليه بخلاف  
المدعى وقبل اليمين ثم تفرقوا ثم بعد  
مدة سنوات ادعى هذا المدعى  
أيضاً على المدعى عليه بالسبعة  
والأربعين ريالاً المذكورة على  
يد القاضي فهل تسمع دعواه  
وتستأنف الدعوى أم لا تسمع  
والحال ما ذكر وكيف الحكم  
في ذلك أفوتونا (أجاب) رضى الله  
عنه بقوله نعم تسمع الدعوى  
لإقامة البينة من المدعى لالتحليف  
المدعى عليه والله تعالى أعلم (سئل)

### باب النسب والحدود

(ماقولكم) في شخص وكل آخر على شراء جارية فاشترى جارية وأرسلها  
مع رسول وقال للرسول أخبر موكلتي بأن هذه الجارية ليست هي التي أوصاني  
بشراؤها له بل اشتريتها لنفسى فتعدى الموكل ووطئها ثم ولدت ولداً فهل يحسد  
ولا يلحق به الولد أم لا أحد عليه ويلحق به (الجواب) قيل إنه يحسد والولد رقيق  
يأخذه الوكيل بغير يمين وقال البدر القرافي لا أحد عليه لاحتمال كذب المبلغ  
والخلاف في قبول قول المأمور أنه اشتراها لنفسه وهاتان شهادتان يتفیان عنه

الحد ومفاد غيره اعتاده كما في حاشية الخرشى وإذا اتقى عنه الحد لحق به الولد والله أعلم (ماقولكم) في من قال لشخص ثابت النسب اثبت حرّيتك هل يحد أم لا وهل ابن الشريفة شريف أم لا وهل قوله صلى الله عليه وسلم قدموا قريشاً ولا تقدموها خاص بأولاد الحسن والحسين أم لا (الجواب) من قال لثابت النسب اثبت حرّيتك يحد وفي الأمير قياسه حد من قال لمشهور بالشرف أثبت شرفك ولعل الظاهر الآن عدم حده لكثرة تشوف الناس الآن للدخول في الشرف وبسبهم له من جهة الأم مع الخلاف في ذلك ومراعاة لتقييد التثاني كلام جمع عن الإمام مالك حيث قالوا الناس مصدقون في أنسابهم أي حيث عرفوا بالنسب وحازوه كحيازة الأملاك فقال تت ينبغي تقييده بغير دعوى الشرف ثم إن الشرف يكون من جهة الأب وأما ابن الشريفة فذهب ابن عرفة ومن وافقه إلى أن له شرفاً دون من أبوه شريف وخالفه جمع من محققي المشايخ التلسانية إلى أنه شريف مثله وخبر قدموا قريشاً ولا تقدموها أي لا تتقدموا عليها في أمر شرع فيه تقديمها كالإمامة أي العظمى ولم أر من قيده بذرية الحسن والحسين فهو ليشمل كل قرشي وقوله وخالفه جمع قال الأمير لعل موضوع الخلاف لبس الخرقه الخضراء وإلا فاقاله ابن عرفة لا ينبغي أن يختلف فيه اهـ ملخصاً من عبد الباقي والأمير (ماقولكم) في الشريف هل يفضل العالم أم العالم أفضل (الجواب) الشريف أفضل من حيث النسب والعالم أفضل من حيث العلم وفضيلة العلم تفوق فضيلة النسب وقد تقدم هذا الجواب أول الكتاب عن عجم (ماقولكم) فيمن ينتسب إلى سيدنا أبي بكر الصديق أو إلى أحد من الصالحين ويزعم أنه في درجة من ينتسب إليه والحال أنه ليس له من العمل الصالح مثله فهل ما زعمه صحيح أم لا (أجاب) عن هذا العلامة الأجهوري بقوله نعم هو في درجته فقد أخرج ابن أبي شيبة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذرية المؤمن في درجته وإن كانوا دونه في العمل لتقربهم عنه ثم قرأ والذين آمنوا واتبعتهم ذريتهم بإيمان ألحقنا بهم ذريتهم وما ألتناهم من عملهم من شيء [مسئلة] سئل عجم عن العلامة الخضراء التي أحدثت زمن السلطان الأشرف في القرن السابع التي جعلت مميزة للأشراف وجعلها قاصرة على الثابت النسب من ظهور الآباء دون أولاد الأم فهل إذا لبسها أحد من أولاد الأم أو لبسها عجمي غير شريف يحرم عليه أم لا وهل للحاكم أن يعزره أم لا (فأجاب) نعم يعزر الحاكم من أمه شريفة إذا لبس العلامة والحالة هذه والمراد بالحاكم من جعل له ولي الأمر ذلك من نقيب وغيره والله أعلم

#### باب السرقة

[مسئلة] السرقة شرعاً أخذ المكلف نصاباً فأكثر من مال محترم لغيره بلا شبهة

رضى الله عنه في شخص ادعى على آخر بمال وأقام عليه البينة أنه ماله ونبت ذلك لدى الحاكم الشرعي فأجابه المدعى عليه بأنك قد أذنت لابنك هذا بالبيع والشراء والتصرف والتحرّف في جميع أموالك الذي هذا المال من جملتها وإن ابنك لم يكن متعدياً في تصرفاته بل هو مأذونك في ذلك فهل الحالة هذه إذا أقام البينة على إذنه لابنه بالتصرف المذكور تكون تصرفاته نافذة في هذا المال وليس لأبيه بطلان تصرفاته قبل الحجر عليه أفيدونا (أجاب) رضي الله عنه نعم حيث قالت البينة بما ذكر نفذ التصرف وليس له نقضه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضي الله عنه في رجل صحب معه شيئاً من البن لنفسه ولغيره على سبيل الأمانة ليبيعه لأربابه بمصر كما جرت به عادة التجار فلبا وصل إلى مصر طلبت دولة مصر من كان بها من تجار البن ومن جملتهم هذا الأمين المذكور قدراً معيناً من الدراهم على فرق من البن غير ما يأخذونه في العادة على البن من عشور ونحوه يخاف الأمين المذكور على ابنه وابن أرباب الأمين فأودع بعضه وغلق الحاصل على بعضه وتوارى عن أعين الدولة رجاء السلامة من الحادثة المذكورة فسلطت الدولة على البن المغلق عليه الحاصل والمودع وأخذوا جميعه ثم تسلطوا على الأمين المذكور



وخبسوه ونكلوه ومن جملة البن  
الذى أخذوه فرق من البن لرجل  
من أرباب الامين المذكورين  
فهل يكون الامين المذكور  
ضامنا للفرق المذكور والحالة  
هذه أو لاضمان عليه فإن قلتم  
بعدم الضمان عليه فهل لو ادعى  
صاحب الفرق المذكور بمحاسبة  
الدولة للامين على الفرق المذكور  
وأقام بينة محملين شهادة القباي  
وكاتب الدولة على محاسبة الامين  
بالفرق وأجابه الامين بأن من  
عادتهم إذا أخذوا شيئا يقبونه  
ويقومونه بشمن ولا يدفعون ثمنًا  
فبمحاسبتهم على الوزن وتقويم  
الثن لا على دفع الثمن فلم يدفعوا  
لى شيئا من ثمن البن الذى أخذوه  
وأقام بينة تشهد له طبق دعواه  
فهل تقبل بينة الامين ولا يحكم  
عليه بقيمة الفرق لصاحبه بمجرد  
شهادة القباي والكاتب على  
الحساب أم لا أم كيف الحكم  
في ذلك أفتونا مأجورين (أجاب)  
رضى الله عنه نعم حيث شهدت  
البينة المحملة على مجرد الحساب  
قدمت بينة الامين وحكم بها  
وإن شهدت الأخرى بالحساب  
والقبض قدمت الأخرى لأن  
معها زيادة علم والله تعالى أعلم  
(سئل) رضى الله عنه في شخص  
له معلوم في دفتر جوابي الشام  
ناطق باسمه كان يستلبه مدة حياته  
ومات عن بنت قاصرة واستلم  
وصيها لها المعلوم مدة بعد وفاة

قويت للسارق خفية بإخراجه من حرز غير مأذون في دخوله ولولم يدخل  
هو الحرز كما إذا أخرج النصاب من الحرز بعضاً وهو خارجه أولم يخرج  
إذا دخله كما إذا رعى لغيره النصاب وهو داخل الحرز بقصد واحد فإذا سرق  
أقل من نصاب وكرر الأخذ بقصد واحد كما إذا أدخل يده في صندوق وصار  
يأخذ نصفاً بعد نصف حتى كمل النصاب فإن كان قصده من أول الأمر تكميل  
النصاب قطع وإلا فلا كما في سماع أشهب ولا يعلم هذا القصد إلا منه أو حراً  
لا يميز لصغر أو جنون بإخراجه من بيته إن كان لا يخرج منه وإلا فمن البلد  
أو بسرقة من كبير حافظ له كان الحر المسروق ذكراً أو أنثى وحدها قطع اليد اليمنى من  
الكوع إلا للشلل بها أو قطع يساوى أو قصاص سابق أو نقص أكثر أصابعها كثلثة  
فرجله اليسرى وتكون ثمانية المراتب ثم إن سرق بعد قطع رجله اليسرى فيدق  
اليسرى ثم إن سرق فرجله اليمنى ثم إن سرق سالم الأعضاء بعد الرابعة أو سرق  
الأشل مرة رابعة عزز باجتهاد الحاكم وحبس إلى أن تظهر توبته ولا يقتل على  
المشهور فلو تعدد الإمام أو مأموره قطع يسراه أولاً بدون عذر أجزأ على  
الراجح وأما لو قطعها الأجنبي فلا يجزئ والحد باق ويلزمه القصاص في العمد  
والدية في الخطأ والنصاب ربع دينار شرعى وزنا لقيمة وهو أكبر من المصرى  
أو ثلاثة دراهم شرعية كاملة ولو على حسب اختلاف الموازين خالصة من الغش  
أو ناقصة راجت ككاملة والدرهم الشرعى خمسون وخمسة حبة من مطلق الشعير  
أو جمع منهما أو من أحدهما مع عرض أو ما يساويهما من العرض والحيوان  
ريقاً أو غيره بالبلد التى بها السرقة إن كان بها أحد النقيدين وإلا فأقرب بلد  
يوجد بها أحد النقيدين ولو تعدد مالك النصاب والعبرة بكون المنفعة المقومة  
شرعية وإن كان المسروق محقراً كإكاء أو حطب أو تبن مما أصله مباح خلافاً  
لأبي حنيفة والشافعى في عدم القطع في مباح الأصل المملوك بوضع اليد عليه  
وكذلك لو كان فاكهة رطبة خلافاً لأبي حنيفة فقط رضى الله عن الجميع أو كان  
بجراح من الطير يساوى لتعليمه الصيد ثلاثة دراهم وإن لم يساوها بالنظر للحمه  
وريشه وكذا إذا ساواها للحمه فقط أو ريشه فقط أو لحمه وريشه معاً ومثل  
تعليم الجراح الصيد تعليم الطير حمل الكتب للبلدان أو كان كسبع لجلده بعد  
ذبحه أو جلد ميتة إن زاده الدبغ على قيمة أصله نصاباً كما لو كانت قيمته قبل الدبغ  
درهمين على تقدير جواز بيعه وبعد الدبغ خمسة دراهم لأن كانت قيمته بعد الدبغ  
أقل من ذلك أو سرقة قبل الدبغ ولو على فرض أن قيمته نصاب ويكفى في التقويم  
واحد إن كان موجهاً من طرف القاضى فلا بد من اثنين ويعمل بشهادتهما  
وإن خولفاً بأن قال غيرهما لا يساويهما كما هو مذهب المدونة وإن كان مقتضى  
درء الحدود بالشبهات عدم القطع إذا خولفاً لأن النص متبع ولأن المثبت مقدم

على النافي كما في أقرب المسالك وشرحه وحاشيته وما أحسن قول بعضهم  
يد بخمس مئين عسجد وديت ه ما بالها قطعت في ربع دينار  
وقوله في جوابه

عزّ الأمانة أغلاها وأرخصها ■ ذل الخيانة فافهم حكمة الباري  
والله سبحانه وتعالى أعلم

### باب الحراية

[مسئلة] المحارب قاطع الطريق لمنع سلوكها ولو لم يقصد أخذ مال المارين  
كانت الطريق في فلاة أو عمران أو أخذ مال محترم من مسلم أو ذمي أو معاهد  
ولو لم يبلغ نصاباً والبضع أخرى على وجه يتعذر معه الغوث أو مذهب عقل  
ولو انفرد ببلد وقصد أذية بعض الناس كمنع سيكران لأخذ المال ومخادع  
يميز لأخذ ما معه يتعذر غوث كان المميز صغيراً أو بالغاً وكداخل زقاق أو دار  
ليلاً أو نهاراً لأخذ مال بقتال كما في أقرب المسالك وشرحه [مسئلة] قال الدردير  
علي خليل جبابرة أمراء مصر ونحوها يسلبون أموال المسلمين ويمنعونهم أرزاقهم  
ويعيدون على بلادهم ولا تيسر استغاثة منهم بعلماء ولا بغيرهم اه أى فهم  
محاربون لا غصاب كما في الصاوى [مسئلة] يجب على من كان دافعاً عن نفسه القتل  
أو الجرح أو عن أهله القتل أو الجرح أو الفاحشة قتل المحارب ويجوز قتله لمن  
لم يكن كذلك ويندب أن يكون قتاله بعد المناشدة بأن يقول له ثلاثاً ناشدتك  
الله إلا ما خليت سبيلى إن لم يعاجل بالقتال وإلا عوجل بالقتال بالسيف ونحوه  
قال في غاية الأمانى فلو قتل المحارب أحد ورثته فليل يرثه وقيل لا واستظهر  
عب الأول وقاسه على ما تقدم في الباغية من قول خليل وكره للرجل  
قتل أبيه وورثته اه من أقرب المسالك وشرحه وحاشيته [مسئلة] يتعين  
على الامام قتل المحارب إن قتل ولو غير مكافئ أو أعان على قتله ولو  
بجاهه فيقتل للحراية بلا صلب أو مع صلب ما لم تكن المصلحة في إبقائه بأن  
يخشى بقتله فساد أعظم من قبيله المتفرقين مثلاً بل يطلق ارتكاباً لأخف  
الضررين كما أفتى به الشيبى وأبو مهدى وابن ناجى كما في عب ولا يجوز قطعه  
ولا نفيه وليس لولى الدم عفو عنه قبل مجيئه تائباً فإن جاء تائباً فللولى العفو  
عنه فإن لم يعف عنه قتل إن قتل مكافئاً وإن لم يقتل المحارب أحد أو قدر عليه  
وجب على الامام أن لا يخرج عن الحدود الأربعة بخيرة الأول قتله بدون صلب  
الثانى الصلب على نحو جذع غير منكس فقتله مصلوباً ثم إذا خيف تغييره بعد  
القتل والصلب أنزل وصلى عليه غير فاضل الثالث قطع يده اليمنى من الكوع  
ورجله اليسرى من مفصل الكعب ولأه ولو خيف عليه الموت فإن كان مقطوع  
اليدين أو أشلها قطعت يده اليسرى ورجله اليمنى فإن لم يكن إلا يد أو رجل

والدها ثم جاء في هذا العام شخص  
وادعى أنه يستحق المعلوم  
المذكور زاعماً أنه قرره فيه من  
له ولاية التقرير وأبرز من يده  
براة تتضمن ذلك واستلم المعلوم  
المذكور من الأمين الذى فرق  
الدفع في هذا العام فهل على فرض  
صحّة ثبوت البراة وصدر التقرير  
له بمن له ولايته يستحق المدعى  
المعلوم المذكور بموجب ما بيده  
أم تستحقه بنت الميت حيث أنها  
تقررت فيه من حين وفاة  
والدها بموجب الأمر السلطاني  
الوارد من عام ألف ومائة  
وواحد أن الولد لا يحرم  
ما كان لأبيه وإن مات عن ولد  
فنصيبه لولده وهل هذا الأمر  
الوارد يشمل جميع المعاليم الجارية  
حتى الجوابى أم يخص بعضها وهل  
لوصى القاصرة أن ينازع المدعى  
فيما ادعاه ويسترد منه ما قبضه  
ويرفعه إلى الحاكم الشرعى إن  
امتنع عن التسليم وإذا رفعت  
هذه الدعوى من الوصى إلى  
الحاكم الشرعى المنسوب عن ولى  
الامر أيد الله به الدين المفوض  
إليه نصب القضاة في مملكته  
وسمعا الحاكم الشرعى وحكم فيها  
بين الخصمين بما فتح الله عليه  
وظهر له من كلام العلماء هل  
لطالب علم أن يطعن فيما صدر  
من الحاكم من سماع الدعوى  
والحكم فيها بقوله الدعوة غير  
مسموعة والحكم بإصاف محلاً

أفيدوا الجواب ولكم الثواب والعلم أمانة في أعناق الرجال (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث لم يعارض الأمر المذكور ماهو أخص منه فهو باق على عمومه في الجوابي وغيرها وحيث ثبت العموم استحققت البت ما لا يها بموجب ما ذكر ولوصيها رفع المدعى للحاكم والمطالبة بما لمولايته وليس لأحد معارضة الحاكم فيما حكمه والحال ما ذكر والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل أوصى على يد آخر فيما له وعليه من دين ثم بعد الوصية توفي وله مال حاضر وغائب يني بما عليه أو ينقص فطالبوا الغرماء الوصى بما لهم على الهالك فراجع الوصى ببيانات الهالك فوجد فيها أن المال الغائب شركة بين الهالك وأخيه وابن عمه فأنكروا الغرماء الشركة وقالوا لم نعلم له شريكا في المال الغائب فهل تثبت دعواهم بالإسكار أم يثبت ما في بيان الهالك بأن المال شركة أولا ووصل مال من أخ الهالك وابن عمه المذكورين ومكتوب عليه شركة بينهما وقبض ذلك الوصى لأنه وصل شيء في مرض الهالك وشيء بعد وفاته فطالب الغرماء ما يخص أخ الهالك في ذلك المال فيما لهم على الهالك فهل يثبت لهم ذلك أو لا أفوتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم المسألة

قطعت فإن كان له يدان فقط أو رجلان قطعت اليد اليمنى فقط أو الرجل اليسرى فقط الرابع نفي الذكر الحر كالزنا إلى مثل فذلك وخير من المدينة ويجلس للأقصى من السنة وظهور التوبة بمعنى أنه إن ظهرت توبته قبل السنة كمل بحبسه السنة وإن مضت السنة ولم تظهر توبته بقي حتى تظهر توبته أو يموت ولا بد أن يكون ظهور التوبة بينا لا مجرد كثرة صومه وصلاته وضرب قبل النفي اجتهدا بحسب ما يراه الحاكم ولا يتعين على الإمام واحد من هذه الحدود الأربعة إلا أنه يندب له ماهو الأصلح والاتق بحال ذلك المحارب فإن ظهر له ماهو للاتق ندب له فعله فإن خالف وفعل غير ما ظهر له أصلحيته أجزأ مع الكراهة ولما كان ما يفعله الإمام بالمحارب ليس إلا لأجل الحراية لم يكن لمن قطعت يده مثلا كلام مع الإمام بل كان التخيير بين الأربعة للإمام لكن في حق المحارب الذكر أما المرأة فإنما حدها القتل أو القطع من خلاف فلا تصلب ولا تنفي لما في الصلب من الفضيحة ولما في النفي من زيادة مفساد وأما حد الرقيق فماعد النفي وأما الصبي فلا يفعل معه شيء من هذه الحدود ولو حارب بالسيف بل يعاقب كما في أقرب المسالك وشرحه وحاشيته [مسئلة] لا يدفع المال الذي بأيدي المحاربين لمدعيه إذا لم يثبت بالبينه إلا بشروط ثلاثة بعد الاستيفاء وبعد العين وبعد وصفه كاللقطة ومحل أخذ المدعى له بتلك الشروط كما قال ابن شاس نقلا عن أشهب إذا أقر اللصوص أن ذلك المتاع مما قطعوا فيه الطريق فإن قالوا هو من أموالنا كان لهم وإن كان كثيرا لا يملكون مثله ونقله ابن عرفة مقتصرأ عليه قال في التوضيح وظاهر المدونة أن مدعى المال إذا أخذه على الوجه المذكور لا يؤخذ منه حميل وقال سحنون بل بحميل وقال في مختصر الوقار إن كان من أهل البلد فبحميل ون لا كان من غيرهم فبلا حميل لأنه لا يجد حميلا كما في صر عن بن [مسئلة] يؤمن الإمام المشرك لأنه يقر على حاله إذا أمن ولو كان بيده أموال المسلمين ولا يؤمن المحارب إن سأل لأنه لا يقر على حاله فإن امتنع بنحو حصن حتى أمن فهل لا يتم له الأمان خلاف كما في أقرب المسالك وشرحه وحاشيته [مسئلة] يثبت الحد المتقدم من قتل الخ بشهادة عدلين أن هذا الشخص هو المشهور بالحراية بين الناس وإن لم يعايناه حالة الحراية ويسقط حدها فقط دون حد الزنا والقذف والشرب والقتل بأحد أمرين الأول يأتيانه الإمام أو نائبه طائعا قبل القدرة عليه فلا يسقط حكمها بتوبة بعد القدرة عليه كما لا يسقط الضمان يأتيانه طائعا مطلقا والثاني بتركه ماهو عليه من الحراية ولولم يأت الإمام كما في أقرب المسالك وشرحه والله سبحانه وتعالى أعلم

#### باب حد الشارب

[مسئلة] الشارب الذي يجب على ولي الأمر حده هو المسلم المكلف يتناول



بفمه ما يسكر جنسه ويصل لحلقه ولولم يصل لجوفه ولولم يسكر بالفعل لقلته أو لاعتياده مختاراً بلا عذر بأن لم يظنه غير مسكر ولم يكن لغصه وإن قل أو جهل وجوب الحد مع علم الحرمة أو جهل الحرمة لقرب عهد باسلام فيجلد ثمانين جلدة بعد صحوه ويكفي قبله إن كان عنده شعور بألم الجلد وإلا أعيد وتشطر بالرق وإن قل الرق فيجلد أربعين إن أقر بالشرب لكن يقبل رجوعه ولو لغير شبهة أو شهد عدلان بشرب أو بشم لرائحته في فمه أو أحدهما بواحد والثاني بالآخر أو بتقايته الخمر ولا تعتبر شهادة غيرهما بخلاف شهادتهما لأن المثبت مقدم علي الثاني ولم يجعلوا المخالفة شبهة تدرأ الحد ويكون الجلد بسوط من جلد لين بلارأسين لا بقضيب ولا شراك ولا درة وما كانت لسيدنا عمر فهي للتأديب لا للحد ضرباً متوسطاً والمحدود قاعد بلا ربط ولا شدة يد أو رجل إلا للعذر ككونه لا يستقر أو يضطرب اضطراباً شديداً بظهوره وكثيفه ويجرد الرجل من كل شيء عليه في جميع بدنه ماسوى ما بين السرة والركبة والمرأة مما بقى ألم الضرب وندب جعلها حالة الضرب في كعفة بتراب مبلول للستر عليها ويوالى الضرب إلا لخوف هلاك فيفرق كفاي أقرب المسالك وشرحه

### باب في الرقيق

(ماقولكم) في رجل يملك أمة وتمتع بوطئها ثم زوجها للملوكة أو رجل آخر حملت ووضعت بنتاً وقلتم إن هذه البنت رقيقة تبعاً لامها فهل يحرم علي السيد وطء هذه البنت أم لا (الجواب) متى تلذذ بالأم بنكاح أو ملك يمين أو شبهة نكاح كزوج خامسة أو شبهة ملك كأن يشتري جارية ويتلذذ بها ثم يظهر أنها ملك لغير البائع فتؤخذ بالاستحقاق من يد المشتري فيحرم عليه جميع بنات النساء المذكورات كفاي الخرشى وأبي الحسن علي الرسالة

### (باب العتق)

(ماقولكم) في رجل قال لعبده أنت حر قبل موتي بخمسة أيام هل له إخراجة لغير حرية من بيع أو هبة أم لا (الجواب) ليس له إخراجة بكبيع أو هبة ففي الخرشى إن أعتق عبده إلى أجل محقق فإنه يمنع من البيع انتهى وما هو معلوم في المذهب أن المدبر لا يجوز بيعه فهذا أولى والله أعلم

### باب التدبير

(ماقولكم) في المدبر هل يجوز لسيدته نزع ماله وهل له وطء مدبرته (الجواب) في الخرشى يجوز للسيد أن ينتزع مال مدبره لقوة شبهة السيد ولهذا جاز له وطء من دبرها انتهى والله أعلم

### باب الكتابة

[مسئلة] الكتابة لما كانت عقداً فيه غرر كان الأصل عدم جوازها إلا أن

الأولى لا يثبت بالبيانات المجردة شيء ثم إن كان للميت المذكور ورثة وصادقوا على الشركة المذكورة ثبتت وإلا فإن أقام الأخ وابن العم البينة بها فذاك فإن لم توجد البينة حلف الورثة أنا لا نعلم شركة وكان المخلف تركة فإن لم تحلف الورثة ردت اليين علي الأخ وابن العم واستحقا وأما المسألة الثانية فلا يثبت للفرماء فيها شيء حيث ثبت أنه مرسل من الأخ وابن العم لأن اليد لهما فهما مصدقان يمينهما في أن المال لهما والله عز وجل أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن وضعت من الحلى ثلاث حاجات لها في صندوق بنت زوجها مع حوائجها وقفلوا الصندوق وأودعوه عند ذى أمانة فاحتاجت البنت إلى إخراج شيء من الصندوق فأعلنت زوجة أبيها فأرسلت معها امرأة أخرى إلى موضع الصندوق ففتحو الصندوق وأخرجت البنت منه ما أرادت إخراجة ثم قفلته كما كان ثم بعد مدة من الزمان أرادت زوجة أبيها إخراج حليها من الصندوق فأخذت المفتاح من بنت زوجها وذهبت إلى الصندوق ففتحته فلم تجد الحلى فاتهمت به بنت زوجها فهل لها تحليفها ولا يثبت لها عليها شيء بمجرد التهمة أم كيف الحكم أفتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث عجزت

عن البينة بما تدعيه حلفت المدعى عليها ولا يثبت للمدعية شيء والحال ماسطر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن أودعت ماله عند رجل ليدفعه لولدها الغائب إذا حضر فحضر ولدها المذكور بعد موتها وطالب الأمين المذكور بمال أمه الذي أودعته عنده فأنكره ولم يطالبه به وهو ينكره ثلاثاً فقال له الولد أقر لي به وأعطني الثلثين وأسأحك في الثلث فعند ذلك أقر له بالمال وأعطاه الثلثين فهل له الرجوع عليه بالثلث الباقي حيث أن قوله وأسأحك في الثلث وعد فلا يلزم ولا يجب الوفاء به أم لا أم كيف الحكم في ذلك أفتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم له الرجوع عليه بالثلث ولا يلزمه أن يسأحه والحال ماسطر والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في شخصين اشتراكا في مال وأخذاً على ذلك كم سنة وهما يبيعان ويشتريان فيه ثم إنهما بعد ذلك حصل بينهما ما حصل فقسم المال وكل واحد فعل على صاحبه خطأ أنه لا عاد يستحق عنده حق من الحقوق لاقليل ولا كثير وكل دعوى يدعى بها عليه فهي باطلة لم تسمع وكل أشهد على صاحبه فبعد مدة طويلة ادعى أحدهما على الآخر أنه حصل بينهما عند قسمة المال غلط فأجابته الآخر

### باب أم الولد

(ما قولكم) في امرأة ملكت جارية وأذنت ولدها في نومه مع الجارية بفراش واحد خملت الجارية من الولد فهل تصير أم ولد أم لا أفتونا (الجواب) في الرهوني على عقب وترجم الشيخ في نوادره باب ما تكون به الأمة أم ولد من وطء الشبهة من إحلال أو غلط فذكر فيها إن أولاد أمروء أمة بعثا له من أمره

بشراء أمة فبان أنها غير التي اشتراها له فهي له أم ولد اه وفي الخرشى من وطئ أمة  
مكاتبة حملت فانه لاحد عليه للشبهة وتصير به أم ولد ويغرم قيمتها يوم حملت  
ومثل أمة المكاتب الأمة المشتركة والمحلبة اه ولا شك أن إذن الأم في نوم جاريتها  
مع ولدها في فراش واحد يقتضى تحليها له وحمل المحلبة يصيرها أم ولد للواطئ  
المحلل له كما هو صريح كلام أهل المذهب المذكور والله سبحانه وتعالى أعلم

(فصل في الولاء) [مسئلة] الولاء اصطلاحاً ولاية الإنعام بالعتق وسببه  
زوال الملك بالحرية فمن زال ملكه بالحرية عن رقيق فهو مولاه سواء نجز أو علق  
أو دبر أو كاتب أو أعتق بعوض أو باعه من نفسه أو أعتق عليه إلا أن يكون  
السيد كافراً والعبد مسلم وإلا فلا ولاء له عليه ولو أسلم وحكمه حكم العصوبة  
كما يفيد قوله صلى الله عليه وسلم الولاء لحمه ك لحمه النسب لا يباع ولا يوهب  
أى الولاء بفتح الواو ممدود اتصال بين المعتق بالكسر والمعتق بالفتح كاتصال  
النسب لأن الشخص في حال اتصافه بالرق كالمعدوم والمعتق صيره بتحريره  
كالوجود فكان كالولد المعدوم الذى تسبب أبوه في وجوده كما في أقرب المسالك  
وشرحه وحاشيته

باب فى الوصايا

(فرع) إذا شهد على كتاب وصيته ثم كتب تحته أبطلت وصيته إلا كذا  
لم ينفذ لكونه بلا إشهاد اه أمير على عقب [مسئلة] إذا قال فلان وصي وتبين  
أن فلاناً ميت وله وصى فان علم بموته كان وصيه وصياً وإلا فلا [مسئلة] إذا  
قال لشخص أنت وصي على أولادى فلان وفلان وسكت عن باقيهم دخل  
من لم يسم وكان وصياً على الجميع وكذا لو قال عبيدى أحرار وسمى بعضهم  
عتقوا كلهم [مسئلة] إذا أوصى بوصية وذكر فيها أن الوصى على أولاده فلان  
ثم غير ما أوصى به وأوصى بوصية أخرى وقال فيها هذه ناسخة لكل وصية قبلها  
لكن لم يتعرض فى الثانية للوصى على الأولاد فلا يكون ذلك عزلاً له بل هو  
وصى على ما هو عليه كما فى نوازل ابن رشد [مسئلة] إذا أوصى لمحجور له ولى  
وشرط أن يكون ما أوصى به بغير يد ولى المحجور حتى يرشد المحجور فانه يعمل  
بذلك كما إذا وهب له هبة على ذلك [مسئلة] إذا أوصى بشئ على شرط  
فلم يوف به الموصى له فانه يرد ما أوصى له به فمن أوصى لأم ولده بوصية  
على أن لا تتزوج فتزوجت بعد أخذ الوصية فإنها تؤخذ منها كما فى معين الأحكام اه  
أمير [مسئلة] إذا قال إن مت فقلان وكيلي فهذا وصية صرح بذلك فى نوازل  
سحنون قال ابن رشد وهو كما قال لأن الوصى وكيل الميت أفاد جميع ما ذكر  
الأمير (ما قولكم) دام فضلكم فى شخص مات فى سفر فباع وصية متاعه  
وعروضه فهل يسوغ له ذلك (الجواب) فى الخطاب فرع فإن مات فلا وصياته

بقوله قد حصل بينى وبينك  
تقاطع بأنك لا تستحق عندي  
حقاً من الحقوق المالية وكتبنا  
على ذلك خطوط بشهادة جملة  
من المسلمين وأن كل من ادعى  
على صاحبه بدعوى فلا تقبل  
دعواه وأن حجته ساقطة فما  
يكون الجواب عن ذلك بينوا  
لنا ما هنالك (أجاب) رضى الله  
عنه نعم تقبل دعواه الغلط  
المذكور إن لم يتعرض فى  
التصادق لنفى الجهل والنسيان  
كما هو صريح فتاوى الرملي ومفهوم  
التحفة والنهاية والإيعاب وأما  
إذا تعرض فى التصديق للجهل  
والنسيان كأن قال لا أستحق حقاً  
ولادعوى ولا عيياً لا أعداً ولا  
سهواً ولا جهلاً ولا نسياناً تقبل  
دعواه الغلط لأنه غلط على نفسه  
كما لو حلف لا يدخل الدار عمداً  
ولا سهواً ولا نسياناً ولا جهلاً فانه  
يبحث بدخوله والله عز وجل  
أعلم (سئل) رضى الله عنه فى  
رجل توفى عن امرأة وليس له  
من المال إلا عبد وعليه دين  
يستغرق العبد وادعت الزوجة  
أن زوجها قضاه صداقها  
بناصفة لعبد فى حياته وأحضرت  
شاهدين على نطقه فلكن ما شهدا  
على وضع يد الرجل على العبد  
إلى موته وصداق الزوجة اتى  
عشر ريالاً وناصفة العبد بعشرين  
ريالاً فهل والحالة هذه يكون  
العبد للرجل حيث أن المرأة



ما شهدوا لها بوضعه وعليه دين  
 أم لا أفتونا (أجاب) رضى الله  
 عنه نعم حيث شهدت الشهود  
 بأن الزوج قد قضاها صداقها  
 بتناصفة العبد ثبت لها النصف  
 وإن لم تقبض العبد والله سبحانه  
 وتعالى أعلم (مثل رضى الله عنه)  
 فيمن مات عن بنت وعن أخت  
 شقيقة وعن زوجة لا غير  
 فاستوفت كل واحدة نصيبها  
 من تركته بالقسمة الشرعية ثم  
 ماتت البنت عن زوج وعن بنتين  
 صغيرتين من الزوج المذكور  
 وعن عم لأب لا غير فاستوفى  
 الزوج نصيبه ونصيب ابنته  
 المذكورتين من تركتها واستوفى  
 العم نصيبه من ذلك أيضاً ثم ادعت  
 أخت الميت الأولى المذكورة على  
 زوج البنت المذكور بأنه كن على  
 أخيها مورثها المذكور دين لفلان  
 قدره كذا وكذا بموجب تمسك بذلك  
 في يده فصالحه عن الدين المذكور  
 بكذا وكذا وتطلب من زوج  
 البنت المذكور ما يجب عليه وعلى  
 بسنته من الدين المذكور في ميراث  
 أمهم من تركه أيها المديون المذكور  
 وتريد أيضاً ما طرحه صاحب  
 الدين يكون عنها فقط وأنها  
 تستوفى من الزوج ما يجب عليه  
 في كامل الدين والحال أن الزوج  
 منكر للدين المذكور فهل يثبت  
 الدين كله على الميت المذكور  
 بمصادقة أخته المذكورة ومصادقة  
 بعض الورثة عليه ويلزم الزوج

بيع متاعه وعروضه لأنه يتقل حمله قاله في النوادر بل ذكر البرازلى في كتاب  
 السلم عن أبي عمران في شخص مات في سفر بموضع بعيد من بلد الميت لا قضاة  
 به ولا عدول ولم يوص واجتمع المسافرون وقدموا رجلاً باع هناك بتركته  
 ثم قدموا بلد الميت فأراد الورثة نقض البيع إذ لم يبيع بإذن حاكم أنت ما فعله  
 جماعة الرفقة من بيع وغيره جائز قال وقد وقع هذا لعيسى بن مسكين وصوب  
 فعله وأمضاه ونقل عن الداودى أنه أمر ببيع ترعة رجل غريب يذكر أنه من  
 جهات فارس وورثته مجهولون ودفع الثمن إلى ثقات من أهل المغرب وأمرهم  
 بالبحث عن ورثته فإن أيسوا منهم تصدقوا به على الفقراء وذكر رجل أنه  
 تسلف من ذلك الميت ديناراً فأمره بدفعه لأولئك الثقات ويبريه ذلك إذا شهد  
 على الدفع أفاده الأمير [مسئلة] الوصى المأمون إذا فوض إليه أمر فليس للحاكم  
 ولا للورثة ولا غيرهم معارضته ولا كشف عنه مالم يكن الوصى وارثاً فلقية  
 الورثة مشاركته والنظر في تصرفه لا تكون حيلة على الوصية لو ارث وكذا لهم  
 الكلام إذا تعلق لهم حق بالوصية كالعتق فإنه يثبت لهم الولاء والوصى محمول  
 على الأمانة حتى يثبت خلافها فغير المأمون يكلفه الحاكم البينة على تنفيذها وإلا ضمن  
 إن كان معروفاً بالخيانة فإن لم يبلغ هذه المثابة حلقه ولا يضمن إلا إذا نكل وإذا  
 كانت الوصية على معينين وأنكر بعضهم الأخذ بكلف الوصى البينة عليه والأمر  
 في غير المعين مفوض له وكذا ما تعلق بالميت من قضاء دين فباشرتة للوصى اه  
 من الأمير [مسئلة] إذا أوصى لرجل بنفقة عمره يعطى تمام سبعين سنة لحديث  
 أعمار أمى الخ فإن مات قبل تمامها رد الزائد على الموصى لهم والورثة فإن عاش  
 أزيد لا يرجع بشئ وقيل يرجع على الموصى لهم فيجتهد له أيضاً ولا ينفق منه  
 على مؤن تجهيزه كما في شرح العمدة اه بدر اه أمير [مسئلة] إذا أوصى بأمر ثم  
 أوصى ثانياً وقال في الوصية الثانية لا وصية لى سواها فليس ناسخاً للأولى حتى  
 يعينها كما في المعيار اه من الأمير [مسئلة] في الأمير لو أوصى بأن مدينه مصدق  
 بلا يمين لم يحلف على قول ابن القاسم وقال غيره يحلف لأن الحق للوارث اه  
 مافى السيد قلت لعل الأوجه عدم الحلف إن لم يزد الدين على الثلث لأنه لو أبرأه  
 منه رأساً مضى وإن زاد وتعدد الأشخاص تحاصوا في الثلث واليمين فيما زاد  
 فليتأمل [مسئلة] من المنكر أن يوصى بكتب جواب سؤال القبر وجعله معه في  
 كفه أو قبره اللهم إلا أن يجعل في صندوق من نحاس ويجعل في جدار القبر  
 لتناوله بركته قاله المساوى اه بن نقله الأمير (ما قولكم) دام فضلكم في وصى  
 تسلف على الأيتام حتى يبيع شيئاً من مالهم فقتلت أموالهم فهل يضمن الوصى  
 (الجواب) لا يلزمه أن يغرم من ماله لمن استسلفه منه وهذا إذا قال إنما استسلفه  
 للأيتام وأما إن لم يقل فالضمان لازم له قاله في الطرركا في الأمير [مسئلة] إذا

تسلف الوصى مالا للصغير يرجع عليه إن كان مالياً لأنه أنفق عليه ليرجع ولا يرجع عليه إن كان معدماً بما أنفق عليه سلفاً [مسئلة أخرى] لو كان للأيتام أخوة فأنفق الوصى على بعضهم من مال بعض ضمن الوصى لمن أنفق من ماله ورجع بذلك على المنفق عليه (فرع) قال في مختصر النوازل إقرار الرجل في مرضه لیتيمه بمال يمنع من طلبه بما كان ينفق عليه في حياته إذ حكم ذلك حكم الإسقاط اه یعنی أن لورثة إذا أقر مورثهم بمال لیتيمه فطلبوا الیتيم بما كان مورثهم ينفقه عليه فليس لهم ذلك [مسئلة] ذهب مالك وأصحابه إلى أنه يجوز للفقير المحتاج أن يأكل من مال یتيمه بقدر اشتغاله به وخدمته فيه وقيامه عليه وإلا فلا يسوغ له أن يأكل منه إلا مالا ثمن له ولا قدر لقيمته مثل اللبن في الموضع الذي لا ثمن له فيه ومثل الفاكهة في حائطه ومن أهل العلم من أجاز له أن يأكل منه على سبيل السلف ومنهم من أجاز له أن يأكل ويكتسى بقدر حاجته وماتدعو إليه الضرورة وليس عليه رد ذلك وأما الغنى فإن لم يكن له خدمة ولا عمل سوى أن يتفقهه ويشرف عليه فليس له أن يأكل منه إلا مالا قدر له ولا بال مثل اللبن والفاكهة كما تقدم واختلف إذا كان له فيه خدمة وعمل فليل له أن يأكل منه بقدر عمله فيه وخدمته له وقيل ليس له ذلك لقوله عز وجل ومن كان غنياً فليستعفف أفاد جميع ذلك الأمير على عقب (ماقولكم) في الوصى هل يجوز له أن يسلف من مال الصغير لأحد علي وجه المعروف أو يأخذ من مال الصغير لنفسه سلفاً وهل له الصلح في مال الیتيم وإقراره على المحجور (الجواب) في الأمير ولا يجوز تسلفه لأحد على وجه المعروف ولو أخذ رهناً إذ لا مصلحة للیتيم في ذلك وأما سلف الوصى نفسه فقد قيل بالترخيص فيه إذا كان له مال فيه وفاء وللوصى الصلح بالنظر ولا يجوز إقراره علي المحجور ولا إبرأؤه عنه العام وإنما يبرئ في المعينات نعم يكون شاهداً لا على فعل نفسه اه (فرع) للوصى دفع مال الیتيم لمن يعمل به قراضاً وبضاعة في البر والبحر اه ملخصاً من عقب والأمير (فرع) في السيد عن البدر لا ينفع الوصى البراءة العامة من المحجور بقرب رشده إلا بعد طول كسوة أشهر وفيه أيضاً للوصى أن يرشد محجوره ولو لغير يئنه على رشده لكن لو قامت يئنه باتصال سفهه رد فعله إلى الحجر لكن إلى وصى آخر ويعزل الأول ولكن لا يضمن لأنه فعل أجهاده وفي الخطاب جواز نقل الیتيم من بلد لبلد بالمصلحة اه أمير (ماقولكم) في التبرع بشيء أيام الوباء هل هو كالوصية في المرض لا تنفذ إلا في الثلث أم لا (الجواب) التبرع أيام الوباء بشيء من المال ليس كالوصية أيام المرض فله أن يتبرع بأكثر من الثلث لقول العلامة الأمير في ضوء الشموع عند ذكر أسباب الحجر أو ذی مرض حاصل بالفعل لا صحیح من الطاعون علي أظهر القولین اه [مسئلة] ليس للوصى أن يعزل نفسه عن الوصية بعد موت الموصى

المذكور دفع ذلك أولاً يلزمه دفع ذلك إلا إذا ثبت باليئنه العادلة الشرعية وهل إذا ثبت الدين باليئنه العادلة الشرعية ولزم الزوج المذكور شيء منه هل يكون ماحظه صاحب الدين من الدين المذكور عن الجميع أو تختص به الأخت أم كيف الحكم في ذلك أقنونا مأجورين (أجاب رحمه الله تعالى) لا يلزم الزوج الدفع إلا إن ثبت باليئنه العادلة أو صادق عليه هو وبناته الكاملات فإن صادق عليه وحده لزمه أن يسلم حصته فقط وإذا ثبت الدين يكون ماحظه الدائن عن الجميع ولا تختص به الأخت والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضي الله عنه) في رجل ورث من أبيه بقعة من أرض ثم أتاه رجل آخر وقال له إن هذه البقعة وقف جدنا علينا ولا أدري كيف رضع يديكم عليها وقال له هي إجار عند أبيك فقال له الرجل صاحب البقعة هل لك يئنه على ذلك وأنا أتركها لك من دون محاكمة فقال له ليس عندي إلا صك مكتوب أنها سبيل آل زيد بن زيد فقال أحضر المكتوب فأحضر المكتوب فوجدوه خط مغشوش لاهو خط قاض ولا شهود أحياء فقال تعرض صورته على مفتي الشافعية فانصح ذلك دفعها لك فعرضها على بعض المفتين بمكتوب فلم يصح ذلك المكتوب من عند المفتي

ففتح صاحب الورقة وتركها عنده  
فرمى بها الرجل ومزقها ثم بعد  
مدة مات المدعى وجاء وارثه  
يطلب الورقة الذي تركها والده  
عنده ويدعى في البلاد فقال الورقة  
ذهبت وأنا مقر بالذي فيها فهل  
يجبر على إحضار الورقة وهو  
مقر بصورتها وهل ترفع يده بغير  
شهود أحياء أفتونا مأجورين  
(أجاب رضى الله عنه) حيث  
حلف المدعى عليه بأن الورقة  
تلفت فلا يجبر على إحضارها  
ويلزمه قيمة الورقة والكتابة وإن  
لم يحلف حلف المدعى عليه  
وأجبر المدعى عليه على إحضار  
الورقة ولا ترفع يد المدعى عليه  
بمجرد الدعوى بل لابد من إقامة  
الحجة عند الحاكم الشرعى على مقتضى  
الدعوى والله سبحانه أعلم (سئل)  
رضى الله عنه في رجل دفع لرجل  
آخر دراهم وهي ربايات مغاربة  
وتركها عنده بحسب الأمانة  
وغاب فبعد مدة طلب ذلك المسلم  
في تلك الأرض بزود عن الفرنسية  
فأبدلها الأمين بفرنسية فلما جاء  
صاحبها دفع إليه حقه مثلاً مائة  
ريال وفرقها عشرة مثلاً فرنسية  
وسعره سواء بل تزيد في وقت  
عن وقت وذلك تبرعاً منه وفضة  
المغربى تصبح من الفرنسية فلم  
يرض بأخذها إلا بفتوى فهل  
يصح له ذلك الزود أم يصير  
حراماً والأمين كافتوتى بنيانى  
من أهل اليمن أفتونا جزاً كم الله

والقبول وسواء كان القبول قبل الموت أو بعده إلا أن يطراً يحز قال فيها وله أن  
يعطى مال اليتيم مضاربة ولا يعجنى أن يعمل هو بنفسه قال في حاشية الخرشى فإن  
عمل كان الربح له لأن الخسارة عليه (ما قولكم) فيمن أوصى شخصاً وصية مطلقة  
هل تكون غير صحيحة كما قاله في الوالة أم لا (الجواب) قال ابن عبد السلام  
اتفق مالك والشافعى على عدم إفادة الوكالة المطلقة كما إذا قال له وكلتك ولم يقيد  
ولم يفوض واختلفا في الوصية المطلقة فقال الشافعى هي مثل الوكالة المطلقة وقال  
مالك هي صحيحة ويكون للوصى أن يتصرف في كل شئ لليتيم كوكالة التفويض اه  
خرشى (ما قولكم) في شخص مات وترك ثلثمائة دينار وترك أيتاماً أقام عليهم  
وصياً فاتجر في الثلثمائة دينار حتى صارت ستائة دينار ثم أن شخصاً أثبت على الميت  
دينا قدره ستائة دينار فهل يستحق صاحب الدين الستائة دينار أو الثلثمائة التي  
تركها الميت فقط وتكون الثلثمائة دينار التي هي الربح للأيتام أم كيف الحال  
(الجواب) إذا اتجر الوصى للأيتام استحق صاحب الدين الستائة عند ابن القاسم  
خلافاً للبخرومى وأما إذا اتجر الوصى في الثلثمائة دينار لنفسه لا للأيتام فإنه  
يفوز بالربح الذى هو الثلثمائة ولا يقال لكشف الغيب أن المال للغريم لأننا نقول  
الوصى المتجر لنفسه أولى بمن غصب مالا واتجر به فإنهم قالوا الربح للغاصب  
كما ذكروه في باب الاستحقاق (ما قولكم) في شخص مات عن ولد وترك مالا  
فأنفق الوصى على الولد ثم طرأ دين على الميت يستغرق المال المذكور ولم يعلم  
الوصى بذلك الدين فهل يكون ذلك الدين على الوصى أو الصبي (الجواب) لا شئ  
على الصبي ولا على الوصى وإن كان موسراً لأنه أنفق بوجه جائز وهذا بخلاف  
ما إذا أنفق الورثة البالغون نصيبهم من التركة فإنهم يضمون للغريم الطارئ  
قال في حاشية الخرشى أى لكشف الغيب أنه لاحق لهم في التركة إلا بعد أداء  
الدين ولا يضمون التلّف بأمر من الله تعالى بلا خلاف والفرق أن التركة  
في ضمان الورثة بخلاف الوصى وأما إذا اتجر الوارث لنفسه ثم طرأ دين على الميت  
فإن الربح له بمنزلة ما إذا اتجر الوصى لنفسه كما ذكروه في باب الاستحقاق  
(ما قولكم) في شخص أوصى بأن عنده مال قراض لفلان ثم مات فلم يوجد  
شئ منه فهل يؤخذ من تركته أم لا (الجواب) ذكروا في باب القراض  
أن من مات وعنده قراض أو ودیعة أو بضاعة ولم يوص بذلك ولم يوجد ذلك  
في تركته ولم يعلم أنه رده إلى ربه ولا ادعى تلفه ولا ما يسقطه فإنه يؤخذ من ماله  
لاحتمال أن يكون أنفق أو ضاع منه بتفريط بعد أن يحلف رب المال أنه  
لم يصل إليه ولا قبض منه شيئاً وهذا مالم يتقدم الأمر كعشر سنين من يوم  
أخذ المال من ربه لوقت الدعوى وإلا فيحمل على رده لربه وأما إن أوصى  
بالقراض أو البضاعة أو الوديعة فلا ضمان بل إن وجدها ربه أخذها وإن



خيراً (أجاب. رضى الله تعالى عنه) حيث رضى صاحب الدرام بأخذ الفرانسي بدل المغربي والحال أن عين ماله تالف جاز ذلك وأما الزيادة فإن كانت علي وجه التبرع المحض جاز أخذها وإلا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضى الله عنه) في رجل مات عن ولدين وعن أربع بنات ووخر بلاداً وأعطى لأحد الولدين قسمة هو وإحدى البنات فصار الثلاث ينتظرون قسم أبيهم فبعد مامات أبيهم أخذ الثلاث قسمهم فزوجت إحدى الثلاث برجل أجنبي ثم ماتت تحت الرجل الأجنبي ثم ماتت إحدى البنتين ولم يبق من المذكورين إلا واحدة من البنات وبق عندها قسم الرجل الأجنبي فحازت المال كله بيدها ومنعت الرجل قسمة من زوجته ومنعت العصة فهل لها أن تمنع المذكورين وتحوز المال من غير قسمة الفريضة أم لا أم كيف الحكم أفتونا مأجورين (أجاب رضى الله عنه) ليس لها ذلك بل يجب عليها أن تؤدي لكل ذي حق حقه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضى الله عنه) فيمن ادعى على شخص في الأرض التي يسهه بميراث لاه من بعد أبيها والحال أن أمه مشاهدة وضع يد أبي المدعى عليه على الأرض المذكورة وتصرفه فيها بالزرع والقلع ونحوه

لم يجدها فلا شيء له لأنه علم من إيصائه بها أنه لم يتلفها ومن الوصية أن يقول وضعها بموضع كذا فلم توجد والله أعلم (ما قولكم) في وصية وجدت بخط الميت بعد موته وشهدت البينة العادلة أنها خطه هل يعمل بها أم لا وإذا قلتم لا يعمل بها والورثة فيهم البالغ والقاصر ولما رأوا خط أبيهم عرفوه وأجازوا ما في الوصية هل أجازتهم صحيحة أم لا (الجواب) إن شهدت البينة أنها خطه والحال أنه لم يشهد في حال حياته أنها وصية ولم يقل أنفذوها بطلت ولا يعمل بها بعد موته إلا إذا أشهدهم حال حياته أن هذه وصيتي أو قال أنفذوها أو قرأها عليهم وأشهدهم قال في المجموع وإن ثبت بخطه أو قرأها ولم يشهد ولا قال أنفذوها بطلت لاحتمال التردد اه واجازة الورثة صحيحة من البالغ فقط فيؤخذ منه ما يخصه لأنها عطية منه ففي المجموع وإن أجبر فعطية من الوارث تحتاج لحوز والله أعلم [مسئلة] لا يجوز بيع الوصى عقار محجوره إلا لسبب كالشفقة ووفاء الدين وغير ذلك مما فيه مصلحة لليتيم ويشهد العدول أنه إنما باعه بكذا ومثل الوصى الحاكم [مسئلة] استحسّن كثير من المتأخرين أن العرف الجاري بين الناس كأهل البوادي والأرياف وغيرهم يموت الواحد منهم ولا يوصي علي أولاده اعتماداً على أخ أو جد أو عم لهم يعرف بالشفقة عليهم ينزل منزلة التصريح بإيصائه عليهم وله البيع في القليل والكثير فيمضى ولا ينقض وليس للولد بعد كبره كلام وهي مسئلة نافعة كثيرة الوقوع لاسيما في هذه الأزمنة لكن لا يبيع إلا ما دعت اليه الضرورة ولا بد من إظهار المبيع والمناذاة عليه للحصول الرغبة فيه وثبت أنه الأولى في البيع من غيره وعدم وجود زائد علي الثمن الذي أعطى فيه وثبت السداد في الثمن وأن يكون الثمن عيناً حالاً كما ذكره في باب الحجر (ما قولكم) في مريض أوصى لزيد بمائة ريال ولعمرو بشيء تافه ثم مات فطالب زيد من الوصى المائة الريال فقال من يشهدك بها فقال عمرو فلما حضر قال أشهد أنه أوصى له بمائة ريال وأوصى لي بثوب قديم فهل تقبل شهادة عمرو المذكور ويستحق زيد المائة ريال إذا حلف لعدم شاهد آخر أم لا وإذا قلتم يستحق زيد المائة هل يثبت لعمرو الثوب أم لا (الجواب) نعم تقبل شهادته إن شهد لنفسه بقليل تافه ولزيد بكثير أو قليل وإذا لم يوجد إلا هذا الشاهد حلف زيد معه واستحق وصيته ولا يمين على الشاهد لأنه يستحق ما أوصى له به تبعاً للحالف فإن نكل زيد فلا شيء لواحد منهما وهذا إذا كتب الوصية بكتاب واحد بغير خط الشاهد فإن كتب بخط الشاهد أو لم تكتب أصلاً قبلت شهادته لغيره لا لنفسه وكذا إن كتبت بكتابين أحدهما للشاهد والثاني للآخر فلا تصح للشاهد وتصح للآخر لعدم التبعية حينئذ وأما شهادة الشاهد لنفسه ولغيره في غير

وصية كدين فلا تقبل له ولا لغيره مطلقاً لثمة جر النفع لنفسه وقوله لأنه يستحق ما أوصى له به تبعاً للحالف يلغز به فيقال دعوى أخذت بشاهد بلا يمين أو يقال شيء أخذ من مال الغير بمجرد الدعوى أو يقال شهادة للنفس مضت وأما إن شهد لنفسه بكثير ولغيره بقليل أو بكثير فلا تقبل شهادته اه من أقرب المسالك وص من باب الشهادات

### باب الفرائض

﴿ماقولكم﴾ في شخص مات عن بنت وجدة لأم وأختين لأب وعم فما يخص كل واحد من ذكر ﴿الجواب﴾ للبنت النصف وللجدة السدس وللأختين الباقي قال في الرحبية

والأخوات ان يكن بنات فهن معهن معصبات

وحينئذ فلا شيء للعم والله أعلم ﴿ماقولكم﴾ في معتق بفتح التاء مات وخلف مالا وله جد من عصبة النسب ولد أخيه ووجد أولاد المعتق بكسر التاء فهل يأخذ المال ابن أخيه أم أولاد سيده ﴿الجواب﴾ قال في المختصر وقدم عاصب النسب ثم المعتق اه قال الخرشي يعني أن المعتق بفتح التاء إذا مات وترك مالا فإنه يرثه عاصب النسب مثل أبيه وأخيه ونحو ذلك ويقدم على عاصب الولاء فإن لم يكن له عاصب من جهة النسب فمعتقه فإن لم يوجد المعتق بكسر التاء فالأحق بالأثر عصبته اه ﴿ماقولكم﴾ في امرأة ماتت عن زوج وأخوات لأب ثلاث وابن عم فما يخص كلا من ذكر ﴿الجواب﴾ المسئلة من ستة وتعمل لسبعة فعالت المسئلة بواحد فان نسبت الواحد للسبعة كان سبعها فينقص من كل من الزوج والأخوات سبع حصته الأصلية التي كانت له لولا العول فالزوج له نصف إلا سبعا والأخوات لهن ثلثاها إلا سبعا ولا شيء لابن العم لاستغراق الفروض التركة والله أعلم

### خاتمة

نسأل الله حسنها في جل من مسائل شتى وفيها ثلاثة فصول الفصل الأول فيما نقل عن المسائل الملقطة للوانوغى [مسئلة] من ادعى عليه بحق فأنكر وحلف عليه ثم أتى المدعى بشاهد واحد لم يعلم به وأراد أن يحلف معه ويأخذ الحق لم يكن له ذلك إلا أن يأتي بشاهدين لم يعلم بهما اه [مسئلة] يلزم التعزير من سرق شيئاً لا قطع فيه ويلزم من اختلى بأجنبية ومن وطء مكاتبته ومن استمنى بيسده أو أتى البهيمة أو حلف يمينا غموساً أو غش في الأسواق أو عمل بالربا أو شهد زوراً ومن فعل التحليل أو شهد على نكاح السر وكذا يؤدب الزوجان والولى إلا أن يعذروا بجهل اه منها وعبرة سيدي خليل وعزر الإمام لمعصية الله [مسئلة] قال القرافي إقامة الحدود واجبة على الأئمة واختلفوا في التعزير فقال الإمام

إلى أن مات ثم بعد مدة نحو عشرين سنة إلى أن ماتت هي وهي ساكتة لم تطالبه بشيء ولم يكن لها عذر شرعى يمنعها عن المطالبة فهل إذا قال واضع اليد على الأرض المذكورة أن أباه واضع اليد على هذه الأرض المذكورة عشرين عاماً وهي مشاهدة لذلك الوضع وهل إذا قال الولد إنى واضع اليد على هذه البلدة من بعد أبي عشرين سنة أيضاً وهي مشاهدة لذلك الوضع وهي ساكتة إلى أن ماتت لم تطالب الولد من بعد أبيه ولم يكن لها عذر شرعى يمنعها عن المطالبة وأقام شاهدين يشهدان على وضع يد أبيه ووضع يده من بعد أبيه على هذه الأرض وأمه مشاهدة لذلك والوضوع والملكية فشاهدان يكفون أو لا بد من شهود غير الشاهدين أم لا أم كيف الحكم أفيدوا الجواب ولكم الأجر والثواب (أجاب رضى الله عنه) الحمد لله وحده ماشاء الله لا قوة إلا بالله إن أقام المدعى بيته تشهد بأن الأرض ملك أبي أمه وأن أمه ورثتها من أبيها فبيته مقدمة على بيته واضع اليد الآن أقام واضع اليد بيته بالنقل بشراء أو نحوه وإن لم يقيم المدعى بيته كما ذكر فالقول قول ذى اليد يمينه بأن هذه ملكه والله سبحانه وتعالى الهادى أعلم (سئل رضى الله عنه) في رجلين لهما مال

واحد شركة بينهما بالسوية فأت  
أحد الشريكين فأراد ظالم أن  
يأخذ جميع المال فدفع له بعض  
الورثة قدرأ من الدراهم ليندفع  
عن أخذ المال المذكور فهل  
يلزم الشريك الآخر بقدر حصته  
أم كيف الحال اقتونا مأجورين  
(أجاب رضى الله عنه) نعم إن  
قامت بينة عادلة تشهد بأنه لو لم  
يعط الدراهم المذكورة أخذ الظالم  
المال لزم الشريك القسط وإلا  
فلا والله سبحانه وتعالى أعلم  
باب القسمة

(سئل رضى الله عنه) في دار  
شركة بين ثلاثة فأحضر وهما من له  
عرف بالقسمة وقسموها فحصل  
لأحد الشركاء نصيب وفيه سبب  
مظلم ولم يدخلوه المعلومون  
القاسمون ولم يره هو والحال أن  
الباب الذى يدخله إلى نصيبه مبنى  
ولم يتيسر الخروج والدخول منه  
فلو فتح لحصل منه فساد في البناء  
والسأس فهل تنقض القسمة  
أم لا (أجاب) رضى الله عنه  
نعم تنقض والحال ما ذكر  
والله سبحانه وتعالى أعلم

#### باب الشهادات

(سئل رضى الله عنه) عن  
الدف الذى يستعمل به في ذكر  
النبي صلى الله عليه وسلم فشاع في  
القرى والبادية فاستحسنوا مولد  
النبي صلى الله عليه وسلم فتكاثر  
عندهم بسبب هذا العمل وقراءة  
المولد وحده قل من يعملها والحال

مالك وأبو حنيفة رحمهما الله تعالى إن كان الحق لله وجد كالحود إلا أن يغلب  
على ظن الإمام أن الضرب من الملامة والسكلام مصلحة وقال الشافعى رحمه الله  
تعالى هو غير واجب على الإمام إن شاء أقامه وإن شاء تركه اه منها [مسئلة]  
من قال لرجل ياشارب الخمر أو يا آكل الربا أو يا خائن أو ثور أو حمار  
أو يا ابن الحمار أو يا يهودى أو يا نصرانى أو يا مجوسى فإنه يعزر قاله ابن راشد  
وفي جامع الأصول من قال لرجل يا يهودى يضرب عشرين اه منها [مسئلة]  
لو قال رجل لرجل يا سارق ضرب خمسة وعشرين سوطاً أو نحوها قاله في  
العتية قال ابن راشد والتجديد في هذا ليس له أصل في الكتاب ولا في السنة  
ولمما فيه الاجتهاد بحسب القائل والمقول له اه من المسائل المطولة [مسئلة]  
لو قال رجل لرجل يا مرأتى عوقب بقدر ما يرى الإمام على قدر حال القائل  
والمقول له اه من البيان لابن رشد اه من المسائل [مسئلة] روى عن مالك أن  
من اتهم بالفاحشة يضرب خمسة وسبعين سوطاً ولا يبلغ به الحد وإليه مال  
أصنغ ونحوه لابن سلة اه منها [مسئلة] من قال لرجل يا كلب يفرق فيه بين ذوى  
الهيئة وغيره فإن كان القائل والمقول له من أهل الهيئة جميعاً عوقب القائل عقوبة  
خفيفة يهان بها ولا يبلغ به السجن وإن كان من غير ذوى الهيئة عوقب القائل  
عقوبة خفيفة أشد من عقوبة القائل الأول المتقدم ذكره يبلغ بها السجن وإن  
كان القائل من ذوى الهيئات والمقول له من غيرهم عوقب بالتوبيخ ولا يبلغ به  
الإهانة ولا السجن وإن كان القائل من غير ذوى الهيئة والمقول له منهم عوقب  
بالضرب اه من البيان في باب حد القذف اه من المسائل [مسئلة] من سل سيفاً  
على وجه القتال ضرب أربعين وكان السيف فياً وقيل يقتل إذا سل على وجه  
الحرابة اه منها [مسئلة] من سل سكيناً في جماعة على وجه المزاح ضرب عشرة  
أسواط اه من مفيد الأحكام لابن هشام اه منها [مسئلة] من استهان بدعوة الحاكم  
أو القاضي ولم يجب ضرب عشرة أسواط اه من مفيد الأحكام لابن هشام اه من  
المسائل [مسئلة] من قال لرجل يا مجرم ضرب خمسة وعشرين وكذا إذا قال له  
يا ظالم ولم يكن كذلك يضرب أربعين ولو قال له يا سارق ضرب خمسة عشر إلى  
عشرين اه من المفيد اه منها [مسئلة] إذا ارتفع الكلام بين الخصمين في مجلس  
القاضى ضرب كل واحد عشرة أسواط اه منها [مسئلة] من تكلم في علم بما  
لا يجب فيه حد ضرب أربعين سوطاً اه من مفيد الأحكام اه منها [مسئلة] ومن  
تغامر مع آجنبية أو تضاحك معها ضرباً عشرين عشرين يريد إذا كانت  
طائفة فإن قبلها طائفة ضرباً خمسين وخمسين وكذلك من حبس امرأة  
ضرب أربعين فإن طالعته ضربت مثله اه من المفيد اه منها [مسئلة] من قال  
لرجل يا فاسق ضرب ثمانين سوطاً [مسئلة] من سل سيفاً في جماعة على وجه



أن استعملهم عار عن الخبائث من جذبات وقار وكذب وإنما العمدة تشریف ذكر النبي صلى الله عليه وسلم وتزيينه فهل سيدي يحرم استعمال الدف أم يكره أم يباح فينبوا لنا ياناً واضحاً حتى إن كان حراماً تعتقد تحريره ببيان ظاهر وإن كان مكروهاً أو مباح أو حلال أفيدوا الجواب وأوضحوا لنا التفسير ولكم الثواب (أجاب رضي الله عنه) الحمد لله حيث خلا عن الخبائث فهو حلال ولا حرمة ولا كراهة والله سبحانه أعلم (سئل رضي الله عنه) في رجل وصل إلى مكة من بعض الجهات وأراد الإقامة بها بعض سنين والطلب للعلو فأقام وطلب وفتح عليه فيها مالم يفتح في غيرها وطلب فقها ونحوا وحديثاً وفرائض وحساباً ومع ذلك يلاحظ ما يقع فيها من مضاعفة الأجور والأعمال ويحضر الصلوات جماعة فيمكنك ما شاء الله أن يمكنك ثم أراد الله منه بما أراد فجره القضاء والقدر إلى الانهماك في المعاصي والذات والشهوات وقتن ببعض الناس فصار يزني بعينه ويقبل بقمه ويلبس بيده ويضاجع ويفاخذ ويعانق وكل ذلك منه بشهوة ولولا أنه منع من الجماع للجامع والحالة هذه صائرة منه والمفعول به ذلك يتأذى ليس له رغبة فيما يفعل به بل حياء أو خوفاً ومع

المزاح يصدرهم به فقد جنى ويضرب عشرين سوطاً اه منها [مسئلة] كل من آذى مسلماً بلسانه بلفظ يضربه ويقصد به أذاه فعليه الأدب البالغ الرادع له ومثله بقمع رأسه بالسوط أو بضرب رأسه بالدرّة أو ظهره بها وذلك على قدر القاتل وسفاهته وعلى قدر المقول فيه اه من مفيد الأحكام اه منها [مسئلة] إذا شتم أحد الخصمين صاحبه في مجلس الحاكم زجره الحاكم وقال ابن الماجشون ومطرف إذا أسرع إليه بغير حجة مثل يا ظالم يا فاجر زجره عنه ويضرب في مثل هذا مالم تكن فلتة من ذى مروءة فيتجافى عنه اه منها [مسئلة] إذا قال الرجل لصاحبه الله أكبر عليك فإنه يعزر إلا أن يعفوه عنه خصمه اه منها [مسئلة] إذا نهى الحاكم أحد الخصمين عن الكلام فلم يفعل وأتى بالحجج ليخط على صاحبه ويمنعه من الكلام ويكثر معارضته أمر القاضي بأدبه اه منها [مسئلة] إذا ادعى أحد الخصمين على صاحبه لزم خصمه الجواب بالإقرار أو بالانكار فإن امتنع من الجواب أمر القاضي بضربه بالدرّة على رأسه حتى يجيب اه منها [مسئلة] ذكر في الموطأ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدها وفي رواية في مسلم فإن كان كما قال وإلا رجعت عليه وغير هذا من الروايات قيل معناه فقد رجع عليه تكفيره فليس الراجح حقيقة الكفر بل التكفير لكونه جعل أخاه المؤمن كافراً فكأنه كفر نفسه أما لأنه كفر من هو مثله أو لأنه كفر من لا يكفره إلا كافر يعتقد بطلان الإسلام قاله النووي في شرح مسلم وقال المأزري قوله وإلا رجعت عليه محتمل أن يكون ذلك إذا قالها استحلالاً فيكفر باستحلاله قال النووي وقيل معناه أن ذلك يؤول به إلى الكفر يعني أنه يخاف على المكثّر من ذلك أن يكون عاقبة شؤمها الكفر والمصير إليه قال ابن عبد البر والمعنى فيه عند أهل الفقه والأثر والجماعة النهي عن أن يكفر المسلم أخاه بذنّب وقد ورد مثل هذا في قوله عليه السلام سباب المسلم فسق وقتاله كفر وقوله عليه السلام لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضهم رقاب بعض فهذه الأحاديث وما أشبهها ليست على ظاهرها عند أهل الحق والعلم بالأصول يدفعها أقوى منها من الكتاب والسنة المجمع عليها والآثار الثابتة وقد ضلت جماعة من أهل البدع من الخوارج والمعتزلة في هذا الباب فاحتجوا بهذه الآثار ومثلها في تكفير المذنبين واحتجوا بآيات ليست على ظاهرها مثل قوله تعالى ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون وقوله تعالى أن تحبط أعمالكم وأنتم لا تشعرون ونحو هذا والحجة عليهم قوله تعالى إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ومعلوم أن هذا قبل الموت لمن لم يتب لأنّ الشّرك من تاب منه وانتهى عنه غفر له قال الله تعالى قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وأجمعوا على أن المذنب وإن مات مصريرته ورثته ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين فهذا كله يشهد أن

ذلك مقيم على ما كان عليه من  
الطلب والفتوح ويتقدم على  
ما يصير منه ويتوب ويستغفر  
ويتضرع ويدعو ويبكي ويمكث  
أياما قليلة وقد لا يمكث ثم يعود  
إلى ما كان عليه من المعاصي  
وانتهاك المحارم في هذه البلدة وقلة  
الادب فهل يجب عليه الخروج  
منها ويضيع ما كان عليه من الخير  
أو يمكث فيها تحت القضاء والقدر  
ويقتم ما يحصل له من الطلب  
أم كيف يفعل وهل غير مكة من  
بلاد الله تعالى مثلها فيما ذكر أم  
لا (أجاب رضي الله عنه) اعلم  
أيها السائل أنك قد سألت عن  
أمر عظيم وهو سهل على من  
سهله الله تعالى عليه وقد ثبت  
في صحيح البخاري من حديث أبي  
هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى  
الله عليه وسلم أنه قال ما أنزل الله  
تعالى داء إلا أنزل له شفاء وفي  
صحيح مسلم من حديث جابر بن  
عبد الله رضي الله عنه قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم لكل داء  
دواء فإذا أصيب داء الدواء برئ  
بإذن الله وفي مسند الإمام أحمد  
من حديث أسامة بن شريك عن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال إن  
الله تبارك وتعالى لم ينزل داء  
إلا أنزل له شفاء عليه من عليه  
وجعله من جهله ودواء هذا الداء  
العضال أن يعرف ما تبلى به من  
الداء المضاد للتوحيد لله تبارك  
وتعالى أولا لأنه لا يجتمع محبة

من قال لأخيه يا كافر ليس على ظاهره وقوله فقد باء بها أحدهما أي فقد  
احتمل الذنب في ذلك القول والمعنى أن المقول له يا كافر إن كان كذلك فقد  
احتمل ذنبه ولا شيء على القائل له ذلك لصدقه في قوله وإن لم يكن كذلك  
فقد باء القائل بذنب كبير وإثم عظيم احتمله بقوله ذلك قاله ابن عبد البر في  
التهميد من شرح الموطأ اه من المسائل الملقوطة [مسئلة] من شتم أحدا من  
الصحابة أبا بكر أو عمر أو عثمان أو عليا أو معاوية أو عمرو بن العاص فإن  
قال إنهم كانوا على ضلال وكفر فإنه يقتل ولو شتمهم بغير ذلك نكل نكالا  
شديداً ومن شتم غير هؤلاء من الصحابة فعليه النكال الشديد ومن سب عائشة  
قتل اه من شرح الموطأ للبا جى اه منها [مسئلة] في أحكام كان ابن سهل وإن ادعى  
عليه أنه قد فقه لم يجب عليه التمين إلا أن تشهد بينة بمنازعة وتشاجر بينهما فيجب التمين  
حينئذاه منها [مسئلة] إذا ثبت عند القاضي أن بعض الشهود يشهد بالزور بأخذ الجعل  
على شهادته عزره على رؤس الملاء ولا يحلق له رأساً ولا لحية ورأى القاضي  
أبو بكر أن يسود وجهه قال ابن عبد الحكم يطاف به ويشهر في المجالس والحلق  
وحيث يعرف الناس قال ابن القاسم يريد مجالس المسجد الجامع ويضربه ضرباً  
عنيفاً ويسجل عليه ويجعل من ذلك نسخاً يودعها عند الناس ممن يتق به وقال  
لا أرى أن تقبل شهادته أبداً إن كان ظاهر العدالة لأن ذلك منه رياء ولا يكاد  
تعرف توبته وفي المتبعية وروى أبو زيد عن ابن القاسم أنه إذا تاب وحسنت  
حالته قبلت توبته والاول أصح ولم يصحب هذه الرواية عمل واختلفوا في  
عقوبته إذا جاء تائباً ولم يظهر عليه فقال بعض الفقهاء الأظهر لا يعاقب ولا تجوز  
شهادته ويغرم ما أئلف بشهادته واختلفوا في الجراح والقتل فانظره وفي مختصر  
الواضحة إن جاء تائباً قبل الحكم بشهادته فلا عقوبة عليه وإن كان بعد الحكم  
فعليه العقوبة وأما إن ثبت ذلك بالبينة فعليه العقوبة كان ذلك قبل الحكم أو بعده  
ويشهر ويفضح وقال عبدالعزيز بن الماجشون إن كان قبل أن تظهر عليه شهادة  
الزور مبرزا في العدالة فهذا لا تقبل شهادته أبداً وإن لم يكن مشهوراً بالعدالة  
ثم تاب وحسنت حالته فهذا تقبل شهادته اه من وثائق ابن الهندي وحكى ابن عبد البر  
رحمه الله تعالى في تاريخه أن صاحب الشرطة إبراهيم بن حسين بن خالد أقام شاهد  
زور على الباب الغربي الأوسط فضربه أربعين سوطاً وحلق لحيته وسخم وجهه  
وطاف به إحدى عشرة طوفة بين الصلاتين يصاح عليه هذا جزاء شاهد الزور وكان  
صاحب الشرطة هذا فاضلا خيراً فقيها عالماً بالتفسير ولى الشرطة للأمين محمد وكان  
أدرك مطرف بن عبد الله صاحب مالک وروى عنه موطأه يريد أن أفعاله يقتدى بها  
اه من المسائل الملقوطة [مسئلة] لا تجوز شهادة ملقن الخصوم فقيها كان أو غيره  
ويضرب ويشهر في المجالس ويعرف به ويسجل عليه وقد فعله بعض القضاة

الخالق ومحبة الصور في قلب عبد ثم يأتي بالعبادات الظاهرة والباطنة بما يشغل قلبه عن دوام الفكر ويكثر من اللجاء والتضرع إلى الله سبحانه وتعالى في صرف ذلك عنه وأن يراجع قلبه إليه وليس له دواء أنفع من الاخلاص لله تبارك وتعالى وهو الدواء الذي ذكره الله تعالى في كتابه حيث قال كذلك لنصرف عنه السوء والفحشاء إنه من عبادنا المخلصين فأخبر سبحانه أنه صرف عنه السوء والفحشاء باخلاصه فان القلب إذا أخلص وأخلص عمله لله تعالى لم يتمكن منه عشق الصور فانه إنما يتمكن من قلب فارغ كما قال بعضهم

أتاني هواها قبل أن أعرف الهوى  
فصادف قلباً فارغاً فتمكنا  
وليعلم العاقل أن العقل والشرع قديوجان تحصيل المصالح وتكميلها واعداد المفاسد وتقليلها فإذا عرض للعاقل أمر يرى فيه مصلحة ومفسدة وجب عليه أمران أمر على وأمر على فالعلى طلب معرفة الراجح من طرفي المصلحة والمفسدة فإذا تبين له الرجحان وجب عليه إثار الأصلح له ومن المعلوم أنه ليس في عشق الصور مصلحة دينية ولا دنيوية بل مفسدة الدينية والدنيوية أضعاف ما يقدر فيه من المصلحة وذلك من وجوه (أحدها) الاشتغال بحب المخلوق وذكره عن حب

بقرطبة بكثير من الفقهاء بمشورة أهل العلم عنده اه منها [مسئلة] من وقف وقفاً على منافع الجامع صرف في العمارة والحصر والزيت وغير ذلك ولا يعطى منه الإمام والمؤذن ذكر ذلك الحفيد في مختصره الصغير اه منها [مسئلة] المدارس ليست بجوامع وإنما الجامع منها المحراب نفسه وقيل إيوان المحراب خاصة وباقيها ليس بجامع لانه يجوز فيها الجماع والأكل وجميع الصناعات وغير ذلك من المنافع اه منها [مسئلة] الذين يصلون على ظهر الدابة المريض الذي لا يقدر على السجود والركوع ويصلى إيماء والمقاتلون حال الالتحام مع العدو والمسافر في الطين الخثضخاض والخائف من لصوص أو سباع والمتنفلون في السفر ذكره ابن الجلاب فهو لاء ليست القبلة شرطاً في حقهم اه منها [مسئلة] لا يجوز دفع الوديعة بأمانة المودع أو بكتابة فان فعل وجاء المودع فأنكر حلف ما أمره ولا كتب بذلك إليه وإنه لاحق له عليه وضمنه مثلها أو قيمتها ثم يرجع المودع على القابض منه ولا يمنع من ذلك تصديقه فيما أتى به ولا معرفته بصحة ما جاء به وشهادته بصدقه اه من أحكام ابن سهل في باب الإقرار ومن وثائق الجزرى اه منها [مسئلة] الذين يبيعون في الأسواق مثل الدلائل والدلالات إذا باعوا شيئاً فاستحق رجوع علي صاحب المتاع لا عليهم فاذا دعوا تلف المتاع أو ضياعه منهم ضمنوا لأصحاب السلعة قيمتها يوم القبض اه من التذنيبات للقاضي عياض اه من المسائل [مسئلة] من اشترى أمة وادعى أنها تبول في الفراش لم تسمع عدواه حتى يثبت أنها كانت تبول عند البائع لأن هذا مما يحدث في ليلة ويحلف البائع أنه ما علم ذلك بها ولا يحلف بقول المشتري أنها تبول حتى يعلم ذلك بأن توضع عند امرأة فإذا تبين ذلك جاز قول المرأة وحدها وقول الرجل في ذلك عن امرأته لأن هذا ليس على جهة الشهادة وإنما هو على وجه استخبار القاضي ذلك بمن يطالع عليه ويخبر به اه من تبصرة الحكام [مسئلة] من قال لرجل إن فلانا بعثني إليك لتعيده كذا فأعطاه فتلقت من يده العارية فإن أقر الباعث ببعثه ضمن وإن جمده حلف ما بعثه وبرئ وحلف المبعوث لقد بعثه وبرئ اه منها [مسئلة] سئل مالك عن يتسلف من رجل دراهم ومن رجل آخر دراهم فخلطهما فوجد فيهما زيوفاً أو نقصاً ولا يدري من أى الدراهم هي قال لا يرد عليهم إلا طيباً ويحلفون أنهم لم يعطوه إلا جياداً قال القاضي أبو الوليد قوله ويحلفون أنهم لم يعطوه إلا جياداً معناه أنه يخاف كل واحد منهم على البتات فإن حلفاً جميعاً برئاً ولزمه أن يعطيها جميعاً طيباً وإن حلف أحدهما ونكل الآخر لزم النسا كل ذلك وإن نكلا جميعاً أبدلاه جميعاً بعد أن يخاف ما يعمله من دراهم من هو منهما باتفاق إن ادعى كل واحد منهما عليه أنه يعلم أنه ليس من دراهمه وعلى الاختلاف إن لم يحقق عليه الدعوى وهذا إذا كانت له بينة على أنه وجد فيهما الزائف أو الناقص بعد



أن خلطهما وقبل أن يغيب عليهما وأما إن ادعى ذلك بعد أن انقلب بهما وغاب عليهما فليس له أن يخلف واحداً منهما إلا على القول بلحوق يمين التهمة اهـ من المسائل [مسئلة] التسعير على أهل الأسواق غير جائز لأن الناس ما يكون لأموالهم والتصرف فيها لا يجبرون على بيعها إلا بما يختارونه اهـ من الجزولي اهـ منها [مسئلة] قال الجزولي ورأيت في بعض أجوبة القرويين سئل أبو محمد بن أبي زيد عن رجل دفع إلى مناد ثوباً ليبيعه فأعطى فيه عطاء فشاور المنادى رب الثوب فلم يرض بالبيع وقال له استقص فقال المنادى ما يرى لك فيه زيادة فردّه إلى صاحبه فباعه بهذا الثمن أو بزيادة ربه فبلغ ذلك المنادى فطلبه بجعله أو أعطاه منادياً آخر فباعه بهذا الثمن أو بزيادة قال أبو محمد إن باعه بقرب ذلك فللمنادى حقه وإن أعطى لمناد آخر فباعه فللأول من الأجرة بقدر عنائه فيقسم جعل الثاني بينهما بالاجتهاد وسئل ابن شبلون عنها فقال ليس للأول جعل وإنما الجعل لمن باع السلعة بآنها بالثمن أو بزيادة اهـ منها [مسئلة] انهدام الدار لا يخلو من خمسة أوجه إما أن يهدم فيها الشيء اليسير فلا مقال للكسرى وإما أن يهدم منها الشيء اليسير الذى ينقص من الكسرى ويضر به الضرر اليسير فلا كلام له فى الفسخ وله الرجوع بما نقص من الكسرى وإما أن يهدم منها ما ينقص من الكسرى شيئاً ويضر ضرراً كثيراً أو تهدم كلها أو جلها فله فى هذه الوجوه الفسخ إلا أن يبينها ربها وهو فيها فلا خروج له واختلف إذا بناها بعد خروجه بالقرب هل يرجع أم لا فإذا استحق جلها أو كلها فله الفسخ وإن غصبت فقيل يفسخ الكراء ومصبيتها من ربها وقيل بالفرق بين أن تغصب رقة الدار فمصبيتها من ربها وإن غصبت المنافع فمصبيتها من المكسرى وقيل إن غصبها السلطان الأعلى فمصبيتها من ربها وإن غصبها الأسفل فمن المكسرى اهـ جزولى اهـ من المسائل [مسئلة] مسح الوجه باليدين عقب الدعاء فيه ثلاثة أقوال الأول يمسح بهما وجهه سواء رفعهما أو لا الثانى لا يمسح بهما وجهه الثالث التفرقة إن رفعهما مسح بهما وإن لم يرفعهما لم يمسح بهما ونقل فى سلاح المؤمن ثلاثة أحاديث تدل على النسخ ونقل ابن عبد السلام الشافعى فى آخر فتاويه ما يمسح وجهه يديه إلا جاهل مبتدع قال فى الدر النظيم وقد ذم الله سبحانه وتعالى أقواماً فقال يقبضون أيديهم فتبيل لا يمدونها فى الدعاء ولا فى السؤال ذكره فى فضل الدعاء وآدابه وأوقاته وفضله فى أول سورة آل عمران فى الدعاء بالاسم الأعظم وروى أبو هريرة رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا ختم القرآن دعا قائماً باسطة يديه رافعهما إلى الله تعالى وروى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رفع يديه فى الدعاء لم يحطهما حتى يمسح بهما وجهه اهـ من الترمذى فى باب ما جاء فى مسح الأيدي فى الدعاء اهـ من المسائل [مسئلة]

الرب الذى أبرزه من العدم إلى الوجود وذكره سبحانه فلا يجتمع فى القلب هذا وهذا إلا ويظهر أحدهما صاحبه ويكون السلطان والغلبة له (الثانى) عذاب قلبه بمعشوقه فإن من أحب شيئاً غير الله عذب به ولا بد كقول الشاعر وما فى الأرض أشقى من محب وإن وجد الهوى حلو المذاق • تراه با كيا فى كل حين مخافة فرقة أو لا شتياق • فيسكى إن نأوا شوقاً اليهم ويسكى إن دنوا حذر الفراق • فيسخن عينه عند الفراق ويسخن عينه عند التلاق • والعشق وإن استعذبه العاشق فهو من أعظم عذاب القلب (الثالث) أن العاشق أسير فى قصة معشوقه يسوقه الهوان ولكن لكثرة العشق لا يشعر بما أصابه قلبه :

كعصفورة فى كف طفل يسومها حياض الردى والطفل يلهو ويلعب • قال الشاعر : فعيش العاشق عيش الأسير الموثق • وعيش الخلى عيش المسبب المطلق : وقال آخر : طليق برأى العين وهو أسير • عليل على قطب الهلاك يدور وميت يرى فى صورة الحى غاديا وليس له حتى النشور نشور • أخو غمرات ضاع فيهن قلبه فليس له حتى الممات حضور : (الرابع) أن يشتغل به عن مصالح

دينه ودينه فليس شيء أضيع لمصالح الدين والدنيا من عشق الصور أما مصالح الدين فإنها منوطة بلم شعث القلب وإقباله على الله تعالى وعشق الصور أعظم شيء تشيعنا وتشيتاله أما مصالح الدنيا فهي تابعة للحقيقة لمصالح الدين فمن انفرطت عليه مصالح دينه وضاعت عليه فصالح دينه أضيع (الخامس) أن آفات الدنيا والآخرة أسرع إلى عشاق الصور من النار في يابس الخطب وسبب ذلك أن القلب كلما قرب من العشق وقوى اتصاله به بعد من الله وأبعد القلوب من الله عشاق الصور فإذا بعد من الله وطرقته الآفات من كل ناحية فإن الشيطان يتولاه ومن تولاه عدوه فاستولى عليه لم يأله وبالأول لم يدع أذى يمكنه إيصاله إليه إلا أوصله فما الظن من قلب تمكن منه عدوه وأحرس الخلق على غيبه وفساده وبعد منه وليه ومن لا سعادة له ولا فلاح ولا سرور إلا يقربه وولايته (السادس) أنه إذا تمكن من القلب واستحكم وقوى سلطانه أفسد الذهن وأحدث الوسواس وربما التحق صاحبه بالمجانين الذين فسدت عقولهم فلا ينتفعون بها كما قيل

قالوا جنت بما تهوى فقلت لهم  
العشق أعظم مما بالمجانين  
العشق لا يستفيق الدهر صاحبه  
ولما يصرع المجنون في الحين

للرجل الرجوع عن وصيته من عتق وغيره قال عبد الوهاب لأن الوصية ليست بواجبة عليه فإن شاء ثبت عليها وإن شاء رجع عنها بالفعل والقول اه منها [مسئلة] إذا قطع الخياط الثوب بمحضره ربه وقبضه ليخطه فادعى ضياعه فقيل يضمه صحيحاً وفي مختصر ماليس في المختصر يضمه مقطوعاً قال بعض المتأخرين وهو أحسن منها [مسئلة] وإذا دعا الصانع رب المصنوع إلى أخذه وأخبره أنه قد كمل فلا يسقط عنه ذلك ضمانه إلا أن يحضره لربه كامل العمل ثم يتركه ربه عنده فيسقط ضمانه عن الصانع اه من معين الحكام اه من المسائل [مسئلة] اختلف فيما يضمن الضمان إذا ادعى ضياع القميص فقال ابن القاسم يضمن دقيقاً بريعه على ما عرف من الريع وقال مالك وابن المواز قحاً يريد إن لم يطحنه بعد ذلك اه من معين الحكام اه منها [مسئلة] إذا تبادى المكترى في السكنى بعد انقضاء الوجيبة فقيل يكون عليه بحساب الكراء الأول وقيل يكون عليه كراء المثل قال عيسى عن ابن القاسم في العتية وكراء المثل أحب إلى اه منها [مسئلة] في التنبيهات أنه لا ضمان على السمسار في دعوى ضياع المتاع ولا فيما حدث فيه من عيب ويحلف إن اتهم ذكره في باب العيوب وقال الشيخ أبو محمد الوكلاء إذا لم يشهدوا ضامنون إلا السمسار الطواف في الأسواق إذا قال بعث الثوب من فلان وأنكر فلان الشراء ولم تقم بينة على البيع فالسمسار لا يضمن وهو مصدق في قوله قد بعث لأن عرف الناس أن السمسار لا يشهد حين البيع وقيل ضامن إذا لم يشهد اه من التنبيهات في باب الوكالة اه منها [مسئلة] إذا لم يكن لصبيان الحكام رزق من بيت المال كان جعل الغلام المتصرف بين الخصمين على الطالب إلا أن يلد المطلوب ويحتفي ويغيب تعتاً بالطالب فيكون الجعل في إحضاره على المطلوب اه منها [مسئلة] قال القاضي أبو الوليد بن رشد الحكم على الغائب في مذهب مالك على ثلاثة أقسام أحدها غائب قريب الغيبة على مسيرة اليومين والثلاثة والطريق مأمونة هذا يكتب إليه في كل حق إما أن يوكل وإما أن يقدم فإن لم يفعل حكم عليه في الدين ويبيع عليه ماله من الأصول وغيرها وفي استحقاق العروض والحيوان والأصول وجميع الأشياء من طلاق وعتق ولم تجزله حجة في شيء من ذلك لأنه لا عذر له والثاني غائب بعيد الغيبة على مسيرة عشرة أيام وشبهها فهذا يحكم عليه فيما عدا الاستحقاق في الرباع والأصول من الديون والحيوان والعروض وترجي له الحجة في ذلك وكذلك في اليومين والثلاثة والطريق غير مأمونة والثالث غائب منقطع الغيبة مثل مكة من أفريقية والمدينة من الأندلس وخراسان فهذا يحكم عليه في كل شيء من الديون والحيوان والعروض والرباع والأصول وترجي له الحجة في ذلك ووافق الشافعي مالكا في الحكم على الغائب ومنعه أبو حنيفة وفي البيان والتحصيل أن أهل

(السابع) أنه ربما أفسد الخواس

أو نقصها إما فسادا معنويا أو صوريا أما الفساد المعنوي فهو تابع لفساد القلب إذا فسد فسدت العين والأذن واللسان فترى القبيح حسنا منه ومن معشوقه كما في المسند مرفوعا حبك الشيء يعنى ويصم فهو يعنى عين القلب عن رؤية مساوئ المحبوب وعيوبه فلا ترى العين ذلك ويصم أذنه عن الإصغاء إلى العذل فيه فلا تسمع الأذن ذلك والرغبات تستر العيوب فالراغب في الشيء لا يرى عيوبه حتى إذا زالت رغبته عنه أبصر عيوبه فشدة الرغبة غشاوة على العين تمنع رؤية الشيء على ما هو عليه كما قيل

هو يتك إذعيني عليها غشاوة  
فلما انجلت قطعت نفسي ألومها  
والداخل في الشيء لا يرى  
عيوبه والخارج عن الذي لم يدخل  
فيه لا يرى عيوبه ولا يرى عيوبه  
إلا من دخل فيه ثم خرج منه  
وأما إفساده للخواس ظاهرا فإنه  
يمرض البدن وينهك وربما أدى  
إلى تلفه كما هو معروف في أخبار  
من قتلهم العشق (الأمين) أن  
العشق الإفراط في المحبة بحيث  
يستولى المعشوق على العاشق حتى  
لا يخلو من تخيله وذكره والفكر  
فيه بحيث لا يغيب عن خاطره  
وذهنه فعند ذلك تشغل النفس  
عن استخدام القوى الحيوانية على

العراق لا يرون الحكم علي الغائب في شيء من الأشياء وهو مردود عليهم بنفقة الزوجة ويبيع الوكيل ماله اه من المسائل [مسئلة] إذا احتلم الغلام ومضى له عام أو نحوه ولم يظهر عليه سفه جازت أفعاله اه منها [مسئلة] إذا جلس الرجل في الصلاة على ثوب غيره فقام صاحب الثوب فانقطع ثوبه فقال مطرف وابن الماجشون لاضمان على الجالس وهذا مما لا يجحد الناس منه بد في صلاتهم ومجالسهم قال أصبغ وعدم تضمينه لأن الجالس لم يحصل منه غير السبب والقطع إنما هو مباشرة صاحب الثوب والمباشر أقوى من المتسبب اه منها [مسئلة] يؤخذ من الخلاف في المرأة تتبع من زوجها أو من ضربها اليوم واليومين جواز النزول عن الوظيفة بشيء ويجوز النزول عن الأقطاع بلا شيء وبعبوض لا يصح وقيل يصح اه منها [مسئلة] من أوصى له بشيء معين فاستحق ذلك كله بطلت الوصية [مسئلة] الصدقة تخالف الوصية في أحد عشر وجهاً: يرجع في الوصية دون الصدقة، لا تلزم الوصية بالعقد بخلاف الصدقة، لا توصى المرأة لزوجها وتتصدق عليه وتجوز وصية السفية دون صدقته، وتجوز الوصية بالمجهول وفاقاً وفي الصدقة خلاف، لا تجوز الوصية بأكثر من الثلث بخلاف الصدقة، تجوز الوصية من المحجور دون الصدقة، تجوز وصية الصغير المميز دون صدقته، ونسخت الوصية للقرابة بآية الفرائض وبقية الصدقة على حالها. وقال عليه الصلاة والسلام لا وصية لوارث ولم يقل لاصدقة لوارث اه منها [مسئلة] يفارق الغصب التعدي في خمسة أوجه ضمان الغاصب من أول يوم، والمتعدي يوم التعدي، الغاصب يضمن وإن سلبت بخلاف المتعدي الغاصب يضمن الفساد والمتعدي لا يضمن الا الكثير الغصب على الكل والتعدي على البعض، لا كراه على الغاصب بخلاف المتعدي اه من التنبيهات للقاضي عياض اه منها [مسئلة] ومن أحكام عبد الوهاب القاضي لا يقبل بعد إندثار الخصم والإعذار إليه والحكم عليه حجة إلا في ثلاث مسائل الولاء والنسب في الطلاق ومثله في البيان ومتنخب الإحكام وابن الماجشون لا يرى التعجير على أحد الخصمين وبه قال أصبغ اه منها [مسئلة] اختلف فيمن تبدل له نعل أو خف في المسجد أو عند اجتماع الناس، أشهب وابن الماجشون يحل له الخفان أصبغ وابن وهب يتصدق بثمنها على المساكين وقيل إن كان أجود من الذي كان له فلا يلبسه ابن المواز ويتصدق بذلك الخف لا يدرى أربه أخذ خفه أم لا اه من مسائل محمد بن ياسين الرجراجي اه من المسائل [مسئلة] وسئل الشيخ محمد بن ياسين عن فقير تزوج ولم ينقد شيئاً فقال لا بأس به والله أعلم اه من المسائل الملقوطة [مسئلة] قال الطرطوشي أخذ الفأل من المصحف وضرب الرمل والقرعة والضرب بالشعير وجميع هذه النوع حرام لأنه من باب الاستقسام بالأزلام وقد ورد القرآن بتحريم ذلك لأنه إن ظهر له فآل حسن قدم على مراده وإن ظهر له غير ذلك لم يقدم وإن لم يظهر له أعاد



البدن والروح ما يعز دواؤه  
ويتعذر فتغير أفعاله وصفاته  
ومقصده ويحيل جميع ذلك فيعجز  
البشر عن صلاحه كما قيل

العشق أول ما يكون للحاجة  
يأتي به وتسوقه الأقدار ■  
حتى إذا خاض الفتى ليج الهوى  
جاءت أمور لا تطاق كبار ■

والعشق مبادئه سهلة حلوه  
وأوسطه هم وشغل قلب وسقم  
وآخره عطب وقتل إن لم تداركه  
عناية من الله كما قيل

وعش خاليا فالحب أوله عنا  
وأوسطه سقم وآخره قتل ه  
وقال آخر

تولع بالعشق حتى عشق  
فلما استقل به لم يطق ه  
رأى لجة ظنها موجة  
فلما تمكن منها غرق ه  
والذنب له فهو الجاني على نفسه وقد  
قعد تحت المثل السائر يداك  
أوكيا وفوك لا تفتح وما يعين  
على حسم مادة هذا الداء العضال  
العلم بأن الذنوب تضر ولا شك  
وأن ضررها في القلوب كضرر  
السوم في الأبدان على اختلاف  
درجاتها فما الذي أخرج إبليس  
من ملكوت السموات وطرده  
ولعنه ومسح ظاهره وباطنه  
لجعل صورته أقبح صورة وأشنعها  
وباطنه أفجح من صورته وأشنع  
وبدل القرب بعدا والرحمة لعنة  
فهان على الله غاية الهوان وسقط  
من عينه غاية السقوط وحل عليه

الضرب ولم يحك في ذلك خلافاً للفقهاء اه من قواعد القرافي في الفرق الثامن  
والستين والمائتين اه من المسائل [مسئلة] اختلف في كم نزل القرآن من  
المدة ف قيل في خمس وعشرين سنة قال ابن عباس في ثلاث وعشرين سنة وقال  
أنس في عشرين سنة اه من القرطبي عند قوله تعالى وقرأنا فرقناه اه من  
المسائل [مسئلة] كل شيء يأكله الإنسان لغيره فإنه ينتفع بتحليله إلا خمسة  
أشياء الرشوة في الحكم وحلوان الكاهن ومهر البغي وإجارة مغن أو نائحة  
وجمع حق علي أهله فلا ينتفع بالتحليل في هذه الأشياء حتى يؤديها عن نفسه  
قاله ابن محسود رحمه الله تعالى يريد والله أعلم أن هذه الخمسة لا ترد إلى أهلها  
ولما ترد فتكون في سبيل الخير اه منها [مسئلة] المشايخ السبعة قال أبو محمد  
صالح من كتب أسماءهم في ورقة وعلقها على من به حنى يبرأ بإذن الله تعالى وهم  
اس س س ع ع خ المراد أبو بكر بن عبد الرحمن والقاسم بن محمد وسليمان بن يسار  
وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وعبد الله بن عبد الله بن عتبة وخارجة بن زيد  
نفعنا الله بهم اه منها [مسئلة] إذا أوصى الميت بأن يقرأ على قبره بأجرة  
معينة فهو نافذ كالأستبجار للحج وهو رأى شيوخنا وفي آخر فتاوى ابن رشد في  
السؤال عن قوله تعالى وأن ليس للإنسان إلا ما سعى قال وإن قرأ الرجل وأهدى  
ثواب قراءته للميت جاز ذلك وحصل للميت أجره وما قاله ابن رشد يعضده  
مارواه النسائي أنه صلى الله عليه وسلم قال من دخل مقبرة فقرأ قل هو الله أحد  
إحدى عشرة مرة وأهدى ثواب ذلك لمن دفن بها كان له بعد ذلك حسنات  
وقيل غير ذلك انظر المسائل [مسئلة] صفة العقد مع الوكيل أن يقول الولي  
للكوكل زوجت من فلان ولا يقول زوجت منك وليقل الوكيل قبلت لفلان ولو  
قال قبلت لكفي إذا نوى بذلك موكله اه منها [مسئلة] الوقف على ذكور أولاده  
دون الإناث مكروه وإن وقع مضى اه منها [مسئلة] لم يجز مالك كراء السفينة  
أو الدابة على النصف مما يكسب عليها فإن وقع فعلى العامل كراء المثل إن أسلمها  
رهباً وإن لم يسلمها بل عمل مع العامل فله أجر مثله وكذلك له أجر مثله إذا قال  
أكرها ولك نصف الكراء وإذا دفع إليه السفينة على أن يعمل عليها يوماً لنفسه  
ويوماً لربها جاز وإن قال أعمل بها اليوم فما كسبت فلك وتعمل في غد فما كسبت  
من شيء فلي كرهه قاله ابن المواز اه من وثائق الجزيري اه من المسائل [مسئلة]  
سبع مسائل لا تنقطع فيها حجة العاجز بعجزه وله أن يقوم بحجته متى ما وجدوهي  
الحبس والطلاق والنسب والعقاق والولاء وطريق العامة والدماء اه من الوثائق اه من  
المسائل [مسئلة] لم يكره مالك الطواف بالنعلين والخفين وهو من عمل السلف  
الصالح وقد صلى عليه الصلاة والسلام في نعله وأما دخول البيت الحرام وورق المنبر  
يعنى منبر النبي صلى الله عليه وسلم بهما فهو ممنوع لحرمتها فإن حرمتها مؤكدة

غضب الرب تعالى فأهواه ومقته  
أكبر المقت فكان قواداً لكل  
فاسق ومجرم رضى لنفسه بالقيادة  
بعد تلك العباداة والسيادة فعياداً  
بك اللهم من مخالفة أمرك  
وارتكاب نهيك وما الذى غرق  
أهل الأرض كلهم حتى علا الماء  
فوق رؤس الجبال وما الذى  
سلط الريح على قوم عاد حتى  
ألقتهم موتى على وجه الأرض  
كأنهم أعجاز نخل خاوية ودمرت  
مامرت عليه من ديارهم وحروثهم  
وزروعهم ودوابهم حتى صاروا  
عبرة للأمم إلى يوم القيامة وما الذى  
أرسل على قوم ثمود الصيحة حتى  
قطعت قلوبهم في أجوافهم وماتوا  
عن آخرهم وما الذى رفع قرى  
اللوطية حتى سمعت الملائكة  
نباح كلابهم ثم قلبها عليهم فجعل  
عليها سافلها فأهلكتهم جميعاً  
ثم أتبعتهم حجارة من سجيل من  
السماء أمطرها عليهم فجمع عليهم  
من العقوبة ما لم يجمعه على أمة  
غيرهم وإخوانهم أمثالها وماهى  
من الظالمين يبعيدوما الذى أرسل  
على قوم شعيب سحباب العذاب  
كالظلل فلما صار فوق رؤوسهم  
أمطر عليهم ناراً وما الذى أغرق  
فرعون وقومه في البحر ثم نقلت  
أرواحهم إلى جهنم فالأجساد  
للفرق والأرواح للحرق وما الذى  
خسف بقارون وداره وأهله  
الأرض وما الذى أهلك القرون  
من بعد نوح بأنواع العقوبات

فكره مباشرتهما بالنعل تعظيماً لها وأما الحجر فهو كالطواف يجوز دخوله بالنعل  
قاله ابن القاسم وقال أشهب يكره وكراهته في البيت أشداه من تسهيل المهمات اه من  
المسائل [مسئلة] لا يلزم القاضي إذا شهد عنده شهود عدول أن يسألهم عن صفة  
البيع حتى يعرف هل هو صحيح أو فاسد بل يكتفى من شهادتهما أن هذا باع من هذا  
داره بيعاً صحيحاً وإن كان البيع يتنوع إلى صحة وفساده من التبصرة اه من المسائل  
(دعاء الحفظ) روى أن صلى الله عليه وسلم أنه قال من أراد أن يكرمه الله تعالى  
بالحفظ والفهم والعقل ويرزقه العلم والحكمة ويلبسه لباس التقوى فليقرأ كل يوم  
عشر مرات ففهمناها سليمان إلى فاعلين يا حي يا قيوم يارب موسى يارب هارون  
ويارب عيسى ويارب إبراهيم ويارب محمد صلى الله عليه وسلم وعليهم أجمعين أكرمنى  
بالفهم والحفظ والعقل وارزقنى العلم والحكمة وألبسنى لباس التقوى يا قاضى  
الحاجات اقض حاجتى وأكرمنى بأنواع الخيرات بحفظك على جميع خلقك يا قريباً  
غير بعيد أعطنا جميع ما سألناك وزدنا من فضلك الواسع إنى إليك راغب وأنت ذو  
فضل عظيم اغفر لى ولوالدى ولجميع المسلمين والمسلمات برحمتك يا أرحم الراحمين اه  
من المسائل [مسئلة] إذا مر ذكر النبي صلى الله عليه وسلم في قراءة الإمام فلا  
بأس أن يسأل الله الجنة وأن يستعيذه من النار ويكون ذلك المرة بعد المرة وكذلك  
قول المأموم عند قول الإمام أليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى بل إنه على كل شيء  
قدير وما أشبه ذلك وسئل مالك فيمن سمع الإمام يقول قل هو الله أحد إلى آخرها  
فقال المأموم كذلك الله هل هذا كلام يتنافى الصلاة فقال ليس بكلام يتنافى الصلاة  
أوما هذا معناه اه من مختصر الواضحة اه من المسائل الملقوطة [مسئلة] لا وضوء على  
المجبوب من مس موضع القطع كس الدبر اه منها [مسئلة] قال النحاس أبو جعفر  
وغيره الاتفاق على كراهية قول الرجل لصاحبه أطل الله بقاءك وقال بعضهم  
هى تحية الزنادقة وفى كتاب الاستيعاب لابن عبد البر أن عمر قال لعلي رضى الله  
تعالى عنهما صدقت أطل الله بقاءك فان صح بطل ما ذكر من الاتفاق اه منها  
[مسئلة] إذا وقف كتاباً على عامة المسلمين وشرط أن لا يعار إلا برهن  
فلا يصح الرهن لأن الآخذ لها إن كان من أهل الوقف مستحقاً  
للاتفاف فينده يد أمانة فشرط أخذ الرهن فاسد وإن أعطاه كان رهناً  
فاسداً ويكون في يد خازن الكتب أمانة لأن فاسد العقود في الضمان كصحيحها  
والرهن أمانة هذا إذا أريد الرهن الشرعى وأما إن أريد مدلوله لعله أن يكون  
تذكرة فيصح الشرط لأنه غرض صحيح وإذا لم يعلم مراد الواقف فيحتمل أن  
يقال بالبطلان بالشرط حملاً على المعنى الشرعى ويحتمل أن يقال بالصحة حملاً  
على اللغوى وهو الأقرب لصحته اه من المسائل نقلاً عن الشيخ تقي الدين [مسئلة]  
خمس مسائل يفيتها حوالة الأسواق البيع الفاسد في المكيل والموزون واختلاف

ودمرها تدمير أو قال علي بن الجعد  
عن عمرو بن مرة قال سمعت  
أبا البختري يقول أخبرني من  
سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول  
لن يهلك الناس حتى يعذروا من  
أنفسهم وفي مسند الإمام أحمد  
حديث أم سلمة رضي الله عنها  
قالت سمعت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يقول إذا ظهرت  
المعاصي في أمتي عنهم الله تعالى  
بعذاب من عنده فقلت يا رسول  
الله أما فيهم يومئذ أناس صالحون  
قال بلى قلت كيف يصنع بأولئك  
قال يصيبهم ما أصاب الناس ثم  
يصيرون إلى مغفرة من الله  
ورضوان وخرج الحاكم في التاريخ  
عن أنس رضي الله عنه قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
إذا ظهر في أمتي خمس حل عليهم  
الدمار التلاعن والخمر والحريز  
والمعازف واكتفى الرجال  
بالرجال والنساء بالنساء - وخرج  
الحاكم في المستدرک والطبرانی  
في كبيره عن ابن عباس رضي الله  
عنهما قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم إذا ظهر الزنا في  
قرية فقد أحلوا بأنفسهم كتاب  
الله ولفظ الحاكم عذاب الله وفي  
سنن ابن ماجه من حديث عبد الله  
ابن عمر بن الخطاب رضي الله  
عنهما قال كنت عاشر عشرة  
رهط من المهاجرين عند رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فأقبل علينا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم

المتبايعين والعرض بالعرض والمرايحة وعرض هبة الثواب اه من المسائل  
الملقوطة [مسئلة] خمس مسائل لا يفيتها حوالة الأسواق الهبة للثواب والرد  
بالعيب والشئ المنصوب والإقالة في الطعام والبيع الفاسد في الرباع والعقار اه  
منها [مسئلة] إذا وجد بهوامش الكتب كتابة الوقف فانه يختلف باختلاف  
قرائن الأحوال فان كانت تلك الكتب مودعة في خزانة في مدرسة وقد مضى  
عليها مدة طويلة وقد اشتهرت بذلك فلا يشك في كونها وفقاً وحكمها حكم المدرسة  
في الوقفية فان فقدت كتبها ثم وجدت وعليها تلك الوقفية وشهرة كتب تلك  
المدرسة في الوقفية معلومة فيكني في ذلك الاستفاضة وأما إذا رأينا كتباً لا نعلم  
مقرها ولا نعلم من كتب عليها الوقفية فهذه يجب التوقف في أمرها حتى يتبين  
حالتها وهو عيب يثبت للمشتري به الرد فإذا تقرر هذا فينبغي الاعتماد على ما يوجد  
على أبواب الربط والمدارس والأحجار المكتوب عليها الوقفية وتخليص شروطها إذا  
كانت تلك الأحجار قديمة واشتهر ذلك ويقبل قول المتولى لذلك الوقف في مصرفه  
إذا لم يوجد كتاب الوقف كما في التبصرة اه من المسائل [مسئلة] قال ابن عبد البر  
في الاستيعاب المقوقس القبطي صاحب مصر واسكندرية روى محمد بن اسحاق  
عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال حدثني المقوقس قال  
أهديت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قدح قوارير فكان يشرب فيه الماء اه  
منها [مسئلة] قال مالك وأكره الصلاة على بساط أو حصير مبتذل يمشى عليه  
الصبي والخادم ومن لا يتحفظ ولا يتخذ الرجل في بيته موضعاً للصلاة يصونه عن  
ذلك أو حصيراً نقياً فإن لم يفعل وصلى حيث شاء من البيت ولا يوقن فيه النجاسة  
لم يعد اه من المسائل الملقوطة [مسئلة] نقل أبو محمد عبد الله بن فرحون في شرح  
مختصر الموطأ له أنه وقف على كتاب من كتب المالكية فيه أن مالكا رضي الله  
عنه قيل له هل الصلاة فيما زيد في مسجده عليه الصلاة والسلام كالصلاة في المزيـ  
د فيه في الفضل فقال ما أراه عليه السلام أشار بقوله صلاة في مسجدي هذا إلا  
لماسيكون من مسجده بعد وأن الله أطلعه على ذلك حتى أشار إليه انتهى ومذهب  
الأئمة الثلاثة أن حكم الزيادة حكم المزيـد فيه كذهب مالك والنووي رجع إلى  
موافقتهم انظر المسائل

(الفصل الثاني) فيما نقل من فتاوى العلامة الأمير (ماقولكم) في ظالم أخذ  
من رجل ماشية فذهب ذلك الرجل إلى فقير وقال له اذهب إلى الظالم وتحايل  
على إخراجها من يده وإن أخرجتها فلك نصفها ففعل ذلك فهل له نصفها أو جعل  
مثله (الجواب) الحمد لله إذا تعين ذلك التخليص على الفقير بأن لم يمكن التخليص  
من الظالم بغيره فلا شئ له لأن تخليص المستهلك في هذه الحالة فرض عين فلا يؤخذ  
عليه أجر وإن لم يتعين فإن كانت الماشية معلومة القدر والصفة للفقير صحت



المعاقدة وكان له نصفها وإن كان فيها جهالة فله جعل مثله والله أعلم كذا في فتاوى الأمير  
 (ما قولكم) في رجل اشترى نخلا وكتب حجة الشراء بخطر جل عدل ثم فارقة فإذا بعدلين  
 أطلعهما على تلك الوثيقة فقراها وتحققا ما فيها وخط كاتبها بمعرفته سابقا ووضع  
 المشتري يده على المبيع ثم ضاعت وثيقة المبيع ومات الكاتب والبائع فأنكر  
 البيع ورثته نهل تصح شهادة العدلين اللذين أطلعا على الوثيقة وعرفا مضمونها  
 وخط كاتبها إذا ذكرنا ذلك ويكون حكم شهادتهما حكم شهادتهما على الوثيقة  
 (الجواب) الحمد لله المعتمد في المذهب أن الشهادة لا بد فيها من حضور الخط كما  
 ذكره الزرقاني وغيره لأنه إذا عدم كان نقلا عن الخط وهو لا يجوز كيف والشهادة  
 على الخط مختلف فيها من أصلها مع وجود الخط فتزداد بالغية ضعفا فلا يكتفى  
 بشهادة العدلين في المسئلة المذكورة (ما قولكم) في دعوى الملكية هل لا بد أن تصدر  
 في مدة الحياة كما قال العلامة البناي على الزرقاني ويسكت المخازنة أو تكفي دعوة  
 الملكية زمن المنازعة (الجواب) الحمد لله ظاهر عبارة الزرقاني أن دعوى الملكية  
 المشترط في الحياة لا بد أن تصدر في مدة الحياة ولو مرة ولكن ذكر شيخنا  
 العدوي فيما كتبه أنها تكفي حين المنازعة والله أعلم (ما قولكم) في امرأة ماتت  
 وتركت مالا فهل يلزم زوجها تكفيها وتجهيزها أم لا وما اعتيد بين الناس من  
 فعل السبح والجمع إذا فعله زوجها بإذن باقي الورثة هل يكون ماصرفه من أصل  
 التركة لإذنه في أم يكون على الزوج فقط (الجواب) الحمد لله وحده تكفين  
 المرأة وتجهيزها الشرعي ليس على الزوج ولو كان موسرا وما اعتيد من السبح  
 والجمع كل ذلك مع الكفن ومؤن التجهيز من رأس التركة لكن إن زاد على الثلث  
 احتاج لإذن الورثة وعادة الأمثال تخرج من الثلث والعادة كالوصية والله أعلم  
 (ما قولكم) في طين الزراعة بمصر هل يورث وهل يختص به الذكور أو يرثه الذكور  
 والإناث وهل للملتزم أن يزيد في الخراج (الجواب) الحمد لله وحده أصل  
 نصوص المذهب تقتضي عدم الإرث وأنه وقف يوضع خراجه في بيت المال  
 لمصالح المسلمين والناظر عليه السلطان ونائبه يقوم مقامه والملتزم مكنه نائب  
 السلطان فله التصرف بالزيادة والنقص في الخراج على ما تقتضيه المصلحة  
 الشرعية لكن وقعت الفتوى من المشائخ المصريين بالتوريث كالشيخ عبد الباقي  
 والشيخ إبراهيم الشبرخيتي والشيخ يحيى الشاوي وقد سألت عن ذلك شيخ  
 المشائخ الشيخ عمر الطحلاوي عليه سحائب الرحمة ما وجه الإرث في الوقف  
 فقال إنهم جعلوه ملحقا بالخلو قلت وهذا ظاهر إن حصل من واضع اليد  
 لإصلاح للأرض يظهر أثره فيها كإزالة شوكتها أو حرثها أو نحو ذلك مما يلحق  
 بالبناء في الأوقاف بإذن الناظر لمصلحة فيكون خلوا ينتفع به ويملك وقد قال  
 بالملك حقيقة والإرث من يقول من العلماء إن مصر فتحت صلحا لا عنوة وليس

بوجهه فقال يامعشر المهاجرين  
 خمس خصال وأعوذ بالله أن  
 تدركوهن ما ظهرت الفاحشة  
 في قوم حتى أعلنوا بها إلا ابتلوا  
 بالطواغيت والأوجاع التي لم  
 تكن في أسلافهم الذين مضوا  
 ولا تنقص قوم المكيال إلا وابتلوا  
 بالسنين وشدة المؤنة وجور  
 السلطان وما منع قوم زكاة أموالهم  
 إلا ومنعوا القطر من السماء  
 فلولا البهائم لم يمطروا ولا خفر  
 قوم العهد إلا سلط عليهم عدوهم  
 من غيرهم فأخذوا بعض ما في  
 أيديهم وما لم تعمل أئمتهم بما  
 أنزل الله في كتابه إلا جعل  
 بأسهم بينهم وفي المسند والسنن  
 من حديث عمرو بن مرة عن سالم  
 ابن أبي الجعد عن أبي عبيدة بن  
 عبيد الله بن مسعود عن أبيه  
 رضي الله عنه قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم إن من كان  
 قبلكم كان إذا عمل العامل بالخطيئة  
 جأه الناهي تعذيرا فإذا كان الغد  
 جالس وآكله وشاربه كأنه لم  
 يره على خطيئة بالأمس فلما رأى  
 الله عز وجل ذلك منهم ضرب  
 بقلوب بعضهم على بعض ثم  
 لغنهم على لسان نبيهم داود وعيسى  
 ابن مريم ذلك بما عصوا  
 وكانوا يعتدون والذي نفس  
 محمد بيده لتأمرن بالمعروف  
 ولتنهون عن المنكر  
 ولتأخذن على يد السفية والظالم  
 ولتصرنه على الحق إطرأ أو

ليضربن الله بقلوب بعضكم علي بعض ثم يلعنكم كاللعنهم وخرج الطبراني في كبيره والإمام أحمد في مسنده عن عدى بن عميرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله لا يعذب العامة بعمل الخاصة حتى تكون العامة تستطيع أن تغير علي الخاصة فإذا لم تغير العامة علي الخاصة عذب الله العامة والخاصة وخرج الإمام أحمد من حديث عبد الله بن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إياكم ومحقرات الذنوب فإنهن يجتمعن علي الرجل حتى يهلكنه وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم ضرب لمن مثلاً كمثل قوم نزلوا أرض فلاة فحضر صنيع القوم فجعل الرجل ينطلق فيجيء بالعود والرجل يجيء بالعود حتى جمعوا سواداً وأججوا ناراً وأنضجوا ما قد فوه فيها وفي الحلية لأبي نعيم عن حذيفة أنه قيل له في يوم واحد تركت بنو إسرائيل دينهم قال لا، لكنهم كانوا إذا أمروا بشيء تركوه وإذا نهوا عن شيء ركبوه حتى انسلخوا من دينهم كما ينسلخ الرجل من قيصره ومن ههنا قال بعض العلماء المعاصي بريد الكفر كما أن القبلة بريد الجحيم والغناء بريد الزنا والنظر بريد العشق والمرض بريد الموت وذكر الإمام أحمد عن وهب أن الرب عز وجل قال في بعض ما يقول لبني إسرائيل

للملتزم الزيادة الفاحشة في الخراج وأول من رتبته سيدنا عمر رضي الله عنه والملتزم عليه القيام بما تحتاج إليه الأرض من المصالح وعليه حماية الناحية من المظالم وبما يضرها ويدفع الخراج لبيت المال ليصرف في جهاته الشرعية والملتزم الآن يسلب الأموال ويؤذي الفلاحين فلو وقع أن نائب السلطان مكنه علي هذا الوجه فهو فاسد والسلطان ونائبه وكلاء عن المسلمين في بيت المال والوكيل لا يتصرف إلا بالمصلحة فليفت بالإرث في منفعة الطين والملتزم ليس له إلا الخراج من باب من اشتدت وطأته وجبت طأته وليس له إلا الاختصاص بالطين ولا يجوز منع البنات من الإرث ولو جرى عرف بمنعهن فهو فاسد لا يعمل به بل ربما كن أحوج وأحق بما أصله من جهات بيت المال وسئل أيضاً العلامة الأمير عن معنى واحد لا من قلة فأجاب بأن الذي يحضره في معناه أوجه الأول ليست وحدته من أجل قلة من يتصف بالكالات وصفات الحمد فإن هذا إنما يكون في الحوادث وفي الحقيقة الوحدة بهذا المعنى نقص وأما وحدة الحق فذاتية بكمال لا سبيل لتطرق الاشتراك إليه وقريب من هذا أن يقال إن معنى واحد لا من قلة أنه ليس له ماهية كلية يمكن تعداد أفرادها لكنها قلت فلم يوجد منها إلا واحد بل هو منزّه عن الماهية الكلية وعن الجنس ووحدته ووحدته ذاتية لا يمكن فيها تطرق كثرة ولا قلة . الثاني أن معنى واحداً من قلة ليست وحدته ناشئة عن تقليل بأن يكون له أنداد وأشباه وشركاء فسطا عليهم حتى قللهم وأبادهم علي عادة الملوك فصار واحداً انفرد بالملك بل وحدته أزلية قديمة ذاتية ليست ناشئة عن قلة بمعنى تعليل . الثالث أن وحدته ليست من حوادث القلة كما يقع في بعض الحوادث بل هو واحد إليه ترجع جميع الكثرات وعلي وحدته تدور ألا إلى الله تصير الأمور فهو واحد ظهرت وحدته في جميع المظاهر وهو الأول والآخر والظاهر والباطن ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم ولا أدنى من ذلك ولا أكثر إلا هو معهم أينما كانوا إلى قوله تعالى إنه بكل شيء عليم وهذا معنى شريف لا يمكن شرحه بالتعبير إنما يذاق بحسب الفتح والتجلي من الفتاح ، الرابع أنه تعالى لا يوصف بقلة ولا كثرة فإنها من صفات الحوادث ليس كمثل شيء وجميع ما خطر ببالك فأنه سبحانه وتعالى بخلاف ذلك سبحانه من لا يعلم قدره غيره ولا يبلغ الواصفون صفته ﴿ما قولكم﴾ في رجل له أثر فلاحه ففرس فيها نخيلاً وأثر فأراد الملتزم أن ينتزع صاحب الأثر من النخل فهل لا يسوغ له ذلك وعلي صاحب الأثر خراج المثل (الجواب) لا يسوغ للملتزم نزع الأثر من الذي غرس النخل فيه لأن الطين وإن كان جنساً علي مشهور المذهب في أرض لكن الأثر ملحق بالخلو الذي لا يملك في الوقف كذا أفتى به العلامة الطحطاوى في مذاكرتي له عليه سحائب الرحمة والرضوان

إني إذا أطعت رضيت وإذا  
 رضيت باركت وليس لبركتي  
 نهاية وإذا عصيت غضبت وإذا  
 غضبت لعنت ولعنتي تبلغ السابع  
 من الولد وذكر أيضا عن وكيع  
 قال حدثنا زكريا عن عامر قال  
 كتبت عائشة رضي الله عنها إلى  
 معاوية رضي الله عنه أما بعد فإن  
 العبد إذا عمل بمعصية الله عاد  
 حامده من الناس ذاما وذكر  
 أبو نعيم عن سالم بن أبي الجعد  
 عن أبي الدرداء قال ليحذر امرؤ  
 أن تلعه قلوب المؤمنين من  
 حيث لا يشعر ثم قال تدري هم  
 هذا قال لا قال العبد يخلو بمعاصي  
 الله فيلقى الله بغضه في قلوب  
 المؤمنين من حيث لا يشعر وههنا  
 نكتة دقيقة يغلط فيها الناس في  
 أمر الذنب وهي أنهم لا يرون  
 تأثيره في الحال وقد يتأخر تأثيره  
 فينسى ويظن العبد أنه لا يغير  
 بعد ذلك ولم يعلم المغتر أن  
 الذنب ينقض ولو بعد حين كما  
 ينقض السم وكما ينقض الجرح  
 المندمل على الغش والدغل ونظر  
 بعض العباد إلى صبي فتأمل محاسنه  
 فأتى في منامه وقيل له لتجدن  
 غيبا بعد أربعين سنة ونظر آخر  
 لآخر فاستحسنه فأخبر أستاذه  
 فقال لتجدن غيبه ففنى القرآن  
 بعد عشرين قال سليمان التيمي  
 إن الرجل ليصيب الذنب في السر  
 فيصبح وعليه مذله وقال يحيى  
 ابن معاذ الرازي عجت من ذي

موجها فتوى من أفتى فيه بالارث كالشيخ إبراهيم الشبرخيتي والشيخ إبراهيم  
 الشاوي المغربي وغيرهم رحمه الله ورحمنا معهم وعلى صاحب الأثر خراج المثل  
 والله أعلم **(ماقولكم)** فيما قاله أهل السنة من أن الله تعالى يعلم الأعداد والنعم  
 الآخروية الدائمة وعذاب الكفار الدائم في الآخرة وهي لانهائية لها فإن قلتم  
 يعلمها تفصيلا يلزم أنها متناهية والغرض أنها لانهائية لها وإن قلتم يعلمها  
 إجمالا لا يلزم منه الجهل بتفصيلها وهو عليه تعالى محال وإن قلتم إنه يعلم أنها  
 لانهائية لها يلزم منه الجهل بما سيوجد منها وهو عليه تعالى محال تمتنع اكشفوا  
 لنا اللثام عن نعر هذا المرام نفع الله بكم الأنام بالنبي المصطفى وآله السكرام  
**(فأجاب)** سيدي العلامة الأمير بما صورته لزوم التناهي للعلم التفصيلي إنما  
 هو بحسب العلم الحادث وهو تعالى لا يبلغ الواصفون صفته ولا يعلم قدره  
 غيره وسع كل شيء علما فلا يلزم جهل ولا تناهي والبحث عن كيفية علمه  
 سبحانه لا يجوز ولا تسعة العقول بل نقول يعلم علما لا نعلم نحن كيف هو كما نقول  
 موجود بلا كيف وبلا زمان وبلا مكان وبلا أول ولا آخر ومن يكون كذلك  
 لا يبعد عنده علم تفصيل بلا تناهي سبحانه من ليس كمثله شيء وهو بكل شيء عليم  
 وسئل رضي الله عنه عن النور المحمدي هل هو جسم أم لا وإذا قلتم بأنه جسم فلا بد  
 له من حيز ولا حيز هناك لأنه أول المخلوقات فلا سماء ولا أرض ولا غيرهما قبله  
 فيجاب بأن النور المحمدي لا تطلق عليه الجسمانية نعم هو جوهر قائم بذاته وأما  
 الحيز فهو مرفوع موهوم عند أهل السنة لا يحقق وإنما يتم قول السائل لا بد له من  
 حيز ولا حيز هناك لو كان الحيز أمرا وجوديا وهو خلاف مذهب الجماعة فعلى  
 مذهبهم لا إشكال والله أعلم بحقيقة الحال **(ماقولكم)** في رجل وقف ما يملكه  
 من دور وحوانيت على أخيه ثم بعد موت أخيه يكون لأولاد الواقف والحال  
 أنه استمر حائزا له متصرفا فيها مدة حياته فهل هذا الوقف باطل **(الجواب)**  
 حيث استمر الواقف واضعا يده على ما وقف إلى أن مات ولم يحز عنه حيازة  
 صحيحة كان الوقف باطلا ويكون تركه للواقف والله أعلم اهـ ما تلخص  
 من فتاوى الأمير

(من فتاوى العلامة الأمير أيضاً) رجل اشترى من آخر نصف دابة على أن  
 يقضيه الثمن من أولادها فهل هذا البيع فاسد وإذا قلتم بفاسده فهل يمضي بمفوت  
**(الجواب)** البيع فاسد وهو من جبل الحيلة ويرجع المشتري على البائع بالكلفة  
 وإذا فات بحوالة سوق أو مكث الحيوان شهرا بييت المشتري مضى البيع بالقيمة  
 (سؤال) ما يقع من مواساة الرجل صاحبه عند الفرح كزواج أو قدوم من  
 حج هل يقضى بالعوض **(الجواب)** يقضى له بالعوض لأنها هبة ثواب  
 فيدفع له ما فيه وفاء بقيمة الموهوب مما يباع به شرعا ولا يلزم الموهوب له



عقل يقول في دعائه اللهم  
لا تشمت بي الأعداء ثم هو يشمت  
بنفسه كل عدو له قيل له وكيف  
ذلك قال يعصى الله فيشمت به  
في القيامة كل عدو وللعاصي من  
الآثار القبيحة المذمومة المضرة  
بالقلب والبدن والدنيا والآخرة  
ما لم يعلمه إلا الله تعالى فمنها حرمان  
العلم فإن العلم نور يقذفه الله في  
القلب والمعصية تطفيء ذلك النور  
وقال ابن مسعود رضي الله عنه  
في قوله تعالى ونسوا حظا مما  
ذكروا به إني لأحسب أن الرجل  
لينسى العلم بالذنوب يصيبه ولما  
جلس الإمام الشافعي رضي الله  
تعالى عنه بين يدي مالك رحمه  
الله تعالى وقرأ عليه أعجبه ما رأى  
من وفور فطنته وتوقد ذكائه  
وكال فهمه فقال إني أرى الله قد  
ألقى على قلبك نوراً فلا تطفئه بظلمة  
المعصية وقال الشافعي رحمه الله  
شكوت إلى وكيع سوء حفظي  
فأرشدني إلى ترك المعاصي وقال  
اعلم بأن العلم فضل وفضل  
الله لا يؤتي لعاصي ، ومنها  
حرمان الرزق وفي المسند أن  
العبد ليحرم الرزق بالذنوب يصيبه  
وكما أن التقوى مجلبة الرزق فترك  
التقوى مجلبة الفقر فاستجلب  
رزق الله بنمط ترك المعاصي ،  
ومنها وحشة يجدها العاصي بينه  
وبين الله لا يوازنها ولا يقاربها  
لذة وهذا أمر لا يحسب به إلا من  
في قلبه حياة وما لجرح ميت بإلاما ،

التأخير إلى حدوث عرس مثلاً عند الموهب قاله الأجهوري وظاهره أنه لا يعمل  
بعرف التأخير وفي البرزلي أنه يعمل به وللموهوب له أن يقاصص الواهب  
بقيمة ما أكله هو وبما أكله من حضر الولية تبعاً له ذكره الشيخ عبد الباقي  
الزرقاني على المختصر وما يدفع للطبال ونحوه ويقصد به صاحب الفرح فان كان  
مأذوناً فيه شرعاً كالكبير في النكاح وهو الطبل الكبير فان علم به صاحب الفرح  
وأقره فحكمه حكم المدفوع له وأما ما نهى عنه شرعاً فمن دفع فيه شيئاً فهو الذي  
أُتلفه على نفسه ولا عبرة بقصد صاحب الفرح ولا إذنه (ما قولكم) في رجل  
له بعض أولاد يتكسبون معه وبعض لا يتكسب فمات عن الجميع فهل يختص من  
يتكسب بشيء ويشارك إخوانه فيما بقي أم لا (الجواب) العادة محكمة في ذلك  
فان كان عرفهم البناء على المساحقة فهو تبرع للأب فذلك الذي يتكسب لا يختص  
بشيء بعد موت أبيه وإن كان عرفهم عدم البناء على المساحقة فيحاسب بقدر  
تكسبه بنظر أهل المعرفة (ما قولكم) في رجل أعطى آخر دابة واشترط  
كلفتها وأن له في نظير كلفتها نصفها ونصف نتاجها (الجواب) هذا بيع فاسد  
للجهل بالثمن قدرأً وأجلاً (ما قولكم) في رجل عيره آخر بكونه كثير القرض  
أو كونه كثير السفر أو كونه فقيراً فقال لمن عيره : النبي صلى الله عليه وسلم  
أقرض ومات غريباً وعاش فقيراً (الجواب) يشدد في الأدب على قائل هذا  
بالاجتهاد خصوصاً في مسألة الفقر وإنما لم يكفر لأنه لم يقصد تنقيص النبي  
صلى الله عليه وسلم وإنما قصد دفع العار عن نفسه كما قال سيدي خليل أو تعيرني  
بالفقر والنبي صلى الله عليه وسلم قد رعى الغم اه وإنما شدد عليه لأن أحوال  
الأنبياء ليست كأحوالنا فانهم أعرضوا عن أمور الدنيا لحسنتها عند ربهم فلا يقاس  
حالنا بحالهم صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين اه بتوضيح (ما قولكم) في رجل  
أعطى لآخر عرضاً هبة مدعيّاً أنه يملكه ثم جاء رجل آخر وادعى أنه يملك ذلك  
العرض فهل إذا حضر الواهب وقال لمن وهب له هبة لك باطلة لكوني لا أملك ذلك  
العرض وهو ملك لهذا المدعي (الجواب) هو كمن أقرب شيء لفلان ثم قال لا بل فلان  
والحكم أنه للأول ويقضى للثاني بقيمة العرض على المقر لأن إقرار الشخص إنما يسرى  
على نفسه فيما يملكه لا فيما يتعلق به حق للغير وقال عيسى بن دينار حيث ادعاه  
الثاني فله اليمين على الأول فإن حلف فكما تقدم وإن نكل حلف الثاني وأخذه  
ولا شيء للأول (ما قولكم) فيمن له على آخر دين بوثيقة شرعية فقطعت من تلك  
الوثيقة قطعة لا تتم فائدة تلك الوثيقة إلا بما في تلك القطعة كقدر الدين فأحضر  
رب الوثيقة بينه رأت تلك القطعة قبل قطعها وشهدت أن تلك القطعة بخط ذلك  
الباقى وشهدت بما فيها سابقاً وعينت القدر فهل يعمل بهذه الشهادة ويجرى على  
القطعة الضائعة من الوثيقة حكم الباقي الموجود (الجواب) الشهادة على القطعة

ومنها الوحشة التي تحصل بينه وبين الناس سيما أهل الخير منهم وتقوى هذه الوحشة حتى تستحكم فتقع بينه وبين امرأته وولده وأقاربه وبينه وبين نفسه فتراه مستوحشاً من نفسه ؛ ومنها تعسير أمره عليه فلا يتوجه لأمر إلا يجده منلقاً عليه ، ومنها ظلمة يجدها في قلبه حقيقة يحس بها كما يحس بظلمة الليل البهيم إذا ادغم فتصير ظلمة المعصية لقلبه كالظلمة الحسية لبصره ثم تقوى حتى تعلق الوجه وتصير سواداً في الوجه حتى يراه كل أحد ؛ ومنها أن المعاصي توهن القلب والبدن ، ومنها أن المعاصي تقصر العمر وتمحق بركته ولا بد ، ومنها أن المعاصي تزرع أمثالها وتولد بعضها بعضاً حتى يعز على العبد مفارقتها والخروج منها كما قال بعض السلف إن من عقوبة السيئة السيئة بعدها وأن من ثواب الحسنة الحسنة بعدها فالعبد إذا عمل حسنة قالت أخرى إلى جنبها اعلمي أيضاً فإذا عملها قالت الثالثة كذلك وهلم جرا ليضاعف الربح وتزايد الحسنة وكذلك السيئات حتى تصير الطاعات والمعاصي هيئات راسخة وصفات لازمة وملكات ثابتة ولا يزال العبد يعاني الطاعة ويألفها ويحبها ويؤثرها حتى يرسل الله برحمته عليه الملائكة توزره أزراً وتحرضه عليها وترجعه عن فراشه ومجلسه

الضائعة من الوثيقة يعمل بها لأنه لا بد من حضور الخط المشهود عليه لضعف الشهادة على الخط وكثرة الخلاف في العمل به وحضور البعض الذي لا تتم به الفائدة كالعدم (ماقولكم) في أولاد مخالطين لا يهيم في التكسب بعد بلوغهم ثم بعد مدة من الزمان حصلت منازعة بينهم وبينه وادعوا الشركة معه في جميع المال وأصل المال للأب فهل لأشئ للأولاد أولهم أجرة المثل (الجواب) إن لم يتبرع الأولاد بالعمل فلهم أجرة مثلهم ويحاسبهم بنفقته عليهم (ماقولكم) فيمن حلف لا يسكن هذه البلد أو لا تنقل منها (الجواب) من حلف لا يسكنها يخرج لأي بلدة غيرها ولا يعود إليها أصلاً حيث أطلق في نيته بخلاف قوله لا تنقل فإنه يخرج ويمكث نصف شهر وقد تحقق الانتقال (ماقولكم) فيمن حلف لزوجه بالثلاث أنه لا يزني ثم زنى ولزومه الثلاث ثم جعل له شافعي محلاً فدخل بها ثم طلقها ذلك المحلل ثم أباحها لزوجها الأول شخص بصيغة المراجعة قبل انقضاء العدة من المحلل ثم أخبره من راجعها له بعد المحلل أن مراجعته لها لم تصادف الصواب وأن وطئه لها حرام وقال له أنا برى منك فتساهل في ذلك واستمر عليها حتى ولدت الأولاد فهل تلحق به الأولاد ويكون وطؤه وطء شبهة أو لا تلحق به حيث تساهل ولم يمثل ما قيل له (الجواب) يدين هذا الرجل فإن قال اعتقدت صحة المراجعة الأولى ووطئت معتمداً على صحتها ولم أصدق الخبر الثاني وكل لدينه وكان وطؤه وطء شبهة وتلحق به الأولاد لتلحق به الأولاد للشارع للحقوق النسب وإن اعترف بأنه وطئ داخلاً على الزنا لم تلحق به الأولاد والمرأة تأبّد تحریمها لأنه وطئ أولاً بالشبهة في العدة والله أعلم كذا في فتاوى الأمير

### الفصل الثالث في فتاوى المؤلف ولولديه محمد عابد ومحمد علي

(ماقولكم) دام فضلكم فيما إذا رفعت المرأة لعالم بأن زوجها قد غاب عنها إلى نحو السودان وتركها بلا نفقة ولم يוכל لها وكلا لينفق عليها ولا مال له تنفق منه وأثبت دعواها لديه بالبينة حتى ظهر لهذا العالم صدق دعواها فأمرها بالانتظار سنة وبعد السنة أمرها بتطبيق نفسها من زوجها على رجل آخر فلما حضر الزوج الآخر وجدها متزوجة على الزوج الثاني فرفع أمره إلى قاضي البلد فأحضر له القاضي المرأة وزوجها الثاني والعالم الذي فسخ النكاح وزوجها على الثاني وحضر مع الجميع عند القاضي رجل مالكي المذهب فقال ذلك الرجل للعالم المذكور كيف ساغ لك أن تفرق بين الزوجين بمكة وهي بلدة غاصة بحكام الشرع والسياسة والمفتين وأطلعه على نصوص المذهب المالكي المعينة عدم جواز رفع المرأة أمرها لجماعة المسلمين إلا عند عدم الأحكام أو تعذر الوصول إليه فأجابه العالم المذكور قائلاً إن يدي نصوصاً تؤيد أنه يجوز الرفع إلى جماعة المسلمين مع وجود الأحكام الشرعيين والسياسيين فقال الرجل المالكي لو سلمت هذا القول

جدلاً فما أنت بمفردك جماعة المسلمين وعبرة علماء المذهب فيها مختلفة فمن قائل إن جماعة المسلمين أهل البلدة ومن قائل المعظم ومن قائل أقلهم ثلاثة وقول ضعيف أنه يكفي الاثنين وقول أضعف منه أنه يكتفى بالواحد وقد ادعى الزوج الغائب أنه ترك زوجته حاملاً في ثلاثة أشهر فهل الحق ما قاله الرجل المالكى فلا يصح الفسخ ولا العقد المرتب عليه ويكون الحمل الذى ادعاه الغائب له أو ما قاله العالم المذكور فيصح الفسخ والنكاح المرتب عليه والأولاد الناشئة منه للزوج الثانى أم كيف الحكم أفتونا مأجورين ولكم الأجر والثواب (فأجبت) عنه بقولى : ما قاله الرجل المالكى من أنه لا يجوز الرفع لجماعة المسلمين إلا عند عدم الأحكام أو تعذر الوصول إليهم هو الحق لقول العلامة الشيخ عlish في منح الجليل على سيدى خليل وإن رفعت لجماعة المسلمين مع وجود القاضى لم يصح وإن رفعت لهم عند عدمه صح لأنهم كالإمام عند عدمه انتهى وما قاله الرجل المالكى من أنه لا يكتفى بالواحد ولا بالاثنتين فهو الحق أيضاً لقول العلامة الشيخ عlish في المنح أيضاً وتعبير المصنف يعنى الشيخ خليل كغيره بجماعة المسلمين يقتضى أن الواحد منهم لا يكفي وكذا الاثنان وبه أى بعدم كفاية الواحد والاثنتين صرح الشيخ على الأجهورى انتهى وقال العلامة الباقى وقول الشيخ عبد الباقي والواحد كاف لم أر من ذكره ولا أظنه يصح قاله الشيخ أبو على المسناوى اه فبناء على ما ذكر لم تزل المرأة فى عصمة الزوج الأول والولد له ونكاح الثانى غير صحيح ويجب على ولى الأمر تعزير العالم التكرورى بما يراه رادعاً له ولأمثاله لأميرين الأول أنه ارتكب أمراً محرماً شرعاً ترتبت عليه من المفساد ما لا يخفى والثانى أنه لم يطع أمر السلطان الذى أوجب عليه الله جل شأنه بقوله تعالى وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فإن السلطان قد صدر منه من وقوع الفسخ أو الخلع من أحد غير القاضى اه والله أعلم (ما قولكم) دام فضلكم فى طائفة من المسلمين بدلوا أركان الإسلام الخمسة التى هى قواعد هذا الدين الذى جاء به النبي صلى الله عليه وسلم وقالوا إن هذا عتيق لا يوافق مصلحة هذا الزمان واخترعوا لدينهم الحديث اسم قوم جديد وزعموا أنهم استنبطوا من الآيات والأحاديث أركاناً خمسة لدينهم وهى العقل وكلمة الشهادة والأخلاق الحسنة والجهاد والحرب بالمال والبدن والاتحاد والاتفاق تحت لواء السلطنة التركية العظيمة لتحصيل لوازم الحرب وموهوا على الناس بقولهم نحن لا ننكر أركان الإسلام الخمسة بل متمسك بها ونحرمها إلا أننا ننكر كونها من الدين بل هى من عقائد القوم العتيق لا ينبغي لأهل قوم جديد أن يتقيدوا بها فهل والحالة هذه يجب على كل مسلم الإنكار عليهم وهل يجب الخروج عليهم إن كانوا حكماً أم لا وهل يقرون على ذلك كالكفار الأصليين أم يعاملون معاملة المرتدين

اليها. ولا يزال العبد يالف المعاصى ويحبها ويؤثرها حتى يرسل الله إليه الشياطين فتؤزه اليها أراً ومنها وهو أخوفها على العبد أنها تضعف القلب عن إرادته فتقوى إرادة المعصية وتضعف إرادة التوبة شيئاً فشيئاً إلى أن تسليخ من قلبه إرادة التوبة بالكلية فلو مات نصفه لما تاب إلى الله تعالى فيأتى بالاستغفار وتوبة الكذابين باللسان بشئ كثير وقلبه معقود بالمعصية مصر عليها عازم على موافقتها متى أمكنه وهذا من أعظم الأمراض وأقربها إلى الهلاك : ومنها أنه ينسليخ من قلبه استقباحها فتصير له عادة فلا يستقبح من نفسه رؤية الناس له ولا كلامهم فيه وهذا عند أرباب الفسوق غاية التهلكة وتتمام اللذة حتى يفخر أحدهم بالمعصية ويحدث من لم يعلم أنه عملها وهذا الضرب من الناس لا يعافون وتسد عليهم طرق التوبة وتعلق عنهم أبوابها فى الغالب كما قال النبي صلى الله عليه وسلم كل أمتى معافى إلا المجاهرين وإن من الجهار أن يسترائه العبد ثم يصبح يفضح نفسه ويقول يا فلان عملت يوم كذا وكذا كذا فيهلك نفسه وقد بات يستره ربه . ومنها أن المعصية سبب لهوان العبد على ربه وسقوطه من عينه قال الحسن البصرى رحمه الله تعالى هانوا عليه فعصوه ولو عزوا اعصمهم



وإذا هان العبد على الله لم يكرمه  
أحد كما قال تعالى ومن ين الله  
فقاله من مكرم وإن عظمهم  
الناس في الظاهر لحاجتهم إليهم  
أو خوفا من شرهم فهم في قلوبهم  
أحقر شيء وأهونه ، ومنها أن  
العبد لا يزال يرتكب الذنوب  
حتى تهون عليه وتصفى في قلبه  
وذلك علامة الهلاك فإن الذنب  
كلما صغر في عين العبد عظم  
عند الله ، ومنها أن غيره من  
الناس والدواب يعود عليه بشؤم  
ذنبه فيحترق هو وغيره بشؤم  
الذنوب والظلم : ومنها أن المعصية  
تورث الذل ولا بد فإن العز كل  
العز في طاعة الله قال تعالى من كان  
يريد العزة فله العزة جميعا أى  
فيطلبها بطاعة الله فإنه لا يجدها  
إلا في طاعته ، وكان من دعاء بعض  
السلف اللهم أعزنى بطاعتك  
ولا تذلى بمعصيتك وقال عبد الله  
ابن المبارك رحمه الله تعالى :

رأيت الذنوب تमित القلوب  
وقد يورث الذل إدمانها  
وترك الذنوب حياة القلوب  
وخير لنفسك عصيانها  
وهل أفسد الدين إلا الملوك  
وأجبار سوء ورهبانها  
ومنها أن المعاصي تفسد العقل  
فإن للعقل نورا والمعصية تغطي  
نور العقل ولا بد وإذا طوى  
نوره ضعف ونقص ، وقال  
بعض السلف ما عصى الله  
أحد حتى يغيب عقله وهذا

لا تقبل منهم إلا التوبة أو القتل وهل ضرر هؤلاء على الإسلام أشد من الكفار  
أم لا أفوتونا بالجواب الشافى والأدلة القاطعة والبراهين الساطعة وليكن جوابكم  
على صفحات القيلة الغراء ليطلع عليه الخاص والعام (فأجبت بما نصه) الحمد لله  
والصلاة والسلام على رسول الله نعم يجب على كل مسلم وجوبا كفاثيا الإنكار  
عليهم في ذلك ونهيبهم عنه بقدر الاستطاعة إذ هو من أقبح المنكر حيث إنه من  
المكفريات شرعا كما سيتضح وقد أجمع العلماء المقتدى بهم على وجوب الأمر  
بالمعروف والنهي عن المنكر بالشرع وقال تعالى ولتكن أمة يدعون إلى الخير  
الآية وروى عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه أنه قال سمعت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يقول من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم  
يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان قال العلامة الشيخ محمد الأثير ومعنى ضعفه  
دلالته على غرابة الإسلام وعدم انتظامه وإلا فلا يكلف الله نفسا إلا وسعها  
ويجب الخروج عليهم حيث كانوا حكاما ففي المشكاة عن عبادة بن الصامت قال  
بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط  
والمكره وعلى أثره علينا وعلى أن لا تنازع الأمر أهله إلا أن تروا كفرا بواحا  
عندكم من الله فيه برهان متفق عليه وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره ما لم يؤمر بمعصية فإذا أمر  
بمعصية فلا سمع ولا طاعة متفق عليه وروى في شرح السنة عن ابن سميان قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ويعاملون معاملة  
المرتدين يقتلون كفرا إن لم يتوبوا لأنهم جحدوا معلوما من الدين بالضرورة  
وهو وجوب الصوم والصلاة والزكاة وحج البيت على قوم جديد وجحد المعلوم  
مستلزم لتكذيب النبي صلى الله عليه وسلم في إخباره عنه أنه من الدين في حق  
جميع المكلفين وفي المشكاة عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يكون أمتي فرقتين فيخرج من بينهما مارقة يلى قتلهم أولاهم بالحق  
رواه مسلم ولا شك أن ضرر هؤلاء أشد من الكافر إذ الكافر لا يميل له المسلم  
إلا لمصلحة أو طمع في ماله مع اعتقاده حرمة مولاته وهؤلاء يغرون المسلمين  
بظواهر إسلامهم ونطقهم بالشهادتين فيعتقد المسلم بذلك وجوب موالاتهم وهم  
يخادعون المسلمين بأنواع خدائهم وتمويهاتهم المميطة لضعفاء عوام المسلمين عن  
الملة الحنيفية السمحاء أعادنا الله والمسلمين من شرورهم وطهر الله البقاع من أثر غرورهم  
بمحمد خاتم الأرسال صلى الله عليه وسلم عليه وعلى جميع الآل (ما قولكم دأب فضلكم)  
فيما جرت به عادة الأنعام من القيام عند قراءة مولده عليه الصلاة والسلام بنية  
الأكرام هل هو مستحب أولا وما دلائل الأول الذي يستند له القائل به وقد أخرج  
الترمذي عن أنس أنه قال لم يكن شخص أحب إليهم من رسول الله صلى الله عليه

ظاهر فاته لو حضره عقله لحجزه  
عن المعصية وهو في قبضة الرب  
تعالى وتحت قهره وهو مطلع  
عليه وفي داره وعلى بساطه آكل  
رزقه وملائكته شهود عليه  
ناظرون اليه وواعظ القرآن ينهاه  
وواعظ الإيمان ينهاه وواعظ  
الموت ينهاه وواعظ النار ينهاه  
والذي يفوته بالمعصية من خيرى  
الدنيا والآخرة أضعاف أضعاف  
ما يحصل له من السرور واللذة  
بها فهل يقدم على الاستعانة بذلك  
كله والاستخفاف به ذو عقل  
سليم . ومنها أن كل معصية  
من المعاصي فهي ميراث  
عن أمة من الأمم التي أهلكتها  
الله عز وجل فاللواط ميراث  
عن قوم لوط وأخذ الحق الزائد  
ودفعه بالنقص ميراث عن قوم  
شعيب والعلو في الأرض والفساد  
ميراث عن قوم فرعون والتكبر  
والتجبر ميراث عن قوم هود  
فالعاصي لا يس ثياب بعض هذه  
الأمم وهم أعداء الله وقد روى  
عبد الله بن الإمام أحمد في كتاب  
الزهد لآية عن مالك بن دينار  
قال أوحى الله تعالى إلى نبي  
من أنبياء بني إسرائيل أن قل  
لقومك لا تدخلوا مدخل أعدائي  
ولا تلبسوا ملابس أعدائي  
ولا تطعموا مطاعم أعدائي  
فتكونوا أعدائي كما هم أعدائي  
انتهى والمثبته بقوم منهم، ومنها  
أن الذنوب تدخل العبد تحت لعنة

وسلم وكانوا إذا رأوه لم يقوموا له لما يعلمون من كرامته لذلك فكيف يصح إكرامه  
بما يكرهه وهل فرق بين الأكرام حال حياته والأكرام بعد موته وعلى الثاني  
كيف يفعله العلماء الكرام وهل يجب على والى الأمر أن يمنع منه بمقتضى  
قاعدة الاسلام أفقونا (الجواب) الحمد لله نص العلامة ابن حجر في فتاويه  
الحديثية على أن فعل كثير عند ذكر مولده صلى الله عليه وسلم ووضع أمه له من  
القيام بدعة لم يرد فيه شيء على أن الناس إنما يفعلون ذلك تعظيماً له صلى الله عليه  
وسلم فالعوام معذورون لذلك بخلاف الخواص اه وأقول قد جرى على استحسان  
ذلك القيام تعظيماً له صلى الله عليه وسلم عمل من يعتد بعمله في أغلب البلد  
الإسلامية وهو مبنى على ما للنووي من جعل القيام لأهل الفضل من قبيل المستحبات  
إن كان للاحترام لا للرياء وألف في ذلك جزءاً مستقلاً وأقوى ما استدلل به  
حديث البيهقي في سننه أن عائشة رضى الله عنها قالت ما رأيت أحداً كان أشبه  
كلاماً وحديثاً من فاطمة برسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت إذا  
دخلت عليه رحب بها وقام إليها فأخذ يدها وقبلها وأجلسها في مجلسه وكان  
إذا دخل عليها رحبت به وقامت وأخذت يده فقباتها وتعقبه ابن الحاج في  
المدخل وتعقب تعقبه ابن حجر وألف في ذلك جزءاً سماه رفع الملام عن  
القبائل باستحباب القيام للداخل من أهل الفضل والاحتشام وما قول بعضهم  
فلما بصرنا به مقبلاً حللنا الحجب وابتدنا القيام  
فلا تنكرون قيامي له فان الكريم يحل الكرام

كما في حاشية ابن حمدون علي مختصر الشيخ ميارة علي نظم ابن عاشر وبالحجسة  
فالقيام عند ذكر مولده صلى الله عليه وسلم ووضع أمه له تعظيماً له صلى الله  
عليه وسلم بدعة حسنة لا ينبغي لأحد من الخواص والعوام تركه ولا المنع عنه  
يل ربما استلزم تركه والمنع عنه اليوم الاستخفاف بالنبي صلى الله عليه وسلم  
وقد نص العلامة خليل في مختصره وشراحه على أن المستخف بنبي أو ملك  
يقتل كفراً إن لم يتب وإلا قتل حداً فرب هنا أفق المولى أبو السعود  
العمادى الحنفى بكفر من يتركه حين يقوم الناس لإشعاره بضد ذلك كما نقله  
الشيخ عبد الرحيم السيوطى الجرجاوى المالكى في شرحه على مولد البرزنجى  
عن مولد الإمام الحلوانى والطنطاوى والله أعلم (ما قولكم) دام فضلكم فيمن  
لاحظ في وضوئه المذاهب الأربعة وأم بجاعة على غير مذهبه فهل تصح صلاتهم  
خلفه أولاً أفقونا (الجواب) في شرح أقرب المسالك مع المتن وتوضيح من  
الصاوى عليه وجاز بمعنى خلاف الأولى إمامة مخالف في الفروع كشافعى وحنفى  
وإن علم أنه مسح بعض رأسه أو لم يتدلك أو مسح ذكره لأن ما كان شرطاً في صحة  
الصلاة أى خارجاً عن ماهية الصلاة فالعبرة فيه بمذهب الإمام ولو كان شرطاً

رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه لعن على معاص وغيرها أكبر منها فهو أولى بدخول فاعلها تحت اللعنة ، ومنها حرمان دعوة رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعوة الملائكة فإن الله سبحانه وتعالى أمر نبيه أن يستغفر للمؤمنين والمؤمنات وقال تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون - إلى - وقهم السيئات ؛ فهذا دعاء الملائكة للمؤمنين التائبين المتبعين كتابه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم الذين لا سبيل لهم غيرهما فلا يطمع هؤلاء في إجابة هذه الدعوة إذا لم يتصف بصفات المدعوه بها ، ومنها أنها تحدث في الأرض أنواعاً من الفساد في المياه والهوى والزروع والثمار والمساكن قال تعالى ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون ، ومنها أنها تطفئ من القلب نار الغيرة التي هي حياته وصلاحه كالحرارة الغريزية لحياة جميع البدن فالغيرة حرارته وناره التي تخرج ما فيه من الخبث والصفات المذمومة كما يخرج الكير خبث الذهب والفضة والحديد وكلما اشتدت ملابسة الذنوب أخرجت من القلب الغيرة على نفسه وأهله وعموم الناس وقد تضعف في القلب جدا حتى لا يستقيح بعد ذلك القيح لامن

في صحة الاقتداء أو ركناً داخلها فيها فالعبرة فيه بمذهب المأموم اه ومنه يعلم صحة صلاة المقتدى بالمخالف في الشروع حيث راعى في نحو الوضوء المذاهب الأربعة بالأولى والله أعلم (ما قولكم) دام فضلكم فيمن اتهم زوجته أنها تشرب الخمر بسبب اللقاء المفسدين له ذلك فقال لها إما أن تختاريني أو تختاري شرب الخمر فقالت عند غضبها من كلامه أختار شرب الخمر ولا أختارك فقال لها الرجل إن اخترت شرب الخمر فأنت طالق وهي لم تشرب الخمر قط فهل يقع عليه الطلاق أم لا (الجواب) في شرح أقرب المسالك للعلامة الدردير التخيير جعل لإنشاء الطلاق ثلاثاً صريحاً أو حكماً حقاً لغيره مثال الحكمي اختاريني أو اختاري نفسك أو أمرك قال وقال القرافي ما حاصله أن مالكا رحمه الله تعالى بنى ذلك أي كون التخيير مثلاً عبارة عن جعل نحو اختاريني أو اختاري نفسك إن نشاء للطلاق ثلاثاً حكماً حقاً لغيره علي عادة كانت في زمانه أوجبت نقل اللفظ عن مسماه اللغوى إلى هذا المفهوم فصار صريحاً فيه أي في الطلاق هذا هو الذي يتجه ويلزم عليه بطلان هذا الحكم اليوم ووجوب الرجوع إلى اللغة ويكون كناية محضة كما قاله الأئمة الثلاثة لأن العرف قد تغير حتى لم يصير أحد يستعمل هذا اللفظ إلا في غاية الندرة والقاعدة أن اللفظ متى كان الحكم فيه مستنداً لحكم عادى بطل ذلك الحكم عند بطلان تلك العادة وتغير إلى حكم آخر اه قال الصاوى ومعنى قوله ويكون كناية محضة أنه يكون عند الرجوع إلى اللغة كناية خفية اه أى فيجرب على مانواه به الخير وسياق كلام السائل دال على أنه لم يقصد به الطلاق ولا شك أن لفظ التخيير اليوم لم يستعمله أحد في الجعل المذكور إلا في غاية الندور كما كان في زمن القرافي فبناء على ذلك لم يلزمه السائل إلا طلقة واحدة رجمية بقوله إن اخترت شرب الخمر فأنت طالق والله أعلم (ما قولكم دام فضلكم) في الجمع بين الأحاديث المتعارضة في تصوير الحيوانات كالحديث الذي روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها وحديث أبي طلحة وعن المراد بالرقم بالثوب المستثنى في حديث أبي طلحة وعن المراد بالصورة المجسمة وعن حكم اتخاذ صورة الحيوانات بالقوتوغراف أفنونا (الجواب) المعتمد عندنا معاصر المالكية أن التمثال إن كان لغير حيوان كالشجر جاز وإن كان لحيوان فإله ظل ويقيم فهو حرام بإجماع وكذا إن لم يقيم كالعجين خلافاً لأصبغ لما ثبت أن المصورين يعذبون يوم القيامة ويقال لهم أحيوا ما كنتم تصورون وما لا ظل له إن كان غير ممتن فهو مكروه وإن كان ممتناً فتركه أولى كما في توضيح الشيخ خليل علي مختصر ابن الحاجب وهو المنصوص عليه في غير ماديوان لكن محل تحريم تمثال الحيوان الذي له ظل إذا لم يكن ناقص عضو لا يعيش بدونه ولا مخروق



البطن خرقاً لا يعيش مثله به وإلا جاز ونقل الشيخ عبد الباقي الزرقاني عن  
 الخطاب أنه يستثنى من التصوير المحرم تصوير لعبة على هيئة بنت صغيرة تلعب  
 بها البنات الصغار فإنه جائز ويجوز بيعها وشراؤها لتدريب البنات على تربية  
 الأولاد اه وفي اشتراط كون اللعبة الجائزة للبنات الصغار ناقصة أو مما لا يبق  
 وعدم اشتراط ذلك خلاف رجح بعضهم الأول والجمع بين الأحاديث المتعارضة  
 على ما ذكر يحمل الحديث الذي لعائشة ونحوه على كراهة التنزيه لا على التحريم  
 وأن الرقم في الثوب مستثنى من الصور المحرمة والمراد به تمثال الحيوانات وجمع  
 الشافعية بأن المراد باستثناء الرقم في الثوب ما كانت الصورة فيه من غير ذوات  
 الأرواح كصورة الشجر ونحوه كما في النووي على مسلم قال في الفتح ويحتمل  
 أن يكون ذلك قبل النهي كما يدل عليه حديث أبي هريرة الذي أخرجه أصحاب  
 السنن اه ولفظه في بعض رواياته أتاني جبريل فقال أتيتك البارحة فلم يمنعني أن  
 أكون دخلت عليك البيت الذي كنت فيه إلا أنه كان على الباب تماثيل ولفظ  
 رواية الترمذي كان في باب البيت تمثال الرجال وكان في البيت قرام ستر فيه  
 تماثيل وكانت في البيت كلب فمر برأس التمثال الذي في البيت فليقطع فيصير  
 كهية الشجرة ومر بالستر فليقطع فتجعل منه وسادتين منبوذتين يعني  
 لطيفتين توطآن ومر بالكلب فليخرج ففعل النبي صلى الله عليه وسلم  
 وإذا الكلب لحسن أو حسين رضي الله عنهما كان تحت نضد أي بنون مفتوحة  
 فعجمة كذلك سريرهم فأمر به فأخرج وفي رواية النسائي إما أن تقطع رؤسها  
 أو تجعل بسطاً توطأ ولا يقال للصورة المأخوذة بالفوتوغراف مجسمة إذ المجسمة  
 ما كان لها ظل كما علت وحكم اتخاذها الكراهة التنزيهية إذا كملت والله سبحانه  
 وتعالى أعلم اه ملخصاً من بلوغ القصد والمرام ببيان بعض تنفر منه الملائكة  
 الكرام للسيد محمد بن جعفر الكتاني مع زيادة «ما قولكم» دام فضلكم في رجل  
 أوقف وقفاً على الفقراء والمساكين عامة بلا قيد وقال يقدم الأقرب فالأقرب  
 وتوفي الرجل الواقف إلى رحمة الله تعالى وجعل ابنه ناظراً على الوقف المذكور  
 والواقف له أبناء آخر غير الناظر المذكور وافترق ابن أخي الناظر وليس معه  
 أحد من الفقراء في درجته في ذاك الزمان فأعطى الناظر لابن أخي الواقف  
 المذكور غلة الوقف ثم مات الناظر إلى رحمة الله تعالى ومات أيضاً إخوته  
 وافترق أبناء أبناء الواقف وأبناء إخوته جميعاً غير ابن أخيه الذي أعطاه الناظر  
 المذكور غلة الوقف فطلب جميع من افتقروا مشاركة ابن الأخ المذكور في غلة  
 الوقف فامتنع محتجاً عليهم بأنه قد أخذ الغلة بصفة الفقر ولم تزل عنه الصفة  
 المذكورة فهل لمن افتقر حق في مشاركة ابن الأخ المذكور في غلة الوقف  
 والحالة هذه أم لاحق لهم في مشاركته أم كيف الحكم أفتونا (الجواب) حيث

نفسه ولا من غيره وإذا وصل  
 إلى هذا الحد فقد دخل في باب  
 الهلاك وكثير من هؤلاء  
 لا يقتصر على عدم الاستتباب  
 بل يحسن الفواحش والظلم لغيره  
 ويزينه ويدعوه إليه ويحثه عليه  
 ويسعى له في تحصيله، ومنها  
 ذهاب الحياء الذي هو مادة حياة  
 القلب وهو أصل كل خير وبذهابه  
 يذهب الخير أجمعه فالذنوب  
 تضعف الحياء من العبد حتى ربما  
 انسلخ منه بالكلية حتى أنه ربما  
 لا يتأثر بعلم الناس بسوء حاله  
 ولا باطلاعهم عليه بل كثير  
 منهم يخبر عن حاله وقبيح ما يفعله  
 والحامل له على ذلك انسلخه  
 من الحياء وإذا وصل العبد إلى  
 هذا الحال لم يبق في إصلاحه  
 مطمع وإذا رأى إبليس طلعة  
 وجهه حباه وقال فديت من  
 لا يفلق ومن استحي من الله تعالى  
 عند معصيته استحي الله من  
 عقوبته يوم يلقاه ومنها أنها تضعف  
 القلب عن تعظيم الرب جل جلاله  
 وتضعف وقاره في قلب العبد  
 ولا بد شاء أم أبي ولو تمكن  
 وقار الله وعظمته في قلب العبد  
 لما تجزأ على معاصيه ومن بعض  
 عقوبات هذا أن يرفع الله عز  
 وجل مهابته من قلوب الخلق  
 ويهون عليهم ويستخفون به كما  
 هان عليه أمره واستخف به  
 فعلى قدر محبة العبد يحبه الناس  
 وعلى قدر خوفه من الله يخافه

الناس وعلي قدر تعظيمه لله جل جلاله وتعظيم حرمانه يعظم الناس حرمانه، ومنها أنها تستدعي نسيان الله لعبده وتركه وتخيلته بينه وبين نفسه وشيطانه وهناك الهلاك الذي لا يرجي معه نجاة قال تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله ولتنظر نفس ما قدمت لغد إلى أولئك هم الفاسقون فأمر بتقواه ونهى أن يتشبه عباده المؤمنون بمن نسيه بترك تقواه وأخبر أنه عاقب من ترك تقواه بأنه أنساه نفسه أي أنساه مصالحها وما ينجي من عذابه وما يوجب له الحياة الأبدية في العاصي مهما لمصالح نفسه مضيا لها قد أغفل الله قلبه عن ذكره واتباع هواه وكان أمره فرطا فضيع من لا غنى له عنه ولا عوض له منه واستبدل به ماعنه كل الغنى ومنه كل عوض :

من كل شيء إذا ضيعته عوض وما من الله إن ضيعته عوض ومنها أنها تخرج العبد من دائرة الإحسان وتمنعه ثواب المحسنين فإن الإحسان إذا باشر القلب منعه من المعاصي فإن من عبد الله كأنه يراه لم يكن ذلك إلا لاستيلاء ذكره ومحبته وخوفه ورجائه على قلبه بحيث يصير كأنه يشاهده وذلك يحول بينه وبين المعصية فضلا عن موانعها فإذا خرج من دائرة الإحسان فاته محبة رفيقته الخاصة

أن الواقف أوقف وقفه على الفقراء وقال يقدم الأقرب فالأقرب ظهر أن وقفه مقيد بتحقيق أمرين معاً الفقر والأقربيه وحينئذ فينتفي قيده بانتفاء أحد الأمرين وبانتفاء قيده عن الذي كان مستقلاً بغلة الوقف بموجب تحقيق القيد أولاً فيه فقط ينتفي عنه الاستحقاق بغلة الوقف ويرجع استحقاق الغلة لمن تحقق فيه القيد لقول العلامة الشيخ حجازي والعلامة الشيخ محمد الأمير في حاشيتهما على المجموع عند قوله ولا يخرج ساكن استغنى لغيره مانصه واللفظ للأول إلا أن يكون الوقف مقيداً بوصف فقده كما في الخطاب أو يمكث نحو عشرة أعوام في طلب العلم ولم تظهر له نجاة كما في المعيار أو يشترط الوقف أن من استغنى لأشياء له أو يرى الناظر ذلك مصلحة له ولفظ الأمير إلا أن يكون الوقف مقيداً بوصف الحاجة وشرط الواقف أن من استغنى لاحق له ككل من فقد فيه الوصف الذي قيد به الواقف كما في الخطاب في المعيار ان مكث نحو عشرة أعوام في طلب العلم ولم تظهر له نجاة لا يستحق فيما قيد بطلبة العلم اه ولا شك أن ابن أخي الواقف المذكور إنما استحق الاستقلال بغلة الوقف المذكور أولاً بموجب تحقيق الفقر والأقربيه معاً فيه وبمجرد افتقار أبناء أبناء الواقف قد زالت عنه صفة الأقربيه وبزوالها زال عنه استحقاق غلة الوقف المذكور وآل استحقاق الغلة المذكورة لأبناء أبناء الواقف بمقتضى تحقق الفقر والأقربيه معاً فيهم فقط واعلم أنا مع قول الواقف يقدم الأقرب فالأقرب لا يحتاج لقياس الغلة على السكنى في جريان قول الأمير وغيره ولا يخرج ساكن استغنى لغيره على أن الفرق بينهما باقتضاء الغلة استيلاء الناظر دون المستحق واقتضاء السكنى العكس كما لا يخفى وحينئذ فلا يأتي عند عدم قول الواقف يقدم الأقرب فالأقرب الا قول العلامة الأمير في مجموعه وفضل الناظر الأجوج ثم قريب الواقف من غير معينين في غلة وسكنى اه قال الشيخ حجازي عليه اي ثم إذا استوتوا في الاحتياج فضل قريب الواقف وأعطى الفضل لمن يليه فإن لم يكن أقرب ولم يسعهم أكرى عليهم وقسم كراؤه بينهم بالسواء إلا أن يرضى أحدهم بما يصير لأصحابه من الكراء ويسكن فيها فله ذلك كما في الخطاب اه دون قول الأمير المتقدم ولا يخرج ساكن استغنى لغيره كما لا يخفى فتأمل بإنصاف والله أعلم ﴿ما قولكم﴾ دام فضلكم في طائفة اختلفوا في صلاة التراويح فبعضهم أقاموا بعشر ركعات سنينا عديدة واعتقدوا أنها أفضل من العشرين بدعوى أن الذي ثبت عن الرسول صلى الله عليه وسلم عشرة وثمانية وثلاثة عشر ركعة مع الوتر والاتباع خير من الابتداع وبعضهم قالوا إن التراويح لغير من بالمدينة عشرون ركعة مع الوتر باجماع الصحابة عليه وهو اختيار إمامنا الشافعي والعمل عليه عند أهل الحرم المكي فمن فعلها أقل من ذلك فهو زنديق لانكاره الاجماع بدليل أنهم لو لم ينكروا الاجماع لما فعلوا أقل من ذلك

وعيشهم الهني ونعيمهم التام فإن  
أراد الله به خيراً أقره في دائرة  
عموم المؤمنين فإن عصاه بالمعاصي  
التي تخرجه من دائرة عموم  
الإيمان كما قال الصادق المصدوق  
صلى الله عليه وسلم لا يزني الزاني  
حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب  
الخمر حين يشربها وهو مؤمن  
ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن  
ولا ينهب نهبه ذات شرف يرفع  
إليه فيها الناس أبصارهم حين  
ينتهها وهو مؤمن فإياكم إياكم  
والخروج منها والتوبة معروضة  
بعد الخروج منها فالمبادرة المبادرة  
إليها قبل الفوت فكيف يهون  
على العبد أن يرتكب شيئاً يخرج به  
من دائرة الإيمان ويحول بينه  
وبينه ولكن لا يخرج من  
دائرة عموم المسلمين فإن  
استمر على الذنوب وأصر  
عليها خيف عليه أن يرين علي  
قلبه فيخرجه عن الإسلام بالكلية  
ومن ههنا اشتد خوف السلف  
كما قال بعضهم إنهم يخافون  
الذنوب وأنا أخاف الكفر،  
ومنها أنها تضعف سير القلب  
إلى الله تعالى والدار الآخرة  
وتعوقه وتوقفه وتقطعه عن السير  
فلا تدعه يخطو إلى الله خطوة  
هذا إذا لم ترده عن وجهته إلى  
ورائه فإن الذنب يحجب الواصل  
ويقطع السائر وينكس الطالب  
ومنها أنها تزيل النعم وتحل النقم  
فما زالت عن العبد نعمة إلا

فلا تحل ذبيحتهم وطعامهم ومناحتهم ولا تجوز الصلاة على جنازتهم ثم أفتى  
قوم منهم بأن القائل بكفر الفاعلين أقل من عشرين هو كافر قطعاً لأنه سمي  
الإسلام كافراً وأن صلاة التراويح صحيحة مطلقاً سواء كانت عشرين أو أقل منه  
أو أكثر فمن اقتصر على نحو ركعة أو ركعتين أو ثلاثة فقد حصل أصل السنة  
ومن أممها عشرين فقد حاز كمال الفضيلة أخذاً من الكتاب المسمى ببشرى  
الكريم وعبارته ولو اقتصر على بعض العشرين صح وأثيب عليه ثواب التراويح  
خلافاً لبعضهم فقولهم وهي عشرون أى أكثرها فما الحكم في إصعاده هؤلاء وأفواهم  
واعتقادهم أفيدونا بالجواب الشافى ولكم من الله جزيل الثواب الوافى (الجواب)  
أما دعوى الفرقة الأولى أن صلاة التراويح بعشرين ركعة من الابتداع فباطلة لقول  
العلامة ابن رشد في بداية المجتهد أجمعوا على أن التراويح التي جمع عليها عمر بن الخطاب  
الناس مرغّب فيها وإن كانوا اختلفوا أى أفضل أهي أو الصلاة آخر الليل التي  
كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن الجمهور على أن الصلاة آخر الليل  
أفضل لقوله عليه الصلاة والسلام أفضل الصلاة صلاتكم في بيوتكم إلا المكتوبة  
ولقول عمر بن الخطاب فيها والتي تنامون عنها أفضل واختلفوا في المختار من  
عدد الركعات التي يقوم بها الناس في رمضان فاختلفوا مالك في أحد قوله وأبو حنيفة  
والشافعي وأحمد وداود القيام بعشرين ركعة سوى الوتر وذكر ابن القاسم عن  
مالك أنه كان يستحسن ستاً وثلاثين ركعة والوتر ثلاث وسبب اختلافهم  
اختلاف النقل في ذلك وذلك أن مالكا روى عن يزيد بن رومان قال كان  
الناس يقومون في زمان عمر بن الخطاب بثلاث وعشرين ركعة وخرج ابن أبي  
شيبه عن داود بن قيس قال أدركت الناس بالمدينة في زمان عمر بن عبد العزيز  
وأبان بن عثمان يصلون ستاً وثلاثين ركعة ويوترون بثلاث وذكر ابن القاسم  
عن مالك أنه الأمر القديم يعنى القيام بست وثلاثين ركعة اه وفي شرح  
عبد الباقي على العزبة مع المتن ومن المستحب متأكداً قيام رمضان وهو ثلاث  
وعشرون ركعة بالشفع والوتر اه قال الشيخ حسن العدوى عليه اقتصر على هذا  
العدد لأنه هو الذى استمر عليه العمل في زمننا شرقاً وغرباً وإلا ففي أول الأمر  
كانوا يقيمون بإحدى عشرة ركعة لكن مع تطويل القراءة وقد كان صلى الله عليه  
وسلم صلاها مع بعض أصحابه ذات ليلة فلما أصبح الناس تحدثوا بذلك في الليلة  
الثانية كثروا فلما كان في الليلة الثالثة عجز المسجد عن أهلهم فلم يخرج إليهم صلى  
الله عليه وسلم خشية أن تفرض عليهم اه وفي الزرقاني على الموطأ عند قوله قال  
عبد الرحمن بن عبد القارى خرجت مع عمر بن الخطاب في رمضان إلى المسجد  
فاذا الناس أوزاع أى جماعات متفرقون يصلى الرجل لنفسه ويصلى الرجل  
فيصلي بصلاته الرهط فقال عمر والله إنى لأراني لو جمعت هؤلاء على قارئ واحد



بذنوب ولا حلت به نعمة إلا بذنوب

كما قال علي رضي الله عنه ما نزل بلاء إلا بذنوب ولا رفع بلاء إلا بتوبة قال تعالى وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويعفو عن كثير وقال عز ذكره ذلك بأن الله لم يك مغيراً نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم فأخبر سبحانه وتعالى أنه لا يغير نعمه التي أنعم بها على أحد حتى يكون هو المغير بنفسه فيغير طاعة الله بمعصيته وشكره بكفره وأسباب رضاه بأسباب سخطه فإذا يغير عليه جبار السموات والأرضين وما ربك بظلام للعبيد وفي بعض الآثار الإلهية عن الرب تبارك وتعالى أنه قال وعزتي وجلالي لا يكون عبد من عبيدي على ما أحب ثم ينتقل عنه إلى ما أكره إلا انتقلت له بما يحبه إلى ما يكره ولا يكون عبد من عبيدي على ما أكره ثم ينتقل عنه إلى ما أحب إلا انتقلت له بما يكره إلى ما يحب وقد أحسن القائل

إذا كنت في نعمة فارعها

فإن الذنوب تزيل النعم

وخص ثنائها برب العباد

فرب العباد سريع النقم

وليك والظلم مهما استطعت

فظلم العباد شديد الوخم

وسافر بقلبك بين الوري

لتبصر آثار من قد ظلم

فتلك مساكنهم بعدهم

لكان أمثل فجمعهم على أبي بن كعب قال أي عبد الرحمن ثم خرجت معه ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قاريهم فقال عمر نعمت البدعة هذه مانصه وصفها بنعمت لأن أصل ما فعله سنة وإنما البدعة الممنوعة خلاف السنة وقال ابن عمر في صلاة الضحى نعمت البدعة وقال تعالى ورهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم إلا ابتغاء رضوان الله قال وقال الباجي وهذا تصريح منه بأنه أي عمر أول من جمع الناس في قيام رمضان على إمام واحد لأن البدعة ما ابتدأ بفعلها المبتدع ولم يتقدمه غيره فابتدعه عمر وتابعه الصحابة والناس إلى هلم جرا وهذا يبين صحة القول بالرأى والاجتهاد فسمها بدعة لأنه صلى الله عليه وسلم لم يسن الاجتماع لها ولا كانت في زمان الصديق وهي لغة ما أحدث على غير مثال سبق وتطلق شرعاً على مقابل السنة وهي ما لم يكن في عهده صلى الله عليه وسلم ثم تنقسم إلى الأحكام الخمسة وحديث كل بدعة ضلالة عام مخصوص وقد رغبت فيها عمر بقوله نعمت البدعة وهي كلمة تجمع المحاسن كلها كما أن بشئ تجمع المساوئ كلها وقد قال صلى الله عليه وسلم اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر وإذا أجمع الصحابة على ذلك مع عمر زال عنه اسم البدعة اه وأما دعوى من أفتى من الفرقة الأولى بأن القائل بكفر الفاعلين أقل من عشرين هو كافر قطعاً فباطلة أيضاً لقوله تعالى إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وما في الموطأ من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما وفي رواية في مسلم فإن كان كما قال وإلا رجعت عليه وغير هذا من الروايات قال ابن عبد البر المعنى فيه عند أهل الفقه والآثر والجماعة النهي عن أن يكفر المسلم أخاه بذنوب وقد ورد مثل هذا في قوله عليه السلام سباق المسلم فسق وقناله كفر وقوله عليه السلام لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض فهذه الأحاديث وما أشبهها ليست على ظاهرها عند أهل الحق والعلم بالأصول يدفعها أقوى منها من الكتاب والسنة المجمع عليها والآثار الثابتة وقد ضلت جماعة من أهل البدع من الخوارج والمعتزلة في هذا الباب فاحتجوا بهذه الآثار ومثلها في تكفير المذنبين واحتجوا بآيات ليست على ظاهرها مثل قوله تعالى ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون وقوله تعالى أن تحبط أعمالكم وأنتم لا تشعرون ونحو هذا والحجة عليهم قوله تعالى إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ومعلوم أن هذا قبل الموت لمن لم يتب لأن الشرك من تاب منه وانهى عنه غفر له قال الله تعالى قل للذين كفروا إن يتنخوا يغفر لهم ما قد سلف وأجمعوا على أن المذنب وإن مات مصراً يرثه ورثته ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين فهذا كله يشهد أن من قال لأخيه يا كافر ليس على ظاهره وقوله فقد باء بها أحدهما أي فقد احتمل الذنوب في ذلك القول والمعنى أن المقول له يا كافر إن كان كذلك

فقد احتمل ذنبه ولا شيء على القائل قرله ذلك لصدقه في له وإن لم يكن كذلك فقد باء القائل بذنب كبير وإثم عظيم احتمله بقوله ذلك اه كلام ابن عبد البر في التمهيد من شرح الموطأ أفاده الوالد في فتاويه عن المسائل الملقوطة وبالجملة فكل من صلاة التراويح بإحدى عشرة ركعة مع الوتر أو بثلاث وعشرين ركعة مع الوتر أو بأقل أو بأكثر حصل لسنة التراويح بلا خلاف في ذلك وإنما الخلاف في كون الإحدى عشرة أفضل من الثلاثة والعشرين أو بالعكس والجمهور على الأول بشرطين أحدهما كونها بتطويل القراءة وثانيهما كونها آخر الليل لا أوله ولكن قد جرى العمل بترجيح الثاني لأمرين أحدهما أن الناس الآن لم يصلوا التراويح إلا أول الليل لكونه أسهل في حقهم وثانيهما أنهم قد جروا على التخفيف في القراءة خوفاً من أن يتركها الأغلب لو طولت فصار كثرة الركعات عوضاً عن التطويل في القراءة وقد وقع الخلاف بين العلماء في كون الأفضل كثرة الركعات أو قتلها مع التطويل وكل من الفرق الأولى والثانية قد ارتكبت ذنباً عظيماً في قولها بما لم يقل به الشرع أما الثانية فلدعواها أن من فعل التراويح أقل من عشرين ركعة زنديق لا تحل ذبيحته الخ وأما الأولى فلقولها بأن من كفر مسلماً فقد كفر كما لا يخفى فيجب على ولي الأمر تعزيرهم بما يراه والله أعلم (ثم سئلت بعين السؤال المذكور فأجبت بما نصه) الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله قد تقدم نظير هذا وأجبت بما حاصله أن كلا من صلاة التراويح بإحدى عشرة ركعة مع الوتر أو بثلاث وعشرين ركعة مع الوتر أو بأقل أو بأكثر حصل لسنة التراويح التي هي عبارة عن قيام الليل بلا خلاف في ذلك وإنما الخلاف في كون الإحدى عشرة أفضل من الثلاثة والعشرين أو بالعكس والجمهور على الأول بشرطين أحدهما كونها بتطويل القراءة وثانيهما كونها آخر الليل لا أوله ولكن قد جرى العمل بترجيح الثاني لأمرين أحدهما أن الناس الآن لم يصلوا التراويح إلا أول الليل لكونه أسهل في حقهم وثانيهما أنهم قد جروا على التخفيف في القراءة خوفاً من أن يتركها الأغلب لو طولت فصار كثرة الركعات عوضاً عن التطويل في القراءة وقد وقع الخلاف بين العلماء في كون الأفضل كثرة الركعات مع التخفيف أو قتلها مع التطويل وكون صلاة التراويح بالعدد الأول هي صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقتضى كون صلاتها بالعدد الثاني بدعة ضرورة أن ذلك هو ما أجمع الصحابة عليه مع سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهم أجمعين وقد قال صلى الله عليه وسلم اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر فدعوى الفرق الثانية كفر من صلى التراويح أقل من عشرين لإنكاره الاجماع فلا تحل ذبيحتهم ولا مناحتهم باطلة قد ارتكبت قاتلها ذنباً عظيماً في قوله بما لم يقل به الشرع بتكفير المسلم بمجرد وهم الذنب وكذا دعوى من أفتى من الفرق

شهود عليهم ولا تهم وما كان شيء عليهم أضر من الظلم وهو الذي قد قسم فكم تركوا من جنان ومن قصور وأخرى عليهم أطم صلوياً بالجميع وفاتوا النعيم وكان الذي نالهم كالحكم ومنها ما يلقيه الله عز وجل من الرعب والخوف في قلب العاصي فلا تراه إلا خائفاً مرعوباً فإن الطاعة حصن الله الأعظم الذي من دخله كان من الآمنين من عقوبة الدنيا والآخرة ومن خرج عنه أحاطت به المخاوف من كل جانب فلا تجد العاصي إلا وقلبه كأنه بين جناحي طائر إن حركت الريح الباب قال جاء الطلب وإن سمع وقع قدم خاف أن يكون نذير العطب يحسب كل صيحة عليه وكل مكروه قاصد لديه فمن خاف الله أمنه من كل شيء ومن لم يخف الله خاف من كل شيء كما قيل بذا قضى بين الناس مذخلقوا أن المخاوف والأجرام في قرن ومنها أنها توقع الوحشة بينه وبين ربه وبينه وبين الخلق وبينه وبين نفسه وكلما كثرت الذنوب اشتدت الوحشة فإن كنت قد أوحشتك الذنوب ففدعها إن شئت واستأنس ومنها أنها تصرف القلب عن صحته واستقامته إلى مرضه وانحرافه فلا يزال مريضاً معلولاً لا ينتفع بالأغذية التي بها حياته وصلاحه

فإن تأثير الذنوب في القلب كتأثير  
الأمراض في الأبدان بل الذنوب  
أمراض القلوب ودأؤها ولادواء  
لها إلا تركها ، ومنها أنها تعمى  
بصيرة القلب وتطمس نوره  
وتسد طرق العلم وتحجب موارد  
الهداية ولا يزال هذا النور يضعف  
ويضمحل وظلام المعصية تقوى  
حتى يصير القلب مثل الليل البهيم  
فكم مهلك يسقط فيه وهو  
لا يبصره كأعمى خرج بالليل  
في طريق ذات مهالك ومعاطب  
فياعزة السلامة وبأسرعة العطب  
ثم تقوى تلك الظلمات وتفيض  
من القلب إلى الجوارح فتغشى  
الوجه مع السواد بحسب قوتها  
وتزايدها فإذا كانت عند الموت  
ظهرت في البرزخ فامتلا القبر ظلمة  
كما قال صلى الله عليه وسلم إن هذه  
القبور ممتلئة على أهلها ظلمة وإن  
الله نورها بصلاقي عليهم فإذا كان  
يوم الميعاد وحشر الأجساد علت  
الظلمة الوجوه علوا ظاهراً يراه  
كل أحد حتى يصير الوجه أسود  
مثل الفحمة فيألفها عقوبة لا توازنها  
لذات الدنيا بأجمعها من أولها  
إلى آخرها ، ومنها أنها تصغر  
النفس وتقمعها وتدنسها وتحقرها  
حتى تصير أصغر كل شيء وأحقره  
كما أن الطاعة تنميها وتركيها  
وتكبرها ، ومنها أن العاصي دائماً  
في أسر شيطانه وسجن شهواته  
وقيود هواه فهو أسير مسجون  
مقيد ولا أسير أسوأ حالاً من

الأولى بأن القائل بكفر الفاعلين أقل من عشرين هو كافر قطعاً باطلة لقوله  
تعالى إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء قال ابن عبد البر  
ومعلوم أن هذا قبل الموت لمن لم يتب لأن الشرك من تاب منه وانتهى عنه  
غفر له قال الله تعالى قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وأجمعوا على  
أن المذنب وإن مات مصرأ يرثه ورثته ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين  
فهذا كله يشهد أن من قال لأخيه يا كافر ليس على إطلاقه وقوله صلى الله عليه  
وسلم من قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما أى فقد احتمل الذنب في ذلك  
القول والمعنى أن المقول له يا كافر إن كان كذلك فقد احتمل ذنبه ولا شيء على  
القائل له ذلك لصدقه في قوله وإن لم يكن كذلك فقد باء القائل بذنب كبير وإثم  
عظيم احتمله بقوله ذلك اه المراد من كلام ابن عبد البر في التهديد من شرح  
الموطأ والله أعلم (ما قولكم دام فضلكم) في امرأة توفيت ولا وارث لها  
سوى أنها تركت من ذوى رحمتها أولاد أختها الشقيقة وأولاد ابن أختها لأب  
فمن يرثها أفئتنا (الجواب) أولاد أخت الشقيقة يستحقون النصف وأولاد  
ابن الأخت للأب يستحقون السدس ويرد الباقي عليهم بنسبة ما استحقه كل على  
ما اعتمده المتأخرون من توريث ذوى الأرحام وعلى ما هو الأصح في طريقة  
توريثهم من مذهب أهل التنزيل ففي شرح أقرب المسالك أن الذى اعتمده  
المتأخرون توريث ذوى الأرحام حيث لم يكن ذو سهام وذكر الشيخ الصاوى  
في حاشيته أن ولد الأخوات من جميع الجهات كلها من ذوى الأرحام وأن أصح  
المذاهب في توريثهم مذهب أهل التنزيل وحاصله أننا نزلهم منزلة من أدلوا به  
للبيت درجة فيقدم السابق للبيت فإن استووا فاجعل المسئلة لمن أدلوا به  
والله أعلم (ما قولكم) دام فضلكم فيمن اتهم بتهمة قتل أو سرقة أو ضرب ولم  
يثبت عليه شيء من ذلك على المنهج الشرعى بل وجد قرائن وأحوال ظنية توجب  
الشبهة عليه فهل والحال ما ذكر للحاكم الشرعى تعزيره بما يراه من حبس  
أو ضرب بالسوط زاجراً له أم لا أفئتنا مأجورين حال كون ذلك معزياً إلى  
مأخذه من كتب المذهب ولكم الثواب من الملك الوهاب (الجواب) نعم له  
ذلك اعتماداً على القرائن والأحوال الموجبة للتهمة ففي كتاب التبصرة للعلامة ابن  
فرحون في فصل بيان عمل فقهاء الطوائف الأربعة بالحكم بالقرائن والأمارات  
قال ابن العربى على الناظر أن يلحظ الأمارات إذا تعارضت فما ترجح منها قضى  
بجانب الترجيح وهو قوة التهمة ولا خلاف في الحكم بها وقد جاء العمل بها  
في مسائل اتفقت عليها الطوائف الأربعة وبعضها قال بها المالكية خاصة ثم أخذ  
بعدد شواهد ذلك من المسائل إلى أن قال السابعة والعشرون اعتبار اللوث  
والاعتماد عليه في الأقدام على القسامة والأخذ بالقود وقال والخامس والثلاثون



وجوب إقامة الحد على المرأة إذا ظهر بها حمل ولم يكن لها زوج وكذلك الأمة إذا لم يكن لها زوج ولا سيد معترف أنه وطئها السادسة والثلاثون وجوب الحد على من وجدت منه رائحة الخمر أو قال والتاسعة والثلاثون أن مالكا وأصحابه رحمهم الله تعالى منعوا سماع الدعوى التي لا تشبه الصدق غير أن قابل العرف يدل على كذبها كدعوى رجل لدارييد حائز يتصرف بالهدم والعمارة مدة طويلة نحو عشر سنين والمدعى مشاهد ساكت ولا ثم مانع من خوف ولا قرابة ولا صهر فإن ذلك قرينة دالة على كذب الدعوى وكذلك لو ادعى رجل على رجل أنه سرق متاعه والمدعى عليه مما لا يهتم فإن المدعى لا تسمع دعواه لقيام شاهد الحال على كذبه وقصده الأذى ويؤدب المدعى على خلاف في ذلك الأربعون قال أصحابنا إذا رأينا رجلا مذبحاً في دار والدم يجري وليس في الدار أحد ورأينا رجلاً قد خرج من عنده في حالة منكرة علينا أنه الذي قتله وكان لوثاً يوجب القسامة والقود للقرينة الظاهرة اه المراد وفي شرح العلامة الدردير على سيدى خليل ومن قام له لوث من أولياء المقتول على شخص فادعى به عليه فطلب من المدعى إيمان القسامة أى الخمسون بأن يقول بالله الذى لا اله إلا هو لمن ضربه أو جرحه مات أو لقد قتله أو لقد جرحه أو ضربه ولقد مات منه على تفصيله المذكور في محله فنكل أى عن إيمان القسامة وردّها على المدعى عليه خلفها وأولى إن لم يحلفها فإن المدعى عليه يجلد مائة ويحبس ستة نظراً للوثة قال واللوثة بفتح اللام وسكون الواو وهو الأمر الذى ينشأ عنه غلبة الظن بوقوع المدعى به ويسمى اللطخ اه المراد والله أعلم ﴿ما قولكم﴾ فيما إذا وكلت المرأة البكر البالغة بالحيض أو السن رجلاً بالولاية العامة وليس لها ولى يجبر على أن يزوجه بفلان بمهر كذا هل يصح نكاحها أم لا أقولنا ﴿الجواب﴾ إذا كانت المرأة غير متصفة بواحد من صفات أربع الجمال أو المال أو الحسب أو النسب صح نكاحها بالولاية العامة مع وليها الغير المجبر كعمها أو كافلها أو الحاكم فلذا نص في المدونة وابن عرفة وابن قنبر وغيرهم على جواز تولي عقد نكاح الدنيئة التي لم تتصف بواحد من الصفات المذكورة لمطلق مسلم مع وجود كعمها أو كافلها أو الحاكم وإذا اتصفت بصفتين من الصفات المذكورة بل وبصفة فقط على ما قاله بعضهم فشريفة لا يصح نكاحها بالولاية العامة مع وجود كعمها أو الحاكم إلا إذا دخل الزوج بها ومضى بعد الدخول زمن تلد فيه الأولاد كـ ثلاث سنين فلذا لم يجز لمن له الولاية العامة أن يتولى عقد نكاح امرأة شريفة مع وجود كعمها أو الحاكم كذا في أقرب المسالك وشرحه والله أعلم ﴿ما قولكم دام فضلكم﴾ في بكر بالغة زوجها أبوها على رجل بمهر مسمى قبض بعضه وأجل بعضه فادعت بعد الدخول أنها لم تقبض شيئاً من المسمى فهل تسمع دعواها أم لا وهل للأب قبض الصداق أم لا ﴿الجواب﴾

أسير أسره أعدى عدوه ولا سجن أخضيق من سجن الهوى ولا قيد أصعب من قيد الشهوة فكيف يسير إلى الله تعالى والدار الآخرة قلب مأسور مسجون مقيد ومنها سقوط الجاه والمنزلة والكرامة عند الله وعند خلقه فإن أكرم الخلق عند الله أتقاهم وأقربهم منزلة أطوعهم له وعلي قدر طاعة العبد له تكون منزلته عنده فإذا عصاه وخالفه سقط من عينه فأسقطه من قلوب عباده ، ومنها أنها تسلب صاحبها أسماء المدح والشرف وتكسوه أسماء الذم والصغار فتسلبه اسم المؤمن والبر والمحسن والمتقى والمطيع والمنتبى والولى والورع والصالح والعايد والخائف والأواب والطيب والرضى ونحوها وتكسوه اسم الفاجر والعاصي والمخالف والمسيء والمفسد والخبيث والسخوط والزانى والسارق والقاتل والكاذب والخائن واللوطى وقاطع الرحم والغادر وأمثالها فهذه أسماء الفسوق وبئس الاسم الفسوق بعد الإيمان التي توجب غضب الديان ودخول النيران وعيش الخزي والهوان وتلك أسماء توجب رضى الرحمن ودخول الجنان ، ومنها أنها تؤثر بالخاصية في نقصان العقل فلا تجد عاقلين أحدهما مطيع لله تعالى والآخر عاص لاواعقل المطيع منهما أوفر وأكمل وفكره أصح

ورأيه أسد والصواب قرينه ولهذا  
تجد خطاب القرآن إنما هو مع  
أولى الآلآب والعقول وكيف  
يكون عاقلاً وافر العقل من يعصى  
من هو في قبضته وفي داره  
وهو يعلم أنه يراه ويشاهده فيعصيه  
وهو بعينه غير متوار عنه  
ويستعين بنعمه على مساخطه  
ويستدعي كل وقت غضبه له  
ولعنته له وباعجبا لو صحت العقول  
لعلبت أن طريق تحصيل اللذة  
والفرحة والسرور وطيب العيش  
إنما هو في رضى من النعم كله  
في رضاه والآلم والعذاب كله في  
سخطه وغضبه ومن أعظم عقوبة  
المعصية أنها توجب القطيعة بين  
العبد وبين ربه تبارك وتعالى  
وإذا وقعت القطيعة انقطعت عنه  
أسباب الخير واتصلت به  
أسباب الشر فأى فلاح وأى  
رجاء وأى عيش لمن انقطعت عنه  
أسباب الخير وقطع ما بينه وبين  
وليه ومولاه الذى لا غنى له عنه  
طرفة عين ولا بدله منه ولا عوض  
له عنه واتصلت به أسباب الشر  
ووصل ما بينه وبين أعدى عدوه  
قتولاه عدوه وتغلى عنه ولية  
فلا تعلم نفس ما فى هذا الانقطاع  
والاتصال من أنواع الآلام  
وأنواع العذاب قال بعض السلف  
رأيت العبد ملق بين الله تعالى وبين  
الشیطان فإن أعرض الله عنه تولاه  
الشیطان وإن تولاه الله لم يقدر عليه  
الشیطان ومن عقوباتها أنها تمحق

لا تسمع دعاها وللآب قبض الصداق فى مجموع العلامة الأمير مع شرحه  
وضوء الشموع وقبضه أى الصداق مجبر ووصى على المال وهو مقدم وصدق  
فى التلف يمين ولا يحتاج لبيئة أى على التلف الذى حلف عليه أو على القبض  
من حيث براءة الزوج ولا يغرمه الزوج ثانية اه والله أعلم (ما قولكم دام  
فضلكم) فى قول المؤذنين بين يدى الخطيب فى يوم الجمعة روى عن أبى هريرة  
رضى الله عنه أنه قال عليه الصلاة والسلام أن يوم الجمعة سيد الأيام وحج  
الفقراء وعيد المساكين والخطبة فيها مكان الركعتين فإذا صعد الخطيب المنبر  
فلا يتكلمن أحدكم ومن يتكلم فقد لغا ومن لغا فلامعة له هل هذا الحديث ورد  
كله فى حديث واحد أم لا وهل قوله مكان بالرفع على أنه خبر قوله والخطبة  
أم بالنصب على أنه ظرف لأن علماء الجاوى اختلفوا فيه فقال بعضهم بنصبه  
ولا يجوز رفعه لأن الرفع يقتضى أن الخطبة موضع للركعتين وليس كذلك بل  
إنما منزلة منزلة الركعتين وأيضاً أن الخطبة مؤنثة والمكان مذكر فكيف  
يخبر عن المؤنث بالمذكر وقال بعضهم برفعه لأنه ظرف متصرف وهو الظاهر  
وإن كان يجوز نصبه ليعلم المبتدون أنه خبر مرفوع بينوا لنا ذلك بأوضح البيان  
ولكم الأجر والثواب من الرحيم الوهاب (الجواب) لم يرد هذا كله فى حديث  
واحد وإنما قولهم روى عن أبى هريرة رضى الله عنه إلى الأيام فهو بمعنى ما فى  
الموطأ من حديث طويل عن أبى هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم خير يوم طلعت الشمس يوم الجمعة وفى الزرقانى عليه وسلم من  
رواية أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة أنه صلى الله عليه وسلم قال خير يوم  
طلعت عليه الشمس يوم الجمعة الحديث اه وقولهم وحج الفقراء وعيد المساكين  
فى الدرر المنتثرة فى الأحاديث المشتهرة للعلامة السيوطى حديث الجمعة حج  
المساكين ابن أبى أسامة فى مسنده عن ابن عباس رضى الله عنهما اه وقولهم فإذا  
صعد الخ فى الجامع الصغير للعلامة السيوطى بلفظ إذا قلت لصاحبك والإمام  
يخطب يوم الجمعة أنصت فقد لغوت اه وفى الزرقانى على الموطأ عند شرحه لهذا  
الحديث ولاحمد من حديث على مرفوعاً ومن قال صه فقد تكلم ومن تكلم فلا  
جمعة له ثم قال وقال الباجى معناه المنع من الكلام وأكد ذلك بأن من أمر غيره  
بالصمت حينئذ فهو لاغ لأنه قد أتى من الكلام بما ينهى عنه كما أن من نهى فى  
الصلاة مصلياً عن الكلام فقد أفسد على نفسه صلاته وإنما نص على أن الأمر  
بالصمت لاغ تنبيهاً على أن كل مكلم غيره لاغ واللغو ردىء الكلام وما لاخير  
فيه اه ثم قال واستدل بالحديث على منع جميع أنواع الكلام حال الخطبة وبه  
قال الجمهور فى حق من يسمعها وكذا الحكم فى حق من لا يسمعها عند الأكثر  
قالوا وإذا أراد الأمر بالمعروف فليجعله بالإشارة قال وللشافعى فى المسئلة

بركة العمر وبركة الرزق وبركة العلم وبركة العمل وبركة الطاعة وبالجملة تحقق بركة الدين والدنيا فلا تجد قط أقل بركة في عمره ودينه ودنياه ممن عصى الله تعالى وما حقت البركة من الأرض إلا بمعاصي الخلق، ومنها أنها تجعل صاحبها من السفلة بعد أن كان مهيباً لأن يكون من العلية، ومنها أنها تجرئ على العبد من لم يكن يتجرأ عليه من أصناف المخلوقات فتجرأ عليه الشياطين حتى بالأذى والإغواء والسوسة والتخويف والتخزين وإنسانه ما مصلحته في ذكره ومضرته في نسيانه وتجري عليه شياطين الإنس بما تقدر عليه من أذاه في غيبته وحضوره وتجري عليه أهله وخدمه وأولاده وجيرانه حتى الحيوان البهيم ونفسه فتأسد وتستعصب عليه فلو أرادها الخير لم تطاوعه ولم تنقد إليه وتسوقه إلى مافيه هلاكه شاء أم أبي وعلى حسب اجترائه على معاصي الله تعالى يكون اجتراء هذه الآفات والنفوس عليه وليس شيء يرد عنه، ومن عقوبتها أنها تجعل العبد أحوج ما يكون إلى نفسه فإن كل أحد محتاج إلى معرفة ما ينفعه وما يضره في معاشه ومعاده والمعاصي تجعل العبد أحوج ما كان إلى نفسه في تحصيل هذا العلم فإذا وقع في مكروه واحتاج إلى التخلص منه خاف قلبه ونفسه وجوارحه

قولان مشهوران وبناهما بعض الأصحاب على الخلاف في أن الخطبتين بدل عن الركعتين أم لا فعلى الأول يحرم لا على الثاني وهو الأصح عندهم فمن ثم أطلق من أطلق منهم إباحة الكلام حتى شنع عليه من شنع من المخالفين اه المراد ومنه يعلم أن قولهم والخطبة فيها مكان الركعتين ليس بحديث وإنما هو توجيه لقوله في الحديث فقد لغوت عند من استدلل به على منع جميع أنواع الكلام وفي العريزي فقد لغوت أي تكلمت بما لا ينبغي لأن الخطبة أقيمت مقام ركعتين فلا ينبغي الكلام فيها فيكره حينئذ تنزيهاً عند الشافعية وتحريماً عند الأئمة اه ومكان إن جعل بمعنى بدل الذي في كلام الزرقاني صح رفعه ولا وجه لمنعه ضرورة إن بدل لا يؤنث للؤنث على أن مكان اكتسب التأنيث من المضاف إليه فيصح رفعه مع بقاءه على معناه ثم اعلم أن قول المؤذنين بين يدي الخطيب يوم الجمعة ما ذكر من الأحاديث بدعة سيئة لوجهين (الأول) أنه استظهار على الشارع بزيادة خطبة على الخطبتين التي طلبها وجعلها بمنزلة الركعتين والثاني أنه بمنزلة زيادة ركعة في صلاة الجمعة خامسة على الأربع الذي جعلها الشارع وزيادة ركعة في الصلاة لاشك في منعه فيكون ما شابهه لأقل من أن يكون مكروهاً كراهة شديدة ولم تدع الضرورة له فيتجه بل من الممكن إدراج الخطيب واحد من هذه الأحاديث في افتتاح خطبته كما لا يخفى على ذي لب ويشهد لذلك قول تاج الدين السبكي في جمع الجوامع قال الشيخ أبو محمد الجويني والمتوضئ يشك أيغسل غسلة ثالثة فيكون مأموراً بها أم رابعة فيكون منها عنها لا يغسل خوف الوقوع في المنهى عنه اه فافهم والله أعلم (ما قولكم) دام فضلكم في قول صاحب الرسالة ابن أبي زيد ولا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل وقال شارحه أبو الحسن ويشترط في شاهدي النكاح العدالة لما رواه ابن حبان في صحيحه من قوله عليه الصلاة والسلام لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل وما كان من نكاح علي غير ذلك فهو باطل لحديث فإن لم يوجد العدول استكثروا من الشهود كالثلثين والأربعين اه فما تعريف هذه العدالة المشروطة في شروط النكاح وما تعريف الذين يستكثر منهم ثم هل يوجد قول بالاكتفاء بأقل من ثلاثين كالعشرة ولو على الضعيف أو خارج المذهب (الجواب) قال العلامة خليل في باب الشهادة العدل حر مسلم عاقل بالغ بلا فسق وبلا حرج وبدعة وإن تأول نكاحي وقدرى اه قال العلامة العدوي على الخرشى ما لم يتب الفاسق وتعرف توبته ثم قال العدالة تطلق بمعنى عدالة الشهادة وهي ما نظر لها المصنف بقوله العدل الخ وتطلق بمعنى المحافظة الدينية على اجتناب الكبائر والكذب وتوقي الصغائر وهو ما نظر له عياض وابن شاس ويوصف بها العبد فلذلك جعلوا هذه الشروط في الشاهد وجعلوا من جملة الشروط أن يكون عدلاً اه والعدالة بالمعنى الأول عرف الفقهاء وبالمعنى



فإن القلب يصدأ بالذنوب ويشخن بالمرض والعبد إنما يحارب بقلبه والجوارح تبع له فإذا لم يكن عند ملكها قوة يدفع بها فما الظن بها والمقصود أن العبد إذا وقع في شدة أو كربة أو بلية خانه قلبه ولسانه وجوارحه عما هو نفع له فلا ينجذب قلبه للتوكل على الله وللإجابة إليه والجمعة عليه والتضرع والتذلل والانكسار بين يديه ولا يطاوعه لسانه لذكره وإن ذكره بلسانه لم يجمع بين قلبه ولسانه هذا وشم أمر أخوف من ذلك وأدهى وأمر وهو يخونه قلبه ولسانه عند الاحتضار والانتقال إلى الله تعالى فربما تغدر عليه النطق بالشهادة كما شهد الناس كثيرا من المحتضرين أصابهم ذلك حتى قيل لبعضهم قل لا إله إلا الله فقال آه لا أستطيع أن أقولها وقيل لآخر ذلك فقال ما ينفعني ما أقول ولم أدع معصية إلا ركبها ثم قضى عليه ولم يقلها وإذا كان العبد في حال ذهنه وكال إدراكه قد تمكن منه الشيطان واستعمله فيما يريد من معاصي الله وقد أغفل قلبه عن الله وعطل لسانه عن ذكره وجوارحه عن طاعته فكيف الظن به عند سقوط قواه واشتغال قلبه ونفسه بما هو فيه من ألم النزاع وجمع الشيطان

الثاني عرف المحدثين كما يؤخذ من الحرثي فظهر أن العدالة المشروطة في شهود النكاح هي عدالة الشهادة التي نظر لها العلامة خليل بقوله العدل الخ وقال العلامة العدوي عند قول شارح الرسالة ويشترط في شاهدي النكاح العدالة مانصه أي عند تحمل الشهادة وإن كانت العدالة لا تشترط في غير النكاح إلا وقت أداء الشهادة اهـ والذين يستكثر منهم عند عدم العدلين هم غير العدول من المستورين والفاسقين وفي الدسوقي عند قول الدردير علي سيدي خليل فغير العدول من مستور وفاسق عدم مانصه هذا عند وجود العدول وأما عند عدمهم فيكن اثنا مستور حالهما . وقيل : يستكثر من الشهود اهـ وقد نصوا على أن شهادة التواتر لاتحد بعدد بل المدار على من يؤمن تواطؤهم على الكذب والله أعلم (ماقولكم) دام فضلكم في أكل بقرة ضربت بندقية على قلبها وكبدها ورثتها فطرحت على الأرض وبقيت تدب على الأرض أقل من عشر ساعات فلحقها ربها وهي حية فذبجها فوجد أثر الضرب في المواضع المذكورة هل يحل أكلها أم يحرم أفئونا (الجواب) نعم يحل أكلها إن صحب تذكيها شخب دم أو قوة حركة ففي شرح أقرب المسالك مع المتن للعلامة الدردير ما حاصله أن ما ليس قبل تذكيته من حياته بسبب خنق أو وقد أي ضرب بحجر أو غيره أو ترد من ذى علو أو نطح لها من غيرها أو غير ذلك من كل ما ينفذ مقتلها إنما يؤكل إذا ذكى بشرطين (أحدهما) أن لا ينفذ بشيء مما ذكر قبل الذبح مقتلها بواحد من خمسة أمور . الأول : قطع النخاع . الثاني : قطع الودج . الثالث : نثر الدماغ . الرابع : نثر الحشو وهو ما حوته البطن من قلب ، وكبد ، وطحال ، وكلوة ، وأمعاء أي إزالة ما ذكر عن موضعه بحيث لا يمكن عادة رده لموضعه . الخامس : ثقب أي خرق مصران وأولى قطعه (وثانيهما) أن يصحب تذكيها إما قوة حركة كمد رجل وضجها لا مجرد مد أو ضم أو ارتعاش أو فتح عين أو ضمها وإما شخب دم منها أي خروجه بقوة وإن لم يتحرك اهـ والله أعلم (ماقولكم) دام فضلكم في رجل من المسلمين حضر بالمحكمة الشرعية مع خصمه وعند الحكم عليه بالحكم الشرعي نفر وقال أنا رعية أرفع أمرى إلى قنصلى فخرج ورفع أمره بالفعل فاذا يحكم عليه بذلك ، ماذا يستحقه شرعا أفئونا (الجواب) قال القاضي أبو الوليد ابن رشد رحمه الله تعالى في أول كتاب التجارة إلى أرض الحرب من مقدماته واجب بإجماع المسلمين أي وبالكتاب والسنة على من أسلم بدار الحرب أن لا يقيم بها حيث تجرى عليه أحكامهم اهـ قال الشيخ عليش وسوى المتأخرون بين هذه الصورة أعنى طرق الإسلام على الإقامة بدار الحرب وصورة طرو الإقامة على أصالة الإسلام في وجوب عدم الإقامة بها حيث تجرى عليه أحكام المشركين اهـ قال ابن رشد فإذا وجب بالكتاب والسنة وإجماع الأمة على من أسلم بدار الحرب

له كل قوته وهيمته وحشره عليه  
بجميع ما يقدر عليه لينال منه  
فرصة فإن ذلك آخر العمل  
فأقوى ما يكون عليه شيطانه  
ذلك الوقت وأضعف ما يكون  
هو في تلك الحالة عن ترى يسلم  
على تلك الحالة فهناك يثبت الله  
الذين آمنوا بالقول الثابت في  
الحياة الدنيا وفي الآخرة ويضل  
الله الظالمين ويفعل الله ما يشاء  
ولقد قطع خوف الخاتمة ظهر  
المتقين وكأن المسيئين أخذوا  
توقيعاً بالآمان أم لكم آيمان  
علينا بالغة إلى يوم القيامة إن  
لكم لما تحكمون

يا آمنة مع قبح الفعل منه أهل  
أتاك توقيع أمن أم أنت تملكه  
جمعت شيئين أمنا واتباع هوى  
هذا وإحداهما في المرء يهلكه  
والمحسنون على درب المخاوف قد  
ساروا وذلك درب لست تسلكه  
فرطت في الزرع وقت البذر من سفه  
فكيف عند حصاد الناس تدركه  
هذا وأعظم شيء فيك زهدك في  
دار البقاء بعيش سوف تتركه  
من السفه إذا بالله أنت أم الـ  
مغبون في البيع غبناسوف يوعكه  
ومن عقوباتها أنها تعمى القلب  
فإن لم تعمه أضعفت بصيرته ولا بد  
وقد تقدم أنها تضعفه ولا بد فإذا  
عمى وضعف فأتى لهم من معرفة  
الهوى بل قد تتوارد على القلب  
حتى ينعكس سيره فيدرك الباطل  
حقاً والحق باطلاً والمعروف

أى وكذا لو طرأت الإقامة بها على أصالة الإسلام أن يهجره ويلحق بدار المسلمين  
ولا يشوى بين المشركين ويقم بين ظهرانيهم لثلا تجرى عليه أحكامهم فكيف يباح  
لأحد الدخول إلى بلادهم حيث تجرى عليه أحكامهم في تجارة أو غيرها اهـ وعليه فنفور  
هذا الرجل المسلم عن الحكم الشرعى وميله لرفع أمره إلى قصص الكافر ليحجرى عليه حكم  
أولى بالتحريم مما ذكره ابن رشد والشيخ عليش ضرورة أن الذى صرح بتحريمه  
ليس فيه رغبة عن الحكم الشرعى وميل لحكم الكافر صراحة بل التزام بخلاف هذا الرجل  
المستول عنه كما لا يخفى قال العلامة ابن فرحون في تبصرته العقوبة تكون على فعل  
محرم أو ترك واجب أو ترك سنة أو فعل مكروه ومنها ما هو مقدر ومنها ما هو غير مقدر  
وتختلف مقاديرها وأجناسها وصفاتها باختلاف الجرائم وكبرها وصغرها وبحسب  
حال المجرم في نفسه وبحسب حال القائل والمقول فيه والقول ، قال ابن قيم الجوزية  
اتفق العلماء على أن التعزير مشروع في كل معصية ليس فيها حد بحسب الجنائية  
في العظم والصغر وبحسب الجاني في الشر وعدمه اهـ ولا شك أن هذا الرجل قد  
ارتكب محرماً إن لم يكن كفراً فهو قريب منه فيجب على الحاكم المبالغة في عقوبته  
بما يكون رادعاً له ولا مثاله والله أعلم (ما قولكم دام فضلكم) في عقار أوقفه  
من يملكه على نفسه ثم على أولاده ثم على أولاد أولاده طبقة بعد طبقة ثم على  
المعاتيق ثم على جهة لا تنقطع وقد انحصر الوقف الآن في أولاد أولاد الواقف  
فيتعدى أحدهم على قطعة أرض مسقوية من الوقف وبدلها بأرض عثرية والحال  
أنه ليس هو بناظر ولا بالوقف خراب يجوز استبداله برفع المستحقون المستبدل  
للقاضى فادعى أن الأرض العثرية ملكه بوضع يده عليها وأنكر كونه أخذها  
عن قطعة الأرض المسقوية التي هي من ضمن الوقف فطلب القاضى من المستحقين  
المدعين على المستبدل المذكور بيته تشهد بأن الأرض العثرية بدل عن المسقوية التي من  
ضمن الوقف المذكور فأحضروا شاهدين فشهدا بذلك فظعن في الشاهدين المستبدل  
بأنهم عصبه وعنده البيته على ذلك فأجاب المستحقون المذكورون بأنهم عصبه  
لا يستحقون في الوقف شيئاً فهل يكون الطعن المذكور في بيته الوقفية موجباً  
لعدم قبولهم أم لا أفئونا (الجواب) إن الطعن في بيته الوقفية بأنهم عصبه لم تبطل  
شهادتهم بالوقفية إذا انحصر الوقف فيهم أو كان معهم مشارك في الوقف أو كان  
الوقف يرجع إليهم بعد حين قال العلامة الدردير في شرحه على أقرب المسالك مع  
المتن ولا شهادة لشاهدين جر بها نفعاً كشهادته بعق عبدتيهم الشاهد في ولاته  
كأن يشهد أن أباه مثلاً قد أعتق عبده فلانا وفي الورثة من لاحق له في الولاء  
كالبنات والزوجات ويشترط أن تكون التهمة حاصلة في الحال بأن يكون العبد  
لومات الآن ورثه الشاهد وأما إذا كان قد يرجع إليه الولاء بعد حين كما لو شهد  
أن أخاه قد أعتق عبده وللأخ ابن فتقبل شهادته كما تقبل إذا كان لا وارث معه

أومعه وارث يشاركه في الولاء لعدم التهمة اه والله أعلم (ماقولكم دام فضلكم)  
 في الرجل إذا جعل للمرأة عبده صداقا وعقد عليها بعد أن طلقها رجل قبله وانقضت  
 عدتها بالأطهار ودخل فأنث بولد خمسة أشهر من وطء الثاني فاستفتى الرجل  
 بعض علماء التكرارة عن الحمل هل يكون له فأفتاه بأن الحمل للأول وأمره  
 بطلاقها فطلقها وأخذ العبد الذي جعله صداقا فهل العبد له أم لها وهل الفتوى  
 المذكورة صحيحة أم لا أفتونا (الجواب) إن نكاح الرجل الذي فاسد لوقوعه في عدة  
 طلاق الأول لقول العلامة خليل في حق غير الحامل والمرتبة وهي التي تعتد  
 بالأقراء كما صرح به شمس الدين التتائي وغيره وإن أنت بعدها أي العدة بولد لم يزد  
 علي أقصى الحمل من وطء الأول ولم يبلغ أقله من الثاني لحق بالأول إلا أن ينفيه  
 بلعان اه مع قول الشيخ عليش في فتاويه الحامل تحيض عندنا ودلالة الحيض علي  
 عدم الحمل ظنية أغلبية اكتفى بها الشارع حيث لم يتحقق ولم يرتب فيه رققا بالنساء  
 فالثاني نكحها وهي في عدة الأول وحامل منه اه ففتوى بعض علماء التكرارة  
 صحيحة وقد تأيد تحرير المرأة علي الثاني والعبد المجهول صداقا للمرأة لالثاني  
 قال العلامة خليل وما فسخ بعده أي بعد البناء فالمسمى واجب للمرأة كان أي  
 المسمى حلالا اه بتوضيح من شرح الدردير والله أعلم (ماقولكم) دام فضلكم  
 في امرأة زوجت مراراً وطلقت ثم بعد خروجها من عدة الثالث ظهر لها عبد  
 رقيق خطبها ورغبت فيه وأبوها غير راض فهل لها أن تزوج عليه بتوكيل غير  
 أيها أو يجبر أبوها علي تزويجها عليه أم كيف الحكم أفتونا (الجواب) حيث  
 كانت المرأة المذكورة متصفة بصفتين من صفات أربع أعني الجمال والمال  
 والنسب والحسب أي الأخلاق السكرية كالعلم والحلم والتديرو الكرم ونحوها  
 من محاسن الأخلاق لم يحز لمن له الولاية العامة أن يتولى عقد نكاحها مع وجود  
 أيها ولو علي كفو ولا يصح العقد إلا إذا دخل الزوج بها وطال بنحو ثلاث  
 سنين بل قال بعضهم الحكم المذكور يجري أيضا إذا كانت متصفة بصفة واحدة  
 من الصفات الأربع ولا شك أن المرأة المذكورة ذات نسب ولا يجبر الأب  
 المذكور علي الإجابة لتزويج بنته المذكورة علي ذلك الرقيق الذي رغبت فيه  
 لانه غير كفؤ لها والله أعلم (ماقولكم) دام فضلكم في رجل قال لزوجته عند  
 المشاجرة إن لم تقولي ياسيدي طول الدوام فأنث طالق ثلاثا تحرم علي وتحلي  
 لغيري فقالت له لا أقول لك ياسيدي ونادته باسمه فهل وقع عليه الطلاق أم لا يقع  
 إلا في آخر جزء من حياتها عند تحقيق اليأس من قولها ياسيدي لأن إن لم شرط  
 لما يستقبل من الزمان وتفيد التراخي ولا عبرة بقولها لا أقول لك ياسيدي  
 وندائها له باسمه فلا يقع به الطلاق المعلق ولا بدلالة الحال المقترضة تعظيم الرجل  
 حسب قصده مع تحقيرها له بندائها له باسمه خصوصا والعرف يقتضي ذلك

منكرا والمنكر معروفا فينكس  
 في سيره ويرجع عن سفره إلى الله  
 والدار الآخرة إلى سفره إلى  
 مستقر النفوس المبجلة التي رزيت  
 بالحياة الدنيا واطمأنت بها وغفلت  
 عن الله وآياته وتركت الاستعداد  
 للقائه ولولم يكن في عقوبة الذنب  
 إلا هذه العقوبة وحدها لكانت  
 داعية إلى ترك الذنوب والبعد عنها  
 والله المستعان . ومنها أنها مدد  
 من الإنسان يمد به عدوه عليه  
 وجيش يقويه به علي حربه  
 فالذنوب والمعاصي سلاح ومدد  
 يمد بها العبد أعداءه ويعينهم بها  
 علي نفسه فيقاتلون به بسلاحه  
 ويكون معهم علي نفسه وهذا  
 غاية الجهل ما يبلغ الأعداء من  
 جاهل ما يبلغ الجاهل من نفسه .  
 ومن العجائب أن العبد  
 يجد بجهده في نفسه وهو يزعم  
 أنه لهامكرم ويجهد في حرمانها  
 أعلي حظوظها وأشرفها وهو  
 يزعم أنه يسعى في حظها ويذل  
 جهده في تحقيرها وتدنيسها وهو  
 يزعم تعليلها وترفعها وتكبرها  
 ومنها أنها تنسى العبد نفسه وإذا نسي  
 نفسه أهملها وأفسدها وأهلكها  
 وأي عقوبة أشد من عقوبة من  
 أهمل نفسه وضعفها ونسي مصالحها  
 وذواء دائها وأسباب سعادتها  
 وخلاصها . ومنها أنها تزيل  
 النعم الحاضرة وتقطع النعم  
 الواصلة فتزيل الحاصل وتمنع  
 الواصل ومن العجب علم العبد



بذلك مشاهدة في نفسه وغيره  
روية وسماعا لما غاب عنه من  
أخبار من أزيلت عنهم نعم الله  
بارتكاب معاصيه وهو مقيم  
على معصية الله كأنه مستثنى من  
هذه الجملة وبخصوص من هذا  
العموم وكأن هذا الأمر جاز  
على الناس لاعليه وواصل إلى  
الخلق لآليه فأى جهل أبلغ من  
هذا وأى ظلم للنفس فوق هذا  
فالحكم لله العلي الكبير ومنها  
أنها تباعد عن العبد وليه وأنفع  
الخلق له وأنصحهم له ومن سعادته  
في قربه وهو الملك الموكل به  
وتدنى منه عدوه وأغش الخلق  
إليه وأعظمهم ضررا له وهو  
الشیطان . خرج الترمذى وابن  
عدى وأبو نعيم في الحلية عن ابن  
عمر رضى الله عنهما عن رسول الله  
صلی الله علیه وسلم أنه قال إذا  
كذب العبد كذبة تباعد الملك  
منه ميلا من نين ماجاه به فإذا كان  
هذا تباعد الملك منه من كذبة  
واحدة فماذا يكون مقدار بعده  
مما هو أكبر منها وأغش وقال  
بعض السلف إذا ركب الذکر  
الذکر عجت الأرض إلى الله  
وهربت الملائكة إلى ربها وشكت  
إليه من عظم ما رأت قال بعض  
الصحابه إن معكم من لا يفارقكم  
فاستحيوا منهم وأكرمواهم ولا تأثم  
من لا يستحي من الكريم العظيم  
ولا يبجله ولا يوقره، ومنها أنها  
تستجلب موارد هلاك العبد في

ولا بقوله طول الدوام أفوتنا تفصيلا مع بيان ما يفيد ذلك من العبائر التحوية  
والفقهية (الجواب) يقع عليه الطلاق ثلاثا في الحال ولا يتوقف وقوعه على  
تحقيق اليأس من قولها له ياسيدى لأمرين الأمر الأول أن الصيغة التي وقع  
بها الطلاق صيغة حنث وقع فيها الحلف على فعل شيء ذى أجزاء والذي يتوقف  
فيها على تحقيق ذلك الفعل بتمامه الحاصل بآخر جزء من حياتها هو البر لا الحنث  
قال الشيخ الدسوقي على شرح الدردير على خليل إذا كانت الصيغة صيغة حنث  
وحلف على فعل شيء ذى أجزاء فلا يعبر بفعل البعض وذكر شيخنا وغيره أن  
من حلف عليه بالأكمل فإن كان أى الحلف عليه في آخر الأكمل فلا يبر الحالف  
إلا بأكل المحلوف عليه ثلاث لقم فأكثر وإن لم يكن الحلف عليه آخر الأكمل  
فلا يبر الحالف إلا بشبع مثله اه والأمر الثانى أن الصيغة التي وقع بها الطلاق  
صيغة حنث مطلق وصيغة الحنث المطلق يقع بها الحنث إذا كان المحلوف به طلاقا  
بمجرد العزم على الضد وتحنيث نفسه قال العلامة الدسوقي إن الحالف بصيغة  
الحنث المطلق يلزمه الحنث إذا كان المحلوف به طلاقا نحو إن لم أفعل فأنطالق  
بمجرد العزم على الضد وتحنيث نفسه ولا يتأنى له الرجوع اه فمن باب أولى يقع  
الحنث بفعل المحلوف على تركه حيث نادته هنا عقب وقوع الحلف منه باسمه  
ألا ترى أنهم قالوا إن صيغة الحنث المؤجل لا حنث فيها بالعزم على الضد وإنما  
الحنث فيها بعدم فعل المحلوف عليه إذا فات الأجل وبفعل المحلوف على تركه كما في  
الدسوقي ومن هنا تعلم أن من يزعم أنه لا يقع عليه إلا في آخر جزء من حياتها عند  
تحقيق اليأس من قولها له ياسيدى قد أشبهه عليه البر بالحنث هذا ولا فرق في هذا بين كون  
التعليق ياذا أو إن كما يشهد له قول الشيخ الخرشى عند قول الشيخ خليل في باب  
الخلع وإن علق بالإقباض أو الأداء لم يختص بالمجلس إلا لقرينة يعنى أن الزوج  
إذا قال لزوجته إذا أقبضتني كذا فأنطالق أو قال لها إن أدبتني كذا فأنطالق  
طالق أو إذا أومتى أدبتني فقد طلقك لم يختص إقباضها أو أدائها بالمجلس الذى  
قال لها فيه ذلك القول بل إذا أقبضته أو أنت إليه بما طلبه منها فإنها تطلق  
منه ولو بعد المجلس ما لم يطل بحيث يرى أن الزوج لا يجعل التملك إليه الخ اه  
المراد وكذا يشهد له قول علماء المعاني إن كلمة إن للشرط مع الشك أى لشك  
المتكلم في حصول الشرط في المستقبل وإذا للشرط مع القطع أى قطع المتكلم  
بحصوله بالوضع له قرآن تصرف معناه إلى الاستقبال دون لفظه وهى أدوات  
الشرط كلها إلا لو ولما اه والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب  
(ماقولكم) دام فضلكم في قول الرجل لزوجته إذا تنازلت لى عن جميع  
ما تستحقه النساء عند الرجال من مصرف وعدة ونحوه وكتبت لى ورقة بذلك بمهر  
أليك تكونى طالقاً ثلاثاً فأجابته بقولها نعم أتنازل عن ذلك كله وأكتب لك

ورقة بذلك بمهر أبي فهل يتوقف وقوع الطلاق المذكور على إتيانها بالورقة المذكورة أم لا (الجواب) نعم يتوقف وقوع الطلاق المذكور على الإتيان بالورقة المذكورة لأن المعلق عليه الطلاق المذكور هو تنازلها عن ذلك مقيداً برضا أيها به فمضى لم تأت بالورقة المذكورة الدالة على رضا أيها بالتنازل عما ذكر لم يحصل المعلق عليه الطلاق وقد قال العلامة الدردير في أقرب المسالك مامعناه إن قال الرجل لزوجته إن فعلت كذا فأنت طالق فهو على بر حتى يقع الحلوف عليه اه والله أعلم (ماقولكم) دام فضلكم فيمن أوقف في صحته عقاراً على نفسه ثم على أولاده وأجاز لهم بيعه على شرط الحاجة والرشد لهم وتصديقهم في دعوى الاحتياج بلا يمين فهل يصح الوقف المذكور مع انقطاعه بما ذكر وهل يصح لهم البيع بالشرط المذكور أم لا (الجواب) الوقف صحيح مع الانقطاع بما ذكر ويصح البيع ويجوز بالشرط المذكور قال الأمير في شرح مجموعه واتباع شرطه إن لم يحرم كبيع الموقوف عليه كالواقف إن احتاج اه قال الشيخ حجازي عليه والاحتياج شرط في جواز البيع لاصحته إذ يصح شرط البيع بدون قيد الاحتياج ولا بد من إثبات الحاجة والحلف عليها وأنه لا مال له ظاهراً ولا باطناً إلا أن يشترط الواقف أنه يصدق فيها بلا يمين فيعمل بذلك أفاده عبد الباقي الزرقاني وغيره اه والله أعلم (ماقولكم) دام فضلكم فيمن يدعى العلم ويقول إن حقيقة الحمدية قديمة في مرتبة الإله هل هو فاسق أو كافر أو كيف الحكم أفتونا (الجواب) من حيث إن القدم يطلق على الحادث بمعنى طول المدة لم يلزم على قول من يدعى العلم أن حقيقة الحمدية قديمة كفر إلا إذا اعتقد أنها قديمة بمعنى أنه لا أول لوجودها كما يوهمه قوله في مرتبة الإله نعم يمكن حمل هذا على أنها في مرتبة الإله في الجملة من حيث أن وجودها لم يسبقه وجود مخلوق بشهادة حديث أول ما خلق الله نور نبيك يا جابر وعلى ذلك فلا سبيل إلى تكفيره بل إلى تفسيره فيجب على ولي الأمر تأديبه بما يراه رادعاً له ولا مثاله والله أعلم (ماقولكم) دام فضلكم في امرأة حرية أعطت بنتها لرجل مسلم في بلاد الحرب في مقابلة دين أخذته منه فأسلت البنت وعقد عليها الرجل في بلاد الحرب صورة ليمكن من السفر بها لبلاد الاسلام ثم سافر بها وعقد لها في بلاد الاسلام على رجل آخر عقداً صحيحاً وأخذ من مهرها في مقابلة دينه الذي له عند أمها الحرية فهل يجوز له ذلك أم لا أفتونا مأجورين (الجواب) من حيث أن المسلم المأسور في بلاد الحرب يجوز له إن لم يؤمنه الحربي طائعا خيانة الحربي إن أمن على نفسه ويحل له كل ما أخذه من ذلك حتى النساء ويجوز له وطؤها إذا خرج بها من بلادهم كما في شرح أقرب المسالك للعلامة الدردير تكون البنت الحرية التي أخذها المسلم في مقابلة ما أعطاه لأمها الحرية في بلاد الحرية مسلماً له ويكون تزويجه

دنياه وآخرته فإن الذنوب أمراض متى استحكمت قتلت ولا بد كما أن البدن لا يكون صحيحاً إلا بعد حفظ قوته واستفراغ يستفرغ المواد وحمية يمتنع بها من تناول ما يؤذيها فكذلك القلب لا يتم حياته إلا بغذاء من الإيمان والأعمال الصالحة واستفراغ بتوبة نصوح يستخرج بها المواد الفاسدة والاخلط الرديئة منه وحمية توجب له حفظ الصحة ويحتمل ما يضادها وقد أحسن القائل

جسمك بالحمية حصنته

مخافة من ألم طارئ

وكان أولى بك أن تحتوى

من المعاصي خشية البارئ

فمن حفظ القوة بامثال الأوامر

واستعمل الحمية باجتناب النواهي

واستفرغ التخليط بالتوبة

النصوح فقد أدرك الخير كله

وفاته الشر كله فليتأمل المتبصر

لدينه في هذه العقوبات التي

ل للذنوب فواحدة منها تسكني لمن

طلب الخلاص من شرك

الاقفاص ولتذكر فصلاً ذكره

حجة الإسلام في منهاج العابدين

وفيه مقنع لمن حلف بعناية من

ولاه؛ فقال: الفصل الأول العين

ثم عليك وفقك الله وإيانا بحفظ

العين فإنها سبب كل آفة وقتة

وأذكر في أمرها ثلاثة أصول

كافية (أحدها) ما قال الله سبحانه

وتعالى قل للمؤمنين يغضوا

لها في بلاد الإسلام من قبيل تزويج السيد أمته وللسيد أخذ صداق أمته لنفسه  
ولو قبل الدخول كما في أقرب المسالك وشرحه للعلامة الدردير أيضاً والله أعلم  
﴿ماقولكم﴾ دام فضلكم في أخذ الربا من الكافر الحربى هل يجوز أم لا  
﴿الجواب﴾ إن مقتضى قول العلامة الصاوى على أقرب المسالك في باب الجهاد  
مال الحربى يجوز لنا تناوله بأى وجه اه أنه يجوز أخذ الربا منه والله أعلم  
﴿ماقولكم﴾ دام فضلكم في قراءة القرآن والأحاديث كصحیح البخارى ومسلم  
والصلوات كدلائل الخيرات والأدعية المأثورة إذا كان ذلك مضبوطاً بالقلم  
من غير سند من أحد ولا إذن ولا نقل وأن يعمل بما فهم ويفهم غيره  
ويعمل بظهور المعنى أو بتفهم الشارح له ويترك ما لم يفهمه فهل يجوز ذلك أو لا  
إلا في كتب الفقه أو لا يجوز ذلك كله إلا بسند وإذن ونقل من شيخ أفوتنا  
﴿الجواب﴾ أما القرآن فلا يجوز تلاوته بغير تلقى من عارف متلقى لأميرين  
أحدهما حرمة اللحن فيه لقوله تعالى قرآناً عربياً غير ذى عوج والثانى فرضية  
تجويده الثابتة بالكتاب وهو قوله تعالى ورتل القرآن ترتيلاً قال البيضاوى  
أى جوده تجويداً وقد جاء عن على كرم الله وجهه أنه قال الترتيل أى فى الآيات  
المذكورة هو تجويد الحروف ومعرفة الوقوف وبالسنة أعنى قوله صلى الله عليه  
وسلم رب قارئ للقرآن والقرآن يلغنه أى إذا أحل مبانيه أو معانيه أو بالعمل  
بما فيه ومن جملة العمل بما فيه ترتيله وتلاوته حق تلاوته لأن الله تعالى أنزله  
مجوداً مرتلاً ونحو ذلك وبالإجماع وذلك أنه قد وصل إلينا كذلك من المشايخ  
العارفين بتحقيقه وتدقيقه المتصل سندهم بالنبي صلى الله عليه وسلم عن جبريل  
عن اللوح المحفوظ عن الله عز وجل وأما الأحاديث والصلوات كدلائل الخيرات  
والأدعية المأثورة فمن أن اللحن فيها يقتضى الكذب فى نسبتها معه للنبي صلى الله  
عليه وسلم أو لمن أثرت عنه والكذب من الكبائر سيما على النبي صلى الله عليه  
وسلم يتوقف جواز قراءتها بلا تلقى على أحد أمرين أحدهما كون النسخة صحيحة  
مضبوطة بضبط عارف بالعربية أو متلقى لها من عارف وثانيهما كون القارئ  
ذكياً فطناً متقناً للعربية ومع هذا فقراءتها بالتلقى ممن ثبت تلقيه بالسند أدعى  
لحصول بررة المشايخ ونفحاتهم وأسلم من أن يحوم حول حصى الكذب عليه  
صلى الله عليه وسلم أو على من أثر عنه ذلك فيوشك أن يواقع فيه فدخل تحت  
وعيده وأما العمل بما فهم وتفهمه للغير فحل جوازه فى القرآن وخلافه إذا كان  
اللفظ ظاهر الدلالة عليه وهو معلوم الصحة لكل أحد لم يخالف أصلاً من أصول  
الشريعة المطهرة ومع هذا فالفهم والتفهم من المتلقى والواقف على أصول الشريعة  
المطهرة أسلم لكونهما حيثنذ رمية من رام وأما كتب الفقه فمدار جواز قراءتها  
والعمل بما يفهم منها وتفهمه للغير على فطنة القارئ والعامل أو وضوح العبارة

من أبصارهم ويحفظوا فروجهم  
ذلك أزكى لهم إن الله خير بما  
يصنعون واعلم أنى تأملت هذه  
الآية فإذا فيها مع قصرها ثلاثة  
معان عزيزة تأديب وتنبيه وتهديد  
أما التأديب فقوله تعالى قل  
للمؤمنين يغضوا من أبصارهم  
ولا بد من امتثال أمر السيد  
والتأديب بأدبه ولا فيكون سيئ  
الأدب فيحجب ولا يؤذن له فى  
حضوره المجلس والمثول بالحضرة  
فافهم هذه النكتة وتأمل ماتحتها  
فان فيها ما فيها وأما التنبيه فقوله  
تعالى ذلك أزكى لهم وينطلق  
على معنيين والله أعلم، الأول  
أن ذلك أطهر لقلوبهم والزكاة  
الطهارة والتزكية التطهير والثانى  
ذلك أنمى لخيرهم وأكثر والزكاة  
فى الأصل النمو فشبّه على أن فى  
غض البصر تطهير القلب وتكثير  
الطاعة والخير وذلك أنك إن لم  
تعص بصرك وأرخت عنانه  
تنظر إلى ما لا يعينك فلا تخلو  
إما أن تقع عينك على حرام فإن  
تعمدت فذنب كبير وربما  
تعلق قلبك بذلك فهلك إن لم  
يرحمك الله تعالى فلقد روى  
أن العبد لينظر النظرة يتغل بها  
قلبه كما يتغل الأديم فى اندباغ  
لا يتففع به أبداً وإن كان مباحا  
فربما يشغل قلبك به فجاءك  
الوساوس والخواطر بسببه ولعلك  
لا تصل إليه فتبقى مشغول القلب  
منقطعا عن الخير وإن كنت لم تر



ذلك كنت مستريحاً عن ذلك كله  
وفي هذا المعنى ذكر عن عيسى  
صلوات الله عليه: إياكم والنظرة  
فإنها تزرع في القلب الشهوة وكفى  
بها لصاحبها فتنة وقال ذو النون  
نعم حاجب الشهوات غصن الأبصار  
ولقد أحسن القائل

وأنت إذا أرسلت طرفك رائداً  
لقلبك يوماً أتعبتك المناظر  
رأيت الذي لا كله أنت قادر

عليه ولا عن بعضه أنت صابر  
فاذن مهما كنت غاضاً للبصر  
حافظاً للعين لا تنظر إلى ما لا يعينك  
ولا يهيمك كنت تقي الصدر فارغ  
القلب مستريحاً عن كثير  
الوسواس سالم النفس عن  
الآفات متزايد في الخيرات فتنبه  
لهذه النكته الجامعة والله  
ولي التوفيق بمنه وفضله وأما التهديد  
فقوله تعالى إن الله خير بما  
يصنعون وقال تعالى يعلم خائنة  
الاعين وما تخفي الصدور وكفى بهذا  
تحذيراً لمن خاف مقام ربه فهذا  
أصل واحد من كتاب الله عز وجل  
والأصل الثاني ما روينا عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه  
قال إن النظر إلى محاسن المرأة  
سهم مسموم من سهام إبليس فمن  
تركه أذاقه الله طعم عبادة تسره  
وإن وجد أن حلاوة العبادة ولذة  
المناجاة من العابدين بمكان وهذا  
شيء مجرب عليه وتحققه من عمل  
به لأنه إذا امتنع عن النظر إلى  
ما لا يعينه يجد لذة للعبادة وحلاوة

ومع هذا فكون القارئ والعامل متلقياً أولاً وأسلم والله أعلم (ما قولكم) دام  
فضلكم فيما اعتاده بعض أهلنا الجاويين الآن إذا أريد أن يدفن ميت ينزل  
في القبر واحد من طلبة العلم الذي يعتقد الناس أنه من الصالحين فيضطجع في اللحد  
قبل أن يوضع الميت فيه ويقرأ ما شاء من الدعاء وغيره ليرفع الله عن ذلك الميت  
فتنة القبر وعذابه ويوسع له القبر ببركة جسم المضطجع ودعائه فبعد أن يقوم  
من الاضطجاع يوضع الميت في ذلك اللحد واستدل الفاعل لذلك بما ذكر في بعض  
كتب الجاوية من أن الحافظ أبا نعيم روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نزل في  
قبر فاطمة بنت أسد والدته سيدنا علي رضي الله تعالى عنه ونزع ثيابه واضطجع  
في لحدها قبل دفنها ثم خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فسل عن ذلك فقال  
صلى الله عليه وسلم أريد أن لا تمسها النار أبداً إن شاء الله وأن يوسع لها قبرها؛  
فيأعلباء الشريعة وحكامها هل ذلك ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم بطريق  
صحيح أم لا وهل لنا أن نفعل لأمواتنا مثل ذلك وإذا فعلناه فهل يرفع الله عنهم  
فتنة القبر وعذابه ويوسع لهم قبورهم أم لا فخرجوا من فضلكم وإحسانكم أن  
تزيلوا عنا معاشر الأمة الملايوية الجهل والحماقة والعمى بحسن بيانكم الشافي ولكم  
جزيل الأجر والثواب من الملك الوهاب (الجواب) أقول أما ثبوت ما ذكر  
عن النبي صلى الله عليه وسلم فنعم لأن أبا نعيم والديلي وأبا عمر بن عبد البر  
رووا الحديث مرسلين قالوا أخبر أبو الفرج ابن أبي الرجاء إجازة بإسناده عن  
أبي بكر بن أبي عاصم حدثنا عبد الله بن شبيب بن خالد القيسي حدثنا يحيى بن  
إبراهيم بن هانئ أخبرنا حسين بن زيد بن علي بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي  
عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كفن فاطمة بنت أسد في قبصه  
واضطجع في قبرها وجزأها خيراً وقد قال ابن حجر في شرح النخبة ما خلاصته  
إن المشهور من قولي أحمد وهو قول المالكيين والكوفيين أن المرسل يقبل  
مطلقاً أي سواء اعتضد بمجيئه من وجه آخر أو لم يعتضد بمجيئه وقال الشافعي  
يقبل إن اعتضد بمجيئه من وجه آخر يبين الطريق الأولى مسنداً كان أو مرسل  
ليترجح احتمال كون المحذوف ثقة في نفس الأمر ونقل أبو بكر الرازي من  
الحنفية وأبو الوليد الباجي من المالكية أن الراوي إذا كان يرسل عن الثقات  
وغيرهم لا يقبل مرسله اتفاقاً اه أي إذا عرف من حاله أنه غير ملتزم بأن يرسله  
عن ثقة فلا يقبل مرسله وأما إذا لم يعلم حاله فرسله مقبول اتفاقاً عند الحنفية  
والمالكية كما إذا علم بالاستقراء أنه لا يرسل إلا عن ثقة كسعيد بن  
المسيب كما في حاشية الشيخ حسين العدوي عليه وهذا الحديث قد رواه أبو عمر  
ابن عبد البر أيضاً من طريق آخر تبين الطريق الأولى مسنداً فقال وروى سعد  
ابن أبي الوليد الساتري عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس رضي الله تعالى

للطاعة وللقلب صفوة لم يجدها قبل ذلك والأصل الثالث أن تنظر إلى كل عضو من أعضائك يصلح لماذا وتنظر له ماذا فعل فعلي حسب ذلك تصونه وتحفظه فالرجل للسبي في رياض الجنة وقصورها واليد للسكران والشراب وتناول الثمار وكذلك في سائر الأعضاء فالعين إنما هي للنظر لرب العالمين سبحانه وليس في الدارين كرامة أجل ولا أكبر من ذلك تحقيق شيء ينتظرون ويرجى لهم مثل هذه الكرامة أن يصاب ويحفظ ويعز ويكرم فهذه الأصول الثلاثة إذا أحسنت التأمل فيها كفتك المؤنة في هذا الفصل والله ولى التوفيق انتهى كلام الحجة رضى الله عنه وقد طال بنا الكلام في ذلك فعلى المستبصر الطالب لمصالح نفسه وآخرته أن ينسج نفسه من هذه اللجة بالابتهال إلى الله تعالى والتضرع تحت أذيال بيته وعند الملتمزم والمستجار وبقية أما كن الإجابة وعند شرب ماء زمزم خصوصاً بعد الدعاء الوارد في ذلك أن ينزع من قلبه محبة غيره سبحانه ولا يسلط عليه بذنوبه من لا يخافه ولا يرحمه وليبعد عن أوقع المعصية معه ولا يجالسها ولا يعاشره ولقد أحسن من قال

كل الحوادث مبدأها من النظر  
ومعظم النار من مستصغر الشرر  
كم نظرة بلغت من قلب صاحبها  
كمبلغ السهم بين القوس والوتر

عنهما نحو هذا أوزاد فقال ما رأيته صنع بأحد ما صنعت بهذه قال إنه لم يكن بعد أبي طالب أبرّ بي منها إنما ألبستها قميصاً لتكسى من حل الجنة واضطجعت في قبرها ليهون عليها عذاب القبر فعلم أن هذا الحديث مقبول في المذاهب الأربعة أما أولاً فلأنه قد اعتضد بمجيبه من طريق آخر مسند تبيين الطريق الأولى وأما ثانياً فلأنه لم يعلم حال روايه فافهم وأما إنه هل يجوز أن يفعل الآن بميت مثل ذلك فلا لأنه من خصوصيات فاطمة بنت أسد كما يشهد له وجوه الوجه الأول مارواه ابن عبد البر في حديث ابن عباس من قوله مخاطباً للنبي صلى الله عليه وسلم ما رأيته صنع بأحد الخ الوجه الثاني ما ذكره الشيخ حسين العدوى الحمزاوى بما خلاصته أنه إذا توكل ما أخرجه ابن سعد عن أبي سعيد الخدري قال كنت ممن حفر لسعد قبره فكان يفوح علينا المسك كلما حفرنا مع ما أخرجه ابن سعد وأبو نعيم من طريق محمد بن المنكدر عن محمد بن شريحيل قال قبض إنسان يومئذ بيده من تراب قبره قبضة فذهب بها ثم نظر إليها بعد ذلك فاذا هي مسك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سبحان الله سبحان الله حتى عرف ذلك في وجهه فقال الحمد لله لو كان أحد ناجياً من ضمة القبر لنجا منها سعد ضم ضمة ثم فرج الله عنه قال سيدي محمد الزرقاني وقوله في الحديث سبحان الله سبحان الله مرتين تعجباً من كون تراب قبره صار مسكاً مع كونه ضم قال وقوله حتى عرف ذلك في وجهه أى التعجب الدال عليه التسبيح فقال الحمد لله أى شكري له على تفرجه عن سعداه وماورد عنه صلى الله عليه وسلم ماعنى لأحد من ضغطة القبر إلا فاطمة بنت أسد فقيل يارسول الله ولا ابنك القاسم قال ولا إبراهيم الذى هو أصغرهما وقول العارف بالله الشعراى في مختصر التذكرة فائدة لا ينجو من ضمة القبر أحد إلا أربعة فاطمة بنت محمد صلى الله عليه وسلم وفاطمة بنت أسد والأنبياء عليهم الصلاة والسلام ومن قرأ قل هو الله أحد في مرضه ولو مرة واحدة مع قوله أيضاً وروى الحافظ أبو نعيم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تبع جنازة فاطمة بنت أسد وكان مرة يحمل ومرة يتقدم ثم نزل قبرها ونزع قميصه صلى الله عليه وسلم وتمسك في لحدها ثم خرج فسأله عن نزع قميصه وتمسكه في لحدها فقال أردت أن لا تمسها النار أبداً إن شاء الله وأن يوسع عليها قبرها، أخذ من مجموع ذلك أن تلك الضمة لا تستدعى سبق ذنب وإلا لما حصلت للأصفياء ولولديه صلى الله عليه وسلم إبراهيم والقاسم لاسيما ومثل سعد لا يظن فيه تقصير في البول يؤدى إلى فساد في عبادته أو مكروه كما قيل وإن المستنذات خصوصيات لا تنقض الأمور الكلية ويؤيد هذا أنه قد ورد أن ضمة اللبؤ من الكامل ضم شفقة ورحمة اه (الوجه الثالث) أن ما صنعت صلى الله عليه وسلم مع فاطمة بنت أسد لم يجز به عمل أحد لا من السلف ولا من الخلف وإنما الذى جرى به عمل هو مارواه البخارى

والعبد مادام ذا طرف يقلبه ۞ في أعين العين موقوف على خطر فليتكلم المستبصر في الدواء الذي وصفناه فإن لم ينفع فيه فليتزوج فإن ذلك مما يدفع به فإن لم ينفع فيه فليخرج من بلد الله تعالى فإن الله سبحانه عاق العذاب الأليم على مجرد الإرادة للذنب فيه فكيف بالفعل الذي وصفه السائل وقد لا تنفي حسناته التي يفعلها من يومه بمعصية من تلك المعاصي وليست مكة زادها الله شرفاً كغيرها لأن مكة بساط الملك وليس من يعصى (٣٢٩) الملك على بساطه كمن يعصيه خارجاً عنه ،

هذا والله المسؤول أن يعيدنا وإياه من الخطرات والخطرات الموقعة في خطط إبليس وأتباعه إنه هو التواب الرحيم (تتميم) وإياك أن تنهم من قولي وليست مكة كغيرها أنه يباح لك فعل المعصية خارجاً بل احذر الله وخف سطوته حيث ما كنت كما قال الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم فيما خرج الإمام أحمد في مسنده والترمذي في سننه عن أبي ذر رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتق الله حيث ما كنت رأتبع السيئة الحسنة تمحها وخالق الناس بخلق حسن فالدواء الذي تستعمله بمكة استعمله خارجاً واضحاً بأذنك لقوله تعالى عز ذكره ويحذركم الله نفسه فإنها من أعظم المنبهات على حضور القلب وعليك باستعمال الذكر الذي عليه محمد بن سوار لابن أخته سهل ابن عبد الله التستري : الله معي الله ناظر إلى الله شاهدي ثم قال له يسهل من كان الله معه وناظر إليه وشاهده يعصيه وجوابه لا هذا ومن كان موقفاً كفته هذه الرشحات ومن لم يكن

عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه قال شهدنا بنتاً للنبي صلى الله عليه وسلم قال ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس على القبر قال فرأيت عينيه تدمعان قال فقال هل منكم رجل لم يقارف الليلة قال أبو طلحة أنا قال فانزل قال فنزل في قبرها قال في الفتح والبنت هي أم كلثوم زوج عثمان رواه الواقدي عن فليح ابن سليمان بهذا الإسناد ولم يقارف بقاف وفاء قيل أراه يعني الذنب ذكره البخاري في باب من يدخل قبر المرأة تعليقاً ووصله الاسماعيلي وكذا شريح ابن النعمان عن فليح أخرجه أحمد عنه وقيل معناه لم يجامع تلك الليلة وبه حزم ابن حزم وقال معاذ الله أن يتجسس أبو طلحة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنه لم يذنب تلك الليلة انتهى ويقويه أن في رواية ثابت المذكورة بلفظ لا يدخل القبر أحد قارف أهله البارحة فتسحى عثمان وفي هذا الحديث جواز البكاء كما ترجم له وإدخال الرجال المرأة قبرها لكونهم أقوى على ذلك من النساء وإيثار البعيد العهد عن الملاذ في مواراة الميت ولو كان امرأة علي الأب والزوج وقيل إنما أثره بذلك لأنها كانت صنعتته وفيه نظر فإن ظاهر السياق أنه صلى الله عليه وسلم اختاره لذلك لكونه لم يقع منه في تلك الليلة جماع وعلل ذلك بعضهم بأنه حينئذ يأمن من أن يذكره الشيطان بما كان منه في تلك الليلة وحكى عن ابن حبيب أن السر في إيثار أبي طلحة على عثمان أنه كان قد جامع بعض جواريه في تلك الليلة فتلطف صلى الله عليه وسلم في منعه من النزول في قبر زوجته بغير تصريح ووقع في رواية حماد المذكورة فلم يدخل عثمان القبر اه المراد من الفتح وينفي عن ارتكاب ما لم يعمل به ولم يؤذن فيه لغير فاطمة بنت أسد طمعاً في السلامة من ضمة القبر العمل بما أذن فيه وجرى العمل به للسلامة من ضمة القبر من قراءة قل هو الله أحد في مرض الموت ولو مرة والله الهادي إلى سواء السبيل والله أعلم [مسئلة] قال أبو عمران يسأل شهود الزنا والسرقة فإن أبوا أن يبينوا هذه الوجوه أي من أنهم رأوا فرجه في فرجها أو غيب حشفته فيها في وقت واحد وموضع واحد وصفة واحدة ونحو ذلك سقطت شهادتهم وإن غابوا قبل السؤال حكم بشهادتهم وقيل إن كانوا من أهل العلم بما يوجب الحد وإلا فلا اه والأول هو الذي درج عليه خليل حيث قال وندب

(٤٢ — قرّة العين) كذلك لا ينفعه ذلك وإن وضحت له الزواجر واتضحت عنده الآيات وكفى شاهداً على ذلك قوله سبحانه غيبر أنبيه الحبيب الأواه ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة وكلهم المرقى وحشرنا عليهم كل شيء قبلاً ما كانوا ليؤمنوا إلا أن يشاء الله وقال الأستاذ أبو الحسن الشاذلي رضي الله عنه العلوم في الصدور كالدرهم في الأيدي إن شاء نفعتك بها وإن شاء منعك منها وقال من قال وأحسن ۞ لا تنتهي الأنفس عن غيها ما لم يكن منها لها زاجر ۞



هذا ونسأله سبحانه وتعالى أن يعلمنا ما ينفعنا وينفعنا بما علمنا ولا يجعله حجة علينا إنه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم (سئل رضى الله عنه) في رجل تكلم بكلام وسب به غائباً فقهاه رجل فقال التكلم لا غيبة لفاسق فما معنى قوله لا غيبة لفاسق وهل له أصل في الشرع وهل هو حديث (٣٣٠) وما المراد به إذا ثبت أفيدونا (أجاب رضى الله عنه) نعم أصل موضوع

سؤالهم كالسرقة ماهي وكيف أخذت الخ معولا على ما رجحه الصباغ من أن بيان مستند العلم إنما هو شرط كمال فقط وهو مختار ابن سهل والثاني هو المعتمد كما في التسولي على العاصمية حيث قال وعندى أن هذا خلاف في حال فابن سهل ومن معه تكلم على ما علم من عدول وقتهم وغالبهم علماء عارفون وغيره تكلم على ما غلب في بلده ووقته من الجهل بما تصح به الشهادة وإلا فكيف يقول منصف بقبول شهادة الجاهل مرسله ولذا اقتصر ابن فرحون في فصل مراتب الشهود على أن غير العالم بما تصح به الشهادة لا بد من سؤاله عن مستند علمه ونحوه في الطرر والمعين والمتيطية وكذا في الوكالات وبيع الوكيل من ابن سلون ونقل ابن رحال في الارتفاق نحوه عن كثير وذكر القشالي وابن سلون صدور ثاقهما أن قول الموثق من يعرف الإيضاء لا يكفي حتى يقول بإشهاد من الموصى عليه إلا إذا كان من أهل العلم وعلى أهل العلم يحمل قول ابن سلون في الشهادات إذا قال الشاهد أشهدتني فلانة ولم يقل أعرفها بالعين والاسم فهي شهادة تامة اه وفي ابن عرفة أن الشاهد إذا لم يذكر معرفة ولا تعريفاً وتعذر سؤاله سقطت شهادته إن لم يكن من أهل العلم وذكر في كتاب المأذون من المتيطية مانصه وليس لهم تلقيق الشهادة بأن يقولوا نشهد أنه مأذون له في التجارة ولا يفسرون الذي علموا به ذلك أى من أنه أذن له سيده بمحضهم أو أقر بذلك لديهم قال ومن التلقيق أن يشهدوا أن فلان علي فلان كذا وكذا ديناراً ولا يبينون وجه ذلك بل لا تقبل حتى يقولوا أسلفه لدينا أو أقر بمحضنا وإن كان الدين من بيع فسروا ذلك أيضاً فيقولون باع منه بمحضنا أو أقر بذلك لدينا قال وإنما لم تجز الشهادة لإامع البيان لأن الشهود أكثرهم جهلة فقد يتوهمون أنه وجب من حيث لا يجب اه بخ ونقله القشالي في باب القضاء مقتصر عليه قائلاً فيجب بيان مستند العلم في جميع الأشياء من دين أو غيره لأن أكثر الشهود لا يفهم ما تصح به الشهادة اه وقال اللخمي إن الأربعة إذا شهدوا بالزنا وغابوا أو بعضهم قبل أن يسألوا عن كيفية الشهادة فإن الحد يقام إن كان الغائب عالماً بما يوجب الحد وإلا سقط وفي البرزلي أن الشاهد إذا كان من أهل العدالة والمعرفة فلا يستفسر ففهم منه أنه إذا لم يكن كذلك استفسر قال ولم يكن الموثقون يستفسرون إلا في

الكلمة المذكورة أن من تجاهر بفسق جاز ذكره بما فيه فقط وعبرة النووى رضى الله عنه في أذكاره في مبحث ما يجوز من الغيبة الخامس أن يكون مجاهراً بفسقه وبدعته كالمجاهر بشرب الخمر ومصادرة الناس وأخذ المكس وجباية الأموال ظلماً وتولى الأمور الباطلة فيجوز ذكره بما يجاهر به ويحرم ذكره بغيره من العيوب إلا أن يكون لجوازه سبب آخر مما ذكرناه وقولها مجاهراً بفسقه قال شارحها العلامة الشيخ محمد على بن علان أى بأن لم يبال بما يقال فيه من جهة ذلك الذى جاهر به لخلعه جلباب الحياء فلم يبق له حرمة وقولها إلا أن يكون لجوازه سبب الخ قال الشارح أى جواز ذكر مجاهر به سبب آخر من استفتاء أو تعريف أو نحوه قال الأذرعى في أذكار النووى مما يباح من الغيبة أن يكون مجاهراً بفسقه الخ وهو متابع في ذلك للغزالي وأن إطلاقهم يأباه وفي الجواز لا لغرض شرعى نظر وإطلاق كثيرين يأباه اه أقول وفقنا الله

وإياك لما يحبه ويرضاه حيث فهمت موضوع الحكمة المذكورة فما تساهل به الناس من إطلاق لا غيبة لفاسق على العموم هو مما استحوذ به الشيطان على القلوب بسبب ما تركبته من الذنوب وقد علمت ما ذكره الأذرعى من أن النووى متابع في ذلك للغزالي وأن إطلاقهم يأباه فليحذر المسلم الخائف على دينه من الوقوع في مهاوى الهلكة وهو لا يشعر وأما الكلمة فلها أصل في الجملة وهو قوله صلى الله عليه وسلم اذكروا الفاسق بما فيه يحذره الناس والحديث المذكور ضعيف وقال

الإمام أحمد منكر وقال البيهقي ليس بشيء فإن صح حمل علي فاجر يعلن بفجوره أوياني شهادة أو يعتمد عليه فيجوز  
إلى بيان حاله لثلا يقع الاعتماد عليه انتهى وهذا الذي حمله عليه البيهقي متعين ونقل عن شيخه الحاكم أنه غير صحيح وأورده  
ليس للفاسق غيبة انتهى فعلم أن للكلمة المذكورة أصلاً في الجملة ولكن قدر آيت حمل العلماء لها وصحت والله تعالى يتولى  
هدانا وإياك ويوفقنا لما يحبه ويرضاه فإن هذا الداء (٣٣١) قد عم الجميع وصار كأنه ليس بداء بل  
صار كأنه غذاء لا يستغنى عنه

الحدود والزنا للحرص على السر فأنت ترى تعليمهم بكثرة الجهل وبه يتضح  
لك أن قول خليل في الشركة ولو لم يشهد بالإقرار بها على الأصح إنما هو في  
العالم والله أعلم اه وبالجملة في بيان الشهود ما تصح به الشهادة شرط كمال من العالم  
وشرط صحة من غيره في كل شيء حداً كان أو غيره على المذهب ومذهب الإمام  
أبي حنيفة أن اليان شرط صحة مطلقاً فشرط القود بالشاهدين مطلقاً عنده أن يتفقا  
في الزمان وفي المكان وفي الآلة وفي المعاينة أو بإقرار القاتل به وقس في شرح  
الدر مع المتن وإن اختلف شاهداً قتل في زمان أو في المكان أو في آله أو قال  
أحدهما قتله بعضا وقال الآخر لم أدر بماذا قتله أو شهد أحدهما على معاينة القتل  
والآخر على إقرار القاتل به بطلت لاختلاف المشهود به اه بإصلاح وفي حاشية  
ابن عابدين قال في شرح الكافي ولا ينبغي أن يسئل الشهود أنه مات بذلك أم لا  
وكذلك إذا شهدوا أنه ضربه بالسيف حتى مات وإن لم يذكروا العمد لأن  
العمد هو القصد بالقلب وهو أمر باطن لا يوقف عليه ولكن يعرف بدليله وهو  
الضرب بآلة قاتلة عادة ولو شهدوا أنه قتله عمداً وأنه مات به فهو أحوط اه اتقاني  
(فائدة) نقل الشيخ التنبكي في تكميل الديباج آخر ترجمة الشيخ أحمد البنا المراكشي عن  
بعض المغربيين أن القراءة تصحيح المتن وتبيين ما أشكل وتتميم ما نقص أي من القيود  
وما زاد عليه فضرره على المتعلم أكثر من نفعه اه قات ولا يخالف هذا ما نقله  
التنبكي نفسه عن ابن عرفة في ترجمته له أنه كان يقول في حضور مجالس التدريس إنه  
إن لم يكن فيها التقاط زيادة من الشيخ فلا فائدة في حضور مجلسه بل الأولى لمن  
حصلت له معرفة اصطلاح وقدر على فهم ما في الكتب أن ينقطع لنفسه ويلزم  
النظر ونظم ذلك في آيات فقال

إذا لم يكن في مجلس الدرس نكتة وتقرير إيضاح لمشكل صورة  
وعزو غريب النقل أو فتح مقفل أو اشكال أبدته نتيجة فكرة  
فدع سعيه وانظر لنفسك واجتهد وإياك تركا فهو أقبح خلة  
وأجابه تليذه الأبى بقوله :

يمناً بمن أولاك أرفع رتبة وزان بك الدنيا بأكل زينة  
لمجلسك الأعلى كفيل بكها على حين ما عنها المجالس ولت

أحسن التأديب والإرشاد إلى ترك الغيبة فإنه نبه بذلك على أنه أهدى إليه أحسن ما عنده مما ينفع في الآخرة فكافأه على  
ذلك من طيبات الدنيا وهي الحلوى، وفي الأذكار ورويتنا عن ابن المبارك رحمه الله تعالى قال لو كنت مقتاباً لأحد الاغتبت  
والذي لأنهما أحق بحسناتي وإنما كان والداه أحق بحسناته لانتفاعهما بها وفيه الزجر عن الغيبة وأنها تضر في الدنيا  
والآخرة وتحكم المغتاب في حسنات من اغتابه وفيما ذكر كفاية لمن حلف بالعناية والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضي

بل دواء يستشفى به نسأله سبحانه  
العافية والحياة، وفي الأذكار وما  
يعين على دفع الغيبة أن يعرض  
على نفسه ما ذكرناه من النصوص  
في تحريم الغيبة ثم يفكر في قوله  
تعالى ما يلفظ من قول إلا لديه  
رقيب عتيد وقوله تعالى  
وتحسبونه هيناً وهو عند  
الله عظيم وما ذكرناه من  
الحديث الصحيح إن الرجل ليتكلم  
بالكلمة ما يليق لها بالأيهوى  
بها في جهنم وغير ذلك مما قدمناه  
في باب حفظ اللسان وباب الغيبة  
ويضم إلى ذلك قولهم الله معي  
الله شاهدي الله ناظري وعن  
الحسن البصري رحمه الله تعالى  
أن رجلاً قال له إنك تغتابني فقال  
ما بلغ قدرك عندي أن أحكمك  
في حسناتي فيه تنبيه على أن الغيبة  
لا تصدر من كامل العقول لما فيها  
من تحكيم الخصم في حسنات  
الإنسان وفي الرسالة وقيل للحسن  
البصري رضي الله عنه إن فلاناً  
اغتابك فبعث إليه طبق حلوى  
وقال بلغني أنك أهديت إلى  
حسناتك فكافأته قال الشيخ  
زكريا رضي الله عنه هذا من

الله عنه في رجل أراد السفر للتجارة ولم يرخص والداه بذلك، وهو ملكي المونة من جميع الوجوه وهما يقولان له الله لا يرضى عليك إن سافرت فهل يكون عاقا لهما يسفره إن سافر ويكون سفره مسفرة حصية والحال ما ذكر أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه لا يكون عاقا والداه يسفره للتجارة ونحوها كطلب العلم ولو نفلا ولا يكون سفره والحال ما سطر معصية بل سفره طاعة يباح له فيه سائر الرخص (٣٣٢) والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن سافر مع وجود والدته

فأبناك من رفاك للخلق رحمة وللدن سيفا قاطعا كل فتنة ثم قال ولما لبار في قسمي هذا فلقد كنت أقيد من زوائد إلقائه وفوائده إبدائه في دولة الخديس التي تقرأ في مجلسه من تفسير وحديث وثلاثة في التهذيب نحو الورتين كل يوم مما ليس في الكتب قدس الله تعالى سره اه وذلك لأن الأول بالنسبة إلى المبتدى والثاني بالنسبة لمن سواه كما يفهم من قول ابن عرفة فدفع سعيه وانظر لنفسك واجتهد والله در الشيخ أحمد بن عبدالعزيز الهلالي صاحب نور البصر حيث نظم الأول في بيتين وحمله على المبتدى وأن سواه يزداد له بقدره في بيتين آخرين بقوله :

تقرير متن وبيان مشكل تتميم ما نقص الاقرأ اجمل  
وزائد ضرره أعظم من نفع به فهو بالترك قن  
قلت وذا بنسبة للمبتدى أما سواه فبقدره زد  
عزوا ومبنى وفروعا ناسبت إيراد أبحاث عن الفهم أبت

[مسئلة] قال الشيخ التنبكتي في تكميل الديباج آخر ترجمة العلامة الشيخ ابراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي أبو اسحاق الشهير بالشاطبي ما نصه وكان صاحب الترجمة ممن يرى جواز ضرب الخراج على الناس عند ضعفهم وحاجاتهم لضعف بيت المال عن القيام بمصالح الناس كما وقع للشيخ المالك في كتاب الورع قال توظيف الخراج على المسلمين من المصالح المرسلة ولا شك عندنا في جوازه وظهور مصلحته في بلاد الاندلس في زماننا الآن لكثرة الحاجة لما يأخذه العدو من المسلمين سوى ما يحتاج إليه الناس وضعف بيت المال الآن عنه فهذا يقطع بجوازه الآن في الاندلس وإنما النظر في القدر المحتاج إليه من ذلك وذلك موكول إلى الامام ثم قال أثناء كلامه ولعلك تقول كما قال القائل لمن أجاز شرب العصير بعد كثرة طبعه وصار ربا أحلتها والله يا عمر يعني هذا القائل أحلت الخمر بالاستعجار إلى نقص الطبخ حتى تحل الخمر بمقالك فأني أقول كما قال عمر رضى الله تعالى عنه والله لا أحل شيئا حرمه الله ولا أحرم شيئا أحله الله وإن الحق أحق أن يتبع ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه وكان خراج بناء السور في بعض مواضع الاندلس في زمانه موظفا على أهل الموضع فسئل عنه إمام الوقت

واسترضاها فرضيت فوصل إلى مصر وأقام بها وتزوج ولم يصل والدته بشيء ولم ترد إلا وصوله إليها ولم ترض بزواجه ولا إقامته وتدعو عليه لعدم وصوله إليها فهل يناله شيء من قبل الله تعالى والحال ما ذكر وهل يسمى عاقا أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه لا يكون عاقا بإقامته ولا زواجه وقول السائل لم يصلها بشيء فإن كانت نفقتها لازمة له أو كانت تعتاد منه ذلك وهو قادر عليه فيكون عاقا بالترك وإن لم يكن شيء من ذلك فلا عقوق ولا حرج والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن القول الثابت عند أهل السنة أن باجتناب الكبائر تغفر الصغائر إذا تقرر ذلك فالمستول عنه قول الصادق صلى الله عليه وسلم الجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان كفرارة لما بينهما ما اجتنبت الكبائر هل التكفير في الحديث للصغائر بسبب اجتناب الكبائر أو لنفس اليوم والشهر فإذا كان لنفس اليوم والشهر وقد تقدم عند أهل السنة فأين المكفر أفئونا (أجاب) رضى الله عنه

نعم المكفر نفس اليوم والشهر لأن الذنوب أواء وعلل والطاعات دواء وشفاء فليس كل دواء صالح لكل داء فالاجتناب يكفر والصوم يكفر إلى غير ذلك والله أعلم قال العلامة عبد الرؤف في شرحه على مختصر شيخه مختصر الايضاح واستشكل تكفير الصغائر لأنها مكفرة باجتناب الكبائر فما الذي كفره نحو الحج والتحقيق في الجواب ما قاله البلقيني أن الناس أقسام من لا صغائر له ولا كبائر وهذا له رفع درجات ومن له صغائر فقط بلا إصرار فهي المكفرة باجتناب الكبائر



إلى موافاة الموت على الإيمان ومن له صغائر مع الأصرار فهي التي تكفر بالأعمال الصالحة كالصلاة والصوم والحج ومن له كل منهما فالمكفر بالأعمال الصغائر ومن له كبائر فقط فيكفر منها بقدر ما كان يكفر من الصغائر انتهى كلامه ومنه يفهم الجواب عن معنى الحديث (تتمم) فإن قيل الأصرار على الصغيرة كبيرة فكيف تكفر باجتناب الكبائر أجيب ليس هو كبيرة حقيقة بل هو في حكم الكبيرة بمعنى أن من أصر على (٣٣٣) صغيرة ولم تغلب طاعته معاصيه حكم بفسقه كمرتكب الكبيرة ونص عبارة

الزواج للعلامة الهيتي الكبيرة الحادية والخمسون بعد الأربعمائة إدمان صغيرة أو صغائر بحيث تغلب معاصيه طاعاته وكون هذا كبيرة أي مثلها في سقوط العدالة هو ما صرحوا به وبعبارة الرافعي قال الأصحاب يعتبر في العدالة اجتناب الكبائر فمن ارتكب كبيرة فسق وردت شهادته وأما الصغائر فلا يشترط تجنبها بالكلية لكن الشرط لا يصر عليها فإن أصر كان الأصرار كارتكاب كبيرة الخ ما في الزواج وفي النهاية للمولى والتحفة واللفظ لها بعد قول المنهاج وشرط العدالة اجتناب الكبائر والأصرار على صغيرة قيل عطف الأصرار من عطف الخاص على العام لما تقرر أنه ليس المراد مطلقة بل مع غلبة الصغائر أو مساواتها للطاعات وهذا حينئذ كبيرة انتهى وفيه لأن الأصرار لا يصير الصغيرة كبيرة حقيقة وإنما يلحقها بها في الحكم فلعطف صحيح من غير احتياج إلى تأويل الخ ما في التحفة والنهاية والله سبحانه الهادي أعلم (سئل) رضى الله

في الفتيا بالأندلس الأستاذ الشهير أبو سعيد بن لب فأفتى أنه لا يجوز ولا يسوغ وأفتى صاحب الترجمة بسوغه مستنداً فيه إلى المصلحة المرسله معتمداً في ذلك إلى قيام المصلحة التي إن لم يقر بها الناس فيعطونها من عندهم ضاعت وقد تكلم على المسئلة الامام الغزالي في كتابه فاستوفى ووقع لابن الفراء في ذلك مع سلطان وقته وفقهائه كلام مشهور لا نظيل به اهـ (فائدة) قال العلامة التنبكتي في تكملة الديباج عقب ترجمته للعلامة محمد بن محمد القرشي التليساني الشهير بالمقرى بفتح الميم وتشديد القاف المفتوحة مانصه : ومن فوائده أنه قال سألت السلطان أبو عنان عمن لزمته يمين على نفي العلم خلف جهلا على البت هل يعيد أم لا فأجبت به باعادتها وقد أفتاه من حضر من الفقهاء بأن لا تعاد لأنه أتى بأكثر من أمر به على وجه يتضمنه فقلت له اليمين على وجه الشك غموس قال ابن يونس والغموس الحلف على تعمد الكذب أو على غير يقين ولا شك أن الغموس محرمة منهي عنها والنهي يدل على الفساد ومعناه في العقود عدم ترتب أثره فلا أثر لهذه اليمين فوجب أن تعاد وقد يكون من هذا اختلافهم فيمن إذنها السكوت فتكلمت هل يجتزأ بذلك والإجزاء هنا أقرب لأنه الأصل والصمت رخصة لغلبة الحياء فإن قلت البت أصل وإنما يعتبر نفي العلم إذا تعذر قلت ليس رخصة كالصمت اهـ وقال قبل ومنها أيضاً قال تكلم العلامة أبو زيد ابن الامام في الجلوس على الحرير فقال له الأستاذ ابن حكم مقتضى حديث أنس المنع لقوله قممت إلى حصير لنا قد اسود من طول ما لبث فقال أبو زيد لا نسلم أن مراده الجلوس لاحتمال أن ذلك الحصير يغطى وذكر حديثاً فيه تغطية الحصير وكان الرجل داعية قلت وللأستاذ أن يقول الغالب خلاف ذلك فيجب العمل عليه حتى ينص على غيره بالدليل على أنه روى نصاً في صحيح البخارى وغيره الجلوس عليه قال ومنها قال حدثني القاضي الظريف أبو عبد الله بن عبد الرزاق الجزولى عن الشيخ النخبة ابن قطرال أنه سمعه يقول سمع يهودى يحدث نعم الا دام الخل فأنكر ذلك حتى كاد يصرح بالقدح فبلغ بعض العلماء فأشار على الملك بقطع الخل وأسبابه عن اليهود سنة قال فما تمت سنة حتى ظهر فيهم الجذام قال ومنها قال سمعت الايلي يقول سمعت أبا عبد الله بن رشيد يقول إن خطيباً بتليسان كان يقول في خطبته

عنه في محتمل الشهادة هل يجوز له أن يحمل غيره ويتسلسل الأمر أم لا (أجاب) نعم يجوز ذلك حيث وجدت شروط التحمل وذلك مأخوذ من عموم ما في المتن ففي متن المنهاج تقبل شهادة على الشهادة في غير عقوبة لله تعالى ولا شك أن المذكور ليس بعقوبة لله تعالى ومن خصوص ما في حاشية العلامة الشيخ الشبرا مى على نهاية العلامة الرملى بعد قوله في آخر الفصل ولوا اجتماع شاهد فرع وشاهد أصل قدمت شهادة الأصل قبل شهادة الفرع كما إذا كان معه بعض ماء لا يكفيه

يستعمله ثم يتيمم انتهى قال العلامة الشيرازي قوله وشهادة أصل وصورة ذلك أن يتحمل اثنان على أصل آخر ثم  
بهما عذر فتحمل على شهادتهما اثنان آخران فهذان شاهدان عن الفرع وذلك شاهدان عن الأصل فتقدم شهادتهما على شهادة  
ليحكم بشهادة الجميع انتهى فتبين بعموم ما في المتن وخصوص ما في الحاشية المذكورة وكلام العلامة الرملي أن التحمل يتسلسل  
ولا طريق للنسب حيث وجدت شروطه (٢٣٤) والله أعلم (سئل) رضى الله عنه عن التنجيم المستعمل عند

بعض العوام الجارى على قواعد  
الجل وطرح اسم أحد الوالدين  
والمولود وأخذ نجم القرن هل  
يحل ذلك أم لا وهل إذا حصل  
بذلك اطمئنان أو تنفير للنجم  
له بأثم أم لا أفتونا (أجاب) رضى  
الله عنه بقوله نعم تعلم ذلك وتعليمه  
حرام شديد التحريم وكذا فعله  
لما فيه من إيهام العوام أن فاعله  
يشارك الله في غيبه وما استأثر  
بمعرفة وقد كذب الله مدعى علم  
الغيب وأخبر في كتابه العزيز  
بأنه المستبد بعلم ما كان وما يكون  
في غير ما آية ومصدق ذلك  
الواقع في عظيم الإثم للحديث  
المشهور من صدق كاهنا أو عرافا  
وفي بعضها أو منجما فقد كفر  
بما أنزل على محمد فليحذر الذين  
يخالفون عن أمره أن تصيهم  
فتنة أو يصيهم عذاب أليم والله  
الهادى أعلم

(باب العتق)

(سئل) رضى الله عنه في شخص  
قال لقنه تعال يا ولدى هل يعتق  
أم لا والحال لم يقصد بقوله  
المذكور عتق المذكور أو قال  
لقنه تعال وأنا أبوك ولم يقصد  
بذلك العتق المذكور بل رافة

من يطع الله ورسوله فقد رشد بالكسر وكان الطلبة يسكرون عليه فلا يرجع  
فلما قفلت من رحلتى تلك دخلت على الاستاذ ابن أبي الريح بستة فهاهنا بالقدم  
وقال لى فيما قال رشدت يا ابن رشيد ورشدت لغتان صحيحتان حكاهما يعقوب  
في الاصلاح قال المقرئ وهذه كرامة للرجلين أو الثلاثة قال ومنها قال شهدت  
الشمس بن قيم مقيم الخطابة بدمشق وهو أكبر أصحاب ابن تيمية وقد سئل عن  
حديث من مات له ثلاث من الولد كانوا له حجاباً من النار كيف إن أتى بعدها  
بكبرة فقال موت الولد حجاب والكبرة خرق لذلك الحجاب وإنما يحجب  
الحجاب إذا لم يخرق فإذا خرق لم يكن حجاباً بدليل حديث الصوم جنة مالم  
يخرقها اهـ [مسئلة] فى شرح الدردير على المختصر وحاشية الدسوقي عليه الرجاء  
جواز كراء الأفنية سواء كانت أفنية دور أو حوانيت فيجوز لصاحب الدار  
أو الحانوت أخذ الأجرة من الباعة الذين يجلسون كثيراً فى فناء داره أو حانوته  
فى المواق سمع عيسى ابن القاسم لأصحاب الأفنية التى انتفاعهم بها لا يضيق على  
المسرة أن يكروها ابن رشد لأن كل مال للرجل أن ينتفع به يجوز أن يكرهه اهـ  
وهو يشمل بعمومه فناء الحوانيت وغيرها وبه يسقط تنظير عقبى فى فناء  
الحوانيت اهـ بنائى والذى يفيد التناى منع كرائها وقد علمت أن النقل عن  
ابن القاسم خلافه اهـ والله أعلم [مسئلة] فى حاشية الدسوقي على شرح الدردير  
على المختصر مانصه من سبق غيره بالجلوس فى محل من المسجد لأجل صلاة  
أو قراءة قرآن أو علم فإنه يقضى له به وإذا قام لقضاء حاجة أو تجديد وضوء  
فهو أحق به إذا رجع إليه لما فى صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وسلم  
قال إذا قام أحدكم من مجلسه ثم رجع إليه فهو أحق به اهـ بنائى وهل  
يكفى سبق بالفرش فيه أولاً بد أن يكون بذاته وأما سبق بالفرش فهو تحجير  
لا يجوز خلاف ذكره الخطاب اهـ قال الدردير وهذا مالم يكن غير السابق اعتاد  
الجلوس فيه لتعليم علم كتدريس أو تحديث أو إقراء أو إفتاء فإنه يقضى للمعتاد به  
كما يفيد قول الإمام فإنه أحق به من غيره وقال الجمهور معنى قول الإمام أحق  
به استحساناً لا وجوباً أى أن الحاكم يقول للسابق الذى نازع المعتاد الأول لك  
والأحسن عند الله تعالى أن تنجى عنه لمن اتسم به فيكون كلام الحاكم للسابق

ورحمه فهل بالصورة المذكورة يقع العتق وإن وقع العتق يقع قضاء وديانة أو ديانة أم لا يقع  
أصلاً حيث لم يقصد بذلك العتق ولكل امرئ ما نوى أفتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم قوله يا ولدى كناية عتق فحيت  
قصد به العتق نفذ وإلا فلا وأما قوله وأنا أبوك فصريح عتق إن كان يولد مثله مثله وإلا فلا ثم إن لم يكن المذكور  
معروف النسب من غيره وصدقه حالة كونه بالغاً عاقلاً ثبت نسبه منه أيضاً وإن كان صغيراً أو مجنوناً فلا يشترط

تصديقه وإن كان معروف النسب من غيره فلا يلحقه وإن صدقه، ثم ثبوت العتق المذكور ظاهر حيث أمكن كونه منه لا كلام فيه وأما باطنا وديانة فإن ظهرت قرينة حنو ورحمة لم ينفذ باطنا والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضى الله تعالى عنه) في رجل له ثلاثة أعبد اثنان حاضران والآخر غائب فقال لمن حضر أحدا كما حرن فخرج واحد إلى السوق وجاء الذى كان غائبا ووقف جنبه الآخر فقال لها السيد أحدا كما حر ومات (٣٣٥) السيد ولم يبين فهل يكون الثلاثة

معتوقين أم اثنان منهم وإن كان السيد لا يملك إلا هم ولا يملك شيئا غيرهم فما يكون للورثة أقتونا (أجاب رضى الله عنه) أعلم وقفنا الله وإياك لما فيه رضاه أن هنا حالين الأول أن يقصد السيد بقوله أحدا كما : عبداً معيناً ثم يموت قبل البيان كفى صورة السؤال فيقوم وارثه مقامه في بيان العبد المعتوق فإذا بين في عبيد فللثالث أن يدعى بأن المراد بالعتق فان أنكر الوارث حلف فان نكل حلف العبد وعتق والحال الثانى أن لا يقصد معيناً فللوارث أن يعين عبيد للعتق وليس للثالث الدعوى في هذه إن وافق على أنه لم ينو معيناً وإلا فكالأول هذا كله إن كان هناك وارث فان لم يكن وارث أو وجد وقال لا أعلم فالقرعة بأن يكتب في رقتين حرفي الثالثة رق ثم يخرج الرقع على أسمائه فمن خرج له الحرية عتق ومن خرج له الرق رق هذا كله إذا كان في صحة السيد أو مرض موته وخرج من خرج له العتق ولم يحز الوارث كأن خرج أحد العبيد أو أحدهما وبعض الآخر أو بعض

خارجا مخرج الفتوى لا الحكم ولكن رجح القول بالقضاء حقيقة للشهر والظاهر أن اختصاصه به إنما هو في الوقت الذى اعتاد الجلوس فيه لما ذكر لا بوقت آخر ولا بما اعتاده والده ولا إن سافر سفر انقطاع ثم قدم اه بتوضيح وزيادة من الدسوقي والله أعلم (فائدة) ذكر الشيخ التنبكى في ترجمة الشيخ عبد الرحمن المعروف بسفين عن الشيخ المنجور أن المترجم له كان ينكر علي من يقرأ الفاتحة للناس أو يطلبها ويقول إنها بدعة لم ترد في حديث ورئى بعد موته فسئل عن ذلك فرجع عنه اه وقال قال الشيخ زروق في بعض تأليفه ما اعتاده أهل الحجاز واليمن ومصر ونحوهم من قراءة الفاتحة في كل شيء لا أصل له لكن قال الغزالي في الاتصاف فاستنزل ما عند ربك وخالفك من خير واستجلب ما تؤمله من هداية وبر بقراءة السبع المثاني المأمور بقراءتها في كل صلاة وتكرارها في كل ركعة وأخبر الصادق المصدوق أن ليس في التوراة ولا في الإنجيل والفرقان مثلها وفيه تنبيه بل تصريح أن يكثر منها لما فيها من الفوائد والذخائر اه كلام زروق أخرج أبو الشيخ في الثواب عن عطاء قال إذا أردت حاجة فاقرب أبقا فحة الكتاب حتى تحتنها تقض إن شاء الله تعالى نقله الجلال السيوطى رحمه الله تعالى اه (فائدة) في شرح الدردير على مختصر سيدى خليل مع المتن وحرم اصطيد ما كول من طير أو غيره لا بنية الذكاة بل بلا نية شيء أو نية حبسه بقفص ولو لذكر الله أو لسماع صوته كدرة وقرى وكروان أو بنية الفرجة عليه كفزال أو قرد أو نسناس أو بنية قتله والظاهر أنه يمنع شراء درة أو قرى أو كرون أو بلبل معلم ليحبسها لذكر الله أو لسماع صوتها كالأصطياد لذلك ولا يحرم عتقها وأما اصطيد المأكول بنية الذكاة أو بنية القنية لغرض جائز شرعاً لتعليمه الذهاب لبلد بكتاب يعلق بجناحه أو لينبه على ما يقع في البيت من مفسدة أو تعليم البازى أو غيره الاصطياد لجائز وكره الاصطياد للهو وجاز لتوسعة على نفسه وعياله غير معتادة كأكل الفواكه وندب لتوسعة معتادة أو سد خلة غير واجبة وكف وجه عن سؤال أو صدقة ووجب لسد خلة واجبة فتعبره الأحكام الخمسة وأما اصطيد ما لا يؤكل كالخنزير والفواسق الخمس فيجوز بنية قتله لا بنية ذكاته ولا بنية نحو حبسه أو الفرجة عليه فلا يجوز فعلم أنه لا يجوز اصطيد

أحدهما أعيدت القرعة بينهما فمن خرج له العتق عتق كله أو بعضه ورق الآخر أو بعضه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضى الله عنه) في رجل له عبد مملوك فجاءه رجل يشتري منه العبد فقال له ما أبيع ولدى هل يعتق بذلك أم لا أفيدوا (أجاب رضى الله عنه) بقوله نعم قوله المذكور كناية فإن قصد به عتق العبد المذكور وإلا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضى الله عنه) في رجل أعتق أمة ثم تزوجها فحصل له مرض شديد فباع زوجته يظن أنه يحل له بيعها مع جهله فاشتراها شخص منه ثم



ثبت عتقها وزواجها علي حاكم البندر فأذب الحاكم البائع وقال سلم الدراهم للمشتري فقال أنا معسر ما عندي شيء فقال الحاكم للمشتري أبقى الجارية عندك أمانة إلى أن يعطيك الدراهم فجاء البائع وأعطى للمشتري مرة أخرى بعضاً من الدراهم وحيث ثبت لها العتق والزواج سافر المشتري بها مراراً وجعلها سرية فحملت منه ويزعم المشتري أنه أعتقها وأملك بها وإذا قلتم عتقه باطل وزواجه فاسد فيثبت للبائع (٣٣٦) وهو زوجها أخذ الجارية جبراً منه ويكون باقي الدراهم ديناً عليه

حيث إنه معسر وهل يترتب للمشتري من الأحكام الشرعية حيث إنه ثبت العتق والزواج عليه أم لا أقنونا (أجاب رضى الله عنه) نعم ثبت للبائع أخذها جبراً ويكون باقي الدراهم في ذمته والحال ما ذكر وحيث علم المشتري عتقها فهو زان يقام عليه الحد الشرعي والولد ليس له لكنه حرباً لأمه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضى الله عنه) في شخص قال لقتله تعال يا ولدى هل يعتق عليه أم لا يعتق إلا بالنية وهل إذا قال تعال وأنا أبوك هل يكون صريحاً بالآخر أم كناية المسئلة واقعة أقنونا مأجورين (أجاب رضى الله عنه) نعم قوله يا ولدى كناية فإن قصد به العتق وقع وإلا فلا وقوله أبوك ضريح عتق إن أمكن أن يكون ابنه بأن يولد مثله لمثله ثم إن كان المستلحق معروف بالنسب عتق ولم يلحقه وإلا بأن لم يعرف نسبه لحقه كما هو في سؤال مبسوط والله سبحانه أعلم (سئل رحمه الله تعالى) لو قال بغير قصد عبدى حر تخلصاً من غاصب ظالم هل يعتق العبد بهذا اللغو أم لا أفيدوا

القرد والدب لأجل التفرج عليه والتمتع به لإمكان التمتع بغيره ويحرم التفرج عليه نعم يجوز صيده للتذكية على القول بجواز أكله اه بتوضيح وزيادة من الدسوق قال الدسوق والذي ذكره شيخنا العدوى أن القرد على القول بجواز أكله يجوز التمتع به بتلعيه والفرجة عليه وإن كان يمكن التمتع بغير ذلك وهو موافق لما في الخطاب مما يفيد جواز اصطيد الصيد بنية الفرجة عليه حيث لا تعذيب وأن بعضهم أخذ الجواز من حديث يابا عمير ما فعل النغير كما في شمائل الترمذى وغيرها (مسئلة) في مختصر خليل وإن اختلف الزوجان في قبض ما حل قبل البناء قولها وبعده قوله يمين فيهما عبد الوهاب إلا أن يكون بكتاب وإسماعيل بأن لا يتأخر عن البناء عرفاً اه وعباس بأن لا يدعى الزوج دفعه بعد البناء وإلا فقولها واللخمى بأن لا يكون يدها رهن فيه وإلا فقولها قال ابن رحال ويظهر من كلام من قيد بالكتاب أن المراد به كتاب مخالف لكتاب الصداق وقد بينا ذلك في الشرح وقال التسولى والمراد بالكتاب الصك الذى أشهد فيه بتخلده في ذمته كان صك الصداق أو غيره كما في ابن عرفة قلت أفتى عباس حسناً في دعاوى الميعار بأن القول للزوج ولو كان الصداق مشهوداً عليه في كتاب فإنه لما سئل عن تزوج بعاجل وآجل وأشهد في رسم الصداق أنه لا برامة له في دعوى الدفع إلا بينة ثم دخل وادعى الدفع فأجاب القول قوله فيما جرت العادة بدفعه من النقد قبل الدخول اه فشهادة العادة عارضت البينة ههنا وهذا هو القياس في مثل هذا لأن العادة إذا عارضت استصحاب الأصل الذى هو استمرار تعمير الذمة فتقدم لأنها كالشاهد بالقضاء ولعل ابن عاصم لهذا ترك قيد القاضى عبد الوهاب وأشار لقيدى القاضى إسماعيل والقاضى عباس بقوله

والقول قول الزوج بعد ما بنى ويدعى الدفع لها قبل البناء وهو لها فيما ادعى من بعد أن بنى بها والعرف رعيه حسن

فتأمله والله أعلم اه بتصرف [مسئلة] إذا خرب المسجد لا يطلب له تحية كما في الخطاب ومقتضاه زوال أحكام المسجدية لأصل الحبس تأمل اه دسوق والله أعلم [مسئلة] استظهر العلامة العدوى أنه لو تيمم للضرورة عند احتلامه خوفاً من نسبه للواط أو الزنا وصلى صحت صلاته ويكون بمنزلة فاقده المساء اه

(أجاب رضى الله عنه) نعم لا يعتق عليه العبد والحال ما سطر والله عز وجل أعلم (سئل رضى الله عنه) فيمن ماتت عن زوج وعن ورثة غيره فقسمت تركتها على ورثتها وأخذ كل منهم نصيبه من ذلك بالقسمة الشرعية وبقي من التركة عبد رقيق مملوك لمورثتهم المذكورة ثم لم تحصل فيه قسمة ثم بعد نحو سنتين قال غير الزوج من الورثة المذكورين بأن مورثتهم المذكورة قد أعتقت عبيداً المذكورين في حال حياتها وأوصت له بكذا وكذا من مالها فأنكر الزوج عتقه والوصية

له وقال بل هورقيق إلى موت سيده وأنا أطلب ميراثي منه والحال لم يذكر أحد من الورثة المذكورين عتقه والوصية له حال قسمة التركة بل سكتوا عن ذلك فهل إذا لم يثبت عتقه والوصية له بالبينة العادلة الشرعية هل يثبت العتق في حصص الورثة المقرين بالعتق مؤاخذه لإقرارهم ويبقى الزوج على نصيبه من العبد أم لا أم كيف الحكم في ذلك أفقونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه نعم نفذ العتق في حصص المقرين (٣٢٧) ثم إن شهد اثنان منهم وهما بالغان

عدلان ذكران بأن فلانة قد أعتقت عبدها في حال صحتها أوفى حال مرضها وهو يخرج من الثلث نفذ العتق في حصص الزوج وإلا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم (باب التدبير)

(سئل رضى الله عنه) في رجلين اشتريا جارية وكل واحد منهما سلم نصف ثمنها ثم قال أحدهما نصف ما أملكه معتوق بعد موتى يعنى النصف الذى يملكه من الجارية المذكورة ثم عن له بيعها فهل له ذلك والحال ما ذكر أم لا أفقونا (أجاب) رضى الله عنه نعم يجوز له بيع حصته والحال ما سطر والله أعلم (سئل) رضى الله عنه في عبد ادعى على ابن سيده لدى حاكم شرعى أن سيده قبل موته دبرنى وابنتى تدبيراً مطلقاً فأنكر الابن وقال إن أبى دبركاً تدبيراً مقيداً وإن أبى بعد تدبيركاً باعك فأحضر العبد شاهدين وشهد كل واحد منهما بأن سيد العبد قال فى صحته ان عبدى فلاناً وبنته بعد موتى أحرار من أحرار المسلمين فهل والحالة هذه يثبت عتقهما بذلك أم لا وهل إذا حكم الحاكم بحريتهما ينفذ حكمه أم لا

نقله الشيخ عبد المجيد على العزبة والله أعلم [مسئلة] الصلاة على الجنازة أربع تكبيرات ثم يقول بعد الأولى الحمد لله الذى أمات وأحيى والحمد لله الذى يحيى الموتى وهو على كل شىء قدير اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما صليت وباركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم فى العالمين إنك حميد مجيد اللهم إنه عبدك وابن عبدك وابن أمتك كان يشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك وأن محمداً عبدك ورسولك وأنت أعلم به اللهم إن كان محسناً فزد فى إحسانه وإن كان مسيئاً فتجاوز عن سيئاته اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده ، وإن كانت امرأة قال اللهم إنها أمتك وبنت عبدك وبنت أمتك كانت تشهد الخ وهكذا فى بقية التكبيرات ويكون الحمد أثر كل تكبيرة على المعتمد وفى الطراز يكون الحمد فى الأولى فقط ويدعو فى غيرها ودعا بعد الرابعة إن أحب وإن أحب لم يدع وسلم ، وإن كان طفلاً قال اللهم إنه عبدك وابن عبدك وابن أمتك أنت خلقتهم ورزقتهم وأنت أمته وأنت تحييه اللهم اجعله لوالديه سلفاً وذخراً وفرطاً وأجراً وثقل به موازينهما وأعظم به أجورهما ولا تحرمنا وإياهما أجره ولا تفتنا وإياهما بعده اللهم ألحقه بصالح سلف المؤمنين وكفالة أئمتنا إبراهيم وأبدله داراً خيراً من داره وأهلاً خيراً من أهله وعافه من فتنه القبر ومن عذاب جهنم كذا وجدته بخط والدى رحمه الله تعالى مع زيادة من ابن تركى والله أعلم [مسئلة] فى الدسوق على شرح الدردير على سبى خليل لو حلف على زوجته بالطلاق مثلاً أن لا يخرج من الدار فخرجت لسيل أو هدم أو لأمراً لا قرار لها معه أو أخرجها صاحب الدار وهى بكراهة قد انقضت أو نودى على فتح قدر وهى حامل أو مرضع فخرجت لخوفها على ما فى بطنها أو رضيعها فى سماع ابن القاسم عن مالك لا حنث عليه واستصوبه البناتى لخروجه عن نيته حكاه لو سئل على قاعدة البساط قال عبد الباقي ويحتمل الحنث لأنه كالأكره الشرعى لأن الخروج واجب شرعاً فى مثل هذا ورده البناتى بأنه غير صحيح لمخالفته النص اه بلفظه والله أعلم [مسئلة] لا يلزم من بعد عن مكة مقابلة عين الكعبة فى نفس الأمر باتفاق لأن فى لزوم بلغ ذلك تكليفاً بما لا يطاق وإنما فى المسئلة قولان (الأول) لابن رشد يجتهد فى الجهة وهو الذى مشى عليه خليل وهو المشهور

(٤٣ - قرأ العين) أفقونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث لم يقم ابن السيد بيعة على البيع قبل الموت نفذ العتق إن خرجا من الثلث أو أجاز الوارث المطلق التصرف وإلا عتق منهما بالقسط وإذا حكم الحاكم بنفذ حكمه وكذا إن أقام ابن السيد البيعة وحكم الحاكم بعد صحة البيع إذا كان يرى ذلك نفذ حكمه أيضاً والله سبحانه وتعالى أعلم (باب أمهات الأولاد) (سئل) رضى الله عنه فىمن دخل بيته فلم يجد زوجته فوطئ جاريته المملوكة له فحملت

من وقت وطء سيدها لوضعها تسعة أشهر فسادتها سيدها وأقر بأن الحمل منه والولد ولده فهل يكون إقراره نافذاً عليه ويلحق الولد به في النسب ويرثه إذا مات أم لا أم كيف الحكم في ذلك أفتونا مأجورين خيراً (أجاب) رضى الله عنه نعم إقراره نافذ عليه ويلحقه ويرثه والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله تعالى عنه عن الجوارى المجلوبة من بلاد الرصاص المسميات بالمشريات قريب (٣٣٨) صنعاء فأشكل حالهن والتبس يأخذون جواراً وعبيداً

(والثاني) لابن القصار يجتهد في استقبال السمات والمراد أن يقدر المقابلة والمحاذاة وإن لم يكن في الواقع كذلك وهو مذهب الشافعي قيل وبينى على القولين لو اجتهد فأخطأ فعلى المذهب يعيد في الوقت وعلى مقابلة يعيد أبداً لكن قال الباني الحق أن هذا الخلاف لا ثمرة له كما صرح به المازرى وأنه لو اجتهد وأخطأ فأنما يعيد في الوقت على القولين كذا يؤخذ من حاشية الصاوى على أقرب المسالك نقلاً عن الدسوقي وفي حاشية الشيخ على العدوى على الخرشى عند قوله والمراد بسمت عينها عند ابن القصار أن يقدر أنها بمراى لهم لو كانت بحيث ترى وأن الرأى يتوهم المقابلة والمحاذاة وإن لم يكن كذلك في الحقيقة الخ مانصه حاصل كلامه أنه أى ابن القصار يقول كل واحد من الصف الطويل يقدر أنه مسامت ومقابل وإن لم يكن كذلك في الحقيقة لأنه يستحيل أن يكون الكل مسامتين أقول قضية ذلك أنه على المشهور لا يقدر المسامته بل يقول يكفى أن القبلة في ذلك الجهة وإن فرض على تقدير جمع الأرض لا يكون مسامتاً ولذا قال شيخنا عبدالله وأما على المشهور فالواجب على المصلى اعتقاد أن القبلة هي الجهة التي هي أمامه ولو لم يقدر أنها مقابلة بدليل صحة الصف الطويل جداً فإنه يستحيل أن كل واحد مقابلها إلا أنه يرد على ذلك ما قالوه من أن الجسم الصغير إذا بعد تحصل له مسامته الجملة الكثيرة ولو أزيد من ألف اه قال الأمير في ضوء شموه على مجموعته : الحق أن ما قالوه يتوقف على نوع تقويس كالدائرة حول القطب اه يعنى وإذا كان الحق ما ذكر فلا يرد ما قالوه على كلام الشيخ عبد الله شيخ الشيخ العدوى الذى هو قضيته كلام الخرشى الصريح في أن الخلاف بين القول بالجهة والقول بالسمت حقيق له ثمرة لا لفظي نعم قال الشيخ الأمير في الحاشية المذكورة عقب ما ذكره فان أريد إمكان الوصل بينهما أى بين الجسم الصغير والجملة الكثيرة بخطأى مستقيم ولو تيامن أو تياسر رجوع الخلاف أى بين القولين المذكورين لفظياً كما يظهر ذلك عند من له أدنى إلمام بالهندسة اه أى وهم لم يصرحوا بهذه الإرادة فيبقى الخلاف على حقيقته والله أعلم

[مسئلة] قال الشيخ الصاوى في باب الهبة عند قول الشيخ الدردير في أقرب المسالك وهبة الدين إبراهيم وهب لمن هو عليه فلا بد من القبول لأن الإبراء

ويزوجونهم على بعضهم البعض فإذا تتاسلوا باع السيد أولادهم فهو لاء لا شك في حلهم وناس معهم عبيد يزوجونهم على حرائر وبأخذون أولادهم ويبيعونهم وناس يتغازون في بعضهم البعض ويسبون أولاد المغلوبين فكيف الحال يكون في ذلك هل يصح شراء الجوارى المذكورات من غير تفتيش على بيان الحال وهل تصدق الجارية إذا قالت أنا أمة أو حرة أم لا؟ المسئلة واقعة أفيدوا بالجواب الشافى (أجاب) رضى الله عنه بقوله الحمد لله رب العالمين ماشاء الله ولا قوة إلا بالله اللهم توفيقاً للصواب وهداية إليه لا شك في حل شراء القسم الأول لأن الفرع يتبع الأم في الرق وتحريم شراء القسم الثانى كذلك لأنه يتبع لأمه في الحرية والقسم الثالث إن كان المسي كافرأ حريباً أو ذمياً انتقض عهده فلا شك في حل شرائه وأما إذا كان المسي حرامسلباً فلا شك في تحريم بيعه وشرائه لأنه لا يحل استرقاقه بحال؛ بقى ما لو شك من أى الأقسام هو وقد تعارض فيه أصلان الحرية وهي أن الأصل في الإنسان الحرية

والأصل الآخر هو وضع اليد الذى لم يقارنه دعوى الحرية فإنه يفيد الملك وهو المذهب هنا ففي الروضة واليد على البالغ المسترق وإن لم تغن عن البينة عند إنكاره فهي غير ساقطة بالكلية بل يجوز اعتمادها في الشراء وإن سكت المسترق اكتفاء بالظاهر أن الحر لا يسترخ الخ مافى الروضة إلا إن ادعى الكامل ببلوغ وعقل ورشد الحرية فالقول قوله يمينه لكن بشرط أن لا يسبق إقراره برقية وهو كامل ببلوغ وعقل ورشد كما في المغنى ونص عبارته سكتوا



عن اعتبار الرشد في المقر هنا وينبغي كما قال الزركشي اعتباره كغيره من الأقاير فلا يقبل أعراف الجوارى بالرق في  
 حكى عن ابن عبدالسلام لأن الغالب عليهم السفة وعدم المعرفة قال الأذرعى وهذه العلة موجودة في غالب العبيد لاسيما  
 من قرب عهده بالبلوغ انتهى وفي التحفة وعن ابن عبدالسلام ما يقتضى اعتبار رشه أيضا وظاهر كلامهم خلافة انتهى  
 وتبرأ منه بعد ذلك وفي باب الدعوى أيضا وجزم في النهاية (٣٢٩) بعد اشتراط الرشد انتهى فإذا فهمت

ما ذكر علمت أن الجارية  
 تصدق بيمينها إذا كانت كاملة في  
 قولها أنا حرة أو أمة وإذا أقرت  
 وهي كاملة بالرقية ثم أقامت بينة  
 بالحرية لا تسمع للتناقض وأما  
 غير الكامل إذا ادعى واضع اليد  
 رقه فالقول قول واضع اليديمينه  
 فلو ادعى بعد كماله الحرية لم تسمع  
 دعواه إلا بينة والله سبحانه أعلم.  
 (بسم الله الرحمن الرحيم) رفع هذا  
 السؤال مع جوابه لمولانا المرحوم  
 السيد عمر بن عبدالرحيم البصرى  
 الشافعى الحسينى وصورته  
 فما يقول مولانا في شخص وقف  
 في الشباك من الشبابيك التى على  
 الحرم كدرسة القاضى الخاص  
 الشريفة والباسطية والبيوت التى  
 لها شباك فى حائط المسجد مقتديا  
 بإمام المسجد الحرام هل تصح  
 قدوته سواء كان الشباك مغلوقا  
 أو مفتوحا مثبتا أم لا وإذا صحت  
 قدوته هل تصح صلاة من وقف  
 وراءه فى أرض المدرسة والبيوت  
 وهو ناوى القدوة بإمام المسجد  
 فتكون صلاته مرتبطة بصلاة  
 إمام المسجد أم لا بينوا لنا ذلك  
 وأوضحوه أيضا حاشا شافيا ومن نقل  
 ذلك من أئمة المذهب (الجواب)

يحتاج للقبول وإلا يهيه لمن هو عليه بل لغيره فكرهته يتعين فيه الإشهاد مانصه  
 يؤخذ من قوله فكرهته صحة التصرف في الوظائف وهو أن يتجمل لإنسان مال  
 معلوم من وظيفة أو جامكية فينزل عنها لغيره إن كان ذلك النزول من غير مقابلة  
 شيء بل هبة أما إن كان في مقابلة شيء يؤخذ فإن سلم من الربا جاز وإلا منع اه  
 والله أعلم هذا من جهة الهبة وأما من جهة البيع فسيأتى حكمه فترقب [مسئلة] ذكر  
 العلامة العطار على جمع الجوامع عند الكلام على الكبائر أن كلا من بذل المال  
 وأخذه على الحكم كبيرة سواء كان بالباطل أو بالحق وأن بذل مال للمتكلم في  
 جائز مع السلطان مثلا جعالة جائزة عند الشافعية وغير جائزة عند المالكية لأنه  
 من الأخذ على الجاه وأما بذل المال للمتكلم في واجب كالمحبوس ظلما ففى فتاوى  
 القفال أنه لو كان يبدظالم فقال إن خلصتني منه فلك كذا يحتمل أن يقال يستحقه  
 كرد الآبق ويحتمل أن يقال تخليصه من جملة النهى عن المنكر وهو من فروض  
 الكفاية فيكون بالتخلص مسقطا للفرض عن نفسه فلا يستحق جعلا اه وفي الروضة  
 في القضاء إنه إن كان الطالب للقضاء ممن يتعين عليه ويستحب له فله بذل المال  
 والآخذ ظالم بالآخذ وهذا كما إذا تعذر الأمر بالمعروف إلا ببذل أعماله وهو  
 جزم بالاحتمال الثانى فينبغى أن يكون هو المعتمد فيحل البذل للجاعل ويحرم  
 على الآخذ ومحل ذلك إذا علم المجعول له أن الجاعل مظلوم بالحبس فإن لم يعلم  
 ذلك لم يجب عليه فلم يمتنع عليه الآخذ اه والله أعلم

(فائدة) قد نظمت المسائل الست التى لاتفوت الزوجة على حليلها بدخول  
 غيره عليها بقولى

ولا تفوت بالدخول زوجة	علي حليلها بست تثبت
من أخبرت بموت غائب قدم	بعد دخول الثانى وهو ما علم
من طلقت لفقد إنفاق حصل	بشرطه ثم بها الثانى دخل
فأثبت الاول ترك ما بنى	أو الوكيل أو بأن ذا نقي
وزوجة المفقود فى مفروضة	تزوجت والفسخ جال للعدة
واستبرأت وثالث بها دخل	فظهرت صحة مفسوخ حصل
ومن تزوجت بدعوى الموت	لزوجها أو بثبوت موت

الحمد لله اللهم ألهم الصواب الاقتداء بإمام المسجد لمن هو فى شباك حائط المسجد صحيح لما تقرر من أنه إذا جمع  
 الامام والمأموم مسجد صح الاقتداء ولا يضر أن يكون بينهما باب مغلق ولام الروضة تبعاً لأصله بقوى ما ذكرنا  
 لأن لفظه وشرط البنائين فى المسجد أن يكون باب أحدهما نافذاً إلى الآخر وإلا فلا يعدان مسجداً واحداً وقد سئل  
 شيخنا الإمام شيخ الإسلام ابن حمزة بن ظهيرة شيخ الإسلام البلقينى عن معنى كلام الروضة هذا فقال إنه تابع فى ذلك

كلام الرافعي والرافعي ليس له سالف من الأصحاب في ذلك وهو مخالف لكلام الشافعي والأصحاب ثم ذكر كلاماً طويلاً يتعين مراجعته من الفتاوى المكية فالمتقى به والذي أدركنا عليه الجملة من مشايخنا الاقتداء بإمام المسجد في جدار المسجد الحرام ونقله جماعة وإذا صلى في جدار المسجد صحت صلاة من خلفه واقتداؤه بإمام المسجد وصلاة من ينظره بصلاة الامام والحال ما ذكر (٣٤٠) والله تعالى أعلم وبه التوفيق وكتبه الفقير إلى الله تعالى أبو السعادات بن محمد

أبي البركات بن ظهيرة الشافعي كان الله له آمين وقال السائل نقلًا من خطه رحمه الله تعالى فما القول فيه أفتونا مأجورين أثابكم الله الجنة ونعيمها آمين (فأجاب) مولانا المشار إليه السيد عمر رحمه الله تعالى بما صورته الحمد لله سبحانه حاصل ما أفاده العلامة المشار إليه ذكر خلاف في صحة الاقتداء بالأماكن المذكورة وهو كما قال فالذي اقتضاه كلام الشيخين عدم الصحة على تفصيل يعلم مما سنحكيه عن كلام المتأخرين المعتمدين لمقاتلتهما المذكورة والذي حرره السراج البلقيني والجمال الإسنوي الصحة مطلقاً ومنشأ الخلاف الاختلاف في أنه هل يعتبر في أبنية المسجد الواحد التنافذ أولاً فمن شرطه منع الصحة ومن لم يشترط قال بالصحة فمن اعتمد الأول من المتأخرين مشايخ الإسلام الشهاب بن حجر والشمس الخطيب الشربيني والجمال الرملي في شروحهم على المنهاج فعبارة الأول مانصه فإن حال ما أي بناء يمنع المرور لا الرؤية كالشباك فوجهان في المجموع وغيره البطالان قوله

بغير عدلين ففسخه حصل وظهرت صحته وقد دخل ثالث الأزواج بها من طلقته من زوجها لكون اسمها ثبت كإسم من غنى طلاقها وقد غابت فزوجت بغير من جحد قدمت من طلقته وقد دخل بتلك ثان ثم من بها حصل ظن بأنها تكون خامسة فزوجت ودخلت والخامسة خلافاً فظهرت من بعد ذا فاحفظ هديت صاحبي لا تنبذا

[مسئلة] من وطء أمة يأذن سيدها له في الوطء لاحد عليه ويؤدب مراعاة لقول عطاء بجواز التحليل فالحللة من يقول سيدها لغيره أذنت لك في وطئها أو أبجته لك اه من شرح أقرب المسالك وفي الصاوي مذهب عطاء جواز نكاح الأمة التي أحل سيدها وطأها للواطئ وهو صادق بما إذا كان بعوض وبدونه وحينئذ فالمستأجرة من سيدها محللة فلا حد فيها نظراً لهذا المذهب كذا في البناني وقال أبو حنيفة لاحد في وطء المستأجرة للواطئ وظاهره كان المؤجر وليها أو سيدها أو نفسها لأن عقد الإجارة عنده شبهة تدرك الحد وإن حرم عنده الإقدام على ذلك اه ((فائدة)) ذكر ابن فرحون في تبصرته عن المازري في العلم أن الدليل على ما ذهب إليه مالك من جواز زيادة العقوبات على الحد فعل سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه في ضرب الذي نقش خاتمه مائة ونقل ابن قيم الجوزية أنها ثلاثمائة في ثلاثة أيام وذكر القرافي أن صاحب القضية مع بن زياد زور كتاباً على عمر ونقش خاتمه فجعله مائة فشفع فيه قوم فقال أذكرتموني الطعن وكنت ناسياً فجعله مائة أخرى ثم جلده بعد ذلك مائة أخرى ولم يخالفه أحد فكان إجماعاً قال المازري وضرب عمر رضي الله تعالى عنه ضيعة أكثر من الحد اه قلت ومن هذا يؤخذ حكم من ضرب سكة السلطان فيكون تأديبه بمثل ما أدب به سيدنا عمر رضي الله عنه من نقش خاتمه والله أعلم ((فائدة)) جملة نساءه صلى الله عليه وسلم اللاقي عقد عليهن خمس وعشرون امرأة المتفق على دخوله بهن إحدى عشرة امرأة : ست من قریش :

(١) خديجة بنت خويلد (٢) عائشة بنت أبي بكر (٣) حفصة بنت عمر (٤) أم حبيبة بنت أبي سفيان بن حرب (٥) أم سلمة بنت أبي أمية (٦) سودة بنت زمعة

الآتي والشباك يفهم ذلك فلذا لم يصرح هنا بتصحيحه وبحث الإسنوي أن هذا في غير شباك بجدار المسجد وإلا كالمدارس التي بجدار المسجد الثلاثة صحت صلاة الواقف فيها لأن جدار المسجد عنه والحيلولة لا تضر رده جمع وإن انتصر له آخرون بأن شرط الأبنية في المسجد تنافذ أبوابها على ما مر فغاية جدار المسجد أن يكون كبناء فيه فالصواب أنه لا بد من وجود باب أو خوخة فيه يستطرق منه إليه من غير أن يزور كافر في غير المسجد ويظهر أن

المدار على الاستطراق العادي انتهى . وعبرة الثاني يعني الشريني رحمه الله واعلم أن التسمير للأبواب يخرجها عن الاجتماع فإذا لم تتأخذ أبوابها إليه أو لم يكن التنافذ على العادة لم يعد الجامع لها مسجداً واحداً وإن خالف فيه البلقيني فيضرب الشباك فلو وقف وراءه بجدار المسجد ضرر ووقع للأسنوى أنه لا يضر قال الحصني وهو سهو والمنقول في الرافعي أنه يضر أخذاً من شرطه تنافذ أبنية المسجدين انتهى وعبرة الثالث نحوها (٣٤١) فإن أريد السؤال عما يسوغ إطلاق

الإفتاء به للمتنسب انتهى (سئل)

ما قولكم في رجل أعجمي يزعم أنه شيخ طريقة قادرية جلس بين جماعة من الأتراك يذكر لهم محاسن سيدي عبد القادر ومرتبته وكراماته وأنه المقدم على سائر الأولياء وذكر أنه إذا ذكر عندهم في بلادهم سيدي عبد القادر يقولون قدس الله سره العزيز وإذا ذكر غيره من الأولياء كسيدي أحمد البدوي وسيدي أحمد الرفاعي وسيدي إبراهيم الدسوقي يقولون رحمة الله عليه ولا يقولون قدس الله سره العزيز كما يذكرون سيدي عبد القادر فسمع هذه المقالة منه رجل من أهل العلم فقال له لم لا تسلكون طريق الإنصاف والعدل وتجنبون الألفاظ الموهمة للتفقيص المنهي عنه فأجابه لا نقول إلا هكذا وأبى أن يقول قدس الله سره العزيز فاستشعر منه ذلك العالم سوء الاعتقاد فيما سوى سيدي عبد القادر من الأولياء فقال له أيضاً لا بد من سلوك الإنصاف وتجنب النقص والاجحاف فقال الرجل لذلك العالم أتم يا أيها العلماء أعداء

وأربع عريبات (١) زينب بنت جحش (٢) ميمونة بنت الحارث الهلالية (٣) زينب بنت خزيمة الهلالية أم المساكين (٤) جويرية بنت الحارث الخزاعية المصطلقية . وواحدة غير عرية من بني إسرائيل وهي صفية بنت حيي من بني النضير . مات عنده صلى الله عليه وسلم منهن ثنتان (١) خديجة (٢) زينب أم المساكين . وتوفي صلى الله عليه وسلم عن التسعة الباقية المنظومة في قول بعضهم

توفي رسول الله عن تسعة نسوة إليهن تعزى المكرمات وتنسب

فعائشة ميمونة وصفية وحفصة تتلوهن هند وزينب

جويرية مع رمة ثم سودة ثلاث وست نظمن مهذب

وجملة من ذكر أنه صلى الله عليه وسلم تزوج بهن وفارقهن اثنتا عشرة امرأة مات منهن قبل الدخول باتفاق ثنتان (١) إشراق بنت خليفة أخت دحية الكلبي (٢) خولة بنت الهذيل . وعلى خلاف في الطلاق أو الموت مع الاتفاق على عدم الدخول ثنتان (١) مليكة بنت كعب (٢) سبأ بنت أسماه . وفارق بعد الدخول باتفاق (١) فاطمة بنت الضحاك (٢) عالية بنت ظبيان . وقبله باتفاق (١) عمرة بنت يزيد (٢) أسماه بنت النعمان . وعلى الخلاف في الفراق قبل وبعد (١) أم شريك القرشية (٢) المستقبلية التي جهل حالها وهي ليلي بنت الخطيم . ومات صلى الله عليه وسلم عن قتيبة بنت قيس وهو لم يدخل بها . فالفارقات باتفاق : سبع . وعلى خلف : ثنتان . والميتات في حياته باتفاق : أربع . ومات صلى الله عليه وسلم عن عشر واحدة منهن لم يدخل بها . وخطب صلى الله عليه وسلم ثمان نسوة ولم يعقد عليهن باتفاق . وسراريه صلى الله عليه وسلم التي دخل عليهن بالملك أربعة (١) مارية القبطية (٢) ريحانة بنت شمعون من بني قريظة وقيل من بني النضير (٣) نفيسة التي وهبها له زينب بنت جحش (٤) التي أصابها في بعض السبي ولم يعرف اسمها . أفاده الجمل على الجلالين عن المواهب والله أعلم . وقد نظمت خلاصته في قولي

جملة من طه عليهن عقد عشرون مع ثلاثة حقا تعد

دخوله أتى على إحدى عشر بالاتفاق خذ فبنت عمرا

الأولياء أعداء الفقراء وأنت يا أيها الشخص عدو لسيدى عبد القادر فما الحكم في ذلك الرجل وماذا أفيدوا الجواب مفصلاً ولكم الثواب من الملك الوهاب (أجاب) رضى الله عنه بقوله الحمد لله سبحانه ماشاء الله لا قوة إلا بالله قال الله تعالى والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً وقال تعالى واخفض جناحك لمن اتبعك من المؤمنين وأخرج الإمام البخاري عن أنس وأبي هريرة رضى الله عنهما أنه صلى الله عليه وسلم قال عن



لله تعالى قال من أهان لي وليا فقد بارزني بالمحاربة وفي رواية له قال قال الله تعالى من عادى لي وليا فقد آذنته بالحرب وتأمل هذا الوعيد الذي لا أشد منه إذ محاربة الله تعالى للعبيد لم تذكري إلا في أكل الربا ومعاداة الأولياء ومن عاداه الله لا يفلح أبداً بل لا بد والعياذ بالله أن يموت على الكفر عافانا الله تعالى من ذلك بمنه وكرمه وأخرج الطبراني بسند حسنه الترمذي عن أبي أمامة (٣٤٢) رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال ثلاثة

لا يستخف بهم إلا منافق ذو شية في الإسلام وذو العلم وإمام مقسط وأخرج الإمام أحمد بإسناد حسن ليس من أمتي من لم يبجل كبيرنا ويرحم صغيرنا ويعرف لعلمنا حقه والطبراني تعلموا العلم وتعلموا العلم السكينة والوقار وتواضعوا لمن تعلمون منه واحد اللهم لا يدركني زمان ولا تدركوا زمانا لا يتبع فيه العليم ولا يستحي فيه من الحليم قلوبهم قلوب الأعاجم وألستهم السنة العرب وفي فتاوى البديعي من السادة الخفية من استخف بالعلم طلقت امرأته فكأنه جعله ردة وقال الإمام الحافظ ابن عساكر اعلم يا أخي وفقك الله وإيانا وهذاك سبيل الخير وهدانا أن لحوم العلماء مسمومة وعادة الله في هتك ستر من نقصهم معلومة ومن أطلق لسانه في العلماء بالنبل ابتلاه الله قبل موته بموت القلب فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم فاذا تأملت هذه النصوص القرآنية والأحاديث النبوية وكلام علماء الملة الحمديّة ظهر

حفصة مع خديجة عائشة  
وسودة وهن من قريش  
وزينب أم المساكين كذا  
بنت حي من بني النضير لا  
عما عدا خديجة وزينبا  
وفارق النبي اثنتي عشر  
إشراق خولة وهل مليكة  
قبل الدخول لهما وفارقا  
فاطمة عالية وقبله  
ومثلها عمرة اسما وعلي  
من قبله أو بعده أم شريك  
قبل دخوله بها فسبق  
وأربع قد متن في حياته  
لكن على واحدة لم يدخلها  
وخطب الهادي ثمانى نسوة  
ثم سراريه التي بالملك قد  
مارية ريحانة نفيسة  
ومن له في بعض سبي ثبت

[مسئلة] في الصاوى على أقرب المسالك لا يجوز التعزير بأخذ المال إجماعا وما روى عن الإمام أبي يوسف صاحب أبي حنيفة من جواز التعزير للسلطان بأخذ المال فمناه كما قال البراذعي من أئمة الخفية أن يمسك المال عنده مدة لينجز ثم يعيده إليه لا أنه يأخذه لنفسه أو لبيت المال كما يتوهم الظلمة إذ لا يجوز أخذ مال مسلم بغير سبب شرعى وفي نظم العمليات

ولم تجز عقوبة بالمال أو فيه عن قول من الأقوال

انتهى والله أعلم (فائدة) في حاشية الأمير على عبد السلام المنفى في حديث لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن الخ الإيمان الكامل المصاحب للمراقبة إذ لا حجاب الغفلة ماعصى أو أنه إن استحله وما يقال إن الإيمان يرفع ثم

لك أن هذا المدعى أنه صاحب طريقة وقع في عظيم لا ينجم منه إلا التوبة وعفو الله تعالى لأنه جعل العلماء محاربين لله تعالى وقد علمت ما في ذلك ومن استخف بالعلم الحاملين للشرعة المطهرة فالواجب على رلاة أمور المسلمين أقام الله بهم دعائم الدين وأدحض بهم شبهات المعاندين تعزيره التعزير البالغ اللائق بأمثاله ليرتدعوا عن أمثال هذه الكلمات التي تكاد أن تخرج الإنسان عن دائرة الإيمان والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه

في إهداء قراءة القرآن إلى روح رسول الله صلى الله عليه وسلم هل يجوز أم لا (اجاب) رضى الله عنه يجوز ذلك وقاعله  
مأجور لعظم أجره بذلك لأن مذهب جمهور أهل السنة والجماعة جواز إهداء ثواب عمل الإنسان لغيره وهو عام في جميع  
العبادات صلاة أو صوما أو حجاً أو صدقة أو قراءة قرآن أو ذكر أو غير ذلك من أنواع السير سواء كانت العبادة فرضاً  
أو نفلاً وحديث لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد (٣٤٣) محمول على الخروج عن العهدة لأعلى

بمجرد هذا الثواب ويصل الثواب إلى ذلك المهدي له ويتنفع به حياً  
كان أو ميتاً بلا فرق بين أن ينوي ذلك في ابتداء الفعل أو في انتهائه  
بعد أن نواه لنفسه كما قاله صاحب البحر لا طلاق كلامهم قال العلامة  
الزيلعي وليس فيه شيء مما يستبعد عقلاً لأنه ليس فيه إلا  
جعل ماله من الأجر لغيره والله تعالى هو الموصل إليه وهو  
قادر عليه ولا يختص ذلك بعمل دون عمل انتهى وأدلة  
السنة كثيرة قاربت التواتر ومنعت المعتزلة جميع ذلك لقوله تعالى  
وأن ليس للإنسان إلا ما سعى وقد كثرت الأجوبة من الأئمة  
المذكورة عن علماء أهل السنة والجماعة وقال الخبر ابن عباس  
إنها منسوخة قال مولانا العارف بالله سيدى السيد عبد الله ميرغنى  
في كنز الفوائد شرح منظومته بحر العقائد نقلاً عن العلامة  
القرطبي بعد ترجمته لما تقرر وإذا علمت ذلك فاعلم أنه لا فرق  
فيه عندنا بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين غيره وإن كان جمع  
ذلك وخبر أعمال العباد في صحيفته بل له الكالات كلها إذ لا مانع

يرجع له يلزمه عدم إيمانه إن مات في تلك الحالة وما في البخارى عن ابن عباس  
وشرحه عن أبي هريرة يرفعه يحمل على رفع الإيمان الكامل اه قلت وبكل من  
كون المنفى في الحديث المذكور الإيمان الكامل أو مطلق الإيمان إن استحل  
ويحمل الإيمان المنفى في الحديث المذكور على ذلك تندفع المعارضة بينه وبين  
حديث لو أتيتي بقراب الأرض خطايا ثم أتيتني لا تشرك بي شيئاً غفرت لك  
ولا أبالي أو كما ورد وحديث بطاقة لا إله إلا الله حيث ترجح في الميزان بسبعين  
سجلاً خطايا وحديث أبي ذر المشهور ونحوها ومما يشهد لكون المنفى الإيمان  
الكامل ما حكى أن امرأة جميلة ذات عفة وديانة جاءت فطلبت من جارها ما تنقوت به  
فأبى من أن يعطيها شيئاً إلا أن تتمكن من نفسها فامتعت من ذلك وصبرت على الجوع  
ثلاثة أيام حتى اشتد بها فأنت لجارها وقالت قوتنى وافعل ماتريد فلما تمكن  
منها رأى أن جارها ربما اطلع عليه إذا لم يغلق الطاقة فهم لغلقها فقالت له  
المرأة ماتريد فأخبرها بذلك فقالت له يا مجنون تخشى الجار ولا تخشى الجبار الذى  
لا تخفى عليه خافية تأثر كلامها في قلبه وامتنع من الزنا وأعطاهما مطلوبها والله أعلم  
(فائدة) قال الشيخ القسطلانى علي البخارى حديث أنس المروى في الصحيحين  
وغيرهما أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يرفع يديه في شيء من الدعاء إلا في الاستسقاء  
فإنه كان يرفع يديه حتى يرى بياض إبطيه مؤول على أنه لا يرفعهما رفعاً بليغاً  
ولذا قال في المستثنى حتى يرى بياض إبطيه نعم ورد رفع يديه عليه الصلاة  
والسلام في مواضع كرفع يديه حتى رؤى عفرة إبطيه حين استعمل ابن اللثية  
على الصدقة كما في الصحيحين ورفعهما أيضاً في قصة خالد بن الوليد قائلًا اللهم  
إني أبرأ إليك مما صنع خالد رواه البخارى والنسائى ورفعهما على الصفار  
رواه مسلم وأبو داود ورفعهما ثلاثاً بالبيع مستغفراً لأهله رواه البخارى في رفع  
اليدين ومسلم وحين تلا قوله تعالى إنهن أضللن كثيراً من الناس الآية قائلًا اللهم  
أمتى أمتى رواه مسلم ولما بعث جيشاً فيهم على قائلًا اللهم لا تمتنى حتى ترينى علياً  
رواه الترمذى ولما جمع أهل بيته وألقى عليهم الكساء قائلًا اللهم هؤلاء أهل بيتى  
رواه الحاكم انتهى نقله الوالد رحمه الله تعالى رحمه الأبرار [مسئلة] في شرح  
الدريد على أقرب المسالك والصاوى عليه القول الذى رجع إليه مالك هو أن

من أن تكون معلقة بالاسباب مع أنه لا نهاية لكالات الوهاب ألا ترى أنه سبحانه وتعالى طلب منا أن نصلى ونسلم  
عليه وندبنا عليه السلام بالدعاء له بالوسيلة وغيرها وعلى هذا جرى العمل في غالب الأعصار وأكثراً الأمصار وقد قال  
سبحانه وتعالى إنا لا نضيع أجر من أحسن عملاً وقال صلى الله عليه وسلم لا تجتمع أمتى على ضلالة ونرجو أن الواقع  
خير بلا شك في ذلك ولا ضير انتهى فمن رغب في رفع الدرجات فليكثر من إهداء جميع الخيرات للأحياء والأموات

خصوصاً سيد السادات ولا ينقص بذلك أجره بل يعظم له ثوابه ويعلو قدره كما وردت به السنة وذهب إليه كثير من علماء الأمة وأن من صرفه لسيد الوجود عز بكمال المقصود كما جربه خواص أهل الشهود وقال في التحفة ما حاصله وما اعتيد في الدعاء بعد قراءة القرآن من قول الداعي اللهم اجعل ثواب ذلك أو مثله مقدماً إلى حضرته صلى الله عليه وسلم أو زيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم (٣٤٦) جائز كما قاله جماعة من المتأخرين بل حسن مندوب إليه خلافاً لمن

وهم فيه لأنه صلى الله عليه وسلم أذن لنا في الدعاء بكل ما فيه زيادة تعظيم حيث أمرنا بسؤال الوسيلة له ونحوها وفي حديث أبي المشهور وهو قوله رضي الله عنه كم أجعل لك من صلاتي أي دعائي أصل عظيم في مشروعية الدعاء له عقب القراءة وغيرها وليس في الدعاء بزيادة الشرف ما يوهم النقص خلافاً لمن وهم فيه أيضاً كما بينته في الفتاوى ومن الزيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم أن يتقبل الله تعالى عمل الداعي بذلك ويثيبه عليه وكل من أثيب من الأمة على عمل كان له صلى الله عليه وسلم مثل ثوابه مضاعفاً بعدد الوسائط التي بينه وبين ذلك العامل مع اعتبار زيادة مضاعفة كل مرتبة عما بعدها ففي الأولى ثواب إبلاغ الصحابي وعمله وفي الثانية هذا وإبلاغ التابعي وعمله وفي الثالثة ذلك كله وإبلاغ تابع التابعي وعمله وهكذا وذلك شرف لا غاية له اه بالمعنى وبعض تصرف وفي هذا القدر كفاية لمن أتخف بالهداية وحفته العناية في البداية والنهاية وقول من قال لا نعرف

رب الدين ليس له مطالبة الضامن بالدين إن تيسر الأخذ لرب الدين من مال المدين بأن كان موسراً غير ملد ولا ظالم والقول المرجوع عنه هو أن رب الدين بخير في طاب أمها شاء من المدين أو الضامن قال البناي والقول المرجوع عنه هو الذي جرى العمل بفاس وهو الأنسب بكون الضمان شغل ذمة أخرى بالحق اه والله أعلم [مسئلة] اعلم رحمك الله تعالى أن المأخوذ من المدونة هو أن الفلوس ونحوها ما جعل سكة وعينا وجرى به التعامل بين الناس لا يعطى حكم الدينارين والدراهم إلا في بابي الصرف والربا بنوعيه نظراً لكونه صارفاً بالسكة من نوع الدينارين والدراهم وأما في غير هذين البابين كالزكاة فإنما يعطى ما ذكر حكم العروض في جريان زكاته على حسب الإدارة والاحتكار مما هو موضح في كتب الفقه ففي كتاب الزكاة من المدونة ما نصه قلت أرأيت لو كانت عند رجل فلوس في قيمتها مائتا درهم فخال عليها الحول ما قول مالك في ذلك قال لا زكاة عليه فيها وهذا مما لا اختلاف فيه إلا أن يكون ممن يدير فتحمل الحمل العروض قال وسألت مالكا عن الفلوس تباع بالدينارين أو بالدراهم نظرة أو تباع الفلوس بالفلسين فقال مالك إني أكره ذلك وما أراه مثل الذهب والورق في الكراهية انتهى وفي كتاب الصرف منها قلت أرأيت لو اشتريت فلوساً بدراهم وافترقنا قبل أن نتقاض قال لا يصلح هذا في قول مالك وهذا فاسد قال لي مالك في الفلوس لا خير فيها نظرة بالذهب ولا بالورق ولو أن الناس أجازوا بينهم الجلود حتى تكون لها سكة وعين لكرهتها أن تباع بالذهب والورق نظرة قلت أرأيت إن اشتريت خاتم فضة أو خاتم ذهب أو تبرذهب بفلوس فافترقنا قبل أن نتقاض أيجوز هذا في قول مالك قال لا يجوز هذا في قول مالك لأن مالكا قال لا يجوز فلس بفلسين ولا تجوز الفلوس بالذهب والفضة ولا بالدينارين نظرة ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال الفلوس بالفلوس بينهما فضل فهو لا يصلح في عاجل بأجل ولا يصلح إلا عاجل بعاجل ولا يصلح بعض ذلك ببعض إلا إلهاء وهات قال الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد وربيعة أنهما كرها الفلوس بالفلوس وبينهما فضل أو نظرة وقالوا إنها صارت سكة مثل سكة الدينارين والدراهم الليث عن يزيد بن أبي حبيب وعبيد الله بن أبي جعفر قالوا وشيوخنا كلهم أنهم كانوا يكرهون صرف الفلوس بالدينارين والدراهم إلا يدأ يد وقال يحيى بن أيوب قال

في ذلك خبراً ولا أترأ لا يدل على عدم وجود ذلك لأنه لم يحط علماً بجميع ما ورد ، وإنكار جماعة مشروعية هذا الفعل لعدم فعل أحد من الصحابة له غير مسلم أولاً لعدم إمكان معرفة جميع أحوالهم عادة وعلى فرض ثبوت ذلك فإنه لا يدل على عدم الجواز مع ما ورد مما يدل على مشروعية أصل الدعاء له المستفاد منها جواز هذا الفعل ومن قال بأن هذا الفعل بدعة وأن النبي صلى الله عليه وسلم غني عنه فجوابه على تسليم كونه بدعة ليس كل بدعة مذمومة بل منها ما هو مستحسن



كما يشير إلى ذلك حديث من سن سنة حسنة إلى آخره ونرجوا أن يكون هذا الفعل من استحسن شرعا لورود دليل مشروعيته في حق غيره عليه الصلاة والسلام وورود الأمر بأصل الدعاء له صلى الله عليه وسلم وأما كونه صلى الله عليه وسلم غنياً عن ذلك فجوابه أن أحداً وإن جل قدره لا يستغنى عن واسع فيض الله ورحمته وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لن يدخل أحدكم الجنة عمله (٣٤٥) قالوا ولا أنت يا رسول الله قال ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمته

رواه مسلم وهو وإن حاز أعلي المقامات وأرفع الدرجات لم يزل يترقى في كل لحظة من اللحظات إلى مقامات عظيمة عاليات لأنه قابل للكمال ولا نهاية للكمالات ولا مانع من ربط بعضها بما يلحقه من أمته من الدعوات ليعود نفعها إليهم من واهب العطيات هذا ما ظهر للعبد المعترف بالعجز والتقصير والله أعلم انتهى سيدي الشيخ عبد الحفيظ دماشى (سئل رضى الله عنه) عن الميت إذا سئل بعد الموت هل تعود إليه روحه وتلبسه ملابسة حقيقية حتى يرد الجواب كما في كتب التوحيد واعتقاد أهل السنة أو تكون مجرد مماسة صورية أفتونا مأجورين (أجاب رضى الله عنه) اتفق أهل السنة والجماعة على إعادة الحياة للميت في القبر خلافاً للكرامية ومن وافقهم واختلفوا في هذه الحياة فقال بعضهم يخلق له حياة كاملة كما كان قبل الموت وقال بعضهم حياة برزخية يفهم بها الخطاب ويقدر على رد الجواب ويدرك الالم وهذا هو الظاهر لأن الضرورة تدفع به ومنع كثير من الأشاعرة والخنفية إعادة الروح اليه وقالوا

يحيى بن سعيد إذا صرفت درهما فلوساً فلا تفارقه حتى تأخذه كله والله أعلم اه بحروفة ومثل هذا في كتاب السلم الاول منها فعلم أن الورق الذي جرى به التعامل اليوم المسمى بالنوط إنما يعطى حكم الدراهم والدنانير في باب الصرف والربا بنوعيه وأما في الزكاة فلا يعطى حكمهما بل إنما يعطى حكم العروض فيجوز فيه حكم الزكاة على حسب الاحتكار والإدارة الموضح في كتب الفقه ولا يكون حكمه حكم السند على ما يوجد الفرق بينهما نعم إن كان منمراً بحيث تضمنه الحكومة إذا ضاع فإنه يكون حكمه حكم السند على ما وجد وكذا الورق المسمى بالشيك يكون حكمه حكم السند على ما وجد لعدم الفارق بينهما من حيث أن كلا لا يصرف إلا بمحل مخصوص ومضمون لو ضاع فتجب فيه الزكاة في كل سنة والله أعلم [مسئلة] ذكر العلامة الدردير في شرحه على أقرب المسالك أن القول الذي رجع إليه مالك وهو المشهور هو أن من استحق بالملك أم ولد من أولدها بشبهة كأن اشتراها من غاصب بلا علم قيمتها وقيمة ولدها يوم الحكم بالاستحقاق لا يوم الوطء ولا يوم الشراء والولد حر نسيب باتفاق إذا كان واطئها حراً والقول الذي رجع عنه هو أن لربها أخذها إن شاء مع قيمة الولد يوم الحكم ثم رجع عنه أيضاً إلى أنه يلزم قيمتها فقط يوم الوطء وبه حكم عليه لما استحققت أم ولده إبراهيم وقيل أم ولده محمد كما في عبارة ابن رشد وفي كلام الفاكهاني ما يقتضي أنه هو الذي أفتى بذلك لنفسه اه منه في فصل الاستحقاق بزيادة من الصاوى عليه [مسئلة] في أقرب المسالك قول مالك في المدونة وهو الذي رجع إليه هو أن الشاهد على خط نفسه بقضية لا يشهد حتى يتذكرها بتمامها فإن لم يتذكرها أو تذكر بعضها أدى الشهادة على أن هذا خطي ولكني لم أذكر القضية بلا نفع للطالب وفائدة الأداء احتمال أن الحاكم يرى نفعها قال ابن رشد وكان مالك يقول أولاً إن عرف خطه ولم يذكر الشهادة ولا شيئاً منها وليس في الكتاب محو ولا رية فليشهد وبه أخذ عامة أصحابه مطارف وعبد الملك والمغيرة وابن أبي حازم وابن دينار وابن وهب وسحنون وابن حبيب قال في التوضيح صوب جماعة أن يشهد إن لم يكن محو ولا رية فإنه لا بد للناس من ذلك ولكثرة نسيان الشاهد المنتصب ولأنه لو لم يكن يشهد حتى يذكرها لم يكن لوضع خطه فائدة قال الصاوى ولذلك نقل عن شيخ

(٤٤ — قررة العين) لا تلازم بين الروح والحياة إلا في العادة ومن الخنفية من قال توضع فيه الروح لكن هل تعود إلى جميع بدنه قيل نعم وقال ابن حجر وظاهر الخبر أنها تحل في نصف الميت الأعلى فيسأل البدن وفيه الروح وهو مذهب الجمهور اه والله أعلم أجاب مولانا الشيخ محمد صالح بن الشيخ إبراهيم الرئيس على السؤال المذكور سابقاً في الجوار المجلوبة من بلاد الرصاص المسميات بالشارقة الخ بقوله الحمد لله رب العالمين ماشاء الله لا قوة إلا بالله اللهم توفيقاً

للصواب وهداية إليه لاشك في حل شراء الأول لأن الفرع يتبع الأم في الرق وتحريم شراء القسم الثاني كذلك لأنه يتبع لأمه في الحرية والقسم الثالث إن كان المسي كافرأ حرياً أو ذمياً انتقض عهده فلا شك في حل شرائه وأما إذا كان المسي حراً مسلماً فلا شك في تحريم بيعه وشرائه لأنه لا يحل استرقاقه بحال ؛ بقی مالوشك من أى الأقسام هو وقد تعارض فيه أصلان الحرية (٣٦٦) وهى أن الأصل في الإنسان الحرية والأصل الآخر هو موضع اليد

الذى لم يقارنه دعوى الحرية فانه يفيد الملك وهو المذهب في الروضة واليد على البالغ المسترق وإن لم تغن عن البينة عند إنكاره فهي غير ساقطة بالكلية بل يجوز اعتمادها في الشراء إن سكت المسترق اكتفاء بالظاهر لأن الحر لا يسترق الخ ما في الروضة إلا إن ادعى الكامل يبلوغ وعقل ورشد الحرية فالقول قوله يمينه لكن بشرط أن لا يسبق لإقراره برقة وهو كامل يبلوغ وعقل ورشد كما في المفتى ونص عبارته سكتوا عن اعتبار الرشد في المقر هنا وينبغي كما قال الزركشي اعتبار الرشد كغيره من الأقاير فلا يقبل اعتراف الجوارى بالرق كما حكى عن ابن عبد السلام أن الغالب عليهن السفة وعدم المعرفة قال الأذرعى وهذه العلة موجودة في غالب العبيد لا سيما من قرب عهده بالبلوغ اه وفي التحفة وعن ابن عبد السلام ما يقتضى اعتبار رشده أيضاً وظاهر كلامهم خلافه انتهى وتبرأ منه بعد ذلك وفي باب الدعوى أيضاً وجزم في النهاية بعدم اشتراط الرشد اه

مشايخنا العدوى أنه كان يقول متى وجدت خطي شهدت عليه لأنى لا أكتب إلا على يقين من نفسى اه بزيادة من الصاوى وتصرف [مسئلة] القول الذى رجع إليه ابن القاسم هو أنه ينقض الحكم إن ثبت كذب الشهود بعد الحكم وقبل الاستيفاء في القتل والقطع والحد الحياة من شهدوا بقتله أو جب من شهدوا بزناه قبل الزنا الذى شهدوا به لحرمة الدم وحينئذ فلا غرم على الشهود وعلى هذا القول عامة أصحاب مالك وقيل لا ينقض الحكم وهو الذى رجع إليه ابن القاسم ومشى عليه خليل اه من أقرب المسالك والصاوى عليه والله أعلم [مسئلة] في الصاوى على أقرب المسالك القول الذى رجع إليه الإمام مالك هو أن إرث الواجبات من عشر أو غرة أو دية ولو تعددت بتعدد الجنين بالفرض والتعصيب فللاب الثلثان وللأم الثلث مالم يكن له إخوة وإلا كان للأم السدس وهذا هو الراجح والقول الذى رجع عنه الإمام هو أن إرث الواجبات المذكورة للاب والأم على الثلثين والثلث ولو كان له إخوة وبه قال ابن هرمز وقال ربيعة إرث الواجبات المذكورة للأم خاصة لأن تلك الواجبات كالعوض عن جزء منها اه بتصرف والله أعلم [مسئلة] لا يؤثر الدبغ في جلد الميتة تطهارة في ظاهره ولا باطنه على المشهور وخبر أيما أهاب دبغ فقد طهر رخوه محمول عندنا في مشهور المذهب على التطهارة اللغوية وهى النظافة ولذا رخص في جلد الميتة مطلقاً سواء كان من جلد مباح الأكل أو محرمة إلا من خنزير وآدمى بعد دبغه بما يزيل الريح والرطوبة ويحفظه من الاستحالة أى من التلف والتقطيع كما تحفظه الحياة في يابس كالحبوب وفي الماء ولا يشترط في الدباغ إزالة الشعر عندنا وإنما يلزم إزالته عند الشافعية القائلين إن الشعر نجس وإن تطهارة الجلد بالدبغ لا تتعدى إلى تطهارة الشعر لأنه تحله الحياة فلا بد من زواله وأما عندنا فالشعر طاهر لأن الحياة لا تحله فالقرو إن كان مذكى مجوسى أو مصيد كافر قلد في لبسه في السلاة أبا حنيفة لأن جلد الميتة عنده يطهر بالدباغ والشعر عنده طاهر ولا يقلد فيه الشافعى لأنه وإن قال بطهارة الجلد يقول بنجاسة الشعر ولا مالكا لأنه وإن قال بطهارة الشعر يقول بنجاسة الجلد اه أى يلفق ويقلد المذهبين كذا في الدردير على خليل والدسوقي عليه [مسئلة] في أقرب المسالك ما حاصله أنه لا يجوز الاتفاف بنجس الذات بحال إلا في مسائل مخصوصة

فإذا فهمت ما ذكر علمت أن الجارية تصدق بيمينها إذا كانت كاملة في قولها أنا حرة أو أمة وإذا أقرت وهى كاملة بالرقية سم أقامت بينة بالحرية لا تسمع للتناض وأما غير الكامل إذا ادعى واضع اليد رقة فالقول قول واضع اليد يمينه فلو ادعى بعد كماله الحرية لم تسمع دعواه بلا بينة والله سبحانه وتعالى أعلم . وأجاب مولانا الشيخ عبد الحفيظ ابن المرحوم الشيخ درويش العجمي الحنفى على السؤال المذكور بقوله أحمد رب الأرباب وأسأله هداية للصواب

أما الصنف الأول فلا شك في جواز استرقاقهم وحل البيع والشراء فيهم وأما الصنف الثاني أحرار تبع لأمهاتهم لأن الأولاد يتبعون أمهاتهم في الرق والحرية فلا يجوز استرقاقهم ولا يحل البيع والشراء فيهم والصنف الثالث إن كان أحد الطائفتين مسلمين والأخرى كفار من أهل الحرب أو أهل ذمة نقضوا العهد واستولى المسلمون عليهم يسوغ سيهم ويجوز استرقاقهم ويحل البيع والشراء فيهم وإلا فلا (٣٤٧) فمن أراد شراء شيء من المذكورات

إن علم أن المعروض من أي صنف فقد مر حكمه وإن شك واشتباه عليه الحال ولم يظهر أنه من أي نوع فالذي يظهر منع جواز البيع والشراء فيه لأن الأصل في بني آدم الحرية والتمسك بالأصل لازم مالم يظهر خلافه وإذا ادعت الجارية حرية الأصل يقبل قولها ويحكم بحريتها من غير بينة مالم يسبق منها إقرار بالرق صريحاً أو دلالة وإن أقرت بالرق يقبل قولها ويجوز الإقدام على شرائها اعتماداً عليه غير أنها إذا ادعت الحرية بعد ذلك وأقامت بينة تسمع دعواها ويحكم بحريتها والتناقض الصادر منها غير مانع لسماع دعواها والله أعلم انتهى كتب ذلك بيده الفانية عبده الفقير إليه سبحانه وتعالى تراب أقدام الطلبة محمد بن خضر بن محمد البصري الشافعي غفر الله له وللمسلمين آمين (في الجنائز)

(سئل) رضي الله عنه في محتضر فاضت روحه وهو قائل لا إله إلا الله فكانت هي آخر كلامه من الدنيا فاعترض إنسان فقال هذا

وردت مورد الرخص فلا تتعدى أحدها جلد الميتة المدبوغ يستعمل في الماء المطلق وفي غير المسائعات كالحبوب والدقيق والخبز الغير المبلول وثانها أكل لحم الميتة لمضطر وللكلاب وثالثها إيقاد النجاسة كعظم الميتة على طوب أو حجارة ورابعها وضع النجاسة في الزرع لنفعه وخامسها شرب الخمر لإساعة غصة أولدفع الهلاك بعدم الرطوبة لاللعطش نفسه لأنه يزيده فلا يجوز الدوا به ولو تعين وفي غيره من النجاسات خلاف إن تعين وأما المتنجس وهو ما كان طاهراً في الأصل وطرات عليه نجاسة فيجوز الانتفاع به في غير آدمى ومسجد بأن يسقى به الدواب والزرع ويدهن به نحو العجلة ويعمل من الزيت المتنجس صابون وغير ذلك ويحرم على الآدمي ولو غير مكلف أكله وشربه وأما تلطخه به فمكروه على الراجح وتجب إزالته للصلاة والطواف ودخول المسجد وكذا يحرم الانتفاع بالمتنجس في مسجد فلا يستصح به بالزيت المتنجس نعم إذا كان المصباح خارجه والضوء فيه جاز اه والله أعلم [مسئلة] في أقرب المسالك مع الشرح في باب الخيار وجاز لمن ملك شيئاً بشراء أو غيره البيع له قبل القبض له من مال الكه الأول إلا طعام المعاوضة وهو ما استحق في نظير عوض فلا يجوز بيعه قبل قبضه سواء كان الطعام ربوياً أو غير ربوياً ولو كان العوض غير متمول كرزق قاض وجندي فإنه من بيت المال في نظير حكمه وحراسته وغزوه وكذا رزق عالم أو إمام أو مؤذن أو نحوهم في وقف أو بيت مال في نظير التدريس أو الإمامة أو الأذان لا يجوز بيعه قبل قبضه من ناظر ونحوه لأنه في نظير عمله وهو عوض بخلاف ماله رتب شيء لأنسان من بيت المال أو غيره كوقف على وجه الصدقة فيجوز بيعه قبل قبضه لعدم المعاوضة اه وفي الصاوى عليه عن عبد الباقي ويلحق برزق القاضى طعام جعل صداقاً وخلعاً فلا يجوز بيعه قبل قبضه لا مأخوذ عن مستهلك عمداً أو خطأ فيجوز بيعه قبل قبضه اه وكذا المثل المبيع فاسداً إذا فات ووجب مثله كما قال البناني بجامع أن المعاوضة ليست اختيارية بل جر إليها الحال في كل خلافاً لعبد الباقي حيث جعله كرزق القاضى اه والله أعلم (فائدة) في القسطلاني عن البخاري والأوجه حمل النهي عن مرتبة الميت وهي عد محاسنه علي ما يظهر فيه تبرم أي تضجر أو علي فعله مع الاجتماع أو علي الإكثار منه أو علي ما يجدد

الميت حيث لم يقل عند احتضاره محمد رسول الله مقارنة لقول لا إله إلا الله لم يكن قد مات على شهادة ولا تنفعه هذه الكلمة مقصورة عن محمد رسول الله فأوجع كلامه قلوب أهل الميت وأصدقائه وغيرهم من الناس فيطلبون منكم الجواب موضحاً مبيناً ولكم بذلك جزيل الفضل والواب يوم الحساب (أجاب رضي الله عنه) نعم الميت المذكور مات على أعلى حالات الكمال وهذا هو المطلوب لقول النبي صلى الله عليه وسلم من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة



والمعتز المذکور يؤدب التأديب البالغ اللائق بأمثاله والله تعالى أعلم (سئل رضى الله عنه) فيما يقوله بعض الأخوان من القصيدة المعروفة بمرحبا بك يا محمد مرحبا هل يجوز لهم القصيدها أم يحرم عليهم ذلك أفتونا مأجورين (أجاب رضى الله عنه) نداء النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم باسمه حرام وكذا بكنته بل الواجب أن يكون يارسول الله يانبي الله لقول الله تعالى لا تجعلوا دعاء الرسول (٣٤٨) بينكم كدعاء بعضكم بعضا والله أعلم (سئل رضى الله عنه) فيمن

في يده رقيقة له في الظاهر فتزوج بامرأة من ولها بمهر معين من جملة الرقيقة المذكورة وسميت وعينت في صلب العقد ثم دخل بالزوجة والجارية في البيت بينهما مدة ثم وقع تشاجر بينه وبين زوجته فادعى أن الرقيقة المذكورة ليست برقيقة وأن أمه أَرْضَعَتْهَا فَهِيَ أُخْتُهُ مِنَ الرضاع فلا يسترقها فهل يقبل قوله ويصدق في عدم رقتها ومراضعتها بمجرد قوله أو لا بد عليه من الإثبات بالبينة الشرعية أم كيف الحكم في ذلك أفتونا مأجورين خيراً (أجاب رضى الله عنه) الحمد لله وحده لا يقبل قوله المذکور بل هي رقيقة للزوجة والله سبحانه أعلم وكتبه محمد صالح مفتي الشافعية بمكة تاب الله عليه آمين (سئل رضى الله عنه) في شخص له زوجة وابنان وبتنان منها كلهم أشقاء وكانوا ساكنين ببر القنفذة فلما حصلت الفتن نقل الأم والبنات إلى بلدهم في جهة حضرموت وجلس عندهن إحدى البنين وبقى الابن الثاني عند أبيه في نواحي ير القنفذة يتجرون

الحزن دون ما عدا ذلك فما زال كثير من الصحابة وغيرهم من العلماء يفعلونه وقد قالت فاطمة بنت سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه

ماذا علي من شم تربة أحمد أن لا يشم مدى الزمان غواليا

صبت على مصائب لو أنها صبت على الأيام صرن لياليا اه

نقله والدى في تقريراته على البخارى رحمه الله تعالى والله أعلم (فائدة) لما كان الوجوب عبارة عن الإذن في الفعل مقيدا بمنع الترك ويلزم قيده وصف الإذن في الفعل بالطلب الجازم كان نسخه نفيا لمقيد بقيد فإذا أن يصدق بنفى المقيد وقيده معا فيجعله كأن لم يكن ويرجع الأمر إلى ما كان قبله من تحريم أو إباحة لكون الفعل مضرة أو منفعة وهو قول الغزالي وإما أن يصدق بنفى قيده وهو الأصح وعليه فإذا أن يصدق بنفى قيده الذائق وهو منع الترك فيبقى الإذن في الفعل بما يقومه وهو الإذن في الترك الذى خلف المنع من الترك فيحتمل الإباحة أو التدب أو الكراهة أو خلاف الأولى وإما أن يصدق بنفى لازمه وهو الطلب فيثبت التخيير وإما أن يصدق بنفى قيد لازمه وهو الجازم فيثبت الطلب غير الجازم وهو الاستجاب أقوال ثلاثة كذا يؤخذ من جمع الجوامع وشرح المحلى عليه [مسئلة] إذا أعتق رجل جارية وزوجها من رجل آخر بعقد صحيح ومهر معلوم ثم بعد دخول الزوج بها وإقامته معها نحو سنة ونصف وولادتها منه ادعى الزوج أن الجارية ملك لزوجته وأنه أعتق فزوج ما لا يملك وأقرته زوجته على دعواه وهى تعلم بزواجها وحملها ووضعها ومشاهدة له ولم تنكره فإنه لا يكون لها ماداعته بمقتضى إقرارها لزوجة المزوج على ماداعه إلا إذا اشتر من قبل دعواها عندهن له مداخلة معها أن الجارية ملكها أو أثبت ذلك ببينة وحينئذ فيكون وقوع العقد وما معه بمشاهدتها وعليها بذلك إذن في تزويجها ويكون زوج المالك للجارية غارا لزوجة بدعواه حربتها فتكون أولاده منها أحرارا والأرجح عدم فسخ النكاح لأن الدوام ليس كالا ابتداء في اشتراط خوف العنت وعدم الطول فعلى الزوج صداق المثل إذا لم يفارق وإلا فالأقل منه ومن المسمى وعليه قيمة ولدها منه يوم الحكم لا يوم الولادة أمسك أو فارق يدفعها لسيدتها كما في شرح خليل (فائدة) قال ابن سند نظم ابن رشد

ويتسبون ويرسارن إلى الابن الذى بحضرموت دراهم وسلاحاً وغير ذلك والابن الذى بحضرموت غرس نخيلا واشترى أرض حرث وكلاهما تحت حجر أبيهما ثم مات الأب وبقيت تركته التى خلفها في نواحي القنفذة تحت يد ابنه الذى عنده وله أيضا في حضرموت أرض حرث ونخل تحت يد ابنه الثانى الذى عند أمه مع غرسه من النخل واشتراه من الحرث فهل يكون ما يد الاثنى جميعه تركه لأبيهم يقسم على جميع الورثة أم يختص أحدهما بشي دون البقية والحال

أن الابن الذي في البلاد يشق في الغرس والابن الذي عند أبيه يشق في خدمة أبيه وفي البيع والشراء يبنوا لنا الحكم في ذلك مأجورين (أجاب رضى الله عنه) بقوله الحمد لله وحده ما ادعاه الابن لأنفسهما إن أقاموا عليه بيته أو صادقهم عليه بقية الورثة فظاهر أنه لهما وإن لا يقيما بيته ولا تصادق حلف بقية الورثة فيه على عدم العلم فإن حلفوا قسم تركه للأب وإن نكل بقية الورثة عن اليمين حلف المدعى واستحق والله سبحانه (٣٦٩) وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن لصوص فهو اساعية مساكين ثم

المسائل التي تقبل فيها شهادة السماع لكني لم أجد ما هو صحيح اللفظ والمعنى من آياته إلا يبتين فذيلتهما متما للمسائل المذكورة معتمدا في ذلك على صاحب المختصر فيتا ابن رشد

أيا سائلي عما ينفذ حكمه ويثبت سمعا دون علم بأصله  
ففي العزل والتجريح والكفر بعده وفي سفه أو ضد ذلك كله  
وتذليل ابن سند

وفي هبة وقف إباق وصية وفي علق ضمارة بأهله  
وأسر ولوث ثم ملك لحائز تصرف أزمانا طوالا بكه  
وموت يبعد إن يطل زمن له حراة وإيلاد فاطفر بفصله

(فائدة) نظم بعض المالكية ما تكون فيه الغلة للشترى فقال

وللشترى الغلات إن رد ما اشترى بعيب أو البطلان في بيعه ظهر  
كذا عند تفليس وأخذ بشفعة ورد للاستحقاق قد تمت الصور

(فائدة) نظم بعض المالكية ما يمنع فيه شرط النقد فقال

بيع الخيار وغائب مع عهدة أمة مواضعة وجعل يتبع  
والأرض إن بيعت بزرع ثم من يؤجر به إحراز ما هو يزرع  
بالجزء منه كذاك أرض ريبها في غير أمن ضف لها ما يسمع  
من ناطق أو غيره إن عينا بإجارة من بعد شهر يشرع  
في أخذ منفعة فشرط أن يكن في النقد من بيع فكل يمنع  
وكذاك أرض والجنان وحائط يبيع لعد النخل حفظاً ينفع

وزاد بعضهم فقال

سلم الخيار ويبيع شيء غائب أمة التواضع ثم مضمون الكرى  
صف عهدة وامنع لنقد مطلقا بالشرط أولا فاعرفنه بلا مرى

(فائدة) نظم بعض المالكية الجوائح فقال

إن الجوائح في الأشجار عدتها ثلاث عشرة فاحفظها فدونها  
النار والريح ثم الثلج مع غرق والبرد والطير تعيب يضربها  
والدود والقحط ثم الفض يتبعها مع الجراد وجيش قد ألم بها

اشتكو المساكين على ذى شوكة  
يقدر عليهم فقال من له شيء يثمنه  
فثمن الناس بمثل ما لهم من النهب  
وبعض الناس ثمن بزيادة مثلين  
وأعطاه ذو الشوكة على مصادقته  
المثلين فسقى متحيرا لآخذ بالزيادة  
إن ردها على ذى الشوكة يتهموا  
بقية الناس مثله وإن بقيت عنده  
ماذا يفعل بها وهل يردها في  
المكس الذي يأخذها ذو الشوكة  
من الناس ويكون أرجع  
له بدل حقه أم كيف الطريق  
(أجاب) نعم تبرأ ذمته برده  
الزيادة على ذى الشوكة في نحو  
المكس كالمهدية ونحوها  
كما ذكروا ذلك في نحو الغاصب  
إذا أضيف المغصوب منه بطعامه  
فإنه يبرأ والله سبحانه وتعالى أعلم  
(سئل رضى الله عنه) في رجل  
اسمه مقبل وخرأ خاله ووخر  
بنتاً قاصرة ووخر أربعة أسهم  
من المال فجاء عم البنت المذكور  
أوقف الأربعة الأسهم المذكورة  
قبل أن تقسم على القاصرة المذكورة  
والحال أن سهماً واحداً مرهون  
رهنه الجد الأصلي قبل أن يوقفه  
العم المذكور فما الحكم في

الوقفية قبل القسم والحال أن البنت بعد مدة من الزمان بلغت ودورت لحقها الذي أفرض لها فقال لها عمها قد أوقفت الأربعة الأسهم فقال كيف توقف والقسمة لم تحصل واحد الأربعة مرهون فما الجواب في ذلك أفيدوا (أجاب رضى الله عنه) حيث كان العم المذكور شريكا للبنت في الأسهم المذكورة نفذ الوقف في حصته من الثلاثة الأسهم دون السهم المرهون ودون حصة البنت فانهما باقيان على الملكية والله سبحانه أعلم (سئل رضى الله عنه) إذا كان

على الشجر ثم وساقاه على غير ثمره الموجود فهل يصح أم لا فإذا قلتم بالصحة مثلاً فهل يفرق فيما إذا كانت قبل الزهر أو بعده أم لا وكان الثمر لصاحب الشجر أو غيره هل يجعلون فارقاً أم لا بينوا لنا ذلك مأجورين (أجاب رضى الله عنه) نعم تصح المساقاة قبل بدو الصلاح سواء كانت الثمرة موجودة أو معدومة وبعد بدو الصلاح لا تصح ويشترط أن تكون الثمرة لصاحب الشجرة وإلا فلا (٣٥٠) تصح المساقاة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضى الله عنه)

في امرأة أراد رجل أن يتزوج بها وهو كفؤها بمهر مثلها فرضيت بذلك من غير اجبار فوكلت أخاها من أمها يزوجه على الزوج المذكور ولها عصة ليس لها غيرهم فهل لها ذلك وليس للعصة منازعتها في ذلك أو كيف الحكم أفقونا (أجاب رضى الله عنه) ليس لها ذلك فإن زوجها المذكور فالتسكاح باطل والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضى الله عنه) عن رجل مات عن أم وأخت شقيقة لأب وأخوين وأخت لأم فالكل من المذكورتين من التركة أفقونا مأجورين (أجاب رضى الله عنه) المسئلة أصلها من ستة تعول إلى سبعة وتصح من أحد وعشرين للأُم السدس ثلاثة وللشقيقة النصف تسعة وللأخت للأب السدس ثلاثة وللأخوين والأخت للأُم الثلث ستة لكل واحد اثنتان والله أعلم (سئل) رضى الله عنه ما قولكم فيمن أوصى في استحضار موته أن يغسلني فلان ويصلي على ويبنى في الحدى فهل يجب على الموصى ما أوصى به أو يسن له أفيدونا جزيتكم خيراً (أجاب)

فاحفظ فداؤك نفسى اليوم عدتها والصل فاختم به إتمام عدتها [مسئلة] في كون المطلوب من الإمام والفذ تسليمة واحدة أو تسليمتين قولان مشهورهما الأول وسبب الخلاف هل كان صلى الله عليه وسلم يقتصر على الواحدة أم لا والذي رأى مالك العمل عليه الاقتصار على الواحدة وعند الحنابلة لا بد في صحة الفرض من تسليمتين فمن الورع مراعاة مذهبه اه من النفراوى على الرسالة والأمير [مسئلة] زيادة ورحمة الله في السلام خلاف الأولى إلا لقصد الخروج من خلاف الحنابلة فإنه لا بد في صحة الفرض عندهم من تسليمتين على الدين وعلى اليسار يقول في كل منهما السلام عليكم ورحمة الله ولا يشترط ذلك في النفل اه بمجموع وحاشيته (فائدة) سنن الصلاة المؤكدة التي توجب سجود السهو ثمانية قراءة ماسوى أم القرآن والجهر والإسرار والتكبير سوى تكبيرة الإحرام والتحميد والتشهد الأول والجلوس له والتشهد الأخير وأما ماسواها فلا حكم لتركها ولا فرق بينها وبين الاستحباب إلا في تأكيد فضلها وإلى هذه الثمان الإشارة بقول بعضهم تقريباً للحفظ

سينان شينان كذا جيمان تا آن عد السنن الثمان

فالسنيان السورة والسر والشينان التشهدان والجيمان الجهر والجلوس للتشهد والتا آن التحميد والتكبير اه حجازى (فائدة) السهو في النافلة كالسهو في الفريضة إلا في خمس السر والجهر والسورة فلا سجود عليه وكذا فيمن قام للثالثة في الفرض لا يرجع وفي النافلة يرجع ما لم يعقد الركعة الثالثة وإذ أرجع في الفرض أو النفل سجد بعد السلام لزيادة القيام نص عليه في المدونة فالمخالفة للفرض هنا إنما هي باعتبار الأمر بالرجوع فقط وكذا من ترك ركناً وطال فيعيد الفريضة لبطانها دون النافلة إذ لا يجب عليه إعادتها ألا يعتمد بطلانها وهذا معنى قولهم السهو في النافلة كالسهو في الفريضة إلا في خمس مسائل ولبعضهم في ذلك وسهو بنفل مثل سهو بفريضة سوى خمسة سر وجهر وسورة وعقد ركوع جاء بثالثة ومن عن الركن قد يسهو وطال تنبى اه حجازى [مسئلة] في الصاوى على أقرب المسالك في باب العتق لو مثل بزوجه كان لها الرفع للحاكم فتثبت ذلك وتطلق عليه لأن لها التطبيق بالضرر ولوم تشهد

رضى الله عنه الحمد لله يسن تنفيذ الوصية المذكورة ولا يجب والله أعلم (سئل) رضى الله عنه في تلقين الميت بعد دفنه هو سنة عند إمامنا الشافعى رضى الله عنه وهل ورد في مذهبه أم لا أو في مذهب من المذاهب أنه سنة أو مباح أو مكروه أفيدونا مأجورين (أجاب) رضى الله تعالى عنه الحمد لله نعم جرى فيه خلاف في مذهبه والمعتمد أنه سنة والله أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن تشاجر مع زوجته فقالت له أبرأك الله من الحق والمستحق وما تدعى النساء على الرجال



فقال لها إن صحت برأتك وسكت فقاتلت بنت وألحمت عليه فقال لها إن صحت برأتك فانت بالثلاث فهل يقع شيء والحال ما ذكر أم لا أم كيف الحكم أفوتونا (أجاب) رضى الله عنه لم يقع عليها طلاق والحال ما سطر والله أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل تشاجر مع زوجته وقال لها الله يحرم بيتك على كما حرم الكعبة على الكفار فما الحكم في ذلك أفوتونا (أجاب) رضى الله عنه لا يقع عليها (٣٥١) شيء بقوله والله أعلم ولا يلزمه شيء القسم والنشوز (سئل) في رجل

أخذله حرمة من ناس وأخذت عنده مدة ثم راح الرجل إلى بعض أشغاله ويوم ما جاء ما لقيها في بيته راحت لأهلها فلغا على أهلها وطلب زوجته ومنعوا عليها ويقولون تشتكى منك بإسراف فقال لهم اثبتوا علي فقالوا أصل معنا الشرع فقال ردوها وأصل معكم فتمنعوا وأخذت عندهم سنة ونصف يتخمدون بها والزوج ما هو راضى يتخمدون بها وبيتها خال هل لهم ذلك أم لا أفوتونا (أجاب) رضى الله عنه يجب عليهم أن يردوا عليه زوجته وليس لهم استخدامها والحال ما سطر .

### (باب الإيمان)

(سئل) رضى الله عنه في رجل حلف بالله على شيء وعطف عليه بقوله هو ليس مسلماً إن كان كذلك لمن قال له إنك كذا والحال أن الخالف صادق في يمينه يقيناً وصدر ذلك في معرض الغضب ولم يتعرض كونه به حقيقة أنه خارج عن الإسلام بل قال ذلك من غير إشعار تأكيدي ليمينه والحال أنه جاهل

البيئة بتكراره اه وقد مثل في أقرب المسالك للثلة بقوله كقطع ظفر أو قلع سن أو بردها بالمبرد حتى أذهب منفعتها أو قطع بعض أذن أو شرطها أو قطع بعض جسد من أى موضع أو خرم أنف إلا لزينة أو وسم يشار بأى عضو أو بوجه ولو بغير النار كوسم بآبرة بمداد أو غيره اه بتوضيح من الشرح والله أعلم (فائدة) دلالة العام كعبدى على بعض أفراده أعنى ثلاثة غير معينين مطابقة وعلى واحد غير معين تضمن ولا دلالة له على ثلاثة معينين أو واحد معين لا بالمطابقة ولا بالتضمن ولا بالاتزام ضرورة أن التعيين خارج عن موضوعه فلا وجه لإيراده نقصاً لحصر الدلالة اللفظية الوضعية في الأقسام الثلاثة وذلك أن للفرد ماهيتين باعتبارين أحدهما ماهية شخصية باعتبار كونه كلا للعام فلا يصح صدق العام عليه بهذا الاعتبار ضرورة أن الجزء لا يحمل على الكل وثانيتهما ماهية كلية باعتبار كونه فرداً وكون العالم تمام ماهيته المتفقة فيه ومع بقية الأفراد حيث كان نوعاً له فيصح صدق العام عليه بهذا الاعتبار ضرورة أن العام تمام ماهيته حيثند فافهم والله أعلم (فائدة) في فتاوى الشيخ الياس المدنى مانصه وضع الإبهامين على العينين عند قوله أشهد أن محمداً رسول الله سنة قال في المضمرات وفي المسعودى وصفته أن تضم ظفرك على عينيك ولا تمدهما كذا نقله فضيح الدين شارح الهداية وقد ورد في الحديث أنه صلى الله عليه وسلم قال من قبل ظفري إبهاميه عند سماع أشهد أن محمداً رسول الله أنا نافذه ومدخله في صفوف القيامة وقال صلى الله عليه وسلم من سمع اسمي في الأذان فقبل ظفري إبهاميه لم يعم أبداً وروى أن أبا بكر الصديق رضى الله عنه استمع الأذان فلما بلغ المؤذن كلمة الشهادة يارسال رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ظفري إبهاميه ومسح بهما عينيه فقال صلى الله عليه وسلم لاى شيء صنعت هذا قال شرفاً لاسمك وتيمناً به يارسال الله فقال صلى الله عليه وسلم ما أحسن هذا فن عمل به فقد أمن من الرمد كذا في مفتاح السعادة والمحفوظ أن يقول عند التقبيل اللهم احفظ عيني ونورها كذا ذكره شيخ زاده في شرحه على الوقاية في باب الأذان انتهى (فائدة) في الأمير علي عبدالسلام مانصه ولعظيم ذنب الشرك لم يحز غفرانه قال الله تعالى إن الله لا يغفر أن يشرك به قال أستاذنا وولى نعمتنا سيدى على وفا رضى الله تعالى عنه وعنا به ومن هنا لم يعتفر

الحكم بهذه المسألة وهو بين أظهر العلماء بل من يتردد عليهم فهل ما قاله كفر أو حرام أو مكروه وإذا قلتم بالأول ماذا يترتب عليه أو بالثاني كذلك يبينوا وأوضحوا جزاءكم الله عن المسلمين خيراً (أجاب) رضى الله عنه قوله المذكور حرام والحال ما سطر فيجب عليه أن يتوب وسنله أن ينطق بالشهادتين مع تلفظه بأن لا أعود إلى ذلك أبداً وعذر إن عرف بالشرع وإلا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في امرأة مرضت وعققت جارية لها وأخذت

مدة قليلة وماتت في مرضها ذلك وعقبت لها عيال وئذين وعقبت إرثاً قليلاً وعلما دين غاصوا دينها وعندها رأسين  
بقر واحد من البقر أعطته الجارية جواز عتقها والآخرة أمرت يصدق به عنها ولا فضل لعلها بعد خلاص الدين  
إلا ريلان والبقر والجارية يساويان خمسين ريالاً والجارية يوم عتقها ولدت لها رجل والقصار لهم وكيل فقال  
وكيل القصار لا يجوز هذا العتق وقال (٣٥٢) وكيل الجارية يصح هذا العتق فهل يصح أم لا أفتونا

مأجورين (أجاب) رضى الله  
عنه إذا كانت قيمة البقر والأمة  
مثلاً خمسين ريالاً وبق ريلان  
فاجملة اثنان وخمسون فيعتق من  
الأمة ثلثها وعشرها والباقي منها  
مع البقر والريلان للورثة هذا  
كله إن كان العتق في مرض  
الموت وإلا خرجت من رأس  
المال ولا تقسط والله سبحانه  
وتعالى أعلم (سئل) رضى الله  
عنه في رجل بالغ سفيه فهل له  
التصرف فإن باع سلعة تساوى  
مثلاً عشرين بعشرة فهل لوليه  
إذا علم بذلك الرشيد له رجوع  
البيع بالخس أم ليس له الرجوع  
أم كيف الحكم أفتونا (أجاب)  
رضى الله عنه حيث بلغ سفيها  
فتصرفه غير صحيح فيسترد وليه  
ماباعه السفيه المذكور والله  
سبحانه أعلم (سئل) رضى الله  
عنه في رجل أجر على بقرة آخر  
يرعاها له فقبضها الراعى من يد  
صاحبها وبمجرد ما أخذها إلى  
مدة شهرين لم يرها صاحبها فبعد  
مدة شهرين ادعى الراعى بموتها  
فالقول قوله أم لا بد من البرهان  
أم كيف الحكم أفتونا  
مأجورين (أجاب) رضى الله عنه

الاشياخ لتلا مذهبهم ربط قلبهم بغيرهم لسد باب النفع بهم واغتفروا مادون ذلك  
وسعوا في إصلاحه فقد ورد ~~في الخبر~~ وهو معنى الخلافة وفي الواقت  
مانصه وقال أى ابن عربى في الباب الأحد والثمانين ومائة إنما كان المريد لا يفلح  
قطبين شيخين قياساً على عدم وجود العالم بين إلهين وعلى عدم وجود المكلف  
بين رسولين وعلى عدم وجود امرأة بين زوجين اه وقد تروحت بما أفاده  
سيدنا الوفاى تغزلاً فقلت

أيها السيد المدلل ضاعت في الهوى ضيعتى وأنسيت نسكى  
يا لك الله لا تمل لسوائى وتحكم ولو بما فيه فتكى  
وانظر الحق في علو غناه كل شئ يحويه غير الشرك

والمدلل من يفعل كما يجب والضيعة الحرقه اه بحرقه ومن هنا مع مانقله  
الشيخ الشرقاوى في شرح الحكم عن القشيري من أن الشيوخ بمنزلة السفراء  
للمريدين اه يعلم مأخذ الرابط المعمول بها عند المشايخ النقشبندية وهى على قسمين  
قسم يتصور المرید نفسه بحضرة شيخه استعانة بذلك على ملكة الحضور وقسم  
يفرض المرید نفسه شيخه ليحصل له التشيخ بالشيخ في الحضور في حال الذكر  
وأما مأخذ الأربعينية التى هى اعتزال المرید فى خلوة يذكر الله تعالى مواظباً  
على الأوراد التى يعطيه إياها شيخه صائماً مقلامن الاكل مقتصرأ على الحشن  
منه ولا يتعاطى فيه ما يخل بركة القلب من الاطعمة كاللحم وما أشبهه وملازماً  
لصمت عن الكلام لا كتساب ملكة الحضور وتقليل العلائق فيعلم بما فى شرح  
والدى على الحكم عند قوله مانفع القلب شئ مثل عزلة يدخل بها ميدان فكرة  
ونصه يريد أن هذا الدواء لا يساويه غيره من الأدوية في تحصيل برة القلب من  
أمراضه وهو كذلك لأن العزلة عن الناس المصحوبة بالفكرة فيما يترتب على  
المعاصى من العذاب والوعيد وعلى الطاعة من الثواب أوفى تذكر عهد الله على  
عيبه أو جلاله وعظمته أو بديع صنعه بطاعته تطهر القلب وتنوره لأن من  
تعلق قلبه بحضرة الحق لا تقنعه صور المحسوسات ولا يملأ عين قلبه أشباح  
المخلوقات وهذه الطريقة هى التى شرعها صلى الله عليه وسلم فإنه كان يعتزل  
الخلق ويختل في غار حراء حتى نزل عليه الملك اه بتصرف وحذف ومنه أيضاً

نعم يصدق الراعى بميته أنها ماتت بغير تقصير منى والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل توفى عن زوجة  
وأم وولدين وبنيتين وكان لهم كسب شئ من طريق واحد من الأولاد والآب المتوفى حرث وعرض وغيره وشئ من  
طريق الولد الثانى وهو غرس نخل ومشتري حرث وذلك بمواصلة من عند أخيه وأبيه وأمه بعرض وسلاح وغيره فهل  
ذلك الشئ يكون تركه الذكور والإناث والولدين والبنات المذكورات كانوا تحت حجر أبيهم أفتونا مأجورين

(أجاب) رضى الله عنه نعم تقسم التركة تركه الأب على حديثها وكل ابن تقسم على حديثه ولا فى الأصل والله سبحانه أعلم (سئل)  
 رضى الله عنه فى رجل مات عن أم وأخ سرير فإذا يستحق كلاهما أفتونا (أجاب) تقسم من ستة أسهم للأم الثلث سهمان  
 وللأخ السرير المقدس سهم والباقي للعصبة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فى الاستخارة النبوية هل مناطها  
 انشراح الخاطر للفعل أو انقباضه للترك أم مناطها (٣٥٣) الرؤية المنامية وهل الاعتماد على الرؤيا من حيث

هى فى استخارة أو غيرها ورد به  
 الشرع أم لا أوضحوا لنا الجواب  
 ولكم الثواب (أجاب) رضى الله  
 عنه بقوله الحمد لله وحده نعم مناطها  
 انشراح الخاطر وضده الرؤيا  
 المنامية ولا اعتماد على الرؤيا فى  
 استخارة ولا غيرها والله سبحانه  
 وتعالى أعلم (سئل) رحمه الله  
 تعالى فى محمد مات عن زوجته  
 سعدية وعن بناته مباركة وروضة  
 وعن أخواته لآيه وهم أحمد  
 وعبد الملك وعبد الله لا غير ثم  
 ماتت مباركة المذكورة عن أمها  
 سعدية وعن أختها الشقيقة روضة  
 وعن ابنها حامد لا غير ثم ماتت  
 سعدية عن بنتها روضة وعن أخيها  
 لآب وهو إلياس وعن ابن بنتها  
 حامد المذكور لا غير فإذا تقسم  
 تركه الميت الأول بالفريضة  
 الشرعية أفتونا أم جورين (أجاب)  
 رضى الله عنه تقسم الأرض  
 المذكورة أربعة وعشرين قيراطا  
 لروضة من ذلك عشرة قرايط  
 وسدس قيراط ولأحمد  
 وعبد الملك وعبد الله لكل واحد  
 منهم قيراط وثلاث قيراط ولحامد  
 ستة قرايط وثلاث قيراط  
 ولإلياس قيراطان وسدس

يعلم مأخذ المراقبة التى يفعلونها وهى عبارة عن انتظار الفيض من الله تعالى  
 لفيض على القلب المعارف الإلهية المتعلقة بالصفات وحقائق بعض العبادات  
 ليعرف مقدارها فتجها النفس وتقبل عليها بالتعشق لها والمحبة فتنبه والله أعلم  
 [مسئلة] فى شرح المحلى على جمع الجوامع الأصولى أن الحنفى أبى الربا فى قوله  
 تعالى وحرم الربا على معناه اللغوى مع إضمار مضاف أى أخذه وهو الزيادة  
 فى بيع درهم بدرهمين مثلا فإذا أسقطت صح البيع وارتفع الإثم وقال غير  
 الحنفى وهو الشافعى ومالك نقل الربا شرعا على العقد فهو فاسد وإن أسقطت  
 الزيادة فى الصورة المذكورة مثلا والإثم فيها باق اه والله أعلم [مسئلة] التيممة  
 متى خيف عليها الفساد فى مالها أو فى حالها زوجت ولولم تبلغ عشرة ولا رضيت  
 بالنكاح فيجبرها وليها غير الوصى والسيد كعما على التزويج ووجب مشاوره  
 القاضى إن كان غير ظالم وإلا كفى جماعة المسلمين ليثبت عنده الخوف عليها وأنها  
 خلية من زوج وعدة وغيرهما من الموانع الشرعية وأن الزوج كفؤها فى الدين  
 والحرية والحال والمهر إن مهر مثلها فإن زوجها وليها المذكور من غير  
 مشاوره صح النكاح إن دخل وإن لم يطل وأما إن لم يخف عليها الفساد وزوجها  
 وليها المذكور صح إن دخل وطل بالسنين كالثلاثة بعد دخولها وبلوغها  
 كما يصح نكاحها بالولاية العامة مع وجود نحو العم مطلقا خيف عليها الفساد  
 أم لا حيث كانت ذا نسب وجمال أو ذات مال وحسب أو ذات صفة من  
 الصفات الأربع على ما لبعضهم إن دخل وطل بما ذكر فإن دخل ولم  
 يطل أو لم يدخل طال أم لا فلعمها أو للحاكم إن غاب عمها غيبة بعيدة على ثلاثة  
 أيام فأكثر الرد للنكاح وله الإمضاء وأما إذا كانت دنيئة خالية من الصفات  
 الأربع المذكورة فيصح نكاحها بالولاية العامة مع وجود نحو عمها حيث خيف  
 عليها الفساد ولا يفسخ بحال طال زمن العقد أو لا دخل بها الزوج أو لم يدخل  
 ويفسخ إن زوجت مع عدم خوف الفساد عليها بالولاية العامة مع وجود من  
 ذكر إن لم يدخل وبطل بما ذكر كما للتيطى وقال غيره يفسخ مطلقا كذا يؤخذ  
 من الدردير فى أقرب المسالك والصاوى عليه [مسئلة] أخذ العلامة الأمير  
 فى حاشيته على عبد السلام على جوهره التوحيد تحريم ما يحصل من بعض المخرفين

(٤٥ - قررة العين) قيراط والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه فى رجل تشاجر مع زوجته فقالت له لو أن الطلاق  
 يبدى ما أبأت فى بيتك فقال لها شيلي حوائجك وأنت طالق طالق فهل والحالة هذه تكون باقية بوأحدة وله مراجعتها مادامت  
 فى العدة وإلا فانت عليه أفتونا ولكم الثواب (أجاب) رضى الله عنه الحمد لله نعم إن لم يقصد بقوله شيلي حوائجك طلاقا  
 وقع عليها طلاقان وله الرجعة وإن قصد طلاقا وقع الثلاث ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره بشرطه والله أعلم



(باب الوقف) (سئل) في رجل توفي عن أرض وبلاد مزدرة عثرى وسقوى وأوقفها قبل موته ومات عن ست بنات أناث بالغين فتقاسموا فيما بينهم وكل منهم رضى بقسمه فهل لهم ذلك ويجوز ذلك أم كيف الحكم أفتونا مأجورين خيراً (أجاب) رضى الله بقوله الحمد لله سبحانه ليس لهم ذلك والقسمه غير صحيحة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) فيمن مات عن أولاد وارثين وله أرض مزدرة (٣٥٤) ومن جعلها وذن مزدرة فادعى واحداً من أولاده أن الودن المذكور

لجده أم عم أبيه وأنها قد أوهبت له في حال حياتها وأبرز من يده ورقة بهيتها ذلك له وليس بها إلا شاهد واحد فأجابه اخوانه بأن الودن المذكور لا يئتنا من جملة أرضه وكانت واضعاً يده عليها مدة حياته إلى أن مات ومتملكاً له تملكاً تاماً يتصرف فيه تصرف الملاك في أملاكهم فهو موروث لنا من أئتنا ولا نعلم أنه لجدتك المذكورة ولا نعلم بالهبة المذكورة فهل يثبت له الودن بمجرد ما ذكر ويختص به عن إخوانه أم لا أم كيف الحكم في ذلك أفتونا مأجورين خيراً (أجاب رضى الله عنه) نعم إن حلف المدعى مع شاهده المذكور على مقتضى دعواه استحق ما يدعيه وإن لم يحلف حلف إخوانه علي نفي العلم بالهبة المذكورة وأقسم بينهم والله سبحانه أعلم (سئل رضى الله عنه) في رجل توفيت له امرأة وخرج مع الجنازة عند القبر ورجع إلى بيته لقي أم المرأة المتوفية شالت جميع حوائجه الذي في بيته في غيبته عند القبر وبطلبها حوائجه عند حاكم البلد

من تغزلهم في المقام المحمدى بما يقال في المعشوق مما يأنف أحدنا أن يخاطب به مما فرق به أهل المذهب بين مقام الألوهية ومقام الرسالة لما رأوا التشديد في المذهب بالنسبة لمقام الرسالة دون التشديد بالنسبة لمقام الألوهية واقعاً في مسائل منها الاتفاق على أن أسماه صلى الله عليه وسلم توقيفية مع الخلاف في أسمائه تعالى والراجح أنها توقيفية ومنها قول أهل المذهب بقتل ساب النبي ولو تاب بخلاف ساب الإله ومنها ما قيل من تمثل الشيطان في المنام بالإله دون النبي ومنها قول أهل المذهب يحرم نداؤه صلى الله عليه وسلم بمجرد اسمه بخلاف الإله بنحو قول النفاوى أن النبي صلى الله عليه وسلم بشر فربما تسوّه فيه فسدت الذريعة بالتشديد بالنسبة لمقامه وأما مقام الألوهية فأجل محترم وخلاصته حماية مقام النبوة ومزيد تبجيله قال ولو كان التغزل المذكور جائزاً ما فات حسان فمن دونه قال وما وقع لعارف من نحو هذا إما بتأويل يجده أو يجذب أخرجه عن الفتيا فليس لمن لم يساوه أن يقتدى به مادام مميّزاً بين ما ينافى الجلال وغيره كقول سيدى على وفارضى الله تعالى عنه

جنات عدن في جنى وجناته ودليله أن المرافش كوثر

وليس لأحد أن يقول ما رأينا أحداً نص على حرمة هذا بخصوصه فإن هذه البدع لم تشع في زمن الأئمة فلتوزن بالميزان السابق قال وقد قالوا إنما لم يفتن به صلى الله عليه وسلم مع أنه أعطى كل الحسن وقتن ييوسف مع إعطائه شطره لأن جماله صلى الله عليه وسلم صين بالجلال كما قال السلطان ابن الفارض بجمال سترته بجلال هام واستعذب العذاب هناك

ومن كلام سيدى على وفارضى الله عنه في القصيدة التي منها البيت السابق

سبحان من أنشأ من سبحاته بشراً بأسرار الغيوب يبشر

قاسوه جهلاً بالغزال تغزلاً هيات يشبه الغزال الأحور

هذا وحقق ماله من مشبه وأرى المشبه بالغزاة يكفر

يأتى عظيم الجهل في تشبيه لولا لرب جماله يستغفر

إلى أن قال

فعلا جمالك بالكمال جلالة فيها لأهل الكشف سر مضمهر

أقرت بشيء يسير وجحدت ما بقى فوجدن شهود نسوة الذى حضرت عند غسل الجنازة يشهدن بأن هذه المرأة شالت حوائج ولم يعددنها حاجة فهل يثبت بإقرارها وخبر النسوة أم لا أفتونا (أجاب) بقوله الحمد لله ما أقرت به يلزمها تسليمه وشهادة النسوة المذكورات غير مقبولة والحال ماسطر ولكن للمدعى تعيين المدعى به وتحليفها والله أعلم (سئل) رضى الله عنه في شخص أراد شراء جارية من شخص آخر فقال المشتري للبائع قد جدرت هذه الجارية فقال البائع قد جدرت

وخلصت من الجدرى وهذه ثاره وأراه ثوراً في جسم الجارية فأشراها منه بثمن معلوم فبعد مضي نحو شهر من البيع ظهر الجدرى في الجارية وماتت بسبب الجدرى فهل يكون البيع باطل حيث أن المشتري ما اشتراها إلا على أنها جدرى الجارية ويرد الثمن للمشتري حيث اشترط أن الجارية قد خلصت من الجدرى أم كيف الحال أفيدوا وبينوا المسئلة بيانا شافيا مأجورين خيرا (أجاب) رضى الله عنه بقوله الحمد لله وحده نعم يغرم (٣٥٥) البائع المشتري أرش النقص وهو ما بين قيمتها سليمة ومجدرة فإذا

كان قيمتها سليمة أربعين وقيمتها مجدرة خمسين غرم له خمس الثمن والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل أعطى رجلاً أمانة فيما بينه وبينه وهي خمسين وعشرون ريالاً وأشهد رجل ثم بعد ذلك طلبه الأمانة فقال له مالك الأمانتين غرش وخمسة ريالاً ثم بعد ما أقر للشاهد أنك قال له مال عندى إلا ما تقي غرش وخمسة ريالاً أفقتونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه أن حلف المدعى مع شاهده بما ادعاه قضى له بدعواه وإن لم يحلف حلف المدعى عليه والله سبحانه أعلم (سئل رضى الله عنه) في رجل اشترى غلاماً من رجل آخر فشرط البائع أن الغلام قد جدر وحصل العقد على ذلك ثم بعد تملك المشتري ذلك حصل للغلام المذكور الجدرى فهل البيع صحيح أم لا وهل إذا قلم بصحته يلغى الشرط أم لا وإذا قلم بعدم الإلغاء فهل على البائع أرش أم يقع الفسخ أفقتونا مأجورين (أجاب رضى الله عنه) بقوله الحمد لله ماشاء الله البيع

أه بتصرف وتقديم وتأخير (فائدة) القاعدة عند المالكية أن شرع من قبلنا شرع لنا فيدل قوله اذكرنى عند ربك لجواز اطلاق الرب مضافاً للعاقل على غير الله ما لم يرد ناسخ صحيح والقاعدة عند الشافعية أن شرع من قبلنا ليس شرعاً لنا فلا يدل قوله تعالى اذكرنى عند ربك على جواز ما ذكر بل ينهى عنه ومفاد قوله تعالى فبهذا هم اقتده يشعر بما للمالكية فتنبه اه من الأمير علي عبد السلام بتصرف [مسئلة] العقد على البنات يحرم الأمهات سواء كن أمهات حال العقد أو بعده كان العقد صحيحاً أو فاسداً مختلفاً فيه فتحرم الزوجة على زوجها إن أرضعت رضية عقد عليها زوجها كما أن التلذذ بالأمهات بنكاح أو ملك أو شبهة يحرم البنات سواء كن بنات حال التلذذ بالأمهات أم بعده كما نص عليه الشيخ علي العدوى في حاشية الخرشى والشيخ علي الأجهورى في فتاويه أول مسائل الرضاع والله أعلم بل صرح به خليل وشراحه في باب الرضاع فتنبه (فائدة) قال الشيخ محمد الانبأى يظهر الفرق بين الحرام العارض والحرام الذاتى بالدوران مع العلة وجوداً وعدمها فالزنا حرام ذاتى لعدم دوران حرمة مع علتها التي هي اختلاط الأنساب وجوداً وعدمها ألا ترى أن وطء الرجل صغيرة لا تحل له حرام مع انتفاء العلة والوضوء بماء مغصوب حرام عارض لدوران حرمة مع علتها التي هي الاستيلاء على حق الغير عدواناً وجوداً وعدمها كما لا يخفى وبهذا يفرق بين المكروه العرضى والمكروه الذاتى اه ملخصاً من تقريراته علي حاشية الباجوى على السنوسية .

### [ سؤال ]

ما القول فيمن أمه في نسبة تبدي لها ساسى السيادة في الحسب فذاك هل تثبت سيادته إذا وينال من شرف السلالة والنسب وكذلك أولاد له هل يدخلون بضمن سلسلة المعالى والرتب بدليل قول المصطفى وشفيعنا (ان ابن بنت القوم منهم) ينتسب أفقتونا ياسيدى لا زلتوا تتكروا منا على من قد طلب (الجواب)

الحمد لله وحدى فضله فله الثناء عليه ما صح النسب

صحيح والشرط صحيح فإن حلف فالمشتري بخير عند ظهور الجدرى بين الفسخ والاجازة فإن آخر الفسخ مع علمه بظهور الجدرى فلا خيار له وكذا إن لم يعلم حتى ذهب الجدرى فلا خيار له وإن ظهر نقص بالجدرى ولم يكن تقصير من المشتري في الفسخ فله أرش النقص الحاصل بسبب الجدرى والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضى الله عنه) في رجل أرسل دراهمه من بلده إلى بلدة أخرى إلى وكيله ليأخذ له بعض البضائع ويرسله إليه في مراكب متفرقة من مراكب بلده فما أرسله

إلا في مركب واحد ومن غيره ثم إن ذلك المركب المرسل فيه حصل عليه التلف وتلفت معه تلك البضائع المرسلة فيه فهل يلزم ذلك الوكيل المذكور أولاً فتونا أجاب (رضي الله عنه) بقوله الحمد لله ما شاء الله نعم يضمن الوكيل البضائع المذكورة بقيمتها يوم تلفها والحال ما سطر والله سبحانه أعلم

(باب الوصية) (سئل) رضي الله عنه (٣٥٦) في رجل وكل لرجل آخر على وارثه فمات الموكل فنازعه الورثة فأثبت

وصيته لدى الحاكم الشرعي وحكم بها الحاكم وأمره ببيع المواشي والقسمة بين الورثة ففعل ذلك وباع من جملة المواشي جملاً فبعد البيع ظهر في الجمل علة قديمة وحكم على الوكيل برده فمات الجمل فرد له وأبدله بدله يقرر نصف عن الجمل وزاد الوكيل ريالاً فهل يعد هنا للورثة نقض ذلك أم ليس لهم أفتونا مأجورين (أجاب) رضي الله عنه بقوله الحمد لله إن حكم به حاكم شرعي بصحة هذا الإبدال فليس لهم الاعتراض وإن لم يحكم بذلك حاكم فلهم الاعتراض والله سبحانه أعلم (سئل) رضي الله عنه في رجل وكل رجلاً على أمواله من عقار ومواشي وغيرها ثم الموكل قتل رجلاً آخر وشرده من البلد وأمواله تحت يد وكيله فجأؤا أولياء المقتول إلى الوكيل أنك أترك الأرض والمواشي وغيرها الذي تحت يدك حتى تضيق ولا تنفق على عياله جزاء لعمله حتى يحضر فالوكيل إن سمع كلام أولياء المقتول وترك الأموال هل عليه من قبل الله سبحانه وتعالى ذنب والواجب عليه إقامة الأرض

وصلاته وسلامه دوماً على مولى السيادة والرسالة والحسب والآل والأصحاب من نالوا العلا بشهود بدر المصطفى غفر العرب فشریف أم سيد لكنه دون الذي وإفاه شرف من أب في قول جمع وهو مختار الأمير وقال بعض بالتساوي وانتسب لمصاحب النعمان غير محمد والفرع يحوى ما لأصل من نسب هذا الذي قد شمت في فتوى الجها بذة الكرام عليهم رحمت رب قد قاله المفتي بمذهب مالك حالاً محمد عابد نال الأرب

(فائدة) محل قولهم السلف يزهدون ويفوضون في كل نص أوهم التشبيه فيقولون في الوجه وجهها لا كالوجه ولا يؤولونه بالذات بخلاف الخلف إذا لم يضطروا للتأويل والافهم يؤلون كالحلف فقد ذكر البخاري في صحيحه عند تفسير قوله تعالى من آخر سورة القصص كل شيء هالك إلا وجهه أن وجهه بمعنى ذاته وقال أهل الحديث إنه تفسير ابن عباس فهذا تأويل وقع من بعض السلف وهو ابن عباس لداعي اضطرابه هنا للتأويل إذ يلزم على عدمه دخول اليد والرجل والعين التي ثبتت لله تعالى بالنص تحت عموم ما قبل ألا وهو كل شيء هالك وهو بدعي البطلان أفاده بعض أفاضل العصر (فائدة) مما يبطل قول البعض بعدم جواز نداء الأموات والاستغاثة بهم ما أخرجه ابن جرير الطبري في تاريخه بسند رجاله ثقات أن خالد بن الوليد لما حاصر مسيلة مع بني حنيفة جعل يعتزى ويقول واحمداه اه قتبته أفاده بعض أفاضل العصر [مسئلة] في المدونة سوق الهدى لغير مكة ضلال أى لما فيه من تغيير معالم الشريعة قال الأمير والبدنة في معنى الهدى لقوله تعالى والبدن جعلناها لكم من شعائر الله قال الدسوقي والدردير وبعث حيوان منذور بلفظ بعير أو خروف أو ذبيحة أو استصحابه أو بعث لحمه لمن نذر له من نحو ولى ليذبح عنده ويهدى ثوابه له ضلال أيضاً على المشهور ومذهب المدونة قال في التوضيح لأن في بعثه شبهة بسوق الهدى وقد علمت أن سوق الهدى لغير مكة من الضلال ومقابل المشهور ما لمالك في الموازية وبه قال أشهب من جواز بعثه أو استصحابه لأن إطعام المساكين بأى بلد طاعة قال الدردير ولا يضر قصد زيارة ولى واستصحاب

وحفظ الأموال على حسب ما وكله موكله إلى أن يحضر وهل يطالبه بالضياع إن ترك أم لا أفتونا مأجورين خيراً (أجاب) رضي الله عنه) إن لم يخش الوكيل على نفسه ضرراً يجب عليه إقامة الأرض وحفظ الأموال حسب ما وكله موكله والله سبحانه أعلم (سئل رضي الله عنه) عن رجل تشاجر مع زوجته وقال لها شيلي حوائجك وروحي بيت أبيك اعتدى وتزوجي ولم ينو بذلك طلاقاً قطوانما حصل منه لفظ قدامها وقدام أيها لا يكون سبب طلاقها إلا ما لا نها في المبدأ تسببت لها في الطلاق



ولم ينو بذلك طلاقاً قط في هذه المشاجرة وإنما قصد الترية لها في بيت أبيها أفوتونا مأجورين (أجاب رضى الله عنه) بقوله نعم لم يقع عليها طلاق والحال ماسطر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضى الله عنه) في رجل طلق امرأته طلقتين وبعد ثلاثين يوماً راجعها بالمراجعة المذكورة فهل يصح له المعواد أم كيف الحكم فيها أفوتونا (أجاب رضى الله عنه) بقوله نعم إن راجعها على رأس الثلاثين فرجعه صحيحة والله أعلم (سئل رضى الله عنه) (٣٥٧) في رجل طلق زوجته بالثلاث بحضرة شهود ثم غاب الشهود والولى ما عنده علم بذلك ثم جاء الرجل إلى الولى وقال إنه طلقها طلبة واحدة واسترجعها وأخذ المرأة ثم حضر الشهود بعد مدة وشهدوا عليه أنه طلقها بالثلاث والحال أن المرأة عند الرجل المطلق فما الحكم في ذلك أصدق الشهود وتنزع المرأة من الرجل وما الحكم إذا وطئها في المدة أفوتونا ويتنوا لنا توجروا (أجاب) بقوله الحمد لله نعم يصدق الشهود ويجب التفريق بينهما وتنزع من يده ويجب عليه بالوطء مهر مثلها ويجب عليه حد الزنا والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل وصى لرجل ميت قد أوصى على يده ووقف بعض أمواله على نظيره وأوصاه على القاصرة بنت له فأصبحت البنت بلغت رشدها وجأوا أولياء البنت وأرادوا نزع الوقف من يدى الوصى هل لهم ذلك أم لا وهل للبنت نزع وقف أبيها من يد الوصى أم لا أفوتونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه بقوله الحمد لله نعم إن كان الواقف قد جعل النظر لوصيه فليس لأحد نزع

شئ من الحيوان معهم ليدبح هناك للتوسعة على أنفسهم وعلى فقراء المحل من غير نذر ولا تعيين فيما يظهره اه ولا يخفك أن نحر النوق للأمراء عند مرورهم على بيت الناحر نحرها بمرورهم بحيث لا ينحرها إذا لم يمروا لأن في هذا حينئذ شبهاً ظاهراً بسوق الهدى لغير مكة وعلى مقابل المشهور يكون جائزاً حينئذ نظراً إلى أنه إطعام للمسكين وإطعام المساكين طاعة وأما إن لم يقيد الناحر نحرها بمرورهم بحيث إنه ينحرها ولو لم يمر واتوسعة على الفقراء ودفعاً لشرهم فهو جائز لا يضر هذا حكم النحر فتأملوه وأما حكم الأكل منها فالأباحة على أى حالة لقول العلامة الأمير في مجموعه مع الشرح وما ذبحوه يعنى أهل الكتاب لعيسى وصليب وصنم إن ذكروا عليه اسم الله أكل أى مع الكراهة ولو قدموا غيره لأنه يعلو ولا يعلى عليه ولا يذكروا عليه اسم الله فإن قصدوا إهداء الثواب من الله فكذلك يؤكل بمنزلة الذبح للولى اه المراد وذلك لأن التسمية لا تشترط من كافر نعم يكره أكل هذا كالأول بخلاف المذبح للولى قال عبد الباقي وعلة الكراهة فيهما قصدهم تعظيم شركهم مع قصد الذكاة قال ابن سراج ويلحق به ما يعمل المحموم من طعام ويضعه على الطريق ويسميه ضيافة الجان اه فتأمل والله أعلم (فائدة) ذكر سيدى على الأجهورى المسالكى في غاية البيان لحل شرب ما لا يغيب العقل من الدخان نقلاً عن الشيخ خليل مانصه قاعدة تنفع الفقيه يعرف بها الفرق بين المسكر والمفسد والمرقد فالمسكر ما غيب العقل دون الحواس مع نشاط وطرب وفرح والمفسد ما غيب العقل دون الحواس لا مع نشاط وطرب وفرح والمرقد ما غيب العقل والحواس ويبنى على الإسكار ثلاثة أحكام الحد والنجاسة وتحريم القليل إذا تقرر ذلك فليتناخرون في الحشيشة قولان قيل إنها مسكرة وبه قال الشيخ عبد الله المنوفى قال لانا رأينا من يتعاطاها يبيع أمواله لأجلها فولان لم فيها طرباً لمافعلوا ذلك قلت وهذا قال الزركشى من الشافعية فقال لا يجوز من الحشيشة لا قليل ولا كثير وقيل إنها من المفسدات وصحح هذا القول الشيخ أبو الحسن في شرح المدونة والعلامة ابن مرزوق والشهاب القرافى وتبعه عليه المحققون لأن المتعاطين لها لا يميلون إلى القتال والنصرة بل عليهم الذلة والمسكنة قلت وبهذا قال ابن دقيق العيد من الشافعية فقال والأفيون وهو لبن الحشخاش أقوى فعلاً من الحشيشة لأن القليل منه يسكر مع أنه طاهر

منه لا البنت رلاً وليأوها والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل توفي عن ابن قاصر وزوجة وأم الابن القاصر وليس له مال ولا مخلفات غير واجبة ماء أو وجبتين مع إخوة له ومات مجتهداً من غير وصى له فهل للزوجة أم الابن القاصر شئ مع الابن القاصر فيما يخص المالك مع إخوته في الماء المذكور أم ليس لها وإذا ادعت يدين في ذمة الميت بعلمها فهل يخلص بما خلفه الميت المذكور أم ليس لها ذلك فإن قلتم ليس لها ذلك بأى سبب من الأسباب بسبب قصارة الابن أم

سبب عدم وجود الوصى أو الولي أم بماذا أفتونا ولكم الاجر والثواب (أجاب) رضى الله عنه بقوله الحمد لله وحده نعم للزوجة الثمن من زوجها وللأبن الباقي من حصه أبيه ودعواها الدين إن أقامت عليه بيته أعطيت بعد أن يقيم الحاكم الشرعى وصيا على القاصرو الله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن مات عن زوجة وعن عمين شقيقتين لا غير ومن جملة تركته أرض مزدرة فوضعت (٣٥٨) يدها على الأرض المذكورة تزرعها وتنتفع بها مدة سبع سنوات

وقد مات العمان المذكوران عن ورثة فطلبوا نصيبهم من الأرض المذكورة فادعت الزوجة بدين لها على زوجها المذكور وبجارية مشروطة لها في المهر ولا بيته لها على دعواها فهل يثبت لها ذلك بمجرد دعواها أو لا بد لها من البينة وهل للورثة المذكورين محاسبتها بأجرة المثل للأرض المذكورة في المدة التي زرعتها وانتفعت بها أم لا أم كيف الحكم في ذلك أفتونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه الحمد لله لا يثبت لها ذلك بمجرد الدعوى بل لا بد من البينة واليمين يمين الاستظهار فان عدمت البينة حلف الورثة على نفي العلم بما تدعيه فإن نكلوا حلفت واستحقت وإذا لم تثبت الأرض لها فلهم محاسبتها على أجرة الأرض مدة ما هي تحت يدها والله سبحانه وتعالى أعلم (باب الوصية)

(سئل) رضى الله عنه في امرأة أوصت في مرض موتها بثلاث ماله ثم ماتت وبعد موتها أقر رجل لورثتها بأنها أعطته في ذلك المرض خمس ريات وأمرته أن يعطيها الاختا ليتصدق

بالإجماع وكذا الحشيشة طاهرة وقال النووي في شرح المذهب لا يحرم أكل القليل الذي لا يسكر من الحشيشة بخلاف الخمرة فإنه يحرم قليلها الذي لا يسكر اهـ ومثل الحشيشة البنج والافيون فيجوز أكل القليل الذي لا يسكر من الثلاثة وأما الواصل إلى التأثير في العقل والحواس منها فحرام ثم قال إذا تقرر هذا فنقول شرب الدخان ليس مما يغيب العقل أصلاً وليس بنجس وما كان كذلك لم يحرم استعماله لذاته بل لما يعرض عنه من ضرر ونحوه فمن لم يضره لم يحرم عليه ومن ضره بإخبار عارف يوثق به أو بتجربة في نفسه حرم عليه وقد جرى الخلاف في الأشياء التي لم يرد في الشرع حكمها والمرجح منه تحريم الضار دون غيره وأنت خير بأن ما يحصل منه لبعض مبتدئ شربه من الفتور كما يحصل لمن ينزل في الماء الحار أو لمن يشرب مسهلاً ليس من تعييب العقل في شيء كما يظنه بعض من لا معرفة له وإن سلم أنه مما يغيب العقل فليس من المسكر قطعاً لأنه ليس مع نشاط وفرح كما علم وحينئذ فيجوز استعماله لمن لا يغيب عقله كاستعمال الأفيون لمن لا يغيب عقله وهذا يختلف باختلاف الأمزجة والقلة والكثرة فقد يغيب عقل شخص ولا يغيب عقل آخر وقد يغيب منه استعمال الكثير دون القليل فلا يسع عاقلاً أن يقول إنه حرام لذاته مطلقاً إلا إذا كان جاهلاً أو مكابراً معانداً فإنه بعد الوقوف على كلام أهل المذهب ومعرفة يصير الحكم بحل ما لا يغيب العقل منه لذاته من قسم البديهي الذي لا يسع عاقلاً إنكاره ولذا كره بصورة الشكل الأول من القياس الذي هو بديهي الاتجاء فنقول إن شرب الدخان المذكور لا يغيب العقل مع نشاط وفرح وهو طاهر وكل ما كان كذلك يجوز استعمال القدر الذي لا يغيب العقل منه والصغرى بيته إذ هي من الوجدانيات والمشاهدات والكبرى دليلها ما سبق من كلام الأئمة فالنتيجة بديهي ففكرها منكر البديهي فإن قلت قولك إن الدخان المذكور طاهر ممنوع لأنه يبل بالخرق قلت إن تحقق هذا فخرمته لا مرعاض لآلذاته وإن لم يتحقق ذلك فالأصل الطهارة وهذا على فرض صحته إنما هو فيما يأتي من بلاد النصارى ونحوها وأما ما يأتي من بلاد التكرور ونحوها فهو محقق السلامة من هذا على أن ابن رشد جازم بطهارة دخان النجس فإن قلت استعمال هذا سرف وهو حرام قلت صرف المال في المباحات على هذا الوجه ليس بسرف فإن قلت هو مضر فيحرم لضرره قلت إن تحقق

أبيها عليها وهي باقية في ذمته فهل للورثة إذا أجزوا ذلك أن يأخذوها ويقسموها بالفريضة لأن الوصية بالثلث قد تمت وعلي الرجل المقر أن يسلمها لهم لا للأخ أفيدوا الجواب (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم إن كانت الخمسة زائدة على الثلث ولم تجز الورثة فلهم أخذها وقسمتها والله أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل مزوج وعنده أم زوجته وهما في مكان واحد فهل له أن ينام مع زوجته وأمها تنام في جنبها أم لا أفيدوا (أجاب) رضى الله عنه نعم يجوز له أن ينام بجانبها وله الجماع وغيره

إن لم أشعر بذلك الأم وكذا أن أشعر ولم يترتب عليه نظر عورة ولكنته مكروه مسقط للزوجة والله سبحانه أعلم (سئل)  
رضي الله عنه في رجل تشاجر هو وزوجته وتحت محاش النفس قالت لزوجها طلقني فقال لها أنت طالق طالق ثلاث  
مرات بغير تحريم ولا ظهر من لسانه لا تحريم ولا تحنيث ويوم وعي ولياه متندم فيما قال ولا هو كاره عياله ولا عايفهم ما غير  
شحنة نفس فهل تروح عليه بلفظه هذا أم لا أفئونا في الجواب (٣٥٩) ولكم الثواب (أجاب) رضي الله عنه

بقوله الحمد لله وحده وقع عليها  
الطلاق الثلاث ولا تحل له حتى  
تنكح زوجا غيره بشرطه والله  
أعلم (سئل) رضي الله عنه قيم  
ضاجع زوجته ليلا على الفراش  
فمنعته عن نفسها تعصبا منها بغير موجب  
للنكح فغضب ومنع نفسه عنها  
ليالي ثم فاخذها وباشرها ولم  
يولج فشكل ووسوس بعد ذلك  
هل حصل منه حلف ليلة منعها  
أنه لا يقربها شهرا أو ما حصل منه  
شيء فبق متحيرا في أمره شاكا  
موسوسا غير متذكر لشيء أصلا  
فهل لا عبرة بالشك والوسوسة  
إذا كان غير متذكر لشيء وله  
أن يطأها في الشهر المذكور  
وبعده ولا شيء عليه أم كيف  
الحكم في ذلك والحال ما ذكر  
أفئونا مأجورين خيرا (أجاب)  
رضي الله عنه بقوله الحمد لله  
وحده لا عبرة بالشك وله أن  
يطأها في الشهر المذكور وبعده  
ولا شيء عليه ولا يخفى الورع  
والله سبحانه أعلم (سئل) رضي  
الله عنه في رجل له مال وحبسه  
بروقه على أولاده الذكور  
وأولاد أولاده الذكور عدد  
ماتناسلوا نسلا بعد نسل وبناته

هذا فحرمته لا مر عارض كما سبق فيحرم على من يضره خاصة دون غيره ودعوى أنه مضر  
مطلقا بلا دليل كيف وقد ثبت نفعه بالمشاهدة في بعض الأمراض كإزالة الطحال هذا وقد  
أفتى العلامة الشيخ محمد التحرير الحنفى بأن شرب الدخان إنما يحرم على من ضره  
ياخبار طبيب عارف مسلم يوثق به أو بتجربة وإلا فهو حلال اه وأفتى مرة  
أخرى على سؤال رفع إليه بأنه لا يحرم إلا على من يغيب عقله أو يضره ونص  
السؤال (ما قولكم رضي الله عنكم) في شرب الدخان الحادث في هذا الزمان هل  
يحرم على من لا يغيب عقله ولا يضر جسده وهل ورد حديث في ذمه ولو ضعيفا  
أم لا أفئونا مأجورين (ونص الجواب) الحمد لله رب العالمين رب زدني علما لا يحرم  
إلا على من يغيب عقله أو يضره ومن لا فلا وأما ورود حديث في شأن ذلك  
فغير منقول في شيء مما وقفنا عليه من كتب الحديث لاعلى طريق الصحة ولا  
على طريق الضعف بل ولا على طريق الوضع من التزم ذكر الموضوعات وأما  
ما ينقل على الألسنة فهو من أكاذيب أهل عصرنا والله سبحانه وتعالى أعلم  
بحقيقة الحال وكتبه عبدالله بن محمد التحرير الحنفى حامداً مصليا وأفتى شيخ  
الشافعية في زمنه الشيخ على الزياى الشافعى على سؤال رفع إليه أنه يحرم شربه  
لمن يغيب عقله دون غيره وكذا أفاد الشيخ العارف بالله تعالى العلامة  
عبدالرؤف المناوى الشافعى وكذلك الشيخ الفقيه المتقن المحرر الشيخ محمد  
الشوبرى الشافعى ونص ما كتبه ليس شرب الدخان حراماً لذاته بل هو كغيره  
من المباحات ودعوى كونه حراماً لذاته من الدعاوى التى لا دليل عليها وإنما  
منشؤها إظهار المخالفة على وجه المجازفة فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم  
والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب وكتبه محمد بن أحمد الشوبرى الشافعى انتهى  
وقد أفاد ذلك العالم الكامل الشيخ مرعى الحنبلى رحمه الله تعالى فإنه كتب على  
سؤال يتضمن حكم شرب الدخان المذكور مانصه شربه ليس بحرام لذاته حيث  
لم يترتب عليه مفسدة بل هو بمنزلة شرب دخان النار التى لم ينفعها نافع وباتفاق  
لا قائل بتحريم ذلك ولا تقتضى قواعد الشريعة تحريم الدخان المذكور ولا شبهة  
أن البدع الحادثة تعرض على قواعد الشريعة فإن أشبهت المباح فبإباحة أو الحرام  
فحرمته إلى غير ذلك من بقية الأحكام وإذا تدبر العاقل أمر الدخان وجده ملحقاً

بأكلهن مدة ما هن في قيد الحياة ومن مات منهن فلا وارثا شئ موقف مزبور بالصاع والكيله والوكيل له المعشور والذى  
بق من أولاد الموقف بنت وولدان اثنان واحد عقب بنتا وواحد عقب ينتين أفئونا (أجاب رضي الله عنه) بقوله نعم الحمد  
لله ما شاء الله تقسم غلة الموقف بعد إخراج مال الوكيل أربعة أقسام لبنت الموقف سهم ولكل واحدة من بنات أخويها سهم  
والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضي الله عنه) في رجل تشاجر مع زوجته في حضرة جماعة ثم قال أشهدكم يا جماعة أن



أبنة فلان مطلقة بالثلاثة فهل وقع الطلاق بينهما أم لا أم فيه تفصيل أفقونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم ووقع عليها الطلاق الثلاث ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره بشرطه والله أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل طلبته زوجته الطلاق فقال إن أعطيتني مهر ك طلقك فقالت أعطيتك ما جاء لى منك كله وفكنى فقال إنك ترجعين فقالت لى لا أعود أبداً فقال إن عدت عدت فطلقها بالثلاث الباتات (٣٦٠) فندم الرجل فقال أرجعنى فى مالك وأزىذك مالا غيره من عندى

فرجعت فى مالها كله وزادها مالا غيره وسئل عنها ونقص السؤال وأفتاه القاضى على قدر سؤاله ورجع على زوجته ووطئها وهى حامل منه وتبين للزوجة أنه نقص السؤال فقالت لأنت لى رجل ولا أنا لك حرمة فهل تصح الزوجة لزوجها أم تحرم عليه وهل يصح لها المال أم للرجل وهل يصح الذى جاءها زيادتها أفقونا (أجاب) رضى الله عنه ووقع عليها الثلاث ولا تحل له حتى تضع حملها وتتزوج بغيره وتتقاضى عدتها منه ويلزم زوجها الأول مهر مثلها للوطء فى العدة والمال الأول للرجل والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه فى نية الجمع فى السفر ذكروا أنها تجب فى الأولى إذا جمع تقديماً فهل قولهم فى الأولى إنما ماتجزئ إلا بعد تكبيرة الإحرام أم تجزئ مع النية قبل التكبير وإذا قلتم بإجزائها مع التحرم فما الأفضل من ذلك تقديمها عليه أم تأخيرها المسألة واقعة (أجاب) رضى الله عنه نعم قولهم فى الأولى أى أن محلها من أول الحمزة إلى تمام السلام

بالبدع المباحة إن لم يترتب عليه مفسدة ولم يرد فى ذمه حديث عند فقهاء الحنابلة والله أعلم وكتبه الفقير مرعى المقدسى الحنبلى وأفتى بذلك الشيخ العلامة العارف بالله تعالى الشيخ أحمد المالكى ونص ما كتبه الدخان المذكور حرام لمن يغيب عقله أو يؤذى جسده إذا أخبره بذلك طبيب عارف يوثق به أو علم ذلك من نفسه بتجربة وإلا فهو غير حرام والله أعلم وأما ما ورد من الأحاديث المتعلقة بذهمه فهو باطل لا أصل له وقد ذكر الشيخ العلامة عبد الرؤف المناوى المذكور أنه ورد عليه أسئلة كثيرة تشتمل على أحاديث فى ذم الدخان لا أصل لها وأنه لم يوجد حديث بذهم أصلاً والله أعلم فقد اتضح لك أن شرب مالا يغيب العقل من الدخان غير محرم لذاته باتفاق المذاهب الأربعة وإذا ثبت هذا فلا يحرم بمنع ولى الأمر على من علم انتفاعه به ولم يغيبه لأنه حينئذ صار مطلوباً باستعماله فترك استعماله ترك لما طلب منه وطاعة الإمام لا تجب فى مثل هذا على أحد القولين الآتين وكذلك إن لم يعلم ذلك ولم يضره ولم يغيب عقله إن علم أن سبب منع ولى الأمر من استعماله اعتقاد حرمة وإن علم أن لسبب المنع من استعماله مصلحة أخرى مع اعتقاد إباحته حرم لأنه يجب طاعة السلطان فى غير المعصية فإذا منع من مباح وجبت طاعته وإن لم يعلم سبب ذلك فإنه يحمل على الأول والمظنون بل المحقق أنه لا يمنع الناس من المباح الذى لا يعتقد حرمة على أنه قد يقال إن منع الإمام من المباح لا يعمل به إلا إذا كان مذهبه ذلك وأفتى الشيخ عبد الله الحنفى المذكور إن منع الإمام من المباح لغو لا يوجب حرمة وليس له منع الناس منه وأفتى العلامة ابن القاسم الشافعى بأن منع الإمام من المباح إنما يوجب المنع ظاهراً فقط ونص ما كتبه نهى الإمام يمنع ارتكاب المنهى عنه وإن كان مباحاً على ظاهر كلام أصحابنا ويكفى الانكشاف ظاهراً وهذا آخر ما أردنا إيراده من رسالة سيدى على الأجهورى المذكور (فائدة) ذكر الزرقانى على العزىة مانصه سئل سيدى على الأجهورى عن الدخان وإن شخصاً ينقل أحاديث وهى : إياكم والخمر والخضرة وأن حذيفه قال خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى شجرة فهز رأسه فقلت يارسول الله لم هزيت رأسك فقال يأتى ناس فى آخر الزمان يشربون من أوراق

فإذا وجدت فى أى جزء من ذلك كفت ولكن الأفضل أن تكون مقارنة لتكبيرة الإحرام خلافاً للإمام أحمد والله أعلم (وسئل) رضى الله عنه ما قولكم دام فضلكم فى اليتيمة البكر سواء كانت قاصرة أو بالغة وهى عرية فأرادت أمها تزويجها من أعجمى الأصل فهل لولها الاعتراض والمنع من تزويجها على غير كفء وليس لأحد تزويجها من غير كفء بغير رضى الولى أم لا أم كيف الحكم فى ذلك أفقونا مأجورين (أجاب رضى الله عنه) القاصرة لا يزوجه إلا وليها

أوجدها بشروط الإيجاب ومنها الكفاءة وأما إذا بلغت فإن رضيت هي ووليها يغير الكفء صح النكاح وإلا فالنكاح باطل والله أعلم (سئل رضى الله عنه) في امرأة قالت لزوجها يا مجرم فقال لها إن كنت أنا مجرماً فأنت طالق بالثلاث أفوتونا مأجورين (أجاب رضى الله عنه) الحمد لله وحده إن أراد بقوله المذكور تعليقاً فإن كان مجرماً وهو الفاسق وقع الطلاق الثلاث وإن لم يكن مجرماً فلا يقع عليها شيء وإن أراد إساءتها بالطلاق كما إساءته بالكلمة وقع الطلاق الثلاث ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره بشرطه والله أعلم (سئل رضى الله عنه) في قاتل مورثه إذا قتله خطأ أو نسياناً أو شهد عليه بما يوجب القتل فعلي هذه الصور يرثه إذا فعل ذلك أولم يرثه أفوتونا (أجاب رضى الله عنه) لا يرثه في هذه الصور كلها والحال ماسطر والله أعلم (سئل رضى الله عنه) في رجل طلق امرأته بطلقة واحدة ولها ولي وهو أستاذ الرجل المطلق في الصنعة فقبل انقضاء العدة أراد الرجل مراجعة زوجته فأخبر بذلك وكيلها المعلم فحقه فقال له المعلم جئت إلى قلة الدين فقال الزوج يا عم روح هي بالتسعين ولم يذكر طلاقاً ولم ينوه ولم يكن خاطره الزوجة ولم يذكر اسمها

هذه الشجرة ويصلون بها وهم سكارى أولئك هم الأشرار بريئون منى والله يرى منهم وعن علي من شربها فهو في النار أبداً ورفيقه إبليس فلا تعانقوا شارب الدخان ولا تصاخوه ولا تسلبوا عليه فإنه ليس من أمتي وفي خبر إنهم من أهل الشمال وهو شراب الأشقياء وهي شجرة خلقت من بول إبليس حين سمع قول الله عز وجل إن عبادي ليس لك عليهم سلطان الآية فدهش فبال فخلقت من بوله بينوا لنا الجواب عن هذه الأحاديث وهل هي واردة وماذا يترتب علي رايها بالكذب وماذا يلزمه حيث نفي الإيمان والإسلام عن شاربيها من غير أصل وهل يحرم استعماله أم لا (فأجاب) بما نصه دعوى أن هذه الأحاديث واردة في الدخان كذب وافتراء كما بينه الحفاظ الأعيان وركاكة تلك الألفاظ دالة أيضاً علي ذلك قال الربيع بن خيثم إن للحديث ضوءاً كضوء النهار ولغيره ظلمة كظلمة الليل ومن كذب عليه صلى الله عليه وسلم متعمداً فهو من أهل النار كما في خبر الصحيحين من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار والكذب عليه صلى الله عليه وسلم كبيرة إجماعاً حتى في الترغيب والترهيب ولا التفات لقول إمام الحرمين بتكفير الكاذب عايه ولا لمن شذ فجوره كما في الترغيب والترهيب ويلزمه التعزير اللائق بحاله بحسب اجتهاد الحاكم بسبب كذبه علي الوجه المذكور وبنفية الإيمان والإسلام عن شاربه ولا يحرم استعماله إلا لمن يغيب عقله أو يضره في جسده أو يؤدي استعماله إلى ترك واجب عليه كنفقة من تلزمه نفقته أو تأخير الصلاة عن وقتها أو نحو ذلك والله أعلم وسئل أيضاً عن جواز بيع الأفيون ونحوه فأجاب بما نصه يجوز بيع الأفيون ونحوه من المفسدات التي تغيب العقل لامع نشاط وطرب لمن يأكل منه القدر الذي لا يغيب عقله وكذا لمن اعتاد أكله حتى صار يحصل له الضرر الشديد بالترك وكذا لمن يستعمله في غير الأكل من الأدوية ونحوها ثم قال وأما بيع العشب المسمى بالدخان في هذا الزمان وإن كان اسمه في كتب الطب الطباق بكسر الطاء المهملة وفتح الموحدة المشددة فلا يمنع بيعه إلا لمن تحقق أو غلب على الظن أنه إذا استعمله غيب عقله وهو نادر جداً كما هو مشاهد اه كذا في فتح الرحيم الرحمن شرح لامية الأستاذ ابن الوردي نصيحة الإخوان تأليف الفاضل السيد الشريف مسعود بن حسن ابن أبي بكر القناوي الشافعي نفعتنا الله بسرّه وأسرار أجداده آمين (ما قولكم) في دور مكة المشرفة هل يجوز بيعها ووقفها وكرؤها أم لا وهل الحسنة فيها بمائة ألف أم لا أفوتونا (الجواب) في الفروق للقرافي بعد أن حقق عن الإمام أن مكة فتحت عنوة ما حاصله أراضى العنوة اختلف العلماء فيها هل تصير وقفاً بمجرد الاستيلاء وهو الذي حكاه الطرطوشي في تعليقه عن مالك وللإمام قسمتها كسائر الغنائم وهو مخير في ذلك والقاعدة المتفق عليها أن مسائل الخلاف إذا

فما يقع عليه بما ذكر أفتونا (أجاب  
 رضى الله عنه) حيث الأمر ماسطر  
 فله مراجعتها ولها تحليفه أنه لم يقصد  
 طلاقاً بقوله بالتسعين والله أعلم  
 (سئل رضى الله عنه) في رجل  
 صلى إماماً بالناس في الجمعة وسجد  
 للسجود ولم يسجد أحد من القوم ولم  
 يعلم بتركهم السجود إلا بعد تفرقهم  
 ولم يخبرهم إلا في الجمعة الثانية قبل  
 إقامة الصلاة فسجد بهم للسجود قبل  
 التسليم فهل تكون الصلاة صحيحة  
 والحال ما ذكر أفتونا (أجاب  
 رضى الله عنه) الجمعة الأولى باطلة  
 فتزومهم لإعادة الظهر وكذا الجمعة  
 الثانية إن سجدوا فيها وكذا يلزمه  
 الإعادة في الثانية دون الأولى  
 والله أعلم (سئل رضى الله عنه)  
 في امرأة ماتت عن زوج وعن بنت  
 أخ شقيق وعن رجل من عصبه  
 عاتق فكيف يكون قسم الميراث  
 بينهم أفتونا (أجاب رضى الله عنه)  
 تقسم التركة قسماً فلزوج النصف  
 والباقي للعصبه ولا شيء لبنت  
 الأخ الشقيق والله أعلم (سئل  
 رضى الله عنه) عن شخص مات  
 وعقب له أماً وعمه أخت أبيه وابن  
 عم أبيه فأتكون القسمة بينهم أفتونا  
 (أجاب رضى الله عنه) تقسم التركة  
 ثلاثة أسهم للأم الثلث سهم والباقي  
 سهمان لابن عم الأب ولا شيء  
 للعمه والله سبحانه وتعالى أعلم  
 (سئل رضى الله عنه) في مسجد  
 بنى بلبن وطين في أول الزمان  
 ثم خرب قدر ناصفة المسجد

اتصل ببعض أقوالها قضاء حاكم تعين القول به وارتفع الخلاف فإذا قضى حاكم  
 بثبوت ملك في أرض العنوة ثبت الملك وارتفع الخلاف ويتعين ما حكم به الحاكم  
 وهذا التقرير يطرد في مكة ومصر وغيرهما والقول بأن الدور وقف إنما يتناول الدور  
 التي صادفها الفتح أما إذا انهدمت تلك الأبنية وبني أهل الإسلام دوراً غير  
 دور الكفار فهذه الأبنية لا تكون وقفاً لإجماعاً وحيث قال مالك لا تنكروا  
 دور مكة يريد ما كان في زمانه باقياً من دور الكفار التي صادفها الفتح واليوم  
 قد ذهبت تلك الأبنية وعليه فتملك وتوهب وتوقف وقال القاضي تقي الدين  
 الفاسي والقول بمنع كراء بيوت مكة فيه نظر لأن غير واحد من علماء الصحابة  
 وخلافهم عملوا بخلافه في أوقات مختلفة ثم ذكر وقائع من ذلك عن عمر وعثمان  
 وابن الزبير ومعاوية رضى الله عنهم وعلى القول بجواز البيع والكراء اقتصر  
 ابن الحاج فإنه قال بعد ذكر الخلاف وأباح طائفة من أهل العلم بيع رباع  
 مكة وكراء منازلها منهم طاووس وابن دينار وهو قول مالك والشافعي  
 قال والدليل على صحته قول مالك ومن يقول بقوله قول الله عز وجل الذين  
 أخرجوا من ديارهم وأموالهم وقوله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح من دخل  
 دار أبي سفيان فهو آمن فأنبت لابي سفيان ملك داره وأثبت لهم أملاكهم على  
 دورهم وأن عمر ابتاع داراً بأربعة آلاف درهم وأن دور أصحاب رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم بأيدي أعقابهم منهم أبو بكر الصديق والزبير بن العوام  
 وعمرو بن العاص وغيرهم قد بيع بعضها وتصدق ببعضها ولم يكونوا يفعلون  
 ذلك إلا في أملاكهم وتوول سواء العاكف فيه والباد في البيت خاصة والله  
 أعلم وأما الحسنة فيها فبأية ألف ومن أعظمها الوقف إذ هو الصدقة الجارية  
 والحال ما ذكر والله أعلم بالصواب (ما قولكم في عبد ملوك) وعنده بنت صغيرة  
 حرة فولى رجلاً أجنبياً على عقد ابنته على رجل رغبها بدون إذن سيده ولا رفع  
 أمر البنت إلى القاضي الموجود في البلد فهل هذا العقد صحيح أم لا (الجواب)  
 الحمد لله نعم هذا العقد صحيح لقوله في أقرب المسالك مع الشرح كعبد أوصى على  
 نكاح أنثى فإنه يוכל من يتولى عقدها ولو أجنبياً اه فأنث خبير بأن العبد إذا  
 كان وصياً على نكاح أنثى يוכל من يتولى عقدها ولو أجنبياً ولم يتوقف على  
 إذن سيده ولا إلى الرفع إلى القاضي فكيف لا يكون ذلك كذلك في العبد إذا  
 كان أباً لحره بل هو أولى والله سبحانه وتعالى أعلم (ما قولكم) في رجل عقد  
 على امرأتين ثم طلق واحدة منهما وقد دخل بإحداهما ولم يدخل بالآخرى ثم  
 مات ولم تعلم المطلقة ولم تنقض العدة فإذا ينحصر كلا منهما من الميراث وهل لكل  
 منهما الصداق كاملاً أم كيف الحال أفيدوا الجواب (الجواب) الحمد لله رب العالمين  
 رب زدني علماً للزوجة المدخول بها الصداق كاملاً للبس وأما الميراث فنصف ما ينحصر



الزوجة لامنازع للدخول بها فيه ونصفه الآخر تنازعها فيه الزوجة الأخرى لأنها تقول لها أنت المطلقة فلك نصفه وأنا نصفه وتقول المدخول بها للأخرى أنت المطلقة فلا شيء لك من الميراث لأن طلاقك قبل الدخول وهو يقع بائناً فيقسم بينهما ذلك النصف فيصير للمدخول بها ثلاثة أرباع الميراث وللثانية رבעه وللثانية أيضاً ثلاثة أرباع الصداق لأن نصفه لامنازع لها فيه ونصفه الآخر ينازعها فيه الوارث لأنه يقول لها أنت المطلقة والمطلقة قبل الدخول لا تستحق إلا نصف الصداق وهي تقول المطلقة هي المدخول بها فأنا أستحق الصداق كاملاً لأنه يكمل بالموت فيقسم النصف الآخر بينها وبين الوارث كما في المجموع وغيره والله أعلم (ماقولكم) دام فضلكم في امرأة زوجها أبوها وهي مراهة على زيد لمهر معلوم وقد غاب زوجها المذكور قبل الدخول بها ومات أبوها وقد رفعت أمرها الآن إلى فضيلة قاضي جدة طالبة تقدير النفقة لها في ذمة زوجها زيد المذكور وفرض لها مولانا الحاكم الشرعي المشار إليه ثلاثة غروش صاغ دارج البلدة كل يوم للنفقة والكسوة ومؤونة السكن وأذن لها بصرفها ذلك وبالاستدانة عند الحاجة والرجوع على زوجها زيد المذكور بموجب إعلام شرعي صادر من محكمة جدة الشرعية بتاريخ ٢٦ محرم سنة ١٣٩٩ فبعد تقدير النفقة لها على الوجه المسطور رفعت أمرها إلى الحاكم المنزه طالبة تطليق نفسها من زوجها زيد المذكور على مذهب مالك رضي الله عنه وقد أحال أمرها الحاكم المذكور إلى أحد علماء المالكية منبياً إياه في النظر في أمرها والحكم فيه على مذهبه فهل إن أثبتت عدم وجود ما تنفق به من ماله وأنها لا تعلم مقره يصح تطليقها لعدم النفقة الواجبة لها كما ذكر أعلاه أم لا أفئونا مأجورين (الجواب) في أقرب المسالك مع شرحه تجب نفقة الزوجة المطيعة للوطء على الزوج البالغ الموسر بها إن دخل بها ومكنته أو لم يدخل بها ودعته هي أو يجبرها أو وكيلها له أي للدخول ولو عند غير حاكم وليس أحدهما أي الزوجين مشرفاً على الموت عند الدعاء إلى الدخول وإلا فلا نفقة لها لعدم القدرة على الاستمتاع بها اهـ والزوجة هنا قد غاب عنها الزوج قبل الدخول بها كما في السؤال فلا تجب لها نفقة على الزوج حتى يقدرها الحاكم لها في ذمة الزوج أو يحكم العالم المالكي بتطليقها عليه لعدم النفقة نعم للعالم المالكي أن يجري في حقها حكم من فقد زوجها في أرض الإسلام في غير زمن الوباء بأن يكشف أولاً عن حال زوجها بالسؤال والإرسال للبلاد التي يظن بها ذهابه إليها للتفتيش عنه إن أمكن الإرسال والأجرة عليها وبعد العجز عن خبره يؤجل الحر أربعة أعوام والعبد نصفها فإذا تم الأجل دخلت في عدة وفاة ولا تحتاج إلى نية دخول فيها وقدر بالشروع في العدة طلاق يتحقق وقوعه بدخول الزوج الثاني كما في أقرب المسالك وشرحه لكن قال العلامة الصاوي ومحل هذا

وجمعوا للمسجد المذكور دراهم من أهل الخير لعمارتها وقدموا واحداً من أهل القرية ناظر اعلی عمارته مع تلك الدراهم واجتمع رأيهم على أن يبنوا ذلك الخراب بحجر ونورة فأروا أن الدراهم التي حصلت من أهل الخير ما تكفي ببناءه وسقفه وقال لهم الناظر على العمارة بنعي نبيع اللبن والطين والخشب ونصرف ثمنه في باقى عمارة المسجد المذكور فهل يجوز بيع طينه ولبنه وخشبه والحال ماسطر (أجاب) رضى الله عنه بقوله لا يجوز بيع لبنه وخشبه والحال ماسطر والله أعلم (سئل) رضى الله عنه في حاكم تخاصم عنده رجلان يدعى أحدهما علي الآخر بفساد وقف ناظر عليه المدعى عليه وناظر الوقف يقول أنا مستقيم على ما في حجة الوقف ولم أسع فيه بفساد فرد الحاكم على المدعى البيئنة المرضية فأتى بشاهدين على الفساد فظعن فيهم الخصم بعداوة ظاهرة ولم يقبل الحاكم له طعناً وقبل شهادتهما وحكم عليه بشهادة المطعون فيهما فهل يثبت له حكم إذا الشهود ماعدلوا أم لا يصح أفئونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث لم يثبت عند الحاكم الطعن المذكور فالحكم صحيح والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل من البادية أتى لزوجته وقال إليك ردى لنا

هذه الدابة وقالت له ما أحرز  
أردها هذى شرود فقام عليها  
وضربها وقلق رأسها فلقطين  
ووطئ برجله على رقبته وضربها  
ضرباً فاحشاً أخذت به ثمانية  
أشهر وانسلخ مكان الضرب  
وعقب في جلدها عقاراً فهل هي  
تلحق عليه تنظير ضربها أم لا  
وهل بعد فعله فيها تحل له أم  
تحرم عليه أفتونا (أجاب) نعم  
لها تنظير ضربها المذكور ولا تحرم  
عليه والله أعلم (سئل) رضى الله  
عنه في رجل له ثلاث صبيان  
من زوجة وولد من امرأة فذبح  
ولداً من الشفقاء وقبلت فيه الدية  
فهل يقسم للأخ من الأب شيء  
من الدية أم لا أفتونا (أجاب)  
ليس للأخ من الأب مع الشقيق  
شيء من الميراث والله سبحانه  
وتعالى أعلم (سئل) في رجل باع  
بندقاً على رجل آخر مضمونها مثلاً  
أربعون ريالاً فاشتري منه الرجل  
بندقاً مضمونها خمسة وعشرون  
ريالاً مثلاً وزاده خمسة عشر ريالاً  
شرط العيب فبعد ثلاثة أيام ظهر  
في البندق التي مضمونها خمسة  
وعشرون ريالاً عيب فهل يكون  
الرجوع على المشتري وفسخ البيع  
من أصله أم ليس له ذلك أم  
كيف الحكم أفتونا (أجاب) نعم  
إن فسخ بمجرد عدله بالعيب فسخ  
وله رد المبيعة وإن تراخى بعد عدله  
بالعيب فلا فسخ ولا أرش والله  
سبحانه أعلم (سئل) رضى الله

مالم تخش العنت وإلا فتطلق عليه للضرر فهي أولى من معدومة النفقة كذا قال  
الاشياخ اه والله أعلم نعم لا تجب لها نفقة على مذهب مالك رضى الله عنه ولكن حيث  
أنها تجب لها النفقة على مذهب أبي حنيفة رضى الله عنه كما أفتى به مولانا قاضى القضاة  
بمكة المحمية وحكم به الحاكم الشرعى بجدة فهل يجوز للعالم المالكي أن يستند في تطليقه  
على النفقة الواجبة لها على مذهب غيره خصوصاً وقد حكم حاكم بجوبها أم لا يجوز له  
ذلك وهل تصدق مطلقاً في خشية العنت وتطلق على زوجها كما قال العلامة الصاوى  
أم لذلك شروط لابد منها أفتونا مأجورين نعم يجوز للعالم المالكي أن يستند  
في تطليقها من زوجها على مذهب غيره الذى حكم به الحاكم من وجوب نفقتها على  
زوجها قبل الدخول في ضوء الشموخ قال العلامة الأمير عند قوله في مجموعه  
وحرم المبتوتة حتى يوج بالبالغ وعند الشافعى يكفى الصبي ومن هنا الملققة ولاجل  
رفع الخلاف تحتاج لقاضيين يعقد شافعى أى يحكم بصحة عقد الصبي وتحليله  
المبتوتة ويطلق مالكى لمصلحة ومعلوم أنه لا عدة من وطء الصبي فيعقد من انتهاء  
أثر الطلاق وإلا فالتلفيق جائز بدون القاضيين لكنها لا تناسب الاحتياط  
في القروج فلذا كتب السيد البليدى وغيره من المحققين منع الملققة اه بتغيير  
ما قال الشيخ الصاوى على أقرب المسالك في باب القضاء يحمل قولهم حكم الحاكم  
لا يحل حراماً هو الذى باطنه مخالف لظاهره بحيث لو اطلع الحاكم على باطنه  
لم يحكم وأما باطنه كظاهره حكم الشافعى يحل المبتوتة بوطء الصغير فحكمه  
رافع للخلاف ظاهراً وباطناً ولا حرمة على المقلد له في ذلك وهى المسئلة  
الملققة اه ومسلتنا لاشك أنها من قبيل المسئلة الملققة كما لا يخفى وتصدق  
الرأى في خشية العنت إذا مضى عليها من غيبة زوجها أكثر من أربعة أشهر  
كما يؤخذ من مسئلة الإيلاء والله سبحانه وتعالى أعلم

(ماقولكم) في طن الأذن هل ورد فيه شيء أم لا (الجواب) في الزرقانى  
على العزبة أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم تتأكد عند طن الأذن قال  
العلامة العدوى أى لما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم إذا طنت أذن أحدكم  
فلينكرنى وليصل على وليقل ذكر الله من ذكرنى بخير انتهى قال شارحه  
إذا طنت أى صوتت فلينكرنى بأن يقول محمد رسول الله وليصل على أى يقول  
صلى الله عليه وسلم ثم ذكر فى حل قوله وليقل ذكر الله من ذكرنى بخير ما حاصله  
أن الروح إذا تطهرت من القدر تجول فى الملكوت حتى تلحق بمقام النبي صلى الله  
عليه وسلم عند سدرة المنتهى قائلاً يارب أمتى أمتى حتى ينفخ فى الصور فيذكر  
النبي صلى الله عليه وسلم الشخص المذكور لله ويسأله خيراً له فإذا قدمت  
الروح بذلك الخير إلى جسدها تطن الأذن فيطلب من الشخص أن يصلى على  
النبي صلى الله عليه وسلم مكافأة له اه عدوى (ماقولكم) دام فضلكم فيما اعتيد

عنه في رجل طلق زوجته حين  
 طلبت منه ذلك وهي حامل ففرض  
 لها على نفسه في الحمل نصف  
 ريال وريالين من صداقها وتراضيا  
 على دفع نصف الريال في شعبان  
 هذه السنة والريالين في ذي الحجة  
 وذلك سنة اثنين وثلاثين ومائتين  
 وألف وتوافقا على يد بينة شرعية  
 فهل إذا طلبت حقها قبل الأجل  
 المتفق عليه تمنع أم لا أفيدوا  
 بالجواب (أجاب رضى الله عنه)  
 نعم إن كانت الريالان مؤجلة  
 عند عقد الشكاح اعتبر الأجل  
 ذلك ولا عبرة بهذا الأجل وإن  
 لم تكونا مؤجلة فلها الطلب  
 ونصف الريال تطلبه في وقته  
 والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل  
 رضى الله عنه) فيمن خالعت  
 زوجها بأن قالت له يا ملام وكيلها  
 خالعتك على هذه الأربعين ريالاً  
 وعلى العشر الريال التي عندك  
 وعلى السكنى ومصرف العدة فقال  
 الزوج قبلت فهل هذا الخلع  
 المذكور على ما ذكر من السكنى  
 وماعها صحيح وبانت به أو غير  
 صحيح وللزوج رد فلوسها لها  
 ومصالحتها أم كيف الحكم في  
 ذلك أفتونا (أجاب رضى الله  
 عنه) الخلع صحيح وبانت وملكت  
 نفسها ولا تحل له إلا بعقد جديد  
 بشروطه ويلزمه أن يردها ما أخذه  
 منها وما في ذمته وتلزمه السكنى  
 دون النفقة إن لم تكن حاملاً  
 ويلزمها أن تعطيه مهر مثلها

فعله الآن من الأذان في القبر بعد وضع الميت فيه وقبل إلحاده ومن الأذان  
 خلف المسافر على قصد رجوعه هل لذلك أصل في الكتاب والسنة أو في نصوص  
 الأئمة مما يعتمد عليه بالنسبة للخواص والعوام (الجواب) فعل الأذان سنة لجماعة  
 طلبت غيرها بحضور أو سفر بكل مسجد وجامع وبصرة ومزدلفة وبكل موضع  
 جرت العادة بالاجتماع فيه فيسن في جميع ذلك كفاية ووجب في المصر كفاية  
 وحرم قبل وقته كعلي امرأة على أحد قولين وكره لها على الآخر كل سنين ولو  
 راتبة وكذا الجماعة مقيمين لم تطلب غيرها ولفائته خلافاً للشافعية وكذا في  
 ضروري وفرض كفائي فيما يظهر ونذب لمسافر أو في فلاة وجماعة في فلاة  
 أو مسافرين لم يطلبوا غيرهم فتعثر به أحكام خمسة ليس منها الإباحة بل السنة  
 والوجوب والحرمة والكراهة والنذب كما في عبد الباقي والزرقاتي على مختصر  
 خليل وأما فعله في غير ما ذكر فهو على ثلاثة أنواع الأول فعله في أذن المولود  
 عند ولادته في أذنه البني والاقامة في أذنه اليسرى وهذا قد نص فقهاء المذاهب  
 على ندبه وجرى به عمل علماء الأمصار بلا تكثير وفيه مناسبة تامة لطرد الشياطين  
 به عن المولود لنفورهم وفرارهم من الأذان كما جاء في السنة، النوع الثاني فعله  
 خلف المسافر رجاء عوده من سفره لمقر وطنه وهذا لم أره منصوصاً إلا أنه  
 جرى به عمل من يقتدى بعمله من علماء الأمصار وفيه مناسبة حيث يطلب بحج  
 على الصلاة حتى على الفلاح إقباله على وطنه وعوده من سفره نظير ما اعتاد  
 بعض المشايخ كتابته على بطن المرأة التي تعسر وضعها حملها صلاة الفاتح  
 وأول سورة الفتح إلى ويهديك صراطاً مستقيماً النوع الثالث فعله في القبر بعد  
 وضع الميت فيه وقبل لحده وهذا لم ينص عليه أحد من الفقهاء وليس فيه مناسبة  
 إذا لا سيل لعود الميت للعالم ولم يجر به عمل من يقتدى به بل قال ابن حجر في  
 فتاويه الكبرى هو بدعة إذ لم يصح فيه شيء وما نقل عن بعضهم فيه غير معول  
 عليه ثم رأيت الأصحى أفتى بما ذكرته فانه سئل هل ورد في الأذان والاقامة  
 خبر عند سد فتح اللحد فأجاب بقوله لا أعلم في ذلك خبراً ولا أترأ الاشيايح  
 عن بعض المتأخرين أنه قال لعله مقيس على استحباب الأذان والاقامة في أذن  
 المولود وكأنه يقول الولادة أول الخروج إلى الدنيا وهذا آخر الخروج منها  
 وفيه ضعف فان هذا لا يثبت إلا بتوقيف أعني تخصيص الأذان والاقامة وإلا  
 فذكر الله تعالى محبوب على كل حال إلا في وقت قضاء الحاجة اه كلامه رحمه  
 الله وبه يعلم أنه موافق لما ذكرته من أن ذلك بدعة وما أشار إليه من ضعف  
 القياس المذكور ظاهر جلي يعلم دفعة بأذن توجه والله سبحانه وتعالى أعلم  
 بالصواب اه كلام ابن حجر رحمه الله تعالى والله ولي التوفيق والهداية لأقوم  
 طريق (ما قولكم) فيما اشتهر على ألسنة الناس من قولهم من قلد عالماً لقي الله



لفساد المسمى والله سبحانه أعلم  
(سئل رضى الله عنه) في رجل  
تشاجر مع زوجته من أجل  
الخروج فقال لها روى الله  
يرزقك الله يرزقك ونوى بقوله  
ما ذكر طلبة واحدة زجرها  
فما وقع عليه بما ذكر طلبة واحدة  
وتكون رجعية لحيث أنها ذات  
حمل ولم تنقض عدتها أم كيف  
الحكم أفتونا (أجاب) رضى  
الله عنه نعم وقع عليها طلبة  
واحدة وله الرجعة والحال ماسطر  
(سئل) رضى الله عنه فيمن نكح  
امراً وابنه ابنتها وهى لها قوة  
معرفة في الرقاق فصنعت يومئذ  
سبعة عشر نوحاً فقال أبو زوجها  
يلزمه الطلاق من أمك ثلاثاً أنك  
لم تصنعى عند أحد هذه الأنواع  
بل اصنعى منها أربعة أو خمسة  
أنواع ثم مات ابنه وتزوجت  
بآخر فهل إذا صنعت الأنواع كلها  
سواء قبل الزواج أو بعده يقع  
الطلاق أم لا وهل يتعين الأنواع  
التي أبهما أم لا بحث إن صنعت  
ذلك مع الإبهام أفتونا (أجاب  
رضى الله عنه) نعم إن صنعت  
زيادة على أنواع خمسة وقع الطلاق  
ولا يتعين تعين الأنواع المبهمة  
والله أعلم (سئل) رضى الله عنه  
في رجل يحدث الناس في القهاوى  
القصص المشحونة بالكذب  
كقصص الظاهر يبرس لأجل  
الضحك والهزل ولأجل دراهم  
يأخذها من الحاضرين في نظير

سالم هل هو حديث وارد عن النبي صلى الله عليه وسلم أم هو من كلام العلماء  
وما مرادهم به أفتونا مثاين (الجواب) الحمد لله لم أقف على كونه حديثاً مروياً  
عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا اللفظ وإنما وقفت في كتاب الميزان للشعراني  
نقلاً عن الجلال السيوطي أنه قال وقد استنبطت من حديث أصحابي كالنجوم  
بأيهم اقتديتم اهتديتم أننا إذا اقتدينا بأى إمام كان اهتدينا لأنه صلى الله عليه وسلم  
خيرنا في الأخذ بقول من شئنا منهم من غير تعيين وما ذلك إلا لكونهم كلهم على هدى  
من ربهم ولو كان المصيب من المجتهدين واحداً والباقي مخطئاً لكانت الهداية لا تحصل  
لمن قلده الباقين قال فمن ثم كان محمد بن حزم يقول في حديث إذا اجتهد الحاكم  
وأخطأ فله أجر وإن أصاب فله أجران المراد بالخطأ هنا عدم مصادقة الدليل  
للاخطأ الذي يخرج صاحبه عن الشريعة إذ لو خرج به عن الشريعة لم يحصل له  
به أجر انتهى اه كلام الشعراني في الميزان وهو ظاهر في أن العلماء إنما اتخذوا  
قولهم من قلده عالماً الخ مأخوذ من حديث أصحابي كالنجوم الخ على الاستنباط  
المذكور الذي هو من تنقيح المناط بالفاء خصوص أصحابي واعتياد عمومه أى  
الأئمة ذوو الاجتهاد المطلق كالنجوم الخ بقرينة بأيهم اقتديتم إذ مجرد الصحبة  
لا تدخل لها في الاقتداء بهم فافهم لأن مرادهم بالعالم المجتهد المطلق وعلى أن المراد  
به مطلق عالم ولو غير مجتهد يأتي فيه قول الشيخ إبراهيم العلوى في ألفية الأصول  
وقول من قلده عالماً لى الله سالماً فغير مطلق

وقول الثابتة القلاوى الشنقيطى فى الصليحة

وقال فى إضاءة الدجنة المقرى قوله كالجنة  
والحزم أن يسير من لم يعلم مع رفقة مأمونة ليسلم  
وليسلك الحجة البيضاء فنورها للبهتدى استضاء  
وفى بنيات الطريق يخشى سارضلاً أو هلاً كايغشى  
أمتنا الله من الآفات فى الدين والدنيا إلى الوفاة

فافهم والله سبحانه وتعالى أعلم (ما قولكم) دام فضلكم فى الزوجين اشتركا  
فى الاكتساب كما جرى فى أكثر قرى أندونيسيا واختلط المتحصل من كسبهما  
ولم يتميز ومات أحد الزوجين عن الآخر والورثة الاخرى ماذا يعمل هل يقسم  
المال بينهما بالسوية أم لا ثم يقسم على الورثة أم يقسم بادئ بدء على جميع الورثة  
من غير أن يقسم بينهما بالسوية أولاً أفيدونا ولكم الأجر والثواب (الجواب)  
فى إعانة شيخنا اشترك اثنين ليكون كسبهما بينهما أى مكسوبهما بينهما خاصة  
سواء اتفقا حرقة نكحاطين أو اختلفا فيها نكحاط ورفاء تسمى شركة الأبدان وهى  
باطلة لعدم المال فمن انفرد بشئ فهو له وما اشتركا فيه يوزع عليهما بنسبة  
أجرة المثل بحسب الكسب وجوزها أبو حنيفة رضى الله عنه مطلقاً ومالك  
وأحمد رضى الله عنهما مع اتحاد الحرقة اه وهو صريح فى أن المتحصل من كسب

الزوجين ولم يتميز يوزع عليهما بنسبة أجر المثل بحسب الكسب ثم يأخذ ورثة الميت منهما ما خصه بالتوزيع المذكور ليقسموه على مقتضى الإرث الشرعي فرضاً وتعصياً والله سبحانه وتعالى أعلم (ماقولكم) دام فضلكم هل يسوغ للسلم إقرار السلام على الكافر أم لا وعلي جوازه فما الدليل عليه أفتونا (الجواب) في شرح أقرب المسالك للعلامة الدردير ويكره بدء الكفار بالسلام فإن سلوا علينا بصيغتنا ردنا عليهم أى لا على سبيل الوجوب وإنما يندب لقوله تعالى وقولوا للناس حسناً اه بتوضيح من الصاوى عليه وفي مشكاة المصابيح عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تبدءوا اليهود ولا النصارى بالسلام وإذا لقيتم أحدهم في طريق فاضطروه إلى أضيقه رواه مسلم اه (سئلت) هل تكون المملوكة معتوقة بقول سيدتها في حال غضبها وخصامها لها لو ما كنت معتوقة لكنك بعثك وأنكرت سبق عتق منها لها ولا تصدق أم لا بل يصح بيعها وتصدق أفتونا (فأجبت) بقول قول السيدة ما ذكر لمملوكتها يعد إقراراً بالعتق قبله فلا ينفع فيه الإنكار بل ينجز فيه العتق بالقضاء أى بحكم الحاكم ويقبل منها الإنكار ولا ينجز عليها العتق في الفتيا لقول العلامة الدردير في شرحه على سيدى خليل بتغيير ما مع المتن إذا أقر الزوج على نفسه أنه تزوج أو تسرى بعد اليقين منه بالطلاق أنه لا يتزوج أولاً لا تسرى ثم قال كنت كاذباً في إقرارى بذلك فلا يصدق أنه كان كاذباً وحينئذ فينجز عليه الطلاق بالقضاء اه قال الدسوقي عليه أى بحكم الحاكم وظاهره أنه يقبل منه في الفتيا وفي المدونة ما يشهد له ونصها فإن لم تشهد البيئة على إقراره بعد اليقين وعلم هو أنه كاذب في إقراره بعد يمينه هل له المقام عليها بينه وبين الله تعالى ومن المعلوم أنه ما يحل المقام عليه بجواز الفتيا بل لا طريق لمعرفتها إلا منها اه بن اه وقد نصوا على أن العتق كالطلاق في مثل ذلك والله أعلم

(فائدة) ومن شعر الشيخ محمد المغافرى رحمه الله تعالى

إذا ما اشترت بنت أباه فعتقه بنفس الشرا شرعا عليها تأصلا  
وميراثه إن مات من غير عاصب ومن غير ذى فرض لها قد تأثلا  
لها النصف بالميراث والنصف بالولا فإن وهب ابناً أو شراء تفضلا  
فأعتق شرعا ذلك الابن مالها سوى الثلث والثلثان للأخ أصلا  
وميراثه فيه إذا مات قبلها كبرائها في الأب من قبل يحتلى  
ومولى أبيها مالها الدهر فيه من ولاء ولا إرث مع الأخ فاعتلا  
قال في نفع الطيب وهذه المسئلة ذكر الغزالي في الوسيط أنه قضى فيها أربعاً  
قاض وغلطوا وصورتها ابنة اشترت أباه فعتق عليها ثم اشترى الأب ابناً فافتق  
عليه ثم اشترى عبداً فأعتقه ثم مات الأب فورثه الابن والبنت للذكر مثل حظ

ذلك فهل يمنع من ذلك وتكون هذه الدراهم سحتاً فيأثم دافعها ولا يستحقها الآخذ أولاً أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم يمنع من ذلك الجلوس المذكور وما يأخذه حرام ويأثم الدافع ولا يستحقه الآخذ بل لولى الأمر تعزير ذلك الشخص كيف وقد نص أصحابنا الشافعية بتعزير المكتسب باللهو المباح ومعطيه فكيف بمن يأخذ الحرام بالكذب الصراح والفسق البواح وأكل أموال الناس بالباطل والله أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل تشاجر مع زوجته وقالت له قم طلقنى وكررت عليه بالطلاق ثم قالت له أبرأتك من الحق والمستحق وماتدعى النساء على الرجال فقال

الاثنيين ثم مات العبد المعتق فلن يكون ولاؤه وفرضها المالكية على غير هذا الوجه وهي مشهورة اه والله أعلم (فائدة) الذريعة التي يجب سدها شرعاً هو ما يؤدي من الأفعال المباحة إلى محذور منصوص عليه لا مطلق محذور فمن هنا قال مالك وأبو حنيفة يشترى الولي في مشهور الأقوال من مال يتيمته إذا كان نظراً له وهو صحيح لأنه من باب الإصلاح المنصوص عليه في آية ويستلونك عن اليتامى قل إصلاح لهم خير الخ فلا يقال لم ترك مالك أصله في التهمة والذرائع وجوز له ذلك من نفسه مع يتيمته لأننا نقول قد أذن الله تعالى ههنا في صورة المخالطة ووكّل الحاضنين في ذلك إلى أمانتهم بقوله تعالى والله يعلم المفسد من المصلح وكل أمر مخوف ووكّل الله تعالى فيه المكلف إلى أمانته لا يقال فيه انه يتذرع إلى محذور فنع منه كما جعل الله سبحانه النساء مؤتمنات على فروجهن مع عظم ما يتركب علي قوهن في ذلك من الأحكام ويرتبط به من الحل والحرمة والأنساب وإن جاز أن يكذب وهذا فن بديع فتأملوه واتخذوه دستوراً في الأحكام واصلوه أفاده العلامة أبو بكر بن العربي في كتاب أحكام القرآن (فائدة) قال محمد بن علي بن حسين النكاح بولي في كتاب الله تعالى ثم قرأ ولا تتكحوا المشركين بضم التاء وهي مسألة بدیعة ودلالة صحيحة أفاده العلامة أبو بكر بن العربي في كتاب أحكام القرآن والله أعلم (فائدة) قال الإمام ابن العربي في كتابه أحكام القرآن من غريب فنون الترجيح ترجيح العموم في خصوص العين علي العموم في خصوص الحال وذلك أن بعض علمائنا قال إن دم الحيض كسائر الدماء يعني عن قليله تمسكاً بعموم قوله تعالى أودماً مسفوفاً فإنه يتناول الكثير دون القليل وهو عموم في خصوص حال الدم وقال بعض الآخر قليله وكثيره سواء في التحريم رواه أبو ثابت عن ابن القاسم وابن وهب وابن سيرين عن مالك تمسكاً بقوله تعالى قل هو أذى فإنه يعم القليل والكثير وهو عموم في خصوص عين الدم فترجح علي الآخر لأن حال العين أرجح من حال الحال وقد بيناه في أصول الفقه وهو مما لم نسبق عليه ولم نزاحم عليه اه بتصرف (فائدة) نظم الشيخ إبراهيم الرياحي التنويسي الصلوات التي تفسد على الإمام دون المأموم بقوله

لها إن صحت براءة فك فانت طالق ثلاثاً فهل والحالة هذه تكون البراءة بجهولة لعدم تعيين البراءة وهل تكون المرأة باقية على ذمته أولاً أم لا فتونا (أجاب) رضى الله عنه لم يقع عليها طلاق بما ذكر والحال ماسطر والله أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل له زوجة وعندهما امرأة جارة لهما وعندهما أي المجاورة لهما صناعات تارة تصنع خوصاً تارة قرب تارة خياطة وزوجة المذكور تعينها تفضلاً منها فجزع الزوج من ذلك فدخل عليهما يوماً وخصم زوجته وقال لها حرام علي ومثل أمي إن مسكت لهذه جارتك حاجة أو اشتغلت

وأى صلاة للإمام فسادها تبين فالمأمور في ذاك تابع سوى عدة ضاهت كواكب يوسف وهائنا مبدئياً إليك وجامع ففي حدث ينسب الإمام وسبقه وقهقهة والخوف في العد رابع وإعلام مأموم يفوز إمامه بتنجيسه والبعض فيه منازع وقطع إمام حين كشف لعورة على ما لسحنون وقد قيل واسع ومستخلف لفظاً لغير ضرورة لأجل رعاها هي وفي العد سابع



ومستخلف بالفتح لم ينو ثم من بتسليمه فات التدارك تابع  
وتارك قبلي الثلاث وطال إن هموا فعلوا لكن به الخلف واقع  
ومنحرف لا يستجاز انحرافه وهذا غريب بالتممة طالع  
وذا في صلاة ما الجماعة شرطها وإلا فبطلان على الكل شائع  
ونظم أيضاً ما يحرم فيه ربا الفضل والنسا بقوله

إذا بعث مطعوماً بمطعوم آخر فإن كان بالتأجيل فامنع مطلقاً  
ويحرم في الجنس التفاضل إن هما يكونا ذوى قوت وذخر فينتقى  
وحرمتها في النقود والجنس واحد وللنسا فامنع حيثما الجنس ما التقي  
ومهما تبع عرضاً بعرض فإنه سوى الجنس بالتأجيل والفضل ينتقى  
واجراختلاف النفع مجرى تخالف بجنس هنا فاحفظ فلا زلت ذاتي  
ونظم أيضاً شروط الرجوع في النفقة على الصبي بقوله

إن كان للصغير مال حين إن انفق والإنفاق بالعلم قرن  
وقد نوى به الرجوع وحلف عليه والإنفاق من غير سرف  
وكان مال الطفل غير عين فهذه ست بغير مين  
ذكرها العلامة المتيطى ففزع بها واحذر من التفريط  
ومن على القصد بشيء عار فالنص بالرجوع في المعيار

(فائدة) قال العلامة التنبكتي في تكملة الديباج عقب ترجمته للعلامة محمد بن محمد  
ابن القرشي التليسانى للشهير بالمقرى بفتح الميم وتشديد القاف المفتوحة مانصه  
ومن فوائد أنه قال سألتى السلطان أبو عثمان عمن لزمته يمين على نقي العلم خلف  
جهلاً على البت هل يعيد أم لا فأجبت بإعادتها وقد أفتاه من حضر من الفقهاء  
بأن لا تعاد لأنه أتى بأكثر مما أمر به على وجه يتضمنه فقلت له اليمين على وجه  
الشك غموس قال ابن يونس والغموس الحلف على تعمد الكذب وعلى غير يقين  
لا شك أن الغموس محرمة منهي عنها والنهي يدل على الفساد ومعناه في العقود عدم  
ترتب أثره فلا أثر لهذه اليمين فوجب أن تعاد وقد يكون من هذا اختلافهم فيمن  
إذنها السكوت فتكلمت هل يجزأ بذلك والإجزاء هنا أقرب لأنه الأصل  
والصمات رخصة لغلبة الحياة فإن قلت البت أصل وإنما يعتبر نقي العلم إذا تعذر  
قلت ليس رخصة كالصمات اهـ (فائدة) قال العلامة التنبكتي في تكملة الديباج  
عقب ترجمة العلامة محمد بن جعفر الأسلمى مانصه قال الحضرمي أنشدنى المترجم  
له لأبي الحسن بن جبير بسنده إليه

من الله فاسأل كل أمر تريده فما يملك الإنسان نفعا ولا ضرا  
ولا تتواضع للولاية فإنهم من الكبر في حال يموج بهم سكرى  
ولما يك أن ترضى بتقيل راحة فقد قيل فيها إنها السجدة الصغرى

اه قلت وعن سفيان الثوري تقبيل يد الإمام العادل سنة وعن الحسن طاعة  
وفي إحياء الغزالي قبل أبو عبيدة بن الجراح يد عمر بن الخطاب فما أنسكه وقد ألف  
في رخصة تقبيلها الحافظ أبو بكر جزءاً لطيفاً والله أعلم ﴿ما قولكم﴾ دام  
فضلكم فيما إذا خرب مسجد أو خرب بعضه كسقفه أو احتاج إلى زيادة  
نور أو هواء يفتح مناوور أو احتاج لمناورة ولم يعلم لواقفه شرط وتبرع بعض  
المسلمين بمبلغ عظيم لفعل ذلك فهل والحال ما ذكر يجوز فعل ما ذكر بالمسجد المذكور  
ولاسيما والمستولى على البلدة بعض ملوك الكفرة فيكون المسجد المذكور ضد  
كنائسهم الموجودة الآن أم لا يجوز أفتونا ﴿الجواب﴾ لاشك في جواز هدم المسجد  
المذكور وتعميره وعمارة جيدة وتوسيعه وجعل منارة به بل لاشك في أن  
ذلك الفعل من أعظم القربات التي يتضمنها قوله صلى الله عليه وسلم إذا مات ابن  
آدم أقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية الحديث وقوله تعالى إنما يعمر  
مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر الآية إذ لاشك في أن تركه على ما هو عليه  
من نزول السقف وعدم وجود منارة به وخرابه ربما أدى لتعطيله عن العبادة  
فلا يكون معموراً بها وتعطيله عنها يؤدي إلى خرابه وخرابه يؤدي إلى زوال  
أحكام المسجدية عنه لأصل الحبس كإحصاء على ذلك العلامة الأمير علي عبد الباقي  
على سيدى خليل أخذاً مما كتبه السيد عن الخطاب من أنه لا يطلب للمسجد  
إذا خرب تحية وأيضاً قد نص العلامة الدردير والعلامة الدسوقي وغيرهما  
من كتب علي سيدى خليل علي جواز توسيع المسجد ولو باتباع العقار العامر  
الحبس وجبر الأبى من مستحق وناظر على بيعه فأولى الجبر في الملك ولا يعد  
غصباً بل ولو يأخذ الطريق والمقبرة لتوسيعه والله أعلم ﴿ما قولكم﴾ في مسجد  
احتاج للعمارة فعزم ولد الواقف وهو الناظر عليه أن يبنيه من وقفه فلم يتمكن  
من ذلك لاستيلاء من لا تأخذه الأحكام على إمامة المسجد ووقفه فطلب رجل  
من الناظر أن يبنيه فأذن الناظر له في ذلك على أن الناظر إن تمكن من وقف  
المسجد يسلم للباقي كل سنة ما أمكن وإلا فالباقي على أجره فهل تكون النظارة  
باقية للناظر أو تكون النظارة للباقي المذكور وله النصب والعزل أجبونا  
بجواب شاف ﴿الجواب﴾ لا تكون النظارة للباقي المذكور بمجرد بناءه بل  
إنما تكون له إذا عزل الواقف الناظر وأقام الباقي أو عزل الناظر نفسه وأقام  
الواقف إن كان ولا فالحاكم نفس الباقي ناظراً كما يؤخذ مما في الدسوقي  
والدردير على خليل من أن الواقف إذا شرط أن يكون فلان ناظر وقفه وجب  
اتباع شرطه ولا يجوز العدول عنه لغيره وليس للناظر الإيصاء بالنظر لغيره  
إلا أن يجعل له الواقف ذلك وليس للقاضي عزله ولو بجنحة وللواقف عزله  
ولو بغير جنحة وللناظر عزل نفسه فيولى الواقف من شاء إن كان حياً

عليها ماشق عليه فلا شيء ولا بد  
من بينة أنها تبالي بتعليقه والله  
أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل  
طلق زوجته ثلاثاً ثم انقضت  
عدتها فأراد أن يراجعها بعد  
مضى عدتها فله الرجوع إليها من  
غير محلل وعقد ومهر جديد  
أم لا أفتونا (أجاب) رضى الله عنه  
نعم لا تحل له حتى تنكح زوجاً  
غيره والله أعلم (سئل) رضى الله عنه  
في رجل له زوجة ثم تشاجر معها

وإلا فالحاكم اه والله تعالى أعلم (ما قولكم) دام فضلكم في وقف قديم  
 بيد مستحقه فقد شرطه المعبر شرعاً وليس له سجل في دواوين القضاة وبأيديهم  
 مكاتبات ونقول له يستند إليها لدى الحاكم والذي جرى عليه عمل قوامه من  
 ذى سنين عديدة مقاسمة الغلة أثلاثاً بينهم لكل فريق منهم ثلث تجرى قسمة ذلك  
 الثلث في ذلك الفريق ولم يعهد فيه قسمة بغير ما ذكر إلى الآن فقام الفريق الأكثر  
 عدداً يطلب نقض القسمة المعهودة فيه بقسمة على رهوس الطبقة الأخيرة بغير  
 استناد إلى دليل شرعى لكى تزيد أسهمهم من الغلة وتنقص أسهم الفريقين اللذين  
 هم أقل عدداً فهل والحال ما ذكر لا يلتفت إلى نقض القسمة بغير رضا المستحقين  
 ويعمل بما جرى عليه القوام وبما عهد فيه وهل إذا قام بما يلزم لمصالح الوقف  
 من إجارة وعمارة وتقسيم غلة وغير ذلك واحد من أرشد المستحقين برضا بقية  
 المستحقين واختيارهم له مدة عشرين سنة يعد من قوامه ويستند إلى عمله أم كيف  
 الحكم أفتونا ولكم الثواب (الجواب) نعم يعمل بما جرى عليه عمل القوام  
 وبما عهد فيه ولا ينقض لأن العادة أن الأوقاف تكون في أيدي القوام  
 فلوم يؤخذ بعلمهم ولا بإقرارهم لبطلت أوقاف كثيرة وأيضاً المظنون  
 بحال المسلمين من القوام أنهم لا يجرون على عمل إلا لموافقة شرط الواقف  
 كما يؤخذ من فتاوى الشيخ على الأجهورى ومقتضى قول العلامة الشيخ  
 محمد عرفة الدسوقي عن الشيخ محمد الحطاب أن الناظر إذا مات  
 والواقف حى جعل الواقف النظر لمن شاء فإن مات فوصيه إن وجد  
 وإلا فالحاكم اه أن من اختاره المستحقون ولو أكثر من مدة عشرين سنة  
 لا يعد من قوامه بمجرد اختيارهم له ولا يستند إلى عمله والله أعلم  
 (ماقول) علماء الإسلام نفع الله بهم الأنام فيمن أوقف وقفاً وجعل فيه  
 معينات معلومة وعين للناظر جزءاً معلوماً من غلته فهل يقضى له بأخذ نظارته  
 المعينة وإن ضاقت الغلة من المعينات أو عمر الوقف بكل غلته لأنها أجرة عامل  
 في مقابلة عمله ويؤخذ من ذلك ما في ابن الحاجب والتوضيح بما نصه ومن خص  
 معيناً من الموقوف عليهم بدئاً به إلا أن يعمل في ذلك عامل فيكون أولى بحقه  
 أم لا وهل يقدم الناظر عمارة الوقف من غلته ولا منازعة للمستحقين ولا يلزمه  
 الإذن من القاضى في العمارة ولا بيان مصرف الوقف إذا كان الناظر أميناً ولم  
 يشترط الواقف ذلك ويدخل في ذلك قول الدسوقي وللناظر أن يقرض لمصلحة  
 الوقف من غير إذن القاضى ويصدق في ذلك وقول حجازى في حاشيته على الأمير  
 الناظر أمين فيصدق في مصرف الوقف ولا يلزم بيان ذلك عند القاضى وغيره  
 إلا أن يكون متهماً أو يشترط الواقف ذلك فيعمل به أم لا وهل يتوقف أخذ  
 المستحق حقه من الوقف على إذن من الناظر وليس للمستحقين مع الناظر أمر

وحملها إلى أهلها وعازم على  
 طلاقها بقلبه فلما وصل إلى  
 أهلها مالتى وليها والحال لولقى  
 وليها لأعطاها طلاقها ثم بعد ذلك  
 سئل ما فعلت فقال في جوابه  
 طلقت فما الحكم في ذلك أفتونا  
 (أجاب) رضى الله عنه إن تقدمت  
 قرينة لفظية تربط الطلاق بها  
 وقع بقوله طلقت طلاقاً ما لم ينو  
 أكثر منها والله أعلم (سئل)  
 رضى الله عنه فيمن حبلت منه



ونهى في الوقف لئلا يختل نظام النظارة ويفسد الأمر على الناظر وتقوته المصالح التي قصدتها الواقف أم لا أجيبونا بجواب شاف رضى الله عنكم أمين (الجواب) لا يظهر إعطاء الناظر حكم العامل المذكور في التوضيح إلا على ما ذكره البدر القرافي من أن الراجح أن للقاضي أن يجعل للناظر شيئاً من الوقف إذا لم يكن له شيء إلا على ما ضعفه من إفتاء ابن عتاب بأن الناظر لا يحل له أخذ شيء من غلة الوقف بل من بيت المال إلا إذا عين الواقف له شيئاً اهـ والمسئلة غير منصوص عليها لكن ربما يستأنس لما ذكرناه بقول البجيرى من الشافعية واتباع شرط الواقف في استحقاق الناظر النظر وفيما شرطه له من ريع الوقف وفي غيره مطلقاً فإن لم يشترط له شيء فهو متبرع إلا إن فرض له الحاكم أجره المثل بعد رفعه له فإن أخذ شيئاً من مال الوقف قبل ذلك أو بعده بغير ما قرره ضمنه ولا يبرأ إلا بردة للقاضي وأما تقديم الناظر عمارة الوقف من غلته ولا كلام للمستحقين معه فقد صرح به الأجهوري في فتاويه حيث قال البناء مقدم على معاليم المذكورين وكذا الترميم بل في الدسوقي لو شرط الواقف أن يبدأ من غلته بمنافع أهله ويترك إصلاح ما تهدم منه أو يترك الإنفاق عليه إذا كان حيواناً بطل شرطه وتجب البداءة لممرته وتجب النفقة عليه من غلته لبقاء عينه اهـ ويؤخذ عدم لزوم استئذانه من القاضي في عمارته من قول الدسوقي وللناظر أن يقتض الخ ويؤخذ عدم لزوم يانه مصرف الوقف إذا كان أميناً ولا شرط من قول الشيخ حجازي المذكور في السؤال وقول الشيخ الدسوقي وإذا ادعى الناظر صرف الغلة صدق إن كان أميناً ما لم يكن عليه شهود في أصل الوقف لا يصرف إلا بمعفتهم اهـ ويؤخذ توقف اخذ المستحق حقه من الوقف على إذن من الناظر وأن المستحقين ليس لهم مع الناظر لا أمر ولا نهى بما في فتاوى الشيخ على الأجهوري من أن قياس الناظر أن يكون كالوصي ومقدم القاضي على النظر في محجور أو حبس فلا يعزل إلا بعد ثبوت موجه مع ما ذكره الشافعية في كتبهم من أن شرط الناظر عدالة وكفاية أي قوة وهداية للتصرف فيها وناظر عليه لأن نظره ولاية عن الغير واعتبر فيه ذلك كالوصي والقيم ووظيفته عمارة وإجارة وحفظ أصل وغلة وجمعها وقسمتها على مستحقها اهـ والله أعلم (ما قول) العلماء الأعلام أيد الله بهم دين الإسلام في مفاتيح الغيب الخمسة المذكورة في قوله تعالى آخر سورة لقمان إن الله عنده علم الساعة وينزل الغيث ويعلم ما في الأرحام وما تدرى نفس ماذا تكسب غداً وما تدرى نفس بأى أرض تموت إن الله عليم خبير هل اطلع عليها النبي صلى الله عليه وسلم قبل موته أم لا (الجواب) قال العلامة الصاوي على قوله تعالى وما تدرى نفس ما ذا تكسب غداً مانصه أى من حيث ذاتها وأما بإعلام الله للعبد فلا مانع منه كالأنبياء وبعض الأولياء قال تعالى ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء وقال تعالى عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً إلا من ارتضى من رسول قال العلماء وكذا

سريته فأسقطت حملها في ثلاثة أشهر ثم حبلت منه ثانياً وأسقطت حملها أيضاً في ثلاثة أشهر فهل يكون بذلك حكم أم الولد فلا يجوز يميها أم لا أم كيف الحكم في ذلك أفقونا ماجورين (أجاب) رضى الله عنه نعم تكون أم ولد ولا يجوز بيعها بحال والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل مات عن زوجة وبنتين منها وخلف غنائم ثم واحدة من

الولى فلا مانع من كون الله يطلع بعض عباده الصالحين على بعض هذه المغيبات فتكون معجزة للنبي وكرامة للولى ولذلك قال العلماء الحق أنه لم يخرج نبينا من الدنيا حتى أطلعه على تلك الخس ولكنه أمر بكتمها اه وقال فى روح البيان فى تفسير قوله تعالى ولا يحيطون بشىء من علمه إلا بما شاء أى لا يدركون يعنى الملائكة والانبيا وغيرهم بشىء من معلوماته إلا بما شاء أن يعلموا وأن يطلعهم عليه كاخبار الرسل فلا يظهر على غيبه أحدا إلا من ارتضى من رسول قال وفى التأويلات النجمية يعلم محمد عليه السلام ما بين أيديهم من الامور الاوليات قبل خلق الله الخلاق كقوله أول ما خلق الله نورى وما خلفهم من أهوال القيامة وفزع الخلق وغضب الرب وطلب الشفاعة من الانبياء وقولهم نفسى نفسى وحوالة الخلق بعضهم إلى بعض حتى بالاضطرار يرجعون إلى النبي صلى الله عليه وسلم لاختصاصه بالشفاعة ولا يحيطون بشىء من علمه يحتمل أن تكون الهاء كناية عنه عليه السلام يعنى هو شاهد على أحوالهم يعلم ما بين أيديهم من سيرهم ومعاملاتهم وقصصهم وما خلفهم من أمور الآخرة وأحوال أهل الجنة والنار وهم لا يعلمون شيئا من معلوماته إلا بما شاء أن يخبرهم عن ذلك اه قال شيخنا العلامة أبقاه الله بالسلامة فى الرسالة الرحمانية فى بيان الكلمة العرفانية على الاولياء من علم الانبياء بمنزلة قطرة من سبعة أبحر وعلم الانبياء من علم نبينا محمد صلى الله عليه وسلم بهذه المنزلة وعلم نبينا من علم الحق سبحانه بهذه المنزلة اه وقال فى تفسير قوله تعالى آخر سورة الجن عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا إلا من ارتضى من رسول أى هو عالم لجميع ما غاب عن الحس وحده فلا يطلع على غيبه اطلاعا كاملا ينكشف به جليلة الحال انكشافا تاما موجبا لعين اليقين أحدا من خلقه إلا من ارتضى من رسول أى لإرسولا ارتضاه واختاره لإظهاره على بعض غيوبه المتعلقة برسالاته كما يعرب عنه بيان من ارتضى بالرسول تعلقا ما إما لكونه من مبادئ رسالاته بأن يكون معجزة دالة على صحتها وإما لكونه من أركانها وأحكامها لعامة التكليف الشرعية التى أمر بها المكلفون وكيفيات أعمالهم وأجزئتها المترتبة عليها فى الآخرة وما تتوقف هى عليه من أحوال الآخرة التى من جملتها قيام الساعة والبعث وغير ذلك من الامور الغيبية التى بيانها من وظائف الرسالة وأما ما لا يتعلق بها على أحد الوجهين من الغيوب التى من جملتها وقت قيام الساعة فلا يظهر عليه أحدا أبدا على أن بيان وقته محل بالحكمة التشريعية التى فاعليها يدور فلك الرسالة وليس فيه ما يدل على نفي كرامات الاولياء المتعلقة بالكف فان اختصاص الغاية القاصية من مراتب الكشف بالرسول لا يستلزم عدم حصول مرتبة قامن تلك المراتب لغيرهم أصلا ولا على أحد لأحد من الاولياء ما فى مرتبة الرسل من الكشف الكامل الحاصل بالوحى الصريح بل اطلاعهم

البنين جنت ثم البنت الثانية ماتت ثم الزوجة المذكورة ماتت بعدها فالورثة يجهلون هل الميراث المذكور خاص بالرجل المذكور أم للزوجة المذكورة استحقاق خاص بها فى ميراث الرجل أم لا والبنات الميتة ماتت عن زوج وعن ابن فافتونا ماذا يخص الزوجة من ميراث زوجها وماذا يخص بنتها وماذا يخص زوج البنت الميتة المذكورة وماذا يخص ابنها

بالإخبار الغيبي والتلقن من الحق فيدخل في الرسول وأرثه قال الجنيد قدس سره قعد على غلام نصراني متكرراً وقال أيها الشيخ ما معنى قوله عليه السلام اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله قال فأطرقت رأسي ورفعت فقلت أسلم أسلم فقد حان وقت إسلامك فأسلم الغلام فهذا إما بطريق الفراسة أو غيرها من أنواع الكشف وخرج من بين أهل الكهانة والتنجيم لأنهم ليسوا من أهل الارتضاء والاصطفاء كالأنبياء والأولياء فليس إخبارهم بطريق الإلهام والكشف بل بالآمارات والظنون ونحوها ولذا لا يقع أكثرها إلا كاذبا ومن قال أنا أخبر من أخبار الجن يكفر لأن الجن كالإنس لا تعلم غيبا وقد سبق أن الكهانة انقطعت اليوم فلا كهانة أبداً لأن الشياطين منعوا من السماء قال ابن الشيخ إنه تعالى لا يطلع على الغيب الذي يختص به عليه إلا المرتضى الذي يكون رسولا وما لا يختص به يطلع عليه غير الرسول إما بتوسط الأنبياء أو بنصب الدلائل وترتيب المقدمات أو بأن يلهم الله بعض الأولياء وقوع بعض المغيبات في المستقبل بواسطة الملك فليس مراد الله بهذه الآية أن لا يطلع أحداً على شيء من المغيبات إلا الرسل لظهور أنه تعالى قد يطلع على شيء من الغيب غير الرسل كما اشتهر أن كهنة فرعون أخبروا بظهور موسى عليه السلام وبزوال ملك فرعون على يده وإن بعض الكهنة أخبروا بظهور نبينا محمد عليه السلام قبل زمان ظهوره ونحو ذلك من المغيبات وكانوا صادقين فيه وأرباب الملل والأديان مطبقون على صحة علم التعمير، والمعبر قد يخبر عن وقوع الوقائع الآتية في المستقبل ويكون صادقا فيه ثم الآية قوله تعالى وما كان الله ليطلعكم على الغيب ولكن الله يجتبي من رسله من يشاء اهـ (ماقولكم) في كتابة المصحف الشريف على حرف من حروفه السبعة المشهورة إذا أراد القارئ قراءته بذلك الحرف هل يجوز لتسهيل قراءته بذلك الحرف أم لا يجوز وعلى الثاني فما المطلوب شرعا في كتابته أفقونا مائتين

(أجاب) رضى الله عنه تقسم التركة الأولى أربعة وعشرون سهما للزوجة الثمن ثلاثة أسهم والبنات الثلثان ستة عشر سهما والباقي للعصبة وتقسم تركة البنت الثانية الميتة أربعة أسهم للزوج سهم والباقي للابن والله أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل تشاجر مع زوجته في داخل بيته ثم خرج وفي يده شيشة إلى رجل في خارج البيت وقال له شف هذه

الحمد لله الملهم للصواب والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وسائر الأصحاب أما بعد فأقول قال العلامة السيوطي في الاثقان مانصه القاعدة العربية أن اللفظ يكتب بحروف هجائية مع مراعاة الابتداء به والوقف عليه وقد مهد النحاة له أصولا وقواعد وقد خالفها في بعض الحروف خط المصحف الامام وقال أشهب سئل مالك هل يكتب المصحف على ما أحدثه الناس من الهجاء فقال لا إلا على الكتابة الأولى رواه الداني في المقنع ثم قال ولا يخالف له من علماء الأمة وقال في موضع آخر سئل مالك عن الحروف في القرآن مثل الواو والالف أترى أن يغير من المصحف إذ وجد فيه كذلك قال لا قال أبو عمرو يعني الواو والالف المزيدتين في الرسم المعدومتين في اللفظ نحو اولوا وقال الامام أحمد يحرم



مخالفة خط مصحف عثمان في واو أو ياء أو ألف أو غير ذلك وقال البيهقي في شعب  
الإيمان من يكتب مصحفاً فينبغي أن يحافظ على الهجاء الذي كتبوا به تلك المصاحف  
ولا يخالفهم ولا يغير مما كتبوه شيئاً فإنهم كانوا أكثر علماً وأصدق قلباً ولساناً  
وأعظم أمانة منا فلا ينبغي أن نظن بأنفسنا استدراكاً عليهم قال وينحصر أمر  
الرسم في ستة قواعد الأولى الحذف والثانية الزيادة والثالثة الهمز والرابعة البدل  
والخامسة الوصل والفصل والسادسة ما فيه قراءتان فكتب على إحداها وأخذ في  
بيان الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة بما يعلم بالوقوف عليه وقال في بيان  
السادسة ومرادنا غير الشاذ من ذلك مالك يوم الدين يخادعون وواعدنا والصاعقة  
والرياح وتقادوهم وتظاهرون ولا تقاتلوهم ونحوها ولولا دفاع فرهان طائر آفي آل  
عمران والمائدة مضاعفة ونحوه عاقدت أيمانكم الأوليان لا مستم قاسية قياماً للناس  
خطائكم في الأعراف طائف حاشائه وسيعلم الكافر تزاور زاكية فلا تصاحبي  
لا تختد مهاد وحرام على قرية إن الله يدافع سكارى ومأهم بسكارى المضغة عظماً  
فكسونا العظام سراجاً بل أدارك ولا تصاعر ربنا بعد أساورة بلألف في الكل  
وقد قرأت بها وبخذفها وغيابت الجب وأنزل عليه آيت في العنكبوت وثمرت  
من أحكامها في فصلت وجماليات فهم على بيته وهم في الغرفات آمنون بالناء وقد  
قرئت بالجمع والإفراد وتقيه بالياء ولا هب بالألف ويقض الحق بلإياء وآتوني  
ذبر الحديد بألف فقط ننجي من نشاء ننجي المؤمنين بنون واحدة والصراط  
كيف وقع وبصلة في الأعراف والمصيطرون ومصيطر بالصاد لا غير وقد  
تسكتب الكلمة صالحة للقراءتين نحو فكهون بلألف وهي قراءة وعلى قراءتها  
هي مخدوفة رسماً لأنه جمع تصحيح (فرع) فيما كتب موافقاً لقراءة شاذة من ذلك  
أن البقر تشابه علينا أو كلما عاهدوا سابق من الربو قرئ بضم الباء وسكون الواو  
فقاتلوكم إنما طائر ك طائرته في عنقه تساقط سامر وفصاله في عامين عليهم ثياب  
سندس سخنامه مسك فادخلي في عبادي (فرع) وأما القراءات المختلفة المشهورة  
زيادة لا يَحْتَمِلُهَا الرسم ونحوها أوصى ووصى وتجرى تحتها ومن تحتها وسيقولون الله  
ولله وما عملت أيديهم وما عملته فكتابتته على نحو قراءته وكل ذلك وجد في مصاحف  
الإمام اه وخلاصته أن كتابة القرآن الكريم يجب أن تكون على رسم المصحف  
الإمام ويحرم إخراجها عنه بأي وجه كان والله سبحانه وتعالى أعلم (فائدة) قال الدميري  
في حياة الحيوان ذكر الثعلبي وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم سأل الله أن يريه أهل  
الكهف فقال تعالى إنك لن تراهم ولكن ابعث إليهم أربعة من كبار أصحابك ليلغوهم  
رسالتك ويدعوهم إلى الإيمان بك فقال النبي صلى الله عليه وسلم لجبريل كيف أبعث  
إليهم فقال له جبريل عليه السلام ابسط كساءك وأجلس على طرف من أطرافه أبا بكر  
وعلى الطرف الثاني عمرو وعلى الطرف الثالث عثمان وعلى الطرف الرابع علياً ثم ادع

الحرمة طالق بالثلاث وقاصد  
بذلك الشيثة الذي في يده ولا  
عنده قصد في زوجته أبداً وقصد  
بذلك تربية لها لأنها تسمع  
كلامهما من داخل البيت فهل يقع  
عليه الطلاق المذكور أم لا أفئونا  
(أجاب) رضى الله عنه نعم وقع  
عليها الطلاق الثلاث ولا تحل له  
حتى تنكح زوجاً غيره بشرطه  
والله أعلم (سئل) رضى الله عنه  
في رجل مات وهو فقير وعقب له

الريح الرخاء المسخرة لسليمان فإن الله يأمرها أن تطيعك ففعل ذلك صلى الله عليه وسلم فحملتهم الريح إلى باب الكهف ففعلوا منه حجراً فحمل عليهم الكلب فلما رأهم حرك رأسه وبصص إليهم وأوماً إليهم برأسه أن ادخلوا فدخلوا الكهف فقالوا السلام عليكم ورحمة الله وبركاته فرد الله إلى الفتية أرواحهم فقاموا بأجمعهم فقالوا وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته فقالوا معشر الفتية إن النبي محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم يقرأ عليكم السلام فقالوا وعلى محمد السلام مادامت السموات والأرض وعليكم بما أبلغتم وقبلوا دينه ثم قالوا اقرءوا علي محمد صلى الله عليه وسلم منا السلام وأخذوا مضاجعهم وصاروا إلى رقدتهم إلى آخر الزمان عند خروج المهدي فيقال إن المهدي يسلم عليهم فيحييهم الله ويردون عليه السلام ثم يرجعون إلى رقدتهم فلا يقومون حتى تقوم الساعة ثم ردتهم الريح فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم كيف وجدتموه فأخبروه الخبر فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم لا تفرق بيني وبين أصحابي وأنصاري واغفر لمن أحبني وأحب أهل بيتي وخاصتي أهلك واستفاد من هذا ثلاثة فوائد الأولى أن الريح الرخاء سخرت لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم كما سخرت لنبي الله سليمان عليه السلام الثانية إيمان أهل الكهف بنبينا صلى الله عليه وسلم الثالثة أن أهل الكهف من التسابيعن لأن الصحابة لاجتماعهم بكبار الصحابة وهم الخلفاء الأربعة الراشدون ولم يجتمعوا بالنبي صلى الله عليه وسلم والله أعلم

قال بعض القدماء من الأدباء مبنياً أنواع الشعراء في بيتين ونصف  
الشعراء فاعلم أربعة فشاعر يجرى ولا يجرى معه  
وشاعر يخوض وسط المعمة وشاعر لا تشتهي أن تسمعه  
وشاعر لا تستحي أن تصفحه

ثم ذيلها الفاضل الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي للأنواع الأربعة وموضحاً  
معناها بقوله

فإن ترد بيان ما قد نوعه	فالمفلق الخنذيذ أعلى الأربعة
فالشاعر الأوسط قدما رفعه	ثم الشويعر الذي تدرعه
دون دراية فشعرو معه	والمجدفي القاموس زاد الأربعة
بالمشاعر الذي ما اخترعه	فالمفلق الخنذيذ لا يجرى معه
وهو فريد الفرقة الموزعة	صافي القريحة إذا ما انتزعه
فن إلى الشعر إليه استرجعه	يصوغه صوغاً بليغاً أودعه
من درر البديع ما قد أبدعه	أما الذي يخوض وسط المعمة
فليس في الشعر عظيم المنفعة	لكن ينادم الأديب في السعة

زوجة ومعها له بنت رضية  
بنت عشرة أشهر في حجر أمها  
ولا عقب لها مالا ولا حلالا  
ولادبشا ولا مصا غابل عقبها عارية  
من الثوب وهي خدامة زوجها  
تحتة وترد وتطحن على نفسها  
وهي بدوية ما تعرف شروط  
الحكم ولا لها خادم يخدمها فهل  
يجوز حكم له أم لا وبعد ماضى  
لها أربعة أشهر وستة أيام بدالها  
نصيب يتفق عليها نظر إلى ضعفها

إذا ما انتحى في الشعر لحنا ودعه      وشعره لم يك منه ذا ضعه  
مذ خاض بحره فيا ما أنفعه      أما الذي لا تشتهي أن تسمعه  
فالغث والسمين منه جمعه      من شعره لم ترج منه منفعه  
بل شعره بين الأنام وضعه      أما الذي لا تستحي أن تصفعه  
فالحنة الجسور فيما جمعه      جناية اللسان لم تبق معه  
بل جرحت كل نديم في دعه      لأجل ذا لا يستحي أن يصفعه  
صياقي القريحة إذا ما استمعه

(ما قولكم) دام فضلكم فيمن قسم ماله من بساتين ورباع على أولاده في حياته وحاز كل منهم ما جعله له في حياة والده ثم إنه ارتجع ما جعله لبعضهم فغضب المنتزع منه وقال لا أريد من مال والدي شيئا ولا آخذ من تركته لا قليلا ولا كثيرا ثم بعد ذلك مات والده وخلف نقودا كثيرة فاقسم أولاده ما خلفه من النقود بينهم ماعدا المتنازل المذكور بناء على ما سمعوه من تنازله فهل له حق في مطالبهم فيما يخصه من ذلك بعد تنازله المذكور أم لا أفئونا (الجواب) الحمد لله الملهم للصواب والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلي وآله وسائر الأصحاب أما بعد فأقول إنما يدخل في ميراث النقود المذكورة لا في المقسوم من الأراضي والبساتين على إخوانه حيث حازوه من أبيهم قبل وفاته ولم يعتصره منهم كما اعتصر منه ما أعطاه له من الأراضي والبساتين ولولم يكن يدهم صكوك لأن العبرة بالحوز وبقائه بأيديهم قبل وفاة أبيهم وكذا يدخل فيما اعتصره منه والده من الأراضي والبساتين حيث كان باقيا بعد وفاته ولم يخرج عن ملكه بوجه ما ولا يعد قوله حين اعتصر والده منه ما وهبه له من الأراضي والبساتين أنا لا أريد من ميراث والدي ولا شيئا مانعا له من ميراثه لأن القاعدة المعمول بها عند المالكية والشافعية أن إقرار الشخص وكذا تنازله وإبرأؤه إنما يسرى على نفسه فيما يملكه لا فيما تعلق به حق للغير ثم رأيت ابن حجر في تحفته مع المتن بعد قوله ولغاتم حر رشيد ولو هو محجور عليه بفلس الإعراض عن الغنيمة بقوله أسقطت حتى منها قبل القسمة وقوله والأصح جوازه أي الإعراض إن ذكر بعد فرز الجنس وقبل قسمة الأخماس الأربعة وقوله والأصح جوازه لجميعهم ويصرف مصرف الجنس قال مانصه والأصح بطلانه أي الإعراض من ذوي القربى وإن انحصروا في واحد لأنهم لا يستحقونه بعمل فهو كالإرث وخصمهم لأن بقية مستحق الجنس جهات عامة لا يتصور فيها إعراض اه وهو نص في المقصود والله سبحانه وتعالى أعلم (ما قولكم) علماء الإسلام نفع الله بهم الأنام في رجل أوصى بثلث ماله على يد ابن له يصرفه في سبيل البر والخير من قراءات قرآن في شهر رمضان وأضاحي وسقي ماء وكسوة يقيم وأرملة

يجوز ملكة زواج أم لا والا  
فبعد ان تفي الأربعة الأشهر  
والثلث والحال ما ذكر أفئونا  
(أجاب) رضى الله عنه لا يجوز  
لها أن تسكح حتى تنقضي لها أربعة  
أشهر وعشرة أيام والله أعلم  
(سئل) رضى الله عنه في رجل  
حلف يمينا على زوجته فجاء فضولى  
خالعها فأجاز الزوج بالدرهم بدل  
الخلع لا قولاً باللسان فهل تم  
المخالعة وتخرج عن الزوجية أم لا



ومستضعف وطعام جائع وصلة رحم وإخراج كل مساء صدقة ولو طعاماً مطبوخاً وجميع أنواع البر والخير بحسب اجتهاده هذه ألفاظ الموصى وفي الوصية أيضاً بمبلغ معلوم لمعينين والثالث واسع يحمل الجميع فهل المذكورات من قوله من قراءات قرآن الخ تعد من المجهولات الدائمة أم لا وهل تكون حصصها متساوية أم لا وهل قوله صلة رحم تكون له حصّة ويستوعب بها جميع الأرحام أم لا يلزم استيعابهم وهل قوله في الوصية بحسب اجتهاده راجع إلى أصل التقسيم وإلى التوزيع بين أهل كل حصّة أم غير ذلك؟ الإفادة منتظرة ولكم من الله الأجر ومنا الدعاء

(الجواب)

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الملهم للصواب والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وسائر الأصحاب أما بعد فأقول قول الموصى في وصيته المذكورة بحسب اجتهاده راجع إلى كل من أصل التقسيم والتوزيع بين أهل كل حصّة لوجوه (الوجه الأول) أن الجملة هنا واحدة لا متعددة والعطف فيها للفرقات بالواو لا بالفاء ولا بـ (الوجه الثاني) أن جميع المتعاطفات سيقّت لغرض واحد (الوجه الثالث) أن العامل هنا في جميع المتعاطفات واحد لا متعدد (الوجه الرابع) أن هنا لم يقدّم دليل على إرادة البعض فهذه الوجوه ظاهرة ظهوراً تاماً في رجوع ما ذكر إلى كل من أصل التقسيم والتوزيع بلا خلاف ولا شبهة كما يشهد لذلك ما ذكره الأصوليون من المذاهب في رجوع الاستثناء الواقع بعد جمل عطف بعضها على بعض (المذهب الأول) وهو الأصح أنه يعود لكل إلا أن يقوم دليل على إرادة البعض كما في قوله تعالى والذين يرمون أزواجهن الآية فقوله إلا الذين تابوا عائد إلى فسقهم وعدم قبول شهادتهم معاً إلا في الجلد لما قام عليه من الدليل وسواء اختلف العامل في الجمل لا بناءً أم لا على أن العامل في المستثنى إنما هو إلا لا الأفعال السابقة (المذهب الثاني) أنه يعود لكل إن سيق الكل لغرض واحد نحو حبست دارى على أعمامى ووقفت بستانى على إخوانى وسببت سقائى على جيرانى إلا أن يسافروا وإلا فلأخيرة فقط نحو أكرم العلماء وحبس ديارك على أقاربك وأعتق عبيدك إلا الفسقة منهم (المذهب الثالث) إن عطفت بالواو عاد لكل أو بالفاء أو ثم عاد للأخيرة فقط وعليه ابن الحاجب (المذهب الرابع) أنه خاص بالجملة الأخيرة واختاره أبو حيان (المذهب الخامس) إن اتحد العامل فللكل أو اختلف فلأخيرة خاصة إذ لا يمكن حمل العوامل المختلفة في مستثنى واحد وعليه البهبادى بناءً على أن عامل المستثنى الأفعال السابقة دون إلا أفاده السيوطى في الهمع والله سبحانه وتعالى أعلم (فائدة) بحربة للحمى عن أنس بن مالك رضى الله عنه أنه قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على عائشة رضى الله عنها وهى موعوكة فقال لها مالى أراك هكذا

أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه لا تم الخالعة المذكورة ولا تخرج عن الزوجية والله أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل تشاجر مع زوجته فقالت له ما أبغاك ولا أريدك يا رجل طلقنى فبعد تمامها بهذه الكيفية سكت قليلاً ومعه في المجلس امرأة فقال لها روى أنت طالق بالثلاث وقصد الأجنبية بذلك اللفظ كل ذلك دفع لشر زوجته

قالت بأبي أنت وأمي يا رسول الله هذه الحى وسبتها قال يا عائشة لا تسبها فإنها  
 مأمورة وإن شئت علمت لكلمات إذا قتلتن أذهبها الله عنك قالت كرامة يا رسول  
 الله قال قولى اللهم ارحم جلدى الرقيق وعظمى الدقيق من شدة الحريق يا أم  
 ملدم إن كنت آمنت بالله العظيم فلا تصدعى الرأس ولا تأكلى اللحم ولا تشربى  
 الدم وتحولى عنى إلى من اتخذ مع الله إلهاً آخر قالت فقلتها فذهبت عنى اه (فائدة)  
 فى شرح الشبرخيتى على الأربعين النووية بعث هارون الرشيد ليلاً الربيع إلى  
 الشافعى ليهجم عليه من غير إذن فقال له أجب فقال الشافعى فى مثل هذا الوقت  
 وبغير إذن فقال بذلك أمرت فخرجت معه فلما صرت بباب الدار قال لى اجلس  
 ودخل فقال له الرشيد ما فعل محمد بن إدريس قال أحضرته قال ادخله فأدخلنى  
 فتأملتني ثم قال يا محمد أرفعناك فانصرف راشداً ياربيع احمل معه بدرة دراهم فلما  
 خرجت قلت للشافعى بالذى سخر لك هذا الرجل ما الذى قلت فإني أحضرتك وأنا  
 أرى موضع السيف من قفاك فقلت سمعت مالك بن أنس يقول سمعت نافعاً يقول  
 سمعت عبد الله بن عمر رضى الله عنهما يقول دعار رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا  
 الدعاء يوم الاحزاب فكفى وهو اللهم إني أعوذ بك وبنور قدسك وبركة طهارتك  
 وعظيم جلالك من كل طارق إلا طاروقاً يطرق بخير اللهم أنت غياثي فبك أغوث  
 وأنت عيادي فبك أعوذ وأنت ملاذي فبك ألوذ يا من ذلت إليك رقاب الجبابرة  
 وخضعت له مقاليد الفراعنة أجرني من خزيك وعقوبتك واحفظني في ليلي ونهارى  
 ونومى وقرارى لا إله إلا أنت تعظيماً لوجهك وتكريماً وتشريفاً لسبحات عرشك  
 فاصرف عنى شر عبادك واجعلنى فى حفظ عنايتك وسراداتك حفظك وعد على  
 بخير يا أرحم الراحمين وفى رواية عن الفضيل بن الربيع صاحب هرون أن الشافعى  
 قال له قلت شهد الله أنه لا إله إلا هو اللهم إني أعوذ بنور قدسك وبركة طهارتك  
 وبعظمة جلالك من كل عاهة وآفة وطارق الإنس والجن إلا طاروقاً يطرق بخير  
 يا أرحم الراحمين اللهم بك ملاذى قبل أن ألوذ وبك غياثي قبل أن أغوث يا من  
 ذلت له رقاب الفراعنة وخضعت له مقاليد الجبابرة اللهم ذكرك شعارى  
 ودثارى ونومى وقرارى أشهد أن لا إله إلا أنت إضرب على سراداتك حفظك  
 وقى وحفى برحمتك يا رحمن قال الفضيل فكتبتها وجعلتها فى ردائى وكان الرشيد  
 كثير الغضب على وكان كلما هم أن يغضب حركتها فى وجهه فيرضى اه والله أعلم  
 وفيه أيضاً وروى عن أبي يعلى أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يقول إذا كنز الناس الذهب والفضة فاكنزوا هؤلاء الكلمات اللهم إني أسألك  
 الثبات فى الأمر والعزيمة على الرشد وأسألك شكر نعمتك وحسن عبادتك وأسألك  
 من خير ما تعلم وأعوذ بك من شر ما تعلم وأستغفرك لما تعلم إنك أنت علام  
 الغيوب اه (فائدة) ينبغى لمن يطلب منه سجود التلاوة أن يدعو فى حال السجود

وتسكين لغضبا ولم يقصد زوجته  
 بالطلاق ولا غيره فهل بهذه  
 الصورة يقع عليها طلاق أم لا  
 أفتونا (أجاب) نعم إن أطلق وقع  
 على زوجته الطلاق وإن قصد  
 غير زوجته لم يقع على زوجته  
 الطلاق والله أعلم (سئل) فى رجل  
 تشاجر مع زوجته وعنده امرأة  
 أجنبية كانت له زوجة فى السابق  
 وطلقها ثم قالت له زوجته أبرأتك  
 وأبرأك الله من الحق والمستحق

بما ورد في الحديث وهو اللهم اكتب لي بهاء عندك أجراً وضع عني بهاوزراً واجعلها  
 لي عندك زخراً وأقبلها مني كما قبلتها من عبدك داود اه من شرح الشرنوبى على العزىة  
 «فائدة» في الشبرخيتى لما تعسر على سليمان بن داود عليه الصلاة والسلام فتح  
 بيت المقدس قال له أحد جلساء داود وكان قد طعن في السن ألا أعليك كلمات  
 كان أبوك يقولهن عند كربته فيكشف عنه ؟ قال قل بلى قال اللهم بنورك اهتديت  
 وبفضلك استغنيت وبك أصبحت وأمسيت ذنوبى بين يديك أستغفرك وأتوب  
 إليك فلما قالها فتح الباب اه قال وأخرج ابن النجار عن معروف الكرخى من  
 قال ثلاث مرات ودان في غم فرج عنه غمه اللهم احفظ أمة محمد اللهم ارحم أمة  
 محمد اللهم عاف أمة محمد اللهم أصلح أمة محمد اللهم فرج عن أمة محمد اه قال وأخرج  
 البيهقي عن حماد بن سلمة أن عاصم بن إسحاق شيخ القراء في زمانه قال أصابتنى خصاصة  
 فجت إلى بعض إخوانى فأخبرته بأمرى فرأيت في وجهه الكراهة فخرجت من  
 منزله إلى الجبانة وصليت ماشاء الله ثم وضعت وجهى على الأرض وقلت يا مسبب  
 الأسباب يا فاتح الأبواب يا سامع الأصوات يا محيى الدعوات يا قاضى الحاجات  
 اكفنى بحلالك عن حرامك وأغننى بفضلك عن سواك قال فوالله ما رفعت رأسى  
 حتى سمعت وقعة بقربى فرفعت رأسى فإذا بجدة طرحت كيساً أحمر فإذا فيه  
 ثمانون ديناراً وجوهرأ ملفوفاً فى قطنة فبعت الجوهر بمال عظيم وفضل الدنانير  
 فاشتريت منها عقاراً وحدث الله على ذلك اه والله أعلم «فائدة» عن أبى محمد واسمه  
 عبدالله بن يحيى بن أبى الهيثم الضبغى يروى أن أناساً ضربوه بالسيوف فلم تقطع  
 سيوفهم فيه فسئل عن ذلك فقال كنت أقرأ ولا يؤوده حفظهما وهو العلى  
 العظيم فأنه خير حافظاً وهو أرحم الراحمين له معقبات من بين يديه ومن خلفه  
 يحفظونه من أمر الله إنا نحن نزلنا الذكر وإناله لحافظون وحفظناها من كل  
 شيطان رجيم وحفظا من كل شيطان مارد وحفظا ذلك تقدير العزيز العليم إن كل  
 نفس لما عليها حافظ إن بطش ربك لشديد إنه هو يبدئ ويعيد وهو الغفور  
 الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد هل أتاك حديث الجنود فرعون وثمود بل  
 الذين كفروا فى تكذيب والله من ورائهم محيط بل هو قرآن مجيد فى لوح محفوظ . اه  
 «هذا دعاء آية الكرسي» الحمد لله الذى خلق العالم ويسر العلوم وأجرى  
 الأفلاك وسخر النجوم واستوى فى علمه المنطوق والمفهوم ويعلم الظاهر والسر  
 المكتوم ولكل حى عنده رزق مكتوب وأجل محتوم ليوم معلوم (الله لا إله  
 إلا هو الحى القيوم) أفنى القرون الماضية قوماً بعد قوم وأباد الدهور الماضية  
 يوماً بعد يوم وعدل فى أحكامه فلم يلحقه لوم سبحانه (لا تأخذه سنة ولا نوم)  
 تعبد البرايا فرضاً بعد فرض وأجزل العطايا فأفضل فى البسط وعدل فى القبض  
 سبحانه (له ما فى السموات وما فى الأرض) وأسبل على العصاة كيثفستره وأسكن

وما تستحق النساء على الرجال  
 من مصروف العدة ومن السكنى  
 قتال لها إن صحت براءتك فأنت  
 طالق فهل بهذه الصورة تصح  
 البراءة ويقع الطلاق أو لا أفئونا  
 (أجاب) البراءة باطلة والطلاق  
 المعلق عليها غير واقع والله أعلم  
 (سئل) عن قتل رجلاً عمداً ثم  
 اندرق عن أولياء المقتول فى محل  
 ما تصل يدهم إليه حتى مات القاتل  
 فهم الآن مطالبين ورثته بالدية



روعة الخائفين بأمنه ومن على المؤمنين بلطفه وبمنه ويسر الطاعة لعباده بحسن  
 عونه سبحانه ( من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه ) خلق العباد ورزقهم وأهل  
 الرشد بطاعته وفقهم ولمرضاته أسعفهم واجتباهم وشرفهم وأهل الفساد بعذابه  
 خوفهم سبحانه ( يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ) خلق ما شاء كيف شاء واختص من  
 شاء بما شاء وقدر الأشياء على ما شاء سبحانه ( ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما  
 شاء ) مكن الدوائر وخالقها ومنشئ الثقلين ومالكها ورب المشركين ورب المغررين  
 وما بينهما سبحانه ( وسع كرسيه السموات والأرض ولا يؤده حفظهما ) قبارك الله ربنا  
 ذو الإحسان لم يشاركه في الأزل قديم أعد لا ولياته دار النعيم وأكرمهم فيها بالنظر إلى  
 وجهه الكريم وأعد لأعدائه عذاب الجحيم يضل من يشاء ويهدي من يشاء إلى صراط  
 مستقيم سبحانه ( وهو العلي العظيم ) اللهم صل على نبيك ورسولك المختار صاحب  
 المعجزات والآثار والدلالة والأسرار والكرامة والأنوار صلي الله عليه وعلى آله  
 الأخيار والمهاجرين والأنصار والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين اللهم أنزل علينا من  
 خيرائك وبركاتك أفضل ما أنزلته على عبادك وخصصت به أجائك وأصفيائك  
 وارزقنا برد عفوك وحلاوة مغفرتك وانشر علينا رحمتك التي وسعت كل شيء  
 علماً وارزقنا منك محبة وقبولا وأمانة وإجابة نعم الحاضرين والغائبين  
 والأحياء والميتين برحمتك يا أرحم الراحمين اللهم لا تخيبنا فيما سألناك ولا تحرمنا  
 ما رجوناك واحفظنا في الحيا والمات إنك مجيب الدعوات يا الله يا الله يا الله  
 وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً . من لازم هذا  
 الدعاء صباحاً ومساءً رزقه الله من حيث لا يحتسب وكان محفوظاً وأقل الذكر  
 ثلاثاً صباحاً ومساءً والله سبحانه الموفق للصواب وإليه المرجع والمآب

(ما قولكم) في رجل مريض بداء الدق الذي طال به وأنهكه حتى صار في غالب  
 أوقاته في غيبوبة من حسه وتميزه وله وكيل يقوم بكل شؤنه فكتب ذلك الوكيل  
 وصية على لسانه وأن ذلك المريض أقام ولد ذلك الوكيل وصياً على ثلثه وعلى  
 القيام بتقسيم تركته على ورثته وحفظ مال القاصر منهم عنده إلى بلوغ رشده  
 وأحضر الوكيل شاهدين ققرأ أحدهما على المريض الوصية التي حررها الوكيل  
 على لسانه وقال له نشهد عليك بما في هذه الوصية فقال المريض نعم وذهب بهما  
 إلى القاضي فشهدا عنده شهادة بجملة بأن فلانا أشهدهما على هذه الوصية فكتب  
 القاضي شهادتهما وقال في آخر تسجيله بموجب شهادة الرجلين المذكورين  
 ثبتت لدى هذه الوصية وصحت وبعد أن توفي الله المريض بقي الورثة تحت  
 ضغط هذا الوكيل برهة من الزمان لأن الموصي جعل له النظر على وصيه الذي  
 هو ابن الوكيل إلى أن أثبت ولد الموصي المتوفى رشده لدى القضاة فأخذ في تحقيق  
 صحة الوصية المذكورة أو بطلانها لماعلمه من أن والده حين الإشهاد عليه بتلك الوصية

لهم ذلك أم لا أفئونا (أجاب)  
 بقوله إن خلف القاتل تركه فلهم  
 المطالبة من التركة والله أعلم (سئل)  
 في رجل أوصى على يد رجل آخر  
 وأوقف بقرة على بنت له لتنتفع  
 بها ثم مات فأخذ الوصي البقرة  
 وأجرى منافعها على البنت فلما بلغت  
 البنت أجزت بنت البقرة الموقوفة  
 عليها لمن يخدم البقرة ويرعاها  
 ويسقيها هل هذه الإجارة صحيحة  
 ويستحق الأجير بنت البقرة

كان فاقداً للشعور والتمييز وأحضر شاهدي الوصية عند القاضي فطلبهما تفصيل شهادتهما التي اجملاها أولاً وإن الموصى حين أشهدهما على الوصية هل كان عند حسه وتمييزه أم لا فأجاب أحدهما إن الذي أشهده إن حواسه قاصرة في ذلك الوقت وأجاب الآخر بأن لا أعلم أن له حواساً وتمييزاً أم لا فهل يلزم مع ما ذكر تنفيذ هذه الوصية أم لا وهل قول القاضي في آخر تسجيله على الوصية ما ذكر يعتبر حكماً أم لا لأن الثبوت غير الحكم أفتونا مثابين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الملهم للصواب والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله والاصحاب أما بعد فأقول لا يلزم تنفيذ هذه الوصية حيث إن أحد شاهديها يجزم بأن الموصى حين شهد علي إيصائه قاصر الحواس واثنيهما أفاد بعدم علمه بحسه حين الإيصاء ولا بعدم حسه لقول التسولي في شرحه علي العاصمية إن من شرط صحة الوصية أن يعقل الموصى القرابة في الأمور وأن لا يكون فيها تناقض ولا تخطيط اه وقول القاضي في تسجيله الوصية فموجب شهادة الرجلين المذكورين ثبتت لدى هذه الوصية وصحت ليس بحكم لوجهين (الوجه الأول) أن قول القاضي المذكور ليس بثبوت ولا حكم لأن مجرد شهادة الشاهدين لا تقوم به الحجة على ثبوت السبب عند الحاكم حيث بقيت عنده ريبة أولم تبق ولكن بقي عليه أن يسأل الخصم هل له مطعن أو معارض ونحو ذلك على أن هنا لم يحضر حينئذ خصم وقد قال في التبصرة نقلاً عن القرافي فلا ينبغي أن يختلف في هذا أنه ليس بثبوتاً ولا حكماً لوجود الريبة أو عدم الاعتذار اه (الوجه الثاني) أنه على فرض قيام الحجة على سبب الحكم بشهادة الشاهدين المذكورين لا تتفاء الريبة وحصول الشروط فهذا الثبوت ليس بحكم وإنما الحكم من لازمه فيتعين على الحاكم الحكم إذا سئل به فصار الحكم من لوازم الثبوت فيجب أن يعتقد أنه حكم فهذا معنى قول الفقهاء من أهل المذهب المشهور أن الثبوت حكم يريد في هذه الصورة الخاصة وليس ذلك في جميع صور الثبوت على أن هذا التشهير يخالف لما نقله الشيخ تقي الدين عن مذهب مالك رضى الله تعالى عنه أن الصحيح عندهم أي الحنابلة وعند المالكية أنه ليس بحكم وقاله الشيخ سراج الدين أيضاً وقال إنه التحقيق وقال ابن عبد السلام وليس قول القاضي ثبت عندى كذا حكماً منه بمقتضى ما ثبت عنده فإن ذلك أعم منه قال وإنما ذكرنا هذا لأن بعض القرويين غلط في ذلك وألف المازري جزءاً في الرد عليه وجلب فيه نصوص المذهب أفاده ابن فرحون في تبصرته ثم ساق كلامي القرافي كتاب الفرق بين الفتاوى والأحكام في السؤال الثلاثين وفي القواعد في الفرق الخامس والعشرين والمائتين فانظره ثم فإنه لا بد منه في تحقيق المسئلة والله سبحانه وتعالى أعلم

(تم والحمد لله)

أم لا أفتونا (أجاب) نعم إن كانت البنت هي النازرة على الوقف فالإجارة صحيحة بمنافع بنت البقرة وأما إن كانت الإجارة بعد البنت فإن كانت البنت حدثت فهي صحيحة وإلا فباطلة يستحق الأجير فيها أجره المثل كما إذا كان الناظر غير البنت والله أعلم انتهى بحمد الله تعالى فتاوى خاتمة المحققين الإمام العلامة الشيخ محمد صالح الرئيس رحمه الله تعالى ونفعنا به آمين







AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARY

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



00511237

